

الموطأ للإمام مالك

المحشى بحاشية

كشف المعطى عن وجه الموطأ

للعامة محمد شفاق الزحمن الكاندهلوى

المجلد الثالث

طبعة مبدرة صحفة موزنة

مكتبة البشير

قسم الطباعة والنشر

مبنى سور دروت كراتشي الغربية (الهند)
كراتشي، باكستان

الموطأ للإمام مالك

المحشى بحاشية

کشف المعطی عن وجه الموصی

للعامة محمد أشفاق الرحمن الكاندهلوی رحمہ اللہ

المجلد الثالث

طبعة جديدة ملونة



للطباعة والنشر

قسم الطباعة والنشر

جمعیۃ شوریہ محمد علی خٹیریہ (السجلۃ)
کراچی پاکستان

اسم الكتاب : **الموطا للأئمة**

عدد الصفحات : **642**

السعر : **750/=** روبية (۳ محلدات)

الطبعة الأولى : **۱۴۳۲ھ / ۲۰۱۱ء**

اسم الناشر : **مکتبۃ البشری**

جمعية شোধري محمد علي الخيرية (المسجلة)

Z-3، اوورسيز بنگلوز، جلستان جوهر، کراتشي، پاکستان

الهاتف : **+92-21-34541739, +92-21-37740738**

الفاکس : **+92-21-34023113**

الموقع على الإنترنت : **www.maktaba-tul-bushra.com.pk**

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني : **al-bushra@cyber.net.pk**

يطلب من : **مکتبۃ البشری، کراتشي، پاکستان +92-321-2196170**

مکتبۃ الحرمین، اردو بازار، لاهور. +92-321-4399313

المصباح، ۱۶- اردو بازار، لاهور. +92-42-7124656, 7223210

ہک لینڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مکتبۃ رشیدیہ، سرکی روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ النِّكَاحِ

مَا جَاءَ فِي الْخِطْبَةِ

١٠٧٠ - **مَالِك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ.

١٠٧١ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ.

قال يحيى: قَالَ مَالِك: وَتَفْسِيرُ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فِيمَا نَرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: "لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ": أَنَّ يَخْطُبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَتَرْكَنَ إِلَيْهِ وَيَتَّفِقَانِ عَلَى صَدَاقٍ وَاحِدٍ مَعْلُومٍ، وَقَدْ تَرَاضِيَا فِيهِ تَشْتَرِطُ عَلَيْهِ لِنَفْسِهَا، فَنِلَكَ الَّتِي نَهَى أَنْ يَخْطُبَهَا الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَمْ يَعْزِ بِذَلِكَ إِذَا خَطَبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَلَمْ يُوَافِقْهَا أَمْرُهُ وَلَمْ تَرْكَنَ إِلَيْهِ أَنْ لَا يَخْطُبَهَا أَحَدٌ، فَهَذَا بَابُ فُسَادٍ يَدْخُلُ عَلَى النَّاسِ.

١٠٧٢ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَسْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾:

(البقرة: ٢٣٥)

لا يخطب أحدكم: برفع الباء، خبر بمعنى النهي، وهو أبلغ من صريح النهي. قال عياض وغيره: المنع إنما هو بعد الركون وإلا فلا؛ لحديث فاطمة بنت قيس حين أخبرت أنه خطبها ثلاثة، فلم ينكر دخول بعضهم على بعض، وذكر الأخ: جرى على الغالب أو للإشارة إلى قطع التنافر.

باب فساد: يريد أن مضرة هذا كانت تعم. **من خطبة:** بحيث لا يكون وعدا صريحا للنكاح.

أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا مِنْ وَقَاةٍ زَوْجَهَا: إِنَّكَ عَلَيَّ لَكَرِيمَةٌ وَإِنِّي فِيكَ لَرَاغِبٌ، وَإِنَّ اللَّهَ لَسَائِقٌ إِلَيْكَ خَيْرًا وَرِزْقًا وَنَحْوَ هَذَا مِنْ الْقَوْلِ.

استئذان البكر والأيم في أنفسهما

١٠٧٣ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا.

الأيم: الأيم: بفتح الهمزة وتشديد التحتية، لغة: من لا زوج له بكرا أو ثيبا، والمعنى اللغوي هو المراد ههنا عند أبي حنيفة، وقال الشافعية: المراد ههنا الثيب؛ لأنه جاء مفسرا في رواية مسلم بقرينة مقابلتها بالبكر، والمعنى عند أبي حنيفة: المرأة البالغة مطلقا أحق بنفسها في كل شيء من عقد أو غيره من وليها، فينقذ نكاح حرة بالغة بلا ولي ومؤمن غير كفو، غير أن له الاعتراض ههنا، وروى الحسن عنه بطلانه بلا كفو، وعليه الفتوى.

أحق بنفسها: استدلل الإمام الشافعي بهذا الحديث، وجه الاستدلال: أنه قسم النساء قسمين: ثيبا وإبكرا، ثم خصص الثيب بأنها أحق من وليها مع أنها هي والبكر اجتماعا في ذهنه، فلو أنها كالثيب في ترجيح حقها على حق الولي لم يكن لأفراد الثيب معنى، فإن قالوا: قد ورد في رواية بلفظ: **الأيم أحق بنفسها**، والأيم: هي التي لا زوج لها، قلنا: المراد بالأيم الثيب؛ لأنه لما ذكر البكر علم أنه أراد الثيب؛ إذ ليس قسم ثالث، والجواب عنه: أن المفهوم ليس بحجة عندنا، ولو سلم فلا يعارض المفهوم المنطوق ولو سلم فنفس نظم باقي الحديث يخالف المفهوم، وهو قوله: والبكر تستأمر في نفسها؛ إذ وجوب الاستئثار على ما يفيد لفظ الخير منافي للإجبار؛ لأنه طلب الأمر أو الإذن، وفائدته الظاهرة ليست إلا ليعلم رضاها أو عدمه، فيعمل على وفقه، هذا هو الظاهر من طلب الاستئذان، فيجب البقاء معه وتقديمه على المفهوم لو عارضه، والحاصل من اللفظ إثبات الأحقية للثيب بنفسها مطلقا ثم أثبت مثله للبكر حيث أثبت حق أن تستأمر، وغاية الأمر أنه نص على أحقية كل من الثيب والبكر بلفظ يخصها، كأنه قال: الثيب أحق بنفسها والبكر أحق بنفسها أيضا، غير أنه أفاد أحقية البكر بإخراجها في ضمن إثبات حق الاستئثار لها، وسببه: أن البكر لا تخطب إلى نفسها عادة بل إلى وليها، بخلاف الثيب، فلما كان الحال أنها أحق بنفسها وخطبتها تقع للولي صرح بإيجاب استئثاره إياها، فلا يقتات عليها بتزويجها قبل أن يظهر رضاها بالمخاطب، والأيم: من لا زوج لها بكرا كان أو ثيبا؛ فإنها صريحة في إثبات الأحقية للبكر، ثم تخصيصها بالاستئذان، وذلك لما قلنا من السبب، وبه تتفق الروايتان، بخلاف ما مشوا عليه فإنه إثبات المعارضة بينهما، وتخصيص المنطوق وهو الأيم لإعمال المفهوم مع أن باقي رواية الثيب ظاهرة في خلاف المفهوم على ما قررناه، فلا يجوز العدول عما ذهبنا في تقرير الحديث، قاله ابن الهمام.

- ١٠٧٤ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِإِذْنٍ وَلِيِّهَا أَوْ ذِي الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ السُّلْطَانِ.
- ١٠٧٥ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَا يُنْكَحَانِ بَنَاتِهِمَا الْأَبْكَارَ وَلَا يَسْتَأْذِنَانِيهِنَّ. قَالَ مَالِك: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي نِكَاحِ الْأَبْكَارِ. قَالَ مَالِك: وَلَيْسَ لِلْبِكْرِ جَوَازٌ فِي مَالِهَا حَتَّى تَدْخُلَ بَيْتَهَا وَيُعْرِفَ مِنْ حَالِهَا.
- ١٠٧٦ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ كَانُوا يَقُولُونَ فِي الْبِكْرِ يُزَوِّجُهَا أَبُوهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا: إِنَّ ذَلِكَ لَازِمٌ لَهَا.

لا تنكح المرأة إلخ: قال الترمذي: والعمل في هذا الباب على حديث النبي ﷺ: لا نكاح إلا بولي عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ. منهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وأبو هريرة وغيرهم ﷺ، وهكذا روي عن بعض فقهاء التابعين أنهم قالوا: لا نكاح إلا بولي، منهم سعيد بن المسيب والحسن البصري وشريح وإبراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز وغيرهم، وهذا يقول سفيان الثوري والأوزاعي ومالك وعبد الله ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق ﷺ. قال محمد: لا نكاح إلا بولي، فإن تشاجرت هي والولي فالسلطان ولي من لا ولي له، فأما أبو حنيفة، فقال: إذا وضعت نفسها في كفاءة ولم تقصر في نفسها في صداق، فالنكاح جائز، ومن حخته قول عمر في هذا الباب أو ذوي الرأي من أهلها أنه ليس بولي ولو أجاز نكاحه؛ لأنه إنما أراد أن لا تقصر بنفسها فإذا فعلت هي ذلك جاز، وأيضاً قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (البقرة: ٢٣٠)، فأسند النكاح إليها، فعلم أنه يجوز بإجازتها، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٣٢)، فأضاف النكاح إلى النساء، وكذا قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: ٢٣٤) من غير شرط الولي، ويؤيده قوله ﷺ: خطب أم سلمة قالت: لست أجد من أوليائي حاضراً، قال: ليس أحد من أوليائك حاضراً وغائباً إلا سرضائي، وقال لابنها عمر بن أبي سلمة وكان صغيراً: قم فزوج رسول الله ﷺ، فزوج بغير ولي، وإنما أمر ابنها بالتزوج على وجه الملاعبة؛ إذ قد نقل أهل العلم بالتاريخ أنه كان صغيراً، قيل: ابن ست، وبالإجماع لا يصح ولاية مثل ذلك، ولهذا قالت: ليس أحد من أوليائي حاضراً. (ترمذي، وموطأ، ولمعات) **إن ذلك لازم لها:** فلا خيار لها وهو قول مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: إذا زوج المرأة أبوها بغير إذنها، لا يلزمها ذلك، بكرة كانت أو ثيباً؛ لما روى أبو داود عن ابن عباس: أن جارية أتت النبي ﷺ أن أباه زوجها وهي كارهة فخيرها ﷺ.

مَا جَاءَ فِي الصَّدَاقِ وَالْحِجَاءِ

١٠٧٧ - **مَالِك** عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ، فَقَامَتْ قِيَامًا طَوِيلًا، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا بِإِيَّاهُ؟ فَقَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِيَّاهُ جَلَسْتَ لَا إِزَارَ لَكَ فَالْتَمِسْ شَيْئًا، فَقَالَ: مَا أَجِدُ شَيْئًا قَالَ: فَالْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ مَعِيَ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا لِسُورٍ سَمَّاهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ أَنْكَحْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ.

جاءته امرأة: قال ابن حجر: لم أفق على اسمها، وقول ابن القطاع في الأحكام: إنها حولة بنت حكيم أو أم شريك فباطل، إنما هي اسم الواهة الوارد في قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنَّ وَهَبْتُ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ﴾ (الأحزاب: ٥٠) وهي غير المراد ههنا. (المحلى) **وهبت نفسي:** وفي هذا حذف مضاف، تقديره أمر نفسي أو نحوه، وإلا فالحقيقة غير مرادة؛ لأن رقبة الحر لا تملك، فكأنها قالت: أتزوجك من غير عوض؟ وفي رواية البخاري فلم يجيبها شيئا.

ولو خاتمًا من حديد: قال عياض: "لو" تقييلية، وهم من زعم خلاف ذلك، وفيه أنه لا حد لأقل المهر، وسيأتي بيان الخلاف فيه، وفيه جواز التختيم بالحديد، وهو الأصح عند الشافعية، والحديث الوارد في النهي عنه ضعيف، قاله النووي، وقيل: يكره؛ لأنه من لباس أهل النار. **بما معك من القرآن:** الباء فيه للمقابلة، وهذا مذهب الشافعية، فقالوا: إن لم يكن له شيء يصدقها فتزوجها على سورة القرآن جاز، قالوا: إن كل عمل يستأجر عليه كتعليم القرآن وخطاؤه وخدمته، يجوز جعلها صداقها، وقال الحنفية: الباء للسببية أي بسبب ما معك من القرآن، فيخلو النكاح عن المهر فيرجع إلى مهر المثل، قال الترمذي: وهو قول أحمد وإسحاق، فالنكاح عندهم جائز، ولها صداق مثلها، قالوا: إن تعليم القرآن ليس بمال، والشارع إنما شرع ابتداء النكاح بالمال؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء: ٢٤)، فيحب مهر المثل، وهو قول مالك والليث، وقد يجاب عن الحديث يجعله مختصا بذلك الرجل، وقد ورد به حديث مرسل أخرجه سعيد بن منصور عن أبي السمان الأزدي قال: زوج رسول الله ﷺ =

١٠٧٨ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهِيَ جُنُونٌ أَوْ جَذَامٌ أَوْ بَرَصٌ فَمَسَّهَا، فَلَهَا صَدَاقُهَا كَامِلًا وَذَلِكَ لِزَوْجِهَا غُرْمٌ عَلَى وَلِيِّهَا.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ غُرْمًا عَلَى وَلِيِّهَا لِزَوْجِهَا إِذَا كَانَ وَلِيِّهَا الَّذِي أَنْكَحَهَا هُوَ أَبُوهَا أَوْ أَخُوهَا أَوْ مَنْ يُرَى أَنَّهُ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهَا، فَأَمَّا إِذَا كَانَ وَلِيُّهَا الَّذِي أَنْكَحَهَا ابْنُ عَمٍّ أَوْ مَوْلَى أَوْ مِنَ الْعَشِيرَةِ مِمَّنْ يُرَى أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ غُرْمٌ، وَتَرُدُّ تِلْكَ الْمَرْأَةُ مَا أَخَذَتْهُ مِنْ صَدَاقِهَا، وَيَتْرُكُ لَهَا قَدْرَ مَا يُسْتَحَلُّ بِهِ.

١٠٧٩ - **مَالِك** عَنْ تَافِعٍ أَنَّ ابْنَةَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأُمُّهَا بِنْتُ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ كَانَتِ تَحْتَ ابْنِ لِعْبِدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَمَاتَ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَلَمْ يُسَمِّ لَهَا صَدَاقًا، فَابْتَعَتْ أُمُّهَا صَدَاقَهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَيْسَ لَهَا صَدَاقٌ،

= امرأة على سورة القرآن، وقال: **لَا يَكُونُ لِأَحَدٍ بَعْدَكَ مَهْرٌ**، كما في "المواهب". (المحلى مختصراً) قلت: اختلفوا في كون المهر المسمى مالا متقومًا أو لا، فعندنا: يلزم أن يكون المسمى مالا متقومًا، وعند الشافعي: هذا ليس بشرط، ويصح التسمية، سواء كان المسمى مالا أو لم يكن بعد أن يكون مما يجوز أخذ العوض عنه، واحتج بهذا الحديث، ومعلوم أن المسمى وهو السورة من القرآن لا يوصف بالمالية، فدل أن كون التسمية مالا ليس بشرط لصحة التسمية، ولنا: قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء: ٢٤) شرط أن يكون المهر مالا، فما لا يكون مالا لا يكون مهراً، فلا يصح تسميته مهراً، وقوله تعالى: ﴿فَيُضْفَ مَا قَرْضَتْهُمْ﴾ (البقرة: ٢٣٧) أمر بتنصيب المفروض في الطلاق قبل الدخول، فيقتضي كون المفروض محتملاً للتنضيف وهو المال، وأما الحديث: فهو في حد الآحاد لا يترك به نص الكتاب مع ما أن ظاهره متروك؛ لأن السورة من القرآن لا تكون مهراً بالإجماع، وليس فيه ذكر تعليم القرآن ولا ما يدل عليه.

وترد تلك المرأة: قال مالك والشافعي وأحمد: يتخير الزوج بالعيوب الخمسة: الجذام، والبرص، والجنون، والرتق، والقرن، وقال أبو حنيفة: لا يفسخ النكاح لعيوب. قال محمد في "الآثار": أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل يتزوج المرأة بها عيب أو داء: أنها امرأته طلق أو أمسك، ولا يكون في هذا بمنزلة الإماء وأن يردها من عيب، وقال: رأيت لو كان بالرجل عيب كان لها أن ترده، قال محمد: وهذا نأخذ؛ لأن الطلاق بيد الرجل، فلو وجدته محبوباً كان لها الخيار؛ لأن الطلاق ليس في يدها. (المحلى)

وَلَوْ كَانَ لَهَا صَدَاقٌ لَمْ نُنْسِكُهُ وَلَمْ نَظْلِمْهَا، فَأَبَتْ أُمُّهَا أَنْ تَقْبَلَ ذَلِكَ، فَجَعَلُوا بَيْنَهُمْ زَيْدَ بْنِ ثَابِتٍ، فَقَضَى أَنْ لَا صَدَاقَ لَهَا وَلَهَا الْمِيرَاثُ.

١٠٨٠ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ فِي خِلَافَتِهِ إِلَى بَعْضِ عُمَّالِهِ: أَنْ كُلَّ مَا اشْتَرَطَ الْمُنْكَحُ مَنْ كَانَ أَبَا أَوْ غَيْرَهُ مِنْ حَبَاءٍ أَوْ كَرَامَةٍ، فَهُوَ لِلْمَرْأَةِ إِنْ ابْتَغَتْهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ يُنْكَحُهَا أَبُوهَا وَيَشْتَرِطُ فِي صَدَاقِهَا الْحَبَاءُ يُحِبِّي بِهِ: إِنَّهُ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ يَقَعُ بِهِ النِّكَاحُ فَهُوَ لَا بُتَّهِ إِنْ ابْتَغَتْهُ، وَإِنْ فَارَقَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَلِزَوْجِهَا شَطْرُ الْحَبَاءِ الَّذِي وَقَعَ بِهِ النِّكَاحُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُزَوِّجُ ابْنَهُ صَغِيرًا لَا مَالَ لَهُ: إِنَّ الصَّدَاقَ عَلَى أَبِيهِ إِذَا كَانَ الْعُلَامُ يَوْمَ تَزْوُجَ لَا مَالَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ لِلْعُلَامِ مَالٌ فَالصَّدَاقُ فِي مَالِ الْعُلَامِ، إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَ الْأَبُ أَنَّ الصَّدَاقَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ النِّكَاحُ ثَابِتٌ عَلَى الْإِبْنِ إِذَا كَانَ صَغِيرًا وَكَانَ فِي وَلَايَةِ أَبِيهِ.

لا صداق لها إلخ: به قال مالك، وقال أبو حنيفة: لها الصداق كاملاً، وعليها العدة ولها الميراث، كما قضى به ابن مسعود، وثبت عن النبي ﷺ كما رواه أبو داود، كذا في "الحاشية". قلت: حديث ابن مسعود أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأحمد وأبو داود والترمذي وصححه، والنسائي وابن ماجه والحاكم، وصححه البيهقي عن علقمة: أن قوماً أتوا ابن مسعود فقالوا: إن رجلاً منا تزوج امرأة ولم يقرض لها صداقها ولم يجبوها إليه حتى مات، فقال: ما سئلت عن شيء منذ فارقت رسول الله ﷺ أشد من هذه، فأتوا غيري. فاحتلفوا إليه فيها شهراً، ثم قالوا له في آخر ذلك: من نسأل إذا لم نسألك؟ وأنت آخر أصحاب رسول الله ﷺ في هذه البلد، ولا نجد غيرك، فقال: أقول فيها بجهد رأيي، فإن كان صواباً فمن الله وحده لا شريك له وإن كان خطأ فمني، والله ورسوله بريان، أرى أن أجعل لها صداقاً كصداق نسائها، لا وكس ولا شطط ولها الميراث، وعليها العدة أربعة أشهر وعشراً، قال: وذلك يسمع ناس من أشجع، فقاموا منهم معقل بن سنان، فقالوا: نشهد أنك قضيت مثل الذي قضى رسول الله ﷺ في امرأة منا يقال لها: بروع بنت واشق، قال: فما رأى عبد الله فرح بشيء ما فرح يومئذ إلا بإسلامه.

في المرأة ينكحها: يعني أن ما اشترط الولي لنفسه يكون كله للمرأة، وبه قال مالك، وعند الشافعي: يفسد به المسمى للمرأة مهر المثل، ولا شيء للولي. (المحلى) **إن الصداق على أبيه:** وقال أبو حنيفة: إن الصداق على الابن، وليس لها أن تطالبه إلا بعد البلوغ، ذكره الشمني. (المحلى)

قَالَ مَالِكٌ فِي طَلَاقِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا وَهِيَ بَكْرٌ فَيَعْفُو أَبُوهَا عَنْ نِصْفِ الصَّدَاقِ: إِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لِرُزُوجِهَا مِنْ أَبِيهَا فِيمَا وَضَعَ عَنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ فَهِنَّ النِّسَاءُ اللَّاتِي ^{حُطَّ} قَدْ دَخَلَ بِهِنَّ ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ فَهُوَ الْأَبُ فِي ابْنَتِهِ الْبَكْرِ وَالسَّيِّدُ فِي أُمَّتِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الَّذِي سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَمْرُ عِنْدَنَا، وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ ^(البقرة: ٢٣٧) تَكُونُ تَحْتَ الْيَهُودِيِّ أَوْ النَّصْرَانِيِّ فَتُسَلِّمُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا: إِنَّهُ لَا صَدَاقَ لَهَا. قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ بِأَقْلٍ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ، وَذَلِكَ أَدْنَى مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ.

ما جاء في إرخاء الستور

١٠٨١ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

قَضَى فِي الْمَرْأَةِ إِذَا تَزَوَّجَهَا الرَّجُلُ أَنَّهُ إِذَا أُرْخِيَتِ السُّتُورُ، فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّدَاقُ.

يعني الخلوة لها في مكان

أَوْ يَعْفُو: قيل: هو الولي، وبه قال ابن عباس والزهري وغيره، نقله البغوي، وقيل: هو الزوج، فمعنى الآية: إلا أن تعفو المرأة بترك نصيبها، فيعود جميع الصداق إلى الزوج، أو يعفو الزوج بترك نصيبه، فيكون لها جميع الصداق، فحينئذ لا يجوز عفو الولي كما لا يجوز أن يهب شيئاً من مالها، وإليه ذهب أبو حنيفة والشافعي في الجديد، وهو المروي عن علي وابن المسيب ومجاهد وغيرهم. **بِأَقْلٍ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ إلخ:** "وذلك أدنى ما يجب فيه القطع عنده" وقال أبو حنيفة: لا مهر أقل من عشرة دراهم، ولا تقطع اليد بأقل من عشرة، قال محمد: وبلغنا ذلك عن علي وابن عمر وعامر وإبراهيم، وقال الشافعي: الصداق لمن من الأئمان فما تراضى به الأهليون في الصداق مما له قيمة، فهو جائز.

وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّدَاقُ: كاملاً وإن لم يقع الوطء، روي أن عمر قال: ما ذنبهن إن جاء العجز من قبلكم، قال ابن منذر: وهو قول عمر وعلي وزيد بن ثابت وابن عمر وجابر ومعاذ **رضي الله عنهم**، وهو القول القديم للشافعي، قال محمد أخيراً مالك أخيراً ابن شهاب عن زيد بن ثابت قال: إذا دخل الرجل بامرأته وأرخيت الستور، فقد وجب الصداق، قال: وهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة، وقال مالك: إن طلقها بعد ذلك لم يكن لها إلا نصف المهر إلا أن يطول مكثها ويتلذذ منها فيجب الصداق، وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود: ولها نصف الصداق وإن جلس بين رجلها، قال الشافعي في "الأم": وروى ابن عباس وشريح أن لا صداق إلا بالمسيس؛ لقوله تعالى:

﴿وَأَنْ تَطْلُقْتُمْهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٣٧). (المحلى)

١٠٨٢ - **مات** عَنْ ابْنِ شَهَابٍ: أَنَّ زَيْدَ بْنِ ثَابِتٍ كَانَ يَقُولُ: إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بِامْرَأَتِهِ فَأَرْخِيتَ عَلَيْهِمَا السُّتُورُ، فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ.

١٠٨٣ - **مات** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ: إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا صَدَّقَ عَلَيْهَا، وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي بَيْتِهِ صَدَّقَتْ عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ: أَرَى ذَلِكَ فِي الْمَسِيرِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا فِي بَيْتِهَا فَقَالَتْ: قَدْ مَسَّنِي، وَقَالَ: لَمْ أَمْسَهَا صَدَّقَ عَلَيْهَا، فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي بَيْتِهِ فَقَالَ: لَمْ أَمْسَهَا وَقَالَتْ: قَدْ مَسَّنِي، صَدَّقَتْ عَلَيْهِ.

الْمَقَامُ عِنْدَ الْاَيْمِ وَالْبَكْرِ

١٠٨٤ - **مات** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَزْمٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ الْمَخْزُومِيِّ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جِئَ تَزْوُجَ أُمَّ سَلَمَةَ وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ، قَالَ لَهَا: لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ عِنْدَكَ وَسَبَعْتُ عِنْدَهُنَّ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَّثْتُ عِنْدَكَ وَذُرْتُ عَلَيْهِنَّ، فَقَالَتْ: ثَلَّثْتُ.

صدقت عبيد ومذهب الشافعي كما في "الأورار": أنه موافقاً في الحصة احتسباً في الدخول صدق الرجل بيمينه. (المحلى) **على أهلك هوان** أي لا أفعل فعلاً به هوانك على أهنتك، أي ليس سببت على أهنتك أي قومك هوان وحذلة؛ إذ ليس اقتصاري بالثلاث لإعراضي عنك وعدم رعة مصاحبتك؛ ليكون ذلك سبباً للإهانة على أهنتك، ويغور أن يراد بالأهل التي نفسة أي لا أفعل فعلاً يظهر به هوانك علي؛ فإني لم أسمع من حقتك شيئاً، كذا حكاه النووي عن عياض. (المحلى)

ان سبت سعت **الح** قال محمد: وهذا يأخذ يسعى إن سعت عندها أن يسبع عندها لا يزيد لها عديهن شيئاً، وإن ثلث عندها أن يثلث عندها، وهو قول أبي حنيفة وإمامة من فقهاءنا. (موطأ) اعلم: أنهم احتفظوا فيما يلزم من نبي على أهله بعد التسبيع أو التثيب، فذهب أبو حنيفة وجماعة إلى أنه يقسم بعدها لبقية أرواحه عدة تلك الأيام؛ لقوله ﷺ: **من سبت سعت**، وذهب مالك والشافعي وآخرون إلى أن ذلك من حقوق الجديدة لا شركة لسائر الأزواج فيه، فيستأنف القسم. (المحلى)

عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ رِفَاعَةَ بْنَ شِمْوَالٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَمِيمَةَ بَيْتَ وَهَبٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا، فَتَكَحَّتْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ فَأَعْتَرَضَ عَنْهَا، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَمَسَّهَا ففَارَقَهَا، فَأَرَادَ رِفَاعَةُ أَنْ يَنْكِحَهَا وَهُوَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ الَّذِي كَانَ طَلَّقَهَا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَهَاهُ عَنْ تَزْوِيجِهَا وَقَالَ: لَا تَحِلُّ لَكَ حَتَّى تَذُوقَ الْعُسَيْلَةَ.

١٠٨٨ - **مسند** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ، فَتَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ رَجُلٌ آخَرُ، فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، هَلْ يَصْلُحُ لِرِزْوَجِهَا الْأَوَّلِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَا حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا.

١٠٨٩ - **مسند** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ رَجُلٌ آخَرُ، فَمَاتَ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، هَلْ يَحِلُّ لِرِزْوَجِهَا الْأَوَّلِ أَنْ يُرَاجِعَهَا؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: لَا يَحِلُّ لِرِزْوَجِهَا الْأَوَّلِ أَنْ يُرَاجِعَهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَحَلِّ:

عن الزبير بضم الزاي، وعند الرحمن بن الزبير - بفتح الزاي - ابن طاها القرطبي، وزبير قتل يهوديا في عروه بني لمصطلق، كذا حكاه النووي عن ابن عبد البر (أعلى) وفي شرح عبي لقاري لأموصاً كلاهما بفتح الزاي، ولكن يخالفه ما في "التقريب" قال: الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير القرطبي بضم القاف وباء ماضي، مقبول من السادسة وحده بفتح الزاي. **شعر** [صحح في منيه مصفى بكسر السين المهملة وبقل بفتحها] بفتح شين معجمة وكسرها وسكون ميم وفتح واو. (شرح نعلي لقاري) **فأعترض عنها** يريد أنه ما اعترض عنها ومع طولها فارقها، ويختص أن فارقها حين لم ترد النكاح معه على ذلك، ولكن أضاف الفراق إليه ما كان هو المعامل له.

حتى يذوق عسيلتها تصغير العسل، كناية عن احتماخ، شبه لذته بدهة العسل، وإن لم يبر: لأن الإبراء ليس بشرط في الخلل، كذا في "الجمع" وغيره. **الخلل** هو من كبح فتحل لزوجها لأول، وقد ورد في الحديث: **عن** **مسند** **مسند** قال الشيخ: "اللمعات": وإنما نحن الأول، لأنه كبح على قصد الفراق والنكاح شرع لبدوا، وصار كالتيس استعارة على ما وقع في الحديث، ولعن الثاني: لأنه صار سدا مثل هذا سكاك، وأمره إظهار حساستهما؛ لأن الطبع السليم يفر عن معنهما لا حقيقة اللعن، وقيل: لمكرهه اشراط بزوج بالتحويل في القول لا في النية، بل قد قيل: إنه مأجور بالنية لقصد الإصلاح.

إِنَّهُ لَا يُقِيمُ عَلَى نِكَاحِهِ ذَلِكَ حَتَّى يَسْتَقْبَلَ نِكَاحًا جَدِيدًا، فَإِنْ أَصَابَهَا فَلَهَا مَهْرُهَا.

ما لا يجمع بينه من النساء

١٠٩٠ - **ماث** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا.

١٠٩١ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: يُنْهَى أَنْ

تُنَكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَوْ عَلَى خَالَتِهَا، وَأَنْ يَطَّ الرَّجُلُ وَلِيدَةً وَفِي بَطْنِهَا جَنِينَ لِغَيْرِهِ.

ما لا يجوز من نكاح الرجل أمة امرأته

١٠٩٢ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ

امْرَأَةً، ثُمَّ فَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ يُصَيِّبَهَا، هَلْ تَجِلُّ لَهُ أُمُّهَا؟ فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: لَا، الْأُمُّ

مُبْهَمَةٌ لَيْسَ فِيهَا شَرْطٌ وَإِنَّمَا الشَّرْطُ فِي الرَّبَائِبِ.

١٠٩٣ - **ماث** عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ اسْتَفْتِيَ وَهُوَ بِالْكُوفَةِ

لَا يُقِيمُ عَلَى نِكَاحِهِ وذلك أنه لما كان نكاح المحلل نكاحاً فاسداً لمافاته مقتضى النكاح ومقصوده؛ لأن المقصود

به إباحة الصنع لعير النكاح، فوجب أن يفسح. **نكاحاً حديداً** الذي ليس فيه شرط التحليل فإن اشتراط

التحليل لقصد العقد عقد. (المحلى) **فلها مهرها** فإنما يرمي بالعقد الفاسد أيضاً. **لا يجمع الخ** والضابطة: أنه

يحرّم الخمير بين كل امرأتين بينهما قرينة، لو كان أحدهما ذكراً، لحرمت المناكحة بينهما، وذكر العمّة والحالة فإنهما

كانتا المسؤول عنهما. **وأن يطأ الرجل وليدة** وأصحه قوله **في** في سيايا أو طاس: **لا يجمع حتى يفسح**، لا

لا يجمع حتى يفسح، على هذا أهل العمدة. (المحلى) **لا الأم مبهمه** يعني ليس فيها شرط فإن وقع

في القرآن: **أو ما تزوجت من نسائك** (سورة النساء: ٢٣) من غير شرط، وإنما الشرط في الربائب؛ لقوله سبحانه: **أو ما تزوجت من نسائك**

لا يجمع حتى يفسح من نسائك يعني نسائك من غير شرط، وإنما الشرط في الربائب؛ لقوله سبحانه: **أو ما تزوجت من نسائك** (سورة النساء: ٢٣).

استفتي وهو بالكوفة يريد - والله أعلم - أن عمر بن الخطاب أُرْسِنَ إلى الكوفة؛ ليعصمهم العلم ويعطي

بهم، فاستفتي هناك عن هذه القضية في نكاح الأم بعد الإسهاء، لم تكن الإسهاء مست، فأرْحَصَ في ذلك، =

عَنْ نِكَاحِ الْأُمِّ بَعْدَ الْإِنْتَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ الْإِنْتَةُ مُسْتَتًى، فَأَرْحَصَ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ ابْنَ
مُسْعُودٍ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ، فَأُخْبِرَ أَنَّهُ لَيْسَ كَمَا قَالَ، وَإِنَّمَا الشَّرْطُ فِي
الرَّائِبِ، فَرَجَعَ ابْنُ مُسْعُودٍ إِلَى الْكُوفَةِ، فَلَمْ يَصِلْ إِلَى مَنْزِلِهِ حَتَّى أَتَى الرَّجُلَ الَّذِي
أَفْتَاهُ بِذَلِكَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُفَارِقَ امْرَأَتَهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ تَكُونُ تَحْتَهُ الْمَرْأَةُ ثُمَّ
يَنْكَحُ أُمَّهُا فَيُصِيبُهَا: إِنَّهَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ وَيُفَارِقُهَا جَمِيعًا، وَيَحْرُمَانِ عَلَيْهِ أَبَدًا إِذَا
كَانَ قَدْ أَصَابَ الْأُمَّ، فَإِنْ لَمْ يُصِبْ الْأُمَّ لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ وَفَارَقَ الْأُمَّ. وَقَالَ
مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَتَرَوَّجُ الْمَرْأَةُ ثُمَّ يَنْكَحُ أُمَّهُا فَيُصِيبُهَا: إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ أُمُّهَا أَبَدًا، وَلَا
تَحِلُّ لَابْنِهِ وَلَا لِأَبِيهِ، وَلَا تَحِلُّ لَهُ ابْنَتُهَا وَتَحْرُمُ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ.

- وقد قلنا خصصنا له إسحاق وإن حسب أن الذي ذهبوا إلى أن أمهات نكاحات مثل الرائب، إنما ذهبوا
في نفس بعض ذلك على بعض من غير أن يكون نفس يوجه، يريد أن نفس لا يحتل هذا شأويل، ولا يجوز
حمله على ذلك في لغة العرب، فاحتمل أن يكون ابن مسعود في ذلك قياسا على الرائب، وقوله: إن
سئل عن مسعود قدِمَ مدنه فمأل عن ذلك" فاحتمل أن يكون سأل عن ذلك مع عقده صحة ما أفق
هبت معلوم ما قدِمَ مدنه فمأل عن ذلك، فقد يفعل لإسناد ذلك فيما يعتقد صحته من مسائل
نفسه حسب يعلم ما عند غيره من علماء في ذلك، ويحتمل أن يكون قد صهر إليه وجه مسألة، فتد في فتواه عند
وجهه إلى مدنه، فمأل عن ذلك غير حسب يظهر به حكم المسألة، وكان أهل مدينة الكوفة علماء قد يرجع
إليهم أهل الآفاق في إحدى.

أن يفارق امرأته: يريد تعجيل أمره له بالفراق، وإخباره بما يجب في ذلك، وتقديمه على الوصول إلى منزله،
وذلك حسب وجهه، أحدهم أن يكون عند الله من مسعود قدِمَ مدنه فمأل عن ذلك وجه القبول في خلاف ما أفق
به، فتعجل سبب ذلك الأمر في مستقبل - وثاني: أن يكون عند الله من مسعود قدِمَ مدنه فمأل عن ذلك وجه القبول في خلاف ما أفق
حزني على أبي إمام، فمرمى يرجع إلى قول عمر والأحد به وحمل الناس عليه. **لا تحل له أمها أبدا** فإنها
منه ولا تحل له ولا لأبيه فإنها منكوحه إليه ولو من جهة فاسدة، ولا تحل أيضا ابتهاج لكونها ربيبة له عن
مرأة مدحوبة به، ويحرم عليه امرأته بنت أيضا، قال في رسالة حرم عليه أمهات امرأة مطلقا، ولا يحرم
عليه سائر حتى يدخل بالأمر، أو سدد له نكاح أو ملك من أو شبهه من نكاح أو ملك. (الحنفى)

جامع ما لا يجوز من النكاح

١٠٩٤ - **مالك** عن **نافع**، عن **عبد الله بن عمر** أن **رسول الله ﷺ** نهى عن الشغار، والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بينهما صداق.

١٠٩٥ - **مالك** عن **عبد الرحمن بن القاسم**، عن **أبيه** عن **عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية الأنصاري**، عن **خنساء بنت خدام** أن **أباها** زوجه **وهي ثيب**، فكرهت ذلك، فأثت **رسول الله ﷺ** فرد نكاحه.

١٠٩٦ - **مالك** عن **أبي الزبير المكي** أن **عمر بن الخطاب** أتى **بنكاح** لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة، فقال: هذا نكاح السر ولا أجزؤه، ولو كنت تقدمت فيه لرجمت.

والشغار أن يزوج أح قال **الحصب** وغيره: هذا التفسير من قول **مالك بن دث** من مهدي والقعي فيما أخرجهم أحمد، وقال **الحافظ**: إنه قول **نافع بن يحيى بن سعيد القطان** عن **عبد الله بن عمر**، قلت **نافع**: ما الشغار؟ فذكره، وقال **إساحي**: هو من حمة الحديث، قال **الترمذي**: **شغار** مفسوح عند بعض أهل العلم ولا يخل وإن جعلهما صداقا، وهو قول **الشافعي** وأحمد وإسحاق، وروى عن **عطاء بن أبي رباح**، قال: يقرآن على نكاحهما ويعلنهما صداق المثل، وهو قول **ممن الكوفة**، يعني **إمام أبي حنيفة** وغيره، وأثر **عطاء** هذه أسداس **أبي حنيفة**، **(أعلى)** **ومجمع**، بفتح **ميم الأولى** والثانية بينهما حية ساكنة، وروى **برقة** الفاعل **لتجميع**، أقول: وكذا أعجمه في 'التقريب' على **برقة** فاعل **لتجميع** من يريد من **جارية** **ناخية**، **خدام** بكسر الخاء وحقة الدال **لتجميع**، كذا في **جامع الأصول**، ووسطه **القسطلاي** و**السيوطي** **الدال المهملة**، **الأصارية** **الأوسية**، وكذا في 'التقريب'، **(أخفى)**

تقدمت فيه لرجمت **برقة** **انتكحه** **العموم** **فيهما**، يعني لو أعتدت أساس أنه لا يجوز النكاح **شاهد** **وامرأة** حتى نعرفوا، **لرجمت** فيه من فعله بعد **تقدمي**، كذا فسره **الشافعي** في 'الألم'، وقد صط بعضهم، قلت: و**الظاهر** أن معناه لو تقدمت في هذا الأمر **باسم** وسقت بإقامة الحجة على عدم جوازه وشهرت ذلك ثم فعلت بعد الإطلاع عليه **لرجمت** أي أقمت عليه **عيبك** **تعريفا** و**عقوبة**، **تقدمت** **إلى** **صيغة** **انتكحه**، وكذا قوله: "لرجمت" **برقة** **انتكحه**، قال **محمد**: **نكاح** **السر** أن يكون **بغير** **كمال** **الشهادة**، فإذا **كملت** **الشهادة** **برحب** أو **رجل** **وامرأتين** فهو **نكاح** **العلانية** وإن كانوا **أسروه**، قال: **أخبرنا** **محمد بن أنان** عن **حماد** عن **إبراهيم** أن **عمر** **أجار** **شهادة** **رجل** **وامرأتين** في **النكاح** **والفرقة**، قال **محمد**: وهذا **أحد** وهو قول **أبي حنيفة**، **(أخفى)**

نكاح الأمة على الحرية

١٠٩٨ - **مات** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سُئِلَا عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ فَأَرَادَ أَنْ يَنْكَحَ عَلَيْهَا أُمَةً، فَكَرِهَا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا.

١٠٩٩ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا تُنْكَحُ الْأُمَةُ عَلَى الْحُرَّةِ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ الْحُرَّةُ، فَإِنْ طَاعَتْ الْحُرَّةُ فَلَهَا الثَّلَاثَانِ مِنَ الْقُسَمِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَنْبَغِي لِحُرٍّ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَةً وَهُوَ يَجِدُ طَوْلًا لِحُرَّةٍ، وَلَا يَتَزَوَّجَ أُمَةً إِذَا لَمْ يَجِدْ طَوْلًا لِحُرَّةٍ إِلَّا أَنْ يَخْشَى الْعَنْتَ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: **وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُسْلِمَاتِ فَدُونَ مَا ذَكَرْتُ أُنْثَاكُمْ مِنْ مَسَاكِينِكُمْ** **الْمُسْلِمَاتِ** وَقَالَ **(ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنْتَ مِنْكُمْ)** قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَنْتُ هُوَ الزَّنا.

(النساء: ٢٥)

(النساء: ٢٥) أي نكاح الأمة

فكرها أن يجمع بينهما به قال أبو حنيفة وأحمد وإسحاق لا يكره نكاح الأمة على الحرية، ورواه ابن أبي شيبة عن عبيد بن مسعود عن قيس بن سعد عن عائشة مرفوعاً. (الحنفى)

إلا أن يشاء الحر أي فيستحل نكاح الأمة عليها عند رضائها لها، وهذا القول بما تقدم به ابن المسيب وم يأتى به الأئمة، وعزى صاحب "الهداية" إلى مالك ولم يوجد في كتبه. (المحلى)

فإن طاعت أي رضى بها الثلاث؛ فإن للأمة نصف ما للحر، وروى عبد الرزاق عن عبيد بن ربيعة عن أبي بصير عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم: **إذا نكحت الحرّة على الأمة فبها هذه الثلاث ولهذه الثلث**. (المحلى)

ولا ينبغي لحر أن يعني يكره نكاح الأمة على من يملك ما يجعله صداقاً لحرّة، وبه قال الشافعي وأحمد

مستدلين بالأية للكرامة، يعني إن الله سبحانه وتعالى قال: **وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُسْلِمَاتِ فَدُونَ مَا ذَكَرْتُ أُنْثَاكُمْ مِنْ مَسَاكِينِكُمْ** ففهم منه أن المستطيع لا يحل له ذلك، وقال أبو حنيفة: يجوز، والحوادث أن معنى الاستدلال على

الأحد بمفهوم الشرط، وحدثنا بطر عن عبد الله بن مسعود (عن عمر بن الخطاب) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **لا دالة فيها على إساحة الأكل عند روى هذه الحالة**.

العنت هو في الأصل كسار العظم بعد الجبر مستعار لكل مشقة وضرب، ولا صبر أعظم من موقعة إلا أنه أعمش ألقاب، وقالت الحنفية: إن ذلك بيان الأفضل، والنكاح عند عدم ذلك مكروه. (الحنفى)

ما جاء في الرجل يملك امرأته وقد كانت تحتها ففارقها

١١٠٠ - **مات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الرَّجُلِ يُطْلَقُ الْأَمَةُ ثَلَاثًا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا: إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

١٠٩٩ - **مات** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ سُئِلَا عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَ عَبْدًا لَهُ جَارِيَةً، فَطَلَّقَهَا الْعَبْدُ الْبَتَّةَ، ثُمَّ وَهَبَهَا سَيِّدُهَا لَهُ، فَهَلْ تَحِلُّ لَهُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ؟ فَقَالَا: لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

١١٠١ - **مات** أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ تَحْتَهُ أَمَةٌ مَمْلُوكَةٌ، فَاشْتَرَاهَا وَقَدْ كَانَ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً، فَقَالَ: تَحِلُّ لَهُ بِمِلْكِ يَمِينِهِ مَا لَمْ يَبْتَ طَلَاقَهَا، فَإِنْ بَتَّ طَلَاقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ بِمِلْكِ يَمِينِهِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَنْكِحُ الْأَمَةَ فَتَلِدُ مِنْهُ ثُمَّ يَبْتَاعُهَا: إِنَّهَا لَا تَكُونُ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ بِذَلِكَ الْوَلَدِ الَّذِي وَلَدَتْ مِنْهُ، وَهِيَ لَغَيْرِهِ حَتَّى تَلِدَ مِنْهُ وَهِيَ فِي مِلْكِهِ بَعْدَ ابْتِيَاعِهِ إِيَّاهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ اشْتَرَاهَا وَهِيَ حَامِلٌ مِنْهُ ثُمَّ وَضَعَتْ عِنْدَهُ، كَانَتْ أُمَّ وَلَدِهِ بِذَلِكَ الْحَمْلِ فِيمَا نُرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حتى تنكح زوجها غيره عني معنى أنه إذا طلقها ثلاثاً، فقد حرم عليه الاستمتاع بها كل سبب، وعني كل وجه إلا بعد روح، وروى عن ابن عباس وصوص وغيرهما: أنه يحل له تمتع اليمين وإن كان طلقها ثلاثاً ولم تتزوج غيره. **نكح الأمة فتلد منه** إلى قوله: 'إنها لا تكون أم ولد'، وبه قال الشافعي؛ لأن أمومية الولد إنما ينشأ لها نكاحاً لحرية الولد، وهو ههنا رقيق كذا في "العجالة"، وقال أبو حبيبة كذا ذكر في "أهدية": إن من استولد أمة غيره بنكاح ثم ملكها، صارت أم ولد له.

كانت أم ولده وحالف الشافعي في ذلك، كما حكاه صاحب "العجالة" عن إسماعيل في المحرر. (المحيط)

مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِصَابَةِ الْأُخْتَيْنِ بِمِلْكِ

الْيَمِينِ وَالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا

١١٠٢ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ عَنْ الْمَرْأَةِ وَابْنَتِهَا مِنْ مِلْكِ الْيَمِينِ ثَوْبًا إِحْدَاهُمَا بَعْدَ الْأُخْرَى، فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَحَبُّ أَنْ أُجِزَهُمَا جَمِيعًا وَنَهَاهُ عَنْ ذَلِكَ.

وفي نسخة: أخيرهما

١١٠٣ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ عَنْ الْأُخْتَيْنِ مِنْ مِلْكِ الْيَمِينِ هَلْ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: أَحَلَّتْهُمَا آيَةُ وَحَرَّمَتْهُمَا آيَةٌ أُخْرَى، فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَحِبُّ أَنْ أُصْنَعَ ذَلِكَ، قَالَ: فَخَرَجَ مِنْ عِنْدِهِ فَلَقِيَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَوْ كَانَ لِي مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ

ما أحب أن أجيزهما: مأخوذ من الإحارة، أي ما أحب أن أخبر جمع بينهما وصا. قوله: **نَهَاهُ** عن ذلك أي هي عمر سائل عن إجماع بينهما، والمعنى: أنه لا يصبأ واحدة ما لم يحرم لأخرى عقوبتها أو يعقوب بعضها أو يمتنع بعضها أو جميعها. **أحلتها آية** قال ابن حبيب: يريد قوله تعالى: ﴿لَا مَلَائِكَةَ﴾ (سج، ٢٤) حيث عم ولم يخص أختين ولا غيرهما، وقيل: قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعْنَ هَمْزًا حَقْلَةً﴾ (سج، ٢٤) لا يسمي زه حمة أو ما ملك **أحلتها** (سج، ٢٤) وقال ابن عبد البر: يريد خيل لوطي تمتك اليمين في غير آية، وقوله: **وحرمتها آية أخرى** يعني قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعْنَ هَمْزًا حَقْلَةً﴾ (سج، ٢٣)، يكون عام من النكاح والجمع تمتك اليمين. **فلا أحب إلخ.** أخرجه برأيه بعد ما ذكر التعارض بين الاثنين، كأنه يشير إلى تقدم الحصر على الإباحة، أو إلى أن شتركة لعة يقتضي كون الحكم في ما حل فيه مثل الحكم في النكاح، فكما لا يجوز الجمع نكاحا لا يجوز وطيا بملك اليمين

فلقي رجلا: أي عبدا، فسأله عن ذلك لما أن حوالت عثمان لم يكن شافيا؛ لعدم حرمة ذلك.

من الأمر: أي الحكومة والخلافة أي لو كانت في حكومة على أساس العقوبة، ثم حثت بأحد فعل ذلك أي جمع بين الأختين تمتك اليمين، واضعت على ذلك، لخلعته أي فعنه ذلك بكالا - بالفتح أي باعث عقوبة وعذاب، يعني لأجريت عليه عقوبة زاجرة على مثل ذلك.

ثُمَّ وَجَدْتُ أَحَدًا فَعَلَ ذَلِكَ لَجَعْتُهُ نَكَالًا. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَرَاهُ عَلِيَّ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ.
 ١١٠٤ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ مِثْلُ ذَلِكَ: قَالَ مَالِكٌ فِي الْأَمَةِ تَكُونُ
 عِنْدَ الرَّجُلِ فَيُصِيبُهَا ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يُصِيبَ أُخْتَهَا: إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى يُحَرِّمَ عَلَيْهِ فَرَجُ
 أُخْتِهَا بِنِكَاحٍ أَوْ عِتَاقَةٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ يُزَوِّجُهَا عَبْدُهُ أَوْ غَيْرَ عَبْدِهِ.

النَّهْيُ عَنْ أَنْ يُصِيبَ الرَّجُلُ أُمَّةً كَانَتْ لِأَبِيهِ

مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهَبَ لِابْنِهِ جَارِيَةً فَقَالَ: لَا تَمْسَسَهَا فَإِنِّي قَدْ كَشَفْتُهَا.
 ١١٠٥ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُحَبَّرِ أَنَّهُ قَالَ: وَهَبَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَابْنِهِ
 جَارِيَةً، فَقَالَ: لَا تَقْرَبَهَا فَإِنِّي قَدْ أَرَدْتُهَا فَلَمْ أَبْسُطْهَا.

١١٠٦ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ أَبَا نَهْشَلٍ بْنَ الْأَسْوَدِ قَالَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: إِنِّي
 رَأَيْتُ جَارِيَةً لِي مُنْكَشِفًا عَنْهَا وَهِيَ فِي الْقَمَرِ، فَجَلَسْتُ مِنْهَا مَجْلِسَ الرَّجُلِ مِنْ أَمْرَاتِهِ،

حتى يحرم عليه الخ: وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: لا تحل بالتزويج والكنانة، ويشهد بقوة ما رواه ابن
 أبي شيبة عن عيسى: لا يبطأ الأخرى حتى يفرجها عن ملكه، وله عن ابن عمر، كذلك روى محمد في "الأنوار" عن
 أبي حنيفة عن أبيه عن ابن عمر أنه قال في الأمتين الأخنتين تكونان عند الرجل يبطأ إحداهما: به لا يبطأ الأخرى
 حتى يمتك فرج أمة وصبي غيره. قال: وبه يأخذ وهو قول أبي حنيفة. (الحلى)

فإني قد كشفتها: أي كشفت بعض أعضائها لأجل الوضوء، ويحتمل أن يكون الكشف كناية عن الوضوء، اعلم
 أنهم قد انفقوا على أن من وصي امرأة ملك حرمت على أسائه، وحتنوا في سائرته وأمس بشهوة والبصر، فقال
 مالك: العسة ولمس يقومون مقام الوضوء، والبصر يحتمل نشوت الحرمة كالتفكير، وقال الشافعي: لا
 يشترط حرمة المصاهرة بالبصر بشهوة ولا بالمشاهدة بشهوة في أظهر أقواله، وقال أبو حنيفة: ثبت الحرمة بالمس
 والبصر إلى فرجها عند حل شهوة، وعن ابن عمر إذا جامع الرجل امرأة أو نفسها أو نفسها شهوة أو بصر إلى
 فرجها بشهوة فحرمت على أبيه وابنه وحرمت أمها وابنتها. (الحلى)

لا تقر بها: يصح إراء أي لا تعاملها. **فلم أبسط لها:** صم السور وكسرهما أي ه تسع لجماعها، وفي رواية:
 فم أبسط لها بالنون والفتح بمعنى الفرج. (الحلى) أقول: وقد وجد في نسخ: فم أبسط لها.

فَقَالَتْ: إِنِّي حَائِضٌ فَقُمْتُ فَلَمْ أَقْرُبْهَا بَعْدُ، أَفَأَهْبُهَا لِابْنِي يَطَاهَا؟ فَهَاهُ الْقَاسِمُ عَنْ ذَلِكَ.
 ١١٠٧ - حدث عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن عبد الملك بن مروان أنه وهب
 لصاحب له جارية ثم سأله عنها، فقال: قد هممت أن أهبها لابني فيفعل بها كذا
 وكذا، فقال عبد الملك: لمروان كان أورع منك وهب لابنه جارية ثم قال: لا تقربها؛
 فإنني قد رأيت ساقها منكشفة.

النهي عن نكاح إماء أهل الكتاب

قال مالك: لا يحل نكاح أمة يهودية ولا نصرانية؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول في
 كتابه: **وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا يَخَذِلُ الْمُؤْمِنِينَ أَمْثَلُ**

(سورة ممتحنة)

فهذه يريد أنه رأى جارية قد كتبت يدها، وأن موجب ذلك هو المعنى عنه كونهما في القصر، وهذا قد
 وجد منه لا يتدد بالنظر إليها، ومحاجة شافعية، ومباشرة بعض حسده تجسمها على وجه الاستمتاع بها، ثم
 معه من تمام حجاج ما أخبر به من أنها حائض، فقام عليها حدث، فسأل بعد ذلك القاسم بن محمد هل يجرمها
 ذلك على أمه؟ فهذه القاسم عن أن يهبها لاسه على وجه إباحة وطنه، ولم يهبه عن أن يهبها له، لأن منك
 ابنه لما جائزه، وإنما يحرم عليه الاستمتاع بالوطء خاصة.

أن أهبها لابني وقد ذكر أنه قد جرى به فيها ما يمنع ذلك كإمام محدوف، وحدث أنه روى أن الأب قد رامها
 فحجر عنها، كذا رواد بن حبيب عن مصرف عن مالك أنه قال: أردت أن أهبها لابني، وقد هممت أن أهبها لابني
 فيصيب منها، فحيث قال: قد هممت أن أهبها لابني، ففعل كما كذا وكذا كتابة عن الحجاج؛ ولذلك قال له
 عبد الملك مروان: كان أورع منك؛ إذ قال لاسه في جارية وهب إياها: لا تقربها فإني قد رأيت ساقها منكشفة،
 وهذا يشير في حب محاجة حماتها ومباشرة ومصححتها وغير ذلك من مقدمات الوطء.

لا يحل نكاح مديونية وهو قال الشافعي وأحمد وهو مروى عن محمد وأحمد ومكحول عبد بن
 أبي شيبة، وقال لإمام أبو حنيفة: يحل نكاح إماء أهل الكتاب متمسكات بعموم قوله تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ**
وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا يَخَذِلُ الْمُؤْمِنِينَ أَمْثَلُ (سورة ممتحنة)، وذلك موقوف على
 كون المراد بالإحصان إعفاف دون حرية، والله أعلم. وحمل قوله: **وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ** على بيان الأفضلية،
 كما حمل على ذلك الشافعي قوله: **وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ** (محمدي).

فَهُنَّ الْحَرَائِرُ مِنَ الْيَهُودِيَّاتِ وَالنَّصْرَانِيَّاتِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنْ نِكَاحِ غُيُبَاتِهِ﴾ فَهُنَّ
 أَنْ تَكُونَ الْمُحْصَنَاتُ الْمُؤْمِنَاتُ فَهِيَ مِنْكُمْ أَيْسَارُكُمْ مِنْ فِتْنَتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ فَهُنَّ
 (٢٥، ٢٦) **الإِمَاءُ الْمُؤْمِنَاتُ.**

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا أَحَلَّ اللَّهُ فِيمَا نَرَى نِكَاحَ الْإِمَاءِ الْمُؤْمِنَاتِ وَلَمْ يُحِلِّ نِكَاحَ إِمَاءِ
 أَهْلِ الْكِتَابِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمَةُ الْيَهُودِيَّةُ وَالنَّصْرَانِيَّةُ تَحِلُّ
 لِسَيِّدِهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَحِلُّ وَطْءُ أَمَةٍ مَجُوسِيَّةٍ بِمِلْكِ الْيَمِينِ.

ما جاء في الإحصان

١١٠٨ - عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ:

وإنما أحل الله الخ يريد أنه قد أباح نكاح الإماء بالإيمان فقد نكح: (٢٥، ٢٦) فقصر
 هذا الحكم عنهن دون غيرهن، ويحتمل أيضاً أن يقال: إن قوله تعالى: كانت حتى يؤمنن
 (سفره ٢٢١) عام في الإماء وغيرهن، فأخرج بالتحصيل بعد ما تقدم من إباحة المحصنات من الدين أو نوا الكتاب
 اعتبات المؤمنات خاصة، فبقي تحريم الآية العامة في الإماء اللاتي ليست بمؤمنات مع نكاحهن، كما بقي نكاح
 الحرائر المجوسيات والوثنيات على التحريم؛ لأنه لا يبيح منهن بالتحصيل إلا محصنات من الدين أو نوا الكتاب
 دون المحصنات من غيرهن. **ولا يَحِلُّ وَطْءُ أَمَةٍ مَجُوسِيَّةٍ** وهو المروى عن الزهري والحسن ومكحول وإبراهيم
 وأبي سلمة عبد الله بن أبي شيبة، وهو قول أبي حنيفة والشافعي، وما في "مسند" أنهم أصابوا سايا أوطاس وكن من
 مشركات العرب، فما دل على أنها أسلمت وانقضى استيراعهن، كما ذكره الصيبي. (المحلى)

في الإحصان هو لغة: منع كالمحصنة، يقال: مدينة حصينة، أي مدعة صاحبها من الجراحة، ومنه قوله تعالى:
 ﴿مَنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنْ نِكَاحِ غُيُبَاتِهِ﴾ أي منعكم، وقد جاء في القرآن على وجوه: الحرية
 والعفاف والإسلام وكونها ذات روح، وكلها يجمعها المعنى المعوي وهو المنع، فأحرية مانع عن نكاح حكم غير،
 والعفة عن شهوات النفس، والإسلام عن مخدورات الشرع، والروح عن خروج وكثير من الأمور، فمن الأول
 قوله تعالى: ﴿مَنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنْ نِكَاحِ غُيُبَاتِهِ﴾ (سورة ٢٥)، ومن الثاني: ﴿مَنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنْ نِكَاحِ غُيُبَاتِهِ﴾ (سورة ٢٥)، ومن
 الثالث: ﴿مَنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنْ نِكَاحِ غُيُبَاتِهِ﴾ (سورة ٢٥) أي أسلمت. ومن الرابع: ﴿مَنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنْ نِكَاحِ غُيُبَاتِهِ﴾ (سورة ٢٤)، هذا مبني
 ما ذكره الإمام الرازي في تفسيره. (المحلى)

الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ هُنَّ أُولَاتُ الْأَزْوَاجِ، وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الزَّانَا.

١١٠٩ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ وَبِغْيَةُ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ: إِذَا نَكَحَ الْحُرُّ الْأَمَةَ فَمَسَّهَا فَقَدْ أَحْصَنَتْهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ مَنْ أَدْرَكَتْ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ: تُحْصِنُ الْأَمَةُ الْحُرَّ إِذَا نَكَحَهَا فَمَسَّهَا. وَقَالَ مَالِكٌ: يُحْصِنُ الْعَبْدُ الْحُرَّةَ إِذَا مَسَّهَا بِنِكَاحٍ، وَلَا تُحْصِنُ الْحُرَّةُ الْعَبْدَ إِلَّا أَنْ يَعْتَقَ وَهُوَ زَوْجُهَا، فَيَمَسَّهَا بَعْدَ عَتَقِهِ، فَإِنْ فَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَعْتَقَ فَلَيْسَ بِمُحْصِنٍ. حَتَّى يَتَزَوَّجَ بَعْدَ عَتَقِهِ وَيَمَسَّ امْرَأَتَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمَةُ إِذَا كَانَتْ تَحْتَ الْحُرِّ، ثُمَّ فَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ تَعْتَقَ، فَإِنَّهُ لَا يُحْصِنُهَا نِكَاحُهُ إِيَّاهَا وَهِيَ أَمَةٌ، حَتَّى تُنْكَحَ بَعْدَ عَتَقِهَا وَيُصَيِّبَهَا رَوْجُهَا، فَذَلِكَ إِحْصَانُهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمَةُ إِذَا كَانَتْ تَحْتَ الْحُرِّ، فَتَعْتَقُ وَهِيَ تَحْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُفَارِقَهَا، فَإِنَّهُ يُحْصِنُهَا إِذَا عَتَقَتْ وَهِيَ عِنْدَهُ، إِذَا هُوَ أَصَابَهَا بَعْدَ أَنْ تَعْتَقَ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْحُرَّةُ النَّصْرَانِيَّةُ وَالْيَهُودِيَّةُ وَالْأَمَةُ الْمُسْلِمَةُ يُحْصِنُ الْحُرَّ الْمُسْلِمَ إِذَا نَكَحَ إِحْدَاهُنَّ فَأَصَابَهَا.

الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ. فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ٥٠. الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ. لَا مَالِكٌ تَعْلِيْقُهُ (٢٤٠ - ٢٤١)

هَنَ أُولَاتُ الْأَزْوَاجِ: قَدْ قَالَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ٣٢٠، وَفِيهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيِّينَ، وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ وَصَاحِبِ: أَنْ يَرُدَّ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مِنْ أَهْلِ النَّازِجِ. قَالَ شَافِعِي أَبُو إِسْحَاقَ: فَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: أَنَّ الْمُحْصَنَاتِ جَمَاعَةٌ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَنْ دَخَلَ لَهُ بِالتَّزْوِيجِ، قَالَ: وَإِنَّمَا قَالُوا بِذَلِكَ جَمَلَةٌ وَلَمْ يَلْعَنُوا بِهِ اسْتِقْصَاءَ التَّفْسِيرِ.

فَقَدْ أَحْصَنَتْهُ: أَيُّ جَعَلَتْ لَهَا رَوْحَهَا مُحْصِنًا إِذْ مَسَّهَا، فَحَدَّ الرَّحِمَ إِلَى رَأْسِ. (الْحَمْدُ) إِذَا نَكَحَهَا. تَعْلِيْقُهُ مُحْصِنًا إِذَا نَكَحَهَا فَمَسَّهَا، وَلَا تَحْصِنُ وَهِيَ تَحْتُهُ بِمَسِّ، وَهِيَ فَارِ شَافِعِي، وَفِيهِ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَحْصِنُ الْوَصَاءُ بِالْأَمَةِ وَلَوْ مَكْرُوحَةً، رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ حَمَّادٍ. لَا تَحْصِنُ الْأَمَةُ الْحُرَّ وَلَا الْعَبْدُ الْحُرَّةَ. قَالَ فِي هَدْيِهِ: إِحْصَانُ الرَّحِمِ أَنْ يَكُونَ حُرٌّ مَسْمُومًا، فَدُخُولُ مَرْأَةٍ نَكَاحًا صَحِيحًا وَدُخُولُهَا، وَهِيَ عَلَى صِفَةِ الْإِحْصَانِ، حَتَّى يَدْخُلَ بِالنِّكَاحِ الْكَافِرَةَ أَوْ الْمَمْلُوكَةَ أَوْ الْعَبْدَةَ لَا يَكُونُ مُحْصِنًا: قَوْلُهُ ٣٢٠ لَا يَحْصِنُ الْمَسْمُومُ الْيَهُودِيَّةَ وَلَا النَّصْرَانِيَّةَ وَلَا الْحُرَّةَ وَلَا الْعَبْدَ (الْحَمْدُ)، وَمَا مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ ابْنِ أَحْمَرَ فَمَوْفٍ مَا ذَهَبَ بِهِ الشَّافِعِيُّ ٣٢١.

نِكَاحُ الْمُتْعَةِ

١١١٠ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ **رحمه الله**: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ **ﷺ** نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ.

١١١١ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ خَوْلَةَ بِنْتَ حَكِيمٍ دَخَلَتْ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَتْ: إِنَّ رَبِيعَةَ بِنَ أُمَيَّةَ اسْتَمْتَعَ بِامْرَأَةٍ مُوَلَّدَةٍ فَحَمَلَتْ مِنْهُ، فَخَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِرْعَاً يَجُرُّ رِدَاءَهُ فَقَالَ: هَذِهِ الْمُتْعَةُ، وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ فِيهَا لَرَجَمْتُ.

نكاح المتعة: قال القاري: صورة نكاح المتعة أن يقون خضرة الشهود: تمتعت بنفسك بكذا وكذا، ويذكر مدة من الزمان وقدرها من المال، وذلك لا يصح؛ لما روى مسلم عن إياس بن سلمة بن الأكوع قال: رخص رسول الله **ﷺ** عدم أوطاس في المتعة ثم هي عنها، قال البيهقي: وعام أوطاس وعام الفصح واحد؛ لأنه بعده بيسير، وقال النووي: إنها أبيحت مرتين وحرمت مرتين، فكانت حلالاً قبل حبر وحرمت يوم حبر، ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس، وحرمت بعد ذلك بعد ثلاثة أيام مؤبداً إلى يوم القيامة. **هي عن متعة النساء**. متعة هو لنكاح إن أجل معين، كان في أول الإسلام ثم نسخ يوم حبر في السنة السابعة، قال محمد: المتعة مكروهة فلا يسعي، فقد هي عنها رسول الله **ﷺ** فيما جاء في غير حديث ولا أثر، وقول عمر: لو كنت تقدمت فيها لرحمت، بما صعبه من عمر على التهديد، وهو قول أبي حنيفة وإمامة من فقهاءنا، وذكر غير واحد أن ابن عباس يتأول بإباحتها للمضطر إليها؛ لطول الغربة وقلة الباء، ثم توقف وأمسك عن الفتوى بها.

يوم خيبر: كذا اتفق مالك وسائر أصحاب الزهري، وروى عبد الوهاب الثقفي عن يحيى القطان عن مالك في هذا الحديث فقال: حين، أخرجه النسائي ودارقطني وقالوا: وهم فيه القضاة، ورغم ابن عبد البر، ذكر يوم حبر عنط وقال السهيلي: إنه شيء لا يعرف أحد من أهل السير، وقال ابن عيينة: إن تاريخ حبر في حديث عبي بن عامر هو في النهي عن حوم الحمر الإنسانية، قال البيهقي: يشبه أنه كما قال، وتعقب هذا كنه بأنه بعد اتفاق أصحاب الزهري عنه على ذلك لا يسعي أن يقال هو ذلك، وهم حفاظ، وهذا قال القاضي، تحريمها يوم حبر صحيح بلا شك. **الإنسية**: بكسر أوله وسكون الثاني وفتحهما، ورجحه عياض، قاله النووي. (أي منى) **لرحمت**: بصيغة امتكفم المعنوية في كسبهما، يعني لو أعلمت الناس قبل ذلك أن المتعة لا تحل، رجعت من فعل ذلك =

نِكَاحُ الْعَبْدِ

١١١٢ - **مالك** أَنَّهُ سَمِعَ رَبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: يَنْكِحُ الْعَبْدُ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ، قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَبْدُ مُخَالِفٌ لِلْمُحَلَّلِ إِنْ أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ ثَبَتَ نِكَاحُهُ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ سَيِّدُهُ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَالْمُحَلَّلُ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ إِذَا أُريدَ بِالنِّكَاحِ التَّحْلِيلُ.

= بعد تقديمي، كذا فسره الشافعي في 'الأم'، وصط بعضهم: أو كنت تقدمت على إحصاء، وكذا قوله: رحمت بركة المحاصب المحمور، والمعنى: أنك سوغت بالعقوبة لجهلك بالنسج، والحدود تدرى بالشبهة، (الحلى)

ينكح العبد إلخ وهو المروي عن مجاهد وسالم والقاسم، وروى الشافعي وإسحاق عن عمر: ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين، وتعتد الأمة حيضتين، فإن لم تكن حيض فشهريين أو شهر ونصف. وعن الحكم قال: أجمع أصحابه **عليه** على أن المملوك لا يجمع من النساء فوق اثنين، وأنه أحد أبو حنيفة ولشافعي وإسحاق، ورواية حل الأربع في الأحرار بقوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَبْتَاعُونَ الْغُلَامَ وَالْغُلَامَ** (نساء، ٣٠)، فإن ملك اليمين إما يكون في الأحرار، (الحلى) **وهذا أحسن إلخ** لعموم قوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَبْتَاعُونَ الْغُلَامَ وَالْغُلَامَ** (نساء، ٣٠)، وبه قال سالم وإسحاق ومجاهد والزهري ودأود، وقال من ذهب: لا يجوز له الريادة على اثنين كما لا يجوز لحر رياده على أربع، وكأنه فاسد على صلافة، ويحتمل بقاء الخلاف على خلاف في العبد هل هو داخل في عموم الخطاب أم لا؟ والثاني قال أبو حنيفة والشافعي وعمر وعلي: إنه لا ينكح أكثر من اثنين. قال أبو عمر: لا أعلم لهم مخالفا من الصحابة.

مخالف للمحلل يريد أن نكاح العبد يثبت إذا أذن فيه السيد، ونكاح المحلل لا يثبت بوجه، ولا بد من فسحه إذا أريد به التحليل، وذلك أن يقصد به تحليل المطلقة ثلاثا لمن طلقها، وأما من تزوج بعير تحيل ثم صدق أو أقام فليس بمحلل، وانفرد بين نكاح العبد أنه يجوز بإجارة السيد، وبين نكاح المحلل فإنه لا يجوز بإجارة محير: أن نكاح العبد إنما يرد لحق السيد، فإن أجاره السيد جاز، ونكاح المحلل إنما يرد لحق الله تعالى، فليس لأحد إجارته.

والمحلل يفرق بينهما إلخ يعني إذا عزم أن يطلقها إذا وطئها، يفسد العقد، فهو شرط بتطبيق ماصطريق الأولى، وهو قول أحمد، وقال الشافعي وأبو يوسف: إذا نكح بشرط أنه إذا وطئ صدق، بطل، ولا يصل بمجرد العزم بل يكره، وقال أبو حنيفة: لا يطل مطلقا، بل يكره في صورة الإشراف ويصح، وهو قول لشافعي، وأما العزم فقد يوجز عليه كما ذكرنا. (الحلى)

قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ إِذَا مَلَكَتْهُ امْرَأَتُهُ، أَوْ الزَّوْجُ يَمْلِكُ امْرَأَتَهُ: إِنْ مَلَكَ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ يَكُونُ فَسْخًا بِغَيْرِ طَلَاقٍ، وَإِنْ تَرَاجَعَا بِنِكَاحٍ بَعْدَ لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْفُرْقَةُ طَلَاقًا. قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَبْدُ إِذَا أَعْتَقَتْهُ امْرَأَتُهُ إِذَا مَلَكَتْهُ، وَهِيَ فِي عِدَّةٍ مِنْهُ، لَمْ يَتَرَاجَعَا إِلَّا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ.

نكاح المشرک إذا أسلمت زوجته قبله

١١١٣ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ نِسَاءً كُنَّ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُسْلِمْنَ بَارِضِهِنَّ، وَهُنَّ غَيْرُ مُهَاجِرَاتٍ، وَأَزْوَاجُهُنَّ حِينَ أَسْلَمْنَ كُفَّارٌ، مِنْهُنَّ بِنْتُ الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ وَكَانَتْ تَحْتَ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، فَأَسْلَمَتْ يَوْمَ الْفَتْحِ وَهَرَبَ زَوْجُهَا صَفْوَانُ ابْنُ أُمَيَّةَ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَ عَمِّهِ وَهَبَ بْنَ عُمَيْرٍ بِرِدَائِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَانًا لِصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَدَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَنْ يَقْدَمَ عَلَيْهِ، فَإِنْ رَضِيَ امْرَأًا قَبْلَهُ وَإِلَّا سِيرَهُ شَهْرَيْنِ، فَلَمَّا قَدِمَ صَفْوَانُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرِدَائِهِ،

انظره فيما يترى

وهرب زوجها يريد أنه فر؛ فلا يدخل فيه، ولم يهر من القتل؛ لأنه لو أسلم أمن من القتل، وقد عرف ذلك صفوان وغيره، لكن فراره كان من الإسلام الذي أباه، وعليه قوتل حتى أظهر الله تعالى.

فبعث إلح يريد أنه أرسل لسكون صفوان بن أمية إلى قوله، وثقته به وفراقته منه ومعرفته بإشفاقه، وفر من معه رداءه؛ ليتحقق بذلك صفوان بن أمية ما ورد عليه به وهب بن عمير من تأمين النبي ﷺ له، ودعائه بإياه إلى ما ذكر حسب عادة العرب في ذلك، من أن أمن منهم أحدا أعطاه سوطه أو رداءه أو شيئا يكون كالشاهد به على التامين، وليشتهر به تأمينه به. قوله: 'ودعاه إلى الإسلام' معنى أن يعرض عليه الإسلام ويبين له شرائعه وأحكامه، فإن رصيه انترمه ودخل فيه وقله منه، وإن كرهه ذلك 'سيره شهرين' معنى: أنه يؤمن فيهما لا يعرض به أحد، وإنما كان ذلك؛ ليمكن فيها من الخروج إلى حيث يأمن من بلاد الشرك وسائر الأمم، وهذا أصل في عقد المصلح بين المشركين والمسلمين مدة معلومة على حسب ما يروونه مصلحة هم. **وإلا سيره شهرين**. يمكنه من اسير في الأرض أما حيث شاء؛ ليطر في أحوال المسلمين، فإن شاء أسلمه وإن شاء يرجع إلى دار الحرب من غير أن يلحق أحد ضرر. (الحنبلي)

نَادَاهُ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّ هَذَا وَهْبُ بْنُ عُمَيْرٍ جَاءَنِي بِرِدَائِكَ، وَزَعَمَ أَنَّكَ دَعَوْتَنِي إِلَى الْقُدُومِ عَلَيْكَ، فَإِنْ رَضِيتُ أَمْرًا قَبْلَهُ وَإِلَّا سَيَّرْتَنِي شَهْرَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: انْزِلْ أَبَا وَهْبٍ! فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ! لَا أَنْزِلُ حَتَّى تُبَيِّنَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَلْ لَكَ تَسِيرُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ هَوَارِ بْنِ بَحْنَيْنٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ يَسْتَعِيرُهُ أَدَاةً وَسِلَاحًا عِنْدَهُ، فَقَالَ صَفْوَانُ: أَطَوْعًا أَمْ كَرْهًا؟ فَقَالَ: بَلْ طَوْعًا، فَأَعَارَهُ الْأَدَاةَ وَالسِّلَاحَ الَّذِي عِنْدَهُ، ثُمَّ رَجَعَ صَفْوَانُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ كَافِرٌ، فَشَهِدَ حُنَيْنًا وَالطَّائِفَ وَهُوَ كَافِرٌ وَأَمْرَأَتُهُ مُسْلِمَةٌ، وَلَمْ يُفَرِّقْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ، حَتَّى أَسْلَمَ صَفْوَانُ وَاسْتَقَرَّتْ عِنْدَهُ امْرَأَتُهُ بِذَلِكَ النِّكَاحِ.

١١١٤ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ بَيْنَ إِسْلَامِ صَفْوَانَ وَبَيْنَ إِسْلَامِ امْرَأَتِهِ نَحْوُ مِنْ شَهْرٍ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَمْ يَبْلُغَا أَنْ امْرَأَةٌ هَاجَرَتْ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَزَوْجُهَا كَافِرٌ مُقِيمٌ

ناداه على رؤوس الناس إلخ: يريد أن صفوان بن أمية حين قدومه لدى رسول الله ﷺ على رؤوس الناس، يريد استنهار تأميه وإعلان به، ويحتمل أن يكون مع كفره قد حاف أمر من النبي ﷺ، بل أنه يشتهر تأميه، مع ما علم من وفاء النبي ﷺ وأنه لم يعدر فظ. **واستقرت عنده.** العمل عند أهل العلم على أن مرة إذا أسلمت قبل زوجها، ثم أسلم زوجها وهي في عدة، أن زوجها أحق بما كانت في العدة. وهو قول مالك بن أنس وألورعي وشافعي وأحمد وإسحاق. كذا قاله الترمذي. قال محمد: إذا أسلمت مرة وزوجها كافر في دار الإسلام، لم يفرق بينهما حتى يعرض على الروح الإسلام، فإن أسلمت فهي مرتة، وإن لم يسم فرق بينهما، وكانت فرقتها تطيقة بائنة، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي. (المحلى)

نحو من شهر: وعنده من إسحاق. ورد ﷺ امرأة صفوان بعد أربعة أشهر، وبين هذا وقول الترمذي بن كثير، وعلى تقدير صحته يحمل على أن عدتها لم ينقص؛ حمل أو غيره، قال في الهدية: إذا أسلمت امرأة وزوجها كافر عرض عليه الإسلام، فإذا أسلم فهي امرأته. وقال محمد: إذا أسلمت مرة وزوجها كافر في دار الإسلام، لم يفرق بينهما حتى يعرض على الزوج الإسلام، فإن أسلم فهي امرأته.

بِدَارِ الْكُفْرِ، إِلَّا فَرَّقَتْ هِجْرَتُهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا، إِلَّا أَنْ يَقْدَمَ زَوْجُهَا مُهَاجِرًا قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتُهَا.

١١١٥ - **مَالِكٌ** عَنْ أَنَسِ بْنِ شِهَابٍ: أَنَّ أُمَّ حَكِيمِ بِنْتَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ وَكَانَتْ تَحْتَ عِكْرَمَةَ بْنِ أَبِي جَهْلٍ، فَأُسْلِمَتْ يَوْمَ الْفَتْحِ وَهَرَبَ زَوْجُهَا عِكْرَمَةُ بْنُ أَبِي جَهْلٍ مِنَ الْإِسْلَامِ حَتَّى قَدِمَ الْيَمَنَ، فَارْتَحَلَتْ أُمَّ حَكِيمٍ حَتَّى قَدِمَتْ عَلَيْهِ بِالْيَمَنِ، فَدَعَتْهُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَأُسْلِمَ، وَقَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَثَبَ إِلَيْهِ فَرِحًا وَمَا عَلَيْهِ رِدَاءٌ، حَتَّى بَايَعَهُ، فَثَبَّتَا عَلَى نِكَاحِهِمَا ذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا أُسْلِمَ الرَّجُلُ قَبْلَ امْرَأَتِهِ، وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا إِذَا عُرِضَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ فَلَمْ تُسْلِمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ﴾ (المنحة: ١٠)

مَا جَاءَ فِي الْوَلِيمَةِ

١١١٦ - **مَالِكٌ** عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ

حَقَّى قَدَمَ الْيَمَنِ إلخ. وعنه أن إسحاق بن أبي شهاب عن عروة: وسألت أم حكيم عكرمة أبا إسحاق فأمه. وذكر موسى بن عقه عن الرهري: واستأذنته في طلب زوجها عكرمة، فأذن لها وأمها. "فارتحلت أم حكيم حتى قدمت عليه اليمن، فدعته إلى الإسلام فأسلم" وحسن إسلامه، واستشهد بالشام في خلافة أبي بكر عنى الصحيح، وأخرج أن مردويه والدارقطني وإحاكم عن سعد بن أبي وقاص: أن عكرمة لما ركب البحر أصابهم عاصف، فقال أصحاب السفينة: احبسوا فإن أهلكم لا تعي عنكم ههنا، فقال عكرمة: والله لئن لم ينجي في البحر إلا الإخلاص، فلا ينجي في البر غيره، أنهم إن لئ عني عهدا إن عافيتي مما أنا فيه أن أتى محمدا حتى أضع يدي في يده، فألحده عموا كربما. **وما عليه رداء:** وتؤيد آخضرت ﷺ يور. (مصحف)

بعصم الكوافر: العصم: جمع عصمة، وهي ما يعتصم به من عقد وسب، يعني لا يكون بينكم وبينه عصمة ولا علاقة زوجية، وذكر صاحب الرسالة: وإن أسمت هي كانت أحق لها أن أسم في العدة، ويكون ذلك قسما من غير طلاق، وإن أسم هو كانت كفاية بنت عليها، فإن كانت محوسية فأسمت بعده مكاهها، كانا زوجين، وإن تأخر ذلك فقد بانث منه. (المحلى)

جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ، فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَمْ سُقْتَ إِلَيْهَا؟ قَالَ: زَنَةَ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ.

١١١٧ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: لَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْلِمُ بِالْوَلِيمَةِ مَا فِيهَا خَيْرٌ وَلَا لَحْمٌ.

يعني المويق والتمر

أثر صفرة صاهر هذا، ينقص أن أثر الصفرة كان حسده، ويحتمل أن يكون في ثيابه إذا استعمل انقص على سبيل خدر ولا تساع، والصفرة: يحتمل أن تكون صفرة رعفران أو غيره، استعمل على وجه الصنع لثياب أو الحسد، ويحتمل أن تكون صفرة صبغ له لون، قد تطيب له عند الرحمن، وقبيل من لونه على ثيابه وحسده بقية، وقال ابن سفيان في الصنع بالرفع عن هذا حائر عند أصحابنا في ثياب دون حسد، وكرد نو حيفة واشافعي يرحل أن يصنع ثيابه وخيمه بالرفع عن **ربه نواق** مقدار بيت چنانکه ته ربه رعرع مای باشد. (مصحف) هكذا في حاشية المطبوعة. قلت: قد الخطأ ولا أكثر: هي خمسة دراهم، والنواق اسم مقدر معروف عندهم، وحتفوا في المرد، قد أحمد بن حسن: نواق ثلاثة دراهم، وقال بعض المانكية: النواق مائة ربع دينار، وقيل: ربه نواق ثلاثة دراهم وربع، وقيل: المراد نواق التمر، أي ورها من ذهب، وقال بعضهم: من ذهب، وحدث أكثر من دينار، ولد حمل محمد في موضعه على عشرة دراهم، وقال بعد هذا الحديث وهذا بأحد، أدى المهر عشرة دراهم، وقال في الحاشية: لعله حمل النواق على هذا المقدار.

أولم ولو بشاة ولیم بکن اگرچه یک بز باشد، ونام آنست که یک بز به نسبت حال عبد الرحمن بن عوف در آن وقت علی ویم بود، کذا في المصحف، وهو ظاهر في أن 'و' تنرفي من 'أدنى' إلى الأعلى، قال شارح في 'المنهاج': 'و' هذه ليست إصاعية، وإنما هي تنعيم، أي أن أفنها للمؤسر شاة ولغيرها ما قدر عليه، وقد أومحني على صفة بتمر وسويق، وعلى بعض سنانة عذيق من شعير، رواه البخاري. قال بعض لشافعية: المراد أقل الكمل شاة، وأني شيء من الصعد أو لم جار، وقال عياض أجمعوا على أنه لا حد لأكثرها، وأما أفنها فكذلك، ومهما تيسر جار. ثم أوبسة ستة أو مستحقة عند الجمهور وليس واجب، كما ذهب إليه بعض الظاهرية، واحتلوا في وقت الوليمة، أهو قبل الدحور أو بعده؟ فحكى عناص: أن الأصح عند المانكية بعد الدحور: قال شيخ حبل - وهو صاهر مذهب: وقد استحبها بعض الشيوخ قبل مساء، وقال اللحمي: وسع فيه وعده وقال ابن يونس: يستحب لإصعاف عند السكاج وعند مساء، ثم به قال الناحي: المختار منها يوم واحد، من ابن حبيب: وقد يبيع أكثر من يوم، ويكره استدامته أياما.

١١١٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ فَلْيَأْتِهَا.

١١١٩ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْمَسَاكِينُ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

١١٢٠ - **مالك** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إِنَّ خِيَاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِبَطْعَامٍ صَنَعَهُ، قَالَ أَنَسٌ: فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ خُبْزًا مِنْ شَعِيرٍ وَمَرَقًا فِيهِ دُبَاءٌ، قَالَ أَنَسٌ: فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعُ الدُّبَاءَ مِنْ حَوْلِ الْقَصْعَةِ، فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّ الدُّبَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

فلساها والأمر للوحيث عند مالك والشافعية والحاملة، وللدب عند الحنفية، وجرم المالكية والحامية وجمهور الشافعية بأنه لا يجب إجابة وليمة غير العرس، وقيل: يجب، واحتاره السكي، ثم إنه لا يجب الأكل على الصحيح عند الشافعية لا في العرس ولا غيرها، لما في "مسلم": **دعني أحكم من صعد، فإن نزل، صعد، ونزل** (المحلى) **فقد عصى الله ورسوله** نص صريح في وحيث إجابة الدعوة، قال ابن الملك: وقوله: 'شر الطعام' يقتضي عدم الأكل منه لا عدم الإجابة، فلا يباي وجوها، قال الصبي ما حاصه: إن الإجابة واجبة، فيجب وبأكل شر الطعام، والذي أصقه الشافعية عدم الوحيث إذا خص الأغنياء، ومعنى الحديث: الإخبار بما يقع من الناس من مراعاة الأغنياء في الولائم ونحوها، وتخصيصهم بالدعوة وإيثارهم بأطيب الطعام، قال ابن بطال: فإذا مير اداعي الأغنياء والفقراء، وأطعم كلا على حدة فلا بأس، وهذا فعنه ابن عمر **مسلم** (المحلى)

ان حياطا أدخل مالك هذا الحديث في باب "ما جاء في الوليمة"، وليس في ظاهر هذا الحديث ما يدل على أن الطعام طعام وليمة ولا غيرها، ولكنه لما احتمل الأمرين وكان من مذهبه أنه يكره لذي الفضل والهيئة الإجابة إلى طعام صنع لغير سبب، أدخل هذا الحديث في "باب ما جاء في الوليمة"، أما أنه ثبت عنده أنه كان في وليمة، أو لأنه يصح أن يكون طعام وليمة، فإذا احتمل الوحيث لم يحز أن يحتج به على أحدهما، ويحتمل أيضاً: أن يكون قد علم من تعظيم الصحابة له وتبركهم بأكفه طعامهم. **فقرّب إليه**: وفي نسحه: فقرّب إليه خبر على صيغة المجهول.

جَامِعُ النِّكَاحِ

١١٢١ - **ما** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْنَمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ أَوْ اشْتَرَى الْجَارِيَةَ، فَيَأْخُذُ بِنَاصِيَتِهَا وَلْيَذْءُ بِالْبُرْكَ، وَإِذَا اشْتَرَى الْبَعِيرَ فَلْيَأْخُذْ بِذِرْوَةِ سَنَامِهِ وَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.

١١٢٢ - **ما** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ: أَنَّ رَجُلًا حَطَبَ إِلَى رَجُلٍ أُخْتَهُ، فَذَكَرَ أَنَّهَا كَانَتْ أَحَدَثَتْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَضْرِبَهُ أَوْ كَادَ يَضْرِبُهُ، ثُمَّ قَالَ: مَا لَكَ وَالْخَيْرِ؟

من هذا الأمر الشيع

١١٢٣ - **ما** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَعُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَا يَقُولَانِ فِي الرَّحْلِ يَكُونُ عِنْدَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، فَيُطْلَقُ إِحْدَاهُنَّ الْبَتَّةَ: إِنَّهُ يَتَزَوَّجُ إِنْ شَاءَ، وَلَا يَنْتَظِرُ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتُهَا.

١١٢٤ - **ما** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَعُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ

فليأخذ بذروة سنامه. بادل معجمة وصمها أي أعنى أسامه، وسام كل شيء أعلاه، أي يأخذ بأعلى عنقه، ترجمه بن بید کریم و بنی کوبان ادا (مصحف) والاستعادة من الشيطان، إما لأن الإبل من مركب لشيطان، فإذا سمع الاستعادة غر، وبما أن مرد بالاستعادة من في الإبل من لغو والفجر واحيلاء، فهو استعادة من شر الأمر الذي يبعه الشيطان. **هذا كتاب أحدثت** الخ أي رب، فبها: فصره أي حدا أو بعير أو كاد بصره بقدره أخته، وإنما سامح في الخسد على النوح الثاني؛ لعدم دعوى. (الحنفى)

ولا ينتظر أن تنقضي عدها وعنه الشافعي، وروى ابن أبي شيبة عن علي وابن عباس **رضي** أنه لا يتزوج الحامسة حتى تنقضي عدة التي صنفها، وبه أحد أبو حنيفة وهو المروي عن ابن مسيب وعبيدة ومجاهد وعطاء وإبراهيم، قال محمد: لا يعحصا أن يتزوج حامسة وإن كانت صلاخ إحداهن حتى تنقضي عدها، ولا يعحصا أن يكون ماؤه في رحم خمس نسوة حרות، وهو قول أبي حنيفة وإمامة من فقهاءنا. (الحنفى)

أُفْتِيَ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ عَامَ قَدَمِ الْمَدِينَةِ بِدَلِكْ، غَيْرَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ قَالَ لَهُ: طَلَّقَهَا فِي مَجَالِسَ شَتَّى.

١١٢٥ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: ثَلَاثٌ لَيْسَ فِيهِنَّ لَعَبٌ: النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالْعِتْقُ.

١١٢٦ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ: أَنَّهُ تَزَوَّجَ بِنْتُ مُحَمَّدٍ بِنْتُ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيَّ، فَكَانَتْ عِنْدَهُ حَتَّى كَبُرَتْ، فَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَتَاةً شَابَّةً، فَأَثَرَ الشَّابَّةَ عَلَيْهَا، فَنَاشَدَتْهُ الطَّلَاقَ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً، ثُمَّ أَمْلَهَا، حَتَّى إِذَا كَادَتْ تَجُلُّ رَاجِعَهَا، ثُمَّ عَادَ فَأَثَرَ الشَّابَّةَ عَلَيْهَا، فَنَاشَدَتْهُ الطَّلَاقَ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً، ثُمَّ رَاجِعَهَا ثُمَّ عَادَ، فَأَثَرَ الشَّابَّةَ عَلَيْهَا، فَنَاشَدَتْهُ الطَّلَاقَ، فَقَالَ: مَا شِئْتَ؟ إِنَّمَا بَقِيتُ وَاحِدَةً، فَإِنْ شِئْتَ اسْتَقْرَرْتُ عَلَى مَا تَرَيْنِ مِنَ الْأَثَرِ، وَإِنْ شِئْتَ فَارْقُنِي؟ قَالَتْ: بَلْ أَسْتَقِرُّ عَلَى الْأَثَرِ، فَأَمْسَكَهَا عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَزِرْ رَافِعٌ عَلَيْهِ إِثْمًا حِينَ قَرَّتْ عِنْدَهُ عَلَى الْأَثَرِ.

ثلاث ليس فيهن لعب إلخ: فمن طلق أو تزوج أو أعتق هارلاً، بعد له وعبد، وبه أحد الأئمة الثلاثة أبو حنيفة والشافعي وأحمد، وقال المالكية: لا يصح نكاح هارلاً؛ لأن الفرج محرّم، فلا يصح إلا أحد، وما رواه عبد الرزاق عن عمر وعلي عليهما السلام أنهما قالوا: ثلاث لا لعب فيهن: النكاح والطلاق والعتق. (المحلى)

بنت محمد بن مسلمة: اسمها حوثة، وكان أبوها محامداً مستجاب الدعوة

ما تَرَيْنِ مِنَ الْأَثَرِ إلخ: بفتح هـ وفتح واء وفتح ياء وكسر فسكون، اسم من أثره يؤثر به حتاره (المحلى) قوله 'حين قررت عنده على الأثر' مرصها بذلك، وهو حق لما فيها إسقاطه. قال أبو عمر: راد معمر عن البرهري عن سعيد بن المسيب: أن رافع بن خديج كانت أخته أمية محمد بن مسلمة، فكره من أمرها إما كبراً وعيرة، فأراد أن يطبقها، فقالت: لا تصفي وأقسم لي ما شئت، فحرت أمة بذلك وراثت بها امرأة حافت من غيرها (س ١٢٨)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الطَّلَاقِ

مَا جَاءَ فِي الْبَتَّةِ

١١٢٧ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي مائة تطليقة، فَمَاذَا تَرَى عَلَيَّ؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَلَّقْتَ مِنْكَ بِثَلَاثٍ وَسَبْعٍ وَتِسْعُونَ أَتَّخَذْتَ بِهَا آيَاتِ اللَّهِ هُزُؤًا.

١١٢٨ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ تَلَّغَهُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي ثَمَانِي تَطْلِيقَاتٍ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: فَمَاذَا قِيلَ لَكَ؟ قَالَ: قِيلَ لِي: إِنَّهَا قَدْ بَاءَتْ مِنِّي، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: صَدَقُوا مَنْ طَلَّقَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ فَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ لَهُ، وَمَنْ لَبَسَ عَلَى نَفْسِهِ لِبَسًا جَعَلْنَا لِبَسَهُ مُلْصِقًا بِهِ، لَا تَلْبَسُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَتَنْحِمَهُ عَنْكُمْ، هُوَ كَمَا يَقُولُونَ.

كتاب الطلاق هو لغة رفع قيد احصي وهو حل لوثاق، وشرعا رفع القيد الثالث بالكاح، فخرج به اعتق، لأنه قيد ثالث شرعا كس ثلاث بالكاح، وفي مشروعية نكاح مصاح بعدد ديبية وديبوية، وفي اصطلاح كمال لها، إذ قد لا يوافق الكاح فيطلب الاخلاص منه عند تباين الأخلاق. **في البتة**: يفتح لموحدة والفتحة الشديدة، أي من قبلها: أتت البتة، وطلق أيضا عنى من أتت بالثلاث، وقد ذكر حديث ابن عباس وابن مسعود وليس فيهما نص البتة. **طلقت إلخ**: يفتح لطاء وصم يلام، وقوله: "أخذت آيات الله هزوا" إشارة إلى ما ذكره بعد قوله تعالى: **﴿خُلَاقٌ مَرَّةً﴾** (سورة ٢٢٦) **﴿وَلَا تَحْدُوا بِآيَاتِ اللَّهِ هُزْءًا﴾** (سورة ٢٣١)، فالجمع بين الثلاث وانتحاور عنها كلاهما لعب واستهزاء، واحد والعزيمة أن يصدق واحدة، وهو أراد الثلاث يسعى أن يفرق، وفيه دليل على وقوع الثلاث إذا صفيها ثلاثا فما فوقها دفعة، وهو قول الأئمة لأربعة والجمهور.

بانت مني: فلا تلج لي إلا بعد روج. **ومن لبس إلخ**: حصص "عنى نفسه بسا" بإسكان الموحدة، خلطنا "جعلنا" بسا مصفقا به، لا تلبسوا على أنفسكم ونحمله عنكم. هو كما يقولون: إنها بانت مني

١١٢٩ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: **الْبَتَّةُ مَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهَا؟** قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَقُلْتُ لَهُ: كَانَ أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ يَجْعَلُهَا وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: لَوْ كَانَ الطَّلَاقُ أَلْفًا مَا أَبْقَتِ الْبَتَّةُ مِنْهُ شَيْئًا، مَنْ قَالَ: **الْبَتَّةُ فَقَدْ رَمَى الْغَايَةَ الْقُصْوَى.**

١١٣٠ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَانَ يَقْضِي فِي الَّذِي يُطَلَّقُ امْرَأَتَهُ **الْبَتَّةَ أَلْفًا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ.** قَالَ **مَالِكٌ:** وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

مَا جَاءَ فِي الْخَلِيَّةِ وَالْبَرِيَّةِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ

١١٣١ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ كُتِبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِنَ الْعِرَاقِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَامْرَأَتِهِ: **حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ**، فَكُتِبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى عَامِلِهِ: أَنَّ مَرُوءَهُ أَنْ يُوَافِنِي بِمَكَّةَ فِي الْمَوْسِمِ، فَبَيْنَمَا عُمَرُ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ إِذْ لَقِيَهِ الرَّجُلُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ عُمَرُ: مَنْ أَنْتَ؟

البتة ما يقول إلخ: قال ترمذي: قد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم في صلاق البتة، فروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه جعل البتة واحدة، وروى عن علي رضي الله عنه أنه جعلها ثلاثاً، وقال بعض أهل العلم: فيه به الرجل، إن بوى واحدة فواحدة، وإن بوى ثلاثاً فتلات، وإن بوى شتى م يكن إلا مائة واحدة، هو قول الثوري وأهل الكوفة، وقال مالك بن أنس في البتة: إن كان قد دخلها فهي ثلاث تطليقات، وقال الشافعي: إن بوى واحدة فواحدة بمدك الرجعة، وإن بوى شتى فتتان، وإن بوى ثلاثاً فتلات.

فقد رمى الغاية القصوى: فلا حل له من بعد حتى تنكح زوجها غيره؛ لأن البتة من البت وهو انقضاء، فمعناها: قطع جميع العصمة التي بيده، ولا يبقى فيه وبين امرأة وصية منها. **أما ثلاث تطليقات:** وقصاؤه بذلك بالمدية مع توفر العنماء لها من غير تكبر عليه دال على حقيقته. قلت: وقد يعارضه حديث رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن ركانه طلق زوجته البتة، فحتمه ﷺ أنه ما أراد إلا واحدة، فردها إليه، فطلقها الثانية في زمن عمر رضي الله عنه. والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنه. **حبلك على غاربك:** حيث سبيلك كما نعى البعير في الصحراء، ويترك رمامه على غاربه؛ ليرعى كيف شاء، والعارب: ما تقدم من الطهر. (المنحى)

فقال: أنا الذي أمرت أن أُجلب عليك، فقال له عمر: سألتك برت هذا البيت ما أردت بقولك: جُلبك على غاربك؟ فقال له الرجل: يا أمير المؤمنين لو استحلقتني في غير هذا الموضع ما صدقتك، أردت بذلك المراق، فقال عمر بن الخطاب: هو ما أردت.

١١٣٢ - مالك أنه بلغه أن علي بن أبي طالب كان يقول في الرجل يقول لامرأته: أنت علي حرام: إنها ثلاث تطليقات. قال مالك: ودلت أحسن ما سمعت في ذلك.

١١٣٣ - مالك عن نافع: أن عبد الله بن عمر كان يقول في الخلية والبرية: إنها ثلاث تطليقات، كل واحدة منهما.

١١٣٤ - مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد: أن رجلاً كانت تحته وليدة لقوم، فقال لأهلها: شأنكم بها، فرأى الناس أنها تطليقة واحدة.

هو ما أردت: قال شافعي في الأم: وقد غلب فيه دلالة على أن كل كلام يشبه لطلاق حكمه به طلاق حتى يسأل عنه، فإن أريد طلاق كبر طلاق، ولم يستعمل لأعرب في كلامه بدخول غير الأعرب. وحائف مالك وإنشأه عمر في ذلك، فرعموا أنه يقع بذلك القول ثلاث تطليقات، وأنه لا يسأل عما أريد (المحلى).

إنما ثلاث تطليقات: وهو ما روي عن عمر بن الخطاب، روى عنه يزيق، ومالك في قوله: قال عباس: المشهور عن مالك أنه يقع به ثلاث، سواء كانت مدحوة لها أو لا، ولكن لم يروى قول من ثلاث قول في غير مدحوة لها خاصة. وقال الحسن البصري: يقع به طلاقاً وإن عدد أو صهار، وقع الشيء لأن كلا منهما يقتضي الشرح، وهذا مذهب الشافعي، فإن لم يوسن فيه قولاً شافعي، أصحابهم أنه يروى كفارة يمين، وفرد حقيقة، إن يروى واحدة أو تسع واحدة، وإن لم يوسن طلاقاً فهي يمين، ويصير موباً (المحلى).

في الخلية والبرية إلخ: وبه أحد حديث في المدحور، وفي ثلاثة سابقة: هـ مدحور على ما إذا يروى الثلاث، ورد لم يوسن أو يروى واحدة أو تسع يقع واحدة بانه عند أي حقيقة، ورجعي عند الشافعي وأحمد، وقاس هؤلاء "الخلية والبرية" على "البتة"؛ لأنهما في معناها. (المحلى).

شأنكم بها: مرفوع، ويجوز فيه نصب، وقد مر مراراً، يعني في خواصها، البنية (مضمي).

فرأى الناس إلخ: وهو قول الأئمة، ويقع به رجعي عند مالك والشافعي، وبأن عند أي حقيقة.

١١٣٥ - مالك أنه سمع ابن شهاب يقول في الرجل يقول لامرأته: برئت مني وبرئت منك: إنها ثلاث تطليقات بمنزلة البتة.

قال مالك في الرجل يقول لامرأته: أنت حية أو برية أو بائنة: إنها ثلاث تطليقات للمرأة التي دخل بها، ويدين في التي لم يدخل بها واحدة أراد أم ثلاثاً؟ فإن قال: واحدة، أخلف على ذلك، وكان خاطباً من الخطاب؛ لأنه لا يحلي المرأة التي قد دخل بها زوجها، ولا يبينها ولا يبرئها إلا ثلاث تطليقات، والتي لم يدخل بها ويبينها يحليها ويبرئها الواحدة. قال مالك: وهذا أحسن ما سمعت إلي في ذلك.

ما يبين من التملك

١١٣٦ - مالك أنه بلغه أن رجلاً جاء إلى عبد الله بن عمر، فقال: يا أبا عبد الرحمن! إنني قد جعلت أمر امرأتي في يديها، فطلقت نفسها، فمادا ترى؟ فقال عبد الله بن عمر: أراها كما قالت، فقال الرجل: لا تفعل يا أبا عبد الرحمن، فقال ابن عمر: أنا أفعل أنت فعلته.

١١٣٧ - مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: إذا ملك الرجل امرأته أمرها، فالقضاء ما قضت به، إلا أن ينكر عليها ويقول: لم أرد إلا واحدة، فيخلف على ذلك، ويكون أملك بها ما كانت في عدها.

عدة كوما في عدها

ما يجب فيه تطليقة واحدة من التملك

١١٣٨ - مالك عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت، عن خارجة بن زيد بن ثابت

ويدين إلخ: أي بصدق ديانة فيما سوى. (أصحى) أملكها: أحقها من غيره في عدها.

أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ رَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، فَأَتَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتِيقٍ وَعَيْنَاهُ تَدْمَعَانِ، فَقَالَ لَهُ رَيْدٌ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: مَنَكْتُ امْرَأَتِي أَمْرَهَا ففَارَقْتَنِي، فَقَالَ لَهُ رَيْدٌ: مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: الْقَدَرُ، فَقَالَ لَهُ رَيْدٌ: ارْتَجِعْهَا إِنْ شِئْتَ؛ فَإِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ، وَأَنْتَ أَمْلِكُ بِهَا.

١١٣٩ - **مالك** عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ مَلَكَ امْرَأَتَهُ أَمْرَهَا، فَقَالَتْ: أَنْتَ الطَّلَاقُ، فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَتْ: أَنْتَ الطَّلَاقُ، فَقَالَ: بِفِيكَ الْحَجَرُ، ثُمَّ قَالَتْ: أَنْتَ الطَّلَاقُ، فَقَالَ: بِفِيكَ الْحَجَرُ، فَاخْتَصَمَا إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَاسْتَحْلَفَهُ مَا مَلَكَهَا إِلَّا وَاحِدَةً، وَرَدَّهَا إِلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَكَانَ الْقَاسِمُ يُعْجِبُهُ هَذَا الْقَضَاءُ، وَيَرَاهُ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي ذَلِكَ، قَالَ مَالِكٌ: هَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ وَأَحَبُّهُ إِلَيَّ.

مَا لَا يُبَيِّنُ مِنَ التَّمْلِكِ

١١٤٠ - **مالك** عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّهَا خَطَبَتْ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَرْيَةَ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ، فَزَوَّجُوهُ، ثُمَّ إِنَّهُمْ عَتَبُوا

هذا أحسن إلخ: كون القضاء ما قصت إلا أن ينكرها الزوج. "أحسن ما سمعت في" التي يجعل أمرها بيدها أو يملك أمرها وهي أملكه، فهو قالت: صفت نفسي ثلاثاً، يقول ما أردت ذلك، من أردت تمليكك لك نفسك صفة أو طفتين مثلاً، فأقول له، خلاف ما هو قال ما أردت التملك لك شيئاً، فلا يقل قوله، من يقع ما وقعت، هد في أملكه، وأما الخيرة فإذا احتار بنفسها يقع عنده ثلاث وإن أنكرها الزوج، كما سيأتي هذا تفصيل، مذهب مالك كما ذكره من أبي ريد، وعبد أبي حنيفة يقع في الأمر بدت على ما نوى الزوج، فإن واحدة فواحدة وأنه وإن ثلاثاً فثلاث، وفي حدرى يقع واحدة ثلاثة وإن نوى الزوج ثلاثاً، وعبد السافعي: يقع رجعية في أملكه ومحيرة كنهيهما، وهو قول عمرو بن مسعود **ع** (عسى)

عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَقَالُوا: مَا زَوَّجْنَا إِلَّا عَائِشَةَ، فَأَرْسَلَتْ عَائِشَةُ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَجَعَلَ أَمْرَ قَرِيبَةٍ بِيَدِهَا، فَاخْتَارَتْ زَوْجَهَا، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ طَلَاقًا.

١١٤١ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ زَوَّجَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ غَائِبٌ بِالشَّامِ، فَلَمَّا قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: وَمِثْلِي يُصْنَعُ هَذَا بِهِ وَمِثْلِي يُفْتَاتُ عَلَيْهِ، فَكَلَّمَتْ عَائِشَةَ الْمُنْذِرَ بْنِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ الْمُنْذِرُ: فَإِنَّ ذَلِكَ بِيَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَا كُنْتُ لِأَرُدَّ أَمْرًا قَضَيْتِهِ، فَقَرَّتْ حَفْصَةُ عِنْدَ الْمُنْذِرِ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ طَلَاقًا.

١١٤٢ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَأَبَا هُرَيْرَةَ سُئِلَا عَنْ الرَّجُلِ يُمْلِكُ امْرَأَتَهُ أَمْرَهَا، فَتَرُدُّ بِذَلِكَ إِلَيْهِ وَلَا تَقْضِي فِيهِ شَيْئًا، فَقَالَا: لَيْسَ ذَلِكَ بِطَلَاقٍ.

١١٤٣ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ أَمْرَهَا فَلَمْ تُفَارِقْهُ وَقَرَّتْ عِنْدَهُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِطَلَاقٍ.

قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَمْلَكَةِ: إِذَا مَلَكَهَا زَوْجُهَا أَمْرَهَا ثُمَّ افْتَرَقَا، وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَلَيْسَ بِيَدِهَا مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، وَهُوَ لَهَا مَا دَامَا فِي مَجْلِسِهِمَا.

ما زوجنا إلا عائشة: أي بما وثقنا لفحصها وحسن حلقها، وأما لا ترصى لنا بأدى. **يفتات عليه:** افتات عليه: إذا انفرد برأيه دونه في التصرف فيه، ولما ضمن معنى التعلب عدي بـ"على". والافتيات افتعال من الفتوت وهو السبق، يقال لكل من أحدث شيئاً في أمرك دونك: افتات عليك فيه، والمعنى: أنه لا ينبغي أن يستند في أمرهن ولا يؤمر من هو أحق منها بالأمر عليه، أو المعنى: أنه لا يصح أمرهن بغير إذني. (نهاية المعلى)

ولم يكن ذلك طلاقاً: قال مالك في "الموازية": إما كان ذلك مثل عائشة لمكانها من رسول الله ﷺ، أي لأنه إما يجوز إجازة المخير شرويح إسه أو أحيه أو جدّه، إذا كان قد فوض لها أموره، فالحوار في إجازة فعلها خصوصية.

الإيلاء

١١٤٤ - مالك عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول: إذا آلى الرجل من امرأته لم يقع عليه طلاق وإن مضت الأربعة أشهر حتى يوقف، فيما أن يطلق وإما أن يفيء، قال مالك: وذلك الأمر عندنا.

عند الحاكم
أي بطأها أو بكفر عن يمينه

الإيلاء هو عيذ في الإكسار بالإيلاء، وحلف، ونسبة لامساح من نسى، يقال من يئى بلاءه، وفي عرف الفقهاء، حلف على ترك وطء زوجته أربعة أشهر أو أكثر، فلو قال لا فريث، ولم يقل والله، لم يكن موياً، وقد فسده من عباس بن محمد بن عيسى، **عندنا يقول من سبها** (٢٢٦: ٢٢٧) فسده، أخرجه عبد الرزاق وابن مهدي وعبد بن حميد، وفي مصنف أبي بن كعب بن عيسى بن مسعود، أخرجه أبو داود في مصنفه عن حماد، ثم عبد في حقيقته وأصححه وإسافعي في حديثه، بد حلف على ترك فريث زوجته أربعة أشهر يكون موياً، وشرطه ما لم يكن موطراً أو يكون حالة العقب، فإن كان بإصلاح لم يكن موياً، ووافقه أحمد، وأخرج حقه عبد الرزاق عن علي بن كيسان أخرجه المقرئ عن ابن عباس وعلي بن الحسن بن حجة من أصح إطلاق لونه تعالى **عندنا يقول من سبها**، ونقل لأربعة وغيرهم على أنه بد حلف أن لا يفرط قبل من أربعة أشهر، لا يكون موياً، وكذلك أخرجه المقرئ وسعيد بن منصور وعبد بن حميد عن ابن عباس قال كان بلاء ادهنية بسية وسنتين، فوفيت لله ثم أربعة أشهر وعشرين، فمن كان بلاءه قبل فليس ببلاء، وقال جماعة وممنهم حسن بن علي بن عيسى وعقضاء، أنه إن حلف أن لا يقضاها على يوم فصاعداً، ثم لم يقضها، أنه كان موياً ثم في الإيلاء شرعي إن جامع زوجته في أربعة أشهر، فليس عليه إلا كفارة نكح، وإن مضت أربعة أشهر ولم يقض جامع ولا نكاح، صنف ضيفه الله عبد الحقيق، أنه قال من مسعود، أخرجه المقرئ وعلي بن ربيع بن ثابت وغيرهم **عندنا**، وقال سعيد بن مسعود وأبو بكر بن عبد الرحمن وعطاء وربيعة ومكحول وبرهري والأوزاعي: ضيغة رعية، وذهب مالك وشافعي وأحمد بن أبي داود، بد ما يئى ومضت أربعة أشهر، لا يقع تمضي هذه مدة صلاق، بل يوقف حتى يفيء أو يصفق، وكذلك أخرجه من أبي شيبة وعبد الرزاق وشافعي عن عثمان، ومن أبي شيبة عن عبيد بن حماد، وسعيد بن منصور عن عائشة، ومن أبي شيبة عن أبي بدر، كذا ذكره بعض الأعلام في شرح مسند الإمام.

وذلك الأمر عندنا: قال البرمدي. الإيلاء أن حلف الرجل أن لا يفرط امرأته أربعة أشهر أو أكثر، وحلف أهل يمينه فيه بد مضت أربعة أشهر، فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي **عندنا** بد مضت أربعة أشهر يوقف، وإما أن يفيء وإما أن يصفق، وهو قول مالك بن أنس وشافعي وأحمد ومسروق **عندنا**، وقال بعض أهل العلم =

كَانَا يَقُولَانِ فِي الرَّجُلِ يُؤَلِي مِنْ أَمْرَاتِهِ: إِنَّهَا إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ، فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ وَلِزَوْجِهَا عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ.

١١٤٧ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَانَ يَقْضِي فِي الرَّجُلِ إِذَا أَلَى مِنْ أَمْرَاتِهِ: إِنَّهَا إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ، وَلَهُ عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا. قَالَ **مَالِكٌ**: وَعَلَى ذَلِكَ كَانَ رَأْيُ ابْنِ شِهَابٍ. قَالَ **مَالِكٌ** فِي الرَّجُلِ يُؤَلِي مِنْ أَمْرَاتِهِ، فَيُوقَفُ فَيُطَلَّقُ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، ثُمَّ يُرَاجِعُ أَمْرَاتَهُ: إِنَّهُ إِنْ لَمْ يُصِبْهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهَا وَلَا رَجْعَةٌ لَهُ عَلَيْهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عُذْرٌ مِنْ مَرَضٍ أَوْ سِحْنٍ أَوْ مَا أَشَبَّ ذَلِكَ مِنَ الْعُذْرِ، فَإِنْ ارْتَجَاعَهُ إِلَيْهَا ثَابِتٌ عَلَيْهَا، وَإِنْ مَضَتْ عِدَّتُهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُصِبْهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ وَقِفَ أَيْضًا، فَإِنْ لَمْ يَفِي دَخَلَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ بِالْإِيْلَاءِ الْأَوَّلِ إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ نَكَحَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا، فَلَا عِدَّةَ لَهُ عَلَيْهَا وَلَا رَجْعَةَ.

قَالَ **مَالِكٌ** فِي الرَّجُلِ يُؤَلِي مِنْ أَمْرَاتِهِ، فَيُوقَفُ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، فَيُطَلَّقُ ثُمَّ يَرْتَجِعُ وَلَا يَمْسُهَا، فَتَنْقَضِي أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا: إِنَّهُ لَا يُوقَفُ وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ طَلَاقٌ،

ما كانت في العدة: وفي نسخة: ما دامت في عدتها. **وعلى ذلك إلخ:** أصح ما ذكره **مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** خلاف العلماء؛ لما احتاره من التوقيف، وأورد أقوال العلماء في ذلك خلاف ما احتاره بأن انقضاء الأربعة الأشهر تقع تطليقة، وذلك يقتضي أنه كان يعتقد أن الحق في أحد القولين، والله أعلم. **فإن لم يفي إلخ:** الصاهر أنه بما يقع الصلاق بالإيلاء المساق إذا كان الإيلاء مؤبدًا، وأما إذا كان مؤقتًا فيحل اليمين فيه تمضي أمده، ولكن لم يتسرع في الرجوع في تلك الساعة إلى كتب مذهبه، ولكن المذكور في 'الهداية' في مذهب أبي حنيفة: أنه إن كان حلف على أربعة أشهر، فقد سقطت اليمين؛ لأنها كانت مؤقتة به، وإن حلف على الأبد، فاليمين باقية، فإن عاد فزوجه، عاد بالإيلاء، فإن وطئها، ولا وقعت تمضي منه تصليقة أخرى؛ لأن اليمين باقية لإطلاقتها. (المحلى) **فلا عدة له:** فإنه لا عدة على غير المدحول بها.

وَأَنَّهُ إِنْ أَصَابَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا كَانَ أَحَقَّ بِهَا. وَإِنْ مَضَتْ عِدَّتَهَا قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُؤَلِّقُ مِنْ امْرَأَتِهِ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا، فَتَنْقُضِي الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ قَبْلَ انْقِصَاءِ عِدَّةِ الطَّلَاقِ. قَالَ: هُمَا تَطْلِيقَتَانِ إِنْ هُوَ وَقَفَ وَلَمْ يَفْعَلْ، وَإِنْ مَضَتْ عِدَّةُ الطَّلَاقِ قَبْلَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، فَلَيْسَ الْإِيلَاءُ بِطَّلَاقٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ الَّتِي كَانَتْ تُوقَفُ بَعْدَهَا مَضَتْ، وَلَيْسَتْ لَهُ يَوْمئِذٍ بِامْرَأَةٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَطْأَ امْرَأَتَهُ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا، ثُمَّ مَكَثَ حَتَّى يَنْقُضِيَ أَكْثَرَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِيلَاءً، وَإِنَّمَا يُوقَفُ فِي الْإِيلَاءِ مَنْ حَلَفَ عَلَى أَكْثَرِ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، فَأَمَّا مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَطْأَ امْرَأَتَهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ إِيلَاءً؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَاءَ الْأَجَلُ الَّذِي يُوقَفُ عِنْدَهُ خَرَجَ مِنْ يَمِينِهِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَقْفٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ حَلَفَ لَامْرَأَتِهِ أَنْ لَا يَطْأَهَا حَتَّى تَقْطَعَ وَلَدَهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِيلَاءً. قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ، فَلَمْ يَرَهُ إِيلَاءً.

فليس الإيلاء بطلاق: وهو قول أبي حنيفة والشعبي، قال محمد: أحبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم: إذا أتى الرجل من امرأته ثم طلقها، فالطلاق يهدم الإيلاء، قال أبو حنيفة عن حماد عن الشعبي قال: إذا أتى الرجل من امرأته ثم طلقها، فهما كفرسي رهان إن جاورت لأربعة الأشهر، وهي في شيء من عدة. وقعت تطليقة الإيلاء، قال محمد: فقلت لأبي حنيفة، بأي أقولين أحدا؟ قال: بقول عامر الشعبي، قال محمد: وبه لأحد. (الحسين)

فلا أرى عليه إيلاء: وبه قال الشافعي، وعنه أبي حنيفة يتحقق الإيلاء بالخلف على أنه لا يطأها أربعة أشهر. (الحسين)

فإن ذلك لا يكون إيلاء: وقال الشافعي: إن أراد وقت القضاء وهو مضي خوين وقد بقي منه أكثر من أربعة أشهر؛ إذ فعل القضاء لا يحتمله في مدة، فهو موي. قال محمد في الآخر: أحبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم: أن رجلا ولدت امرأته، فقالت بروجها: لا تقريني حتى أفضم أبي هذا، فإني أخشى أن تحمل عينيها، فحلف أن لا يقرها حتى تقضمه، قال: فسألت إبراهيم عن ذلك، فقال: أخاف أن يكون إيلاء، وأرجو أن لا يكون إيلاء، قال محمد: فسألت أنا حنيفة فقال: هو إيلاء، قال محمد: وبه لأحد. (الحسين)

إِيلَاءُ الْعَبْدِ

١١٤٨ - **مالك** أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ إِيلَاءِ الْعَبْدِ، فَقَالَ: هُوَ نَحْوُ إِيلَاءِ الْحُرِّ، وَهُوَ عَلَيْهِ وَاجِبٌ، وَإِيلَاءُ الْعَبْدِ شَهْرَانِ.

ظَهَارُ الْحُرِّ

١١٤٩ - **مالك** عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سُلَيْمِ الزُّرْقِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَةً إِنَّهُ هُوَ تَزَوَّجَهَا، فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: إِنَّ رَجُلًا جَعَلَ امْرَأَةً عَلَيْهِ كَظْهَرِ أُمِّهِ إِنَّهُ هُوَ تَزَوَّجَهَا.....

إِيلَاءُ الْعَبْدِ شَهْرَانِ: وبه أحد مالك أن مدة الإيلاء تتصف برق الرجل، وقال أبو حنيفة: مدة إيلاء تتصف برق امرأة، وقال الشافعي: حر ونعد في عده (إيلاء سوء). (الحسين)

ظهار الحر: وهو بكسر الظاء المعجمة، فوز لرجل لامرأته أنت عني كظهر أمي، وبما حص ظهر بنت دون سائر لأعضاء؛ لأنه محل لركوب عاتق، وبذلك سمي الركوب ظهراً، فشبهت الروحة بذلك؛ لأنها مركوبة الرجل، فهو أضاف غير ظهر كمنص مثلاً، كان ظهار عني الأصغر عند الشافعية، وحذف فيما بعده عن الأم كأن قال: كظهر אחتي مثلاً، فعلى الشافعي في نفسه لا يكون ظهار، بل يخص بالأم كما ورد في خبره، وكذا في حديث حوثة التي صاهر منها أوس، وقال في الحديث: يكون ظهاراً، وهذا قول الجمهور، لكن حنفياً فليس لم تحرم عني تأكيد. فقال الشافعي: لا يكون ظهراً. وعن مالك: هو صهار، وعن أحمد: زه أبنان كمندهين، فهو قال: كظهر أبي فليس بظهار عند الجمهور، وعن أحمد رواية: أنه صهار وصدره في كل من حرم عليه وظوه حتى في المنهية، فإنه أحاط في الفتحة، وعند حنيفة: هو تشبيه الروحة أو جزء منها شائع أو جزء معبر به عن الكل ثم لا يحل النظر إليه من المحرمة عني تأكيد وهو برصاع أو صهرية، ولا فرق بين كعب ظهراً أو غيره مما لا يحل النظر إليه، وبما حص ناسم الصهار تعيناً لنظيره؛ لأنه كان الأصل في استعاضه وكان صهاراً في حاضيه حرم النساء، كان أهل الحاضيه يقتضون ثلاث: الصهار والإيلاء والطلاق، فأقر الله الطلاق طلاقاً، وحكم في الصهار والإيلاء كما بين في القرآن، وشرطه في المرأة كونهما روضة وفي رجل كونه من أهل الكفارة، فلا يصح ظهار الدمي كالحبيبي والمجوس.

إن هو تزوجها: أي علق طلاقها على تزوجه إياها.

إن رجلاً إلخ: فقام القاسم تعيق الطلاق على تعليق الظهار في المروءة جامع ما بينهم من أسع من المرأة.

فَأَمْرُهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِنَّهُ هُوَ تَزَوَّجَهَا أَنْ لَا يَقْرَبَهَا حَتَّى يُكْفَرَ كَفَّارَةُ الْمُتَظَاهِرِ.

١١٥٠ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَسَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ تَظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَنْكِحَهَا، فَقَالَا: إِنْ نَكَحَهَا فَلَا يَمْسُهَا حَتَّى يُكْفَرَ كَفَّارَةُ الْمُتَظَاهِرِ.

١١٥١ - **مَالِكٌ** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ تَظَاهَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ نِسْوَةٍ لَهُ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ. **مَالِكٌ**، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِثْلَ ذَلِكَ.

قَالَ **مَالِكٌ**: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا. قَالَ **مَالِكٌ**: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ فِي كَفَّارَةِ الْمُتَظَاهِرِ: ﴿مُتَّابِعِينَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ ^(المجادلة: ٣) ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ ^(نحوه ١) قَالَ **مَالِكٌ** فِي الرَّجُلِ يَتَظَاهَرُ مِنْ امْرَأَتِهِ فِي مَجَالِسٍ مُتَفَرِّقَةٍ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةٌ

لَا يَقْرَبُهَا حَتَّى يُكْفَرَ: وهو قول أبي حنيفة ومالك أنه يكون مظاهرا منها إذ تزوجها، ولا يقربها حتى يكفر، وروى عبد الرزاق عن ابن عباس أنه كان لا يرى الظهار قبل النكاح شيئا، وهو قول الشافعي. (المحلى)

لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ: وهو قول أحمد، وروى ذلك عن عمر وعبي وعطاء وطاوس، وعند أبي حنيفة والشافعي يتعدد الكفارة بتعدد، وهو مروي عن الحسن والرهري والثوري، ورواه محمد في "الآثار" عن إسحعي. (المحلى) **مَنْ قَبْلَ أَنْ يَتَمَاسَا**: بالوطء والاستمتاع بقبة أو مباشرة حملا له على عمومته عند أكثر العلماء، وبعضهم حمله على الوطء. **فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا**: إنما لم يذكر التماسا عند الكفارة بالإطعام كما ذكر عند أحويه؛ دلالة على أن التكفير منه وعده سواء، هذا عند الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا فرق بين الكفارات في وجوب تقديمها على المساس، وإنما ترك ذكره عند الإطعام؛ دلالة على أنه إذا وجد في حلال الإصغاء لم يستأنف كما يستأنف الصوم إذا وقع في خلالة. (المحلى)

يَتَظَاهَرُ مِنْ امْرَأَتِهِ إِخ: وقد الشافعي: لو ظاهر من امرأة واحدة قبل أن يكفر، فإن فاهها مفصصة أو أراد لكل واحدة طهارا آخر، فعليه كفارت، وإن فاهها متاعه وأراد طهارا واحدا عليه كفارة واحدة، وروى عبد الرزاق عن عبي: إن ظاهر مرارا في مجلس واحد فكفارة واحدة، وإن ظاهر في مقاعد شتى فالأيمان كذلك. (المحلى)

واحدة، فَإِنْ تَظَاهَرَ ثُمَّ كَفَرَ ثُمَّ تَظَاهَرَ بَعْدَ أَنْ يُكَفِّرَ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ أَيْضًا.

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ تَظَاهَرَ مِنْ أُمَّرَأَتِهِ ثُمَّ مَسَّهَا قَبْلَ أَنْ يُكَفِّرَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَيَكْفُ عَنْهَا حَتَّى يُكَفِّرَ، وَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ. قَالَ مَالِكٌ: وَالظَّهَارُ مِنْ ذَوَاتِ الْمُحَارِمِ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَالنَّسَبِ سَوَاءٌ.

قال مالك: وليس على النساء ظهاراً. قال مالك في قوله تعالى: **وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ** من نسائهم ثم يعودون لما قالوا^(٣) قال: سمعت أن تفسير ذلك أن يتظاهر الرجل من امرأته ثم يجمع على إمساكها وإصابتها، فإن أجمع على إمساكها وإصابتها، فقد وجبت عليه الكفارة، وإن طلقها ولم يجمع بعد تظاهره منها على إمساكها وإصابتها فلا كفارة عليه. قال مالك: فإن تزوجها بعد ذلك لم يمسه حتى يكفر كفارة المتظاهر. قال مالك في الرجل يتظاهر من أمته: إنه إن أراد أن يصيبها فعليه كفارة الظهار قبل أن يطأها. قال مالك: لا يدخل على الرجل إيلاء في تظاهره إلا أن يكون مضاراً لا يريد أن يفى من ظهاره.

وفي ساعة: تطهره

من الرصاعة والنسب سواء: وكند المصهر، فهو قس: انت علي كصهر ابي من رصاعة أو حود، فهو مصاهر، وهو مذهب أبي حنيفة، وعن الحسن والشعبي وابرهرة والأوزاعي والثوري حود، وقال الشافعي: لا يكون صهر إلا بالأم وحدها، وهو قول قتادة والشعبي، لأنه تنبيه من حل عن حرم، فهو شامل في حرمت المرحح (الحبي) **والدين يظاهرون** ترجمه ما، که ظاهری شد از زن خویش، جدا از عوامی شد، آنچه گفتند، یعنی مخالفت گفته خویش می کنند، بلکه مقتضای تشبیه بخارم تنقیح است، پس چون تنقیح نمود، در میان خود نگاه داشت عوام، که بمخالفت آنچه گفته بود (معنی)

فعليه كفارة الظهار . وانه قل انجوري والنسب وغيرهما، وقالت الأئمة الثلاثة السابقة: لا يشت في لأمة مصفا، وانه قل عكرمة، كما عتقه لبحاري، ومحمد كما أخرجه سعيد بن منصور لقوله تعالى **من نسائه**، ولا شئت أنها محصورة بالروحة المعروفة، ولقول بن عباس **صهار** كل صلاق، ثم أحل الكفارة، فكما لا حظ للأمة في الطلاق، فكذلك لا حظ لها في الظهار. (الغلي)

١١٥٢ - **مَالِك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَسْأَلُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَنْكِحُهَا عَلَيْكَ مَا عِشْتُ، فَهِيَ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي، فَقَالَ عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ: يُحْزِيهِ عَنْ ذَلِكَ عِتْقُ رَقَبَةٍ.

ظَهَارُ الْعَبْدِ

١١٥٣ - **مَالِك** أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ ظَهَارِ الْعَبْدِ، فَقَالَ: نَحْوُ ظَهَارِ الْحُرِّ. قَالَ **مَالِك**: يُرِيدُ أَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ كَمَا يَقَعُ عَلَى الْحُرِّ. قَالَ **مَالِك**: وَظَهَارُ الْعَبْدِ عَلَيْهِ وَاجِبٌ، وَصِيَامُ الْعَبْدِ فِي الظَّهَارِ شَهْرَانِ. قَالَ **مَالِك** فِي الْعَبْدِ يَتَظَاهَرُ مِنْ امْرَأَتِهِ: إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ إِلَّا يَلَاءً؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ ذَهَبَ يَصُومُ صِيَامَ كَفَّارَةِ الْمُتَظَاهِرِ دَخَلَ عَلَيْهِ طَلَاقُ الْإِيلَاءِ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صِيَامِهِ.

مَا جَاءَ فِي الْخِيَارِ

١١٥٤ - **مَالِك** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سُنَنِ، فَكَانَتْ إِحْدَى السَّنَنِ الثَّلَاثِ

عتق رقبة: إن وجدها، وإلا فالصوم ثم الإطعام، فالعتق: يحريه كفارة واحدة.

شهران: [لأنه مكر من القول ورور، فلم يجعل على الصنف من الحر، وتعين عليه الكفارة به عند مالك وأبي حنيفة والشافعي، نعم، قال مالك: إن أدن له سيده في الإطعام أجره] كآخر، واحتلفوا في الإطعام والعتق، فذهب الحنفية والشافعية أنه لا يحزته إلا الصيام، وقال ابن القاسم عن مالك: إن أطعم بإذن سيده جاز. (المحلى) **يفرغ من صيامه:** قال الرزقاني: لأن إيلاء العبد شهران، وأجله شهران، فهو أفطر ساهياً أو لمرض لا يقصص أجله قبل تمام كفارته، وهو بعض ما يعذر به العبد في عدم دخول الإيلاء عليه، هكذا وجهه الناجي، وهو أحسن من توجيه ابن عبد البر بأنه مبي على لزوم الصلوات بمجرد مضي الشهرين؛ لأنه خلاف المعروف من مذهب مالك رحمه الله.

أَنَّهَا أُعْتِقَتْ فَخَيَّرَتْ فِي زَوْجِهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

أُعْتِقَتْ فَخَيَّرَتْ الخ حُتِفَ لِرَبِّهَا فِي رُوحِهَا مَعَهُ كَان يَوْمَ أُعْتِقَ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ؟ قُرُونِي لِسْتَه عَنْ
الْأَسْوَدَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا كَانَ حُرًّا فَخَيَّرَ. وَهُوَ قَالَ أَنَّهُ حُتِفَ بِرَأْسِهِ الْخِيَارَ بِدُعَاةٍ وَرَبُّهُ كَتَبَ حُرًّا
حُرًّا، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَتَرْمِذِي عَنْ سِمْعَانَ وَالتَّيْمِيَّ أَنَّ رُوحَهَا يَوْمَ أُعْتِقَتْ كَانَ عَبْدًا فَخَيَّرَتْ،
وَهُوَ قَالَ شَافِعِي وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَابْنُ مَرْجَانٍ: إِنَّهُ لَا خِيَارَ لَهَا إِذَا أُعْتِقَ وَرَجُلًا حُرًّا (خِيَارِي) كَدَّ فِي لُحْشَتِهِ
مَصْرُوعَةً عَمِلَ أَنْ يَمْلُوكَهُ بِدُعَاةٍ وَهِيَ حَتَّ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ. هَلْ هَذَا خِيَارٌ فِي مَصْرُوعَةٍ كَذَلِكَ أَوْ لَا؟ ثُمَّ إِذَا كَانَ
رُوحُ عَبْدٍ فَأُعْتِقَتْ رَجُلًا، فَبِهَا خِيَارٌ مُتَقَفًا. وَأَمَّا إِذَا كَانَ رَجُلًا حُرًّا فَأُعْتِقَ رَجُلًا، هَلْ يَتَّكِلُ عَلَى الْخِيَارِ أَوْ
لَا؟ فَدَهَبَ الْإِمْلَاقُ بِأَنَّهُ لَا يَتَّكِلُ. وَجَعَلُوا عِنْدَ فِي مَصْرُوعَةٍ كَذَلِكَ أَوْ لَا؟ مُرَادُ بَدِّ حُرًّا حُرٌّ وَشَانَ
الرُّوحِ عَبْدًا، وَبِكُلِّ كَمَلٍ هَذَا. وَبِطَرَفِ هَذَا قَوْلُ عَائِشَةَ فِي حَدِيثٍ كَتَبَ لَهُ كَان حُرًّا وَجَرَّهَا، وَكَتَبَ مَعَهُ
دَيْتَ أَنْ هَدَى بِرَأْسِهِ مَدْرَجَةً مِنْ قَوْلِ غُرُودٍ كَمَا صَرَّحَ بِنْتُ نُسَيْبٍ فِي سَمْعِهِ، وَبِهِ أَقْبَى أَبُو دَاوُدَ فِي رِوَايَةِ
مَالِكٍ، وَهُوَ سَمِعَ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِ فَهُوَ جِهَادٌ وَنَسَّ حَقَّةً. وَدَهَبَ الشَّعْبِيُّ وَالشَّجْعِيُّ وَهُوَ يَرَى وَخَفِيهِ بِأَنَّهُ يَتَّكِلُ عَلَى
خِيَارِهِ وَهُوَ كَانِ الرُّوحُ حُرًّا، وَتَمَسَّكَ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَنَّهُ كَانَ رُوحُ رَجُلٍ حُرٍّ

فَلَمْ يَنْقُصْ بِأَنَّهُ حَدَّثَتْ عَائِشَةَ وَدَّثَاتُهُ الْأَسْوَدَ وَغُرُودَ وَالْقَاسِمَ، فَأَمَّا الْأَسْوَدُ فَمَعَهُ جَنَافٌ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ حُرًّا،
وَقَدْ غُرُودَ مَعَهُ رِوَايَاتٌ صَحِيحَاتٌ مُتَعَرِّضَاتٌ، بِحَدَّثَاهُمَا أَنَّهُ كَانَ حُرًّا، وَتَمَسَّكَ أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا، وَأَمَّا غُرُودُ
فِي الْقَاسِمِ مَعَهُ رِوَايَاتٌ صَحِيحَاتٌ بِحَدَّثَاهُمَا أَنَّهُ كَانَ حُرًّا، وَتَمَسَّكَ أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا، فَتَمَسَّكَ لَا مَعَرَضَةَ فِي كِتَابِهِ عَبْدًا أَوْ
حُرًّا، وَبِهِ كَانِ فِي قَوْلِ الْأَمْرِ عَبْدٌ ثُمَّ عَمِلَ فَصَلَّى حُرًّا، فَهَلْ كَانَ فِيهِ عَبْدٌ فَهُوَ عَلَى نَفْسِهِ، وَمِنْ قَوْلِ حُرٍّ فَهُوَ أَحَبُّ
حُرِّيَّتِهِ الْمَعْرُوضَةِ عَبْدٌ لَعَلَّ نَفْسَ فِيهِ مَعْرُوضَةٌ، وَبِهِ مَتَّكِلٌ بِمَعْرُوضَةِ عَبْدٍ عَمِلَ. وَبِهِ فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا
فَهِيَ دَيْتٌ. قَالَ الشَّعْبِيُّ: الْإِحْتِجَاجُ بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا عَلَى أَنَّهُ كَانَ حُرًّا أُعْتِقَتْ بِرَبْرَةٍ غَيْرِ قَوْلِي،
وَكَدَّ قَوْلُ سِمْعَانَ: إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا لَا يَنْقُصُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا حُرًّا أُعْتِقَتْ بِرَبْرَةٍ، لَأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ كَانَ
بِحُرِّهِ أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا، فَلَا يَتَّكِلُ لِمُتَدَلِّهِ، وَتَحْقِيقُ فَهُوَ أَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ خِلَافَهُمْ فِي صِفَتَيْنِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي حَالَةٍ
وَاحِدَةٍ، فَجَعَلَهُمَا فِي حَالَتَيْنِ تَعْنِي أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا فِي حَالَةٍ حُرٍّ فِي حَالِهِ حُرٍّ، فَتَضَرُّعُ نَكُونِ إِحْدَى حَالَتَيْنِ
مُتَأَخَّرَةٍ عَنْ الْأُخْرَى، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ تَرْقِيَّ يَعْقُبُهُ الْخَبَرَةُ وَالْحَرِيَّةُ لَا يَعْقُبُهَا الرُّقُوبَةُ، فَإِذَا كَانَ كَدَّ جَعَلَا حَالِ
لِعَبْدِيَّةٍ مُتَقَدِّمَةِ وَحَالِ حَرِيَّةٍ مُتَأَخَّرَةٍ، فَتَمَسَّكَ هَذَا بِطَرَفٍ أَنَّهُ كَانَ حُرًّا فِي نَفْسِهِ الَّتِي حَيَّرَتْ فِيهِ بِرَبْرَةٍ وَعَبْدًا
فَهَلْ دَيْتٌ. وَنَسَّ سَمِعَا أَنَّ هَمِيعَ رِوَايَاتِ أَخْبَرَتْ أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا، فَهَلْ فِيهِ مَا يَنْقُصُ عَلَى عَبْدٍ صَحَّحَ مَا يَدَّهَبُ عَنْ
يَدَّهَبُ أَنَّ رُوحَ الْأَمَةِ إِذَا كَانَ حُرًّا فَأُعْتِقَ الْأَمَةُ، نَسَّ هَذَا خِيَارًا: أَنَّهُ يَنْقُصُ فِيهِ مَا يَنْقُصُ عَلَى دَيْتٍ؛ لِأَنَّهُ هَذَا نَابُ
عَمَلِهِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا حَرَّرْتُهَا؛ لِأَنَّ رُوحَهَا عَبْدٌ، وَهَذَا لَا يُوْجِدُ مُتَدَلِّيًا فِي لَابَرَةٍ، فَتَمَسَّكَ أَنَّهُ حُرٌّ؛ لِكُونِهَا قَدْ
أُعْتِقَتْ، فَجَعَلَتْهُ يَسْتَوِي فِيهِ أَنْ يَكُونَ زَوْجَهَا حُرًّا أَوْ عَبْدًا.

الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْبُرْمَةُ تُقَوَّرُ بِلَحْمٍ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ خُبْزٌ وَأَذَمَ مِنْ أَدَمِ النَّبِيتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَمْ أَرِ بُرْمَةً فِيهَا لَحْمٌ؟ فَقَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَكِنْ ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، وَأَنْتَ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ لَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ.

١١٥٥ - مَاتَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْأَمَةِ تَكُونُ تَحْتَ الْعَبْدِ فَتُعْتَقُ: إِنَّ الْأَمَةَ لَهَا الْخِيَارُ مَا لَمْ يَمْسَسَهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ مَسَسَهَا زَوْجُهَا فَرَعِمَتْ أَلَّهَا جَهْلَتْ أَنْ لَهَا الْخِيَارَ فَإِنَّهَا تُتَّهِمُ وَلَا تُصَدَّقُ بِمَا ادَّعَتْ مِنَ الْجَهَالَةِ، وَلَا خِيَارَ لَهَا بَعْدَ أَنْ يَمَسَّهَا.

= قال الحافظ: محل ضرب الجمع إذ ساءت مرويات في نحوه. أما مع انفرد في مقدسة الاحتجاج فتكون مروية منفردة شاذة، وشاذ مردود، وقد لم يعثر جمهور ضريح جمع. فقد عجب من مثله؛ فإنه اشترط في الشذوذ المحاصرة، وقد لم تكن بين الحديثين مخالفة لا يحكم بالشذوذ، والأصل في مرويات الجمع، وهذه الحديثان وفتان على الأصل ليس بينهما اختلاف أصلاً، فدعوى شذوذ باطل.

الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ أَي قَالَهُ مَا رَدَّتْ عَائِشَةُ أَنْ تَسْتَرِيهَا وَتَعْتَمِقَهَا، وَتَرَى مَوْحَا كَوْنِ الْوَلَاءِ هَمَّ، فَحَصَبَ فَقَالَ: مَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ مَخَالَفَةٌ لَا يَحْكُمُ بِالشَّذُودِ، وَالْأَصْلُ فِي مَرْوَاتِ الْجَمْعِ، وَهَذِهِ الْحَدِيثَانِ وَفَتَانٌ عَلَى الْأَصْلِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافٌ أَصْلًا، فَدَعْوَى شَذُودٍ بَاطِلٌ.

وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَجْرَةَ عَائِشَةَ الْبُرْمَةَ بِصَفَةِ مَوْحَا كَوْنِ الْوَلَاءِ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: هِيَ الْقَدَرُ مُطَبَّقٌ، وَجَمْعُهَا رَمٌّ، وَهِيَ الْأَصْلُ الْمُسْتَحْدَّةُ مِنَ الْحَجَرِ، قَوْلُهُ: وَهِيَ مَوْحَا كَوْنِ الْوَلَاءِ لَأَنَّ الصَّدَقَةَ يَسُوعُ لِمَقْبَرٍ لِيَتَصَرَّفَ فِيهَا بِالْإِهْدَاءِ وَالْبَيْعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ كَتَقَرُّفِ الْمَالِكِ فِي مَلَائِكِهِمْ، وَفَدَّ أَنْ يُتَحَرَّمَ بِمَا هُوَ عَلَى لَصَقَةٍ لَا عَلَى نَعْبٍ، فَإِذَا تَعَيَّرَتْ صَفَةُ صَدَقَةٍ تَعَيَّرَ حُكْمُهَا فَيُحَوَّرُ نَعْبِي وَيُؤْخَذُ أَكْلُهَا وَتُسَرِّفُهَا.

وَلَا تُصَدَّقُ الْحَجْرَةُ قَالَ مُحَمَّدٌ: إِذَا عَمِلَتْ أَنْ هِيَ خِيَارٌ فَأَمَرَهَا بِهَا مَا دَامَتْ فِي مَحَلِّهَا مَا لَمْ تَقِمْ مَعَهُ، أَوْ تَأْخُذَ فِي عَمَلٍ آخَرَ، أَوْ يَمَسَّهَا، فَإِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ صَلَّحَ حُدُودَهَا، فَإِذَا مَسَّهَا وَمُتَعَمَّكٌ هِيَ خِيَارٌ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصِلُ خِيَارُهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ، وَلِشَاذِ قَوْلِ ابْنِ أَبِي حَبِيبَةَ: أَنَّ هِيَ خِيَارٌ عَلَى الْقَوْرِ، وَالثَّانِي: إِنَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَالثَّلَاثُ: مَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْوَلَاءِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَى تَرْجِيحِ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ: بَرِيرَةَ: وَهِيَ وَهِيَ حَبِيبَةُ (الْمَخْلَى)

١١٥٦ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرَّبِيعِ أَنَّ مَوْلَاةَ لَبْنِي عَدِيٍّ يُقَالُ لَهَا: رِبْرَاءُ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ عَبْدٍ وَهِيَ أُمَةٌ يَوْمَئِذٍ فَعَتَقَتْ، قَالَتْ: فَأُرْسِلَتْ إِلَيَّ خَفْصَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ فَدَعَتْنِي فَقَالَتْ: إِنِّي مُخْبِرُكَ خَيْرًا وَلَا أَحَبُّ أَنْ تَصْنَعِي شَيْئًا، إِنْ أَمَرَكِ بِيَدِكَ مَا لَمْ يَمْسُسْكَ زَوْجُكَ، فَإِنْ مَسَّكَ فَلَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: هُوَ الطَّلَاقُ ثُمَّ الطَّلَاقُ ففَارَقْتُهُ ثَلَاثًا.

• طلاق •
لكرامتها البقاء معه

١١٥٧ - مالك أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: أَيُّمَا رَحُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَبِهِ جُنُونٌ أَوْ ضَرَرٌ فَإِنَّهَا تُخَيَّرُ، فَإِنْ شَاءَتْ قَرَّتْ، وَإِنْ شَاءَتْ فَارَقَتْ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْأُمَةِ تَكُونُ تَحْتَ الْعَبْدِ ثُمَّ تَعْتَقُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَوْ يَمْسَسَهَا: إِنَّهَا إِنْ احْتَارَتْ نَفْسَهَا فَلَا صَدَاقَ لَهَا وَهِيَ تَطْلِيقَةٌ، وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

بالمدينة

١١٥٨ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: إِذَا خَيَّرَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَاحْتَارَتْهُ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِطَلَاقٍ، قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

قال مالك في الْمُخَيَّرَةِ إِذَا خَيَّرَهَا زَوْجُهَا فَاحْتَارَتْ نَفْسَهَا:

أَنْ تَصْنَعِي شَيْئًا أَيَّ حَتَّى تَتَأَمَّرِي فِي أَمْرِكَ وَخِيَارِي مَا يَسُو بُعْدُكَ. (الحسين)

في المخيرة اعلم أن أية التحجير برئت على رسول الله ﷺ من أجل أن عائشة سألت رسول الله ﷺ شيئا من أعراض الدين ما ريادة في المفقعة أو غير ذلك، فاعتزل رسول الله ﷺ بساءه شهرا ثم أمره الله أن يخبرهن بين بصر عليه والرضاء كما قسمهن وأعمل بضاعة لله وبين أن يمتنعهن ويفارقهن إن لم يرضين بأن يقسمهن، وقبل كان سبب ذلك غيرة كانت عائشة بعارها، فحيرهن رسول الله ﷺ بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأُولَئِكَ مَا قُلْتُ لِّأَنَّكُمْ تَخْتَلِفُونَ فِي الْكَلِمَةِ﴾ (الأحزاب ٢٨). فابتدأ عائشة، وقال: يا رسول الله ما فعلت أن لا سمعني حتى يسامني أنت. قالت: قد علم أن أوي لم يكونا بأمرنا برفقه، ثم نبى هذه الآية، قالت عائشة: قلت: ففي أي هد أسأمر أوي؟ فإني أريد لله ورسوله ونذر لأخرة، قلت عائشة: ثم فعل أرواح النبي ﷺ مثل ما فعلت، فلم يكن ذلك حين قاله من رسول الله ﷺ، فاحترته طلاقا من أجل أنه احترته، فعلى هذا لو حير =

فَقَدْ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا. وَإِنْ قَالَ زَوْجُهَا: لَمْ أُخَيِّرْكَ إِلَّا وَاحِدَةً فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ حَيَّرَهَا زَوْجُهَا فَقَالَتْ: قَدْ قَبِلْتُ وَاحِدَةً، وَقَالَ: لَمْ أُرِدْهَا، وَإِنَّمَا خَيَّرْتُكَ فِي الثَّلَاثِ جَمِيعًا أَنَّهَا إِنْ لَمْ تَقْبَلْ إِلَّا وَاحِدَةً أَقَامَتْ عِنْدَهُ عَلَى نِكَاحِهَا، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِرَاقًا.

مَا جَاءَ فِي الْخُلْعِ

١١٥٩ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ.....

= رجل امرأته في الطلاق فاختارته أنه ما يكن طلاقاً، ولو اختارت الطلاق يكون طلاقاً. قال الشوكاني: وقد استند هذا من قال: إنه لا يقع في التحجير شيء إذا اختارت الروح، وإنه قال جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، لكن احتجوا في ما إذا اختارت نفسها هل تقع طرفة واحدة رجعية أم نائمة أو ثلاثاً؟ فحكى الترمذي عن علي: أنها إن اختارت نفسها فواحدة نائمة، وإن اختارت روحها فواحدة رجعية، وعن زيد بن ثابت: إن اختارت نفسها ثلاثاً وإن اختارت روحها فواحدة نائمة، وعن عمر بن مسعود رضي الله عنه إن اختارت نفسها فواحدة نائمة، وعنهما رجعية، وإن اختارت روحها فلا شيء، ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى إن التحجير ترديد بين شيئين، فهو كال اختيارها بروحها طلاقاً لا حياء، قد عني أن اختيارها لنفسها بمعنى الفراق، واختيارها لروحها بمعنى البقاء في العصمة، وأحد أبو حنيفة يقول عمر بن مسعود رضي الله عنه فيما إن اختارت نفسها فواحدة نائمة، وإن اختارت روحها فلا شيء، وقال الشافعي: التحجير كناية، فإذا حير الروح امرأته، وأراد بذلك حيرها بين أن تطلق منه وبين أن تستمر في عصمته، فاختارت نفسها، وأرادت بذلك الطلاق طلقته، فهو قالت: ما أردت باختيار نفسي الطلاق صدقت.

فَقَدْ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا قَالَ الترمذي: اختبف أهل العلم في اختيار، فروي عن عمر وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما أنهما قالوا: إن اختارت نفسها فواحدة نائمة، وروي عنهما أنهما قالاً أيضاً: واحدة بمثل الرجعة، وإن اختارت روحها فلا شيء، وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال: إن اختارت نفسها فواحدة نائمة، وإن اختارت روحها فواحدة بمثل الرجعة، وقال زيد بن ثابت: إن اختارت روحها فواحدة، وإن اختارت نفسها ثلاثاً، ومذهب أكثر أهل العلم والفقهاء من أصحاب أبي عليه السلام ومن بعدهم في كتاب بن قس عمر وعبد الله رضي الله عنهما، وهو قول الثوري وأهل الكوفة، وأما أحمد بن حنبل فذهب إلى قول علي رضي الله عنه **إِلَّا وَاحِدَةً**: وقار ثلاثة أساقية: يقع واحدة. (الحنلي)

الخلع: الخلع: بضم الخاء المعجمة وسكون اللام، وهو في اللغة: فراق الروحنة على مال، مأخوذ من خلع الثوب؛ لأن المرأة لباس الرجل معي، وصم مصدره تفرقة بين الحمي والمعوي، يقد: خلع ثوبه وبعبه خلعاً بفتح الخاء، =

قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُفْتَدِيَةِ الَّتِي تَفْتَدِي مِنْ زَوْجِهَا: إِنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ زَوْجَهَا أَضَرَّ بِهَا وَضَيَّقَ عَلَيْهَا، وَعَلِمَ أَنَّهُ ظَالِمٌ لَهَا، مَضَى الطَّلَاقُ وَرَدَّ عَلَيْهَا مَالُهَا، أَنَّهُ قَالَ: فَهَذَا الَّذِي كُنْتُ أَسْمَعُ وَالَّذِي عَلَيْهِ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ أَنْ تَفْتَدِيَ الْمَرْأَةَ مِنْ زَوْجِهَا بِأَكْثَرِ مِمَّا أَعْطَاهَا.

طَلَاقُ الْمُخْتَلَعَةِ

١١٦١ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ رُبَيْعَ بِنْتَ مُعَوِّذِ بْنِ عَفْرَاءَ جَاءَتْ هِيَ وَغَمُّهَا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّهَا احْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا فِي زَمَانِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَلَمْ يُنْكِرْهُ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: عِدَّتُهَا عِدَّةُ الْمُطَلَّغَةِ.

١١٦٢ - مَالِكٌ أَنَّهُ نَلَّغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ وَأَبْنَ شَهَابٍ كَانُوا يَقُولُونَ: عِدَّةُ الْمُخْتَلَعَةِ مِثْلُ عِدَّةِ الْمُطَلَّغَةِ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُفْتَدِيَةِ: إِنَّهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى زَوْجِهَا إِلَّا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ، فَإِنْ هُوَ نَكَحَهَا ففَارَقَهَا قَلَّ أَنْ يَمْسَهَا، لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا عِدَّةٌ مِنَ الطَّلَاقِ الْآخِرِ، وَتَبْنِي عَلَى عِدَّتِهَا الْأُولَى.

قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: إِذَا افْتَدَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا بِشَيْءٍ عَلَى أَنْ يُطَلِّقَهَا، فَطَلَّقَهَا طَلَاقًا مُتَابِعًا نَسَقًا، فَذَلِكَ ثَابِتٌ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ صُمَاتٍ فَمَا أَتْبَعَهُ بَعْدَ الصُّمَاتِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

لأنها باتت مما قبله

لا بأس الخ قال محمد بن الحسن: وما خنعت به مرأة من زوجها، فهو حائر في الفصاء، وما حب له أن يأخذ أكثر مما أعطاها من حاء شهور من فيها، فأما إذا جاء الشهور من قبله لم حب له أن يأخذ منها، قليلاً أو كثيراً، وإن أخذ فهو حائر في الفصاء، وهو مكروه له فيما بينه وبين الله. (أخفى) ثلاثة قُرُوءٍ. إن لم يكن حاملاً أو نسيئة.

مَا جَاءَ فِي اللَّعَانِ

١١٦٣ - **مالك** عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمراً العجلاني جاء إلى عاصم بن عدي الأنصاري، فقال له: يا عاصم! أرايت رجلاً وحده مع امرأته رجلاً أيقننه فتقتلونه أم كيف يفعل؟ سل لي يا عاصم عن ذلك رسول الله ﷺ، فسأل عاصم رسول الله ﷺ عن ذلك، فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها، حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ، فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه عويمر، فقال: يا عاصم! ماذا قال لك رسول الله ﷺ؟ فقال عاصم لعويمر: لم تأتني بخير، قد كره رسول الله ﷺ المسألة التي سألتها عنها، فقال عويمر: والله لا أنتهي حتى أسأله عنها، فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله ﷺ وسط الناس، فقال: يا رسول الله! أرايت رجلاً وحده مع امرأته رجلاً أيقننه فتقتلونه أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله ﷺ: قد أنزل فيك وفي صاحبك، فاذهب فأت بها، قال سهل: فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ، فلما فرغا من تلاعيهما.....

اللعان بالكسر من اللعن وهو الطرد، الإبعاد. وفي شرح عبارة عن كتمان معروفة حجة بمقتضى إى قداف روجته بالربا، سمي به؛ لانتهاه على اللعن، واختير هذا اللفظ على لفظ الشهادة والعصب مع اشتماها عبيهما نصاً؛ لأن اللعن وقع في حاد رحل وعصب في حاد امرؤ، وحاد رحل أقوى وأقدم، واللعن بالنسبة إلى الشهادة عقد رحر فاحتمل به. **أم كيف يفعل** احتمل أن يكون منقصة. وبغيره. ثم قصر على ما به، ويحتمل أن تكون منقصة بمعنى لإصرار، أي من هناك حكم حر لا يعرفه، ويريد أن يطلع عليه؛ فحدث قول: سل لي يا عاصم. لأنه كان كثير قومه وصهره على أمته أو أمه أحبه **وعابها** قال عياض: احتمل أنه كره قداف رحل امرأته بلا شبهة لا اعتقاده الخ؛ لأن ذلك من رور حكم اللعان. ويحتمل أنه كره السؤال بفتح سارة وهنت سر المنسب، أو لما كان هي عنه من كثرة سؤال، أو ما في كثرة من التحقيق في الأحكام.

قَالَ عُوَيْمِرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمْسَكْتُهَا، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ مَالِكٌ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَتْ تِلْكَ بَعْدَ سَنَةِ الْمُتْلَاعَيْنِ.

١١٦٤ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ.

فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا. فيه دليل على أن الطلقات ثلاث ليس بدعة، وإلا لأُكره عليه، وهو قول لشافعي، وقال أبو حنيفة ومالك: إنه بدعة، وفيه دليل لأي حيفة: أن العرق لا تقع بنفس اللعان، وإلا لأُكره الي ﷺ عليه تطبيقه، بل يفرق القاضي بينهما بتصيقه ثالثة، وقال مالك ورور: به تقع العرق بنفس بلاعهما، ويروى عن أحمد، وقال الشافعي: العرق تقع بلعان الروح وحده، وهو مسح عنده فلا تستحق نفقة ولا سكتى. (نحى)

فَكَانَتْ تِلْكَ إلخ. أي العرق بينهما أو الضمة من الزوج سنة المتلاعين. قال في البدائع: اختلف العلماء في حكم اللعان، قال أصحابنا الثلاثة: هو وحوب التفريق ما دام على حال اللعان، لا وقوع انتزعة بنفس اللعان من غير تفريق احكامه، حتى يخور طلاق الروح وظهاره وإيلاؤه، ويجري التوارث بينهما قبل التفريق، وقال رور وشافعي: هو وقوع انتزعة بنفس اللعان، إلا عند رور لا تقع لعرقه ما به يتبع، وعند الشافعي تقع العرق ببلعان الروح قبل أن تنزع امرأة، وجه قول لشافعي: أن لعرقه أمر يخص بالزوج، ألا ترى أنه هو المختص بسبب العرق، فلا يقف وقوعها على فعل المرأة كاطلاق، واحتج رور بما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: **بِالْعَانَ لَا جَمْعَ لَهَا**، وفي بقاء الكاح اجتماعهما وهو خلاف النص، ولنا: ما روى نافع عن ابن عمر أن رجلاً لاعن امرأته في زمن النبي ﷺ واستمى من ولدها، ففرق النبي ﷺ بينهما، وألحق الولد بالمرأة، كما رواه محمد عن مالك في موضعه، وعن ابن عباس أن النبي ﷺ ما لاعن بين عاصم بن عدي وبين امرأته فرق بينهما، فدللت الأحاديث على أن العرق لا تقع ببلعان الروح ولا ببلعانها؛ إذ لو وقعت ما احتصل التفريق من رسول الله ﷺ بعد وقوع العرق بينهما بنفس اللعان. وختلف العلماء فيه أيضاً، قال أبو حنيفة ومحمد: العرق في اللعان فرقة بتصيقه ثالثة، فيرون منك الكاح، وتثبت حرمة الاجتماع والتزوج ما دام على حال اللعان، فإن أكذب الروح نفسه فحده الحد، أو أكدت امرأة نفسها بأن صدقته، حار الكاح بينهما ويجمعان، وقال أبو يوسف ورور والحسن بن زياد: هي فرقة بغير طلاق؛ لأنها توجب حرمة مؤبدة كحرمة الرضاغة المضاهرة، واحتجوا بقول النبي ﷺ: **بِالْعَانَ لَا جَمْعَ لَهَا**، ونحى نقول: لا يمكن جعل حقيقة انتزاع هو التفاعل بالفعل، فكما فرعا من اللعان ما بقيا متلاعين حقيقة، فاحضروا المراد إلى الحكم، وهو أن يكون حكم اللعان فيهما ثالثة.

بَيْنَهُمَا إلخ. أي المتلاعين؛ تفيداً ما أوجب الله، وبظاهره تمسك الحقيقة أن مجرد اللعان لا يحصل به التفريق، بل لا بد له من حكم حاكم. 'والحق الولد بالمرأة' فترث منه ما فرض الله لها، وفاء عن الرجل، فلا توارث بينهما.

قال مالك: قال الله تعالى: **وَالَّذِينَ يَدْعُونَ أَنَّهُ حِمْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ فِيكُمْ لَعَنَافَتُهُمْ إِلَّا أَفْسَهِتُمْ** فسيهدّد حدهم أربع مهادت لله تعالى **لَيْسَ بِحَدِّكُمْ وَلَا حِمْلِكُمْ لَأَعْتَبُ بِهِ عَسَىٰ أَنْ يَأْتِيَكُم مِّنْ ذَلِكُمْ يَوْمَ الْحُكْمِ** من حددين ويدعّ عليها بعد أن سيهدّد أربع مهادت لله تعالى **لَيْسَ بِحَدِّكُمْ وَلَا حِمْلِكُمْ** لَأَعْتَبُ بِهِ عَسَىٰ أَنْ يَأْتِيَكُم مِّنْ ذَلِكُمْ يَوْمَ الْحُكْمِ قال مالك: السُّنَّةُ عُنْدَنَا أَنَّ الْمُتْلَاعَيْنِ **لَا يَتَنَاقَحَانِ أَبَدًا**، وَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ جِدًّا اخْتَدَ، وَأُحِقَّ الْوَلَدُ بِهِ وَلَمْ تَرْجِعْ إِلَيْهِ أَبَدًا. قال مالك: وَعَنِ هَذَا السُّنَّةِ عُنْدَنَا الَّتِي لَا شَكَّ فِيهَا وَلَا اخْتِلَافَ. قال مالك: وَإِذَا فَارَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِرَاقًا بَاطِلًا لَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا فِيهِ رَجْعَةٌ، ثُمَّ أُنْكَرَ حَمْلُهَا، لَاعْنَهَا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا، وَكَانَ حَمْلُهَا يُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ إِذَا ادَّعَتْهُ مَا لَمْ يَأْتِ دُونَ ذَلِكَ مِنَ الزَّمَانِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ، فَلَا يُعْرَفُ أَنَّهُ مِنْهُ، قَالَ: فَهَذَا الْأَمْرُ عُنْدَنَا وَالَّذِي سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. قال مالك: إِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بَعْدَ أَنْ يُطَبِّقَهَا ثَلَاثًا، وَهِيَ حَامِلٌ يُقَرُّ بِحَمْلِهَا، ثُمَّ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَأَاهَا تَرْجِي قَبْلَ أَنْ يُفَارِقَهَا، جُلِدَ الْحَدَّ وَلَمْ يَلَاعْنَهَا، وَإِنْ أُنْكَرَ حَمْلُهَا بَعْدَ أَنْ يُطَبِّقَهَا ثَلَاثًا لَاعْنَهَا، قَالَ: وَهَذَا الَّذِي سَمِعْتُ. قال مالك: وَالْعُدُّ بِمَنْزِلَةِ الْحُرِّ فِي قَذْفِهِ وَلَاعْنِهِ، يَحْرِي مَحْرِي الْحُرِّ فِي مُلَاعِنَتِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَةً حَدٌّ. قال مالك: وَالْأَمَةُ الْمُسْلِمَةُ وَالْحُرَّةُ النَّصْرَانِيَّةُ وَالْيَهُودِيَّةُ تُلَاعِنُ الْحُرَّ الْمُسْلِمَ إِذَا تَزَوَّجَ

لَا يَتَنَاقَحَانِ أَبَدًا نسبه بدر قضي عن من عمر ... مروي عن ... قال صاحب التبيين ... بساده جيد، وهو قول أسافعي، وقال أبو حنيفة إن أكذب نفسه حد وحل به كجهنم لأنه لا يقى بعد بينهما وفوقه المتلاعنان لا يجمعان أبداً أي ما دام متلاعنين (عني) ثم **أنكر حملها الخ** قال مالك وأبو يوسف ومحمد: إنه يلاعن متى حمل إذ حدث به لأهل من سنة شهر؛ لأن تيف قيام الحمل عند نفيه فيسحق قذف، وقال أبو حنيفة وأحمد وبوري: لا يلاعن متى حمل؛ لعدم نفي عند حمل عند القذف؛ لاحتمال أن ماها يقع فيه يكن قذفاً، وإذا لم يكن قذفاً في الخاء يكون تعديفاً بشرط (عني) **جلد الحد** حد قذف؛ لأنه قذف أحسية.

إِحْدَاهُمَا فَأَصَابَهَا، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: **وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ** فَهِنَّ مِنَ الْأَزْوَاجِ. قَالَ مَالِكٌ: وَعَنَى هَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَبْدُ إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ الْحُرَّةَ الْمُسْلِمَةَ أَوْ الْأُمَةَ الْمُسْلِمَةَ أَوْ الْحُرَّةَ النَّصْرَانِيَّةَ أَوْ الْيَهُودِيَّةَ لَاعْنَهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّحْلِ يُلَاعِنُ امْرَأَتَهُ فَيَنْزِعُ وَيُكَذِّبُ نَفْسَهُ بَعْدَ يَمِينٍ أَوْ يَمِينَيْنِ مَا لَهُ يَلْتَعِنُ فِي الْحَامِسَةِ: إِنَّهُ إِذَا نَزَعَ قَبْلَ أَنْ يَلْتَعِنَ جُلْدَ الْحَدِّ وَلَهُ يُمَرَّقُ بَيْنَهُمَا. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّحْلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ، فَإِذَا مَضَتْ الثَّلَاثَةُ الْأَشْهُرَ، قَالَتِ الْمَرْأَةُ: أَنَا حَامِلٌ، قَالَ: إِنْ أَنْكَرَ زَوْجُهَا حَمْلَهَا لَاعْنَهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي الْأُمَةِ الْمَمْلُوكَةِ يُلَاعِنُهَا رَوْحُهَا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا: إِنَّهُ لَا يَطُوهَا وَإِنْ مَنَكَهَا وَذَلِكَ أَنَّ السُّنَّةَ مَضَتْ أَنَّ الْمُتْلَاعِنِينَ لَا يَتَرَاجَعَانِ أَبَدًا. قَالَ مَالِكٌ: إِذَا لَاعَنَ الرَّحْلُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا نَصْفُ الصَّدَاقِ.

مِيرَاثُ وَلَدِ الْمُلَاعَنَةِ

١١٦٥ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَقُولُ فِي وَلَدِ الْمُلَاعَنَةِ وَوَلَدِ الرَّنَا:

وَالْعَبْدُ إِذَا تَزَوَّجَ الْحُرَّةَ هَذَا كَيْفَ مَضَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ. وَأَهْلُ بَعْلَانِ عِنْدَهُ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ بَيْتَيْنِ، وَقَدْ أُوْحِيقَتْ. أَهْلُ بَعْلَانِ هُوَ أَهْلُ شَهَادَةٍ، فَإِنْ كَانَ تَزَوَّجَ عَبْدٌ أَوْ كَافِرٌ أَوْ مُجْدُودٌ فِي لَعْنَةٍ حَسَنَةٍ، وَلَوْ صَحَّحَ هُوَ شَهِدَ وَهِيَ مُسَمِّةٌ أَوْ كَافِرَةٌ أَوْ حُرٌّ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ وَلَا لَعْنًا، وَاسْتَدْرَجَ بَدَلَتْ تَمَارُوهَ بَيْنَ مَدْحِهِ تَعَدَّدَ انْصَرَفَ عَنْ عَمْرٍو بَيْنَ شَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَدِّهِ أَنَّهُ قَالَ: رَجَعَهُ مِنْ بَعْدِهِ لَا مَدْحَ لَهُ لِنَصْرَانِيَّةٍ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَبَعْدَهُ حَسَنٌ مَسْمُومٌ، وَبَعْدَهُ حَسَنٌ مَسْمُومٌ، وَبَعْدَهُ حَسَنٌ مَسْمُومٌ، وَرَجَحَ لَعْنَتُ قُصِيِّ كَوْنَهُ مَرْفُوعًا، وَيَشْهَدُ بِهِ رَوَايَةُ ابْنِ عَمَّاسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ (يَحْيَى).

إِلَّا نَصْفُ الصَّدَاقِ وَإِنْ كَانَ بَعْلَانِ مُسْحَقًا، كَيْفَ مَضَى بَعْدَ صَدَقِ تَزَوَّجَ، وَحَمْلُ أَنْ تُرَدَّ خَرَجَتِهَا، وَإِسْقَاطُ حَقِّهَا فِي نَصْفِ الصَّدَاقِ، ثُمَّ فِي ذَلِكَ وَتَرَدَّ نَفْسُهُ، أَوْ مِرَاعَاةُ يَقُولُ أَنَّهُ طَلَّقَ

كَانَ يَقُولُ الْحُرُّ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَطُوهَا مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ؛ لِأَنَّهُ يَتَرَجَّحُ إِلَى إِحْقَاقِهَا إِلَى عِنْدِ كَيْفٍ، فَذَلِكَ لَا يَسْتَمِي عَلَيْهَا لَعْنًا وَلَا يَقَرَّرُ بِهَا وَلَا يُحَقِّقُهَا، وَإِنَّمَا يَسْتَمِي عَنْ الْأَبِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحَقُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ كَيْفٍ أَوْ مَدْحٍ يَمِينٍ، =

إِنَّهُ إِذَا مَاتَ وَرِثَتْهُ أُمُّهُ حَقَّهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَإِخْوَتُهُ لِأُمِّهِ حُقُوقُهُمْ، وَيَرِثُ الْبَقِيَّةَ مَوَالِي أُمِّهِ إِنْ كَانَتْ مَوْلَاةً، وَإِنْ كَانَتْ عَرَبِيَّةً وَرِثَتْ حَقَّهَا وَوَرِثَ إِخْوَتُهُ لِأُمِّهِ حُقُوقُهُمْ، وَكَانَ مَا بَقِيَ لِلْمُسْلِمِينَ. قَالَ مَالِكٌ: وَبَلَغَنِي عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ مِثْلُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ أَذَرَكْتُ رَأْيَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَبْدُونَ.

طَلَاقُ الْبَكْرِ

١١٦٦ - **مالك** عَنْ أَنَسِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ إِيَّاسِ بْنِ الْبَكَيْرِ أَنَّهُ قَالَ: طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا، فَجَاءَ يَسْتَفْتِي، فَدَهَبْتُ مَعَهُ أَسْأَلُ لَهُ، فَسَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَا: لَا تَرَى أَنْ تَنْكِحَهَا حَتَّى تَكُحَّ زَوْحًا غَيْرَكَ، قَالَ: فَإِنَّمَا طَلَاقي ..

(طلاق لايه)

= فبدلت صح اتفاقه منه. وإذا كان أصل التورث من جهة الأب، نطقت كل ميراث سسه، وإنما نبت ميراث الأم مع اللعان والربا، نبت كل ميراث سسه. فوله: ويرث لقمته ربع يريد أنها إذا كانت مولاة ورث بأولاد كل من ندهه، فمواشي أمه مولي كل من ندهه، وإذا لم يكن من جهة الأم من يرث إلا الأم والإخوة للأم ولا يخبرون بالميراث، فالباقي موروث بأولاد، وإذا كانت عربية فليبت من المسلمين، لأنه ليس من جهة الأبوة من يستحق ما فضل من الفروض، ولا تورث بالأولاد.

حقها إلخ أي التثنت عند عدم ولد بنت أو الإخوة، وليس عند وجود أحدهما. وإخوته لأمه حقوقهم وهو السدس لو واحد والثنت للاثني فصاعداً عند عدم الولد، ذكوره وإناثهم في القسمة سواء **رأي أهل العلم**: وهو قول الشافعي، وقال أبو حنيفة: لأمه فرضها، وساقى يرد عليها، وإذا كان معها صاحب فرض آخر، يرد الفضل عليهم على قدر سهامهم، ويشهد له ما روه أبو داود عن وثبة بن الأسقع: حدثنا أنه قال: ثلاثة موارث، عتقها وقبضها وولدها، لدي لا عتق عند (أخلى) **لا يرى إلخ**. قال محمد: وهذا باحد، وهو قول أبي حنيفة، ولأنه صفها ثلاثا جميعا، ولو فرقهن وقعت الأولى؛ لأنها بات بها قبل أن يتكلم بالثانية، ولا عدة عليها، فتقع عليها الثانية والثالثة ما دمت في عدتها. (أخلى) **لا يرى أن تنكحها**: قال الساجي: قول أبي هريرة وابن عباس **لا يرى أن تنكحها حتى تكح** زوجها غير تصريح بوفوع =

إِيَّاهَا وَاحِدَةً، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّكَ أُرْسِلْتَ مِنْ يَدِكَ مَا كَانَ لَكَ مِنْ فَضْلٍ.

۱۱۶۷ - **مالک** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَمِيَّاشٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، قَالَ عَطَاءٌ: فَقُلْتُ: إِنَّمَا طَلَّاقُ الْبَكْرِ وَاحِدَةٌ، فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ: إِنَّمَا أَلْتَ قَاصٌّ، الْوَاحِدَةُ ثَبِينُهَا، وَالثَّلَاثَةُ تُحَرِّمُهَا حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

۱۱۶۸ - **مالک** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي عَمِيَّاشٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: فَجَاءَهُمَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُكَيْرِ، فَقَالَ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَمَادَا تَرَيَانِ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ.....

= اثلاث تصيقات على غير مدخول بها، وعلى ذلك الصحابة ومالك وجمهور العلماء، وقال طاوس وعمر بن دينار وعطاء: هي واحدة، سواء وقع ذلك في لفظ واحد أو ألفاظ متتابعة، والدين على ذلك قوله تعالى: **فَصَلِّ مِرَّةً** (سورة البقرة ۲۳۹)، وهذا عدم في المدخول بها وغيرها، ومن جهة معنى أن كل من صح إيقاعه الطلقة الواحدة عليها، صح أن يكمل لها اثلاث كمدخول بها، وقول المسائل: "إنما صلافي إياها واحدة" يعمل أن يريد بذلك: إما أن وقعها في دفعة واحدة، وهو أن يقول ها: أنت صائت ثلاثا، فيجمع ذلك في لفظ واحد، وقال إبراهيم الحنفي: إذا قال ها: أنت صائت ثلاثا برمته ثلاث، وإذا قال ها: أنت صائت أنت صائت برمته الواحدة دون اثنتين، وروي ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه، وقال مالك: ترمه الثلاث إذا اتصل كلامه ولم يفصل؛ لأن كل كلام يصح الاستثناء منه، يصح العطف عليه كطلاق المدخول بها.

إنما أنت قاص: بالنشدید. (المحلی) [صاحب قصص لا يعبه عوامص الفقه] ترجمہ: نیتی تو مکرر مرد قصہ کوئی بلام فتنہ مناسبہ نہ داری یک طلاق جدائی کند اورا، ورنہ طلاق حرام می کند اورا تا آنکہ نکاح کند شوم، بجز غیر او (مصنفی)

مَا بَلَغَ لَنَا فِيهِ قَوْلٌ فَأَذْهَبَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ؛ فَإِنِّي تَرَكْتُهُمَا عِنْدَ عَائِشَةَ. فَسَلَّيْتُهُمَا ثُمَّ أَتَيْنَا فَأَخْبَرَنَا فَذَهَبَ فَسَأَلَهُمَا. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: أَفْتَيْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! فَقَدْ جَاءَتْكَ مُعْضَلَةٌ. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: الْوَاحِدَةُ تُبَيِّنُهَا وَالثَّلَاثَةُ تُحَرِّمُهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مِثْلَ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا قَالَ مَالِكٌ: وَالثَّيْبُ إِذَا مَلَكَهَا الرَّجُلُ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا: إِنَّهَا تَحْرِي مَجْرَى الْبَكْرِ، الْوَاحِدَةُ تُبَيِّنُهَا وَالثَّلَاثُ تُحَرِّمُهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

طلاق المريض

١١٦٩ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ وَكَانَ أَعْلَنَهُمْ بِذَلِكَ وَعَنْ أَبِي سَنَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ طَلَّقَ

ما بلغ لما الخ وفي نسخة: ما بلغ فيه قول. إقرار باحق وتوقف عن الفتوى فيما يضره صوته، وبكأن من أهل العلم، وقول ابن عباس لأبي هريرة: أفته يا أبا هريرة! فقد جاءتك معضلة" إخبار عن إخفاء المسألة عليه وتعدر بوضوح وجهه لصور فيها، يقال أعصل الأمر إذا أعما وجهه تسوئه، فقدم أن هريرة في الفتوى بعد أن أحمره تعدر تبينها ومعرفة وجه الصواب: رجاء أن يكون عند أبي هريرة في ذلك ما يصير إليه، أو ما يستعين به على توضيح وجهه إلى معرفة حكمها، مما وافق أبا هريرة لصواب فيها وقال: الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره، قال ابن عباس مثله؛ لتبين له وجه الصواب له، وقد روى محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أن ابن عباس قال لأبي هريرة ما أفق ما تقدم: ربيتها أو ورثها أو كلمة تنسبها، يعني أنه أصاب.

معضلة أمر معصل عوقب لا يهتدى لإحججه. **طلاق المريض** احتلف العلماء فيه على أقوال، منها: أنه لا يقع طلاقه، حكاه ابن حزم عن عثمان. منها: أنه يقع وترثه بشرط قيام العدة، وهو قول عمر وابنه وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وعائشة **الخ**، وبه قال المعيرة والحنفي ومن سبيلين وعروة وشعبي وشريح وربيعة بن عبد الرحمن وطائوس والأوزاعي وابن شبرمة والليث بن سعد ولثوري وحماد بن سيمان والحنفية، قال محمد، وهو قول الحنفية والعمدة من فقهاءنا. منها: ترثه ما لم يسرح زوجها غيره وبكأن قصت عدتها. وهو قول ابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق. منها: ترثه وإن تزوجت عشرة أزواج، وبه قال مالك والليث.

امْرَأَتُهُ الْبَتَّةَ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَوَرَّثَهَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ مِنْهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا.

١١٧٠ - مَاتَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ الْأَعْرَجِ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ وَرَّثَ نِسَاءَ ابْنِ مُكْمَلٍ مِنْهُ وَكَانَ طَلَّقَهُنَّ وَهُوَ مَرِيضٌ.

١١٧١ - مَاتَ أَنَّهُ سَمِعَ رَبِيعَةَ بِنْتُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: بَغْنِي أَنَّ امْرَأَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ سَأَلَتْهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا، فَقَالَ: إِذَا حَضَتْ ثُمَّ طَهَّرْتَ فَأَذْنِيبِي، فَلَمْ تَحْضِ حَتَّى مَرِضَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَلَمَّا طَهَّرْتُ آذَنَتُهُ، فَطَلَّقَهَا الْبَتَّةَ أَوْ تَطْلِيقَةً لَمْ يَكُنْ بَقِيَ لَهُ عَلَيْهَا مِنَ الطَّلَاقِ شَيْءٌ غَيْرُهَا، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يَوْمئِذٍ مَرِيضٌ، فَوَرَّثَهَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ مِنْهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا.

حرف لورثها

امْرَأَتُهُ سميتها ثمناصر - صم الخوفية وكسر الصاد المعجمة - ست الأصبع، وهي أم أبي سمنة بن عبد الرحمن، وكان عبد الرحمن لما صنفها متعها حارية سوداء، ثم به وقع في روايه ماث وورثها بعد نقضاء عدها، وبه أحد ماث حيث قال: ثرت بعد عدة وإن تروحت عشرة أرواح، وقال أحمد: ثرت ما ترواح، وقال الشافعي في أصح قولي: لا ثرت، وروى الشافعي عن غير ماث أن عبد الرحمن مات وهي في العدة، كذا في القديب الأسماء، وبه قال الحنفية: إنها ثرت ما دامت في العدة، وهو الذي رواه ابن أبي شيبة وغيره عن عمر وعائشة وابن مسعود وإبراهيم وشريح وصاوس، قال محمد: يرثه ما دامت في العدة، كذا في أخبار هشيم بن بشير عن امرأة أبي عن إبراهيم عن شريح أن عمر كتب إليه في رجل ضحك مرثته ثلاثا وهو مريض: أن يورثها ما دامت في عدها، فإد نقضت العدة فلا ميراث لها، وهو قول أبي حنيفة، قال ابن الصمام وقول المالكية كان قضاء عثمان بعد العدة معارض لقول الجمهور أنه كان فيها. (المحلى)

بعد انقضاء عدها قال بقاري: هذا بظاهره يوافق مذهب ابن أبي لسي وأحمد وإسحاق: أنه يرثه بعد العدة ما لم تتروح بروح آخر، والتحقيق أنه صرف لـ "ورثها"، فتورثها كان بعد انقضاء عدها. **ابن مكمل** هو ابن عوف أخو عبد الرحمن بن عوف، هو برة سمه الخاعل من الإفعال أو التفعيل. (المحلى) قست: وساء ابن مكمل اللائي صنفه كس ثلاثا كما رواه عبد البرق. **فورتها** الخ لانصار مرضه لذي ضحك فيه توتته، وهذا الملاح أخرج به نحوه ابن سعد عن يزيد بن هارون، عن إبراهيم بن سعد - إبراهيم بن أبيه، عن جده قال: كان في ثمناصر سوء خلق، وكانت عني تصبقتين، فلما مرض عبد الرحمن حرق بينه وبينها شيء، فقال: والله لئن سألتني "الطلاق لأطلقك"، =

١١٧٢ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ قَالَ: كَانَتْ عِنْدَ جَدِّي حَبَّانَ امْرَأَتَانِ: هَاشِمِيَّةٌ وَأَنْصَارِيَّةٌ، فَطَلَّقَ الْأَنْصَارِيَّةَ وَهِيَ تُرْضِعُ، فَمَرَّتْ بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ هَلَكَ عَنْهَا وَلَمْ تَحْضُ، فَقَالَتْ: أَنَا أَرْتُهُ لَمْ أَحِضْ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، فَقَضَى لَهَا بِالْمِيرَاثِ، ^{لأجل الرضاع} فَلَامَتِ الْهَاشِمِيَّةُ عُثْمَانَ، فَقَالَ: هَذَا عَمَلُ ابْنِ عَمِّكَ، هُوَ أَشَارَ عَلَيْنَا بِهَذَا يَعْنِي عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

١١٧٣ - **مالك** أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شَهَابٍ يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهُوَ مَرِيضٌ فَإِنَّهَا تَرْتُهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ طَلَّقَهَا وَهُوَ مَرِيضٌ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَلَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ. وَلَهَا الْمِيرَاثُ، وَلَا عِدَّةٌ عَلَيْهَا، وَإِنْ دَخَلَ بِهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا فَلَهَا الْمَهْرُ كُنْهُ ^{حلال لأي حيفة} وَالْمِيرَاثِ. قَالَ مَالِكٌ: الْبِكْرُ وَالثَّيْبُ فِي هَذَا عِنْدَنَا سَوَاءٌ. ^{ولا في له جميعه}

ما جاء في متعة الطلاق

١١٧٤ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ فَمَتَّعَ بِوَلِيدَةٍ.

١١٧٥ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لِكُلِّ مُطَلَّقةٍ مُتَعَةٌ إِلَّا الَّتِي تُطَلَّقُ وَقَدْ فُرِضَ لَهَا صَدَاقٌ وَلَمْ تُمَسَسْ، فَحَسْبُهَا نِصْفُ مَا فُرِضَ لَهَا.

= فقالت: والله لأسألك. فصل. أما لا فأعلميني إذا حصت وصهرت إدا، فيما حاصت وصهرت أرسب إليه نعمته، فمر رسوها بعض أهله فقال: أين تذهب؟ قال: أرسلتني تناصر إلى عبد الرحمن أعممه أنه قد حاضت ثم صهرت، فقال: رجع إليها فقال: لا تفعل، فوالله ما كان يرد قسمه، فقالت: والله وأنا لا أرد قسمي فأعممه فصقتها **كانت عند جدي**: قال أبو عمر - ذكر مالك هذا الأثر ههنا، ولا دخل له في الدب، وإنما موضعه في جامع طلاق. **نصف ما فرض لها**: والله قال الأئمة: إنها تشرح المتعة وجوا لا ندنا لكل مصفقة إلا هذه، وتفصيل المقام: أن **لمصفقة** إما تكون مدحولة أو غيرها، وكل منهما إما قد فرض لها المهر أو لا، فقال الشافعي في حديد وأحمد في رواية: تحب كل مطلقه إلا لعير المدحولة المفروض لها، فهي سة في حقها، ويحكى عن علي، =

١١٧٦ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: لِكُلِّ مُطَلَّقةٍ مُتْعَةٌ.

قَالَ مَالِكٌ: وَبَلَغَنِي عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ مِثْلُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ لِلْمُتَّعَةِ عِنْدَنَا حَدٌّ مَعْرُوفٌ فِي قَلِيلِهَا وَلَا كَثِيرِهَا.

مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ الْعَبْدِ

١١٧٧ - مَالِثٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ نَفِيعًا مَكَاتِبًا كَانَ لَأُمِّ سَلَمَةَ

= وقال مالك: لكن إلا هذه، وقال أبو حيفة وأحمد في رواية: يستحب بمدحولة مصفقا وخب لغير المدحولة التي
 م يسم لها، فإذا سمي لها لم تشرع في حقها لقوله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلْ عَلَيْكُمْ بُيُوتَكُمْ تَسْتَأْذِنُ مِمَّا رَحِمَ اللَّهُ مِنْهُ وَلَكُمْ عَلَيْهَا حَقٌّ فِي ظُلُمَاتٍ لَقَوْلُهُمْ أَفَرَضُوا
 بَيْنَ فَرِيضَةٍ وَمِمَّا رَحِمَ اللَّهُ مِنْهُ﴾ (سفره ٢٣٦)، فتحب غير المدحولة التي لم تسم لها فحقتصى تلك الآية ولا التي سميت لها لقوله
 تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَكُمْ مِنْ فُسْطَاتِهَا مِنْكُمْ وَلَكُمْ عَلَيْهَا حَقٌّ فِي ظُلُمَاتٍ لَقَوْلُهُمْ أَفَرَضُوا﴾ (سفره ٢٣٧)، (الحلى)

لكل مطلقة متعة. والمتعة ما تعطى امرأة عند الطلاق، قال محمد: وليست المتعة التي يخرج عنها صاحبها إلا متعة واحدة هي متعة الذي يطلق امرأته قبل أن يدخلها ولم يفرصها، فهذه هي المتعة واحدة يؤخذ بها في القضاء. فنت: المصقة لا يجوز إما أن يكون مدحولة أو غير مدحولة، وعلى كل تقدير لا يجوز من أن يكون المهر مسمى في العقد أو لم يكن مسمى، فإن كانت غير مدحولة والمهر غير مسمى، وحلت المتعة عدداً؛ لقوله تعالى: ﴿لَا حَاجَ مِنْكُمْ بِذَلِكَ مِنْهُنَّ لِغَيْرِ الْمَهْرِ﴾، وإن كانت غير مدحولة والمهر غير مسمى، وحلت المتعة عدداً؛ لقوله تعالى: ﴿لَا حَاجَ مِنْكُمْ بِذَلِكَ مِنْهُنَّ لِغَيْرِ الْمَهْرِ﴾. وفيه ظاهر الأمر للوجوب، وإن كان ابن عمر وابن عباس وأحمد وعطاء وحابر بن ريد والشعبي وإسحق والزهري والثوري والشافعي في رواية، وعنه أنه يجب نصف مهر المثل، وقال مالك والليث وابن أبي ليلى: ليست بواجبة بل مستحبة، وإن كانت غير مدحولة والمهر مسمى فلا متعة؛ لقوله تعالى: ﴿وَبِصَافَتِهِنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمْسَهُنَّ فِيهِمْ فَرَضَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ وَإِنْ رَفِضْتُهُمْ قَبْلَ وَضْعِهُنَّ فَذَلِكَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ مُجْبَرٍ﴾. وفي الصورتين الباقيتين تسحب المتعة، وعند الشافعي تجب المتعة لكل مصقة إلا لعير المدحولة والمهر غير مسمى، وقال: إنها مستحبة في الجميع، كذا في "الساية" وغيرها.

وليس للمتعة إلخ. وقال أحمد: أرفع المتعة لخدماء وأدناها كسوة بخورها أن تصبي فيه. وقال محمد: وأدلى المتعة الدرع والحمار والملحفة، وهو قول أبي حنيفة، وقال الشافعي: لا حد لملوح، وليس أن لا يقص من ثلاثين درهما ولا يراد على حاد (اغنى) كذا ذكر في الحاشية المطبوعة عن المحمى. قلت: والتقدير ثلاثة أثواب مروي عن عائشة واس عباس وسعيد بن المسيب والحسن وشعبي **طلاق العبد**: قد احتلف الناس في هذا أي في اعتبار عدد الطلاق هل هو بالرجال أم بالنساء؟ قال السروجي في 'شرح الهداية': قال همام وقتادة ومجاهد والحسن البصري =

زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَبْدًا لَهَا، كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ وَطَبَقَهَا اثْنَتَيْنِ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، فَأَمَرَهُ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَأْتِيَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ فَيَسْأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَلَقِيَهُ عِنْدَ الدَّرَجِ أَخْذًا بِيَدِ رَيْدٍ بَنٍ تَابَتْ فَسَأَلَهُمَا، فَانْتَدَرَاُ جَمِيعًا، فَقَالَا: حَرَّمْتُ عَلَيْكَ حَرَّمْتُ عَلَيْكَ.

١١٧٨ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ نُفَيْعًا مَكَاتِبًا كَانَ لَأُمِّ سَمَةَ رَوْحِ النَّبِيِّ ﷺ ضَوْقَ مِرْأَةٍ حُرَّةٍ تَطْلِقَتَيْنِ، فَاسْتَفْتَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ، فَقَالَ: حُرْمَتُ عَيْثٍ.

١١٧٩ - مات عن عند ربه بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي
أن نفيعا مكاتبًا كان لأمة سمية زوج النبي ﷺ استفتى ريد بن ثابت، فقال: إني
صنعت امرأة حرة تصليقتين، فقال ريد بن ثابت: حرمت عليك.

= ومن مبرزين وعظمته دافع، وعسدة سيمائي، ومبره في محمد بن أبي مسلمة، وحسن بن حي، وثورى، والشافعي،
ولشعبي يطلق العبد الحرة ثلاثا وتعتد بثلاث حيض، ويطلق الحر الأمة ثنتين وتعتد بحبصين، وعند الأئمة الثلاثة
ملك والشافعي وأحمد، حبص آخر الأمة ثلاثا وبعد حبصين، حبص غصصا، ثم حبص ثلثين، ثم حبص ثمانين،
وهو حبص، وهو حبص في الساب، وقد روي من حديث عائشة بن عمر بن عباس، أما حديث
عائشة فأخرج أحمد، وأبو داود، وسنن أبي داود، وأما حديث بن عمر فأخرجه بن ماجه، وأبو داود، وأبو حنيفة، وأبو
قطيب، وأما حديث ابن عباس فأخرجه الحاكم في المستدرک

حُرْمَتُ عِلَّتِكَ كَرِهَ سَأَلَكَ، وَهَذَا مِنْ عَنِ أَنَّ عِصَاقَ بَارِحَانَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَفَدَ حَتِيفٌ سَاسَ فِي هَذَا، فَأَمَرَ
مَنْ عَلَيْهِ فَقِيهُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ عِصَاقَ بَارِحَانَ وَهَذَا مِنْ، لَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: **عِلَّتِكَ** مِنْ بَعْدِ مَا كَانَ (عِصَاقَ بَارِحَانَ)
فِي عِصَاقٍ مُعَدَّةٍ، فَإِنَّ كِتَابَ حُرْمَةِ وَرُوحِهِ عِنْدَ مُعَدَّةٍ ثَلَاثَةٍ وَفَرَدَةٍ. وَصَلَفُهَا ثَلَاثُ مَضْمُونَاتٍ مُعَدَّةٍ كَمَا قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى، وَإِذَا كَانَ خَيْرُ خِيَمَةِ لَأُمَّةٍ مُعَدَّةً حَبِصَةً وَصَلَفُهَا مُعَدَّةٌ تَصْبِغَتُهُ. كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: قَالَ مُحَمَّدٌ:
«حُرْمَتُ بَرِّهِمْ مِنْ يَرِيدُ مَكِّيٍّ فَإِنَّ سَمْعَتَ عِصَاقَ مِنْ أَبِي رِجَاحٍ يَقُولُ: قَالَ عَنِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: لَطَاقُ بَارِحَانَ
وَالْعِدَّةُ مِنْ، وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَقِهَائِنَا.

١١٨٠ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ الْعَبْدُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَتَيْنِ، فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أَمَةً، وَعَدَّةُ الْحُرَّةِ ثَلَاثُ حِيضٍ وَعَدَّةُ الْأَمَةِ حِيضَتَانِ.

لأن العدة في العدة للمرأة

١١٨١ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ أْذِنَ لِعَبْدِهِ أَنْ يَنْكِحَ فَالطَّلَاقُ بِيَدِ الْعَبْدِ لَيْسَ بِيَدِ غَيْرِهِ مِنْ طَلَاقِهِ شَيْءٌ، فَأَمَّا أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ أَمَةً غُلَامَهُ أَوْ أَمَةً وَلِيدَتِهِ، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ.

ما جاء في نفقة الأمة إذا طلقت وهي حامل

قال يعنى: قال مالك: ليس على خُرٍّ ولا على عبد طلقا مملوكة ولا على عبد طلق حُرَّة طلاقا ناتا نفقة وإن كانت حاملا إذا لم يكن له عليها رجة. قال مالك: وليس على خُرٍّ أن يسترضع لابنه وهو عبد قوم آخرين، ولا على عبد أن يُنفق من ماله على من لا يملك سيده إلا بإذن سيده.

نفقة الأمة الخ حذف عماء في نفقة مملوكة، فقال بعضهم لا نفقة لها ولا سكنى، وهو قول أحمد وبسحق وفي نور ودود وأصحابهم، وقيل: لا نفقة لها ولا سكنى، وهو قول شافعي وجمهور وحنابلة لأنهم سكنى بقوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ أَمْرًا مِّنْ حَيْثُ سَمِعُوا مِّنْ حَيْثُ سَمِعُوا**، ولا نفقة لمملوكة فقوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ أَمْرًا مِّنْ حَيْثُ سَمِعُوا مِّنْ حَيْثُ سَمِعُوا**، فإن مفهومه أن غير الخامل لا نفقة لها، ولا يمكن تخصيص ما ذكره معنى. وساق بعضهم أنه في غير رجعة، لأن نفقة رجعية، حبه وبه لا يمكن حاملا، وذهب عمر بن خطاب وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز وشافعي وأهل كوفة من الخصبة وغيرهم إلى وجوب النفقة والسكنى، وسدوا نفقة تعنى: **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ أَمْرًا مِّنْ حَيْثُ سَمِعُوا مِّنْ حَيْثُ سَمِعُوا**، لا الحرجة من ذلك من أنه من **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ أَمْرًا مِّنْ حَيْثُ سَمِعُوا مِّنْ حَيْثُ سَمِعُوا**، فإن الحر الأمة وهو أسير عن إخراجها من على وجوب نفقة والسكنى، وغير ذلك من الدلائل ما هو مسبوقة في أصول **لبس على حر** وفي شافعي يجب مملوكة إذا كانت حاملا وبه أمة أو تحت عبد، وقال أبو حنيفة: يجب لها مطلقا ولو غير حامل. (المحلى)

عدة التي تفقد زوجها

١١٨٢ **مالك** عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال: أيما امرأة فقدت زوجها فمِمَّ تدرك أين هو؟ فإنها تنتظر أربع سنين، ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً، ثم تحل.

قال مالك: وإن تزوجت بعد انقضاء عدتها، فدخل بها زوجها أو لم يدخل بها، فلا سبيل لزوجها الأول إليها. قال مالك: وذلك الأمر عندنا، وإن أدركها زوجها قبل أن تزوج فهو أحق بها. قال مالك: وأدركت بعض الناس ينكرون الذي قال من غير عهد جديد

لزوجها الأول إذا جاء أو ثبت أنه حي **ودلك الأمر عدداً** . لأن في شية من طريق زراري عن ابن المسيب أن عمر وعثمان فلا في امرأة المفقود: أربع سنين ثم يطلقها ويزوجها، ثم ترض أربع أشهر وعشراً، وهو قول الفقهاء مشافعي ورويه عن أحمد، ورححه جماعة من مآجري شافعية، لأنه بعد عمر . ولم يكره أصحابه، وقال أبو حنيفة وشافعي في حديث وأحمد في رواية إن رجلاً مفقود لا تحل لأزواجه حتى يمضي مده لا يعيش في مثلها عاماً، وقدره أبو حنيفة مائة سنة، وحده شافعي وأحمد سبعين، وروى سفيان في شية عن الحكم عن علي: إذا فقدت زوجها لم تزوج حتى تغد أو يموت، وبه عن إبراهيم بن أبي فلاة وشافعي وسنن وحاتم بن زيد والحكم وحماد: ليس هذا أن يزوج حتى يسها موته، في الزهر أن ترضها أربع سنين كان قول عمر في لاشداء، ثم رجع بن قول علي، أي امرأة انتبت فلتنصر حتى يأبها موت أو طلاق، رواه عبد الرزاق. (الحسين) وفي بدر المختار: فلا يكح عرسه غيره، ولا يفرق بينه وبينها ولو بعد مضي أربع سنين، خلافاً لما في غيره. فعند زوجة مفقود عدة نفقة بعد مضي أربع سنين، وهو مذهب شافعي القسمة، وأما ميراث فمدهما كمدتها في التقدير سبعين سنة أو تزوج بن رضي حاكم، وعند أحمد إذا كان يحب علي ذلك كمن فقد بن الصفي، أو في مركب قد اكسر، أو خرج حاجه فريفة فم يرحع وم بعد حرة، فهذا بعد أربع سنين يقسم ماله وتعد روحته، خلاف ما إذا لم يحب عليه الخلاك كالمسافر لنجاسة أو لسياسة؛ فيه بقوس حاكم في رواية، وفي أخرى بقدر تسعين من موده **ينكرون الخ**. يعني أن ذلك ليس ثابت عن عمر، وقد روه ابن في شية من طريق معمر عن زراري عن سفيان أن عمر وعثمان . فلا، إن جاء زوجها الأول حياً بين امرته وبين الصديق، رواه البيهقي، فإن احتار صديق كان علي زوجها الآخر. وإن احتار امرأته افتدت حتى تحل ثم ترجع إلى زوجها الأول. وكان علي زوجها الآخر مهرها ثم حل من فرجها. قال زراري: وقضى بدت عثمان بعد عمر . (الحسين)

بَعْضُ النَّاسِ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ: يُخَيَّرُ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ إِذَا جَاءَ فِي صَدَاقِهَا أَوْ فِي امْرَأَتِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَبَلَّغَنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ فِي الْمَرْأَةِ يُطَلِّقُهَا زَوْجُهَا وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا، ثُمَّ يُرَاجِعُهَا فَلَا يَبْلُغُهَا رَجْعَتَهُ، وَقَدْ بَلَّغَهَا طَلَاقَهُ إِيَّاهَا فَتَزَوَّجَتْ: إِنَّهُ إِنْ دَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا الْآخَرُ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فَلَا سَبِيلَ لِرُجُوعِهَا الْأَوَّلِ الَّذِي كَانَ طَلَّقَهَا إِلَيْهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي هَذَا وَفِي الْمَفْقُودِ.

ما جاء في الأقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض

١١٨٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضُ ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أُمْسِكَ بَعْدُ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يُمْسَ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ.

١١٨٤ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا نَقَلَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ حِينَ دَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ،

في هذا وفي المفقود: أن مجرد العقد قوت، وهذا مذهبه في 'الموطأ'، ومذهبه في 'المدونة': أنها إما تقوت بدحور الثاني بما لا يعقده، وهو المشهور في المذهب، كذا قال الزرقاني.

فتلك إلخ أي حالة الطهر 'العدة' التي أمر الله أن يصنعها أي فيها 'النساء' في قوله: **فمستقبرهن عدتهن** (ص ١) أي وقت عدتهن، فأحديث فيه دليل على كون الفراء الطهر، وذلك ساء على كون 'اللام' في الحديث والآية بمعنى 'في'، وقال الخصب: إن 'اللام' في الحديث ولاية بمعنى النعابة والاستقبال، كما يقال: بقيته لثلاث نقيس من أشهر، يريد مستقبلاً لثلاث، والمعنى، فسب أي حالة الحيض العدة التي أمر الله أن يطلق مستقبلاً لها النساء، وهذا على تقدير كون الحديث مرفوعاً، وإلا فقد قال ابن وصاح: انتهى حديثه ﷺ في قوله: 'قل أن يمس'، فيكون قوله: 'فتلك إلخ' مدرجاً عن ابن عمر **بشر** (الحصى) **أما نقلت** من بيت زوجها المندر من الزبير.

١١٨٥ - **مالك** عن ابن شهاب أنه قال: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: مَا أَدْرَكْتُ أَحَدًا مِنْ فُقَهَائِنَا إِلَّا وَهُوَ يَقُولُ بِهَذَا يُرِيدُ قَوْلَ عَائِشَةَ.

١١٨٦ - **مالك** عن نافع وزيد بن أسلم، عن سُيَمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ الْأَخْوَصَ هَذَا بِالشَّامِ حِينَ دَخَلَتْ أَمْرَأَتُهُ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ وَقَدْ كَانَ صُنِقَهَا، فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ ابْنُ أَبِي سُفْيَانَ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: أَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ وَبَرِئَ مِنْهَا، وَلَا تَرِثُهُ وَلَا يَرِثُهَا.

١١٨٧ - **مالك** أنه بلغه عن الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسُيَمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَابْنِ شَهَابٍ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا دَخَلَتْ الْمُصْطَقَةُ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ بَانَتْ مِنْ زَوْجِهَا، وَلَا مِيرَاتَ بَيْنَهُمَا، وَلَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا.

١١٨٨ - **مالك** عن نافع، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا صُنِقَ الرَّجُلُ أَمْرَأَتَهُ، فَدَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ وَبَرِئَ مِنْهَا وَلَا تَرِثُهُ وَلَا يَرِثُهَا. قَالَ **مَالِكٌ**: وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

وبرئ منها. دل على أن لأقراء عدة لأصهار. **وهو الأمر عندنا** وبه قال الشعبي وأحمد بن حنبل وأقراء لأصهار، ويتم عدة لأقراء في حيضة ثالثة، **وقال محمد** بقضاء عدة عندنا بأصهاره من حيضة ثالثة، إذا غسلت منها، أحرق أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم بن يحيى بن زحلا، عن مَرْثَةَ عَصِيفَةَ كَتَبَتْ رَجْعَةً، ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى انْقَضَ دَمُهَا مِنْ حَيْضَةٍ ثَلَاثَةٍ، وَدَخَلَ مَعَهَا فَوَدَّعَتْ مَاءَهَا فَوَدَّعَتْ، فَقَالَ هَذَا رَجْعَتُكَ، فَسَأَلَ عُمَرَ بْنِ حَضْرَمٍ عَنْ ذَلِكَ، وَعَنْهُ عِدَّةُ عَبْدِ اللَّهِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ عُمَرُ قَالَ فِيهِ بَرِئَتْ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ مُبْرَأَةً مُؤَمِّسَةً! أَحَقَّ بِرَجْعَتِهَا مَا مَعَهَا تَغْتَسِلُ مِنْ حَيْضَةٍ ثَلَاثَةٍ، فَقَالَ عُمَرُ: أَرَأَيْتَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: كَسَفَ أَبِي وَغَاءَ مَنِيَّ عِنْدَ، أَحْرَبَ ابْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ أَسْبَابٍ قَالَ قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ: هُوَ أَحَقُّ لَهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنْ حَيْضَتِهَا ثَلَاثَةً، أَحْرَبَ عُمَرُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ حَبِيبَ مَدَنِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَتَبَهُمْ فَمِنْ رَجُلٍ أَحَقَّ بِأَمْرَأَتِهِ حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنْ حَيْضَتِهَا ثَلَاثَةً. قَالَ مُحَمَّدٌ وَكَهْدُ أَحَدٌ. =

١١٨٩ - **مالك** عَنْ الْفُضَيْلِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى الْمُهْرِيِّ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَسَأَلَهُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كَانَا يَقُولَانِ: إِذَا طَلَّقَتِ الْمَرْأَةُ فَدَحَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْخِيْضَةِ الثَّالِثَةَ، فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ وَحَلَّتْ.

١١٩٠ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَابْنِ شَهَابٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ عِدَّةَ الْمُخْتَلِعَةِ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ.

١١٩١ - **مالك** أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شَهَابٍ يَقُولُ: عِدَّةُ الْمُطَلَّقةِ الْأَقْرَاءِ وَإِنْ تَبَاعَدَتْ.

١١٩٢ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّ امْرَأَتَهُ سَأَلَتْهُ الطَّلَاقَ، فَقَالَ لَهَا: إِذَا حَضَّتْ فَأَذْنِيْنِي، فَمِمَّا حَاضَتْ أَدْنَتْهُ، فَقَالَ: إِذَا طَهَّرْتَ فَأَذْنِيْنِي، فَمِمَّا طَهَّرْتَ أَدْنَتْهُ فَطَلَّقَهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

مَا جَاءَ فِي عِدَّةِ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا إِذَا طَلَّقَتْ فِيهِ

١١٩٣ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ...

= وهو قول أبي حنيفة وإمامه من فقهاءنا، واستدل بذلك من المرفوع بقوله ³² عدة إمامه حنابلة، روه أبو داود ورواه ابن ماجه عن عائشة قالت أمرت بريرة أن تغتسل ثلاث حصص، وأيضاً أن لا يسرى حصة، رواه أبو داود، (المحلى على الموطأ)

عدة المرأة احتجب بعناء في هذا الباب، فذهب عمر بن الخطاب من صحابة وأخرون ورواه قال أصحابنا: إن لمصفقة مسونة نفقة والسكى في عدة وإن لم يكن حاملاً، أما النفقة لبحا من فقهاء نعا: ³³ ١٠٠٠ دينار أو ثلاث حصص، فأوقف سنه حتى يصير حبيباً ³⁴ (١٠٠٠ دينار)، وأما غير حام وسكى فبقره عن ³⁵ أصحابنا من حيث سكتكم من وجدكم (الطلاق: ٦) والنفقة؛ لأنها محبوسة عليه، وقال أحمد وابن عباس: لا نفقة لها ولا سكى، وحدثهم حدث فاصمة بنت قيس، وروى مالك وشافعي وغيرهما: حب السكى لأية دون نفقة؛ خديت فاصمة بنت قيس، وأما الموقوف عليها زوجها ولا نفقة لها بالإجماع، وأصبح وجوب سكى، وأما مصفقة الرجعية فحب لها نفقة والسكى، كما ذكر أبو ي، قال محمد: وهذا بأحد، لا يسعى للمرأة أن تسفل من مهرها الذي صنفها فيه =

أَنَّه سَمِعَهُمَا يَذْكُرَانِ أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ بْنَ الْعَاصِ طَلَّقَ ابْنَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ
 الْبُتَّةَ، فَأَتَتْهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَكَمِ، فَأَرْسَلَتْ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ
 الْحَكَمِ وَهُوَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ فَقَالَتْ: اتَّقِ اللَّهَ وَارْجِعْ الْمَرْأَةَ إِلَى بَيْتِهَا، فَقَالَ مَرْوَانُ
 فِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ: إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ عَنِّي، وَقَالَ مَرْوَانُ فِي حَدِيثِ الْقَاسِمِ: أَوْ مَا
 بَلَغَكَ شَأْنُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تَذْكُرَ حَدِيثَ فَاطِمَةَ،
 فَقَالَ مَرْوَانُ: إِنْ كَانَ بَلَكَ الشَّرُّ فَحَسْبُكَ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ مِنَ الشَّرِّ.

١١٩٤ - مالك عن نافع أن بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل كانت تحت
 عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان، فطلقها البتة، فاستقلت، فأنكر ذلك عليها
 عبد الله بن عمرو.

= روحها طلاقاً تاماً أو غيره أو مات عنه فيها حتى تنقضي عدتها، وهو قول أبي حنيفة والعمدة من فقهاءنا، وإنه قال
 جمع من الصحابة، وروى ذلك مرفوعاً أيضاً بسند ضعيف عن ابن مسعود وعمر رضي الله عنهما قالوا: ولم يطقوا ثلاثاً السكينة
 والنفقة، أخرجه الدرر قضي، وأخرج ترمذي عن عمر أنه كان يجعل لها نفقة ولسكنى، وأما حديث فاصمة بنت
 قيس فإنه رده عمر رضي الله عنه وقال: لا بدع كتاب ربنا وسنة نبينا يقول امرأة لا بدري عنها حفصت أو سبيت، وقد
 أنكره أسامة بن زيد فإنه إذا ذكرت فاصمة من ذلك شيئاً رماها بما كان في يده، وكذا أنكره عائشة فإنها قالت:
 ما بفاطمة من غير أن تذكر هذا الحديث، يعني فوفها لا نفقة لها ولا سكنى. أخرجه الصحاح في هذه الأقاويل. وقد
 أنكر عمر بمحض من الصحابة، فلم يذكر عنه منهم مكر، فدل تركهم التكثير عليه أن مذهبهم فيه كمدسه
 شأن فاطمة: حيث رخص لها رسول الله ﷺ عن الانتقال من بيت روحها. (مخني)

لا يضررك أن لا تذكر. لأنه لا حجة فيه، فقد كان انتقالها حسب أن مكناها كان وحشاً فحيف عليها، أو لأنها
 كانت سبية ففنت أساس، رواهما أبو دود (المخني) (لسن. زبان دراز) إن كان بك الشر: أي كان عندك أن سب
 حروح فاطمة شر فيها أو في مكناها فيكبت ما بين هذين أي عمرة وروحها يحيى بن سعيد من الشر لو سكتة في
 دار روحها. ومفهومه حوار الانتقال من مسكن لروح حسب وجود عارض نفسي حوار حروحها كأن يكون
 من مستعاراً، فخرج المستعير وه يرض بإجارتها بأجر مثل، أو امتنع المكثري من تخديد الإجارة. (اعلى)

١١٩٥ - **ما** ث عَنْ يَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ضَمَّ امْرَأَةً فِي مَنْكَنِ حَقِصَةٍ رَوْحِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ طَرِيقُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَكَانَ يَسْلُكُ الطَّرِيقَ الْأُخْرَى مِنْ أَذْهَابِ الْبُيُوتِ كَرَاهِيَةً أَنْ يَسْتَأْذِنَ عَلَيْهَا حَتَّى رَاجِعَهَا.

١١٩٦ - **ما** ث عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ سَأَلَ عَنْ الْمَرْأَةِ يُطَلِّقُهَا رَوْحُهَا وَهِيَ فِي بَيْتِ بَكَرَاءٍ، عَلَى مِنَ الْكَرَاءِ؟ فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: عَلَى زَوْجِهَا، قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ رَوْجِهَا؟ قَالَ: وَعَيْنُهَا، قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهَا؟ قَالَ: فَعَسَى الْأَمِيرُ.

يعني من بيت بكار

مَا جَاءَ فِي نَفَقَةِ الْمُطَلَّاقَةِ

١١٩٧ - **ما** ث عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدٍ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَدَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ بِالشَّامِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكَيْفُهُ شَعِيرٌ فَسَخَطَتْهُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ! مَا لَكَ عَيْنًا مِنْ شَيْءٍ، فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ.

وكان طريقه أي طريق من عمر مسجد كذا من حدود حقه حتى راجعها فيه ما نفقه قبل مصلته عند أبي ساد حقه. على من حب عليه كذا سب وهو غائب بالشام حقه ما أخرجه صحراوي من حديث بنت سب عند حقه بن عبد الله عن صادق حقه أبي عمرو حقه بنت قيس. فقال له عبد حميد صفقه سب ثم خرج بن سب. وكذا أخرجه من حديث بن حجاج عن أخري عند حميد بن عاصم بن سب أن وصمه بنت قيس أخرجه، وكذا عند رجل من بني محروم، وأخرجه أنه صفقه ثلث. وأخرج بن عاصم عن سب. وأمر وكذا سب عصبها بعض نفقه. ووجه جمع بينهما أن قال صفقه في مدية وم نصير من صادق حتى خرج مع عبيد دفع سب سب ومن وكل روج في وجوب النفقة، فظهر أمر الطلاق حينئذ، فظن أنه طلقها الآن، أو يغفل: حسب سب ثم خرج إلى اليمن، فأرسل بطلاقها الثالثة، كما ين عليه حديث مسلم فسخطته في سخطت على فقهه شعير نفس وم رست به ليس لك عليه نفقة: زاد مسلم: "إلا أن تكون حاملاً".

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ تَكُونُ تَحْتَهُ الْأُمَةُ ثُمَّ يَتَنَاعُهَا فَيَعْتَقُهَا: إِنَّهَا تَعْتَدُ عِدَّةَ الْأُمَةِ حَيْضَتَيْنِ مَا لَمْ يُصِيبْهَا، فَإِنْ أَصَابَهَا بَعْدَ مِلْكِهِ إِيَّاهَا قَبْلَ عِتَاقِهَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا إِلَّا الْاسْتِبْرَاءُ بِحَيْضَةٍ.

جَامِعُ عِدَّةِ الطَّلَاقِ

١١٩٩ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ اللَّيْثِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ طُلِّقَتْ فَحَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ، ثُمَّ رَفَعَتْهَا حَيْضَتَهَا، فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ بَانَ بِهَا حَمْلٌ فَذَلِكَ، وَإِلَّا اعْتَدَتْ بَعْدَ التَّسْعَةِ الْأَشْهُرِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ حُتَّتْ.

١٢٠٠ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الطَّلَاقُ لِلرَّجَالِ وَالْعِدَّةُ لِلنِّسَاءِ.

١٢٠١ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: عِدَّةُ الْمُسْتَحَاضَةِ سَنَةٌ.

أَيُّمَا امْرَأَةٍ: بضم وكسر مشددة أو بفتح فبضم. (المحلى)

ثُمَّ رَفَعَتْهَا حَيْضَتَهَا: نالسا سمجھول آي اقضعت عيها حیضتها **بعد التسعة الأشهر إلخ** أي يجعلها حكمه الأنسة. قال الطيبي: أدخل لام التعريف على التسعة امصاف، وهو موفق مدح نكويين حو: ثلاثة لأثوب، وصورة المسألة: أن الوحب على دوت لأفراء تريض ثلاثة قروء، وعلى دوت لأحمال وضع الحمل، فإذا صهر أهل من ثلاثي بئس من محبب وحب التريض بالأشهر. (الحلى) **عدة المستحاضة سنة** وروى قال مالك: إن عدة المستحاضة حرة كانت أو أمه في الطلاق سنة. كذا في الرسالة. وروى ابن أبي شيبة عن عطاء والحسن والحكم، أنها تعتد أيام أقرانها، وروى قال أبو حنيفة ومحمد والأكثر: إنها تعتد أيام أقرانها. (الحلى) قال محمد: المعروف عندنا أن عدتها على أقرانها التي كانت تحس فيما مضى، وكذلك قال إبراهيم السجعي وغيره من الفقهاء، وروى أحمد، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، ألا ترى أنها تركت الصلاة أيام أقرانها حتى كانت تحس، لأنها فيهن حائض، وكذلك تعتد هن، فإذا مضت ثلاثة قروء مهرى بات إن كان ذلك قبل من سنة أو أكثر.

قال مالك: الأمر عندنا في المصقة التي ترفعها حيضتها حين يطلقها زوجها: أنها تنتظر تسعة أشهر، فإن لم تحض فيهن اعتدت ثلاثة أشهر، فإن حاضت قبل أن تستكمل الأشهر الثلاثة استقبلت الحيض، وإن مرت بها تسعة أشهر قبل أن تحيض اعتدت ثلاثة أشهر، فإن حاضت الثانية قبل أن تستكمل الأشهر الثلاثة استقبلت الحيض، فإن مرت بها تسعة أشهر قبل أن تحيض اعتدت ثلاثة أشهر، فإن حاضت الثالثة كانت قد استكملت عدة الحيض، فإن لم تحض استقبلت ثلاثة أشهر، ثم حلت ولزوجها عليها في ذلك الرجعة قبل أن تحل إلا أن يكون قد بت طلاقها. قال مالك: السنة عندنا أن الرجل إذا ضيق امرأته وأنه عليها رجعة فاعتدت بعض عدتها ثم ارتجعها ثم فارقها قبل أن يمستها: أنها لا تبني على ما مضى من عدتها، وأنها تستأنف من يوم طلقها عدة مستقبلية، وقد ظلم زوجها نفسه وأخطأ إن كان ارتجعها، ولا حاجة له بها.

قال مالك: والأمر عندنا أن المرأة إذا أسلمت وزوجها كافر ثم أسلم، فهو أحق بها

التي ترفعها حيضتها. أي رفع عنها. ذهب مالك في قول عمر بن الخطاب، وفي حنفية وسافعي في قوة حديثه ولاكثر من تعدد لأفراء أو سبع سنين، فبعد الأسير ولا يبي بعد مدة لا يتجاوز سافعي قول عمر بن الخطاب بن سنين، قال محمد بن موهبة عدة في غير ما عني أربعة ووجه لا حرج من هذا الماحول حتى تضع، وللمن لم تبلغ الحيضة ثلاثة أشهر، وللمن بقيت من الحيض ثلاثة أشهر، وللمن تحيض ثلاثة قروء، فهذا الذي ذكرته ليس بعدة الحائض ولا غيرها، قال محمد بن أحمد: أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم بن علقمة عن محمد بن صالح بن محمد بن حنيفة، ثم رفع عبد الحيضتها عدة أشهر ثم مالك، فسنن علقمة بن مسعود، فقال: هذه امرأة حسن الله عشت ميراثاً فكذلك، لا عيسى بن أبي عيسى حماد عن شعبي بن علقمة سأل عن عمر بن الخطاب عن أبيه، فأمره بأكل ميراثه (الحسين) استقبلت لا يصاد من دوات لأفراء، وقد ظلم: فبوه تعالى: # ولا نسلم من صبر بعدد من فعل ذلك فقد حسب خمسة (مسند ٢٣١).

مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا، فَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا، وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا لَمْ يُعَدَّ ذَلِكَ طَلَاقًا، وَإِنَّمَا فسخها مِنْهُ الْإِسْلَامُ بِغَيْرِ طَلَقٍ.

مَا جَاءَ فِي الْحَكَمَيْنِ

١٢٠٢ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ فِي الْحَكَمَيْنِ اللَّذَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَإِنْ حَفِظْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَاتَّعُوا حُكْمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحُكْمًا مِنْ أَهْنِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا»^(٣٥): إِنْ إِلَيْهِمَا الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا وَالْاجْتِمَاعُ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْحَكَمَيْنِ يَجُوزُ قَوْلُهُمَا بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ فِي الْفُرْقَةِ وَالْاجْتِمَاعِ.

مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا وَهِيَ قَالَتْ لِشَافِعِي، وَقَالَ أَبُو حُسَيْنٍ: إِذَا سَمِعْتَ هِيَ دَوْدَ، فَإِنْ نَدَى دَارَهَا سَقَعَ الْفَرْقَةَ وَلَا يَعْزُضُ الْإِسْلَامَ عَلَى رُوحٍ. فَإِنْ أُنِيقَ الصَّلَاحُ، وَفَدَّ سَقَى فِي حَدِيثِ امْرَأَةٍ صَفْوَانٍ. **حُكْمًا مِنْ أَهْلِهِ** **الْح** فِي هَذَا قَارِبُ عُرْفِ بَوَاضِ الْأَحْوَالِ وَنُظِمَ لِلصَّلَاحِ، وَهَذَا عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِحْبَابِ، فَمِنْ قِصَصِ مَنْ لَأَحَابِثُ حَارَ. (أَعْنَى) قَوْلُهُ عَالِي: «وَإِنْ حَفِظْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا» (س: ٣٥) أَصْبَحَ شِقَاقًا بَيْنَهُمَا، فَأَصْبَحَ لَشِقَاقٍ إِلَى نَصْرِفٍ عَلَى سَبِيلِ لَأَسْبَاحٍ، كَقَوْلِهِ عَالِي: «مَنْ مَكَدُ نَسْلٍ» (س: ٣٣) أَصْبَحَ: نَسْلٌ مَكْرٌ فِي نَسْلٍ وَالنَّهَارِ، وَشِقَاقٌ: الْعَدَاوَةُ وَحِلَافٌ؛ لِأَنَّ كِلَا مَتَّهِمَا يَقْعَلُ مَا يَنْشِقُ عَلَى صَاحِبِهِ أَوْ يَنْسِلُ إِلَى شَيْءٍ لَا يَحْتَاجُ حَرَكَةً شَوْصَ صَاحِبِهِ، وَتَصْمِيرُ رُوحِهِمْ وَهَذَا حَرَكَةٌ ذَكَرَ هَذَا مَذْكَرًا مِنْ عَيْنِهِمَا. «وَأَمَّا حُكْمًا مِنْ أَهْنِهَا» رَحَلًا يَصْبَحُ لِمُحْكَمِهِمْ وَاصْلَاحُ بَيْنِهِمَا «وَحُكْمًا مِنْ أَهْنِهَا» لَأَنَّ الْأَقْرَبَ عُرْفِ بَوَاضِ الْأَحْوَالِ وَأَصْبَحَ لِلصَّلَاحِ، وَيَقْوَسُ الرُّوحَيْنِ أَسْكَنَ إِلَيْهِمَا، فَيُزِيلُ مَا فِي صَمَائِرِهِمَا مِنْ نَحَبٍ وَنَعَضٍ وَإِرْدَةِ الْقَصْحَةِ وَفَرْقَةٍ **إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا** **الْح** تَصْمِيرُ لَأَمِنْ لِمُحْكَمَيْنِ وَشَاقِي إِلَى رُوحَيْنِ تَبَيَّنَ قَصْدُ الْإِصْلَاحِ أَوْفَقَ اللَّهِ حَسَنَ سَعْيِهِمَا مُوَافَقَةً بَيْنَ رُوحَيْنِ، وَقَدْ كَلَّاهُمَا لِمُحْكَمَيْنِ تَبَيَّنَ إِنْ قَصَدَ الْإِصْلَاحَ يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا فَيَسْتَقِ حُكْمَهُمَا وَيَحْضِلُ مَقْصُودَهُمَا، وَفِي: بَرُوحَيْنِ تَبَيَّنَ إِنْ أَرَادَ الْإِصْلَاحَ وَرَوَّاهُ اسْتِفْافٌ أَوْفَقَ اللَّهُ سَهْمًا لَأَفْهَ وَلَأَهْلَاقٍ. (أَعْنَى) **فِي الْفُرْقَةِ وَالْاجْتِمَاعِ** وَلَمْ يَنْحَدِرْ عَنْ حُدُودِ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُمَا لَقَدْ فِي جَمْعٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُمَا رُوحَانِ، وَاحْتِشَافُ فِي عَرَفَةٍ، ثُمَّ حَكَمِي عَنْ جَمْعِهِمْ قَوْلَهُ قَوْلَهُمَا فِيهِمَا مِنْ غَيْرِ يَوْكِلُ. وَرَوَى اسْ أَيْ شَبِيهِ عَنْ أَبِي سَمْعَةَ: لِحُكْمَانِ بِشَاءٍ جَمْعًا وَإِنْ شَاءَ فَرْقًا، وَلَا يَبَيِّنُ الْخَمْعَ وَالْفَرْقَ إِلَّا بِدَلٍّ رُوحَيْنِ (أَعْنَى)

يسين الرجل بطلاق ما لم ينكح

١٢٠٣ - **مالك** أنه بلغه أن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وابن شهاب وسليمان بن يسار كانوا يقولون: إذا حلف الرجل بطلاق المرأة قبل أن ينكحها ثم أتم أن ذلك لازم له إذا نكحها.

١٢٠٤ - **مالك** أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يقول فيمن قال: كل امرأة أنكحها فهي طالق: إنه إذا لم يسم قبيلة أو امرأة بعينها فلا شيء عليه. قال مالك: وهذا أحسن ما سمعت. قال مالك في الرجل يقول لامرأته: أنت الطلاق وكل امرأة أنكحها فهي طالق وماله صدقة إن لم يفعل كذا وكذا فحنث، قال: أما نساؤه فصق كما قال، وأما قوله: كل امرأة أنكحها فهي طالق؛ فإنه إذا لم يسم امرأة بعينها أو قبيلة أو أرضاً أو نحو هذا فليس يلزمه ذلك.....

ان ذلك لازم إذا نكحها من باب روم طلاق معين، وبه قال جماعة حروم، وهو مشهور عن مالك، وقال الجمهور وأحمد والشافعي ومالك في رويته من وهب ومحمود: لا يقع، وقال أبو حنيفة وأصحابه: يقع مصفاً؛ لأن التعيين لا يشترط بغيره، فلا يوقف صحته على وجود ميث محل كيمين بالله تعالى، ومسألة من الخلافات شهيرة قال بن عبد البر: وروي أحاديث كثيرة في عدم وقوعه، إلا أنه معونة عند أهل الحديث، ومنهم من يصحح بعضها وأحسنها ما رواه الترمذي وقاسم بن أصعب مرفوعاً، لا عدل ولا جرح، ولأبي داود: لا طلاق إلا من عدل، قال الحارثي: وهو أصح شيء في الطلاق قبل النكاح، وأجيب عنهما بأن قولهما صحيحهما؛ لأن عدل من عليه بما هو متفق وقوع الطلاق قبل النكاح، ولا يرح فيه، وإنما السرح في تسميته بعد النكاح.

فليس يلزمه ذلك وبه قال ربيعة والأوزاعي وعبد بن أبي نسي وروى عن شعبي، وقال الشافعي وأحمد وإسحاق: لا يقع الطلاق في العموم ولا في خصوص، وهو روية عن مالك، وروى بن أبي شيبة عن علي وعائشة وحابر وابن عباس لا طلاق إلا بعد النكاح، وروى أبو داود والترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال النبي ﷺ: لا طلاق إلا بعد النكاح، ولا طلاق إلا بعد النكاح، ولا طلاق إلا بعد النكاح، قال محمد في الآثار: أحبرنا أبو حنيفة عن محمد بن قيس عن إبراهيم وعامر عن الأسود بن يزيد أنه ذكرته امرأة، =

وَلْيَتَرَوُجَ مَا شَاءَ، وَأَمَّا مَالُهُ فَلْيَتَصَدَّقْ بِثَلَاثِهِ.

أَجَلُ الَّذِي لَا يَمَسُّ امْرَأَتَهُ

١٢٠٥ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ تَرَوَّجَ امْرَأَةً فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَمَسَّهَا فَإِنَّهُ يُضْرَبُ لَهُ أَجَلٌ سَنَةً، فَإِنْ مَسَّهَا وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا.

١٢٠٦ - **مالك** أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ مَتَى يُضْرَبُ لَهُ الْأَجَلُ أَمِنْ يَوْمِ يَنْبِي بِهَا أَمْ مِنْ يَوْمِ تَرَاغِيهِ إِلَى السُّلْطَانِ، فَقَالَ: بَلْ مِنْ يَوْمِ تَرَاغِيهِ إِلَى السُّلْطَانِ. قَالَ مَالِكُ: فَأَمَّا الَّذِي قَدْ مَسَّ امْرَأَتَهُ ثُمَّ اعْتَرَضَ عَنْهَا؛ فَإِنِّي لَمْ أَسْمَعْ أَنَّهُ يُضْرَبُ لَهُ أَجَلٌ وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا.

وبه قال أبو حيفة والشافعي

معناه عن جماعة مابع

جَامِعُ الطَّلَاقِ

١٢٠٧ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: بَلَّغْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ حِينَ أَسْلَمَ الثَّقَفِيُّ: أَمْسِكْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ.

= فقال: إن تروجتها فهي طالق فمير الأسود ذلك شيئاً، وسأل أهل الحجاز فميروا ذلك شيئاً، فتروجها ودخل بها، فذكر ذلك لاس مسعود، فأمره أن يجبرها أن أمسك نفسها. قال محمد: ويقوله بأحد، ويرى لها صداقاً نصف الذي تروجها عليه وصداق مثله بدخوله، وهو قول أبي حيفة. (الحنفى)

فليتصدق بثلاثة لقصة أبي لسانه حيث أمره رسول الله ﷺ أن يجعل ماله في سبيل الله أن يتصدق بثلاثة، وقد مر قريباً مع بيان خلاف أبي حيفة والشافعي. قال محمد: أحب إلينا أن يتصدق ما اتزم ويمسك قدر الحاجة، ثم ما أفاد مالا يتصدق قدر الذي أمسك. **فرق بينهما** أي فرق النكاح في تطبيقه ثلثة عند أبي حيفة، وها كل المهر إن خلاهما وبضعه إن لم يخل بها، وقال أحمد والشافعي: مسح ولا يجب مهر ولا المنعة ونحو العدة؛ لأنه فرقة من جهتها، وبه قال مالك. (الحنفى) **أمسك منهن أربعا** وبه أحد مالك والشافعي وأحمد أنه يختار منهن أربعا أيتها شاء ويفارق ما بقي. قال محمد: وهذا أحد، وأما أبو حيفة فقال: نكاح لأربع الأول جائز، ونكاح من بقي منهن باطل، وهو قول إبراهيم الحنفى. (الحنفى) **وفارق سائرهن**. وقد ذهب إلى هذا مالك والشافعي وأحمد ودود، وذهبت العترة أبو حيفة وأبو يوسف والثوري والأوراعي والزهري وأحمد قولي الشافعي إلى أنه لا يقر =

١٢٠٨ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَحُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ وَسَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ كُنْهَهُ يَقُولُونَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا تَطْلِيقَةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى تَحِلَّ وَتَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَيَمُوتَ عَنْهَا، أَوْ يُطَلِّقَهَا ثُمَّ يَنْكِحُهَا زَوْجَهَا الْأَوَّلَ، فَإِنِهَا تَكُونُ عِنْدَهُ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ طَلَّقِهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ السُّنَّةُ عِنْدَنَا الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا.

١٢٠٩ - **مالك** عَنْ ثَابِتِ بْنِ الْأَخْنَفِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ وَلَدٍ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ. قَالَ: فَدَعَايَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، فَجِئَتْهُ فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ، فَإِذَا سَيَاطٌ مَوْضُوعَةٌ، وَإِذَا قَيْدَانِ مِنْ حَدِيدٍ وَعَبْدَانِ لَهُ قَدْ أَحْلَسَهُمَا، فَقَالَ: طَلَّقْهَا وَإِلَّا وَالَّذِي يُخْلِفُ بِهِ فَعَنْتُ بِكَ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: فَقُلْتُ: هِيَ الطَّلَاقُ أَلْفَا،

= من نكحه كفار، لا ما وفق لإسلامه. فقوي. إذا أسلم الكفر ونكحه أحسن، وحب عليه إرسال من تأخر عقدها. وكذلك إذا كان حبه أكثر من أربع أمست من تقدم العقد منها، وإرسال من تأخر عقدها. وكانت خمسة أو نحو ذلك، وأما لأحدث ففهي بنت أخت الإسلام نكح نسبه، كل من فيها من أن يحار ذلك، وتنتكح بالكل أو نكاح حديد مع ما أنه قد روي أن ذلك كان قبل حرمة الجمع، روي عن مكحول أنه قال: كان ذلك قبل نزول الفرائض.

ما بقي من طلاقها. وفيه قال شافعي ومحمد وأبو حنيفة. قال محمد في الأمر، أحسن أبو حنيفة عن حماد عن سعد بن حبيب عن بن عباس أنه قال: يهدم نكاح الثاني أو حدة أو ثلاث، قال: فبقيت ابن عمر رضي الله عنهما، فقال مثل ما قال ابن عباس رضي الله عنهما. (المحلى)

لا اختلاف فيها. وفيه قال الجمهور من الصحابة والسلف، لأن نكاح الثاني لا يهدم ما دون ثلاث؛ لأنه لا يمنع رجوعها للأول فيه، وقال أبو حنيفة وبعض الصحابة وتابعي يهدم الثاني ما دون الثلاث كما يهدم الثلاث، فإذا عادت إلى الأول كانت معه على عصمة كاملة.

قَالَ: فَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهِ، فَأَدْرَكْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِي فَتَعَيَّظَ عَبْدُ اللَّهِ، وَقَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ بِطَلَاقٍ وَإِنَّمَا لَمْ تَحْرُمَ عَلَيْكَ فَارْجِعْ إِلَى أَهْلِكَ، قَالَ: فَلَمْ تُقَرِّرْنِي نَفْسِي حَتَّى أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَهُوَ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ أَمِيرٌ عَلَيْهَا، فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِي وَبِالَّذِي قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: لَمْ تَحْرُمَ عَلَيْكَ فَارْجِعْ إِلَى أَهْلِكَ، وَكُتِبَ إِلَى جَابِرِ بْنِ الْأَسْوَدِ الزُّهْرِيِّ وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ يَأْمُرُهُ أَنْ يُعَاقِبَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَنْ يُخَلِّيَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَهْلِي، قَالَ: فَقَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَجَهَّزْتُ صَفِيَّةَ امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ امْرَأَتِي حَتَّى أَذْخُلْتُهَا عَلَيَّ بَعْلُمُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، ثُمَّ دَعَوْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَوْمَ عُرْسِي لَوْلِيَمَتِي فَجَاءَنِي.

لم تحرم عليك، وبه أحد مالك وإشاعمي وأحمد: أنه لا يقع طلاق المكره، وروى عن كثير من صحابة والتابعين: أنهم لم يروا بطلاق المكره، وروى سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن عبد الله بن عيسى: أن طلاق المكره حائر، وعن إبراهيم بن عبد الله بن عيسى: أن طلاق المكره حائر، وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه. (الغنى) **فارجع إلى أهلك**، قد روى أحمد بن حنبل وروى عنه أبو داود وروى عنه أبو حنيفة وصاحبه: أنه لا طلاق ولا عاق في إكراه، أي إكراه كسر امرأة وسكون المعجزة وقاف، سمي به؛ لأن المكره كأنه يعنى عليه الساب ويضيق عليه حتى يصدق، فلا يقع طلاقه، ورغم أن المراد بالإعلاق: العصب، ضعف بأن طلاق أساس عالمًا إنما هو في حال العصب، فهو حار عدم وقوع طلاق العصا لكان لكل أحد أن يقول: كنت عصا فلا يقع علي طلاق، وهو باطل، وقد صح عن سفيان بن عيينة أنه يقع طلاق العصا، وأقوى به جمع من الصحابة، وقد قال الأئمة الثلاثة وغيرهم: لا يقع طلاق المكره، وقال أبو حنيفة وصاحبه: يقع طلاق المكره وكماحه وعتقه لا يبعه، وعمومات النص وبطلانها، قال الله تعالى: **﴿فَصَفَّاهُنَّ عَنْهُنَّ﴾** (طلاق ١)، وقوله عليه السلام: كل طلاق حائر إلا طلاق نصي ومعنوه، ولأن العاقبة بالإكراه ليس إلا إرضاء طعنا، وأنه ليس بشرط وقوع الطلاق؛ فإن طلاق اضرار وقع ونفس برص به طعنا، ومما حديث فهو محتمل، فقد قيل في تفسيره: الإكراه، وقيل: العصب، وقيل: الحول وغير ذلك، ويحتمل أن يراد به الإكراه على الكفر؛ لأن القوم كانوا حديثي العهد بالإسلام، وكان الإكراه على الكفر ظاهرا يومئذ.

وإن قتل قتل. قَالَ مَالِك: وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

١٢١٤ - ^{قصة} مَالِك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ: إِذَا لَمْ يَجِدِ الرَّجُلُ مَا يُنْفِقُ عَلَى امْرَأَتِهِ، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا. قَالَ مَالِك: وَعَلَى ذَلِكَ أَدْرَكْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا.

عَدَّةُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا

١٢١٥ - ^{قصة} عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةُ عَنْ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ يُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: آخَرَ الْأَجَلَيْنِ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِذَا وَلَدَتْ فَقَدْ حَلَّتْ،
باسمها لاية الطلاق

وذلك الأمر عندما به قال أبو حنيفة والثوري والأوراعي والشافعي وأحمد في رواية، واستدلوا بقول الصحابة في قصة الاتفاق على أن حد السكران حد المفترى؛ لأنه إذا سكر افترى، فهو أنه يؤاخذ بافترائه ثم يحدوه حد المفترى، وروى ابن أبي شيبة عن أبي سعيد أن عمر أجاز طلاق السكران لشهادة نسوة، ومن أجاز صلاقه مجاهد والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز والزهري والحنفي والشافعي وشريح، وعن عثمان أنه كان لا يغير طلاق السكران، وهو مروى عن ابن عباس وعكرمة وعطاء وضأوس والقاسم وحاتم بن ريد، وهو قول زهر وإسحاق وأبي ثور والليث والربيع. وفي "فتح القدير": وإجازه 'المصحاوي' و'الكرحي'، وفي "اتنار حاية": وافتنى عليه. قال الخطابي: ووقف أحمد، فقال: لا أدري. (اعلى)

إذا لم يجد الرجل إلخ واستدل لذلك بقوله تعالى: **بِمُسْكِ حِفْظِهِ** **فَإِنْ سَجَدَ** **فَإِنْ سَجَدَ** (البقرة: ٢٢٩)، والمعروف في الإمساك أن يوفيهما حقها من النفقة ونهر، فإذا عجز عن ذلك نعى التمسك، وبه قال الشافعي: إن لها حق الفسخ إن أعسر الروح مالا وكسا لإبقاء بأقل النفقة أو كسوة أو مسكن أو مهر واجب قبل وطئ، كذا في "المهاج"، وقال أبو حنيفة: ليس لها ذلك بل تؤمر بالاستدانة عليه، واحتج بذلك بقوله تعالى: **فَإِنْ سَجَدَ** **فَإِنْ سَجَدَ** (البقرة: ٢٨٠)، وهو قول الثوري وابن أبي ليلى وعطاء بن ياسر والحسن وابن أبي شرمة وحماد بن أبي سليمان والطاهرية، وروى ابن أبي شيبة عن الحسن وعطاء في الرجل يعجز عن نفقة امرأته لا يفرق بينهما، امرأة ابنه فلتنصر.

آخر الأحدين: عدداً، وبالنسب أي ترضى آخر الأحسن أربعة أشهر وعشراً إن ولدت قبلها، فإن مضت ولم تلد، تربصت حتى تلد؛ جميعاً بين آيتي البقرة والطلاق.

فَدَخَلَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَلَدْتُ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِصَفِّ شَهْرٍ فَخَطَبَهَا رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا شَابٌّ وَالْآخَرُ كَهْلٌ، فَحَطَّتْ إِلَى الشَّابِّ، فَقَالَ كَهْلٌ: لَمْ تَحِلِّي بَعْدُ وَكَانَ أَهْلُهَا غَيِّبًا وَرَحًا إِذَا جَاءَ أَهْلُهَا أَنْ يُؤْتِرُوهُ بِهَا، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: قَدْ حَلَلْتَ فَأَنْكِحِي مَنْ شِئْتِ.

١٢١٦ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: إِذَا وَضَعَتْ حَمْلَهَا فَقَدْ حَلَّتْ، فَأَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ عِنْدَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، قَالَ: لَوْ وَضَعَتْ وَزَوْجُهَا عَلَى سَرِيرِهِ لَمْ يُدْفَنَ بَعْدُ لَحَلَّتْ.

١٢١٧ - **مَالِكٌ** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ نَفَسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ حَلَلْتَ فَأَنْكِحِي مَنْ شِئْتِ.

أحدهما شاب: هو أبو البشر بن الحارث، والآخر هو أبو اسحاق عمرو بن عمرو بن معكث نقرشي العامري، قاله أبو عمرو، وهو من مسلمي افتتح، وأبو اسحاق هو الذي زوجها بعد. (الحنبلي) **فحطت:** باهرن حاء ولاء مشددة أي ماتت. (الحنبلي) **غيبا:** فتح المعجمة والحة جمع غائب كخدم وحادم. (الحنبلي) **فقد حلت:** لقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ مِنْهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (صلاة: ٤). فقد بين ﷺ بإيمانه لسبيعة أنه محض قوته: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ مِنْهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (سورة: ٢٣٤) **نفست:** بالناء سمحلول أي أرغى بینه، رواه بن أبي شيبة: أو خمسة عشر ليلة، وبعد الرقاق: تسع ليال. (الحنبلي) وعن إبراهيم التيمي: سبع عشرة ليلة. أو قال: بعشرين ليلة، وعن عكرمة حمس وأربعين ليلة، وعن معمر قال: يقول بعضهم: مكثت سبع عشرة ليلة، ومنهم من يقول: أربعين ليلة، وعند أحمد عن سبعة: فمكثت بلا شهرا حتى وضعت، وفي 'اسناني'. عشرين ليلة، وروى غير ذلك مما يتعدى فيه الجمع لاخاد القصة، ونعل ذلك السري في إمام من أهم المدة.

١٢١٨ - **مالك** عن **يحيى بن سعيد**، عن **سليمان بن يسار** أن **عبد الله بن عباس** وأبا **سلمة بن عبد الرحمن بن عوف** اختلفا في المرأة تُنفس بعد وفاة زوجها بليالٍ، فقال أبو **سلمة**: إذا وضعت ما في بطنها فقد حلت، وقال ابن **عباس**: آجر الأحيى، فجاء أبو هريرة فقال: أنا مع ابن أخي يعني أبا **سلمة**، فبعثوا كريماً مولى **عبد الله بن عباس** إلى أم **سلمة** زوج النبي ﷺ يسألها عن ذلك، فجاءهم فأخبرهم أنها قالت: ولدت سبيعة الأسلمية بعد وفاة زوجها بليالٍ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: قد حلت فانكحي من شئت. قال **مالك**: وهذا الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا.

يسألها عن ذلك: ولا معارضة بين هذين ما ذكر أن أبا سلمة دخل عليها، فسأله لا تخش منه دخل معه أو بعده حتى يسمع منها لا وسطاً، ولا بين كون الاختلاف في السابق بين أبي هريرة وبين ابن عباس. وهذا بين وبين أبي سلمة؛ لأن أصل الاختلاف بينهما، وأبو هريرة وافق أبا سلمة فلا معارضة بين هذين الأمرين.

فانكحي من شئت: لا قضاء عدتك بوضع حمل، فمن مررت به، فلا معنى من حلقه، وفيه أن الحجة عند السراج النسبة فيما لا يصح فيه من الكتاب وفيما فيه من إد احتمال التحريض، لأن نسبه بين مراد الكتاب.

أهل العلم ببلدنا: وقد جمع عليه جمهور العلماء من السلف وأئمة الفتوى إلا ما روى عن أبي شبة عن عبي: أنه تغد أحر الأحيى، وإنه قال ابن عباس، ولكنه روى أنه رجع عنه (عبي) قال ابن عبد البر: وبصححه أن أصحابه عكرمة وطاوسا وعطاء وغيرهم عني أن عدتها بوضع، وعليه العلماء كافة، وقد روى عبد الرزاق عن ابن مسعود من شاء ناهته أو لاعنه أن الة التي في سورة ساء تقصرى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَهْنُ أَنْ يَصْنَحْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (صلى ٥) رلب بعد الآية التي في سورة البقرة: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ (بقرة ٢٣٤) قال: ونهه أن عليها قال: هي أحر الأحيى، فقال ذلك وفي سحاري عن ابن مسعود: تتعبدون عليها التعس ولا تعبدون عليها الرحضة، لزلت سورة ساء التقصرى بعد الطول، ومراده أنها محضصة لها لا سحة، وقد حتح لبقائل بأحر الأحيى أنهم عدتان مجتمعتان نصفين. وقد حتمعتا في متوفى عنها زوجها، ولا أخرج من عدتها إلا بيقين، وهو أحر الأحيى، وأجيب أنه لما كان المقصود الأصلي من عدة براءة لرحم، ولا سيما من تحيض، حصل المطلوب بالوضع، وحديث سبيعة من آخر حكمه ﷺ؛ لأنه بعد حجة الوداع.

مقام المتوفی عنها زوجها فی بیتها حتی تحل

۱۲۱۹ - **ماک** عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ، عَنْ عَمَّتِهِ زَيْنَبَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ أَنَّ الْفُرَيْعَةَ بِنْتَ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ وَهِيَ أُخْتُ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا حَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَسْأَلُهُ أَنْ تَرْجَعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَنِي خُدْرَةَ؛ فَإِنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبُدَ لَهُ أَبْقُوا، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِطَرَفِ الْقُدُومِ أَدْرَكَهُمْ فَقَتَلُوهُ، قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجَعَ إِلَى أَهْلِي فِي بَنِي خُدْرَةَ؛ فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَتْرُكْنِي فِي مَسْكَنٍ يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةٍ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، قَالَتْ: فَأَنْصَرَفْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحُحْرَةِ نَادَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَوْ أَمْرٌ بِي فَنُودِيتُ لَهُ، فَقَالَ: كَيْفَ قُتِ؟ فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ الَّتِي ذَكَرْتُ لَهُ مِنْ شَأْنِ زَوْجِي، فَقَالَ: امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ، قَالَتْ: فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرْتُهُ فَاتَّبَعَهُ وَقَضَى بِهِ.

سعيد بن إسحاق کد لیجی، وقال أكثر الرواة: سعد. قال ابن عبد البر: وهو الأشهر. (احسن)
القدوم: اسم موضع سعة أميال من المدينة. **حتى إذا كنت إلح** تا وقتیک رسیدیم بحد دیواری که بر گرد خانۀ آنحضرت بود (مصحف)
حتى يبلغ الكتاب أجله، أي حتى تنقضي العدة، وإنما سميت العدة كتاباً، لأنها فريضة من الله تعالى، مترجم گوید:
 مختلف شدند هم در باب کنی برائے زن مقتده که وفات یافت باشد زوج او، نزد ابو حنیفه لازم نیست برائے او کنی عدت بشینندم چاکه خواهد،
 وهاک تجویز کنی می نماید، وشفعی را درین باب دو قول است مانند مذکورین. (مصحف)

فاتحه وقضى به وقد استدل بهذا الحديث على أن المتوفى عنها زوجها تعتد في المنزل الذي تبعها يعني زوجها، وهي فيه، ولا تخرج منه إلى غيره، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وإليه ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم والأوراعي وإسحاق وأبو عبيد. قال ابن عبد البر: وقد قال بحديث الفريضة جماعة من فقهاء الأمصار بالحجاز والشام والعراق ومصر، ولم ينع في أحد منهم، وقد روي حوار خروج المتوفى عنها زوجها لعدد عن جماعة من الصحابة وهرق بين الانتقال والخروج.

- ١٢٢٠ - **مالك** عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَرُدُّ الْمُتَوَفَّى عَنْهُنَّ أَرْوَاجَهُنَّ مِنَ الْبَيْدَاءِ يَمْنَعُهُنَّ الْحَجَّ.
- ١٢٢١ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ خَبَّابٍ تُوفِيَ وَإِنَّ امْرَأَتَهُ جَاءَتْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَذَكَرَتْ لَهُ وَفَاةَ زَوْجِهَا وَذَكَرَتْ لَهُ حَرْثًا لَهُمْ بِقَنَاةٍ وَسَأَلَتْهُ هَلْ يَصْلُحُ لَهَا أَنْ تَبِيتَ فِيهِ؟ فَتَهَاها عَنْ ذَلِكَ، فَكَانَتْ تَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ سَحْرًا، فَتُصْبِحُ فِي حَرْثِهِمْ، فَتَظِلُّ فِيهِ يَوْمَهَا، ثُمَّ تَدْخُلُ الْمَدِينَةَ إِذَا أُمْسَتْ، فَتَبِيتُ فِي بَيْتِهَا.
- ١٢٢٢ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ الْبَدَوِيَّةِ يُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا: إِنَّهَا تَنْتَوِي حَيْثُ انْتَوَى أَهْلُهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.
- ١٢٢٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا تَبِيتُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَلَا الْمَبْتُوتَةَ إِلَّا فِي بَيْتِهَا.

من البیداء هو الصحراء من أدنى دي الخليفة، قال محمد: هذا أحد، وهو قول أبي حنيفة، لا يسعى لامرأة أن تسافر في عدتها حتى تنقضي، من طلاق كانت أو موت.

حراثنا لهم بقناة القناة بفتح القاف وحة النون: بحرى الماء تحت الأرض. (المحلى) وفي "النهاية": في جمع قناة: وهي الأنبار التي تخفر في الأرض متناعاً؛ ليستخرج ماءها ويسح على وجه الأرض، وقال: ومنه الحديث: "فعلنا بقناة وهو واد من أودية المدينة عليه حرث ومال وورع"، وقد يقال: فيه وادي قناة وهو غير معروف.

أما تنتوي إلح قال الناحي: أي تزل حيث زلوا، من انتويت المنزل برلتها، وقيل: تزحل حيث ارتحل قومها من البوى بمعنى البعد. (المحلى) **وهو الأمر عندنا** لئلا يشق عليها وعليهم انقطاعها عنهم وانقطاعهم عنها، فإن ارتحلوا بقرب اعتدت بمنزل زوجها.

لا تبیت المتوفى عنها قال محمد: أما المتوفى عنها فإنها تخرج بالنهار في حوائجها، ولا تبیت إلا في بيتها، وأما المطلقة مبتوتة كانت أو غيرها، فلا تخرج ليلاً ولا نهاراً.

عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا تُوُفِّيَ سَيِّدُهَا

١٢٢٤ - **مالك** عن يحيى بن سعيد أنه قال: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: إِنْ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ فَرَّقَ بَيْنَ رَجُلٍ وَبَيْنَ نِسَائِهِمْ وَكُنَّ أُمَّهَاتِ أَوْلَادِ رَجُلٍ هَبْكُوا فَتَزَوَّجُوهُنَّ بَعْدَ حَيْضَةٍ أَوْ حِيْضَتَيْنِ، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمْ حَتَّى يَعْتَدُونَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ! يَقُولُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: **وَالَّذِينَ تُوُفُّونَ مِنْكُمْ** وَيَدْرُونَ أَرْوَاحَهُ مَا هُنَّ مِنَ الْأَرْوَاحِ.

١٢٢٥ - **مالك** عن ^(سنة ٢٣٤) نافع، عن عبد الله بن عمر أنه قال: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا تُوُفِّيَ عَنْهَا سَيِّدُهَا حَيْضَةٌ.

١٢٢٦ - **مالك** عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد أنه كان يقول: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا تُوُفِّيَ عَنْهَا سَيِّدُهَا حَيْضَةٌ. قال مالك: وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا. قال مالك: وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ تَحِيضٍ فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ.

إذا توفي سيدها: قال محمد بن الحسن أحمري الحسن بن عماره عن حاكم بن عبيدة عن جدي بن حرر عن علي بن أبي طالب **عليه السلام** أنه قال: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ ثَلَاثُ حِيضٍ وَهِيَ أَحَدٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَبِرْهَمٍ شُعْبِي وَنُعَامَةَ مِنْ فُقَهَائِهِ. (عني) **حِيضَةٌ**: ثِي وَحِدَةٌ، وَهِيَ قَوْلُ شَاعِعِي وَمَالِكٍ، إِلَّا أَنَّهُ يَدْعُوهُ خُصْ فَشَهْرٌ عِنْدَ شَاعِعِي وَأَشْهُرٌ عِنْدَ مَالِكٍ، وَهِيَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَهِيَ أَصْحَابُهَا عِدَّتُهَا عِدَّةُ حُرَّةٍ، وَهِيَ قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ سِيرِينَ وَعُظَاءَ، أَخْرَجَهُ حَاكِمٌ، كَمَا قَالَ بَقْرِي، وَيُؤَيِّدُ لِأَوَّلِ مَا أَخْرَجَهُ عَنْ جَدِّي بْنِ سَعِيدٍ، وَابْنِ شَابَّهِ مَا أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ جَدِّي بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ عَمْرُو بْنَ عَبْدِ اللَّهِ **عليه السلام** وَمَا وَدَّ عُنُقُفَ ثَلَاثَ حِيضٍ، وَكَتَبَ بَنِي عَمْرِو فَكَتَبَ إِلَيْهِ حَسَنُ رَأْيِهِ، وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ عَلِيٍّ وَعَدَدَ اللَّهُ ثَلَاثَ حِيضٍ إِذَا مَاتَ عَنْهَا بَعِيٌّ أَوْ نَوْلًا، وَرَوَى بَنِي حَنَالٍ فِي صَحِيحِهِ عَنْ لُقَيْطِ بْنِ دُوَيْبٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ **عليه السلام**، وَلا يَسُوْغُ عِلَالًا سِوَا سَيِّدَةٍ عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ تُوُفِّيَ عَنْهَا رَجُلٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَأَخْرَجَهُ حَاكِمٌ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، وَقَالَ: عَمَى شَرْطُ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَخْرُجَاهُ، وَأَخْرَجَهُ الدَّارِ قُطَنِيُّ ثُمَّ الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَيْنِهِمَا، كَذَا ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ.

عِدَّةُ الْأُمَةِ إِذَا تُوُفِيَ سَيِّدُهَا أَوْ زَوْجُهَا

١٢٢٧ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ كَانَا يَقُولَانِ: عِدَّةُ الْأُمَةِ إِذَا هَلَكَ عَنْهَا زَوْجُهَا شَهْرَانِ وَخَمْسُ لَيَالٍ. **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ مِثْلَ ذَلِكَ. صف عدة الحرة

قَالَ **مَالِكٌ** فِي الْعَبْدِ يُطْلَقُ الْأُمَةُ طَلَاقًا لَمْ يَبْتَهَا فِيهِ لَهُ عَلَيْهَا فِيهِ الرَّجْعَةُ ثُمَّ يَمُوتُ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا مِنَ الطَّلَاقِ: إِنَّهَا تَعْتَدُ عِدَّةَ الْأُمَةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا شَهْرَيْنِ وَخَمْسَ لَيَالٍ، وَإِنَّهَا إِنْ عَتَقَتْ، وَلَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ، ثُمَّ لَمْ تَحْزَرْ فَوَاتَهُ حَتَّى يَمُوتَ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا مِنْ طَلَاقِهِ، اعْتَدَتْ عِدَّةَ الْحُرَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وفي نسخة: فراقه بعد العتق وَذَلِكَ أَنَّهَا إِنَّمَا وَقَعَتْ عَلَيْهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ بَعْدَ مَا عَتَقَتْ، فَعِدَّتُهَا عِدَّةُ الْحُرَّةِ. قَالَ **مَالِكٌ**: وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

مَا جَاءَ فِي الْعَزْلِ

١٢٢٨ - **مَالِكٌ** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَرَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

شهرين: فتستقل عدة وفاة للأمة؛ لأن الموجب وهو الموت لما قبلها صادفها أمة، فتعتد عدتها في الوفاة.

أربعة أشهر وعشرا: لأن موجب وهو موت لما قبلها صادفها حرة فبعد عدتها، وعندنا: إن كان المولى مات أولا ثم مات الزوج وهي حرة، فلا تحب العدة بموت المولى، وتعتد بموافاة عدة الخرائر أربعة أشهر وعشرا، وإن كان الزوج مات أولا، لزومها شهران وخمسة أيام، ولا يبرمها بموت المولى شيء؛ لأنها معتدة بالزوج، فهي حال يبرمها أربعة أشهر وعشرا وفي حال نصفها، فبرمها الأكثر احتياضا. **العزل**: معنى عزى إيست كد جمان كد با جارية خود يا زن خود تا وقتیکه انزال نزدیک رسید نزع کند ذکر را از فرج او تا انزال بیرون فرج واقع شود و عوق متحقق نگردد. (مصنف)

فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ فَأَصَبْنَا سَبِيًّا مِنْ سَبْيِ الْعَرَبِ فَاشْتَهَيْنَا النِّسَاءَ وَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ وَأَحْبَبْنَا الْفِدَاءَ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَعْزِلَ، فَقُلْنَا: نَعْزِلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا قَبْلَ أَنْ نَسْأَلَهُ، فَسَأَلَنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا، مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَائِنَةٌ.

۱۲۲۹ - **مسند** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَعْزِلُ.

۱۲۳۰ - **مسند** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي أُلَاحٍ مَوْلَى ...

واستد علی العرب دشوار شد بر ما ترک جماع بزنان و دوست داشتیم که مال بگیریم عوض ایشان پس قصد کردیم که عزل کنیم یعنی آنچه عوق بگیرد که مانع از بیج آنها گردد، و مترجم گوید درین مسئله اختلاف کردند فقها، یعنی در عزل جماعت کثیر از صحابه و تابعین جائز داشتند و جماعت مکروه، و شک نیست که اولی ترک عزل است، و قول آنحضرت **بیج** که ... یعنی ضروری نیست بر شما از ترک عزل و این اشاره می کند بکراهت عزل و بعضی معنی آن لا نفعلو لا بأس عسکه ان نفعلو فمیهده یعنی بیگانه نیست بر شما عزل کنید درین صورت لازمه گفتند و این معنی اشارت است بعدم گناهت، والله أعلم. (مضی)

واحس الفداء ولفظ مسند: ورجعا فی الفداء، و المراد بالفداء نقيمة أي حصا لنا إذا وطئنا فیه حمل فلا یحکم بیعهم، ورجعنا فی أن نحصل لنا النقيمة.

ما عليكم إلح أي لا بأس عليكم أن لا تفعلوا "أي ليس عليكم صرر أن لا تفعلوا العزل، وقيل: بزيادة 'لا' في 'لا تفعلوا'، ومعناه لا بأس عليكم أن تفعلوا، وروى: لا عليكم، فيحمل أن يقال: لا يعني ما سألوه، و'عليكم أن لا تفعلوا' كلام مستأنف مؤكداً، وعلى هذا يسعي أن تكون 'أن' مفتوحة، قوله: "ما من نسمة" أي نفس "كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة" لا محالة لا يمنعها عزل ولا شيء غيره، وهذا الحديث بظاهره مخالف لما رواه مسلم من حديث حذافة قال رسول الله ﷺ: ... وأحباب عنه الشوكائي ناقلان عن الحافظ، فقال من العلماء من جمع بين هذين الحديثين وما فيه: فيحمل هذا على التبرية وهذه طريقة البيهقي، ومنهم من ضعف حديث حذافة هذه معارضة لما هو أكثر منه طرقاً. قال الحافظ: وهذا دفع للأحاديث الصحيحة بالتوهم، والحديث صحيح بلا ريب والجمع ممكن، ومنهم من ادعى أنه مسووح، ورد بعدم معرفة التاريخ. وقال الطحاوي: ويحتمل أن يكون حديث حذافة عن علي وفق ما كان عليه الأمر أولاً من موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه، ثم أعلمه الله بالحكم، وغير ذلك من الأقاويل.

قال مالك: لا يَعْزَلُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ الْحُرَّةَ إِلَّا بِإِذْنِهَا، وَلَا بَأْسُ أَنْ يَعْزَلَ عَنْ أُمِّهِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا، وَمَنْ كَانَتْ تَحْتَهُ أُمَةٌ قَوْمٌ فَلَا يَعْزُهَا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ.

مَا جَاءَ فِي الْإِحْدَادِ

١٢٣٤ - مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن حميد ابن نافع، عن ربيب بنت أبي سلمة أنها أخبرتني هذه الأحاديث الثلاثة، قالت ربيب: دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ حين توفي أبوها أبو سفيان بن حرب، فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غير ذلك فدهنت به حارية ثم مسحت بعارضيها، ثم قالت: والله! مالي بالطيب من حاجة غير أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليل إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً".

لا يعزل الرجل إلخ. وهو من أبي حنيفة وأحمد بن حنبل لا يعزل عن حرة ولا بددها، ومن أمه لا بدد سيدها، وحذر الشافعي حوزة عن أمه مصنف. (على) الإحْدَاد. قال أبو حنيفة: أحدث امرأة أي منع عن تربية وحض بوفاء زوجها، وحذر مالك بن أنس بن مالك، وحديث امرأة خديجة بنت خويلد، وهو يعرف لأصمعي إلا أحدث فهو محد. (على) خلوق: ما رفع صبغ مخلوط بالزعفران.

ثم مسحت بعارضيها: أي حبي وحنها وجعل عارضين مسحتين خور، وأصغرهما جعلت صفرة في يديها ومسحتها عارضيتها، وساء للإنصاف أنه لا يستعمل، ومسح يعدي نفسه وإساءة، تقول مسح برأسي ورأسي، وفي الإكسار. قال ابن دريد: عارضان صفحتان مع وما بعد لأسنان. وفي كتاب العين، عارضة نوحه ما سدو منه ومما أقم وإنشاد، والمراد ههنا. أول وفي منهم عارض ما بعد لأسنان، أصغت في حديث ههنا محار. لأهما عيهما فهو من محار محاورة أو تسمية الشيء ما كان من مسه **إلا على زوج**، يجب للنفق، وحار وأخوور متعق — تحد، والاستثناء مفرج **أربعة أشهر وعشراً** أي ثمانية عشر يوماً، ولا حد حتى تدخل الميتة خاديه عشر، فأنت العدد لإرادته أنه أو أراد الأسماء مبالغتها، خلافاً للأورع وعيره ثلث عشر ليل، فحل في يوم عشرين، ولا لاتفاق على وجوب حداد لموتى عنها نكاح صاهر حديث الإباحة: لأنه امتنعت من عمود الحصر، =

قَالَتْ زَيْنَبُ: ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشِ رَوْحِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوفِّي أَخُوَهَا، فَدَعَتْ بِطَبِيبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّبِيبِ حَاجَةٌ غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنِيرِ يَقُولُ: لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحْدِثُ عَنِّي مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعِشْرًا.

قَالَتْ زَيْنَبُ: وَسَمِعْتُ أُمِّي أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ ابْنَتِي تُوفِّي عَنْهَا زَوْجُهَا وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنُهَا أَفَنَكْحُلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا،

= وأشار الناجي إلى أنه من عموم الأمر بعد احضار، فيحمل على الداء بعد من يقول ذلك من الأصوليين، وليس الحديث من ذلك؛ إذ ليس فيه أمر بعد حظر، إنما هو استثناء من الحظر، واحتمل في الحمل يريد عيناها من عيناها، الإحداد في الزيادة حتى تصع أو لا؟ يرميها إحداث في الزيادة بظاهر حديث، قاله عياض

ثم دخلت على زينب: كلمة ثم ههنا ليس لترتيب الوقوع بل لترتيب الأخبار؛ لأن زينب بنت جحش ماتت قبل أبي سفيان بأكثر من عشر سنين. (المنجي) **جاءت امرأة:** هي عاتكة بنت يعين بن عبد الله بن اسحاق كما في 'معرفة الصحابة' لأبي يعين، وروى الإسماعيلي من طرق كثيرة فيها التصريح بأن زينب هي عاتكة، فعلى هذا فأمرها = نعم، قاله الخافظ. (المنجي) **اشتكت عيناها:** ارفع عن العنيفة، وعينه اقصر البؤوى، وسنة اشكابة إلى نفس العين بخار، ويؤيده رواية مسلم: 'عياها' بالثنية، وكذا هو نسخة من الكتاب، ويجوز الصب على أن الفاعل صمير مستتر في 'اشتكت' وهي امرأة، ويؤيده أن عتد من رواية الموصلي 'ليجي: 'عياها'. ورححه اسدي، وقال الحريري: به المصواب. وفي 'دره المعاني': لا يقال: اشتكت عين فلان، والمصواب، أن يقال: اشتكى فلان عينه؛ لأنه هو المشتكى لا هي، وردت عليه رواية التشبيه المذكورة، إلا أن يجب بأنه على لغة من يعرف المثلث في لأحوال الثلاث حركات متعددة، كذا ذكره السيوطي (المنجي) **أفَنَكْحُلُهَا:** صم الحاء، وهو ما جاء مضموما وإن كانت عينه حرف حق. **كل ذلك يقول لا:** [قال السيوطي: وهو محمول على أنه هي تسره، وتأوله بعضهم على أنه لم ينحقق الخوف على عيناها. (المنجي)] تأكيد للمنع، وبأي في حديث أم سلمة أنه قال: **حجبه بالليل ومسحبه بالهجر.** وجمع بينهما بأنه ﷺ = تنحرف الخوف ما على عيناها؛ إذ لو تحقق لأحدهما؛ لأن المنع مع الضرورة حرج، وإنما فهم عيناها إنما ذكرته عتدا لا على أحدهما أن خوف زينب، وأن المنع مع عدم الحاجة ولو بالليل، فإن اضطر إليه حاز بالليل دون النهار، وأما النهي فيما هو بدت تركه لا على الوجوب، قاله عياض.

ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ. قَالَ حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ: فَقُلْتُ لِرَزِينَبَ: وَمَا تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ؟ فَقَالَتْ رَزِينَبُ: كَانَتْ الْمَرْأَةُ إِذَا تُوفِي عَنْهَا زَوْجُهَا دَخَلَتْ حِفْشًا، وَلَبِسَتْ شَرَّ ثِيَابِهَا، وَلَمْ تَمَسَّ طَبِيبًا وَلَا شَيْئًا حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ تُؤْتَى بِدَابَّةٍ حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَيْرٍ فَتَقْتَضُ بِهِ، فَقَلَّمَا تَقْتَضُ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ، ثُمَّ تَخْرُجُ فَتُعْطَى بَعْرَةً، فَتَرْمِي بِهَا، ثُمَّ تُرَاجِعُ بَعْدَ مَا شَاءَتْ مِنْ طَبِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْحِفْشُ الْبَيْتُ الرَّدِيءُ وَتَقْتَضُ تَمْسَحُ بِهِ جِلْدَهَا كَالنُّشْرَةِ.

على رأس الحول واستمر في الإسلام مدة؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ (سورة النور: ٢٤). ثم نسخ بقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ (سورة النور: ٢٤). **حِفْشًا** حفش بكسر الحاء المهملة وسكون الفاء: البيت الصغير قريب السقف حقيق، وقال الشافعي: البيت الدليل الشعث النساء. (المحلى) ترجم: گفت رزینب کہ در زمان جاهلیت و حتی کہ متوفی می شد از زنی شوهر او و داخل می شد در بدترین خانه وی پوشیده بدترین جامه های خود و استعمال نمیکرد خوشبو را و نه چیز را از امور زینت تا آنکه می گزشت بر وی یک سال بعد از آن آورده می شد پیش و نه جانور و نه خرد یا بره یا مرغی پس بر بدن خود می مالید آن را پس گم بود که بر بدن خود بمالد چیز را مگر آن چیز بمیرد بعد از آن بر می آمد از آن خانه پس داده می شد بدست او شکلی پس می انداخت آن را پس از آن رجوع می کرد بعد از آن مقدمه بهر چه خواست از خوشبو و غیر آن، گفت مالک: حفش خانه ردی را گویند و معنی تقطع آنست که مسح می کرد پس جانور پوست بدن خود را بوجهی که می مالد دفع حشر کننده از خود (مصنف) و تقطع بالماء الفوقية والصاد المعجمة، ونقل الأزهري عن أم الشافعي: بالثفاف الموحدة والصاد المهملة أي تعدو بسرعة نحو منزل أبيوها، وكذا هو في رواية النسائي. (المحلى)

فترمي أي أمامها، فكون ذلك إحلالاً لها، كذا في رواية الماحشون، وفي رواية ابن وهب: من وراء أظھرھا، قيل: معناه: أنها رمت بالعدة وحرّجت منها كإفصالها من هذه البعرة ورميها بها، وقيل: هو إشارة إلى أن الإحداذ هي بالنسبة إلى حق الزوج كما يهون الرمي بالبعرة.

تمسح به جلدها قال ابن وهب: معناه: تمسح بيدها عليه أو عن ظهره، وقيل: معناه: تمسح به ثم تقطع أي تعتسل بالماء العذب، والافتضاض: الاعتسال بالماء العذب لئلا يقاء حتى يصير كالفضة.

١٢٣٥ - **ما** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ زَوْجَي النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ.

١٢٣٦ - **ما** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ لِمَرْأَةٍ حَدَّ عَلَى زَوْجِهَا اشْتَكَتْ عَيْنَهَا فَبَلَغَ ذَلِكَ مِنْهَا: اكْتَحِلِي بِكُحْلِ الْجَلَاءِ بِاللَّيْلِ وَامْسَحِيهِ بِالنَّهَارِ.

١٢٣٧ - **ما** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ فِي الْمَرْأَةِ يُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا: إِذَا خَشِيتُ عَلَى بَصَرِهَا مِنْ رَمَدٍ بِهَا أَوْ شَكْوٍ أَصَابَهَا إِنَّهَا تَكْتَحِلُ وَتَتَدَاوَى بِدَوَاءٍ أَوْ كُحْلِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ طِبُّ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا كَانَتْ الضَّرُورَةُ فَإِنَّ دِينَ اللَّهِ يُسْرُ.

١٢٣٨ - **ما** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَمَّا اشْتَكَتْ عَيْنَيْهَا وَهِيَ حَدَّ عَلَى زَوْجِهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَلَمْ تَكْتَحِلْ حَتَّى كَادَتْ عَيْنَاهَا تَرْمَصَانِ.

قَالَ مَالِكٌ: تَدَّهِنُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا بِالزَّيْتِ وَالشَّيْرِقِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ طِبُّ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا تَلْبَسُ الْمَرْأَةُ الْحَادُّ عَلَى زَوْجِهَا شَيْئًا مِنَ الْحُلِيِّ خَاتَمًا...

لا يحل الخ يعني معنى الهي، والتقيد بذلك حرج محرر العال كما يقال: هذا طريق المسلمين مع أنه يسره غيرهم، فانكتابة كذلك عند الجمهور، وهو مشهور عن مالك، وقال أبو حنيفة والكوفيون ومالك في رواية وابن نافع وابن كنانة وأشهب وأبو ثور: لا إحدا عينا لظاهر الحديث.

الجلأ بكسر الجيم والمد: الأثمد؛ وقيل: بالفتح والمد، والقصر: صرب من الكحل، كذا في 'النهاية'، سمي بذلك؛ لأنه يجلو العين، قاله الخطابي. (المحلى) وإن كان فيه طيب، وبه قال أبو حنيفة: يجوز له الاكتحال عند الضرورة بيلا وهارا بالأثمد وكل كحل ولو فيه طيب، وقال الشافعي: لا يجوز الكحل بغير الضرورة، وإذا احتاجت إليه، لم يجز بالنهار ويجوز بالليل، والأولى تركه، وقال أحمد: لا يجوز أصلا. (المحلى) **رمصان** بفتح الميم والصاد المهمة بعدها، من باب علم، إذا أحمده الوسح في عيها، والرمص: حركة وسح أيضا في الموقين. (المحلى)

وَلَا خُلْخُلًا وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْحَلِيِّ، وَلَا تَبَسُّ شَيْئًا مِنَ الْعَصَبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَصَبًا عَظِيظًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا بِشَيْءٍ مِنَ الصَّبْغِ إِلَّا بِالسَّوَادِ، وَلَا تَمْتَشِطُ إِلَّا بِالسِّدْرِ وَمَا أَشْنَهُ مِمَّا لَا يَخْتَمِرُ بِهِ رَأْسُهَا.

وهه قال الثلاثة سابقه
وهه قال الثلاثة سابقه

١٢٣٩ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ حَادٌّ عَلَى أَبِي سَمَةَ، وَقَدْ جَعَلَتْ عَلَى عَيْنِهَا صَبْرًا، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا أُمَّ سَلَمَةَ؟ فَقَالَتْ: إِنَّمَا هُوَ صَبْرٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَاجْعَلِيهِ فِي اللَّيْلِ وَامْسَحِيهِ بِالنَّهَارِ. قَالَ **مالك**: **الإِحْدَادُ عَلَى الصَّبِيَّةِ** الَّتِي لَمْ تَبْلُغِ الْمَحِيضَ كَهَيْئَتِهِ عَلَى الَّتِي قَدْ بَلَغَتْ الْمَحِيضَ تَحْتَنِبُ مَا تَحْتَنِبُ الْمَرْأَةُ الْبَالِغَةُ إِذَا هَلَكَ رَوْحُهَا. قَالَ **مالك**: **تُحَدُّ الْأُمَةُ** إِذَا تُوُفِيَ عَنْهَا زَوْجُهَا شَهْرَيْنِ وَخَمْسَ لَيَالٍ مِثْلَ عَدَّتِهَا. قَالَ **مالك**: لَيْسَ عَلَى أُمِّ الْوَلَدِ إِحْدَادٌ إِذَا هَلَكَ عَنْهَا سَيِّدُهَا وَلَا عَلَى أُمَةٍ يَمُوتُ عَنْهَا سَيِّدُهَا إِحْدَادٌ، وَإِنَّمَا **الإِحْدَادُ عَلَى ذَوَاتِ الْأَرْوَاجِ**.

١٢٤٠ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ: تَجْمَعُ الْحَادُّ رَأْسَهَا بِالسِّدْرِ وَالزَّيْتِ.

العصب هو قنح العين وسكون لصاد مهملة، هو من برد يمن، بعصب عرها أي يبرص ثم يفسح ويسبح مصبوعا، بيان موشا لبقاء ما بعصب منه أبيض وله بأحد صضع، وبم بعصب سدي لا بحمة، ولا تبس بعصب عند الحنفية مصنف وأحاره شافعي، واحتلف فيه الحنابلة. (الحنفى) **مما لا يختمر به رأسها** بالحاء المعجمة أي مما لا يصيب به رأسها، وحمرة بالتحريك اربح، قال: وحديث حمرة النصب أي ربحه، كذا في "الصحيح". (الحنفى) **الإحْدَادُ عَلَى الصَّبِيَّةِ** حصاب موشها، فبمعناها جمع من عدة، وهذا مذهب الجمهور خلافا للحنفية. (الحنفى) قلت: لقوله: "لا جل لامرأة" والصبيبة ليست امرأة. **تُحَدُّ الْأُمَةُ** وقال أبو حنيفة: لا إحْدَادُ عَلَى الْأُمَةِ يُصَافُ. (الحنفى) **وإلى الإحْدَادِ** وبه قال أبو حنيفة والجمهور. (الحنفى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَاب الرِّضَاع

رَضَاعَةُ الصَّغِيرِ

بفتح الراء وكسرها

١٢٤١ - مَات عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَخْبَرَتْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَأَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا صَوْتُ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَاهُ فَلَانًا لِعَمٍّ لِحَفْصَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ كَانَ فَلَانٌ حَيًّا لِعَمٍّ لَهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ دَخَلَ عَلَيَّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، إِنَّ الرِّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ.

بكسر الراء

الرِّضَاعُ. قال الرِّقَاقِي: بفتح الراء وكسرها، اسم لمص الثدي وشرب لسه، وهذا الغالب الموافق للغة، وإلا فهو اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في خوف طفل، والأصل في تحريمه قبل الإجماع قوله تعالى: هـ، مَبْرُحًا نَاصِي رُضْعًا ٥ (النساء ٢٣) وحديث: حرم من يرضع من حده من حلاله

إِنَّ الرِّضَاعَةَ تُحَرِّمُ بضم أوله وكسر الراء المشددة، ويخص من هذا العموم صور: كام أخته، وأخت ابنه، وامرأة أبيه، وامرأة اسم، وتفصيل ذلك في العفة، والله تعالى أعلم. قال الحافظ في "الفتح": وهو بالإجماع فيما يتعلق بتحريم السكاح وتوابعه، وانتشار الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضعة، ونزولهم منزلة الأقارب في جوار النظر والخلوة والمسافرة، ولكن لا يترتب عليه باقي أحكام الأمومة، من التوارث ووجوب الاتفاق والعق بملك والشهادة والعقل وإسقاط القصاص. قال القرطبي: في الحديث دلالة على أن الرضاع يبشر الحرمة بين الرضيع والمرضعة وروجها، يعني الذي وقع الإرضاع بين ولده منها أو السيد، فتحرم على الصبي: لأنها تصير أمه، وأمها؛ لأنها جدته فصاعدا، أو أختها؛ لأنها حالته، وستة؛ لأنها أخته، وستة فاعلا؛ لأنها بنت أخته، وبنت صاحب الدين؛ لأنها أخته، وستة فاعلا؛ لأنها بنت أخته، وأمه فصاعدا؛ لأنها جدته، وأخته؛ لأنها عمته، ولا يتعدى التحريم إلى أحد من قرابة الرضيع. وفيه: أن قليل الرضاع يحرم؛ إذ لم يسأل عن عدة الرضعات بل جعله عاما بلا تفصيل، وأطلق في التعليل.

١١٤٢ - **مسألة** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ، فَأَيُّتُ أَنْ أَدْنَ لَهُ عَلَيَّ حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ^{بَطَلَ الْإِدْنَ} فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّهُ عَمُّكَ فَأَذْنِي لَهُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ، فَقَالَ: إِنَّهُ عَمُّكَ، فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَذَلِكَ بَعْدَ مَا ضُرِبَ عَلَيْنَا الْحِجَابُ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ.

١٢٤٣ - **مسألة** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقَعِيسِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ بَعْدَ مَا أُنْزِلَ الْحِجَابُ، قَالَتْ: فَأَيُّتُ أَنْ أَدْنَ لَهُ عَلَيَّ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَدْنَ لَهُ عَلَيَّ.

حتى أسأل لأنها حورت تغير احكم بالنسح أو سبت، وإلا فكان يكفيها سؤاها عن عمها الأول في قصة حفصة السابقة، فهذا ما يروح أهما اثنان، ويرد القوم بأهما واحد. قال عياض: وهو الأئمة على أن بعضهم رجع أهما واحد، وحاج عن هذا فقال: لعل عم حفصة خلاف عم عائشة فصح، إما أن يكون أحدهما شقيقا والآخر لأب أو لأم، أو يكون أحدهما أقرب في العمومة والآخر أبعد، أو يكون أحدهما أرضعته روضة أخيه في حياته والآخر بعد موته، فأشكر الأمر عيناها في حديث حفصة حتى سألت عن حكم ذلك وحقيقته.

ولم يرضعني الرجل الذي هو أخوه حتى يكون عمي، وفي رويته لستبحر. فإن أحاد أبا القعيس نس هو أرضعني ولكن أرضعني امرأة أبي القعيس. **فلم يرضعني** بالحيمة، يدخل عيب؛ لأن سب النس هو ماء الرجل والمرأة معا، فوجب أن يكون الرضاع منهما. ولذا قال ابن عباس: اللقاح واحد. **بحرم من الرضاعة** نصه الرء مع فتح نونه، وفي الحديث دليل على أن من المحل بحر، ويشت الحرمة في جهة صاحب النس كما يشت في جانب المرضعة؛ فإنه **أنت** عمومة الرضاع وأحقها بالنس؛ لأن سب النس هو ماء رجل وامرأة معا، فوجب أن يكون لرضاع منهما، وإليه أشار ابن عباس بقوله: "اللقاح واحد" كما سيأتي. (المحلى)

أبي لقعيس ضم نفاق، سمه وائل، وفي 'مسند' أن أبا القعيس روح المرأة التي أرضعت عائشة. (المحلى)

١٢٤٤ - **ماث** عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ وَإِنْ كَانَ مَصَّةً وَاحِدَةً فَإِنَّهُ يُحَرِّمُ.

١٢٤٥ - **ماث** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَأَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا غُلَامًا وَأَرْضَعَتْ الْأُخْرَى جَارِيَةً، فَقِيلَ لَهُ: هَلْ يَتَزَوَّجُ الْغُلَامُ الْجَارِيَةَ؟ فَقَالَ: لَا، اللَّقَاحُ وَاحِدٌ.

١٢٤٦ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا رَضَاعَةَ إِلَّا لِمَنْ أَرْضَعَ فِي الصَّغَرِ، وَلَا رَضَاعَةَ لِكَبِيرٍ.

في الحولين

١٢٤٧ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ.....

فإنه مجرد تمسكا بعمل الأحاديث، وعليه جمهور العلماء من الصحابة والتابعين والأئمة، كعني واس مسعود واس عمر ومالك وأبي حنيفة والأوزاعي والثوري، وهو مشهور مذهب أحمد، وتمسكوا أيضاً بقوله تعالى: **لَهُ أَهْلُهَا** أي **أهله** (ساء ٢٣)، والقصة توجب تسمية المرأة أما من الرضاعة، وتعقب بأنه إما يكون دليلاً لو كان اللفظ: واللاتي أرضعنكم أمهاتكم، فثبت كونهما أما بما قل من الرضاعة، وأحيب بأن مفهوم التلاوة وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم محرمت لأهل أمهن أرضعنكم، فتعود إلى معنى ما قالوه، وتوجب تعيق الحكم بما يسمى رضاعاً، وذهب داود إلى اعتبار ثلاث رضعات؛ لحديث عائشة مرفوعاً: **لَا حِلَّ لِمَنْ أَرْضَعَتْهُ** وحديث أم الفضل مرفوعاً: **لَا حِلَّ لِمَنْ أَرْضَعَتْهُ** رواهما مسلم، فقص الحديث على عدم الحرمة بالرضعة والرضعتين، فلو سمى أن ظاهر القرآن الإصلاق، فالحديث مبني له، وبناه أحق أن يتبع، والحديث: **لَا حِلَّ لِمَنْ أَرْضَعَتْهُ** وحديث: **لَا حِلَّ لِمَنْ أَرْضَعَتْهُ** والنسب والنسب لا يقتضيان الأمعاء ولا يشتران العظم، وتعقب بأن لئمة واحدة نصيباً فيهما، وأما الحديث فلهذا كان حين يعتبر في التحريم عشر، والعدد قبل سبعة، وأما دعوى وقفه فعير مسلمة؛ لأنه جاء مرفوعاً من طرق صحاح، كما قال عياض، وأعل أيضاً بالاضطرار ورد، فلما حتمل رجوعاً إلى ظاهر القرآن ومفهوم الأحبار وتبريل النبي ﷺ بإياه مرلة النسب، وليس لدلت عدد إلا مجرد إوطء فكذلك الرضاع، وقياساً على تحريم الوطء بالصهر. (ررقاني)

اللقاح واحد بفتح اللام والقاف، ماء المحل، والمعنى: أن سبب العلوق واحد. (المحلى)

ولا رضاعة لكبير وهو قول جمهور الصحابة ومن بعدهم خلافاً لعائشة **رضع** كما سيأتي. (المحلى)

أَرْسَلَتْ بِهِ وَهُوَ يَرْضَعُ إِلَى أُخْتِهَا أُمُّ كَلْثُومِ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَتْ: أَرْضِعِيهِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيَّ، قَالَ سَالِمٌ: فَأَرْضَعْتَنِي أُمُّ كَلْثُومِ ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ ثُمَّ مَرِضْتُ، فَلَمْ تُرْضِعْنِي غَيْرَ ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ، فَلَمْ أَكُنْ أَدْخُلُ عَلَى عَائِشَةَ مِنْ أَجْلِ أَنْ أُمُّ كَلْثُومِ لَمْ تُتِمَّ لِي عَشْرَ رَضَعَاتٍ.

١٢٤٨ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ حَفْصَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَرْسَلَتْ بِعَاصِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ إِلَى أُخْتِهَا فَاطِمَةَ بِنْتُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ تُرْضِعُهُ عَشْرَ رَضَعَاتٍ؛ لِيَدْخُلَ عَلَيْهَا وَهُوَ صَغِيرٌ يَرْضَعُ، فَفَعَلْتُ فَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا.

١٢٤٩ - **مَات** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ **رَضِيَ** كَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا مَنْ أَرْضَعَتْهُ أَخَوَاتُهَا وَبَنَاتُ أُخِيهَا، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا مَنْ أَرْضَعَتْهُ نِسَاءُ إِخْوَتِهَا.

فلم يرصعي قال الشيخ في 'المعات': ذهب بعض العلماء إلى أن ثلاث محرمة؛ لقوله **رَضَعَتْ** . ويهمهم منه أن الثلاث محرم، وقيل: خمس رضعات وهو مذهب الشافعي وأحمد، وقيل: عشر. قال عياض: وقد شد بعض الناس فقال: لا يشت الرضاع إلا بعشرة رضعات وهو باطل، وعبد أكثر العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم قبل الرضاغ وكثيره محرم (معات، اعنى) قال السيوطي: هذه خصوصية لأرواح النبي **ﷺ** خاصة دون سائر النساء. قال عبد الرزاق في مصنفه عن معمر: أخبرني بن طاوس عن أبيه قال: كان لأرواح النبي **ﷺ** رضعات معومات، وليس لسائر النساء رضعات معلومات، ثم ذكر حديث عائشة هذا وحديث حفصة الذي بعده، وحينئذ فلا يحتاج إلى تأويل الناحي، وقوله: لعنه لم يظهر عائشة اسبح خمس، لا بعد هذه القصة إلخ. وبه يرد إشارة ابن عبد البر إلى شذوذ رواية نافع هذه؛ لأنه صرح عنها أن خمس بسحب العشر، ومحال أن تعمل بالمسوح، كذا قال؛ لأن نافعا قال: إن سائنا أخبره عن عائشة، وكل منهما ثقة حجة حافظ، وقد أمكن الجمع بأنها خصوصيات للروحان الشريعات، كما قاله طاوس، فلا وهم ولا شذوذ.

ففعلت أي أرضعته فاضمة عشر رضعات. **يدخل عليها** أي يدخل على حفصة بعد نبوغه. **ولا يدخل إلخ** ظاهره أنه إنما يشت الحرمة في المرضعة دون صاحب الدس عند عائشة خلافا للجمهور، اللهم إلا أن يتأول من أرضعته نساء إخوانها من الدس الحاصل من غير إخوانها. (المحلى) =

١٢٥٠ - **مالك** عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ: أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنِ الرِّضَاعَةِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: كُلُّ مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ قَطْرَةً وَاحِدَةً فَهُوَ يُحَرِّمُ، وَمَا كَانَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ فَإِنَّمَا هُوَ طَعَامٌ يَأْكُلُهُ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقْبَةَ: ثُمَّ سَأَلْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ.

١٢٥١ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: لَا رِضَاعَةَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْمَهْدِ، وَإِلَّا مَا أَتَبَتِ اللَّحْمَ وَالْدَّمَ. ^{مَنْ رَضَعَتْ مِنْهُ بَاشَدَ}
١٢٥٢ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الرِّضَاعَةُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا تُحَرِّمُ، وَالرِّضَاعَةُ مِنْ قَبْلِ الرَّجَالِ تُحَرِّمُ.

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: وَالرِّضَاعَةُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا إِذَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ تُحَرِّمُ، قَالَ: فَأَمَّا مَا كَانَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ فَإِنْ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ لَا يُحَرِّمُ شَيْئًا، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ.

- قلت: لأن امرئع إنما هو المرأة دون الرجل، فلا يحرّم عند جماعة كاس عمر وجابر وجماعة من التابعين ودادود بن عليّة، كما حكاه ابن عبد البر، وقال: حجتهم أن عائشة كانت ترضعني بخلاف ما روي من قصة أفلح، وهو ما روى مالك وغيره: أن عمها أفلحاً أحمأ أنا الققيس والدها من الرضاعة جاء يستأذن عليها بعد ما أربى الحجاب، فأبت عائشة أن تأذن له، فأمرها رسول الله ﷺ أن تأذن له، فقالت: إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل، فقال: - - -
مسك حرم من - - - ومن المعلوم أن العرة عند قوم برأي الصحابي إذا حالف مرويّه. قال ابن عبد البر: ولا حجة هم في ذلك؛ لأن لها أن تأذن لمن شاءت من محارمها وتحجب ممن شاءت، ولكن لم يعم إلا غير واحد كما عمن المرفوع غير واحد، فوجب عليها العمل بالنسبة؛ إذ لا يصر من حالفها.

إذا كان في الحولين تحريم قال محمد: لا يحرّم الرضاع إلا ما كان في الحولين، فما كان فيهما من الرضاع ولو كانت مصّة واحدة فهي محرم. كما قال عبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير، وما كان بعد الحولين لم يحرّم شيئاً؛ لأن الله عز وجل قال: **وَالَّذِينَ يَرْضَعُونَ مِمَّنْ أَرْضَعْتُمْ أُولَئِكَ هُمُ الرُّضَاعَةُ** (انقره ٢٣٣)، فتمام الرضاعة حولان، فلا رضاعة بعد تمامها تحريم شيئاً، وكان أبو حنيفة يخطأ ستة أشهر بعد الحولين فيقول: يحرّم ما كان في الحولين وبعدهما إلى تمام ستة أشهر، وذلك ثلاثون شهراً، ولا يحرّم ما كان بعد ذلك، -

عالم من ذوي عصب الاطراف وفتح همزة ويسبب همزة ووا فورا الاكثر على ما ذكره النووي. (المحلى)

وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيَّ وَأَنَا فَضْلٌ، وَلَيْسَ لَنَا إِلَّا بَيْتٌ وَاحِدٌ، فَمَاذَا تَرَى فِي شَأْنِهِ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَرْضِعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَيَحْرُمَ بِلَبَنِهَا"، وَكَانَتْ تَرَاهُ ابْنًا مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَأَخَذَتْ بِذَلِكَ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ فِيمَنْ كَانَتْ تُحِبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ، فَكَانَتْ تَأْمُرُ أُخْتَهَا أُمَّ كُلْثُومٍ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ وَبَنَاتِ أَخِيهَا.....

وأنا فضل بصمتين أي مستدلة في ثياب مهني. قال الباجي: أي مكشوفة الرأس والصدر، وقيل: عليها ثوب واحد لا إزار تحته، وقيل: متوشحة ثوب على عاتقها قد حائلت بين طرفيها. (اعلى) قال ابن عبد البر: أصحّه الثاني؛ لأن كشف الخرة الصدر لا يجوز عند محرم ولا غيره. **رضعت خمس رضعات** في رواية يحيى بن سعيد عن ابن شهاب: عشر رضعات، والصواب رواية مالك، قاله ابن عبد البر، وفي رواية لمسلم قالت: كيف أرضعته وهو رجل كبير؟ فنسبه رسول الله ﷺ قال: قد علمت أنه رجل كبير. **فبحره مسبه** وفي نسخة: فيتحرم. قال عياض: ولعل سهبة حسبت لبها فشره من غير أن يحص نديها وإلا التقت بشرتاها، وهو حسن، ويحتمل أنه حص نمصة للحاجة كما حص الرضاعة من الكبير. وظاهر قوله **نفتصي ذلك لا أحب**. (الحفي)

فأحدث بذلك عائشة قال النووي في 'شرح مسلم' قالت عائشة وداود الطاهري: يست حرمة الرضاع برضاع إناث كما يست برضاع لطفل هذا الحديث، وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعمداء الأمصار إلى الآن: إنه لا يست الرضاع من دون سين إلا أنا حيقه، فقال: سنتين ونصف، وقال زهير: ثلاث سين، وعن مالك: رواية سنتين وأيام، واحتج جمهور بقوله تعالى: **وَأُمَّهُنَّ رِجَالٌ كَمَا ظُهِرَ مِنْ الْقُرْآنِ** (البقرة: ٢٣٣)، وبالحديث الذي ذكره مسلم: **إنما الرضاعة من الجماعة**، وبأحاديث مشهورة، وحمدوا حديث سهبة عني أنه مختص بها وسام. وذكر ابن عبد البر وغيره: أن بقول عائشة قال عطاء والبيث. وقال أبو بكر بن العربي: لعمر الله إنه لقوي، كيف ولو كان ذلك خاصا بسام لقال لها: ولا يكون لأحد بعدك كما قال لأبي بردة في الحذعة، وفيه ما لا يخفى عني صاحب الفطنة. قال ابن المنار: ما علمت من أحد به عالما غيرها، وقد يذكر أن داود الطاهري يوافقها عني ذلك. قال النووي: إنها مختص بسام أو سهبة. وقال ابن المنذر: لا يبعد أن يكون حديث سهبة مسموحا، وقد يحدش في القلب أنها كيف أحدث بذلك عائشة، وقد روى البخاري عنها "أنه دخل عندها وعندها رجل، فشق ذلك عليه وتعير وجهه، فقالت: يا رسول الله! إنه أحي من الرضاعة، فقال: **حسب من أحب**". **وأن يدرج** من أحب من أحب الجماعة عني الخوارج مطلقا ولم تخصصها حال الصغر، والصواب قول الجمهور. (الحفي)

نحب أن يدرج ظاهر الرواية شاهدة بأن عائشة أحدثت به في باب الحجاب، وضمت أن رضاعة الكبير أيضاً تحمل رفع الحجاب مطلقا، لا خاصا بسهولة وسام.

أَنْ يُرْضِعْنَ لَهَا مَنْ أَحَبَّتْ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ، وَأَبَى سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِنَ بِتِلْكَ الرِّضَاعَةِ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ، وَقُلْنَا: لَا، وَاللَّهِ مَا نَرَى الَّذِي أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْلَةً بِنْتِ سُهَيْلٍ إِلَّا رُحْصَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رِضَاعَةِ سَالِمٍ وَحَدُّهُ، لَا، وَاللَّهِ لَا يَدْخُلُ عَلَيْنَا بِهِذِهِ الرِّضَاعَةِ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ، فَعَلَى هَذَا كَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ.

وأني سائر أرواح الخ أي امتنعت بقية أرواح النبي ع عن أن يدخل عليهن بالرصاعة في الكبر، وجعلن هذا الحكم خاصا بسهولة وساماً، وقد لعائشة: والله ما يرى هذا إلا رحصة رخصها رسول الله ﷺ لسام خاصة كما رواه مسلم. فعلى هذا أي عني عدم اعتبار رصاعة الكبر كان رأي أمهات المؤمنين غير عائشة، ويوافقهم ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عائشة قالت: دخل علي رسول الله ﷺ وعندي رجل قاعد، فاشتد ذلك عني، فقلت: يا رسول الله! إنه أحي من الرصاعة، فقال: **لا بأس به** من الرصاعة. **في رصاعه الكبر** قال لشوكاني: وقد استدل بذلك من قال: إن إرضاع الكبر ثبت به التحريم، وهو مذهب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كما حكاه عنه ابن حزم، وأما من عدل بأنكر الرواية عنه في ذلك فقال: لا يصح. قلت: لأنه من رواية الخارث الأعور عنه وهو ضعيف، وإليه ذهب عائشة وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح واليث بن سعد وابن عليه، وحكاه النووي عن داود الظاهري وإليه ذهب ابن حزم ويؤيد ذلك الإطلاقات القرآنية، وذهب الجمهور إلى أن حكم الرضاع إنما يثبت في الصغر واستدلوا بقوله تعالى: **وَاللَّهُ يَعْلَمُ** (البقرة: ٢٣٣)، وقوله تعالى: **وَاللَّهُ يَعْلَمُ** (الأحقاف: ١٥)، وقوله تعالى: **وَاللَّهُ يَعْلَمُ** (البقرة: ٢٣٣)، ونخديث أم سمية عند الترمذي: **لا بأس به** من الرضاع **لا بأس به** من الرضاع **لا بأس به** من الرضاع ونخديث عبد الله بن الزبير عند ابن ماجه لفظ: **لا بأس به** من الرضاع **لا بأس به** من الرضاع ونخديث ابن عمر الموقوف عليه كان يقول: لا رضاعة إلا من أرضع في الصغر، ونخديث ابن عباس كان يقول: ما كان في الحولين وإن كانت مصة واحدة فهي تحرم، ونخديث ابن عباس مرفوعا عند ابن عدي والدارقطني والبيهقي: لا يخرم من الرضاع إلا ما كانت في الحولين، وغير ذلك من الأحاديث. قال الخافظ: وأحدوا عن قصة سام بأحوية منها أنه حكم مسوح، وبه جرم المحدث الطبري، وقرره بعضهم بأن قصة سام كست في أوائل الصحرة، والأحاديث الدالة على اعتبار الحولين من رواية أحداث الصحابة، فدل على تأخرها، ومنها دعوى الخصوصية بسام وامرأة أبي حذيفة، والأصل فيه قول أم سلمة وأرواح النبي ع ما يرى هذا إلا رحصة رخصها رسول الله ﷺ لسام خاصة، وقرره ابن أنصاع وغيره، وقرره آخرون بأن الأصل أن الرضاع لا يخرم، فيما ثبت ذلك حولف الأصل له، وبقي ما عداه على الأصل، وقصة سام واقعة عين يطرّفها احتمال الخصوصية، فيجب الموقوف عن الاحتجاج به.

١٢٥٤ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَنَا مَعَهُ عِنْدَ دَارِ الْقَضَاءِ يَسْأَلُهُ عَنْ رَضَاعَةِ الْكَبِيرِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ^{بِأَمْرِهِ} فَقَالَ: إِنِّي كَانْتُ لِي وَلِيدَةً وَكُنْتُ أَطْوُهَا، فَعَمَدْتُ امْرَأَتِي إِلَيْهَا فَأَرْضَعْتُهَا، فَدَخَلْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: دُونَكَ فَقَدْ وَاللَّهِ أَرْضَعْتُهَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَوْجَعَهَا وَأَتِ جَارِيَتُكَ؛ فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ رَضَاعَةُ الصَّغِيرِ.

١٢٥٥ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ فَقَالَ: إِنِّي مَصَبْتُ عَنْ امْرَأَتِي مِنْ ثَدْيِهَا لَبَنًا، فَذَهَبَ فِي بَطْنِي، فَقَالَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِي: لَا أَرَاهَا إِلَّا قَدْ حَرُمَتْ عَلَيْكَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: انْظُرْ مَاذَا تُفْتِي بِهِ الرَّجُلَ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: فَمَاذَا تَقُولُ أَأَنْتَ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: لَا رَضَاعَةَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ مَا كَانَ هَذَا الْخَبْرُ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ.

جَامِعُ مَا جَاءَ فِي الرِّضَاعَةِ

١٢٥٦ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ".

دار القضاء كانت لعمر مبيع في قضاء ديه، ولدا سمي بذلك. (المحلى)

فَقَالَتْ دُونَكَ أي قالت امرأة: حد مني ما تحرم به عليك جاريته. (المحلى)

يحرم من الرضاعة الح من تحريم الكاح ابتداء ودواما، ونشر الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضعة، فيحرم عليها هو وفروعه من سبب ورضاع، ويحرم عليه جميع أولادها ما تقدم وما تأخر، وتحرم عليه هي وأحوالها من سبب ورضاع، ويصير ابنا لزوجها صاحب الدن، فيحرم هو وأصوله وفروعه من سبب ورضاع إلى آخر ما بين في الفقه، ومن جوار النظر والخنوة والمسافرة دون سائر أحكام السبب كميراث ونفقة وعتق ناسك ورد شهادة. (ررقائي)

١٢٥٧ - **مسند** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبِ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهَا: أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنْ الْغِيلَةِ حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ شَيْئًا". قَالَ مَالِكٌ: الْغِيلَةُ: أَنْ يَمَسَّ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ تُرَضِعُ.

١٢٥٨ - **مسند** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عمرو بن حَزْمٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَهِنَّ مَا يُقْرَأُ فِي الْقُرْآنِ،.....

الغيلة بكسر العين المعجمة وباءاء، اسم من الفعل يفتحها والعباء بكسرها، والغيلة بالفتح والهاء: امرأة الواحدة، وقيل: لا تفتح العين إلا مع حذف الهماء، وذكر ابن السراج الوجهين في غيبة الرضاع.
فلا يضر أولادهم وسبب هذه بالهي أنه يخاف منه ضرر تولد الرضيع، لأن لأطباء يقولون: إن ذلك ليس داء والعرب يكرهه، كذا في حاشية السيوسي. وهذا الحديث مما رواه الشيخان، فلا يعارضه ما روى أبو دود عن أسماء بنت يزيد في النهي عن الغيلة، كذا ذكر في الحاشية المصنوعة. قال الرزقي: وفي رواية نسبه: فصرت في الروم وفارس فإذا هم يعيرون أولادهم، فلا يضر أولادهم ذلك شيئاً يعني لو كان الإجماع حار الرضاع أو الإرضاع حار الحمل مصر أولاد الروم وفارس؛ لأنهم يصنعون ذلك مع كثرة لأطباء فيهم، فهو كذا مصر منعهم منه، فحينئذ لا أمي عنه. قال عياض: فيه حوارة؛ إذ منعه عنه؛ لأنه رأي جمهور لا يضره وإن أضر بالقليل؛ لأن الماء يكثر اللبن وقد يغيره.

بقرا في القرآن وفي نسخة: من القرآن، يعني أن السجح خمس رضعات تأخر إرضاءه حتى أنه توفي وبعضهم يقرأها ويجمعها قرأنا منوهاً لكونه لم يسعه السجح لقرب العهد، فلما معهم السجح امتنعوا عن قرأه، فهي مما نسحت تلاوته وبقي حكمه كآية الرجم، وعشر رضعات مما نسحت تلاوته وحكمه، قاله النووي، وقيل: قارب الوفاة. قال ابن الهمام: ادعاء ققاء الحكم مع سح يدل عليه غير معقول؛ فإن سح يدل يرفع حكمه، وأما آية الرجم فهو لا أعلم من السنة والإجماع لم يثبت له. وأحسب عن الحديث: بأنه بقيد إصلاق =

قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا.

= قوله تعالى: ﴿لَكُمْ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٢٣) وهو ريادة على الكتاب. فلا يجوز خبر الآحاد. ثم إنه قال النووي: اعترض المالكية على الشافعية بأن حديث عائشة هذا لا يحتج به عندهم وعند محققي الأصول؛ لأن القرآن لا يشت خبر الآحاد عندهم. (المحلى) قال الرزقاني: وليس المعنى أن تلاوتها كانت ثابتة وتركوها؛ لأن القرآن محفوظ. قال ابن عبد البر: وبه تمسك الشافعي؛ لقوله: لا يقع التحريم إلا بخمس رضعات تصل إلى الخوف، وأجيب بأنه لم يشت قرآنًا، وهي قد أضافته إلى القرآن واحتلف عنها في العمل به فليس بسنة ولا قرآن. وقال المارري: لا حجة فيه؛ لأنه لم يشت إلا من طريقها، والقرآن لا يثبت بالآحاد، وأما كونها سنة فقد أنكره حذافهم؛ لأنها لم ترفعه ولم تذكره على أنه حديث، وورد الآحاد فيما حرت العادة فيه التواتر.

وليس العمل على هذا: بل على التحريم ولو عصاة وصلت للخوف؛ عملاً بظاهر القرآن وأحاديث الرضاع، وهذا قال الجمهور من الصحابة والتابعين والأئمة وعلماء الأمصار، حتى قال الليث: أجمع المسلمون: أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد ما يقطر الصائم، حكاه في "التمهيد"، ومن المقرر: أنه إذا كان عماء الصحابة وأئمة الأمصار وجهادة المحدثين قد تركوا العمل بخديث مع روايتهم له ومعرفتهم به كهذا الحديث، فيما تركوه لعله كسبح أو معارض يوجب تركه، فيرجع إلى ظاهر القرآن والأخبار المطلقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْعِتْقِ وَالْوَلَاءِ

ما جاء فيمن أعتق شركاً له في عبد

١٢٥٩ - **مسألة** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ شُرَكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قُومَ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطِيَ شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ".
وكذا في الأمة
قيمة حصصه

وعتق عليه العبد أي بعد دفع القيمة، وبه أحد مالك أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة، وهو القول لقوله الشافعي، وقال في الحديد: يعتق عليه كنه بنفس الإعتاق ويقوم عليه نصيب شريكه بقيمته يوم الإعتاق، ويكون ولأه كنه له، وبه قال أحمد وإسحاق والأوراعي والليث وأبو يوسف ومحمد، وكان الولاء بينهما، وقال أبو حنيفة: إن كان المعتق موسراً فالذي لم يعتق بالخيار، إن شاء استسعى العبد، وإن شاء أعتق نصيبه، وإن شاء ضمن المعتق قيمة نصيبه، ثم يرجع المعتق بما دفع إلى شريكه على العبد يستسعيه في ذلك، وولاء كنه سمعت، (البخلي) قال محمد: وقال أبو حنيفة: يعتق عليه بقدر ما أعتق، والشركاء بالخيار إن شاءوا أعتقوا كما أعتق، وإن شاءوا ضمنوه إن كان موسراً، وإن شاءوا استسعوا العبد في حصصهم، فإن استسعوا أو أعتقوا كان الولاء بينهم على قدر حصصهم، وإن ضمنوا المعتق كان الولاء كنه له، ورجع على العبد بما ضمن واستسعاه به. قلت: فمعنى لحكم عند الأئمة والصاحبين على أن العتق لا يتجري بإعتاق البعض إعتاق كنه، وما أبو حنيفة فقال يتجري فحيز الساكن بين الإعتاق والاستسعاء، والتصميم إن كان المعتق موسراً، وبين الأولين إن كان معسراً كما في 'ساية'

والأفقد عتق منه 'ما عتق' أي إن كان معسراً عتق من حصصه من أعتقه، وقد يستعمل 'عتق' مقام 'أعتقه'، وبه أحد مالك والشافعي وأحمد أنه إذا كان المعتق موسراً عتق نصيبه فقط، ونصيب الشريك رقيق، فلا يكف المعتق إعتاقه ولا يستسعى العبد، قال أبو حنيفة والأوراعي والليث وإسحاق وابن أبي بدي. يستسعى العبد في حصص الشريك، وهو في مدة لسعاية كالمكاتب عبد أبي حنيفة، حر عبد غيره، وبالحصة المعتق يتجرأ عبد أبي حنيفة مطلقاً، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يتجرأ مطلقاً، والحكم عند يسار المعتق التصميم لا غير، وعند إعساره السعاية لا غير، وقال الشافعي: يتجرأ بما إذا أعتق عبداً مشتركاً وهو معه. (البخلي)

ما عتق: آزاد شد از آنچه آزاد شد. (مصدق)

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الْعَبْدِ يُعْتَقُ سَيِّدُهُ مِنْهُ شِقْصًا: ثُلُثُهُ أَوْ رُبْعُهُ أَوْ نِصْفُهُ أَوْ سَهْمًا مِنَ الْأَسْهُمِ بَعْدَ مَوْتِهِ أَنَّهُ لَا يُعْتَقُ مِنْهُ إِلَّا مَا أَعْتَقَ سَيِّدُهُ، وَسَمِيَ مِنْ ذَلِكَ الشَّقْصِ، وَذَلِكَ أَنَّ عَتَاقَةَ ذَلِكَ الشَّقْصِ إِنَّمَا وَجِبَتْ، وَكَانَتْ بَعْدَ وَفَاةِ الْمَيِّتِ، وَأَنَّ سَيِّدَهُ كَانَ مُخَيَّرًا فِي ذَلِكَ مَا عَاشَ، فَلَمَّا وَقَعَ الْعِتْقُ لِلْعَبْدِ عَلَى سَيِّدِهِ الْمُوَصِّي لَمْ يَكُنْ لِلْمُوَصِّي إِلَّا مَا أَخَذَ مِنْ مَالِهِ، وَلَمْ يُعْتَقْ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّ مَالَهُ قَدْ صَارَ لِغَيْرِهِ، فَكَيْفَ يُعْتَقُ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَبْدِ عَلَى قَوْمٍ آخَرِينَ لَيْسُوا هُمْ ابْتَدَؤُوا الْعَتَاقَةَ، وَلَا أَتَبَتُوهَا، وَلَا لَهُمُ الْوَلَاءُ وَلَا يَثْبُتُ لَهُمْ؟ وَإِنَّمَا صَنَعَ ذَلِكَ الْمَيِّتُ هُوَ الَّذِي أَعْتَقَ وَأُثِّبَتْ لَهُ الْوَلَاءُ، فَلَا يُحْمَلُ ذَلِكَ فِي مَالِ غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يُوصِيَ بِأَنْ يُعْتَقَ مَا بَقِيَ مِنْهُ فِي مَالِهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَازِمٌ لِشُرْكَائِهِ وَوَرَثَتِهِ، وَلَيْسَ لِشُرْكَائِهِ أَنْ يَأْبُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي ثُلْثِ مَالِ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى وَرَثَتِهِ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ. قَالَ مَالِكُ: وَلَوْ أَعْتَقَ رَجُلٌ ثُلْثَ عَبْدِهِ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَبِتَّ عِتْقُهُ، عَتَقَ عَلَيْهِ كُلُّهُ فِي ثُلْثِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يُعْتَقُ ثُلْثَ عَبْدِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُعْتَقُ ثُلْثَ عَبْدِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ لَوْ عَاشَ رَجَعَ فِيهِ وَلَمْ يَنْفُذْ عِتْقُهُ، وَأَنَّ الْعَبْدَ الَّذِي يَبِتُّ سَيِّدُهُ عِتْقَ ثُلْثِهِ فِي مَرَضِهِ يُعْتَقُ عَلَيْهِ كُلُّهُ إِنْ عَاشَ، وَإِنْ مَاتَ عَتَقَ عَلَيْهِ فِي ثُلْثِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَمْرَ الْمَيِّتِ جَائِزٌ فِي ثُلْثِهِ كَمَا أَمْرُ الصَّحِيحِ جَائِزٌ فِي مَالِهِ كُلِّهِ.

الشرط في العتق

قَالَ مَالِكُ: مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ فَبِتَّ عِتْقُهُ حَتَّى تَجُوزَ شَهَادَتُهُ وَيُثْبِتَ مِيرَاثُهُ وَتَتِمَّ حُرِّيَّتُهُ

فَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ مِثْلَ مَا يَشْتَرِطُ عَلَى عَبْدِهِ مِنْ مَالٍ أَوْ خِدْمَةٍ، وَلَا يَحْمِلَ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الرِّقِّ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ شُرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ فَأَعْطَى شُرْكَاءَهُ حَصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ". قَالَ مَالِكٌ: فَهُوَ إِذَا كَانَ لَهُ الْعَبْدُ خَالِصًا أَحَقُّ بِاسْتِكْمَالِ عَتَاقَتِهِ، وَلَا يَخْلُطُهَا بِشَيْءٍ مِنَ الرِّقِّ.

مَنْ أَعْتَقَ رَقِيقًا لَا يَمْلِكُ مَالًا غَيْرَهُمْ

١٢٦٠ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَعَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: أَنَّ رَجُلًا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ سِتَّةَ عِنْدَ مَوْتِهِ، فَأَسْهَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ ثُلُثَ تِلْكَ الْعَبِيدِ.

فليس لسيده إلخ معنى ذلك أن من مثل عتق عبده معجلاً، ولم يعتق ذلك بأجل ولا عمن، يقع العتق عبده فلا يجوز له في هذا العتق أن يشترط عبده عملاً؛ لأن ذلك بعينه أن يبقى عليه شيئاً من الرق، وذلك مخالف لما اشترط عبده، وأما إن شرط عبده فإن كان قبل العتق مثل أن يقول: أنت حر وعلى أن خدمي ستة عتقته، وأما إن كان العمل بعد العتق مثلاً فإن عبده أنت حر وخدمتي ستة، فهو حر ولا شيء عبده.

فأسهم رسول الله ﷺ أي أفرغ بسهم كما وقع في رواية حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق، وأبوت عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصيص، أن رجلاً أعتق ستة أعبد عند موته ولم يكن له مال غيرهم، فبعت ذلك النبي ﷺ فأفرغ بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة، وبطاهره قالت الأئمة الثلاثة، وكيفية القرعة كما في 'المساح': أن يأخذ رقاعاً متساوية، فيكتب في واحدة منها عتق، وفي الاثنين الباقيين رق، ويدرج في سادق ودرج رقعة واحدة منها باسم أحد العبد، فإن حرج سهم العتق ذلك العبد الذي حرج باسمه ورق الأحرار، وإن حرج سهم الرق رق العبد الذي حرج باسمه، ويخرج باسمه آخر رقعة أخرى. فإن حرج سهم العتق الذي حرج باسمه ورق الثالث، وإن حرج سهم الرق الذي حرج باسمه وعتق الثالث. وقال الإمام أبو حنيفة: يعتق ثلث كل واحد ويستسعى في باقي قال ابن الهمام: وبه قال الشعبي وشريح وأحمد هذا الحديث من أصل الاستسعاء، ووجه الدلالة: أن الاستسعاء لو كان مشروعاً لتحرر كل واحد منهم عتق ثلثه، وأمره بالاستسعاء في بقية قيمته لثبوته، وأحدث عند الحنفية معنول بعتة باضية، وهو مخالفة نص القرآن بتحريم القمار؛ فإنه من حسبه؛ لأن حاصبه تعليق است أو الاستحقاق بالخصر، والقرعة من هذا النقيض؛ لأنها توجب استحقاق العتق إن طهر كذا، لا إن طهر كذا، =

قَالَ مَالِكٌ: وَبَلَغَنِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ الرَّجُلِ مَالٌ غَيْرُهُمْ.

١٢٦١ - مَالِكٌ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ رَجُلًا فِي إِمَارَةِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ أَعْتَقَ رَقِيقًا لَهُ كُلَّهُمْ جَمِيعًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَأَمَرَ أَبَانَ بْنُ عُثْمَانَ بِتِلْكَ الرَّقِيقِ، فَقَسَمَتْ أَثْلَانًا ثُمَّ أَسْهَمَ عَلَى أَيِّهِمْ يَخْرُجُ سَهْمُ الْمَيْتِ فَيَعْتِقُونَ، فَوَقَعَ السَّهْمُ عَلَى أَحَدِ الْأَثْلَانِ فَعَتَقَ الثَّلَاثُ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ السَّهْمُ.

مَالُ الْمَمْلُوكِ إِذَا عَتَقَ

١٢٦٢ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: مَضَتْ السُّنَّةُ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أُعْتِقَ تَبِعَهُ مَالُهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أُعْتِقَ تَبِعَهُ مَالُهُ أَنَّ الْمُكَاتَبَ إِذَا كُتِبَ

= وكذا جمع على عدم الإقراع عند تعارض السنتين، قالوا: وحس لا سفي شرعية القرعة، بل إنما شتبتها شرعا لتصيب القنوب ودفع الأحقاد في المواضع التي يجوز تركها، كما فعل النبي ﷺ سائته في السمر، ولا فيما يعرف الاستحقاق بعد اشتراكهم في سبه، ومن الأول قرعة ركريا . معهم على كماله مريم، وإلا فهو كان أحق بكفالتها؛ لأن حالتها كانت تحته، كذا في "فتح القدير".

نعمه ماله وبه قال الحسن وعطاء والحسين ومالك. إن المال لعبد إذا أعتقه المولى إن لم يشترط السيد نفسه، واستدلوا بما رواه أحمد وأبو داود. وقال الحافظ: إسناده صحيح عن ابن عمر . مرفوعا: من أعتق عبدا له وله مال، فمال العبد له إلا أن يشترط السيد. قلت: قوله: 'فمال العبد له' الضمير في 'له' يجوز أن يعود إلى العبد؛ لأنه أقرب مذكور، ويدل عليه رواية الإمام أحمد: من أعتق عبدا وله مال فمال للعبد، وعلى هذا فإضافة الضمير إليه مجاز؛ لأنه يتولى حفظه ويتصرف فيه بإذن سيده كما يقال: غنم الراعي، ويحمل الحديث على أنه تفضل من السيد للعبد؛ ما روى حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر. أنه كان إذا أعتق عبدا لم يتعرض لماله يعني تفضلا منه عليه. وقيل: للإمام في الحديث الذي رواه كان هذا عندك على التفضل قال: أي لعمرى على التفضل، قيل له: فكأنه عندك للسيد؟ قال: نعم مثل سبع سواء، وذهب الأكثرون إلى أن المال للمولى كما في البيع، وعلى هذا فيجوز أن يكون الضمير في 'له' يعود إلى السيد لا إلى العبد. وقوله: 'إلا أن يشترط السيد' إن قسا بالأول وهو أن المال للعبد، فتقديره: إلا أن يشترط السيد أنه له، فيكون كثوب عليه أو معه، وإن قلنا بالتالي فيكون التقدير: إلا أن يشترط السيد للعبد بعد العتق، واستدل لذلك حديث ابن مسعود . أنه قال لعبده: يا عمر! إنني أريد أن أعتقك =

تَبِعَهُ مَالُهُ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ الْمُكَاتِبُ. وَذَلِكَ أَنَّ عَقْدَ الْكِتَابَةِ هُوَ عَقْدُ الْوَلَاءِ بَعِينَهُ إِذَا تَمَّ ذَلِكَ، وَلَيْسَ مَالُ الْعَبْدِ وَالْمُكَاتِبِ بِمَنْزِلَةِ مَا كَانَ لَهُمَا مِنْ وَلَدٍ، إِنَّمَا أَوْلَادُهُمَا بِمَنْزِلَةِ رِقَابِهِمَا لَيْسُوا بِمَنْزِلَةِ أَمْوَالِهِمَا؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا عَتَقَ تَبِعَهُ مَالُهُ وَلَمْ يَتَّبِعْهُ وَلَدُهُ، وَأَنَّ الْمُكَاتِبَ إِذَا كُوتِبَ تَبِعَهُ مَالُهُ وَلَمْ يَتَّبِعْهُ وَلَدُهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْعَبْدَ وَالْمُكَاتِبَ إِذَا أَفْلَسَا أُخِذَتْ أَمْوَالُهُمَا وَأُمَمَّاتُ أَوْلَادِهِمَا وَلَمْ تُؤْخَذْ أَوْلَادُهُمَا؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَمْوَالٍ لَهُمَا. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا بَاعَ وَاشْتَرَطَ الَّذِي ابْتَاغَهُ مَالَهُ، لَمْ يَدْخُلْ وَلَدُهُ فِي مَالِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا جَرَحَ أُخِذَ هُوَ وَمَالُهُ وَلَمْ يُؤْخَذْ وَلَدُهُ.

عتق أمهات الأولاد وجامع القضاء في العتاقة

١٢٦٣ - مَاتَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

= فأخبرني مالك، فإني سمعت، يقول: من عتق عبداً من عبدي، روه لأثره واليهيقي، ولأن العبد وماله كانا جميعاً للسيد، فأراد منك عن أحدهما وبقي ملكه للآخر. قال النعوي: بهم حموا حديث ابن عمر على الدب. قال الحافظ: ذهب الجمهور إلى أن العبد لا يملك شيئاً، وقالت طائفة، إنه يملك، واحتج بقول مالك فقال: من باع وله مال فماله للذي باعه إلا بشرطه، وقال في العتق: تبعه ماله، واحتج بعض المالكية بأن الأصل أن لا يملك، لكن لما كان العتق صورة إحسان إليه، ناسب ذلك أن لا ينزع منه ما يبده تكميلاً للإحسان. (المحبي)

لا اختلاف فيها. قال الساجي: ومما يبين أن العبد إذا أعتق تبعه ماله، وأن المكاتب يتبعه ماله؛ لأن عقد الكتابة هو عقد الولاء، يريد أنه عقد يقتضي ثبوت الولاء كالعتق، وهو معنى أنه حرج العبد عن ملكه إلى غير مالك، فهذا حكم العتق والكتابة، وإن اختلفا في أن الكتابة عتق بعوض، وكذلك الفصاعة والعتق المطلق عتق بعير عوض، وهذا يدل على أن التعليل الصحيح من ذلك أنه حارج عن غير مالك، وهو علل بأنه حارج بعير عوض لطل بالكتابة، وأما الكتابة فحق تعق بعين العبد يبقه إلى مالك من غير عقد، فيتبعه ماله كالوراثة. قوله: "وليس مال العبد والمكاتب بمنزلة ما كان لهما من ولد"؛ لأن الولد بمنزلة الرقة لا بمنزلة المال، يريد أن رقبته ملك لغيره وكذلك رقة ولده وماله ملك له، وبذلك إذا أعتق بقي ماله على منكه، وبقي ماله على ملك سيده على حسب ما كان عليه قبل العتق والكتابة، وهذا في العتق البتل، وكذلك المعتقة إن أحل فيما ولدته قبل العتق.

قَالَ: أَيَّمَا وَلِيدَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَإِنَّهُ لَا يَبِيعُهَا وَلَا يَهَبُهَا وَلَا يُورَثُهَا، وَهُوَ يَسْتَمْتَعُ مِنْهَا، فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ.

١٢٦٤ - **ما** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَتَتْهُ وَلِيدَةٌ قَدْ ضَرَبَهَا سَيِّدُهَا بِنَارٍ، أَوْ أَصَابَهَا بِهَا فَأَعْتَقَهَا. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا تَجُوزُ عَتَاقَةُ رَجُلٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ، وَأَنَّهُ لَا تَجُوزُ عَتَاقَةُ الْعُلَامِ حَتَّى يَحْتَلِمَ أَوْ يَبْلُغَ مَبْلَغَ الْمُحْتَلِمِ، وَلَا تَجُوزُ عَتَاقَةُ الْمُؤَلَّى عَلَيْهِ فِي مَالِهِ وَإِنْ بَلَغَ الْحُلُمَ حَتَّى يَلِيَّ مَالَهُ.

أَيُّهَا وَلِيدَةُ الْح ولو سقطا؛ لما رواه عبد الرزاق إلى قوله: "فإذا مات فيه حرة، وبه أحد الجمهور والأئمة الأربعة وغيرهم، وروى عن ابن عمر **مرفوعا**: أمهات الأولاد لا يبيع ولا يوهب ولا يورث، يستمتع بها سيدها ما دام حيا، فإذا مات فهي حرة، رواه الدارقطني والبيهقي، وصححا وقعه على ابن عمر **مرفوعا**، وحالاه ابن القطان فصيح وقعه، وقال: رواه كلهم ثقات. (المحلى) قال الناجي: وكذلك لا يجوز له أن يسلمها في حابة، ولا سبيل لعمرانه عيها في فسخ، يريد أنه لا يصح إخراجها عن ملكه؛ لأن ما ذكر من ذلك هو معظم الوجوه التي يخرج بها الرقيق عن ملك السيد، فإذا لم يصح إخراجها عن ملكه سبعا ولا غيره، لم يكن له إلا إبقاؤها على ملكه أو تعجيل عتقها. وعلى هذا فقهاء الأمصار. **صرها سيدها سار** روى الدارقطني والحاكم عن ابن عباس **مرفوعا** حياء جارية إلى عمر **مرفوعا**، فقالت: إن سيدي أحمي، فأفعدني على النار حتى احترق فرجتي، فقال عمر **مرفوعا** وهل رأي ذلك ملك؟ قالت: لا، قال: فاعترفت له بشيء؟ قالت: لا، فقال عمر: عني به، فقال له عمر: أتعتد بعذاب الله؟ قال: يا أمير المؤمنين! أقمته في مسها، قال: رأيت ذلك عليها، قال: لا، قال: فاعترفت لك؟ قال: لا، قال: والذي نفسي بيده لو لم أسمع رسول الله **صلى الله عليه وسلم** يقول: لا عد منكم من **مرفوعا** لأفدتها ملك، ثم صرته مائة سود، ثم قال لها: اذهبي فأنت حرة لله وأنت مولاة الله ورسوله. قال عياض: أجمعوا على أنه لا يجب إعتاق العبد لشيء مما يفعله به مولاه من الأمر الخفيف، واحتنفوا فيما أكثر من ذلك من صرب مريح أو حرقة سار أو قطع عصو ونحوها مما فيه مثنة، فذهب مالك والبيهقي إلى عتق العبد على سيده بذلك، ويكون ولاؤه له، ويعاقبه السلطان على ذلك، وقار سائر أهل العلم لا يعتق عليه، واختلف أصحاب مالك فيما لو حق رأس الأمة أو لحية العبد. (المحلى) **سار** قال الناجي: الإصانة بالنار على صريين. أحدهما العمد، والثاني الخطأ، فأما العمد فمؤثر في إخراج العتق، وأما الخطأ فليس بمؤثر فيه، وأما العمد وهو القصد إلى إتلاف عصو أو إحداث ما يتولد عنه الشين، فهو على صريين: ضرب يلع بالعمد شيئا فاحشا، فهد، يعتق به العبد على فاعله المالك له، وإن لم يبلغ ذلك لم يعتق به، وإنما يعتق عليه باجتماع أمرين: العمد وسوء الشين الفاحش، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يعتق عليه عبده في شيء من ذلك. قال القاضي أبو محمد: يعتق عليه رجلا عن معاودة مثله كالثقل عمدا يجمع الميراث.

ما يجوز من العتق في الرقاب الواحدة

١٢٦٥ - **مات** عَنْ هِلَالِ بْنِ أُسَامَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ أَنَّ اللَّهَ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ جَارِيَةً لِي كَانَتْ تَرْعَى غَنَمًا لِي، فَجِئْتُهَا وَقَدْ فُقِدَتْ شَاةٌ مِنَ الْغَنَمِ فَسَأَلْتُهَا عَنْهَا، فَقَالَتْ: أَكَلَهَا الذِّئْبُ فَأَسْفْتُ عَلَيْهَا، وَكُنْتُ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلَطَمْتُ وَجْهَهَا وَعَلَيَّ رَقَبَةٌ، أَفَأَعْتِقُهَا؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيْنَ اللَّهُ؟ فَقَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، فَقَالَ: مَنْ أَنَا؟ فَقَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْتِقُهَا.

وقد فُقدت شاة بركة المتكلم، وروي يسكون التاء بركة أموث العائب. (المعنى) **وكس من بني آدم** يدركي من العصب ما يدركهم. **فأعطيني** راد مسند: التي ها، فأتيته ها. (المحلى)

فما قلت في السماء قال الناجي: وهو على حد قوله: من (ص ١٧) و (ص ١٠) **حسب** (فاصل ١٠) قال الناجي: لعينها تريد وصفه بالعبودية، وكذلك يوصف من كان شأنه العبودية. قال البيضاوي: لم يرد به السؤال عن مكانه؛ فإنه مرده عنه، والرسول أعنى من أن يسأل ذلك، بل أراد أن يتعرف أنها مشركة أو مؤمنة؛ لأن كفار العرب كان لكل قوم منهم صم مخصوص يعبدونه، ويعمل سمهاءهم كانوا لا يعرفون معبودا غيره، فأراد أن يعرف أنها ما تعدد؟ فلما قالت: في السماء، أو أشارت إلى السماء، فهم منها أنها موحدة تريد بذلك نفي أسماء آهة الأرضية التي هي الأصنام لا إثبات السماء مكانا له، تعالى عن ما يقول الصالحون عبوا كبيرا، ولأنه كان مأمورا بأن يكلم الناس على قدر عقولهم ويهديهم إلى الحق على حسب فهمهم، ووجدتها تعتقد أن المستحق لعبودية أنه مبدى الأمر في السماء إلى الأرض، لا الآهة التي يعبدونها المشركون قبح منها بذلك، ولم يكن لها اعتقاد ما هو صرف التوحيد وحقيقة التبريه، ثم إنه قال العوي: فيه دليل على أن شرط الرقة في جميع الكفارات أن تكون مؤمنة؛ لأن الرجل لما قال: علي رقة فأعتقها، لم يطبق له شيء من الخوات بعثاقها، حتى امتنعها بالإيمان ولم يسأل عن جهة وجودها، فثبت أن جميع الكفارات فيه سواء. وفيه نظر فإن مرسل الآتي أن علي رقة مؤمنة، ولطاهر: أن القصة واحدة، ولو سلم التعدد فالخوات للحقيقة أن التقيد بالإيمان بزيادة على المصق في الآية، فلا يجوز بحر الاحاد ولا بالقياس على التقيد في كفارة لقتل خطأ؛ فإن الزيادة لسح من وجهه، فلا يجوز إلا بالتواتر والمشهور. (المحلى)

- ١٢٦٦ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِجَارِيَةٍ لَهُ سَوْدَاءَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ عَلَيَّ عَتَقَ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ أَفَاعْتَقُ، فَإِنْ كُنْتُ تَرَاهَا مُؤْمِنَةً أَعْتَقْتُهَا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتَشْهَدِينَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: أَتَشْهَدِينَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: أَتُوقِنِينَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْتَقْتُهَا.
- ١٢٦٧ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ الْمَقْبُرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سِئِلَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ هَلْ يُعْتَقُ فِيهَا ابْنُ زَنًا؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ^{سعيد بن أبي سعيد}: نَعَمْ، ذَلِكَ يُجْزِيهِ.
- ١٢٦٨ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سِئِلَ عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْتَقَ وَلَدُ زَنًا؟ قَالَ: نَعَمْ، ذَلِكَ يُجْزِي عَنْهُ.

ما لا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة

- ١٢٦٩ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سِئِلَ عَنِ الرَّقَبَةِ الْوَاجِبَةِ هَلْ تُشْتَرَى بِشَرْطٍ؟ فَقَالَ: لَا. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِيهَا ^{أي من}

نعم ذلك يجزئ. وبه قال الجمهور: إنه يجوز عتقه في الكفارة، وكرهه علي وابن عباس وابن عمرو بن العاص، وأخرج عنهم ابن أبي شيبة. قال الساجي: ولد الرقاب يجزئ عتقه عن الرقاب الواجبة، يريد أن من عليه عتق رقبة لكفارة أو نذر أو غير ذلك، فإنه يجزئ أن يعتق في ذلك ولد الرقاب؛ لأن ذلك القص لا يختص به، وإنما يختص بنسبه، وذلك غير مؤثر في العتق. **فقال لا**. وقال أبو حنيفة: يفسد البيع بشرط فيه نفع لأحد المتعاقدين أو لمبيع تستحق كشرط أن يعتقه أو يدره. (المحلى) وقال الساجي: وهذا على ما قال: إن من كانت عليه رقبة واجبة عن كفارة أو نذر؛ لأنه لا يجزئ أن يشتريها بشرط العتق لما احتج به؛ لأنه يحط عنه من ثمنها لما شرط عليه من عتقها، فلم يعتق رقبة تامة، ووجه آخر: أن العتق لا يوقعه وحده بل يوقعه معه من شرط عليه.

عَتَقُ الْحَيِّ عَنِ الْمَيِّتِ

١٢٧٠ - **مات** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ أُمَّهُ أَرَادَتْ أَنْ تُوصِيَ ثُمَّ أَخَّرَتْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ تُصْبِحَ، فَهَلَكَتْ وَقَدْ كَانَتْ هَمَّتْ بِأَنْ تُعْتِقَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَيْنَعُهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ: إِنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أُمِّي هَلَكَتْ، فَهَلْ يَنْفَعُهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ.

١٢٧١ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: تُوفِّي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فِي نَوْمٍ نَامَهُ، فَأَعْتَقَتْ عَنْهُ عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ رِقَابًا كَثِيرَةً. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا حَسَنٌ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

فَضْلُ عَتَقِ الرِّقَابِ وَعَتَقِ الزَّانِيَةِ وَابْنِ الرِّبَا

١٢٧٢ - **مات** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ:

نعم قال محمد في "الموطأ": وهذا واحد، لا بأس أن يعتق عن الميت، فإن كان أوصى بذلك كان الولاء له، وإن كان لم يوص كان الولاء لمن أعتق، وينحقه الأحرار إن شاء الله تعالى؛ فإن العتق من أفضل أنواع الصدقة، والصدقة لجميع أقسامها، وكذا العادات المالية والهدية ثوابها يصل إلى الميت، ويكون باعثاً لمعرفته ورفع درجاته. **رقاباً كثيرة** في هذا الحديث جوار إعتاق عن الميت خلافاً للمشهور عند المالكية. وفي "أهداية": في الأصحية أنه لا يجوز الإعتاق عن الميت؛ لأن فيه إرام الولاء للميت وفي "المنهاج": والأصح أنه يعتق الوارث عن الميت ولا يقع إعتاق الصبي لأحبي عنه في الأصح، علله في الشرح باحتماع بعد العادة عن النيابة وبعد الولاء للميت، وسيأتي تنمة الكلام على هذا الحديث في باب الوصية. (اعني) قلت: لا شبهة في وصول الأجر إلى الميت إذا أعتق الحي عنه وأوصل ثوابه إليه وإن لم يوص، نعم، إن كان الإعتاق أو شيء من الصدقات واجباً عن الميت، فإن أوصى به يجب على الوصي تنفيذه في ثلث ما ترك، ويحكم ببراءة ذمته عن ذلك الواجب، وإن لم يوص وتبرع الوصي بأداء ما وجب عليه، يحكم ببراءة الذمة إن شاء الله، تفضلاً منه ومنة.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الرَّقَابِ أَيُّهَا أَفْضَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَغْلَاهَا ثُمَّ أَنْفَسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا.

١٢٧٣ - مَاتَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَعْتَقَ وَلَدَ زَيْنَا وَأُمَّهُ.

مصيرُ الولاء لمن اعتق

١٢٧٤ - مَاتَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ بَرِيرَةُ، فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتِبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أُوقِيَةً فَأَعِينَنِي، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ عَنْكَ عَدَدُهَا، وَيَكُونَ لِي وَلَاؤُكَ فَعَلْتُ، فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا فَقَالَتْ ذَلِكَ، لَهُمْ، فَأَبَوْا عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٍ، فَقَالَتْ لِعَائِشَةَ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ فَأَبَوْا عَلَيَّ

أعلاها ثم قال الماحي: يقتضي الاعتزاز بريادة الشمس، ويكون ذلك على وجهين: أحدهما، أن يزيد في الشمس على القيمة. والثاني: أن يريد الشمس بريادة القيمة، فأما ريادة النص على القيمة فعندي أنه لا اعتبار به، إلا أن يأتي أهلها من بعدها إلا بريادة على قيمتها ويرغب في عتفها؛ لأن مبت أوصى بذلك أو نعى حصها، وأما ريادة الشمس بريادة قيمتها فيعتبر على كل حال؛ لأن النبي ﷺ قد نص على أن أفضل أرقاب أعلاها ثم.

مصر الولاء قال القاري: ففتح الواو واند، لغة بمعنى المقاربة والمصرة وشرعا عبارة عن عصوة متواخية عن عصوة السب يرث منها الخلق، وقد وردت في حديث زود أحمد وغيره. وفي رواية: حدثنا محمد بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام: رواه الطبراني. **أبي كاسب اهلي** ظهره يند على جوار بيع المكاتب إذا رصي بذلك ولو لم يعجز نفسه وهو قول الأوراعي والميث ومالك وابن حجر وابن المنذر، ومنعه أبو حنيفة والشافعي في أصح القولين وبعض المالكية، وأحاطوا عن قصة بريدة بأنها عجرت نفسها، واستعانتها عائشة يند على ذلك، وذهب جمع من العلماء إلى جوار بيع المكاتب إذا وقع التراضي بذلك.

ان احب الخ يحتمل أن يكون على معنى شراء النكاح مع تمكنه من الأداء، ويحتمل أن يكون بمعنى شرائها؛ لعجزها عن الأداء أو رجوعها إلى الرق، وجه القول الثاني: أنه اعتق إنما يترتب على صحة ابيع، والبيع لا يجوز؛ لأن فيه نقصا للكتابة، وعقد الكتابة عقد لازم، ولا يقص إلا بالعجز عن الأداء

إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهَا فَأَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُذِيهَا وَاشْتَرِي لَهَا الْوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، فَفَعَلَتْ عَائِشَةُ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ! فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ.

واشترطى لهم الولاء مترجم كويد ولا يخفى استكمالاته في شؤناهم كونه راو مال آزاد كنده را و در حال آزاد كرده شده و فليكن بغير و بعد از آزاد كنده عصبه او را می رسد. (مصحف) قال النووي: هذا مشكل، فإن هذا الشرط يفسد البيع من حيث إنها حدة للبائع، فكيف أدن لعائشة منها؟ ولذا أنكر تلك الريادة بعضهم؛ سقوطها في بعض الروايات، وهو مقول عن يحيى بن أكثم، وصححه الجمهور، فقال بعضهم: اشترط لهم الولاء أي عليهم، وهذا مقول من الشافعي والمربي وغيرهما، وضعف بأنه أنكر عليهم الاشتراط ولو كان كما قال لم ينكره، وأجيب بأنه إما أنكر ما أرادوا اشتراطه في أول الأمر، وقيل: معناه أظهريهم حكم الولاء، وقيل: المراد: الزجر والتوبيخ؛ لأنه لم يبين لهم حكم الولاء، وإن هذا الشرط لا يخل، فلما أخوا في اشتراطه ومخالفة الأمر قال لعائشة: هذا المعنى لا تنافي به، سواء شرط أم لا؛ لأنه شرط باطل، ولأنه قد سبق بياحه هو. ويؤيده رواية المحاري: . . . قال: والأصح ما قاله أصحابنا في الفقه: إنها حاص في قصة عائشة، والحكمة في إيداعه فيه ثم إبطاله كالأمر بفسخ الحج بعد إحرامهم به ورجعهم عن مثله، فيكون أبيع في الزجر مما اعتادوه من مع العمرة في أشهر الحج، وقد يتحمل المفسدة اليسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة. (المحلى)

فإنما الولاء لمن أعتق ظاهره أن البيع بالشرط الفاسد حائز، والشرط باطل، وبه قال قوم، وحصة قوم بشرط العتق، ولطحاوي في "شرح معاني الآثار" كلام طويل محصنه بعد روايات هذه القصة: أن الاشتراط من أهل بريرة لم يكن في البيع بل في رد عائشة الكتابة إليهم. بدليل رواية عمروة عن عائشة: جاءت بريرة، فقالت: إني كنت أهي عنى تسع أواق فأعيبني ولم يكن قصص من كتابتها شيئا، فقالت ها عائشة: أرجعي إلى أهلِكَ فإن أخوا أن أعطيهم ذلك جميعا ويكون ولاؤك لي فعلت، فهدمت فأبوا وقالوا: إن شأنت أن نخسب عليك فلتنفع، ويكون ولاؤك لنا، فذكرت عائشة لرسول الله ﷺ فقال: لا محذور في أي لا ترجعين هذا المعنى عما كنت بويت في عتاقها من الثواب . . . فكان ذكر الشراء ههنا ابتداء من رسول الله ﷺ ولم يكن قبل بين عائشة وأهل بريرة، وفي رواية عن أبي حنيفة: أن البيع مع شرط فاسد، إلا أنه حصه مما سوى شرط العتق، واستثنى البيع مع شرط العتق منه.

١٢٧٥ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكَهَا عَلَى أَنْ وَلَاءَهَا لَنَا؟ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ.

١٢٧٦ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِكَ أَنْ أَصَبَّ لَهُمْ ثَمَنُكَ صَبَّةً وَاحِدَةً وَأُعْتِقَكَ فَعَلْتُ؟ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ بَرِيرَةَ لِأَهْلِهَا، فَقَالُوا: لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكَ. قَالَ مَالِكٌ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: فَرَعَمَتْ عَمْرَةَ أَنَّ عَائِشَةَ ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اشْتَرِيهَا وَأُعْتِقِهَا فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ.

١٢٧٧ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ.

فإنما الولاء لمن اعتق في الحديث دليل على أنه لا ولاء من أسلم على يده، وبمقتضى على القبض، ومن حالف بساناً على أناصرة، وهذا قال مالك والأوراعي والثوري وأحمد والخمهور، وقالوا: إذا لم يكن لأحد وارث فمانه في بيت المار، وقال أبو حنيفة وأبي ثوبان: من أسلم على يد رجل فولأوه له، وقال إسحاق: يشت لمقتض على القبض، وقال أبو حنيفة: يشت باحلف وأيضاً في حديث إباحة بيع المكاتب، وهو مذهب مالك وأحمد والقول القديم للشافعي، ولا يجوز ذلك في حديد، وهو قول أبي حنيفة، وأجيب بأنها عجزت نفسها؛ لأنها استعانت بعائشة، فمسح مولاها كتابتها، وعورض بأنه ليس في استعانتها ما يستبره لعجز، ولا سيما مع القول بجوار كتابتها من المال عنده. قال ابن عبد البر: ليس في شيء من صرف حديث بريرة أنها عجزت عن أداء الجوار، لا أحررت بأمر قد حل عليها شيء ولم يؤد، لكن قال الشافعي في 'الأم' فيما حكاها البيهقي في 'المعرفة': إذا رصي أهلها بائع ورصيت المكاتبه بائع، فإن ذلك نثر الكتابة. (أحلى)

هي عن بيع الولاء فيه عن بيع الولاء وعن هبته، أصل ذلك أن يفرق بائع دون الرقة إذا ثبت عتق أو يعقد لازم يقتضي، فإنه لا يجوز بعه عن محله بيع ولا هبة؛ لأن النبي ﷺ قال: لا شيء من بيع ما يملك من غير أن يملكه، وإنما يقع العتق عن نفسه، وقال العلماء: إن معناه إذا أوقع عنه العتق غيره، وأما انتقال الولاء بالميراث فمن باب ميراث الحقوق بسبب اعتق الموروث، لا على أن الولاء يتقل وإنما هو باق كالنسب.

قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ يَبْتَاعُ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ عَلَى أَنَّهُ يُوَالِي مَنْ شَاءَ: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَذِنَ لِمَوْلَاهُ أَنْ يُوَالِيَ مَنْ شَاءَ مَا جَازَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَنَهَى عَنِ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتِهِ، فَإِذَا جَازَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَشْتَرِطَ ذَلِكَ لَهُ وَأَنْ يَأْذِنَ لَهُ أَنْ يُوَالِيَ مَنْ شَاءَ، فَتِلْكَ الْهَبَةُ.

جَرُّ الْعَبْدِ الْوَلَاءِ إِذَا أُعْتِقَ

١٢٧٨ - مَالِكٌ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ وَلِذَلِكَ الْعَبْدُ بَنُونَ مِنْ امْرَأَةٍ حُرَّةٍ، فَلَمَّا أَعْتَقَهُ الزُّبَيْرُ قَالَ: هُمْ مَوَالِيٌّ، وَقَالَ: مَوَالِيٌّ أُمُّهُمْ بَلْ هُمْ مَوَالِينَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ، فَقَضَى عُثْمَانُ لِلزُّبَيْرِ بِوَلَائِهِمْ.

وهي عن بيع الولاء **الح** لأنه حق كالسب، فكما لا يجوز نقل السب لا يجوز نقله أيضا إلى غير المعتق، ولأنه غير مقدور التسليم والنهي للتحريم فيبطل، ولا يتقل الولاء عن مستحقه بل هو كدخمة السب، وهذا قال الجمهور. قال الخطابي: النهي عن بيع الولاء يحتمل ما يبيع الرجل ولواء عتيقه بمال يأخذه عليه، وكانت العرب يفعل ذلك، وما يبيع الرجل من صاحبه قسمته ويشترط عليه أن يقتضي على أن يكون الولاء لسائغ، فيصح لأجل ذلك من الشئ، فيكون هو بيع الولاء على ما جرت عليه قصة بريرة. (المحلى)

أن الزبير **الح** قال ابن سحون عن أبيه: قامت السنة عن الصحابة والتابعين وغيرهم أن ولد المرأة الحرة المعتقة ولاؤه لموالي أمه ما كان أبوه عبدا، فإذا عتق جره إلى مواليه، وإن كانت عربية فولأؤه للمسلمين حتى يعتق أبوه، فعلى هذا في مسألة الزبير كانت روجة العبد مولاة، فكان ولايتهم لموالي أمهم، فلما أعتق الزبير أمهم، رأى أنه قد جر ولاؤهم وصاروا موالي له. قال ابن الموار عن مالك: ولو كان عتق العبد قبل موته ساعة يريد أنه بنفس العتق، فيجر الولاء ولا يفتقر إلى حكم ولا رضا أحد.

فقضى عثمان للزبير: وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي، وهذا لأن الولاء لحمه كدخمة السب، وهو إلى الآباء، وكما أن يكون للأم عند الضرورة، ثم ينتقل منها إلى الأب، كولد الملاعة ينسب إلى أمه، ثم إذا أكذب الأب نفسه انتقل عنها إلى أبيه، فكذلك الولاء يكون لموالي الأم عند الضرورة، ثم ينتقل منهم عند رواها إلى موالي الأب. (المحلى)

١٢٧٩ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ سَأَلَ عَنْ عَبْدٍ لَهُ وَلَدٌ مِنْ امْرَأَةٍ حُرَّةٍ، لِمَنْ وَلَاؤُهُمْ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: إِنْ مَاتَ أَبُوهُمْ وَهُوَ عَبْدٌ لَمْ يُعْتَقْ، فَوَلَاؤُهُمْ لِمَوَالِي أُمِّهِمْ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِثْلُ ذَلِكَ وَلَدُ الْمُلَاعِنَةِ مِنَ الْمَوَالِي يُنْسَبُ إِلَى مَوَالِي أُمِّهِ، فَيَكُونُونَ هُمْ مَوَالِيَهُ إِنْ مَاتَ وَرِثُوهُ، وَإِنْ جَرَّ جَرِيرَةً عَقَلُوا عَنْهُ، فَإِنْ اعْتَرَفَ بِهِ أَبُوهُ أُلْحِقَ بِهِ، وَصَارَ وَلَاؤُهُ إِلَى مَوَالِي أَبِيهِ، وَكَانَ مِيرَاثُهُ لَهُمْ وَعَقْلُهُ عَلَيْهِمْ وَيُجْلَدُ أَبُوهُ الْحَدَّ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ الْمُلَاعِنَةُ مِنَ الْعَرَبِ إِذَا اعْتَرَفَ زَوْجُهَا الَّذِي لَاعَنَهَا بِوَلَدِهَا، صَارَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، إِلَّا أَنَّ بَقِيَّةَ مِيرَاثِهِ بَعْدَ مِيرَاثِ أُمِّهِ، وَمِيرَاثِ إِخْوَتِهِ لِأُمِّهِ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ مَا لَمْ يُلْحَقْ بِأَبِيهِ، وَإِنَّمَا وَرَثَ وَلَدُ الْمُلَاعِنَةِ الْمَوَالَاةَ مَوَالِي أُمِّهِ قَبْلَ أَنْ يَعْتَرِفَ بِهِ أَبُوهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ وَلَا عَصَبَةٌ، فَلَمَّا ثَبَتَ نَسَبُهُ صَارَ إِلَى عَصَبَتِهِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي وَلَدِ الْعَبْدِ مِنْ امْرَأَةٍ حُرَّةٍ وَأَبُو الْعَبْدِ حُرٌّ: أَنَّ الْجَدَّ أَبَا الْعَبْدِ يَجُرُّ وَلَاؤَ وَلَدِ ابْنِهِ الْأَحْرَارِ مِنَ امْرَأَةٍ حُرَّةٍ يَرِثُهُمْ مَا دَامَ أَبُوهُمْ عَبْدًا،

سئل عن عبد الح قول ابن المسيب في عبد له ولد من امرأة حرة: 'إن مات أبوه عبدا، فولاؤهم لموالي أمهم'، ظاهره أنهم ولدوا بعد عتق الأم؛ لأنه شرط في ذلك أن يموت أبوه عبدا؛ لأن هؤلاء لو أعتق أبوهم جر بولاء، ولو ولد هؤلاء في حال رق أمهم، فملكه الرق، ثم عتقوا مع أمهم أو أفردوا بعد العتق حال الحمل، أو بعد الولادة، فإن ولأهم يكون لمن أعتقهم، سواء بقي أبوه على حال الرق، أو انتقل بالعتق إلى حرية ولا يجر ولاؤهم؛ لأن الولاء الثابت بالعتق لا يجره عتق أب، وإنما يجر ولأه ولأه لو أعتق أو أعتقوا مع أمهم أو أفردوا بعد العتق حال الحمل، أو بعد الولادة، فلو ولد الملاعة يسب إلى موالي أمه، فإن اعترف به أبوه لحق به وصار ولأؤه لموالي أمه به، يريد أنه إذا كانت أمه مولودة لقوم وبطل نسبه من أبيه، وهو مولى باللعان، صار ولأؤه لموالي أمه، فإن اعترف به أبوه رد ولأؤه إلى موالیه، فجعل اللعان كحال كون الأب عبدا، وحال الاعتراف بعد ذلك كحال ما يطرأ على الأب من العتق، فيحريه ولاؤ أمه إلى موالیه. **الامر اجتماع عليه عندنا** معنى ذلك: أن أحد جر إلى موالیه ولأه ابن أمه ما كان الأب عبدا، ووجه ذلك أن جر الولاء معنى يختص بالأبوة، ولا يشارك في ذلك الأب غير الجد.

فَإِنْ عَتَقَ آبُوهُمْ رَجَعَ الْوَلَاءُ إِلَى مَوَالِيهِ، وَإِنْ مَاتَ وَهُوَ عَبْدٌ كَانَ الْمِيرَاثُ وَالْوَلَاءُ لِلْجَدِّ. وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ لَهُ ابْنَانِ حُرَّانِ، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا وَأَبُوهُ عَبْدٌ جَرَّ الْجَدُّ أَبُو الْأَبِ الْوَلَاءَ وَالْمِيرَاثَ: قَالَ مَالِكٌ فِي الْأَمَةِ تُعْتَقُ وَهِيَ حَامِلٌ، وَزَوْجُهَا مَمْلُوكٌ، ثُمَّ يَعْتَقُ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا أَوْ بَعْدَ مَا تَضَعُ: إِنْ وَلَاءَ مَا كَانَ فِي بَطْنِهَا لِلَّذِي أُعْتَقَ أُمُّهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْوَلَدَ قَدْ كَانَ أَصَابَهُ الرِّقُّ قَبْلَ أَنْ تُعْتَقَ أُمُّهُ، وَلَيْسَ هُوَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي تَحْمِلُ بِهِ أُمُّهُ بَعْدَ الْعِتَاقَةِ؛ لِأَنَّ الَّذِي تَحْمِلُ بِهِ أُمُّهُ بَعْدَ الْعِتَاقَةِ إِذَا عَتَقَ أَبُوهُ جَرَّ وَلَاءَهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ يَسْتَأْذِنُ سَيِّدَهُ أَنْ يُعْتَقَ عَبْدًا لَهُ فَيَأْذَنَ لَهُ سَيِّدُهُ: إِنْ وَلَاءَ الْمُعْتَقِ لِسَيِّدِ الْعَبْدِ لَا يَرْجِعُ وَلَاؤُهُ إِلَى لِسَيِّدِهِ الَّذِي أَعْتَقَهُ وَإِنْ عَتَقَ.

مِيرَاثُ الْوَلَاءِ

١٢٨٠ - مَا تَعْنَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فِي الْأَمَةِ تَعْتَقُ الْح. وهذا على ما قال: إن من أعتق أمته وهي حامل، وروحها حين أعتقها مملوك، ثم يعتق روحها قبل أن تضع حملها أو بعد ما تضع أن ولاء الولد يثبت لموالي أمه لا يخره أبوه إذا عتق، ودلت إدا ولدته لأقل من ستة أشهر من يوم عتقت الأم، فإن ولدته لستة أشهر فأكثر قال الشيخ أبو محمد: يريد وليست بظاهرة الحمل وأرواح مرسل عليها؛ فإن الأب يخر ولأده إلى معتقه، ووجه ذلك: أن الولد إذا مسه الرق فعتق فإن ولأده قد ثبت لمعتقه لقوله وإذا ولد من أمه ولا ينتقل منه نحر أب ولا غيره، والذي يعلم أنه قد مسه الرق أن تضعه الأم لأقل من ستة أشهر من يوم عتقت أو تكون يوم عتقت ظاهر الحمل، أو يكون روحا مجموعا منها لا يصل إليها، فهما ثبت ولاء ما وضعته لسيدها؛ لأنه يعلم أنها حملت به قبل أن تعتق، فقد مسه رقه وعتق معتقه، فثبت ولاؤه له ثبوتا لا ينتقل عنه، وإنما ينتقل من الولاء ما لم يثبت بالعتق.

فِي الْعَبْدِ يَسْتَأْذِنُ الْح. وهذا على ما قال: إن العبد إذا أعتق عبده لم يحل أن يعتقه بإذن سيده أو بغير إذنه، فإذا أعتقه بإذنه ثبت ولاؤه للسيده؛ لأنه هو المعتق، ثم إن أعتق العبد ذلك لم يرجع إليه الولاء؛ لأنه قد ثبت لسيده بالعتق، فلا ينتقل عنه بخرية العبد المعتق، وإذا أعتقه بغير إذن سيده ثم علم به السيد، فم يخر وم يرد حتى عتق العبد.

ابن الحارث بن هشام، عن أبيه أنه أخبره أن العاص بن هشام هلك وترك بنين له ثلاثة، اثنان لأُمٍّ ورجُلٌ لِعَلَّةٍ، فهلك أحدُ اللذينِ لأُمٍّ وترك مالا وموالي، فورثه أخوه لأبيه وأُمُّه ماله وولاءه مواليه، ثم هلك الذي ورث المال وولاء الموالي وترك ابنته وأخاه لأبيه، فقال ابنته: قد أحرزتُ ما كان أبي أحرز من المال وولاء الموالي، وقال أخوه: ليس كذلك إنما أحرزتُ المال، وأما ولاء الموالي فلا، أَرَأَيْتَ لو هلك أخي اليومَ أَلَسْتُ أَرِثُهُ أَنَا؟ فَاخْتَصَمَا إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ فَقَضَى لِأَخِيهِ بِوَلَاءِ الْمَوَالِي.

١٢٨١ - مات عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم أنه أخبره أبوه أنه كان جالساً عند أبان بن عثمان، فاختصم إليه نفرٌ من جهينة ونفرٌ من بني الحارث بن الخزرج،

لو هلك أحى اليوم أي لو مات أحى الأول الذي أُرث ماله وولاء مواليه منه لو كان يوم بعد موت أخيه لأب وأم الذي هو أبوك لا كنت أَرِثُهُ دونك، لأن الأخ وإن كان لأب مقدم على س الأخ وإن كان لأب وأم. **فقضى لأخيه إلخ.** [لأن المعتق لو مات اليوم كان ميراثه لأخيه لأب دون أم أخيه لأم وأم. (أخفى)] أن عثمان قضى بالولاء من هو أحق به يوم الاستحقاق، ولا يخري في ذلك بحري المال؛ لأن المال يتعجل أمره بموت من يورث عنه، وأمر الولاء باق بعد ذلك، يعتبر حال الاستحقاق، وبذلك إذا مات أحد الأخوين الشقيقين ورثه أخوه شقيقه دون الأخ للأب وتتعجل أحد المال، ثم لما مات الثاني من الشقيقين ورث سوه ما شغل ييه من المال ولم يرثوا الولاء؛ لأنه أمر باق بعد، فمن مات من موالي أول الشقيقين موتاً، ورثه أخوه لأبيه دون ولد الشقيقين يوم مات الموالي.

فاختصم إليه إلخ قوله في المرأة الخبيسة التي توفيت عن مال وموالي، فورثها سها وروحها ثم مات ابنها، فقال ورثته: لنا ولاء موالي قد كان سها أحرره، فقال الخبيسون: هم موالي صاحبنا، فإذا مات وبداها فبنا بولاء، فقضى أناب بن عثمان بولائهم للخبيسين يريد ما قدمناه من أن الاعتناء في الولاء من كان أحق به يوم موت الموالي، وذلك أن الولاء بصرة النسب قد يكون اليوم الرجل أحق بالرجل من جهة النسب، ثم يتقل الأمر، فيكون غيره أحق به منه عند اميراث، وكذلك الولاء يعتق الرجل المولى ثم يموت عن أخ وولد، فالولد أقرب إلى الموالي. لأنه أقرب إلى المعتق، فإن مات الابن عاد القرب والحق للأخ، فمن مات من الموالي بعد موت ابولده ورثه الأخ؛ لأنه إنما ينظر إلى استحقاق المال يوم مات الموروث لا يوم استحقاق سسه، سواء كان ذلك بسبب أو ولاء. =

وَكَانَتْ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ يُقَالُ لَهُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ كَلَيْبٍ، فَمَاتَتِ الْمَرْأَةُ وَتَرَكَتْ مَالاً وَمَوَالِي، فَوَرِثَهَا ابْنُهَا وَزَوْجُهَا، ثُمَّ مَاتَ ابْنُهَا، فَقَالَ وَرِثَتُهُ: لَنَا وَلَاءُ الْمَوَالِي قَدْ كَانَ ابْنُهَا أَحْرَزَهُ، فَقَالَ الْجُهَيْنِيُّونَ: لَيْسَ كَذَلِكَ، إِنَّمَا هُمْ مَوَالِي صَاحِبَتِنَا، فَإِذَا مَاتَ وَلَدُهَا فَلَنَا وَلَاؤُهُمْ وَنَحْنُ نَرِثُهُمْ، فَقَضَى أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ لِلْجُهَيْنِيِّينَ بِلَوَاءِ الْمَوَالِي.

١٢٨٢ - **مات** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ فِي رَجُلٍ هَلَكَ، وَتَرَكَ بَنِينَ لَهُ ثَلَاثَةً، وَتَرَكَ مَوَالِيًا أَعْتَقَهُمْ هُوَ عَتَاقَةً، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَيْنِ مِنْ بَنِيهِ هَلَكََا وَتَرَكََا أَوْلَادًا، فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: يَرِثُ الْمَوَالِي الْبَاقِي مِنَ الثَّلَاثَةِ، فَإِذَا هَلَكَ هُوَ فَوَلَدُهُ وَوَلَدُ إِخْوَتِهِ فِي وَلَاءِ الْمَوَالِي شَرَعٌ سَوَاءٌ.

ميراث السائبة وولاء من أعتق اليهودي والنصراني

١٢٨٣ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ السَّائِبَةِ فَقَالَ: يُوَالِي مَنْ شَاءَ، فَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يُوَالِ أَحَدًا، فَمِيرَاثُهُ لِلْمُسْلِمِينَ وَعَقْلُهُ عَلَيْهِمْ. قَالَ مَالِكٌ: إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي السَّائِبَةِ أَنَّهُ لَا يُوَالِي أَحَدًا،

دبته ما يتحملة العتاقة

= قال محمد: وهذا باحد، ان انقرض ولدها المذكور رجع الولاء وميراث من مات بعد ذلك من موالياها إلى عصبته، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا.

فقصي **ابان** **إخ** لأها لو ماتت بعد ثبوت ابنها كان ميراثها لأقاربها دون أقاربه. **السائبة** وهو العبد الذي يقول له سيده: لا ولاء لأحد عليك أو أنت سائبة يريد بذلك عتقه، وأن لا ولاء لأحد عليك، وقد يقول: أعتقتك سائبة أو أنت سائبة. قال في الهداية: فإن شرط أنه سائبة، فالشرط باطل والولاء لمن أعتق؛ لأن الشرط مخالف النص، وهو قول الشافعي كما ذكره النووي. (المحلى) وقال محمد: قال رسول الله ﷺ في الحديث المشهور: لا عتق من أسحق. وقال عبد الله بن مسعود: لا سائبة في الإسلام، ولو استقام أن يعتق الرجل سائبة ولا يكون من أعتقه ولاء به، =

وَأَنَّ مِيرَاثَهُ لِلْمُسْلِمِينَ وَعَقْلُهُ عَلَيْهِمْ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ يُسْلَمُ عَبْدٌ أَحَدُهُمَا فَيُعْتَقَهُ قَبْلَ أَنْ يُبَاعَ عَلَيْهِ: إِنَّ وِلَاءَ الْعَبْدِ الْمُعْتَقِ لِلْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ أَسْلَمَ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ، لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ الْوِلَاءُ أَبَدًا، قَالَ: وَلَكِنْ إِذَا أُعْتِقَ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ عَبْدًا عَنِ دِينِهِمَا، ثُمَّ أَسْلَمَ الْمُعْتَقُ قَبْلَ أَنْ يُسْلَمَ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ الَّذِي أُعْتَقَهُ، ثُمَّ أَسْلَمَ الَّذِي أُعْتَقَهُ، رَجَعَ إِلَيْهِ الْوِلَاءُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ ثَبَتَ لَهُ الْوِلَاءُ يَوْمَ أُعْتَقَهُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ كَانَ لِلْيَهُودِيِّ أَوْ النَّصْرَانِيِّ وَلَدٌ مُسْلِمٌ، وَرَثَ مَوَالِيَ أَبِيهِ الْيَهُودِيِّ أَوْ النَّصْرَانِيِّ إِذَا أَسْلَمَ الْمَوْلَى الْمُعْتَقُ قَبْلَ أَنْ يُسْلَمَ الَّذِي أُعْتَقَهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ حِينَ أُعْتِقَ مُسْلِمًا، لَمْ يَكُنْ لَوَلَدِ النَّصْرَانِيِّ أَوْ الْيَهُودِيِّ الْمُسْلِمِينَ مِنْ وِلَاءِ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْيَهُودِيِّ وَلَا لِلنَّصْرَانِيِّ وِلَاءٌ، فَوِلَاءُ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ لِحِمَاةِ الْمُسْلِمِينَ.

- لا استفاد من طيب من عائشة أن تعتق، ويكون لولاء لغيرها، فقد طيب ذلك منها، فقال رسول الله ﷺ: **لا بأس**، وإذا استفاد أن لا يكون من عتق ولاء لا استفاد أن يستثنى عنه الولاء، فيكون لغيره، واستفاد أن يهب الولاء وبيعه، وقد هي رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وهبته، والولاء عبدا بمرلة نكسب، وهو من أعتق إن أعتق سائبة أو غيرها، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. قال الساجي: ومن أعتق عبده سائبة فمعناه أنه أعتقه من جماعة مسلمين، فليت ولاءه هو، وبه قال عمر وابن عباس، وعن ابن جابر أنه قال: لا سائبة عبدا يوم في الإسلام، ومن أعتق سائبة فولأه به، لأنه قال: **لا بأس** من عبده. وهذا معتق، ولأنه لم يعتق عن معين فكان الولاء له.

فيعتقه إلخ أي اعبد؛ فإن الكافر إذا ملك العبد المسلم بأن اشتراه أو أسلمه عبد الكافر، يحير على بيعه، وهو قول أبي حنيفة، ونشافعي قول كسب، والأصهر أنه لا يصح شراء كافر العبد المسلم؛ لقوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَبِيعُونَ** **لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا** (النساء: ١٤١). (المحلى)

ولاء في عبده، وبه قال الجمهور. قوله: **ولاء** أي ولاء المسلم، فلا يكون ولاء عبده.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْمُكَاتِبِ

الْقَضَاءُ فِي الْمُكَاتِبِ

١٢٨٤ - **مالث** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الْمُكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ كِتَابَتِهِ.

١٢٨٥ - **مالث** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَّارٍ كَانَا يَقُولَانِ: الْمُكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْءٌ، قَالَ مَالِكٌ: وَهُوَ رَأْيِي.

كتاب المكاتب المكاتب هو الذي قال له مولاه: إذا أديت مالا كذا فأنت حر، وهو مملوك رقبة مالث يدا وتصرفا. **ما بقي عليه شيء** أي من مال كتابته ولو قل، وعند ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال: المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، قال محمد: وبهذا أحد، وهو قول أبي حنيفة، وبه قال مالك والشافعي وأحمد وجمهور السلف والخلف، وكان فيه اختلاف الصحابة.

وهو رأيي. وقد روي مثل هذا عن جابر بن عبد الله وزيد بن ثابت وعائشة وأم سلمة وعثمان رضي الله عنهم وقاله ابن المسيب، وروي عن أبي إسحاق رضي الله عنه من طريق غير ثابت، وما روي من ذلك يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ حَكْمَ الْمُكَاتِبِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْءٌ حَكْمَ الْعَبْدِ فِي جِرَاحِهِ وَحُدُودِهِ وَشَهَادَتِهِ وَقَدْرِهِ وَبَقِيَ الْقِصَاصُ عَنِ الْخُرْقَتِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ الْعَبْدِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ جَمِيعَهُ رَقِيقٌ لَا يُعْتَقُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَبِهَذَا الْوَجْهَيْنِ قَالَ مَالِكٌ وَالزَّهْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ: الْمُكَاتِبُ يَوْرَثُ بِقَدْرِ مَا أَدَّى وَيُعْتَقُ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا أَدَّى، وَتَكُونُ دَيْتُهُ بِقَدْرِ مَا أَدَّى مِنْهُ بِالْحِسَابِ وَنَحْوِهِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَرَوَى عَنْ عُمَرَ: إِنَّهُ إِذَا أَدَّى الْمُكَاتِبُ الشُّطْرَ فَلَا رَقَ عَلَيْهِ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَشَرِيحٍ: إِذَا أَدَّى الثُّلُثَ فَهُوَ غَرِيمٌ مَعْنَى أَنَّهُ حُرٌّ، وَإِنَّمَا يُصَالَبُ بِمَا عَلَيْهِ فِي دَمَتِهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا يَقُولُهُ مَا احْتَجَّ بِهِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَهُ: أَكُنْتَ تَرْجِمُهُ لَوْ رَأَى بَعْدَ إِحْصَادٍ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَتُحْزِرُ شَهَادَتَهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهُوَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ، وَتَحْوِيزُ ذَلِكَ أَنَّهُ حَكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الرِّقِّ، فَلَمْ يَزَلْ مَعَ بَقَاءِ شَيْءٍ مِنَ الْكِتَابَةِ أَصْلُ ذَلِكَ قَبُولُ الشَّهَادَةِ (وَقَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ هَلَكَ الْمُكَاتِبُ أَلَى مَا نَهَ بَيْنَ ابْنَتِهِ وَمَوْلَاهُ) قَوْلُهُ: "فِي الْمُكَاتِبِ يَتْرَكَ الْمَالُ يُزِيدُ عَلَى كِتَابَتِهِ وَيَتْرَكَ وَلَدًا" فَهُمْ حَكْمُ الْمُكَاتِبِ، أَمَّا لِأَنَّهُ كَاتِبٌ عَلَيْهِمْ أَوْ وَلَدُوا مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ؛ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي عَنْهُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابَةِ حَالًا لَا يُؤْخَرُ. =

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ هَلَكَ الْمُكَاتَبُ وَتَرَكَ مَالًا أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ، وَلَهُ وَلَدٌ
جمع ولد

= قال الشيخ أبو القاسم: وكذلك لو لم يترك إلا وفاء قال القاضي أبو محمد: لأن الديون المؤجلة تخل عتق من تكون عليه، وهذا الفصل يقتضي أوله أن الكتابة لا تصل بالموت إذا بقي من يقوم بها، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: تبطل بالموت، والدليل على ما بقونه: أن هذا عقد يقتضي عوضا يلزم أحد المتعاقدين، فلا يبطل بموت من عقده إذا كان معه في العقد من يقوم به كالبيع والإجارة عتق المستأجر، وإن لم يكن فيما ترك من المال وفاء لم يرجع إلى السيد، وأخذ من الشركة في المكاتب يسعون به إن كانوا من أهل السعي؛ لأن حقهم متعلق بذلك المال. وقوله: 'وورث الولد ما بقي من المال بعد أداء الكتابة' يريد أنهم يسعون بأداء الكتابة؛ لأن ذلك مقتضى عقد الكتابة، كما لو مات عن غير مال فأدوا من أموالهم لعتقوا بالأداء، وإذا عتقوا بما أدوا عن أنفسهم من مال أبيهم ورثوا باقيه، هذا قول مالك، وقال أبو حنيفة: يرثه ورثته الأحرار، وهو قول عبي وابن مسعود ومعاوية وطاوس والنجعي والشافعي والحسن وابن سيرين، وقال ابن عمر: جميع ما ترك السيد، وخوذه روي عن عمر ورید بن ثابت.

ووجه القول الذي ذهب إليه مالك: أنه إذا لم يكن للمكاتب أن يعجز نفسه مع القوة على الأداء ووجود المال، وكان ما تركه المكاتب بيده موجودا، ولم يكن للسيد الامتناع من أحده أن يحله العبد، كان حال العبد مرعى، فإن وصل المال إلى السيد، علما أنه كان قد استحق الحرية من يوم وجود المال وظهره عنده لاسيما ومن يتركه في الكتابة قد تعق حقه به، فإذا مات بأداء المال إلى السيد، قضى بأنه كان له حكم الحرية قبل موته، وهذا كان حكم كل من معه في الكتابة، فوجب أن يرثوا ما فصل من ماله بعد أداء كتابته. ووجه ثان: وهو أن حق سائر من معه في الكتابة قد تعق بهذا المال، وكذلك لو أراد أن يهب منه وأذن له في ذلك السيد، لكان لمن معه في الكتابة منعه من ذلك، فإذا تعق به حق من شركه في الكتابة، وجب أن يتأدى منه الكتابة؛ لأن ذلك وجه تعق حقوقهم به، ومن قال: إنه يعتقون منه، قال: إنه يرثونه، والناس بين قائلين: قائل يقول: هو للسيد لا يعتق منه الولد ولا يرثون فضله، وقائل يقول: يعتق منه الولد يرثون فضله. ومن قال: إنهم يعتقون منه ولا يرثون، فقد أحدث قولاً ثالثاً خالف به الإجماع، ووجه القول الثاني: أن حكمه حكم العبد، بدليل أنه لو تلف المال قبل أن يصل إلى السيد رفق وهو ومن معه في الكتابة، فإذا ثبت أن له حكم الرق كان ماله للسيد دون الولد وغيرهم من الورثة.

وإن هلك المكاتب وهو هلك مكاتب قبل أداء الجوز ذهب كثير إلى أنه يموت رقيقا، ترك مالا أو لا، كما هو تنف امبيع قبل القبض يرتفع البيع، وهو قول عمر وابن عمر ورید بن ثابت، وبه قال عمر بن عبد العزيز وأبرهري وقتادة، وإليه ذهب الشافعي وأحمد. وقال قوم: إن ترك وفاء أتى عليه من الكتابة كان حرا، وإن كان فيه فصل فالزيادة لأولاده الأحرار، وهو قول عطاء وطاوس ومالك وأبي حنيفة إجماع، كذا ذكر في الحاشية المطبوعة عن "أخى". قلت: تفصيله على ما في "الهداية" وشروحها. أنه إذا مات المكاتب من غير أداء جميع بدل كتابته، أدى بعضه أو لم يؤد شيئا، فإن كان له مال لم تصح الكتابة، وحكمه بعتقه في آخر جزء من أجزاء حياته، وما بقي فهو ميراث لورثته وتعتق أولاده المولودون في الكتابة، وهو المروي عن عبي وابن مسعود.

وُلِدُوا فِي كِتَابَتِهِ أَوْ كَاتَبَ عَلَيْهِمْ، وَرَثُوا مَا بَقِيَ مِنَ الْمَالِ نَعْدَ قَضَاءِ كِتَابَتِهِ.

١٢٨٦ - **مالك** عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ أَنَّ مُكَاتَبًا كَانَ لِابْنِ الْمُتَوَكِّلِ هَلَكَ بِمَكَّةَ، وَتَرَكَ عَلَيْهِ بَقِيَّةً مِنْ كِتَابَتِهِ وَدْيُونًا لِلنَّاسِ وَتَرَكَ ابْنَتَهُ، فَأَشْكَلَ عَلَى عَامِلِ مَكَّةَ الْقَضَاءُ فِيهِ؟ فَكَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَنْ أَبْدَأَ بِدْيُونِ النَّاسِ ثُمَّ أَقْضِيَ مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ، ثُمَّ أَقْسِمَ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ بَيْنَ ابْنَتِهِ وَمَوْلَاهُ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ أَنْ يُكَاتِبَهُ إِذَا سَأَلَهُ ذَلِكَ، وَلَمْ أَسْمَعْ

ثم أقسم ما بقي إلخ: يعني الست بالعريضة، وإساقى وهو الصف مولاه بالعصية، ونسائي عن عبد الله بن شدد عن امرأة حمرة قالت: مات مولى بي وترث أمته به، فقسم أبي **ثم** ماله بيني وبين ابنته، فجعل بي الصف وهذا الصف (الحمي) **الأمر عندنا إلخ** يريد والله أعلم أن لا يجر على ذلك، ولا يقضى به عليه، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وجمهور الفقهاء، وقد روي عن عطاء أن ذلك واجب عليه، قال: ولا اثره عن أحد، والدليل على ما يقوله: أن هذا معنى يقضي إلى العتق عاساً، فمجر عليه السيد، كالاستيلاء والتدبير والعتق إلى أحد، ولأن كل عقد لا يجر السيد على إحراج العبد عن ملكه به بدون القيمة مع السلامة؛ فإنه لا يجر على ذلك بالقيمة ولا بأكثر منها كالتبع وقوله: "لم أسمع أن أحداً من الأئمة أكره رجلاً على أن يكاتب عبداً" يريد أنه لا يمكن ذلك في السلف، وما روي عن عمر **ثم** أنه أمر أساء أن يعتق عبده سريين، فأبى، فصره عمر بالدرة، وقال: كاتبه، فقال أس: لا أكاتبه، فتلا عمر **فكشوه ثم إن علمته فبها حراً** (أبو ٣٣)، فكاتبه أس، فليس فيه دليل على البراءة والحبر، وهو كان لعمر أن يجر على ذلك أساء، حكم بذلك عليه واستعفى عنه أن يصره بالدرة، ويتنوع عليه القرآن بالأمر بذلك، وبما ضربه بالدرة لما نسه إلى الحبر وإلى ما رآه صلاحاً له في دينه وديناه، ومنع من ذلك، فأدبه لامتناعه، وتلا عليه القرآن بالأمر بذلك والندب إليه. وقد أمر محمد بن مسلمة أن يبيع لحارده أمراً، وألهي على أرضه، وقال: والله ليمرن به وهو على نطك على وجه التحكم إليه فيما هو صلاحاً له في دينه وديناه، وعلم أن محمد بن مسلمة لا يرجعه بد عزم عليه في ذلك، وليس هذا الذي أراد مالك أنه لم ينعفه فيه إكرام أحد، فمالك أعظم الناس بأحكام عمر وغيره من أئمة أهل المدينة، وحسبك أن عطاء الذي انفرد بهذا القول قال مثل قول مالك أنه لم ينعفه ذلك عن أحد، وقد روي عن عطاء أيضاً في نهي وجوب ذلك، ولو سلمنا أن عمر قال ذلك على وجه التحكم والحبر لأس، لم يرم لمخالفة الناس له، وقول مالك عن بعض أهل العلم: إذا قيل له: إن الله عز وجل يقول في كتابه: **فكشوه ثم إن علمته فبها حراً** ينو هاتين الآيتين: **وإذا حسنت فمضادوه** (مائدة ٢) **فإذا قصت الصلاة فمضادوه** (جمعه ١٠) أراد أن هذا اللفظ يحتمل غير الوجوب، وأنه ليس كل ما ورد بهذه لصيغة واحداً =

أَنْ أَحَدًا مِنَ الْأُثْمَةِ أَكْرَهَ رَجُلًا عَلَى أَنْ يُكَاتِبَ عَبْدَهُ إِذَا سَأَلَهُ ذَلِكَ، وَقَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ

= فقد يكون منه المدبوع إليه والمباح وغير ذلك مما تخمله هذه الصيغة من المعاني، ويحتمل أن يريد به هذه الصيغة إذا وردت بعد الإحصاء، وأنها محمولة مطلقاً على الإباحة، وقد قال بذلك القاضي أبو محمد وكثير من أصحابنا، وأشار إليه أبو إسحاق في أحكامه، وتعنى في ذلك بأن حسن هذا العقد محصور؛ لتعيقه كجهول، وهو ما كانت عليه أو رقة العبد من عجز عن الأداء، ثم وردت الإباحة بالكتابة بعد ذلك، فكان ظاهرها لإباحة، وهذا مقصود قوله ما يتحصل منه، وإن كنت قد حررت إلى تبيينه وليس عني هذا بالقوي؛ لأن الذي وقع فيه الخلاف بين أصحابنا: بما هو أن يشت حظر ثم بين إقصاء مدته بالإباحة نحو قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ مِمَّا آتَاكُمْ مَا دُمْتُ حُرُمًا﴾ (سورة ٩٦)، ثم بين بقضاء مدة التحريم؛ لقوله: ﴿وَيَدَّ حَسْبُ فَاظْفَدُ﴾ (سورة ٢)، وقال تعالى في السعي إلى الجمعة: ﴿وَيَدَّ يَدِي بِقَدْرِهِ مِنْ حَرِّ نَجْمِهِ﴾ (جمعة ٩)، فحرم سعي بعد إهداء صلاة الجمعة، ثم بين إقصاء وقت التحريم بقوله تعالى: ﴿وَيَدَّ يَدِي بِقَدْرِهِ مِنْ حَرِّ نَجْمِهِ﴾ (جمعة ١٠).

والصحيح عني أن لفظ 'فعل' إذا وردت بعد الحظر إنما على ما في الوجوب، إلا أن يد المدبوع على صرفها عن ذلك، وقد قال الله تعالى: ﴿وَيَدَّ يَدِي بِقَدْرِهِ مِنْ حَرِّ نَجْمِهِ﴾ (سورة ٩٦)، فبين إقصاء عدة تحريمه قتالاً مشتركين بإيجاب قتلهم، وقد رأيت ذلك في أحكام الفصول، فإذا قلنا: إن غصة 'فعل' بعد الخطر على ما في الوجوب، إلا أن يعدل عن ذلك دليل يحتمل أن يكون المراد بقوله تعالى: ﴿وَيَدَّ يَدِي بِقَدْرِهِ مِنْ حَرِّ نَجْمِهِ﴾ (سورة ٩٦)، وقال (سورة ٣٣)، سدد، ويحتمل أن يراد به الإباحة، وقد قال الشيخ أبو إسحاق بن شعبان: عني الإحصاء والسدد، وقال القاضي أبو إسحاق والقاضي أبو محمد: إنه على الإباحة، وقد روى الشيخ أبو إسحاق في تفريعه: إن كانتهم عني الإباحة والإتياء مدبوع إليهم، فإذا قلنا بقول من تقدم من شيوخنا أن لفظ 'فعل' بعد الخطر يقتضي الإباحة، فإن قوله: 'فكأنهم' عني ما تأوله القاصيان على الإباحة، وقد تقدم عند ابتدائي بالقول فيه أن هذا ليس نخصر ينسب إقصاؤه بنقطة 'فعل'، وإنما هذا على ما أشار إليه حكم ست عندهم عاماً بهيه ^(سورة ٣٣) عن بيع حرراً عن لعرر، ثم حصص منه قدر، ما بقي وإنما هي لفظة 'فعل' وارده لتخصيص، فيجب أن لا تقتضي الإباحة عند من ذهب هذا المذهب، لكنهما قد صرحا بحمله على الإباحة، غير أن القاضي أبو إسحاق لا يكاد يتمادى على تحرير القول فيه، فيقول مرة ما تقدم، ويقول مرة أخرى: هو يدل وترعيب، وإلا دل غير الترعيب؛ لأن الإدلال إنما يقتضي الإباحة خاصة وتعيق الفعل بنسبه للمأذون به، والترعيب بمعنى الإحصاء والسدد يقتضي استدعاء الفعل منه على وجه الاستيلاء، وقد يقول مع قوله: "إنه يدل وإباحة" هو أمر، فهو يحتمل أن يريد بذلك الترعيب الذي قدمت ذكره عنه، ويحتمل أن يسمى الإباحة أمراً؛ فإن القاضي أبا الفرج يقول: إن شاح مأمور به، والذي عليه جمهور أصحابنا الأصوليين أن المباح ليس بمأمور به، وقد بينته في أحكام الفصول. واستدل القاضي أبو إسحاق على أن الكتابة لا تحب على السيد ولا يجز عليها قوله تعالى: ﴿وَيَدَّ يَدِي بِقَدْرِهِ مِنْ حَرِّ نَجْمِهِ﴾ (سورة ٣٣) =

أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَمِلْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾. **يَتْلُو هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ: ﴿وَإِذَا حَسِبْتُمْ أَنْ تُطِغُوا فِي الْبِلَادِ فَخُذُوا الرِّهَاطَ فَاصْلُوا فِي الْوَيْحِ﴾** ^(البور: ٢٣) **فَاتَسَوَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَأَنْتَعُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ** ^(المائدة: ٢٠) **قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا ذَلِكَ أَمْرٌ أَذِنَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ لِلنَّاسِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ بِوَاجِبٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَسَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ.....**

= فلما رد ذلك إلى علم السيد، وهو أمر معيب لا يعرفه من المحققين غيره، ثبت أن لا يجب عليه؛ لأنه لم يعمل للحكام فيه مدحلاً، ولو كان كما يجب عليه لقال: فكاتبوهم إن ثبت أن فيهم خيراً. وقد حثف الناس في الخير. فقال مجاهد وابن عباس وكثير من العلماء: هو المال والقوة على الأداء، وبه قال القاضي الشافعي وأبو إسحاق، واستدل على ذلك بأن الخير إذا ذكر في أمور الدنيا فإما هو مال، قال الله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَيْكَ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ أَهْلًا أَنْ تَبْذُلَ لَهُ مِنْ مَالِكِ مَا رَزَقْتَهُ مِنْ يَوْمِ ذِكْرِهِ يَوْمَ ذِكْرِهِ﴾ ^(سورة البقرة: ٢١٧) فلو رزقته من ماله، وروى ابن عمر عن مالك: الخير القوة على الأداء، وروى عن عبيدة السلماني: إن علمتم فيهم خيراً أن أقاموا الصلاة، وروى عن الحسن: إن علمتم فيهم خيراً دينا وأمانة، وقال إبراهيم النخعي: إن علمتم فيهم خيراً صدقاً ووفاء.

يَتْلُو هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ: حراء لـ "إذا سئل"، يعني أن المسائل قال لبعض أهل العلم: إن الله سبحانه بأمر بالكتابة بقوله. **﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَمِلْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾** فيكون واحداً، فيتبين ذلك بعض في جواب لقائل هاتين الآيتين: أولاهما: **﴿وَإِذَا حَسِبْتُمْ أَنْ تُطِغُوا فِي الْبِلَادِ فَخُذُوا الرِّهَاطَ فَاصْلُوا فِي الْوَيْحِ﴾** ^(البور: ٢٣) وثانيهما: **﴿فَاتَسَوَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَأَنْتَعُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾** ^(المائدة: ٢٠) فإن الأمر فيهما للإباحة إجماعاً، فكذلك في آية الكتابة. وفي "الهداية": وهذا ليس أمر بإيجاب لإجماع الفقهاء، وإنما هو أمر للسند في الصحيح. وبه قال الشافعي، والظاهر من كلام مالك أنه أمر بإباحة، وبه قال بعض الحنفية، وقال داود وبعض الظاهرية: إنه أمر بإيجاب، فيجب على المولى أن يكتب عبده الذي علم فيه خيراً إذا سأل العبد ذلك على قيمته أو أكثر لا في أقل منها، وهو قول عطاء وعمر وابن ديار، ثم احتفوا في معنى "خيراً"، قال ابن عمر وابن عباس: قوة على الكسب، وهو قول مالك والثوري، والشافعي صم إليها الأمانة؛ لأنه قد يصعب ما يكسبه فلا يعتق، وقيل: الصلاح في الدين، وقيل: المال، وهما ضعيفان.

يقول الخ: هو أن يصع الرجل عن مكاتبه من آخر كتابته شيئاً، قال ابن القيم: أكثر الصحابة يأمرؤن بذلك من غير قضاء ولا حجر، ولو كانت واجبة لكانت محدودة، وروى الشيخ أبو القاسم عن مالك: أن الإتياء مدبوب إليه وليس بمرض، وروى ذلك عن عثمان وروى حماد عن علي، قال عيسى بن دينار: لا يسعى لأحد أن يدع الوضع وقد رغب الله تعالى فيه وحض عليه، فمن أتى أن يصع شيئاً فذلك له، وقد تروى الفصل، وروى عن بريدة بن حصين الأسلمي أنه قال في ذلك: حص الله الناس أجمعين على أن يعيروه، وروى عن عمر وعبد: أن معنى ذلك أن يعطيه سيده من الزكاة عند عقد الكتابة، وروى عن زيد بن أسلم أن معنى ذلك أن يعطيه الأمير من الزكاة ولا يعطيه السيد شيئاً.

فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾: إِنَّ ذَلِكَ أَنْ يُكَاتِبَ الرَّجُلُ غُلَامَهُ ثُمَّ يَضَعُ عَنْهُ مِنْ آخِرِ كِتَابَتِهِ شَيْئًا مُسَمًّى، قَالَ مَالِكٌ: ^(البور: ٣٣) فَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَدْرَكْتُ عَمَلَ النَّاسِ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ بَغْنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَاتِبَ غُلَامًا لَهُ عَلَى خُمُسَةِ وَثَلَاثِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، ثُمَّ وَضَعَ عَنْهُ مِنْ آخِرِ كِتَابَتِهِ خُمُسَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ الْمُكَاتِبَ إِذَا كَاتَبَهُ سَيِّدُهُ، تَبَعَهُ مَالُهُ وَلَمْ يَتَّبِعْهُ وَلَدُهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُمْ فِي كِتَابَتِهِ...

وأدركت عمل الناس إلخ. وهو قول الأكثر أن في الآية أمر للمولى أن يخط عن مكاتبه من ماله كتابته شيئاً، وهو قول عثمان والربيع وس عمر ^{رض}، وبه قال الشافعي في 'المنهاج': يهرم سيده أن يخط عنه جزء من ماله أو يدفعه إليه، ولخص أبو. وفي نسخة: لأخبر أئبق وفي الهدية: ولا يجب حصه شيء في سند اعتد بالبيع، وعن الكشي: أن مراد بالإبداء دفع صدقة بينهم، رواه عن جماعة من الصحابة، ورجح بأن الإبداء غيبث واحط لا يكون عيباً. وفي 'المعتمد' أنه قال قوم: أراد بقوله: ^{٥٥} **وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ** (٣٣) أي سهمهم الذي جعل الله لهم من صدقات المفروضات؛ لقوله تعالى ^{٥٥} **وَفِي آيَاتِهِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُعْلَمُونَ** وهو قول الحسن، وقال إبراهيم، هو حدث لجميع الناس على معونتهم. (المحلى)

خمس آلاف إلخ: هو سبع مائة الكدية، وبه أخذ بعض الشافعية، وقدر قوم بأربع، وعن ابن عباس يخط عنه اثنتي عشرة ألفاً، الأصح عند الشافعي أنه يكفي ما يقع عليه اسم المالك، ويستحب أربع، كذا في 'المنهاج'. **تبعه ماله إلخ.** يضمن وجهين أحدهما: عند عقد الكتابة، وهو ظاهر لفظ 'أموالاً'. قال شيخ أبو القاسم: من كاتب عبده وبه ماله، وقال عطاء وعمرو بن دينار وغيرهما: ولا أعنه فيه خلاف؛ إلا ما روى عبد الرزاق عن سحجي: من كاتب عبداً وباعة فماله لعهده، والذليل ما عليه الجماعة أن ما كان له من ماله عبده سيده أو ماله بعهده؛ فإنه لا يكون لعهده بعد عقد الكتابة ابتداءً، وإنما يعقدت الكتابة على أن يسعين المالك بما معه من ماله على أداء كتابته، وحدث أن ما يكسبه حال كتابته لا حق لسيده فيه، ولأنه معه، فلا يجوز لسيده اشتراؤه من يده في يده من ماله، وما أرى الرواية عن سحجي إلا وهماً، وهذا يفارق مكاتب المندبر والمعق إلى أجل وأما الولد؛ فإن سيده أحق بما يكسب بعد العلق المؤجل والتدبير والاستيلاء، وحدث أن كان له اشتراؤه أموالهم ووجه آخر: أن المندبر والمعق إلى أجل وأما الولد يهرم سيده الإنفاق عليهم، ولا يهرمه الإنفاق على مكاتب ولا على ولده الدس معه في الكتابة، قاله الشيخ أبو إسحاق. والوجه الثاني: أن مكاتب يتبعه ماله إذ ينفق عتقه، وقد قال القاضي أبو محمد: إذ عتق المكاتب بالأداء سعه ماله، قال: لأن الكتابة عقد معاوضة على النفس والمال. =

قال مالك في المَكَّاتِبِ يُكَاتِبُهُ سَيِّدُهُ، وَلَهُ جَارِيَةٌ بِهَا حَبْلٌ مِنْهُ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ هُوَ وَلَا سَيِّدُهُ يَوْمَ كِتَابَتِهِ: فَإِنَّهُ لَا يَتَّبِعُهُ ذَلِكَ الْوَلَدُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ فِي كِتَابَتِهِ وَهُوَ لِسَيِّدِهِ، فَأَمَّا الْجَارِيَةُ فَإِنَّهَا لِلْمُكَاتِبِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَالِهِ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ وَرَثَ مُكَاتِبًا مِنْ أَمْرَأَتِهِ هُوَ وَابْنُهَا: إِنَّ الْمُكَاتِبَ إِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ كِتَابَتَهُ اقْتَسَمَا مِيرَاثُهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ،

= وقوله: ولم يتبعه ولده إلا أن يشترطه يريد ميثاق من قد وجد من ولده من ولد له من أمته هل عقد كتبه، وعلى هذا مذهب المالكية والفقهاء، وذلك أن الولد إن كان بعد من أمته فهو رقيق لسيد، وليس يرقى له ماله، فيتبعه كما يتبعه ماله، وبما حكمه حكم ماله السيد، فلا يسعى أن ينزع العبد في عقد كتبه ولا غيرها إلا أن يشترطه أبوه، فيكون حكمه مع أبيه حكم عبيد السيد، فمعهما عقد الكفاية أن يشترطه أبوه، فيكون حكمه مع أبيه حكم عبيد السيد، وأما إن كان الأب بعد من روجه، فإنه إن كانت أمه حرة فهو حر؛ لأن الولد مع الأم في الحرية والرق، وإن كانت أمه أمه فهو عبد لسيد، وبما الذي ذكره مالك في هذه المسألة ولد المكاتب من أمته.

يُكَاتِبُهُ سَيِّدُهُ الخ: وهذا على ما قال: إن المكاتب بعقد كتبه وله أمه حامل منه، لم يعلم به هو ولا مولاه، وفائدة ذلك: أنه لم يذكر في عقد الكفاية وجه يتحقق به شرطه، فإنه عبد ولا مدخل له في الكفاية، قال الشيخ أبو القاسم: ويستظهر وصعها، فإذا وصعت فابعد السيد والأمة للمكاتب على ما كانت عليه قبل الكتابة، وأما ما حمت به أمته منه بعد الكتابة فإنه نزع له، وحكمه حكم أبيه في الكفاية، يعق بعقه وريق برفقه، قاله الشيخ أبو القاسم وغيره، وجه ذلك أنه لم يبدع ميثاق سيد قص، وبما الفصل من الأب، وهو قد ثبت له حكم الكفاية ولم يتحقق به استحقات غيره، فهو كاحرء منه، فحكمه في الرق والحرية بالكفاية حكمه.

ورث مكاتب الخ: وهذا على ما قال: إن الولاء لا يورث بالنسبة، ولا لزوجته به تعق، فإذا ماتت امرأة عن روح واس وترك مكاتبًا، فقد تعق حق روح والأب بالمكاتب؛ لأن أحكام الرق منعقة به بمرنة ما لو كان عبداً يورثه الروح والأب، فإن كان مكاتباً أوجب أن يرثه إن كان مالا، ووجب أن يختص به الأب إن كان ولاء؛ لأن الولاء قد ثبت بعقد المكاتب لأمه، فإذا مات المكاتب من أمه، فقد عاد إلى المال، فوجب أن يكون بروح ربه وللاس باقيه كسائر ما حقيقته موروثتهما من المال، وإن اعتق بأداء الكفاية، فقد تحقق بالولاء، وما كان فيه من المال وهو العوض بالكفاية، فقد صار إلى كل واحد منهما حصة منه، ولم يبق إلا مجرد الولاء فثبت للأس حصة، فإن مات المكاتب بعد التعق فلا شيء فيه بروح؛ لأن لزوجته لا تأثير لها في الولاء، ووجب تفرد الأب؛ لأن أسوة لها تأثير مقدم في الولاء، والله أعلم وأحكم.

وإن أدى كتابته ثم مات، فميراثه لابن المرأة ليس للزوج من ميراثه شيء.
 قال مالك: في المكاتب يكتب عبده قال: يُنظر في ذلك، فإن كان إنما أراد المحاباة
 لعبده، وعُرف ذلك منه بالتخفيف عنه، فلا يجوز ذلك، فإن كان إنما كاتبه على
 وجه الرغبة وطلب المال وابتغاء الفضل والعون على كتابته، فذلك جائز له.
 قال مالك في رخص وطئ مكاتبة له: إنها إن حملت فهي بالخيار إن شاءت كانت
 أم ولد، وإن شاءت مرت على كتابتها، فإن لم تحمل فهي على كتابتها.
 قال مالك: الأمر المجمع عليه عندنا في العبد يكون بين الرجلين:

ليس للزوج إلخ. فإن الولاء لا جرى فيه سهم بورته بغيره كما في مال، بل هو نصيب يورث بطريق
 العصبية، فعن الأقرب فالأقرب، روى الدارمي عن الزهري مراسلاً: أن الولاء لا يورث ميراثه
 قرههم من معتق. (الحق) يكتب عبده إلخ في الدراية. وحيار أن يكتب المكاتب عبده استحساناً، وتقياصاً
 أن لا يجوز، وهو قول زهر والشافعي، وحمل ذلك في شرح مناجاة بأنه يعف بولاء المكاتب ليس أهلاً له،
 وفي قول: يصح ويوقف الولاء. (الحق)

وطئ مكاتبة له إلخ. وهذا على ما قال: ونحن نرى أنه ليس لمسيّد أن يصا مكاتبه، وبه قال الشافعي؛ لأن عتقها
 متعلق بأجل كتابتها، فكأن كعتقها بغير أجل، فإنه انقضى أثر محمد. ووجه آخر أن الوطء لا يخل إلا بروحية أو
 مدث يمين يسحق به عليه العتق، وهذا معناه ما في مسائل، فلم يكن له وطؤها، ووجه آخر أنها مفعلة فامتنعت
 عن السيد من الأمة بالكتابة كالحرة، فإن فعل ذلك مع ممة وزجر عنه، وهي على كتابتها ما لم تحمل، ووجه
 ذلك أن مجرد الوطء لا يغير حكم الكتابة ولا يوجب فيها عتقها، ولا حد عنه، سواء علم بانتحريمه أو لم يعلم به،
 وبه قال أبو حنيفة والشافعي خلافاً لروى عن الحسن والزهري أن عليهما حد، وعليين على ما يقول: أنه وطء
 صاوب شبهة مدث، فلم يجب له الحد، كما لو وصى حارة ببه وببن شريكه. **فهي بالخيار** وفي الهداية: إذا
 وجدت لمكاتبة من المولى، فهي بالخيار إن شاءت مصت على الكتابة، وإن شاءت عجزت نفسها، وصارت أم ولد
 له؛ لأنها تفقها حرية عدل سيد وحل غير مدث، فتحرير بينهما وسب ولدها تات من المولى، وهو حر. (الحق)

العبد يكون بين الرجلين إلخ. وهذا على ما قال: إن العبد بين شريكين لا يجوز لأحدهما أن يكتنه دون صاحبه،
 أدل له صححه في ذلك أو لم يأذن، وهو أحد قولي الشافعي، وروى عن الحكم بن عتيبة وابن أبي ليلى: تصح
 الكتابة بغير إذن شريكه، وقال الشافعي في أحد قولي: تصح كتابة إذا أدن في ذلك شريكه، وبه قال أبو حنيفة، =

أَنْ أَحَدَهُمَا لَا يُكَاتِبُ نَصِيْبُهُ مِنْهُ، أَذِنَ لَهُ بِذَلِكَ صَاحِبُهُ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ إِلَّا أَنْ يُكَاتِبَاهُ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَعْقِدُ لَهُ عِتْقًا، وَيَصِيرُ إِذَا أَدَّى الْعَبْدُ مَا كُوتِبَ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يَعْتَقَ نِصْفَهُ، وَلَا يَكُونُ عَلَى الَّذِي كَاتِبَ بَعْضُهُ أَنْ يَسْتَتِمَ عِتْقَهُ، فَذَلِكَ خِلَافُ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ قَوْمَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ. قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ جَهِلَ ذَلِكَ حَتَّى يُؤَدِّيَ الْمُكَاتِبُ أَوْ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ، رَدَّ إِلَيْهِ الَّذِي كَاتَبَهُ مَا قَبِضَ مِنَ الْمُكَاتِبِ، فَانْتَسَمَهُ هُوَ وَشَرِيكُهُ عَلَى قَدَرِ حِصَصِهِمَا، وَبَطَلَتْ كِتَابَتُهُ، وَكَانَ عَبْدًا لَهُمَا عَلَى حَالِهِ الْأُولَى. قَالَ مَالِكٌ فِي مُكَاتِبٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَأَنْظَرَهُ أَحَدُهُمَا بِحَقِّهِ الَّذِي عَلَيْهِ،

= ويسمى أبو حامد الأسفرائني إن مالت، والصحيح ما قدمناه، والذيل على ذلك أن عقد الكتابة لا ينقض، ولذلك لا يجوز لأحد أن يكاتب بعض عبده ويبقى باقيه على حكم الرق، فإذا لم يخر ذلك في بعض عبده جميعه وإن وقع فسخ، فكذلك في بعض عبده سائرهم. واحتج مالك في ذلك بأن الكتابة عقد عتق، ويؤدي ذلك إلى تعييض العتق على الشريك دون تقويم؛ لأنه إذا أعتق نصيبه الذي كاتبه عليه ولم يبق عليه نصيب شريكه؛ لأن التقويم يختص فيما يشره عتق عري من عوض. وهذا لم يشره عتق، وقترن به العوض، فمع ذلك التقويم، فوجب أن يكون هو مجموعا في نفسه، ووجه آخر: أن الكتابة تقتضي أن يملك المكاتب التصرف بالبيع وغيره، وما بقي منه على المالك يمتنع من ذلك، فلما تباقي الأمران لم يصح أن تعقد معاوضة بقتضي أمرين متنافيين، ولذلك لا يجوز له أن يكاتب بعض عبده، ويجوز له أن يكاتب ما يملك من عبد بعضه حر، والله تعالى أعلم.

مكاتب بين رجلين إلخ: وهذا على ما قال: وذلك أن الرجلين إذا كاتبا عبدهما كتابة واحدة، حار ذلك إذا كاتبا على الإصلاق، فيكون لكل واحد منهما إذا كان بينهما نصيبين أن يقص من الكتابة ما يقتضيه الآخر، لا زيادة ولا نقصان، ولا يقضي أحدهما دون الآخر، وكذلك إن اشترطا ذلك في تعقدهما لأحدهما اشتراطا مقتضاها، وإن كاتبا على أن يبدأ أحدهما بالسجدة الأولى أبدأ، ففي 'المواري': لا يجوز ذلك ولا أن يبدأ بعضهما، وتفسخ الكتابة؛ لأن من اشترط ذلك لم يرض بالكتابة إلا جعل يريد لا يدري ما يتم منه. وقال أشهب: يفسخ إلا أن يرضى الذي اشترط التدئة بترك ما اشترط. وقال ابن القاسم: غمضي الكتابة وتطل التدئة. وقال ابن الموار: إن لم يكن قصص منها شيئا، فكما قال أشهب، وإن اقتضى منها صدرا عدت الكتابة وبطل الشرط. ووجه القول الأول ما احتج به من أن أحدهما ارداد زيادة في الكتابة مع تساويهما في ملكه، كما لو عقد الكتابة على أن لأحدهما الثلثين وللآخر الثلث، ويحتمل أن يكون ذلك على قول من قال من أصحابنا: إن أبيع ونسفت بقتص على كل حال، =

وَأَبَى الْآخَرُ أَنْ يُنْظَرَهُ، فَاقْتَضَى الَّذِي أَبَى أَنْ يُنْظَرَهُ بَعْضَ حَقِّهِ ثُمَّ مَاتَ الْمُكَاتَبُ وَتَرَكَ مَالًا: لَيْسَ فِيهِ وَفَاءٌ مِنْ كِتَابَتِهِ.

قَالَ مَالِكٌ: يَتَحَاصَّنَ بَقَدْرٍ مَا بَقِيَ لَهُمَا عَلَيْهِ، يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِقَدْرِ حِصَّتِهِ، فَإِنْ تَرَكَ الْمُكَاتَبُ فَضْلًا عَنْ كِتَابَتِهِ، أَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا بَقِيَ مِنَ الْكِتَابَةِ، وَكَانَ مَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا بِالسَّوَاءِ، فَإِنْ عَجَزَ الْمُكَاتَبُ وَقَدْ اقْتَضَى الَّذِي لَهُ يُنْظَرُهُ أَكْثَرَ مِمَّا اقْتَضَى صَاحِبُهُ، كَانَ الْعِنْدُ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ، وَلَا يَرُدُّ عَلَى صَاحِبِهِ فَضْلٌ مَا اقْتَضَى؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اقْتَضَى الَّذِي لَهُ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ، وَإِنْ وَضَعَ عَنْهُ أَحَدُهُمَا الَّذِي لَهُ، ثُمَّ اقْتَضَى صَاحِبُهُ بَعْضَ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ ثُمَّ عَجَزَ، فَهُوَ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَرُدُّ الَّذِي اقْتَضَى عَلَى صَاحِبِهِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اقْتَضَى الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ بِمِثْلِ الدَّيْنِ لِلرَّجُلَيْنِ بِكِتَابٍ وَاحِدٍ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَيُنْظَرُهُ أَحَدُهُمَا وَيَسْتَحُ الْآخَرُ، فَيَقْتَضِي بَعْضَ حَقِّهِ ثُمَّ يُفْلِسُ الْغَرِيمُ فَلَيْسَ عَلَى الَّذِي اقْتَضَى أَنْ يَرُدَّ شَيْئًا مِمَّا أَخَذَ.

الْحَمَالَةُ فِي الْكِتَابَةِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ الْعَبِيدَ إِذَا كُتِبُوا جَمِيعًا كِتَابَةً وَاحِدَةً...

= ووجه قول شهاب أنهما عقد الكتابة على أن يسلف أحدهما الآخر، فإن تسلف مشروط بالسلف من شرطه فإن أن يقول ذلك صح عقد، ووجه قول من نكس، أن الكتابة عقد يجوز فيه العرق، فإن فتره شرط لا يجوز مع سلامة العوصيين، بل بشرط وثقت العقد، ووجه قول من قال يرجع إلى ذلك، والله أعلم.

العبيد إذا كوتوا جميعا إلخ وهذا على ما قال، إن من كان له جماعة عبيد، فإنه لا بأس أن يكتبهم كتابة واحدة تشملهم عقد واحد، خلاف ما يدعي في أحد قوليه؛ لأنه عقد مقصوده إزالة ملك عن نفسه، فحار أن يخص ويعم كالشعب والعتق. وقال الشيبانوي نقاسمه وسواء كتبوا أحب أو أقرب، ومن كتب عبيده به جرحه بيع أحدهما ولا يصفهما، قال محمد: وقال يريد قوله: "ولا يصفهما" فإن على قول شهاب: ولا يبيع نصف أحدهما؛ =

فَإِنْ بَعْضُهُمْ حُمَلَاءُ عَنْ بَعْضٍ، وَإِنَّهُ لَا يُوضَعُ عَنْهُمْ لِمَوْتِ أَحَدِهِمْ شَيْءٌ.....

= لأن ذلك انصف بصير محتملا عما لا يمكنه سيده، وله بهما من رجل واحد لا من رجلين. قال محمد: أما بهما من رجلين أو من رجل نصف كتابتهما جميعا فحائر، ولو ورثتهما ورثة جاز لكل واحد بيع حصته منهما وهتة، وقد أجاز ابن القاسم وأشهب بيع بعض المكاتب أو حما غير معين. وقوله: 'فإن بعضهم حملاء عن بعض' يريد أن ذلك حكم إطلاق الكتابة خماعة عبدا؛ لأن ذلك معنى اشتغال العقد عنهم؛ فإنه لا يعتق بعضهم إلا يعتق بعض، خلافا لشافعي في قوة. إن من أدى منهم بقدر ما عليه عتق، ولو عقد، واعتقد على أن بعضهم حملاء عن بعض بصل، وقال أبو حنيفة: يخور استحسانا لا قياسا، والدليل على ما يقوله: أن عقد الكتابة مبني على مفاة التعيص، وبذلك من كاتب عبده لم يعتق منه شيء إلا بأداء جميع ما عليه، فكذلك من كاتب أعدا لم يعتق منهم أحد إلا بأداء ما عليهم. دليل آخر: وهو أن هذا عقد يقضي إلى حرية، فإذا اشتمل على جميعه لم يتعص عتقه، أصل ذلك قوله: 'إذا أدبتم إلى ألف دينار فأنتم أحرار' وهذا يدل أن سيدهم واحدا، فأما إن كان أسادات جماعة كالسيدين بكتاتين عديين هما، فإن أشهب لا يجيز الكتابة إلا أن يسقط حمالة بعضهما عن بعض، وعقد الكتابة على جمع عبيد سيد واحد أو أسادات يعتق أن تقدير حملة الكتابة دون تقدير ما يخص كل واحد منهما؛ لأنه لا يخور في عوضها لما كان مقصودها العتق، ونسبت يدين ثابت ما يخور في سائر الأعوص في العقود التي مقصودها المعاوضة، ويكون العوض فيه دينا ثانيا، وهذا على قول ابن القاسم. إنه لا يخور لرجلين جمع ثوبهما في البيع، وأما على قوله تنجوير ذلك، فلا يحتاج إلى فرق، وليس للسيد أحد أحد مكاتين جميع ما على جنتهم مع قدرتهم على الأداء، فإنه ابن الموار، ووجه ذلك أن الحق متعلق جميعهم مع الحياة والقدرة، وإنما يلزم كل واحد منهم جميعا لحق الصمان، فإن كان المصمون حاصرا فادر على الأداء فليس للسيد طلب أحدهم الحق الصمان، وإنما له صلب كل واحد منهم بما يخصه حق الكتابة، فإن تعدد القصص من بعضهم بأن عجز قال في كتاب ابن الموار: أو تعيب، فله الأحد من غيره. وقوله: 'ولا يوضع عنهم موت أحدهم شيء' يريد أن أصحابه قد صموا ما عليه، وقد أتموا الكتابة حملة، والكتابة تاتي التعيص، فلا يعتق إلا بأداء جميع الكتابة، فإن استحق أحدهم بمنك أو حرية من أصبه، وقد علم السيد بذلك أو لم يعلم، فهي 'الموارية' يوضع عنهم حصته في ذلك، والفرق بينه وبين الموت أن العقد في الذي مات تناوله على وجه الصحة، فدرهم ما يخصه كما لو عجز، وهذا لا يتناوه، فذلك وضع عنهم بقدر ما يخصه؛ لأنه لم يلزمهم. فإن ابن الماجشون في 'الموارية': يخط عنهم على عددهم إن كانوا أربعة حصص عنهم ربع اعدد باستحقاق أحدهم. وقوله: 'وإن قال أحدهم: عجزت' يريد أنه لم يعلم عجزه إلا بدعواه؛ فإنه لا يسقط عنه بذلك ما ربه بالكتابة، ولأصحابه أن يستعملوه ما يصبق من العمل؛ لأنه دخل على القوة على السعي، فليس له أن يخرج نفسه منه إلى رفق، ولأن عقد الكتابة لازم، فالذي يدعي العجز لا يخبر أن يكون له مال ظاهر أو لا يكون له مال ظاهر، فإن كان له مال ظاهر لم يكن له أن يعجز نفسه. =

وَأِنْ قَالَ أَحَدُهُمْ: قَدْ عَجَزْتُ وَأَلْقَى بِيَدَيْهِ، فَإِنَّ لِأَصْحَابِهِ أَنْ يَسْتَعْمِلُوهُ.....

= قال مالك في 'المواري': وفي 'العنية' من رواية موسى بن معاوية عن بن لقاسم وروى ابن وهب عن ابن كدينة وابن رافع أنه إذا كره الكتابة فعجز عنه وأشهد بذلك، عاد ممنوكا وإن كان له مال. قال بن حبيب: وقول مالك أحب إلي، وقول الشافعي على قول ابن كدينة وابن رافع، ووجه قول مالك في لزوم العقد: أن الكتابة عقد معوضة ينفذ عوضا، فبرمت في الحسنيين، ولا يبرم على هذا جعل؛ فإن العمل غير متقرر به، فذلك لم يبرم في حصة العامل. ووجه بقول الشافعي: أن مال الكنية مال غير مستقر على العبد، فذلك لا يجوز أن ينحمل به عنه، فمما لم يكن مستقر عنه لم يبرمه أدائه، وهذا الذي ذكره أصحابنا عن الشافعي، والذي ذكره أصحابنا عنه أن معنى قوله: 'إن الكتابة عقد جائز' لا يريد أن للمكاتب فسحة إذا شاء. وإنما يريد به إذا كان بيده مال لم يجز على أدائه، وإذا لم يجز على أدائه، جاز السيد بن البصر وبين فسح كتابه، والله أعلم. فإذا لم يكن للمكاتب مال ظاهر فقد قال مالك في 'العنية': إذا كان ماله صامتا لا يعرف، فيه أن يعجز نفسه، وهو معنى قول مالك: أنه إذا عجز نفسه ثم أظهر أموالا بعد ذلك لم يرد إلى الكتابة وكان رقيقا، ووجه ذلك: أنه إذا عجز نفسه؛ بعدم مال ظاهر يؤدي منه، فقد حصل عقد الكنية، وتقرر منه السيد عليه، فلا يروى منه عجزه بظهور ماله بعد ذلك، كما لو لم يتقدم فيه كتابة، وأن يعجز نفسه؟ قال ابن القاسم في 'العنية': يعجز نفسه دون السبطان، قال سحون: لا يجوز تعجير إلا عبد اسبطان، ووجه قول ابن القاسم: أن هذا عقد عقده السيد والمكاتب على إرادة منه السيد بعوض، فجارهما فسحة ونقصه كاسح. ووجه قول سحون: أنه قد تعق به حق الله تعالى، فليس هما بنقصه إلا حكم الحاكم بصر في ذلك لحق الله تعالى فإن رجا الأداء أو يعود العتق أنقاه، وإن تبين منه تعجز أقعد فسحة، وإن لم يكن له مال ظاهر وكان صاعدا، فله أن يعجز نفسه. وقال الشيبان أبو القاسم: للمكاتب أن يعجز نفسه، وقيل له ذلك إذا لم يكن له مال ظاهر، فالذي اقتضى ذلك أن ليس له مال ظاهر، فيه روايتان، ووجه مع من ذلك: أنه قادر على الأداء فم يكس له تعجير نفسه واسترقاقها بعد اعتق كائدي له مال ظاهر، ووجه الرواية الثانية: أنه ليس به مال يؤدي منه، فلا يجز على الكسب، وهذا إذا كان مفردا بالكتابة فأما إذا شاركه غيره فيها، ففي كتاب محمد: يعجز نفسه قبل نومه إلا أن يكون معه ولد فلا تعجير له، ويؤخذ منه فيعطي سيدا يريد بعد محبه ويعتق هو وولده، وكذلك لو شاركه في الكتابة أحبي، ووجه ذلك: أن حق من شاركه في الكتابة من ولد أو أحبي قد يعق به سعيه ماله؛ لأن الكتابة مية على سعي بعضهم مع بعض وأداء بعضهم عن بعض، والكتابة عقد لازم، فم يكس بسيد وأحد المكاتب فسح ذلك في حقه دون إدل سائر من معه في عقد الكتابة. وهو كاتب عديد بعقد واحد، فبحث في أحدهما يمين، لزمته قبل الكتابة، ففي 'المواري': لا يجعل عتقه وهو كاشدء عتقه، فإن عجز عتق ناحيت في يمينه، ووجهه ما تقدم، فمن أعفقه سيده فأبى ذلك اشتراكه في الكتابة، فأدى معهم حتى عتقوا؛ فإنه لا يرجع على سيده بما أدى عن نفسه، رواه ابن حبيب عن شمع، ووجه ذلك: أن ما وجهه السيد =

فِيمَا يُطِيقُ مِنَ الْعَمَلِ وَيَتَعَاوَنُونَ بِذَلِكَ فِي كِتَابَتِهِمْ، حَتَّى يَعْتِقَ بَعْتَقَهُمْ إِنْ عَتَقُوا أَوْ يَرِقَّ بِرِقِّهِمْ إِنْ رَقُوا.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَاتَبَهُ سَيِّدُهُ لَمْ يَنْبَغَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَتَحَمَّلَ لَهُ بِكِتَابَةِ عَبْدِهِ أَحَدًا إِنْ مَاتَ الْعَبْدُ أَوْ عَجَزَ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ تَحَمَّلَ رَجُلٌ لِسَيِّدِ الْمُكَاتِبِ بِمَا عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ، ثُمَّ أَتْبَعَ ذَلِكَ سَيِّدُ الْمُكَاتِبِ قَبْلَ الَّذِي تَحَمَّلَ لَهُ، أَخَذَ مَالَهُ بَاطِلًا لَا هُوَ ابْتِاعَ الْمُكَاتِبَ، فَيَكُونُ مَا أُخِذَ مِنْهُ مِنْ ثَمَنِ شَيْءٍ هُوَ لَهُ وَلَا الْمُكَاتِبُ عَتَقَ، فَيَكُونُ فِي ثَمَنِ حُرْمَةٍ ثَبَتَتْ لَهُ، فَإِنْ عَجَزَ الْمُكَاتِبُ رَجَعَ إِلَى سَيِّدِهِ، وَكَانَ عَبْدًا مَمْلُوكًا لَهُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْكِتَابَةَ لَيْسَتْ بِدَيْنٍ ثَابِتٍ يَتَحَمَّلُ لِسَيِّدِ الْمُكَاتِبِ بِهَا، إِنَّمَا هِيَ شَيْءٌ إِنْ أَدَّاهُ الْمُكَاتِبُ عَتَقَ.....

= من اعتق لم يتم لما تعلق به من حق أصحابه؛ لأن ذلك لم يكن حقاً للسيد فكان بمصرلة من أعتق عبداً غيره أو أعتقه، وهو محذور عليه في عتقه. وقوله: "يتعاوون به حتى يعتق بعقته ويرق برقه" يريد من فيه سعاية وعمل، فإن قصر عن قدر ما يدرم فإن أصحابه في الكتابة يتعاوون به، فإن عجزوا عن أداء جميع ما عليهم رقبوا ورق معهم، وإن أدوا عتقوا وعتق معهم.

إذا كاتبه سيده إلخ: وهذا عنى ما قال: إن الكتابة لا تخور بالحمالة، فإذا دخلتها حمالة فلا يخلو أن يكون ذلك في أصل العقد أو يكون بعد العقد، فإن كانت الكتابة انعقدت بشرط الحمالة، ففي 'المواري': لا تخور الكتابة عنى الحمالة؛ إذ ليس من سعتها أن تكون في الدم. قال محمد: يريد أنما هي في الوحد، ومعنى ذلك - والله أعلم - أنه لم تعلق الكتابة بدمته تعلقاً لازماً، إنما تعلق بالتصرف والكسب، وروى ابن مري عن عيسى وأصيف، قصصا الكتابة وسطل الحمالة. وقال الشيخ أبو القاسم: لا تخور الحمالة بالكتابة، ومن تحمل ذلك لم تزمه حمالته. وأما الرهن فإن كان الرهن للمكاتب، فإنه يجوز أن يكانه عليه، وبأحده منه بعد عقد بكتابة إن رصيا بذلك، وإن كان الرهن لغير المكاتب لم تخور الكتابة كالحمالة من كتاب ابن الموار. قال: ويجوز أن يسيد بين أن يحصيها بلا رهن أو يفسحها، قال محمد: إلا أن تخل الكتابة، فلا تفسخ ويفسخ الرهن.

بدین ثابت: هو ما لا يسقط إلا بأداء أو إبراء.

وَأِنْ مَاتَ الْمُكَاتَبُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يُحَاصَّ الْغُرْمَاءُ سَيِّدُهُ بِكِتَابَتِهِ، وَكَانَ الْغُرْمَاءُ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْ سَيِّدِهِ، وَإِنْ عَجَزَ الْمُكَاتَبُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لِلنَّاسِ، رُدَّ عِنْدًا مَمْلُوكًا لِسَيِّدِهِ، وَكَانَتْ دُيُونُ النَّاسِ فِي ذِمَّةِ الْمُكَاتَبِ لَا يَدْخُلُونَ مَعَ سَيِّدِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ثَمَنِ رَقَبَتِهِ. قَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَاتَبَ الْقَوْمُ جَمِيعًا كِتَابَةً وَاحِدَةً وَلَا رَحِمَ بَيْنَهُمْ يَتَوَارَثُونَ بِهَا؛ فَإِنْ بَعْضُهُمْ حُمَلَاءُ عَنْ بَعْضٍ، لَا يَغْتَقُ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ حَتَّى يُؤَدُّوا الْكِتَابَةَ كُلَّهَا...

لم يحاص: أي سيده غرماء، وهو قبل ماله وشيئ. ووجه ذلك أن المكاتب لا يحاص سيده غرماء في ماله؛ لأن أفسد؛ لأن لرفقة نزع إليه، فكذلك في موت مع نفسه، قد دلت على أن دين الكتابة ليس بدنس ثابت، فذلك لا حور فيه رهن ولا حرم، لا يرى أن مكاتب إذا مات وعليه دين، فإن دين الغرماء أحل ثلثه من سيده حتى يسوي الغرماء حقوقهم، ولو عجز مكاتب مكاتب ديون الناس في ذمته ولم يعقب لها شيء، من كفايته؛ لأن لرفقه حتى خرجت عن يده لكتابة عدت بالعجز، لا يشاركه في شيء من ذلك غيره.

إذا كاتب القوم إلخ: وهذا على ما قل أن مكاتب إذا كان يملك سهم ربحه؛ فله حصة من ماله، ولا تأثير في ذلك؛ كقولهم لا ربح بينهم، فإن هذا حكم دوي لأرحم وأشد، وقد يؤثر ذلك في سراج، وأما اجتماعهم في كتابة فعلى حد واحد، لا بد أن يكون بعضهم حملاً عن بعض، ولا فرق، يجوز ذلك بينهم فقط، بل يقولون إن حكم الكتابة لا بد منه خلافاً لشيء، وقد تقدم ذكره، وإنما جاز ذلك بين أهل الكتابة سيدهم؛ لأن ملكه ضمن ملكه مع كون العقد بينهم بروم واحد، وقال في 'المؤانية' ولو كاتب كل واحد على حدة، جاز أن يضم أحدهما إلى الآخر، ولكن لا يعقب أحدهما إلا بالآخر، ووجه ذلك أنه إذا انفرد عقد كل واحد منهم، ثم ضم كل واحد منهما صاحبه، فقد عاد إلى حكم العقد بوحده وقد ورد في 'المؤانية' لا بأس أن يتحمل عبده ثلثا على مكانه، ووجه ما قدمناه: وهو كان عبدان بربحيين أو ثلاثة أعبد ثلاثة رجال، فبقي 'المؤانية': أنه قد اختلف في جمعهم في كتابة فله جرد شهيد، فإن كل عبد يتحمل عجز سيده حصة غير سيده في عبد، فهي كتابة متعصية، لأن يستقصو حصة بعضهم عن بعض فيجوز، وعلى كل واحد بقدر ما يدره من كتابة يوم عقده، فإن أحمد بن ميسرة: من كما اختلف، لأن لكل واحد من كل عبد، فله حصص كل واحد عن ثلاثة ثلث كتابة، فلا يقص أحدهم عن غير ملكه شيئاً فوجه، وبما مات أحدهم ونزل أكثر مما عليه من كتابة أدى عنهم جميع ما عليهم، ووجه ذلك ما قدمناه من ضمان بعضهم عن بعض، فإذا مات أحدهم حبس لغيره كلها في حصصه، فإذا واحد من كل ذلك كره منه، وكان فضل من نسيده، وهو يمكن من معه في كتابة شيء منه، لأنه ليس بدوي لأرحم به، وقد اختلف في سراج دوي لأرحم

فَإِنْ مَاتَ أَحَدٌ مِنْهُمْ وَتَرَكَ مَالًا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ جَمِيعِ مَا عَلَيْهِمْ أَدَّى عَنْهُمْ مِنْهُ جَمِيعُ مَا عَلَيْهِمْ، وَكَانَ فَضْلُ الْمَالِ لِسَيِّدِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِمَنْ كَاتَبَ مَعَهُ مِنْ فَضْلِ الْمَالِ شَيْءٌ، وَتَبِعَهُمُ السَّيِّدُ بِحَصَصِهِمُ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهِمْ مِنَ الْكِتَابَةِ الَّتِي قُضِيَتْ مِنْ مَالِ الْهَالِكِ؛ لِأَنَّ الْهَالِكَ إِنَّمَا كَانَ تَحْمِلُ عَنْهُمْ، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يُؤَدُّوا مَا عَتَقُوا بِهِ مِنْ مَالِهِ، وَإِنْ كَانَ لِلْمُكَاتَبِ الْهَالِكِ وَلَدٌ حُرٌّ لَمْ يُولَدْ فِي الْكِتَابَةِ وَلَمْ يُكَاتَبْ عَلَيْهِ لَمْ يَرْتَهُ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ لَمْ يُعْتَقْ حِينَ مَاتَ.

وفي نسخة حتى

الْقِطَاعَةُ فِي الْكِتَابَةِ

١٢٨٧ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تُقَاطِعُ مُكَاتِبِيهَا بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الْمُكَاتَبِ يَكُونُ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ؛

تقاطع مكاتبيها إلخ: والمقاصة: هو أن يجعل عتق المكاتب على شيء يقاطع عليه معجل أو مؤجل، ويجتمع أن يكون فعل أم سمية أصل الكتابة بالذهب، ويقاطعه بالذهب، أو بالورق مقاصة بالورق، فهذا اتفاق العتماء على حواره. إلا أنه قد روي عن ابن عمر: لا يقاطع المكاتب إلا بعوض. قال ابن القاسم: ولم يأخذ به أساس. قال الرهري: لا أعلم أحدا قاله غير ابن عمر. وقال شريح أبو إسحاق: نأول بعض الشاؤولين في قوله تعالى: ﴿وَأَوْهَنَ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَيْنَاهُمْ﴾ (٣٣) إن ذلك قساسة المكاتب على بعض له ما عليه، وترك البعض به على تعجيل العتق، وأما إن كان بالذهب فيقاطعه بذهب، فقد قال القاضي أبو محمد: قد بيعت كتبة مكاتب والعبد، فيجوز أن يبيعها سيده كيف شاء، فيقبضه من ذهب أو ورق، ومن ورق إلى ذهب، ومن عروض إلى عروض، من حسنها أو من غير حسنها؛ لأن تقدير بيعها من العبد إنما هو ترك ما كاتب عليه، والعبدون عنه إلى مال يعجل، وليس في قوله: "أن أم سلمة كانت تقاطع مكاتبيها بالذهب والورق" ما يدل على أصل الكتابة. وفي "المواربة": لا بأس أن يقاطع المكاتب، ويعجل عتقه شيء، يعجبه أو يؤخره، إلى أحد من أهل الكتابة أو أقرب. كان طعاما أو غيره، ووجه ذلك ما قدمناه، ومن اشترى كتبة المكاتب حار أن يقاطعه بما يقاطعه به سيده. رواه ابن القاسم عن مالك في "العتية" والمقاصة صرب القطعة، وهي الخراج على العبد أو الأرض **بين الشريكين إلخ:** وهذا على ما قال: إن من حكم الشريكين في المكاتب أن يتساويا في منه على حسب ما كان شراكتهما فيه، ولا يجوز لأحدهما =

فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَقَاطِعَهُ عَلَى حِصَّتِهِ إِلَّا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ وَمَالَهُ بَيْنَهُمَا، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ إِلَّا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ، وَلَوْ قَاطَعَهُ أَحَدُهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ، ثُمَّ حَازَ ذَلِكَ ثُمَّ مَاتَ الْمُكَاتَبُ وَلَهُ مَالٌ أَوْ عَجَزَ لَمْ يَكُنْ لِمَنْ قَاطَعَهُ شَيْءٌ مِنْ مَالِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرُدَّ مَا قَاطَعَهُ عَلَيْهِ، وَيَرْجِعَ حَقَّهُ فِي رَقَبَتِهِ، وَلَكِنْ مَنْ قَاطَعَ مُكَاتَبًا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ، ثُمَّ عَجَزَ الْمُكَاتَبُ، فَإِنْ أَحَبَّ الَّذِي قَاطَعَهُ أَنْ يَرُدَّ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ مِنَ الْقِطَاعَةِ،

= أن يقاطعه على شيء يفرده بتعجيله دون شريكه، إلا أن يأذن له فيه، فإن فعل وكسبت مقاطعته له صدر ذلك رضا بما أخذه عن حصته في المكاتب، فإن مات المكاتب على ما كان المتمسك أحق بجميعه، وكذلك إن عجز المكاتب؛ فإنه يكون أحق برفقه؛ لأن الذي قاطعه لم يبق له فيه شيء، وغتق المكاتب لا يتعص، فكان المتمسك أحق بماله بعد موته وبرقبته بعد عجزه، والله أعلم. هذا معنى ما في 'الموطأ' وفي 'المواري': إن قبض المتمسك مثل ما قبض الذي قاطعه، فلا حجة للمتمسك في موته إن لم يدع شيئاً ولا في عجزه؛ لأنهما في العجز يتساويان في رقبته، وكذلك إن ترك الميت ما يأخذ منه المتمسك مثل ما أخذ المقتنع. قال ابن موار: لا اختلاف في هذا عن ابن القاسم وأشهب، واختلف إذا عجز ولم يقبض المتمسك إلا أقل من الآخر؛ لاختلاف قول مالك فيه، فقد رآه ابن القاسم: الخيار للمتمسك، إن شاء رجع نصف الفصل على الآخر أو ثمانسك باعد كنه، وقال أشهب ورواه عن مالك وعنه نرويه. له الرجوع نصف الفصل، فإن اختار المتمسك باعد رجع الخيار لمقاطع، قاله محمد، ويصير كأنه قاصع بإذنه أو حكمه به مرضي. وروى ابن مريش عن عيسى، عن ابن القاسم، إن قاطعه أحدهما بعير يدين شريكه، فعجز، فرفقه عند مالك الذي تمسك بالرق حائض، إلا أن يشاء أن يأخذ نصف ما يقبضه به الذي قاطعه، وإن شاء ترك، وكان العبد حائضاً، وإن مات العبد فميراثه للمتمسك، إلا أن يكون لذي قاصع قد أخذ أكثر مما ترك العبد، فيرجع عليه فيأخذ منه نصف ما يقبض به. قال ابن مريش: عبط ابن القاسم في هذه الرواية عن مالك، وهي واضحة في رواية مطرف عن مالك. وقال يحيى بن يحيى: سألت ابن نافع وأخبرته بقول مالك ورواية ابن القاسم، فقال: لست أعرف ما يقول عن قول مالك، وأرى أن يفسح ويرجع إلى نصيبه من رقة إن عجز، أو من الميراث إن مات على ما أحب شريكه أو كره. قال ابن نافع، وليست حاه كحاح من قاصع يدين شريكه. قال يحيى بن إبراهيم: وهذا أصوب ما قيل فيه، وهو وصح في رواية مطرف عن مالك، فما كان خلاف هذه الرواية فوهم، والله أعلم وأحكم.

وَيَكُونُ عَلَى نَصِيهِهِ مِنْ رَقَبَةِ الْمُكَاتَبِ، كَانَ ذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ مَاتَ الْمُكَاتَبُ وَتَرَكَ مَالًا، اسْتَوْفَى الَّذِي بَقِيََتْ لَهُ الْكِتَابَةُ حَقَّهُ الَّذِي بَقِيََ لَهُ عَلَى الْمُكَاتَبِ مِنْ مَالِهِ، ثُمَّ كَانَ مَا بَقِيََ مِنْ مَالِ الْمُكَاتَبِ بَيْنَ الَّذِي قَاطَعَهُ وَبَيْنَ شَرِيكِهِ عَلَى قَدْرِ حِصَصِهِمَا فِي الْمُكَاتَبِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قَاطَعَهُ وَتَمَسَّكَ صَاحِبُهُ بِالْكِتَابَةِ، ثُمَّ عَجَزَ الْمُكَاتَبُ قِيلَ لِلَّذِي قَاطَعَهُ: إِنْ شِئْتَ أَنْ تُرَدَّ عَلَى صَاحِبِكَ نِصْفَ الَّذِي أَخَذْتَ، وَيَكُونُ الْعَبْدُ بَيْنَكُمَا شَطْرَيْنِ، وَإِنْ أُبَيَّتْ فَجَمِيعُ الْعَبْدِ لِلَّذِي تَمَسَّكَ بِالرَّقِّ خَالِصًا. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتَبِ يَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَيَقَاطَعُهُ أَحَدُهُمَا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ، ثُمَّ يَقْبِضُ الَّذِي تَمَسَّكَ بِالرَّقِّ

من رقة المكاتب إلخ: قال ابن القاسم: وله أن يسمى العبد كله إن اتمسكت، ودلت أن شريكه لما أدن به في ذلك، لم يكن له رجوع عليه فيما قص بإذنه، ولكن الذي قاطعه إما أحد دلت؛ يؤدي المكاتب ويعتق، فإذا عجز كان له أن يرجع في حصته منه وشاركه اتمسكت فيما أحد، أو يتمسكت بما أحد ويسمى جميع العبد إن شريكه، ولو لزمه ذلك للزومه العتق، وهذا إما هو إذ قص الذي تمسك أقل مما قص شريكه، وأما إذا قص مثل ذلك أو أكثر، فهي 'الموارية': العبد بينهما بصفين، ومعنى ذلك أن شريكه قد أخذ مثل الذي أخذ هو، فلا حجة له عليه في التمسك، ولو أخذ صاحبه أكثر منه لم يرجع عليه الذي قاصع، لأنه قد رضي ببيع نصيبه بأقل مما كان عقد عليه الكتابة.

تمسك بالرق: أي لم يكتب ولم يقاطع. **قال مالك إلخ:** وهذا على ما تقدم أنه إن عجز قص الذي تمسك مثل ما قص صاحبه، أو أكثر، فالعبد بينهما رقيقا هما، أو يسمى جميع العبد إن اتمسكت، وأما إذا مات المكاتب وقص اتمسكت مثل ما قص شريكه، أو أكثر فالإيراث بينهما، وإن قص أقل فسدي قاطع أن يرد على الآخر نصف ما فصله، ويكون ميراث بينهما، فذلك له، ومعنى هذا أن يأخذ اتمسكت من تركته بعد مثل ما فصل بصاحبه، ويكون ثلثي بينهما بصفين، ولا فرق بين هذا وبين ما في الكتاب إلا في الأعيان من الثياب والادواب والعبيد وغير ذلك؛ فإن لفظة 'الموطأ' يقتضي أنه إن أحب الذي قاصع دفع نصف ما يقضي به، ويكون به الأعيان، وكذا ثبت روى عيسى عن ابن القاسم في 'الموارية' أن اتمسكت يستوفي بقية كتابته من مال المكاتب الذي توفي، ثم يقسمان الباقي، وكذلك فرق بين العجز والموت، والله أعلم. قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين فيقاطع أحدهما على نصف حقه، ومعنى ذلك أن أحد الشريكين قاطع المكاتب على نصف نصيبه، وهو ربع جميعه، وأبقى لنصف الآخر من نصيبه على حكم الكتابة. قال مالك في 'الموارية': يبقئ ثلاثة أرباع العبد على حكم الكتابة، وربعه على القطاعة، فهذا إن عجز فسدي قاصعه أن يرد على صاحبه نصف ما فصله به، =

مِثْلُ مَا قَاطَعَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ يَعْجِزُ الْمُكَاتِبُ، قَالَ مَالِكٌ: فَهُوَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اقْتَضَى الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ اقْتَضَى أَقْلَ مِمَّا أَخَذَ الَّذِي قَاطَعَهُ، ثُمَّ عَجَزَ الْمُكَاتِبُ، فَأَحَبَّ الَّذِي قَاطَعَهُ أَنْ يُرَدَّ عَلَى صَاحِبِهِ نِصْفَ مَا تَفَضَّلَهُ بِهِ، وَيَكُونَ الْعَبْدُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، فَذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ أَبَى فَحَمِيعُ الْعَبْدِ لِلَّذِي لَمْ يَقَاطَعَهُ، وَإِنْ مَاتَ الْمُكَاتِبُ وَتَرَكَ مَالًا، فَأَحَبَّ الَّذِي قَاطَعَهُ أَنْ يُرَدَّ عَلَى صَاحِبِهِ نِصْفَ مَا تَفَضَّلَهُ، وَيَكُونَ الْمِيرَاثُ بَيْنَهُمَا، فَذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي تَمَسَّكَ بِالْكِتَابَةِ قَدْ أَخَذَ مِثْلَ مَا قَاطَعَ عَلَيْهِ شَرِيكُهُ أَوْ أَفْضَلَ، فَالْمِيرَاثُ بَيْنَهُمَا بِقَدْرِ مَلَكَهُمَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَ حَقَّهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتِبِ يَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَيَقَاضِعُ أَحَدُهُمَا عَلَى نِصْفِ حَقِّهِ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ، ثُمَّ يَقْبِضُ الَّذِي تَمَسَّكَ بِالرَّقِّ أَقْلَ مِمَّا قَاطَعَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ، ثُمَّ يَعْجِزُ الْمُكَاتِبُ، قَالَ مَالِكٌ: إِنْ أَحَبَّ الَّذِي قَاطَعَ الْعَبْدَ أَنْ يُرَدَّ عَلَى صَاحِبِهِ نِصْفَ مَا تَفَضَّلَهُ بِهِ، كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَهُمَا شَطْرَيْنِ، وَإِنْ أَبَى أَنْ يُرَدَّ فَلِلَّذِي تَمَسَّكَ بِالرَّقِّ حِصَّةُ صَاحِبِهِ الَّذِي كَانَ قَاطَعَ عَلَيْهَا الْمُكَاتِبُ.

= ويكون العبد بينهما نصفين قال مالك في مواربة، شاء تَمَسَّكَ بالرَّقِّ أو أبى، لأن هذا حكم الكتابه بعد اعجز ب راجعا على ما كتابا عليه قبل الكتابة، فإن أبى من ذلك بعد به ربع العبد قد قاصع عليه، إذا كان قاطع بإذن شريكه، وصار كأنه ربع ذلك الربع من شريكه. فصار ثلاثة أرباع عبد لشريكه، وربع يبقى سدي قاطعه من حصته، إلا ما بقي على حكم الكتابة. وهو ربع من عبد. وهو كان قبض التمسك مثل ما قبض المقاطع، وذلك بأن يقاطعه لأول ثمانية. وأحد التمسك مائة، كان يقاطع باخير بين أن يسد ب التمسك ما أحده، ويكون له نصف عبد، وبين أن يأخذ المقاطع من التمسك ثلث مائة لني قبض، ويسد له ربع العبد، فيكون التمسك ثلاثة أرباعه وبسدي قاصع ربعه. وكذلك إن قبض التمسك مائتين فيه مقاطع أخذ ثلثها وإن كره ذلك التمسك. ويكون سدي قاصع ربع عبد، وإن شاء أحد منه خمسين، وكان عبد بينهما نصفين. قال محمد، معناه أن المقاطع له يأخذ غير ما قاصع عليه، فكان حقه أن يأخذ ست من كل ما غنصني؛ لأن له ربع المكاتب وبلاخر نصفه، فإن شاء أحد ذلك، ثم له أن يختار التماسك بما قبض، ولا يكون له غير ربع العبد، وإن شاء أن يكون له نصف عبد رد قبض ما أخذ إن كان عبده فضيل، وإنه أعني وأحكم.

قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ يَكُونُ بَيْنَهُمَا شَطْرَيْنِ، فَيَكَاتِبَانِهِ جَمِيعًا، ثُمَّ يُقَاطَعُ أَحَدُهُمَا الْمُكَاتَّبَ عَلَى نِصْفِ حَقِّهِ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ وَذَلِكَ الرَّبْعُ مِنْ جَمِيعِ الْعَبْدِ، ثُمَّ يَعْجِزُ الْمُكَاتَّبُ، فَيَقَالُ لِلَّذِي قَاطَعَهُ: إِنْ شِئْتَ فَارْدُدْ عَلَى صَاحِبِكَ نِصْفَ مَا فَضَّلْتَهُ بِهِ، وَيَكُونُ الْعَبْدُ بَيْنَكُمَا بِشَطْرَيْنِ، وَإِنْ أَبَى كَانَ لِلَّذِي تَمَسَّكَ بِالْكِتَابَةِ رُبْعُ صَاحِبِهِ الَّذِي قَاطَعَ الْمُكَاتَّبَ عَلَيْهِ خَالِصًا، وَكَانَ لَهُ نِصْفُ الْعَبْدِ، فَذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعَبْدِ، وَكَانَ لِلَّذِي قَاطَعَ رُبْعُ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ أَبَى أَنْ يَرُدَّ ثَمَنَ رُبْعِهِ الَّذِي قَاطَعَ عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتَّبِ يُقَاطَعُهُ سَيِّدُهُ، فَيَعْتَقُ وَيَكْتُبُ عَلَيْهِ مَا بَقِيَ مِنْ قِطَاعَتِهِ دَيْنًا عَلَيْهِ، ثُمَّ يَمُوتُ الْمُكَاتَّبُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لِلنَّاسِ، قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ سَيِّدُهُ لَا يُحَاصُّ غُرْمَاءَهُ بِالَّذِي لَهُ عَلَيْهِ مِنْ قِطَاعَتِهِ، وَلِغُرْمَائِهِ أَنْ يُدْثَوْا عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ لِلْمُكَاتَّبِ أَنْ يُقَاطَعَ سَيِّدُهُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِلنَّاسِ، فَيَعْتَقُ وَيَصِيرُ لَا شَيْءَ لَهُ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الدَّيْنِ أَحَقُّ بِمَالِهِ مِنْ سَيِّدِهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِجَائِزٍ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يُكَاتِبُ عَبْدَهُ،

في المكاتب يقاطعه إلخ: وهذا على ما قال؛ لأن السيد لا يخاص العرماء إما قاطع عبده به؛ لأن ذلك بمعنى الكتابة، والكتابة لا يخاص بها العرماء، فكذلك لا يخاص بالقطاعة؛ لأن أصل هذا الدين وإن كان تعقب بالدمية، فلما تعلق بحكم الكتابة، وكذلك القطاعة حكم اهبة؛ لأنه ليس للعبد المكاتب أن يقاطع سيده، وعليه ديون تحيط بما في يده. كما لا يجوز له العتق واهبة في تلك المال، وإن كان يجوز له المعاوضة المحصنة. قال ابن المواز: لا يخاص به السيد في فلس ولا موت، وبه قال زيد بن ثابت وعطاء بن المسيب والرهري، وهو قول أبي حنيفة والشافعي. وقال شريح: يخاص سيده العرماء. وبه قال الحنفي والشافعي، والدليل على ما نقوله ما قدمناه، والله أعلم.

لا يخاص: لا يخاص مشتق من الحصنة. قال في "القاموس": تحاصوا وحاصوا اقتسموا حصصا.

الأمر عندنا إلخ: وهذا على ما قال: إن القطاعة تجوز بأقل مما كاتب عليه، وأكثر على التعجيل من المؤجل وتأجيل المعجل في الطعاع وغيره خلافاً لشافعي في قوله: لا يجوز ذلك في أن يضع ويتعجل. والدليل على ما نقوله ما قاله مالك: من أنه ليست الكتابة بدين ثابت، وإنما هي معنى متعلق بالرقبة؛ لأنه أداء تعذر أداء الكتابة =

ثُمَّ يَقَاطِعُهُ بِالذَّهَبِ، فَيَضَعُ عَنْهُ مِمَّا عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابَةِ عَلَى أَنْ يُعَجَّلَ لَهُ مَا قَاطَعَهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ بَأْسًا، وَإِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ مِنْ كَرِهَهُ؛ لِأَنَّهُ أَنْزَلَهُ بِمَنْزِلَةِ الدِّينِ يَكُونُ لِلرَّحْلِ عَلَى الرَّحْلِ إِلَى أَجْلِ، فَيَضَعُ عَنْهُ وَيَنْقُدُهُ، وَلَيْسَ هَذَا مِثْلَ الدِّينِ إِنَّمَا كَانَتْ قِطَاعَةُ الْمُكَاتِبِ سَيِّدَهُ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ مَالًا فِي أَنْ يَتَعَجَّلَ الْعَتَقَ، فَيَحِبُّ لَهُ الْمِيرَاثَ وَالشَّهَادَةَ وَالْحُدُودَ، وَتَثْبُتُ لَهُ حُرْمَةُ الْعَتَاقَةِ، وَلَمْ يَشْتَرِ دِرَاهِمَ بِدِرَاهِمٍ وَلَا ذَهَبًا بِذَهَبٍ، وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ رَحْلٍ قَالَ لُغْلَامُهُ: ائْتِنِي بِكَدَا وَكَدَا دِينَارًا وَأَنْتَ حُرٌّ، فَوَضَعَ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنْ جِئْتَنِي بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ فَأَنْتَ حُرٌّ، فَلَيْسَ هَذَا ذَيْنًا ثَانًا، وَلَوْ كَانَ ذَيْنًا ثَابِتًا لِحَاصِنَ بِهِ السَّيِّدُ عُرْمَاءَ الْمُكَاتِبِ إِذَا مَاتَ أَوْ أَفْسَسَ، فَدَحَلَ مَعَهُمْ فِي مَالِ مُكَاتِبِهِ.

جَرَّاحُ الْمُكَاتِبِ

قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الْمُكَاتِبِ يَجْرَحُ الرَّحْلُ جَرْحًا يَقَعُ فِيهِ عَيْنُهُ الْعَقْلُ: أَنْ الْمُكَاتِبَ إِنْ قَوِيَ عَيْنُهُ أَنْ يُؤَدِّيَ عَقْلَ ذَلِكَ الْجَرْحِ مَعَ كِتَابَتِهِ أَدَّاهُ، وَكَانَ عَيْنُ كِتَابَتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْوِ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ عَجَزَ عَنْ كِتَابَتِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَبْغِي أَنْ يُؤَدِّيَ عَقْلَ ذَلِكَ الْجَرْحِ قَتْلَ الْكِتَابَةِ، فَإِنْ هُوَ عَجَزَ عَنْ أَدَاءِ عَقْلِ ذَلِكَ الْجَرْحِ خَيْرَ سَيِّدُهُ، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤَدِّيَ عَقْلَ ذَلِكَ الْجَرْحِ فَعَلَ وَأَمْسَكَ عِلَامَتَهُ، وَصَارَ عَبْدًا مَمْلُوكًا، وَإِنْ تَنَاءً أَنْ يُسَلَّمَ الْعَبْدُ إِلَى الْمَجْرُوحِ أَسْمَهُ، وَنَاسَ عَلَى السَّيِّدِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُسَلَّمَ عَبْدُهُ.

= سترقت برفقة، وتنقل بالقطاعة على عجل الكتابة إن دبر متعجل بدمعة على حسب ما قدمناه فإن شئخ أبو إسحاق: ويجوز بالشد، وحذف في أسننه. وينقد أحب إلي، ويعنى ملك في ذلك فصل جرح، وهو ما يقتضيه بقطاعة من العتق متعجل لأداء شهادته وموارثه ويعجل تمام حريته، ويدل ذلك تأخير في التصحيح.

قَالَ مَالِكٌ فِي الْقَوْمِ يُكَاتِبُونَ جَمِيعًا، فَيَجْرَحُ أَحَدَهُمْ جَرَحًا فِيهِ عَقْلٌ، قَالَ مَالِكٌ: مَنْ جَرَحَ مِنْهُمْ جَرَحًا فِيهِ عَقْلٌ قِيلَ لَهُ وَلِلَّذِينَ مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ: أَدُّوا جَمِيعًا عَقْلَ ذَلِكَ الْجَرَحِ، فَإِنْ أَدُّوا ثَبَتُوا عَلَى كِتَابَتِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يُؤدُّوا فَقَدْ عَجَزُوا، وَيُحِيرُ سَيِّدُهُمْ فَإِنْ شَاءَ أَدَّى عَقْلَ ذَلِكَ الْجَرَحِ، وَرَجَعُوا عِبِيدًا لَهُ جَمِيعًا، وَإِنْ شَاءَ أَسْلَمَ الْجَارِحَ وَخَذَهُ، وَرَجَعَ الْآخَرُونَ عِبِيدًا لَهُ جَمِيعًا بِعَجْزِهِمْ عَنْ أَدَاءِ عَقْلِ ذَلِكَ الْجَرَحِ الَّذِي جَرَحَ صَاحِبُهُمْ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا أَنَّ الْمُكَاتِبَ إِذَا أُصِيبَ بِجَرَحٍ يَكُونُ لَهُ فِيهِ عَقْلٌ، أَوْ أُصِيبَ أَحَدٌ مِنْ وَلَدِ الْمُكَاتِبِ الَّذِينَ مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ، فَإِنْ عَقَلَهُمْ عَقْلُ الْعَبِيدِ فِي قِيَمَتِهِمْ، وَأَنْ مَا أَخَذَ لَهُمْ مِنْ عَقْلِهِمْ يُدْفَعُ إِلَى سَيِّدِهِمُ الَّذِي لَهُ الْكِتَابَةُ، وَيُحْسَبُ ذَلِكَ لِلْمُكَاتِبِ فِي آجَرِ كِتَابَتِهِ، فَيُوضَعُ عَنْهُ مَا أَخَذَ سَيِّدُهُ مِنْ دِيَةِ جَرَحِهِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ كَاتِبُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ.....

من جرح الخ: وهذا عنى ما قال مالك، وحدث أن عقل جرح مقدم عنى ميث العبد: لأن العبد قبل كتابته هو حتى لم يسم السيد أن يؤدي أرش حياه أو يسمه، فكذلك بعد الكتابة، ومثل السيد لعده قبل الكتابة أنت من حكم الكتابة الذي لم يتقرر بعد، ولا يتقرر إلا بالأداء أو العتق، فإن قتل العبد نفسه فهو على كتابته وإن عجز رقب؛ لأنه قد عجز عن أداء الكتابة؛ لعجزه عما هو مقدم على كتابة، وحدث بقتلي رجوعه إلى حكم الرق المخصص، ثم يكون سيد أن بعديه بأرش حياه أو يسمه عنى ما تقدم، وهو كون عبد من كتابة واحدا، وحتى أحدهما وعجز عن أرش احياه، فأدى صاحبه حين حاف العجز، ثم عتقا سعيهما، فإنه يتبعه بأرش الحياه حتى أدى عنه إن كان مما لا يعتق عليه. حدث قال عيسى. وبك كان من يعتق عليه ففي العتق من رواية أشهر ووجه ذلك. أنه من عتقان فيه ويسرفان بالعجز عنه، فحائز أن يرجع به عنى الأخي كالكنده. وإن جرح أحدهما صاحبه حصا وهما أحييان، قبل انحراح: عقل ما حيت ونعيان عنى كتنكم ويحسب بذلك مما عبيكما من اجر حوكمكمما، وسع انحروح جرح نصف عقل جرح ب. كانا متساويين في الكتابة، وإن احتسفت أحدهما في الكتابة رجع إليه بقدر ما سوب انحراح من ذلك: لأنه أرش الجرح تأدى عنهما وعتقا به.

وتفسير ذلك: وهذا عنى ما قال ب. مكاتب ب. حتى عنى أو عنى من معه في كتابة أن عقل جرحه جرحه عند، ووجه ذلك: أنه عند ما بقي عنه درهم، ويدفع ذلك العتق إلى سيده، ووجه: ويحسب به في اجر كتابته =

وَكَانَ دِيَّةُ جَرْحِهِ الَّذِي أَخَذَ سَيِّدُهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَإِذَا أَدَّى الْمُكَاتَبُ إِلَى سَيِّدِهِ أَلْفِي دِرْهَمٍ، فَهُوَ حُرٌّ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَكَانَ الَّذِي أَخَذَ مِنْ دِيَّةِ جَرْحِهِ أَلْفِي دِرْهَمٍ فَقَدْ عَتَقَ، وَإِنْ كَانَ عَقْلُ جَرْحِهِ أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ عَلَى الْمُكَاتَبِ أَخَذَ سَيِّدُ الْمُكَاتَبِ مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ وَعَتَقَ، وَكَانَ مَا فَضَلَ بَعْدَ أَدَاءِ كِتَابَتِهِ لِلْمُكَاتَبِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُدْفَعَ إِلَى الْمُكَاتَبِ شَيْءٌ مِنْ دِيَّةِ جَرْحِهِ فَيَأْكُلُهُ وَيَسْتَهْلِكُهُ، فَإِنْ عَجَزَ رَجَعَ إِلَى سَيِّدِهِ أَعْوَرَ أَوْ مَقْطُوعَ الْيَدِ أَوْ مَعْصُوبَ الْجَسَدِ، وَإِنَّمَا كَاتَبُهُ سَيِّدُهُ عَلَى مَالِهِ وَكَسْبِهِ، وَلَمْ يُكَاتَبْهُ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ ثَمَنَ وَلَدِهِ، وَلَا مَا أُصِيبَ مِنْ عَقْلِ جَسَدِهِ فَيَأْكُلُهُ وَيَسْتَهْلِكُهُ، وَلَكِنْ عَقْلُ جَرَاحَاتِ الْمُكَاتَبِ وَوُلْدِهِ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي كِتَابَتِهِ أَوْ كَاتَبَ عَلَيْهِمْ يُدْفَعُ إِلَى سَيِّدِهِ، وَيُحْسَبُ ذَلِكَ لَهُ فِي آخِرِ كِتَابَتِهِ.

= يريد فيما يتم عتقه به؛ لأنه لو احتسب له في أول نعم وفيما لا يتم عتقه به من عده، لأدى ذلك إلى ما قدمناه؛ لأن دفع ذلك إليه في أول نعم دفع عما ليس بعوض عنه؛ لأن الكتابة ما كانت لا تنبعض لا يكون عوضا من جميعها إلى الدفعة التي يتم العتق بها، وأما يؤدي له المكاتب قبل ذلك فهو من العنة؛ لأنه إن عجز عن آخر نعم، ورجع رقيقا، بطل ذلك كله، وكان ذلك بمرسة من عجز وم يعط شيئا، فإذا أداه عن أول نعم رجع إليه المكاتب؛ لعجزه ناقضا بعض الجناية وحكما؛ لما قصص من حومه بحكم العلة، فقد أخذ عنة عبده عوضا عن جزء قد ذهب منه، وذلك غير جائز كما لو لم يكاتبه. وقوله: "وإن كان عقل الحرح أكثر مما بقي عليه من الكتابة" أحد السيد من ذلك بقية كتابته وعتق العبد ودفع إليه الفضل، ووجه ذلك: أن عقل الخرج إذا كان فيه أداء الكتابة عجل للسيد أدائه وإن كانت المحرم لم تحل؛ لأنه لو لم يكن فيه أداء احتسب له به في آخر نعم، فإذا كان فيه وفاء عجل له الأداء؛ لأنه يتعجل به العتق؛ ولأنه لما كان عوضا من عين العبد ولم يخر تسليمه إلى العبد؛ لئلا يموت، لم يرجع إلى السيد ناقضا، وكان تعجيل دفعه إلى السيد تعجيل عتق المكاتب بره ذلك؛ لأنه لا حق للعبد في تأخيرها، بخلاف مال المكاتب؛ فإنه لا يعجل للسيد قبل حلول المحرم؛ لأن ذلك ليس بعوض عن عين المكاتب، ولأن للمكاتب حقا في تصريفه والانتفاع به إن أن تحل نحوه كتابته، فافترقا من هذا الوجه، والله أعلم وأحكم.

بَيْعُ الْمُكَاتَبِ

قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي مُكَاتَبَ الرَّجُلِ أَنَّهُ لَا يَبِيعُهُ إِذَا كَانَ كَاتِبَهُ بَدَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ إِلَّا بِعَرَضٍ مِنَ الْعُرُوضِ يُعَجِّلُهُ وَلَا يُؤَخِّرُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَخَّرَهُ كَانَ دَيْنًا بَدَيْنٍ وَقَدْ نَهَى عَنِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِي. قَالَ: وَإِنْ كَاتَبَ الْمُكَاتَبَ سَيِّدُهُ بِعَرَضٍ مِنَ الْعُرُوضِ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ الْبَقَرِ أَوْ الْغَنَمِ أَوْ الرَّقِيقِ، فَإِنَّهُ يَصْلُحُ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَشْتَرِيَهُ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ عَرَضٍ مُخَالَفٍ لِلْعُرُوضِ الَّتِي كَاتَبَهُ سَيِّدُهُ عَلَيْهَا يُعَجِّلُ ذَلِكَ وَلَا يُؤَخِّرُهُ.

قَالَ مَالِكٌ أَحْسَنُ الْحُجَجِ: وَهَذَا عَلَى مَا قَالَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يُجُوزُ بَيْعُ كِتَابَةِ الْمَكَاتَبِ حَلَاً لِلرَّبِيعَةِ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ وَأَبِي حَبِيبَةَ وَالشَّافِعِيُّ فِي مَعْنَاهُمْ ذَلِكَ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى مَا يَقُولُهُ: أَنَّ هَذَا عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ فَهِيَ بِمَجْمَعِ صَحَّتِهَا مَا فِيهِ مِنَ الْعَقْدِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا لِلْعَتَقِ، وَهَذَا إِذَا بَاعَ السَّيِّدُ جَمِيعَ الْكِتَابَةِ، وَأَمَّا إِذَا بَاعَ حَرًّا مِنْهَا فِي جَوَارِ ذَلِكَ رَوَيْتَانِ عَنْ مَالِكٍ، إِحْدَاهُمَا: الْمَعَ. وَالْأُخْرَى: أَحْوَارُ، قَالَهُ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ. وَجِهَ رَوَايَةُ الْحَوَارِ وَهِيَ فِي "الْعَتِيقَةِ" عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبُ: أَنَّ هَذَا بَيْعٌ مُقْصُودٌ فِي نَفْسِهِ بِخَوْرِ بَيْعِ جَمِيعِهِ، فَحَارَ بَيْعُ حَرٍّ مِنْهُ كَسَائِرِ الْمُسَبَّحَاتِ، وَوَجِهَ رَوَايَةُ الْمَعَ: أَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنَّ يُؤَدِّي الْمَكَاتَبُ كِتَابَتَهُ أَدَائَيْنِ مَحْتَمَلَيْنِ، أَحَدُهُمَا: إِلَى سَيِّدِهِ بَعْدَ كِتَابَتِهِ. وَالثَّانِي: إِلَى امْتِنَاعِ الْحَرِّ لِحَقِّ اتِّبَاعِهِ، وَذَلِكَ غَيْرُ حَائِزٍ، وَلِذَلِكَ لَا يَخُورُ أَنَّ يَكْتَابُ الرَّجُلُ بَصْفَ عَبْدِهِ حَقَّ الْكِتَابَةِ، وَيُؤَدِّي الْبَصْفَ الْآخَرَ مِنَ الْخِرَاجِ لِحَقِّ الْمَلِكِ، وَإِنْ كَانَ الْمَكَاتَبُ لَشَرِيكَيْنِ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا بَيْعُ حَصَّتِهِ دُونَ شَرِيكِهِ. قَالَ مَالِكٌ فِي "الْعَتِيقَةِ" وَ"الْمَوَارِيَةِ" قَالَ فِي "الْعَتِيقَةِ". وَإِنْ أَدْنَى فِي ذَلِكَ شَرِيكِهِ إِلَّا أَنْ يَبِيعَهُ جَمِيعًا. قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَكَذَلِكَ الْمَكَاتَبُ لَا يَشْتَرِي بِصِيبِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ جَمِيعَهُ. قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ فِي "الْمَوَارِيَةِ": أَمَّا مِنَ الْمَكَاتَبِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بَرَصًا شَرِيكِهِ وَأَمَّا مِنْ غَيْرِهِ فَيَجُوزُ وَإِنْ كَرِهَ شَرِيكُهُ، وَجِهَ رَوَايَةُ أَحْوَارُ: أَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ مُقْصُودَةٌ تَجُوزُ فِي جَمِيعِ الْعَبْدِ، فَحَارَتْ فِي بَعْضِهِ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ، وَوَجِهَ الرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ مَا قَدَّمْنَاهُ أَيْضًا، وَأَمَّا مِنَ الْعَبْدِ نَفْسَهُ فَقَدْ قَالَ مُحَمَّدٌ: إِنَّهَا كَالْقِطَاعَةِ.

فَهِيَ عَنِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِي أَيِ النَّسِيبَةِ بِالنَّسِيبَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ يَشْتَرِي الرَّجُلُ شَيْئًا إِلَى أَجَلٍ، فَإِذَا حَلَّ الْأَجَلُ لَمْ يَحْدِثْ مَا يَقْصِي بِهِ، فَيَقُولُ. بَعْنِي إِلَى أَجَلٍ آخَرَ بِزِيَادَةِ شَيْءٍ فَيَبِيعُهُ مِنْهُ، وَلَا يَخْرُجُ بَيْنَهُمَا تَقَابُصٌ، يَقَالُ: كَلَأُ الدِّينَ كَلَوَا فَهُوَ كَالِي إِذَا تَأَخَّرَ، كَذَا فِي "النِّهَايَةِ".

قال مالك: أحسن ما سمعت في المكاتب أنه إذا بيع كان أحق باشتراء كتابته ممن اشتراها إذا قوي أن يؤدي إلى سيده الثمن ندي باعه به نقداً، وذلك أن اشتراءه نفسه عتاقه، والعتاقه تبدأ على ما كان معها من الوصايا، وإن باع بعض من مكاتب المكاتب نصيبه، فباع نصف المكاتب أو ثلثه أو ربعه أو ستهما من أسهم المكاتب، فليس للمكاتب فيما بيع منه شفعة، وذلك أنه يصير حرة القطاعة، وليس له أن يقاطع بعض من كاتبه إلا بأذن شركائه، وأن ما بيع منه ليست له به حرمة تامة، وأن ماله محذور عنه، وأن اشتراءه بعضه يحايف عليه منه العجز لما يذهب من ماله، وليس ذلك بمنزلة اشتراء المكاتب نفسه كاملاً، إلا أن يأذن له من بقي له فيه كتابة، فإن أدنوا له كان أحق بما بيع منه. قال مالك: لا يحل بيع نجم من نجوم المكاتب، وذلك أنه غرر إن عجز المكاتب بطل ما عليه، وإن مات أو أفلس وعليه ديون للناس

قال مالك الخ: وهذا على ما قال. إن مكاتب أحق بشراء كتابته بد شتره غيره ممن يشتريه، وليس ذلك من باب شفعة، ولكنه من باب ما يتعلق به مال من لا يعتق مقدم على المال، ومكاتب بد شتره ككتابته على نفسه شتره، فكان أولى من شتره غيره، فإن ذلك شتره بد أدى إلى تمت وسرواق، فأما إن بيع بعض كتابته ولا يكون أحق بها، لأن شتره بعض كتابته لا يؤدي إلى حقه، وموجه حر أن يعتق مني على العيب وسراية، وقد ختم مع سميت عند سنها كان يعتق أولى، وهذا يجري عند محري تمت، فإن لم يملك مكاتب عند بيع كتابته، كان له ذلك، بل أن يوقف شتره ذلك أو يتخرج في أول نجومه، ولم أر فيه نص، والله أعلم وأحكم.

نجم من نجوم المكاتب: وإن في أسهمه نجوم أو فاق معدومة مساهمة مشاهرة أو مساهمة، ومنه نجمه لمكاتب، وأصله أن عرب كانت تعمل مضاع مزارع غنم ومساقصها موفيت خبرون ديونها وغيرها، فقبول إذا طبع نجم حل عيب من أي شتره ككتابته باقي مزارع فإن مال لا يحل بيع جم من نجوم مكاتب رج برن حما معية ما فيه من عجزه لأنه إن كان النجم ندي باعه أول جم فقطعه، ثم عجز لمكاتب رفق جميعه وصل حكمه ذلك نجمه، وإن شتره باقي إذا عجز بعد قبله ولا يدرى ما يصير له، وأما إن شتره حما غير معن، يترجع إن بيع جزء من كتابته، وذلك حذر على روية لإحدى، وهي الأصح من قول أصحابنا، وأما على روية مع من مع خرة، فحذر أن لا يجر بيع جم غير معن، والله أعلم وأحكم.

لَمْ يَأْخُذْ الَّذِي اشْتَرَى نَحْمَهُ بِحَصَّتِهِ مَعَ غُرْمَائِهِ شَيْئًا. وَإِنَّمَا الَّذِي يَشْتَرِي نَحْمًا مِنْ نُحُومِ الْمُكَاتِبِ بِمَنْزِلَةِ سَيِّدِ الْمُكَاتِبِ، فَسَيِّدُ الْمُكَاتِبِ لَا يُحَاصُّ بِكِتَابَةِ غُلَامِهِ غُرْمَاءَ الْمُكَاتِبِ. وَكَذَلِكَ الْخَرَجُ أَيْضًا يَجْتَمِعُ لَهُ عَلَى غُلَامِهِ، فَلَا يُحَاصُّ بِمَا اجْتَمَعَ لَهُ مِنَ الْخَرَجِ غُرْمَاءَ غُلَامِهِ. قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَشْتَرِيَ الْمُكَاتِبُ كِتَابَتَهُ بِعَيْنٍ أَوْ عَرَضٍ مُخَالَفٍ لِمَا كُتِبَ بِهِ مِنَ الْعَيْنِ أَوْ الْعَرَضِ أَوْ غَيْرِ مُخَالَفٍ مُعْجَلٍ أَوْ مُؤَخَّرٍ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتِبِ يَهْدُكَ وَيَتْرُكُ أُمَّ وَلَدٍ وَأَوْلَادًا لَهُ صِغَارًا مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا،

قال مالك في المكاتب: يهدت ويرث أم ولد وولد له صغارًا منها أو من غيرها، فلا يفدرون على سعي، ناع أم الولد إذا كان ينهي من ثمنها جميع الكتابة على ما قاله، والمكاتب إذا برث أم ولد ولا يجوز أن يكون لها ولد أو لا يكون لها ولد، فإن لم يكن لها ولد لم تستمع، ولم تعتق وإن برث أضعاف لكتابه، لأنها تعتقد عيها ككتبتها، وإنما هي بمرءة ما لم يكسب صغير بن السيد مائة، فإن كان معها ولد صغير منها أو من غيرها يخاف عيها العجر؛ تضعفهم عن السعي، سبع أم الولد، ووجه ذلك ما قدمناه من أنها بمرءة ما أنبهم، فذلك يثبت لها حكم الكتابة فتعتق بالأداء، وإنما ثبت لها حكم المال، وذلك يجوز للمكاتب أن يبيعها بد حاف العجر، وذلك يقتضي أن يؤدي منه الكتابة عتق جميعهم، وروى سحنون عن ابن القاسم في 'عتبة' لا يرجع عيها ولد المكاتب شيء، وإن لم تكن أمهم، ووجه ذلك: أن أم الولد لا تبيع غير ضرورة، وإنما ناع بضرورة وحول العجر، وإذا انتهى ذلك بإمكان الأداء فلا بد أن يعتق، وإنما تعتق على المكاتب فلا يرجع عيها شيء، مما عتقت به؛ لأن مكاتب إذا عتقت عليه ولده لم يرجع عيها شيء، والله أعلم وأحكم. فإن مات المكاتب عن أم ولد وأب وأخ في الكتابة، فقد قال ابن القاسم في 'مؤرية': هي رفيق للأب وإن برث وفاء بالكتابة وفاء شتهب، إن برث وفاء عتقت مع الأب والأخ، وإن لم يترك وفاء رقت ولا تعتق في سعيها بعد ذلك، ولا تسعى هي إلا مع الولد. وقوله: 'فإذا لم يكن في ثمنها ما يؤدي عنهم، ولم تقو هي ولا هم على السعي، رجعو رفيق لسيدهم' يريد أن ولد المكاتب يرقون إذا لم يمكنهم الأداء مما ينفقه أبوه ولا سعيهم، يريد أنه ليس في ثمنها ما يؤدي عنهم حتى يبيع السعي، وإنما إن كان في ثمنهم ما يؤدي عنهم حتى يسعو سعي، ففي 'مؤرية' عن عيسى: ناع ويؤدي عنهم من ثمنها حومهم حتى يسعو سعي، فإن أدوا عتقوا، وإن عجزوا رفقوا. وروى يحيى بن جابر عن ابن دافع: لا تناع لهم إلا أن يكون في ثمنها أن يبعث ما يعتقون به. ووجه القول الأول: أنها ما لم يمكنها، فجار أن تناع في الأداء عن سبه كما لو كان في ثمنها ما يعتقون به؛ ولأن كل ما يباح في أداء جميع ما عيها يبعث في أداء =

فَلَا يَقْوُونَ عَلَى السَّعْيِ، وَيُخَافُ عَلَيْهِمُ الْعَجْزُ عَنْ كِتَابَتِهِمْ. قَالَ: تُبَاعُ أُمُّ وَلَدِ أَبِيهِمْ إِذَا كَانَ فِي ثَمَنِهَا مَا يُؤَدِّي بِهِ عَنْهُمْ جَمِيعُ كِتَابَتِهِمْ، أُمُّهُمْ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ أُمِّهِمْ، يُؤَدِّي عَنْهُمْ وَيَعْتَقُونَ؛ لِأَنَّ أَبَاهُمْ كَانَ لَا يَمْنَعُ بَيْعَهَا إِذَا خَافَ الْعَجْزُ عَنْ كِتَابَتِهِ، فَهَؤُلَاءِ إِذَا خِيفَ عَلَيْهِمُ الْعَجْزُ بَيْعَتْ أُمُّ وَلَدِ أَبِيهِمْ، فَيُؤَدِّي عَنْهُمْ ثَمَنُهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ثَمَنِهَا مَا يُؤَدِّي عَنْهُمْ، وَلَمْ تَقْوِ هِيَ وَلَا هُمْ عَلَى السَّعْيِ، رَجَعُوا جَمِيعًا رَقِيقًا لِسَيِّدِهِمْ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الَّذِي يَتَّبَعُ كِتَابَةَ الْمُكَاتَبِ، ثُمَّ يَهْلِكُ الْمُكَاتَبُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ كِتَابَتَهُ: أَنَّهُ يَرِثُهُ الَّذِي اشْتَرَى كِتَابَتَهُ، وَإِنْ عَجَزَ فَلَهُ رَقَبَتُهُ، وَإِنْ أَدَّى الْمُكَاتَبُ كِتَابَتَهُ إِلَى الَّذِي اشْتَرَاهَا وَمَنْهُ عَتَقَ، فَوَلَاؤُهُ لِلَّذِي عَقَدَ كِتَابَتَهُ لَيْسَ لِلَّذِي اشْتَرَى كِتَابَتَهُ مِنْ وَلَائِهِ شَيْءٌ.

وَلَوْ سَحَقَ وَبَسَّ

= بعض ما عبيهم كسائر أمواله ورقبته. ووجه القول الثاني: أن هذا يلحقها العتق وتعتق مع الولد، فلا تناع مع السلامة كسائر من انعقد له الكتابة.

قال مالك الأمر إلح: قوله: "فيمس اشترى كتابة المكاتب، ثم مات أنه يرثه" يريد أنه أحق بماله ليس على وجه ميراث؛ لأن الرق ياتي التوارث، ولكن معنى استحقاق السيد مال عبده، ولو عجز المكاتب لكاتب رفته لم يشتره؛ لأنه لا خلاف أنه يسترق بالعجز، ولا يجوز أن يسترقه نائع الكتابة؛ لأنه لا يجتمع له الثمن ورقبة العبد. وقوله: 'وإن أدى المكاتب كتابته إلى الذي اشتراها وعتق فولأؤه لبيد عقد الكتابة خلافا للشافعي في قوله: الولاء للمشتري، وبه قال ابن حنبل والشافعي. ومعنى ذلك: أن المكاتب إما عتق بالعتق الذي تضمنه عقد الكتابة، وقد ثبت الولاء من أعتقه؛ ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: **بِمَوْلَاهُ** من عتق وأما ما روي عن النبي ﷺ **بِمَوْلَاهُ** من أعطى من ف. وإن ذلك في قصة عبها كان فيها المعتق هو الذي أعطى الورق، ويحتمل أن يخرج على الغالب؛ فإن غالب الحال أن المعتق هو معطي الورق، وأما من يشتري الكتابة وتتأدى إليه فقبيل بادر، فكان ذلك على سبيل التصريق لا على سبيل التعليق، وكان قوله: **بِمَوْلَاهُ** من عتق على وجه التعيين فيه تعلق الحكم، فعلى هذا أن المشتري للكتابة إنما يشتري ما على المكاتب من الكتابة، وإما يسترق العبد؛ لعجزه عن أداء ما اشترى، فلو ابتدأ عتقه بعد عجزه واسترقاقه، بطل حكم ما تقدم من الكتابة، وكان ولأؤه بالعتق الثاني للمشتري، والله أعلم وأحكم.

سَعْيُ الْمُكَاتِبِ

١٢٨٨ - مالك أنه بلغه أن عروة بن الزبير وسليمان بن يسار سُئِلَا عَنْ رَجُلٍ كَاتَبَ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى بَنِيهِ، ثُمَّ مَاتَ هَلْ يَسْعَى بَنُو الْمُكَاتِبِ فِي كِتَابَةِ أَبِيهِمْ أَمْ هُمْ عَبِيدٌ؟ فَقَالَا: بَلْ يَسْعَوْنَ فِي كِتَابَةِ أَبِيهِمْ، وَلَا يُوضَعُ عَنْهُمْ لِمَوْتِ أَبِيهِمْ شَيْءٌ. قَالَ مَالِكُ: وَإِنْ كَانُوا صِغَارًا لَا يُطِيقُونَ السَّعْيَ لَمْ يَنْتَظَرْ لَهُمْ أَنْ يَكْبُرُوا، وَكَانُوا رَقِيقًا لِسَيِّدِ أَبِيهِمْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَرَكَ الْمُكَاتِبُ مَا يُؤَدِّي بِهِ عَنْهُمْ نُجُومُهُمْ إِلَى أَنْ يَتَكَلَّفُوا السَّعْيَ، فَإِنْ كَانَ فِيهِمَا تَرَكَ مَا يُؤَدِّي عَنْهُمْ أَدَّى ذَلِكَ عَنْهُمْ، وَتَرَكُوا عَلَى حَالِهِمْ حَتَّى يَبْلُغُوا السَّعْيَ، فَإِنْ أَدَّوْا عَتَقُوا، وَإِنْ عَجَزُوا رَقُّوا. قَالَ مَالِكُ فِي الْمُكَاتِبِ يَمُوتُ وَيَتْرَكُ مَالًا لَيْسَ فِيهِ وَفَاءٌ لِلْكِتَابَةِ، وَيَتْرَكُ وَلَدًا مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ وَأُمٌّ وَلَدٍ، فَأَرَادَتْ أُمٌّ وَلَدِهِ أَنْ تَسْعَى عَلَيْهِمْ: إِنَّهُ يُدْفَعُ إِلَيْهَا الْمَالُ إِذَا كَانَتْ مَأْمُونَةً عَلَى ذَلِكَ قَوِيَّةً عَلَى السَّعْيِ،

بل يسعون إلخ: قال محمد: بهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة، فإذا أدوا عتقوا جميعا. (الحنفى)

المكاتب يموت. وله بون أنه لا يحط عنهم شيء من الكتابة التي لرميت أباهم، ويسعون في أداء ذلك كله، يقتضي أن الكتابة على حكم الحمالة يحملها المكاتبون بعضهم عن بعض، فمن ثلث له حكم الكتابة ثلث له وعليه حكم الحمالة، فلا يعتق أحد من شركائه في الكتابة إلا بعتقه، ويؤدي عمن عجز من أهل الكتابة ما عجز عنه لموت أو عجز عن سعاية، فمن مات من أهل الكتابة أدى عنه ما كان يوبه من الكتابة من شركه فيها، ولو استحق أحد المكاتبين بحرية سقط عن الباقي بقدر ما يوبه من الكتابة، والفرق بينه وبين من يموت أن من مات قد برمته الكتابة، وتعلقت به تعق حقيقة، وأما المستحق بحرية فلم يكن شيء من ذلك لارما له ولا متعقبا به، فلم يصمن سائر من كان معه في الكتابة ما يوبه منها؛ لأنه لم يلزمه شيء منه بعقد الكتابة. وقوله: 'وإن كانوا صغارا لا يطيقون السعي' لم ينتظر لهم أن يكبروا" يريد إذا لم يترك أبوهم ما يؤدي به الكتابة، أو يؤدي به نجومها إلى أن يبلغوا السعي، فإن ترك ما يؤدي عنهم إلى أن يبلغوا السعي أدى عنهم وانتصر بهم ذلك، فإن أدوا سعيهم عتقوا، وإن عجزوا رقبوا. ووجه ذلك: أن المكاتب المتوفى كان أيضاً ضامنا له ما على بنيه وغيرهم من الكتابة بحق مشاركتهم فيها، فإذا ترك ما يؤدي عنهم وعجزوا هم كان ذلك في ماله الذي تركه، والله أعلم.

وَأَنَّ لَهُ تَكُنْ قُوَّةً عَلَى السَّعْيِ وَلَا مَأْمُونَةٌ عَلَى الْمَالِ، لَمْ تُعْطَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَرَاجَعَتْ هِيَ وَوَلَدُ الْمُكَاتِبِ رَاقِبًا لِسَيِّدِ الْمُكَاتِبِ. قَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَاتِبَ الْقَوْمُ جَمِيعًا كِتَابَةً وَاحِدَةً، وَلَا رَحِمَ بَيْنَهُمْ، فَعَجَرَ بَعْضُهُمْ وَسَعَى بَعْضُهُمْ حَتَّى عَتَقُوا جَمِيعًا، فَإِنَّ الَّذِينَ سَعَوْا يَرْجِعُونَ عَلَى الَّذِينَ عَجَزُوا بِحَصَّةٍ مَا آدُّوا عَنْهُمْ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ حُمَلَاءُ عَنْ بَعْضٍ.

إذا كاتب القوم إلخ: يريد أنهم مع بطلان عقد يكون بعضهم حملاء عن بعض؛ لأن ذلك مقتضى جمعهم في كتابة واحدة. فإن أدى بعضهم كتابة دون بعض فلا يجوز أن يكون قريب أو أحب. فإن كاتب أحسب رجع بعضهم إلى بعض ثم أدى عنهم، وقد حسب أصحابنا في صحة الرجوع. فإن مات في الموازية: يرجع على من أدى عنه قدر ما يقع عليه على حسب قوته وسعيه. وقد سئل القاضي وحده وقال: أشبه على قدر قوته على الكتابة، وهو على خوف من الموت من نفسه. وقد سئل ما حشون يرجع على تعدد. وروى من حسب عن مصرف ومن ما حشون: على قدر قيمتهم. ووجه قول مالك أن الذي يسفع به في كتابة القود على الأداء، فوجب أن يكون ما يؤدوه يتقسط حسب ذلك وقال عيسى في المروية: وإنما كانت حارية لمن مائة دينار ولا قوة له على الأداء، ويكون العقد أحقر من عشرين ديناراً وهو في الحبس له من. ووجه رواية من مور عن ابن ماجهون: أن الاعتناء بالتعدد. ولو عثر بالقود على الأداء ما صحب كتابه صغير واستبح لغيره معهم؛ لأنهم لا أداء فيهم، فكان ما يؤدي عنهم زيادة أو سلف. ووجه رواية من حسب عن من ما حشون. أن السيد يمدد رفاهم، فيجب أن يكون العوض يتقسط على قدر قيمتهم. ذلك ثبت. فإن الاعتناء في ذلك عند مالك ومن يقاسم يوم العقد، فيصير إلى حاضره يوم العقد. وروى من حسب عن مصرف ومن ما حشون. لا اعتبار بقيمتهم يوم عتقوا يس يوم كوسو. وقد أصح: يعتبر حاضره يوم عتقوا إن لم كانت حاضره يوم كوسو. يريد أن الاعتناء بالسوق وعلاء الأثمان يوم العقد والاعتناء بصفاقه يوم العتق. ووجه قول مالك. أن العقد يمد عثر فيه حال يوم العقد، فيجب أن يكون ذلك المعتبر لهم من حاضره في التقييد، فأمد ما حدث بعد ذلك فمد يعقد عقد عليه. وقد قال أصح في المروية: إن كان فيهم يوم عقد الكتابة من لا سعيه له من صغير أو شيخ فلا شيء عليه، ووجه ذلك: ما قدمناه من اعتبارهم يوم العقد. ووجه قول مصرف ومن ما حشون: أن عقد الكتابة لا يتم إلا بقس العقد؛ فإن العجز بنفسه، وإنما تم بالأداء. قد يصح العتق، فيجب أن يكون لا اعتبار بذلك اليوم دون يوم عقد الكتابة بل على ذلك كما عجزوا يرجعون إليه على حاضره ذلك يوم السيد المروية والنقص دون الرجوع. ووجه قول أصح أن صدقهم غير حال يوم الأداء لأنه وقت القود عقد على السوق يوم العقد؛ لأن ذلك كان المعتبر في زيادة الكتاب ونقصها، والله أعلم. وإن كان فيهم صغير فمع السعي قبل الأداء فهي المروية عن أشهب عليه قدر ما يصح يوم وقعت الكتابة على حاله، فإن محمد يريد حله يوم أحكم =

عَقُّ الْمُكَاتَبِ إِذَا أَدَّى مَا عَلَيْهِ قَبْلَ مَحَلِّهِ

١٢٨٩ **مَالِكٌ** أَنَّهُ سَمِعَ رَبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَغَيْرَهُ يَذْكُرُونَ أَنَّ مُكَاتَبًا كَانَ لِلْفَرَاغَةِ بْنِ عُمَيْرٍ الْحَنْفِيِّ، وَأَنَّهُ عَرَّضَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ.

«أَنْ لَوْ كَانَ هَذَا يَوْمَ كِتَابَةِ بَعْدِهِ، وَقَدْ أَصْبَحَ عَلَيْهِ يَدْفَعُ صَافَةً يَوْمَ بَعِ اسْمِي أَنْ يَوْمَ كَانَ هَذَا يَوْمَ كِتَابَتِهِ، وَقَدْ فِي بَابِ أَحْرَ لَا شَيْءَ عَلَى صِغَرِ الشَّيْخِ الْفَارِسِيِّ يَوْمَ اعْتَقَدَ.

مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ إِبْرَاهِيمَ أَمْنَاءَ الْفَرَاغَةِ مِنْ قِصَصِ كِتَابَةِ مَكَاتِبَةٍ قَبْلَ مَحَلِّ حَوْمِهَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَاتِبُهُ عَلَى عَرُوضٍ مُؤَجَّلَةٍ، فَهَذَا سَمِعَ مِنْ أَحَدِهِمَا مَا جَوَّزَ أَنَّهُ أَكْثَرَ قِيَمَةً عِنْدَ مَحَلِّ حَوْمِهَا، وَقَدْ قَالَ الْقَاسِي أَبُو مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ إِذَا عَجَلَ الْمُكَاتَبُ كِتَابَتَهُ لَمْ يَكُنْ يَسِيدُ الْأَمْنَاءَ عَنْ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَأَحْلَ حَقَّ بِمَكَاتِبِ وَرَفَقَ بِهِ، فَإِذَا رَضِيَ بِسَفَافَةِ كِتَابَتِهِ كَانَ ذَلِكَ لَهُ، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْقَاسِمِ: بَلَى يَسِيدُ الْأَمْنَاءَ عَنْ أَحَدِهِمَا، وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي «مُؤَرِّدِهِ»: إِذَا عَجَلَ الْمُكَاتَبُ مَا عَلَيْهِ مِنْ صَحَائِفٍ عَتَقَ بِهَا كَرَاهَةِ السُّدِّ، وَعِنْدَهُ قِيَمَتُهَا عَلَى أَنَّهَا قَدْ حُتَّتْ لَا قِيَمَتُهَا بِنِهَايَتِهَا، وَمَا مَتَّعَ بِفَرَقَةِ مِنْ قِصَصِ ذَلِكَ، كَانَ مَرُوءًا حَبْرَةً عَلَى قِيَمَتِهِ، إِلَّا أَنَّهُ رَأَى تَعْجِيلَ عَقِّ الْمُكَاتَبِ وَوَضَعَ الْكِتَابَةَ فِي بَيْتِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ يَوْمَ عِنْدَ الْأَدَاءِ هُوَ، وَمَتَّلَ هَذَا جَوَّزَ فَعِنْدَهُ إِذَا رَدَّ لِأَمْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي مَقَامَ حَرِّهِ الْمَقْصُودَ تَعْجِيلَ الْأَدَاءِ، وَهُوَ إِفَادَةُ الْعَقِّ، وَتِلْكَ حَرِّ بِمَكَاتِبِ تَعْجِيلُ مَا عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَةٍ وَإِنْ كَانَتْ عَرُوضًا مَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَعْجِيلِ الْعَقِّ، وَلِأَنَّهُ بَلَى بَدِيحٌ ثَلَاثَ وَقُوفَةٍ «وَدِدْتُ أَنَّهُ يَصْغُرُ عَنْ مَكَاتِبِ الْأَدَاءِ كُلَّ شَرْطٍ أَوْ حُدُودٍ أَوْ سَفَرٍ» وَوَجْهٌ ذَلِكَ: مَا احْتَجَّ بِهِ مِنْ أَنَّهُ لَا تَتِمُّ عِتَاقَتُهُ بِمَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَسَابِ الرِّقِّ، وَمَا شَرْطُ عِنْدِهِ مِنْ سَفَرٍ أَوْ حُدُودٍ فَتِلْكَ كُلُّهَا مِنْ أَسَابِ الرِّقِّ تَمَعُ قَوْلُ شَهَادَتِهِ، وَتَمَامُ حُرْمَتِهِ وَمَوَارِثُهُ الْأَحْرَارِ قَالَ الْقَاسِي أَبُو مُحَمَّدٍ: وَفِي ذَلِكَ رَوَاتَانِ، إِحْدَاهُمَا: إِنِّي تَقَدَّمْتُ، وَهِيَ رَوَاةُ ابْنِ الْمَوَارِثِ عَنْ مَالِكٍ، وَهِيَ فِي «تَعْثِيقِهِ» رَوَاةُ أَشْهَبَ عَنْ مَالِكٍ، وَوَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّ مَا شَرَّطَ مِنْ ذَلِكَ نَاقِصٌ لِكِتَابَتِهِ، فَإِذَا عَجَلَ سَقَطَ مَا سَعَى بِهِ، وَوَجْهٌ آخَرُ شَائِبَةٌ وَهِيَ تَمُوتُ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَنَّهُ بَعْضُ الْعَرُوضِ فِي عَقِّ الرِّقَّةِ، فَلَمْ تَسْقُطْ كَأَنَّ كِتَابَتَهُ بَقِيَ، قَالَ: فَإِذَا قَسَا: لَا يَسْقُطُ فَيُتَحَرَّجُ مَا يَبْرُمُهُ عَلَى رَوَاتَيْنِ إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ يُؤَدِّيهِ بَعْدَهُ، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْقَاسِمِ: وَلَا يَعْتَقُ إِلَّا أَتَادَتِهِ، وَالْآخَرَى: يُؤَدِّي قِيَمَةَ ذَلِكَ، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْقَاسِمِ: مَعَ كِتَابَتِهِ مَعْجَلًا وَلَا يُؤَحِرُهُ، وَهَذِهِ رَوَاةُ أَشْهَبَ عَنْ مَالِكٍ وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ، وَقَدْ رَجَعَ عَنْهُ مَالِكٌ، وَجَمِيعُ أَصْحَابِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ عَرُوضٌ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَيْسَرَةَ الْقِيَاسِ رَوَاةُ أَشْهَبَ، وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ كَسُوفٍ أَوْ صَحَائِفٍ، فَإِنَّهُ يَعْرِضُ قِيَمَتَهُ ذَلِكَ مَعْجَلًا هَذَا لَدِي رَوَى عَنْ مَالِكٍ، وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ عَلَيْهِ تَعْجِيلَ ابْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ مَا شَأْنُهَا مِنْ الْخِصْفَةِ مَوْصُوفٍ أَوْ بِصِلَاقٍ مَا بَعْدَ، وَابْنُ أَبِي عَمْرٍو

لِلْفَرَاغَةِ: يَفْعُ الْإِقْدَامَ وَكَسَرَ الثَّانِيَةَ عِنْدَ أَهْلِ الْبَلْعَةِ وَالْحَذَنِيِّ إِلَّا عِنْدَ ابْنِ حَبِيبٍ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: كُلُّ اسْمٍ فَرَاغَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ، فَهُوَ مَصْمُومٌ بَاءً الْأَوَّلَى إِلَّا فَرَاغَةَ الْأَحْوَصِ وَحِجَاحِ بْنِ فَرَاغَةَ. (الْحَبَشِيُّ)

فَأَبَى الْفَرَايِصَةُ فَأَتَى الْمُكَاتِبُ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ - وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ - فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَدَعَا مَرْوَانَ الْفَرَايِصَةَ بْنَ عَمِيرٍ، فَقَالَ لَهُ ذَلِكَ، فَأَبَى فَأَمَرَ مَرْوَانُ بِذَلِكَ الْمَالِ أَنْ يُقْبَضَ مِنَ الْمُكَاتِبِ فَيُوضَعَ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَقَالَ لِلْمُكَاتِبِ: اذْهَبْ فَقَدْ عَتَقْتَ، فَلَمَّا رَأَى الْفَرَايِصَةُ ذَلِكَ قَبَضَ الْمَالَ.

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّ الْمُكَاتِبَ إِذَا أَدَّى جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ مِنْ نُجُومِهِ قَبْلَ مَحَلِّهَا جَازَ ذَلِكَ لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَأْبَى ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَضَعُ عَنِ الْمُكَاتِبِ بِذَلِكَ كُلَّ شَرْطٍ أَوْ خِدْمَةٍ أَوْ سَفَرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتِمُّ عَتَاقُهُ رَجُلٍ وَعَلَيْهِ بَقِيَّةٌ مِنْ رِقٍّ، وَلَا تَتِمُّ حُرْمَتُهُ وَلَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ، وَلَا يَجِبُ مِيرَاثُهُ وَلَا أَشْبَاهُ هَذَا مِنْ أَمْرِهِ، وَلَا يَنْبَغِي لِسَيِّدِهِ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ خِدْمَةً بَعْدَ عَتَاقِهِ، قَالَ مَالِكُ فِي مُكَاتِبٍ مَرِضٍ مَرَضًا شَدِيدًا،

نجومه النجم في الأصل الوقت، وكان العرب سوا أمورهم على طلوع النجم؛ لأنهم لا يعرفون الحساب، فيقول أحدهم: إذا طلع نجم الثريا أدت حقلك، فسميت الأوقات نجومًا، ثم يسمى المؤدى في الوقت نجما، قاله الرافعي. (المحلى)

ولم يكن لسيده إلح وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: لو عجل النجوم قبل محله لم يخر السيد عن القول إن كان له في الامتناع غرض كمؤنة حفظه أو خوف عليه، وإلا فيجبر. كذا في "الشهاج". وفي "كتاب معرفة السيهقي عن أنس بن سيرين عن أبيه قال: كاتني أس على عشرين ألف درهم، فأنتيت بكتانة، فأبى أن يقبضها مني إلا نجما، فأنتيت عمر بن الخطاب فذكرت ذلك له، فقال: أراد أنس الميراث، وكتب إلى أنس أن يقبضها من الرجل فقبلها. (المحلى)

مكانب مرض إلح وهذا على ما قال: إن حال الممرض في ذلك كحال الصحة إذا أراد أن يدفع كتابته ويعجنها حال مرضه. جاز له ذلك، ورم السيد قبضها منه، ويتم عتقه بأدائها حال مرضه كما يتم عتقه بأدائها حال صحته، فتحوز بذلك شهادته، ويوارث الأحرار، وذلك إذا عقد كتابته في الصحة، وثبت دفعه بنية تشهد بذلك، وأما إن لم يثبت ذلك إلا بإقرار السيد في مرضه فقبضها منه، فقد قال ابن القاسم في 'الموارية': إن حمه اثنتان جار وعتق أتم أو م يتهم، ووجه ذلك أن عقد الكتابة وقع في الصحة، فثبت له حكم الصحة، وأما الإقرار بقصر المال فكان في المرض؛ فيحمل محمل الوصية إن حمه الثلث جاز بإقراره وإن أتمه بالليل إليه، وأما إن لم يتهمه الثلث وكان للسيد ولد، لم يتهم، وجاز قوله وإن لم يكن له ولد لم يصدق إلا بنية، قاله ابن القاسم في 'الموارية'. وقال أشهب: إن لم يتهم السيد باقطاع المكاتب إليه جاز قوله، ووجه قول ابن القاسم: أنه إذا لم يتهمه الثلث =

فَأَرَادَ أَنْ يَدْفَعَ نُجُومَهُ كُلَّهَا إِلَى سَيِّدِهِ لِأَنَّهُ يَرِثُهُ وَرَثَتُهُ لَهُ أَحْرَارٌ، وَلَيْسَ مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ وَلَدٌ لَهُ، قَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ تَتِمُّ بِذَلِكَ حُرْمَتُهُ وَتَحْجُوزُ شَهَادَتُهُ، وَيَحْجُوزُ اعْتِرَافُهُ بِمَا عَلَيْهِ مِنْ دُيُونِ النَّاسِ، وَتَحْجُوزُ وَصِيَّتُهُ، وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَأْبَى ذَلِكَ عَلَيْهِ بِأَنْ يَقُولَ: فَرَّ مَنِّي بِمَالِهِ.

مِيرَاثُ الْمُكَاتَبِ إِذَا عَتَقَ

١٢٩٠ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ سُئِلَ عَنْ مُكَاتَبٍ كَانَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ فَمَاتَ الْمُكَاتَبُ، وَتَرَكَ مَالًا كَثِيرًا، قَالَ: يُؤَدَّى إِلَى الَّذِي

= لم ينهه على أن يحاييه ويعدل بالمال عن أبيه؛ لأن ذلك خلاف ما استقرت عليه العادة، وإن لم يكن له ولد أهم أن يكون أراد الوصية بأكثر من الثلث. ووجه قول أشهب: أنه إذا لم يكن له ميل بعدت التهمة؛ لأنه أحبي في الحقيقة، ومن كاتب عبده في مرضه وقصص الكتابة، فذلك نافذ إن حمله الثلث وهو بيع قاله ابن القاسم. وقال أشهب: ليس كالبيع؛ إذ لا يجوز حتى يحمله الثلث، ومعنى احتلاهم في كونه بيعا؛ أنه إذا كان بيعا نفذ إلا أن يحمله الثلث، وإن قلنا: إنه عتق لم ينفذ إلا أن يكون للسيد أموال مأمونة كالعتق في المرض، وإلا لم يعتق حتى يموت السيد ويخمد الثلث، وإن لم يحمله حيز الورثة في عتقه أو يردوا إليه ما قبضه السيد ويعتق منه ما حمل الثلث بتلا.

مكاتب كان بين رجلين إلخ فإن الذي تماشى نصيبه بأحد من مال المكاتب ما بقي له، ثم يقتسمان ما بقي يقتضي أن المكاتب إذا عجل أحد سيده عتقه لم يقوم عليه، خلافا للشافعي في قوله: يقوم عليه. والدليل على ما نقوه: أنهما قد عقدا عقد العتق في حال وهو وقت الكتابة، فهما أولى به بعد هذا، أحدهما من عتق نصيبه فليس يعتق، وإنما هو إسقاط لما كان له عليه من الكتابة، قاله في "الموازية" ابن القاسم، كما لو عتقا جميعا إلى أجل، ثم عجل أحدهما عتق نصيبه، ولأنه لا يجوز نقل ما انعقد لشريكه ما ثبت له من الولاء بالتقويم، قاله ابن حبيب. ولو أعتق بعض مكاتبه فقد روى سحنون عن مالك: أنه وضعية إلا أن يريد العتق فهو حر كله، وأما إن أوصى أن يعتق شقفا من مكاتب له، أو بينه وبين آخر، أو أعتقه عند موته، أو وضع له من مكاتبته، ففي "الموازية": أنه عتق، قال: لأنه ينفذ من ثلثه يريد أن ذلك نافذ من الثلث على كل حال وإن عجز العبد بعد ذلك، وأما إذا وضع عنه بعض كتابته، ثم عجز عن الباقي، فإنه يسرق جميعه. وقوله: "في مكاتب المكاتب يعتق فإنه يرثه أولى الناس بمن كاته من الرجال يوم يموت" يريد أن مكاتب المكاتب يعتق؛ فإنه أولى الناس يعتق بالأداء، فإذا بقي سيده وهو المكاتب الأعلى حكمه الرق؛ لأنه لم يؤد بعد، لم يرثه؛ لأن الرق يجمع الميراث، وإنما يرثه أقرب الناس إلى المكاتب.

تَمَاسَكَ بِكِتَابَتِهِ الَّذِي بَقِيَ لَهُ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ مَا بَقِيَ بِالسَّوِيَّةِ. قَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَاتَبَ الْمُكَاتَبُ فَعَتَقَ، فَإِنَّمَا يَرِثُهُ أَوَّلَى النَّاسِ بِمَنْ كَاتَبَهُ مِنَ الرِّجَالِ يَوْمَ تُوفِّي الْمُكَاتَبُ مِنْ وَلَدٍ أَوْ غَضَبَةٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَيْضًا فِي كُلِّ مَنْ أَعْتَقَ، فَإِنَّمَا مِيرَاثُهُ لِأَقْرَبِ النَّاسِ مِمَّنْ أَعْتَقَهُ مِنْ وَلَدٍ أَوْ غَضَبَةٍ مِنَ الرِّجَالِ يَوْمَ يَمُوتُ الْمُعْتَقُ بَعْدَ أَنْ يَعْتَقَ، وَيَصِيرَ مَوْرُوثًا بِالْوَلَاءِ. قَالَ مَالِكٌ: **الإِخْوَةُ فِي الْكِتَابَةِ** بِمَنْزِلَةِ الْوَلَدِ إِذَا كُوتِبُوا جَمِيعًا كِتَابَةً وَاحِدَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ وَلَدٌ وَلِدُوا فِي كِتَابَتِهِ أَوْ كَاتَبَ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ الإِخْوَةَ يَتَوَارَثُونَ، فَإِنْ كَانَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ وَلَدٌ وَلِدُوا فِي كِتَابَتِهِ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ كَاتَبَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ هَلَكَ أَحَدُهُمْ وَتَرَكَ مَالًا، أُدِّيَ عَنْهُمْ جَمِيعُ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ كِتَابَتِهِمْ وَعَتَقُوا، وَكَانَ فَضْلُ الْمَالِ بَعْدَ ذَلِكَ لَوَلَدِهِ دُونَ إِخْوَتِهِ.

ميراثه لأقرب الناس وهو قول أبي حنيفة، ففي 'المواقيت' فإن مات السيد بمعتق، ورثته لأقرب عصبة سيده، ولا ولاء لستاء، إلا ما اعتق كما في الحديث. واخذيت بيس لستاء من بولاء، إلا ما اعتق أو اعتق من اعتق أو كاتب أو كاتب من كاتب أو دبر أو دبر من دبر. كذا ذكره لفظه، ولا يوجد في كتب الحديث، قاله شامي. وهذا المعنى في شرح الكبر 'هذا حديث مكر لا أصل له، وإنما مروى من جماعة من الصحابة ما أخرجه البيهقي عن عبيد بن مسعود وروى عن ثابت: أنهم لا يورثون لستاء من بولاء إلا ما اعتق أو اعتق من اعتق. وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي وعمر وزيد: أنهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء إلا ما اعتقن. وأخرج عبد الرزاق عن الحسن بن عمار، عن الحكم، عن يحيى بن الجراح، عن عبيد. لا تراث لستاء من الولاء إلا ما كاتبين أو اعتقن. (المحلى)

الإخوة في الكتابة الخ فإن جميعهم يستوي في ذلك ما إن إخوة ولولد، وما فضل منه فهو بولده دون إخوته. قال عيسى: لا يرجع الولد على إخوة شيء مما عتقوا به في قول مالك، ووجه ذلك: أن من لأخيهم وهم من يعتق عليه، ولا يرجع عليه مما أدى عنهم، وإنما يرجع ما فضل من المال من الولد. قال مالك في المسألة: وكذلك لو لم يكن له ولد لأدى إخوته ما به عن أنفسهم فعتقوا به، ولم يتبعهم سيد سيء منه، فعزل مالك المال بينهم، وروى يحيى بن عيسى عن أبيه عن مالك بن نويرة ويرجعون على أعمامهم مما أدوا عنهم فعتقوا به، ولو لم يكن معهم ولد لعتقوا به ورجع عنهم السيد مما عتقوا به. قال في المسألة: 'صع'، إذا كانت تأدية من من بيت لم يرجع إخوته شيء، وإن كانت تأدية من مال الولد رجعوا على أعمامهم: لأنهم لا يعتقون عنهم

الشَّرْطُ فِي الْمُكَاتَبِ

قَالَ مَالِكٌ: فِي رَجُلٍ كَاتَبَ عَبْدَهُ بِذَهَبٍ أَوْ وَرَقٍ، وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ فِي كِتَابَتِهِ سَفَرًا أَوْ خِدْمَةً أَوْ ضَحِيَّةً: إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ سَمِيَ مِنْ ذَلِكَ بِاسْمِهِ، ثُمَّ قَوِيَ الْمُكَاتَبُ عَلَى أَداءِ نُجُومِهِ كُلِّهَا قَبْلَ مَحِلِّهَا. قَالَ: إِذَا أَدَّى نُجُومَهُ كُلِّهَا، وَعَلَيْهِ هَذَا الشَّرْطُ عَتَقَ، فَتَمَّتْ حُرْمَتُهُ وَنُظِرَ إِلَى مَا شَرَطَ عَلَيْهِ مِنْ خِدْمَةٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ مَا أَشَبَّ ذَلِكَ مِمَّا يُعَالِجُهُ هُوَ بِنَفْسِهِ، فَذَلِكَ مَوْضُوعٌ عَنْهُ وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ فِيهِ شَيْءٌ، وَمَا كَانَ مِنْ ضَحِيَّةٍ أَوْ كِسْوَةٍ أَوْ شَيْءٍ يُؤَدِّيهِ، فَإِنَّمَا هُوَ بِمَزَلَةِ الدَّنَانِيرِ وَالِدَّرَاهِمِ يُقَوِّمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَيَدْفَعُهُ مَعَ نُجُومِهِ وَلَا يَعْتَقُ حَتَّى يَدْفَعَ ذَلِكَ مَعَ نُجُومِهِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا الَّذِي

إلخ. هذا على ما ذكر وقد تقدم ذكره من أن العمل المشترط في الكتابة يثبت منه ما كان منه قبل أداء الكتابة، وما ما تعطلت الكتابة عنه، فإنه يقوت على أحد القولين بالحرية، سواء عظم قدره أو صغر، وذلك أنه على هذا القول ليس مما ولا مقصود في كتابته، وهذا أنه ليس بعنق معنق بصفة، وإنما يجري مجرى البيع برفقة بشرط اعتق، وهو مقتضى قول ابن القاسم، فقد سئل عن رجل قال لعلامة: كاتبتك على أن أعطيكَ عشر بقرات، فإن بيعت خمس فأنت حر هذه كتابتك. قال ابن القاسم: ليست هذه عدي كتابة، وليس بسيد فصح ذلك، ولا بيع البقر إلا أن يرهقه دين، ويختص بأل المنافع يمتد المكاتب إسقاطها عن نفسه بدفع الكتابة، وذلك حر له أن يعجل ما عليه من العروص المؤجلة وإن كان للسيد مفعة في تأخيرها إلى أجل مصمومة عليه، فالأعمال المشترط عليه بسنة الصمان بعروص إلى أجل، فكما جاز له أن يسقط عن نفسه الصمان بتعجيل الأداء لعروص وإن لم يجر ذلك في البيع المخص، فكذلك يجوز له أن يسقط عن نفسه العمل بتأجيل الأداء، وإذا قيسا: به من اعتق بعنق بشرط، لم يمتد عتقه إلا بالإتيان بكل ما شرط عليه من العمل، وعلى هذا يتنصم القول الثاني أن عليه أن يأتي بما شرط عليه من العمل، كما عليه أن يأتي بما شرط عليه من المال، وهو قول مالك وأصحابه أن ما شرط عليه من مال هو كالصحايا والكسوة، فإن عليه الإتيان به، وهو مبررة أن يكاتبه بعين وعوص، فعليه أن يأتي بهما وبذلك تتم عتاقته، وبالله التوفيق.

قال مالك الأمر إلخ: وهذا على ما قال: إن العبد إذا كاتبه سيده، ثم مات ورثه ورثته، فإنه يؤدي إليهم ما كاتبه عليه سيده، وبذلك يعتق، وولاؤه لمن عقد كتابته، وذلك مثل ما تقدم من امرأة تركت مكاتباً وروجا واسا، =

لا اختلاف فيه: أَنَّ الْمُكَاتِبَ بِمَنْزِلَةِ عَبْدٍ أَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ بَعْدَ خِدْمَةِ عَشْرِ سِنِينَ، فَإِذَا هَلَكَ سَيِّدُهُ الَّذِي أَعْتَقَهُ قَبْلَ عَشْرِ سِنِينَ، فَإِنْ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ خِدْمَتِهِ لِوَرَثَتِهِ، وَكَانَ وَلَاؤُهُ لِلَّذِي عَقَدَ عِتْقَهُ وَلَوْلَدِهِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْعَصَبَةِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِطُ عَلَى مُكَاتِبِهِ أَنَّكَ لَا تُسَافِرُ وَلَا تَنْكِحُ وَلَا تَخْرُجُ مِنْ أَرْضِي إِلَّا بِإِذْنِي، فَإِنْ فَعَلْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بَغَيْرِ إِذْنِي فَمَحُو كِتَابَتِكَ بِيَدِي، قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ مَحُو كِتَابَتِهِ بِيَدِهِ إِنْ فَعَلَ الْمُكَاتِبُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَيُرفَع سَيِّدُهُ ذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ، وَلَيْسَ لِلْمُكَاتِبِ أَنْ يَنْكِحَ وَلَا يُسَافِرَ وَلَا يَخْرُجَ مِنْ أَرْضِ سَيِّدِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، يَشْتَرِطُ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ يُكَاتِبُ عَبْدَهُ بِمِائَةِ دِينَارٍ وَلَهُ أَلْفُ دِينَارٍ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، فَيَنْطَبِقُ فَيَنْكِحُ الْمَرْأَةَ، فَيُصَدِّقُهَا الصَّدَاقَ الَّذِي يُجْحِفُ بِمَالِهِ، وَيَكُونُ فِيهِ عَجْزُهُ فَيَرْجِعُ إِلَى سَيِّدِهِ عَبْدًا لَا مَالَ لَهُ، أَوْ يُسَافِرُ فَتَجَلُّ نُجُومُهُ وَهُوَ غَائِبٌ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ وَلَا عَلَى ذَلِكَ كَاتِبُهُ، وَذَلِكَ بِيَدِ سَيِّدِهِ إِنْ شَاءَ أَذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُ.

= فإن المكاتب يؤدي للروح والابن على قدر موارثهم في الميتة، فإن عتق لم يحجر الولاء إلا لاس خاصة، وإن عجر رجع رقباً للابن والروح على حسب موارثهم بمرة من أعتق عبده بشرط خدمة عشر سنين، ثم يموت السيد، فإن الخدمة لجميع ورثته من روح أو ست واس وغيرهم، وولاؤه لمن يحجر إليه الولاء عن معتق الذي أعتقه، فقد أشار في هذه المسألة إلى أنه بمنزلة عتق معلق بصفة، وذلك يقتضي روم الخدمة له كما يزمه في العتق المعلق بصفة، والله أعلم.

يشترط على مكاتبه الخ وهذا على ما قال: إن من شرط على مكاتبه إن فعل فعلاً فللسيد محو كتابته، فإن هذا الشرط غير لازم، وليس بسيد محو كتابته. ولا تأثير هذا الشرط في الكتابة؛ لأنه يظل وتصح الكتابة؛ لأنه صد مقتضى الكتابة، ودلت أن مقتضاها لزوم، فإد شرط فيها صد ذلك من الخيار للسيد أو لغيره لم يصح اشترط، وثبت الكتابة على مقتضاها؛ ما تضمنته من العتق لمسي على التعيب والإسراية، وهذا كما يقول: إن من عقد كتابة مكاتب وشرط لولاء لغيره ثبت الكتابة، ويظل اشترط؛ ما كان صد مقتضى الكتابة، والله أعلم.

وَلَاءُ الْمُكَاتَبِ إِذَا أُعْتِقَ

مَالِك: إِنْ الْمُكَاتَبَ إِذَا أُعْتِقَ عَبْدُهُ إِنْ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ لَهُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، فَإِنْ أَجَازَ ذَلِكَ سَيِّدُهُ لَهُ، ثُمَّ عَتَقَ الْمُكَاتَبُ كَانَ وَلَاؤُهُ لِلْمُكَاتَبِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُكَاتَبُ قَبْلَ أَنْ يُعْتَقَ كَانَ وَلَاؤُ الْمُعْتَقِ لِسَيِّدِ الْمُكَاتَبِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُعْتَقُ قَبْلَ أَنْ يُعْتَقَ الْمُكَاتَبُ وَرِثُهُ سَيِّدُ الْمُكَاتَبِ. قَالَ مَالِك: وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَوْ كَاتَبَ الْمُكَاتَبُ عَبْدًا فَعَتَقَ الْمُكَاتَبُ الْآخَرَ قَبْلَ سَيِّدِهِ الَّذِي كَاتَبَهُ، فَإِنْ وَلَاءُهُ لِسَيِّدِ الْمُكَاتَبِ مَا لَمْ يُعْتَقِ الْمُكَاتَبُ الْأَوَّلُ الَّذِي كَاتَبَهُ، فَإِنْ عَتَقَ الَّذِي كَاتَبَهُ رَجَعَ إِلَيْهِ وَلَاؤُ مُكَاتَبِهِ الَّذِي كَانَ عَتَقَ قَبْلَهُ، وَإِنْ مَاتَ الْمُكَاتَبُ الْأَوَّلُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ أَوْ عَجَزَ عَنْ كِتَابَتِهِ وَلَهُ وَلَدٌ أَحْرَارٌ، لَمْ يَرِثُوا وَلَاؤَ مُكَاتَبِ أَبِيهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لِأَبِيهِمُ الْوَلَاءُ، وَلَا يَكُونُ لَهُ الْوَلَاءُ حَتَّى يُعْتَقَ.

قال مالك الخ وهذا على ما قلنا: إن المكاتب إذا عتق عبده، لم يعل أن يكون ذلك بإذن سيده أو بعير إده، فإن كان ذلك بإذنه، فمات المكاتب قبل أن يعتق، فإن ولاء العبد المعتق لسيده المكاتب، وإن أعتق المكاتب يومًا، فإن ولاء ذلك العبد المعتق له دون سيده. ووجه ذلك: أنه عقد مستقر ثابت فوجب أن يثبت ولاؤه معتقه إلا أن يجمع من ذلك مانع رفق أو غيره، فإن مع منه فولاؤه لأحق الناس به، وهو سيده، فإن مانع بالعتق رجوع الولاء إليه. قال مالك: وما بين ذلك أيضاً أهم إذا أعتق أحدهم نصيبه بح، وهذا على ما قال: إن المكاتب إذا ترك له أحد سيديه ما عليه، فإن ذلك معنى هبة وإسقاط الدين لا معنى لعتق، ولذلك إذا مات المكاتب فإنه يقضي الذي لم يترك حقه ما بقي له عليه من الكتابة؛ فإن حقه باق له، ثم يقتسمان ما فضل من مال المكاتب، هذا قول مالك - رحمه الله - وقال الشافعي: يكون نصف نصيبه لمتمسك حقه، وهو ما يقابل النصيب الحر بالأداء أو الترك، فعلى قوله انقضى بأحد سيده المتمسك أيضاً حق الرق، وعلى قوله في الحديد يكون لورثته إن كان له ورثة، فإن لم يكن له ورثة، فالمعتق يأخذه إرتا. وقال أبو سعيد لإصطخري: ينقل إلى بيت مال على حسب ما كانا يقتسمانه لو مات عبدا يريد لو مات ولم يقض شيئا، ولا ترك له أحدهما شيئا من حقه، فعبر عن هذا بقوله بمررة ما لو مات عبدا، وهو يعتقد أنه مات عبدا، لكنه قال ذلك لأحد معيين، إما أنه أراد بمررة أن يموت قبل أن ينفذ له عقد الكتابة، فحينئذ يصطق عليه اسم عبد على الحقيقة والإطلاق، وإذا كونت فاسم الكتابة أحصى به وأظهر فيه، =

قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتَبِ يَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَيَتْرُكُ أَحَدُهُمَا لِلْمُكَاتَبِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ. وَيَشُحُّ الْآخَرُ، ثُمَّ يَمُوتُ الْمُكَاتَبُ وَيَتْرُكُ مَالًا، قَالَ مَالِكٌ: يَقْضِي لِلَّذِي لَمْ يَتْرُكْ لَهُ شَيْئًا مَا بَقِيَ لَهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَفْتَسِمَانِ الْمَالَ كَهَيْئَتِهِ لَوْ مَاتَ عَبْدًا؛ لِأَنَّ الَّذِي صَنَعَ لَيْسَتْ لَهُ بَعْتَاقَةٌ، وَإِنَّمَا تَرَكَ مَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ ^{وَفِي سَخَةِ: لَيْسَ} إِذَا مَاتَ، وَتَرَكَ مُكَاتَبًا وَتَرَكَ بَيْنَ رَجُلًا وَنِسَاءً، ثُمَّ أَعْتَقَ أَحَدُ الْبَيْنِ نَصِيبَهُ مِنَ الْمُكَاتَبِ: إِنَّ ذَلِكَ لَا يُثَبِّتُ لَهُ مِنَ الْوَلَاءِ شَيْئًا، وَلَوْ كَانَتْ عَتَاقَةٌ لَثَبَتَ الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ مِنْهُمْ مِنْ رَجَالِهِمْ وَنِسَائِهِمْ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُمْ إِذَا أَعْتَقَ أَحَدُهُمْ نَصِيبَهُ، ثُمَّ عَجَزَ الْمُكَاتَبُ، لَمْ يَقُومْ عَلَى الَّذِي أَعْتَقَ نَصِيبَهُ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُكَاتَبِ، وَلَوْ كَانَتْ عَتَاقَةٌ قُومَ عَلَيْهِ حِينَ يَعْتَقُ فِي مَالِهِ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ قُومَ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْعَدْلِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا أَنَّ مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي مُكَاتَبٍ لَمْ يُعْتَقْ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، وَلَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ كَانَ الْوَلَاءُ لَهُ دُونَ شُرَكَائِهِ. قَالَ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ عَقَدَ الْكِتَابَةَ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِمَنْ وَرَثَ سَيِّدِ الْمُكَاتَبِ مِنَ النِّسَاءِ مِنَ وَلَاءِ الْمُكَاتَبِ، وَإِنْ أَعْتَقَ نَصِيبَهُنَّ شَيْءٌ إِنَّمَا وَلَاؤُهُ لَوْلَدِ سَيِّدِ الْمُكَاتَبِ الذُّكُورِ، أَوْ عَصَبَتِهِ مِنَ الرِّجَالِ.

= والمعنى الذي أن يريد ما قدمناه، وجه قول مالك أن العتق لا تنفص أحكامه، فلا يصح أن يكون لبعضهم حكم الرق، ويثبت شيء منه حكم من أحكام الأخرى، فلا يورث بوجه، وإذا لم يورث، وإنما يقسم ماله، فيجب أن يقسمه بحق الملك على ملك رقبة، فإن ذلك الحكم باقٍ له حتى يتم عتقه.

ما لا يجوز من عتق المكاتب

قَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَانَ الْقَوْمُ جَمِيعًا فِي كِتَابَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يُعْتَقْ سَيِّدُهُمْ أَحَدًا مِنْهُمْ دُونَ مُؤَامَرَةِ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ وَرِضًا مِنْهُمْ وَإِنْ كَانُوا صِغَارًا، فَلَيْسَ مُؤَامَرَتُهُمْ بِشَيْءٍ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ. قَالَ: وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ رُبَّمَا كَانَ يَسْعَى عَلَى جَمِيعِ الْقَوْمِ وَيُؤَدِّي عَنْهُمْ كِتَابَتَهُمْ لِتَمِّمَ بِهِ عَقَاقَتَهُمْ، فَيَعْمِدُ السَّيِّدُ إِلَى الَّذِي يُؤَدِّي عَنْهُمْ، وَبِهِ نَجَاتُهُمْ مِنَ الرَّقِّ، فَيُعْتِقُهُ فَيَكُونُ ذَلِكَ عَجْزًا لِمَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ الْفَضْلَ وَالزِّيَادَةَ لِنَفْسِهِ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ. وَهَذَا أَشَدُّ الضَّرَرِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبِيدِ يُكَاتِبُونَ جَمِيعًا: إِنَّ لِسَيِّدِهِمْ.....

إذا كان إلخ: وهذا على ما قال: إن من كاتب جماعة عبيد له كتابة واحدة، فإنه إن كان في جميعهم سعاية، لم يكن لسيده أن يعتق بعضهم دون إذن الباقيين؛ لما ذكره من الضرر الذي يبحق باقيهم، فإن أدنوا في ذلك، فإن كان جميع المكاتبين كبارا ممن يلزمه رضاه، فقد قال الشيخ أبو القاسم: فيها روايتان: إحداهما: الجواز وقد رواه ابن أمار عن مالك، وشرط أن يكون في الباقيين قوة على الأداء. والرواية الثانية: المنع من ذلك، ووجه رواية الجواز: أنه عقد لرم السيد والمكاتبين فلا يتعلق به إلا حقوقهم، فإذا اتفقوا على إحراح واحد منهم من ذلك بالعتق، جاز كما لو انفرد بالكتابة، ووجه الرواية الثانية: أنه يتعلق به حق الله تعالى؛ حوار أن يكون هذا سببا إلى استرقاق سائرهم، ولا يجوز لهم أن يستبقوا ما يسترقون به كما لو كان منهم صغير، فإذا قلنا بجواز ذلك سقط عن الباقيين بقدر ما يصيبه من الكتابة على قدر سعيهم دون مراعاة قتلهم، قاله الشيخ أبو القاسم.

لا صور ولا ضرار: الضرر: ضد النفع ضره يصره صرا وضرارا، فمعنى قوله: لا ضرر أي لا يضر الرجل أحاه، فيسقطه شيئا من حقه، والضرار: فعال من الضرر أي لا يجاربه على إصراره بإدخال الضرر عليه، والضرر فعل الواحد، والضرار فعل الاثنين، والضرر ابتداء الفعل، والضرار الخراء عيه، وقيل: الضرر ما تضر به صاحبه وتتفع أنت به، والضرار أن تضره من غير أن تنتفع به، وقيل: هما بمعنى وتكرارهما لتأكيد. (هـاية)

العبيد يكاتبون جميعا إلخ: وهذا على ما قال: إنه لا ضرر على الباقيين في تعجيل عتقه. قال مالك وابن القاسم في "أموارية": ولا يسقط عمن بقي من الكتابة شيء، ولو أعتق أحدهما بالأداء رجع عليه، ووجه ذلك: أنه لا يؤدي عنهم شيئا بقائه معهم ولا انعقدت الكتابة على رجاء ذلك، فلا يسقط عنهم عتقه شيء. قال القاضي أبو الوليد رحمه الله: =

أَنْ يُعْتَقَ مِنْهُمْ الْكَبِيرُ الْفَانِي وَالصَّغِيرُ الَّذِي لَا يُؤَدِّي وَاحِدٌ مِنْهُمَا شَيْئًا، وَلَيْسَ عِنْدَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَوْنٌ وَلَا قُوَّةٌ فِي كِتَابَتِهِمْ، فَذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ.

جامع ما جاء في عتق المكاتب وأم ولده

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُكَاتِبُ عَبْدَهُ ثُمَّ يَمُوتُ الْمُكَاتِبُ وَيَتْرُكُ أُمَّ وَلَدِهِ، وَقَدْ بَقِيَتْ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ بَقِيَّةٌ، وَيَتْرُكُ وَفَاءً لَهَا عَلَيْهِ، قَالَ مَالِكٌ: أُمُّ وَلَدِهِ أُمَّةٌ مَمْلُوكَةٌ حِينَ لَمْ يُعْتَقِ الْمُكَاتِبُ حَتَّى مَاتَ وَلَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا، فَيُعْتَقُونَ بِأَدَاءِ مَا بَقِيَ، فَتُعْتَقُ أُمُّ وَلَدِ أَبِيهِمْ بِعَتَقِهِمْ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتِبِ يُعْتَقُ عَبْدًا لَهُ أَوْ يَتَصَدَّقُ بِبَعْضِ مَالِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ سَيِّدُهُ حَتَّى عَتَقَ الْمُكَاتِبُ، قَالَ مَالِكٌ: يَنْقُذُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لِلْمُكَاتِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ، فَإِنْ عَيِمَ سَيِّدُ الْمُكَاتِبِ قَبْلَ أَنْ يُعْتَقَ الْمُكَاتِبُ، فَرَدَّ ذَلِكَ وَلَمْ يُحْزَرْ، فَإِنَّهُ إِنْ عَتَقَ الْمُكَاتِبُ وَذَلِكَ فِي يَدِهِ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يُعْتَقَ ذَلِكَ الْعَبْدُ، وَلَا أَنْ يُخْرِجَ تِلْكَ الصَّدَقَةَ، إِلَّا أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ طَائِعًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ.

= وهذا عدي في الصغير الذي يرى أنه لا يبيع السعي حتى تأتي الكفاية له، وأم من يرى أنه لا يبيع قبل أن يخل حوم الكفاية له، وأما من يرى أنه لا يبيع قبل أن يخل حوم الكفاية، فإنه من شركه في الكفاية مع من تعحيل عتقه؛ لما يرجو من الاستعانة في آخر كتابته، والله أعلم وأحكم.

قال مالك الح وهذا على ما قل، وذلك أنه ليس للمكاتب أن يعتق أحد من عبده، ولا يتصدق بشيء من ماله؛ لأن ذلك لإصراره في أدبه، ومطلق ما كان يجر إليه من عتقه، ووجه آخر أنه لم يكمل ملكه كله ولا كمل تصرفه فيه، وإنما يجوز لعتق والمصدقة من كمل ملكه كمل التصرف، فهو أحرأ عتقه بغير إذن سيده خوفا عليه العجز والرجوع إلى السيد، وقد أئتم ما كان يده مما كان لسيده سرعه منه، وأم إذا أدب له السيد فيه، فسيأتي ذكره بعد هذا في الأصل إن شاء الله تعالى، وهذا ما لم يكن معه في كفاية غيره فيحب أن لا يجوز ذلك على نفوس؛ لأنه قد تعيق حق من شركه في الكفاية بما في يده من ماله، فليس له نفوذه بغير عوض، وإبط ما يرجو من عتقه به، فهو رد السيد عتق لمكاتب وصدقه ثم عتق، لم يدرمه ذلك وإن بقي ذلك بيده، قاله من انقاسه في 'موازية' . =

الوصية في المكاتب

مَالِك: إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعْتُ فِي الْمُكَاتِبِ يُعْتَقُهُ سَيِّدُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ أَنَّ الْمُكَاتِبَ يُقَامُ عَلَى هَيْئَتِهِ تِلْكَ الَّتِي لَوْ بَاعَ كَانَ ذَلِكَ الثَّمَنَ الَّذِي يَبْلُغُ، فَإِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَقَلَّ مِمَّا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابَةِ، وَضِعَ ذَلِكَ فِي ثُلُثِ الْمَيِّتِ وَلَمْ يُنْظَرْ إِلَى عَدَدِ الدَّرَاهِمِ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قُتِلَ لَمْ يَغْرَمَ قَاتِلُهُ إِلَّا قِيَمَتُهُ يَوْمَ قَتْلِهِ، وَلَوْ جُرِحَ لَمْ يَغْرَمَ جَارِحُهُ إِلَّا دِيَّةَ جَرْحِهِ يَوْمَ جَرْحِهِ، وَلَا يُنْظَرُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَى مَا كُوتِبَ عَلَيْهِ مِنَ الدَّنَائِيرِ أَوْ الدَّرَاهِمِ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْءٌ. وَإِنْ كَانَ الَّذِي بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ أَقَلَّ مِنْ قِيَمَتِهِ، لَمْ يُحْسَبْ فِي ثُلُثِ الْمَيِّتِ إِلَّا مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ الْمَيِّتُ لَهُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ، فَصَارَتْ وَصِيَّةً أَوْصَى لَهَا بِهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْمُكَاتِبِ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ كِتَابَتِهِ إِلَّا مِائَةُ دِرْهَمٍ، فَأَوْصَى سَيِّدُهُ لَهُ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهِ، حُسِبَتْ لَهُ فِي ثُلُثِ سَيِّدِهِ، فَصَارَ حُرًّا بِهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ كَاتَبَ عَبْدَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ: إِنَّهُ يَقُومُ عَبْدًا

= ووجه ذلك: أنه محجور عليه بحق نفسه وحق غيره، فلم يطالب بما رد من أفعاله كالصغير، وإن لم يعلم بذلك السيد حتى يعتق المكاتب لرمه اعتق، ولم يكن للسيد أن يرجع فيه على ما قال؛ لأن حق السيد قد استوفاه ولم يبق له حتى يتعلق برد عتق العبد، كالغرماء يعتق عرعرهم عنه، فلا يعلمون بذلك حتى يطرأ له ما، فيقصيهم فإنه ليس لهم رد عتقه لما قدمناه. والله أعلم وأحكم.

احسن ما سمعت الخ وهذا على ما قال: إن من أوصى يعتق مكاتبه، فإنه لا يختص به في الثلث إلا بالآخر من قيمته أو ما بقي من كتابته؛ لأنه إن كان الذي بقي عليه من الكتابة أكثر من قيمته، فإن السيد إنما أنصف قيمته؛ لأنه لا يكون في حياته على نوره أسوأ حالا من القتال، وإن كاتب قيمته أكثر مما بقي عليه من الكتابة، فإن الوصية لعقه، ولا يكون أسوأ حالا من تركه على حاله، ولو تركه على حاله لعنت مما بقي عليه، فكذلك إذا أوصى بعتقه. والله أعلم وأحكم.

فَإِنْ كَانَ فِي ثُلَاثِهِ سَعَةٌ لِثَمَنِ الْعَبْدِ جَارٍ، قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ قِيَمَةُ الْعَبْدِ أَلْفَ دِينَارٍ، فَيَكْتَابُهُ سَيِّدُهُ عَلَى مَائَتِي دِينَارٍ عِنْدَ مَوْتِهِ، فَيَكُونُ ثُلُثُ مَالِ سَيِّدِهِ أَلْفَ دِينَارٍ، فَذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ، وَإِنَّمَا هِيَ وَصِيَّةُ أَوْصَى لَهُ بِهَا فِي ثُلَاثِهِ، فَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ قَدْ أَوْصَى لِقَوْمٍ بِوَصَايَا، وَلَيْسَ فِي الثُّلُثِ فَضْلٌ عَنْ قِيَمَةِ الْمُكَاتَبِ، بُدِئَ بِالْمُكَاتَبِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ عِتَاقَةٌ، وَالْعِتَاقَةُ بُدْأُ عَلَى الْوَصَايَا، ثُمَّ تُجْعَلُ بِلَاكِ الْوَصَايَا فِي كِتَابَةِ الْمُكَاتَبِ يَتَّبِعُونَهُ بِهَا، وَيُحَيَّرُ وَرَثَةُ الْمُوصِي، فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ يُعْطُوا أَهْلَ الْوَصَايَا وَصَايَاهُمْ كَامِلَةً وَتَكُونُ كِتَابَةُ الْمُكَاتَبِ لَهُمْ، فَذَلِكَ لَهُمْ، فَإِنْ أَبَوْا وَأَسْلَمُوا الْمُكَاتَبَ وَمَا عَلَيْهِ إِلَى أَهْلِ الْوَصَايَا، فَذَلِكَ لَهُمْ؛ لِأَنَّ الثُّلُثَ صَارَ فِي الْمُكَاتَبِ، وَلِأَنَّ كُلَّ وَصِيَّةٍ

وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ الْح: وَهَذَا عَلَى مَا قَالُوا: إِنْ مِنْ كَاتِبٍ عِنْدَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ كَانَ ذَلِكُ فِي ثُلَاثِهِ، وَهَذَا لَهُ حُكْمُ الْعِتْقِ لَا حُكْمُ الْمَعَاوِصَةِ؛ لِأَنَّهُ بِقِصَصِي بِنِ عِتْقٍ وَتَرْغِ مَا يَبِيدُ لِعِتْقٍ، وَبِمَا يَحْتَرِ فِي ثُلَاثِهِ قِيَمَتُهُ، لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي قُوتُ بِالْكِتَابَةِ، وَمَعَ الْوَرِثَةِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْعَدِّ السَّالِيعِ وَغَيْرِهِ، وَأَمَّا كِتَابَةُ أَوْ قِيَمَتُهَا فَمِنْ كُلِّ ثَلَاثَةِ مِائَةٍ سِتُّ مِائَةٍ أَوْ ثَلَاثِينَ، وَقِيَمَةُ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ قِيَمَةُ الْعَبْدِ أَلْفَ دِينَارٍ فَيَكْتَابُهُ سَيِّدُهُ عَلَى مَائَتِي دِينَارٍ، فَإِنْ جَاءَ ثُلُثُ السَّيِّدِ قِيَمَتَهُ الَّتِي هِيَ أَلْفُ دِينَارٍ حَارَتْ كِتَابَتُهُ؛ لِأَنَّهَا وَصِيَّةُ أَوْصَى بِهَا فِي ثُلَاثِهِ وَلَوْ كَاتَبَهُ بِأَلْفٍ، وَقِيَمَةُ الْعَبْدِ مَائَتَانِ دِينَارٍ، وَكَانَ الثُّلُثُ مَائَتِي دِينَارٍ، حَارَ ذَلِكُ نَصًّا، وَلَمْ يَحْتَرِ بِقِصَصِ الثُّلُثِ عَنْ كِتَابَتِهِ مَا قَدِمَ بِهِ. وَقِيَمَةُ: وَهِيَ أَوْصَى مَعَ ذَلِكِ بَوَصَايَا فَفَقِيَ الثُّلُثَ، بُدِئَ بِالْمُكَاتَبِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ عِتَاقَةٌ، يَرِيدُ أَوْصَى بِذَلِكَ مَعَ ذَلِكِ بَوَصَايَا يَقُومُ مِنْ دِينَارٍ وَثِيَابٍ وَرِزْقٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْكِتَابَةَ الْمَصْمُومَةَ لِعِتْقٍ تَقْدِمُ عَلَى مَالِكِ الْوَصَايَا، فَتَقْدِمُ الْكِتَابَةُ مَا خَرَجَ مِنْهُ مِنَ الْعِتْقِ، ثُمَّ تَكُونُ ذَلِكِ الْوَصَايَا فِي الْكِتَابَةِ، فَيُخَيَّرُ الْوَرِثَةُ بَيْنَ أَنْ يُؤَدُّوا إِلَى أَهْلِ الْوَصَايَا وَصَايَاهُمْ كَامِلَةً، وَتَكُونَ كِتَابَةُ الْمَكَاتِبِ لَهُمْ، وَبَيْنَ أَنْ يَسْمُومُوا إِلَى أَهْلِ الْوَصَايَا، فَبِذَلِكَ يُنْصَحُ فِيمَا يُؤَدُّ مِنْ كِتَابَتِهِ، وَإِنْ عَجَرُوا رَقَّ لَهُمْ دُونَ الْوَرِثَةِ وَوَجَّهَ ذَلِكَ: أَنْ إِكْتَابَتُهُ مَا قَدِمَتْ عَلَى الْوَصَايَا اقْتَصَى ذَلِكُ ثَمَرُ عَقْدِهَا مَا كَانَ مَا يُؤَدُّهُ مَكَاتِبُ مُتَعَلِّقًا بِذَلِكَ الَّذِي يَحْصِي بِالْوَصَايَا، وَكَانَ الْوَرِثَةُ أَحَقُّ بِأَعْيَانِ أَمْوَالِ الْمَيِّتِ مِنَ الْوَصِيَّةِ فَهُوَ يَحْرُومُ، فَإِنْ احْتَارُوا أَدَاءَ الْوَصَايَا اسْتَحْصُوا الْكِتَابَةَ، وَيَكُونُونَ مَعَ الْمَكَاتِبِ بِمِثْلِ مَا كَاتَبَهُ، إِنْ أَدَّى عِتْقَ وَإِنْ عَجَرَ رَقَّ لَهُمْ، وَإِنْ أَسْمَمُوهُ كَانَ مَعَ أَهْلِ الْوَصَايَا عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، إِنْ أَدَّى بِهِمْ عِتْقَ وَإِنْ عَجَرَ رَقَّ لَهُمْ، لِأَنَّ إِسْلَامَ الْوَرِثَةِ الْكِتَابَةَ عَيْتَ حَقُوقِ أَهْلِ الْوَصَايَا فِيهِ، فَلَوْ مَاتَ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ، وَإِنْ أَدَّى لَمْ يَكُنْ لَهُ عِجْرٌ مَا يُؤَدِّي، وَإِنْ عَجَرَ لَمْ يَكُنْ لَهُ عِجْرٌ اسْتَرْقَاقَهُ.

أَوْصَى بِهَا أَحَدٌ، فَقَالَ الْوَرَثَةُ: الَّذِي أَوْصَى بِهِ صَاحِبُنَا أَكْثَرُ مِنْ ثُلْثِهِ، وَقَدْ أَخَذَ مَا لَيْسَ لَهُ، قَالَ: فَإِنَّ وَرَثَتَهُ يُخَيَّرُونَ فَيُقَالُ لَهُمْ: قَدْ أَوْصَى صَاحِبُكُمْ بِمَا قَدْ عَلِمْتُمْ، فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ أَنْ تُنْفِذُوا ذَلِكَ لِأَهْلِهِ عَلَى مَا أَوْصَى بِهِ الْمَيِّتُ، وَإِلَّا فَأَسْلِمُوا لِأَهْلِ الْوَصَايَا ثُلْثَ مَالِ الْمَيِّتِ كُلِّهِ، قَالَ: فَإِنْ أَسْلَمَ الْوَرَثَةُ الْمُكَاتَبَ إِلَى أَهْلِ الْوَصَايَا كَانَ لِأَهْلِ الْوَصَايَا مَا عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابَةِ، فَإِنْ أَدَّى الْمُكَاتَبُ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابَةِ أَخَذُوا ذَلِكَ فِي وَصَايَاهُمْ عَلَى قَدْرِ حِصَصِهِمْ، وَإِنْ عَجَزَ الْمُكَاتَبُ كَانَ عَبْدًا لِأَهْلِ الْوَصَايَا لَا يَرْجِعُ إِلَى أَهْلِ الْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّهُمْ تَرَكَوهُ حِينَ خَيَّرُوا، وَلَآنَ أَهْلُ الْوَصَايَا حِينَ أُسْلِمَ إِلَيْهِمْ ضَمِنُوهُ، فَلَوْ مَاتَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عَلَى الْوَرَثَةِ شَيْءٌ، وَإِنْ مَاتَ الْمُكَاتَبُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ كِتَابَتَهُ وَتَرَكَ مَالًا هُوَ أَكْثَرُ مِمَّا عَلَيْهِ فَمَالُهُ لِأَهْلِ الْوَصَايَا، وَإِنْ أَدَّى الْمُكَاتَبُ مَا عَلَيْهِ عَتَقَ وَرَجَعَ وَلَاؤُهُ إِلَى عَصْبَتِهِ الَّذِي عَقَدَ كِتَابَتَهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتَبِ يَكُونُ لِسَيِّدِهِ عَلَيْهِ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، فَيُضَعُ عَنْهُ عِنْدَ مَوْتِهِ أَلْفٌ دِرْهَمٍ. قَالَ مَالِكٌ: يُقَوِّمُ الْمُكَاتَبُ فَيُنْظَرُ، كَمْ قِيَمَتُهُ، فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَلْفٌ دِرْهَمٍ، فَالَّذِي وُضِعَ عَنْهُ عَشْرُ الْكِتَابَةِ، وَذَلِكَ فِي الْقِيَمَةِ مِائَةٌ دِرْهَمٍ، وَهُوَ عَشْرُ الْقِيَمَةِ، فَيُوضَعُ عَنْهُ عَشْرُ الْكِتَابَةِ، فَيَصِيرُ ذَلِكَ إِلَى عَشْرِ الْقِيَمَةِ نَقْدًا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ كَهَيْئَتِهِ لَوْ وُضِعَ عَنْهُ جَمِيعُ مَا عَلَيْهِ، ...

قال مالك في المكاتب الح وهذا على ما قال: إن السيد إذا وضع عن مكاتبه عددا مطلقا غير مختص بحجم معين أو بخوم معينة، فإنه إنما وضع عنه جزءا من كتابته على حسب ما سماه ناهية من المسمى في الكتابة، فإن أسقط ألف درهم والكتابة عشرة آلاف درهم، فقد وضع عنه عشرة آلاف؛ لأنه لا يحتسب في الثلث إلا عشر قيمته ألف درهم، واحتسب في الثلث بعشر قيمته، وذلك كمائة درهم؛ لأنه لو وضع عنه جميع الكتابة وهي عشرة آلاف، وقيمه ألف درهم، لم يحتسب في الثلث إلا بقيمته دون المسمى في الكتابة؛ لأن القيمة هي التي أسقط بالجزء، وأما المسمى بالكتابة فغير ثابت ولا متيقن.

وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يُحْسَبْ فِي ثُلْثِ مَالِ الْمَيِّتِ إِلَّا قِيَمَةُ الْمُكَاتَبِ أَلْفُ دِرْهَمٍ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي وَضَعَ عَنْهُ نِصْفُ الْكِتَابَةِ حُسِبَ فِي ثُلْثِ مَالِ الْمَيِّتِ نِصْفُ الْقِيَمَةِ، وَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرُ، فَهُوَ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ. قَالَ مَالِكٌ إِذَا وَضَعَ الرَّجُلُ عَنْ مَكَاتِبِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ مِنْ عَشْرَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَلَمْ يُسَمِّ أَتَّهًا مِنْ أَوَّلِ كِتَابَتِهِ أَوْ مِنْ آخِرِهَا، وَضَعَ عَنْهُ مِنْ كُلِّ نَحْمٍ عَشْرُهُ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا وَضَعَ الرَّجُلُ عَنْ مَكَاتِبِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ مِنْ أَوَّلِ كِتَابَتِهِ أَوْ مِنْ آخِرِهَا، وَكَانَ أَصْلُ الْكِتَابَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ، قُوَمَ الْمُكَاتَبُ قِيَمَةَ النَّقْدِ، ثُمَّ قُسِمَتْ تِلْكَ الْقِيَمَةُ، فَجُعِلَ لِتِلْكَ الْأَلْفِ النَّبِيِّ مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابَةِ حِصَّتُهَا مِنْ تِلْكَ الْقِيَمَةِ بِقَدْرِ قُرْبِهَا مِنَ الْأَجْلِ وَفَضْلِهَا،

إذا وضع الرجل وهذا على ما قال ابن من وضع عن مكاتبه ألف درهم، والكتابة عشرة آلاف درهم، وأطلق ذلك ولم يسمها محلا من أول الكتابة ولا من وسطها ولا آخرها ولا حما من حومها، فإنه يوضع عنه من كل حم عشرة. ووجه ذلك: أنه ليس ذلك أولى مما وضع عنه من بعض، فوجب أن يقص ذلك على جمع النجوم. والله أعلم وأحكم. **وقال مالك إذا أح** ومعنى ذلك فيما روي عيسى عن ابن القاسم في 'العتبة' أن يكون على ميت ثلاثة آلاف دينار في ثلاثة أح، فإن كان لذي وضع عنه مائة لأول، نظر كم قيمتها إن لم تكن تنفع بقدا في قرب محلها أو تأخرها؛ لأن آخر النجم أقل قيمتها من أولها، فإن كانت قيمة نجم لأول خمس مائة، وقيمة النجم الثاني ثلاث مائة، وقيمة النجم الثالث مائتين، كان الذي أوصى به به نصف رقعة، فينظر أيهما أقل قيمة، رقعة أو النجم الأول؟ فذلك ينسب في ثلث الميت، فإن خرج من الثلث عتق نصفه، وليس بالورثة أن يقولوا: قد تعجل أول نجم يريد، لأن قيمة نجم يدا كانت على خيول. قل: وعلى حسب هذا يكون لو أوصى به بالنجم الثاني أو الثالث. وإن كان نجم لأول نصفه وم يترك الميت مالا غيره، خير الورثة من أن يضعوا ذلك نجم بعينه، ويعتق الذي كان نصيبه من قيمته رقعة نصف، ويسقط عنه ذلك النجم، ويكون هما النجمان الديان، فإن استوفوا فذلك، وإن رقب منه نصفه، وبين أن لا يدروا، فيعتق ثلثه ويوضع عنه من كل نجم ثلثه، فإن عجزوا كان ثلثه حر وثلثاه رقيقا. قال ابن القاسم: هذا وجه ما سمعت من مالك. وتفسير من أثق به. قال يحيى بن مريم، وبسبب في شيء من كتب وسماعات بأنه ولا أصبح مما في هذا الكتاب. ومعنى هذا روجه أن يريد عن ابن القاسم في 'العتبة'، وذكره بن حسب عن وضع عن ابن القاسم في 'العتبة' مثل ذلك.

ثُمَّ الْأَلْفُ الَّتِي تَلِي الْأَلْفَ الْأُولَى بِقَدَرِ فَضْلِهَا أَيْضًا، ثُمَّ الْأَلْفُ الَّتِي تَلِيهَا بِقَدَرِ فَضْلِهَا أَيْضًا، حَتَّى يُؤْتَى عَلَى آخِرِهَا، تَفْضُلُ كُلِّ أَلْفٍ بِقَدَرِ مَوْضِعِهَا فِي تَعْجِيلِ الْأَجَلِ وَتَأْخِيرِهِ؛ لِأَنَّ مَا اسْتَأْخَرَ مِنْ ذَلِكَ كَانَ أَقْلٌ فِي الْقِيَمَةِ، ثُمَّ يُوَضَّعُ فِي ثُلُثِ الْمَيِّتِ قَدْرُ مَا أَصَابَ تِلْكَ الْأَلْفُ مِنَ الْقِيَمَةِ عَلَى تَفَاضُلِ ذَلِكَ إِنْ قَلَّ أَوْ كَثُرَ فَهُوَ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِرُبْعِ مَكَاتِبٍ لَهُ، أَوْ أَعْتَقَ رُبْعَهُ، فَهَلَكَ الرَّجُلُ، ثُمَّ هَلَكَ الْمَكَاتِبُ وَتَرَكَ مَالًا كَثِيرًا أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ عَلَيْهِ، قَالَ مَالِكٌ: يُعْطَى وَرَثَةُ السَّيِّدِ وَالَّذِي أَوْصَى لَهُ بِرُبْعِ الْمَكَاتِبِ مَا بَقِيَ لَهُمْ عَلَى الْمَكَاتِبِ، ثُمَّ يَقْسِمُونَ مَا فَضَلَ، فَيَكُونُ لِلْمَوْصَى لَهُ بِرُبْعِ الْمَكَاتِبِ ثُلُثُ مَا فَضَلَ بَعْدَ آدَاءِ الْكِتَابَةِ، وَلِوَرَثَةِ سَيِّدِهِ الثُّلُثَانِ. وَذَلِكَ أَنَّ الْمَكَاتِبَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْءٌ، فَإِنَّمَا يُورَثُ بِالرَّقِّ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَكَاتِبِ أَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ.....

رجل وصى لرجل خ وهذا على ما قال: ب من وصى لرجل ربع مكاتبه ثم يعتق ربعه، فقد بقي ثلاثة أرباعه على حكم الكتابة للموصي بصفه، وللموصية ربعه، فكان الباقي منه على الميت بينهما على الثلثين منهما للموصي، والثلث حكم الوصية، فإذا مات الموصي انتقل ذلك الثلث إلى الموصى به، واشتات إلى ورثة الموصي، فإن مات المكاتب عن ما أعطى ورثة السيد ما بقي له وللموصي ما بقي له، ثم يقتسمون البقية، لورثة تشاء وللموصي له ثلثه. ووجه ذلك. أن المال إما يقبل عنه إليهم على حكم الملك، والذي يملك منه ثلاثة أرباعه، لورثة ربعه وللموصي له ربع. وذلك يقسم على ثلاث وثلاثين حسمًا ذكرنا ذلك أن المكاتب عبد ما بقي عليه شيء فلا يورث، وإنما ينتقل ماله إلى مستحقه نحق الميت والرق. **في مكاتب عتقه** ح وهذا على ما قال. إن معنى الوصية بعتق المكاتب: وهو إسقاط ما عليه فإن حمل الثلث ما عليه، يريد من الكتابة عتق، وإن لم يعمل عتق منه قدر ما حمل الثلث. ومعنى ذلك: يوضع عنه من الكتابة قدر ما حمل الثلث من قيمته تعتبر عند احتمال الثلث له جميع الكتابة، وعند ضيق الثلث عنها الأقل من قيمة العبد أو الكتابة. وهو معنى قوله: ويوضع عنه قدر ذلك، فإن حمل الثلث بصفه وضع عنه نصف ما عليه من الكتابة، وذلك بأن يوضع عنه من كل نخم بصفه، فإن كانت الكتابة خمسة آلاف درهم، وقيمة المكاتب ألف درهم، وثلث الميت ألف درهم عتق بصفه ووضع عنه من الكتابة بصفها؛ لأنها مقابلة نصف قيمة العبد.

قَالَ: إِنْ لَمْ يَحْمِلْهُ ثُلُثُ الْمَيْتِ عَتَقَ مِنْهُ قَدْرُ مَا حَمَلَ الثُّلُثُ، وَيُوضَعُ عَنْهُ مِنَ الْكِتَابَةِ قَدْرُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ عَلَى الْمُكَاتَبِ خَمْسَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَكَانَتْ قِيمَتُهُ أَلْفِي دِرْهَمٍ نَقْدًا، وَيَكُونُ ثُلُثُ الْمَيْتِ أَلْفَ دِرْهَمٍ، عَتَقَ نِصْفَهُ وَيُوضَعُ عَنْهُ شَطْرُ الْكِتَابَةِ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ قَالَ فِي وَصِيَّتِهِ: غُلَامِي فُلَانٌ حُرٌّ، وَكَاتَبُوا فُلَانًا: تُبَدُّ الْعَتَاقَةُ عَلَى الْكِتَابَةِ.

قال مالك في رجل الخ وهدى على ما قال إن كتابة ليس بعتق محقق، بل يجوز أن ينصل بالعجز مع ما فيه من التأجيل، وأما العتق مثل فيه مع تحقق العتق بتأجيل فكان أولى؛ لأن الوصية مسبة على تقديم العتق المعين على غيره من الوصايا، فوجب أن يقدم ما تحقق منه، ويعجل على ما حاله. والله أعلم وحكم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْمُدَبِّرِ

الْقَضَاءُ فِي وَلَدِ الْمُدَبِّرِ

مَالِكٌ أَنَّهُ قَالَ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي مَنْ دَبَّرَ جَارِيَةً لَهُ، فَوَلَدَتْ أَوْلَادًا بَعْدَ تَدْبِيرِهِ إِيَّاهَا، ثُمَّ مَاتَتِ الْجَارِيَةُ قَبْلَ الَّذِي دَبَّرَهَا: أَنَّ وَلَدَهَا بِمَنْزِلَتِهَا قَدْ ثَبَتَ لَهُمْ مِنَ الشَّرْطِ مِثْلُ الَّذِي ثَبَتَ لَهَا، وَلَا يَضُرُّهُمْ هَلَاكُ أُمَّهَمْ، فَإِذَا مَاتَ الَّذِي كَانَ دَبَّرَهَا فَقَدْ عَتَقُوا إِنْ وَسِعَهُمُ الثُّلُثُ. وَقَالَ مَالِكٌ: كُلُّ ذَاتِ رَحِمٍ.....

المدبر: هو الذي علق سيده عتقه على الموت؛ لأن الموت دبر الحياة. وقيل: إن المدبر دبر أمر دنياه باستخدامه واسترقاقه، وأمر آخرته بإعتاقه. (المحلى)

من دبر جارية الح: وهذا على ما قال: إن المدبرة ما ولدت بعد التدبير فإن له حكم المدبر؛ لأن الولد تبع لأمه في أحكام الرق والحرية بعد التدبير. وأما الموصى بعتقها فما ولدته قبل موت سيدها، فلا يدخل في وصيتها؛ لأن الوصية لا تثبت إلا بموت الموصي، وأما قبل موته فلا تثبت؛ لأن لموصي الرجوع عنها. فإذا ثبت حكم التدبير لولد المدبرة لم يخرجهم عن هذا الحكم بعد ثبوته موت الأم، وكذلك المكانة والمعتقة إلى أجل والمخدمة أو بعضها حر أو مرهونة أو أم ولد؛ فإن ولد كل واحدة منهم بمزلتها له حكمها، يعتق بعتقها ويرق برقها، ويعتق منه ما عتق منها ويرق منها ما يرق منه. قال: لأن كل ذات رحم فولدها بمزلتها، يريد ما لم يشأ في مدح سيد حر أو انعقد له عقد حرية، فأما إذا حقق في ملك سيد حر، أو انعقد له عقد حرية من كتابة أو تدبير أو عتق مؤجل، فإن الولد يتبع أباه. وسيأتي ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى. وقوله: "فإذا مات الذي دبرها فقد عتق بعتقها إن وسعهم الثلث"، يريد بموت السيد تحصل الحرية للمدبرة وولدها إن وسعهم الثلث؛ لأن المدبر إنما يعتق من الثلث، فإن حمله الثلث فقد عتق، وإن لم يحمله عتق منه ما حمله الثلث. وهذا حكم الإطلاق، وأما الشرط ففي كتاب ابن الموار: من دبر أمته على أن ما تند رقيق، مضى التدبير وولدها بمزلتها. ووجه ذلك: أن هذا عقد يتضمن العتق، وهو مني على التعقيب والسراية، فإذا شرط فيه شرطاً فاسداً مترقياً، بطل الشرط وبطل العقد، كما لو قال له: أنت حر على أن ما تكسب في المستقبل لي، يصح العتق وبطل الشرط.

فَوَلَدَهَا بِمَنْزِلَتِهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً، فَوَلَدَتْ بَعْدَ عِتْقِهَا فَوَلَدَهَا أَحْرَارٌ، وَإِنْ كَانَتْ مُدَبِّرَةً أَوْ مُكَاتِبَةً أَوْ مُعْتَقَةً إِلَى سِنِينَ أَوْ مُخْدَمَةً أَوْ بَعْضَهَا حُرًّا أَوْ مَرْهُونَةً أَوْ أُمًّا وَلَدِي، فَوَلَدَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ عَلَى مِثَالِ حَالِ أُمِّهِ، يَعْتَقُونَ بِعِتْقِهَا وَيَرْقُونَ بِرِقِّهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي مُدَبِّرَةٍ دَبَّرَتْ وَهِيَ حَامِلٌ وَلَمْ يَعْلَمْ سَيِّدُهَا بِحَمْلِهَا: إِنْ وَلَدَهَا بِمَنْزِلَتِهَا. وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ أُعْتِقَ جَارِيَةً لَهُ وَهِيَ حَامِلٌ وَلَمْ يَعْلَمْ بِحَمْلِهَا قَالَ مَالِكٌ: فَالْسُّنَةُ فِيهَا أَنْ وَلَدَهَا يَتَّبِعُهَا وَيَعْتَقُ بِعِتْقِهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ رَحُلًا ابْتَاعَ جَارِيَةً وَهِيَ حَامِلٌ، فَالْوَلِيدَةُ وَمَا فِي بَطْنِهَا لِمَنْ ابْتَاعَهَا، اشْتَرَطَ ذَلِكَ الْمُبْتَاعُ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَحِلُّ لِلْبَائِعِ أَنْ يَسْتَشْنِي مَا فِي بَطْنِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَرَرٌ يَضَعُ مِنْ ثَمَنِهَا وَلَا يَدْرِي أَبْصِلُ ذَلِكَ إِلَيْهِ أَمْ لَا؟ وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ بَاعَ جَنِينًا فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَذَلِكَ لَا يَحِلُّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ غَرَرٌ. قَالَ مَالِكٌ فِي مُكَاتِبٍ أَوْ مُدَبِّرٍ ابْتَاعَ أَحَدَهُمَا جَارِيَةً فَوَطَّئَهَا.....

فولدها بمنزلتها أي في كونه مديراً، وأما ولدها المولود قبل التدبير فلا يصير مديراً، وإن كان له حبيبة وأحمد وأكثر أهل العلم، وهو المروى عن عمر بن عبد العزيز والزهري وشريح وعطاء ومجاهد وطوس ومسروق والثوري وآخرين، وللشافعي فيه قولان. (المحلى)

في مدبرة الخ وهذا على ما قال: إن من دبر أمته وهي حامل، فالتدبير يتناول ما في بطنها، فيكون حكمه في التدبير حكمها. وهكذا قال عبي وعثمان وابن عمر وجابر وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وغيرهم، وروى عنه مثل ما تقدم. واستدل مالك على ذلك بأن قال: وكذلك لو أعتقها لكان ذلك عتقاً لما في بطنها وإن لم يعلم بحملها؛ لأن العتق مبيح عبي العتق والسراية، والنولد بمنزلة عضو من أعضائها يتبعها في بيع وهبة ومجرد العقد، وإن لم يكونا من عقود العيب والسراية، فكذلك التدبير واعتق، وهما بذلك أولى ما قدمناه.

في مكاتب الخ وهو على ما قال: إن المدير والمكاتب من ابتاع منهما جاريته فودعت منه، فإن الولد بمنزلة يعتق بعتقه ويرق برقه. ووجه ذلك: أن كل ولد حدث عن منته يمين تبع أباه في الحرية والرق، أصل ذلك الحر يستولد أمته. وهذا إذا وضعته أمة لسنة أشهر فأكثر من وقت التدبير. وما وضعته قبل ذلك فهو رقيق، رواه ابن سحون عن أبيه، قال: وما ولدته المديرة بعد لتدبير فهو مديراً كاملاً، صال ذلك أو قصر.

فَحَمَلَتْ مِنْهُ وَوَلَدَتْ، قَالَ: وَلَدْتُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ جَارِيَّتِهِ بِمَنْزِلَتِهِ، يَعْتَقُونَ بِعِتْقِهِ وَيَرْقُونَ بِرِقِّهِ. قَالَ: فَإِذَا أُعْتِقَ هُوَ فَإِنَّمَا أُمُّ وَلَدِهِ مَالٌ مِنْ مَالِهِ تُسَلِّمُ إِلَيْهِ إِذَا أُعْتِقَ.

جَامِعُ مَا جَاءَ فِي التَّدْبِيرِ

قَالَ مَالِكٌ فِي مُدَبَّرٍ قَالَ لِسَيِّدِهِ: عَجَّلْ لِي الْعِتْقَ وَأَعْطِيكَ خَمْسِينَ دِينَارًا مُنْجِمَةً عَلَيَّ، فَقَالَ سَيِّدُهُ: نَعَمْ أَنْتَ حُرٌّ وَعَلَيْكَ خَمْسُونَ دِينَارًا تُؤَدِّي إِلَيَّ كُلَّ عَشْرَةِ دَنَانِيرٍ، فَرَضِي بِذَلِكَ الْعَبْدُ، ثُمَّ هَلَكَ السَّيِّدُ بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، قَالَ مَالِكٌ: ثَبَتَ لَهُ الْعِتْقُ وَصَارَتِ الْخَمْسُونَ دِينَارًا دَيْنًا عَلَيْهِ، وَجَازَتْ شَهَادَتُهُ وَثَبَتَتْ حُرْمَتُهُ وَمِيرَاثُهُ وَحُدُودُهُ، وَلَا يَضَعُ عَنْهُ مَوْتُ سَيِّدِهِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ الدَّيْنِ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَبَّرَ

= وامرئ يسهما أن ما في بض المدرة عصب من أعضائها، ولذلك لا يخور أن يفرد بالبيع دوما ولا تفرد بالبيع دونه، وما في بض أمة المدير ليس كذلك؛ لأنه لا يجوز أن تفرد بالبيع دونه، ويفرد المدير بالبيع دون الحمل، فذلك لم يتبعه إلا إذا حدث بعد عقد التدبير. والله أعلم وأحكم.

التدبير المدير من العبد مأخوذ من الدبر؛ لأن السيد أعتقه بعد ماته، والممات دبر الحيات. والفقهاء يقولون لمعتق. عن دبر، أي بعد الموت. وهذا اللفظ لم يستعمل إلا في العبد والإماء دون سائر ما يملك، كما لم يستعمل اعتق إلا فيهم. **عجل لي العتق إلخ** وهذا على ما قال. وذلك أن السيد أن يقاطع مديره على ما يأخذه منه ويعجل به العتق، فإن مات السيد قبل أحد المال لم يسقط عنه الدين؛ لأنه دين متعلق بدمته، ويعتق العبد بالعتق المسحور، ولا يعتبر في ذلك ثلث المال؛ لأن الحرية قد سبقت له قبل موت السيد وبخرت بالعوض.

منجمة: قطعة قطعة بأن يعطي قليلا في مرتبة حتى يعطي كله في جميع المراتب. (فق)

في رجل دبر إلخ: وهذا على ما قال: إن المدير إذا لم يخرج من المال الحاضر وقف واستطر المال الغائب. ووجه ذلك أنه لا يعجل استرقاق بعضه مع ما يرجي من استكمال حريته بالمال الغائب؛ لأن حرية المدير متعلقة بالمالين، فلا تسقط من أحدهما لتعيبه. ولو كان له دين مؤجل إلى عشر سنين ونحوها، ففي "العتية" من رواية عيسى عن ابن عباس: يباع الدين بما يخور بيه به حتى يعجل عتق المدير من ثلثه أو ما حمل الثلث منه. ووجه ذلك أن هذا يتوصل إلى تعجيل العتق بخلاف المال الغائب، فإنه لا يستطيع ذلك فيه. وفيه أيضاً: المدير إلى أن يخل الدين المؤجل إلى عشر سنين استدامة استرقاقه المدة الطويلة التي رما أدت إلى تفويت عتقه بموته قبل ذلك.

عَبْدًا لَهُ فَمَاتَ السَّيِّدُ، وَلَهُ مَالٌ حَاضِرٌ وَمَالٌ غَائِبٌ، فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِهِ الْحَاضِرِ مَا يَخْرُجُ فِيهِ الْمُدَبِّرُ، قَالَ: يُوقَفُ الْمُدَبِّرُ بِمَالِهِ، وَيُجْمَعُ خَرَاجُهُ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ مِنَ الْمَالِ الْغَائِبِ. فَإِنْ كَانَ فِيمَا تَرَكَ سَيِّدُهُ مِمَّا يَحْمِلُهُ الثَّلَاثُ، عَتَقَ بِمَالِهِ وَبِمَا جُمِعَ مِنْ خَرَاجِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيمَا تَرَكَ سَيِّدُهُ مَا يَحْمِلُهُ عَتَقَ مِنْهُ قَدْرُ الثَّلَاثِ، وَتَرَكَ مَالَهُ فِي يَدَيْهِ.

الْوَصِيَّةُ فِي التَّدْبِيرِ

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ كُلَّ عَتَاقَةٍ أَعْتَقَهَا رَجُلٌ فِي وَصِيَّةٍ أَوْصَى بِهَا فِي صِحَّةٍ أَوْ مَرَضٍ: إِنَّهُ يَرُدُّهَا مَتَى شَاءَ وَيُغَيِّرُهَا مَتَى شَاءَ مَا لَمْ يَكُنْ تَدْبِيرًا، فَإِذَا دَبَّرَ فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى رَدِّ مَا دَبَّرَ. قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ وَلَدٍ وَلَدَتْهُ أُمَةٌ أَوْصَى بِعِتْقِهَا وَلَمْ يَدَبِّرْهَا، فَإِنْ وَلَدَهَا لَا يَعْتَقُونَ مَعَهَا إِذَا عَتَقَتْ. وَذَلِكَ أَنَّ سَيِّدَهَا يُغَيِّرُ وَصِيَّتَهُ إِنْ شَاءَ وَيَرُدُّهَا مَتَى شَاءَ، وَلَمْ يَثْبُتْ لَهَا عَتَاقَةٌ، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ قَالَ لِجَارِيَتِهِ: إِنْ بَقِيَتْ عِنْدِي فُلَانَةٌ حَتَّى أَمُوتَ فَهِيَ حُرَّةٌ، قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ أَدْرَكَتْ ذَلِكَ كَانَ لَهَا ذَلِكَ، وَإِنْ شَاءَ قَبْلَ ذَلِكَ بَاعَهَا وَوَلَدَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْخِلْ وَلَدَهَا فِي شَيْءٍ مِمَّا جَعَلَ لَهَا.

الح وهذا على ما قال: إن الوصية بالعتق يردها الموصي متى شاء من صحة أو مرض؛ لأن عقد الوصية عقد غير لازم، وإنما يبرم بموت الموصي. وقوله: فإذا دبر فلا سبيل له إلى ما دبر، يريد أن ما كان من اعتق بمعنى التدبير فلا سبيل للمعتق إلى رده؛ لأنه عقد لازم وهذا يقتضي أن حكم الوصية غير حكم التدبير، خلافاً لما قلناه في أحد قوليه: إن حكم التدبير حكم الوصية. والدليل على ما نقوله: أن اختلاف الألفاظ طاهره اختلاف المعاني، وإذا كان التدبير مخالفاً للوصية فلكل واحد منهما لفظ يختص به، فأما لفظ الوصية فهو أن يقول: إذا مت فأعتقوا عسدي فلانا. فهذا محمول على الوصية، ولمعوصي الرجوع عنه متى شاء؛ لأنه عقد غير لازم.

وكل ولد الح وهذا على ما قال: إن الأمة الموصى بعتقها إذا ولدت قبل موت سيدها، فإن ولدها غير داخل في وصيتها؛ لأن عقد الوصية غير لازم. وعقد التدبير والكتابة لازم، فمدلت دخل فيها من يولد بعده. ولو أن الموصي بعتقها تلد بعد وفاة سيدها، قد لازم عقد الوصية.

قَالَ: فَالْوَصِيَّةُ فِي الْعَتَاقَةِ مُخَالِفَةٌ لِلتَّدْبِيرِ فَرَقَ بَيْنَ ذَلِكَ مَا مَضَى مِنَ السُّنَّةِ. قَالَ: وَلَوْ كَانَتِ الْوَصِيَّةُ بِمَنْزِلَةِ التَّدْبِيرِ، كَانَ كُلُّ مُوصٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى تَغْيِيرِ وَصِيَّتِهِ وَمَا ذَكَرَ فِيهَا مِنَ الْعَتَاقَةِ، وَكَانَ قَدْ حَبَسَ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ مَا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَبَّرَ رَقِيقًا لَهُ جَمِيعًا فِي صِحَّتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ قَالَ: إِنْ كَانَ دَبَّرَ بَعْضَهُمْ قَبْلَ بَعْضٍ بُدِئَ بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثَ، وَإِنْ كَانَ دَبَّرَهُمْ جَمِيعًا فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ: فُلَانٌ حُرٌّ وَفُلَانٌ حُرٌّ وَفُلَانٌ حُرٌّ - فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ - إِنْ حَدَّثَ بِي فِي مَرَضِي هَذَا حَدَثُ مَوْتٍ، أَوْ دَبَّرَهُمْ جَمِيعًا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، تَحَاصُّوا فِي الثَّلَاثِ وَلَمْ يُبْدَأْ أَحَدٌ مِنْهُمْ قَبْلَ صَاحِبِهِ، وَإِنَّمَا هِيَ وَصِيَّةٌ، وَإِنَّمَا لَهُمُ الثَّلَاثُ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ بِالْحِصَصِ، ثُمَّ يَعْتَقُ مِنْهُمْ الثَّلَاثُ بِالْعَا مَا بَلَغَ، قَالَ: وَلَا يُبْدَأُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي مَرَضِهِ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَبَّرَ غُلَامًا لَهُ، فَهَلَكَ السَّيِّدُ وَلَا مَالَ لَهُ إِلَّا الْعَبْدُ الْمُدَبَّرُ، وَلِلْعَبْدِ مَالٌ، قَالَ: يُعْتَقُ ثَلَاثُ الْمُدَبَّرِ وَيُوقَفُ مَالُهُ بِيَدَيْهِ.

رجل دبر رقيقا الخ وهذا على ما قال: إن من دبر عبدا واحدا بعد واحد - راد اس حبيب عن مطرف وابن الماحشون: في صحة أو مرض؛ فإنه إذا صاق الثلث عن جميعهم بدئ بالأسفل فالأول؛ لأن السيد إذا دبر عبدا فقد تعلق حقه ثلث ماله على وجه الوجوب، فليس له أن يسقط ذلك بتدبير غيره، فعلى هذا يعتق الأول فالأول؛ لأنه على حسب ذلك تعلق حقهم بالثلث، وإن أعتقهم جميعا تحاصوا في الثلث؛ لأن حريتهم تعلقت بالثلث تعلقا واحدا، فليس بعضهم أحق بذلك من بعض، فإن أعتق جماعة في كلمة، ثم أعتق بعدهم جماعة أخرى، فعلى حسب ذلك أيضا يبدأ بالجماعة الأولى. فإن حبسهم الثلث وصاق عن الجماعة الثانية بدئ يعتق الأولى، وتخاصت الجماعة الثانية في بقية الثلث، وإن صاق عن جماعة الأولى بدئها، فتخاصت في الثلث، ولم يكن للجماعة الثانية في ذلك حق. ومعنى المخاصة إن حمل اثنتي عشرة منهم أن يعتق منهم بقدر ذلك. والله أعلم.

يعتق ثلث المدبر: وبه قال الجمهور: إن المدبر يعتق من الثلث إذا لم يكن له مال غيره. روى عبد الرزاق عن الشعبي: أن عبداً جعل المدبر من الثلث. وله عن أبي قلابة: دبر رجل عبداً له ليس له مال غيره عند موته، فأعتق النبي ﷺ ثلثه، واستساعاه في الثلثين. (المحلى)

قَالَ مَالِكٌ فِي مُدَبِّرِ كَاتِبِهِ سَيِّدُهُ، فَمَاتَ السَّيِّدُ وَلَمْ يَتْرُكْ مَالًا غَيْرَهُ، قَالَ مَالِكٌ: يُعْتَقُ مِنْهُ ثُلُثُهُ، وَيُوضَعُ عَنْهُ ثُلُثُ كِتَابَتِهِ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ ثُلَاثَاهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدٍ لَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَبِتَّ عِتْقُ كُلِّهُ أَوْ بَتَّ عِتْقُ نِصْفِهِ وَقَدْ كَانَ دَبَّرَ عَبْدًا لَهُ آخَرَ قَبْلَ ذَلِكَ، قَالَ: يُبَدَأُ بِالْمُدَبِّرِ قَبْلَ الَّذِي أَعْتَقَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ. وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَرُدَّ مَا دَبَّرَ وَلَا أَنْ يَتَعَقَّبَهُ بِأَمْرِ يَرُدُّهُ بِهِ، فَإِذَا عَتَقَ الْمُدَبِّرُ، فَلْيَكُنْ مَا بَقِيَ مِنَ الثُّلُثِ فِي الَّذِي أَعْتَقَ شَطْرَهُ حَتَّى يَسْتَمِّمَ عِتْقُهُ كُلَّهُ فِي ثُلُثِ مَالِ الْمَيِّتِ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ فَضْلَ الثُّلُثِ، عَتَقَ مِنْهُ مَا بَلَغَ فَضْلَ الثُّلُثِ بَعْدَ عِتْقِ الْمُدَبِّرِ الْأَوَّلِ.

مَسُّ الرَّجُلِ وَلِيدَتَهُ إِذَا دَبَّرَهَا

١٢٩١ - مَاتَ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ دَبَّرَ جَارِيَتَيْنِ لَهُ فَكَانَ يَطْوُهُمَا،

في مدر كاتبه الخ وهذا على ما قال، ومعنى ذلك أن عقد التدبير لا يجمع عقد الكتابة؛ لأن الكتابة لا تجمع التدبير ولا تبطله، بل تؤكد وتعينه، وأما أحواضا أن يبقى المدبر على حاله. وذلك أن سيد سرع مال مدبر، فإذا أحده منه على تعجيل عتقه، فذلك غير مخالف ما عقد عليه تدبيره، فإن أدى المكاتب كتابته في حياة السيد عجل عتقه، فإن مات السيد قبل أداء كتابة عتق منه ثلثه، وسقط عنه بذلك ثلث الكتابة، وبقي باقي العقد على حكم الكتابة، وذلك أفضل له من أن يبقى على حكم رفق ولم يتقدم عقد الكتابة ثلثها أي ثلث بدل الكتابة، وقال أبو حنيفة: يسعى في ثلثي قيمته أو في كل البدل. وعبد أبي يوسف: في أقل منهما. وعبد محمد: يسعى في أقل من ثلثي البدل وثلثي القيمة. (الحلى) أعنى نصف عبد الخ وهذا على ما قال. إن المريض إذا بدأ مدبر عبدا له، ثم أعتق عبدا له آخر، أو أعقق منه صفة، ثم توفي أو صاق الثلث عهدها، فإنه يبدأ بعقق المدبر؛ لأنه قد ثبت له حكم التدبير. وهذا لأمر لازم، فليس سيد أن يقصه عتق غيره. وهو أن المريض دبر أحدهما وعتق الآخر في لفظة واحدة أو كلام متصل، تحصى في الثلث، رواه ابن سحوب عن ابن القاسم. ووجه ذلك: أنهما متساويان في الخدمة ولم يتقدم أحدهما الآخر في الرقة، فلم يخصهما كالمدرسين. فكان يطوهما الخ. وبه أحد الجمهور أن المدبرة توطأ. وقال الرهري ومالك في رواية: لا توطأ. وقال الأوزاعي: إن كان لا يطأ قبل التدبير لا يطأها بعده. (الحلى)

وَهُمَا مُدَبَّرَتَانِ.

١٢٩٢ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ: إِذَا دَبَّرَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْعَهَا وَلَا يَهَبَهَا، وَلَوْلَاهَا بِمَنْزِلَتِهَا.

وليس له إلخ: وبه قال أبو حنيفة وجمهور الحجازيين والكوفيين والشاميين. وقال الشافعي: عند أهل الحديث: التدبير عقد غير لازم، ويحور ببعه؛ لحديث جابر: أنه قال: باع النبي ﷺ يعفور المدير الذي أعتقه سيده أبو مذكور عن دبر، وكان عليه دين، ولم يكن له مال غيره، من نعيم بن الحام بشمان مائة درهم. وفي رواية لأبي داود: سبع مائة أو تسع مائة، عنى الشئ، فدفعها إليه، وقال له كما في "مسند": **بَدَأَ بِسِتِّ مِائَةٍ فَصَدَّقَ عَلَيْهَا** وقد اتفقت الروايات كلها على أن بعه كان في حياة الذي دبره، إلا ما رواه شريك عن ابن كهيل عند الدار قطني: أن رجلاً مات وترك مديراً وديناً، فأمرهم النبي ﷺ، فباعه في دينه بشمان مائة درهم. ونقل عن شيخه الشيبانوري: أن شريكاً أخطأ فيه. وأجاب الأوتون عن حديث جابر بأنه واقعة غير لا عموم له، فيحمل على بعض الصور، وهو اختصاص الحوار بما إذا كان عليه دين، وهو مشهور قول أحمد، وتأوله بعض المالكية على أنه لم يكن له مال غيره، فرد تصرفه. قال مالك: كذلك يحور تصرف من تصدق بكن. وقال الحنفية: هو إما محمول على المدير المقيد، وهو من عتق عتقه بموت مولاه على صفة، مثل: إن مت من مرضي هذا أو سري هذا أنه حر، وهو يحور عبداً، أو محمول على بيع الخدمة دون الرق. قال ابن القيم: قد صرح أبو جعفر - وهو محمد الباقر الإمام - بأنه شهد حديث جابر، وأنه إنما أذن في بيع منافعهم. ولا يمكن شهادة ذلك الإمام إلا بعلمه ذلك من جابر راوي الحديث. (المحلى)

أن يبيعها: يريد أن حكم التدبير قد لزمه فيه، فليس له إبطاله بقول ولا فعل. وقال أبو حنيفة: ما كان منه مطلقاً فليس له نقضه بقول ولا فعل عنى ما قلناه، وما كان مقيداً منه إبطاله. وعندها: لا يحور له إبطال المقيد كما لا يحور له إبطال المطلق. وإنما قال بعض أصحابنا: إنه لا يحور له أن يفسر المقيد، فيقول: لم أؤد به التدبير، فيكون له حينئذ حكم الوصية. والدليل على ما نقوله على تسليم إحدى الروايتين: أن هذا تدبير، فوجب أن يكون لازماً كالطلق، فإذا قسنا: يقدر في المقيد قول واحد إذا أريد به التدبير أنه يبرم، فكذلك المطلق أولى؛ لأنه عبداً صريح في التدبير لا يقس منه أنه أريد به غير التدبير، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي في أحد قوليه: له الرجوع عن التدبير المطلق والمقيد بالفعل دون القول، والقول الثاني: له الرجوع بالقول والفعل. والدليل على ما نقوله قوله تعالى: **شَيْءٌ تَبَيَّنَ مِنْهُ يُؤْتَى بَعْقِدًا** (مائدة ١) ومن جهة المعنى أنه عقد عتق استفاد به اسماً يعرف به، فلم يكن له إبطاله، أصله الكناية، ودليل آخر: أن هذا عقد عتق ليس له إبطاله بالفعل، أصله ما ثبت من ذلك لأهل الولد. وأما ما تعلقوا به بما روي عن جابر بن عبد الله: أن رجلاً دبر عبداً له ليس له مال غيره، =

بَيْعُ الْمُدَبِّرِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الْمُدَبِّرِ: أَنَّ صَاحِبَهُ لَا يَبِيعُهُ وَلَا يُحَوِّلُهُ عَنْ مَوْضِعِهِ الَّذِي وَضَعَهُ فِيهِ، وَأَنَّهُ إِنْ رَهَقَ سَيِّدُهُ دَيْنًا؛ فَإِنْ غُرِمَاءَهُ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى بَيْعِهِ مَا عَاشَ سَيِّدُهُ، فَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ وَلَا دَيْنَ عَلَيْهِ فَهُوَ فِي ثُلْثِهِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَشْنَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ مَا عَاشَ،

= قال رسول الله ﷺ: من اشتراه من بيعه من لحداء ثمان مائة درهم، قالوا: وهذا هو أبو مذكور العربي دبر عداله، يقال له: يعفور، فباعه النبي ﷺ. فليس فيما ادعوه حجة؛ لأنه يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ قَبْلَ التَّدْبِيرِ، فباعه لأداء ذلك الدين، وهذا عددا جائز. وبين وجه هذا التأويل أنه قال: في الحديث: "ليس له مال غيره"، وعلى أصلهم: لا تأثير لقوله: "ليس له مال غيره" في الحكم؛ لأنه لا فرق عندهم بين أن يكون له مال غيره أو لا يكون له مال غيره. وعلى ما نقوله فهو مدبر؛ لأنه إن كان له مال غيره لم يبيع في دين متقدم، وإن لم يكن له مال غيره يتأدى منه الدين، يبيع حينئذ لأداء الدين. وبين هذا أن النبي ﷺ باشر البيع وأمر به على وجه الحكم عليه، ولو لم يكن ثم دين يباع من أخيه، لم يكن ذلك للنبي ﷺ. وإنما يبيعه هو عندهم باختياره. وقد قال نحو هذا ابن سحون، وقد روى هذا الحديث بهذه الريادة الشيخ أبو إسحاق عن أبي عبد الرحمن السوني: أعتق رجل من الأنصار غلاما له عن دبر وكان محتاجا وكان عليه دين، فباعه رسول الله ﷺ. وهذا يقوي ما قدمناه من التأويل. والله أعلم. قال الشيخ أبو إسحاق: وقد قال بعض أصحابنا: إن ذلك بعد موت. وقد رأيت لاس سحون. وقال قوم: إن ما خدمته فذلك محتمل، ونعله أراد به أن يعصيه مالا على تعجيل عتقه، وذلك جائز كما يجوز في أم الولد، وليس ذلك يبيع في رقبته.

صاحبه لا يبيعه إِنْ وهذا على ما قال: إن "المدبر" ليس لسيدته أن يبيعه ولا به أن يحوله عن موضعه يريد إزالته ما ثبت له من التدبير، فإن فعل ذلك وباعه، قال في "الموازية" مالك: جاهلا أو عمدا أو ناسيا رد يبيعه ورجع مدبر، كما كان، وهذا ما لم يعتقه الذي اشتراه، فإن أعتقه قبل الفسخ، فقد قال الشيخ أبو القاسم: فيه روايتان: إحداهما: أن العتق نافذ غير مردود، والثانية: أن عقده باطل مردود وفي "الموازية" قال ابن القاسم: كان مالك يقول في المدبر يبيعه سيده فيعتق. يرد عتقه ويعود مدبرا. ثم قال: يمتضي وإن كتبه ذلك، ولا يرد إذا مات بانهنق أو مات، ووجوده في كتاب من حبيب عن مطرف عن مالك. وجه القول الأول: أن عقد التدبير عقد لازم، فلا يقل بإزالة المثلث عن وجه العتق، كما لا يقل باضة والبيع. ووجه آخر: أن العتق ههنا مرتب على البيع، فإذا لم يجر بطل التدبير بالبيع لم يصح العتق. ووجه القول الثاني: أن العتق أقوى من التدبير، فوجب أن يبطال به كاندبرة يطلأها سيدها فتحمل منه أن التدبير يبطل بالاستيلاء الذي هو أقوى في باب العتق منه.

فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْدُمَهُ حَيَاتُهُ ثُمَّ يُعْتَقَهُ عَلَى وَرَثَتِهِ إِذَا مَاتَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُ
 الْمُدَبِّرِ وَلَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ عَتَقَ ثُلُثُهُ، وَكَانَ ثُلَاثُهُ لَوَرَثَتِهِ، فَإِنْ مَاتَ سَيِّدُ الْمُدَبِّرِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ
 مُحِيطٌ بِالْمُدَبِّرِ بَيْعَ فِي دَيْنِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْتَقُ فِي الثُّلُثِ. قَالَ: فَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ لَا يُحِيطُ
 إِلَّا بِنِصْفِ الْعَبْدِ بَيْعَ نِصْفُهُ لِلدَّيْنِ، ثُمَّ عَتَقَ ثُلُثُ مَا بَقِيَ بَعْدَ الدَّيْنِ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ
 بَيْعُ الْمُدَبِّرِ وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُدَبِّرُ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ،
 فَيَكُونُ ذَلِكَ جَائِزًا لَهُ، أَوْ يُعْطَى أَحَدُ سَيِّدِ الْمُدَبِّرِ مَالًا وَيُعْتَقَهُ سَيِّدُهُ الَّذِي دَبَّرَهُ،
 فَذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ أَيْضًا، قَالَ مَالِكٌ: وَوَلَاةُ لِسَيِّدِهِ الَّذِي دَبَّرَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَجُوزُ
 بَيْعُ خِدْمَةِ الْمُدَبِّرِ، لِأَنَّهُ غَرَرٌ؛ إِذْ لَا يُدْرَى كَمْ يَعِيشُ سَيِّدُهُ، فَذَلِكَ غَرَرٌ لَا يَصْلُحُ.
 قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ يَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيَدَبِّرُ أَحَدُهُمَا حِصَّتَهُ: إِنَّهُمَا يَتَقَاوَمَانِهِ، فَإِنْ
 اشْتَرَاهُ الَّذِي دَبَّرَهُ كَانَ مُدَبِّرًا كُلَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِهِ انْتَقَضَ تَدْبِيرُهُ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الَّذِي
 بَقِيَ لَهُ فِيهِ الرِّقُّ أَنْ يُعْطِيَهُ شَرِيكَهُ الَّذِي دَبَّرَهُ بِقِيمَتِهِ، فَإِنْ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ بِقِيمَتِهِ، لَزِمَهُ
 ذَلِكَ وَكَانَ مُدَبِّرًا كُلَّهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ نَصْرَانِيٍّ دَبَّرَ عَبْدًا لَهُ نَصْرَانِيًّا فَأَسْلَمَ الْعَبْدُ،

لا يجوز بيع المدير الخ وهذا على ما قال: إنه "لا يجوز لأحد أن يشتريه إلا أن يشتري المدير نفسه" يريد أن
 يفتدي نفسه ويعطي عوضا عن خدمته وإن كانت مجهولة؛ لما في ذلك من تخلص رقبته وتعجل عتقه، ولا يقض
 ذلك عقد التدبير ولا يطل، بل هو باق على حكمه، وإنما يسقط بما يدفعه العبد إلى سيده، فإن كان للسيد عليه
 من الخدمة والرق، فإن قاطعه على تعجيل العتق مالم معجل قبضه سيده عتق مكانه ولا ناعاة لأحد عليه، وإن
 قاطعه على تعجيل العتق مالم مؤجل أو حال، فمات العبد قبل قبضه فترك مالا فإنه حر. ويتبع بالقطاعة، رواه
 أصح عن ابن القاسم في "العنية". وذلك أنه قد تعجل العتق وأزال عن نفسه الرق مالم يشت في دمه.

ولا يجوز بيع الخ ويجوز ذلك عند أي حيفة؛ لما أخرج الدار قطني عن جابر: لا بأس ببيع خدمة المدير إذا
 احتاج إليه. ضعفه البيهقي وصححه ابن القطان. (المحلى) **نصراني دبر عبدا الخ** وهذا على ما قال: إن النصراني
 إذا دبر عبده النصراني ثم أسلم العبد، فإنه انتهى إلى حكم بين مسلم ونصراني ينظر فيه على حكم الإسلام. =

قَالَ مَالِكٌ: يُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَبْدِ وَيُخَارَجُ عَلَى سَيِّدِهِ النَّصْرَانِيَّ، وَلَا يُبَاعُ عَلَيْهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرُهُ، فَإِنْ هَلَكَ النَّصْرَانِيُّ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، قُضِيَ دَيْنُهُ مِنْ ثَمَنِ الْمُدَبِّرِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَالِهِ مَا يَحْمِلُ الدَّيْنَ، فَيَعْتَقُ الْمُدَبِّرُ.

جَرَّاحُ الْمُدَبِّرِ

١٢٩٣ - **مَاتَ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَضَى فِي الْمُدَبِّرِ إِذَا جَرَّحَ: أَنَّ لِسَيِّدِهِ أَنْ يُسَلِّمَ مَا يَمْلِكُ مِنْهُ إِلَى الْمَحْرُوحِ، فَيُخْتَدِمُهُ الْمَحْرُوحُ وَيُقَاصَّهُ بِجِرَاحِهِ مِنْ دِيَةِ جَرَّحِهِ، فَإِنْ أَدَّى قَبْلَ أَنْ يَهْبِكَ سَيِّدُهُ رَجَعَ إِلَى سَيِّدِهِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْمُدَبِّرِ إِذَا جَرَّحَ ثُمَّ هَلَكَ سَيِّدُهُ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ: أَنَّهُ يُعْتَقُ ثُلُثُهُ ثُمَّ يُقَسَّمُ عَقْلُ الْجَرَّاحِ أَثْلَاثًا، فَيَكُونُ ثُلُثُ الْعَقْلِ عَلَى الثُّلُثِ الَّذِي عَتَقَ مِنْهُ، وَيَكُونُ ثُلَاثُهُ عَلَى الثُّلُثَيْنِ اللَّذَيْنِ بِأَيْدِي الْوَرَثَةِ، إِنْ شَاءُوا أَسْلَمُوا الَّذِي لَهُمْ مِنْهُ إِلَى صَاحِبِ الْجَرَّاحِ وَإِنْ شَاءُوا أَعْطَوْهُ ثُلْثِي الْعَقْلِ وَأَمْسَكُوا نَصِيبَهُمْ مِنَ الْعَبْدِ. وَذَلِكَ أَنَّ عَقْلَ ذَلِكَ الْجَرَّاحِ إِنَّمَا كَانَتْ جِنَايَةُ مِنَ الْعَبْدِ وَلَمْ يَكُنْ دَيْنًا عَلَى السَّيِّدِ، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الَّذِي أَحْدَثَ الْعَبْدُ بِالَّذِي يُنْطَلُ مَا صَنَعَ السَّيِّدُ مِنْ عِتْقِهِ وَتَدْبِيرِهِ؛ فَإِنْ كَانَ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ دَيْنٌ لِلنَّاسِ مَعَ جِنَايَةِ الْعَبْدِ،

= ولا يجوز بيع المدبر، فيرمي عاؤه على حكم التدبير، لكنه يراد به السيد عنه، ويخارج عنه؛ لأن الذي بقي له فيه مفاعله فيمضى من مباشرة استيفائها، وبيع من غيره من المسلمين، فيستوفىها ويدفع إليه ثمنها، فإن مات النصراني عن دين يستغرق ماله بيع المدبر وقضى منه دينه، وإن لم يكن عليه اعتق في ثلثه أو ما حمل منه ثلثه على حسب ما يفعل لو كان السيد مسماً، لا فرق بينهما إلا في إرادة يده عنه ومعه من ستخدمته. والله أعلم وأحكم.

قضى في المدبر. قوله: إن المدبر إذا جرح فإن على سيده أن يسلم ما يملك منه وهو خدمته، وأما رقبته فقد يعتق بها حكم عتق لا يمكن إزالته في حياة السيد، فإن افتكه في الحية فهو على التدبير، وإن أسلمه خدوم في الحية، فإن أدى أرضها خدمته قبل وفاة السيد رجع إلى سيده على ما كان عليه من التدبير.

يُباع من المدبر بِقَدْرِ عَقْلِ الْحَرْحِ وَقَدْرِ الدِّينِ، ثُمَّ يُبَدَأُ بِالْعَقْلِ الَّذِي كَانَ فِي جَنَائَةِ الْعَبْدِ، فَيُقْضَى مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ ثُمَّ يُقْضَى دَيْنُ سَيِّدِهِ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى مَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ الْعَبْدِ، فَيَعْتَقُ ثُلُثَهُ وَيَبْقَى ثُلَاثُهُ لِلْوَرَثَةِ. وَذَلِكَ أَنَّ جَنَائَةَ الْعَبْدِ هِيَ أَوْلَى مِنْ دَيْنِ سَيِّدِهِ. وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا هَلَكَ وَتَرَكَ عَبْدًا مُدْبِرًا قِيمَتُهُ خَمْسُونَ وَمِائَةُ دِينَارٍ، وَكَانَ الْعَبْدُ قَدْ شَجَّ رَجُلًا حُرًّا مُوضِحَةً عَقْلَهَا خَمْسُونَ دِينَارًا، وَكَانَ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ مِنَ الدِّينِ خَمْسُونَ دِينَارًا، قَالَ مَالِكٌ: فَإِنَّهُ يُبَدَأُ بِالْحَمْسِينَ دِينَارًا الَّتِي فِي عَقْلِ الشَّحَّةِ فَيُقْضَى مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ ثُمَّ يُقْضَى دَيْنُ سَيِّدِهِ ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى مَا بَقِيَ مِنَ الْعَبْدِ فَيَعْتَقُ ثُلُثَهُ وَيَبْقَى ثُلَاثُهُ لِلْوَرَثَةِ، فَالْعَقْلُ أَوْجَبُ فِي رَقَبَتِهِ مِنْ دَيْنِ سَيِّدِهِ، وَدَيْنُ سَيِّدِهِ أَوْجَبُ مِنَ التَّدْبِيرِ الَّذِي إِنَّمَا هُوَ وَصِيَّةٌ فِي ثُلْثِ مَالِ الْمَيِّتِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ شَيْءٌ مِنَ التَّدْبِيرِ، وَعَلَى سَيِّدِ الْمُدْبِرِ دَيْنٌ لَمْ يُقْضَ، وَإِنَّمَا هُوَ وَصِيَّةٌ. وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: **مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ** ^(النساء: ١١) قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ كَانَ فِي ثُلْثِ الْمَيِّتِ مَا يَعْتَقُ فِيهِ الْمُدْبِرُ كُلَّهُ عَتَقَ،

قال مالك فإن كان إلخ وهذا على ما قال: إن المدبر إذا جرح ثم هلك سيده وليس له ما غيره: يريد ولا دين عليه، فإنه يعتق عليه فيكون على المعتق منه ثلث العقل، وغير الورثة فيما رق منه وهو ثلثه - بين أن يفتكوا ثلثي العقل أو يسموه، وذلك أن الحاية لم تتعلق بدمة السيد، وإنما تعتقت بالعد، والعد لا يملك منه في حياة سيده إلا خدمته، فتعلقت بذلك الحاية، وبعد سيده هو من الثلث، فإن عتق ثلثه فثبت الدية عليه؛ لأنها دية تعلقت بجزء فتعتقت بدمته، وإذا استرق ثلثه تعلقت الحاية بالثلاث تعتقها بالعد، فصار الثلث له في الحاية حكم الأحرار ولثلثين حكم العبد. وقوله: فإن كان على السيد دين يباع منه للحاية والدين إلى آخر الفصل، يريد أن ما تقدم من عتق الثلث وتغيير الورثة في تسليم الثلثين، حكمه حكم من لا دين على سيده، وأما إن كان على سيده دين لم يترك مالا غير المدبر، فإنه يباع منه للدين، وإذا بيع للدين - والجنابة متقدمة عليه - وجب أن يباع لها، وإنما جاز أن يباع المدبر في الدين؛ لأن له حكم الوصية، وقد قال الله تعالى: **مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ** ^(النساء: ١١) ولا خلاف بين المسمى أن الدين من جميع المال، والمدبر له حكم ثلث الوصية، فاحتص بالثلث فكان الدين مقدما عليه، وإنما كان تأثير الدين في بيع المدبر أقوى من تأثير الحاية؛ لما احتص الدين ببيع المدبر دون الحاية؛ -

وَكَانَ عَقْلُ جِنَائِيهِ دَيْنًا عَلَيْهِ يُتَّبَعُ بِهِ بَعْدَ عِتْقِهِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْعَقْلُ الدِّيَّةَ كَامِلَةً،
وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى سَيِّدِهِ دَيْنٌ، قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُدَبِّرِ إِذَا جَرَحَ رَجُلًا فَأَسْلَمَهُ
سَيِّدُهُ إِلَى الْمَجْرُوحِ ثُمَّ هَلَكَ سَيِّدُهُ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، وَلَمْ يَتْرُكْ مَالًا غَيْرَهُ، فَقَالَ الْوَرَّةُ:
نَحْنُ نُسَلِّمُهُ إِلَى صَاحِبِ الْجُرْحِ، وَقَالَ صَاحِبُ الدَّيْنِ: أَنَا أَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ قَالَ: فَإِذَا
زَادَ الْغَرِيمُ شَيْئًا فَهُوَ أَوْلَى بِهِ، وَيُحْطُّ عَنِ الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ قَدْرُ مَا زَادَ الْغَرِيمُ عَلَى دِيَّةِ
الْجُرْحِ، فَإِنْ لَمْ يَزِدْ شَيْئًا لَمْ يَأْخُذِ الْعَبْدَ.

- لأن الدين ليس له محل غير جهة السيد ولم يبق منها غير العبد، وأما الحباية فتتعلق برقة المدبر تارة، وتارة
بدمته وتارة بخدمته، فكان للدين من التأثير في وجوب البيع ما لم يكن للحباية ولا غيرها، فإذا ثبت ذلك وبيع
لحباية والدين عزم الدين؛ لأنه مختص بتلك العين، فإذا اقتضيا جميعاً وفصلت من العبد فصلة، عتق ثبت تث
الفضلة، ورق للورثة ثلثاها.

في المدبر في 'الهداية': إذا جرح المدبر وأمه الولد ضمن المولى قتل من قيمته ومن أرشها؛ لأن أم عبيدة قصي
حباية المدبر على مولاه. والأثر رواه ابن أبي شبة. وعن الشعبي والحسن مثنى. قال محمد في 'الآثار':
أحبر أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم: أن حباية المكاتب والمدبر وأمه الولد على المولى. قال: وبه لأحد، إلا أنا
نرى حباية المكاتب يكون عليه قتل من أرش الحباية ومن قيمته، وأما المدبر وأمه الولد فعلى المولى الأقل من أرش
حبايتهما ومن قيمتهما. وهو قول أبي حنيفة. أحبر أبو حنيفة عن حماد، عن إبراهيم في أم الولد ولعتق عن دبر
يغيبان، قال: يصم سبيدهما حبايتهما، لأن العاقبة قد بدلت فيهما، فلا يستصحب أن يدفعهما ولا يعقدهما عاقبة؛
لأنهما مملوكان، قال: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة. (المحلى)

إذا جرح رجلاً وهذا على ما قال، فإن المدبر يد جرح وأسمه سيده ومات وعليه دين، فيأخذ في المدبر
الحجي عليه والعمراء، فالحجي عليه أولى به؛ لأنه لا محل لحبايته غير العبد، والعمراء محل ديونهم دمة السيد، فقدم
الحجي عليه لاحتصاصه بالعبد، إلا أن يريد العمراء على أرش الحباية شيئاً يحط عن المتوفى به بعض دية، ويكون
العمراء أحق بدين العبد بأرش الجرح والزيادة، فيدفع إلى حجي عليه أرش جرحه، ويحط عن الميت من دين
العمراء ما عليه بقدر تلك الزيادة؛ لأن قيمة العبد قد رادت بالزيادة على أرش الحباية، فلا مصرة في ذلك على
الحجي عليه؛ لأنه يأخذ أرش جرحه، ويحط بالزيادة عن المتوفى به بعض دية؛ لأن المتوفى لو أسمع أرش الجرح لكان
له التمسك بالعبد، فإذا كان في فعل العمراء ديث منفعة له في تخفيف دية كان ذلك لعمرائه. والله أعلم وأحكم.

وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمُدَبِّرِ إِذَا جَرَحَ وَلَهُ مَالٌ فَأَبَى سَيِّدُهُ أَنْ يَفْتَدِيَهُ: فَإِنَّ الْمَجْرُوحَ يَأْخُذُ مَالَ الْمُدَبِّرِ فِي دِيَّةِ جُرْحِهِ؛ فَإِنْ كَانَ فِيهِ وَفَاءٌ اسْتَوْفَى الْمَجْرُوحُ دِيَّةَ جُرْحِهِ وَرَدَّ الْمُدَبِّرَ إِلَى سَيِّدِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ وَفَاءٌ اقْتَضَاهُ مِنْ دِيَّةِ جُرْحِهِ، وَاسْتَعْمَلَ الْمُدَبِّرَ بِنَمَائِهِ بَقِيَ لَهُ مِنْ دِيَّةِ جُرْحِهِ.

جراح أم الولد

قَالَ مَالِكٌ فِي أُمِّ الْوَلَدِ تَجْرَحُ: إِنْ عَقَلَ ذَلِكَ الْحَرْجُ ضَامِنٌ عَلَى سَيِّدِهَا فِي مَالِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَقْلُ ذَلِكَ الْحَرْجِ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ أُمِّ الْوَلَدِ، فَلَيْسَ عَلَى سَيِّدِهَا أَنْ يُخْرِجَ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهَا،

إِذَا حَرَجَ وَلَهُ مَالٌ **الح** وهذا كما قال: إن المدبر إذا جرح وله مال ولم يقتله سيده؛ فإنه يقتضي أرض الحرح من مال المدبر، ويرد إلى سيده. وإنما كان ذلك؛ لأن عقد التدبير لازم لا يقص، ولا يخرج عنه المدبر إلا بأمر لا بد منه. وما كان للمدبر مال يؤدي منه أرض حياته، لم ينقص عقد أمر تدبيره. والله أعلم وأحكم.

أم الولد تخرج الح. وهذا على ما قال: إن أم الولد إذا حست فإن على سيدها أن يؤدي من ماله أرض حياتها، إلا أن يكون أرض الحياة أكثر من قيمتها، فليس عليه إلا قيمتها؛ لأنها لو كانت أمة لكان له تسليمها، فلما لم يكن له ذلك لعقد العتق الذي لا يصح نقصه في رفق ولا استحداً، نأى عن ذلك إخراج قيمتها؛ لأنه بدل من رقتها. والفرق بينها وبين المدبرة أن للسيد استحداً أم الولد على المشهور من قول مالك، فلذلك جاز أن يسلم حدمة المدبرة ولا يسلم حدمة أم الولد. ووجه آخر: أن أم الولد لا تسترق بوجه: والمدبرة قد تسترق لدين أو يسرق بعضها لصيق الثلث، فلذلك جاز له أن يسلم حدمة المدبرة؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى اقتضاء أرض الحياة من ثمنها إن مات سيدها عن دين، ولم يكن له أن يسلم أم الولد؛ لأنه لا يصح استرقاقها بدين ولا غيره، فلا يتأدى أرض الحياة من جهتها بوجه. والله أعلم. مالم: أنه بلغه أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان قضى أحدهما في امرأة عرت رجلاً بنفسها، وذكر أنها حرة فولدت له أولاداً، فقضى أن يعدي ولده بمثلهم. قال مالك: والقيمة في هذا تعدل إن شاء الله تعالى. ما وجد هذا الحديث في السبع الموجودة سوى معنى قوله: والقيمة في هذا تعدل؛ لأن الحيوان لا يكون مضموناً بمثل، أخرج ابن أبي شيبة عن طريق الشعبي عن علي بن رجل اشترى حارية فولدت منها أولاداً، ثم أقام رجل النسب أنها له. قال: ترد عليه ويقوم عليه ولدها، فيعزم الذي باعها ما عزره. =

وَذَلِكَ أَنَّ رَبَّ الْعَبْدِ أَوْ الْوَلِيدَةَ إِذَا أَسَمَ وَلِيدَتَهُ أَوْ غُلَامَهُ بِجُرْحٍ أَصَابَهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَثُرَ الْعَقْلُ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ سَيِّدُ أُمِّ الْوَلَدِ أَنْ يُسَلِّمَهَا لِمَا مَضَى فِي ذَلِكَ مِنَ السُّتَةِ، فَإِنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ قِيمَتَهَا فَكَأَنَّهُ أَسَلَمَهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَحْمِلَ مِنْ جَنَائِثِهَا أَكْثَرَ مِنْ قِيمَتِهَا.

= ومن طريق سليمان بن يسار: أن امرأة أنت قوما فعرقتهم ورعمت أماً حرة فتزوجها رجل فولدت منه أولاداً فوجدوها أمة، فقضى عمر بقيمة أولادها في كل معرور عرة قال في الرسالة: ومن استحق أمة قد ولدت منه قيمتها بقيمة الولد يوم الحكم، وقيل: بأحداهما بقيمة الولد، وقيل: به قيمتها فقط إلا أن يختار الشخص فيأخذه من العاصب الذي باعها. وفي 'المهاج': وعلى المعرور قيمته لسيدتها أي قيمته يوم الولادة - رآه لشارح - ويرجع لها على العار. وفي 'الهدية': ولد المعرور حر بقيمة الإجماع الصحابة، رآه صاحب 'الكافي' روي ذلك عن عمر في أسكاح، وعن علي في الشراء. وقد تمحصر من الصحابة محل الإجماع. وعمر الأب قيمة الولد، ثم إنه يعتبر قيمة الولد يوم الخصومة؛ لأنه يوم منع كما في 'الهدية'، أو يوم قضاء كما في شرح 'الطحاوي'، ويرجع بقيمة الولد على نائعه خلاف العفر، كد في 'هدية' وعبره. (الحسين)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْبُيُوعِ

مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْعُرَبَانِ

١٢٩٤ - مَالِكٌ عَنْ الثَّقَفَةِ عِنْدَهُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعُرَبَانِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ فِيمَا نُرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ يَشْتَرِي الرَّجُلُ الْعَبْدَ أَوْ الْوَلِيدَةَ أَوْ يَتَكَارَى الدَّابَّةَ، ثُمَّ يَقُولُ لِلَّذِي اشْتَرَى مِنْهُ أَوْ تَكَارَى مِنْهُ: أُعْطِيكَ دِينَارًا أَوْ دَرَاهِمًا أَوْ أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ أَكْثَرَ عَلَى أَنِّي إِنِ أَحْذَتُ السَّلْعَةَ أَوْ رَكِبْتُ مَا تَكَارَيْتُ مِنْكَ، فَالَّذِي أُعْطَيْتَكَ هُوَ مِنْ ثَمَنِ السَّلْعَةِ أَوْ مِنْ كِرَاءِ الدَّابَّةِ، وَإِنْ تَرَكْتُ ابْتِئَاعَ السَّلْعَةِ أَوْ كِرَاءِ الدَّابَّةِ فَمَا أُعْطَيْتَكَ لَكَ بَاطِلٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَا نَأْسُ أَنْ يَبْتَاعَ الْعَبْدَ التَّاجِرَ الْفَصِيحَ بِالْأَعْبُدِ مِنَ الْحَبَشَةِ، أَوْ مِنْ جَنْسٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ، يُنْسُوا مِنْهُ

نهي عن بيع العربان يضم المهملة، وفيه لعتان: العربون بضم العين وفتحها، أي عن بيع يدي فيه عربان، أي 'النهاية': هو أن يشتري السعة ويدفع إلى صاحبها شيئاً، على أنه إن أمضى البيع حسب من ثمن، وإلا كان لصاحب السلعة وم يرتعه المشتري، وهو بيع باطل عند الفقهاء لما فيه من الغرر وشرط عدم رد وجهه بـه يرض السلعة، وأجازه أحمد؛ لحديث رواه عبد الرزاق عن زيد بن أسلم قال: 'سئل رسول الله ﷺ عن عربان في البيع، فأجابه: قال ابن حبيب: العربان أول الشيء وعقوبته، وينهي عنه من دلت عليه بعده عليه البيع، ولذلك أضافه إليه على وجه إن كره المشتري البيع كان ما دفعه لئلا يرد عوض، فهذا يدي هي عنه؛ لأنه من أبين المحاطرة، وأما العربان الذي لم يبه عنه فهو أن يبتاع منه ثوب أو غيره بالخيار، فيدفع إليه بعض الثمن محتوماً عليه إن كان مما لا يعرف بعيه، على أنه إن رضى كان من ثمن، وكره رجع بيه دلت، لأنه ليس فيه خطر يمنع صحته، وإنما فيه دفع للثمن أو بعضه.

فِي الْفَصَاحَةِ وَلَا فِي التَّجَارَةِ وَالنَّقَازِ وَالْمَعْرِفَةِ، لَا بَأْسَ بِهَذَا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ الْعَبْدُ بِالْعَبْدَيْنِ أَوْ بِالْأَعْبَدِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، إِذَا اخْتَلَفَ فَبَانَ اخْتِلَافُهُ، فَإِنْ أَشْبَهَ بَعْضُ ذَلِكَ بَعْضًا حَتَّى يَتَقَارَبَ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ اثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَجْنَاسُهُمْ.

لا بأس بهذا إلخ وعند أبي حنيفة: يجوز بيع عبد بعدين حاصراً، ولا يجوز بيع عبد بعدي إلى أجل؛ بخلاف لفتاوى وحرمة النساء في غير الأموال الربوية إلا عند الحسن، وقال الشافعي: يجوز إلى أجل، والأصل: أن اتحاد الجنس لا يحرّم النساء عند الشافعي، ويحرّم عند أبي حنيفة، وكذا عند مالك، كنه أنزل اختلاف النصف في العبد وسائر الحيوانات بصلة اختلاف الجنس، والدليل لأبي حنيفة هو ما روي لأئمة عن أبي عيسى: أن النبي ﷺ هي عن بيع حيوان بالحيوان سيئة. وعن جابر: أن رسول الله ﷺ لا يمكن يرى بأساً ببيع حيوان بالحيوان اثنين بواحد، وبكرهه سيئة. وعن ابن عمر: أن النبي ﷺ هي عن بيع حيوان بالحيوان سيئة. وكذا عن سمرة عن النبي ﷺ مثله، رواه الطحاوي في معاني الآثار، قال أبو جعفر: فكان هذا بأساً ما روي عن رسول الله ﷺ من إحارة بيع الحيوان بالحيوان سيئة، فدخل في ذلك أيضاً استقراض الحيوان. فقد أهل المقالة الأولى: هذا لا يرمي؛ لأنما قد رأينا الخلطة لا يباع بعضها ببعض سيئة، وقرصها حائر، فكذلك حيوان، فكان من حجتنا على أهل هذه المقالة: أن هي النبي ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان سيئة، يحتمل أن يكون ذلك عدم توقفه على مثل، ويحتمل أن يكون من قبل ما قال أهل المقالة الأولى في الخلطة، خاصة في البيع والقرص، فإن كان إنما هي عن ذلك من صريح عدم وجود مثل، ثبت ما ذهب إليه أهل المقالة الثانية، وإن كان من قبل أنهما نوع واحد، لا يجوز بيع بعضه عن بعضه سيئة، لا يمكن في ذلك حجة لأهل المقالة الثانية على أهل المقالة الأولى، فاعتبرنا ذلك، فرأينا الأشياء المكيبات وأموريات لا يجوز بيع بعضها ببعض سيئة، فله اختلاف للناس، فمنهم من يقول: ما كان منها من نوع واحد فلا يصح بيع بعضه ببعضه سيئة، وما كان منها من نوعين محتملين فلا بأس ببيع بعضه ببعضه سيئة، ومن قال بهذا القول أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ﷺ. ومنهم من يقول: لا بأس ببيع بعضها ببعض يداً بيد وسيئة، وسواء عدده كانت من نوع واحد أو من نوعين، فهذا الحكم لأشياء المكيبات وأموريات والمعدودات غير الحيوان على ما فسره، فكان غير المكيب والمعدود لا بأس ببيعه بما هو من خلاف نوعه سيئة وإن كان المبيع والمتاع ثباتاً كنه، وكان حيوان لا يجوز بيع بعضه ببعض سيئة وإن اختلف أجناسه، لا يجوز بيع عبد سعي ولا بقرة ولا بشاة سيئة، ولو كان النبي ﷺ من النبي ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان سيئة - إنما كان لانفاق النوعين - لجاز بيع العبد بالبقرة سيئة؛ لأنها من غير نوعه، كما جاز بيع ثوب الكتان بثوب القطن الموصوف سيئة، فلما بطل ذلك في نوعه وفي غير نوعه، ثبت أن النبي ﷺ في ذلك إنما كان لعدم وجود مثله، ولأنه غير موقوف عليه، وإذا كان إنما بطل بيع بعضه ببعضه سيئة؛ لأنه غير موقوف عليه، صل قرصه أيضاً؛ لأنه غير موقوف عليه.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ أَنْ تَبِيعَ مَا اشْتَرَيْتَ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَسْتَوْفِيَهُ، إِذَا انْتَقَدَتْ ثَمَنُهُ مِنْ غَيْرِ صَاحِبِهِ الَّذِي اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَنْتَى جَنِينٌ فِي بَطْنِ أُمِّهِ إِذَا بَاعَتْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَرَرٌ لَا يُدْرَى أَذَكَرٌ هُوَ أَمْ أُنْثَى؟ أَحْسَنُ أَمْ قَبِيحٌ؟ أُنَاقِصُ أَمْ تَامٌ؟ أَحْيٌ أَمْ مَيِّتٌ؟ وَذَلِكَ يَضَعُ مِنْ ثَمَنِهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَتَّاعُ الْعَبْدَ أَوْ الْوَلِيدَةَ..

لا بأس أن تبيع أي العبد وغيره مما ليس بطعام، فأما الطعام فلا يجوز بيعه قبل القبض مطلقا. قال الجمهور: لا يجوز بيع شيء قبل القبض لا الطعام ولا غيره. (المحلى)

ولا ينبغي أن يستثنى إلخ. وبه قال أبو حيفة والشافعي، كما في "الهداية" و"المهاج": لا يجوز بيع الحمل مفردا؛ لأنه معرور. وما لا يجوز بيعه مفردا لا يجوز استثناءه. (المحلى) وهذا كما يقول: إنه لا يجوز أن تباع أمة أو شيء من إناث الحيوان ويستثنى جنين في بطنها، وعلل ذلك بعلتين، إحداهما: أنه مجهول الصفة والحياة، والثانية: أنه ينقص ذلك من ثمنها، وهذان تعليلان صحيحان، وذلك أن الاستثناء من المبيع على ضربين، أحدهما: أن يستثنى جزء من الحملة، ولا يخلو من ثلاثة أقسام، أحدها: أن يكون جزءا شائعا. والثاني: أن يكون جزءا معينا. والثالث: أن يكون جزءا مقدرا غير شائع ولا معين، فإن كان جزءا شائعا، فإنه يصح في جميع الحيوان وفي غير الحيوان، كبيع ربع العبد والدابة والثوب والدار، وإن كان جزءا معينا فلا يخلو أن يكون في حيوان أو غير حيوان، فإن كان في حيوان، فإنه على ضربين، أحدهما: أن يكون معينا كالجنين، وما في ظهر الفحول ولحم الفخذ فهذا لا يجوز بوجه؛ لأن المتباع قد استثنى من الحملة ما لا نعلمه، وإذا لم نعلمه لم نعلم باقي الحملة، وهذا في أجنة الإناث وما في ظهور الفحول وأصح الفساد؛ لأنه يجمع من قبض المبيع والتصرف فيه المدة الطويلة. وأما استثناء فخذ الناقة، فإنه يصح أن يقال ذلك على قولنا: إن استثنى مبيع، وهذا أظهر فيما احتج به في قولنا: إنه لا يدري أن الجنين حسن أو قبيح، أو ذكر أو أنثى، أو حي أو ميت؟ وهذا إذا كان باقيا على ملكه لا يجب أن يؤثر في البيع، لسلامة المبيع في ذلك، وإنما يؤثر فيه على قولنا: إنه مبيع مسترجع، فأفسد البيع استرجاعه؛ لأنه به تم. والله أعلم.

في الرجل إلخ. وهذا كما قال ح. إن البائع إذا راد المتباع عشرة دنائير على أن يقيه، فإن ذلك جائز، وسواء كانت الزيادة من البائع ما شاء من جميع الأشياء كلها العين وغيره، نقدا أو مؤجلا ولم يتفرقا؛ لأنه كان البائع اشترى الحارية بالثمن الذي وجب له على المتباع، وزيادة رادها إياه، ولا فساد في ذلك ما لم تكن الزيادة من جنس المبيع، فإن كانت من جنسه راد نقدا ولم يحز مؤجلا؛ لما تقدم من مع الشيء بحسنه إلى أجل. وإن ندم ابتاع فسأل البائع أن يقيه ويريده بعشرة دنائير نقدا أو إلى أجل الفصل معناه: أنه إذا أراد المتباع العشرة ليقيله البائع، فإن كان إلى أجل فهو جائز؛ لأنه يبيعها منه بأقل من الثمن الذي ابتاعها منه مقاصة، وإن راد العشرة نقدا لم يحز ذلك؛ لأنه عجل عشرة من المائة المؤجلة عليه، فصار يبيعا وسلفا، فهذه العنة اللازمة، وقد قال ذلك ربعة =

بِمِائَةِ دِينَارٍ إِلَى أَجَلٍ ثُمَّ يَنْدُمُ الْبَائِعُ، فَيَسْأَلُ الْمُبْتَاعُ أَنْ يُقِيلَهُ بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ، يَدْفَعُهَا إِلَيْهِ نَقْدًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ، وَيَمْحُو عَنْهُ الْمِائَةَ دِينَارٍ الَّتِي لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ. وَإِنْ نَدِمَ الْمُبْتَاعُ فَسَأَلَ الْبَائِعَ أَنْ يُقِيلَهُ فِي الْجَارِيَةِ أَوْ الْعَبْدِ وَيَزِيدَهُ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ نَقْدًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ أَبْعَدَ مِنَ الْأَجَلِ الَّذِي اشْتَرَى إِلَيْهِ الْعَبْدَ أَوْ الْوَلِيدَةَ، فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي، وَإِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ كَأَنَّهُ بَاعَ مِنْهُ مِائَةَ دِينَارٍ لَهُ إِلَى سَنَةٍ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ بِجَارِيَةٍ، وَبِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ نَقْدًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ أَبْعَدَ مِنَ السَّنَةِ، فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ بَيْعُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَى أَجَلٍ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَبِيعُ مِنَ الرَّجُلِ الْجَارِيَةَ بِمِائَةِ دِينَارٍ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ يَشْتَرِيهَا بِأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ الثَّمَنِ الَّذِي بَاعَهَا بِهِ، إِلَى أَبْعَدَ مِنْ ذَلِكَ الْأَجَلِ الَّذِي بَاعَهَا إِلَيْهِ: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ، وَتَفْسِيرُ مَا كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ يَبْتَاعَهَا..

= في إحدى مسائل الحمار فيمن باع حماراً بعشرة دنانير، فاستقاله امتناع على دسار بعجله لسانع: إن ذلك بمرلة من اقتضى ذهباً بتعجلها من ذهب، وأما ما ذكره من أنه يدحه أنه باع عشرة دنانير وجارية نقداً بمائة دينار له إلى سنة، فإنه وجه صحيح أيضاً فيما يتكرر ويقصد من بيع جارية وعشرة دنانير معجلة بمائة إلى أجل؛ فإن الدرائع بقوى معها تكرار القصد إليه والعرض فيه، فيعر عنه أصحاب بقوة شهمة فيه، ويضعف وجه المنع بقية قصده، وذلك فيما يحتمل وجوهاً من الصحة، ووجوهاً أو وجوه من الفساد يقتضي لسمع، فيحمل على المقصود من تلك الوجوه، وأما ما كان الفساد لا رماً فإن ذلك ممنوع لنفسه. وأما إن كانت العشرة إلى أجل أقرب من أجل مائة، فحكمها حكم العشرة المؤجلة، وإن كانت إلى أجل أبعد من أجل مائة لم يضر أيضاً؛ لأنه يدخله جارية معجلة وعشرة مؤجلة بمائة مؤجلة إلى غير ذلك، وأقل ما يقتضي ذلك اشتراط النقد للعشرة والمنع من المقاصة، ولو شرط ذلك في العشرة المؤجلة إلى أجل مائة لأفسد العقد، لأنه يتضمن من بيع جارية وعشرة دنانير يجرها ولا ينقدها بمائة دينار يفدها، وهذا يقتضي التفصيل في النوع، فأوجب ذلك فساد العقد، ويدخله مع ذلك الكالني بالكالني في عشرة دنانير والمائة، وذلك ممنوع. ومن اتع سبعة نقد أو مؤجل ثم استقال منها، فلا تحبوا السلعة أن لا تكون غير مكيلة ولا موروبة ولا معدودة كاخارية واشوب، فباعه نقد ثم استقال منها على زيادة مؤجلة، وذلك مثل أن يبيع منه جارية بعشرة دنانير نقداً، ثم استقال امتناع بدينار يريد مؤجلاً، فإن ذلك لا يجوز.

إِلَى أَجَلٍ أَبْعَدَ مِنْهُ، يَبِيعُهَا بِثَلَاثِينَ دِينَارًا إِلَى شَهْرٍ، ثُمَّ يَتَّاعُهَا بِسِتِّينَ دِينَارًا إِلَى سَنَةٍ أَوْ إِلَى نِصْفِ سَنَةٍ، فَصَارَ إِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ سِلْعَتُهُ بِعَيْنِهَا، وَأَعْطَاهُ صَاحِبُهُ ثَلَاثِينَ دِينَارًا إِلَى شَهْرٍ بِسِتِّينَ دِينَارًا إِلَى سَنَةٍ، أَوْ إِلَى نِصْفِ سَنَةٍ فَهَذَا لَا يَنْبَغِي.

مَالُ الْمَمْلُوكِ إِذَا بَاعَ

١٢٩٥ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَّائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ.

فهذا لا يبغي لأن فيه جعل بعض الثمن مقاساة إسقاط الأجل. (المحلى)

أن عمر إلخ ورواه الشيخان من حديث سالم عن ابن عمر مرفوعا، واختلف في الأرجح منهما، فروى البيهقي في مسنده عن مسلمة والنسائي: أنهما سئلا عن ذلك، فقال: القول ما قال نافع وإن كان سالم أحفظ منه، ونقل الترمذي في جامعه عن الحارثي: أن حديث سالم أصح، وقال ابن عبد البر في "التمهيد": إنهما الصواب، وكذا رواه عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا. (المحلى) قلت: وهو أحد الأحاديث الأربعة التي اختلف فيها سالم ونافع، مرفوعها سالم ووقفها نافع، قاله ابن عبد البر، ورجح مسلمة والنسائي رواية نافع هنا، وإن كان سالم أحفظ منه، بقده البيهقي عنهما، وكذا رجحها الدارقطني، وفي "العلل" للترمذي عن الحارثي تصحيحهما جميعا، ولعله أشبه؛ لأن ابن عمر إذا رفعه لم يذكر أباه، وهي رواية سالم، وإذا وقفه ذكر أباه وهي رواية نافع، فتحصل أن ابن عمر سمعه من النبي ﷺ فحدث به سالما، وسمعه من أبيه عمر موقوفا فحدث به نافعا، فصحت رواية سالم ونافع جميعا، وهذا هو المحفوظ عنهما.

وله مال إلخ إضافة المال إلى العبد إضافة اختصاص وانتفاع عند الجمهور، وإضافة تمليك عند مالك، قال النووي: مذهب مالك والشافعي في القديم: العبد إذا ملكه سيده ملكه، لكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع، إلا أن يشترط المشتري، بظاهر الحديث قول أحمد، وقال الشافعي في الجديد وأبو حنيفة: لا يملك العبد شيئا أصلا، وهو رواية عن أحمد، وتأولا الحديث بأن إضافة المال فيه إلى العبد ليس إضافة التملك، ولهذا يكون للبائع؛ لأنه ملكه إلا أن يشترط المشتري. ثم إنه قال الشافعي: إن كان المال دراهم لم يجر بيع العبد، وتلك الدراهم بالدراهم، وكذا إن كان الدنانير والخطبة لم يجر بيعهما بذهب أو حطة، وقال مالك: يجوز أن يشترط المشتري وإن كان دراهم أو غيرها من الرويات؛ لإطلاق الحديث. ثم إنه يدخل ثياب العبد في بيعه كما صححه العراقي للعرف، وقال النووي: الأصح أنه يدخل ثيابه لا ستر العورة ولا غيرها، إلا أن يشترطها المشتري؛ لظاهر الحديث، -

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ الْمُبْتَاعَ إِنْ اشْتَرَطَ مَالَ الْعَبْدِ فَهُوَ لَهُ، نَقْدًا كَانَ أَوْ دَيْنًا أَوْ عَرْضًا، يُعْلَمُ أَوْ لَا يُعْلَمُ، وَإِنْ كَانَ لِلْعَبْدِ مِنَ الْمَالِ أَكْثَرُ مِمَّا اشْتَرَى بِهِ، كَانَ ثَمَنُهُ نَقْدًا أَوْ دَيْنًا أَوْ عَرْضًا، وَذَلِكَ أَنَّ مَالَ الْعَبْدِ لَيْسَ عَلَى سَيِّدِهِ فِيهِ زَكَاةٌ، وَإِنْ كَانَتْ لِلْعَبْدِ جَارِيَةٌ اسْتَحْلَ فَرَجَهَا بِمِلْكِهِ إِيَّاهَا، وَإِنْ عَتَقَ الْعَبْدُ أَوْ كَاتَبَ، تَبِعَهُ مَالُهُ، وَإِنْ أَفْلَسَ أَخَذَ الْغُرْمَاءُ مَالَهُ وَلَمْ يُتَبَّعْ سَيِّدُهُ بِشَيْءٍ مِنْ دَيْنِهِ.

الْعُهُدَةُ فِي الرَّقِيقِ

١٢٩٦ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: أَنَّ أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ وَهَيْشَامَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ كَانَا يَذْكُرَانِ فِي خُطْبَتَيْهِمَا عُهُدَةَ الرَّقِيقِ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ، مِنْ حِينَ يُشْتَرَى الْعَبْدُ أَوْ الْوَلِيدَةُ وَعُهُدَةَ السَّنَةِ. قَالَ مَالِكٌ: مَا أَصَابَ الْعَبْدُ أَوْ الْوَلِيدَةُ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ مِنْ حِينَ يُشْتَرَى حَتَّى يَنْقُضِيَ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةَ، فَهُوَ مِنَ الْبَائِعِ،

لكان بخيار الشرط عندنا

- وقال المالكية: تدخل ثياب مهمة التي عليه، وقال الحنابلة: يدخل ما عليه من الثياب المعتاد. (المحلى) قلت: فالخاصل أن المالكية استدل بهذا الحديث على أن العبد يملك، وقال أحمد والشافعي في القديم: يملك إذا ملكه سيده مالا، وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد: لا يملك أصلا، واللام للاحتصاص والاتقاع لا للملك، كحل الدية وسرح الفرس، ويدل له قوله: فماله للبائع، فأصاف الملك إليه وإن البائع في حالة واحدة، ولا يجوز أن يكون شيء لواحد كنه مملوكا لآخرين في حالة واحدة، فثبت أن إضافة الملك إلى العبد محار أي للاحتصاص، وإن لم يكن حقيقة أي للملك.

فهو له: عملا بإطلاق الحديث؛ لأن ماله تبع فهو غير مطور إليه، وكأنه لم يجعل له حصة من الثمن، وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يصح هذا البيع؛ لما فيه من الربا، قاله الرقائي. **ولم يتبع سيده إلح** حاصله: أنه استدل بالقياس على هذه المسائل؛ لما أفاده إطلاق الحديث، وجرى عليه عمل الندية، ومراده التقوية.

وعهدة السنة: قال محمد في كتاب "الحجج": لو كان عندكم في ذلك حديثا مفسرا عن رسول الله ﷺ أو عن أحد من أصحابه لاحتجتم به، وإنما هو رأيكم اصطلاحتم عليه، وليس هذا يقبل منكم إلا بالحجة والبرهان، وكيف فرقت بين الرقيق في هذا وبين الدواب، وهو حيوان يحدث فيها شيء؟ فافهم.

وَإِنَّ عَهْدَةَ السَّنَةِ مِنَ الْجُنُونِ وَالْجُدَامِ وَالْبَرَصِ، فَإِذَا مَضَتْ السَّنَةُ فَقَدْ بَرِئَ الْبَائِعُ مِنَ الْعَهْدَةِ كُلِّهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا أَوْ وَلِيدَةً مِنْ أَهْلِ الْمِيرَاثِ أَوْ غَيْرِهِمْ بِالْبَرَاءَةِ، فَقَدْ بَرِئَ الْبَائِعُ مِنَ الْعَهْدَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، وَلَا عَهْدَةٌ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِلْمٌ عَيًّا فَكْتَمَهُ، فَإِنْ كَانَ عِلْمٌ عَيًّا فَكْتَمَهُ لَمْ تَنْفَعِهِ الْبَرَاءَةُ، وَكَانَ ذَلِكَ الْبَيْعُ مَرْدُودًا، وَلَا عَهْدَةٌ عِنْدَنَا إِلَّا فِي الرَّقِيقِ.

الْعَيْبُ فِي الرَّقِيقِ

١٢٩٧ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بَاعَ غُلَامًا لَهُ بِشَمَانٍ مِائَةِ دِرْهَمٍ، وَبَاعَهُ بِالْبَرَاءَةِ، فَقَالَ الَّذِي ابْتَاعَهُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: بِالْعِلَامِ دَاءٌ لَمْ تُسَمِّهِ لِي، فَاحْتَصَمًا إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: ^{أراد بذلك الرد} ^{اشتراه} بَاعَنِي عَبْدًا وَبِهِ دَاءٌ لَمْ يُسَمِّهِ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: بَعْتُهُ بِالْبَرَاءَةِ، فَقَضَى عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ أَنْ يَخْلِفَ لَهُ: لَقَدْ بَاعَهُ الْعَبْدُ وَمَا بِهِ دَاءٌ يَعْلَمُهُ،

فإذا مضت السنة إلخ. وكان الشافعي لا يعتبر الثلاث ولا السنة في شيء منها، بل كان يظر إلى العيب، فإن كان ما يحدث مثله في مثل هذه المدة التي اشتراها فيها إلى وقت الخصومة، فالقول قول المانع مع يمينه، وإن كان لا يمكن حدوثه من تلك امدة رده على البائع، كذا ذكره البيهقي، وقال محمد في موطئه: لسا عرف عهدة الثلاث ولا عهدة السنة، إلا أن يشترط الرجل حيار ثلاثة أيام أو حيار سنة، فيكون ذلك على ما اشترطه، وأما عبد أبي حنيفة: فلا يعمد الحيار إلا في ثلاثة أيام. والأصل لمالك في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود والنسائي والدارمي والحاكم عن قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر وعن سمرة بن جندب: عهدة الرقيق ثلاثة أيام، وفسره قتادة: إن وجد في الثلاث داء أي عيبا، رده بعير بيعة، وإن وجد بعد ثلاثة لم يرده إلا ببيسة أنه اشتراها وذلك العيب بها، وإلا فيمس البائع أنه م يبعه وبه داء. قال البيهقي: وكان المدني وغيره لا يقبلون سماع الحسن عن عقبة، فهو إذا منقطع، ونقل عنه عن سمرة وليس بمحفوظ. (المحلى)

فَأَبَى عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَحْلِفَ وَارْتَجَعَ الْعَبْدَ، فَصَحَّ عِنْدَهُ، فَبَاعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْفِ
وَحْمَسِ مِائَةِ دِرْهَمٍ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنْ كُلَّ مَنْ ابْتَاعَ وَلَيْدَةً
فَحَمَلَتْ، أَوْ عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ، وَكُلَّ أَمْرٍ دَخَلَهُ الْفَوْتُ حَتَّى لَا يُسْتَطَاعَ رَدُّهُ، فَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ
إِنَّهُ قَدْ كَانَ بِهِ عَيْبٌ عِنْدَ الَّذِي بَاعَهُ، أَوْ عَلِمَ ذَلِكَ بِاعْتِرَافٍ مِنَ الْبَائِعِ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنَّ الْعَبْدَ
أَوْ الْوَلِيدَةَ يُقَوِّمُ وَبِهِ الْعَيْبُ الَّذِي كَانَ بِهِ يَوْمَ اشْتِرَائِهِ، فَيُرَدُّ مِنَ الثَّمَنِ قَدْرُ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ
صَحِيحًا وَقِيَمَتِهِ وَبِهِ ذَلِكَ الْعَيْبُ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ
يَشْتَرِي الْعَبْدَ ثُمَّ يَطْهَرُ مِنْهُ عَلَى عَيْبٍ يَرُدُّهُ مِنْهُ، وَقَدْ حَدَّثَ بِهِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي عَيْبٌ
آخَرُ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَيْبُ الَّذِي حَدَّثَ بِهِ مُفْسِدًا، مِثْلُ الْقَطْعِ أَوْ الْعَوْرِ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ الْح فيه دلل حقيقة على أنه يفصى بالكون ولا نرد اليمين على المدعي، خلاف للشافعي ومالك،
وكذا من عمر بن الخطاب ترك جيمع لمد، فعوضي الله منها. قال في "الهداية": وصح البيع بشرط البراءة من كل
عيب وبه ما يسم، خلاف للشافعي، لأن البراءة عن الحقوق المخولة لا تصح عبده وتصح عبدا؛ لعدم إفضائه إلى
مصلحة، ولا دخل فيه بوجوده وحادث بعد العقد قبل الفسخ. فلا يردده بعيب، قال للشافعي فيما حكاه البيهقي: إذا
باع رجل عبداً أو شيئاً من حيوان بالبراءة من العيب، فإذ يذهب إليه قضاء عثمان أنه براء من كل عيب ما يعلمه
أو ما سمع من عبه أو سمعه أو سمعه. وقال محمد بن الحسن: بعنا عن زيد بن ثابت أنه قال: ومن باع عبداً بالبراءة
فهو بريء من كل عيب، وكذلك باع من عمر ورأها براءة حائرة، فيقول ابن ثابت وابن عمر: بأحد من باع
علامة أو شيئاً آخر وبراء من كل عيب، ورخصي بذلك المشتري وقبضه على ذلك، فقد برئ من كل عيب عبه أو
ما يعلمه لأن المشتري قد برأه من ذلك. (اختص) وقد اختلف العلماء فيه، فمذهبنا أنه إذا شرط البراءة من كل
عيب وفيمه المشتري، ليس به أن يردده بعيب، سواء سمي المانع حملة العيوب أو ما يسم، وسواء علم عبوه أو لم يعلمه
عقبه؛ لأن في البراءة معنى لإسقاطه وإحماله في الإسقاط لا تفصي إلى شاردة، ويدخل فيه عن براءة عن العيب
بوجوده وقت العقد، وحادث قبل قبض عبه أي حقيقة وأبي يوسف في ظاهر الرواية عبه، وقال محمد: لا يدخل
فيه حادث، وهو قول محمد بن الحسن والشافعي ومالك وأبي يوسف في رواية، وللشافعي في شرط البراءة أقوال: في
قولنا ما يسم، مذهبنا، وفي قولنا لا يردده عن عيب ما؛ لأن في براءة معنى التميم، وتعميت المخول لا يصح، وبه قال
محمد في رواية، وفي رواية عبه براءة عما لا يعلمه دون ما يعلمه، وفي قول للشافعي وهو الأصح عندهم وهو
رواية عن مالك، لا يردده عن حيوان، براءة في الحيوان عما لا يعلمه دون ما يعلمه، كذا في "السياسة"

مِنَ الْعُيُوبِ الْمُفْسِدَةِ، فَإِنَّ الَّذِي اشْتَرَى الْعَبْدَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِنْ أَحَبَّ أَنْ يُوَضَعَ عَنْهُ مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ بِقَدْرِ الْعَيْبِ الَّذِي كَانَ بِالْعَبْدِ يَوْمَ اشْتَرَاهُ، وَضَعَ عَنْهُ، وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَغْرَمَ قَدْرَ مَا أَصَابَ الْعَبْدَ مِنَ الْعَيْبِ عِنْدَهُ، ثُمَّ يَرُدُّ الْعَبْدَ، فَذَلِكَ لَهُ. وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ عِنْدَ الَّذِي اشْتَرَاهُ أُقِيمَ الْعَبْدُ وَبِهِ الْعَيْبُ الَّذِي كَانَ بِهِ يَوْمَ اشْتَرَاهُ، فَيَنْظَرُ، كَمْ ثَمَنُهُ؟ فَإِنْ كَانَتْ قِيمَةُ الْعَبْدِ يَوْمَ اشْتَرَاهُ بِغَيْرِ عَيْبٍ مِائَةَ دِينَارٍ، وَقِيمَتُهُ يَوْمَ اشْتَرَاهُ وَبِهِ الْعَيْبُ ثَمَانُونَ دِينَارًا، وَضَعَ عَنِ الْمُشْتَرِي مَا بَيْنَ الْقِيمَتَيْنِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ الْقِيمَةُ يَوْمَ اشْتَرَى الْعَبْدَ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ مَنْ رَدَّ وَلِيدَةً مِنْ عَيْبٍ وَجَدَهُ بِهَا وَقَدْ أَصَابَهَا، أَلَّهَا إِنْ كَانَتْ بِكَرٍّ فَعَلَيْهِ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِهَا، وَإِنْ كَانَتْ ثِيًّا فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي إِصَابَتِهِ إِيَّاهَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ ضَامِنًا لَهَا. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِيمَنْ بَاعَ عَبْدًا أَوْ وَلِيدَةً أَوْ حَيَوَانًا بِالْبَرَاءَةِ مِنْ أَهْلِ الْمِيرَاثِ أَوْ غَيْرِهِمْ، فَقَدْ بَرِئَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ فِيمَا بَاعَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِلْمٌ فِي ذَلِكَ عَيْبًا فَكْتَمَهُ، فَإِنْ كَانَ عِلْمٌ عَيْبًا فَكْتَمَهُ لَمْ تَنْفَعَهُ تَبَرُّتُهُ، وَكَانَ مَا بَاعَ مَرْدُودًا عَلَيْهِ.

وإن أحب أن يعرم إلج وعقد أبي حنيفة. إن طهر عيب قدم بعد ما حدث عيب آخر، فله بقضائه. لا يرده إلا برضاء بانه. (المحلى) فليس عليه إلج. وبه قال الشافعي وأحمد، وعقد أبي حنيفة: لا يخور رد الحارثية المعية إذا وظنها أو مسها بشهوة، بكررا كانت أو ثيبا، وإنما يرجع بالقضاض، كذا في "الدر المختار". (المحلى) أو وليدة أو حيوانا آخر غيرهما، يعني أن البراءة تفيد في الحيوان مطلقا، وفي 'المدونة' أنه تفيد في الرقيق خاصة، وروى. يعبد من السبطان، وروى: من الورثة بقضاء دين أو شهه. (المحلى) ما باع مردودا عليه. وبه قال الشافعي في أظهر أقواله، في 'المهاج': لو باع بشرط البراءة من العيوب، فالأظهر أن يبرئ عن عيب ناطق بالحيوان لا يعلمه دون غيره، قال المحلى: فلا يبرأ عن عيب غير حيوان كالعقار وأشباه مطلقا، ولا عن عيب ظاهر بالحيوان علمه أولا، ولا عن عيب ناطق بالحيوان علمه، والقول الثاني: يبرأ من كل عيب عملا بالشرط، والفرق بين ما لم يعرم وبين ما يعرمه وبين الحيوان وغيره: أن كتمان ما يعرمه تلبيس، وأن الحيوان قضا يهلك عن عيب حمي =

قَالَ مَالِكٌ فِي الْجَارِيَةِ تُبَاعُ بِالْجَارِيَتَيْنِ ثُمَّ يُوجَدُ بِإِحْدَى الْجَارِيَتَيْنِ عَيْبٌ تُرَدُّ مِنْهُ، قَالَ: تُقَامُ الْجَارِيَةُ الَّتِي كَانَتْ قِيمَةُ الْجَارِيَتَيْنِ فَيُنْظَرُ، كَمْ ثَمْنُهَا؟ ثُمَّ تُقَامُ الْجَارِيَتَانِ بِغَيْرِ الْعَيْبِ الَّذِي وَجَدَ بِإِحْدَاهُمَا، تُقَامَانِ صَحِيحَتَيْنِ سَالِمَتَيْنِ، ثُمَّ يُقَسَّمُ ثَمْنُ الْجَارِيَةِ الَّتِي بِيَعَتْ بِالْجَارِيَتَيْنِ عَلَيْهِمَا بِقَدْرِ ثَمْنِهِمَا، حَتَّى يَقَعَ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حِصَّتُهَا مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْمُرْتَفِعَةِ بِقَدْرِ ارْتِفَاعِهَا، وَعَلَى الْأُخْرَى بِقَدْرِهَا، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى الَّتِي بِهَا الْعَيْبُ، فَيُرَدُّ بِقَدْرِ الَّذِي يَقَعَ عَلَيْهَا مِنْ تِلْكَ الْحِصَّةِ إِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً أَوْ قَلِيلَةً، وَإِنَّمَا تَكُونُ قِيمَةُ الْجَارِيَتَيْنِ عَلَيْهِ يَوْمَ قَبْضِهِمَا، قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْعَبْدَ فَيُؤَاجِرُهُ بِالْإِجَارَةِ الْعَظِيمَةِ أَوْ الْعَلَّةِ الْقَلِيلَةِ، ثُمَّ يَجِدُ بِهِ عَيْبًا يُرَدُّ مِنْهُ: إِنَّهُ يَرُدُّهُ بِذَلِكَ الْعَيْبِ وَتَكُونُ لَهُ إِجَارَتُهُ وَغَلَّتُهُ، وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ يَبْلَدِنَا، وَذَلِكَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا ابْتَاغَ عَبْدًا، فَبَنَى لَهُ دَارًا، قِيمَةُ بَائِنِهَا ثَمْنُ الْعَبْدِ أَضْعَافًا، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا يُرَدُّ مِنْهُ، رَدُّهُ وَلَا يُحْسَبُ لِلْعَبْدِ عَلَيْهِ إِجَارَةٌ فِيمَا عَمِلَ لَهُ، فَكَذَلِكَ تَكُونُ لَهُ إِجَارَتُهُ إِذَا آجَرَهُ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ ضَامِنٌ لَهُ، قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

= أو طاهر، فيحتاج النافع فيه إلى شرط البراءة من كل عيب يبيح بروه العقد، خلافاً غير الحيوان، وقال أحمد في رواية: لا يبرأ النافع من العيب؛ لأن خيار العيب ثابت بالشرع، فلا ينقضي بالشرط. (الحنفي)

وهذا الأمر عندنا، وهو قال الثلاثة السابقة، ويدل على ذلك ما رواه أبو داود عن عائشة: أن رجلاً ابتاع عبداً، فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم، ثم وجد به عيباً، فحاصمه إلى أبيه **فردده عليه**، فقال الرجل: يا رسول الله! قد استعمل علامي، فقال النبي **فردده** - ومعناه - **فردده** - **فردده** عليه: الرجل يشتري المملوك فيستعمله ثم يجد به عيباً كان عند النافع، ففرض أنه يرد المثل على النافع بالبيع ويرده بالتمسك، فيأخذه ويكون له العلة وهو الخراج، وإنما صائب؛ لأنه كان ضامناً للعبد لو مات في مال المشتري؛ لأنه في يده مستشكك، بأنه لو كانت العلة بالضمان لكانت الروايات قبل القصص للنافع، وأوجب بأن العلة معللة قبل القصص بالتمسك وبعده به بالضمان معاً، وإنما اقتصر في الحديث على التعيل بالضمان؛ لأنه أظهر عند السلف. وهذا ما يكسر الروايات المتعاضدة مع نفي الضمان عليه. (الحنفي)

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَنْ ابْتَاعَ رَقِيقًا فِي صَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ، فَوَجَدَ فِي ذَلِكَ الرَّقِيقِ عَبْدًا مَسْرُوقًا، أَوْ وَجَدَ يَبْعِدُ مِنْهُمْ عَيْبًا: إِنَّهُ يُنْظَرُ فِيمَا وَجَدَ مَسْرُوقًا أَوْ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا، فَإِنْ كَانَ هُوَ وَجْهَ ذَلِكَ الرَّقِيقِ أَوْ أَكْثَرُهُ ثَمَنًا، أَوْ مِنْ أَجْلِهِ اشْتَرَى، وَهُوَ الَّذِي فِيهِ الْفَضْلُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ، كَانَ ذَلِكَ الْبَيْعُ مَرْدُودًا كُلَّهُ. وَإِنْ كَانَ الَّذِي وَجَدَ مَسْرُوقًا أَوْ وَجَدَ بِهِ الْعَيْبُ ^{الربادة لو سب} مِنْ ذَلِكَ الرَّقِيقِ فِي الشَّيْءِ الْيَسِيرِ مِنْهُ، لَيْسَ هُوَ وَجْهَ ذَلِكَ الرَّقِيقِ وَلَا مِنْ أَجْلِهِ اشْتَرَى، وَلَا فِيهِ الْفَضْلُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ، رُدَّ ذَلِكَ الَّذِي وَجَدَ بِهِ الْعَيْبُ أَوْ وَجَدَ مَسْرُوقًا بَعِيْنِهِ، بِقَدْرِ قِيَمَتِهِ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ أُولَئِكَ الرَّقِيقِ. ^{التمسك بالباقي بشم}

مَا يُفْعَلُ فِي الْوَلِيدَةِ إِذَا بِيَعَتْ وَالشَّرْطُ فِيهَا

١٢٩٨ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُتْبَةَ بْنَ مَسْعُودٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ ابْتَاعَ جَارِيَةً مِنْ امْرَأَتِهِ زَيْنَبَ الثَّقَفِيَّةِ، وَاشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ أَنَّكَ إِنْ بَعْتَهَا فَهِيَ لِي بِالثَّمَنِ الَّذِي تَبِيعُهَا بِهِ، فَسَأَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ عَنْ ذَلِكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: لَا تَقْرُبَهَا وَفِيهَا شَرْطٌ لِأَحَدٍ.

مناقص للمقتضى العقد

لا تمامها

رقيقاً الرقيق يصق على امرد والجمع، وهو المراد ههنا. (المحلى)

فَإِنْ كَانَ هُوَ وَجْهَ الْبَيْعِ. أَي رَأْسُهُ وَأَعْلَاهُ، وَعَدَ أَي حَيْفَةً: لَوْ اشْتَرَى عَدِيدَ صَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ وَوَجَدَ بِأَحَدِهَا عَيْبًا، رَدَ الْمَعِيبِ حَاصَةً أَوْ رَجَعَ نَخْصَتَهُ سَائِلًا إِنْ فَصَّاهَا؛ لِحَوَارِ التَّفْرِيقِ بَعْدَ التَّمَامِ، وَإِلَّا أَحَدَهَا أَوْ رَدَّهَا؛ لِئَلَّا يُلْزَمَ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ قَبْلَ التَّمَامِ. كَذَا فِي "الْمُهَذَّبَةِ" وَغَيْرِهِ، وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَهُ فِي وَجْهِ الرَّقِيقِ وَغَيْرِهِ. (المحلى)

وَفِيهَا شَرْطٌ لِأَحَدٍ: رَادٌّ مَحْمُودٌ فِي آثَارِهِ مِنْ طَرِيقِ أَيِّ حَيْفَةٍ عَنْ أَيِّ الْعُطُوفِ عَنِ الرَّهْرِ: فَرَجَعَ عَبْدُ اللَّهِ فَرَدَّهَا، وَقَدْ هِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهِيَ بِأَحَدٍ، كُلُّ شَرْطٍ كَانَ فِي بَيْعٍ لَيْسَ مِنَ الْبَيْعِ فِيهِ مَفْعَةٌ لِسَائِعٍ أَوْ الْمُشْتَرَى أَوْ الْمُبِيعِ، فَهُوَ يَفْسِدُ الْمُبِيعَ مِثْلَ هَذَا نَحْوِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَيِّ حَيْفَةٍ، وَحَصَّهُ الشَّافِعِيُّ بِمَا عَدَا الْعَتَقَ، وَجَوْرَهُ شَرْطٌ: حَدِيثٌ بَرِيرَةَ، وَلَمْ يَخْصُ بِهِ أَصْحَابُنَا؛ لِأَنَّ الْعَامَ يَعَارِضُ الْخَاصَّ، وَيَطْلُبُ التَّرْجِيحُ مِنَ خَارِجٍ، وَالدَّرَجُ هَهُنَا الْعَادَةُ؛ لِكُونِهِ مُحَرَّمًا، فَيَحْمَلُ حَدِيثُ بَرِيرَةَ عَلَى مَا قُلْنَا فِيهِ، وَهَذَا يُخَابُ عَنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عَبْدِ الشَّيْخَيْنِ: =

١٢٩٩ - عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا يَطَأُ الرَّجُلُ وَلِيدَةً إِلَّا

وَلِيَدَةً، إِنْ شَاءَ بَاعَهَا وَإِنْ شَاءَ وَهَبَهَا، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ صَنَعَ بِهَا مَا شَاءَ.

من تدبير والاعتق وغيره

= "أنه" اشترى منه بعير وشرط به حملاته إلى المدينة" وأجاب عنه الشافعي بأنه لا يقع الشرط في صلب
 العقد، ولعل الشرط كان سابقا أو لاحقا، وبسرعة لم يفتي بتركه، كما في رواية السائي: أخذته وأمرنت
 ظهره إلى المدينة، فإن الإشكال. (عنى) والخاصة فيه عني ما في الهدية وشروطها: أن كل شرط لا يقتضيه
 العقد وفيه مفعة لأحد المتعاقدين أو للمعقود عليه، وهو من أهل الاستحقاق، يفسد البيع إذا لم يكن متعارفا
 ولم يرد به للشرع، كشرط الأجل في الثمن والمثلن وشرط الخيار، ولم يكن متصفا للتوثق، كاشترط بشرط
 اكتميل بالثمن، فإنه حائر، ودلت كمن اشترى حطة عني أن يصحبها اساع، أو ثوبا على أن يحبسه، أو عبدا
 على أن لا يبيعه اشترى بعد ذلك، أو لا يبيعه إلا منه وحو ذلك، فإن كان مقتضى العقد لا يفسد، كشرط
 المثلث للمشتري وتسليم الثمن وحو ذلك، كذا إذا لم يكن فيه مع لأحد المتعاقدين وفيه مع للمعقود عليه وليس
 من أهل الاستحقاق، كمن باع ثوبا أو حيوانا سوى الرقيق على أن لا يبيعه ولا يهبه، وكذا إذا كان متعارفا،
 كما إذا اشترى علي بن بشرط أن يخلوه اساع، والمروغ مسوسة في كتب الفروع؛ حديث عمرو بن شعيب عن
 أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا: لا حل في بيع ما لم يخلو من عيبه. لا بأس به
 لا بأس به. أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي، وفيه قال الشافعي، إلا أنه حقه عما سوى شرط
 العلق، واستثنى البيع مع شرط العلق منه، وهو رواية عن أبي حنيفة، بدليل حديث أبي هريرة في تصحيحين عن
 النبي ﷺ أمر أن يشتريها عائشة وتشتري الولاء فوائدها؛ فإن الولاء من أعتق، وسبحي، هذا الحديث منه وما
 عليه، وفيه تعلق ابن أبي ليلى فقال: البيع حائر والشرط باطل مطلقا، وقال ابن شريم: البيع واشترط حائرا،
 مستندلا بما روي عن جابر أنه قال: نعت من النبي ﷺ باقة وشرط بي حملها إلى المدينة". أخرجه الحاكم
 وغيره، ونحن نقول: شرط حائر لا يفسد العقد، وحديث أبيه العام يقده على حديث بريرة الخاص؛
 لتقدم الباقي على المبيع، وزيادة تفصيل هذه المسألة في "فتح المغيث".

لا يبطأ الرحل ولادة كأنه أراد: لا يبطأ الرحل جارية إلا جارية له مموكة منك صحيحا، إن شاء ناعها أو وهبها، وإن شاء يشأه يفعل وضيعها ما شاء من العتق والتدبير وغير ذلك، وجارية التي ليست كذلك لا يخل وطؤها؛ فإنها إما مموكة لبعض، كجارية الزوج أو والدين، أو مموكة له منكافا فاسدا، كما إذا شترها بالبيع شرط أن يبيعها ولا يهبها وهو ذلك، فلا يخل وطؤها؛ فإنها لا مموكة منك حيثما ولا يجوز له بيعها وشترائها والتصرف فيها، بل يجب الإقانة من العقد السابق، وعلى هذا يصاق هذا الأثر رحمته إبيها، ومضايقته ظاهرة، وجعل صاحب الكتاب هذا الأثر تفسيراً لقوله: إن العبد لا يخل به أن تيسر، أي يأخذ جاريته ويوطأها، وحمته على معنى أن لا يبطأ الرحل إلا ولادة التي يخل فيها التصرفات ما شاء، وهذا مختص بآخر؛ فإن العبد المموك لبعض =

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ اشْتَرَى جَارِيَةً عَلَى شَرْطٍ أَنَّهُ لَا يَبِيعُهَا وَلَا يَهْبُهَا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الشَّرْطِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَّبِعِي لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَطَّاهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَحُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَهَا وَلَا أَنْ يَهْبَهَا، فَإِذَا كَانَ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ مِنْهَا فَلَمْ يَمْلِكْهَا مِلْكًا تَامًّا؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتُشِيَ عَلَيْهِ فِيهَا مَا مَلَكَهُ يَدٌ غَيْرُهُ، فَإِذَا دَخَلَ هَذَا الشَّرْطُ لَمْ يَصْلَحْ وَكَانَ بَيْعًا مَكْرُوهًا.

النَّهْيُ عَنْ أَنْ يَطَّأَ الرَّجُلُ وَلِيدَةً وَلَهَا زَوْجٌ

١٣٠٠ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ أَهْدَى لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ جَارِيَةً وَلَهَا زَوْجٌ ابْتَاعَهَا بِالْبَصْرَةِ، فَقَالَ عُثْمَانُ: لَا أَقْرِبُهَا حَتَّى يُفَارِقَهَا زَوْجُهَا، فَأَرْضَى ابْنُ عَامِرٍ زَوْجَهَا ففَارَقَهَا.

١٣٠١ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ ابْتَاعَ وَلِيدَةً فَوَجَدَهَا ذَاتَ زَوْجٍ فَرَدَّهَا.

= إن ملك جارية كما إذا كان مأدوما لا يحوز له هبتها، فلا يخل له وضؤها وإن أدن لها أمور. وهذا المعنى وإن كان يمكن استنباطه لكنه أحسن عما ترجم به سابق، إلا أن يكون عرصه منه مجرد ذكر الإشارة إليه. ثم وجدت في "شرح معالي الآثار" ما يوافق ما فهمته، ففيه: حدثنا فهد حدثنا أبو عثمان حديثا رهبر حدثنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: لا يخل فرح إلا فرح، إن شاء صاحبه ناعه، وإن شاء وهبه، وإن شاء أمسكه لا شرط فيه، حدثنا محمد بن العيمان حدثنا سعيد بن منصور حدثنا هشيم أنا يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يكره أن يشتري الرجل الأمة على أن لا يبيع ولا يهب، فقد أبطل عمر بيع عبد الله، وتابعه عبد الله على ذلك، ثم وجدت في "الدر المنثور" للسيوطي في تفسير سورة المؤمنين عند قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَبِيعَ وَلَا تَنْكِحَ﴾ (المؤمن ٥) أخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن ابن عمر: أنه سئل عن امرأة أعتقت جاريته لزوجها: فقال: لا يخل لك أن تطأ فرجا، إلا إن شئت نعت وإن شئت وهت وإن شئت أعتقت. وأخرج عبد الرزاق عن سعيد بن وهب قال: قال رجل لابن عمر: إن أمتي كان لها جارية، فأما أعتقتها أم لا؟ فقال: لا يخل لك إلا أن تشتريها أو تهبتها، وعلى هذا يفيد الأثر أمرا آخر، وهو إبطال تحليل الفروج وعاريته وهبتها، وعدم حوار الوضء سحوا ذلك. **فردّها** قال محمد: بهذا، لا يكون بيعها طلاقا، فإذا كانت ذات زوج فهذا عيب ترد به، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. (المحلى)

مَا جَاءَ فِي ثَمَرِ الْمَالِ يُبَاعُ أَصْلُهُ

وفي نسخة: ^{لحل}

١٣٠٢ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ بَاعَ ثَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ، فَثَمَرُهَا لِلْبَّائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُشْتَرِي.

النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا

١٣٠٣ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَّائِعَ وَالْمُشْتَرِي.

قد ابرت نضج الثمرة وشد موحدته المكسورة، من التأخير وتقبح الحل، وهو أن يشق طبع الإناء ويؤحد من طبع الحل فيوضع فيه؛ ليكون ذلك بإذن الله أحوذ مما لا يؤبر وأحق بالحل سائر الثمار، وتأخير كنه وتأخير بعضها، والعادة الاكتفاء بتأخير البعض وإساقى يشق نفسه، وهت ربح المأثور إليه، وقد لا يؤبر شيء وتشق الكل، ومفهوم الحديث: أنه إذا لم يؤبر يكون ثمرة ممشترية، إلا أن يشترط البائع، وبه قال الشافعي ومالك، وقال أبو حنيفة: أبرت أو لم تؤبر للبائع؛ فإن المفهوم ليس بحجة بعده، والمشتري إن بعاهه فصعها عن الحل في الحل، ولا يبرمه أن يصير إلى الحداد، فإن شرط البائع في البيع ترك الثمر إلى حداد فالبيع فاسد، كذا في المحلى .

قلت: وحاصل ما أحد مذهبي: أن مالكاً والشافعي استعمالاً الحديث نكضاً ومضوفاً أي مفهوماً، ويسمى في الأصول 'دليل الخطأ'، وهو مفهوم مخالفة ثابت منه يقضي حكمه المنطوق المسكوت عنه، غير أن الشافعي استعماله بلا تخصيص ومالكاً محضاً بالمشتري، وهو حجة استعماله نصاً ومعقولاً، وتسمية لأصول 'معقول خطأ'، وهو التنبه على مساواة حكم المسكوت عنه للمنطوق، وفي الحديث حوار تأخير للحل

نهي عن بيع الثمار أي مفرداً عن الحل، قال الكرماني: الصلاح هو أن يصير إلى الصفة التي يصب كونه على تلك الصفة، وهو ظهور لصح وإخلاوة وروى الغنوصة، والتأخير ونصب الأكل، وبعد أي حصة هو أن يؤمن فيه لعاهه وانفساد كما في 'النسوخ'، ويكون متفعلاً به كما في 'إخلاصة'، ومقتضاه حور، وصحت بعد بدوه ولو بعير شرط قطع، بأن يصبق أو بشرط إنقائه أو قطعه، والمعنى انفارق بينهما: إلا من العاهة بعده عاباً، وقوله يسرع إليه العاهة لصعفه، وإلى الفرق بين ما قبل ظهور الصلاح وبعده ذهب الجمهور، وصحح الإمام أبو حنيفة البيع حال الإطلاق قبل بدو الصلاح وبعده، وأصحه بشرط إبقاء فيه وبعده، قال ابن الغمام: ومحل الخلاف البيع بعد الظهور قبل بدو الصلاح مطلقاً، أي لا بشرط تقصع ولا بشرط الترك، فعند الأئمة ثلاثة لا يجوز، =

- ١٣٠٤ - مالك عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا تُزْهِي؟ فَقَالَ: حِينَ تَحْمَرُّ أَوْ تَصْفَرُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ فَبِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟
- ١٣٠٥ - مالك عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَارِثَةَ، عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَنْجُو مِنَ الْعَاهَةِ. قَالَ مَالِكٌ: وَبَيْعُ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا مِنْ بَيْعِ الْغَرَرِ.

= وعدنا بخور، وأما بيعها قبل الظهور لا يصح اتفاقا، وقيل: يبدو الصلاح بشرط القطع في المتفع صحيح اتفاقا، وبشرط اترك غير صحيح اتفاقا، وبعد يبدو الصلاح صحيح اتفاقا، وأجاب عنه الخنواثي: أنه محمول على ما قبل الظهور، وغيره على ما إذا كان بشرط الترك. قال محمد: لا يبيعي أن يتناع شيء من الثمار على أن يترك على الحيل حتى يبيع، إلا أن يحمر أو يصفر، فإذا كان كذلك فلا بأس ببيعه على أن يترك حتى يبيع، فإذا لم يحمر أو لم يصفر إذا كان كمرى، فلا حرج في شرائه على أن يترك حتى يبيع. فكأنه حمل الحديث على البيع بشرط الترك، فإذا شرط ترك الثمر على الشجر والزرع على الأرض وقد تناهى عظمها، يفسد عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لا يفسد استحصانا، وهو قول الثلاثة الناقية، واختاره الطحاوي؛ لتعامل الناس به من غير تكبر، وعنده متى، كما في 'البحر' عن 'الإسراء'، وفي 'التحفة': الصحيح قوهما، والتعامل لم يكن بشرط الترك. (إحلى)

حق تزهي: من أزهي، وروي: حتى تزهو يواو.

فبم يأخذ إلخ: بخدوف ألف الاستفهامية عند دخول حرف الجر، مثل قوهم: فبم وعلام وحتام. ولما كانت الاستفهامية متصمة للهمزة وها صدر الكلام، يبيعي أن يقدر "بم" وافهمزة للإسكار، فأنعني. لا يبيعي أن يأخذ أحدكم مال أخيه باطلا؛ لأنه إذا نفقت الثمرة لا يبقى للمشتري في مقابلة ما دفعه شيء، وفيه إجراء الحكم على الغالب؛ لأن تطرق التلف إلى ما بدا صلاحه محكم، وعدم تطرقه إلى ما يبدو صلاحه ممكن، فأبطل الحكم بالغالب في الخاليين، وصرح ماث برفع هذا، وتناعه الدراوردي عن حميد، وقال الدار قطني: حالف مانكا جماعة، منهم ابن المبارك وهشيم ومروان بن معاوية ويزيد بن هارون فقالوا فيه: قال أنس: أ رأيت إن مع الله الثمرة! قال الحافظ: وليس فيه دليل على أن يكون التفسير مرفوعا؛ لأن مع الذي رفعه زيادة علم على ما عند الذي وقفه، فافهم.

من بيع الغرر: المهني عنه، فيما أباح ﷺ بيعها بعد يبدو صلاحها، علم أنها خرجت من الغرر، والغالب حينئذ سلامتها، فإن أصابتها جائحة فهي نادرة لا حكم لها.

١٣٠٦ - **ما ت** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَبِيعُ ثِمَارَهُ حَتَّى تَطْلُعَ الثَّرِيَّا. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي بَيْعِ الْبَيْطِخِ وَالْقِثَاءِ وَالْخَرْبِزِ وَالْحَزْرِ: أَنَّ بَيْعَهُ إِذَا بَدَأَ صَلاَحُهُ خَلَالَ جَائِزٍ، ثُمَّ يَكُونُ لِلْمُشْتَرِي مَا يَنْبَغِي حَتَّى يَنْقَطِعَ ثَمَرُهُ وَيَهْلِكَ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ وَقْتُ يُوقَّتُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ وَقْتَهُ مَعْرُوفٌ عِنْدَ النَّاسِ، وَرُبَّمَا دَخَلَتْهُ الْعَاهَةُ فَقَطَعَتْ ثَمَرَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ ذَلِكَ الْوَقْتُ، فَإِذَا دَخَلَتْهُ الْعَاهَةُ بِجَائِحَةٍ تَبْلُغُ الثَّلَاثَ فَصَاعِدًا، كَانَ ذَلِكَ مَوْضُوعًا عَنِ الَّذِي ابْتَاعَهُ.

بَيْعُ الْعَرِيَّةِ

١٣٠٧ - **ما ت** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرَصِهَا.

١٣٠٨ - **ما ت** عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرَصِهَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ.

حتى يطلع الثريا معروف مأخوذ من الشروء وهي الكثرة، سمي به، لكثرة كوكبه مع صيق السحابة، قال بعضهم هي تطلع مع الصبح أو الصيف عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز، ويكون عنده سداء يصح شمار، واعتبر في الحقيقة الضحى، وصنوع السحابة علامة له، وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود مرفوعاً: **يبيع السحابة** **حتى يطلع الثريا** (المعنى) الثريا: السحابة المعروفة؛ لأنها تنجو من العاهة حينئذ.

بيع العرية بزنة فعيلة، قال الجمهور: بمعنى فاعلة؛ لأنها عريت بأعراف مالكيها، أي إفرادها من باقي السحابة، فهي عارية، وقيل: بمعنى مفعولة، من عره يعرفه؛ لأنه لأن مالكيها يعرفونها أي بأنفسهم فهي معروفة، وجمعها عرايا وهي لغة: السحابة **أرخص في بيع العرايا** أرخص: لغة في رخص، قاله حافظ. العرايا جمع عرية، واختلف في تفسيرها فقيل: إنه لما هي عن المراساة ويبع الشعر في رؤوس السحابة بالتمر، رخص من حمة المراساة في العرايا، وهو أن من لا حل له من ذوي الحاجة يدرك الرطب ولا قد يده؛ ليشتري به الرطب بعبائه، ولا حل له يطعمهم به، ويكون قد فصل له من قوته تمر، فيجئ إلى صاحب السحابة فيقول له: يعني لمرمة حمة أو حنتين يخرصها من التمر، =

أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، يَشْكُ دَاوُدُ، قَالَ: خَمْسَةَ أَوْسُقٍ أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ.

= فيعصيه دنت الفاصل من التمر ثمر تلك النحلات، فيصيب من رطبها مع الناس، فحرص فيه إذ كان دون خمسة أوسق، كذا في 'النهاية'. وقال محمد: وذكر مالك بن أنس أن العرية إنما يكون: أن يرحل يكون له اسحق فيقطع الرجل منها ثمرة عنة أو ثلثين يلقطها لعياله، ثم يثقل عليه دحونه فيسأله أن يتجاوز به عنها، على أن يعصيه بمكينتها ثمرا عند صرام النحل، فهذا كله لا بأس به عندنا؛ لأن التمر كله كان لأول. وهو يعطي منه ما شاء، فإن شاء سمه له النحل، وإن شاء أعطاه بمكينتها من التمر؛ لأن هذا لا يجعل بيعا، وهو جعل بيعا ما حل ثمر إلى أجل، ثم إنه أخذ الشافعي بالأقل يعني فيما دون خمسة أوسق، ولا يجوز فيما زاد عليه، وفي جواره في خمسة أوسق قولان، أصحهما: لا يجوز، وعند مالك: لا يجوز إذا زاد على خمسة أوسق، والأظهر أن تخصيص ما دون خمسة أوسق؛ لأنهم كانوا يعرفون هذا المقدار وما قرب منه، كذا في 'فتح القدير'. (هذه، موصفاً، الخبي)

أو في خمسة أوسق قال شارح 'المسند': احتجوا في أن هذه الرخصة يقتصر على مورد النص وهو النحل أم يتعدى إلى غيرها؟ على أقوال، أحدها: اختصاصها بالنحل، وهو قول أهل الظاهر على قاعدتهم في ترك القياس الثاني. تعديها إلى العسل نجاع مشترك فيه من إمكان الحرص؛ فإن ثمرتها متميزة بمجموعة في عاقبتها، بخلاف سائر الثمار؛ فيها متفرقة مستترة بالأوراق، وهذا قال الشافعي. الثالث: تعديتها إلى كل يمس ويدخر من سمار، وهذا هو المشهور عند المالكية، وجعلوا دنت عنة في محل النص ونصوه بحكم، أربع تعديتها إلى كل ثمرة مدحرة وغير مدحرة، وهذا قول محمد بن الحسن وهو قول شافعي، ووقع في حديث أبي هريرة عند سحاري أن النبي ﷺ رخص في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق، فاعتبر من قال جوار العرايا كمفهوم بعدد ومعه ما رد عليه، واحتجوا في جوار الخمسة بشك المذكور، والراجح عند المالكية: يجوز في خمسة فما دونهما، وعند الشافعية: فيما دونهما لا في خمسة، وهو قول أخصائيه وأهل الظاهر. فمأخذ مع: أن الأصل تحريم، وبيع العرايا رخصة، فيؤخذ مما يتيقن ويعنى ما وقع فيه الشك، والسبب فيه: أن النبي ﷺ عن بيع مرة هل وقع مقدم ثم وقعت الرخصة في العرايا، أو النبي ﷺ عن المرأة وقع مقروبا مع الرخصة؟ يعني الأول: لا يجوز في خمسة؛ بشك في رفع التحريم. وعلى الثاني: يجوز؛ للشك في قدر التحريم، ويرجح الأول بما عند سحاري، قال سائر: أحري عند الله عن زيد ابن ثابت. أن النبي ﷺ رخص بعد ذلك لصاحب العرية، قال ابن عبد البر: وقال آخرون: لا يجوز إلا في أربعة أوسق؛ لوروده في حديث جابر فيما أخرجه الشافعي وأحمد، وصححه بن حزيمة بن حذر والحاكم، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول حين أدن لصاحب العرايا: أن يعطيه ما يشاء. يقول: أوسق والوسقين والثلاثة والأربعة، قال الحافظ: هذا يتعين المصير إليه، وأما إذا لا يجوز تجاوزه فليس بالنص، وهذا كله عند غيرنا، وأما عند أصحابنا الحنفية: فذكر العدد في الحديث واقع اتفاقا، وهو خلاف الظاهر

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا تُبَاعُ الْعَرَايَا بِخَرَصِهَا مِنَ التَّمْرِ يُتَحَرَّى ذَلِكَ وَيُخْرَصُ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ،

قال مالك الخ: تفصيل المقام وتقيقه على ما في "فتح الباري" و"شرح مسند الإمامة للحصكفي وغيرهم. أنهم احتفتوا في تفسير العرية المرخص على أقوال، الأول: أن العرية عطية ثمر النخل دون الرقعة، وكانت العرب إذا وهبتهم سنة، تصوع أهل النخل من لا حل معه ويعطيهم من ثمر النخلة، فإذا ذهب رجل ثمرة نخلة، ثم تأدى بدخوله عليه، رخص موابه أن يشتري رطبها من الموهوب له بتمر يابس ثمنه كبنه حرصاً، وهذا هو المشهور من مذهب مالك، وشرط عده: أن يكون البيع بعد بدو الصلاح، وأن يكون ثمن مؤجل إلى الحداد لا حل لئلا يئزم الربا بالسبيطة، وأن لا تكون هذه المعاملة إلا مع المعري المالك خاصة، قال ابن دقيق العيد: يشهد لهذا التفسير أمران، أحدهما: أن العرية مشهورة في ما بين أهل المدينة متداولة بينهم. وقد نقل مالك هكذا. الثاني: ما وقع في بعض طرق رواية زيد: رخص لصاحب العرية؛ فإنه يشعر باحتصاصه بصفة تميرها عن غيره. يقول الثاني: أن يكون لرجل نخلة أو نخلتان في حائط رجل له حل كثير، فيتأدى صاحب النخل الكثير من دخول صاحب القليل، فيقول له: أنا أعطيت حرص حلك ثمراً، فرخص هما ذلك، وهذا رواية عن مالك. والقول الثالث: أنها نخل كانت توهب للمساكين ولا يستطيعون أن ينتظروها لها، فرخص لهم أن يبيعوها بما شاءوا من التمر، رواه أحمد من حديث زيد، وهو وإن خاف فيما ذكره مالك من أن المراد بصاحب العرية: وهما، لكنه محتمل؛ فإن الموهوب به صار باهية صاحبها، وعلى هذا لا يتقيد البيع بالوهاب، بل هو وغيره سواء، وحكي عن الشافعي تقييد الموهوب به بالمساكين، وهو احتياط المعري لتمدد الشافعي، ومستنده من ذكره الشافعي في 'مختلف الحديث' عن محمود بن لبيد قال: قلت لزيد بن ثابت: ما عراياكم هذه؟ قال: فلان وفلان، وأصحابه شكوا إلى رسول الله ﷺ أن الرطب يحضر وليس عندهم ذهب ولا فضة يشترون بها منه، وعندهم فضل ثمر، فرخص لهم أن يشتروا عرايا نحرصها من التمر يأكلونها رطباً. قال الشافعي: قوله: يأكلونها رطباً، يدل على أن المشتري العرية يشتريه، يأكلها رطباً، وأنه ليس له رطب يأكلها غيرها، ولو كان المراد عن صاحب العرية صاحب الحائط، كما قال مالك، لكان لصاحب الحائط في حائطه رطب غيره، ولم يقتصر على بيع العرية. قال ابن السكيت: هذا لا أعرف أحد ذكره غير الشافعي، وقال السكيت: لم يذكر الشافعي بسده، وكل من حكه إما حكه من الشافعي، ولم يجد البيهقي له سداً، قال: ولعل الشافعي أحده من سير الواقدي، وعلى تقدير صحته فليس قيد الفقير في كلام الشارع، واعتبرت الخاتمة هذا القيد مصمماً إلى ما اعتبره مالك، فعنده لا يجوز بيع عرية إلا للحاجة صاحب الحائط إلى البيع، أو حاجة المشتري إلى الرطب. والقول الرابع من فاه الشافعي: إن العرايا أن يشتري الرجل ثمر النخلة أو أكثر حرصه من التمر، بأن يحرص الرطب ويقدر كم يقص إذا يس؟ ثم يشتري نحرصه ثمراً، فإن فرقاً قل أن يتقاصا فسد البيع. ولعرية صور، منها: أن يقول رجل لصاحب الحائط: بعي ثمر هذه النخلة أو نخلات معينة، فيحرصها ويبيعه ويقص منه الثمن ويسم إليه النخلات، فيستفح برطبها. =

وليس له مكيلة وإنما أرخص فيه؛ لأنه أنزل بمنزلة التولية والإقالة والشرك، ولو كان بمنزلة غيره من البيوع ما أشرك أحدًا أحدًا في طعامه حتى يستوفيه، ولا أقاله منه ولا ولاه أحدًا حتى يقبضه المبتاع.

الجائحة في بيع الثمار والزرع

١٣٠٩ - مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أنه سمعها تقول: ابتاع رجل تمر حائط في زمان رسول الله ﷺ، فعالجه وقام فيه حتى تبين له نقصان، فسأل رب الحائط أن يضع له أو أن يقيه، فحلف أن لا يفعل، فذهبت أم المشتري إلى رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له، فقال رسول الله ﷺ: تألي أن لا يفعل خيرًا، فسمع بذلك رب الحائط، فأتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! هو له.

= ومنها: أن يهب صاحب الحائط، فيتضرر الموهوب له بانتظار صيرورة الرطب تمرا، أولا يحب أكبها رطبًا، فيبيع ذلك الرطب من الواهب أو غيره غرضه بتمر يأخذه معجلا. وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور، ومع أبو حنيفة ومن تبعه صور البيع كلها، وقصر العرية على الهبة، وهي أن يعري الرجل رجلا تمر نخل من عيبه ولا يسلمه، ثم يظهر له ارتخاع تلك الهبة، فرخص له أن يحبس ذلك ويعطيه بقدر ما وهب له من الرطب بخرصه تمرا، وحمله على ذلك أحدا لعموم البهي عن المزاة وعن بيع التمر بالتمر، قال ابن نجيم في 'الحر الرائق': أصحابنا خرجوا عن الظاهر ثلاثة أوجه، الأول: إطلاق البيع على الهبة. والثاني: قوله: رخص، خلاف ما قرروه؛ لأن الرخصة إما تكون بعد موع، والمع إما كان في البيع دون الهبة، الثالث: التقييد بخمسة أوسق أو ما دوها؛ لأنها على مذهبنا لا فائدة له، فإن الهبة لا تنقيد، وقيل: لأهم لم يفرقوا في الرجوع بالهبة بين دي رحه وغيره، وبأنه لو كان الرجوع جائزا فليس إعطاؤه التمر بدل الرطب، بل هو تجديد هبة؛ لأن الهبة الأولى لم تكمل بعدم القبض. ومهم من قال: إذا تعارض المحرم والمبيح قدم المحرم، وهو مردود، بأن الرخصة متصلة بالنهي، وقد ثبت في 'الحجاري': أنه نهي عن بيع المزابية، ثم رخص بعد ذلك في بيع العرايا. فمثل القول بالسسخ.

الجائحة: آفة كثر رسيده. هو له: يسرقت يا رسول الله! مطلوب إدراست، يعني راضى شدم بكيه ايزن ووجيز. (معنى)

۱۳۱۰ - **ما** أَنَّ بَلْعَهُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَضَى بِوَضْعِ الْجَائِحَةِ. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْجَائِحَةُ: الَّتِي تُوضَعُ عَنِ الْمُشْتَرِي الثُّلُثُ فَصَاعِدًا، وَلَا يَكُونُ مَا دُونَ ذَلِكَ جَائِحَةً.

مَا يَجُوزُ فِي اسْتِثْنَاءِ الثَّمَرِ

۱۳۱۱ - **ما** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ كَانَ يَبِيعُ ثَمَرَ حَائِطِهِ وَيَسْتَثْنِي مِنْهُ.

۱۳۱۲ - **ما** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ جَدَّهُ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ حَزْمٍ بَاعَ ثَمَرَ حَائِطٍ لَهُ يُقَالُ لَهُ: الْأَفْرَاقُ، بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَاسْتَثْنَى مِنْهُ بِشْمَانٍ مِائَةَ دِرْهَمٍ ثَمَرًا.

۱۳۱۳ - **ما** عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَارِثَةَ: أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانَتْ تَبِيعُ ثَمَارَهَا وَتَسْتَثْنِي مِنْهَا.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا بَاعَ ثَمَرَ حَائِطِهِ:

الحائجة التي توضع اح أي ليس فيما دون الثلث حائجة، فلا يجب وضعها، فإن حیح قدر الثلث فأكثر، وضع عن المشتري قدر ذلك من الثمر، وما نقص من الثلث فمع المتاع. (المحلی) بغوی گفته ابو حنیفه وشافعی در جدید گفته اند، که وضع جائز مستحب است پس زیرا که در حدیث دیگر آمده است **ما** واین در صورتیست که وضع جائز نباشد، و احمد و شافعی در قدیم گفته اند که واجب است، و مالک گفته که وضع کرده شود و جویا در سیوم حصه یا بای زباده ازال، اگر مالک سیوم حصه یا زباده ازال باشد مترجم گوید نص بر صاحب بستان واجب است سخی و غیر آن تا آنکه شمار یکال پختگی رسد، بعد ازال واجب است تخلیه در میان او و در میان بستان، پس اگر عیبه بسبب تفریط در سخی بهم رسد مشتری را خیر رعایت باشد، و اگر قصاص از جهت آفت سبوی رود، او بمقتضای اختلاف احادیث باب از شافعی دو قول آمده است: استحباب وضع جائز و وجوب آن، و از وجوب مخزن میشود، که هیچ از ضمان باع است، و از استحباب خارج میشود که بیع از ضمان مشتری است، و شافعی در جدید میل باستحباب کرده است (مصنفی)

أَنَّ لَهُ أَنْ يَسْتَشْنِي مِنْ ثَمَرِ حَائِطِهِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ثُلُثِ الثَّمَرِ، لَا يُجَاوِزُ ذَلِكَ، وَمَا كَانَ دُونَ الثُّلُثِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا الرَّجُلُ يَبِيعُ ثَمَرَ حَائِطِهِ وَيَسْتَشْنِي مِنْ ثَمَرِ حَائِطِهِ ثَمَرَ نَخْلَةٍ أَوْ نَخْلَاتٍ يَخْتَارُهَا وَيُسَمِّي عِدَدَهَا، فَلَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا؛ لِأَنَّ رَبَّ الْحَائِطِ إِنَّمَا اسْتَشْنَى شَيْئًا مِنْ ثَمَرِ حَائِطِ نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ احْتَبَسَهُ مِنْ حَائِطِهِ وَأَمْسَكَهُ لَمْ يَبِعْهُ، وَبَاعَ مِنْ حَائِطِهِ مَا سِوَى ذَلِكَ.

مَا يُكْرَهُ مِنْ بَيْعِ الثَّمَرِ

١٣١٤ - **مَالِكٌ** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **الْثَّمَرُ بِالثَّمَرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَقِيلَ لَهُ: إِنْ عَامِلَكَ عَلَى خَيْرٍ يَأْخُذُ الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ادْعُوهُ لِي، فَدُعِيَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتَأْخُذُ الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَا يَبِيعُونِي الْجَنِيبَ بِالْجَمْعِ صَاعًا بِصَاعٍ،**

لا يجاوز ذلك وقال أبو حنيفة والجمهور: يصح استثناء الثلث فصاعداً. (المحلى) قال محمد: لا بأس أن يبيع الرجل ثمره ويستثنى بعضه إذا استثنى شيئاً من حمته، ربعاً أو خمساً أو سدساً. أي بأحد من الكسور، وأما إذا استثنى شيئاً مجهولاً فلا يجوز؛ لجهالة السبع بجهالة المستثنى، وقد ورد في رسول الله ﷺ عن الشيء في البيع إلا أن تعم، أخرج الترمذي وغيره، ويجوز أيضاً إذا استثنى خلا معينة معدودة؛ لأن الباقي معلوم مشاهدة، فلا تفضي الجهالة إلى المارعة، وأما إذا باع ثماراً واستثنى أرضاً معلومة، فإن كانت محدودة جارية فإن الباقي يعرف بكيه على الفور، وإن كانت على الشجر، فعند الشافعي وأحمد لا يجوز، خلافاً لمالك وأبي حنيفة في رواية الحسن عنه، وعلى ظاهر الرواية عند الحنفية يجوز؛ لأن الأصل إنما يجوز إبراد العقد عليه انفراداً يصح استثنائه، بخلاف استثناء الحمل وأطراف الحيوان فإنه لا يجوز بيعه، فكذلك استثنائه، كذا في "الهداية" وشروحاتها.

لا يبيعوني الحبيب: يفتح الحميم وبالنون كفتحيل، ثمر معروف جيد، و"الجمع" يفتح الجيم وسكون الميم، ثمر ردي. (المحلى) قال النووي في "شرح السنة": اتفقوا على من أراد أن يبدل شيئاً من مال الربا بحسنه وبأخذ فصلاً، فلا يجوز، حتى يبيعه بغير حسنه ويقض ما اشتراه، ثم يبيعه بأكثر مما دفع إليه، قال: واحتج أصحابنا بهذا الحديث: أن الخيلة التي يعملها بعض الناس توصل إلى مقصود الربا ليس بخسار، وذلك أن من أراد أن يعطي -

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَعْ الْجَمْعَ بِالذَّرَاهِمِ ثُمَّ ابْتَغِ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيًّا.

١٣١٥ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرٍ، فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ جَنِيْبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرٍ هَكَذَا؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَفْعَلْ، بَعْ الْجَمْعَ بِالذَّرَاهِمِ ثُمَّ ابْتَغِ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيًّا.

١٣١٦ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ زَيْدًا أَبَا عِيَّاشٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَأَلَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ عَنِ الْبَيْضَاءِ بِالسَّلْتِ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْبَيْضَاءُ،

= صاحبه مائة درهم مائتين، فبيعه ثوباً مائتين ثم يشتري منه مائة، أنه قال: بع هذا واشتر هذا ثمه من هذا، وليس نخرام عبد الشافعي وكذا عبد أبي حنيفة، وقال مالك وأحمد: هو حرام. (الحنبلي)

عن عبد الحميد كذا ليحيى بن خلفه الحاء على الميم، وسائر الرواة: عبد الحميد، بن خلفه الميم على الحيم، وهو ثابت في "الحارثي" من رواية عبد الله بن يوسف عن مالك، وهو انصواب، قاله الخافض. (الحنبلي)

عن البيضاء الخ "البيضاء" نوع من التمر أبيض اللون، وفيه رطوبة، تكون بلاد مصر، و"سنت" نوع من الشعير لا قشر له، تكون في الحجاز، قال في "النهاية": البيضاء الحصة، وإنما كره ذلك لأنها حس واحد عده، وحالها غيره. قال البيهقي: وحكى الخطابي عن بعضهم أنه قال: البيضاء هو الرطب من السنت، والأول أعرف، إلا أن هذا القول أليق معنى الحديث، وعليه يدل موضع التنبيه من الرطب بالتمر، وهو اختلف الخس لم يصح التنبيه، وفي "العريبي": السنت هو حب الحصة والشعير لا قشر له أقول. وفي "القاموس": البيضاء هو الحصة، والرطب: من السنت. **بالسنت** فما قال فيه سعد من النهي عنه إن كان محموداً على بيع يدا بيد، فقوله محمود على الورع والاحتياط، بأن مشاهدته باخطة وقعت الشهية فيه، فإياه عنه احتياطاً، ولكن أحكم فيه: أنهما نوعان محتقان، فيجوز بيع أحدهما بالآخر متفصلاً إذا كان يدا بيد، كما يجوز بيع الخطة بالشعير متفصلاً إذا كان يدا بيد، وأما إذا حمل على البيضة فذاك لا يجوز؛ لما تقدم من حديث عباد بن الصامت، ولا بأس ببيع امرئ بشعير أو شعير أكثرهما يدا بيد. وأما بيضة فلا، وأما شراء الرطب بالتمر فهو محتف فيه إذا كان يدا بيد، قال في "الدائع": وسيع التمر بالرطب، والرطب بالرطب أو بالتمر، واسبق بالتمنع، والعب بالريب اليأس، =

فَنَهَاهُ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ سَعْدٌ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنْ اشْتِرَاءِ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيْنُقْصُ الرُّطْبُ إِذَا يِيسَ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، فَتَنَهَى عَنْ ذَلِكَ.

= والياس بالمقع، واسقع بالمقع متساويا في الكيل فهل يجوز؟ قال أبو حنيفة: كل ذلك حائر، وقال أبو يوسف: كله حائر إلا بيع التمر بالرطب، وقال محمد: كله فاسد إلا بيع الرطب بالرطب والعص بالعص، وقال الشافعي: كله باطل، فأبو حنيفة يعتبر المساواة في الحال عند العقد، ولا ينتفت إلى القصاص في المال، ومحمد يعتبرها حالا ومالا، واعتار أبو يوسف مثل اعتبار أبي حنيفة إلا في الرطب بالتمر؛ فإنه يفسده بالنص، وأصل الشافعي ما ذكرنا في مسألة غلة الربا: أن حرمة بيع المطعوم جسمه هي الأصل، والتساوي في المعيار الشرعي مع اليد محض، إلا أنه يعتبر التساوي ههنا في المعيار الشرعي في أعدل الأحوال وهي حالة الحفاف. واحتج أبو يوسف ومحمد بما روي عن سعد: أن رسول الله ﷺ هي عن بيع الرطب بالتمر، وقال **أبو حنيفة** **له ينقص إذا حب**، بين **أبو الحكم** وعلته: وهي القصاص عند الحفاف، فمحمد عدى هذا الحكم إلى حيث تعددت العلة، وأبو يوسف قصره على محل النص؛ لكونه حكما ثبت على خلاف القياس، ولأبي حنيفة الكتاب الكريم والسنة المشهورة. وأما الكتاب فعمومات البيع من نحو قوله تعالى: **«حِينَ تَتَسَوَّى السُّعُ»** (سورة ٢٧٥) **«شَيْءٌ نَسِ مِنْهُ لَا تَأْكُلُهُ إِنَّهُ كُنْ شَكَّةٌ»** **نص** (٢٩، ٣٠) فظاهر النصوص يقتضي حوار كل بيع إلا ينقص بدليل، وقد حصص البيع متفاضلا على المعيار الشرعي، ففي البيع متساويا على ظاهر العموم. وأما السنة المشهورة، فحديث أبي سعيد الخدري وعادة من الصامت، حيث جوز رسول الله ﷺ بيع الخصة باخضة والشعير بالشعير والتمر بالتمر مثلا مثل، عاما مطلقا من غير تخصيص وتقييد، ولا شد أن اسم الخضة والشعير يقع على كل جنس الخضة والشعير على اختلاف أنواعهما وأوصافهما، وكذلك اسم التمر يقع على الرطب والتمر؛ لأنه اسم لثمر النحل لعة، فيدخل فيه الرطب والياس والندب والسر والمقع، وروي أن عامل حير أهدى إلى رسول الله ﷺ تمرا حيبا، فقال **أبو حنيفة**: **«وكل تمر حير هكذا»** وكان أهدى إليه رطبا، فقد أطلق **أبو حنيفة** اسم التمر على الرطب وروي أنه: **«هي عن بيع التمر حتى يرهو»** أي يجر أو يصفر، وروي: **«حتى يحمار أو يصفار»** وإن الاحمرار والاصفرار من أوصاف السر، فقد أطلق **أبو حنيفة** اسم التمر على السر فيدخل تحت النص. وأما الحديث، فمدره على زيد بن عياش وهو ضعيف عند الثقة، فلا يقل في معارضة الكتاب والسنة المشهورة، وهذا ما يقنه أبو حنيفة في المعارضة بالحديث المشهور، مع أنه كان من صياغة الحديث. وكان من مذهبه تقديم خبر وإن كان في حد الأحاد على القياس، بعد أن كان راويه عدلا ظاهر العدالة أو مؤولة، فيحمله على بيع التمر بالرطب سبيته أو ثمرها من مال اليتيم، توفيقا بين الدلائل صيانة لها عن التناقض. والله تعالى أعلم.

الْمُزَابَنَةُ وَالْمُحَاقَلَةُ

١٣١٧ - **مات** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الْمُزَابَنَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ: بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الْكُرْمِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا.

١٣١٨ - **مات** عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ: اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ، وَالْمُحَاقَلَةُ: كِرَاءُ الْأَرْضِ بِالْحِنْطَةِ.

١٣١٩ - **مات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ: اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، وَالْمُحَاقَلَةُ: اشْتِرَاءُ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ وَاسْتِكْرَاءِ الْأَرْضِ بِالْحِنْطَةِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَسَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ ...

والمراد ببيع الثمر بثلثه مثله. الثمر ما يوقيه، ومعناه: بيع الأرض بالثمر، فإن سائر الثمار يجوز بيعها بالثمر. هي عن المراساة الح. وأن يبيعت كذا من وزن أو ديار ما أن را اجاره می گویند، ثمنه را زراعتی باشد یا بخرم، پس ثمنه دیگر باید آن را تخمین کنند و در پیش صاحب آن من و بگوید. من زراعت را یا بر طب را این قدر خرص میشود، پس زراعت یا بر طب را این قدر، و این قدر حب خشک نگاهدار ساخته، آخر ما خشک شده بود بدیم، پس هر دو را ضی شوند و بیکدیگر داد و ستد نمایند، و این حرام است و علت نمی نزدیک شافعی ربوات، و نزدیک مات قمار قال في النهاية: المحاقلة مخنّف فيها، قيل: هي كراء الأرض بالحنطة، هذا جاء مفسر في حديث، وقيل: هي مزرعة على نصب معلوم كانت وربع وحوما، وقيل: هي بيع اصعاع في سبعة سمر، وقيل: هي بيع سزرع عند بدركه، وبني هي: لألف من كيل، ولا يجوز فيه إذ كذا من حبس واحد إلا مثلاً مثل وبيد، وهذا محمول لا يدري فيهما أكثر، والمحاقلة: معاملة من الحنط، وهو الزرع إذ شعب قيل أن يعلط سوقه، وقيل: من الحقل وهي الأرض التي تزرع. (الحلي)

اشتراء الزرع بالحنطة أي قمح، ورواه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، واستكراء الأرض بالحنطة، ورواه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وهو عطف على قوله: قال ابن عبد البر: هذا الحديث مرسل في مسنده وهو عطف مرسل أيضاً من رواية عفي، فهو متابع لمالك. قال ابن عبد البر: هذا الحديث مرسل في مسنده عند جميع الرواة، وكذا روى أصحاب ابن شهاب عنه، وقد روى الشافعي عنهما جماعة، منهم جابر بن عمر و أبو هريرة و زعفران حديج، وكلهم سمع منه ابن المسيب. (الزرقاني)

عَنْ اسْتِكْرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمَزَابِنَةِ، وَتَفْسِيرُ الْمَزَابِنَةِ:

في الأحاديث المذكورة

استكراء الأرض قلت: وهذا العقد صور مختلفة، أحدها: أن يكون هذا العقد على دراهم أو دنانير مسماة. والثاني: أن يكون على طعام مسمى مثلاً على حطة أو شعير مسمى، سواء كان من جنس ما يزرع في الأرض أو غيره، أو جزء مسمى من الخارج من الأرض. وثالث: أن يكون نخصة من الخارج من اثنت والرربع. والرابع: أن يكون العقد على قسمة الخارج من الأرض، بأن يكون ما على الأولي وإماديات فرب الأرض، وما كان في غيرها من الأرض فهو للرابع، قال الشوكاني: قال طائوس وصائفة قبية: لا يجوز كراء الأرض مطلقاً، لا جزء من الثمر والطعام ولا بذهب ولا قصة ولا غير ذلك، وذهب ابن حزم إليه وقواه، وحنح له بالأحاديث المطلقة في ذلك، وقال الشافعي وأبو حنيفة والعمدة والكثيرون: إنه يجوز كراء الأرض بكل ما يجوز أن يكون لها في المبيعات، من الذهب والفضة والعروض والطعام، سواء كان من جنس ما يزرع في الأرض أو غيره، لا جزء من الخارج منها، وقد أطلق ابن سندر أن الصحابة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة، ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الأمصار عليه، وتمسكوا بما سيأتي من النهي عن المزارعة بغيره من الخارج، وأجابوا عن حديث الباب بأن حير فتحت عوة، فكان أهلها عبيد له. فما أحده من إخراج منها فهو له، وما تركه فهو له، وروى البخاري هذا المذهب عن ابن عمر وابن عباس ورافع بن حديج وأسيد بن حصير وأبي هريرة ورافع، قال: وإليه ذهب مالك والشافعي ومن الكوفيين أبو حنيفة، وقال مالك: إنه يجوز كراء لأرض بغير الطعام والتمر؛ فلا يصير من بيع الطعام بالطعام، وحمل النهي على ذلك، قال ابن سندر: يسعى أن يحمل ما قال مالك على ما إذا كان استكرى به من الطعام جزءاً مما يخرج منها، فأما إذا استكرىها بطعام معبوم في دمة المكتري، أو طعام حاصر بقصة المالك، فلا مانع من الجواز، وقال أحمد بن حنبل: يجوز إيجارة الأرض بجزء خارج منها إذا كان الدر من رب الأرض، وأما المذهب الثالث، فذكر له صاحب 'المنقذ' والبحاري وغيرهما من أصحاب السمس معاملة أهل حير وآثاراً كثيرة في إثبات تلك المزارعة، قال الشوكاني: وقد ساق البحاري في صحيحه عن السلف غير هذه الآثار، ولعله أراد بهذه الإشارة إلى أن الصحابة لم يقلل عنهم اختلاف في الجواز خصوصاً أهل المدينة، وقد تمسك بالأحاديث المذكورة في الباب جماعة من السلف، قال البخاري: روي عن عني وابن مسعود وعمار بن ياسر وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى والزهري، ومن أهل العراق: أبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن، فقالوا: تجوز المزارعة والمساقاة بغيره من الثمر والررع، قالوا: ويجوز العقد على المزارعة والمساقاة مجتمعين، فتساقبه على الحقل وتزرعه على الأرض، كما جرى في حير، ويجوز العقد على كل واحد منهما مفردة، وأجابوا عن الأحاديث القاصية بالنهي عن المزارعة بأنها محمولة على التبريد، وقيل إنها محمولة على ما إذا اشترط صاحب الأرض ناحية منها بعينه، وأما الرابع، فلم يجوزها أحد.

أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الْجِزَافِ الَّذِي لَا يُعْلَمُ كَيْلُهُ وَلَا وَزْنُهُ وَلَا عَدَدُهُ، ابْتِيعَ بِشَيْءٍ مُسَمًّى مِنَ الْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ أَوْ الْعَدَدِ، وَذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ ^{شئى} الطَّعَامُ الْمُصَبَّرُ الَّذِي لَا يُعْلَمُ كَيْلُهُ مِنَ الْحِنْطَةِ أَوْ التَّمْرِ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَطْعِمَةِ، أَوْ يَكُونُ لِلرَّجُلِ السَّلْعَةُ مِنَ الْخَبْطِ أَوْ النَّوَى أَوْ الْقَضْبِ أَوْ الْعُصْفَرِ أَوْ الْكُرْسَفِ أَوْ ^{قوده كرهه} الْكُتَّانِ أَوْ الْقَرِّ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ السَّلْعِ، لَا يُعْلَمُ كَيْلُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَلَا وَزْنُهُ وَلَا عَدَدُهُ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ لِرَبِّ تِلْكَ السَّلْعَةِ: كُلِّ سَلْعَتِكَ هَذِهِ أَوْ مُرَّ مَنْ يَكِيلُهَا، أَوْ زِنْ مِنْ ذَلِكَ مَا يُوزَنُ، أَوْ اعْدُدْ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ يُعَدُّ، فَمَا نَقَصَ عَنْ كَيْلِ كَذَا وَكَذَا صَاعًا لِتَسْمِيَةِ يُسَمِّيْهَا، أَوْ وَزِنْ كَذَا وَكَذَا رِطْلًا أَوْ عَدِدِ كَذَا وَكَذَا، فَمَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيْ غُرْمِهِ حَتَّى أَوْفِيكَ تِلْكَ التَّسْمِيَةَ، فَمَا زَادَ عَلَى تِلْكَ التَّسْمِيَةِ فَهُوَ لِي،

الخراف الخراف والمخافة - مثلثين - الخرص في البيع والشراء، أي الطغ والتمحير، معرب، كذا في 'القاموس'. قال عياض: ما فسر به الحديث المراسية هو أحد أنواعها، وفسرهما 'الموطأ' بما هو أوسع.

للرجل يكون له الطعام إلخ اللام في 'الرجل' رائدة، "ويكون إلخ" صفة، 'والمصبر' - بشد الموحدة المفتوحة - من الصبرة، 'والخبط' بفتح المعجمة والموحدة، هو ما يقع على الأرض من أوراق الأشجار، من الخبط - يسكون الموحدة - وهو الصرب بالعصا، ويكون علما لدواب، وقد صرد النووي بوى التمر، 'والقصب' بفتح القاف: الرطبة؛ فإنها تقطع مرة بعد أخرى، 'والعصفر' - بضم العين والفاء - معروف، 'والكرسف' - بضم الكاف والسين - هو القطن، 'والكتان' بالفتح وشد التاء، معروف، 'والقر' بفتح القاف والمعجمة المشددة، الإبريسم. **لا يعلم كيل إلخ** فحاصل ما قاله إمامي: إنها بيع مجهول بمجهول من حسه، وبيع معلوم بمجهول من حسه، فيشمل تفسير الحديث، فإن كان الخس ربويا حرم البيع؛ لربا والمراسية، أما الربا؛ فلعدم تحقق المساواة والشك في الربا كتحققه، وأما المراسية فتوجد معها؛ لأن كلا من المتبايعين يدفع الآخر، ولذا شرط اتحاد الجنس؛ لأنه لا يصرف العرص إلى القلة والكثرة، فكل واحد يقول. ما أحدث أكثر وقد عشت صاحبي. وإن كان الخس غير ربوي حرم البيع للمزابية، لكن إن تحقق الفصل فيما ليس بربوي جاز، ويقدر أن المعون وهب الفضل لظهوره له.

أَضْمَنُ مَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ، عَلَى أَنْ يَكُونَ لِي مَا زَادَ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بَيْعًا، وَلَكِنَّهُ
 الْمُخَاطَرَةُ وَالْعَرَرُ وَالْقِمَارُ يَدْخُلُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِ مِنْهُ شَيْئًا بِشَيْءٍ أَخْرَجَهُ، وَلَكِنَّهُ
 ضَمِنَ لَهُ مَا سُمِّيَ مِنْ ذَلِكَ الْكِيلِ أَوْ الْوَزْنِ أَوْ الْعَدَدِ عَلَى أَنْ يَكُونَ لَهُ مَا زَادَ عَلَى
 ذَلِكَ، فَإِنْ نَقَصَتْ تِلْكَ السَّلْعَةُ عَنْ تِلْكَ التَّسْمِيَةِ، أَخَذَ مِنْ مَالِ صَاحِبِهِ مَا نَقَصَ،
 بغيرِ ثَمَنِ وَلَا هِبَةٍ، طَبِيعَةُهَا نَفْسُهُ، فَهَذَا يُشَبِّهُ الْقِمَارَ، وَمَا كَانَ مِثْلُ هَذَا مِنَ الْأَشْيَاءِ
 فَذَلِكَ يَدْخُلُهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ لَهُ الثَّوبُ: أَضْمَنُ
 لَكَ مِنْ ثَوْبِكَ هَذَا كَذَا وَكَذَا ظَهَارَةً فَلَنْسُوهُ، قَدَرُ كُلِّ ظَهَارَةٍ كَذَا وَكَذَا لِشَيْءٍ
 يُسَمِّيهِ، فَمَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيْ غَرْمِهِ حَتَّى أَوْفِيكَه، وَمَا زَادَ فَلِي، أَوْ أَنْ يَقُولَ
 الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: أَضْمَنُ لَكَ مِنْ ثِيَابِكَ هَذِهِ كَذَا وَكَذَا قَمِيصًا، ذِرْعُ كُلِّ قَمِيصٍ كَذَا
 وَكَذَا، فَمَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيْ غَرْمِهِ وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَلِي، أَوْ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ
 لِلرَّجُلِ لَهُ الْجُلُودُ مِنَ جُلُودِ الْبَقَرِ أَوْ الْإِبِلِ: أَقْطَعُ جُلُودَكَ هَذِهِ نَعْلًا عَلَى إِمَامٍ يُرِيهِ
 إِيَّاهُ، فَمَا نَقَصَ مِنْ مِائَةِ زَوْجٍ فَعَلَيْ غَرْمِهِ، وَمَا زَادَ فَهُوَ لِي بِمَا ضَمِنْتُ لَكَ، وَمِمَّا
 يُشَبِّهُ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ عِنْدَهُ حَبُّ الْبَابِ: اغْصُرْ حَبَّكَ هَذَا، فَمَا نَقَصَ مِنْ
 كَذَا وَكَذَا رِطْلًا فَعَلَيْ أَنْ أُعْطِيكَه، وَمَا زَادَ فَهُوَ لِي، فَهَذَا كُلُّهُ وَمَا أَشَبَّهُهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ
 أَوْ ضَارَعَهُ مِنَ الْمُزَابَنَةِ الَّتِي لَا تَصْلُحُ وَلَا تَحُوزُ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ
 لَهُ الْخَبْطُ أَوْ النَّوَى أَوْ الْكُرْسُفُ أَوْ الْكَتَّانُ أَوْ الْقَضْبُ أَوْ الْعُصْفُرُ: أَتَبَّاعُ مِنْكَ.....

بركاري

بوي الشعر

ورق الأشجار

أقطع بكسر الهمزة وحرم الآخر، بزة الأمر، من القطع، وبضم الهمزة بزة المصارع المتكلم. (الحملي)

نعلا على إمام أي حيط يعرف به مقدار العمل. (الحملي) في "الصراح": إمام يمشي وكتاب، كقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ

أَخْصَبَهُ فِي إِمَامٍ مَسِيٍّ﴾ (يس: ١٢) ومطر چوب ورشته راز وكرانه زمین وكرانه راه، و مراد این جا بمعنی رشته میبویون باشد.

هَذَا الْخَبْطُ بِكَذَا وَكَذَا صَاعًا مِنْ خَبْطٍ يُخَبْطُ مِثْلَ حَبْطِهِ، أَوْ هَذَا التَّوَى بِكَذَا وَكَذَا صَاعًا مِنْ تَوَى مِثْلِهِ، وَفِي الْعُصْفُرِ وَالْكَزْسُفِ وَالْكَتَّانِ وَالْقَضْبِ مِثْلَ ذَلِكَ، فَهَذَا كُلُّهُ يَرْجِعُ إِلَى مَا وَصَفْنَا مِنَ الْمَزَابِتَةِ.

جَامِعُ بَيْعِ الثَّمَرِ

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ اشْتَرَى ثَمَرًا مِنْ نَخْلٍ مُسَمَّاةٍ أَوْ حَائِطٍ مُسَمًّى،

مَنْ اشْتَرَى الخ إذا كنت ديت فقبوه "إذا كان يؤخذ عاجلاً، يشرح المشتري في أحده عند دفعه الثمن، يريد أن لا يتأخر ديت تأخير لا يحتاج إليه لتمام الصبح، وإنما سأحر بقدر ما يحتاج إليه لتمام الصبح والإرطاب، كخمسة عشر يوماً، وقال مالك في "كتاب ابن الموار": عشرين يوماً، وجه ذلك: أن مثل هذه المدة تؤخر الشجرة في رؤوس السجل طناً بالإرطاب أو لبقاء الصبارة فيها؛ ليؤخره وقت بعد وقت يسارقه مع ما قدمناه من أن ذلك من صمان السائع، وأما ابن القاسم، فإنه لا يجوز أن يتأخر مثل هذه المدة؛ لأنه لا عرص في تأخره غير محدد يتمكن من لأخذ، وهذا فيما يشرع فيه منه في كل يوم، وأما الصوف يشتري على ظهور العام، فإنه يجوز أن يتأخر بقدر ما يطر في حرها، ويكون ذلك مدة لا يريد الصوف في مشها، روى محمد عن مالك: العشرة أيام وخمسة عشر يوماً، إذا كنت ذلك، فقد قدما أن شراء الثمرة في رؤوس السجل يكون على ثلاثة أوجه، وقد تقدم بيان الوجهين، وبقي نسين الوجه الثالث، وهو إذا اشترى منه أصوعاً معروفة، فإن ذلك على صريين، أحدهما: أن يشترط أحده على حاله وصفته. والثاني: أن يشترط أحده بعد تغير صفته، فأما أحده على حاله سر فهو حائر؛ لأنه بمرلة اشتراء أصوع تمر من صبرة، أو اشتراء أصوع رطب أو سر من صبرة، فإن اشترط إبقاء ربي تغير صفته، فلا يجوز أن يشترط ذلك حال صبرة إلى أن يصير رطباً أو إلى أن يصير تمر، فإن اشترط أحده رطباً فلا خلاف في جواز ذلك بين أصحابنا، ووجه ذلك: أنه معلوم الصفة؛ لأن الإرطاب إلى هو نضج، وليس فيه نقصان من القدر ولا زيادة ولا تغير معنى أكثر من الصبح، فحار ذلك، وأما إن اشترط أحده تمر، فإن ديت بمسوع في الحصة، قال ابن وهب عن مالك، وكذلك لو وقع العقد حين لإرطاب وشرطه تمر، ووجه ذلك: أنه لا يعم صفته عند انتهاء جوفه؛ لأن التعر يلحقه في المقدار والصفة، وذلك مؤثر في مع العقد، إلا أنه لا بتفاوت تغيره، ولذلك ما يؤثر عند مالك وأكثر أصحابه في فساد العقد. وقال ابن عبد الحكم في بيع الرزغ إذا أقرت: يفسح فيه البيع، ووجهه: أن التعر يلحقه في المقدار والصفة، وذلك يمع صحة العقد عليه، كما لو شتره صغيراً واشترط عصمه، ويجعل ذلك عندهم على الكراهة، وحكمه حكم الرزغ يباع إذا أقرت، وقد تقدم ذكر الخلاف فيه، وهو أن ذلك على التحريم لرد؛ لأن ما يكان أو يورن لا يقوت بدهاب العين ويرد مثله. =

أَوْ لَبْنَا مِنْ غَنَمٍ مُسَمَّاءَ، إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ يُؤْخَذُ عَاجِلًا يَشْرَعُ الْمُشْتَرِي فِي أَخْذِهِ عِنْدَ دَفْعِهِ الثَّمَنِ، وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ رَاوِيَةِ زَيْتٍ يَبْتَاعُ مِنْهَا رَجُلٌ بِدِينَارٍ أَوْ دِينَارَيْنِ وَيُعْطِيهِ ذَهَبَهُ، وَيَشْتَرِطُ عَلَيْهِ أَنْ يَكِيلَ لَهُ مِنْهَا، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، فَإِنْ انْشَقَّتْ الرَّاوِيَةُ فَذَهَبَ زَيْتُهَا فَلَيْسَ لِلْمُبْتَاعِ إِلَّا ذَهَبُهُ، وَلَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا بَيْعٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَأَمَّا كُلُّ شَيْءٍ كَانَ حَاضِرًا يُشْتَرَى عَلَى وَجْهِهِ، مَثَلُ اللَّبَنِ إِذَا حُلِبَ وَالرُّطْبُ يُسْتَحْنَى، فَيَأْخُذُ الْمُبْتَاعُ يَوْمًا يَوْمًا، فَلَا بَأْسَ بِهِ، فَإِنْ فَنِيَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ الْمُشْتَرِي مَا اشْتَرَى،

= ووجه ذلك: أن تعيره لا يتفاوت، وقد روى ابن القاسم عن مالك في العتية، أنه إن لم يقدر فلا بأس أن يشترطه ثمرًا، وهذا يقتضي أن ذلك مراعاة معاد، إن وجدت ثمره النصفة، وإن عُدت كان المشتري بالخيار، وبعده قد ذهب إلى أن هذا الحسن من النمر صفة معتادة إن وجد عليها للإصابة في التحفيف ومحاولته وسلامته في ذلك من العاهات ثم المشتري، وإن عُدت تلك النصفة ساعة في التحفيف أو نقص منه، أو يعتبر بمعنى في مدة التحفيف، كان المبتاع عند رؤيته بالخيار، والله أعلم.

أو **لِسا من غنم الخ** ولا يجوز بيع النمر في المخرج عند الأئمة الثلاثة منافية؛ ما رَوَاهُ أحمد والترمذي وابن ماجه أنه **هي** عن شراء ما في بطون الأعمام حتى تصعب، وعن بيع ما في صرعها إلا بكيل وروى إنداد فطحي: هي أن يباع ثمر حتى يصعب أو صوف على ظهر أو لس في صرع أو تمس في لس، لعمر. فعنده انتفاع، ولأنه يتدرع في كيفية الحب في الاستقصاء وعدمه، وهو ربح في تسليمه، فضل ما حكى عن مالك: أن تسليمه يكون بالتحمية كسحب الثمر على الشجر. ويجوز أن يعدت لس في الحب، فيحتص ما ساعى من المشتري على وجه يعجز عن التحصيل، ويجازيه مالك إذا عرف قدر حيوها بأما معلومة (الحمل) **ومثله مثل ذلك** كرواية ريت يبتاع منها رجل دينار أو دينارين، ويشترط عليه أن يكيل منها؛ قياس صحيح في شراء مكيلة معلومة من حائط بعبه، على شراء مكيلة معلومة من راوية بعبه، ولا فرق بينهما؛ لئساوي أحرائها، ولا يكون له من ذلك إلا المكيلة التي تشتترص وهو كانت الحملة خفيف أحريها، مثل: أن يكون غنم أو خلا، واشترى منها عددا غير معين وهو يشترط حمار، كان شريكاً في الحملة بقدر عدد ما اشترى من عدد تلك الحملة.

فلا بأس به وهذا كما قال: إن حكم هذا حكم البيع؛ لأنه حاصر يشترط قصه، وهو مرئي مشاهد معين فلا يتعقق بادئة، وإنما يتعقق بمقدار معلوم من حملة معينة على ما تقدم، وقوله: مثل لس إذا حب يريد أن يبدأ لس في العبه ويعرف لسها، ويستحجي الرصص. فيصير امتناع إن قدر ما يجي منه يوم، فيشترط قصه، فيصبح ذلك في العقد، ومن ذلك أن يقول: أنا أحرعت هذه ثلاثة أيام، فما حبيبه منها كل يوم فأنا أحده ملك ثلاثة أصوع بدينار، =

رَدَّ عَلَيْهِ الْبَائِعُ مِنْ ذَهَبِهِ بِحِسَابِ مَا بَقِيَ لَهُ، أَوْ يَأْخُذُ مِنْهُ الْمُشْتَرِي سِلْعَةً بِمَا بَقِيَ لَهُ
يَتَرَضَّيَانِ عَلَيْهَا، وَلَا يُفَارِقُهُ حَتَّى يَأْخُذَهَا، فَإِنْ فَارَقَهُ فَإِنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُهُ
الَّذِينَ بِالْأَيْدِي، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ، فَإِنْ وَقَعَ فِي بَيْعِهِمَا
أَجَلٌ، فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ،

= فأما الذي في "المدونة": أنه حائر؛ لأنه قد نص إلى الثمر، وعرف مقدار ما يتعجل منها في هذه المدة، ونو
صرت لذلك مدة طويلة لا يصر ما يصر إليه ولا يعرف فته من كثرته، لم يخر ذلك، وهذا حكم الذي إذا
عرف قدره، وصرت له مدة لا يختلف فيه، وقد أنكر هذا بعض أصحابنا، والصحيح عندي ما قدمت. وقوله:
"فإن فني قبل أن يستوي المشتري ما اشترى، رد عليه البائع من دهبه بحساب ما بقي له" يريد أن يعطنا في
صررهما، فلا يكون في الحائط ما تابعها، أو تصيبه حائجة تذهب بعض ثمرته، فإن وقع ذلك فاستأع أحق بقيته
حتى يستوي شرطه، وكذلك لو أراد البائع أن يذهب ببعض ثمرته لم يكن ذلك له ومع منه، إلا أن يرى أن فيما
بقي من الثمرة تمام حق المتاع منها، فإن قصرت الثمرة عما استأع، أفسح البيع بينهما فيما بقي؛ لأنه اتاع منه
معينا تنف بعصه قبل العصر، فمضي البيع فيما قصص منه، وفات وبطل فيما بقي. وقوله: "ويرد حساب ما بقي"
هل يكون ذلك على التقدير أو على الكيل، ففي المرة في الثمرات التراجع على الكيل، وإنما يكون التراجع على
القيمة في الذي يتاع من الثمر أما ما معدودة فيحبسها أياما ثم تموت أو يموت بعضها، وهذا يدل على أنه إما أراد
مسألة الثمر ما يسلم فيه، ليؤخذ في يوم واحد أو على حساب الكيل. وإذا شرط أحده في أيام مختلفة تختلف
فيها قيمة الثمرة، فوجب أن يراعى ذلك التقويم كمسألة الثمر. وقوله: "ويأخذ منه المشتري سعة مما بقي"
يتراضيان عليها، ولا يفارقها حتى يأخذها، وإن فارقها فإن ذلك مكروه؛ لأنه يدحجه الدين بالدين وقد هي
رسول الله ﷺ عَنِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ يريد أن له أن يأخذ منه بالدين بقي عليه من ثمن حصته ما لم يقضيه من
الثمره ما شاء من السبع مطعوما أو غير مطعوم، وله أن يأخذ في ذلك ثمرا ورصا أكثر من المكيبة التي فاتته
وأقل؛ لأن ذلك بيع متدا، إلا أن من شرط صحته القبض دون التأخير، فإن أخذه فلا يخو أن يكون مما فيه حق
توفية أو بيس فيه حق توفية، فإن كان فيه حق توفية فلا يخلو أن يكون يأخذه لغير ضرورة أو لضرورة، فإن
كان لغير ضرورة فالذي نص عليه في "المدونة".

الكَالِيُّ بِالْكَالِيِّ: أي السيئة بالسيئة، وذلك أن يشتري الرجل شيئا على أجل، فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضي
به، فيقول: بعنيه إلى أجل آخر بزيادة شيء، فيبيعه منه ولا يخري بينهما تفاض، يقال: كالأيدي كلوا فهو
كاله إذا تأخر، كذا في "النهاية".

وَلَا يَحِلُّ فِيهِ تَأْخِيرٌ وَلَا نَظَرَةٌ، وَلَا يَصْلُحُ إِلَّا بِصِفَةٍ مَعْلُومَةٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى، فَيُضْمَنُ ذَلِكَ الْبَائِعُ لِلْمُبْتَاعِ، وَلَا يُسَمَّى ذَلِكَ فِي حَائِطٍ بَعَيْنِهِ وَلَا فِي غَنَمٍ بِأَعْيَانِهَا، وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنَ الرَّجُلِ الْحَائِطَ، فِيهِ أَلْوَانٌ مِنَ النَّخْلِ مِنَ الْعَجْوَةِ وَالْكَيْسِ وَالْعَدَقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ أَلْوَانِ الثَّمَرِ، فَيَسْتَشْنِي مِنْهَا ثَمَرَ النَّخْلَةِ أَوْ النَّخْلَاتِ يَخْتَارُهَا مِنْ نَخْلِهِ، فَقَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَنَعَ ذَلِكَ تَرَكَ ثَمَرَ النَّخْلَةِ مِنَ الْعَجْوَةِ، وَمَكِيلَةَ ثَمَرِهَا خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا، وَأَخَذَ مَكَائِنَهَا ثَمَرَ نَخْلَةٍ مِنَ الْكَيْسِ، وَمَكِيلَةَ ثَمَرِهَا عَشْرَةَ آصَعٍ، فَإِنْ أَخَذَ الْعَجْوَةَ الَّتِي فِيهَا خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا وَتَرَكَ الَّتِي فِيهَا عَشْرَةَ آصَعٍ مِنَ الْكَيْسِ، فَكَأَنَّهُ اشْتَرَى الْعَجْوَةَ بِالْكَيْسِ مُتَفَاضِلًا. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ بَيْنَ يَدَيْهِ صَبْرٌ مِنَ الثَّمَرِ، قَدْ صَبَرَ الْعَجْوَةَ فَجَعَلَهَا خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا، وَجَعَلَ صُبْرَةَ الْكَيْسِ عَشْرَةَ آصَعٍ، وَجَعَلَ صُبْرَةَ الْعَدَقِ اثْنِي عَشَرَ صَاعًا، فَأَعْطَى صَاحِبَ الثَّمَرِ دِينَارًا عَلَى أَنَّهُ يَخْتَارُ، فَيَأْخُذُ أَيَّ تِلْكَ الصَّبْرِ شَاءَ. قَالَ مَالِكٌ: فَهَذَا لَا يَصْلُحُ.

وَلَا يَحِلُّ فِيهِ الْخ: يريد أنه إن شرط في شيء من ذلك مما فيه حق توفيته أو ليس فيه حق توفيته التأخير، فإنه غير جائز؛ لأن البائع لا يبرأ بالعقد، فعاد إلى مسح الدين في الدين، ويدخله التأجيل في المعين، وهو يجمع صحة العقد. وقوله: 'ولا يصح' إلا بصفة معلومة إلى أجل مسمى، فيضمن ذلك البائع المتاع، ولا يسمى ذلك في حائط بعينه ولا في غنم بأعيانها، يريد أن الأجل والتأخير لا يصح أن يعقد به بيع إلا بصفة معلومة إلى أجل مسمى، ويكون البيع مضموناً في الدمة، وأما العين فلا يصح فيه طويل الأجل؛ لأنه لا يعرف سلامته إليه، فيمكن تسليمه أو لا يسلمه، فلا يمكن تسليمه وما كان حاضراً، ولا يتيقن صحة تسليمه لا يجوز عقد البيع فيه.

فهذا لا يصلح: وهذا كما قال، وهو مبني على تحريم التفاصيل في الثمر رطبه وغمره، فإذا كانت الصبرة محتلفة المكيلة أو غير متيقة التساوي فقد باع بعضها بعض، لوجهين؛ أحدهما: أن ابتاعها قد يتناول كل واحدة من الصبر تناولاً واحداً، فإذا عين منها صبرة فقد ترك ما تناوله بعه من غيره؛ لما أخذ من الصبرة التي تحير. والوجه الثاني: أن مبتاع الثمر قد يأخذ صبرة العجوة ويعيها، ثم يتركها ويأخذ بدلاً منها الكيس أو العدق دون أن يعلم بذلك البائع، فيدخل ذلك التفاصيل في الثمر، وإذا كان ذلك يكثر؛ لترجيح الحوز والاحتبار، حمل عليه كل ما اشترى على ذلك.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الرُّطْبَ مِنْ صَاحِبِ الْحَائِطِ فَيُسْلِفُهُ الدِّينَارَ، مَاذَا لَهُ إِذَا ذَهَبَ رُطْبُ ذَلِكَ الْحَائِطِ؟ قَالَ مَالِكٌ: يُحَاسِبُ صَاحِبَ الْحَائِطِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنْهُ مَا بَقِيَ لَهُ مِنْ دِينَارِهِ، إِنْ كَانَ أَخَذَ بِنُتْلِي دِينَارٍ رُطْبًا أَخَذَ ثُلُثَ الدِّينَارِ الَّذِي بَقِيَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ أَخَذَ بثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ دِينَارِهِ رُطْبًا، أَخَذَ الرَّبْعَ الَّذِي بَقِيَ لَهُ، أَوْ يَتَرَاضِيَانِ بَيْنَهُمَا فَيَأْخُذُ بِمَا بَقِيَ لَهُ مِنْ دِينَارِهِ عِنْدَ صَاحِبِ الْحَائِطِ مَا بَدَا لَهُ، إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَ ثَمَرًا أَوْ سِلْعَةً سِوَى الثَّمَرِ أَخَذَهَا بِمَا فَضَلَ لَهُ، فَإِنْ أَخَذَ ثَمَرًا أَوْ سِلْعَةً أُخْرَى فَلَا يُفَارِقُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ ذَلِكَ مِنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا هَذَا بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُكْرِيَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ رَاحِلَةً لَهَا بَعِيقَانِ، أَوْ يُؤَاجِرَ غُلَامَهُ الْحَيَّاطَ أَوْ الثَّجَارَ أَوْ الْعَمَّالَ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ، أَوْ يُكْرِيَ مَسْكَنَهُ وَيُسْتَلِفَ إِجَارَةَ ذَلِكَ الْغُلَامِ أَوْ كِرَاءَ ذَلِكَ الْمَسْكَنِ أَوْ كِرَاءَ تِلْكَ الرَّاحِلَةِ، ثُمَّ يَحْدُثُ فِي ذَلِكَ حَدَثٌ بِمَوْتٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَيَرُدُّ رُبَّ الرَّاحِلَةِ أَوْ الْعَبْدِ أَوْ الْمَسْكَنِ إِلَى الَّذِي سَلَفَهُ مَا بَقِيَ مِنْ كِرَاءِ الرَّاحِلَةِ أَوْ إِجَارَةِ الْعَبْدِ أَوْ كِرَاءِ الْمَسْكَنِ، يُحَاسِبُ صَاحِبَهُ بِمَا اسْتَوْفَى مِنْ ذَلِكَ، إِنْ كَانَ اسْتَوْفَى نِصْفَ حَقِّهِ رَدَّ عَلَيْهِ النِّصْفَ الْبَاقِي الَّذِي لَهُ عِنْدَهُ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ، فَبِحَسَابِ ذَلِكَ يَرُدُّ إِلَيْهِ مَا بَقِيَ لَهُ.

برد الد: فيما انتاخ من صاحب الحائط طعاما من ثمره، إذا في ثمر الحائط يرجع عليه ما بقي له من الثمر الذي دفع إليه؛ لأنه بما اشترى منه ثمر معينا، فمما عده قبل أن يستوفي منه ما اشترى، انتقص البيع في ذلك المقدار الذي بقي له، فمما يكن له الرجوع حصة من الثمر، ولا يجب تأخيرده يأخذ بدله من ثمر ذلك الحائط في العام المقبل، بل يجوز ذلك وهو اتفاق عليه؛ لأنه سمى في ثمر حائط معين قبل بدو صلاحه، وفسح ما وجب له عن ذلك الثمر في دين ثمره، وله أن يأخذ منه ما بقي له شيئا معينا ثمرًا أو غيره، مما يؤكل أو مما لا يؤكل، أكثر من المكينة التي فسح فيها البيع أو أقل، يتخير أخذه، ولا يتأخر على حسب ما تقدم.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَصْلُحُ التَّسْلِيْفُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا يُسَلَّفُ فِيهِ بِعَيْنِهِ، إِلَّا أَنْ يَقْبِضَ
 الْمُسَلَّفُ مَا سَلَفَ فِيهِ عِنْدَ دَفْعِهِ الذَّهَبَ إِلَى صَاحِبِهِ، يَقْبِضُ الْعَبْدُ أَوْ الرَّاحِلَةُ أَوْ
 الْمَسْكَنُ، أَوْ يَبْدَأُ فِيمَا اشْتَرَى مِنَ الرُّطْبِ، فَيَأْخُذُ مِنْهُ عِنْدَ دَفْعِهِ الذَّهَبَ إِلَى صَاحِبِهِ
 لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ تَأْخِيرٌ وَلَا أَجَلٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ مَا كُرِهَ
 مِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: أُسَلِّفُكَ فِي رَاحِلَتِكَ فَلَانَةً أُرْكَبُهَا فِي الْحَجِّ، وَبَيْنَهُ
 وَبَيْنَ الْحَجِّ أَجَلٌ مِنَ الزَّمَانِ، أَوْ يَقُولَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْعَبْدِ أَوْ الْمَسْكَنِ، فَإِنَّهُ إِذَا صَنَعَ
 ذَلِكَ كَانَ إِثْمًا يُسَلِّفُهُ ذَهَبًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ وَجَدَ تِلْكَ الرَّاحِلَةَ صَحِيحَةً لِذَلِكَ الْأَجَلِ
 الَّذِي سَمَّى لَهُ فَهِيَ لَهُ بِذَلِكَ الْكَرَاءِ، وَإِنْ حَدَّثَ بِهَا حَدَّثَ مِنْ مَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ رَدَّ
 عَلَيْهِ ذَهَبَهُ وَكَانَتْ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ السَّلَفِ عِنْدَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا فَرَّقَ بَيْنَ ذَلِكَ
 الْقَبْضِ مَنْ قَبَضَ مَا اسْتَأْجَرَ أَوْ اسْتَكْرَى، فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْغَرَرِ وَالسَّلَفِ الَّذِي يُكْرَهُ،
 وَأَخَذَ أَمْرًا مَعْلُومًا، وَإِذَا مِثْلُ ذَلِكَ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ الْعَبْدَ أَوْ الْوَلِيدَةَ فَيَقْبِضُهُمَا
 وَيَنْقُذَ أَلْمَانَهُمَا، فَإِنْ حَدَّثَ بِهِمَا حَدَّثَ مِنْ عَهْدَةِ السَّنَةِ أَخَذَ ذَهَبَهُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي
 ابْتَاعَ مِنْهُ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَبِهَذَا مَضَتْ السُّنَّةُ فِي بَيْعِ الرَّقِيقِ، قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ
 اسْتَأْجَرَ عَبْدًا بِعَيْنِهِ أَوْ تَكَارَى رَاحِلَةً بِعَيْنِهَا إِلَى أَجَلٍ يَقْبِضُ الْعَبْدَ أَوْ الرَّاحِلَةَ إِلَى ذَلِكَ
 الْأَجَلِ، فَقَدْ عَمِلَ بِمَا لَا يَصْلُحُ، لَا هُوَ قَبْضُ مَا اسْتَكْرَى أَوْ اسْتَأْجَرَ وَلَا هُوَ سَلَفٌ
 فِي دَيْنٍ، يَكُونُ ضَامِنًا عَلَى صَاحِبِهِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ.

ما جاء في بيع الفاكهة

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ مَنْ ابْتَاعَ شَيْئًا مِنَ الْفَاكِهَةِ مِنْ رَطْبِهَا أَوْ يَابِسِهَا، فَإِنَّهُ لَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ، وَلَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنْهَا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ، وَمَا كَانَ مِنْهَا مِمَّا يَبْسُ، فَيَصِيرُ فَاكِهَةً يَابِسَةً تُدْخَرُ وَتُؤْكَلُ، فَلَا يُبَاعُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ وَمِثْلًا بِمِثْلِ إِذَا كَانَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ، فَإِنْ كَانَ مِنْ صِنْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُبَاعَ مِنْهُ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ يَدًا بِيَدٍ وَلَا يَصْلُحُ إِلَى أَجَلٍ، وَمَا كَانَ مِنْهَا مِمَّا لَا يَبْسُ وَلَا يُدْخَرُ وَإِنَّمَا يُؤْكَلُ رَطْبًا، كَهَيْئَةِ الْبَطِيخِ وَالْقَنَاءِ وَالْخَرْبِزِ وَالْأُتْرُجِّ وَالْمَوْزِ وَالْجَزَرِ وَالرُّمَّانِ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ، وَإِنْ يَبْسَ لَمْ يَكُنْ فَاكِهَةً بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ هُوَ مِمَّا يُدْخَرُ وَيَكُونُ فَاكِهَةً، قَالَ: فَأَرَاهُ حَقِيقًا أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ يَدًا بِيَدٍ، قَالَ: فَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَجَلِ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

بيع الذهب بالورق عينا وتبرا

١٣٢٠ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

حتى يستوفيه: وبه قال الساقون في الطعام وكذا في غيره. (الحنلي) قال الخطابي: أجمع أهل العلم على أن الطعام لا يجوز بيعه قبل القبض، واحتلفوا فيما عداه من الأشياء، فقال أبو حنيفة وأبو يوسف: ما عدا الطعام بمسئلة الطعام إلا الدور والأراضي، فإن بيعها قبل قبضها جائز، وقال الشافعي ومحمد بن الحسن. الطعام وغير الطعام من استبيع والدور والعقار سواء، لا يجوز بيع شيء منها حتى يقبض، وهو قول ابن عباس، وقال مالك بن أنس: ما عدا المأكول والمشروب جائز أن يباع قبل أن يقبض، وقال الأوراعي وأحمد وإسحاق: يجوز بيع كل شيء منها حالا مكمل والمورون، روي ذلك عن ابن المسيب والحسن الصري والحكم والحماد. **فلا يباع بالبحر:** فلا يجوز اتفاصل كالسينة؛ لئلا يرم الربا؛ لتحقق العلة وهي عده: الادحار والقوت. (الحنلي) **أن يؤخذ منه:** لعدم تحقق العلة وهو الادحار. **فإنه لا بأس به:** فلا يجوز بيع فاكهة إلى أجل، كان من جسده أو من خلافه مما يدخر أو لا (الحنلي)

السَّعْدَيْنِ أَنْ يَبِيعَا آتِيَةً مِنَ الْمَعَامِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَبَاعَا كُلُّ ثَلَاثَةٍ بِأَرْبَعَةٍ عَيْنًا، أَوْ كُلُّ أَرْبَعَةٍ بِثَلَاثَةٍ عَيْنًا، فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَبَيْتُمَا فَرْدًا.

١٣٢١ - **مالك** عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي تَمِيمٍ، عَنْ أَبِي الْحُبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا.

١٣٢٢ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا شَيْئًا غَائِبًا بِنَاجِزٍ.

١٣٢٣ - **مالك** عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، فَجَاءَهُ صَائِعٌ فَقَالَ لَهُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنِّي أَصُوغُ الذَّهَبَ، ثُمَّ أَبِيعُ الشَّيْءَ مِنْ ذَلِكَ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَزْنِهِ فَاسْتَفْضِلْ فِي ذَلِكَ قَدْرَ عَمَلٍ يَدِي،
هو ورد أن الرومي
ولي نسخة من

السعدين. المشهور إذا قيل: السعدان: يراد بهما سعد بن معاد الأوسي وسعد بن عباد الخزرجي، ولكن سعد ابن معاد قد مات في غزوة الأحزاب قبل خيبر، وهذا مذكور بأنه كان في خيبر، ولعله سعد آخر غير ابن معاد، وقد قيل: إنه سعد بن أبي وقاص. والآية: جمع إناء قاله المجدد، والتبر: الذهب قبل أن يضرب، والعين: الذهب مضروباً. (المحلى) **لا فصل بينهما**. زيادة فيحرم الربا في الذهب والفضة، فالربا بأن المتحد جنسهما يحرم فيهما التفاضل، وكذا النساء والتفارق قبل التقابض، وقد راد في حديث علي بن عبد الله بن ماجه عقب قوله: لا فضل بينهما، فمن كانت له حاجة بورق، فليصرفها بذهب، ومن كانت له حاجة بذهب، فليصرفها بالورق والمصرف هاء وهاء. **ولا تشفوا إلخ**: من الإشفاف، وهو الفضل أي لا تفضلوا، والشف: من الأضداد يجيء بمعنى الزيادة والنقصان يقال: شف الدراهم إذا زاد أو نقص. (المحلى)

غائباً بناجز: بون وحيم وزاي معجمة، أي مؤجلاً محاضراً، بل لا بد من التقابض في المجلس، ولا خلاف في منع الصرف المؤخر إلا في دينار في دمة أحد صرفه الآن، أو في دينار في دمه وصرفه في دمة أخرى، فيتقاصان معا، فذهب مالك إلى جواز الصورتين بشرط حلول ما في الدمة وأن يتناجزا في المجلس، وأجاز أبو حنيفة الصورتين معا وإن لم يحل ما في الدمة فيهما مراعاة لبراءة الذمم، وأجاز الشافعي الأولى دون الثانية، قاله القاضي عياض.

فَنَهَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ ذَلِكَ، فَجَعَلَ الصَّائِغُ يُرَدِّدُ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ يَنْهَاهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ أَوْ إِلَى دَابَّةٍ يُرِيدُ أَنْ يَرْكَبَهَا، ثُمَّ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا هَذَا عَهْدُ نَبِيِّنَا إِلَيْنَا، وَعَهْدُنَا إِلَيْكُمْ.

١٣٢٤ - **مات** أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ جَدِّهِ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَبِيعُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ، وَلَا الدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَيْنِ.

١٣٢٥ - **مات** عَنْ رَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ بَاعَ سِقَايَةَ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ وَرَقٍ بِأَكْثَرِ مِنْ وَزْنِهَا، فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذَا إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: مَا أَرَى بِمِثْلِ هَذَا بَأْسًا، فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْ مُعَاوِيَةَ أَنَا أَخْبِرُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَيُخْبِرُنِي عَنْ رَأْيِهِ لَا أَسَاكُنُكَ بِأَرْضٍ أَنْتَ بِهَا، ثُمَّ قَدِمَ أَبُو الدَّرْدَاءِ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ،

هد عهد سينا الس قال الشافعي. هذا حصا. أنا ابن عبيد عن ورد بن الرومي أنه سأل عن عمر. فقال: إلى رجل أصوغ الحلبي إلى أن قال له ابن عمر: هذا عهد صاحب سينا وعهد بيكم. قال الشافعي: يعني صاحبنا عمر. قال البيهقي: هو كما قال، والأخبار دالة على أن ابن عمر لم يسمع ذلك عنه. ثم جرد أن يقال: هد عهد سينا إنياء، وهو يريد إلى أصحابه بعد ما ثبت له ذلك عنه (المحلي)

فقال له معاوية الح ما أرى مثل هذا بأساً في مثل هذا بيع. وإنما قال ذلك بما لأنه حمل في لفصل على المسوك الذي به التعامل. وفيه منقعات، ورأى في جرد في لأية مصنوعة من الذهب والفضة وحوهما، وإنما لأنه كان لا يرى ربوا لفصل كما كان مذهب ابن عباس أولاً: حد من حديث: لا بأس ببيع الذهب والفضة من حيث هو في تأجيل أحدهما وتعجيل الآخر لا في لفصل أحدهما. وقد قال قوم، وحاكمهم جمهور بشهادة الأخبار الصحيحة، ولا حجة بقول أحد مخالف الكتاب والسنة كائن من كان، وقد ثبت في بعض الروايات رجوع ابن عباس عن هذه الفتا بعد ما وصلت إليه الروايات كما نسطه في كتاب المسح ونسوخ.

من يعذري الح أي من يقوم بعذري بن كفايته على سوء صيغته فلا يتوهم. كذا في سهاية. وقيل: المعنى من ينصرتي، والعذير: النصير. (المحلي)

فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى مُعَاوِيَةَ: أَنْ لَا يَبِيعَ مِثْلَ ذَلِكَ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ وَزْنًا بِوَزْنٍ.
 ١٣٢٦ - **ما ت** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، قَالَ: لَا تَبِيعُوا
 الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ، وَلَا تُشَفُّوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ
 بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ، وَلَا تُشَفُّوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالذَّهَبِ
 أَحَدُهُمَا غَائِبٌ وَالْآخَرُ نَاجِزٌ، وَإِنْ اسْتَنْظَرْتُكَ إِلَى أَنْ يَلِجَ بَيْتُهُ فَلَا تُنْظِرُهُ إِنِّي أَخَافُ
 عَلَيْكُمُ الرَّمَاءَ وَالرَّمَاءُ ^{موج} هُوَ الرَّبَا ^{معبر}.

١٣٢٧ - **ما ت** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ،
 قَالَ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ، وَلَا تُشَفُّوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا
 الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ، وَلَا تُشَفُّوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا شَيْئًا
 غَائِبًا بِنَاجِزٍ، وَإِنْ اسْتَنْظَرْتُكَ إِلَى أَنْ يَلِجَ بَيْتُهُ فَلَا تُنْظِرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمُ الرَّمَاءَ
 وَالرَّمَاءُ هُوَ الرَّبَا.

١٣٢٨ - **ما ت** أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ:
 الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ وَالصَّاعُ بِالصَّاعِ، وَلَا يُبَاعُ كَالْيُ بِنَاجِزٍ.
 ١٣٢٩ - **ما ت** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: لَا رَبًّا إِلَّا فِي
 ذَهَبٍ أَوْ فِي فِضَّةٍ أَوْ مَا يُكَالُ أَوْ مَا يُوزَنُ مِمَّا يُؤْكَلُ أَوْ يُشْرَبُ.

الرماء. بالمد والقصر. إريادة على ما يخل، ويروى الأرماء، يقال: أرمي على الشيء أرماء إذا راد عليه كما
 يقال: أرماء وأرماء صح والربا واحد، والمد في الربا للتشاكل، وإلا فهو مقصور. (المحلى)
مما يؤكل أو يشرب. في الأثر أن عنة التحريم في الربا في القديس الثمية، وفي أساقى الطعمة والكيل أو الورن،
 وهو قول أحمد والشافعي في القدم. (المحلى)

١٣٣٠ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: قَطَعَ الذَّهَبُ وَالْوَرَقُ مِنَ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ وَالْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ جِزَافًا إِذَا كَانَ تَبْرًا أَوْ حَلِيًّا قَدْ صِغَ، فَأَمَّا الدَّرَاهِمُ الْمَعْدُودَةُ وَالْدَّنَانِيرُ الْمَعْدُودَةُ، فَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ جِزَافًا حَتَّى يُعْلَمَ، وَيُعَدَّ فَإِنْ اشْتَرِيَ ذَلِكَ جِزَافًا، فَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْغَرَرُ حِينَ يُتْرَكُ عَدُّهُ وَيُشْتَرَى جِزَافًا، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَيُوعِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا مَا كَانَ يُوزَنُ مِنَ التَّبَرِ وَالْحَنِيِّ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُبَاعَ ذَلِكَ جِزَافًا، وَإِنَّمَا ابْتِئَاعُ ذَلِكَ جِزَافًا كَهَيْئَةِ الْجَنْطَةِ وَالتَّمْرِ وَنَحْوِهِمَا مِنَ الْأَطْعِمَةِ الَّتِي تُبَاعُ جِزَافًا،
حار كونه

قطع الذهب والورق قال محمد: لا يبيعي قطع الدراهم والدنانير بغير مصفة. (الحنفي)

من الفساد الظاهر أن مراده من قصعهما نقص شيء منهما لتقصير أحف ورر من الدراهم المتعارفة، وفي معامها عشهما؛ لأنه نوع سرقه، بل أكبر؛ لسراية صررها إلى العامة، وكأنه أشار إلى أن فاعله من قطاع الطريق الذين قال الله في حقهم: **أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ لِحُرْمَتِ اللَّهِ وَالْآيَةِ الْحُرْمَةِ حُجْرَةٌ فَكَذَّبُوا** (مائدة ٣٣)، كذا ذكر القاري وقال أيضاً: مراد مالك من قطعهما: كسرهما وإبطال صورهما، وجعلهما مصوغا وظروفا. وقال يري: راده في شرحه أنه يعلم ما المراد من القطع من قول ابن المسيب، غير أن ابن الأثير قال: كانت المقابلة بها في صدر الإسلام عددا لا ورنا، فكان بعضهم يقص أطرافها، فهو عه. وقال شارح "المسد": طر أن قول ابن المسيب: قطع الورق - بكسر القاف وفتح الصاد - جمع قطعة وهي التي تتحد من الذهب والورق فلوسا صغيرة؛ ليرفق التعامل بها كما هو الرجح في زماننا كالدواوين في الحرمين واخماسيات في اليمن، وإنما عدها من الفساد في الأرض؛ لأنه رعى لا يلاحظه المتعامل بها أمورا واجبة في التقابض والتماثل. وروى ابن أبي شيبة: أنه **كُتِبَ** هي عن كسر سكة المسلمين الحائرة بينهم إلا من بأس.

وليس هذا من بيع المسلمين: فيحرم، وخصوص العرر من جهتي الكمية والآحاد؛ لأنه يربح في كثرة آحاده: ليسهل الشراء بها، هكذا عنه الأهرلي وعبد الوهاب، وعلمه ابن مسleme بكثرة ثمن العين، فيكثر العرر، ورد نحوار بيع الحلبي واللؤلؤ وغيره جزافا.

وَمِثْلَهَا يُكَالُ فَلَيْسَ بِابْتِيعَ ذَلِكَ جِزَافًا بِأَسْ. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ اشْتَرَى مُصْحَفًا أَوْ سَيْفًا أَوْ خَاتَمًا، وَفِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ بِدَنَانِيرٍ أَوْ دَرَاهِمٍ، فَإِنْ مَا اشْتَرَى مِنْ ذَلِكَ وَفِيهِ الذَّهَبُ بِدَنَانِيرٍ، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى قِيَمَتِهِ، فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ ذَلِكَ الثُّلُثِينَ وَقِيَمَةُ مَا فِيهِ مِنَ الذَّهَبِ الثُّلُثَ، فَذَلِكَ جَائِزٌ لَا بِأَسَ بِهِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ يَدًا بِيَدٍ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ تَأْخِيرٌ، وَمَا اشْتَرَى مِنْ ذَلِكَ بِالْوَرِقِ مِمَّا فِيهِ الْوَرِقُ نُظِرَ إِلَى قِيَمَتِهِ، فَإِنْ كَانَ قِيَمَةُ ذَلِكَ الثُّلُثِينَ وَقِيَمَةُ مَا فِيهِ مِنَ الْوَرِقِ الثُّلُثَ، فَذَلِكَ جَائِزٌ لَا بِأَسَ بِهِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ يَدًا بِيَدٍ، وَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ عِنْدَنَا.

مَا جَاءَ فِي الصَّرْفِ

١٣٣١ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ النَّصْرِيِّ، أَنَّهُ **الْتَمَسَ صَرَفًا بِمِائَةِ دِينَارٍ، قَالَ: فَدَعَانِي طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهَ،**.....

جزافا: احراف: بثبوت الحميم التحمين معرب كراف، وحاصله: أن لا يباع الدراهم والدنانير جزافا، وأما نضار الذهب والفضة، فذلك فيهما جائز كسائر المكيلات والموزونات، وأما بيع سائر الثياب والرقيق، فلا يجوز جزافا عنده، كذا في "الرسالة". وعند أبي حنيفة لا يضر الجراف لا في القدين ولا في غيره إلا في الجنس في الأموال الربوية. (المحلى) **ولم يزل ذلك:** وقال الشافعي وأحمد وإسحاق: إنه لا يجوز بيع ذهب وفضة من غيره بذهب وفضة حتى يفصل، فيباع الذهب بوزنه ذهباً، ويباع الآخر بما أراد؛ لما روى مسلم عن فضالة ابن عبيدة اشترت يوم حير قلادة باثني عشر ديناراً، وفيها ذهب وحرر ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً، فذكرت ذلك لربي **رضي الله عنه**، فقال النبي **ﷺ** **لأنساح حتى يفصل.** وقال أبو حنيفة والثوري: يجوز بيعه بأكثر مما فيه من الذهب، ولا يجوز بثمنه ولا بدونه، وأجابوا عن حديث القلادة بأن الذهب فيها كان أكثر من اثني عشر ديناراً وقد اشتراها باثني عشر ديناراً، ونسح لا نجير هذا، وإنما خيره إذا باعها بذهب أكثر مما فيها، فيكون ما راد من الذهب المفرد في مقابلة الحرر ونحوه مما هو من الذهب فيصير كعقدين. (المحلى) **التمس صرفا:** طلب صرفاً أي بيع الصرف يبيع مائة دينار من ذهب عنده بالفضة، والصرف بفتح الصاد وإسكان الراء، من الدراهم، وفي رواية للبحاري: أنه قال: من عنده صرف؟ فقال طلحة: أنا. ولمسلم: من يضطرب الدراهم؟

فَتَرَاوَضْنَا حَتَّى اضْطَرَفَ مِنِّي، وَأَخَذَ الذَّهَبَ يُقْلِبُهَا فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَالَ حَتَّى يَأْتِيَ خَازِنِي مِنَ الْغَابَةِ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَسْمَعُ فَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَا تَفَارِقُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْمَلْحُ بِالْمَلْحِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ. قَالَ مَالِكٌ: إِذَا اضْطَرَفَ الرَّجُلُ دَرَاهِمَ دِينَارٍ،

فتراوصا يسكان الصاد المعجمة، يقال: تراوص النائع والمشتري إذا جرى بينهما حديث البيع والشراء والريادة والنقصان، فيرتضي أحدهما عما يرتضي به الآخر. أي تخادب في البيع والشراء، وهو ما يجري بين امتشاعين من الريادة والنقصان، فكان كل واحد منهما يروض صاحبه من ريادة الدالة، وقيل: هي اموصعة بالسلعة وهو أن يصفها ويمدحها عنده. (النهاية) **من العانة** بالموحدة هي موضع قريبة من المدينة من عوايها وهي أمور لأهلها، والعبادة الأجمة ذات لشجر متكاثف. (نهاية) وإنما قال ذلك؛ لطلعه جواره كسائر البيوع، فبعد ما قال عمر ترك المصارفة. (المحلى) **حتى تأخذ منه** وفي رواية: والله لتعطينه ورقه، وهذا حطاب لطلحة، وفيه تفقد أحوال رعيته في دينهم والاهتمام بهم.

إلا هاء وهاء قال النووي: فيه لغتان: القصر والمد والهمزة مفتوحة، والثاني أفصح وأشهر. قال في 'النهاية': هو أن يقول: كل واحد من البيعين هاء، فيعطيه ما في يده كحديث الآخر: لا يد بيد يعي مقاضته في المجلس. قيل: معناه هاء وهاء أي حد، قال الخطابي: أصحاب الحديث يروونه ها وها ساكنة الألف، واصواب مداه وفتحها؛ لأن أصلها هاء أي حد، فحذفت الكاف وعوضت منها المد والهمزة، يقال لمواحد وللأثنين ها وها، ولجميع هاؤم، وغيره الخطابي يحذف فيه السكون على حذف العوض، ويبرأ مرة ها لتي لتسيه، وفيها لغات أخرى. أي يقول كل واحد منهما للآخر: حد، وظاهره أن البر والشعير صفان، وه قال أبو حنيفة والشافعي وفقهاء محدثين وغيرهم. وقال مالك والبيهقي ومعظم علماء المدينة والشم: إلهما صنف واحد راد مسم من حديث أبي سعيد: سح سح ، ذهب ذهب ، حقه حقه . ومثله عنده من حديث عذدة، ففي حديث الباب أن النساء يمتنع في ذهب بورق إجماعا، وهما جسان مختلفان يحوز انتفاض بينهما صا وإجماعا، فأجرى أن لا يحوز في ذهب بذهب، ولا ورق بورق؛ لحرمة التفاضل بينهما إجماعا وبصا، أي فليس حديث عمر بقاصر عن غيره، فتجب المناجزة في الصرف، ولا يحوز التأخير. ولو كانا بالمجلس لم ينفرقا عند ماثل، ومحل قول عمر عنده: لا تفارقه حتى تأخذ منه، أن ذلك على الفور لا على التراخي، وقال أبو حنيفة والشافعي: يحوز التفاضل في الصرف ما لم يفترقا، وإن طالب المدة وانتقلا إلى مكان آخر، واحتجوا بقول عمر، وجعلوه تفسيراً لما رواه، ويقولون: وإن استنظرك إلى أن يلج بئته فلا تطره، قالوا: فعلم منه أن امرأعي الافتراق، قاله أبو عمر.

ثُمَّ وَجَدَ فِيهَا دِرْهَمًا زَائِفًا، فَأَرَادَ رَدُّهُ انْتَقَضَ صَرَفُ الدِّينَارِ، وَرَدَّ إِلَيْهِ وَرَقَهُ وَأَخَذَ مِنْهُ دِينَارَهُ، وَتَفْسِيرُ مَا كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ. وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: وَإِنْ اسْتَنْظَرْتُكَ إِلَى أَنْ يَلْجَ بَيْتُهُ فَلَا تُنْظَرُهُ. وَهُوَ إِذَا رَدَّ عَلَيْهِ دِرْهَمًا مِنْ صَرَفٍ بَعْدَ أَنْ يُفَارِقَهُ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الدِّينِ أَوْ الشَّيْءِ الْمُسْتَأْخِرِ، فَلِذَلِكَ كَرِهَ ذَلِكَ وَانْتَقَضَ الصَّرَفُ، وَإِنَّمَا أَرَادَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ لَا يُبَاعَ الذَّهَبُ وَالْوَرَقُ وَالطَّعَامُ كُلُّهُ عَاجِلًا بِأَجَلٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ تَأْخِيرٌ وَلَا نَظَرَةٌ وَإِنْ كَانَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ أَوْ مُخْتَلِفَةً أَصْنَافُهُ.

ما جاء في المُرَاطِلَةِ

١٣٣٢ - مَالِك عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ اللَّيْثِيِّ، أَنَّهُ رَأَى سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُرَاطِلُ الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، فَيُفْرِغُ ذَهَبَهُ فِي كِفَّةِ الْمِيزَانِ وَيُفْرِغُ صَاحِبُهُ الَّذِي يُرَاطِلُهُ ذَهَبَهُ فِي كِفَّةِ الْمِيزَانِ الْأُخْرَى، فَإِذَا اعْتَدَلَ لِسَانُ الْمِيزَانِ أَخَذَ وَأَعْطَى. قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ بِالْوَرَقِ مُرَاطِلَةٌ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ أَنْ يَأْخُذَ أَحَدٌ عَشَرَ دِينَارًا بِعَشْرَةِ دَنَانِيرٍ يَدًا بِيَدٍ إِذَا كَانَ وَزْنُ الذَّهَبَيْنِ سَوَاءً عَيْنًا بَعَيْنٍ وَإِنْ تَفَاضَلَ الْعَدَدُ، وَالذَّرَاهِمُ أَيْضًا فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الدَّنَانِيرِ.....
لا تشاء التفاضل

المراطلة: معاملة من الرطل، وم أحد لعويا ذكرها، وإنما يدكرون الرطل، وهي عرفا بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وربا. **يراطل:** من رطلت شيء كصر ورثته بيدك، لتعرفه ورثه تقريبا، قاله القاري. وقوله "فيمرغ" بالتشديد والتحفيف أي يقيه في كفة الميزان بكسر الكاف وتشديد الميم وجاء صم الكاف وهو أحد جانبيه المدين يوضع فيهما الأشياء وتوزن، وقوله: 'لسان الميزان' بكسر اللام زبانه ترازو، كذا في "منتهى الأرب"، وفي "الرهان القاضع" زبانه. ففتح أوله وزن بهاء آنجه وزمين شابين ترازو بهاء، وشابطين بوزن لاصحين بوزن ترازو.

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ رَاطَلَ ذَهَبًا بِذَهَبٍ أَوْ وَرَقًا بِوَرَقٍ، فَكَانَ بَيْنَ الذَّهَبَيْنِ فَضْلٌ مِثْقَالٍ فَأَعْطَى صَاحِبَهُ قِيمَتَهُ مِنَ الْوَرَقِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا، فَلَا يَأْخُذُهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ قَبِيحٌ وَذَرِيعَةٌ إِلَى الرِّبَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْمِثْقَالَ بِقِيمَتِهِ حَتَّى كَانَتْهُ اشْتَرَاهُ عَلَى جِدَّتِهِ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْمِثْقَالَ بِقِيمَتِهِ مَرَارًا لِأَنَّهُ يُحْجِزُ بِذَلِكَ الْبَيْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَوْ أَنَّهُ بَاعَهُ ذَلِكَ الْمِثْقَالَ مُفْرَدًا لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ لَمْ يَأْخُذْهُ بِغَيْرِ الثَّمَنِ الَّذِي أَخَذَهُ بِهِ، لِأَنَّهُ يُحَوِّزُ لَهُ الْبَيْعَ، فَذَلِكَ الذَّرِيعَةُ إِلَى إِحْلَالِ الْحَرَامِ، وَالْأَمْرُ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُرَاطِلُ الرَّجُلَ، وَيُعْطِيهِ الذَّهَبَ الْعُتُقَ الْجَيَادِ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا ثَبْرًا ذَهَبًا غَيْرَ جَيَدَةٍ، وَيَأْخُذُ مِنْ صَاحِبِهِ ذَهَبًا كَوْفِيَّةً مُقَطَّعَةً، وَتَشْكُ الْكَوْفِيَّةُ مَكْرُوهَةً عِنْدَ النَّاسِ، فَيَتَبَايَعَانِ ذَلِكَ مِثْلًا بِمِثْلٍ: إِنْ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ. قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ مَا كُرِهَ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ صَاحِبَ الذَّهَبِ الْجَيَادِ أَخَذَ فَضْلَ عُيُونِ ذَهَبِهِ فِي الثَّبْرِ الَّذِي طَرَحَ مَعَ ذَهَبِهِ، وَلَوْ لَا فَضْلُ ذَهَبِهِ عَلَى ذَهَبِ صَاحِبِهِ لَمْ يُرَاطِلْهُ صَاحِبُهُ بِثَبْرِهِ ذَلِكَ إِلَى ذَهَبِهِ الْكَوْفِيَّةَ، فَاِمْتَنَعَ، وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ كَمِثْلِ رَجُلٍ أَرَادَ أَنْ يَبْتَاعَ ثَلَاثَةَ أَصْوُعٍ مِنْ تَمْرٍ عَجْوَةٍ بِصَاعَيْنِ وَمُدٍّ مِنْ تَمْرٍ كَبِيرٍ، فَقِيلَ لَهُ: هَذَا لَا يَصْلُحُ فَجَعَلَ صَاعَيْنِ مِنْ كَبِيرٍ وَصَاعًا مِنْ حَشَفٍ يُرِيدُ أَنْ يُحْجِزَ بِذَلِكَ بَيْعَهُ، فَذَلِكَ لَا يَصْلُحُ؛

وتفسير ما كرهه إلخ هذا كنهه ينشئ على كنبه، وهي أن كل عقد يدخل في العقود بطر هن يكون حكمه عند الأفراد كحكمه عند الأفراد أم لا؟ معنى الأول بصرح، ومعنى الثاني لا، وهذا إما يبق مذهب من مع أهل المتوسط لها إلى خروج من الربا وغيره كمالك وأحمد، وأما أبو حنيفة والشافعي، فهما يريدان إباحة حبل، فلا يصرون إلى هذا التفصيل. (المحلى)

عجوة ناجر مد من تمر، والكيس على ورد رئيس، ضرب من التمر أجود من العجوة، حشف: محرقة أراد به التمر الردي، أو الضعيف لا نوى له، أو اليابس الفاسد.

لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُ الْعَجْوَةِ لِإِعْطِيَةِ صَاعًا مِنَ الْعَجْوَةِ بِصَاعٍ مِنْ حَشْفٍ، وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا
 أَعْطَاهُ ذَلِكَ لِفَضْلِ الْكَيْسِ، أَوْ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: بِعْنِي ثَلَاثَةَ أَصْوَاعٍ مِنَ
 الْبَيْضَاءِ بِصَاعَيْنِ وَنِصْفٍ مِنْ حِنْطَةٍ شَامِيَّةٍ، فَيَقُولُ: هَذَا لَا يَصْلُحُ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ،
 فَيَجْعَلُ صَاعَيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ شَامِيَّةٍ وَصَاعًا مِنْ شَعِيرٍ يُرِيدُ أَنْ يُحْزِرَ بِذَلِكَ الْبَيْعَ فِيمَا
 بَيْنَهُمَا، فَهَذَا لَا يَصْلُحُ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِإِعْطِيَةِ بِصَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ صَاعًا مِنْ حِنْطَةٍ بَيْضَاءٍ
 لَوْ كَانَ ذَلِكَ الصَّاعُ مُفْرَدًا، وَإِنَّمَا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ لِفَضْلِ الشَّامِيَّةِ عَلَى الْبَيْضَاءِ، فَهَذَا
 لَا يَصْلُحُ وَهُوَ مِثْلُ مَا وَصَفْنَا مِنَ الثَّبْرِ. قَالَ مَالِكٌ: فَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ
 وَالطَّعَامِ كُلِّهِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يُبَاعَ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ مَعَ الصَّنْفِ
 الْجَيِّدِ مِنَ الْمَرْغُوبِ فِيهِ الشَّيْءُ الرَّدِيءُ الْمَسْخُوطُ؛ لِيُجَازَ بِذَلِكَ الْبَيْعَ وَيَسْتَحِلَّ مَا
 نُهِى عَنْهُ مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي لَا يَصْلُحُ، إِذَا جُعِلَ ذَلِكَ مَعَ الصَّنْفِ الْمَرْغُوبِ فِيهِ، وَإِنَّمَا
 يُرِيدُ صَاحِبُ ذَلِكَ أَنْ يُذَرِكَ بِذَلِكَ فَضْلَ جَوْدَةِ مَا يَبِيعُ فَيُعْطِي الشَّيْءَ الَّذِي لَوْ أَعْطَاهُ
 وَحْدَهُ لَمْ يَقْبَلْهُ صَاحِبُهُ، وَلَمْ يَهْمُمْ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَقْبَلُهُ مِنْ أَجْلِ الَّذِي يَأْخُذُ مَعَهُ
 لِفَضْلِ سِلْعَةٍ صَاحِبِهِ عَلَى سِلْعَتِهِ، فَلَا يَنْبَغِي لِشَيْءٍ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ وَالطَّعَامِ أَنْ
 يَدْخُلَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الصَّفَةِ، فَإِنْ أَرَادَ صَاحِبُ الطَّعَامِ الرَّدِيءِ أَنْ يَبِيعَهُ بغيرِهِ، فَلْيَبِيعْهُ
 عَلَى حَدِّهِ، وَلَا يُجْعَلَ مَعَ ذَلِكَ شَيْئًا، فَلَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ.

من البيضاء. أي الخطة كما يعهم من باقي الكلام، فليس المراد بهما الشعر وإن نقل عن ابن عمر أنه اسم له
 عند العرب، فمراده بعضهم؛ لأنه نفسه عبر في موضع آخر بقوله: عرب الحجار إلخ، فلا يباي أن غيرهم يطلق
 البيضاء على الخطة، وفي "القاموس": البيضاء: الخطة.

الْعَيْنَةُ وَمَا يَشْبَهُهَا، وَبِيعَ الطَّعَامُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفَى

١٣٣٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ".

١٣٣٤ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ".

العينة وما يشبهها. هي بكسر العين المهمة ببيع السعة تمت مؤجل، ثم شروها بالنقص منه حالا، قال الشافعي: يجوز ذلك مع الكراهة، وقال الثلاثة الباقية: لا يجوز ذلك، واستدلوا لذلك بما رواه أحمد حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة عن أبي إسحاق، عن امرأته: أنها دحمت عن عائشة هي وأُم ولد ريد بن أرقم، فقالت أم ولد ريد لعائشة: نأبي نعت من ريد علاماً ثمان مائة درهم سيئة، واشترينيه بست مائة نقد قالت: أُنعي ريداً أن قد أبطلت جهادك مع رسول الله ﷺ إلا أن تنوب، نس ما شريت ونس ما اشتريت. قال في "الشفيع": يساده جيد وإن كان الشافعي قال: لا يشت مثله عن عائشة، قال بن إمام: والذي عقل من معنى النهي أنه استريح ما ليس في صمائه، وهذا لأن الشمس لا يدخل في صمائه قبل القبض، فإذا أُنعد إليه المثل يدي ران عنه بعينه ونقي له بعض الشمس، فهو ربح حصل لا على صمائه، خلاف ما إذا اشتره حسن آخر غير الشمس، فإن الربح لا يتحقق عند اختلاف الحسن، وخلاف ما لو باعه المستري من غير سائح، واشتره المائع منه، لأن اختلاف الأسباب يوجب اختلاف الأعيان حكماً، ولم يذكر الإمام المصنف في الترجمة حديث لعينة، وكأنه استدل على عدم حواره حديث لنهي عن بيع الطعام قبل القبض، فإنه معه في أن كلا منهما استباح ما ليس في صمائه. (المحلى)

فلا يبعه إلخ محروم بـ "لا" الناهية وفي رواية: "فلا يبيعه" برفع على أنها دفة منع من صريح النهي. "حتى يستوفيه" أي يقضيه، وأحق مالك بالاسياع سائر عقود المعاوضة كأحده مهر أو صلحا، فلا يجوز بيعه قبل قبضه، فهو مذك لا معاوضة كهنة وصدقة وسلف جار قبل قبضه، وأحق باسيع دفعه عوضاً كدفعه مهراً أو صلحا أو هبة ثواب أو إجارة أو صلحا عن دم، فيمض ذلك قبل قبضه، أما دفعه قرصاً أو قضاء عن قرص فيجوز، وعموم قوله: "طعاماً" يشمل البروي وغيره، وهو المشهور، وفي أن المنع مغلل بالعينة، ويدل عليه إدخال مالك أحاديثه تحت الترجمة، وما في "مسند" عن طاوس بنت لاس عباس: ثم هي عن بيعه قبل قبضه، ألا تراهم يتاعون بالذهب والطعام مرحاً باهمة وعدمه أي مؤجراً، يعني يقصدون إلى دفع ذهب في كثر منه، واضعاً مغلل أو تعدي غير مغلل قولاً.

حتى يقبضه: سعيه أو لأن لشارع عرص في ظهوره للقراء أو تقوية قنوب لاس لاسيما زمن الشدة والمسعة وارتفاع الكيال والخمار، فهو أيج بيعه قبل قبضه لأنه أُمور بعضهم من بعض من غير ظهور، =

١٣٣٥ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ، فَيَبِّعُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِإِنْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتِغَاهُ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ قَبْلَ أَنْ تَبِيعَهُ.

١٣٣٦ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ ابْتَاعَ طَعَامًا أَمَرَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِلنَّاسِ، فَبَاعَ حَكِيمٌ بْنُ حِزَامٍ الطَّعَامَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: لَا تَبِعْ طَعَامًا ابْتِغَتْهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ.

١٣٣٧ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ صُكُوكًا خَرَجَتْ لِلنَّاسِ فِي زَمَانِ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ مِنْ طَعَامِ الْجَارِ، فَتَبَايَعَ النَّاسُ بِلُكِّ الصُّكُوكِ بَيْنَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفَوْهَا، فَدَخَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ

= فلا يحصل ذلك العرض، وقال محمد بن عبد السلام: الصحيح عند أهل المذهب أن النهي عنه تعدي، وظاهر الحديث قصر النهي على الصعام، رويًا كان أم لا، وعليه مالك وأحمد وجماعة، فيجوز فيما عداه؛ إذ لو منع في جميع م يكن ذكر الطعام فائدة، ودليل الخطاب كالص عند الأصوليين، ومعه أبو حنيفة إلا فيما لا يقل كالعقار تعلقًا بقوله: 'حتى يستوفيه' فاستثنى ما لم يقبل؛ لتعدد الاستيفاء فيه. ومنع شافعي بيع كل مشتري قبل قصده؛ لأنه ﷺ هي عن ربح ما لم يقصص. وأحب بقصره على الطعام حديث ابن عمر؛ لأنه من بالمفهوم على أن غير الصعام خلافه. وأما قول ابن عباس عند الشبخين، وأحب كل شيء مثله في الطعام، وإنما هو إحصار عن رأيه ليس بمرفوع.

أن صكوكا إلخ: الصكوك: جمع صك هو الورقة المكتوبة بدين، والمراد ههنا الورقة التي يخرج من ذوي الأمر بالورق لمستحقه بأن يكتب فيها لفلان كذا طعام وغيره، قال الرافعي: وهو الورقة التي يكتب فيها وفي الأمر بربق من الصعام لمستحقه. وفي الأثر دليل على أن مشتري من خرج له الصك لو باعه ثانيا قبل أن يقبضه لا يجوز، فاللهي واقع عن البيع الثاني دون الأول؛ لأن الذي خرجت له الصك مالك ملكا تاما مستقرا، وليس هو بمشتري. فلا يمتنع بيعه قبل القصص كما لا يمتنع بيع ما ورثه قبل قصصه، وما في 'مسند' عن أبي هريرة، أنه قال مروان: أحسنت بيع الصكوك وقد هي الي ﷺ عن بيع الطعام حتى يستوفى؟ محمود على ذلك، وإن كان ظاهره النهي عن البيع الأول، ومنهم من منع بيع الصك أول مرة أحدا بظاهر حديث أبي هريرة، قال النووي: والأصح عندنا حوار بيعها، وهو قول مالك. **في زمان مروان** أي أمارته على مندية في زمن معاوية بن أبي سفيان.

وَرَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَا: أَتَحِلُّ بَيْعَ الرَّبَا يَا مَرْوَانُ؟
رافع بن حديج أو أبو هريرة
 فَقَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ، وَمَا ذَاكَ؟ فَقَالَ: هَذِهِ الصُّكُوكُ تَبَايَعَهَا النَّاسُ، ثُمَّ بَاعُوهَا قَبْلَ أَنْ
 يَسْتَوْفَوْهَا، فَبَعَثَ مَرْوَانُ الْحَرَسَ يَبْغُوهَا يَتَزَعُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ، وَيَرُدُّونَهَا إِلَى أَهْلِهَا.
 ١٣٣٨ - **مات** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ أَنْ يَتَنَعَ طَعَامًا مِنْ رَجُلٍ إِلَى أَجَلٍ، فَذَهَبَ بِهِ
 الرَّجُلُ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَبِيعَهُ الطَّعَامَ إِلَى السُّوقِ، فَجَعَلَ يُرِيهِ الصَّرَّ وَيَقُولُ لَهُ: مِنْ أَيِّهَا
 تُحِبُّ أَنْ أُتَبَّاعَ لَكَ، فَقَالَ الْمُتَبَّاعُ: أَتَبِيعُنِي مَا لَيْسَ عِنْدَكَ؟ فَأَتَيْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ،
 فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لِلْمُتَبَّاعِ: لَا تَبْتَغِ مِنْهُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ، وَقَالَ لِلْبَّائِعِ:
 لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ.

١٣٣٩ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جَمِيلَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُؤَدَّنَ يَقُولُ
 لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: إِنِّي رَجُلٌ أُتَبَّاعُ مِنَ الْأَرْزَاقِ الَّتِي تُعْطَى النَّاسَ بِالْحَارِ مَا شَاءَ اللَّهُ،
 ثُمَّ أُرِيدُ أَنْ أَبِيعَ الطَّعَامَ الْمَضْمُونِ عَلَيَّ إِلَى أَجَلٍ، فَقَالَ لَهُ سَعِيدٌ: أَتُرِيدُ أَنْ تُوفِّيَهُمْ مِنْ
 تِلْكَ الْأَرْزَاقِ الَّتِي ابْتِغَتْ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَفَنَاهَهُ عَنْ ذَلِكَ.

ويردونها إلى أهلها واحتج به بعضهم على فسح البيعين معا؛ لأنه لو كان بما يفسح البيع الثاني فقط لقال:
 ويردونها إلى من ابتاعها من أهلها. قال عياض. ولا حجة فيه؛ لاحتمال أن يريد بأهلها من يستحق رجوعها إليه،
 واللهي إنما هو عن بيعه من مشترئه لا عن بيعه ممن كتب له؛ لأنه بمنزلة من رفعه من موضعه.

لا تبع ما ليس عندك وكأه استنبط ذلك من حديثه في النهي عن بيع الطعام قبل قصه بطريق الأولى، أو بغيره
 حديث حكيم بن حرم، قلت: يا رسول الله! يأتيني رجل فبأسألي من سيع ما ليس عندي أتباع له من السوق،
 ثم أبيع منه؟ فقال: لا تبع ما ليس عندك

فنهاه عن ذلك راد غير يحيى في "الموطأ" قال مالك: وذلك رأي أي خوفا من التساهل في ذلك حتى يشترط
 القصص عن ذلك الطعام أو بيعه قبل أن يستوفيه، فمع من ذلك لتدريفة التي يخاف منها التطرق إلى المحذور.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا: أَنْ مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا بُرًّا أَوْ شَعِيرًا أَوْ سُلْتًا أَوْ ذُرَّةً أَوْ دُخْنًا أَوْ شَيْئًا مِنَ الْحُبُوبِ الْقَطْنِيَّةِ، أَوْ شَيْئًا مِمَّا يُشَبُّهُ الْقَطْنِيَّةَ مِمَّا تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، أَوْ شَيْئًا مِنَ الْأُدْمِ كُلِّهَا الزَّيْتِ وَالسَّمَنِ وَالْعَسَلِ وَالْخَلِّ وَالْجُبْنِ وَاللَّبَنِ وَالشَّرِيقِ، وَمَا أَشَبَّهُ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْأُدْمِ، فَإِنَّ الْمُبْتَاعَ لَا يَبِيعُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَقْبِضَهُ وَيَسْتَوْفِيَهُ.

مَا يُكْرَهُ مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ

١٣٤٠ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يَنْهَانِ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ حِنْطَةً بِذَهَبٍ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ يَشْتَرِي بِالذَّهَبِ تَمْرًا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الذَّهَبَ.

الأمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ يجوز عنده جميع التصرفات من بيع وغيره قبل القبض في غير الطعام؛ لأنه من جنس الطعام بالشيء في حديث ابن عمر، فدل بمفهومه على أن غير الطعام يجوز بيعه قبل قبضه، وهو قول أبي ثور، واختاره ابن المنذر. وقال الشافعي ومحمد: إنه لا يجوز بيع أي شيء كان حتى يقبضه. وقال أحمد والأوزاعي وإسحاق: لا يصح في المكيل والمورود. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يصح إلا في لعقار. وثبت الشافعي سهيلاً عن ربح ما لم يضم، فعم. وثبت أبو حنيفة بقوله: حتى يستوفيه، وما لا يتقل نعد الاستيفاء. وثبت من مع في المكيلات وأموريات بقوله: حتى يكتاله، فجعل العدة الكيل، وأحد الجمهور بقول ابن عباس: أحسب كل شيء مثل الطعام. أخرجه عنه أصحاب الكتب الستة، وهذا من تفقه ابن عباس، وقد قال النبي ﷺ: لحكيم بن حرام: لا تبع شيئاً حتى يقبضه. رواه البيهقي ورواه أحمد وابن حبان أيضاً، وله شاهد رواه أبو داود، وعن ابن عمر عن زيد بن ثابت: هي رسول الله ﷺ أن يباع السلع حيث يتباع حتى تخوها التحار إلى رحاهم. ورواه ابن حبان والحاكم وصححه، وفي "التنقيح": إسناده جيد. (المحلى)

شيئاً من ذلك: عملاً بعموم الحديث؛ فإنه شامل للطعام الربوي وغيره وجمع بينهما للإشارة إلى أن الروايتين تعمى واحداً؛ ولأن كل رواية أفادت معنى؛ لأنه قد يستوفيه بالكيل بأن يكيه سائغ ولا يقبضه المشتري، بل يحسبه عنده لينقذه الثمن مثلاً، أو أن الاستيفاء أكثر معنى من القبض؛ لأنه إذا قبض البعض وحسب البعض لأجل الثمن، صدق عليه القبض في الجملة بخلاف الاستيفاء.

١٣٤١ - **مالك** عَنْ كَثِيرِ بْنِ فَرْقَدٍ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنَ حَزْمٍ عَنْ الرَّجُلِ يَبِيعُ الطَّعَامَ مِنَ الرَّجُلِ بِذَهَبٍ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ يَشْتَرِي بِالذَّهَبِ تَمْرًا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الذَّهَبَ، فَكَرِهَ ذَلِكَ وَنَهَى عَنْهُ. **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

قَالَ **مالك**: وَإِنَّمَا نَهَى سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنَ حَزْمٍ وَابْنُ شِهَابٍ عَنْ أَنْ لَا يَبِيعَ الرَّجُلُ حِنْطَةً بِذَهَبٍ، ثُمَّ يَشْتَرِي الرَّجُلُ بِالذَّهَبِ تَمْرًا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الذَّهَبَ مِنْ يَبِيعِهِ الَّذِي اشْتَرَى مِنْهُ الْحِنْطَةَ، فَأَمَّا أَنْ يَشْتَرِيَ بِالذَّهَبِ الَّتِي بَاعَ بِهَا الْحِنْطَةَ إِلَى أَجَلٍ تَمْرًا مِنْ غَيْرِ بَائِعِهِ الَّذِي بَاعَ مِنْهُ الْحِنْطَةَ بِالذَّهَبِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الذَّهَبَ، وَيُحِيلَ الَّذِي اشْتَرَى مِنْهُ التَّمْرَ عَلَى غَرِيمِهِ الَّذِي بَاعَ مِنْهُ الْحِنْطَةَ بِالذَّهَبِ الَّتِي لَهُ عَلَيْهِ فِي تَمْرِ التَّمْرِ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ. قَالَ **مالك**: وَقَدْ سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَلَمْ يَرَوْا بِهِ بَأْسًا.

السُّلْفَةُ فِي الطَّعَامِ

١٣٤٢ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُسَلِّفَ الرَّجُلُ

فكره ذلك وهي يجوز تصرف في الثمن قبل القبض عند أبي حنيفة والشافعي؛ لما في النسخ الأربعة عن ابن عمر قال: كنت أبيع الإبل بأسقيع فأبيع بالندابير فأحد مكه بورق. وأبيع بالورق فأحد مكاهها بالندابير، فأتيت النبي ﷺ فسأته عن ذلك فقال: لا بأس بذلك. وفي رواية: لا بأس بالنسخ أسقيع سي، وفيه بيع للثمن الذي في الدمة قبل قبضه لا بأس بالنسخ. قال ابن وهب: وكان يقاس ذلك أيضاً في البيع إلا أنه مع النسخ؛ بغير الانصاح، وليس في الثمن ذلك؛ لأنه إذا هبت الثمن معين لا يسقح لبيع، ويبرمه قيمته. (المحلى)

السلفة في الطعام: سلف وتسلف تسليماً وإسلافاً والاسم السلف بالتحرير، وهو على وجهين، أحدهما: القرض الذي لا مفعة فيه للمقرض غير الأجر. والثاني: السهم وهو المراد ههنا وهو أن يعطي مالا في سعة إلى أجل معلوم بزيادة في السعر الموقوف عند السلف، ويسمى سميّاً لتسليم رأس المال وسلفاً لتقدم رأس المال. (المحلى)

الرَّجُلُ فِي الطَّعَامِ الْمَوْصُوفِ بِسِعْرِ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى مَا لَمْ يَكُنْ فِي زَرْعٍ لَمْ يَنْدُ صَلَاحُهُ، أَوْ تَمَرٍ لَمْ يَنْدُ صَلَاحُهُ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَنْ سَلَفَ فِي طَعَامٍ بِسِعْرِ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَحَلَّ الْأَجَلَ، فَلَمْ يَجِدِ الْمُبْتَاعَ عِنْدَ الْبَائِعِ وَفَاءً مِمَّا ابْتَاعَ مِنْهُ، فَأَقَالَهُ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ إِلَّا وَرَقَهُ أَوْ ذَهَبَهُ، أَوْ الثَّمَنَ الَّذِي دَفَعَ إِلَيْهِ بَعِيْنِهِ، وَإِنَّهُ لَا يَشْتَرِي مِنْهُ بِذَلِكَ الثَّمَنِ شَيْئًا حَتَّى يَقْبِضَهُ مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا أَخَذَ غَيْرَ الثَّمَنِ الَّذِي دَفَعَهُ إِلَيْهِ أَوْ صَرَفَهُ فِي سِلْعَةٍ غَيْرِ الطَّعَامِ الَّذِي ابْتَاعَ مِنْهُ، فَهُوَ يَبْعُ الطَّعَامَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى. قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى.

إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى: اعلم أنه يشترط في السلم عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في الصحيح، وعند الشافعي يصح حالا ومؤجلا، ويشترط في المؤجل العلم بالأجل، واحتج الأولون بحديث: **من أسلف في شيء فیسلف في كيل معصمه** وورن معصوم **إلى أجل معصوم** رواه الستة، واعتذر عنه النووي بأن معناه إن أسلف في مؤجل فيمكن أجله معلوما، ولا يزم من هذا اشتراط التأجيل بأجل، بل يجوز حالا؛ لأنه إذا جار مؤجلا مع العرر فجوار الحال أول، وتعقب بالكتابة وأحيب بالفرق؛ لأن الأجل في الكتابة شرع لعدم قدرة العد عابا، واتفقوا على أنه يصح السلم بستة شروط: **حس معلوم** كـ "بر"، **نوع معصوم** كقندر، **وصفة معلومة** كحيد وردي، **ومقدار معصوم**، وأجل ومعرفة مقدار رأس المال، وراد أبو حنيفة والشافعي شرطا سابعا، وهو تسمية مكان التسليم إذا كان خمسه مؤنة، ويجوز السلم ولو لم يذكر مكان القبض عند أحمد وإسحاق وأبي ثور، وبه قال مالك، راد: ويقبضه في مكان السلم، فإن احتقا فالقول قول السائع، ويشترط تسليم رأس المال في الخمس عند أبي حنيفة والشافعي خلافا لمالك، فيجوز تأخيرها عنده كنه أو بعضه إلى ثلاثة أيام على المشهور، ذكره ابن حجر، والأجل أدناه شهر عند أبي حنيفة، ونصفه عند مالك، وثلاثة أيام عند الطحاوي. **لم يند صلاحه**: أي يظهر وأصله قوله ﷺ: **من أسلف في شيء ففي كيل معصوم وورن معصوم إلى أجل معصوم** رواه الشيخان.

وإنه لا يشتري منه إلخ: وهو قول أبي حنيفة والشافعي في "الهداية"، وإن تقايلا السلم لم يكن له أن يشري من المسلم إليه رأس مال شيئا حتى يقبضه كله، لحديث: **لا تأخذ إلا سمك أو رأس مائت**. وفي "المنهاج": لا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه ولا الاعتياض عنه. (المحلى)

قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ نَدِمَ الْمُشْتَرِي فَقَالَ لِلْبَائِعِ: أَقْلِنِي وَأَنْظِرْكَ بِالثَّمَنِ الَّذِي دَفَعْتُ إِلَيْكَ، فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَنْهَوْنَ عَنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا حَلَّ الطَّعَامُ لِلْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ، أَخَّرَ عَنْهُ حَقَّهُ عَلَى أَنْ يُقِيلَهُ، فَكَانَ ذَلِكَ يَبِيعُ الطَّعَامَ إِلَى أَجَلٍ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى. قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّ الْمُشْتَرِي حِينَ حَلَّ الْأَجَلُ وَكَرِهَ الطَّعَامَ أَخَذَ بِهِ دِينَارًا إِلَى أَجَلٍ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالْإِقَالَةِ، وَإِنَّمَا الْإِقَالَةُ مَا لَمْ يَزِدْ فِيهِ الْبَائِعُ وَلَا الْمُشْتَرِي، فَإِذَا وَقَعَتْ فِيهِ الزِّيَادَةُ بِنِسْبَةِ إِلَى أَجَلٍ أَوْ بِشَيْءٍ يَزِدَادُهُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ أَوْ بِشَيْءٍ يَنْتَفِعُ بِهِ أَحَدُهُمَا، فَإِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِالْإِقَالَةِ، وَإِنَّمَا تُصِيرُ الْإِقَالَةُ إِذَا فَعَلَا ذَلِكَ بَيْعًا، وَإِنَّمَا أُرْخِصَ فِي الْإِقَالَةِ وَالشُّرْكِ وَالتَّوْلِيَةِ مَا لَمْ يَدْخُلْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الزِّيَادَةُ أَوْ النُّقْصَانُ أَوْ النِّظَرَةُ، فَإِنْ دَخَلَ ذَلِكَ زِيَادَةً أَوْ نُقْصَانًا أَوْ نِظَرَةً صَارَ بَيْعًا يُحِلُّهُ مَا يُحِلُّ الْبَيْعَ، وَيُحَرِّمُهُ مَا يُحَرِّمُ الْبَيْعَ.

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ سَلَفَ فِي حِنْطَةٍ شَامِيَّةٍ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ مَحْمُولَةً بَعْدَ مَجَلِّ الْأَجَلِ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ مَنْ سَلَفَ فِي صِنْفٍ مِنَ الْأَصْنَافِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ خَيْرًا مِمَّا سَلَفَ فِيهِ، أَوْ أَذْنَى بَعْدَ مَجَلِّ الْأَجَلِ، وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنْ يُسَلِّفَ الرَّجُلُ فِي حِنْطَةٍ مَحْمُولَةٍ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ شَعِيرًا أَوْ شَامِيَّةً، وَإِنْ سَلَفَ فِي تَمْرٍ عَجْوَةٍ.....

وإنما أرخص إلخ في قوله **بئس** من باع طعاماً ولا يبيع حتى يحضره لا بأس به، فلهذا رواه أبو داود. والإقالة في الطعام بشرطه حائز اتفاق مالك وأبي حنيفة والشافعي، واحتنف في سبب الخور، فأكثر أهل المذاهب أنها بيع لأجل. فيحتاجون إلى محض يخرجها من بيع قبل قبضه، وانحصر استنفاؤها في الحديث الذي ذكرته، وإليه أشار الإمام كما ترى، وقال جماعة: إنها حل بيع فلا حاجة للاعتذار، وليس لخوار عدها ولا رخصة، ومشهور قول مالك جوار التولية والشركة، ومعهما الشافعي وأبو حنيفة. **محمولة**. وهي من الشامية وفي "القاموس": المحمولة: حصة كثيرة الحب. (المحلى)

فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ صَيْحَانِيًّا أَوْ جَمْعًا وَإِنْ سَلَفَ فِي زَبِيبٍ أَحْمَرَ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ أَسْوَدَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ بَعْدَ مَجْلٍ الْأَجَلِ إِذَا كَانَتْ مَكِيلَةٌ ذَلِكَ سَوَاءً بِمِثْلِ كَيْلِ مَا سَلَفَ فِيهِ.

بَيْعُ الصَّعَامِ بِالطَّعَامِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا

- ١٣٤٤ - **ما ت** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ قَالَ: فَنِي عَلَفُ حِمَارٍ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فَقَالَ لِغُلَامِهِ: خُذْ مِنْ حِنْطَةٍ أَهْلِكَ فَابْتَغِ بِهَا شَعِيرًا، وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلَهُ.
- ١٣٤٥ - **ما ت** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْأَسْوَدِ بْنَ عَبْدِ يَغُوثٍ فَنِي عَلَفُ دَابَّتِهِ، فَقَالَ لِغُلَامِهِ: خُذْ مِنْ حِنْطَةٍ أَهْلِكَ طَعَامًا فَابْتَغِ بِهَا شَعِيرًا، وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلَهُ.
- ١٣٤٦ - **ما ت** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مُعَيْقِبٍ الدَّؤْسِيِّ مِثْلُ ذَلِكَ.

ان يأخذ صيحا **صباحا** هو أجود من العجوة. (المحلى) قال في "القاموس": الصباحي من ثمر المدينة نسب إلى صبحان لكبش كان يربط إليها، أو اسم الكبش الصباح وهو من تغيرات السب كصنعاني، والجمع ثمر ردي، ثم هو قول أبي حنيفة والشافعي، ففي "فتح القدير": لو دفع المسلم إليه ما هو أردأ من المشروط، فقبه رب السهم، أو أجود، فإنه يجوز ولا يكون له حكم الاستبدال؛ فإنه جنس حقه فهو كترك بعض حقه، وإسقاط في حق رب السلم، ومن حسن القضاء في حق المسلم إليه. وفي "المهاج": ويجوز أردأ من المشروط ولا يجب قبوله، ويجوز أجود. **إذا كان الخ** محاصله: أن الجوار مقيد بقيد بعد الحلول وقدر الكيل، فلا يصير اختلاف الصفة. **حد من حطة اهلت** يحتمل أن يريد به أهل العلامة إذا كان قوتهم من عدد سعد بن أبي وقاص إما لأنه رقيق له، أو لأنهم ممن ينفق عليهم غلامه على ما يجب عليه، أو على ما جرت به العادة، فأمره أن يأخذ منها على وجه الاقتراض حتى يعيد عليه مثل ذلك، ويحتمل أن يريد بأهله أهل سعد بن أبي وقاص، وهم موالي نفقته. ووصفهم بأنهم أهل العلامة بمعنى أنهم ممن يسعى عليهم، ويضوي إليهم. قال الباجي: قوله: "فاتبع به شعيرا" يقتضي جواز بيع الحنطة بالشعير، وأنه إن كان حقيقة البدل وهو أخص به، إلا أن اسم البيع يطبق عليه قوله: "لا تأخذ إلا مثله" يريد المثل في المقدار؛ لأن المماثلة في الصفات محال في القمح والشعير.

قَالَ مَالِكٌ: وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَا تَبَاعَ الْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ وَلَا التَّمْرُ بِالتَّمْرِ وَلَا الْحِنْطَةُ بِالتَّمْرِ وَلَا التَّمْرُ بِالتَّزْيِيبِ وَلَا الْحِنْطَةُ بِالتَّزْيِيبِ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الطَّعَامِ كُلِّهِ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ، فَإِنْ دَخَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ الْأَجَلِ لَمْ يَصْلَحْ، وَكَانَ حَرَامًا، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْأُذْمِ كُلِّهَا إِلَّا يَدًا بِيَدٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنَ الْأُطْعِمَةِ وَالْأُذْمِ إِذَا كَانَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ، فَلَا يُبَاعُ مُدُّ حِنْطَةٍ بِمُدِّي حِنْطَةٍ، وَلَا مُدُّ تَمْرٍ بِمُدِّي تَمْرٍ،

جمع أدام على ٨٧

وهو الأمر عندنا: يعني لا تباع اليد باليد، ولا مثلاً مثلاً، وهو قال مالك: والأمر يعني ومعه علماء المدينة والشام: إلهما صنف واحد، وهو يحكي عن عمر، وعقب حديث مسلم: ونكس يبيع الذهب بالورق والبر بالشعير يدًا بيد كيف شئتم. وهذا أحد أبو حنيفة والشافعي وأحمد، فقالوا: إلهما صنفان يجوز بيعهما غير متساويين. (الخصي)

وهو الأمر قال أبو روفائي: أي بالمدية، أن اليد والشعير حس واحد، لتقارب المصنعة، وهذا قال أكثر الشافعيين أيضاً، وقد يكون من حس الشعير ما هو أصيب من حس حصة **لا تباع الحنطة** قال إمامي. والأصل في ذلك أنه مطعوم، فلم يخر فيه التفرق قبل القصد أصل ذلك لحس واحد، فإن قيل: لا حنط من حنطه لتفاصيل المتفاوت، وكان تحريم تأخير القصد في جميع المصنوعات؛ فالجواب: أن تأخير القصد أوسع ناه في بيع من التفاصيل؛ لأن تحريم التفاصيل يختص بالحس الواحد، وتأخير التفاصيل يتعلق بالحسين، ولذلك جاز التفاصيل بين الذهب والفضة، ولم يخر فيها التفرق قبل القصد، وكذلك مع قبل الاستيفاء أع من حنطه تفاصيل، وذلك لا يجوز عند الشافعي في بيع حنطة، ولا يجوز عند أبي حنيفة فيما يقبل وجوز وإن كان عندهما ما يجوز فيه تفاصيل.

إلا يدًا بيد للإجماع على حرمة الربا النساء، قال عياض: وشدد من غيبة وبعض السلف، فأجروا سبيلهم مع الاختلاف، ولو بيعتهم بسنة ما حالفوها؛ لمصنوعهم وعلمهم. وقد انعقد الإجماع بعد ذلك على بيع.

إذا كان من صنف واحد قال إمامي: قوله: 'إذا كان من صنف واحد' يريد به حس الواحد؛ فإنه لا يجوز التفاصيل فيه، وفي هذا بابان، أحدهما في تبين معنى الحس، والثاني في تبين معنى ممانته، فأما الأول: فإن الحس تارة يكون حساً مفرداً من الأصل يعارق غيره من الأحاسيس بنفسه كالتمر والعب، وتارة يكون حساً بالصناعة كالخمر والخل الذي لا يعارق أصبه، ويتبع عن حسه بالصناعة والعمل، فأما ما يكون حساً بنفسه كالتمر على اختلاف أنواعه، فإنه حس واحد، والتبني كنه حس واحد، حكى ابن موار، أنه لا يجوز التفاصيل فيه وإن كان منه ما ييسر ومنه ما لا ييسر؛ فإن حكم جميعه حكم عامه، وهو أنه ييسر، فلا يجوز فيه التفاصيل، وأما تبين =

وَلَا مُدُّ زَبِيبٍ بِمُدِّي زَبِيبٍ، وَلَا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْحُبُوبِ وَالْأَدَمِ كُلِّهَا إِذَا كَانَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ وَإِنْ كَانَ يَدًا بِيَدٍ. إِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْوَرَقِ بِالْوَرَقِ وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، لَا يَحِلُّ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الْفَضْلُ، وَلَا يَحِلُّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ يَدًا بِيَدٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا اخْتَلَفَ مَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ مِمَّا يُؤْكَلُ أَوْ يُشْرَبُ، فَبَانَ اخْتِلَافُهُ،

= الحسن بالصناعة فعني صريبن، أحدهما: صناعة تخرج المصنوع عن حسن أصله. والثاني: صناعة تجمع بينه وبين ما ليس من أصله، فأما الأول فإنه على قسمين، قسم يكون بالنار، وقسم بغير نار، فأما ما يكون بالنار فإنه على وجهين، أحدهما: أن تنفرد الصناعة بتأثير النار دون إضافة شيء إليه، فما كان منه لا يقص عبء المصنوع فيما جرت عادته أن يعبر به من كيل أو وزن كقنني الحطة والحمص وسائر ما يقبى من الحبوب، فهذا يغير الحسن؛ لأن عمل النار كالأمر الثابت فيه، والمعنى المضاف إليه بخلاف شيء اللحم وطحها؛ فإنه يقص من عين المشوي على وجه التحفيف، وإدهاب أحشاء رضوته، فلا تغير الحسن، والوجه الثاني: أن تكون الصناعة بالنار يقترن بها ما تتم الصناعة به من ملح وأبرار وريت وحل ومرق وغير ذلك مما انضاف إليه، فهذا يغير الحسن لمعنى واحد فهو تعييره بالنار، وبما يضاف إليه في الأغلب من نهاية عمله، وأما القسم الذي يكون تغير بغير نار مما يتغير بطول المدة، وينتقل إلى قني الطعام الثابت له بنهاية المضح كتحلل العصور؛ فإنه غاية الثمرة والمطلوب منها، فلا يخرجه وجوده عن حسنهما؛ لأنه من تمام حسنهما، والمحقق لها فيه. (ملحضا ومختصرا) وأما ما يقع التماثل به في المقادير، فإنه على ضربين، أحدهما: أن يكون له مقدار في الشرع. والثاني: أن لا يكون له مقدار في الشرع فأما ما كان له مقدار في اشرع فكأنكيل في الحبوب، وأما ما ليس له مقدرا في الشرع، فإنه على ضربين، أحدهما: أن يكون له مقدار معتاد من الكيل أو الوزن. والثاني: أن لا يكون له مقدار من أحدهما، فأما ما له مقدار معتاد منهما، فهو يقسم قسمين، أحدهما: أن لا يختلف مقداره باختلاف البلاد. والثاني: أن يختلف باختلافها، فأما ما لا يختلف فمثل انسجم الذي يعتد بالوزن في كل بلد، وما يختلف باختلاف البلاد فكالمس والدر والريت. (ملحصها).

ولا يحل إلخ: لحديث عباد بن الصامت مرفوعا: الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والبنج بالبنج مثلا مثل سواء سواء يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد. رواه الستة إلا البخاري، وأما حديث أسامة: لا ربا إلا في السيئة فقيل: منسوخ؛ لأهم أجمعوا على ترك العمل بظاهره. وقيل: محمول على غير الروايات، وهو كبيع الدين بالدين مؤجلا. وقيل: محمول على الأجناس المختلفة؛ فإنه لا ربا فيها من حيث التفاضل. قال الكرماني: الحصر إما يختلف بحسب اختلاف اعتقاد المخاطب، فعليه كان يعتقد الربا في غير الحسن حالا. فقيل: ردا لاعتقاده لا ربا إلا في السيئة. (المحلى مختصرا)

فَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ يَدًا بِيَدٍ، وَلَا بَأْسَ بَأْنُ يُؤْخَذَ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ بِصَاعَيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ، وَصَاعٌ مِنْ تَمْرٍ بِصَاعَيْنِ مِنْ زَبِيبٍ، وَصَاعٌ مِنْ حِنْطَةٍ بِصَاعَيْنِ مِنْ سَمْنٍ، فَإِذَا كَانَ الصَّنْفَانِ مِنْ هَذَا مُخْتَلِفَيْنِ، فَلَا بَأْسَ بِاثْنَيْنِ مِنْهُ بِوَاحِدٍ وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ يَدًا بِيَدٍ، فَإِنْ دَخَلَ فِي ذَلِكَ الْأَجَلُ فَلَا يَحِلُّ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا تَحِلُّ صُبْرَةُ الْحِنْطَةِ بِصُبْرَةِ الْحِنْطَةِ، وَلَا بَأْسَ بِصُبْرَةِ الْحِنْطَةِ بِصُبْرَةِ التَّمْرِ يَدًا بِيَدٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُشْتَرَى الْحِنْطَةُ بِالتَّمْرِ جِزَافًا. قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ مِنَ الطَّعَامِ وَالْأُدْمِ فَبَانَ اخْتِلَافُهُ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُشْتَرَى بَعْضُهُ بِبَعْضٍ جِزَافًا يَدًا بِيَدٍ، فَإِنْ دَخَلَهُ الْأَجَلُ فَلَا خَيْرَ فِيهِ، وَإِنَّمَا اشْتَرَاءُ ذَلِكَ جِزَافًا كَاشْتِرَاءِ بَعْضِ ذَلِكَ بِالْوَرِقِ وَالذَّهَبِ جِزَافًا. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَنَّكَ تَشْتَرِي الْحِنْطَةَ بِالْوَرِقِ جِزَافًا وَالتَّمْرَ بِالذَّهَبِ جِزَافًا، فَهَذَا حَلَالٌ لَا بَأْسَ بِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ صَبَّرَ صُبْرَةَ طَعَامٍ وَقَدْ عَمِلَ كَيْلَهَا، ثُمَّ بَاعَهَا جِزَافًا وَكَتَمَ عَلَى الْمُشْتَرِي كَيْلَهَا، فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ فَإِنْ أَحَبَّ الْمُشْتَرِي أَنْ يَرُدَّ ذَلِكَ الطَّعَامَ عَلَى الْبَائِعِ رَدَّهُ بِمَا كَتَمَهُ كَيْلُهُ وَغَرَّهُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا عَلِمَ الْبَائِعُ كَيْلَهُ وَعَدَّدَهُ مِنَ الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ بَاعَهُ جِزَافًا وَلَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِي ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمُشْتَرِي إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَرُدَّ ذَلِكَ عَلَى الْبَائِعِ رَدَّهُ وَلَمْ يَزَلْ أَهْلُ الْعِلْمِ يَنْهَوْنَ عَنْ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا خَيْرَ فِي الْخُبْزِ قُرْصٍ بِقُرْصَيْنِ وَلَا عَظِيمٍ بِصَغِيرٍ إِذَا كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ أَكْبَرَ مِنْ بَعْضٍ،

حزافا [الحزاف: المجهول القدر مكيلا أو موروبا، هكذا في "جمع البحار"] هو تثليث لحيه بيع شيء لا يعلم كيله ووزنه، وهو اسم من جازف مجازفة وهو معرب كزاف.

ولا خير في الخبز الخ: وبه قال الشافعي وأحمد؛ لتحقيق العلة وهو الطعام، وهو قول أبي حنيفة، كونه وريبا عنده. وقال محمد: يجوز؛ لأنه عددي، ولهذا يجوز استقراضه عنده. (المحلى)

فَأَمَّا إِذَا كَانَ يُتَحَرَّى أَنْ يَكُونَ مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَلَا بَأْسَ بِهِ وَإِنْ لَمْ يُوزَنْ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَصْلُحُ مُدُّ زُبْدٍ وَمُدُّ لَيْنٍ بِمُدِّي زُبْدٍ، وَهُوَ مِثْلُ الَّذِي وَصَفْنَا مِنَ التَّمْرِ الَّذِي يُبَاعُ صَاعَيْنِ مِنْ كَيْسٍ وَصَاعًا مِنْ حَشَفٍ بِثَلَاثَةِ أَصْوُعٍ مِنْ عَجْوَةٍ حِينَ قَالَ لِصَاحِبِهِ: إِنَّ صَاعَيْنِ مِنْ كَيْسٍ بِثَلَاثَةِ أَصْوُعٍ مِنْ عَجْوَةٍ لَا يَصْلُحُ، فَفَعَلَ ذَلِكَ لِیُجِيزَ بَيْعَهُ، وَإِنَّمَا جَعَلَ صَاحِبُ اللَّيْنِ اللَّيْنِ مَعَ زُبْدِهِ لِيَأْخُذَ فَضْلَ زُبْدِهِ عَلَى زُبْدِ صَاحِبِهِ حِينَ أَدْخَلَ مَعَهُ اللَّيْنِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالِدَقِيقُ بِالْحِنْطَةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ لَا بَأْسَ بِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَخْلَصَ الدَّقِيقَ فَبَاعَهُ بِالْحِنْطَةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَوْ جَعَلَ نِصْفَ الْمُدِّ مِنْ دَقِيقٍ وَنِصْفَهُ مِنْ حِنْطَةٍ، فَبَاعَ ذَلِكَ بِمُدٍّ مِنْ حِنْطَةٍ كَانَ ذَلِكَ مِثْلَ الَّذِي وَصَفْنَا لَا يَصْلُحُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ فَضْلَ حِنْطَتِهِ الْحَيَّةِ حِينَ جَعَلَ مَعَهَا الدَّقِيقَ فَهَذَا لَا يَصْلُحُ.

زبد: بضم الزاي وسكون الموحدة نوع من حياد التمر، واللين: بكسر اللام وسكون النحبة ألوان التمر ما خلا العجوة والريبة، وياؤه واو قلت؛ لكسرة ما قبلها. والكيس: كرتيس أحوذ من العجوة. والحشف: محرقة أردأ التمر أو الضعيف الذي لا يوى لها أو اليأس البالي. (المحلى) **بثلاثة أصوع**: وأما ثلاثة أصوع من عجوة بصاعين من كيس وصاع حشف، فلا يجوز من أن يأخذ للكيس قصد أن يأخذ ثلاثة أصوع عجوة بصاعين من كيس؛ ففضل الكيس، فأعطى منها صاع حشف؛ ليحيز البيع بذلك، وأصل ذلك: أن ما يجري فيه الربا إذا بيع بعضه بعض ولم تختلف صفاته، فإن المراعى فيه المساواة في الكيل دون غيره؛ لأنه ليس فيه غرض آخر يختلف، فإن اختلفت صفاته كالتمر الصحيح باللعجوة والحيد بالردى، وكان كل واحد من العوضين من جنس واحد وعنى صفة واحدة، فإن المساواة فيه بالكيل أيضاً؛ لأنه لا غرض في بعض أحد العوضين دون بعض، فيتجوز في بعضه لبعض، فيقتضي ذلك الاختلاف لتسقيط العوض الآخر على أجزائه وذلك علة الفساد فيه.

والدقيق بالحنطة الح: لأن الدقيق نفس الحنطة فرقت أجزائها، فأشبه بيع الحنطة صغيرة جداً بكبيرة جداً، وبه قال أحمد في أظهر قولييه. وقال أبو حنيفة: لا يجوز بيع الحنطة بالدقيق ولو متساويا؛ لأن الاعتبار فيه للكيل وهو غير مستو فيهما؛ لاكتسار الدقيق وتحمل البر، وهو قول الشافعي ورواية عن أحمد. (المحلى) **فباعه بالحنطة**: مثلاً بمثل، وذلك إذا كان ورتا بوزن وإن كيلاً بكيل فلا، كذا في "الإفصاح" عن "الإشراق" للقاضي عبد الوهاب. (المحلى)

جَامِعُ بَيْعِ الطَّعَامِ

١٣٤٧ - **مَالِكٌ** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ أَتْبَاعُ الطَّعَامِ يَكُونُ مِنَ الصُّكُوكِ بِالْجَارِ، فَرُبَّمَا ابْتَعْتُ مِنْهُ بِدِينَارٍ وَنِصْفِ دِرْهَمٍ أَفْأَعْطِي بِالنِّصْفِ طَعَامًا؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: لَا، وَلَكِنْ أَعْطِ أَنْتَ دِرْهَمًا وَخُذْ بَقِيَّتَهُ طَعَامًا.

١٣٤٨ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ كَانَ يَقُولُ: لَا تَبِيعُوا الْحَبَّ فِي سُنْبُلِهِ حَتَّى يَبْيَضَ.....

إِذَا رَجُلٌ أَتْبَاعُ الْحَبِّ: يريد من الصُّكُوكِ التي تخرج بالأعطية لأهلها على وجه الهبة والعطية المحضة دون وجه من معاوضة، فممنهم من يحتاج فيبيعها، فكان هذا يتاعها ويتجر فيها، وربما اتاع الحمة منها بدينار ونصف درهم؛ إما لأنه اشترط على سعر ما، فأدى الحساب في الحمة إلى دينار ونصف درهم؛ وإما لأن العقد وقع بهذا العدد حين لم يُجب الناع إلى البيع بدينار، ولا رصيه سناخ بدينار ودرهم فاتفقا على دينار ونصف درهم، وكانت الدراهم في ذلك الوقت صحاحا، فكان من استحق على حر نصف درهم أحد به عرضا بعد الإصاف، فهذه سعيد بن المسيب عن ذلك، وذلك يكون على وجهين، أحدهما أن يدفع به من ذلك الصعام بعيه. والثاني: أن يدفع إليه من غيره، فإن أعطاه من ذلك الصعام بعيه، فلا يخو أن يقضيه به قبل قصه له أو يعطيه إياه بعد استيفائه، فإن أعطاه إياه قبل استيفائه، فقد حكى عن بعض لقرويين. لا يجوز ذلك؛ لأنه بيع الصعام قبل استيفاء إلا أن يعرفا الصرف، ويتقايلا بمقدار النصف درهم، فذلك جائز.

لَا تَبِيعُوا الْحَبَّ إِذَا: من باب النهي عن بيع الحب قبل أن يبس؛ لأن سسله إذا ابص فقد يبس ما فيه من الحب، فأما وقت البيع من السبع وهو حال إفركه، فإن سسله لم يبص بعد، وفرق بينه وبين التمرة أو الشمرة ساق إذا بد صلاحها، وذلك أن كل شجرة يجوز بيع ثمرها إذا بدا صلاحها، وإن لم تنبع حد الادحار ما لم يكن له ساق، فبكره ذلك فيه إلا أن يبيع حد الادحار. **حَتَّى يَبْيَضَ:** أي يشتد الحب، وفي 'مسند' عن ابن عمر: أنه **ﷺ** هي عن بيع الحبل حتى يرهو، وعن بيع السسل حتى يبص ويأمن العاهة. وروى قال مالك وأبو حنيفة وأحمد، ولشافعي في القديم: أنه يجوز بيع الحب في سسله بعد الاشتداد، وقال في الحديد: لا يصح؛ لأنه عرر فإنه لا يدري. (المحلى)

قال مالك: وَمَنْ اشْتَرَى طَعَامًا بِسَعَرٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلُ، قَالَ الَّذِي عَلَيْهِ الطَّعَامُ لِصَاحِبِهِ: لَيْسَ عِنْدِي طَعَامٌ، فَبَعْنِي الطَّعَامَ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ إِلَى أَجَلٍ، فَيَقُولُ صَاحِبُ الطَّعَامِ: هَذَا لَا يَصْلُحُ، قَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُسْتَوْفَى. فَيَقُولُ الَّذِي عَلَيْهِ الطَّعَامُ لِغَرِيمِهِ: فَبَعْنِي طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ حَتَّى أَقْضِيكَهُ، فَهَذَا لَا يَصْلُحُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْطِيهِ طَعَامًا، ثُمَّ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ فَيَصِيرُ الذَّهَبُ الَّذِي أُعْطَاهُ ثَمَنَ الطَّعَامِ الَّذِي كَانَ لَهُ عَلَيْهِ، وَيَصِيرُ الطَّعَامُ الَّذِي بَاعَهُ مُحَلَّلًا فِيمَا بَيْنَهُمَا، وَيَكُونُ ذَلِكَ إِذَا فَعَلَاهُ بَيْعَ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى. قَالَ مَالِكُ فِي رَجُلٍ لَهُ طَعَامٌ عَلَى رَجُلٍ ابْتَاغَهُ مِنْهُ، وَلِغَرِيمِهِ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ طَعَامٌ مِثْلُ ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَيَقُولُ الَّذِي عَلَيْهِ الطَّعَامُ لِغَرِيمِهِ: أَجْبِلْكَ عَلَى غَرِيمٍ لِي عَلَيْهِ مِثْلُ الطَّعَامِ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ بِطَعَامِكَ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ، قَالَ مَالِكُ: إِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الطَّعَامُ إِنَّمَا هُوَ طَعَامٌ ابْتَاغَهُ، فَأَرَادَ أَنْ يُحِيلَ غَرِيمَهُ بِطَعَامِ ابْتَاغَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ، وَذَلِكَ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى، فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ سَلَفًا خَالًا فَلَا بَأْسَ أَنْ يُحِيلَ بِهِ غَرِيمَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِبَيْعٍ، قَالَ مَالِكُ: وَلَا يَحِلُّ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى، لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ قَدْ اجْتَمَعُوا أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالشَّرْكِ وَالتَّوْلِيَةِ وَالْإِقَالَةِ فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ. قَالَ مَالِكُ: وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ أَنْزَلُوهُ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ، وَلَمْ يُنْزِلُوهُ عَلَى وَجْهِ الْبَيْعِ،

ومن اشترى الخ وهذا كما قال: إن من كان له عنه صعام من سمه، فلما أحل الأهل قال: اشتري منك طعاما أقضيت منه سلمك؛ فإنه لا يجوز أن يبيعه منه إلى أهل مثل رأس مال السلم ولا أقل منه ولا أكثر؛ لأنه يدرجه فسخ دين في دين؛ لأنه كان له عنه صعام يريد فسخه في عين من أهل، وإن باع منه لم يجر بأكثر من التمس الأول ولا أقل منه؛ لأنه يدرجه بيع الصعام قبل استيفائه، ولا بأس به بمثل رأس مال السلم؛ لأنه يؤر إلى الإقالة، وذلك جائز في طعام السلم.

وَذَلِكَ مِثْلُ الرَّجُلِ يُسَلِّفُ الرَّجُلَ الدَّرَاهِمَ النَّقْصَ، فَيَقْضِي دَرَاهِمَ وَازِنَةً فِيهَا فَضْلٌ،
فَيَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ وَيَجُوزُ، وَلَوْ اشْتَرَى مِنْهُ دَرَاهِمَ نَقْصًا بِوَازِنَةٍ لَمْ يَحِلَّ لَهُ ذَلِكَ، وَلَوْ
اشْتَرَطَ عَلَيْهِ حِينَ أَسْلَفَهُ وَازِنَةً وَإِنَّمَا أَعْطَاهُ نَقْصًا لَمْ يَحِلَّ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُشْبِهُ
ذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَأَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ،
وَإِنَّمَا فُرِقَ بَيْنَ ذَلِكَ أَنَّ الْمَزَابِنَةَ يَبِيعُ عَلَى وَجْهِ الْمُكَايَسَةِ وَالتَّحَارَةِ، وَأَنَّ بَيْعَ الْعَرَايَا
عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ لَا مُكَايَسَةَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَشْتَرِيَ رَجُلٌ طَعَامًا
بِرُبْعٍ أَوْ بثلثٍ أَوْ كَسِيرٍ مِنْ دِرْهَمٍ عَلَى أَنْ يُعْطَى بِذَلِكَ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ، وَلَا بَأْسَ أَنْ
يَتَنَاعَ الرَّجُلُ طَعَامًا بِكَسِيرٍ مِنْ دِرْهَمٍ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ يُعْطَى دِرْهَمًا وَيَأْخُذُ بِمَا بَقِيَ لَهُ
مِنْ دِرْهَمِهِ سِلْعَةً مِنَ السَّلْعِ؛ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ الْكَسْرَ الَّذِي عَلَيْهِ فِضَّةٌ، وَأَخَذَ بِبَقِيَّةِ دِرْهَمِهِ
سِلْعَةً فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ.

على وجه معروف لا مكايسة فيه، وهذا كما قال: إن من كان له على رجل طعام من البتاع، ولم يرحل على
آخر مثل طعامه من بيع، لم يجر أن يحمله به؛ لأن البيعتين موابيتان في صعام واحد دون استيفاء، وببست الحوالة
بماصة بين البيعتين، بل تؤكد معاهم وتجمعهما في عين واحدة من الصعام، وذلك غير جائز، ولو كان أحد
الطعام عين قرص، خار ذلك بخوار أن تحيل من به قبض صعام من قرص على من لك عليه طعام من بيع، وتحيل
من له طعام من بيع على من له عليه طعام من قرص، ولا يجوز لأحد هذين الحالين أن يبيع ما تحيل به قبل أن
يستوفيه؛ لأن هذا بيع يتصل بالبيع الأول من الحال أو المحال عليه قبل أن يستوفي الطعام، وذلك غير جائز.

ولا يسمي وهذا كما قال: إنه لا يجوز لأحد أن يشتري طعاما بكسر من درهم على أن يعطيه بثلث طعاما
إلى أجل؛ لأنه يدخله الطعام بالطعام إلى أجل، وأنه غير جائز، ولا يبيح ذلك ضرورة؛ لأن منه مدوحة أن يدفع
إليه الطعام به نقداً أو يدفع إليه عند انقضاء الأجل درهما كاملاً ويأخذ بقيته ما شاء، ويجوز أن يشتري منه
بكسر الدراهم طعاما، ويدفع إليه درهما كاملاً، ولا يدخل ذلك بيع وسبق، لأهما لم يعقدا على ذلك، فإن
كان عنما أن كسر الدراهم لا يوجد ولا يمكن تسليمه إلا أن السالغ يتوقع أن يقصص منه بقية درهمه ما شاء،
ومضى شاء أو يشاركه فيه.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ بَأَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ عِنْدَ الرَّجُلِ دِرْهَمًا، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنْهُ بِثُلْثٍ أَوْ بِرُبُعٍ أَوْ بِكِسْرِ مَعْلُومٍ سِلْعَةٍ مَعْلُومَةٍ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ سِعْرٌ مَعْلُومٌ، وَقَالَ الرَّجُلُ: آخُذْ مِنْكَ بِسِعْرِ كُلِّ يَوْمٍ، فَهَذَا لَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ غَرَّرَ بِقِلِّ مَرَّةٍ وَيَكْثُرُ مَرَّةً، وَلَمْ يَفْتَرِقَا عَلَى بَيْعٍ مَعْلُومٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ بَاعَ طَعَامًا جِزَافًا وَلَمْ يَسْتَشِنْ مِنْهُ شَيْئًا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا مَا كَانَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَشِينَ مِنْهُ، وَذَلِكَ الثُّلُثُ فَمَا دُونَهُ، فَإِنْ زَادَ عَلَى الثُّلْثِ صَارَ ذَلِكَ إِلَى الْمُرَابَنَةِ وَإِلَى مَا يُكْرَهُ، فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا مَا كَانَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَشِينَ مِنْهُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَشِينَ مِنْهُ إِلَّا الثُّلُثُ فَمَا دُونَهُ، قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا.

الحُكْرَةُ وَالتَّرْبُصُّ

١٣٤٩ - مَاتَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لَا حُكْرَةَ فِي سُوقِنَا لَا يَعْمِدُ...

وَلَا بَأْسَ بَأَنْ يَضَعَ وهذا كما قال: إن الرجل يجوز له أن يضع عند الرجل درهما، ويأخذ منه ببعضه ما شاء ويترك عنده الباقي، وذلك يكون على ثلاثة أوجه، أحدها: أن يضعه عنده مهملا وذلك جائز. والثاني: أن يقول له: آخذ به منث كذا وكذا من الثمر، وغير ذلك يقدر معه فيه سلعة ما، ويقدر ثمنها قدرا ما، ويترك ذلك حالا يأخذه متى شاء، أو يوقت له وقتا ما فهذا جائز. والثالث أن يترك عنده في سلعة معينة أو غير معينة على أن يأخذ منها في كل يوم بسعره، فإن ذلك غير جائز؛ لأن ما عقدا عليه من الثمن مجهول.

الحُكْرَةُ. الاحتكار: اشتراء الطعام وحسبه؛ ليقول فيغلو، والحكر والحكرة: بالضم اسم منه وأصل الحكر الجمع، قال أبو داود: سألت أحمد ما الحكرة؟ قال: ما فيه عيش الناس وهو الطعام والقوت. قال أبو داود: قال الأوزاعي: المحتكر من يعترض السوق يريد أن يشتري الطعام والقوت منه ليحسبه، ويريد أن يبيعه وقت العلاء، فأما إذا جلب من بلدة أخرى وحسبه، فليس بمحتكر. قال الخطابي: كان "يحتكرونه" يدل على أن المحظور منه نوع دون نوع، ولا يجوز على سعيد بن المسيب في فضله وعدمه أن يروي عن النبي ﷺ حديثا، ثم يخالفه كما حاك، وهو على الصحابي أقول جواراً وأعد مكانا، وقد اختلف الناس في الاحتكار، فكرهه مالك والثوري في الطعام وغيره من السلع، وكان مالك يجمع من احتكار الكتان والصوف والريث، وكل شيء أصبر بأهل السوق، أما أنه قال: ليست الفواكه =

رَجَالٌ بِأَيْدِيهِمْ فَضُولٌ مِنْ أَدْهَابٍ إِلَى رِزْقٍ مِنْ رِزْقِ اللَّهِ نَزَلَ بِسَاحَتِنَا فَيَحْتَكِرُونَهُ عَلَيْنَا، وَلَكِنْ أَتَيْمَا جَالِبٍ جَلَبَ عَلَى عُمُودٍ كَبِدِهِ فِي الشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ، فَذَلِكَ ضَيْفٌ عُمْرٌ، فَلْيَبِيعْ كَيْفَ شَاءَ اللَّهُ، وَلْيُمْسِكْ كَيْفَ شَاءَ اللَّهُ.

١٣٥٠ - **مات** عَنْ يُونُسَ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مَرَّ بِحَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ، وَهُوَ يَبِيعُ زَبِيئًا لَهُ فِي السُّوقِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: إِمَّا أَنْ تَزِيدَ فِي السَّعْرِ وَإِمَّا أَنْ تُرْفَعَ مِنْ سُوقِنَا.

= من الحكرة. وقال أحمد بن حنبل: ليس الاحتكار إلا في الطعام حصده؛ لأنه قوت الناس، قال: وما يكون الاحتكار في مثل: مكة والمدينة والنعور، وفرق بينهما وبين عداد والنصرة. وقال أحمد: إذا دخل الطعام في صيغة فحسه فبيعت حكرة. وقال الحسن والأوراعي: من جلب طعاما من بلد، فحسه ينتصر بزيادة لسعر، فبيعت محتكر، وإما المحتكر من اعترض سوق المسلمين.

على عمود كده أراد به ظهره؛ فيه يمسك الكد ويقويه، فصار كالعمود له، وقيل: أراد به أن يأتي به على بعد ومشقة؛ وإن لم يكن ذلك الشيء على ظهره، وإما هو مثل: وقيل: عمود التنص عرق عميد من رباه، إلى ودين اسرة، فكأنما حمله عليه (المحلى) **كف ساء الله** لئلا يتبع الناس عن الحب، فإن من الناس حاجة وهم يوحده عند غيره حين يبيع سعر الوقت؛ لرفع الضرر عن الناس، فإنه عباس والقرصي.

ربما له في السوق بأرخص مما يبيع أهل السوق **أما أن تزيد الخ** وفي السير المختار. أنه لا يسعر حاكمه إلا إذا تعدى الأرباب عن القيمة تعديا فاحشا، فيسعر تمسورة أهل الرأي، وقال مالك: وعلى الولي التسعير عند الغلاء، ثم إن مالكا فقال لحزمة الاحتكار في المنطوق وغيره، وهو رواية عن أبي يوسف أن كل ما صر حسبه فهو احتكار، ولو كان ثيابا أو دراهم أو ديناراً، كذا ذكره الشامي وغيره، وإجماعهم على أن الاحتكار حص بالأقوات، وقد وردت أحبار مرفوعة في مذمة الاحتكار، ففي "مسلم" لا حص ولا حصي ثم إن حسن القوت إنما يكون احتكاراً إذا طالت المدة لا فيما قصرت، وحد لطلول أربعين يوماً، وعند أحمد عن ابن عمر: من حكر الطعام أربعين يوماً فقد برئ من الله وبرئ الله منه. قال النووي: والاحتكار آخره أن يشتري الطعام خاصة حين الغلاء، فيدخره للتجارة، فأما إذا كان غير الطعام أو اشتراه في الرخص وادخره أو ابتاعه في الغلاء لأكله، فليس باحتكار محرم، قالوا: والحكمه في النهي عنه دفع الضرر عن العامة كما أجمعوا على أنه لو كان عند أحد طعام وضطروا إليه أجز على بيعه؛ دفعا للضرر عنهم، وأما ما في "مسلم" عن ابن المسيب ومعمر: هما كانا يحتكران، فقال ابن عبد البر: إلهما كانا يحتكران الربح، وانتهى محمود على حكر انقوت. (المحلى)

١٣٥١ - مات أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْحُكْرَةِ.

ما يجوز من بيع الحيوان بفضه بعض والسلف فيه

١٣٥٢ - مات عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ،

أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ بَاعَ جَمَلًا لَهُ يُدْعَى عُصْفِيرًا بِعِشْرِينَ بَعِيرًا إِلَى أَجَلٍ.

١٣٥٣ - مات عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ اشْتَرَى رَاحِلَةً بِأَرْبَعَةِ أَبْعَرَةٍ مَضْمُونَةٍ

مركبا من الإبل

عَلَيْهِ يُوفِّيهَا صَاحِبُهَا بِالرَّيْذَةِ.

موضع قريب المدينة

١٣٥٤ - مات أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ اثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ، فَقَالَ:

لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْحَمَلِ بِالْحَمَلِ مِثْلِهِ وَزِيَادَةِ دَرَاهِمٍ

يَدًا يَدًا، وَلَا بَأْسَ بِالْحَمَلِ بِالْحَمَلِ مِثْلِهِ وَزِيَادَةِ دَرَاهِمٍ، الْحَمَلُ بِالْحَمَلِ يَدًا يَدًا

ساحرة

وَالدَّرَاهِمُ إِلَى أَجَلٍ، قَالَ: وَلَا خَيْرَ فِي الْحَمَلِ بِالْحَمَلِ مِثْلِهِ وَزِيَادَةِ دَرَاهِمٍ الدَّرَاهِمُ نَقْدًا،

وَالْحَمَلُ إِلَى أَجَلٍ، وَإِنْ أَخْرَتِ الْحَمَلَ وَالدَّرَاهِمَ لَا خَيْرَ فِي ذَلِكَ أَيْضًا. قَالَ مَالِكٌ:

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَبْتَاعَ الْبَعِيرَ النَّجِيبَ بِالْبَعِيرَيْنِ، أَوْ بِالْأَبْعَرَةِ مِنَ الْحَمُولَةِ مِنْ مَاشِيَةِ الْإِبِلِ

ينهى عن الحكرة [الحكرة حس الصعام ليقل فيعنو، والحكرة اسم منه، كذا في الجمع. (عند الحق)] لقوله .

أخرجه مسلم وأبو داود، ورواه الترمذي وصححه مرفوعا بلفظ: لا حكمة ولا حكمة

ولقوله .

ان علي بن محمد: بلغنا عن عني بن أبي صالح خلاف ذلك، أخبرنا مالك، أخبرنا ابن أبي ذؤيب، عن

يريد بن عبد الله بن قسيط، عن أبي حسن البرار، عن رجل من أصحاب رسول الله . عن علي بن أبي طالب،

أنه لم يبيع البعير بالبعيرين إلى أجل، والشاة بالشاتين إلى أجل. وسعنا عن النبي . أنه لم يبيع الحيوان

بأخيوان سيئة، فهذا بأحد، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. (موطأ، والمخلى)

وَأِنْ كَانَتْ مِنْ نَعَمٍ وَاحِدَةٍ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُشْتَرَى مِنْهَا اثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ إِذَا اخْتَلَفَتْ قَبَانَ اخْتِلَافُهَا وَإِنْ أَشَبَّ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَاخْتَلَفَتْ أَجْنَاسُهَا أَوْ لَمْ تَخْتَلَفْ، فَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا اثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ مَا كُرِهَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُؤْخَذَ الْبَعِيرُ بِالْبَعِيرَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا تَفَاضُلٌ فِي نَحَابَةٍ وَلَا رَحْلَةٍ، فَإِذَا كَانَ هَذَا عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ، فَلَا يُشْتَرَى مِنْهُ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ، وَلَا بَأْسَ أَنْ تَبِيعَ مَا اشْتَرَيْتَ مِنْهَا قَبْلَ أَنْ تَسْتَوْفِيَهُ مِنْ غَيْرِ الَّذِي اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ إِذَا انْتَقَدَتْ ثَمَنُهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ سَلَفَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَوَصَفَهُ وَحَلَاهُ وَتَقَدَّ ثَمَنُهُ، فَذَلِكَ جَائِزٌ، وَهُوَ لَازِمٌ لِلْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ عَلَى مَا وَصَفَا وَحْتَبَا، وَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ مِنْ عَمَلِ النَّاسِ الْجَائِزِ بَيْنَهُمْ وَالَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ يَلْدِنَا.

أَيُّ أَجَلٍ أَح ووجه تفرقه هذه: أن اختلاف المنافع بصير أحسن الواحد حسبي، ويتصنع معه أن المقصد بالمنافعة حصول المنفعة والعرض لا إريادة في السلف، وأيضاً مع اختلاف أحسن ليس المقصد إلا المنافع؛ لأنها التي تمكك، وأما الدورات فلا تمككها وإن كانت منافع هي مقصودة من دية الحمل، والمقصود من آخر من حسنها أخرى، صار ذلك سمرلة دابة وثوب، فإن اتفقت منافع أحسن لم يخر؛ لأنه من قدم الأقل سيف إريادة، وإن قدم الأكثر فصمان يجعل؛ لأنه أعطاه أحد الثوبين على أن يكون الآخر في دمه إلى أجل، وسلعه يستفيع بالصمان وهو مجموع، فهو تحقق السلف دون منفعة لا محققة ولا مقدره حار، قاله عياض، وقد روى أحمد والأربعة، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه غيره أيضاً عن جابر أن النبي ﷺ هي عن بيع الحيوان بالحيوان سيئة، فتعق به أحسن والحسن فمعوا بيع الحيوان بالحيوان وجعوه ناسحا، وحمله مالك على متحد أحسن جميعاً بينهما، فافهم.

أَيُّ عَمَلٍ أَح وبه قال الشافعي وأحمد؛ لأنه يصير معبوماً بين أحسن والمس والموع والصفة والتفاوت بعد ذلك يسير، وقال أبو حنيفة: لا يجوز السلم في الحيوان دابة أو رقيقاً، وهو قول الأوراعي؛ لما أخرج الحاكم والدارقطني، وقال: صحيح الإسناد عن ابن عباس، أنه ﷺ هي عن السلم في الحيوان. (المحلى)

مَا لَا يَجُوزُ مِنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ

١٣٥٥ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ، وَكَانَ بَيْعًا يَتَّبَعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، كَانَ الرَّجُلُ يَتَتَاعُ الْحَزُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجِجَ النَّاقَةُ، ثُمَّ تُنْتَجِجَ الَّتِي فِي بَطْنِهَا.

١٣٥٦ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ: لَا رَبَا فِي الْحَيَوَانِ

حل الحديث بفتح الحاء والباء فيهما، قيل: الحنة: جمع حابل كظلمة جمع ظالم، واختتموا في المراد بالهبي، فقال جماعة: هو البيع شمس مؤجل إلى أن تلد الناقة ويد ولدها، وبه قال مالك؛ لأن الراوي وهو ابن عمر فسر به هذا، وقال آخرون: هو بيع ولد ويد الناقة في الحال، وهذا تفسير أهل اللغة، وبه قال أحمد وإسحاق، وهذا أقرب. (الطبي مختصراً)

حل الحديث بفتح الحاء والباء فيهما، ورواه بعضهم بسكون الباء في الأول. قال القاضي عياض: هو غنط واصواب الفتح والأو مصدر حبلى المرأة، واحبل عنتص بالأدميات، ويقال في غيرها من الحيوانات: الحمل، إلا ما جاء في هذا الحديث، والحيلة: جمع حابل كظلمة وظالم، وقيل: الهاء للمبالغة، واختتموا في إيراد بالحبل الحيلة المهي عنها، فقيل: هو البيع بثمن مؤجل إلى أن تلد الناقة ويد ولدها وهذا تفسير ابن عمر ومالك والشافعي وغيرهم. وقيل: هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال، وبه قال أبو عبيد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وهو أقرب إلى اللغة. وبيع فاسد على كلا المعنيين، كذا في "تهديب الأسماء والنباتات". وفي "شرح المسند": قال ابن كثير: يحصل الخلاف بل المراد البيع إلى أجل أو بيع الجنين، وعلى الأول: هل المراد بالأجل ولادة الأم أو ولادة ولدها؟ وعلى الثاني: هل المراد بيع الجنين الأول أو بيع جنين الجنين؟ فصارت أربعة أقوال. فعلة النهي إما جهالة الأجل أو أنه غير مقدور تسليمه أو أنه بيع معدوم أو محمول، وحكى صاحب "المحكم" في تفسيره قولاً حامساً: أنه ما في بطون الأنعام، وهو أيضاً من بيع الضرر، لكن هذا إما فسر به ابن المسيب بيع المصامين كما رواه مالك، وفسره به غيره بيع الملاقيح، وحكى عن ابن كيسان وأبي العباس الميرد، والمراد: أن بائنة الكرخة وجعلها أي حملها وثمرها قبل أن يبيع الإدراك كما هي عن بيع تمر السخلة حتى ترهي، وهو قول شاذ.

لا ربا في الحيوان المختلف جسده كمتحد، وبيع يدا بيد، فإن بيع إلى أجل واختلفت صفاته جاز وإلا منع عند مالك، وأجازه الشافعي مطلقاً وهو ظاهر قول ابن المسيب؛ لأنه أمر بعض أصحابه أن يعطي بعيراً في بعيرين إلى أجل، فهو محض لعموم حرمة الربا. وأجيب بحمله على مختلف الصفة والمنافع، جمعاً بين الأدلة ومعه أبو حنيفة، اتفقت الصفات أو اختلفت؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَجُوزُ بَيْعُهُمْ بِالسُّبْحَةِ وَلَا بِلَيْلَةٍ وَلَا بِأَمْسٍ وَلَا بِنَهَارٍ﴾ (البقرة: ٢٧٥)، والربا: هو الزيادة، وهذا زيادة، وأحاديث التخصيص متعارضة، فالأصل هو المنع.

وَأَيُّهَا نُهَيَّ مِنَ الْحَيَوَانِ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنْ الْمَضَامِينِ، وَالْمَلَاقِيحِ، وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ، فَالْمَضَامِينُ: بَيْعُ مَا فِي بَطْنٍ إِنَاثٍ الْإِبِلِ وَالْمَلَاقِيحُ: بَيْعُ مَا فِي ظَهْرِ الْجِمَالِ، وَحَبْلُ الْحَبْلِ: مَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتْبَاعُونَهُ.

فالمضامين إلخ: هذا ما ذكره مالك، وقال في "النهاية": المضامين: ما في أصلاب الفحول وهي جمع مضمون بقدر: ضمن شيء تعنى تصميمه، ومنه قوله: مضمون الكتاب كذا وكذا، والملاقيح: جمع مقبوح، وهو ما في بطن الناقة وفسرهما مالك في "الموطأ" بالعكس، وفسره الأزهري عن مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب، وحكاه أيضاً عن ثعلب عن ابن الأعرابي، قال: إذا كان في بطن الناقة حمل، فهي صامس ومضمون وهي صوم من ومضامين، والذي في بطنها مقبوح ومقبوحة.

في ظهور الجمل إلخ: جمع جمل وهو ذكر الإبل؛ لأنه يفتح الناقة، ولذا سميت لحيته التي يفتح بها التمار فحلال، قال الزرقاني: وافق الإمام على هذا التفسير جماعة من الصحابة، وعكسه ابن حبيب، فقال: المضامين: ما في الظهور، والملاقيح: ما في لبطن، ورغم أن تفسير مالك مقبوض، ونعقب بأن ما كنا نعلم منه بالغة، وفي 'تقديم الأسماء والنوعات' لسوي في حرف الصاد المعجمة، قال أبو عبيدة معمر بن مثنى: فيما رأيت في عرب الحديث له وهو أور من صف عرب الحديث عن بعض العلماء، وعند بعضهم الضر بن شميل، قال: المضامين: ما في أصلاب الفحول، وكذلك قاله صاحبه أبو عبيد القاسم بن سلام، وكذلك ذكره الأزهري وغيره، وقال صاحب "المحكم": المضامين: ما في بطون الخوامل كألف تصميمه، وقال الأزهري في شرح ألفاظ المختصر: المضامين: ما في أصلاب الفحول، سميت بذلك؛ لأن الله تعالى أودعها صهورها، فكأنها صميتها، وحكى صاحب 'مطالع الأنوار' عن مائث أنه قال: المضامين: الأجنة في البطون، وعن ابن حبيب من أصحابه ما في ظهور الإبل الفحول، وفيه أيضاً في حرف نلام واحد الملاقيح عند صاحب 'صحاح اللغة' مقبوحة، وكذلك قال أبو عبيد القاسم بن سلام والأزهري وغيره: إن الملاقيح الأجنة في بطون الأمهات واحده مقبوحة؛ لأن أمها لقبقتها أي حملتها، فاللاقح الحامل، ولم يخصها الأزهري وابن فارس بالإبل، وحصلها أبو عبيدة والأزهري بالإبل، ويظهر من هذا كله أنهم احتجوا في تفسير المضامين والملاقيح التي هي عن بيعها في الحديث بعد ما اتفقوا على أن مراد ما في البطون من الأجنة، وما في أصلاب الفحول من الصف التي تكون مادة للأولاد، ولم تقع بعد في إرحم، ففسر بعضهم الأول بالأسل والثاني بالثاني، وعكس بعضهم ولكن وجهة وماسبة، وكان هذان البيعان من بيوع الجاهلية ويبيعون ولد الناقة قبل أن تولد، وقبل أن تقع بصفة الحمل في البطن، وإي هي عنهما؛ لأن فيهما عذر أو بيع ما ليس عنده وما لا يقدر على تسليمه، ولقد أعجب عني القاري حيث فسر قوله: ما في صهور أحمال بقوله: من الوب وأراد به الشعر الذي على الظهر، ولعلمي ما ذكرنا ظاهر على كل من به مهارة في فنون الحديث وعريه، فكيف حصى على هذا المستحرق؟ ولا عجب، فإن لكل عالم رنة ولكل جواد كوة

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَشْتَرِيَ أَحَدٌ شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ بِعَيْنِهِ إِذَا كَانَ غَائِبًا عَنْهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ رَأَاهُ وَرَضِيَهُ عَلَى أَنْ يَنْقُذَ ثَمَنَهُ لَا قَرِيبًا وَلَا بَعِيدًا. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا كُرِهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ يَنْتَفِعُ بِالثَّمَنِ وَلَا يُدْرَى هَلْ تُوْجَدُ تِلْكَ السَّلْعَةُ عَلَى مَا رَأَاهَا الْمُشْتَرِي أَمْ لَا؟ فَبِذَلِكَ كُرِهَ ذَلِكَ، وَلَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَ مَضْمُونًا مَوْصُوفًا.

بَيْعُ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ

١٣٥٧ - مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ.

هي عن بيع الخ | قال المرقاوي: هي غريمه؛ للتفاضل في الجنس الواحد فهو من مرساة يد لا يدري هل في الحيوان مثل اللحم الذي أعطاه أو أقل أو أكثر؟ قال ابن عبد البر: لا أعلمه يتصل من وجه ثالث، وحسن أستاذي مرسى سعيد هذا، ولا خلاف عن مالك في إرساله | احتجوا فيه بحجور أبو حنيفة وأبو يوسف ومرو - تمديد الشافعي - بيع اللحم بالحيوان سواء كان اللحم من جنس ذلك الحيوان أو لا مساويها ما في حيوان أو لا شرط التعجيل، أما بالنسيئة فلا؛ لامتناع السلم في الحيوان واللحم، وذلك لأنه باع موروثا على نسيئة بموروث؛ يد حيوان نسيئة بموروث عادة ولا يعرف قدر ثمنه بالورث؛ لأنه يثقل نفسه تارة ويخففها أخرى، وتحدد الجنس مع اختلاف المقدارية لا يجمع التفاضل، وإنما يجمع المسا، فقدا به. وقال محمد: إن باعه بجمعه غير جنسه كجمعه انقرا بالشاة الحية، وجمعه الخزور بالقررة الحية يجوز كيف ما كان، وإن كان من جنسه كجمعه شاة بشاة حية، فشرطه أن يكون لحمه المقرر أكثر من اللحم الذي في الشاة؛ ليكون لحم الشاة بمقابلة مثله من اللحم، وبقي لحمه بمقابلة السقف، وهو ما لا يطلق عليه اسم اللحم كالكرش والخلد والأكارع، ولو لم يكن كذلك يتحقق إربا، وما زيادة السقف إن كان اللحم المقرر مثل لحم الحيوان، أو لزيادة اللحم إن كان لحم الشاة أكثر، فصار كبيع الجنس أي دهن السمسم بالسمسم، والريثون بدهنه؛ فإنه لا يجوز إلا على ذلك الاعتناء، ولو كانت الشاة مذبوحة مسبوحة إذا تساوى وربما جاز اتفاقا إذا كانت مفصولة عن السقف، وإن كانت بسقفها لا يجوز إلا على الاعتناء المذكور. وقال مالك والشافعي وأحمد: لا يجوز بيع اللحم بالحيوان أصلا في متحد الجنس، ولو باعه بجمعه من غير جنسه فقال مالك وأحمد: يجوز، وللشافعي قولان: والأصح لا؛ لعموم النهي، ولا يخفى أن المعنى وارد بأسه مطلقا، فمنه قوي ومنه ضعيف، فمن القوي رواية مالك وأبو داود في "المراسيل"، ومرسل ابن المسيب حجة بالاتفاق. =

١٣٥٨ - **روى** عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: مَنْ مَيَّسِرَ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ بَيْعَ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ بِالشَّاةِ وَالشَّاتَيْنِ.

١٣٥٩ - **روى** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لُهِىَ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ، قَالَ أَبُو الزِّنَادِ: فَقُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا اشْتَرَى شَارِفًا بِعَشْرَةِ شِيَاهٍ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: إِنْ كَانَ اشْتَرَاهَا لِيُنْحَرَهَا فَلَا حَيْرَ فِي ذَلِكَ. قَالَ أَبُو الزِّنَادِ: وَكُلُّ مَنْ أَدْرَكَتْ مِنْ أَهْلِ الْعَمَةِ يَنْهَوْنَ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ. قَالَ أَبُو الزِّنَادِ: وَكَانَ ذَلِكَ يُكْتَبُ فِي عَهْدِ الْعُمَالِ فِي زَمَانِ أَنَانَ بْنِ عُثْمَانَ وَهَشَامِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ يَنْهَوْنَ عَنْ ذَلِكَ.

برية المجهول

بَيْعُ اللَّحْمِ بِاللَّحْمِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي لَحْمِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْوَحُوشِ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَى بَعْضُهُ بِبَعْضٍ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَزَنًا بِوزنٍ يَدًا بِيَدٍ، وَلَا بَأْسَ بِهِ

= وأخرجه ابن حريجة عن أحمد بن قفص السلمي حدثني إبراهيم بن صهمان، عن حجاج بن حجاج، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة. وقال الميهقي: إسناده صحيح، ومن أثبت سماع الحسن عن سمرة، فهو عنده موصول، ومن لم يشته فهو عنده مرسل جيد، والمرسل عندها حجة مطلقة، وأسند الشافعي إلى رجل مجهول من أهل المدينة: أنه هي أن يباع حي تمت. وأسند أيضاً إلى أبي بكر الصديق: أنه هي عن بيع اللحم بالحيوان وبسنده بن القاسم بن محمد وعروة بن الربيع وأبي بكر بن عبد الرحمن: أنهم كرهوا ذلك. كذا حققه ابن الغمام في "فتح القدير" وكأنه أشار إلى ترجيح ما وافقته الروايات الحديثة.

هي عن بيع ح قال محمد: هذا باحد، من باع من لحم الغنم شاة حية لا يدري اللحم أكثر أو ما في الشاة أكثر، فالبيع فاسد مكروه لا يسي. وهذا مثل مرة والمخقة، وكذا بيع ربيع برب، ودهن السمسم بالسمسم. (الموطأ لمحمد .) **سار** بشين معجمة وألف وراء وفاء، اسمة من سوف، وجمع اشرف، مثل نار وورل.

لا ينسرى بعده بعض الح فإن الدواب وحشيتها وأهنتها عنده حسن واحد، وقال أبو حيفة والشافعي: لحم البقر جنس، ولحم الإبل جنس آخر.

وإن لم يؤزن إذا تحرّى ذلك أن يكون مثلاً بمثل يداً بيدي. قال مالك: ولا بأس بلحم الحيتان بلحم الإبل والبقر والغنم وما أشبه ذلك من الوحوش كلها اثنين بواحد وأكثر من ذلك يداً بيدي، فإن دخل في ذلك الأجل فلا خير فيه. قال مالك: وأرى لحوم الطير كلها مخالفةً للحوم الأنعام والحيتان، فلا أرى بأساً بأن يشتري بعض ذلك ببعض متفاضلاً يداً بيدي، ولا يباع شيء من ذلك إلى أجل.

ما جاء في ثمن الكلب

١٣٦٠ - مذكور عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله ﷺ

وأرى لحوم الطير الح والحاصل: أن اللحوم كلها عدده ثلاثة أحاس، فحوم دوات الأربع من الأنعام والوحش صف، والبحريات حس، ولحوم الطيور كله صف، فيجوز التفاصيل عند الاختلاف، ويحرم عند الاتحاد، وهذا هو المطابق لكتب مذهبه، ويحتمل أن يكون المعنى = والله أعلم = أن لحوم الطير مخالفةً لحوم الأنعام في الحكم، فيجوز بيع لحوم الطير ولو من نوع واحد متفاضلاً؛ لعدم تحقق العدة فيها وهو الإدجار، قاله ابن إمام. (المحلى)

ثمن الكلب وقد اختلف الناس في جواز بيع الكلب، فروي عن أبي هريرة - أنه قال: من السحت. وروي تحريمه عن الحسن والحكم وحماد، وإليه ذهب الأوراعي والشافعي وأحمد بن حنبل، وقال أصحاب الرأي: بيع الكلب جائز، وقال قوم: ما أبيع اقتناءه من الكلاب فبيعه جائز، وما حرم اقتناؤه منها فبيعه حرام، يحكي ذلك عن عطاء والجمعي، وقد حكينا عن مالك: أنه كان يحرم ثمن الكلب، ويوجب فيه القيمة لصاحبه على من أتلفه، وذلك لأنه أبطل عليه منفعة وشبهه بأه الولد لا يخل ثمنها، وفيه القيمة على من أتلفها. وقال القاري: البهي محمول عندنا على ما كان في زمنه - حين أمر بقتله، وكان الانتفاع به يومئذ محرماً، ثم رخص في الانتفاع به حتى روي: أنه قضى في كلب صيد قتله رجل بأربعين درهماً، وقضى في كلب ماشية بكبش. ذكره ابن اسك، وقال الطيبي: الجمهور على أنه لا يصح بيعه، وأن لا قيمة على متلفه، سواء كان معصوماً أو لا، وسواء كان يجوز اقتناؤه أم لا، وأجاز أبو حنيفة بيع الكلب الذي فيه منفعة، وأوجب القيمة على متلفه، وعن مالك روايات الأولى: لا يجوز البيع وتجب القيمة، والثانية: كقول أبي حنيفة، والثالثة: كقول الجمهور.

نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَخُلُوانِ الْكَاهِنِ، يَعْنِي بِمَهْرِ الْبَغِيِّ مَا تُعْطَاهُ الْمَرْأَةُ عَلَى الزَّانَا، وَخُلُوانِ الْكَاهِنِ رَشْوَتُهُ وَمَا يُعْطَى عَلَى أَنْ يَتَكَاهَنَ.
قَالَ مَالِكٌ: أَكْرَهُ ثَمَنَ الْكَلْبِ الصَّارِي وَغَيْرِ الصَّارِي؛ لِتَنْهِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ.

السِّلْفُ وَبَيْعُ الْعُرُوضِ بَعْضُهَا بَعْضُ

١٣٦١ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ وَسِّلْفٍ، قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِرَجُلٍ: أَخِذْ سِلْعَتَكَ بِكَذَا وَكَذَا عَلَى أَنْ تُسَلِّفَنِي كَذَا وَكَذَا، فَإِنْ عَقَّدَا يَبْعُهُمَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ؛ فَإِنْ تَرَكَ الَّذِي اشْتَرَطَ السِّلْفُ مَا اشْتَرَطَ مِنْهُ

هي عن ثمن الكلب يدل على حرمة بيعه مضاعفاً، وبه قال الشافعي وأحمد وجمهور، وهو مشهور عن مذهب مالك، وقال أبو حنيفة وصاحبه وسحنون من مالكية، الكلاب التي سفع لها يجوز بيعها؛ ما روى أبو حنيفة في مسنده عن هشيم، عن عكرمة، عن بن عباس قال رخص رسول الله ﷺ في ثمن كلب صيد، وهذا سند جيد؛ فإن هشيم ذكره ابن حبان في مشقه من ثمن كلب صيد، قال بن همام: فهذا الحديث يصححه محققنا على رأيهم. (المحلى) قلت: ويعاضده ما في سناني عن حابر هي عن ثمن كلب إلا كلب صيد.

وخُلُوانِ الْكَاهِنِ قال أبو عبيد: وأصله من خلوة، سبه ما يعصى الكاهن بشي، نحو لأخذه إياه سهلاً دون كلفة، يقال: حبوت الرجل إذا أضعمته الخلو، وعسسته إذا أضعمته العسل، ونحو أيضاً الرشوة، وحبوان في غير هذا ما يأخذه الرجل لنفسه من مهر بنته، وهو عيب عند النساء، وحكى ابن عبد البر والبارقي وغيرهما لإجماع على حرمة ما يأخذه الكاهن، لأنه حاصل كذب كره. قال احتشابي الكاهن: الذي يدعي مصالعة علم العيب ويجوز الناس عن الكوائن، وكان في حاشية كهنة يدعون معرفة كثير من الأمور.

هي عن بيع وسلف: السلف ههنا القرض، قال في "النهاية". ومنه الحديث: لا يخل سلف وبيع، وهو مثل: بعثك هذا العبد بألف عني أن تسمعي ألفاً في متاع، أو عني أن تقرصي ألفاً؛ لأنه إما يقرضه ليحاييه في الثمن، فيدخل في حد الإهالة، ولأن كل قرض حر ممتعة فهو ربا، ولأن في العقد شرعاً، ولا يصح.

وتفسير ذلك إن قوله: "فهو غير جائز" أي حرام؛ لأنه مهما على فصد لسلف بريادة، فإذا كان النافع هو دافع السلف فكأنه أحد الثمن في مقابلة السبعة والاتقاع بالسلف، وإن كان هو المشتري فكأنه أحد السبعة عما دفعه من الثمن بالاتقاع بالسلف، قوله: "كان ذلك البيع جائزاً؛ لاستثناء منهمة".

كَانَ ذَلِكَ الْبَيْعُ جَائِزًا، قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يُشْتَرَى الثَّوْبُ مِنَ الْكُتَّانِ أَوْ الشَّطْوِيِّ أَوْ الْقَصْبِيِّ بِالْأَثْوَابِ مِنَ الْإِتْرَبِيِّ أَوْ الْقَسِيِّ أَوْ الرِّيقَةِ أَوْ الثَّوْبِ الْهَرَوِيِّ أَوْ الْمُرَوِيِّ بِالْمَلَا حِفِ الْيَمَانِيَّةِ وَالشَّقَاتِقِ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ الْوَاحِدُ بِالْأَثْنَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ يَدًا بِيَدٍ، أَوْ إِلَى أَجَلٍ، وَإِنْ كَانَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ فَإِنْ دَخَلَ ذَلِكَ نَسِئَةً فَلَا خَيْرَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَصْلُحُ حَتَّى يَخْتَلِفَ فَيَبِينَ اخْتِلَافُهُ، فَإِذَا أَشَبَّهُ بَعْضُ ذَلِكَ بَعْضًا وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَسْمَاؤُهُ فَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ أَثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ، وَذَلِكَ أَنْ يَأْخُذَ الثَّوْبَيْنِ مِنَ الْهَرَوِيِّ بِالْثَّوْبِ مِنَ الْمُرَوِيِّ أَوْ الْقَوْهِِيِّ إِلَى أَجَلٍ، أَوْ يَأْخُذَ الثَّوْبَيْنِ مِنَ الْفُرْقُبِيِّ بِالْثَّوْبِ مِنَ الشَّطْوِيِّ، فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فَلَا يُشْتَرَى مِنْهَا اثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ.

الشطوي مسوب إلى شطاة موضع مصر، والقصي: القصب، بالتحريك. ثياب ناعمة من كتان، والأترني مسوب إلى إترين كبـ "إرميل" كورة مصر، ونقسي: مسوب إلى قس تشديد السين، وهو افراد هو موضع من أرض مصر، وقد بكسر، وريقة: ثياب، أي ثياب ناعمة، والشقائق: يعني به ثياب الملونة بلون الشقائق.

بالأثواب إلح قال الساجي: يريد أن رقيق لكتان، وهي الشطوية وما أشبهها من القصي والفرقي والقسي لا بأس به بعبط ثياب لكتان، وهي الإتريني، وما أشبهه من القسي والريقة والبريسية إلى أجل، وأصل ذلك: أن ما احتنف في جسسه من الثياب يجوز بيعه بما حالقه في جسسه إلى أجل لا يجوز ذلك فيما كان من جسسه، وإنما يختلف جسسها بالرقه والعبط، لأنها شفعة مقصودة منها، وكذلك يخص رقيقه، وهو المروي والهروي والقوهي والعدلي حسس مخالف بعبطه، وهي الشقائق، وملاحف اليمانية للعلاص. ذكر ذلك كله ابن القاسم في "المُدَوِّنة"، وفي "المواصفة": أن ثياب القطن صنف وإن احتنفت حودتها وأثداها وبنداتها؛ فتقارب مافعها إلا ما كان من رشي القطن، وما احتنفت أيضاً في الرداءة والحدودة والعبطة والرقه، فتباين وتباعد في نفعه وحماله، فإلها صفتان ويجوز فيهما انتقال من أجل، فجعل اختلاف الجنس معيناً بالضعف على الوجه الذي ذكره بالرقه والعبط، ولم يذكر الاختلاف بالضعف؛ لأن ثياب لكتان لا تكن هناك تستعمل على هذا الوجه. **ولا يصلح إلح** يريد مما تقدم من الجنس بالرقه والعبط، وفي بعضها بالضعف. وأما إذا أشبه بعض ذلك بعضاً، وإن احتنفت أَسْمَاؤُهُ، فلا يجوز فيه انتقال من أجل؛ لتقارب المفعة التي في معنى الجنس، ومذهب أبي حنيفة يقر من مذهب مالك في ذلك، وهو قول الشافعي، وجوز الشافعي التفاضل مع التساوي في الصنف الواحد، وهو قول سعيد بن المسيب.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ أَنْ تَبِيعَ مَا اشْتَرَيْتَ مِنْهَا قَبْلَ أَنْ تَسْتَوْفِيَهُ مِنْ غَيْرِ صَاحِبِهِ الَّذِي اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ إِذَا انْتَقَدَتْ ثَمَنُهُ.

السُّلْفَةُ فِي الْعُرُوضِ

١٣٦٢ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ سَلَفَ فِي سَبَائِبٍ، فَأَرَادَ يَبِيعَهَا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تِلْكَ الْوَرِقُ بِالْوَرِقِ، وَكَرِهَ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ فِيمَا تُرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَبِيعَهَا مِنْ صَاحِبِهَا الَّذِي اشْتَرَاهَا مِنْهُ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي ابْتَاعَهَا بِهِ، وَلَوْ أَنَّهُ بَاعَهَا مِنْ غَيْرِ الَّذِي اشْتَرَاهَا مِنْهُ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ بَأْسٌ.

سلف في سائب بالموحدتين، جمع سبية، وهي شقة من الثياب من أي نوع كان، وقيل: هي من الكتان. كذا في 'النهاية'، وقيل: ثياب رفاق بحية عمامة أو مقابع. (المحلى) قال مالك: السائب: علال ثمانية، فقال ابن عباس فيمن باعها قبل أن يقبضها: ذلك الورق بالورق، وكره ذلك. وقال مالك: إن معنى ذلك أنه أراد أن يبيعها من بائعها منه بأكثر من الثمن الذي دفع إليه فيها، فبدحه الورق بالورق متفصلا، ويحتمل قول مالك هذا أن يريد بيان مذهب ابن عباس، ويحتمل أن يريد به ما يحتمله اللفظ المروي في ذلك مما هو الصواب عنده، وقد قال عيسى: سألت ابن القاسم عن ربح ما لم يضمن، فقال: ذكر مالك أنه يبيع الطعام قبل أن يستوفى؛ لأن رسول الله ﷺ هبى عن بيع الطعام قبل أن يستوفى، فرخه حرام. قال: وأما غير الطعام: العروض والحيوان والثياب، فإن ربحه حلال لا بأس به؛ لأن يبيعه قبل استيفائه حلال، ومن كتاب محمد: أن من ربح ما لم يضمن أن يبيع لرجل شيئا بغير أمره، ثم يبتاعه منه وهو لا يعلم يبعك بأقل من الثمن، وكذلك يبعث ما انتعت بالخيار لا نعه حتى نعلمه النافع، ويشهد أنك رصيته، فإن لم تعلمه فرخه للنافع، وإن قلت: بعث بعد أن احترت صدقت مع بملك، وكذلك الربح، وأما ما حلا المضبوط فإنه يجوز بيعه من بائعه ومن غيره قبل قبضه، سواء كان فيه حق توفية من عدد أو كيل، أو لم يكن فيه حق توفية كالثوب المعبر. وقال أبو حنيفة: كل ما يقل ويجوز فإنه لا يجوز بيعه قبل استيفائه، وكل ما لا يقل ولا يجوز من الدور والأرصين وما أشبهها، فإنه يجوز بيعها قبل استيفائها، وقال الشافعي: لا يجوز بيع شيء من ذلك قبل استيفائه. وتعقب شيوخنا في ذلك بأن المظنوم بالناس حاجة إليه، فكان الاحتياط فيه واجبا، قال القاضي أبو الوليد: والذي عدي أنه كان المستعمل في البيع قبل استيفائه المنسب به إلى الدرهم بالدرهم حين ورود النهي، فاحتص الحكم بذلك، والله أعلم.

قَالَ مَالِكُ: وَالْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِيمَنْ سَلَفَ فِي رَقِيقٍ أَوْ مَاشِيَةٍ أَوْ عُرُوضٍ، فَإِذَا كَانَ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَوْصُوفًا، فَسَلَفَ فِيهِ إِلَى أَحَلِّ فَحَلَّ الْأَجَلُ، فَإِنَّ الْمُشْتَرِيَّ لَا يَبِيعُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ مِنَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْهُ بِأَكْثَرَ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي سَلَفَهُ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ مَا سَلَفَهُ فِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَهُ فَهُوَ الرَّبَا صَارَ الْمُشْتَرِي إِنْ أَعْطَى الَّذِي بَاعَهُ دَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ فَانْتَفَعَ بِهَا، فَلَمَّا حَلَّتْ عَلَيْهِ السَّلْعَةُ وَلَمْ يَقْبِضْهَا الْمُشْتَرِي بَاعَهَا مِنْ صَاحِبِهَا بِأَكْثَرَ مِمَّا سَلَفَهُ فِيهَا فَصَارَ أَنْ رَدَّ إِلَيْهِ مَا سَلَفَهُ وَزَادَهُ مِنْ عِنْدِهِ. قَالَ مَالِكُ: مَنْ سَلَفَ ذَهَبًا أَوْ وَرَقًا فِي حَيَوَانٍ أَوْ عُرُوضٍ إِذَا كَانَ مَوْصُوفًا إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى،.....

قَالَ مَالِكُ وَالْأَمْرُ الح يريد ما دام في دمه وقبل استيفائه منه. لأنه يكون حينئذ قد دفع إليه ديناراً وأحد منه به دينارين، وأما إن باعه منه مثل الثمن الذي اشتراه به منه أو أقل من ذلك فلا بأس به؛ لأنه في بيعه مثله يعود إلى معنى القرص، فإذا باعه بأقل من الثمن بعد عن التهمة؛ لأن مثل هذا لا يفعل، لا يقصد أحد أن يسلف دينارين في دينار واحد. **من سلف ذهبا الح** فلا بأس أن يبيعه من النافع قبل الأجل ويعده بعرض يعجله ولا يؤخره على ما تقدم، وذلك أنه على ثلاثة أحوال، أحدها: أن يبيعه ما قبل أن يفترق من محبس السلم. والثاني: بعد أن يفترق وقبل حصول أجل السلم. والثالث: بعد حصول أجل السلم، فأما قبل التفرق فقد قال أشهب في "المجموعة": من أسلم في غير الطعام عينا أو طعاما أو عرضا لا يعرف بعينه أو مما يعرف، ثم باعه من النافع قبل التفرق جاز أن يبيعه بما شاء، وإن نقده دنانير وأحد دراهم أو أحد دنانير أكثر من دنانيره، ولا يخور ذلك بعد التفرق. وقال القاضي أبو الوليد: ومعنى ذلك عندي: أن يأخذ من حسن دنانيره أكثر، فيعلم أنه لم يقصد إعطاء دينار بدنانيرين فيصبح؛ بعد التهمة في أسبق الأول والثاني، وهذا على مذهب أشهب، وأما على قول من القاسم فلا يخور أن يأخذ منه أكثر من ذهبه. فإن كان بعد التفرق وقبل الأجل، فإنه لا يخور إلا ما يخور أن يسلم في الحيوان المسلم فيه، ويجوز أن يسلم فيه رأس المال فيتجدر من الأمرين، وأما بعد الأجل فإما يراعى معنى واحد، وهو أن يكون رأس مال المسلم لا يخور أن يسلم فيما باعه به، وإن كان ما باعه به لا يخور أن يسلم فيما باعه؛ لأن حكمه حكم التاجز؛ لأنه يأخذ ما باع به نقدا لا يخور فيه التأخير، وما في دمة المسلم إليه بمنزلة النقد، فلا يفسد ذلك من هذا الوجه إلا ما يفسد بيع النقد، وإما يراعى ذلك في رأس مال المسلم، وما قبضه ثوبا للمسلم فيه؛ لما بينهما من التأخير، والله أعلم. =

ثُمَّ حَلَّ الْأَحْلَ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَ الْمُشْتَرِي تِلْكَ السَّلْعَةَ مِنَ الْبَائِعِ قَبْلَ أَنْ يَحْلَ الْأَحْلَ، أَوْ بَعْدَ مَا يَحْلُ بَعْرُضٍ مِنَ الْعُرُوضِ يُعْجَنُهُ، وَلَا يُؤْخَرُهُ بِالْعَا مَا بَلَغَ ذَلِكَ الْعُرُضُ إِلَّا الطَّعَامَ، فَإِنَّهُ لَا يَحْلُ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ، وَلِلْمُشْتَرِي أَنْ يَبِيعَ تِلْكَ السَّلْعَةَ مِنْ غَيْرِ صَاحِبِهِ الَّذِي ابْتَاعَهَا مِنْهُ بِدَهَبٍ أَوْ وَرَقٍ أَوْ عُرُضٍ مِنَ الْعُرُوضِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَا يُؤْخَرُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَخْرَهُ قُبْحٌ، وَدَخَلَهُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْكَالِي بِالْكَالِي، وَالْكَالِيُّ بِالْكَالِي: أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ دَيْنًا لَهُ عَلَى رَجُلٍ بَدِيسٍ لَهُ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ سَفَّ فِي سَعَةٍ إِلَى أَجَلٍ، وَتِلْكَ السَّعَةُ مِمَّا لَا يُؤْكَلُ وَلَا يُشْرَبُ، فَإِنْ لُمُشْتَرِي يَبِيعُهَا مِمَّنْ شَاءَ بِنَقْدٍ أَوْ عُرُضٍ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهَا مِنْ غَيْرِ صَاحِبِهَا الَّذِي اشْتَرَاهَا مِنْهُ، وَلَا يَتَّبَعِي لَهُ أَنْ يَبِيعَهَا مِنَ الَّذِي ابْتَاعَهَا مِنْهُ إِلَّا بَعْرُضٍ يَقْبِضُهُ وَلَا يُؤْخَرُهُ.

« من نكح صالحة بعد بيع شخص من شترق، أو ما هو في حكم ذلك، لأنه يدخله قبل لأجل، ويعدده مسح دين في دين، وذلك مباح بالتعاقب، فإن كان ما يأخذ منه يمكن قصه بوجه كالنوب، فلا يجوز أن يؤخره إلا مثل ذلك في بيت، أو ما لا يعرفه بقبضه ولا يجوز ذلك؛ لأنه يدخله مسح دين في دين، ووجه ذلك، أنه كان له عليه حصة من مضمون في دمه فقبضه من ثوب مضمون في دمه، وبه تعرفا قبل شخص مسح بيع من عملا على ذلك.

من **نكح نكح** - هجر، أي الناحية، ومنه بيع ذلك كالأعمر، أي صوبه وأشدده، وقيل: مأخوذ من كالأ، وهو حفظ، ورواق هذا الاسم على دين محار؛ لأنه مكلف لا كائن، وبذلك كائن، صاحبه؛ لأن كلا من مساعين كالأ صاحبه، أي جرحه لأجل ماله فيه، فعلاقة محار لدارمه إلى كونه كل منهما لارم للاحر، بد بريم من حلفه محفوظ وعكسه، وقد جاء فاعل بمعنى مفعول، كدافع أي مدفوق، أو هو محار في الإسناد، من **نكح** يفعل أي كائن صاحبه كذا... (راجع ٢١)، أو محار بأحد أي من بيع ما كائن

نكح قال أحمد بن حنبل في حديث صحيح، لكن لإجماع على أنه لا يجوز مع الدين بالدين

نكح نكح - ج يريد ما ذكره من أن بيع دين على رجل من رجل آخر عرض يؤخره عليه، وإنما يعي ذلك من هذا من حصة نكح نكح، لأن هذا هو جميع ما يقع عنه الاسم، بل بيع ثوب من أجل حيوان على نكح، إلى أجل أدخل في باب الكالني بالكالني، والله أعلم.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ كَانَتْ السَّلْعَةُ لَمْ تَحِلَّ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَبِيعَهَا مِنْ صَاحِبِهَا بِعَرَضٍ مُخَالَفٍ لَهَا بَيْنَ خِلَافِهِ يَقْبِضُهُ وَلَا يُؤَخَّرُهُ. قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ سَلَفَ دَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ فِي أَرْبَعَةِ أَثْوَابٍ مَوْصُوفَةٍ إِلَى أَجَلٍ، فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلُ تَقَاضَى صَاحِبُهَا، فَلَمْ يَجِدْهَا عِنْدَهُ، وَوَجَدَ عِنْدَهُ ثِيَابًا دُونَهَا مِنْ صِنْفِهَا، فَقَالَ لَهُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَثْوَابُ: أُعْطِيكَ بِهَا ثَمَانِيَةَ أَثْوَابٍ مِنْ ثِيَابِي هَذِهِ: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا أَخَذَ تِلْكَ الْأَثْوَابَ الَّتِي يُعْطِيهِ قَبْلَ أَنْ يَفْتَرِقَا.

فِيمَنْ سَلَفَ دَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ الخ فلا بأس أن يأخذ منه عدد لأجل ثمانية أثواب من حشها أدون منها، يقتضي أن رقيق الكتان جس واحد، وإن احتضت أثمانه حتى يكون لشوب منه ثمن الثوبين والأكثر، لكنه من حملة الرقيق. كما أن عبيطه جس مخالف لرقيقه، وإن احتضت أثمانه وتفاوتت، ولو احتضت أحاسه باختلاف أثمانه لكان من الكتان أحاس كثيرة، وكذلك حكم سائر أنواع الثياب من القطن والصوف والحر والحرير وغير ذلك، والله أعلم. إذا ثبت ذلك، فإنه لا يجوز أن يأخذ منه قبل الأجل أدون من ثيابه، ولا أفضل لما قدمناه من أنه لا يسلم الجس من الثياب في جسسه؛ ولأنه يدخيه في أحده الأدون ضع وتعجل، ويدخله في أحده الأفضل حظ عي الضمان وأريدك، وهذا في البيع، فأما القرص والمؤجل فلا يجوز أن يأخذ منه قبل الأجل أدنى؛ لأنه ضع وتعجل، وبما أن يأخذ منه قبل الأجل أفضل فمحوره اس القاسم، ومنعه أشبه. قال اس انقاسم: لأن له تعجيل القرص قبل الأجل، فلا حاجة به إلى أن يخط عنه الضمان بريادة؛ لأنه قادر عي أن يخطه بعير بريادة، ومذهب أشبه: أنه ليس له تعجيله إلا باختيار المقرص، فذلك مع منه. وإذا حل الأجل حار أن يأخذ منه أفضل من ثيابه وأدنى وأكثر عددا، فإن أعطاه أفضل من ثيابه ودرهما أو ديناراً، فقد قال مالك: لا يجوز ذلك، ومعناه: إذا كان رأس المال عينا؛ لأنه إذا أخذ منه عينا من جس رأس المال، فقد آل أمرهما إلى عي مؤجل بعرض وعي من جسسه مؤجل، ولو كانت الزيادة عرضا حار ذلك، وكذلك لو كان رأس مال السلم عرضا يجوز أن يسلم في العرض المسلم فيه وأعطاه عند الأجل أدون من عرضه المسلم فيه، وبغيره أو درهما حار؛ لأنه يؤول إلى حيوان وثياب ودرهم إلى أجل، وذلك جائز. ولو كان رأس السلم عينا فأخذ المسلم عند الأجل أفضل من ثيابه وراد عينا من جس رأس المال لخار ذلك؛ لأنه وإن كان فيه عي معجل، وعي مؤجل بعرض معجل فإن اعين المؤجل لما كان يسيرا صعت فيه التهمة، والله أعلم. ولا يجوز عند الشافعي أن يريد المسلم درهما ويأخذ أفضل مما يسلم؛ لأنه بيع لا سلم فيه قبل قبضه، وذلك غير حائر عنده، وجوز أبو حنيفة ذلك في الثياب دون المكيل والمورون، وقد تقدم ذكر ذلك كنه، فإن كانت الريادة من المسلم إليه فلا يفترقان قبل قصصهما؛ ما قدمناه، وإن كانت من المسلم لفصل ما أخذ على ما كان له حار أن تتأخر الزيادة، رواه علي بن رباب عن مالك؛ لأنه يدخله الكالي بالكالي، ولا فسخ عي في دين، وذلك أن المسلم معجل ما يتقل إليه، فانتاخ الريادة التي قصصها شمس مؤجر، وذلك جائز.

قال مالك: فَإِنْ دَخَلَ ذَلِكَ الْأَجَلَ فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ مَجَلِّ الْأَجَلَ فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَيْضًا، إِلَّا أَنْ يَبِيعَهُ تَبَايَا لَيْسَتْ مِنْ صَنْفِ الثِّيَابِ الَّتِي سَلَفَتْ فِيهَا.

يَبِيعُ النُّحَاسَ وَالحَدِيدَ وَمَا أَشْبَهَهُمَا مِمَّا يُوزَنُ

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَا كَانَ مِمَّا يُوزَنُ مِنْ غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مِنَ النُّحَاسِ وَالشَّبَّهِ وَالرَّصَاصِ وَالْأُنْثِ وَالْحَدِيدِ وَالْقَضْبِ وَالسِّينِ وَالْكَرْسُفِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يُوزَنُ،

أَنْ يَبِيعَهُ الْحَجَّ قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا أَسْفَهَ دِيَارًا فِي قَفِيرِ حِطَّةِ إِنْ شَهِرَ فَحِلُّ الْأَحْسَنِ، فَأَعُورُهُ بَرًّا، فَإِنْ أُنَا حَيِيقَةً ذَهَبَ إِنْ أَمَهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ عَرَضًا بَدِيدًا، وَكُنْ يَرْجِعُ بِرَأْسِ أَمَلٍ إِلَيْهِ فَوَلَا يَحْمِلُ الْخَيْرَ وَصَاهِرَهُ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ صَاعًا بَدِيدًا بِذَلِكَ تَقْدِيرًا وَفَصْهٌ مِنْ التَّمَرُّقِ؛ لِأَنَّ الْيَكُونَ دِيَارًا بَدِيدًا، فَأَمَّا قَبْلَ الْإِقَالَةِ فَلَا يَجُوزُ، وَهُوَ مَعْنَى النَّهْيِ عَنْ صَرْفِ السَّلَفِ إِلَى غَيْرِهِ.

الْأَمْرُ عِنْدَنَا الْحَجَّ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَكِيلَ وَالْمُوزَنَ مِمَّا لَيْسَ مَعْظُومٌ وَلَا تُشْرِكُ كَالْحَبِّ وَالْحَدِيدِ وَالرَّصَاصِ وَالنُّحَاسِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ التَّفَاصُلُ يَدًا بِيَدٍ، وَحَرْمُهُ فِيهِ لَتَفَاصُلٍ مَعَ الْأَحْلِ فِي أَحْسَنِ الْوَاحِدِ مِنْهُ، مَا قَدِمَهُ قَبْلَ هَذَا، وَإِنْ كَانَ الصِّفَ يَشْبَهُ الصِّفَ الْآخَرَ، وَإِنْ ائْتَمَّ فِي الْأَسْمَاءِ كَالرَّصَاصِ وَالْأُنْثِ فَلَا يَكْرَهُ أَنْ يَبِيعَ مِنْهُ وَاحِدًا بَانِيًا إِلَى أَحْسَنِ، يَرِيدُ بِالتَّشَابُهِ تَقَارُبَ الْمَنَافِعِ مَعَ تَقَارُبِ الصُّورَةِ كَالْأُنْثِ وَالرَّصَاصِ، رَادٌّ بِنَ الْخَيْبِ وَالْقَصْدِيرِ فِيهِ جَسَسٌ وَاحِدٌ فِي هَذَا السَّابِقِ، وَكَذَلِكَ أَشْبَهُهُ وَصَفَرُ النُّحَاسِ جَسَسٌ وَاحِدٌ، وَالحَدِيدُ بَيْنَهُ وَذَكَرَهُ جَسَسٌ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُ بِالْعَمَلِ، فَإِذَا عَمِلَ الْحَدِيدَ سَبُوحًا أَوْ مَكْكِيًّا، أَوْ نَحَاسًا أَوْ نَحَاسًا أَوْ نَحَاسًا أَوْ نَحَاسًا، فَإِنَّهُ يَصِيرُ أَصْنَافًا بِاخْتِلَافِ الْمَنَافِعِ وَالصُّورِ، وَقَوْلُهُ: 'فَلَا يَكْرَهُ' أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ أَثَرٌ بَوَاحِدٍ، مَا قَدِمَهُ مِنْ أَنْ أَحْسَنَ لَوَاحِدٍ لَا يَجُوزُ بَعْضُهُ بَعْضًا قَدَمًا مُتَفَاصِلًا فِي ذَلِكَ كَنَهُ، إِلَّا مَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا عَنْ مَالِكٍ فِي مَعَ التَّفَاصُلِ فِي الْقَبُوسِ، وَاحْتِلَافُ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ، فَصَحَّحَ مِنْ قَالَ: مَعْنَى الْكَرَاهِيَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: مَعْنَى الْحَرَمِ، وَحَدَّ الْكَرَاهِيَةِ، أَنَّ السَّكَّةَ فِي النُّحَاسِ صَاعَةً لَا تَخْرُجُ عَنْ أَصْلِهِ، فَمَنْ نَقَلَهُ مِنْ بَاحَةِ التَّفَاصُلِ إِلَى غَيْرِهِ كَصَاعَتِهِ صَسُوتًا وَأَوَّلًا، وَوَحْدَهُ رَوَايَةً التَّحَرُّمِ: أَنَّ السَّكَّةَ نَوْعٌ يَخْتَصُّ بِالْأَثْمَانِ، فَوَجِبَ أَنْ تَوْثُرَ فِي تَحَرُّمِ التَّفَاصُلِ، كَجَسَسِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَمِنْ سَبَبِ مَالِكًا فِي هَذَا الْقَوْلِ إِلَى الْمُنَاقَصَةِ، فَمَنْ يَتَّبِعُ وَحْدَهُ الْحُكْمَ، وَانَّهُ أَعْلَمُ.

وَالسَّكَّةُ يَفْتَحُ الشَّيْءَ وَالْمَوْحِدَةَ: حَالِصُ الصِّفَرِ الَّذِي يَشْبَهُ الذَّهَبَ وَالنُّحَاسَ دُونَ ذَلِكَ إِلَى الْحَمْرَةِ، وَالْأُنْثِ: عَمْدُ الْحَمْرَةِ وَصَمُّ النُّونِ، هُوَ الرَّصَاصُ، وَقِيلَ: هُوَ الرَّصَاصُ الْحَالِصُ، وَقَالَ ابْنُ خُورَيْمٍ: هُوَ رَصَاصٌ لَقَعِي، وَهُوَ يَفْتَحُ الْقَافَ، مَسْبُوبٌ إِلَى الْقَلْعَةِ مَوْضِعٌ بِالنَّادِيَةِ، كَذَا فِي "فَتْحِ الْبَارِي". وَالرَّصَاصُ: كَمَا "سَحَابٌ" مَعْرُوفٌ وَلَا يَكْسَرُ، صَرِيحًا: أَسْوَدٌ وَهُوَ الْأَسْرَبُ وَالْإِنَارُ، وَأَبْيَضٌ وَهُوَ الْفَلْعِيُّ وَالْقَصْدِيرُ، كَذَا فِي "أَقَامُوسٍ"، وَالْقَضْبُ هُوَ اِرْطُطَةُ.

فَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ يَدًا بِيَدٍ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْخَذَ رِطْلُ حَدِيدٍ بِرِطْلَيْ حَدِيدٍ، وَرِطْلُ صُفْرِ بِرِطْلَيْ صُفْرِ، وَلَا خَيْرُ فِيهِ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ.

وفي نسخة: قال مالك

فَإِذَا اخْتَلَفَ الصَّنَفَانِ مِنْ ذَلِكَ فَبَانَ اخْتِلَافُهُمَا فَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ، فَإِنْ كَانَ الصَّنْفُ مِنْهُ يُشَبِّهُ الصَّنْفَ الْآخَرَ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْأَسْمِ مِثْلُ الرَّصَاصِ وَالْأَثْلَكِ وَالشَّبَبِ وَالصُّفْرِ؛ فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ. قَالَ مَالِكُ: وَمَا اشْتَرَيْتَ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ كُلِّهَا فَلَا بَأْسَ أَنْ تَبِيعَهُ قَبْلَ أَنْ تَقْبِضَهُ مِنْ غَيْرِ صَاحِبِهِ الَّذِي اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ إِذَا قَبِضْتَ ثَمَنَهُ، إِذَا كُنْتَ اشْتَرَيْتَهُ كَيْلًا أَوْ وَزَنًا، فَإِذَا اشْتَرَيْتَهُ جِزَافًا فَبِعَهُ مِنْ غَيْرِ الَّذِي اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ بِنَقْدٍ أَوْ إِلَى أَجَلٍ، وَذَلِكَ أَنْ ضَمَانَهُ مِنْكَ إِذَا اشْتَرَيْتَهُ جِزَافًا وَلَا يَكُونُ ضَمَانُهُ مِنْكَ إِذَا اشْتَرَيْتَهُ وَزَنًا حَتَّى تَرِنَهُ وَتَسْتَوْفِيَهُ، وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ مِمَّا لَا يُؤْكَلُ وَلَا يُشْرَبُ مِثْلُ الْعُصْفُرِ وَالْتَوَى وَالْخَبِطِ وَالْكَتَمِ وَمَا يُشَبِّهُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُؤْخَذَ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ مِنْهُ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ يَدًا بِيَدٍ، وَلَا يُؤْخَذَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ، فَإِنْ اخْتَلَفَ الصَّنَفَانِ فَبَانَ اخْتِلَافُهُمَا فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُمَا اثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ،

فَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْخَذَ الْحُ لِفَقْدِ الْعِلَّةِ، وَهُوَ الْأَدْحَارُ لِنَقُوتِ عِنْدِهِ.

الامر عند يريد أن ما ليس بمطعوم ولا شمس، فإنه يجوز بيعه بخمسة يدا بيد متساويا ومتفاضلا، ولا يجوز متفاضلا إلى أجل، ويجوز التفاضل في الحس إلى أجل. وقوله: 'وكل ما يتنع به الناس وإن كان الحصاء والقصة فكل واحد منهما مثليه إن أجل ربا' وما كان من جس واحد يحرم فيه التفاضل إلى أجل فإنه لا يجوز، وإن كان ذلك الفصل من غير ذلك الحس، وربما كان مفعة أو عملا فإنه لا يجوز ذلك فيه.

وَمَا اشْتَرَيْ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ كُلِّهَا فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُبَاعَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى إِذَا قَبِضَ ثَمَنَهُ مِنْ غَيْرِ صَاحِبِهِ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ شَيْءٍ يَنْتَفِعُ بِهِ النَّاسُ مِنَ الْأَصْنَافِ كُلِّهَا وَإِنْ كَانَتْ الْحَصَبَاءُ وَالْقَصَصَةُ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمِثْلِهِ إِلَى أَجَلٍ فَهُوَ رَبًّا، وَوَاحِدٌ مِنْهُمَا بِمِثْلِهِ وَزِيَادَةُ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ إِلَى أَجَلٍ فَهُوَ رَبًّا.

النَّهْيُ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ

١٣٦٣ - مَا تَأْتِيهِ أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

النهي عن بيعتين في بيع قال الخطابي: وتفسير ما هي عنه من بيعتين في بيعة عن وجهين: أحدهما: أن يقول: بعثك هذا الثوب بقدر عشرة أو سبعة خمسة عشر، فهذا لا يجوز: لأنه لا بدري أيهما لئس لدي يختاره منهما فيقع به العقد، وإذا جهل اللئس بطل البيع. والوجه الآخر: أن يقول: بعثك هذا العدد بعشرين ديناراً، على أن تبقي حاربت عشرة دنانير، فهذا أيضاً فاسد؛ لأنه جعل لئس اعدد عشرين ديناراً وشرط عليه أن يبيع حاربتة عشرة دنانير، وذلك لا يدرمه، وإذا لم يدرمه ذلك سقط بعض لئس، فإذا سقط بعض صار باقي مجهولاً. ومن هذا الباب أن يقول: "بعثك هذا الثوب بدينار" على أن تعطي به دراهم صرف عشرين أو ثلاثين ديناراً، وأما إذا باعه شيئاً لئس وحد كدرا وثوب أو عدد وثوب فهذا جائز، وليس من باب البيعتين في البيعة الواحدة، وإنما هي صفقة واحدة جمعت شيئاً لئس معلوم. وعقد البيعتين في بيعة واحدة على الوجهين اللذين ذكرناهما عند أكثر الفقهاء فاسد، وحكي عن طاووس قال: لا بأس أن يقول له: "بعثك هذا الثوب بقدر عشرة، وفي شهرين خمسة عشر" فيذهب به إلى أحدهما، وقال الحكم والحامد: لا بأس به ما لم يتفرقا، وقال الأورعي: لا بأس بذلك ولكن لا يفارقه حتى يأتيه أحد البيعتين، فقيل له: إنه ذهب بالنسبة على ذلك الشرط، فيه **عن** بيعتين في بيعة محمول على ظاهره من التحريم، وقال الفقهاء في معنى بيعتين في بيعة: أن يتناول عقد البيع بيعتين على أن لا تتم منهما إلا واحدة مع لزوم العقد، فهذا هو معنى بيعتين في بيعة، مثل أن يتبايعا هذا الثوب بدينار وهذا الآخر بدينارين على أن يختار أحدهما أي ذلك شاء، وقد لزمهما ذلك أو رُم أحدهما، فهذا يوصف بأنه بيعتان؛ لأنه قد عقد بيعة في الثوب الذي بالدينارين وبيعة أخرى في الثوب الذي بالدينار ولم تجمعهما صفقة؛ لأنه لا يتم البيع فيهما، ويوصف بأنه في بيعة؛ لأنه إحدى البيعتين، فمثل هذا لا يجوز، سواء كان ذلك عقد واحد أو عقدين محتتمين، خلافاً لعبد العزيز بن سلمة في تخويله ذلك بالقد الواحد. والدليل على ما نقوه ما تقدم من فيه **عن** بيعتين في بيعة، وفيه يقتضي فساد المنهي عنه، ومن جهة النعي ما احتج به مالك من أنه يقدر عليه =

نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ.

١٣٦٤ - مَثَلُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَجُلٍ: اتَّبِعْ لِي هَذَا الْبَعِيرَ بِنَقْدٍ حَتَّى أَتْبَاعَهُ مِنْكَ إِلَى أَجَلٍ، فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَكَرِهَهُ وَنَهَى عَنْهُ.

= أنه قد أخذ أحدهما بالديار ثم تركه، وأخذ الثاني ودفع ديارين، فصار إلى أن باع ثوبا وديارا ثوب وديارين، وأما إن كان ذلك شمس واحد، مثل أن يبيعه أحد هذين الثوبين يختار أيهما شاء بديار وقد لزمهما ذلك أو برم اللانع، فحقيقة المذهب الخوار، وفي كتاب محمد: قال مالك: لا خير فيه، قال محمد: ومكرهه ذلك أن يختلف الثوبان كانا من صنف واحد أو من صنفين اتفق الشئ أو اختلف. ومعنى ذلك إذا كانا من صنفين، فأما إذا كانا من صنف فإن كان بينهما تعاضل بسير، فهذا لا يكاد يسلم منه كل ثوبين، وإن كان بينهما تعاوت في الخوذة، فهذا الذي ذهب إليه مالك، وإن كان في كتاب محمد: إن كانت السلعتان مما يجوز أن تسلم إحدهما في الأخرى لم يجر ذلك على إتمام إحدهما، فهذا يقتضي أنه إذا كان إحدهما من الخيل السابقة أو من رقيق الثياب، والثانية من حواشي الخيل وعبيط الثياب لم يجر؛ لأن هذا مما تسلم إحدهما في الأخرى إلا أن مثل هذا لا يكاد يقع على وجه التحجير؛ لأن كل واحد يعلم أن الأفضل هو الخيار المشتري إلا أن يريد بذلك أن يكونا جميعا من الكتان، ويكون أحدهما شقة والأخر ثوبا مفصلا، بحيث تختلف فيهما الأعراض، فقد يأخذ الأولون المشتري لعرضه فيه ويأخذ الآخرون بقصده فيدخل هذا العرر

فإذا قسا بخوار ذلك وهو الأطهر فالذي يجرح هذا عن أن يكون من بيعتين في بيعة يَحْتَمَلُ ذلك وجهين: أحدهما: أن يكون من بيعتين في بيعة ولكنه مخصوص بالدليل لتعريفه من العرر، والثاني أنه ليس من بيعتين في بيعة؛ لأن معنى بيعتين في بيعة أن تكون كل واحدة من البيعتين مقصودة لحسبها محتصة كل واحدة منهما بعرض غير عرض الأخرى، وذلك موجود فيه إذا اختلف الثمنان أو اختلف الميعاد للحسب أو لتباين الخوذة التي لا يتساوى معها الثمن فيها، فإذا تساوى الثمنان وتساوت الخوذة وتقاربت تقاربا يكون في معنى التساوي فإنه لا تختص كل واحدة من البيعتين بعرض فم تكتف بيعة، ولذلك لا يقال لمن اشترى فقير حنطة من صبرة: إنه من باب بيعتين في بيعة ولا بيع كسرة. ولا خلاف في المذهب أنه يجوز أن يشتري عشرة أكش يختارها من عشرين كشا معينة وإن كانا بشك أنه لا يكاد أن يتفق لتساويهما، ولكنه يتقارب كثير منها مع تساوي العرض فيها أو تقاربه. والله أعلم.

نهي عن بيعتين في بيعة وهو أن يقول: بعثك هذا الثوب بقدا عشرة وسبعة وخمسة عشر، فلا يجوز؛ لأنه لا يدرى أيهما الثمن الذي يختاره فيقع عليه العقد، ومن صورته أن يقول: بعثك هذا عشرين على أن تبيعني ثوبك بعشرة، فلا يصح بشرط الذي فيه، ولأنه يسقط بسقوطه بعض الثمن، فيصير الباقي مجهولا، وقد نهى عن بيع بشرط، وعن بيع وسلف، وهما هذان الوجهان، كذا في "النهاية".

١٣٦٥ - **روى** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى سِلْعَةً بِعَشْرَةِ دَنَانِيرٍ نَقْدًا أَوْ بِخَمْسَةِ عَشَرَ دِينَارًا إِلَى أَجَلٍ، فَكَرَهُ ذَلِكَ وَنَهَى عَنْهُ.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ اتَّبَعَ مِنْ رَجُلٍ سِلْعَةً بِعَشْرَةِ دَنَانِيرٍ نَقْدًا أَوْ بِخَمْسَةِ عَشَرَ دِينَارًا إِلَى أَجَلٍ قَدْ وَجِبَتْ لِلْمُشْتَرِي بِأَحَدِ الثَّمَنِ: إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَخَّرَ الْعَشْرَةَ كَانَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ إِلَى أَجَلٍ، وَإِنْ نَقَدَ الْعَشْرَةَ كَانَ إِنَّمَا اشْتَرَى بِهَا الْخَمْسَةَ عَشَرَ الَّتِي إِلَى أَجَلٍ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ سِلْعَةً بِدِينَارٍ نَقْدًا أَوْ بِشَاةٍ مَوْصُوفَةٍ إِلَى أَجَلٍ قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْبَيْعُ بِأَحَدِ الثَّمَنِ: إِنَّ ذَلِكَ مَكْرُوءٌ وَلَا يَنْبَغِي؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ وَهَذَا مِنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلٍ: اشْتَرِ مِنِّي هَذِهِ الْعَجْوَةَ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا أَوْ الصَّيْحَانِيَّ عَشْرَةَ أَصْوَاعٍ أَوْ الْحِنْطَةَ الْمَحْمُولَةَ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا، أَوْ الشَّامِيَّةَ عَشْرَةَ أَصْوَاعٍ بِدِينَارٍ قَدْ وَجِبَتْ لِي إِحْدَاهُمَا: إِنَّ ذَلِكَ مَكْرُوءٌ لَا يَجِلُّ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ أُوجِبَ لَهُ عَشْرَةُ أَصْوَاعٍ صَيْحَانِيًّا فَهُوَ يَدْعُهَا وَيَأْخُذُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا مِنَ الْعَجْوَةِ، أَوْ تَجِبُ عَلَيْهِ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا مِنَ الْحِنْطَةِ الْمَحْمُولَةِ فَيَدْعُهَا وَيَأْخُذُ عَشْرَةَ أَصْوَاعٍ مِنَ الشَّامِيَّةِ، فَهَذَا أَيْضًا مَكْرُوءٌ لَا يَجِلُّ، وَهُوَ أَيْضًا يُشَبَّهُ مَا نَهَى عَنْهُ مِنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ، وَهُوَ أَيْضًا مِمَّا نَهَى عَنْهُ أَنْ يُبَاعَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الطَّعَامِ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ.

اشترى من رجل الخ وذللك مكرود من بيعتين في بيعة؛ لأن الثمين قد احتلغا في الخس والفدر، وإن احتلغا في الأجل والبقد، ولو احتلغا بأحدهما ففسد العقد، ومنى احتلف أحد العوصين باحسن أو القدر انقصود أو بالقد والتأجيل، فهو من معنى بيعتين في بيعة الذي هي رسول الله ﷺ. **الصيحاني** نوع من التمر، أجود من العجوة، مسوب إلى صيحان اسم كيش يربط هناك أو اسم كيش صياح، والبون من تعيرات المسب.

بَيْعُ الْغَرَرِ

١٣٦٦ - **مسك** عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ.

بيع الغرر أي البيع الذي يكون فيه غرر النافع أو المشتري، فيدخل فيه بيع كثيرة من كل مجهول، وبيع الآبق وغير مقدور التسليم، فهذا أصل كبير في البيوع، فالغرر اسم جامع لبياعات كثيرة، كجهل ثمن ومثمن، وسمك في ماء، وطير في الهواء، وعرفه بأنه ما شئت في حصول أحد عوضيه، والمقصود منه عاذا.

هي عن بيع الغرر أي الخطر، وهو ما احتمل أمرين أعني أحدهما أو جهل ثمن، أو ما اضوت عما عاقبته. وقال النووي: هو ما كان له ظاهر غير المشتري وباطل مجهول يعرفه النافع، وقيل: ما له ظاهر يؤثر وباطل يكرهه، قال السيوطي: احتج الشافعي بنهي عن بيع الغرر في فساد الآبق والصالاة، وكلما عقد على أنه مرة يكون بيعا ومرة لا، ومه حبل الخلة والملامسة والمائدة وبيع المعدوم وما لا يقدر على تسليمه. (أخلى) قال محمد: بيع الغرر كله فاسد، وهو قول أبي حنيفة والعامه.

هي عن بيع الغرر فيه **مسك** عن بيع الغرر يقتضي فساد، ومعنى بيع الغرر - والله أعلم - ما كثر فيه الغرر وغلب عليه، حتى صار البيع يوصف ببيع الغرر، فهذا الذي لا خلاف في المنع منه، وأما يسير الغرر فإنه لا يؤثر في فساد عقد بيع؛ فإنه لا يكاد يخلو عقد منه. وإنما يختلف العلماء في فساد أعيان العقود لاختلافهما فيما فيه من الغرر، وهل هو من حيز الكثير الذي يمنع الصحة، أو من حيز القليل الذي لا يمنعها، إذا ثبت ذلك فالغرر يتعلق بالمبيع من ثلاثة أوجه: من جهة العقد والعوض والأجل، فأما المبيع والنس فإن يكون أحدهما مجهول الصفة حين انعقد كشراء الأجنة واشترائها، قال مالك: لا حيز في بيع أرمكة على أنها عقوق وكذلك الغنم والإبل إلا أن يقول: إنها عقوق، ولا يشترط، ذكره ابن الموار، وروى عبد الملك بن الحس عن أشعث يجوز ذلك، وفي القول الأول أنه غير مقدور على تسليمه حين استحقاق التسليم كالعبد الآبق، والجمل الشارد، والسم في ثمر حائط بعيه، وما يشبه ذلك سوى الإبل المهملة في الراعي، فإن رآها المتاع قال مالك: لا يجوز ذلك، قال ابن القاسم في 'كتاب محمد': وكذلك المهارات والقلاء الصغار بالبراءة وهي كبيع الآبق، وروى أصعب عن ابن القاسم: لا تناع الإبل الصغار وما لا يوجد إلا بالإرهاق، وعلل ذلك بأنه لا يدري متى يوجد، وعمل ذلك ابن القاسم بأن أحدهما خطر، وروى في "العتية" أصعب عن ابن القاسم: أنه لا يدري ما فيها من العيوب، قال: كبيع العائث بغير صفة وأكره هذا أصعب، وقال: إنما يكره لصعوبة أحدها، ولو لا ذلك لجار ولكان بيع العائث وغيره بالبراءة مما لا يعدم حائزا، وقال ابن حبيب: لا يجوز ذلك بيعت بالبراءة أو غير البراءة، إذا ثبت مع هذا البيع فالبيع من ضمان النافع حتى يقضه امتناع، قاله ابن القاسم، قال ابن حبيب: فإن فاتت عند المتاع فعليه قيمتها يوم قبضها. =

قَالَ مَالِكٌ: وَمِنَ الْغَرَرِ وَالْمُحَاطَرَةِ أَنْ يَعْمِدَ الرَّجُلُ قَدْ ضَلَّتْ دَابَّتُهُ أَوْ أَبَقَ غَلَامُهُ وَثَمَرُ الشَّيْءِ مِنْ ذَلِكَ خَمْسُونَ دِينَارًا فَيَقُولُ رَجُلٌ: أَنَا أَخَذْتُهُ مِنْكَ بِعِشْرِينَ دِينَارًا، فَإِنْ وَجَدْتَهُ الْمُبْتَاعُ ذَهَبَ مِنَ الْبَائِعِ ثَلَاثُونَ دِينَارًا، وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ ذَهَبَ الْبَائِعُ مِنَ الْمُبْتَاعِ بِعِشْرِينَ دِينَارًا.

قَالَ مَالِكٌ: وَفِي ذَلِكَ عَيْبٌ آخَرُ إِنْ تَلَّكَ الضَّالَّةُ إِنْ وَجِدَتْ لَمْ يُدْرَ أَزَادَتْ أَمْ نَقَصَتْ، أَمْ مَا حَدَّثَ بِهَا مِنَ الْعُيُوبِ، فَهَذَا أَكْثَرُ الْمُحَاطَرَةِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّ مِنَ الْمُحَاطَرَةِ وَالْغَرَرِ اشْتِرَاءُ مَا فِي بُطُونِ الْإِنَاثِ مِنَ النِّسَاءِ وَالِدَّوَابِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْرَى أَيَخْرُجُ أَمْ لَا يَخْرُجُ، فَإِنْ خَرَجَ فَلَا يُدْرَى أَيْكُونُ حَسَنًا أَمْ قَبِيحًا، أَمْ تَامًا أَمْ نَاقِصًا، أَمْ ذَكَرًا أَمْ أُنْثَى، وَذَلِكَ كُلُّهُ يَنْفَاضُ إِنْ كَانَ عَلَى كَذَا فَقِيمَتُهُ كَذَا، وَإِنْ كَانَ عَلَى كَذَا فَقِيمَتُهُ كَذَا. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَنْبَغِي بَيْعُ الْإِنَاثِ وَاسْتِثْنَاءُ مَا فِي بُطُونِهَا، وَذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: ثَمَنُ شَاتِي الْغَزِيرَةِ ثَلَاثَةٌ دَنَانِيرَ فَهِيَ لَكَ بِدَيْنَارَيْنِ وَلِي مَا فِي بَطْنِهَا، فَهَذَا مَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّهُ غَرَرٌ وَمُحَاطَرَةٌ.

= ووجه ذلك أن ما بيع من بيعة الغرر وما يخاف من تعدد قصده فإنه من البائع، وإنما يصححه استناع ناقض كالأنق، وقد يكون مقدورا على تسليمه ويكون غرر فيه من أجل حاله. كاعيد أو غيره من خيول مريض يمرض يخاف من الموت، قال ابن حبيب: هو من الغرر ويصح البيع ما لم يقت بد استناع، فتكون عليه قيمته يوم قبضه ومن الجهالة في الشئ أن يبيعه السبعة بقيمتها عما يعصى فيها، ولو قال له: بعثت إياها عما شئت ثم سحق ما أرسل إليه، قال ابن لقاسم. إن أعطاه القيمة بزمه ذلك، قال محمد: معناه إن فات وإن لم يفت رده لأن هذا لا يجوز في هبة الثواب. وجه قول ابن القاسم: أن ظاهر أمره المكارمة، وتعميق ذلك باختيار استناع، فأشبه هذا الثوب، ووجه قول محمد اعتبارا بلفظ البيع، ولذلك فرق بينه وبين التلطف بأهية الثوب، فجعل لفظ تأثيرا في ذلك، والله أعلم.

لأنه غرر ومحاطرة أما على أن المستثنى مبيع مبيع، وأما على أنه مقبي، فلأن الحملة الموثقة إذا استثنى منها عهور متاهي الجهالة أثر ذلك في باقي الحملة جهالة ثمع صحة عقد البيع عليها.

قَالَ مَالِكٌ: لَا يَحِلُّ بَيْعُ الزَّيْتُونِ بِالزَّيْتِ، وَلَا الْجُلْجُلَانِ بِدُهْنِ الْجُلْجُلَانِ، وَلَا الزُّبْدِ بِالسَّمْنِ؛ لِأَنَّ الْمُرَابَّةَ تَدْخُلُهُ، وَلِأَنَّ الَّذِي يَشْتَرِي الْحَبَّ وَمَا يَشَبَّهُهُ بِشَيْءٍ مُسَمًّى مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهُ لَا يَدْرِي أَيْخَرُجُ مِنْهُ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرُ، فَهَذَا غَرَرٌ وَمُخَاطَرَةٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا اسْتِرَاءُ حَبِّ الْبَابِ بِالسَّلِيخَةِ فَذَلِكَ غَرَرٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ حَبِّ الْبَابِ هُوَ السَّلِيخَةُ، وَلَا بِأَسَاحَبٍ الْبَابِ بِالْبَابِ الْمُطَيَّبِ؛ لِأَنَّ الْبَابَ الْمُطَيَّبَ قَدْ طُيَّبَ وَنُشِرَ وَتَحَوَّلَ عَنْ حَالِ السَّلِيخَةِ.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ بَاعَ سِلْعَةً مِنْ رَجُلٍ عَلَى أَنَّهُ لَا نُقْصَانَ عَلَى الْمُبْتَاعِ: إِنْ ذَلِكَ

لَا يَحِلُّ بَيْعُ الزَّيْتُونِ بِحَبِّهِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: يَجُوزُ إِذَا كَانَتِ الرِّيتُ وَاحِلٌ أَكْثَرَ مَا فِي الرِّيتُونِ وَالسَّمْنِ. (الْمَحْيَى) قَوْلُهُ: "وَلَا الْجُلْجُلَانِ" بضم الجيمين بهما لَامٍ سَاكِنَةٌ ثُمَّ لَامٌ فَالْفُ هَوْنٌ، السَّمْنُ فِي قَشْرِهِ قُلٌّ أَوْ يَخْصَدُ. **حَبُّ الْبَابِ بِالسَّلِيخَةِ** الْبَابُ شَحْرٌ، وَالْحَبُّ ثَمَرَةٌ لَهُ دُهْنٌ طَيِّبٌ أَوْ السَّلِيخَةُ دُهْنٌ ثَمَرُ الْبَابِ. **قَالَ مَالِكٌ** بِحَبِّهِ قَوْلُهُ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ سِلْعَةً عَلَى أَنَّهُ لَا نُقْصَانَ عَلَى الْمُبْتَاعِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ وَجْهِ أَعْرَضَ؛ لِأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى يَبِيعَهُ رِبْحَ إِنْ كَانَ فِيهِ، وَلَا يَدْرِي قَدْرَهُ وَلَا حِسَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ رِبْحٌ فَلَا شَيْءَ لَهُ. وَقَدْ كَرِهَ مَالِكٌ أَنْ يَبِيعَ مِنَ الرَّجُلِ السِّلْعَةَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ وَجَدَ قِضَاءَهُ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَجِدَ فَهُوَ فِي حِلٍّ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: هُوَ حَرَامٌ وَيُرَدُّ فَإِنْ فَاتَتْ السِّلْعَةُ بِقِيمَتِهَا يَوْمَ قِبْصِهَا، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ رَادٍ فِي ثَمَنِهَا لِجَهْلِهَا بِالْأَجْلِ، وَلَمَّا فِيهِ مِنْ تَعْلِيقِ الْقِضَاءِ بِالْوُجُودِ. وَقَوْلُهُ: "وَلِاسْتِثْنَاءٍ فِي هَذَا أَجْرُهُ بِقَدْرِ مَا عَالَجَ مِنْ ذَلِكَ، وَلِاسْتِثْنَاءِ الرِّيَادَةِ وَالْقِصَصِ إِنْ فَاتَتْ السِّلْعَةُ، يَرِيدُ أَنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى مَا يُؤْوِلُ إِلَيْهِ أَمْرُهُمَا مِنَ الْإِحَارَةِ، فَإِنْ فَاتَتْ السِّلْعَةُ بِبَيْعِ الْمُنْتَاعِ لَهَا فَمِلْدِي بَاعَهَا مِنْهُ الثَّمَنَ، كَانَ أَقَلُّ مِنْ قِيمَتِهَا أَوْ أَكْثَرُ، وَكَانَ لِمُنْتَاعِ أَجْرُهُ مَا حَاوَلَ مِنْ بَيْعِهَا وَعَبَّرَ ذَلِكَ مِنْ حِفْظِهَا إِنْ كَانَ لَهُ أَجْرُهُ، وَإِنْ وَجَدَتْ السِّلْعَةُ بَدَأَ ابْتِئَاعُهَا لَمْ تَفْتَحْ، فَسُحِبَ الْبَيْعُ فِيمَا يَحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ يَوْجِدَ بَدَأَ ابْتِئَاعُهَا لَمْ يَدْحِجْهَا مَا يَعْبُرُ صِفَتِهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَوْلُهُ: فَإِنْ بَدَأَ مُشْتَرِي سِلْعَةٍ وَسَأَلَ الْوَصِيْعَةَ فَيَقُولُ الْبَائِعُ: بَعْ وَلَا نُقْصَانَ عَلَيْكَ، فَهَذَا لَا بِأَسَاحَبٍ، يَرِيدُ لِأَنَّ الْعَقْدَ قَدْ سَلِمَ أَوَّلًا مِمَّا يَمْسُدُهُ ابْتِدَاءُ، وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي كِتَابِ ابْنِ مَزِينٍ وَذَلِكَ لِأَرَمٍ، وَوَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّهُ قَدْ حَمَلَهُ بِمَا غَرَّهُ بِهِ عَلَى بَيْعِ سِلْعَتِهِ، فَوُجِبَ أَنْ يَبْزِمَهُ مَا التَزَمَ لَهُ بِذَلِكَ، وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ الْبَائِعُ وَالسِّلْعَةُ نَائِرَةٌ، فَأَرَادَ الْمُنْتَاعُ حَمْلَهَا عَلَى وَجْهِ السُّوقِ، لَمَّا أَمْسَ الْقِضَاءُ، قَالَ عِيْنِي عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ: يَبِيسُ بِهِ أَنْ يَبِيعَهَا إِلَّا عَلَى وَجْهِ السُّوقِ، وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا أُنَاحَ لَهُ الْبَيْعُ الْمَعْتَادُ عَلَى وَجْهِ الْاجْتِهَادِ وَطَلَبِ زِيَادَةِ الثَّمَنِ، فَلَيْسَ لَهُ الْخُرُوجُ عَنْهُ إِلَى مَا يَكْثُرُ بِهِ الْقِضَاءُ، فَإِنْ بَاعَ حِينَ السُّوقِ، فَرُزِعَ أَنَّهُ نَقَصَ مِنَ الثَّمَنِ مَا أَنْكَرَهُ صَاحِبُهُ، -

يَبِيعُ غَيْرُ جَائِزٍ وَهُوَ مِنَ الْمُخَاطَرَةِ، وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ كَأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ بِرِبْحٍ إِنْ كَانَ فِي تِلْكَ السَّلْعَةِ، وَإِنْ بَاعَ بِرَأْسِ الْمَالِ أَوْ بِنُقْصَانٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَذَهَبَ عَنَاوُهُ بَاطِلًا فَهَذَا لَا يَصْلُحُ، وَلِلْمُبْتَاعِ فِي هَذَا أُجْرَةٌ بِقَدَرِ مَا عَالَجَ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا كَانَ فِي تِلْكَ السَّلْعَةِ مِنْ نُقْصَانٍ أَوْ رِبْحٍ فَهُوَ لِلْبَّائِعِ وَعَلَيْهِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا فَاتَتْ السَّلْعَةُ وَبِيعَتْ، فَإِنْ لَمْ تَقْتَفِ فَسِيخَ الْبَيْعِ بَيْنَهُمَا.

قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا أَنْ يَبِيعَ رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ سِلْعَةً يَبِيعُهَا ثُمَّ يَنْدِمُ الْمُشْتَرِي فَيَقُولُ لِلْبَائِعِ: ضَعْ عَنِّي فَيَأْبَى الْبَائِعُ، وَيَقُولُ: بَعْ فَلَا تُقْصَانِ عَلَيْكَ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُخَاطَرَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ وَضَعَهُ لَهُ وَلَيْسَ عَلَى ذَلِكَ عَقْدًا يَبِيعُهُمَا وَذَلِكَ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

المُلاَمَسَةُ وَالْمُنَابَذَةُ

١٣٦٧ - **مَالِكٌ** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، وَعَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ.

- قال عيسى: يصدق ويوضع عنه ذلك إلا أن يأتي بأمر منك يعلم به كذبه وأنه حائى في البيع، فيدبره عزم ما قصر به عن ثمنها، وقال ابن رافع: لا يقل قوله إلا بنية تعرف ما باع به إلا يدعي من ذلك شيئاً يعرف أهل تلك الصناعة أنها تباع بمثل ذلك، فيحلف على ما زعم ويصدق.

كفى عن الملامسة والمناودة [قال في "النهاية": هو أن يقول: بدت تست ثوبك فقد وحب البيع، وقيل: هو أن يلتمس المتاع من وراء ثوب ولا يطر إليه، ثم يوقع البيع عليه، هي عنه؛ لأنه عزر، أو لأنه تعليق وعدول عن الصيغة الشرعية، وقيل: معناه أن يجعل اللمس بالدليل قاطعا للحيار، ويرجع ذلك إلى تعليق الدروم، وهو غير نافذ. والمناودة في البيع هو أن يقول الرجل لصاحبه: اسد إلي الثوب وأسده إليك ليحب البيع، فيكون معاظاة من غير عقد، ولا يصح، يقال: سدت الشيء أنبذه بدا فهو مسود إذا رميته وأعدته] كفى عن بيع الملامسة والمناودة يقتضي فساد، وإما سمي بيع ملامسة ومناودة؛ لأنه لا حظ له من النظر والمعرفة بصفاة إلا نفسه، أو أن يكون بيد صاحبه حتى يسده إليه، =

قَالَ مَالِكٌ: وَالْمُلَامَسَةُ: أَنْ يَلْمَسَ الرَّجُلُ الثَّوبَ وَلَا يَنْشُرُهُ وَلَا يَتَبَيَّنُ مَا فِيهِ، أَوْ يَتَّبَعَهُ لَيْلًا وَلَا يَعْلَمُ مَا فِيهِ. وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَبْذِيَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ ثَوْبَهُ وَيَنْبِذَ الْآخَرُ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْمَلٍ مِنْهُمَا، وَيَقُولُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: هَذَا بِهَذَا فَهَذَا الَّذِي نُهِيَ عَنْهُ مِنَ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ.

قَالَ مَالِكٌ: فِي السَّاجِ الْمُدْرَجِ فِي جِرَائِهِ أَوْ الثَّوبِ الْقُبْطِيِّ الْمُدْرَجِ فِي طَيِّهِ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ

ينسب إلى القبط

- واللمس لا يعرف به المتاع ما يحتاج إلى معرفته من صفات المبيع الذي يختلف لثمة باختلافها ويتفاوت، ومعنى ذلك: أن البيع انعقد على هذا الشرط، وأما لو أمكنه السَّاع من تقليبه والنظر إليه، ولم يشترط عليه الامتناع من ذلك، فاقترع المتاع بنفسه، فإنه لا يكون بيع ملامسة، ولا يجمع ذلك صحة العقد، وإنما يجمعه ما قدمناه، وقد قال في كتاب محمد: من باع ثوبا مدرجا في جرائه فوصفه له، وكان على أن يشره، فذلك جائز يشره قبل البيع أو بعده. **قَالَ مَالِكٌ الْح** وتفسير مالك في الصحيحين عن أبي سعيد قال: **هِيَ** **عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ**. والملامسة: لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقفه إلا بذلك، والمباذة: أن يبذ الرجل إلى الرجل ثوبه ويسد الآخر إليه ثوبه، ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراص، ونسبه عن عطاء بن ميثاء عن أبي هريرة: **هِيَ** عن الملامسة والمباذة. وأما الملامسة: فأَنْ يَلْمَسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ تَأْمَلٍ، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَبْذِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَهُ إِلَى الْآخَرِ، وَلَمْ يَنْظُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ أَقْعَدُ بِقِطْعَةِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ؛ لِأَمَّا مَقَاعِدُ فَتَسْتَدْعِي وَجُودَ الْفِعْلِ مِنَ الْخَاسِي، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، لَكِنْ لِسَانِي مَا يَشْعُرُ بِأَنَّهُ كَلَامٌ مِنْ دُونِهِ **عَنِ** وَلَفْظُهُ وَرَعَمَ أَنَّ الْمُلَامَسَةَ الْح، فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ مِنَ الصَّحَابِ، وَقِيلَ: الْمُنَابَذَةُ سَدُّ الْخِصَاءِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا عَنْهُ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّبِّ: تَفْسِيرُ مَالِكٍ وَتَفْسِيرُ غَيْرِهِ قَرِيبٌ مِنَ السَّوَاءِ، وَكَانَ بَيْعُ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ وَبَيْعُ الْخِصَاءِ بَيُوعًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا.

الْمُدْرَجُ الْح [السَّاجِ: الطَّلِيسَانُ الْأَخْضَرُ أَوِ الْأَسْوَدُ، كَذَا فِي "الْقَامُوسِ"، وَقِيلَ: هُوَ ثَوْبٌ صَوْفٌ. "الْمُدْرَجُ فِي جِرَائِهِ" كَسَرَ الْحِمْيَ وَلَا تَفْتَحُ الْمُرُودُ أَوْ الْوَعَاءُ] وَهَذَا عَلَى مَا قَالَ: إِنْ الثَّوبُ الْمُدْرَجُ فِي جِرَائِهِ كَالسَّاجِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا يَصَانُ بِعِلَافٍ أَوْ جِرَافٍ يَكُونُ فِيهِ، فَلَا يَظْهَرُ شَيْءٌ مِنْهُ، أَوْ الثَّوبُ الْقُبْطِيُّ الَّذِي دَرَجَ عَلَى طَيِّهِ وَإِنْ ظَهَرَ ظَاهِرُهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَخُورُ بَيْعُهُمَا بِالصَّفَةِ، قَالَ ابْنُ الْمَوَارِثِ عَنْ مَالِكٍ: وَيُخَالَفُ ذَلِكَ بَيْعُ الْأَعْدَالِ عَلَى الْإِبْرَامِ بِأَنْ يَبْعَهَا عَلَى ذَلِكَ جَائِزٌ، قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: لِكثَرَةِ ثِيَابِ الْأَعْدَالِ وَعَظَمِ الْمُؤَوَّةِ فِي فَتْحِهَا وَشَرْهَا، وَيَصِحُّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَكُونُ السَّاجُ الْمُدْرَجُ فِي جِرَائِهِ وَالثَّوبُ الْقُبْطِيُّ الْمُدْرَجُ فِي طَيِّهِ يَجْمَعُ امْتِنَاعًا مِنْ بَشَرُهُمَا، وَلَا يُوصَفَانِ لَهُ صِفَتُهُمَا، وَإِنَّمَا يَشْتَرَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ دُونَ صِفَةِ يَلْمَسُهَا النَّائِعُ، وَبَيْعُ الْأَعْدَالِ عَلَى الْإِبْرَامِ -

يَبْعُهُمَا حَتَّى يُنْشَرَا وَيُنْظَرَ إِلَى مَا فِي أَجْوَأَهُمَا، وَذَلِكَ أَنَّ يَبْعُهُمَا مِنْ بَيْعِ الْغَرَرِ وَهُوَ
 مِنَ الْمَلَامَسَةِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَيَبْعُ الْأَعْدَالُ عَلَى الْبُرْنَامَجِ مُخَالَفٌ لِبَيْعِ السَّاجِ
 فِي جَرَابِهِ وَالثَّوْبِ فِي طَيِّهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَرَقَ بَيْنَ ذَلِكَ الْأَمْرِ الْمَعْمُولِ بِهِ، وَمَعْرِفَةِ
 ذَلِكَ فِي صُدُورِ النَّاسِ، وَمَا مَضَى مِنْ عَمَلِ الْأَمْاضِي فِيهِ.

= إما هو بيعها على ما تضمنه برنامج من صفتها المستوعبة ما يحدح إلى معرفته من صفاتها التي تختلف الأثمان
 والأعراس باحلافها، فحدث جاز بيع لأعدل على برنامج، لأنه بيع على صفة، وهو جاز بيع ساج في خرب
 والقصي المصوي؛ لأنه بيع على غير صفة ولا رؤية، وهو كان على لصفة ومع الرؤية، فقد ذكر أن سحون في
 رده على الشافعي أن الصفة سوت عن ذلك، واحتج حديث أبي هريرة في سبي عن بيع أسع لا بصرون إليه
 ولو يخرول عنها، وروى أن سحون أن حيا سأل أده عن ساج مائة شدة أو مائتين أحسن جمعها فقال لا بد
 من ذلك إلا أن يحسن اثنين أو ثلاثة، ثم يقول لئانج إن ما م أحسن مثل ما حسنت، فيكون كاسع على الصفة،
 وهذا يحتمل أن يكون قد رأى جميعا وتوصفا سمن فقط، وفي كتاب ابن الموار فس باعكم أحذف أو بر
 فلا بأس أن يطر منها إلى اثنين أو ثلاثة يريد عد أن يعسا عددها، فهذه غير مرتبة على أنه يحتمل أن تكون
 مسألة سحون ومسألة ابن الموار م يكن ذلك بشرط، وصاهر قول سحون يقتضي الشترط، ولا فهو وفاق،
 والله أعلم، والوجه الثاني أن الأعدل تحقق الصفة والمؤونة بإعدادها إلى حها، ولا يكون ذلك في عاب حار
 إلا بالأجرة، وصاح يتوى ذلك، والسماعون يكررون، وليس كل من يسوم ويطر إلى اساج بشرطه، فرب
 إنسان لا يوافق وأحر يوافق، ولا يبيع منه لدي يرضى ساع، وترك ساج دون شدة وإعدادة إلى الخال الأولى
 تغيره، وتذهب جماله وتقص من ثمة، فإن ترك دون أن يعاد إلى الشدة تغير وإن أعيد إلى الشدة بعد رؤية كل
 مساوم له، وربما تكرر ذلك وظال حقت بذلك مشقة، وعظم المؤونة والصفة، فهذه الضرورة جاز أن تقوم
 الصفة مقام رؤية المتاع والنظر إليه، وليس كذلك ثوب مدرج في حره، وإن إحراجه منه وبصره إليه ورده فيه
 ليست فيه مشقة، وما حرب العادة أن يعمل ذلك بأجرة، فلا تحقق فيه بقة وإن حال ذلك وتكرر فم يخر أن
 يتقل عن بيعه على الرؤية إلى بيعه على الصفة تغير ضرورة؛ لأنه ليس في ذلك عرض غير محدد المعرر، وحدث
 جائز بيع صحة العقد، وذلك بصرية أن يبيع رجل من رجل ثوبا بيده لا مصرة في بشره ونفسيه على الصفة دون
 رؤيته لم يجر ذلك؛ لأنه لا يجوز الانتفاء من رؤيته إلى صفة لا ضرورة، والله أعلم.

البرنامج بفتح الموحدة وكسرهما مع فتح الجيم وكسره. (عني) في "لقاموس": البرنامج: الورقة الجامعة
 للحساب، "معرب" برنامج بالفارسية، معناه: الورق المكتوب فيها ما في العدل.

وَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مِنْ يُبُوعِ النَّاسِ الْجَائِزَةِ بَيْنَهُمُ الَّتِي لَا يَرَوْنَ بِهَا بَأْسًا؛ لِأَنَّ بَيْعَ الْأَعْدَالِ عَلَى الْبَرِّ نَامَجٌ عَلَى غَيْرِ نَشْرِ لَا يُرَادُّ بِهِ الْغَرَرُ وَلَيْسَ يُشَبِّهُ الْمَلَامَسَةَ.

بَيْعُ الْمُرَابَحَةِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الْبُرِّ يَشْتَرِيهِ الرَّجُلُ بِلَدٍّ ثُمَّ يَقْدُمُ بِهِ بَلَدًا آخَرَ

الامر المختص عليه الح قوة: إن من قدم متاع فباعه مراخعة لا يحسب فيه أجر السمسارة ولا أجر الطي ولا الشد ولا اسففة ولا كراء بيت، يريد بأجر سمسارة من كلفة شراء متاع، وكذلك أجر طيه وشده وإعدالا وبقعة التأجير وكراء بيته، قال ابن حبيب: وكراء ركوبه لا يحسب شيء من ذلك في ثمن المتاع دون أن يبين، وذلك بأن يقول: قامت عني بكاء، ولو بين وقال: لا بيع مراخعة إلا أن أعداها في الثمن وأحد له ربحا لخار ذلك. وأما كراء البر في حمله فإنه يحسب في أصل الثمن ولا يحسب فيه ربح، إلا أن يعلم النافع من يساومه بذلك كله. يريد أن حمل البر من سد اتباعه إلى سد بيعه مما يحسب في ثمنه، ولا يجعل له حصة من الربح فيما باع لربح للعشرة أحد عشر، وهذا حكم بقعة الرقيق في ذلك إلا أن يبين ذلك، فيكون على ما شرط، وذلك جائز، وقوله: "القصورة والحياطة والصباغ وما أشبه ذلك" قال في الواصفة والفنل والكماد والتصوية، وقال غيره: والطرار فهو بمرلة البر يحسب له الربح، كما يحسب لبر، فجعل ذلك على ثلاثة أقسام: قسم لا يحسب في رأس المال ولا يقسم له من الربح، وقسم يحسب في رأس المال ولا يقسم له من الربح، وقسم يحسب في رأس المال ويقسم له من الربح، والفرق بينهما: أن ما ليس له عين قائمة فهو على صريين: ضرب لا يتحد بسبب البر غالبا، وإنما جرت العادة أن يتحد لغيره ككراء بيت وبقعة المتاع وكراء ركوبة، وضرب جرت عادة المتاع أن يشاره بنفسه ولا يستتبع فيه غالبا بأجرة كأجرة السمسار، وهو أن يستأجره على أن يتناع له المتاع وعلى أن يطويه له ويشده له؛ لأن هذا مما جرت العادة أن يفعله التاجر لنفسه، فالعوض عنه داخل في ربح رأس المال، فإن استأجره من يرب عنه في ذلك لم يربم المتاع ذلك، كما لو يشاره بنفسه فأراد أن يحسب في الثمن أجرته، وكذلك ببقعة وكراء بيته؛ لأن العادة جارية أن يجزبه التاجر في بيت سكناه، وإنما يعامل على المعتاد، فلذلك لم يحسب في شيء من ذلك ثمنه ولا ربحه، وأما ما ليست له عين قائمة ولكنه أمر يختص بالبيع، وعادته أن لا يكون ذلك إلا بأجرة ككراء حمله وبقعة الرقيق، فهذا يحسب في الثمن ولا حظ له في الربح؛ لأنه ليست له في المبيع عين قائمة.

وأما ما له عين قائمة في المبيع كالقصورة والحياطة والصبغ والطرار فهذا يحسب في الثمن وله حظه من الربح؛ لما كانت له عين قائمة كفس المتاع، وقد قال أبو محمد: فإن كان المتاع مما يبيع أنه لا يشتري إلا بواسطة أو سمسار، والعادة جارية بذلك، فيحسب من رأس مال ولا يحسب له ربح؛ لأنه ليست له عين قائمة.

فَبَيْعُهُ مُرَابَحَةٌ: أَنَّهُ لَا يَحْسِبُ فِيهِ أَجْرَ السَّمَّاسَةِ وَلَا أَجْرَ الطِّيِّ وَلَا الشَّدَّ وَلَا النَّفَقَةَ

= قال: وأما اكتراء المنازل فإن كان اكتراها ليسكن فيها ويأوي إليها، فإلتاع نفع ولا يحسب كما لا تحسب النفقة على نفسه، وإن كان اكتراه ليجزر فيه إلتاع وبولا ذلك ما يحتج إليه، فإنه يحسب بغير ربح. والله أعلم. وقوله: 'فإن باع السرو لم يبين شيئا مما سميت أنه لا يحسب فيه ربح، وفات سر فإن الكراء يحسب ولا يحسب له ربح، وإن لم يفت فصح بيعهما إلا أن يترصيا على شيء، يريد أنه إنما يحمل على ما قاله مع الإيهام، فإن لم يفت فصح ذلك بينهما؛ لأن المبيع لم يفت، وإلتاع يقول: لا أبيع إلا بما سميت من الثمن والربح، وإلتاع يقول لا أحسب في رأس المال شيئا لمخرجه العادة، ولا أجعل حظا من الربح لما لا حصه منه، فيصح ذلك بينهما أو يتفقا على أمر يجوز من أمر يرصي أحدهما بما شاء الآخر أو بغير ذلك. ولو رصي إلتاع حظ ما لا يترى من الربح والثمن، بزم ذلك إلتاع، قاله سحون في كتابه، وفي 'الذر المنحار'. المراجعة مصدر ربح، وشرعا. بيع ما ملكه من العروص ولو هبة أو وراثه أو وصية أو عصب، فإنه إدغمه (نما فاه عليه وعصل) مؤبده وإن لم تكن من جسده كأجر قصار ونحوه، ثم باعه مراجعة على تلك القيمة حار "مسطوط". (لتولية) مصدر ون غيره جمعه وإيا، وشرعا. (بيعه بشمه الأول) وهو حكما يعني بقيمته، وعر عنها به؛ لأنه الغالب (وشرط صحتهما كون العوض ماثيا أو قيميا (ممكنا لمشتري و) كون (الربح شيئا معلوما) ولو قيميا مشارا إليه كهذا الثوب؛ لانتفاء الجهالة، حتى لو باعه بربح دهيازه أي العشرة بأحد عشر لم يجز، إلا أن يعنه شمس في محسن فيجوز. شرح مجمع للعباسي.

قال الشافعي: عدل عن قول "الكسر" هو بيع شمس سابق لما أورد عليه من أنه غير مطرد ولا منعكس أي غير مانع ولا جامع، أما الأول: فلأن من اشترى دنابر بالدراهم لا يجوز له بيعها مربعة، وكذا من اشترى شيئا شمس سبيته لا يجوز له أن يربح عليه مع صدق التعريف عنيهما. وأما ثاني فلأن المعصوب الآنق إذا عاد بعد القضاء بالقيمة على العاصب، حار بيع العاصب له مراجعة، بأن يقول. قام عني كذا، ولا يصدق تعريف عليه بعدم الثمن، وكذا لو رقبه في الثوب مقدارا ولو أريد من الثمن الأول ثم رآه عليه حار، كما سيأتي بيانه عند ذكر الشارح به، وكذا لو ملكه هبة أو يرث أو وصية وقومه قيمة، ثم رآه على ذلك القيمة ولا يصدق التعريف عنيهما، لكن أحجب عن مسألة الدناير بأن الثمن المنطق يقيد أن مقايته مبيع متعين، ولذا قال الشارح: من العروص، ويأتي بيانه، وعن مسألة الأجل بأن الثمن مقابل شيتين: أي ناسيع والأجل، فلم يصدق في أحدهما أنه شمس سابق. وقول "الحجر". إنه لا يرد حورها إذا بين أنه اشتراه سبيته، ردد في "النهر" بأن الحوار إذا بين لا يختص بذلك، بل هو في كل ما لا يجوز فيه المراجعة، كما لو اشترى من أصوله أو فروعه حار إذا بين، كما سيأتي، وعن مسائل العكس بأن المراد بالثمن ما قام عليه بلا حياة، وتامه في "النهر"، فكان الأول قول المنصف تبعاً للدرر بيع ما ملكه إلخ؛ لعدم احتياجه إلى تحرير المراد، ولأنه لا يدخل فيه مسألة الأجل؛ لأنه إذا لم يبين الأجل لم يصدق عليه أنه بيع ما ملكه بما قام عليه لما علمت.

وَلَا كِرَاءَ بَيْتٍ، فَأَمَّا كِرَاءُ الْبَزِّ فِي حُمْلَانِهِ فَإِنَّهُ يُحْسَبُ فِي أَصْلِ الثَّمَنِ، وَلَا يُحْسَبُ فِيهِ رِبْحٌ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ الْبَائِعُ مَنْ يُسَاوِمُهُ بِذَلِكَ كُلِّهِ، فَإِنْ رَبَّحُوهُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ. قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا الْقِصَارَةُ وَالْخِيطَاةُ وَالصَّبَاغُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْبَزِّ يُحْسَبُ فِيهِ الرَّبْحُ كَمَا يُحْسَبُ فِي الْبَزِّ، فَإِنْ بَاعَ الْبَزُّ وَلَمْ يُبَيِّنْ شَيْئًا مِمَّا سَمِعْتُ أَنَّهُ لَا يُحْسَبُ لَهُ فِيهِ رِبْحٌ، فَإِنْ فَاتَ الْبَزُّ فَإِنَّ الْكِرَاءَ يُحْسَبُ وَلَا يُحْسَبُ عَلَيْهِ رِبْحٌ، فَإِنْ لَمْ يَفْتِ الْبَزُّ فَالْبَيْعُ مَفْسُوخٌ بَيْنَهُمَا، إِلَّا أَنْ يَتَرَاضِيَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا يَجُوزُ بَيْنَهُمَا.

قَالَ مَالِكٌ: فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْمَتَاعَ بِالذَّهَبِ أَوْ بِالْوَرِقِ وَالصَّرْفُ يَوْمَ اشْتَرَاهُ عَشْرَةُ دَرَاهِمَ بِدِينَارٍ فَيَقْدُمُ بِهِ بَلَدًا فَيَبِيعُهُ مُرَابِحَةً أَوْ يَبِيعُهُ حَيْثُ اشْتَرَاهُ مُرَابِحَةً عَلَى صَرَفٍ ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي بَاعَهُ فِيهِ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ ابْتَاعَهُ بِدَرَاهِمَ وَبَاعَهُ بِدَنَانِيرَ، أَوْ ابْتَاعَهُ بِدَنَانِيرَ وَبَاعَهُ بِدَرَاهِمَ، وَكَانَ الْمَتَاعُ لَمْ يَفْتِ، فَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ، فَإِنْ فَاتَ الْمَتَاعُ كَانَ لِلْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ الَّذِي ابْتَاعَهُ بِهِ الْبَائِعُ، وَيُحْسَبُ لِلْبَائِعِ الرَّبْحُ عَلَى مَا اشْتَرَاهُ بِهِ عَلَى مَا رَبَّحَهُ الْمُبْتَاعُ.

يشتري المتاع بالذهب الخ والصرف على قدر ما يبيعه والصرف على غير ذلك القدر مراعاة، هذا السؤال يحتمل وجهين: أحدهما: أن يشتري بذهب ويبيع بذهب، وقد اختلف الصرف في وقتي البيع والشراء، فهذا لا يمنع صحة البيع مراعاة، ولا يحتاج إلى بيان، والثاني: ما أحاط به وأن يتاع بذهب فيبيع بورق أو يتاع بورق فيبيع بذهب، وهذه المسألة التي أحاط بها، فهذا لا يخور أن يبيع مراعاة حتى يبين، سواء تغير الصرف أو لم يتغير؛ لأنهما جسان تختلف الأعراض فيهما، فإن وقع ذلك فالمبتاع بالخيار بين الأخذ والرد ما لم يفت، وليس للبائع أن يلزمه إياه بما نقد فيه؛ لأن المتاع لم يرد الشراء بهذه العين وإنما اشترى بغيرها، لكنه يشت له الخيار؛ لما طهر من أن البائع ابتاع بغير ما أظهر إليه. وإن فاتت السلعة فقد قال مالك: ما شئت في الأصل: أنها للمشتري بالثمن الذي ابتاعها به، وقد قال في كتاب ابن الموار: إلا أن يخفى أكثر مما رضي به، ولم يجعل مالك في هذا قيمة كما فعل في مسألة الزيادة في الثمن، وحوالة الأسواق في مثل هذا فوت، وقال مالك في "المدونة": إن فاتت ضرب الربح على ما هو الأفضل للمشتري.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا بَاعَ رَجُلٌ سِلْعَةً قَامَتْ عَلَيْهِ بِمِائَةِ دِينَارٍ لِعَشْرَةِ أَحَدٍ عَشَرَ ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ أَهْلُهَا قَامَتْ عَلَيْهِ تِسْعِينَ دِينَارًا وَقَدْ فَاتَتْ السِّلْعَةُ، خَيْرَ الْبَائِعِ، فَإِنْ أَحَبَّ فَلَهُ قِيَمَةُ سِلْعَتِهِ يَوْمَ قُبِضَتْ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْقِيَمَةُ أَكْثَرَ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي وَجِبَ لَهُ بِهِ الْبَيْعُ أَوَّلَ يَوْمٍ، فَلَا يَكُونُ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، وَذَلِكَ مِائَةُ دِينَارٍ وَعَشْرَةُ دَنَانِيرٍ، وَإِنْ أَحَبَّ ضَرَبَ لَهُ الرَّبْحُ عَلَى التَّسْعِينَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الَّذِي بَلَغَتْ سِلْعَتُهُ مِنَ الثَّمَنِ أَقَلَّ مِنَ الْقِيَمَةِ، فَيُخَيَّرُ فِي الَّذِي بَلَغَتْ سِلْعَتُهُ وَفِي رَأْسِ مَالِهِ وَرَبْحِهِ، وَذَلِكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ دِينَارًا. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ بَاعَ رَجُلٌ سِلْعَةً مُرَابِحَةً فَقَالَ: قَامَتْ عَلَيَّ بِمِائَةِ دِينَارٍ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ أَهْلُهَا قَامَتْ عَلَيْهِ بِمِائَةٍ وَعِشْرِينَ دِينَارًا خَيْرَ الْمُبْتَاعِ، ...
وفي نسخة: جاءه

قامت عليه مائة دينار يريد قامت عليه بائع مكايسة واجتهاد، لأن بيع المراجعة مخصوص بما ملكه البائع عندك دون ما ملكه بمرث أو هبة أو صدقة، فإن ملكه شيء من ذلك لم يبيع به أن يبيع مراجعة، وكذلك إن شترها رجاء في ذلك لم يجر له أن يبيع مراجعة حتى يبيع، وقد قال ابن القاسم في المدونة: من اشترى حجارة بعشرين مباعها ثلاثين فأقال منها المشتري، لم يجر له أن يبيع مراجعة إلا على العشرين؛ لأنه لم يتم لبيع بينهما، وقال مالك في العتية: وإن قال من ساعته فلا يبيع مراجعة على من الإقالة حتى تنين، فتفسير ابن القاسم على حدى الرويتين في الإقالة أنها نقص بيع، ولم على قولنا: إنها بيع متدا فلا يجوز أيضا أن يبيع مراجعة؛ لأن الإقالة من عقود المكارمة والمساخمة، فلا يجوز أن يباح مراجعة ما ملك على هذا الوجه، ما قدما من أن يبيع المراجعة مخصوص بما ملك على وجه الاجتهاد والمكايسة.

باع رجل سلعته مراجعة قامت عليه مائة بعشرة أحد عشر، ثم جاء بعد ذلك أهلها قامت عليه تسعين، يحتمل أن يريد بذلك أن البائع عبط ورضي أهلها قامت عليه مائة، فباع بذلك، ثم جاءه العلم بأنه قامت عليه تسعين، ويحتمل أن يريد بذلك أن البائع قال: قامت عليه مائة، ثم جاء المشتري فاعلم بأنه قامت عليه تسعين، ولا يخبر أن يكون هذا الخبر ورد قبل أن تموت السعة أو بعد أن فاتت، فإن كان ذلك قبل أن تموت فلمستأخ أن يأخذها بجميع الثمن، فيرمي ذلك البائع، أو يردّها فيرمي ذلك البائع، وليس للمشتري أن يقول: أخذتها بتسعين ورضيها إلا أن يرضى البائع، فإنه ابن القاسم في المدونة، واحتج بذلك بأنه ليس للمشتري أن يأخذها بالثمن الصحيح ورضيها وهي لم تلغ منه بذلك، وللمشتري أن يرمي ذلك المشتري بالتسعين ورضيها، فيرمي ذلك.

فَإِنْ شَاءَ أُعْطِيَ الْبَائِعُ قِيَمَةَ السَّلْعَةِ يَوْمَ قَبْضِهَا، وَإِنْ شَاءَ أُعْطِيَ الثَّمَنُ الَّذِي ابْتِاعَ بِهِ عَلَى حِسَابِ مَا رَبَّحَهُ بِالْغَا مَا بَلَغَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَقْلَ مِنْ الثَّمَنِ الَّذِي ابْتِاعَ بِهِ السَّلْعَةَ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُنْقَصَ رَبُّ السَّلْعَةِ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي ابْتِاعَهَا بِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ رَضِيَ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا جَاءَ رَبُّ السَّلْعَةِ يَطْلُبُ الْفَضْلَ، فَلَيْسَ لِلْمُبْتَاعِ فِي هَذَا حُجَّةٌ عَلَى الْبَائِعِ بِأَنْ يَضَعَ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي ابْتِاعَ بِهِ عَلَى الْبَرْنَامَجِ.

الْبَيْعُ عَلَى الْبَرْنَامَجِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْقَوْمِ يَشْتَرُونَ السَّلْعَةَ الْبَرَّ أَوْ الرَّقِيقَ فَيَسْمَعُ بِهِ الرَّجُلُ....

قَالَ مَالِكٌ **إِلخ** قوله في أول المسألة: في القوم يشترون البر والرقيق فيبيعه على البرنامج يريد - والله أعلم - أن الرقيق غيب غيبة بعيدة يشق على المبتاع غالباً التوجه إليهم، ولو كانوا حاضرين م يجر ذلك؛ لأن النظر إليهم ممكن لا مشقة فيه، فلا يوب عنها الوصف، وإنما ينوب عنها إذا كان يجمع من النظر إليها مانع من بعد مسافة أو تغير طي وشد يلحق فيه مؤونة وبقرة، ويؤدي ذلك إلى تعبير بصارة الثوب وهيئته التي تزيد في ثمنه، وقد روى ابن الموار عن مالك: لا خير في أن يبيع جارية عنده في الدار حاضرة عنى الصفة. قال محمد: لأنه يقدر على النظر إليها، ووجه ذلك أنه إذا لم تكن في النظر إليها مصرة وشرطاً ترك ذلك، فهو من بيع المبادأة التي هي عنه، ومن بيع العرر الذي لا يجوز إذا قصده البائعان أو أحدهما، والله أعلم.

فأما الثياب فيحوز ذلك فيها على وجهين: أحدهما: أن تكون عاتية، والثاني: أن تكون حاضرة مشدودة في أعداها بحيث يشق حلها ويحتاج إلى مؤونة في ردها إلى شدادها مع ما يحققها في الحمل والشد وتكرار ذلك على كل مشتر يريد رؤيتها من الانتزال لها والإدهاب لكثير من حسناتها، ولا بد في الوجهين جميعاً من تقدم رؤية أو صفة، وروي حوار ذلك عن عثمان وعبد الرحمن بن عوف **رحمهم الله**. وقد منع من ذلك الشافعي في أحد قوليه، وقال: لا يجوز بيع عين غير مرئية، وروي ذلك عن ابن عباس وابن عمر **رضي الله عنهم**. والدليل على ما يقوله: إن هذا بيع على الصفة، فجار في العين العاتية، أصله السلم المضمون في الذمة، إذا ثبت ما قلناه من أنه يجوز بيع الأعيان العاتية على الصفة فإن البيع لازم، وليس لهم رده وإن استغلوه إذا فتحوا المتاع ما وجدوه على تلك الصفة خلافاً لأبي حنيفة في قوله للمتاع أحيار وإن وجد المتاع على تلك الصفة، والدليل على ما يقوله أن هذا بيع على صفة، فوجب أن يكون لازماً أصل ذلك السلم.

فَيَقُولُ لِرَجُلٍ مِنْهُمْ: الْبِزُّ الَّذِي اشْتَرَيْتَ مِنْ فُلَانٍ قَدْ بَلَغَتْني صِفَتُهُ وَأَمْرُهُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ أُرْبِحَكَ فِي نَصِيكَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيُزْبِحُهُ وَيَكُونُ شَرِيكًا لِلْقَوْمِ مَكَانَهُ، فَإِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ رَأَاهُ قَبِيحًا وَاسْتَعْلَاهُ.

قَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ لَا زِمَ لَهُ وَلَا خِيَارَ لَهُ فِيهِ إِذَا كَانَ ابْتِاعَهُ عَلَى بَرْنَامَجٍ وَصِفَةٍ مَعْلُومَةٍ.

ولا خيار له إلخ في الدر المختار. (صح الشراء والبيع لما لم يرباه، والإشارة إليه) أي المبيع (أو إلى مكانه شرعاً) فلو لم يشر إلى ذلك لم يجر إجماعاً، "فتح" و"حر"، وفي حاشية أبي رادة: الأصح الحوار (وله) أي للمشتري (أن يرده إذا رآه) إلا إذا حمه البائع لبيت المشتري فلا يرده إذا رآه، إلا إذا أعاده إلى البائع "أشبه". قال الشامي: عبارة "الفتح" هكذا، وفي المسوط: الإشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجوار، فلو لم يشر إليه ولا إلى مكانه لا يجر بالإجماع إلخ لكن إطلاق الكتاب يقتضي حوار البيع، سواء سمي حسن المبيع أو لا، وسواء أشار إلى مكانه أو إليه، وهو حاصر مستور أو لا، مثل أن يقول: بعث منك ما في كمي، بل عامة المشايخ قالوا: إطلاق الحوار يد على الجواز عنده، وطائفة قالوا: لا يجر؛ لجهالة المبيع من كل وجه، والظاهر أن المراد بالإطلاق ما ذكره شمس الأئمة وغيره كصاحب "الأمصار" و"الدحيرة"؛ لعد القول بجوار ما لم يعلم جسمه أصلاً، كأن يقول: بعثك شيئاً عشرة. انتهى كلام "الفتح" وحاصله. التوفيق بما قاله عامة المشايخ وما قاله بعضهم، حمل إطلاق الحوار على ما قاله شمس الأئمة وغيره من لزوم الإشارة إليه أو إلى مكانه؛ إذ لا يصح بيع ما لم يعلم جسمه أصلاً، أي لا بوصف ولا بإشارة، ولذا قال صاحب "النهاية": يعني شيئاً مسمى موصوفاً أو مشاراً إليه أو إلى مكانه وليس فيه غيره بذلك الاسم، فأفاد أن لزوم الإشارة عند عدم تسمية الجنس والوصف، فالتسمية كافية عن الإشارة، حتى لو قال: بعثك كر حطلة بديدة بكذا، والكر في منك من نوع واحد في موضع واحد جار البيع، وكذا الإضافة في مثل: بعثت عدي وليس له غيره، وذكر الحدود في مثل: بعثت الأرض الغلالية، والمدار على بقي الجهالة الفاحشة؛ ليصح البيع، كما حققنا ذلك عما لا يريد عليه أول البيوع عند قوله: وشرط لصحته معرفة قدر مبيع وثمن، فتذكره بالمراجعة، فإنه يملك ههنا. وهذا التقرير سقط ما في "الخواشي السعدية" من قوله: أقول في كون الإشارة إلى المبيع أو إلى مكانه: شرط الجواز سيما بالإجماع كلام، فليتأمل، لما علمت من أن الإشارة ليست شرطاً دائماً، بل عند عدم معرف آخر يرفع الجهالة، فافهم. وفي "لدر المختار": (وكفى رؤية ما يؤدل بانقصود كوجه صيرة ورقيق و) وجه (دانة) تركب (وكفها) أيضاً في الأصح، قوله: ورقيق أي ووجه رقيق أو أكثر عبارة، وكذا إذا نضر إلى أكثر الوجه؛ لأنه كروية جميعه (و) رؤية (ظاهر ثوب مصوي) وقال رمر: لا بد من شره كله، وهو المختار، كما في أكثر المعتررات قاله المصنف، (وداخل دار) وقال رمر: لا بد من رؤية داخل البيوت، وهو الصحيح، وعليه الفتوى "جوهره"، =

قَالَ مَالِكٌ: فِي الرَّجُلِ يَقْدَمُ لَهُ أَصْنَافٌ مِنَ الْبَزِّ وَيَحْضُرُهُ السُّوَامُ وَيَقْرَأُ عَلَيْهِمْ بَرْنَامَجَهُ، وَيَقُولُ: فِي كُلِّ عِدَلٍ كَذَا وَكَذَا مِلْحَفَةٌ بَصْرِيَّةٌ، وَكَذَا وَكَذَا رَيْطَةٌ سَابِرِيَّةٌ ذَرْعُهَا كَذَا وَكَذَا، وَيُسَمِّي لَهُمْ أَصْنَافًا مِنَ الْبَزِّ بِأَجْنَاسِهِ، وَيَقُولُ: اشْتَرُوا مِنِّي عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فَيَشْتَرُونَ الْأَعْدَالَ عَلَى مَا وَصَفَ لَهُمْ، ثُمَّ يَفْتَحُونَهَا فَيَسْتَعْلُونَهَا وَيَنْدُمُونَ.

قَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ لِإِزْمٍ لَهُمْ إِذَا كَانَ مُوَافِقًا لِلْبَرْنَامَجِ الَّذِي بَاعَهُمْ عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ النَّاسُ عِنْدَنَا يُجِيزُونَهُ بَيْنَهُمْ إِذَا كَانَ الْمَتَاعُ مُوَافِقًا لِلْبَرْنَامَجِ وَلَمْ يَكُنْ مُخَالَفًا لَهُ.

= وهذا اختلاف زمان لا برهان ومثله الكرم والبستان (و) كفى (حس شاة لحم ونظر) جميع حسد (شاة فية) للدر والسل مع صرعها. "طهيرية"، وضرع بقرة حلوب وناقاة؛ لأنه المقصود. "جوهرية" (و) كفى دوق مطعوم وشم مشموم (لا خارج الدار وصحبها) على المعنى به، كما مر، (أو رؤية دهن في رجاح) لوجود الحائل، قال الشامي: لأن رؤية جميع المبيع غير مشروط؛ لتعذره فيكتفي برؤية ما يدل على العيب بالمقصود، "هداية"، والمراد: أن رؤية ذلك قبل الشراء كافية في سقوط حباره بعده؛ لأنه قد اشترى ما رأى فلا حيار له، وليس المراد أنه لو اشترى قبل الرؤية ثم رأى ذلك يسقط حياره، كما توهمه بعض الطلبة، فاستشكل بأن حيار الرؤية غير مؤقت، وأنه إذا رآه بعد الشراء لا يسقط إلا بقول أو فعل يدل على الرضا، فكيف يسقط بمجرد رؤية ما يؤذن بالمقصود؟ أفاده في "النهر" ويشير إليه الشارح، ولا شك أنه توهم ساقط، وإلا لزم أن لا يثبت حيار الرؤية بعد الشراء إلا قبل الرؤية بعده، ولا قائل به مع أن الرؤية بعد الشراء شرط ثبوت الحيار على ما مر. (قوله: كوجه صبرة) المراد بها ما لا تتفاوت أحاده، قال في "الفتح": وإن دخل في البيع أشياء فإن كانت الأحاد لا تتفاوت كالمكيل والمورون، وعلامته أن يعرض بالمودح، فيكتفي برؤية واحد منها في سقوط الحيار، إلا إذا كان الباقي أردأ مما رأى، حينئذ يكون لها الحيار أي حيار العيب لا حيار الرؤية، ذكره في "البايع"، وعمل في "الكافي" بأنه إنما رضي بالصفة التي رآها لا بغيرها، ومعاده أنه حيار الرؤية، وهو مقتضى سوق كلام المصنف أي صاحب 'الهداية'، والتحقيق أنه حيار عيب إذا كان اختلاف الباقي يوصله إلى حد العيب، وخيار رؤية إذا كان لا يوصله إلى اسم العيب بل الدون، وقد يجتمعان فيما إذا اشترى ما لم يره، فلم يقصه حتى ذكر له البائع به عيبا، ثم أراه المبيع في الحال.

بَيْعُ الْخِيَارِ

١٣٦٨ - **مات** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **الْمُتَبَايعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ**

المسألة الخ احتجوا في تأويله على أقوال "الأول": أن معناه التفريق في الأقوال، وهو قول إبراهيم المحمدي وسفيان الثوري في رواية، ورابعة الرأي ومات وفي حيفة ومحمد، فقالوا: المراد به أنه إذا قال الساع: بع، وقال المشتري: اشتريت، فقد تفرقا بالأقوال، ولا شيء هما بعد ذلك من خيار، ويتم البيع، ولا يقدر المشتري على رد البيع إلا بخيار الرؤية أو خيار العيب أو خيار شرص. الثاني: أن المراد التفريق بالأبدان، فلا يتم البيع بدولها، وبه يرم البيع، وهو قول ابن المسيب والزهري وعطاء بن أبي رباح وابن أبي ذئب وسفيان بن عيينة وابن أبي مبيكة والأوراعي والليث بن سعد والخمس البصري وهشام بن يوسف ورواه عبد الرحمن وعبد الله بن حسن القاضي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأبي عبيد ومحمد بن حنبل الطبري وأهل الظاهر. وحديث انتفرق أن يعيب كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يراه، قاله الأوراعي، وقال الليث: أن يقوم أحدهما، وقال آخرون: هو افتراقهما من مجلسهما أو قبيلتهما، واحتجهم في ذلك بأنه ورد باخر لفظ "المتبايعين"، واسم البيع لا يجب إلا بعد البيع، وسنهم في ذلك من الصحابة ابن عمر فإنه حمل الحديث على التفريق بالأبدان وأثبت به خيار الخمس، فكان إذا انتاع بعا وهو قاعد قام ليحب به، أخرجه الترمذي وغيره عن أبي برة الأسلمي أن رجلا اختصما إليه في فارس بعد ما باعوا وكابا في سفينة، فقال: "أراكما تفرقتما، وفارس رسول الله ﷺ". **مسألة** ح. م. م. م. م. حكاها الترمذي وأخرجه أبو داود والصحراوي وغيرهما. وثالث: أن معناه انتفرق بالأبدان لكن لا على ما فهمه أصحاب القول الثاني، قال عيسى بن أبيان: معناه أن الرجل إذا قال لرجل: قد بعثت عندي هذا بألف درهم، فلم يحاطب بدت القول أن يقل ما لم يفارق صاحبه، فإذا افترقا لم يكن له بعد ذلك أن يقل، قالوا: ولو لا أن هذا الحديث جاء، ما علمنا ما يقطع للمحاطب من القول، فلما جاء هذا الحديث علمنا أن افتراق أبدانها بعد المحاطبة بالبيع يقطع القول، وهذا أولى ما حمل عليه هذا الحديث؛ لأننا رأينا الفرقة التي بها حكم فيما اتفقوا عليه هي الفرقة في التصرف، فكانت تلك الفرقة بما يجب لها فساد عقد متقدم، ولا يجب لها صلاحه، وهذه الفرقة المروية في خيار المتبايعين بد جعلناها على ما ذكرنا فسادها ما كان تقدم من عقد المخاطب، وإن جعلناها على ما قالت الفرقة الثابتة يتمها، خلاف فرقة التصرف، وم يكن لها أصل فيما اتفقوا عليه، وهذا التفسير مروى أيضاً عن أبي يوسف، هذا ملخص ما في "شرح معاني الآثار" للشافعي وشرحه المسمى بـ "حب الأفكار في تنقيح معاني الآثار" للعين.

مَا لَمْ يَفْتَرَقَا إِلَّا بَيَعَ الْخِيَارَ.

ما لم يفترقا. أي سدهما، يعني أن الخيار ممتد من عدم تفرقهما، وفي بعض نسخ الروايات: ما لم يفترقا شققدم الموقية، راد الترمذي: فكان ابن عمر إذا اشاع بيعا وهو قاعد قام لتجنب، قال الترمذي: حديث ابن عمر حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحابنا وغيرهم، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق قالوا: الفرقة بالأبدان لا بالكلام، وهو أصح؛ لأن ابن عمر راوي الحديث أعلم معنى ما روى، وقد ذهب بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم أن الفرقة بالكلام، وهو قول الثوري، وهكذا روي عن مالك، وقال ابن المبارك: وكيف أريد هذا والحديث فيه علة صحيح، فقوي هذا المذهب، وقال محمد بن سعد ما روى هذا الحديث: بهذا بأحد، وتفسيره عندنا على ما بنينا عن إبراهيم الحنفي أنه قال: المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا، قال: ما لم يفترقا عن سبط البيع إذا قال الساع: قد بعنت فله أن يرجع ما لم يقل الآخر: قد اشتريت، فإذا قال المشتري: قد اشتريت بكذا وكذا، فله أن يرجع ما لم يقل الساع: قد بعنت، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

إلا بيع الخيار: أي إلا بيع شرط فيه الخيار ثلاثة أيام؛ فإنه يبقى فيه خيار بعد تفرق الأقوال أيضا، وكذا بعد تفرق الأبدان، وهذا أحد المعاني التي ذكرت فيه، وهو مشترك بين القائلين بالتفرق قولاً وبين القائلين بالتفرق بدناً، فإنهم متفقون على بقاء الخيار في البيع بشرط الخيار بعد التفرق، وثانيها أن معناه إلا بيعا شرط فيه أن لا خيار لهما في المجلس، فيبرم بنفس البيع، ولا يكون فيه خيار، وهذا مختص بالقائلين بالتفرق بدناً الذين يحتجون بهذا الحديث؛ لإثبات خيار المجلس، وثالثها قال النووي: وهو أصحها أي على رأيهم أن المراد التحيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس، يعني يثبت هما الخيار ما لم يفترقا إلا أن يتحايروا في المجلس ويختارا إمضاء البيع، فيبرم البيع بنفس التحاير ولا يدوم إلى المفارقة، وتفسيره عندنا لما ورد على قوله: وهذا بأحد أن الحديث بظاهره يثبت خيار المجلس والخفية ليسوا بقائلين به، فكيف يصح قوله: وهذا بأحد؟ أشار إلى الجواب عنه تفسير الحديث بالتفرق القولي، وقد طال الكلام بين أصحاب التفرق القولي ومثني خيار المجلس نقضا ودفعاً.

أما أصحاب خيار المجلس فأوردوا على أصحاب التفرق القولي بوجوه: الأول: أنه تفسير مخالف لمعتاد، والجواب عنه على ما في "شرح معاني الآثار" و"فتح القدير" وغيرهما أن التفرق كثيرا ما استعمل في الكتاب والسنة في التفرق القولي، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ (البقرة: ٤) ﴿وَأِنْ يَفْتَرَقَا يَغْنِ اللَّهُ كَلَامَ مَنْ سَعَهُ﴾ (النساء: ١٣٠)، والمراد به تفرق قول الزوجين في الطلاق بأن يقول الزوج: طلقك والمرأة قبلت، وقوله:

فدفعه عن سبيل علي بن سفيان، والثاني أن الخبر ورد بلفظ المتبايعين والبيعين وهذا اللفظ لا يطلق إلا بعد حصول التفرق القولي وتمام العقد، فلا يكون الخيار إلا بعده وإن هو إلا خيار المجلس، فلا بد أن يجعل التفرق على التفرق البدني، والجواب عنه على ما في "الهداية" وشروحه: أن هذا يغفل عنهم عن مقتضى اللغة، فإن المتساويين أيضا قد يسميان متبايعين لمباشرة القرب، وقد قال: لا بيع - حين حين - بيع حين، فقد سمي قرب البيع بيعا، فيمكن أن يكون سمي غير المتفرقين قولاً في هذا الحديث بالمتبايعين، لقرنهما منه، وأيضا المتبايع بالحقيقة =

- إما يكون من يباشر العقد لا قلبه ولا بعده، فإن كلا منهما يعد الفراع وقبل المباشرة متتابع محار، باعتبار ما كان أو ما يكون، وحالة المباشرة إما هي ما إذا صدر عن أحدهما الإيجاب وقصد الآخر تنفط القول ولم يتفرق بعد.

والثالث: أن هذا التفسير يخالف ما فهمه ابن عمر وعمل على وفقه كما مر ذكره فلا يعتبر به، وأجاب عنه ابريقي وغيره: بأنه تقرر في الأصول أن تأويل الصحابي لمحتمل التأويل واختياره لأحد التأويلين ليس بحاجة مبرمة إلى غيره، ولا يمنع عن احتياط تأويل بغيره، وقال الطحاوي في "معاني الآثار": يجوز أن يكون ابن عمر أشككت عليه الفرقة التي سمعها من النبي ﷺ ما هي؟ فاحتجبت عنده الفرقة بأبداً على ما ذهب إليه عيسى بن أنان، واحتجبت عنده الفرقة بالأقوال على ما ذهبوا إليه، ولم يخصره دليل يدل بأنه أخذها أولى منه عما سواه، فعارق نائعه بسنده احتياطاً. ويحتمل أيضاً أن يكون فعل ذلك؛ لأن بعض الناس يرى أن البيع لا يتم بذلك، وهو يرى أن البيع يتم بغيره، فأراد أن يتم البيع في قوله وقول مخالفه، ثم قال الطحاوي: وقد روي عنه ما يدل على أن رأيه كان الفرقة بخلاف ما ذهب إليه أن البيع يتم بها، وذلك أن سليمان بن شعيب قال: حدثنا بشر بن بكر حدثني الأوراعي حدثني الزهري عن حمزة بن عبد الله عن ابن عمر أنه قال: ما أدركت الصفقة حياً، فهبط بعدها أنه من مال المشتري، فدل ذلك على أنه كان يرى أن الصفقة تتم بالأقوال قبل الفرقة التي تكون بعد ذلك، وإن المبيع ينتقل بذلك من ملك البائع إلى المشتري حتى يهلك من ماله إذا هلك. والرابع: أن هذا التفسير يخالف ما قصى به أبو بررة، ونسبه إلى النبي ﷺ كما أخرجه الطحاوي والبيهقي: أنهم احتضنوا إليه في رجل باع جارية فباع معها الناعم، فلما أصبح قال: لا أرضى، فقال أبو بررة: إن النبي ﷺ قال: **من باع جارية فباع معها جارية**، وأخرجنا أيضاً عن أبي الوصي: **ربا مراً فباع صاحب لنا من رجل فرساً، فأقصا في منزلنا يوماً وليتنا، فلما كان العد قام الرجل يسرح فرسه، فقال صاحبه: بنت قد بعني، فاحتضنوا إلى أبي بررة، فقال: إن شئتما قضيت بيكما بقضاء رسول الله ﷺ سمعته يقول: **من باع جارية فباع معها جارية**** وما أراكم تفرقتما، وأجاب عنه الطحاوي بقوله: في هذا الحديث ما يدل على أنهما كانا تفرقا أبداً؛ لأن فيه أن الرجل قام يسرح فرسه، فقد تسحق بذلك من موضع إلى موضع، فلم يرأب أبو بررة ذلك، وقال: ما أراكم تفرقتما، أي ما كتما متشاجرين، أحدكما يدعي البيع، والآخر يكره أن تكونا تفرقتما الفرقة التي يتم بها البيع. وأما أصحاب التفريق القولي فأوردوا لتأييد تفسيرهم وإبطال ما ذهب إليه مخالفيه وجوها عديدة، منها: أن إثبات خيار المجلس وحمل التفريق على التفريق البدئي يخالف قوله تعالى: **وَمَنْ يُؤْكُلْ مِنْهُ يَدْمِهِ ذَاقَهُ بَغْضَةً دَسَّهَا فِي فِيهِ** (البقرة: ٢٦)، وهذا عقد قبل التحجير، وقوله تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي صَفْوَةِ قَوْمٍ وَلَا نُكْرِهُهُمْ إِلَيْكُمْ وَلَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْجزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَفْضَلِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ** (البقرة: ٥٧) من غير توقف على التحجير فقد أناح الله الأكل فيه، وقوله تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي صَفْوَةِ قَوْمٍ وَلَا نُكْرِهُهُمْ إِلَيْكُمْ** (البقرة: ٥٧) فإنه أمر بالتوثق بالشهادة كيلا يقع التجاحد للبيع، والبيع يصدق قبل خيار بعد الإيجاب والقول، فهو ثبت الخيار وعدم اللزوم بعده، لزم إبطال هذه البصوص. ومنها: أن إثبات خيار المجلس يعارضه حديث النهي =

قَالَ مَالِكٌ وَلَيْسَ لِهَذَا عِنْدَنَا حَدٌّ مَعْرُوفٌ وَلَا أَمْرٌ مَعْمُولٌ بِهِ فِيهِ.

١٣٦٩ - مَاتَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا بَيْعَيْنِ تَبَايَعَا فَالْقَوْلُ مَا قَالَ الْبَائِعُ أَوْ يَتَرَادَانِ.

- عن بيع العرر فإن كل واحد لا يدري ما يحصل له هل الثمن أم الثمن؟ ومنها: أنه حيار مجهول العاقبة فيبطل كحيار الشرط إذا كان كذلك، وفيهما فإنه مقبوض بحيار الرؤية وحيار التعيين وغير ذلك. ومنها: ما ذكره الصحاوي أن حديث: **من باع بغير علم ولا سعة حتى يفسده يذل على أنه إذا قبضه حل له بيعه**، وقد يكون قابضاً له قبل افتراق يده وبدن بائعه، وأقره السيد المرتضى في "عقود الخواهر"، وعندي هو ضعيف؛ فإن هذا الحديث وأمثاله ساكنة عن ما وقع فيه البحث، فيقيد بالقص والافتراق، مع أنه لا يدل إلا على حرمة البيع قبل الاستيفاء، لا على ثبوت جواره بعده متصلاً، وإن معت عنه مواع أخر، وفي المقام كلام مسبوط مطاوع الكتب المبسوطة، وفيما ذكرناه كفاية لأولى العطفة، وقد شيد الطحاوي أركان المسألة بالقياس والطر، وقال: **إنما قد رأينا الأموال ثمك بعقود في أمدان وفي أموال وفي مفاع في بضاع**، فكان ما يملك من الألبضاع هو الكاح، فكان ذلك يتم بالعقد لا بفرقة بعده، وكان ما يملك به المفاع هو الإحارات، فكان ذلك أيضاً مملوكاً بالعقد لا بالفرقة بعد العقد، فالطر عني ذلك أن يكون كذلك الأموال المملوكة لسائر العقود من البيوع وغيرها يكون مملوكة بالأقوال لا بالفرقة، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، ومن جملة الأجلة أن مالكا لم يأخذ بالحديث مع أنه رواه؛ لأن في بعض طرقه عن أبي داود والنسائي: **سعد كل واحد منهما حذر ما لم يفسد ولا أن يفسد حذر**، ولا يعمل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله فهذه الريادة تسقط حيار المجلس؛ إذ لو كان مشروعاً لم ينتج إلى الاستقالة.

إلا بيع الخيار قال العوي: فيه ثلاثة أقوال: أصحابها: أن المراد التحير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس، وتقديره: **يشت لهما الخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتحاريا في المجلس**، ويختار إمضاء البيع، فيرم البيع بنفس التحاير ولا يدوم إلى المفارقة، والثاني: أن معناه **إلا يبيعا شرط فيه حيار الشرط ثلاثة أيام أو دوها**، فلا ينقضي الخيار فيه بالمفارقة، بل يبقى حتى تنقضي المدة المشروطة، والثالث: أن معناه **إلا يبيعا بشرط أن لا حيار لهما في المجلس**، فيلزم بنفس البيع ولا يكون فيه حيار، قال النووي: الصحيح عندنا بطلان هذا الشرط، والصحيح هو التفسير الأول، ولا يتأني على قول من فسر بتفرق الأقوال ونفي حيار المجلس ولا التفسير الثاني (المحلى).

وليس لهذا: حد معلوم، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يجوز الخيار أكثر من ثلاثة أيام، وقال أبو يوسف ومحمد: إذا سمي مدة معلومة جار، وهو قول أحمد. (المحلى) **أو يترادان**: قال محمد: هذا يأخذ إذا اختلعا في الثمن، تحالفا وترادا البيع، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا إذا كان المبيع قائماً بعينه، فإن كان المشتري قد استهلكه فالقول ما قال المشتري في الثمن في قول أبي حنيفة، وأما في قولنا فيتخالقان ويترادان القيمة، وبالتحاليف عند اختلاف المتابعين قالت الثلاثة السابقة والجمهور، كما قال مالك. (المحلى)

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ بَاعَ مِنْ رَجُلٍ سِلْعَةً، فَقَالَ الْبَائِعُ عِنْدَ مُوَاجَبَةِ الْبَيْعِ: أْبَيْعُكَ عَلَى أَنْ
 أُسْتَشِيرَ فُلَانًا، فَإِنْ رَضِيَ فَقَدْ جَازَ الْبَيْعُ، وَإِنْ كَرِهَ فَلَا بَيْعَ بَيْنَنَا، فَيَتْبَاعَانِ عَلَى ذَلِكَ،
 ثُمَّ يَنْدُمُ الْمُشْتَرِي قَبْلَ أَنْ يُسْتَشِيرَ الْبَائِعُ فُلَانًا: إِنَّ ذَلِكَ الْبَيْعَ لَازِمٌ لَهُمَا عَلَى مَا وَصَفَا
 وَلَا خِيَارَ لِلْمُبْتَاعِ، وَهُوَ لَازِمٌ لَهُ إِنْ أَحَبَّ الَّذِي اشْتَرَطَ لَهُ الْخِيَارَ أَنْ يُجِيزَهُ. قَالَ
 مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي السِّلْعَةَ مِنَ الرَّجُلِ فَيَخْتَلِفَانِ فِي الثَّمَنِ،
والسعة، المالك

فيس باع الخ وهذا على ما قال: إن الساع به أن يشترط مشورة فلان وخياره، وكذلك المتناح حلالا لأحمد،
 وأحد وجهي أصحاب الشافعي، والدليل على ذلك أن الخيار وضع لتأمل المبيع واختياره، وقد يكون هو ممن
 لا يقصر، فيشترط خيار غيره أو يكون هو يقصر ويشترط سناعته به، وهذا إذا كان المشتري مشورته واختياره
 حاضرا أو قريب الغيبة. وإن كان بعد الغيبة فسد البيع، لأنه معين يشتري على أن يستحق قصده إلى أجل بعيد،
 وحدث غير جائر. **فيختلفان بالنس الخ** واختلف أهل العلم في هذه المسألة، فقال مالك والشافعي: يقال لساع:
 أحلف بالله ما بع سعتك إلا ما قلت، فإن حلف الساع قبل لمشتري. إما أن تأخذ السعة بما قال الساع، وإما
 أن تحلف بما اشترتها إلا بما قلت، فإن حلف رأى منها وردت لسعة إلى الساع، وسواء عند الشافعي كانت
 سعة قائمة أو تالفة، وإنما يتحالفان ويتراذان، وكذلك قاله محمد بن الحسن، ومعنى يتراذان أي قيمة السعة عند
 الاستهلاك، وقال الشعبي والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف: لقول قول المشتري بيمينه بعد
 الاستهلاك، وقول مالك قريب من قوله بعد الاستهلاك في أشهر الروايتين، قلت: وتفصيل مذهب الحنفية ما
 ذكر في الهداية: إذا اختلف المتبايعان في البيع فادعى أحدهما ثمنًا وادعى ساع أكثر منه، أو عترف الداع بعور
 من مبيع وادعى المشتري أكثر منه، وأقام أحدهما إثباته فقصى به لها، وإن أقام كل واحد منهما بينة، كانت البينة
 المئنة لزيادة أولى، ولو كان الاختلاف في الثمن ومبيع جميع، فبينة الساع أولى في الثمن، وبينة المشتري أولى في
 المبيع، وإن لم يكن لكل واحد منهما بينة، قيل للمشتري: إما أن ترصي ثمنك لبيد ادعاء الساع، وإلا فسحبا
 لبيع، وقيل ساع: إما أن تسلم ما ادعاه المشتري من مبيع وإلا فسحبا لبيع، فإن لم يترصيب ستحلف الحاكم
 كل واحد منهما على دعوى الآخر ويتدنى بيمين المشتري. وإن كان بيع عين عين أو ثمن ثمن، بدأ القاضي
 بيمين أيهما شاء، فإن حلفا فسح القاصي البيع منهما وإن كحل أحدهما عن ليمين لزمه دعوى الآخر، وإن
 احتكما في الأجل أو في شرط خيار أو في استيعاء بعض الثمن فلا تحلف بينهما، والقول قول من يكر الخيار
 والأجل مع يمينه، فإن هلك المبيع ثم احتكما لم يتحلفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، والقول قول المشتري، وقال
 محمد: يتحالفان ويفسخ البيع على قيمة المالك وهو قول الشافعي.

فَيَقُولُ الْبَائِعُ: بِعْتُكَهَا بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ، وَيَقُولُ الْمُتَبَاعُ: ابْتَعْتُهَا مِنْكَ بِخَمْسَةِ دَنَانِيرَ: إِنَّهُ يُقَالُ لِلْبَائِعِ: إِنْ شِئْتَ فَأَعْطِهَا لِلْمُشْتَرِي بِمَا قَالَ، وَإِنْ شِئْتَ فَاحْلِفْ بِاللَّهِ مَا بَعْتَ سِلْعَتَكَ إِلَّا بِمَا قُلْتَ، فَإِنْ حَلَفَ قِيلَ لِلْمُشْتَرِي: إِمَّا أَنْ تَأْخُذَ السِّلْعَةَ بِمَا قَالَ الْبَائِعُ، وَإِمَّا أَنْ تَحْلِفَ بِاللَّهِ مَا اشْتَرَيْتَهَا إِلَّا بِمَا قُلْتَ، فَإِنْ حَلَفَ بَرِئَ مِنْهَا، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُدَّعٍ عَلَى صَاحِبِهِ.

مَا جَاءَ فِي الرَّبَا فِي الدِّينِ

١٣٧٠ - **مسألة** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى السَّفَّاحِ أَنَّهُ قَالَ: بَعْتُ بَرًّا لِي مِنْ أَهْلِ دَارِ نَخْلَةٍ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى الْكُوفَةِ، فَعَرَضُوا عَلَيَّ أَنْ أَضَعَ عَنْهُمْ بَعْضَ الثَّمَنِ وَيَنْقُدُونِي، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: لَا أَمْرُكَ أَنْ تَأْكُلَ هَذَا وَلَا تُؤْكِلَهُ.

١٣٧١ - **مسألة** عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَفْصٍ بْنِ خُلْدَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الدِّينُ عَلَى الرَّجُلِ إِلَى أَجَلٍ، فَيَضَعُ عَنْهُ صَاحِبُ الْحَقِّ وَيُعَجِّلُهُ الْآخَرُ،

مسألة أهل دار نخل عرضوا عليه قبل أن يخل أجل دينه أن يصع عنهم ويقدوه يريد - والله أعلم - أن يقدوه جنس ما له عليهم، وذلك مثل أن يكون له عليهم مائة دينار مؤجلة، فيدفعون إليه قبل الأجل خمسين ديناراً ويخط عنهم خمسين، فسأل عن ذلك زيد بن ثابت، فقال: لا أمرك أن تأكله ولا تؤكله، يريد تصعمه غيرك، ومعنى ذلك تحريمه؛ لأنه لا يجمع من أن يأكله ويؤكله مع كونه مباحاً، وإن قال ابن عمر، وعليه جمهور الفقهاء، وأحاره النجعي وروى، واحتلفت الرواية عن ابن المسيب في ذلك، وأصحها المنع، ودليلاً على تحريمه أنهم اشتروا منه المائة المؤجلة بخمسين معجلة، وذلك غير جائز لوجهين: التفاضل والنساء في الجنس الواحد من العين، ويدخله سلف لعوض؛ لأنهم أسلفوه خمسين يقبضها من نفسه عند الأجل على أن يسقط عنهم خمسين.

فَكَرِهَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَنَهَى عَنْهُ.

١٣٧٢ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الرَّبَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ عَلَى الرَّجُلِ الْحَقُّ إِلَى أَجَلٍ، فَإِذَا حَلَّ الْأَجَلُ قَالَ: أَتَقْضِي أَمْ تُرْبِي؟ فَإِنْ قَضَى أَخَذَ وَإِلَّا زَادَهُ فِي حَقِّهِ، وَأَخَّرَ عَنْهُ فِي الْأَجَلِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الْمَكْرُوهُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا: أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ عَلَى الرَّجُلِ الدَّيْنُ إِلَى أَجَلٍ، فَيَضَعُ عَنْهُ الطَّالِبُ وَيُعَجِّلُهُ الْمَطْلُوبُ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ عِنْدَنَا بِمَنْزِلَةِ الَّذِي يُؤَخَّرُ دَيْنُهُ بَعْدَ مَحَلِّهِ عَنْ غَرِيمِهِ وَيَزِيدُهُ الْغَرِيمُ فِي حَقِّهِ، قَالَ: فَهَذَا الرَّبَا بِعَيْنِهِ لَا شَكَّ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ مِائَةُ دِينَارٍ إِلَى أَجَلٍ فَإِذَا حَلَّتْ قَالَ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ الدَّيْنُ: بِعْنِي سِلْعَةً يَكُونُ ثَمَنُهَا مِائَةُ دِينَارٍ نَقْدًا بِمِائَةِ وَخَمْسِينَ إِلَى أَجَلٍ قَالَ مَالِكٌ: هَذَا بَيْعٌ لَا يَصْلَحُ، وَلَمْ يَزَلْ أَهْلُ الْعِلْمِ يَنْهَوْنَ عَنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْطِيهِ ثَمَنٌ مَّا بَاعَهُ بِعَيْنِهِ وَيُؤَخَّرُ عَنْهُ الْمِائَةُ الْأُولَى إِلَى الْأَجَلِ الَّذِي ذَكَرَ لَهُ آخِرَ مَرَّةٍ، وَيَزْدَادُ عَلَيْهِ خَمْسِينَ دِينَارًا فِي تَأْخِيرِهِ عَنْهُ، فَهَذَا مَكْرُوهٌ لَا يَصْلَحُ، وَهُوَ أَيْضًا يُشَبِّهُ حَدِيثَ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ فِي بَيْعِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ.....

وهي عنه. لمع وضع وتعجيل. وبه قال الحكم بن عتيبة والشعبي ومالك وأبو حنيفة، وأحاربه ابن عباس وراهم من المعروف. وعن ابن المسيب والشافعي القولان، واحتج حمير بن عمار بن عباس لما أمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإحراج بني الصير قالوا: لما على أساس ديون لم تحل. فقال: **صع**، **محجور**، وأجاب المانعون بأن هذا الحديث قبل بروز تحريم الربا. **فهذا الربا بعينه.** قال ابن الصير: اتفقوا على أنه إن صاح غريمه عن درهم بدراهم أقل منها أو عن ذهب بذهب أقل منه أنه جائز إذا حل الأجل، فإذا لم يحل لم يخرج أن يخط عنه شيئاً قبل أن يقضيه مكانه، ويبقى أن يعلم أن الدين أعم من القرض، والقرض لا يجوز فيه شره الأجل عند أبي حنيفة والشافعي، وفي البحاري قال ابن عمر وعطاء: إذا أحله في القرض حار. وبه أحد مالث واستدل عليه بعموم آية امدائية. (الحسين)

إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا حُلَّتْ ذُبُوبُهُمْ قَالُوا لِلَّذِي عَلَيْهِ الدِّينُ: إِمَّا أَنْ تَقْضِيَ وَإِمَّا أَنْ تُرْبِيَ، فَإِنْ قَضَى أَخَذُوا وَإِلَّا زَادُوهُمْ فِي حُقُوقِهِمْ وَزَادُوهُمْ فِي الْأَجَلِ.

جَامِعُ الدِّينِ وَالْحَوْلِ

١٣٧٣ - مالك عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَظْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ وَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ.

مطل الغني ظلم. قال عياض والجمهور: على أنه من باب إضافة المصدر إلى الفاعل، وقيل: هو من باب إضافة المصدر إلى المفعول، والمعنى: أنه يجب وفاء الدين وإن كان مستحقه غنيا، ولا يكون غناه سببا لتأخير عنه، وإذا كان ذلك في حق الغني فهو في حق الفقير أولى. (الحلى)

مطل الغني ظلم: ووصفه بالظلم إذا كان عيا حاصة، ولم يصفه بذلك مع العسر، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ ذُو غُنَّةٍ مَقْرُورًا بِسُدَّةٍ﴾ (سورة ٢٨٠)، وإذا كان غنيا فمطل مما قد استحق عليه تسليمه فقد ظلم. وقد قال أصبغ وسحون: وترد بذلك شهادته؛ لأن النبي ﷺ سماه ظلما، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: **يُظَلَّمُ الْغَنِيُّ عَلَى الْفَقِيرِ**، وعرفه وعرفوه. تعرضه التظلم منه بقول: "مظني وظلمي"، وقال بعض العلماء في قول النبي ﷺ: **عَفْوُهُ سَحَابٌ** حتى يودي، وقوله: **إِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ**، فبيع معناه - والله أعلم - الحوالة، وقد قال القاضي أبو محمد: إن الأصل بالحوالة قوله **يُظَلَّمُ الْغَنِيُّ عَلَى الْفَقِيرِ**، **إِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ**، ومعنى الحوالة: أن يكون لرجل على الرجل الدين، والذي عليه الدين على آخر مثله، فيحيل به عريمه على الذي عليه مثله. وقد قال الشيخ أبو محمد في قوله: **فَسَتَعِ**، إنه على الدب، ويحتمل ذلك قول القاضي أبي محمد؛ لأنه معروف، وقال: إن الحوالة استثنيت من الدين كما استثنيت العرية وبيع الرطب بالتمر. قال القاضي أبو الوليد: والصحيح في الحوالة عندي أن الحوالة ليست من باب الدين بالدين، إذا قلنا: إما لا تصح إلا من دين ثابت للمحيل على المحال عليه، وذلك أن المحيل تبرأ ذمته نفس الإحالة، فهي من باب النقد، ومعنى الحوالة عندي: أن تكون على الإباحة، وأن الذي له الدين بالخيار بين أن يستحيل على غريم غريمه وبين أن يطلب غريمه، ويقول له: اقضني حقي وشأنك بصاحبك. وقال أهل الظاهر: إنه يرم الاستحالة، والدليل على صحة ما نقوله: إن هذا نقل حق من دمة إلى دمة، فلم يجب ذلك بالشرع أصل ذلك إذا لم يكن عليه شيء. **وإذا أتبع:** يسكون التاء، أي أحيل "على مليء" بالهمزة أي غني. وفي أصول البحاري "ملي" بتشديد التحتية. "فليتبع" يسكون التاء على الصواب المشهور أي فليحل. وروي فيه خاصة: تشديد التاء، والجمهور على أن الأمر فيه للنبد. قال ابن دقيق العيد: ولعل السبب فيه؛ أنه إذا تقرر كونه ظلما، والظاهر من حال اسم الاحترار عنه، فيكون ذلك سببا للأمر بقول الحوالة عليه؛ لأن به يحصل المقصود من غير صرر النص. =

١٣٧٤ - **مالك** عَنْ مُوسَى بْنِ مَيْسَرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَسْأَلُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ أبيعُ بِالدينِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: لَا تَبِعْ إِلَّا مَا آوَيْتَ إِلَى رَحْلِكَ. قَالَ مَالِكُ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنَ الرَّجُلِ السَّلْعَةَ عَلَى أَنْ يُوفِيَهُ تِلْكَ السَّعَةِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، إِمَّا لِسُوقٍ يَرْجُو تَفَاقُهَا فِيهِ، وَإِمَّا لِحَاجَةٍ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ الَّذِي اشْتَرَطَ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُخْلِفُهُ الْبَائِعُ عَنْ ذَلِكَ الْأَجَلِ، فَيُرِيدُ الْمُشْتَرِي رَدَّ تِلْكَ السَّلْعَةِ عَلَى الْبَائِعِ: إِنْ ذَلِكَ لَيْسَ لِلْمُشْتَرِي، وَإِنْ الْبَيْعَ لَازِمٌ لَهُ. وَلَوْ أَنَّ الْبَائِعَ جَاءَ بِتِلْكَ السَّلْعَةِ قَبْلَ مَحَلِّ الْأَجَلِ، لَمْ يُكْرَهُ الْمُشْتَرِي عَلَى اخْتِذِهَا.

= ويحتمل أن يكون ذلك؛ لأن المني لا يتعدى استيعاء الحق منه عند الامتناع، بل يأخذه منه الحاكم قهراً عليه ويوفيه، ففي قبول الحوالة يحصل العرض عنه بسهولة. قال: والأول أرجح؛ لما فيه من بقاء معنى التعيين يكون المثل ظلمًا، وعلى الثاني تكون العنة عدم وفاء الحق لا الظلم. (الحسين)

لا بدع إلا ما آويت إلح يريد ما قد قصته وصار عندك، ومعنى ذلك أن هذا الرجل قد أقر أنه من يداين الناس ويبيع منهم بالدين، فهذه عن أن يبيع منهم ما لم يملكه بعد، أو ما يشتريه بعد موافقة المتاع منه على بيعه منه بثمن يتفقان عليه، فيشتريه من أجل ذلك، وربما لم يستتم قصه من ناعه منه، ويؤجل قبضه امتناع من باعه من هذا السائل؛ لأنه له اشتراؤه، فيكون كأنه أسلفه ثمنه الذي اشاعه به في ثمنه الذي باعه به منه، وهو أكثر منه، فقال له سعيد: لا تبع إني كنت من أهل هذا المصنف، وعرفت مثل هذا الخال من التجارة إلا ما قد تقدم ابتاعته به وصح ملكك له، وتم ذلك بالقص به؛ فإن ذلك أبعد من الدريعة التي يخاف عليك موافقتها وتعلق تبايعت بها، ولا تعلق بشيء من ذلك يملك ما تقدم ملكك له وقضك إياه، والله أعلم.

يسرى من الرجل إلح. وهذا على ما قال في الذي يشتري السلعة من الرجل يريد بالشراء ههنا السهم: فمن أسلم في سعة إلى أجل مسمى لغرض كان نه فيها عند ذلك الأجل، فيحمله البائع عند ذلك لأجل، ويأتي به عند استيعاء المسلم عنها؛ فإنها تلزم المسلم وليس له ردها؛ لأنها بمنزلة الدين على البائع، فإذا أحر الدين عن محله لم تحب بذلك استحالة حسن الدين ولا نقله إلى غيره، ولا نقص العقد الذي كان سبب ثبوته في دمه، وقد قال مالك في الرجل يكثر الدية، ليخرج بها من العقد إلى موضع اضطر إلى الخروج إليه، فيحلف ككري ويبر بدائه، ويكرها من غيره، ثم يعود إليه بعد مدة، وقد استعنى المكثري عنها؛ إنه ليس له إلا ركوب الدية، وعيه الكراء الذي عقد به.

قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَشْتَرِي الطَّعَامَ فَيَكْتَالُهُ ثُمَّ يَأْتِيهِ مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنْهُ فَيُخْبِرُ الَّذِي يَأْتِيهِ أَنَّهُ قَدْ اكْتَالَهُ لِنَفْسِهِ وَاسْتَوْفَاهُ فَيُرِيدُ الْمُبْتَاعُ أَنْ يُصَدِّقَهُ وَيَأْخُذَهُ بِكَيْلِهِ: إِنَّهُ مَا يَبِيعُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ بِنَقْدٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَمَا يَبِيعُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ إِلَى أَجَلٍ، فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ حَتَّى يَكْتَالَهُ الْمُشْتَرِي الْآخَرُ لِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا كَرِهَ الَّذِي إِلَى أَجَلٍ؛ لِأَنَّهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى الرَّبَا وَتَخَوُّفٌ....

يشتري الطعام الخ وهذا كما قال: إن اشتراء الطعام بالنقد إذا رضي المبتاع أن يصدق البائع في كيله أو وزنه إن كان موزوناً فهو جائز، وإن كان قد روى ابن حبيب عن القاسم بن محمد وغيره استثقاله. قال مالك: وإما كره ذلك إذا بيع بالتأخير. والذريعة فيه أي، فعلى تأويل مالك لا يتعلق كرايتهم له بالنقد، بل ذلك جائز بالنقد دون الساء. وذلك أنه ليس في تصديقه فيما اتاع بالنقد وجه بين من الذريعة إلى أمر مكروه، وعلى أنه قد ذكر أن الذريعة في التأخير أي، وظاهر هذا اللفظ يقتضي أن في النقد وجهها من الذريعة ليس يفتى به، إذا ثبت ذلك فمن اتاع طعاماً ما سمي له كيله، فقد قال ابن الموار وأبو حبيب عن أصبغ: إنه على الكيل حتى يشترط التصديق. ووجه ذلك أن ضمانه من بائعه وإن كان قد اكْتَالَهُ حتى يكيله المبتاع منه، وقد يختلف الكيل فيفسح البائع منه إذا اشتراه على ما لا يرعى المبتاع. ومن اتاع طعاماً على الكيل رجع بالتصديق، فلا رجوع للمشتري إلى الكيل، رواه ابن الموار وأبو حبيب عن أصبغ، ووجه ذلك أنه قد التزمه على التصديق وأسقط عن البائع ما يترمه من مؤونة الكيل والصمان والرجوع بالنقص البسيط الذي يكون من نقص الكيل، ففي هذه الأشياء الثلاثة يؤثر التصديق، فلا رجوع للمشتري فيها بعد أن تركها للبائع، وإن أراد المبتاع بعد التصديق فيما اشترى على الكيل وفيما اشترى على التصديق يكيله إن هو غصرة بينة قبل أن يعيب، وكان له ذلك، فإن وجد نقصاً لا يكون من نقص الكيل مما يشبه العلط، كان له الرجوع به، وإن عاب عليه قبل البينة فعلى البائع اليمين أنه باعه على ما شاهد من كيله، إن حلف برئ، وإن نكل حلف المبتاع، ورجع بما نقص منه، وإن وجد زيادة في الكيل فقد روى ابن الموار عن أشهب: من اشترى صبرة على أن فيها كيلاً سماه، فوجدها تريد، فليرد الزيادة ويلزمه البيع في الباقي. ووجه ذلك أنه لما اشترى على كيل معلوم كان النقص والزيادة للبائع، فكما أنه لو نقصت رجع على البائع. كذلك إذا زادت رد عليه الزيادة. ومن اتاع طعاماً على التصديق فقال مالك: لا يبيعه هو حتى يعيب عليه ويكيله؛ لأنه لم يمه يبيعه إلا بذلك، وقاله ابن كنانة وأحار ذلك ابن القاسم وابن الماحشون وأصبغ، قاله ابن حبيب في الواصفة، وجه قول مالك أن الذريعة في ذلك إلى بيع الطعام قبل استيفائه؛ لأنه إذا أراد ذلك صدق البائع ثم باعه ثم أحضر بينة تشهد كيله على المبتاع منه، فلا يضره التصديق، ويرجع بما نقصه. ووجه قول ابن القاسم أنه قد خرج عن ضمان البائع فجاز له يبيعه كما لو اكْتَالَهُ.

أَنْ يُدَارَ ذَلِكَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِغَيْرِ كَيْلٍ وَلَا وَزْنٍ، فَإِنْ كَانَ إِلَى أَجَلٍ فَهُوَ مَكْرُوهٌ، وَلَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُشْتَرَى دَيْنٌ عَلَى رَجُلٍ غَائِبٍ وَلَا حَاضِرٍ إِلَّا بِإِقْرَارٍ مِنَ الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ وَلَا عَلَى مَيِّتٍ وَإِنْ عَلِمَ الَّذِي تَرَكَ الْمَيِّتُ، وَذَلِكَ أَنْ اشْتَرَاءَ ذَلِكَ غَرَرٌ لَا يُدْرَى أَيْتِمُّ ذَلِكَ أَمْ لَا يَتِمُّ. قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ مَا كُرِهَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى دَيْنًا عَلَى غَائِبٍ أَوْ مَيِّتٍ أَنَّهُ لَا يُدْرَى مَا يَلْحَقُ الْمَيِّتَ مِنَ الدَّيْنِ الَّذِي لَمْ يُعْلَمْ بِهِ، فَإِنْ لَحِقَ الْمَيِّتَ دَيْنٌ ذَهَبَ الثَّمَنُ الَّذِي أُعْطِيَ الْمُبْتَاعُ بَاطِلًا. قَالَ مَالِكٌ: وَفِي ذَلِكَ أَيْضًا عَيْبٌ آخَرُ أَنَّهُ اشْتَرَى شَيْئًا لَيْسَ بِمَضْمُونٍ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ ذَهَبَ ثَمَنُهُ بَاطِلًا، فَهَذَا غَرَرٌ لَا يَصْلُحُ.

اشترى ديناً على غائب إلخ وهذا على ما قال: لا يجوز أن يشتري دين على غائب، وذلك أن الدين الذي على الغائب لا يخلو أن يكون يثبت عليه بشهود عدول، أو لا يثبت عليه ذلك إلا بدعوى الناع له، فإن كان لا يثبت عليه إلا بدعوى الناع له، فلا خوف في الميع منه؛ لما فيه من العسر والخطرة؛ لخواز أن ينكر من هو عليه، فيسطل ذلك كسراء الأتق، وإن نقد فيه دحمة وجه آخر من الفساد؛ لأنه إن أنكره من هو عليه رجع عما نقد فيه، وإن نقد البيع فيه كان لما اشتراه، فيكون تارة بيعاً وتارة سبعا، وإن ثبت ذلك سبعا عدول، فهل يجوز شراؤه والذي عليه الدين غائب؟ روى داود بن سعيد عن مالك إذا ثبت الدين سبعا وعلم أن الذي عليه الحق حي، فلا بأس بذلك، وروى عيسى عن ابن القاسم: ثبتت له السبعة أو ثبتت له الحق إلا أن يجمع به وبنيه، والذي عليه في "المدونة" في السبعم الثاني، وإذا بعث الدين من غير من هو عليه، ففي كتاب ابن الموار أنه يجوز أن يؤخره بالثمن اليوم واليومين فقط، ولا يؤخر العزم إذا بعته منه إلا مثل دهانه إلى البيت، وأما أن تعارقه ثم تطلسه فلا يجوز، ووجه ذلك أن تأخير المناع إذا كان غيره من باب الكالني بالكالني والتيسير منه معفو عنه كتأخير رأس مال السلم، وإذا بعته من الذي عليه الدين فهو من باب فسح الدين في الدين، ولا يجوز منه إلا قدر ما لا يمكن القصد إلا به. فإن كان ما يأخذه يسيراً فبقدر ما يأتي عن يحمته، وإن كان طعاماً كثيراً جاز ذلك مع اتصال العمل فيه ولو اتصل شهراً، قاله أشهب. وهذا إذا كان ما يأخذه منه حاضراً أو في حكمه الحاضر كالشيء يكون في منزله أو محرنه أو حاوته، فيدهان من فورهما لقضه، وأما إن كان على سنة أميال فقد كرهه مالك، حل الدين أو حل، رواه ابن الموار، ووجه ذلك ما يدخله من تأخير الذي لا يكون من أجل القبض، وإنما هو من أجل معيب المبيع.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا فُرِقَ بَيْنَ أَنْ لَا يَبِيعَ الرَّجُلُ إِلَّا مَا عِنْدَهُ وَأَنْ يُسَلِّفَ الرَّجُلُ فِي شَيْءٍ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلُهُ، أَنَّ صَاحِبَ الْعَيْنَةِ إِنَّمَا يَحْمِلُ ذَهَبَهُ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَتَّاعَ بِهَا فَيَقُولُ: هَذِهِ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ، فَمَا تُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِيَ لَكَ بِهَا، فَكَأَنَّهُ يَبِيعُ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ نَقْدًا بِخَمْسَةِ عَشَرَ دِينَارًا إِلَى أَجَلٍ، فَلِهَذَا كُرِهَ هَذَا. وَإِنَّمَا تِلْكَ الدُّخْلَةُ وَالْدُّلْسَةُ.

مَا جَاءَ فِي الشَّرْكَةِ وَالتَّوْلِيَةِ وَالْإِقَالَةِ

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ

لا يبيع الرجل إلخ: هذا على حسب ما ذكره أن من وجوه فساد بيع ما ليس عنده، وإن جار ذلك في السلم إن عمل أهل العينة إنما يقصدون بذلك إلى سلف درهم في درهم ونصف؛ لأنه يقول له: هذه عشرة دنانير أشتري لك بها ما شئت أبيعه منك خمسة عشر ديناراً إلى أجل، فكأنه باعه عشرة نقداً بخمسة عشر إلى أجل، وهذا الذي ذكره وجه من وجوه اسع من بيع ما ليس عندك بسبب الدريعة، وإنما قصد؛ لما كان يتكرر قصده، وإلا فبيع ما ليس عندك ممنوع لنفسه، وقد روى جعفر بن أبي وحشية عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حرام سألت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله! يأتي الرجل يسألني البيع ليس عدي أبيعه منه ثم أبتاعه من السوق، قال: فقال: لا سع ما ليس عندك، وهذا أحسن أساليب هذا الحديث، ومن جهة المعنى أنه مني على أن السهم لا يصح إلا مؤجلاً. وإذا جورنا السلم على الحول حمل الحديث على أن يبيع ما ليس عنده، وهو أن يبيعه شيئاً معيناً قبل أن يملكه ويتضمن حروجه من ملكه، وعلى أن اسم البيع لا يتناول السلم في الظاهر، ووجه آخر أنه يمنع منه؛ لما فيه من الحرر لبيع ما ليس عنده، ويطلب عقيب البيع بقصائه، فيتعذر عليه تسليمه، وذلك يمنع صحة العقد كما لو كان معيلاً. وفرق بين شراء ما عند البائع وبين السلم فيه أن السلم يختص بالتأجيل في المشهور من المذهب، والبيع يختص بنفس المبيع. وما يختص بأحد العقدتين فإنه يختص به على سبيل التصحيح للعقد كالأجل في السلم، وفرق آخر وهو أن السلم يناهز التعيين في المبيع؛ لما فيه من التعرير قصمانه إلى الأجل، والبيع يناهز عدم التعيين؛ لما فيه من التعرير بتعدد تحصيله وتفاوت ثمنه مع كونه حالاً عليه، فلا يجد السبيل إلى تسليمه.

الشركة والتولية والإقالة: أما الشركة فهي عبارة عن عقد بين المتشاركين في الأصل والربح. وركنهما في شركة العين احتلاصهما. وفي العقد اللفظ المفيد له. وشرط جوازها كون الواحد قابلاً للشركة. وهي ضربان: شركة منك، وهي أن يملك متعدد عيماً أو ديناً، وكل أحصي في مال صاحبه، فصح له بيع حصته ولو من غير شريكه إلا في صورة الحصة. وشركة عقد، وركبها: الإيجاب والقول. وشرطها: كون العقود عني قابلاً للوكالة وعدم -

يَبِيعُ الْبَزَّ الْمُصَنَّفَ وَيَسْتَشْنِي ثِيَابًا بِرُقُومِهَا: إِنَّهُ إِنْ اشْتَرَطَ أَنْ يَخْتَارَ مِنْ ذَلِكَ الرِّقْمِ

= ما يقطعها كشرط دراهم مسماة من الترخ لأحدهما وهي أربعة: معاوضة وعمل وتقل ووجود، ولتفصيل في الفقه. وأما التولية فشرعا: يبيع شمه الأول ولو حكما، بشرط صحتها كون العوض منبأ أو قيميا بموكا لمشتري. والإقالة شرعا: رفع البيع. وبصح للمضين ماصيين كالبيع، وتتوقف على قول الآخر في المحس. وهي فسخ في حق المتعاقدين في ما هو من موجبات العقد.

بيع الترخ وهذا على ما قال: إن الترخ إذا كان أصلا من الترخ، واستثنى منها ثيابا برقم عليها من الترخ أو مما كان عليه رقم محس ما، والأول أظهر، فإنه لا يخلو إذا استثنى بعض النوع الذي استثنى منه أن يستثنى الاختيار أو لا بشرط شيئا، فإن استثنى الاختيار فإن له ذلك، ولا يجوز ذلك إذا استثنى اختيار الأكثر منه، وهو بائع، وقد تقدم ذكره، وإن لم يشترط شيئا فهو شريك في ذلك النوع بقدر ما استثنى منه من جميع عدده، وذلك مثل أن يكون ذلك النوع الذي استثنى منه ثلاثين ثوبا، فيستثنى منها عشرة أثواب فإنه يكون شريكا في ذلك النوع من الترخ بالثلث له ثلثه وثلثه ثلثاه. وقوله: 'وذلك أن الترخ يكون رقمها سواء وبسهما تفاوت في الترخ' يريد أن لا يكون له فصلهما ولا أدنهما، لتفاوت أثمان النوع الواحد من الثياب مع تساويها في الرقوم، بما لأن الرقم بمعنى النوع، وإنما نعلق أو رخص، وإنما البائع قد رقمها على المشتري ثمن واحد يتحمل بعضها بعضا، فإذا لم يشترط تعيينا ولا اختيارا، فم يبق إلا أن يكون شريكا بعدد ما استثناه. قال ماث: الأمر عددا: أنه لا بأس بالشرك والتولية والإقالة في الطعام وغيره، قبض ذلك أو لم يقبض إذا كان ذلك بالقد، وم يكن فيه ربح ولا وصيغة ولا تأخير لثمن، فإن دخل ذلك ربح أو وصيغة أو تأخير من واحد منهما، صار بيعا بعله ما جمل البيع ويحرمه ما يحرم البيع، وليس بشرط ولا تولية ولا إقالة، وهذا على ما ذكره أن من تنازع طعاما على كبل أو وزن أو عدد، فلا يجوز له أن يبيعه حتى يستوفيه؛ **لهي التي** عن ذلك، ويجوز له أن يشرك فيه بأن يولي أحدا حصة منه أو يويه جميعه أو يقبل البائع منه، وذلك كنه قبل استيفائه، والأصل في ذلك ما روى ربيعة عن سعيد بن المسيب أن رسول الله **ﷺ** هي عن بيع الطعام قبل أن يستوفي، وأرخص في الشركة والتولية والإقالة، ومن جهة المعنى أن هذا من عقود المنكارة، فاستثنى من بيع الطعام قبل استيفائه كما استثنى بيع العرية من الهي عن بيع الرص بانتم. وقوله: 'إذا كان ذلك بالنقد وم يكن فيه ربح ولا وصيغة' يريد بقوله، إذا كان في ذلك النقد أو يكون البيع على النقد، وتكون على ذلك الشركة أو التولية أو الإقالة، ولو كان للنقد الأول على التأجيل لم يجر ذلك، وإن كانت شركة والتولية والإقالة من ذلك الأصل؛ لأن من سة هذه العقود أن تكون مساوية لما تقدمها من البيع، ولا يكون في شيء من العوضين نقص ولا زيادة غير ما انعقد به السع الأول، ولا يكاد ارقم يتساوى، ولا تصح في ذلك شركة ولا تولية ولا إقالة؛ لعدم تساوي الرقم، وإذا كان البيع الأول بالنقد حارت الشركة والتولية والإقالة بالنقد دون تأخير ولا زيادة في الترخ ولا نقص منه؛ لأن ذلك يخرجه عن حكم الشركة والتولية والإقالة إلى حكم البيع المحض الثاني للمكارة التي على المعانة والمكاسة، والذي يمع أن يحدك به الطعام قبل استيفائه، =

فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهُ حِينَ اسْتَشْنَى فَإِنِّي أَرَاهُ شَرِيكًا فِي عَدَدِ الْبَزِّ الَّذِي اشْتَرِي مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّوْبِينَ يَكُونُ رَقْمُهُمَا سَوَاءً وَبَيْنَهُمَا تَفَاوُتٌ فِي الثَّمَنِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالشَّرِكِ وَالتَّوْلِيَةِ وَالْإِقَالََةَ مِنْهُ فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ، قَبْضَ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَقْبِضْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِالنَّقْدِ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ رِبْحٌ وَلَا وَضِيعَةٌ وَلَا تَأْخِيرٌ لِلثَّمَنِ، فَإِنْ دَخَلَ ذَلِكَ رِبْحٌ أَوْ وَضِيعَةٌ أَوْ تَأْخِيرٌ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، صَارَ بَيْعًا يُحِلُّهُ مَا يُحِلُّ الْبَيْعَ وَيُحَرِّمُهُ مَا يُحَرِّمُ الْبَيْعَ، وَلَيْسَ بِشَرِكٍ وَلَا تَوْلِيَةٍ وَلَا إِقَالََةٍ. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ اشْتَرَى سِلْعَةً بَزًّا أَوْ رَقِيقًا فَبِتَّ بِهِ، ثُمَّ سَأَلَهُ رَجُلٌ أَنْ يُشْرِكَهُ فَفَعَلَ.....

- ولذلك قال مالك: إذا كان في ذلك تأخير أو زيادة ثم أو نقص منه، فليس بشركة ولا تولية ولا إقالة. وقوله: فإن دخل ذلك ربح أو وضِيعَةٌ أو تأخير من أحدهما صار بيعًا يريد أنه لا تكون الإقالة والتولية والشركة إلا على حكم البيع الأول، لا زيادة عليه ولا نقصان منه، وبذلك كانت هذه العقود مكية على المكارمة، ولو كان من أحدهما تأخير بأن يؤخر اسمه إليه برأس مال نفسه، أو يكون البيع منه الصعام، ثم قد أحر بشمه، ثم أقال منه على التعجيل أو اشترك أو وى على التعجيل، فإن ذلك كله يخرج عن عقود المكارمة إلى المبيعة المخصصة المسية على المعاسة التي لا يجوز إبقاؤها في صعام بيع قبل استيفائه، وبذلك قال: يحل ما يحل البيوع من أن لا يقع بعد الاستيفاء، ونحرمة ما يحرم البيوع، فلا يقع قبل الاستيفاء، والله أعلم.

اشترى سلعة بزا إلح. وهذا على حسب ما قال: إن من اشترى را أو رقيقًا فبت شراءه يريد اشتراؤه على القطع دون الخيار، ثم أشرك فيه رجلاً بأن ناعه نصفه أو جزءاً منه، وقد اشترى صاحب السلعة يريد البائع جميع ثم السلعة، ثم استحققت؛ فإن دافع الثمن إلى البائع يرجع على المتاع الأول لجميع الثمن، ويرجع ابتاع الأول بذلك على ناعه، ووجه ذلك أنه بيع مستأنف، وكونه على صفة مخصوصة لا يخرج عن أن تكون فيه العهدة على البائع، ومعنى ذلك أنه أن عهدة شريك على من أشركه مع الإطلاقي وعدم الشرط لما ذكرناه بأنه بيع مستأنف. وقوله: 'إلا أن يشترط امتناع على الذي أشرك خضرة البيع وقبل أن يتفاوتت ذلك أن عهدتك على الذي انتعت منه' يريد أن الشرط يصحح في الوقتين، روى عيسى عن ابن القاسم أنه إن اشترط عليه ذلك خضرة البيع وقبل أن يفترقا مفارقة بينة ويقطع ما كانا فيه من البيع ومداكرته وقصص منه حقه أو أخره به فاست الأمر بينهما ثم أشركه بعد ذلك، فإن اشترط البيع قبل هذا أن تكون العهدة على البائع، صح ما شرطه، وإن اشترط بعد ذلك فالعهدة على المشتري والموئى ولا يتفع بشرطه، وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله.

وَتَقْدَا الثَّمَنَ صَاحِبَ السِّلْعَةِ جَمِيعًا ثُمَّ أَدْرَكَ السِّلْعَةَ شَيْءٌ يَنْتَزِعُهَا مِنْ أَيْدِيهِمَا، فَإِنَّ الْمُشْرَكَ يَأْخُذُ مِنَ الَّذِي أَشْرَكَهُ الثَّمَنَ وَيَطْلُبُ الَّذِي أَشْرَكَ بَيْعَهُ الَّذِي بَاعَهُ السِّلْعَةَ بِالثَّمَنِ كُلِّهِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُشْرِكُ عَلَى الَّذِي أَشْرَكَهُ بِحَضْرَةِ الْبَيْعِ وَعِنْدَ مُبَايَعَةِ الْبَائِعِ الْأَوَّلِ وَقَبْلَ أَنْ يَتَفَاوَتْ ذَلِكَ أَنْ عُهِدَتْكَ عَلَى الَّذِي ابْتَعْتُ مِنْهُ، وَإِنْ تَفَاوَتْ ذَلِكَ وَفَاتَ الْبَائِعَ الْأَوَّلَ، فَشَرِطُ الْآخَرِ بَاطِلٌ، وَعَلَيْهِ الْعُهُدَةُ، قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِلرَّجُلِ: اشْتَرِ هَذِهِ السِّلْعَةَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ وَانْقُدْ عَنِّي وَأَنَا أُبِيعُهَا لَكَ: إِنْ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ حِينَ قَالَ: انْقُدْ عَنِّي وَأَنَا أُبِيعُهَا لَكَ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ سَلَفٌ يُسَلِّفُهُ إِيَّاهُ عَلَى أَنْ يَبِيعَهَا لَهُ، وَلَوْ أَنَّ تِلْكَ السِّلْعَةَ هَلَكَتْ أَوْ فَاتَتْ أَخَذَ ذَلِكَ الرَّجُلُ الَّذِي تَقْدَا الثَّمَنَ مِنْ شَرِيكِهِ مَا تَقْدَا عَنْهُ، فَهَذَا مِنَ السَّلَفِ الَّذِي يَجْرُ مَنْفَعَةٌ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا ابْتاعَ سِلْعَةً فَوَجَبَتْ لَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُ رَجُلٌ:

في الرجل يقول إلح وهذا على ما قال: إنه لا يغور أن يقول الرجل لرجل: اشتر هذه السلعة بيني وبينك عشرة دنائير، وانقد عني وأنا أبيعها لك؛ لأن قوله: "انقد عني" اشتراط سلف يسعه ثمنها ليكميه هو مؤوثة ببيعها ويتولى ذلك دونه، فقد جعل جمعه في الانفراد بيع السلعة للاتفاق بما يسلفه الآخر من ثمنها إلى أن يبيعها ويرد عليه ما أسلفه، واستدل مالك على أن معنى هذا السلف بأن السلعة لو هلكت ترجع السلف على شريكه بما أسلفه من ثمنها، فإذا ثبت أن معناه السلف لم يجر ذلك؛ لأننا قد قدما أن من حكم القرص أن يكون على غير عوض ولا مقارضة، وهذا يجمع صحة هذا العقد ويدخله مع ذلك غير ما وجه من وجوه الفساد، فإن وقع هذا فالسلعة بينهما، وللمسلف على صاحبه ما أسلفه نقداً، فإن لم يكن باع السلعة لم يكن بيعها إلا أن العقد الذي وجب به عليه بيعها قد نقص، وإن كان المسلف قد باع السلعة فيه أجرة مثله فيما باع من نصيب المسلف، ودنث أن الشراء وقع صحيحاً لهما جميعاً، وإنما وقع الفساد في الإحارة من أجل السلف فالسلف مردود، ولنعامل أحر عمه فيما عمل لشريكه، وله ربح حصته من السلعة ولشريكه ربح حصته، ولو ظهر على هذا قبل النقد لأمسك المسلف ما شرط عليه أن يسلفه وإن كان قبل أن يعمل المسلف عمل في حصته دون حصته شريكه، وكان على شريكه أن يعمل في حصته أو يستأجر المسلف استئجاراً مستأنفاً صحيحاً. **رجلاً ابتاع سلعة إلح** وهذا على ما قال: إن من اشترى سلعة وثبت له ملكها، ثم أتاه رجل، فقال له: أشركني في نصف هذه السلعة وأنا أبيع لك جميعها، فإنه جائز، =

أَشْرِكْنِي بِنِصْفِ هَذِهِ السِّلْعَةِ وَأَنَا أَبِيعُهَا لَكَ جَمِيعًا، كَانَ ذَلِكَ حَلَالًا لَا بَأْسَ بِهِ، وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّ هَذَا يَبِيعُ جَدِيدًا بَاعَهُ نِصْفَ السِّلْعَةِ عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ النِّصْفَ الْآخَرَ.

مَا جَاءَ فِي إِفْلَاسِ الْغَرِيمِ

١٣٧٥ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا، فَأَقْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ مِنْهُ وَلَمْ يَقْبِضْ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا، فَوَجَدَهُ بِعَيْنِهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ وَإِنْ مَاتَ الَّذِي ابْتَاعَهُ.....

= وذلك أنه باعه النصف الذي أشركه بنصف الثمن الذي ابتاعها به وبعمله في النصف الباقي له يتناول بيعها إلا أن يبيعها، فلم يدخل في ذلك شيء من الحيلة؛ لأن الثمن معلوم والسلعة معلومة وعمل الشريك في بيعها معلوم، ووجه تناوله في ذلك معلوم - والله أعلم - وإنما يتعلق به من وجوه الاعتراض أنه جمع بين البيع والإجارة في عقد واحد، وذلك حائر عند مالك؛ لأنهما عقدان متباينان على الروم ومقصودهما واحد فلا يتباينان، ولم يحز أن يجتمع الحبل والبيع في عقد؛ لأن الحبل مني على أحوار والبيع مني على الروم، فهما يتباينان، فلذلك لم يصح اجتماعهما، إذا ثبت ذلك فإن لحوار هذا العقد الذي ذكره مالك شروطاً، منها أنه لا يجوز إلا أن يضرب لمدة البيع أجلاً، فيقول: عني أن أبيع لك النصف الثاني شهراً أو شهرين أو ما اتفقا عليه من الأجل، فإن لم يضرب لذلك أجلاً ولم يجز هذا المشهور عن مالك، وهي مسألة أصل الكتاب وفي "المدينة" وذكر بعض الرواة عن مالك فيمن باع نصف ثوب على أن يبيع له المشتري النصف الثاني أنه لا يجوز، وإن ضرب لذلك أجلاً فهو أحرم له، فوجه قولنا: إنه لا يجوز مع عدم الأجل ويجوز مع وجوده: أن عدم الأجل يبطل عقد الإجارة وإن كان معنى ذلك الإجارة وإن كان معناه الحبل فلا يصح أن يقارن البيع لما قدمناه، وإذا ضرب الأجل صححت الإجارة وصح مقارنتها للبيع، ووجه المنع من ذلك قال بعض شيوخنا القرويين: إن معنى ذلك أنه اشترى معنا لا يقبضه إلا إلى الأجل. قال القاضي أبو الوليد: ومعنى ذلك عندي أنه ليس له أن يموت النصف الذي صار إليه بالشركة قبل البيع أو انقضاء الأجل؛ لأنه لا يستحق جميع العين إلا بانقضاء الأجل؛ لأن بعضه إجارة يبعه في جميع المدة.

وإن مات **الح**. ذهب مالك إلى حمله ما في هذا الحديث، وقال: إن كان قبض النافع شيئاً من ثمن السلعة فهو أسوة للعرماء، وقال الشافعي: لا فرق بين أن يكون قبض شيئاً أو لم يقبضه في أنه إذا وجد عين ماله كان أحق به، وقال مالك: إذا مات المبتاع فوجد البائع عين سبعة لم يكن أحق بها، وعند الشافعي: إذا مات المبتاع مفلساً والسلعة قائمة، فلصاحبها الرجوع فيها، وقد روي عن أبي هريرة من غير هذا الطريق أنه قال: من ميسر م مات فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحق به.

فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ فِيهِ أَسْوَةُ الْغُرَمَاءِ.

١٣٧٦ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ أَفْلَسَ فَأَدْرَكَ الرَّجُلُ مَالَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ.

أسوة الغرماء: كتب مولانا محمد جني مرحوم عن تقرير شيعه **قوله**: ما جاء في **ماث** بـ **درة** الأمر على قص الثمن مشعرة بأن المراد يكون البيع بعينه ليس هو إلغاء على صورته، وديث لأهلا لا تبدل صورته وإن قص الساع كل شيء، بل المراد بلفظه بعينه نقاؤه حيث نقى بإصافته على ما كانت، وإن تبدلت صفته وإصافته لم يبق الساع إلا أسوة بغيره؛ لأنه لم يجد متاعه بعينه، وإن لم تبدل بإصافته مضطرب وكانت على ما كانت كان الساع أحق به من غيره، وما كانت صفقة بيع تمامها بالقبض أو باقتضاء شيء من الثمن أو يرى الحكم على القبض أو اقتضاء شيء من الثمن، فقول إن الذي اشترى شيئاً من أحد ولم يقصه حتى قبض المشتري، فإنه لا يكون أحق به من غيره، وكذلك إذا اشترى رجل شيئاً ولم يؤد شيئاً من ثمنه ولم يقصه أيضاً، فظاهر أنه يعد في صفات الساع ولم تبدل بإصافته؛ لأن العقد هو القبض حقيقة توقف تمامه عليه، فإن البيع ما لم يقص المشتري البيع على شرف السقوط والانعساح هلاك البيع، والتبدل في الإصافه وإن كان متحققاً فيه فليس قصص في الحصة إلا أنه غير معتد به، ولأجل عدم الاعتداد به إن هلك البيع قبل القبض كان الثمن ساقطاً، وما يؤيد أن المراد بالتبدل وعدم التبدل هو تبدل الإصافه لا تبدل صورته، وما ورد في الرواية الآتية من قوله: أيما امرئ هلك وعنده متاع امرئ بعينه فهو أسوة بغيره فإنه سوى الساع بسائر الغرماء إذ كان بيع تام، فإنه يتم هلاك أحد المتعاقدين، ولو كان لمدار كونه بعينه صورة لما تبدل الحكم بهلاك المشتري؛ تكون البيع بعينه لا تبدل في صورته، وأما على ما احتجنا من أن المراد تبدل الإصافه، فتبدل الحكم بهلاك المشتري صاهر؛ لأن البيع قبل القبض ما كان على شرف السقوط اقتصر له إلى تمامه إلى مرجح من حيث اقتضاء ثمن أو هلاك المشتري، وإذا وجد شيء منهما عدم تبدل الإصافه يقيده ولا كذلك قلبه، فإنه دقيق، ثم إن هذا التوجيه محتاج إليه حيث وجد لفظ لبيع صراحة، وأما حيث أطلق فهو محمول على العارية والعصب والأمانة وغيرهما لا يوجب تبدلاً في الإصافه.

فهو أحق به إلخ في شرح المسألة: انعمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا: إذا أفلس المشتري بانضم ووجد الساع عين ماله فيه أن يفسخ البيع وأيا أحد عين ماله، وإن كان قد أخذ بعض الثمن وأفلس بالباقي أحد من عين ماله قدر ما بقي من الثمن، قضى به عثمان، وروي عن عبيد، ولا علم هما مخالفان من لصحاحه، وبه قال مالك والشافعي، وعند أبي حنيفة يس الفسخ بل هو كسائر الغرماء، قال بعضهم: فحسبنا الحديث على الخيار بالخيار، أي إذا كان الخيار سائع فظهر له في مدته أن المشتري مفلس، فالأسبب له أن يختار الفسخ. (الحنفي)

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ بَاعَ مِنْ رَجُلٍ مَتَاعًا، فَأَفْلَسَ الْمُبْتَاعُ فَإِنَّ الْبَائِعَ إِذَا وَجَدَ شَيْئًا مِنْ مَتَاعِهِ بِعَيْنِهِ أَخَذَهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي قَدْ بَاعَ بَعْضَهُ وَفَرَّقَهُ، فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغُرَمَاءِ، لَا يَمْنَعُهُ مَا فَرَّقَ الْمُبْتَاعُ مِنْهُ: أَنْ يَأْخُذَ مَا وَجَدَ بِعَيْنِهِ، فَإِنْ اقْتَضَى مِنْ ثَمَنِ الْمُبْتَاعِ شَيْئًا، فَأَحَبُّ أَنْ يَرُدَّهُ وَيَقْبِضَ مَا وَجَدَ مِنْ مَتَاعِهِ، وَيَكُونَ فِيمَا لَمْ يَجِدْ أَسْوَأَ الْغُرَمَاءِ، فَذَلِكَ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ اشْتَرَى سِلْعَةً مِنَ السَّلْعِ غَزَلًا أَوْ مَتَاعًا أَوْ بُقْعَةً مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ أَحْدَثَ فِي ذَلِكَ الْمُشْتَرَى عَمَلًا، بَنَى الْبُقْعَةَ دَارًا أَوْ نَسَجَ الْغَزْلَ ثَوْبًا، ثُمَّ أَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَ ذَلِكَ، فَقَالَ رَبُّ الْبُقْعَةِ: أَنَا آخِذُ الْبُقْعَةِ وَمَا فِيهَا مِنَ الْبُنْيَانِ إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ، وَلَكِنْ تُقَوِّمُ الْبُقْعَةَ وَمَا فِيهَا مِمَّا أَصْلَحَ الْمُشْتَرِي، ثُمَّ يُنْظَرُ كَمْ ثَمَنُ الْبُقْعَةِ وَكَمْ ثَمَنُ الْبُنْيَانِ مِنْ تِلْكَ الْقِيَمَةِ، ثُمَّ يَكُونَانِ شَرِيكَيْنِ.....

= قال الخطابي: وهذا سة النبي ﷺ قد قال لما كثرت من أهل العجم، وقد قصى لها عثمان بن عفان، وروى ذلك عن علي بن أبي طالب، ولا يعزم لهما مخالف في الصحابة، وهو قول عروة بن الربير، وبه قال مالك والأوراعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق، وقال إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وس شريفة: هو أسوة للغرماء، وقال بعض من يخرج نقوهم. هذا مخالف للأصول الثابتة، والمتاع قد مذك السبعة فلا يجوز أن يقص عليه ملكه، وتأولوا بأن الخبر على الودائع والبيوع الفاسدة وعلى المقوص على سوء الشراء ونحوها.

ومن اشترى سلعة إلخ وهذا على ما قاله في هذه المسألة في الذي يبيع البقعة والعزل، فيبي المشتري في البقعة ويسج العزل ثم يفلس إنما ينظر إلى قيمة ذلك كله يوم الحكم فيه، رواه عيسى عن ابن القاسم في "المدينة"، وقال: يقو جميع السيا حملة ولا يقو جدارا أو حشة حشة، وإنما يقال: ما قيمة هذه الدار مسية فتعرف قيمتها ثم يقال: ما قيمة البقعة براحا لا ساء فيها، فيكونان فيها شركاء، صاحب البقعة بقيمة بقعته، وصاحب السيا بقيمة سياه، رواه عيسى عن يحيى عن س نافع، وفي "المسوط" شريفة: أحدهما: أن يكون العمل زيادة في المبيع، والثاني: أن يكون العمل لا يمتعه، وذلك أن يبيع جنودا فيدعها المتاع أو ثيابا، فيصبغها أو يقصرها، فإن النائع يكون له أن يأخذ سلعته ويشرى الغرماء بقيمتها، وروى أصح عن ابن وهب أنه قال: إن ذلك فوت ثم رجع إلى هذا. وجه القول الأول: أن العين قد تغيرت تغيرا لا سبيل أن تعود إلى صفتها الأولى، فكان ذلك فوتا فيها، ووجه القول الثاني: أن العين على ما كانت عليه، وإنما يريد فيها عمل وأضيف إليها معنى كالسج.

فِي ذَلِكَ لِصَاحِبِ الْبُقْعَةِ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ وَيَكُونُ لِلْغُرَمَاءِ بِقَدْرِ حِصَّةِ الْبُتْيَانِ.
 قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنْ تَكُونَ قِيمَةُ ذَلِكَ كُلِّهِ أَلْفَ وَخَمْسَ مِائَةِ دِرْهَمٍ، فَتَكُونَ
 قِيمَةُ الْبُقْعَةِ خَمْسَ مِائَةِ دِرْهَمٍ وَقِيمَةُ الْبُتْيَانِ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَيَكُونُ لِصَاحِبِ الْبُقْعَةِ الثَّلَاثُ
 وَيَكُونُ لِلْغُرَمَاءِ الثَّلَاثَانِ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْغَزْلُ وَغَيْرُهُ مِمَّا أَشْبَهَهُ إِذَا دَخَلَهُ هَذَا
 وَلِحَقِّ الْمُشْتَرِي دَيْنٌ لَا وَفَاءَ لَهُ عِنْدَهُ وَهَذَا الْعَمَلُ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا مَا يَبِيعُ مِنْ
 السَّلَعِ الَّتِي لَمْ يُحْدِثْ فِيهَا الْمُتَبَاعُ شَيْئًا إِلَّا أَنْ تِلْكَ السَّلْعَةُ تَفَقَّتْ وَارْتَفَعَ ثَمْنُهَا،
 فَصَاحِبُهَا يَرْغَبُ فِيهَا وَالْغُرَمَاءُ يُرِيدُونَ إِمْسَاكَهَا، فَإِنَّ الْغُرَمَاءَ يُخَيَّرُونَ بَيْنَ أَنْ يُعْطُوا
 رَبَّ السَّلْعَةِ الثَّمَنَ الَّذِي بَاعَهَا بِهِ وَلَا يُنْقِصُوهُ شَيْئًا وَبَيْنَ أَنْ يُسَلِّمُوا إِلَيْهِ سِلْعَتَهُ، وَإِنْ
 كَانَتْ السَّلْعَةُ قَدْ تَقَصَّرَ ثَمْنُهَا، فَالَّذِي بَاعَهَا بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَ سِلْعَتَهُ وَلَا تِبَاعَةَ
 لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ مَالٍ غَرِيمِهِ، فَذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَكُونَ غَرِيمًا مِنَ الْغُرَمَاءِ يُحَاصُّ
 بِحَقِّهِ وَلَا يَأْخُذُ سِلْعَتَهُ فَذَلِكَ لَهُ.

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ اشْتَرَى جَارِيَةً أَوْ دَابَّةً، فَوَلَدَتْ عِنْدَهُ، ثُمَّ أَفْلَسَ الْمُشْتَرِي: فَإِنَّ الْجَارِيَةَ أَوْ
 الدَّابَّةَ وَوَلَدَهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَرْغَبَ الْغُرَمَاءُ فِي ذَلِكَ، فَيُعْطُوهُ حَقَّهُ كَامِلًا وَيُمْسِكُونَ ذَلِكَ.

شَرَى جَارِيَةً الخ وهذا على ما قال فِيمَنْ اشْتَرَى جَارِيَةً فَوَلَدَتْ عِنْدَهُ ثُمَّ أَفْلَسَ، فَإِنْ لَسَاعَ أَحَدُهَا وَوَلَدَهَا؛ لِأَنَّهُ
 ثَمَاءٌ مِنْ جَسَدِ الْعَيْنِ كَالسَّمَنِ، وَالثَّمَاءُ إِحَادَثٌ فِي الْعَيْنِ عَلَى صَرِيحٍ: ثَمَاءٌ مِنْ جَسَدِ الْعَيْنِ كَالْوَلَدِ، وَثَمَاءٌ مِنْ غَيْرِ جَسَدِهِ
 كَثَمَرِ الشَّجَرِ وَصَوْفِ الْعِصَمِ وَلِسِ الْأَنْعَمِ وَغَلَّةِ الدَّوَرِ وَالْعَبِيدِ، فَأَمَّا الصَّرَبُ لِأَوَّلِ فَإِنْ حَدَثَ الْوَلَدُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ثُمَّ
 أَفْلَسَ، فَإِنْ لَسَاعَ أَحَدُهُمَا عَلَى مَا ذَكَرَ أَوْ تَرَكَهَا مَعَ وَلَدِهَا، وَبِخَاصَّةِ الْغُرَمَاءِ يَجْمَعُ الثَّمَنَ، فَإِنْ لَمْ يَحْدِثْ فَلَا يَحُلُو
 أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرِي بَاعَ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَبِعْهُ، فَإِنْ كَانَ بَاعَ الْأَوْلَادَ وَوَجَدَ الْأُمَّ فِي كِتَابِ ابْنِ الْمَوَارِ عَنْ مَالِكٍ: لَهُ أَنْ
 يَأْخُذَ الْأُمَّ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ أَوْ يَسْمِيَهَا وَيَخَاصَّ الْغُرَمَاءَ، وَذَكَرَهُ عِيْسَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي 'الْعَتِيَّةِ' قَالَ: وَلَا شَيْءَ لَهُ
 فِي الْوَلَدِ، وَرَوَى يَحْيَى بْنُ يَحْيَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ يَقْسِمُ الثَّمَنَ عَلَى الْأُمِّ وَالْوَلَدِ، فَيَأْخُذُ الْأُمُّ نَصِصَهَا مِنْ
 الثَّمَنِ، وَيَخَاصُّ نَحْوَ أَصَابِ الْأَوْلَادِ مِنَ الثَّمَنِ، وَجِهَ الرِّوَايَةِ الْأُولَى: أَنَّ الْوَلَدَ لَمْ يَتَاوَلَهُ الْبَيْعُ وَإِنَّمَا كَانَ ثَمَاءً حَدَثَ، -

مَا يَجُوزُ مِنَ السَّلَفِ

١٣٧٧ - **مسألة** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَكْرًا، فَجَاءَتْهُ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، قَالَ أَبُو رَافِعٍ: فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَقُلْتُ: لَمْ أَجِدْ فِي الْإِبِلِ

= فإن لم يجد فلا شيء له منه كالثمرة واللبن والعلة، ووجه الرواية الثانية: أنه نماء من جس العين فكان للسائق أحده وأحد ثمة إن كان ناعه، ولا يجوز اعتباره بالعلة؛ لأن العلة من غير الحسن، ولأنه لو وجد الولد وحده لكان له أحده، والمحاصة بقيمة الأم من الثمن ولما وجد النماء من غير الحسن لم يكن له ذلك فيه.

استسلف الح الكر: هو الصغير من الإبل كالعلام من الإسماع، وفيه دليل على جواز استقراض الحيوان وثبوته في الدمة، وهو قول الأكثر، خلافاً لأبي حنيفة . ولكن قال محمد في "الموطأ" بعد ما روى حديث أبي رافع: ويقول ابن عمر يأخذ، لا بأس بذلك إذا كان من غير شرط اشترط عليه، وهو قول أبي حنيفة، أنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: من أسلف سلفاً فلا يشترط إلا قضاءه، قال محمد: وهذا يأخذ، لا ينبغي أن يشترط أفضل منه، ولا يشترط عليه أحسن منه؛ فإن الشرط في هذا لا يسعى، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. يدل على جواز ثبوت الحيوان في الدمة، وإنما يضبط بالصفة، ولو لا ذلك لما حار ثبوته في الدمة عوضاً عما يستقرضه المستقرض؛ لأنه لا خلاف أن عليه رد مثل ما استقرض، ووافقاً على ذلك أبو حنيفة، ومنع منه في الإسلام، وقد تقدم الكلام فيه، والقرص يجوز أن يكون مؤجلاً وغير مؤجل، فإن كان مؤجلاً لم يكن للمقرض أن يطلبه قبل الأجل، وللمستقرض أن يدفعه متى شاء قبل الأجل إذا كان عبياً؛ لأنه إما أقرضه بمجرد منفعة المستقرض ولا يكون ذلك منفعة للمقرض، ولو كان له أن يبقيه في ذمة المستقرض إلى الأجل لكان في ذلك وجه منفعة بمنع صحة القرض وإن كان قد أقرضه عرضاً.

فأمرني الح لا يجوز أن يكون النبي ﷺ يقرض الكر لنفسه أو لغيره من أهل الصدقة، فإن كان أقرضه لنفسه فإنه لا تحمل له الصدقة، وقول أبي رافع: لما جاءته إبل من الصدقة، أمره رسول الله ﷺ أن يقضي الرجل بكره يحتمل وجوهاً، أحدها: أن ما أمره أن يقضي منه الرجل كان من إبل الصدقة قد بلغ محله، ثم صار إلى النبي ﷺ بائتياع أو غيره، وإن كان أقرضه لأحد من أهل الصدقة، جاز أن يقضيه منها، كما يستقرض وإلى اليتيم على ماله، غير أنه لا يجوز أن يعطي من أموال المساكين ما هو أفضل مما أخذهم، إلا أن يكون المقرض من أهل الصدقة، فيكون فضل الشيء صدقة عليه. وليس في الحديث ما يدل على إحراج الركاة قبل حلولها على قولنا: إنه استقرض للمساكين، وإنما فيه ما يدل على أنه استقرض للمساكين من رجل لا تحب عليه صدقة، أو تحب عليه -

إِلَّا جَمَلًا خِيَارًا وَرَبَاعِيًّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْطِيهِ إِيَّاهُ، فَإِنْ خَيَّرَ النَّاسَ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً. ١٣٧٨ - مَاتَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ قَالَ: قَدْ اسْتَسْلَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ مِنْ رَجُلٍ دَرَاهِمَ، ثُمَّ قَضَاهُ دَرَاهِمَ خَيْرًا مِنْهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! هَذِهِ خَيْرٌ مِنْ دَرَاهِمِي الَّتِي أَسْلَفْتُكَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: قَدْ عَلِمْتُ وَلَكِنْ نَفْسِي بِذَلِكَ طَيِّبَةٌ.

= الصدقة فيقضيها قرصه كما فعل ﷺ. ويقض منه ما وحب عليه من الركة، فهو كان من باب تعجيل الركة قبل الحول لتعجيلها ولم يحتج أن يقرض، ولو شاء لتعجيلها افتراضا لما احتاج أن يقضيه عبد الأصل. ولو تعق متعلق بأن هذا الحديث يدل على مع من ذلك ما ذكرناه ما أعتد والله أعلم. ويحتمل أن يكون سي ١٣٧٨ إنما يكون له هذا البكر الذي قصده من إن الصدقة إما بعد أن بلغ محبه وصار لعامل عليها أو غيره من العارمين أو انفقوا أو ألباء لسبيل من محتاج إلى سعة، وقد روى أبو سبعة عن أبي هريرة أن رجلا تقاضى رسول الله ﷺ فأعطى به، فهم أصحابه به، فقال: دعه فإن صدق حتى مقفلا. سعة به عهده، فقالوا: لا نأخذ إلا أفضل من سعة قال: سعة به عهده. دعه فإن صدق. ألم حسكم قصده. ولا يعد أن يكون ذلك كله في قصية واحدة، فحفظ أبو رافع أن قصه من إن الصدقة وحفظ بعض الرواة عن أبي هريرة لشراء. رباعيا: هو الذي استكمل ست سنين ودخل في السابعة حين طلعت رباعية.

أحسنهم قضاء: قال النووي: هذا مما يستشكل، فيقال: كيف أدى من إن الصدقة أحوذ من الذي يستحقه الغريم، مع أن ماظر في الصدقات لا يجوز تبرعه منها، والحواب: أنه ﷺ اقترض لنفسه ثم اشترى في القضاء من إن الصدقة بغيره وأداه، يدل عليه حديث أبي هريرة: سعة به عهده. دعه فإن صدق. ألم حسكم قضاء دراهم الخ: قضى ابن عمر من أسعفه الدراهم خير منها، اظاهر أنها أفضل في الصفة على وجه المعروف، ويقول لبي ١٣٧٨ من حسه ألم حسكم قصده، وهذا لا خلاف في حواره، سواء كانت قيمة تلك القصية كثيرة أو قليلة، وهذا ما لم يكن في مقابلة تلك القصيلة نقص في وجه آخر، مثل: أن سلعه عشرة دنانير رديئة الذهب فيقضيها ثمانية حيدة الذهب، أو يكون عنده عشرة دنانير مسكوكة رديئة الذهب فيقضيها عشرة دنانير من التبر الخيد، فهذا لا يجوز، لأنه من باب المعاوضة، فيؤدي إلى بيع الذهب بالذهب إلى أجل لما كان من حسيين، وإن كانت القصية في القدر فلا يخلو أن يكون إقراضه ورنا أو عددا، فإن كان إقراضه ورنا فلا اعتبار بالعدد، ولا يجوز أن يقضيه أكثر من ذلك الورن إلا أن يكون اليسير، فإن أقرضه عددا جار له أن يقضيه مثل ذلك العدد أفضل ورنا مثل: أن يقرضه مائة درهم أنصافا فيقضيه مائة وارة؛ لأن القصيلة حينئذ تكون في الجنس، ولا يجوز أن يريده في لعدد إلا الريادة اليسيرة على ما تقدم ولو قضاها أقل عددا، أو أكثر ورنا، أو أكثر عددا، أو أقل ورنا، م يخرجه لما قدمناه.

قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يُقْبِضَ مَنْ أَسْلَفَ شَيْئًا مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ أَوْ الطَّعَامِ أَوْ الْحَيَوَانِ مِمَّنْ أَسْلَفَهُ ذَلِكَ أَفْضَلَ مِمَّا أَسْلَفَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَلَى شَرْطٍ مِنْهُمَا أَوْ عَادَةً أَوْ وَائِي، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى شَرْطٍ أَوْ وَائِي أَوْ عَادَةً، فَذَلِكَ مَكْرُوهٌ وَلَا خَيْرَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى جَمَلًا رِبَاعِيًّا خِيَارًا مَكَانَ بَكْرٍ اسْتَسْلَفَهُ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ اسْتَسْلَفَ دَرَاهِمَ فَقَضَى خَيْرًا مِنْهَا، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى طِيبِ نَفْسٍ مِنَ الْمُسْتَسْلِفِ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَلَى شَرْطٍ وَلَا وَائِي وَلَا عَادَةً، كَانَ ذَلِكَ حَلَالًا لَا بَأْسَ بِهِ.

مَا لَا يَجُوزُ مِنَ السَّلَفِ

١٣٧٩ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ فِي رَجُلٍ أَسْلَفَ رَجُلًا طَعَامًا عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ إِيَّاهُ فِي بَلَدٍ آخَرَ، فَكَرِهَ ذَلِكَ عُمَرُ وَقَالَ: فَأَيْنَ الْحَمْلُ يَعْنِي حُمْلَانَهُ.

لا بأس بأن يقبض الخ: من الرجل أفضل مما سلفه إذا لم يكن على شرط ولا عادة، يريد أنه إما يجوز أن تكون نفسه طيبة بذلك أو يفعله ابتداء من غير أن يشترط عليه أو يعري من ذلك على عادة يكون القرض من أحدها؛ ولذلك قال الرجل لاس عمر: خير من دراهمي؛ إنكاراً لذلك، ولو كان ذلك على سبيل الشرط أو العادة يرحوها لما أكر أن يدفع إليه أفضل من دراهمه. فأما الشرط فلا خلاف في معناه، وأما العادة فقد مع ذلك مالك أيضاً، وأما أبو حنيفة والشافعي فيكرهانه ولا يريانه حراماً، والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك أن العادة معنى يتعلق به القصد، فوجب أن يجمع زيادته كالشرط، ولأن المقرض إذا أقرض هذا الرجاء أن يقرضه، فقد دخل عمه الفساد والتحريم لم يقصد بما أقرضه المعروف الذي هو من مقتضى القرض، ولذلك أبدى ابن عمر معنى الحوار في الريادة، وقال: إن يسمى بذلك طيبة، وأن الزيادة التي رادها لا تعلق لها بشرط ولا عادة، وأما محتصة بطيب نفسه ورصاه بإسداء المعروف إلى من أقرضه.

وأي: بفتح الواو الموحدة، قال ابن الهمام: قالوا: إنه إما يحل ذلك عند عدم الشرط إذا لم يكن فيه عرف ظاهر، وإن كان يعرف أن ذلك يفعل لذلك فلا. **فأين الحمل:** [أي أجرة الطعام، وصار ذلك قرضاً جر مفعلة، وهو ربا بالنص] قوله: 'في الذي أسلف طعاماً على أن يعطيه إياه في بلد آخر فأين الحمل' تبيين لوجه الجمع ومقتضى التحريم؛ =

١٣٨٠ - **ماث** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنِّي أَسْلَفْتُ رَجُلًا سَلَفًا وَاشْتَرَطْتُ عَلَيْهِ أَفْضَلَ مِمَّا أَسْلَفْتُهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ:

= لأنه إذا شرط عليه ريادة في قرصه، وذلك متفق على فساده لاسيما في ما به حمل كاصطعام وسائر امتناع، ولو لم يكن بينهما شرط، ففيه بلد غير بند القرص جار أن يتفقا على القضاء حيث التقى، رواه عبد الحكيم عن مالك، وذلك أن هذه ريادة بمقتضى من غير شرط، وقد تقدم أن ذلك جائز. وأما البيع فلا بأس أن يشترط عليه قضاء في غير بلد التابع؛ لأنه لا يمنع من الإزداد فيه، فإن لقيه بعد الأجل في غير ذلك البلد واتفقا على القضاء فيه، جار ذلك إذا أحد مثل الذي يجوز ذلك قبل الأجل، قاله مالك. ووجه ذلك أنه يباح قبل الأجل حط عي الصمان وأريدك، أو صنع وتعجل، فإن كان القرص في دراهم مثل الصمان التي يدفعها رجل لآخر على وجه السلف ليقضيه إياها سند آخر، فاشتهور من مذهب ماث المص، وروى أبو الفرج الحوار، وأما في البيع فيجوز أن يشترط عليه القضاء سند آخر، ولا يجوز أن يصرب لذلك أحلا أو لا يصرب أحلا، فإن صرب لذلك أحلا جار وحيثما لقيه عند انقضاء الأجل كان له أن يأخذه عما له عليه، ولم يكن له عليه الدين الامتناع من القضاء لما شرط من البلد، ووجه ذلك أن الدناير والدراهم هي مما يقوم بها ولا تقوم بغيرها، وإذا لم يكن لها قيمة لم تتحلف باختلاف البلدان، وإنما تختلف باختلاف الحسن والورن، وقد لزم منه ما لا يعبر، وأما سائر المبيعات فتختلف قيمتها باختلاف البلاد، فلم يكن على من عليه الدين مهما أن يقضي بغير ذلك البلد. وقوله "فأين الحمل" يريد أنه قد ارداد عليه بالقرص الحمل إذا شرط ذلك عليه، وقد روى عنه أنه قال: فأين الحمل وروى ابن مريم عن مالك أنه قال: أراد به الصمان والحمل، يريد - والله أعلم - مؤونة الحمل والصمان في مدينه مع ما في ذلك من العسر، ولم يمنع الصمان في مدة الاقتراض من صحة القرص؛ لأن ذلك مقتضى الانتفاع بما اقتصره المقترض، وأما ضمانه في مدة الحمل من بند إلى بند. فأمر ثابت بالشرط وريادة فافهم.

واشترط عليه الخ ومحاوie ابن عمر له على هذا قبل أن يستفسر وجه المضية بأنه رأى دليل على أن سائر أنواع الفضيلة من الريادة في الورن أو الخودة أو على أي وجه كانت المضية تمنع صحة القرص. وقوله: فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن! طينا لمخروح مما وقع فيه واسترشادا لما يتخلص به من الربا الذي قد تورط فيه بغير علم. فقال له ابن عمر: اسلف على ثلاثة أوجه: 'سلف تريد به وجه الله فذلك وجه الله' يريد لك ما لم أراد وجه الله من الثواب، 'وسلف تريد به وجه صاحبك' يريد أنك تقصد به استرضاءه وتطييب نفسه؛ 'فذلك وجه صاحبك' يريد - والله أعلم - أن لك رضاءه وطيب نفسه، وهذا الوجهان ليس فيهما ازدياد، والثالث: أن تسلف أحاك لتأخذ حينما يطيب" يريد ما سأله عنه هذا المسائل من شرط الريادة فيأخذ ما يحرم عليه، وهذا الحديث عوصا عن الطيب، وهو الخلار الذي 'عطاه' لأنه كان طيبا قبل أن يقرصه على وجه الربا، فمحاوie ابن عمر بشيخ وجه تحريم ما أحمره عن تحريمه، وفصل له وجه السلف؛ ليكشف له عن معانيها ويبين له طيبها من حيثها، =

فَذَلِكَ الرَّبَا، قَالَ: فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: السَّلْفُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: سَلْفٌ تُسَلِّفُهُ تُرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، فَلَكَ وَجْهَ اللَّهِ، وَسَلْفٌ تُسَلِّفُهُ تُرِيدُ بِهِ وَجْهَ صَاحِبِكَ، فَلَكَ وَجْهَ صَاحِبِكَ، وَسَلْفٌ تُسَلِّفُهُ لِتَأْخُذَ حَيْثُ بَطِيبٌ فَذَلِكَ الرَّبَا، قَالَ: فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: أَرَى أَنْ تَشُقَّ الصَّحِيفَةَ، فَإِنْ أَعْطَاكَ مِثْلَ الَّذِي أَسْلَفْتَهُ قَبْلَتُهُ، وَإِنْ أَعْطَاكَ دُونَ الَّذِي أَسْلَفْتَهُ فَأَخَذْتَهُ أُجْرَتَ، وَإِنْ أَعْطَاكَ أَفْضَلَ مِمَّا أَسْلَفْتَهُ طَيِّبَةٌ بِهِ نَفْسُهُ، فَذَلِكَ شُكْرٌ شَكَرَهُ لَكَ، وَلَكَ أُجْرٌ مَا أَنْظَرْتَهُ.

١٣٨١ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: مَنْ أَسْلَفَ سَلْفًا فَلَا يَشْتَرِطُ إِلَّا قِضَاءَهُ.

١٣٨٢ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ: مَنْ أَسْلَفَ سَلْفًا،

= ثم قال له: "أرى أن تشق الصحيفة" يريد أن يبطل الشرط الذي نُسِت في الصحيفة ولا يعتد بالطب له، بل يعتد إسقاط الشرط حمله، وهكذا من أسف رجلا وشرط عليه ريادة وكان قرصه مؤجلا، كان له أن يبطل القرض حمله؛ لتعذر استيمائه لشرط الذي شرطه، ويعجل قص ماله، والأفضل له أن يسقط الشرط ويبقيه على أوجه دون شرط، وإن كان غير مؤجل كان له أن يأخذ ماله ويبطل شرطه. وقوله: "فإن أعطاك مثل الذي أسلفته قبته"، وهو الذي يرمه وليس لك غيره، وإن أعطاك دون الذي أعطيته فأخذته أجزت بدب إلى الخير والتناهي في الرجوع عن الشرط، وذلك إن شاء أن لا يأخذ أدون من الذي أعطى كان له ذلك، لكنه إن سامح وتجاوز وأخذ أدون مما أعطى، فذلك أعظم لأجره؛ لأنه يضيف إلى أجل القرص أجل التجاور، "فإن أعطاك أفضل مما أعطيته طيبة به نفسه" يريد أن لا يعطيك من أجل شرطك، وذلك يقتضي أنه يرمه أن لا يطلبه بذلك الشرط وإنه قد أبطله وتركه، وإن راده بعد ذلك فإنه يريد شكرا له، ولا يبطل بذلك أجر ما أنظره. وقول ابن عمر: "فلا يشترط إلا قضاءه" يريد أن لا يشترط ريادة ولا منفعة ولا شيئا إلا قضاء مثل ما أعطى، قال ابن مسعود: "لا يشترط أفضل منه" يريد ريادة عليه ولو كان قصة من علف يريد قليل ذلك وكثيره. ثم اعلم أن شرط ريادة وإن كانت يسيرة فإنها ربا، ولا خلاف أن الريادة ربا، ولكن إما أراد به من جملة الربا المنهي عنه؛ لأن هذا النقط إذا أطبق في الشرع فظاهره الريادة المموعة؛ ولذلك قال الله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْبَيْعُ﴾ (سورة ٢٧٥)، والبيع لا يخلو من الزيادة في الأغلب ولكن لفظ الربا يختص بالميموع.

فلا يشترط أفضل منه وإن كان قبضة من علف فهو رباً. قال مالك: الأمر المجمع عليه عندنا: أن من استسلف شيئاً من الحيوان بصفة وتحلية معلومة فإنه لا بأس بذلك، وعليه أن يرد مثله إلا ما كان من الولائد، فإنه يخاف في ذلك الذريعة إلى إخلال ما لا يحل ولا يصلح، وتفسير ما كره من ذلك: أن يستسلف الرجل الجارية، فيصيبها ما بدا له ثم يردّها إلى صاحبها بعينها، فذلك لا يصلح ولا يحل، ولم يزل أهل العلم ينهون عنه ولا يرخصون فيه لأحد.

ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة

١٣٨٣ - **ماث** عن نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: لا يبيع بعضكم على بيع بعض.

صفة وتحلية معلومة الخ يريد أن يكون ما استسلف معلوم صفة وحينئذ يتمكن من رد مثله، ولو كان مجهول صفة لتعذر عنه أن يرد مثله، وهو قول ماث وشافعي وجمهور الفقهاء إلا ما روي، وقد تقدم ذكره. وقوله: إلا ما كان من الولائد فإنه يخاف من ذلك الذريعة إلى إخلال ما لا يحل يريد أنه لا يحل فرض حوري، وإن قل أبو حنيفة وشافعي وجمهور الفقهاء، وروي عن مالك وإباحة ذلك، ووجه ذلك ما احتج به من حصر الفروج، ومعلوم أن من سقرض شيئاً كان له أن يردّه متى شاء بعد أحده ساعة أو أكثر من ذلك وإن كان قد انتفع به ما كان على صفته، فمن أراد الاستمتاع بجارية غيره فترضها منه، فوضها ثم ردها إليه من ساعته، وهذه إباحة للفروج المحظورة.

فإنه لا بأس الخ وإن قل شافعي وجمهور، به يجوز سقرض حيوان كما يدل على ذلك حديث أبي رافع، ومنعه أبو حنيفة والحديث منسوخ عنده، وإنما يجوز فترض عنده فيما هو من ذوات الأمثال كالملكيل والموزون وعددي المتقارب؛ لأنه مضمون بالمثل، ولا يجوز في غير متني؛ لأنه يجب دينا، كذا في المحيض.

لا يبيع الخ باخره على سبي أن يترصبا على ثمن ساعة فجاء آخر فيقول أن أسعت مثل هذه الساعة بالقبض من هذا الثمن، فبصر صاحب الساعة، ويحتمل أن يكون مرد سابع، بشرط، فيكون في معنى حديث الشبيحيين: هي أن يستام الرجل على سواه أخيه، ويحتمل أن يراد به كلاً المعيين على سبيل عموم المحار.

١٣٨٤ **مسألة** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ لِلْبَيْعِ، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَتَاجَشُوا، وَلَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تُصِرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاغَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ

لا تلقوا الركبان أي لا تستقروا الدين يجمعون المتاع بين أسد بلا شراء منهم قبل أن يتقدموا الأسواق ويعرفوا لسعر. قال محمد: وهذا باحد، كل ذلك مكروه، فأما نجش: فالرجل يحصر فيريد في التمس ويعطي فيه ما لا يريد به أن يشتري؛ ليسمع بذلك غيره، فيشتري على سومه، فهذا لا ينعي. وأما تلقي السبع فكل أرض كان ذلك يضر لأهلها، فيسبى أن يفعل ذلك لها، فإذا كثرت الأشياء لها حتى صار ذلك لا يضر أهلها، فلا بأس بذلك إن شاء الله تعالى. **ولا يبيع حاضر لباد** تفسيره عند الجمهور: هو أن يبيع السمسار الحاضر اقروى من البيع ويقول: لا تبع أنت، أنا أعلم بذلك فتوكل به وبيع وبعالي، وهو تركه يبيع نفسه ليرخص على الناس، وقال بعض الخفية: هو بيع المالك من غير أهل أسد ضعفا في الشئ اعالي؛ للإصرار به وهم حيرانه، والأول أصح.

ولا تصروا بضم الصوقية من صرى يصري تصرية، وهو الصحيح، التصرية. جمع الدس في الصرع أيما يترك حبلها؛ بعترا المشتري. قال عياض: رويها في غير مسلم عن بعضهم بفتح التاء وضم الصاد من صر بصر بدار رطه، وعن بعضهم بفتح التاء وفتح الصاد من غير واو بصفة المفرد مجهول، هو من صر أيضا. وقوله: 'والإبل والعمه' مرفوع على ثلث الوجوه. قوله: 'فمن ابتاعها بعد ذلك إلخ' قال حافظ وقد أخذ بظاهر هذا الحديث جمهور أهل العلم، وأفتى به ابن مسعود وأبو هريرة، ولا مخالف لهم من الصحابة، وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يخصي عددهم، وه يفرقوا بين أن يكون الدس الذي احتلب قليلا أو كثيرا، ولا بين أن يكون التمر قوت تمت البد أم لا. قال العيني: قلت: أبو حنيفة غير مفرد بترك العمل حديث المصنف، بل مذهب الكوفيين وابن أبي ليلى ومالك في رواية مثل مذهب أبي حنيفة. وقال العيني أيضا: وأقوى الوجوه في ترك العمل لها مخالفتها للأصول من ثمانية أوجه، أحدها: أنه أوجب الرد من غير عيب ولا شرط. قلت: وهذا إشارة إلى الحديث متفق عليه بطريق القاعدة الكلية التي اتفقت الأمة عليه بأن المتبايعين باختيار بين الرد والقول ما به يتفرقا، سواء كان التفريق بالأبدان عند من يقول به، أو تفرق بالكلام عند القائل به، فإذا تفرقا لم يكن لأحد منهما الخيار، إلا إذا اشترط الخيار أحدهما، فيكون الخيار له إلى ثلاثة أيام. الثاني: أنه قدر الخيار ثلاثة أيام، وإنما يتقيد بالثلاث خيار الشرط، يعني أن الخيار بالثلاثة مقيد بخيار الشرط هذا الحديث، وهما ليس بشرط. الثالث: أنه أوجب الرد بعد ذهاب جزء من المبيع. الرابع: أنه أوجب البدل مع قيام البدل. الخامس: أنه قدره بصاع من تمر، ومنتفعات بما تضمن بأمثالها أو بقيمتها بالنقد. حاصله إن الله سبحانه وتعالى قال في كتابه: **﴿فَمَنْ عَنَى غَيْرُكُمْ فَعَسَا﴾** (سورة ١٩٤)، وقال تعالى: **﴿وَرَبُّهُ عَاقِبَةُ عَقْدِهِ﴾** (سورة ١٢٦). وهذه الآيات تحكم بأن ضمان المتلفات والعدوانات في المشتريات ودوات القيم مثل، =

= وفي هذا الحديث حكم بخلاف ذلك. السادس: أن اللس من دوات الأمثال، فجعل صمانه في هذا الخبر بالقيمة. السابع: أنه يؤدي إلى الرأبما إذا باعها بصاع تمر. الثامن: أنه يؤدي إلى جمع بين العوض والمنعوض، وقال هذا القائل أيضاً: لم يفرد أبو هريرة برواية هذا الأصل؛ فقد أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عنه، وأبو يعلى من حديث أسد، والبيهقي في 'الخلافيات' من طريق عمرو بن عوف المري، وأخرجه أحمد من رواية رجل من الصحابة ولم يسم. وقال ابن عبد البر: هذا الحديث يجمع على صحته وثبوته من جهة النقل. قلت: أما حديث ابن عمر فرواه أبو داود من رواية جميع بن عمير التيمي. قال الخطابي: ليس بإسناده بذلك، وقال الحارثي: فيه نظر، وذكره ابن حبان في 'الصنعاء' وقال: كان رافضياً يصح الحديث. وقال ابن عمر: كان من أكذب الناس. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عنه. وقال أبو حاتم: كوفي صالح الحديث من عنق الشيعة. وأما حديث أسد فأخرجه أبو يعلى، وفي مسنده إسماعيل بن مسلم المكي، وهو ضعيف، وأخرجه أيضاً من رواية إسماعيل بن مسلم عن الحسن بن أسد بن مالك، والمحموط أنه مرسل. وأما حديث رجل من الصحابة فأخرجه أحمد عن النبي ﷺ. ثم إن هذا القائل قد تصدى للحوار عما قالت احنفية في هذا الموضوع، قال: فما قالوا: إن هذا يعني حديث امصراة خبر واحد لا يبعد إلا الظن، وهو مخالف لقياس الأصول المقطوع به، فلا يلزم العمل به، ثم قال: وتعقب بأن التوقف في خبر الواحد إنما هو في مخالفة الأصول، لا في مخالفة قياس الأصول، وهذا الخبر إنما خالف قياس الأصول لأن الكتاب والسنة والإجماع والقياس، والكتاب والسنة في الحقيقة هما الأصل والآحراق مردودان إليهما، فالسنة أصل والقياس فرع. فكيف يرد الأصل بالفرع؟ بل الحديث الصحيح أصل نفسه. قلت: وهو مخالف لقياس الأصول لأنه يقل به احنفية كذا، وكيف يقل عنهم ما لم يقولوا، أو قالوا فينقل عنهم بخلاف ما أرادوا منه؛ لعدم التروي وعدم إدراك التحقيق فيه، فكيف يقال: هو مخالف لقياس الأصول؟ والحال أن القياس أصل من الأصول؛ لأن احنفية عدوا القياس أصلاً رابعاً على ما في كتبهم المشهورة، فيكون معنى ما بقوا من هذا: وهو مخالف لأصل الأصول، وهو كلام فاسد، وقوله: "والقياس فرع كلام" فاسد أيضاً؛ لأنه عد أصلاً رابعاً، فكيف يقال: إنه فرع حتى يترتب عليه قوله: فكيف يرد الأصل بالفرع. ثم إنه نقل عن ابن السمعاني من قوله: متى ثبت الخبر صار أصلاً من الأصول، ولا يحتاج إلى عرصه على أصل آخر؛ لأنه إن وافقه فذلك، فإن خالفه لم يخر رد أحدهما؛ لأنه رد للخبر، وهو مردود باتفاق. قلت: ثم نقل عن ابن السمعاني من قوله: والأولى عندي في هذه المسألة تسليم الأقيسة، لكنها ليست لازمة؛ لأن السنة اثباتة مقدمة عليها، وعلى تقدير التزل فلا سلم أنه مخالف لقياس الأصول؛ لأن الذي ادعوا عليه من المخالفة ببسوها بأوجه، أحدها: أن المعلوم من الأصول أن ضمان المثليات بالمثل والمتقومات بالقيمة، وهما إن كان اللس مثلياً فليضمن باللس، وإن كان متقوماً فيضمن بأحد التقديس، وقد وقع هها مضموناً بالتمر فخالف الأصل. =

والجواب: منع الحصر؛ فإن الحر يضمن في دينه بالإبل وليست مثلاً له ولا قيمة أيضاً، فضمن المثل بالمثل ليس مطرداً، فقد يضمن المثل بالقيمة إذا تعدرت المماثلة، كمس أتلف شاة لبونا، كان عليه قيمتها، ولا يجعل بإزاء لسها لبنا آخر لتعذر المماثلة. قلت: قوله: "فلا نسلم أنه مخالف لقياس الأصول إلخ" غير مسلم؛ لأن مخالفته للقاعدة الأصلية طاهرة، وهي أن ضمان المثل بالمثل وضمن المتقوم بالقيمة، وهذه القاعدة مطردة في باها، وضمن المثل بالقيمة عند التعذر خارج عن باب القاعدة المذكورة، فلا يرد عليه الاعتراض بذلك؛ لأن باب التعذر مستثنى عنها، والتعذر تارة يكون بالاستحالة كما في ضمان الحر بالإبل، وتارة يكون بالعدم كتعذر المماثلة في ضمان لبس الشاة والبون، وأيضاً في مسألة الشاة لبون اللبن جزء من أجزائها، فيدخل في ضمان الكل، ودفع الصاع من التمر أو غيره مع اللبن في المصرة إنما كان في وقت العقوبة بالأموال في المعاصي، وذلك لأن النبي ﷺ نص على أن يبيع الخفلات خلافة، والخلافة حرام، فكان من فعل هذا أو باع، صار مخالفاً لما أمر به رسول الله ﷺ ودخلاً فيما هوى عنه، فكانت عقوبته في ذلك أن يجعل اللبن المحلوب في الأيام الثلاثة للمشتري بصاع من تمر، ولعله يساوي أصعاً كثيرة، ثم سحخت العقوبات بالأموال في المعاصي، وردت الأشياء إلى ما ذكرنا من القاعدة الأصلية.

ثم ذكر ابن السمعاني عن الخنفيه أنهم قالوا: إن القواعد تقتضي أن تكون المضمون مقدار الصمان بقدر التالف، وذلك مختلف، وقد قدر ههنا بمقدار واحد وهو الصاع، فخرج عن القياس. والجواب: مع التعميم في المضمونات كالموصحة، فأرشدنا مقدار مع اختلافها بالكبر والصغر، والعرة مقدرة في الجبس في اختلافه. قلت: لا نسلم منع التعميم في بابه كما ذكرنا، وما مثل به على وجه الإيراد على القاعدة غير وارد؛ لأننا قلنا: إن الذي يفعل من ذلك عند التعذر خارج من باب القاعدة غير داخل فيها حتى يمنع اطراد القاعدة، ثم ذكر عنهم أيضاً أن اللبن التالف إن كان موجوداً عند العقد، فقد ذهب جزء من المعقود عليه من أصل الحلقة، وذلك مانع من الرد، فقد حدث في ملث المشتري، فلا يصمنه وإن كان محتفظاً، فما كان منه موجوداً عند العقد وما كان حادثاً لم يجب ضمانه. والجواب: أن يقال: إنما يمتنع الرد بالنقص إذا لم يكن لاستعلام العيب، وإلا فلا يمتنع، وههنا كذلك. قلت: ان الذي قالوه كلام واضح صحيح، والجواب الذي أجابه ليس بشيء، فهل يرضى أحد أن يرد هذا الكلام بمثل هذا الجواب؟ وليس العجب منه، وإنما العجب من الذي ينقله في تأليفه ويرضى به، ثم ذكر عنهم فيما قالوا: بأنه حالف الأصول في جعل الخيار ثلاثاً، مع أن خيار العيب لا يقدر بالثلاث، وكذا خيار المجلس عند من يقول به، وخيار الرؤية عند من يشبهه، ثم أجاب بأن حكم المصرة انفراد بأصله عن مماثله، فلا تستعرب أن ينفرد بوصف رائد على غيره. قلت: لا انفراد بأصله عن مماثله، قلنا: إنه منسوح كما ذكرنا فيما مضى. ثم ذكر عنهم أنهم قالوا: إنه يلزم من الأخذ به الجمع بين العوض والمعوض. ثم أجاب بأن التمر عوض عن اللبن لا عن الشاة. قلت: ليس دفع التمر الإجراء لما ارتكب من العصيان حين كانت العقوبة بالأموال في المعاصي. ثم ذكر عنهم بأنه مخالف لقاعدة الربا =

بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا إِنْ رَضِيَهَا أُمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ.

= فيما إذا اشترى شاة بصاع. فإذا استرد معها صاعاً فقد استرجع الصاع الذي هو اشمس، فيكون قد ناع شاة وصاعاً بصاع. واحواب: أن الربا إما يعتبر في العقود لا في المصوح، بدليل أنهما لو تبايعا دهما بقصة، لم يجر أن يفرقا قبل القبض، فلو تقديلاً في هذا، فنقص بعينه حار التفرق قبل القبض قلت: ذكره المسألة تأكيداً لما قلناه من احواب لا يبيده، لأن بالإقالة صار العقد كأنه لم يكن، وعاد كل شيء إلى أصله، فلا يحتاج إلى أن يقبل. حار التفرق قبل القبض. ثم ذكر عنهم أنهم قالوا: يلزم منه صمان الأعيان مع بقائها فيما إذا كان المثل موجوداً، والأعيان لا تضمن بالنقد إلا مع فواتها كالمعصوب. واحواب: أن المثل وإن كان موجوداً لكنه تعذر رده؛ لاختلاطه باللبن الحادث بعد العقد، وتعذر تمييزه فأشبهه الأبق بعد الغصب؛ فإنه يضمن قيمته مع بقاء عينه لتعذر الرد. قلت: لما تعذر رد المثل لاختلاطه بالمثل الحادث، صار حكمه حكمه لعدم، فيضمن المثل كالعين المعصوبة إذا هلك عند العاصب، ونشبهه بالعقد الآتي غير صحيح؛ لأنه إذا تعذر رده صار في حكم الهالك، فيتعين لقيمته. ثم نقل عنهم أنه يلزم منه إثبات الرد بعين عيب ولا شرط، ثم أحاب بأنه لما رأى صرعاً ممبوءاً ساء، ص أن عاده ها، فكان المانع شرط ذلك فتبين له الأمر خلافه، فثبت له الرد فعقد لشراء المعوي. قلت: البيع مثل هذا اشترط فاسد، إن كان لفظاً فالمعوي بالذو، ولا يصح من الشروط إلا شرط خيار بالنقد النواردين فيه، وأما العيب فإذا طهر، فإنه يرد ولا يحتاج فيه إلى الشرط، انتهى كلامه العيني وكتب مولانا محمد يحيى المرحوم من تقرير شيخه. قوله. "باب من اشترى شاة مصراة بح" الروايات المذكورة فيه مخصوصة عندنا بمواردها في ذلك؛ محالقتها المصوص الآخر والقواعد الكلية، وكلمة "عن" ليس بها في العموم لحسن أو اسوعي، فكثير ما يستعمل في الشخصية، فقد ثبت في موضعه أن الموصور كثيراً ما يستعمل لعهد وإن كان استعماله للعموم أيضاً، واستعمال ألفاظ الشرط في الموصولات شائع، واشافعي إن كان مقر بأها مخالف سلكيات إلا أنه ذهب إلى عموم فيها نوعي، فلا يختص بما ورد فيه، بل يعدي حكمه في مثله من الحرثيات النواردة بعده رحمته، ونحن لما قلنا بشخصيتها قصرناها على تلك الحرثيات النواقعة في وقته، والله أعلم.

وصاعاً من تمر: 'الواو' بمعنى 'مع'، ومعنى رد الصاع ههنا: إعطاؤه، قاله الكرماني، وهذا الحديث أحد ماثل والشافعي وأحمد وأحمد بن التميمي حرام، وهذا الصاع بدل من المثل الذي كان في المصراع عند العقد، وإنما لم يجب عين اللبن أو مثله أو قيمته؛ لأن عين اللبن لا يبقى عالماً، وإن بقيت قيمته فبمترج باحر اجتماع في المصراع بعد حريان العقد إلى تمام الحب، وأما المثلية فلأن التقدير إذا لم يكن معلوماً بمعيار الشرع كانت المقابلة من باب الربا، ثم اشتهر عنهم رد صاع التمر لتحديث الصحيح فيه، وقيل: يكفي صاع قوب؛ لأنه وقد مر التمر والطلعاء كما في "مسلم" والقمح كما أخرجه أبو داود.

قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا تُرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : "لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ" : أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى أَنْ يَسُومَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ إِذَا رَكَنَ الْبَائِعُ إِلَى السَّائِمِ، وَجَعَلَ يَشْتَرِطُ وَزْنَ الذَّهَبِ، وَيَتَبَرَّأُ مِنَ الْعُيُوبِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يُعْرَفُ بِهِ أَنَّ الْبَائِعَ قَدْ أَرَادَ مُبَايَعَةَ السَّائِمِ، فَهَذَا الَّذِي نَهَى عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ بِالسَّوْمِ بِالسَّلْعَةِ تَوْقَفُ لِلْبَيْعِ فَيَسُومُ بِهَا غَيْرُ وَاحِدٍ، قَالَ: وَلَوْ تَرَكَ النَّاسُ السَّوْمَ عِنْدَ أَوَّلِ مَنْ يَسُومُ بِالسَّلْعَةِ، أَخَذَتْ بِشِبْهِ الْبَاطِلِ مِنَ الثَّمَنِ، وَدَخَلَ عَلَى الْبَايَعَةِ فِي سِلْعِهِمْ الْمَكْرُوهُ، وَلَمْ يَزَلْ الْأَمْرُ عِنْدَنَا عَلَى هَذَا.

١٣٨٥ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّجْشِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالنَّجْشُ: أَنْ تُعْطِيَهُ بِسِلْعَتِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِهَا وَلَيْسَ فِي نَفْسِكَ اشْتِرَاؤُهَا، فَيَقْتَدِي بِكَ غَيْرُكَ.

جَامِعُ الْبُيُوعِ

١٣٨٦ - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخْدَعُ فِي الْبُيُوعِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ، قَالَ: فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لَا خِلَابَةَ.

لا خِلَابَةَ: بكسر الخاء وفتح اللام أي لا حديعة في الدين؛ لأن الدين الصيحة، والرجل هو ابن مقدر كما في "متقى ابن الحارود"، وروى الدارقطني والبيهقي عن أبي إسحاق عن نافع، وزاد فيه: قال ابن إسحاق: فحدثني محمد بن يحيى بن حبان قال: هو جدي مقدر بن عمرو، والأول أرجح؛ فإنه مقطوع، وقالوا: لقته النبي ﷺ ليلتفظ به عند البيع، فيطبع به صاحبه، على أنه ليس من ذوي البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة فيها ليرى له كما يرى. قال النووي: واختتموا في هذا الحديث، فجعل بعضهم خاصا في حقه، لا حيار للمعبون وعليه أبو حنيفة وإسحاق، وقيل: للمعبون اختيار لهذا الحديث، بشرط أن يسلف العين ثلث القيمة. وهو مذهب أحمد وأحمد =

١٣٨٧ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: إِذَا جِئْتَ أَرْضًا يُوفُونَ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ فَأَطِلْ الْمُقَامَ بِهَا، وَإِذَا جِئْتَ أَرْضًا يُنْقِصُونَ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ فَأَقِلِّ الْمُقَامَ بِهَا.

= قولي ماث أنه يرد نافع العايش لمن لم يعرف قيمة السلعة، وتعقب بأنه . إما جعل له الخيار لصعفه عقبه، ولو كان العن يملك به الفسخ لما احتاج إلى شرط الخيار. وقوله: "أن رجلاً ذكر لرسول الله - أنه يخدع في البيوع" يقول: إنه مقدس عمرو الأنصاري المازني حد واسع من حاد، وكان سب ذلك: أنه أصابته في رأسه في إهابة مأمومة، فعبرت لسانه وعبرت بعض ميره، وقد قبل: إن حاد من مقد هو الذي كان يخدع في البيوع، فقال له رسول الله - . وقد قال بعض الناس: إن هذا الحديث خاص بهذا الرجل؛ لما كان فيه من الحرص على اسيع وضعفه عن التحرر فيه، وقد روى القاسمي أبو محمد في إشرافه: إذا تابع الناس بما لا يتعاس الناس مثله في العادة، وكان أحدهما ممن لا يخبر بسعر ذلك اسيع فاحتفت أصحابنا، فمنهم من يقول: لا خيار له، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، ومنهم من يقول: له الخيار إذا زاد على الثلث، أو حرج عن العادة وانتعارف فيه، قال: والدليل على هذا القول: هبة . عن إصاعة المال، ومن باع ما يساوي عشرة دنانير بدرهم، فقد أصاع ماله، كما أن من اشترى ما يساوي درهما بعشرة دنانير فقد أصاع ماله، قال: وهبه . عن تلقي السلع، ومن جهة المعنى أن هذا نوع من العن في الأثمان، فكان مؤثراً في الخيار كالغيب، فعلى هذا يكون حكم الحديث عاماً في كل أحد على مثل حاله. وإما كان معنى قول حاد من مقد: "لا حلاية" على وجه الإعلام منه بأنه لا يخبر الأثمان، وعلى وجه الإعلام للناس بهذا الحكم، وأنه لا تعد حلاية الخال على معون مستسم. وقال ابن حبيب في "الواصفة": لو أن أحد المتبايعين من جهة البيع باع أو اشترى ما يساوي مائة درهم بدرهم لرمهما، ووجه ذلك ما روي عن النبي - أنه هي أن يبيع حاضر لباد. قال القاسمي: ويحتمل عندي اتباعه على المراجعة، فيكون قول: "لا حلاية" من يزيد عليه في الشراء، وهذا حكم عام أن من اشترى مراجعة، فريد عليه في الثمن أنه بالخيار، ويحتمل أن يكون اتباعه بالخيار وأنه كان يشترعه، ويقول مع ذلك: لا حلاية بمعنى اشتراط الخيار يتحرر من استبداده. وقد روى ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله - قال له: . ولا يحتج برواية ابن إسحاق، ويحتمل أن يكون النبي - حكم له هذا، وحجر عليه أن يبيع بعير الخيار، وأعلم الناس بذلك، وأمره أن يذكر حكمه بقوله: "لا حلاية"، ويحتمل أن يكون النبي - يأمره أن يقول: لا حلاية على وجه الإعذار إلى من يبايعه؛ ليتوقى خديعته أهل الصلاح والدين، لا ليكون له الخيار إن خدع، ولكن لئلا يقدم على خديعته من يأثم به، وكان قليلاً في ذلك الزمن، ويحتمل أن يريد به لا حلاية في صفة النقد وفي وفاء الورن والكيل واستيفائهما، فمن عساه في شيء من ذلك كان له الرجوع عليه، وهذه حالة جميع الناس.

١٣٨٨ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ يَقُولُ: أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا سَمَحًا إِنْ بَاعَ، سَمَحًا إِنْ ابْتَاعَ، سَمَحًا إِنْ قَضَى، سَمَحًا إِنْ اقْتَضَى.

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْإِبِلَ أَوْ الْغَنَمَ أَوْ الْبَزَّ أَوْ الرَّقِيقَ أَوْ شَيْئًا مِنَ الْعُرُوضِ جِزَافًا: إِنَّهُ لَا يَكُونُ الْجِزَافُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يُعَدُّ عَدًّا. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُعْطِي الرَّجُلَ السَّلْعَةَ يَبِيعُهَا لَهُ وَقَدْ قَوْمَهَا صَاحِبُهَا قِيمَةً، فَقَالَ: إِنْ بَعَثَهَا بِهَذَا الثَّمَنِ الَّذِي أَمَرْتُكَ بِهِ فَلَكَ دِينَارٌ، أَوْ شَيْءٌ يُسَمِّيهِ لَهُ يَتَرَضَّيَانِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ تَبِعْهَا فَلَيْسَ لَكَ شَيْءٌ: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا سَمِيَ ثَمَنًا يَبِيعُهَا بِهِ وَسَمِيَ أَجْرًا مَعْلُومًا، إِذَا بَاعَ أَخَذَهُ، وَإِنْ لَمْ يَبِعْ فَلَا شَيْءَ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: إِنْ قَدَرْتَ عَلَى غُلَامِي الْآبِقِ، أَوْ جِئْتَ بِجَمَلِي الشَّارِدِ، فَلَكَ كَذَا وَكَذَا، فَهَذَا مِنْ بَابِ الْجُعْلِ وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِجَارَةِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ بَابِ الْإِجَارَةِ لَمْ يَصْنَحْ. قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا الرَّجُلُ

سمحا إن باع يريد - والله أعلم - بالسماحة من جهة النائع: السماحة في الثمن، وذلك بأن يأخذ القيمة ولا يشطط بطلب أكثر منها، ويتجاوز في القدر، وأن يظفر بالثمن، وقد روى ربعي بن حراش عن حذيفة قال: قال النبي ﷺ: **يُبَاعُ الْبَيْتُ بِثَمَنِ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ فَتَكُنْ لَهُ، فَهُوَ أَعْلَى مِنْ حِمِّ شَيْءٍ فِي كَيْفِ أَنْ تَقْرَأَ بِهِ مَسْرَعَةً مِنْ مَعْدِنٍ، وَفِي فَحْوَةٍ اللَّهِ عَلَيْهِ** وفي "الواصفة": تستحب السماحة في البيع والشراء، وليس هو ترك المكايسة فيه، إنما هي ترك المواراة والمضاحرة والكرارة والرصاء بالإحسان، ويسير الربح وحسن الطلب بالثمن، قال: ويكره المدح والدم في التبايع، ولا يفسح به، ويؤثم فاعله؛ لشبهه بالخدبة. ومن المكروه الخديعة فيه الإلغار باليمين، وقد هي عن ذلك عمر رضي الله عنه. والخلف فيه مكروه وإن لم يلغز، وروي أن البركة ترفع منه باليمين، والسماحة من المتاع في أن يقصي أفضل مما يحد؛ ولذلك قال رضي الله عنه: **إِنْ أَعْطَاكُمْ حُسْنَكُمْ فَصَدَّ، وَيَعْجَلُ الْقَضَاءُ وَلَا يُلْغِ الْمَطْلَ، فَهُوَ قَوْلُهُ: "سَمَحًا إِنْ قَضَى"**، ولا يعتف في سرعة الاقتضاء، والله أعلم. وهذا الذي أورده مالك من قول ابن المسكدر عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: **رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ شَيْئًا وَبَدَّ شَيْئًا**، أخرجه البخاري من حديث علي بن عباس.

فأما الرجل إلخ: وهذا على حسب ما قال: إن من قال لرجل: يع لي ثوبي ولك من كل دينار جزء منه أو درهم، لم يجز؛ لأنه لم يسم ثمنًا يبيعه به، وإذا لم يكن الثمن معلوما كان جعل العامل مجهولا، ولا يجوز أن يكون الجعل مجهولا؛ لأنه لا ضرورة تدعو إلى ذلك، وإنما جاز أن يكون العمل مجهولا للضرورة الداعية إلى ذلك، =

يُعْطَى السَّلْعَةُ فَيُقَالُ لَهُ: بِعْهَا وَلَكَ كَذَا وَكَذَا فِي كُلِّ دِينَارٍ لَشَيْءٍ يُسَمِّيهِ؛ فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَصْنَحُ؛ لِأَنَّهُ كَلِمًا نَقَصَ دِينَارٌ مِنْ ثَمَنِ السَّلْعَةِ، نَقَصَ مِنْ حَقِّهِ الَّذِي سَمَّى لَهُ، فَهَذَا غَرَرٌ لَا يَذِرِي كَمَّ جَعَلَ لَهُ.

١٣٨٩ - **ماث** عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ الرَّجُلِ يَتَكَارَى الدَّابَّةَ ثُمَّ يُكْرِيهَا بِأَكْثَرَ مِمَّا تَكَارَاهَا بِهِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

= وأيضاً فإن العمل ما كان مجهولاً كان العامل بالخيار في تركه متى شاء، فتقل مضرتة؛ لأنه إذا رأى ما يكره من مشقة العمل كان له الترك، والحعل في حصة الخائل لأمره، فلا يصح أن يكون مجهولاً؛ لأنه لا يقدر على أن يتخلص من مضرة غرره إذا شاء، فإن باع على ذلك فله جعل مثله، وإن لم يبع فلا شيء له، رواه ابن حبيب عن مطرف وابن ماجهون وأصعب، ولو قال: إن بعته بعشرة فبك من عدد دينار ربعة أو عشرة، أو لث منه درهم جاز؛ لأن الحعل حصل معوماً فذلك جائز فيه، وإن باع بأكثر من عشرة ففي "العتية" لأن القاسم: ليس له إلا سدس العشرة، ووجه ذلك: أنه ما جعل جمعه الجزء المسمى من العشرة، فما زاد من الثمن فذلك سواء، لأنه لم يوجد منه غير البيع مما يستحق فيه الأجرة، وكذلك لو قال: بع هذا الثوب ولث درهم أو دينار كان كما قدمناه، والله أعلم.

الرجل يكرى الدابة له أن يكرىها بأكثر مما أكرهاه به قبل القبض وبعده، وهذا قال ماث والشافعي وطاوس وجماعة من العلماء. قال القاضي أبو محمد: له أن يكرىها بمثل ما أكرهاه به وأقل وأكثر؛ لأنه عوض عنى منكه كدائع الأعيان، وقال أبو حنيفة: من استأجر داراً أو دابة فليس له أن يؤجرها حتى يقبضها، وليس له بعد قبضها أن يؤجرها بأكثر مما استأجرها، وإن قال ابن سيرين والشافعي، إذا ثبت ذلك فإنه يجوز إجارة كل ما يعرف بعينه مما يصح بدل منافعه، كالمدور والعيد والدواب والثياب وغير ذلك من الموعين، وأما ما لا يعرف بعينه كالمكيل والمورون، فلا تصح إجارته. قال القاضي أبو محمد: وإجارته قرصه، والأجرة ساقطة عن مستأجره، وهذا قول ابن القاسم، وكان شيخنا أبو بكر الأبهري وغيره يرغم أن ذلك يصح، وتبرم الأجرة فيه إذا كان المالك حاضراً معه، ووجه قول ابن القاسم: أن الإجارة معاوضة على منافع الأعيان دون الأعيان، وإذا كانت الدواب والدرهم والمكيل والمورون لا يصح الانتفاع به مع بقاء العين، لم يصح أن يستأجر، ووجه قول الثاني: أن الانتفاع بها ممكن مع بقاء عينها، بأن يضعها المستأجر بين يديه يكرىها ويحمل، وله عرض بأن يرى الناس أن معه مالا كثيراً فيتاجر ويندكح. وإنما قلنا: يكون المالك معه؛ لئلا ينفقها المستأجر ويعطيه بعدها ويريد الأجرة. فيكون قرضاً بعوض، وهذا الذي ذكره القاضي أبو محمد من قول ابن القاسم والشيخ أبي بكر ليس خلاف؛ لأن ابن القاسم إنما منع استجارها لمنافعها المقصودة منها، وليس المقصود من الدواب والدرهم ما أباح استجارها به لشيخ أبو بكر، =

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْقِرَاضِ

مَا جَاءَ فِي الْقِرَاضِ

١٣٩٠ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ وَعُبَيْدُ اللَّهِ

= وهذا كما يقال: لا يجوز استئجار الشجر بمنعها المقصودة؛ لأنه بيع الثمر على بدو صلاحه، ولا بأس أن يستأجرها ليمد عليها الخيل، ويسقط العسل الثياب عليها، وما جرى مجرى ذلك مما ليس من مآفعها المقصودة، والله أعلم. عقد الإجارة لأرم من الطرفين، ليس لأحد من المتعاقدين فسحة، خلافاً لأبي حنيفة في قوله: إن للمكبري فسحة للعدل، مثل: أن يكتري حملاً لسمر ثم يبدو له أو يمرض، فله الفسخ، أو يكتري داراً ثم يريد السفر، أو دكاناً يتجر فيه فيحترق متاعه.

القراض هو أن يدفع إليه مالا؛ ليتجر فيه والربح مشترك بينهما، وعلى صحته إجماع الصحابة، مشتق من القرض وهو القرض؛ لأنه قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها، أو قطعة من الربح، أو من المقارضة وهي المساواة؛ لتساويهما في الربح، وأهل العراق يسمونه مضاربة؛ لأن كلا منهما يضرب سهمه في الربح، وقيل: مأخوذ من الضرب في السمر. قلت: قال في "الدر المنثور": (هي) لغة: معاملة من الضرب في الأرض، وهو السير فيها. وشرعا: (عقد شركة في الربح بمال من جانب) رب المال (وعمل من جانب) المضارب (وركنها: الإيجاب والقبول، وحكمها) أنواع؛ لأنها (إبداء ابتداء)، ومن حيل الضمان أن يقرضه المال إلا درهما، ثم يعقد شركة عدا بالدرهم وبما أقرضه على أن يعملا والربح بينهما، ثم يعمل المستقرض فقط، فإن هلك فالقرض عليه (وتوكيل مع العمل)؛ لتصرفه بأمره، (وشركة إن ربح، وعصب إن خالف، وإن أجار) رب المال (بعده)؛ لصيرورته عاصيا بالمخالفة، (وإجارة فاسدة إن فسدت، فلا ربح) للمضارب (حينئذ، بل له أجر) مثل (عمله مطلقا) ربح أولا (بلا زيادة على الشروط)، خلافاً لمحمد والثلاثة (إلا في وصي أحد مال يتيم مضاربة فاسدة) كشرطه لنفسه عشرة دراهم (فلا شيء له) في مال اليتيم (إد عمل) "أشياء"، فهو استثناء من أجر عمله، (و) الفاسدة (لا ضمان فيها) أيضاً (كصححة)؛ لأنه أمين (ودفع المال إلى آخر مع شرط الربح) كله (للمالك بصاعة)، فيكون وكيلا تبرعا (ومع شرطه للعامل قرص)؛ لقلة ضرره، (وشرطها): أمور سبعة، (كون رأس المال من الأثمان) كما مر في الشركة، (وهو معنوم للمتعاقدين). قول المصنف: "للعامل قرص" قال في "التيين": وإنما صار المضارب مستقرضا باشتراط كل الربح له إلا إذا صار رأس المال ملكا له؛ لأن الربح فرع المال كالثمرة للشجر والولد للحيوان، =

ابنَا عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي جَيْشِي إِلَى الْعِرَاقِ، فَلَمَّا قَفَلَا مَرًّا عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَهُوَ أَمِيرُ الْبَصْرَةِ، فَرَحَّبَ بِهِمَا وَسَهَّلَ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ أَقْدَرُ لَكُمْ عَلَى أَمْرِ أَنْفَعُكُمْ بِهِ لَفَعَلْتُ، ثُمَّ قَالَ: بَلَى هَهْنَا مَالٌ مِنْ مَالِ اللَّهِ أُرِيدُ أَنْ أَبْعَثَ بِهِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَأُسَلِّفُكُمْ^{أَي قَالَ لهما مرحبا وسهلا}، فَتَبَتَّاعَانِ بِهِ مَتَاعًا مِنْ مَتَاعِ الْعِرَاقِ، ثُمَّ تَبِعَا^{بِهِ} بِالْمَدِينَةِ،

= فإذا شرط أن يكون جميع ربح به فقد ملكه جميع رأس المال مقتضى، فقضيته أن لا يرد رأس المال؛ لأن التمليث لا يقتضي الرد كاهية، لكن لفظ المضاربة يقتضي رد رأس المال فجعلاه قرصا؛ لاشتماله على المعيين عملا بهما، ولأن القرص أدى التبرعين؛ لأنه يقطع الحق عن العين دون البدل، والهة تقطعه عهما، فكان أوى؛ لكونه أقل صررا. قور المصنف: "وعصب إلخ" استشكل قاضي راده عد العصب والإحارة من أحكامها؛ لأن معنى الإحارة إنما يظهر إذا فسدت مضاربة، ومعنى العصب إنما يتحقق إذا حالف المصارب، وكلا الأمرين ناقض لعقد المضاربة ماف لصحتها، فكيف يصح أن يجعل من أحكامها، وحكم لشيء ما يثبت به، والذي يثبت بمافيه لا يثبت به قصعا؛ فإن قلت: قد صح أن يكون حكما للفاسدة، فلما الأركان والشروط المذكورة هنا للصحة، فكذلك الأحكام، عني أن العصب لا يصح حكما للفاسدة؛ لأن حكمها أن يكون للعامل أجر عمله ولا أجر للعاصب، (وكتبت فيه الإشارة) ونقول في قدره وصفته للمصارب بيمينه، والية للمال، وأما المضاربة بدين فإن على المصارب ثم يخر، وإن عني ثالث جار، وكره، ولو قال: اشتر لي عدا سيئة ثم به وضارب ثمه، ففعل جار، كقوله عاصب أو مستودع أو مستضع: اعمل بما في يدك مضاربة بالنصف جار. "محتج" (وكون رأس المال عينا لا دينا) كما بسطه في الدرر، (وكونه مسما إلى المصارب)؛ ليمكنه التصرف، (بخلاف الشركة)؛ لأن العمل فيها من الخاسين، (وكون الربح بينهما شائعا) فلو عين قدرا فسدت، (وكون نصيب كل منهما معنوما) عند العقد، ومن شروطها: كون نصيب المصارب من الربح، حتى لو شرط له من رأس المال، أو منه ومن الربح فسدت. وفي "حلالية": كل شرط يوجب جهالة في الربح، أو يقطع الشركة فيه يفسدها، وإلا بطل الشرط وصح العقد اعتبارا بالوكالة.

فأسلفكساه لم يرد بذلك إخراج المال في دمنهما، وإنما أراد منفعتهما بالسلف، ومن مقتضاه صماهما مال، وإنما يجوز السلف لمجرد منفعة السلف؛ لأنه يخض الرفق، فإذا قصد السلف منفعة نفسه دخل الفساد، فإذا أسلف رجل رجلا مالا؛ ليدفعه بغير ذلك البلد وقصد به منفعة المتسلف خاصة فهو جائز. لا اختصاصه بمنفعة المتسلف، فإن أراد رده إليه حيث لقيه ببلاد السلف أو غيره من البلاد التي يؤمر فيها أجر المتسلف على قبضه؛ لأن تأخير المتسلف به إلى بلد آخر دفعه خاصة، فإذا أراد أن يعجله لزمه المتسلف قبضه كالأجل.

فَتَوَدَّيَانِ رَأْسَ الْمَالِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَكُونُ الرَّبْحُ لَكُمَا، فَقَالَا: وَدِدْنَا ذَلِكَ، فَفَعَلَ
وَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمَا الْمَالَ، فَلَمَّا قَدِمَا بَاعَا فَأَرْبَحَا، فَلَمَّا
دَفَعَا ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ قَالَ: أَكَلَ الْجَيْشُ أَسْلَفَهُ مِثْلَ مَا أَسْلَفَكُمَا؟ قَالَا: لَا، فَقَالَ عُمَرُ
ابْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فَأَسْلَفَكُمَا، أَذْيَا الْمَالَ وَرَبِحَهُ، فَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ فَسَكَتَ،

المال أو الخمر

فقالا ووددنا إلح إذا ثبت ذلك؛ فإن فعل أي موسى الأشعري هذا يحتمل وجهين. أحدهما: أن يكون فعل هذا
على ما ذكرناه؛ مجرد مسعة عبد الله وعبيد الله، وجار له ذلك وإن لم يكن الإمام المفوض إليه؛ لأن المال كان
بيده بمنزلة الوديعة لحماة المسلمين فاستلعه وأسلفهما إياه، وسيأتي بيان أحكام الوديعة في الأقضية، ولو تنف
المال ولم يكن عبد الله وعبيد الله وفاء لضمه أبو موسى. والوجه الثاني: أن يكون لأبي موسى النظر في المال
بالتشهير والإصلاح، فإذا أسلفه كان لعمر الذي هو الإمام المفوض إليه تعقب فعله فتعقبه ورده إلى القراض.

اكل الجيش أسلفه إلح تعقب منه لأفعال أبي موسى ونظر في تصحيح أفعاله وتبيين لموضع المحذور منه؛ لأنه
لا يخفى على عمر أن أبا موسى لم يسلف كل واحد من الجيش مثل ذلك، وإنما أراد أن يبين لآبيه موضع الخيانة
في موضع فعل أبي موسى، فلما قالوا: لا أقرأ بالخيانة، فقال: إنا أمير المؤمنين فأسلفكما، يريد أن تخصيصةما
بالسلف دون غيرهما إنما كان لموضعهما من أمير المؤمنين، وهذا مما كان يتورع منه عمر أن يخص أحدا من أهل
بيته، أو ممن ينتمي إليه بمسعة من مال الله مكانه منه، وكان عمر يبالغ في التوقي من هذا، ولذلك قسم لآب عمر
أقل مما قسم لغيره من المهاجرين الأولين، وكان يعطي حفصة استه مما يصح إلى أرواح النبي ﷺ آخر من يعطي،
فإن كان نقصان ففي حصتها. **إنا أمير المؤمنين إلح** يعني عنكما أنكما إياه فأسلفكما لذلك، وإنما هو رشوة.

أديا المال وربحه نقض لفعل أبي موسى وتعبير لسلفه برد ربح المال إلى المسلمين وإجرائه بحري أصبه. قال
عيسى بن دينار: وإنما كره تفصيل أبي موسى لولديه ولم يكن يئزمهما ذلك، وعلى هذا قولنا: إن أبا موسى
استسلف المال وأسلفهما إياه بمجرد منفعتهما، وأن المال كان بيده على وجه الوديعة، وأما إذا قلنا: إنه بيده لوجه
التشهير والإصلاح؛ فإن لعمر تعقب ذلك والتكلم فيه والنظر في ذلك لهما وللمسلمين بوجه الصواب، ولم يختلف
أصحابنا في المبضع معه المال يتناع به لنفسه ويتسلفه أن صاحب المال محير بين أن يأخذ ما ابتاع به لنفسه، أو
يضمينه رأس المال؛ لأنه إما دفع إليه المال على النيابة عنه في عرضه وابتياح ما أمره به، وكان أحق بما ابتاعه به،
وهذا إذا طفر بالأمر قبل بيع ما ابتاعه، فإن فات ما ابتاعه به؛ فإن ربحه لرب المال وخسارته على المبضع معه.

فسكت. يريد أنه أمسك عن المراجعة براأيه وانقيادا له واتباعا لمراذه، وأما عبيد الله فراجعها طلبا لحقه، واحتج عليه
بأن هذا مال قد ضمناه، ولو دخله نقص لخبرناه، وقول عمر **إلح** بعد ذلك: "أديا المال وربحه" إعراص عن حقيقته؛
لأن المبضع معه يضمن الضاعة إذا اشترى بها لنفسه، وإن دخلها نقص جره، ومع ذلك فإن ربحها لرب المال.

وَأَمَّا عُبَيْدُ اللَّهِ فَقَالَ: مَا يَنْبَغِي لَكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذَا، لَوْ نَقَصَ هَذَا الْمَالُ، أَوْ هَلَكَ لَضَمِنَاهُ، فَقَالَ عُمَرُ: أَذْيَاهُ، فَسَكَتَ عَبْدُ اللَّهِ وَرَاجَعَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَاءِ عُمَرَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! لَوْ جَعَلْتَهُ قِرَاضًا، فَقَالَ عُمَرُ: قَدْ جَعَلْتَهُ قِرَاضًا، فَأَخَذَ عُمَرُ رَأْسَ الْمَالِ وَنِصْفَ رِبْحِهِ، وَأَخَذَ عَبْدُ اللَّهِ وَعُبَيْدُ اللَّهِ نِصْفَ رِبْحِ الْمَالِ.

١٣٩١ - **مسألة** عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَعْطَاهُ مَالًا قِرَاضًا يَعْمَلُ فِيهِ عَنَى أَنْ الرِّبْحَ بَيْنَهُمَا.

لو جعلته قراضا عني وجه ما رآه من المصلحة في ذلك وإن كان عمر م يسأله، إلا أنه قد جرى عني عادته وما عرف من حال عمر واستشارته أهل العلم، وكسبت سمعتي يجوز أن يتدنى أحكم بالقوى إذا علم من حاله استشارته وجرى بذلك عادته، والقراض الذي أشار به أحد نوعي الشراكة يكون فيهما من أحد لشريكين والعمل من الثاني، والنوع الثاني من الشراكة: أن يتساويا في المال والعمل، وأما القراض فهو جائر لا خلاف في جوارحه في الحزمة وإن احتلف العلماء في صحة أنواعه، ووجه صحته من جهة المعنى أن كل مال يركو بالعمل لا يجوز استجاره للمصلحة المقصودة منه؛ فإنه يجوز المعاملة عليه بعض سماء خارج منه، وذلك أن اندباير واندراهم لا يركو إلا بالعمل، وليس كل أحد يستطيع التجارة ويقدر عني تنمية ماله، ولا يجوز له إجارها ممن يسميها، فهو لا يضارة سطلت سمعتها؛ فذلك نبيحت لمعاملة لها عني وجه القراض؛ لأنه لا يتوصل من مثل هذا النوع من المال إلى الانتفاع به في التنمية إلا عني هذا الوجه، والله أعلم.

اعطاه الخ أعطى جد العلأ بن عبد الرحمن "مالا قراضا" لفظة الإعطاء تقتضي تسليمه إليه وإتمامه عليه، وهذه سنة اقراض ولو شرعا بقاء المال بيد صاحبه، وإذا اشترى العامل سعة ورب، وإذا باع فضل الثمن، لم يجر ذلك، ووجه ذلك: أن هذا معنى قد أخرجهما عن صورة القراض ومعه، فمع ذلك صحته؛ لأن صورة القراض أن يكون المال بيد العامل، ومعه. أن يكون مؤتمدا على المال، فما أخرج القراض عن ذلك وجب أن يجمع صحته؛ لأن ذلك يخرج عن أن يكون قراضا ويجعله إجارة محبولة لغرض. فإن عمل معه غير شرط فهو ممنوع في الكثير دون اليسير؛ لأن الكثير مقصود في نفسه، ومن أخيه أتفق عني القراض عني ما أتفق فيه، فحدث أثر في المعاملة، وأما اليسير فيما لا يستند منه الخاضر، مثل: أن يعيه في شراء سعة، أو يربح عنه في قص درهم يسيرة، مما يعينه الإنسان لصديقه، أو يعينه من يعرفه من غير عوض، فكان الأظهر: أن القراض لم يعقد عني ما يعقد عليه لأجله، فإن وقع ذلك قال محمد: لا يفسح القراض لكثيره دون شرط، ووجه ذلك: أن عقد القراض قد سسم من الشرط ويستت انتهمة فيه بقوة؛ لأنه مما لا يكاد يفعل. وإن تشارك العامل ورب المال آخر جعته من مال القراض؛ =

مَا يَجُوزُ مِنَ الْقِرَاضِ

قَالَ مَالِكٌ: وَجْهُ الْقِرَاضِ الْمَعْرُوفِ الْجَائِزِ: أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ الْمَالَ مِنْ صَاحِبِهِ عَلَى أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَتَفَقُّهُ الْعَامِلُ فِي الْمَالِ فِي سَفَرِهِ مِنْ طَعَامِهِ وَكِسْوَتِهِ وَمَا يُصْلِحُهُ بِالْمَعْرُوفِ بِقَدْرِ الْمَالِ إِذَا شَخَّصَ فِي الْمَالِ إِذَا كَانَ الْمَالُ يَحْمِلُ ذَلِكَ،

= فإن ذلك لا يخلو أن يكون شرطاً في عقد القراض أو لا، فإن كان شرطاً في القراض؛ فإن ذلك غير جائز، خلافاً لشافعي، والدليل على ما يقوله: أن هذين عقدان مقتضى أحدهما غير مقتضى الآخر، فسم يجوز الجمع بينهما في عقد واحد كالصرف والسلم، فإن تشاركاً بعد عقد القراض، فلا يخلو أن يكون قبل العمل أو بعده، وقد قال أصحابنا في الاشتراك بعد العمل أقوالاً مختلفة لم ييسوا، هل ذلك قبل العمل أو بعده، فروى ابن الموار عن مالك أنه كان يخففه، وروى عيسى عن ابن القاسم أنه قال: إن صح من غير موعد ولا وأي فهو جائز. وفي 'العتية': عن أصع قال: خير فيه، وعن سحنون أنه قال: هو الربا بعينه، وذلك يَحْتَمِلُ وجهين، أحدهما: أن ذلك اختلاف في أقوالهم، فأجابه مالك وابن القاسم، ومعه أصع وسحنون. وجه قول مالك: أنه قد سمع عقد القراض من الفساد، وذلك أن يعقده على ما يوجب تصرف رب المال يتصرف فيه، وذلك غير صحيح، كما لو عملاً عليه، وهذا مبي على أن العامل إذا عمل من غير شرط في عقد القراض لعقد صار عملاً كثيراً، بطل ذلك القراض، والوجه الثاني: أنه يجوز في وقت دون وقت، فلا يجوز قبل العمل ويجوز بعده؛ لأنه قبل أن يعمل رأس المال على ما كان عليه، فهو بمنزلة أن يعقد القراض على ذلك، لأن هذه حالة لكل واحد منهما ترك القراض فيها إذا استدركا في هذه الحالة شرطاً يباي القراض، فكأنما شرطاه في عقد القراض. وأما إذا عمل العامل بالقراض، ولزمهما أمره، ولم يكن لأحدهما إبطاله، فما التزم من ذلك، فليس بمنزلة ما شرط من العقد، وإنما يجوز ذلك إذا عاد مال القراض إلى غير الصفة التي أحده العامل عليها، وذلك مثل أن يكون مال القراض دنانير، فيصير دراهم فيشتركان بالدرهم، وأما معونة العلام فإن كان شرط العامل خدمته في المال الكثير الذي يحتاج إلى المعونة فيه، فاختلف فيه قول مالك في كتاب محمد، وهو إجازته أن هذا مال تجوز المعاملة عليه ببعض ثمنه الخارج منه، فجاز أن يشترط فيه خدمة العد الواحد إذا كان كثيراً كالمساقاة، ووجه الرواية الثانية. أن المساقاة تختص بالخدمة؛ ولذلك لا يجوز أن يخرج من الخائط من كان يعمل فيه من الخدام؛ فدللت جاز أن يشترط فيه الخادم، وأما القراض فلا يجوز أن يشترط في الخادم، فإذا قلنا: إن ذلك جائز فالفرق بينه وبين رب المال: أن العامل إذا عمل في ماله نظر فيه بالحفظ له، وذلك غير جائز، كما لو جعل غلامه أو وكيله معه ليحفظ عليه؛ فإن ذلك غير جائز، وإنما يجوز إذا كان مجرد الخدمة والمعونة، ولو أعانه بعلامه من غير شرط، فلا بأس بذلك على القولين، والله أعلم.

فَإِنْ كَانَ مُقِيمًا فِي أَهْلِهِ فَلَا تَفَقَّةَ لَهُ مِنَ الْمَالِ وَلَا كِسْوَةَ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يُعَيِّنَ الْمُتَقَارِضَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ إِذَا صَحَّ ذَلِكَ مِنْهُمَا. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ بَأَنْ يَشْتَرِيَ رَبُّ الْمَالِ مِمَّنْ قَارَضَهُ بَعْضَ مَا يَشْتَرِي مِنَ السَّلْعِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ صَحِيحًا عَلَى غَيْرِ شَرْطٍ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ وَإِلَى غُلَامٍ لَهُ مَالًا قِرَاضًا يَعْمَلَانِ فِيهِ جَمِيعًا: إِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ الرَّبْحَ مَالٌ لِغُلَامِهِ لَا يَكُونُ الرَّبْحُ لِلسَّيِّدِ حَتَّى يَنْتَزِعَهُ مِنْهُ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِهِ مِنْ كَسْبِهِ.

مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْقِرَاضِ

قَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ فَسَأَلَهُ أَنْ يُقَرِّضَهُ عِنْدَهُ قِرَاضًا: إِنْ ذَلِكَ يُكْرَهُ حَتَّى يَقْبِضَ مَالَهُ، ثُمَّ يُقَارِضَهُ بَعْدُ أَوْ يُمَسِّكُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَخَافَةٌ أَنْ يَكُونَ أَعْسَرَ بِمَالِهِ، فَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُؤَخَّرَ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَزِيدَهُ فِيهِ.

على أن يريده فيه وهذا كما قال: إنه لا يجوز أن يقر الدين بيد من هو عليه على وجه القراض، ويدخله ما قال من الزيادة في الدين للتأخير به؛ لأنه قد يرضى بالجزء اليسير من أجل بقاء الدين عنده فيفتضح بإحضاره، ولولا ذلك لما رضي مثله، والقراض بالدين على وجهين، أحدهما: أنه لا يحضر المال، والثاني: أن يحضره، فإن لم يحضره فقد حكى ابن الموار عن مالك. ليس له إلا رأس ماله. وقاله ابن القاسم في "العنية": وجه ذلك: أن عقد القراض أدخل الفساد على ما كان يجوز له من تأخير بالدين، فوجب أن يطل القراض وأن يبقى الدين على حسب ما كان، وإن كان أحضر المال جعله قراضا قل أن يقضه رب المال، فالشهور من المذهب أنه غير جائز، وبه قال الشافعي، وقال القاضي أبو محمد فيمن عصب دناير أو دراهم ثم ردها، فقال المعصوب منه: لا أقبضها ولكن أعمل بها قراضا: إن ذلك جائز، ويحتمل أن يكون الفرق بينهما: أن يكون المعصوب أحضر المال تبرعا؛ فذلك جوزه، وأن الذي عليه الدين اتفق معه على إحضار الدين؛ ليرده إليه على وجه القراض، ولو جاء نديه متبرعا قاصيا به، فتركه عنده قراضا، أقام إحضاره مقام قبضه بعد المعرفة بمجودته وورنه، والدليل على صحة ما ذكرناه من قول أصحابنا في المنع من ذلك أنه ما لم يقبض منه بالاتقاد والورن، فهو في دمه، فلم يجز القراض به كالذي لم يحضره.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا، فَهَلَكَ بَعْضُهُ قَبْلَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ، ثُمَّ عَمِلَ فِيهِ فَرَبَحَ، فَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ رَأْسَ الْمَالِ بَقِيَّةَ الْمَالِ بَعْدَ الَّذِي هَلَكَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ وَيُجْبَرُ رَأْسُ الْمَالِ مِنْ رِبْحِهِ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ مَا بَقِيَ بَعْدَ رَأْسِ الْمَالِ عَلَى شَرْطِهِمَا مِنَ الْقِرَاضِ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَصْلُحُ الْقِرَاضُ.....

قال مالك إلح: وهذا على ما قال: إن هلاك بعض المال قبل أن يعمل به لا يغير حكم رأس المال، بل هو على ما عقدا عليه، وقض العامل من المال؛ لأن القراض على ذلك العقد بينهما، فمضى ربح بعد ذلك حبر ما نقص من المال بالربح، فإن فضلت بعد ذلك خبر فصلة فذلك جميع الربح، ولو اتفقا بعد النقص على إسقاط ما هلك من رأس المال واستئناف القراض بما بقي منه، فقد اختلف أصحابنا في ذلك، فالذي رواه ابن القاسم عن مالك أنه لا يصح ذلك إلا بعد أن يقص رب المال بقية ماله قضا صحيحا، ثم يدفعه بعد ذلك إليه قرضا مستأنفا، وروى ابن حبيب عن مالك وابن الماجشون أنهما إذا تخاسبا، فأقرا ما بقي بعد الخسارة رأس مال القراض؛ فإن ذلك يكون تقاضيا صحيحا، وما عقده من القراض عقدا مستأنفا أحصر المال أو لم يحضره، وأما إن كان على وجه الإجبار لا على وجه المفاضلة، فإن حكم القراض الأول باق، ووجه رواية ابن القاسم: أن التفاضل في القراض إما يكون بأن يقص رب المال ماله، وما لم يوجد ذلك فإن ذلك لا يصلح؛ لأنه إنما قصد إلى أن يزيد العامل في حفظه من الربح ما يقتضيه عند القراض من حبر ما تقدم من الخسارة، وذلك غير صحيح ولا جائز، ووجه رواية ابن حبيب: أن المفاضلة تقع في ذلك بالقول دون القص كسائر العقود؛ لأن العقود اللزمة تفسخ بالقول، فبأن تفسخ به الجائزة أولى وأحرى.

لا يصلح القراض إلح: وبه قال أبو حنيفة أيضا: إنه لا يصلح إلا بالدرهم والدنانير وكذا التبر والبقرة إن تعاملوا بها عند الإمام الأعظم وأبي يوسف، وكذا بالفلوس الرائجة عند محمد، وعند الشافعي يجوز في الدراهم والدنانير فقط. (المحلى) قال الناجي: قال مالك: لا يصلح القراض إلا في العين إلح وهذا كما قال: إنه لا يجوز القراض بغير الدنانير والدراهم؛ لأنها أصول الأثمان وقيم المتلفات، ولا يدخل أسواقها تغيير؛ فذلك يصح القراض بها، فأما ما يدحجه تغيير الأسواق من العروض فلا يجوز القراض به، ووجه ذلك: أنه قد يأخذ العامل العرص قرضا وقيمه مائة دينار، فيتحرر في المال، فيربح مائة فيرده وقيمه مائتان، فيصير الربح كنه لرب المال، ولا يحصل لتعامل شيء، وقد لا يربح فيرده وقيمه خمسون، فيبقى بيده من رأس المال خمسون. فأخذ نصيبها وهو لم يربح شيئا، فأما القراض بالقبوس فقد قال ابن القاسم: لا يجوز ذلك، وروى أشهب عن الأمهات أنه أجاز القراض بها. وجه القول الأول: أن القبوس ليست بأصل في الأثمان؛ ولذلك لا تخري مجرى العين في تحريم التفاضل وبيعها بالعين بسا، فلم يجر القراض بها كالعروض. ووجه القول الثاني: أنه لا يتعين بالعقد فصح القراض بها كالدنانير والدراهم، =

إِلَّا فِي الْعَيْنِ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ، وَلَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعُرُوضِ وَالسَّلَعِ، وَمِنْ
الْبُيُوعِ مَا يَجُوزُ إِذَا تَفَاوَتْ أَمْرُهُ وَتَفَاحَشَ رَدُّهُ، فَأَمَّا الرَّبَا فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرَّدُّ
أَبَدًا، وَلَا يَجُوزُ مِنْهُ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَإِنْ تُبْتِغُوا رُؤُوسًا مِنْ مَنَاسِكِنَ لَا تَمْسِكْوهَا وَلَا تَحْمِلُونَهَا﴾

(لقرة: ٢٧٩)

- فإذا قلنا برواية المصنف، فإن وقع ذلك، فقد قال ابن المنار: له القراض بالقرض أحف، والمضوس كالعروض، وهذا
مقتضى فساد القراض، ويكون له في بيع العلوس أجرة المثل، وفيما مضى من ثمنها قرص مثل. وقال أصعب، هي
كالقمار، وقال ابن حبيب نحوه ونرد مضوسا مثلها. ووجه قول ابن المنار: أن المضوس لا يحرم فيها المتفاضل، فإذا
وقع القراض بها وجب فسخه كالعروض، ووجه قول ابن حبيب أن هذا ممن يتعامل به، فلا يفسخ لقراض إذا
وقع به كالدنانير والدراهم، وأما بقار الذهب والفضة فروى ابن القاسم عن مالك: منع من اقراض بها، وروى
عنه أشهب إجازة ذلك، وروى يحيى بن يحيى مع ذلك في مد يتعامل فيه بالدنانير والدراهم، وأما في مد يتعامل
فيه بالتمر فلا بأس به. ووجه رواية ابن القاسم أنها تنعني بالعقد، فكان القراض بها مأموعا كالعروض، ووجه رواية
أشهب: أنها غير تحب فيها الركة، فصح القراض فيها كالدنانير والدراهم. فإذا قلنا برواية المصنف ووقع ذلك، فإن
يحيى روى عن ابن القاسم أنه يضمنه ولا يفسحه. وقال القاضي أبو محمد: وجه ذلك عندي على الكراهية،
وذلك عندي يحتاج أيضا إلى توجيه، ووجهه: أن قيمته لا تتفاوت ولا يدحجها من حوالة الأسواق إلا ما يقرب
مما يدخل الدنانير والدراهم، فلذلك لم يفسخ.

وأما الحلبي المصنوع من الذهب والفضة فلا يجوز القراض به، ورواه أشهب عن مالك، وذلك أن الصبغة قد عبرت
حكمه وألحقته بالعروض. وأما العشوش من الذهب والفضة فحكى القاضي أبو محمد: أنه لا يجوز اقراض به،
مضروبا كان أو غير مضروب، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: إن كان العش المصنف فأقل حار، وإن كان
أكثر من المصنف لم يحز ذلك، واستند القاضي أبو محمد في ذلك بأن هذه الدراهم معشوشة فم يحرم القراض بها.
أصل ذلك: إذا راد العش على المصنف قال القاضي أبو الوليد: والذي عندي أنه إما يكون ذلك إذا كانت
الدراهم ليست بأسكة التي يتعامل الناس بها، فإذا كانت سكة التعامل فإنه يجوز لقراض بها؛ لأنها قد صارت عينا،
وصارت أصول الأثمان وفيه المنفعة، وقد جاز أصحابنا القراض بالمضوس فكيف بالدراهم المعشوشة، ولا خلاف
بين أصحابنا في تعلق الزكاة بعينها، ولو كانت عروضاً لم تتعلق الزكاة بعينها، وإن اعترض في ذلك أنه يجوز أن
يقصع فتستحيل أسواقها، فمثل ذلك يعترض في الدراهم الخالصة إذا قطع التعامل بها، والله أعلم.

ما يجوز من الشرط في القراض

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا، وَشَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ بِمَالِهِ إِلَّا سِلْعَةً كَذًا وَكَذًا، أَوْ يَنْهَاهُ أَنْ يَشْتَرِيَ سِلْعَةً بِاسْمِهَا، قَالَ مَالِكٌ: مَنْ اشْتَرَطَ عَلَى مَنْ قَارِضٍ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ حَيَوَانًا أَوْ سِلْعَةً بِاسْمِهَا، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ اشْتَرَطَ عَلَى مَنْ قَارِضٍ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ إِلَّا سِلْعَةً كَذًا وَكَذًا، فَإِنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ السِّلْعَةُ الَّتِي أَمَرَهُ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ غَيْرَهَا كَثِيرَةً مَوْجُودَةً لَا تُخْلِفُ فِي شِتَاءٍ وَلَا صَيْفٍ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا، وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ فِيهِ شَيْئًا مِنَ الرَّبْحِ خَالِصًا دُونَ صَاحِبِهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ وَإِنْ كَانَ دِرْهَمًا وَاحِدًا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ نِصْفَ الرَّبْحِ لَهُ وَنِصْفَهُ لِصَاحِبِهِ أَوْ ثُلُثَهُ أَوْ رُبْعَهُ أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ، فَإِذَا سُمِّيَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا.....

وشرط عليه وهذا كما قال: إن من شرط عيني لعامل أن لا يتجر سلعة معينة أو بالحيوان، فذلك جائز، وله شرطه؛ لأنه قد أنقى له من السلع ما لا يعدم التجارة فيها في بلد من البلدان ولا وقت من الأوقات، وهذا شرط في صحة القراض. فأما إذا قال له: أقارصك على أن لا تشتري إلا سلعة كذا السلعة بعينها، فإن كانت السلعة كثيرة موحودة، ولا تعدد التجارة فيها، ولا تعدد هي في وقت من الأوقات كالحیوان والطعام؛ فإن ذلك جائز، وإن كانت السلعة قد تعدد في وقت من الأوقات أو تعدد التجارة بها لقلتها في بعض الأزمان، لم تجز المقارضة بها وعقد القراض على ذلك؛ فإنه فاسد، وهذا قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: هو جائز، والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك: أن هذا اشترط ما يباي عقد المضاربة، فوجب أن لا يصح، كما لو شرط عليه الصمان أو شرط أن يرد إليه عروضا، والذي يدعى أن هذا الشرط يباي المضاربة: أن المقصود منها هو النماء والربح، وإذا قال: لا تشتري إلا هذا الثوب؛ فإنه لا بعد أن يعدم في ذلك الثوب ربح، فيبطل مقصود القراض.

فلا بأس بذلك وبه قال أبو حنيفة في الهدية: "وإن حصص له رب المال التصرف في بلد بعينه أو في سلعة بعينها، لم يجز له أن يتجاوزها؛ لأنه توكيل".

فإن ذلك مكروه الخ قال في "المنهاج": ولا يجوز أن يشترط شراء متاع معين أو نوع يندر وجوده.

فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ سَمِيَ مِنْ ذَلِكَ حَلَالًا، وَهُوَ قِرَاضُ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَكِنْ إِنْ اشْتَرَطَ أَنْ لَهُ مِنَ الرَّبْحِ دِرْهَمًا وَاحِدًا فَمَا فَوْقَهُ خَالِصًا دُونَ صَاحِبِهِ، وَمَا بَقِيَ مِنَ الرَّبْحِ فَهُوَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ، وَلَيْسَ مِنْ قِرَاضِ الْمُسْلِمِينَ.

ما لا يجوز من الشرط في القراض

قَالَ مَالِكٌ: لَا يَتَّبِعِي لِصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يَشْتَرِطَ لِنَفْسِهِ شَيْئًا مِنَ الرَّبْحِ خَالِصًا دُونَ الْعَامِلِ،

وليس من قراض المسلمين. وروى قال أبو حنيفة والشافعي. ففي الهداية: فإن شرط لأحدهما زيادة عشرة فله آخر مثله؛ لفساده، فله لا يربح إلا هذا القدر، فتقطع الشركة في الربح. وفي المنهاج: لو شرط لأحدهما عشرة أو ربح صنف فسد. لا يعني لصاحب المال إلخ. وهذا كما قال: إنه لا يجوز لأحد المتعاملين أن يشترط لنفسه من الربح شيئاً لا يقضي إلى الأحرار على ما قدمناه، وقد بينا ذلك. وقوله: 'ولا يكون مع القراض بيع ولا كراء ولا عمل' يريد أنه لا يجوز أن يشتمل عليهما عقد واحد. ووجه ذلك. أن هذه عقود لازمة وعقد القراض عقد جائز، والحوار صد اللزوم، فلما تباي مقتضاهما لم يصح أن يجتمعا في عقد؛ لأن ذلك يخرج أحدهما عن مقتضاه ويوجب فساده، وإذا فسد أحدهما فسد الآخر؛ لاشتمال العقد عليهما، فإن وقع بيع وقراض فقد روى عيسى عن ابن القاسم في كتاب ابن مريم: بمسح ذلك ما لم تمت سبعة، ويعمل في القراض ثم يتقارضان قراضاً صحيحاً إن شاء، فإن لم تمت سلعة البيع وقد عمل في المال، مسح البيع وكان أحيراً في القراض، وإن فاتت السلعة وعمل في المال، فكذلك أيضاً له قيمة سلعته، ويرد في القراض إلى أحرة مثله، ويكون ثناء المال لربه، وأما إن اشترط عليه عملاً، كالصانع يأخذ القراض على العمل أو يعمل بيده، قال ابن القاسم: إن فات فهو أحير. وقال ابن وهب: هما على قراضهما. قال القاضي أبو بوليد: ومعنى ذلك عندي: أن يكون له آخر عمله، ويكون في المال على قراض مثله دون اشتراط عمله. "وقوله: ولا سلف ولا مرفق يشترطه أحدهما نفسه دون صاحبه" على ما قال: إنه لا يجوز ذلك؛ لما قدمناه من أن السلف طريقه اللزوم، وكذلك عقود المرفق، وذلك مما يباي عقود الحوار، فإن وقع ذلك فربح السلف للعامل، وهو في المائة الأخرى أحير على قول ابن القاسم، وعلى قراض أمثل في قول ابن وهب. وقوله: إلا أن يعين أحدهما صاحبه على غير شرط على وجه المعروف إذا صح ذلك منهما، يريد أن يكون أحدهما يعين صاحبه من غير شرط ولا عوض إلا للمجرد المعروف والمرفق فيما يجوز أن يعينه فيه، ولا يعود لفساد القراض على ما تقدم قبل هذا؛ فإنه إذا صح ذلك منهما ولم يكن ذلك معنى القراض الذي بينهما، فهو جائز غير مفسد؛ لما بينهما من القراض، ولا يسعى للمقارضين أن يشترط أحدهما على صاحبه زيادة من ذهب ولا فضة ولا طعام ولا شيئاً من الأشياء على ما تقدم، وإن كانت الزيادة من الذهب والفضة من غير ربح القراض، كانت =

وَلَا يَنْبَغِي لِلْعَامِلِ أَنْ يَشْتَرِطَ لِنَفْسِهِ شَيْئًا مِنَ الرَّبْحِ خَالِصًا دُونَ صَاحِبِهِ، وَلَا يَكُونُ مَعَ الْقِرَاضِ بَيْعٌ وَلَا كِرَاءٌ وَلَا عَمَلٌ وَلَا سَلَفٌ وَلَا مِرْفَقٌ يَشْتَرِطُهُ أَحَدُهُمَا لِنَفْسِهِ دُونَ صَاحِبِهِ، إِلَّا أَنْ يُعَيِّنَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ عَلَى غَيْرِ شَرْطٍ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ إِذَا صَحَّ ذَلِكَ مِنْهُمَا، وَلَا يَنْبَغِي لِلْمُتَقَارِضِينَ أَنْ يَشْتَرِطَ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ زِيَادَةً مِنْ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ وَلَا طَعَامٍ وَلَا شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ.

قَالَ: فَإِنْ دَخَلَ الْقِرَاضُ شَيْءً مِنْ ذَلِكَ صَارَ إِجَارَةً، وَلَا تَصْلُحُ الْإِجَارَةُ إِلَّا بِشَيْءٍ ثَابِتٍ مَعْلُومٍ، وَلَا يَنْبَغِي لِلَّذِي أَخَذَ الْمَالَ أَنْ يَشْتَرِطَ مَعَ أَخْذِهِ الْمَالَ أَنْ يُكَافِيَ وَلَا يُؤَلِّيَ مِنْ سِلْعَتِهِ أَحَدًا وَلَا يَتَوَلَّى مِنْهَا شَيْئًا لِنَفْسِهِ. قَالَ: فَإِذَا وَفَرَ الْمَالُ وَحَصَلَ عَزْلُ رَأْسِ الْمَالِ، ثُمَّ اقْتَسَمَا الرَّبْحَ عَلَى شَرْطِهِمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَالِ رِبْحٌ أَوْ دَخَلَتْهُ وَضِيعَةٌ لَمْ يَلْحَقِ الْعَامِلُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءً، لَا مِمَّا أَنْفَقَ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا مِنَ الْوَضِيعَةِ

= مع القراض إجارة إن اشترط ذلك العامل، وإن اشترطه صاحب المال؛ فإنه عمل وعين معلوم بعين مجهول، فإن برل ذلك ففي كتاب محمد بن المواز عن مالك وأصحابه: أنه إن ترك ذلك من اشترطه قبل العمل فهو جائز، ووجه ذلك عندهم: أنه قد أسقط ما أدخل الفساد في العقد في وقت يجوز له تركه واشتداده، فكان ذلك بمنزلة أن فسخ العقد الفاسد واستأنف عقدا صحيحا، وأما بعد العمل فروى يحيى عن ابن نافع: أنه إن أبطل الشرط الفاسد مشروطه، صح العقد وتماديا عليه. وأبكر ذلك يحيى بعد العمل. وقوله: "فإن دخل القراض شيء من ذلك صار إجارة ولا يصلح إلا بشيء ثابت معلوم" يريد إن اشترطه العامل فهو إجارة؛ لأن من حكم القراض أن يكون عوض العمل حقه مقصور على ما يترقب خروجه من الماء، فإذا اشترط العامل ذهباً من غيره أو غير ذهب، فقد خرج عن سمة القراض إلى ما لا يجوز فيه، وإنما يجوز في الإجارة إلا أن من شرط الإجارة أن يكون جميع عوضها معلوماً، فإذا كان بعض عوضها مجهولاً مترقباً من الماء، لم تصح الإجارة أيضاً، والفرق بين الإجارة على التجارة بالمال وبين القراض: أن في الإجارة يستأجره على أن يتجر له في ماله بشيء معلوم معين مقبوض أو مقدر في الدمة بعقد لازم، فإن جعل شيء منه في الماء المترقب لم يجوز، ومعنى القراض: أن يعامله معاملة جائزة؛ ليعمل في ماله بجزء من مائه المترقب، فإن صرف شيء من عوض العمل إلى غير ذلك لم يجوز.

وَذَلِكَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ فِي مَالِهِ. وَالْقِرَاضُ جَائِزٌ عَلَى مَا تَرَاضَى عَلَيْهِ رَبُّ الْمَالِ وَالْعَامِلُ مِنْ نِصْفِ الرِّبْحِ أَوْ ثُلُثِهِ أَوْ رُبُعِهِ أَوْ أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَجُوزُ لِلَّذِي يَأْخُذُ الْمَالَ قِرَاضًا أَنْ يَشْتَرِطَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ سِنِينَ لَا يُنَزَعُ مِنْهُ. قَالَ: وَلَا يَصْلُحُ لِصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يَشْتَرِطَ أَنَّكَ لَا تُرُدُّهُ إِلَيَّ سِنِينَ لِأَجَلٍ يُسَمِّيَانِهِ؛ لِأَنَّ الْقِرَاضَ لَا يَكُونُ إِلَى أَجَلٍ، وَلَكِنْ يَدْفَعُ رَبُّ الْمَالِ مَالَهُ إِلَى الَّذِي يَعْمَلُ لَهُ فِيهِ، فَإِنْ بَدَأَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَتْرُكَ ذَلِكَ وَالْمَالُ نَاضٍ لَمْ يَشْتَرِ بِهِ شَيْئًا، تَرَكَهُ وَأَخَذَ صَاحِبُ الْمَالِ مَالَهُ، وَإِنْ بَدَأَ الرَّبُّ الْمَالِ أَنْ يَقْبِضَهُ بَعْدَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ سِلْعَةً، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ حَتَّى يُبَاعَ الْمَتَاعُ وَيَصِيرَ عَيْنًا، فَإِنْ بَدَأَ لِلْعَامِلِ أَنْ يَرُدَّهُ وَهُوَ عَرَضٌ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُ حَتَّى يَبِيعَهُ فَيَرُدَّهُ عَيْنًا كَمَا أَخَذَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَصْلُحُ لِمَنْ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ الزَّكَاةَ فِي حِصَّتِهِ مِنَ الرِّبْحِ خَاصَّةً؛

ولا يجوز للذي الخ وبه قال الشافعي وأحمد: إنه لا يجوز إلى مدة معلومة لا يفسحها قسها، وقال أبو حنيفة: يجوز ذلك. كذا في 'الرحمة في اختلاف الأمة'. **أن يشترط عليه** الخ وهذا كما قال: 'إنه لا يجوز لرب المال أن يشترط على العامل ركة رأس المال؛ لأن ذلك يعود إلى أن يشترط عليه عددا من الربح يفرد به، ثم تقرأ القسمة بعد ذلك، وربما استغرق بعد ذلك العدد جميع الربح، فيسقط حظ العامل من الربح مع وجوده واشتراطه له، وذلك ينافي الجواز؛ لما فيه من الجهالة، فإن اشترط على العامل ركة الربح من حصته، فقد اختلف أصحابنا في ذلك، فروى أشهب عن مالك في كتاب أسس الموارد: لا حيز في ذلك. وروى عنه ابن القاسم وغيره: أن ذلك جائز، وبه قال أشهب. وجه رواية أشهب: أن ذلك مجهول؛ لأنه قد يقع التشارك بينهما قس وجوب الركة في المال، وجه رواية ابن القاسم: أنه اشترط عليه جزء، شائعا، فكان جائزا بصرفه أن يشترط عليه النصف وربع وعشر، وللعامل النصف غير ربع العشر. فإن اشترط العامل على رب المال الركة فهو على صريحين، أحدهما: أن يشترط ركة الربح من رأس المال. والثاني: أن يشترط ركة حصته من الربح في حصة رب المال من الربح، فإن اشترط ركة مال من رأس الربح فقد قال عيسى: لا يجوز. وحكى القاضي أبو محمد جواز ذلك، وجه رواية عيسى: أن ذلك من الجهالة والعرر؛ لأنه لا يدري ما شرط عليه في رأس ماله في فله أو كثرته، ولا يدري هل يشت ذلك أم لا =

لأنَّ رَبَّ الْمَالِ إِذَا اشْتَرَطَ ذَلِكَ فَقَدْ اشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ فَضْلاً مِنَ الرَّبْحِ ثَابِتاً فِيمَا سَقَطَ عَنْهُ مِنْ حِصَّةِ الزَّكَاةِ الَّتِي تُصِيبُهُ مِنْ حِصَّتِهِ. وَلَا يَجُوزُ لِرَجُلٍ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى مَنْ قَارَضَهُ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ إِلَّا مِنْ فُلَانٍ لِرَجُلٍ يُسَمِّيهِ، فَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ لَهُ أَجْبَرًا بِأَجْرِ لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَدْفَعُ إِلَى رَجُلٍ مَالاً قَرَضاً، وَيَشْتَرِطُ عَلَى الَّذِي دَفَعَ إِلَيْهِ الْمَالَ الضَّمَانَ، قَالَ: لَا يَجُوزُ لِصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يَشْتَرِطَ فِي مَالِهِ غَيْرَ مَا وَضَعَ الْقَرِاضُ عَلَيْهِ وَمَا مَضَى مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ، فَإِنْ نَمَّا الْمَالَ عَلَى شَرْطِ الضَّمَانِ، كَانَ قَدْ زَادَ فِي حَقِّهِ مِنَ الرَّبْحِ مِنْ أَجْلِ مَوْضِعِ الضَّمَانِ، وَإِنَّمَا يُقْتَسِمَانِ الرَّبْحَ عَلَى مَا لَوْ أُعْطَاهُ إِيَّاهُ عَلَى غَيْرِ ضَمَانٍ، وَإِنْ تَلَفَ الْمَالَ لَمْ أَرَ عَلَى الَّذِي أَخَذَهُ ضَمَانًا؛ لِأَنَّ شَرْطَ الضَّمَانِ فِي الْقَرِاضِ بَاطِلٌ.

- لأنه إن كان فيه ربح لم رب المال أداء الزكاة عنه، وإن لم يكن فيه ربح فلا شيء عليه. ووجه رواية إقاضي أبي محمد: أن زكاة رأس مال على رب مال وزكاة الربح منه، ثم تقع انقسامه بعد ذلك، فإذا شرط العامل الزكاة على رب المال، وإنما شرط عليه زيادة حرة من الربح، ولا تأثير لحقيقته برأس رب مال؛ لأن رب المال أن يدفعه من حيث شاء كما لو شرط الزكاة رب المال على العامل.

أَنْ لَا يَسْتَرِيَ أَحَدٌ وهذا كما قال: به لا يجوز لرب المال أن يشترط على عامل: أن لا يشتري إلا من فلان، وقال أبو حنيفة: هو جائز، وقد تقدم كلامه فيه. وفتح مكي في ذلك بأنه إذا عين له هذا لتعين فلان هو رسول، لأن العامل في المال سنة التصرف وطلب الاسترخاض، فإذا منع من ذلك ونقص على الاتباع من معين، فلان هو رسول إلى ذلك لرجل معين يتاح منه لرب مال، فلا يجوز أن تنعق أجرته بضممان المال؛ لأن وجوده مجهول ومقدره مجهول، وسواء كان ذلك الرجل موسراً لا تعدد عنده السبع، أو معسراً يعدم ذلك عنده، قاله عيسى، ورواه يحيى بن يحيى عن ابن نافع، ووجه ذلك: أن هذا بشرط منع وجود المأوى عالٍ ويعقد على اختيار ذلك الرجل المعين؛ لأن له أن يتمتع من مباحته حملة أو من مباحته إلا ما شاء من الثمن لذي لا يرحى بعده ربح. **لأن شرط الضمان** حتم، فيما إذا شرط رب مال ضماناً على المضارب: فقال أبو حنيفة وأحمد. يبطل الشرط، والمضاربة صحيحة. وقال مالك والشافعي: تبطل المضاربة بهذا الشرط، كذا في "الرحمة في اختلاف الأمة".

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَّعَ بِهِ إِلَّا تَخْلًا أَوْ دَوَابًّا؛ لِأَجْلِ أَنَّهُ يَطْلُبُ ثَمَرَ التَّخْلِ أَوْ نَسْلَ الدَّوَابِّ وَيَحْسِبُ رِقَابَهَا. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ هَذَا، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْقِرَاضِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ ذَلِكَ ثُمَّ يَبِيعَهُ كَمَا يُبَاعُ غَيْرُهُ مِنَ السَّلْعِ. قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُقَارِضُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ غُلَامًا يُعِينُهُ بِهِ عَلَى أَنْ يَقُومَ مَعَهُ الْغُلَامُ فِي الْمَالِ إِذَا لَمْ يَعُدْ أَنْ يُعِينَهُ فِي الْمَالِ لَا يُعِينُهُ فِي غَيْرِهِ.

الْقِرَاضُ فِي الْعُرُوضِ

قَالَ مَالِكٌ: لَا يَتَّبِعِي لِأَحَدٍ أَنْ يُقَارِضَ أَحَدًا إِلَّا فِي الْعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتَّبِعِي الْمُقَارَضَةَ فِي الْعُرُوضِ؛ لِأَنَّ الْمُقَارَضَةَ فِي الْعُرُوضِ إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَقُولَ لَهُ صَاحِبُ الْعَرْضِ: "خُذْ هَذَا الْعَرْضَ فَبِعْهُ فَمَا خَرَجَ مِنْ ثَمَنِهِ فَاشْتَرِ بِهِ وَبِعْ عَلَى وَجْهِ الْقِرَاضِ".

لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِطَ. وَهَذَا كَمَا قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِطَ الْعَامِلُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ إِذَا كَانَ كَثِيرًا عَلَامًا بَعِيهَ فِيهِ بِالْخِدْمَةِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأُمُورِ، وَلَوْ اشْتَرِطَ خِدْمَةَ الْعِلَامِ فِيمَا يَخْصُ الْعَامِلَ لَمْ يَجِرْ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ كَالْمَسَاقَاةِ يَجُوزُ لِلْعَامِلِ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى رَبِّ الْحَائِظِ الْكَبِيرِ الْعِلَامَ بَعِيهَ فِي اسْقِيٍّ وَخِدْمَةٍ.

لَا يَحِلُّ لِمَنْ يَسْعَى الْحِجَابَ. وَهَذَا كَمَا قَالَ: إِنَّهُ لَا يَسْعَى الْقِرَاضَ إِلَّا بِالْعَيْنِ: الدَّابِيرِ وَالدَّرَاهِمِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ ذَلِكَ فَإِنْ قَارِضَهُ بِعَرْضٍ فَإِنْ ذَلِكَ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقُولَ لَهُ: بِعْ هَذَا الْعَرْضَ فَإِذَا بَصَلَ لِمَنْ فاعْمَلْ بِهِ قِرَاضًا يَكُونُ الثَّمَنُ رَأْسَ الْمَالِ، فَبِعْ لَا يَجُوزُ، وَهُوَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: هُوَ حَائِظٌ، وَالْدَّلِيلُ عَلَى مَا يَقُولُهُ: أَنَّ هَذَا شَرْطٌ مُسْتَأْذَنٌ، فَلَمْ يَجِرْ تَعْيِيقُ الْقِرَاضِ بِهِ. أَصْلُ ذَلِكَ: هَبْ الرِّيحَ وَبَرُولَ الْمَطَرِ وَاسْتِدْلَالَ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا قِرَاضٌ وَإِجَارَةٌ، فَلَمْ يَجِرْ أَنْ يَتَّعَمَقَ فِي عَقْدٍ لِأَحْتِلَافِ مَقْتَصَدِهِمَا. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَقُولَ لَهُ: خُذْ هَذَا الْعَرْضَ عَلَى الْقِرَاضِ، يَكُونُ الْعَرْضُ رَأْسَ الْمَالِ تَرَدُّدًا إِلَى عَدِّ ثَمَنِ الْعَمَلِ مِثْلَهُ، فَمَا فَصَلَ شَيْءٌ فَهُوَ رِجْحٌ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، فَبِعْهُ أَيْضًا لَا يَجُوزُ، حَلَالًا لِأَنْ يَبْلَى فِي تَجْوِيرِهِ ذَلِكَ. وَالْدَّلِيلُ عَلَيْهِ: مَا احْتَجَّ بِهِ مَالِكٌ مِنَ الْعَرَرِ، وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ الْعَرْضَ فِي وَقْتِ رَحْصِهِ وَيُرَدِّدَهُ فِي وَقْتِ عِلَاتِهِ، فَيَذْهَبُ رَبُّ الْمَالِ بِرِجْحِ الْمَالِ، أَوْ يَأْخُذَهُ فِي وَقْتِ بَقَاةٍ وَيُرَدِّدَهُ فِي وَقْتِ كِسَادِهِ، فَيَشْتَرِيهِ بِبَعْضِ رَأْسِ الْمَالِ وَيُقَاسِمُهُ الْعَصَ الْأَخْرَ دُونَ أَنْ يَبْمِيَ بِعَمَلِهِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِرْ الْقِرَاضُ مَا تَخْتَفِئُ أَسْوَاقُهُ، وَيَخْتَصُّ بَعْضُ الْأَوْقَاتِ بِعَاقِبَتِهِ.

فَقَدْ اشْتَرَطَ صَاحِبُ الْمَالِ فَضْلاً لِنَفْسِهِ مِنْ بَيْعِ سِلْعَتِهِ، وَمَا يَكْفِيهِ مِنْ مُوَوَّنَتِهَا. أَوْ يَقُولُ: "اشْتَرِ بِهَذِهِ السِّلْعَةِ وَبِعْ، فَإِذَا فَرَعْتَ فَأَتَّبِعْ لِي مِثْلَ عَرْضِي الَّذِي دَفَعْتُ إِلَيْكَ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَهُوَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ". وَلَعَلَّ صَاحِبَ الْعَرْضِ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى الْعَامِلِ فِي زَمَنْ هُوَ فِيهِ نَافِقٌ كَثِيرُ الثَّمَنِ، ثُمَّ يَرُدُّهُ الْعَامِلُ حِينَ يَرُدُّهُ وَقَدْ رَخِصَ، فَيَشْتَرِيهِ بِثُلُثِ ثَمَنِهِ أَوْ أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ، فَيَكُونُ الْعَامِلُ قَدْ رَبِحَ نِصْفَ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِ الْعَرْضِ فِي حِصَّتِهِ مِنَ الرَّبْحِ، أَوْ يَأْخُذَ الْعَرْضَ فِي زَمَانٍ ثَمَنُهُ فِيهِ قَلِيلٌ، فَيَعْمَلُ فِيهِ حَتَّى يَكْثُرَ الْمَالُ فِي يَدَيْهِ، ثُمَّ يَغْلُو ذَلِكَ الْعَرْضُ وَيَرْتَفِعَ ثَمَنُهُ حِينَ يَرُدُّهُ، فَيَشْتَرِيهِ بِكُلِّ مَا فِي يَدَيْهِ، فَيَذْهَبُ عَمَلُهُ وَعِلَاجُهُ بَاطِلاً، فَهَذَا غَرَرٌ لَا يَصْلُحُ. فَإِنْ جُهِلَ ذَلِكَ حَتَّى يَمْضِيَ، نُظِرَ إِلَى قَدْرِ أَجْرِ الَّذِي دَفَعَ إِلَيْهِ الْقَرَّاضُ فِي بَيْعِهِ إِيَّاهُ وَعِلَاجِهِ فَيُعْطَاهُ، ثُمَّ يَكُونُ الْمَالُ قَرَّاضاً مِنْ يَوْمِ نَضِّ الْمَالِ واجْتَمَعَ عَيْنَا وَيُرَدُّ إِلَى قَرَّاضٍ مِثْلِهِ.

الْكِرَاءُ فِي الْقَرَّاضِ

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالاً قَرَّاضاً، فَاشْتَرَى بِهِ مَتَاعاً، فَحَمَلَهُ إِلَى بَلَدٍ التَّجَارَةِ، فَبَارَ عَلَيْهِ، وَخَافَ التَّقْصَانَ إِنْ بَاعَهُ، فَتَكَارَى عَلَيْهِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ، فَبَاعَ بِتُقْصَانٍ، فَاغْتَرَقَ الْكِرَاءُ أَصْلَ الْمَالِ كُلَّهُ.

قَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ فِيمَا بَاعَ وَفَاءً لِلْكِرَاءِ فَسَبِيلُهُ ذَلِكَ، وَإِنْ بَقِيَ مِنَ الْكِرَاءِ شَيْءٌ

رجل دفع إلى رجل الح. وهذا كما قال؛ لأن رب المال أطلق يد العامل من ماله على رأس مال القراض دون غيره، فكل ما عمل فيه العامل من عمل عني وجه النظر عاد ذلك لخسار أو ربح؛ فإنه يلزمه فيه دون سائر أمواله، فإن لحق العامل بعد ذلك عزم سبب مال القراض، فهو منتهى متعد في الترامه، فكان عليه عزمه.

بَعْدَ أَصْلِ الْمَالِ كَانَ عَلَى الْعَامِلِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى رَبِّ الْمَالِ مِنْهُ شَيْءٌ يُتَّبَعُ بِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ رَبَّ الْمَالِ إِنَّمَا أَمَرَهُ بِالتَّجَارَةِ فِي مَالِهِ، فَلَيْسَ لِلْمُقَارِضِ أَنْ يَتَّبِعَهُ بِمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْمَالِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ يُتَّبَعُ بِهِ رَبُّ الْمَالِ، لَكَانَ ذَلِكَ ذَيْنًا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ الَّذِي قَارَضَهُ فِيهِ، فَلَيْسَ لِلْمُقَارِضِ أَنْ يَحْمِلَ ذَلِكَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ.

التَّعْدِي فِي الْقِرَاضِ

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا، فَعَمِلَ فِيهِ، فَرَبِحَ، ثُمَّ اشْتَرَى مِنْ رِبْحِ الْمَالِ أَوْ مِنْ جُمْلَتِهِ جَارِيَةً، فَوُطِئَتْهَا فَحَمَلَتْ مِنْهُ، ثُمَّ نَقَصَ الْمَالُ، قَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ أُخِذَتْ قِيمَةُ الْجَارِيَةِ مِنْ مَالِهِ، فَيُجْبَرُ بِهِ الْمَالُ، فَإِنْ كَانَ فَضْلٌ بَعْدَ وَفَاءِ الْمَالِ، فَهُوَ بَيْنَهُمَا عَلَى الْقِرَاضِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهِ وَفَاءٌ بِيَعْتَ الْجَارِيَةَ حَتَّى يُجْبَرَ الْمَالُ مِنْ ثَمَنِهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا، فَتَعَدَّى فَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً، وَزَادَ فِي ثَمَنِهَا مِنْ عِنْدِهِ، قَالَ مَالِكٌ: صَاحِبُ الْمَالِ بِالْخِيَارِ إِنْ بِيَعْتَ السِّلْعَةَ بِرِبْحٍ أَوْ وَضِيعَةٍ أَوْ لَمْ تُبْعَ، إِنْ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَ السِّلْعَةَ أَخَذَهَا وَقَضَاهُ مَا أَسْلَفَهُ فِيهَا، وَإِنْ أُنِيَ كَانَ الْمُقَارِضُ شَرِيكًا لَهُ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ فِي الثَّمَاءِ وَالنُّقْصَانِ بِحِسَابِ مَا زَادَ الْعَامِلُ فِيهَا مِنْ عِنْدِهِ.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ أَخَذَ مِنْ رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى رَجُلٍ آخَرَ، فَعَمِلَ فِيهِ قِرَاضًا

جارية مقرض أو على وجه السلف موهبتها. حتى تتعبد أي لأجل أن يعبر المال من ثمنها الذي بيعت فيه. وقضاه ما أسلفه فيها أي رد من عنده وإن أي امتنع من أخذها بذلك، كان المقرض شريكاً له حصة من الثمن في الزيادة، قوله: "من عنده" متعلق بـ "شريكاً".

بغير إذن صاحبه: إله ضامن للمال، وإنه إن نقص فعليه التقصان، وإن ربح فلصاحب المال شرطه من الربح، ثم يكون للذي عمل شرطه مما بقي من المال. قال مالك في رجل تعدى فتسلف مما يديه من القراض مالا فابتاع به سلعة لنفسه، قال مالك: إن ربح فالربح على شرطيهما في القراض، وإن نقص فهو ضامن للتقصان. قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا، فاستسلف منه المدفوع إليه المال مالا، واشترى به سلعة لنفسه: إن صاحب المال بالخيار إن شاء شركه في السلعة على قراضها، وإن شاء خلى بينه وبينها، وأخذ منه رأس المال كله، وكذلك يفعل بكل من تعدى.

ما يجوز من النفقة في القراض

قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا: إله إذا كان المال كثيرا يحمل النفقة، فإذا شخص فيه العامل فإن له أن يأكل منه، ويكتسي بالمعروف من قدر المال، ويستأجر من المال إذا كان كثيرا لا يقوى عليه بعض من يكفيه بعض مؤونته، ومن الأعمال أعمال لا يعملها الذي يأخذ المال وليس مثله يعملها، من ذلك: تقاضي الدين،

فعله التقصان لأنه متعد؛ إذ ليس له دفعه لغيره قراضا. **مما بقي من المال** بعد أخذ ربه رأسه وما شرطه من الربح. قال أبو عمر: لا أعم خلافا في هذا، إلا أن المرئي قال: ليس لثاني إلا أجر مثله؛ لأنه عمل على فساد مال القراض، وهو أصل الشافعي في الحديد، وقوله في القديم كمالك، وعبد الحنفية فقال في "الدر المختار": ضارب المضارب آخر بلا إذن المالك، لم يضمن بالدفع ما لم يعمل الثاني، ربح الثاني أم لا على الظاهر؛ لأن الدفع يذاع، وهو بمنزلة، فإذا عمل تين أنه مضاربة فيضمن، إلا إذا كانت الثانية فاسدة، فلا ضمان وإن ربح، بل لثاني أجر مثله على المضارب الأول، وللأول الربح المشروط. قال ابن عابدين: قال في "المحرر": وإن كانت إحدى فاسدة أو كلاهما، فلا ضمان على واحد منهما، وللعامل أجر المثل على المضارب الأول، ويرجع به الأول على رب المال، والوصية على رب المال، والربح بين الأول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثاني أجرته إذا كانت المضاربة الأولى صحيحة، وإلا فللأول أجر مثله. **بعض من يكفيه** مفعول "يستأجر". وقوله: "بعض مؤونته" مفعول "يكفي".

وَنَقْلُ الْمَتَاعِ، وَشَدُّهُ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ، فَلَهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ مِنَ الْمَالِ مَنْ يَكْفِيهِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لِلْمُقَارِضِ أَنْ يَسْتَنْفِقَ مِنَ الْمَالِ، وَلَا يَكْتَسِبَ مِنْهُ إِذَا كَانَ مُقِيمًا فِي أَهْلِهِ، إِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ التَّفَقُّعُ إِذَا شَخَصَ فِي الْمَالِ، وَكَانَ الْمَالُ يَحْمِلُ التَّفَقُّعَ، فَإِنْ كَانَ إِنَّمَا يَتَجَرُّ فِي الْمَالِ فِي الْبَدَنِ الَّذِي هُوَ بِهِ مُقِيمٌ، فَلَا تَفَقُّعَ لَهُ مِنَ الْمَالِ وَلَا كِسْوَةَ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا، فَخَرَجَ بِهِ وَبِمَالِ نَفْسِهِ، قَالَ: يَجْعَلُ التَّفَقُّعُ مِنَ الْقِرَاضِ وَمِنْ مَالِهِ عَلَى قَدْرِ حِصَصِ الْمَالِ.

ما لا يجوز من المنفعة في القراض

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ مَعَهُ مَالٌ قِرَاضٌ، فَهُوَ يَسْتَنْفِقُ مِنْهُ وَيَكْتَسِبُ: إِنَّهُ لَا يَهَبُ مِنْهُ شَيْئًا، وَلَا يُعْطِي مِنْهُ سَائِلًا وَلَا غَيْرَهُ، وَلَا يُكَافِي فِيهِ أَحَدًا. فَأَمَّا إِنْ اجْتَمَعَ هُوَ وَقَوْمٌ فَجَاؤُوا بِطَعَامٍ وَجَاءَ هُوَ بِطَعَامٍ، فَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَاسِعًا إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ أَوْ مَا يُشَبِّهُهُ بغير إذن صاحب المال، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَحَلَّلَ ذَلِكَ مِنْ رَبِّ الْمَالِ، فَإِنْ حَلَّلَهُ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ أَبَى أَنْ يُحَلِّلَهُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُكَافِئَهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ شَيْئًا لَهُ مُكَافَأَةٌ.

ان يستنفق سبب النصب، أي يطلب أن يعق، ومنعه من طلب ذلك أنفع من منعه من فعله.

ولا كسوة وكذا إذا كان المال قليلا فلا كسوة ولا نفقة، قرب السعر أو بعد، قاله مالك.

على قدر حصص المال واختلف في مصق عقد القراض هل يقتضي اسمع بالمال؟ فمشهور المذهب: أنه مباح؛

لقلوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِي مِنَ الْبَيْتِ شَيْءٌ مِنْهُ﴾ (سورة النحل: ٢٠) أي يسافرون، فلا ينافيه مصق قراض العقد، وبه قال

الشافعي. وقال ابن حبيب: لا يسافر إلا بإذن رب المال. وعن أبي حنيفة القولان، والمشهور: أن ذلك سوء في

قليل المال وكثيره. انه لا يهب منه نسب لأنه لا يتعدى النفقة إلى التفضل على الناس، ولا يعطي منه سائلا

الدرهم أو الثياب، وأما القطعة للسائل المتكفف فيجوز.

واسعا أي جائزا وإن كان بعضه أكثر من بعض. مكافاة وهو ما قصد به التفضل، لا أن قل كاعدة.

الدَّيْنُ فِي الْقِرَاضِ

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا، فَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً، ثُمَّ بَاعَ السِّلْعَةَ بِدَيْنٍ، فَرَبِحَ فِي الْمَالِ، ثُمَّ هَلَكَ الَّذِي أَخَذَ الْمَالَ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الْمَالَ، قَالَ: إِنْ أَرَادَ وَرَثَتُهُ أَنْ يَقْبِضُوا ذَلِكَ الْمَالَ وَهُمْ عَلَى شَرْطِ أَبِيهِمْ مِنَ الرَّبْحِ، فَذَلِكَ لَهُمْ إِذَا كَانُوا أَمْنَاءَ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنْ كَرِهُوا أَنْ يَقْتَضَوْهُ وَخَلَوْا بَيْنَ صَاحِبِ الْمَالِ وَبَيْنَهُ، لَمْ يُكَلَّفُوا أَنْ يَقْتَضَوْهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ وَلَا شَيْءَ لَهُمْ إِذَا أَسْلَمُوهُ إِلَى رَبِّ الْمَالِ، فَإِنْ اقْتَضَوْهُ فَلَهُمْ فِيهِ مِنَ الشَّرْطِ وَالنَّفَقَةِ مِثْلُ مَا كَانَ لِأَبِيهِمْ فِي ذَلِكَ، هُمْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ أَبِيهِمْ، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا أَمْنَاءَ عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّ لَهُمْ أَنْ يَأْتُوا بِأَمِينٍ ثِقَةٍ فَيَقْتَضِيَ ذَلِكَ الْمَالَ، فَإِذَا اقْتَضَى جَمِيعَ الْمَالِ وَجَمِيعَ الرَّبْحِ، كَانُوا فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ أَبِيهِمْ. قَالَ مَالِكُ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا عَلَى أَنَّهُ يَعْمَلُ فِيهِ، فَمَا بَاعَ بِهِ مِنْ دَيْنٍ فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ؛ إِنْ ذَلِكَ لَازِمٌ لَهُ، إِنْ بَاعَ بِدَيْنٍ فَقَدْ ضَمِنَهُ.

البضاعة في القراض

قَالَ مَالِكُ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا وَاسْتَسْلَفَ مِنْ صَاحِبِ الْمَالِ سَلْفًا، أَوْ اسْتَسْلَفَ مِنْهُ صَاحِبُ الْمَالِ سَلْفًا، أَوْ أَبْضَعَ مَعَهُ صَاحِبُ الْمَالِ بَضَاعَةً يَبِيعُهَا لَهُ، أَوْ ^{أَيُّ الْعَامِلِ} بِدَنَانِيرَ يَشْتَرِي لَهَا بِهَا سِلْعَةً، قَالَ مَالِكُ: إِنْ كَانَ صَاحِبُ الْمَالِ إِنَّمَا أَبْضَعَ مَعَهُ.....

إذا استمروا لأن القراض إما انعقد في منافعه وأمانته لا في دتمه، فإذا مات لم يترحم ذلك ماله.

هم فيه بمنزلة أبيهم وإنما حبروا؛ لأنه ثبت لمورثهم حق في الربح، ومن مات عن حق مورثه.

فقد صرحه. إذ ليس له أن يبيع بدلين إلا بإذن رب المال. وقال أبو حنيفة: له ذلك بمطلق العقد إلا أن ينهيه صاحب المال.

وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَالُهُ عِنْدَهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ مِثْلَ ذَلِكَ فَعَلَهُ لِإِخَاءَ بَيْنَهُمَا، أَوْ لِيَسَارَةِ
 مَوُونَةٍ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَلَوْ أَبَى ذَلِكَ عَلَيْهِ لَمْ يَتَزَعْ مَالُهُ مِنْهُ، أَوْ كَانَ الْعَامِلُ إِنَّمَا اسْتَسْلَفَ
 مِنْ صَاحِبِ الْمَالِ أَوْ حَمَلَ لَهُ بِضَاعَتَهُ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَالُهُ، فَعَلَ لَهُ
 مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَوْ أَبَى ذَلِكَ عَلَيْهِ لَمْ يَرُدُّدْ عَلَيْهِ مَالُهُ، فَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ مِنْهُمَا جَمِيعًا،
 وَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُمَا عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ، وَلَمْ يَكُنْ شَرْطًا فِي أَصْلِ الْقِرَاضِ، فَذَلِكَ
 جَائِزٌ لَا بَأْسَ بِهِ. وَإِنْ دَخَلَ ذَلِكَ شَرْطًا، أَوْ خِيفَ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا صَنَعَ ذَلِكَ الْعَامِلُ
 لِصَاحِبِ الْمَالِ؛ لِيُقَرَّرَ مَالُهُ فِي يَدَيْهِ، أَوْ إِنَّمَا صَنَعَ ذَلِكَ صَاحِبُ الْمَالِ؛ لِيُمْسِكَ الْعَامِلُ
 مَالَهُ وَلَا يَرُدَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي الْقِرَاضِ، وَهُوَ مِمَّا يَنْهَى عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ.

السَّلَفُ فِي الْقِرَاضِ

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ أَسْلَفَ رَجُلًا مَالًا، ثُمَّ سَأَلَهُ الَّذِي تَسْلَفَ الْمَالَ أَنْ يُقَرَّهُ عِنْدَهُ
 قِرَاضًا، قَالَ مَالِكٌ: لَا أَحِبُّ ذَلِكَ حَتَّى يَقْبِضَ مَالَهُ مِنْهُ، ثُمَّ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ قِرَاضًا أَوْ
 يُمَسِّكَهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ عِنْدَهُ
 وَسَأَلَهُ أَنْ يَكْتُبَهُ عَلَيْهِ سَلَفًا، قَالَ: لَا أَحِبُّ ذَلِكَ حَتَّى يَقْبِضَ مِنْهُ مَالَهُ، ثُمَّ يُسَلِّفَهُ إِيَّاهُ
 إِنْ شَاءَ أَوْ يُمَسِّكَهُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَخَافَةٌ أَنْ يَكُونَ قَدْ نَقَصَ فِيهِ، وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَهُ
 عَنْهُ عَلَى أَنْ يَزِيدَهُ فِيهِ مَا نَقَصَ مِنْهُ، فَذَلِكَ مَكْرُوهٌ لَا يَجُوزُ وَلَا يَصْلَحُ.

حاصر لا بأس به كأنه أراد. لا كراهة فيه، أو تأكيد الخوار. وهو مما ينهى عنه لأن شرط ذلك زيادة على المعلوم،
 فيعود محمولاً. لأن العمل في البضاعة له أجرة يستحقها العامل فيها. أو بمسكه. وقد مر ذلك معطلاً في ترجمة 'ما
 لا يجوز في القراض'. لا يجوز ولا يصلح. قال الباجي: علته بأنه سلف جر نفعاً، ويدحه أيضاً فسح الدين في الدين؛
 لأن للقراض بعض التعلق بدمته؛ إذ لو ادعى الحسارة ولم يبين وجهها، فقال بعض أصحابنا: يضمن، ولو ادعى =

المُحَاسَبَةُ فِي الْقِرَاضِ

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا فَعَمِلَ فِيهِ فَرِيحٌ، فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ حِصَّتَهُ مِنَ الرَّبْحِ، وَصَاحِبُ الْمَالِ غَائِبٌ، قَالَ: لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا بِحَضْرَةِ صَاحِبِ الْمَالِ، وَإِنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ ضَامِنٌ حَتَّى يُحْسَبَ مَعَ رَأْسِ الْمَالِ إِذَا اقْتَسَمَاهُ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ لِلْمُتَقَارِضِينَ أَنْ يَتَحَاسَبَا وَيَتَفَاصِلَا وَالْمَالُ غَائِبٌ عَنْهُمَا، حَتَّى يَحْضُرَ الْمَالُ فَيَسْتَوْفِيَ صَاحِبُ الْمَالِ رَأْسَ مَالِهِ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ الرَّبْحَ عَلَى قَدَرِ شَرْطِهِمَا. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ أَخَذَ مَالًا قِرَاضًا، فَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً، وَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَطَبَّهَ غُرْمَاؤُهُ، فَأَذْرَكُوهُ بِنَدِيٍّ غَائِبٍ عَنْ صَاحِبِ الْمَالِ، وَفِي يَدَيْهِ عَرْضٌ مُرَبَّحٌ بَيْنَ فَضْلِهِ، فَأَرَادُوا أَنْ يُبَاعَ لَهُمُ الْعَرْضُ، فَيَأْخُذُوا حِصَّتَهُ مِنَ الرَّبْحِ، قَالَ: لَا يُؤْخَذُ مِنْ رِبْحِ الْقِرَاضِ شَيْءٌ حَتَّى يَحْضُرَ صَاحِبُ الْمَالِ، فَيَأْخُذَ مَالَهُ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ الرَّبْحَ عَلَى شَرْطِهِمَا. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا، فَتَجَرَ فِيهِ فَرِيحٌ، ثُمَّ عَزَلَ رَأْسَ الْمَالِ وَقَسَمَ الرَّبْحَ، فَأَخَذَ حِصَّتَهُ وَطَرَحَ حِصَّةَ صَاحِبِ الْمَالِ فِي الْمَالِ بِحَضْرَةِ شُهَدَاءَ أَشْهَدَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ: لَا يَجُوزُ قِسْمَةُ الرَّبْحِ إِلَّا بِحَضْرَةِ صَاحِبِ الْمَالِ، وَإِنْ كَانَ أَخَذَ شَيْئًا رَدَّهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ صَاحِبُ الْمَالِ رَأْسَ مَالِهِ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ مَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا عَلَى شَرْطِهِمَا.

= الترتبة لم يصح، فإذا أسلمه إياه تعلق بدمته على غير الوجه الذي كان متعلقا به، فهو من فسخ الدين في الدين. إذا اقتسماه لأنه لا يجوز اتفاقا أن يكون أحد مقاسما لنفسه عن نفسه، ولا أحدا لها ولا معطيا لها.

رأس ماله. عيا أو سعة إن اتفقا على ذلك، حكاه ابن حبيب عن مالك، يريد سعة يجوز سلم رأس المال فيها. على قدر شرطهما لأن العامل لا يملك حصته من الربح إلا بعد المقاسمة. ثم بقتسمان ولا يفعه الإشهاد؛ لأنه أشهد على ما لا يجوز له فعله، فإن نحر فيه فحصة رب المال في ذلك الربح، وهو قطعة من مال القراض.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا، فَعَمِلَ فِيهِ فَجَاءَهُ فَقَالَ لَهُ: هَذِهِ حَصَّتْكَ مِنَ الرَّبْحِ، وَقَدْ أَخَذْتُ لِنَفْسِي مِثْلَهُ، وَرَأْسُ مَالِكَ وَافِرٌ عِنْدِي، قَالَ مَالِكٌ: لَا أَحِبُّ ذَلِكَ حَتَّى يَحْضُرَ الْمَالُ كُلُّهُ، فَيَحَاسِبَهُ حَتَّى يَحْصُلَ رَأْسُ الْمَالِ، وَيَعْلَمَ أَنَّهُ وَافِرٌ وَيَصِلَ إِلَيْهِ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ الرَّبْحَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ يَرُدُّ إِلَيْهِ الْمَالَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَحْبِسُهُ. وَإِنَّمَا يَجِبُ حُضُورُ الْمَالِ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ قَدْ نَقَصَ فِيهِ، فَهُوَ يُحِبُّ أَنْ لَا يُنْزَعَ مِنْهُ وَأَنْ يُقَرَّرَ فِي يَدِهِ.

جَامِعُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاضِ

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا، فَابْتَاعَ بِهِ سِلْعَةً، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُ الْمَالِ: بَعْهَا، وَقَالَ الَّذِي أَخَذَ الْمَالَ: لَا أَرَى وَجْهَ بَيْعٍ، فَاخْتَفَا فِي ذَلِكَ، قَالَ: لَا يُنْظَرُ إِلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَيُسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ وَالْبَصِيرِ بِتِلْكَ السِّلْعَةِ، فَإِنْ رَأَوْا وَجْهَ بَيْعٍ بَيْعَتْ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ رَأَوْا وَجْهَ انْتِظَارٍ انْتَظَرِ بِهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ أَخَذَ مِنْ رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا فَعَمِلَ فِيهِ، ثُمَّ سَأَلَهُ صَاحِبُ الْمَالِ عَنْ مَالِهِ، فَقَالَ: هُوَ عِنْدِي وَافِرٌ، فَلَمَّا أَخَذَهُ بِهِ، قَالَ: قَدْ هَلَكَ مِنْهُ كَذَا وَكَذَا - لِمَالٍ يُسَمِّيهِ - وَإِنَّمَا قُلْتُ لَكَ ذَلِكَ؛ لِكَيْ تَتَرَكَّهُ عِنْدِي، قَالَ: لَا يَنْتَفِعُ بِإِنْكَارِهِ بَعْدَ إِقْرَارِهِ أَنَّهُ عِنْدَهُ، وَيُؤْخَذُ بِإِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ

وفي نسخة عندي

أهل المعرفة الخ لأن القراض قد لزم بالشراء والعمل، فليس لهما الانفكاك منه إلا على الوجه المعهود، ولذا لو كان المال ديناً دأب به العامل بإذن رب المال ثم أراد أحدهما تعجيل بيعه، فالقول قور الآتي منهما؛ لأنه المعهود من التجارة. وقال الكوفيون والشافعي: تماخ السلعة في الوقت؛ لأن لكل واحد منهما عده بنقص القراض عند العمل وبعده؛ لأنه عقد غير لازم. **بإقراره على نفسه** ولا خلاف في هذا، وقد أجمعوا على أن الرجوع في حقوق الناس بعد الإقرار لا ينفذ الرجوع.

إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ فِي هَلَاكِ ذَلِكَ الْمَالِ بِأَمْرٍ يُعْرَفُ بِهِ قَوْلُهُ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَمْرٍ مَعْرُوفٍ
أُخِذَ بِإِقْرَارِهِ وَلَمْ يَنْفَعُهُ إنْكَارُهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَوْ قَالَ: رِبَحْتُ فِي الْمَالِ
كَذَا وَكَذَا، فَسَأَلَهُ رَبُّ الْمَالِ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ مَالَهُ وَرِبْحَهُ، فَقَالَ: مَا رِبَحْتُ فِيهِ شَيْئًا
وَمَا قُلْتُ ذَلِكَ إِلَّا لِأَنْ تُقَرَّهُ فِي يَدَيَّ، فَذَلِكَ لَا يَنْفَعُهُ وَيُؤْخَذُ بِإِقْرَارِهِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ
يَأْتِيَ بِأَمْرٍ مَعْرُوفٍ يُعْرَفُ بِهِ قَوْلُهُ وَصِدْقُهُ، فَلَا يُلْزَمُهُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ
إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا، فَرَبِحَ فِيهِ رِبْحًا فَقَالَ الْعَامِلُ: قَارَضْتُكَ عَلَى أَنْ لِي الثُّلَثَيْنِ،
وَقَالَ صَاحِبُ الْمَالِ: قَارَضْتُكَ عَلَى أَنْ لَكَ الثُّلُثُ، قَالَ مَالِكٌ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْعَامِلِ،
وَعَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْيَمِينُ إِذَا كَانَ مَا قَالَ يُشَبِّهُ قِرَاضَ مِثْلِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ نَحْوًا مِمَّا
يَتَقَارَضُ عَلَيْهِ النَّاسُ، وَإِنْ جَاءَ بِأَمْرٍ يُسْتَنْكَرُ، وَلَيْسَ عَلَى مِثْلِهِ يَتَقَارَضُ النَّاسُ، لَمْ
يُصَدَّقْ وَرُدَّ إِلَى قِرَاضِ مِثْلِهِ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا مِائَةَ دِينَارٍ قِرَاضًا، فَاشْتَرَى
بِهَا سَلْعَةً، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَدْفَعَ إِلَى رَبِّ السَّلْعَةِ الْمِائَةَ دِينَارٍ، فَوَجَدَهَا قَدْ سُرِقَتْ، فَقَالَ
رَبُّ الْمَالِ: بَعِ السَّلْعَةَ فَإِنْ كَانَ فِيهَا فَضْلٌ كَانَ لِي، وَإِنْ كَانَ فِيهَا نُقْصَانٌ كَانَ
عَلَيْكَ؛ لِأَنَّكَ أَنْتَ ضَيَّعْتَ، وَقَالَ الْمُقَارِضُ: بَلْ عَلَيْكَ وَفَاءٌ حَقُّ هَذَا، إِنَّمَا اشْتَرَيْتُهَا
بِمَالِكَ الَّذِي أُعْطَيْتَنِي، قَالَ مَالِكٌ: يُلْزَمُ الْعَامِلُ الْمُشْتَرِي أَدَاءُ ثَمَنِهَا إِلَى الْبَائِعِ، وَيُقَالُ
لِصَاحِبِ الْمَالِ الْقِرَاضِ: إِنْ شِئْتَ فَأَدِّ الْمِائَةَ الدِّينَارَ إِلَى الْمُقَارِضِ وَالسَّلْعَةَ بَيْنَكُمَا،
وَتَكُونُ قِرَاضًا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْمِائَةُ الْأُولَى، وَإِنْ شِئْتَ فَأَبْرَأْ مِنَ السَّلْعَةِ،

مما يتقارض عليه الناس بيان لشبهه. وكذا إن أشبه قول كل واحد منهما القول للعامل بيمينه. وإن أشبه
صاحب المال وحده فالقول قوله بيمينه.

فَإِنْ دَفَعَ الْمِائَةَ دِينَارٍ إِلَى الْعَامِلِ كَانَتْ قَرَارًا عَلَى سُنَّةِ الْقِرَاضِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ أَبَى
كَانَتْ السَّلْعَةُ لِلْعَامِلِ، وَكَانَ عَلَيْهِ تَمَنُّهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُتَقَارِضِينَ إِذَا تَفَاصَلَا، فَبَقِيَ
بِيَدِ الْعَامِلِ عَنِ الْمَتَاعِ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ خَلْقُ الْقَرْبَةِ أَوْ خَلْقُ الثَّوْبِ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ،
قَالَ مَالِكٌ: كُلُّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كَانَ تَافِهًُا لَا خُطْبَ لَهُ فَهُوَ لِلْعَامِلِ، وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا
أَفْتَى بِرَدِّ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُرَدُّ مِنْ ذَلِكَ الشَّيْءُ الَّذِي لَهُ تَمَنٌّ، وَإِنْ كَانَ شَيْئًا لَهُ اسْمٌ مِثْلُ
الدَّابَّةِ أَوْ الْجَمَلِ أَوْ السَّادِ كُونَةٍ أَوْ أَشْبَاهِ ذَلِكَ مِمَّا لَهُ ثَمَنٌ؛ فَإِنِّي أَرَى أَنْ يُرَدَّ مَا بَقِيَ
عِنْدَهُ مِنْ هَذَا، إِلَّا أَنْ يَتَحَلَّلَ صَاحِبُهُ مِنْ ذَلِكَ.

وله أسمع أحدا لأله مما لا يتفق به علما خصوصا من رب المال، لاسمها إذا صح.

إلا أن يتحلل الخ ووافقه البيهقي، وقال أبو حنيفة والشافعي: يرد قبيل ذلك وكثيره، واحتج بعضهم بقوله

دفعه يات ويختل لا يرد م م م م م ولا حجة فيه كما لا حفي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ

مَا جَاءَ فِي الْمُسَاقَاةِ

١٣٩٢ - مَالِك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
لِيَهُودِ خَيْرَ يَوْمٍ افْتَحَ خَيْرٌ: أَقْرَكُمْ عَلَى مَا أَقْرَكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّ الثَّمَرَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ.

بالصف

المساقاة هي: أن يدفع الرجل ثمنه وكرمه إلى رجل؛ ليعمل فيه بما فيه صلاحها وصلاح ثمرها، على أن يكون
له جزء معلوم من الثمر نصف أو ثلث أو ربع على ما يشتركان. وقد اترقائي: مفاعنة من السقي؛ لأنه معظم
عملها وأصل مفاعنتها وأكثرها مؤونة، والمفاعنة إما بمواحد، نحو: عافاك الله، أو بوضع العقد وهو مهمما، فيكون
من التعبير بالمتعلق عن المتعلق وهي مستثناة من المحاربة، وهي: كراء الأرض بما يخرج منها، ومن بيع الثمرة
والإحارة بما قل صبيها وفل وجودها، ومن الإحارة المحبوسة، ومن بيع العرر إلى غير ذلك، قاله عياض. وعلى
جواره أهل العلم غير أبي حنيفة، وأجيب عن أبي حنيفة في 'المداية' و'الكافي'. أن معاملة النبي ﷺ من يهود
خير كان بطريق حراج المقاسمة بصريق من والصح؛ فإن حكمه المفتوح عبوة أن الإمام فيه بالخيار إن شاء قسمه
بين العالمين، وإن شاء من عبهم برفاقهم وأرضهم وأموالهم، فوضع الحرة على رؤوسهم وأخرج على أرضهم،
والله تعالى أعلم. (المحلى) **يوم افتتح خير** في صفر سنة سبع من الهجرة بعد ما حاصرها بصع عشرة ليلة، ومن
قال: سنة ست ساء على أن ابتداء التاريخ من شهر الهجرة حقيقي، وهو ربيع الأول.

أفركم إلخ الأول بصيغة المتكلم والثاني الماضي، أي أئنتكم على مدة أئنتكم الله على ذلك الزمان، وفيه إيماء إلى
أن هذا الحكم لا يستمر بل يحقه الإحلاء، وفي النصحيحين: **لأنه** كان عارما على إحراج
الكفار من جريرة العرب كما أمر به في آخر عمره، قاله النووي، حتى أحلهم عمر بن الخطاب. (المحلى) قال
الترقائي: لا دلالة فيه من قال بخوار المساقاة مدة مجهولة؛ لأنه محمول على مدة العهد؛ لأنه كان عارما على
إحراج الكفار من جريرة العرب، كمحبته استقبال الكعبة؛ فإنه كان لا يتفقد في شيء إلا بوحى، فذكر ذلك
لليهود منتظرا لقصاء فيه إلى أن حضرته الوفاة، فأنه الوحي، فقال: لا ينسب ذلك إلى عمر، فلما بلغ
عمر ذلك، فحضره حتى أنه أئنت فأحلهم، أو لأن ذلك كان خاصا به **لأنه** ينتظر قضاء الله، وقيل:
لأنهم كانوا عبيدا له، كما قال ابن شهاب. وقال الساجي: لعلة بينهم ولم يبين الراوي؛ لأن ظاهره المساقاة. قال
القرطبي: ويحتمل أنه حد الأجل فلم يسمعه الراوي فلم ينقله.

قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ، فَيَخْرُصُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، ثُمَّ يَقُولُ: **إِنْ شِئْتُمْ فَلَكُمْ وَإِنْ شِئْتُمْ فَلِي، فَكَانُوا يَأْخُذُونَهُ.**

١٣٩٣ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ إِلَى حَيِّرٍ، فَيَخْرُصُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ يَهُودٍ حَيِّرَ.

سَمِعْتُ **فَكَمْ** **خ** إِنْ شِئْتُمْ ثَمَرُ الشَّجَرَةِ، فَهُوَ لَكُمْ وَأَعْطَوِي نَصْفَ الْقَدْرِ الْمَحْرُوصِ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَمِي وَأَعْطِيكُمْ النِّصْفَ الْمَحْرُوصِ. (المحلى)

فَكَمْ **سَمِعْتُ** **خ** وَعَنْ جَابِرٍ: حَرَصَ ابْنُ رَوَاحَةَ أَرْبَعِينَ نَفْ وَسَقًا، وَمَا حَيَّرَهُمْ أَحَدُوا الثَّمَرَةَ وَأَدَّوْا عَشْرِينَ أَلْفَ وَسَقًا. قَالَ ابْنُ مَرْيَمَ: سَأَلْتُ عِيسَى عَنْ فَعْلِ ابْنِ رَوَاحَةَ: أَيْخُورُ يَمْتَسِقِينَ أَوْ لَشَرِيكِينَ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَا يَصْلُحُ قِسْمُهُ إِلَّا كَيْلًا، إِلَّا أَنْ تَخْتَلِفَ حَاجَتُهُمَا إِلَيْهِ فَيَقْتَسِمَانِ بِالْخَرْصِ، فَتَأُولُ حَرَصَ ابْنِ رَوَاحَةَ لِنَقْصَةِ حَاصَةِ. وَقَالَ الْبَاحِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ حَرَصُهَا تَعْبِيرٌ حَقَّ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهُ مَصْرُفُهَا غَيْرُ مَصْرُوفِ أَرْضِ الْعَوَةِ؛ لِأَنَّهُ يَعْصِيهَا الْإِمَامُ لِلْمُسْتَحَقِّ مِنْ عِيٍّ وَفَقِيرٍ، فَيَسْمُ مَا خَافَهُ عِيسَى وَأَنْكَرَهُ. وَقَوْلُهُ: "إِنْ شِئْتُمْ إِنْجُ" حَمَلَهُ عِيسَى عَلَى أَنَّهُ أَسْلَمَ إِلَيْهِمْ جَمِيعَ الثَّمَرَةِ بَعْدَ الْخَرْصِ؛ لِيَصْمُومُوا حَقَّصَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ كَانَ هَذَا مَعَاهُ لَمْ يَخْرَ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ بِالْخَرْصِ فِي غَيْرِ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا مَعَاهُ حَرَصُ الزَّكَاةِ فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَأْخُذُوا الثَّمَرَةَ عِنْدَ أَنْ تَوَدُّوا رِكَائِقًا عَلَى مَا حَرَصْتُمْ، وَإِلَّا فَأَنَا أَشْتَرِيهَا مِنْ الْهَيْءِ لَمْ يَشْتَرِ بِهَا، فَيُخْرِجُ هَذَا الْخَرْصَ، وَدَبْثُ مَعْرُوفٌ لِمَعْرِفَتِهِمْ بِسَعْرِ الثَّمَرِ إِنْ حَمَلَ عَلَى حَرَصِ الْقِسْمَةِ لِاحْتِلَافِ الْحَاجَةِ، فَمَعَاهُ إِنْ شِئْتُمْ هَذَا النِّصْفَ فَكَمْ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَمِي، بَيْنَ دَبْثِ أَنْ الثَّمَرَةَ مَا دَامَتْ فِي رُؤُوسِ الْحُلِيِّ لَيْسَ بَوَقْتُ قِسْمَةِ ثَمَرِ الْمَسَاقَاةِ؛ لِأَنَّ عَيْنَ الْعَامِلِ حِذْهَا وَالْقِيَامُ عَلَيْهَا حَتَّى يَخْرِي فِيهَا الْكَيْلُ أَوْ الْوَرْدُ، فَتَبْتَ هَذَا أَنْ الْخَرْصَ قَدْ دَبَّحَ لَمْ يَكُنْ لِلْقِسْمَةِ إِلَّا نَعْبِي، لِاحْتِلَافِ الْأَعْرَاضِ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ لَبْرِ: الْخَرْصُ فِي الْمَسَاقَاةِ لَا يَخُورُ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَدَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَسَاقِيينَ شَرِيكَانَ لَا يَقْتَسِمَانِ إِلَّا مَا يَخُورُ بِهِ بَيْعُ الثَّمَارِ بَعْضًا بَعْضًا، وَإِلَّا دَحْنَتِ الثَّمَرَةَ. قَالُوا: وَإِنَّمَا يَبْعَثُ مَنْ يَخْرُصُ عَلَى الْيَهُودِ لِاحْتِصَاءِ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّ الْمَسَاقِيينَ لَيْسُوا شُرَكَاءَ مَعِينِينَ، فَهُوَ تَرَكَّ الْيَهُودَ وَأَكَلَهَا رَصًا وَتَصَرَّفَ فِيهَا. أَصْرُ دَبْثُ سَهْمِ الْمُسْلِمِينَ. قَالَتْ عَائِشَةُ: إِذَا أَمَرَ بِالْخَرْصِ؛ لِكَيْ تَحْصِيَ الزَّكَاةَ قَبْلَ أَنْ تُؤْكَلَ الثَّمَارُ وَتَفْرُقَ.

وفيه حوار المساقاة، وبه قال الجمهور والأئمة الثلاثة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، ومعها أبو حنيفة مستدلاً بوجوه، أوهها: هيبة عن المحاربة، وهي مشتقة من حير، أي غي عن الفعل الذي وقع في حير من المساقاة، فحدث الخوار مسوح. ثانياً: أن يهود حير كانوا عبيداً للمسلمين، ويخور مع العبد ما يمتنع مع الأجنبي، والذي قدره هم من شطر الثمر والزرع هو فوتهم؛ لأن بقية العبد على المالك. وثالثها: هيبة عن بيع العر، والأجرة هنا فيها عر؛ إذ لا يدري هل تسم الثمرة أم لا؟ وعلى سلامتها لا يدري كيف يكون وما مقدارها؟ =

قَالَ: فَجَمَعُوا لَهُ حَلِيًّا مِنْ حَلِيِّ نِسَائِهِمْ، فَقَالُوا لَهُ: هَذَا لَكَ، وَخَفَّفَ عَنَّا وَتَجَاوَزَ فِي الْقَسَمِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ: يَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ! وَاللَّهِ إِنَّكُمْ لَمِنْ أَبْغَضِ خَلْقِ اللَّهِ إِلَيَّ، وَمَا ذَاكَ بِحَامِلِي عَلَى أَنْ أَحِيفَ عَلَيْكُمْ، فَأَمَّا مَا عَرَضْتُمْ مِنَ الرَّشْوَةِ فَإِنَّمَا سُحْتُ، وَإِنَّا لَا نَأْكُلُهَا، فَقَالُوا: هَذَا قَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ.

قَالَ مَالِكٌ: إِذَا سَاقَى الرَّجُلُ النَّخْلَ وَفِيهَا الْبَيَاضُ، فَمَا أَزْدَرَغَ الرَّجُلُ الدَّاحِلُ فِي الْبَيَاضِ فَهُوَ لَهُ، وَإِنْ اشْتَرَطَ صَاحِبُ الْأَرْضِ أَنَّهُ يَزْرَعُ لِنَفْسِهِ فِي الْبَيَاضِ، فَذَلِكَ لَا يَصْلُحُ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ الدَّاحِلَ فِي الْمَالِ يَسْقِي لِرَبِّ الْأَرْضِ، فَذَلِكَ زِيَادَةٌ أَزْدَادَهَا عَلَيْهِ. قَالَ: وَإِنْ اشْتَرَطَ الزَّرْعَ بَيْنَهُمَا فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الْمَوْوَنَةُ كُلُّهَا عَلَى الدَّاحِلِ فِي الْمَالِ: الْبَذَرُ وَالسَّقْيُ وَالْعِلَاجُ كُلُّهُ، فَإِنْ اشْتَرَطَ الدَّاحِلُ فِي الْمَالِ عَلَى رَبِّ السَّلْعَةِ أَنَّ الْبَذَرَ عَلَيْهِ، فَإِنْ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اشْتَرَطَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ زِيَادَةً أَزْدَادَهَا عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ الْمُسَاقَاةُ عَلَى أَنَّ الدَّاحِلَ فِي الْمَالِ الْمَوْوَنَةُ كُلُّهَا وَالتَّفَقَّةُ، وَلَا يَكُونُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ مِنْهَا شَيْءٌ، فَهَذَا وَجْهُ الْمُسَاقَاةِ الْمَعْرُوفِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَيْنِ تَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَيَنْقَطِعُ مَاؤُهَا، فَيُرِيدُ أَحَدُهُمَا أَنْ يَعْمَلَ فِي الْعَيْنِ، وَيَقُولُ الْآخَرُ:

- رابعها: أن الحر إذا ورد على خلاف القواعد رد إليها. وحديث احوار عنى خلاف ثلاث قواعد: بيع الغرر والإحارة مجهول، وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها، والكل حرام إجماعاً. وفي الحديث جواز التحريض لذلك، وبه قال الأكثر، ولم يخره سفيان الثوري نحاً، وقال الشعبي: الحرص اليوم بدعة، كأنه يرى نسخه بالهوى عن المراقبة.

في الساق وهو له لقوله **ساقى** فلم يشترط إلا نصف الثمر، وذلك وقت تبين الحقوق، فطاهره أن ذلك جميع ما يكون له، وأيضاً فالأرض بيد العاملين، وإنما لربها ما شرطه دون سائر ما بأيديهم، ولذا انفردوا بمساكنها ومزارعها وغير ذلك.

والعلاج **كند** بيان للمؤونة؛ لما جاء أنه **كند** عاملهم في البياض والسواد عنى النصف.

لَا أَجِدُ مَا أَعْمَلُ بِهِ: إِنَّهُ يُقَالُ لِلَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْعَيْنِ: اعْمَلْ وَأَنْفِقْ، وَيَكُونُ لَكَ الْمَاءُ كُلُّهُ تَسْقِي بِهِ حَتَّى يَأْتِيَ صَاحِبُكَ بِنِصْفِ مَا أَنْفَقْتَ، فَإِذَا جَاءَ بِنِصْفِ مَا أَنْفَقْتَ أَخَذَ حِصَّتَهُ مِنَ الْمَاءِ، قَالَ: وَإِنَّمَا أُعْطِيَ الْأَوَّلُ الْمَاءَ كُلُّهُ؛ لِأَنَّهُ أَنْفَقَ، وَلَوْ لَمْ يُدْرِكْ شَيْئًا بِعَمَلِهِ لَمْ يَلْقَ الْآخِرَ مِنَ النَّفَقَةِ شَيْءٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا كَانَتْ النَّفَقَةُ كُلُّهَا وَالْمُؤُونَةُ عَلَى رَبِّ الْحَائِطِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الدَّخْلِ فِي الْمَالِ شَيْءٌ إِلَّا أَنَّهُ يَعْمَلُ بِيَدِهِ، إِنَّمَا هُوَ أَجِيرٌ بِبَعْضِ الثَّمَرِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي كَمْ إِجَارَتُهُ إِذَا لَمْ يُسَمِّ لَهُ شَيْئًا مَعْرُوفًا يَعْرِفُهُ وَيَعْمَلُ عَلَيْهِ، لَا يَدْرِي أَيْقَلُ ذَلِكَ أَمْ يَكْثَرُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ مُقَارَضٍ أَوْ مُسَاقٍ فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَشْنِي مِنَ الْمَالِ وَلَا مِنَ النَّخْلِ شَيْئًا دُونَ صَاحِبِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَصِيرُ لَهُ أَجِيرًا بِذَلِكَ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أُسَاقِيكَ عَلَى أَنْ تَعْمَلَ لِي فِي كَذَا وَكَذَا نَحْلَةً تَسْقِيهَا وَتَأْبِرُهَا، وَأَقَارِضُكَ فِي كَذَا وَكَذَا مِنَ الْمَالِ عَلَى أَنْ تَعْمَلَ لِي بِعَشْرَةِ دَنَابِيرٍ لَيْسَتْ مِمَّا أَقَارِضُكَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي وَلَا يَصْلُحُ، وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ: السُّنَّةُ فِي الْمُسَاقَاةِ الَّتِي يَحْجُوزُ لِرَبِّ الْحَائِطِ أَنْ يَشْتَرِطَهَا عَلَى الْمُسَاقِي شِدَّةَ الْحِظَارِ، وَخَمَّ الْعَيْنِ، وَسَرَوْ الشَّرْبِ، وَإِبَارَ النَّخْلِ، وَقَطْعَ الْجَرِيدِ، وَجَذَ الثَّمَرِ، هَذَا وَاتِّبَاهُهُ عَلَى أَنْ لِمُسَاقِي شَطْرَ الثَّمَرِ أَوْ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ....

سأ حقه ناشئ منقوص، وهو لأكثر عن مالك، أي تحصيل الزرور. ويزوي عنه تأسيس مهمة يعني سد

الثلمة، والحظار بالطاء المعجمة جمع حظيرة، هي: العيدان التي تسمى حائطه، يمنع من مسير غنمه

وخم العين: يفتح الحاء وتشديد الميم، أي كسها وتطيقها، من حميت بيت إذا كنسته. (النهاية)

سأ حقه أي حقه ثمرة وسوقه. قال فقهي: أحسنه من قوت أسروت شيء إذا سرت

كسر شين حوص حول نخل ونخج يقي فيها ماء

وابار الحل: بكسر الهمزة أي إصلاحها. والجريد: الغصن.

أَوْ أَكْثَرَ إِذَا تَرَضِيَا عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّ صَاحِبَ الْأَصْلِ لَا يَشْتَرِطُ ابْتِدَاءَ عَمَلٍ جَدِيدٍ يُحْدِثُهُ الْعَامِلُ فِيهَا مِنْ بَثْرِ يَحْتَفِرُهَا، أَوْ عَيْنٍ يَرْفَعُ رَأْسَهَا، أَوْ غِرَاسٍ يَغْرِسُهُ فِيهَا يَأْتِي بِأَصْلِ ذَلِكَ مِنْ عِنْدِهِ، أَوْ ضَفِيرَةٍ يَبْنِيهَا تَعْظُمُ فِيهَا نَفَقَتُهُ.

قال مالك: وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَقُولَ رَبُّ الْحَائِطِ لِرَجُلٍ مِنَ النَّاسِ: ابْنِ لِي هَهُنَا بَيْتًا، أَوْ احْفَظْ لِي بَثْرًا، أَوْ أَجِرْ لِي عَيْنًا، أَوْ اعْمَلْ لِي عَمَلًا يَنْصِفُ ثَمَرَ حَائِطِي هَذَا قَبْلَ أَنْ يَطِيبَ ثَمَرُ الْحَائِطِ وَيَجِلَّ بَيْعُهُ، فَهَذَا يَبِيعُ الثَّمَرَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا.

قال مالك: فَأَمَّا إِذَا طَابَ الثَّمَرُ وَبَدَأَ صَلَاحُهُ وَحَلَّ بَيْعُهُ، ثُمَّ قَالَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ: اعْمَلْ لِي بَعْضَ هَذِهِ الْأَعْمَالِ - لِعَمَلٍ يُسَمِّيهِ لَهُ - يَنْصِفُ ثَمَرَ حَائِطِي هَذَا، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا اسْتَأْجَرَهُ بِشَيْءٍ مَعْرُوفٍ مَعْلُومٍ قَدْ رَأَاهُ وَرَضِيَهُ، فَأَمَّا الْمُسَاقَاةُ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْحَائِطِ ثَمَرٌ أَوْ قَلَّ ثَمَرُهُ أَوْ فَسَدَ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا ذَلِكَ، وَأَنْ الْأَجِيرَ لَا يُسْتَأْجَرُ إِلَّا بِشَيْءٍ مُسَمًّى لَا تَجُوزُ الْإِجَارَةُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْإِجَارَةُ بَيْعٌ مِنَ الْبُيُوعِ إِنَّمَا يَشْتَرِي مِنْهُ عَمَلُهُ، وَلَا يَصْلُحُ ذَلِكَ إِذَا دَخَلَهُ الْغَرَرُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ. قَالَ مَالِكُ: السُّنَّةُ فِي الْمُسَاقَاةِ عِنْدَنَا أَنَّهَا تَكُونُ فِي أَصْلِ كُلِّ كَرْمٍ أَوْ نَخْلٍ...

سَدُو صَلَاحُهَا فَيَسْمَعُ كَذَلِكَ؛ لِدُخُولِهِ فِي الْبَيْعِ. **هِيَ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ** وَإِنْ الْإِجَارَةُ بَيْعٌ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: أَرَادَ مَالِكُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمُسَاقَاةِ وَالْإِجَارَةِ، وَأَنَّ الْمُسَاقَاةَ أَصْلٌ فِي نَفْسِهَا كَالْقِرَاصِ، لَا يَفَاسُ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنَ الْإِجَارَاتِ، وَالْإِجَارَةُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ جَمْهُورِ الْفُقَهَاءِ بَيْعٌ، وَقَالَتِ الطَّاهِرِيَّةُ: لَيْسَتْ مِنَ الْبُيُوعِ؛ لِأَنَّهَا مَافِعٌ لَمْ تَخْلُقْ.

أَنَّهَا تَكُونُ الْحِجَافَ وَهِيَ قَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ وَأَبُو أَحْمَدَ: هِيَ يَجُوزُ الْمُسَاقَاةُ فِي سَائِرِ الْأَشْجَارِ الْمُثْمَرَةِ، وَهِيَ الْقَوْلُ الْقَدِيمُ لِنَشَافَعِي، وَاجْتَارَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَصَحَّحَهُ النُّووي، وَالْقَوْلُ الْخَدِيدُ: أُلْمِعَ فِي غَيْرِ الْحِجَافِ وَالْعَبِ. وَالْفَرْقُ: أَنَّهَا مُثْمَرَةٌ مِنْ غَيْرِ تَعَهْدٍ خِلَافَ الْحِجَافِ وَالْعَبِ، وَلِأَنَّ جَوَارِهَا بِالْأَثَرِ، وَهِيَ حَدِيثٌ حَيَرٌ، وَقَدْ حَصَّ بِالْحِجَافِ وَالْعَبِ. -

أَوْ زَيْتُونٍ أَوْ تِينٍ أَوْ رُمَانٍ أَوْ فَرْسِكٍ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَصُولِ، جَائِزٌ لَا بَأْسَ بِهِ عَلَى أَنْ لِرَبِّ الْمَالِ نِصْفَ الثَّمَرِ مِنْ ذَلِكَ أَوْ ثُلُثَهُ أَوْ رُبْعَهُ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَقَلُّ.
 قَالَ مَالِكٌ: وَالْمُسَاقَاةُ أَيُّضًا تَحُوزُ فِي الزَّرْعِ إِذَا خَرَجَ وَاسْتَقْلَ، فَعَجَزَ صَاحِبُهُ عَنْ سَقْيِهِ وَعَمَلِهِ وَعِلاجِهِ، فَالْمُسَاقَاةُ فِي ذَلِكَ جَائِزَةٌ. قَالَ مَالِكٌ: لَا تَصْلُحُ الْمُسَاقَاةُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَصُولِ مِمَّا تَحِلُّ فِيهِ الْمُسَاقَاةُ إِذَا كَانَ فِيهِ ثَمَرٌ قَدْ طَابَ وَبَدَأَ صَلَاحُهُ وَحَلَّ بَيْعُهُ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُسَاقَى مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، وَإِنَّمَا مُسَاقَاةُ مَا قَدْ حَلَّ بَيْعُهُ مِنَ الثَّمَرِ إِجَارَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا سَاقَاهُ صَاحِبُ الْأَصْلِ ثَمَرًا قَدْ بَدَأَ صَلَاحُهُ عَلَى أَنْ يَكْفِيَهُ إِيَّاهُ وَيَجُذُّهُ لَهُ بِمَنْزِلَةِ الدَّنَانِيرِ وَالْدَرَاهِمِ يُعْطِيهِ إِيَّاهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالْمُسَاقَاةِ، وَإِنَّمَا الْمُسَاقَاةُ مَا بَيَّنَّ أَنْ يَجُذُّ النَّحْلُ إِلَى أَنْ يَطِيبَ الثَّمَرُ وَيَحِلَّ بَيْعُهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ سَاقَى ثَمَرًا فِي أَصْلِ قَبْلِ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهُ وَيَحِلَّ بَيْعُهُ، فَتِلْكَ الْمُسَاقَاةُ بِعَيْنِهَا جَائِزَةٌ.
 قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُسَاقَى الْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَحِلُّ لِصَاحِبِهَا كِرَاؤُهَا

الحالي عن الحل

= وأجبت كما في "هذه" بأن الحوار للحاجة وقد عمت، وأثر حير لا يخصهما؛ لأن أهنها كانوا يعملون في الأشجار والرطاب، ولو سمع فالأصل في المصوص أن تكون معلولة، سيما على أصوله: وقال أبو حنيفة وروى: لا يجوز، والفتوى على الجواز كما قال أصحابه. (المحلى)

في ذلك حارده ومعها الشافعي إلا في الحل والكرم؛ لأن لمرهما نائل من شجرة يحيط الطر به. قال ابن عبد البر: وهذا أيضاً ليس سبي؛ لأن الكمثرى والتين وحب المنوك والرمان والأنرج وشبه ذلك يحيط الطر بها، وبما العلة له أن المساقاة إنما تحوز فيما يحرض، والخرص لا يجوز إلا فيما وردت به السنة، فأخرجته عن المراساة، كما أخرجت العربا عنها الحل والعب خاصة. وإتاما مساقاة الحاصل: أن شرط المساقاة أن يكون مما لا يحل بيعه، فإن حل فيكون إجارة لا مساقاة. (المحلى)

حارده قال أبو عمر: كل من أجاز مساقاة إنما أجازها فيما لم يخلق أو فيما لم يبدو صلاحه، والمساقاة والقراض أصلان مخالفان للبيوع، وكل أصل في نفسه يجب تسليمه، وأجازها سحون؛ لأنها إجارة.

بِالدَّنَائِيرِ وَالْدَّرَاهِمِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَثْمَانِ الْمَعْلُومَةِ، قَالَ: فَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي يُعْطِي أَرْضَهُ الْبَيْضَاءَ بِالثُّلُثِ أَوْ الرَّبْعِ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا، فَذَلِكَ مِمَّا يَدْخُلُهُ الْغَرَرُ؛ لِأَنَّ الزَّرْعَ يَقِلُّ مَرَّةً وَيَكْثُرُ أُخْرَى، وَرُبَّمَا هَلَكَ رَأْسًا، فَيَكُونُ صَاحِبُ الْأَرْضِ قَدْ تَرَكَ كِرَاءً مَعْلُومًا يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُكْرِى أَرْضَهُ بِهِ، وَأَخَذَ أَمْرًا غَرَرًا لَا يَدْرِي أَيَّتُمْ أَمْ لَا؟ فَهَذَا مَكْرُوءٌ، وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِسَفَرٍ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ، ثُمَّ قَالَ الَّذِي اسْتَأْجَرَ الْأَجِيرَ: هَلْ لَكَ أَنْ أُعْطِيكَ عَشْرَ مَا أَرْبَحُ فِي سَفَرِي هَذَا إِجَارَةً لَكَ؟ فَهَذَا لَا يَحِلُّ وَلَا يَنْبَغِي.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَنْبَغِي لِرَجُلٍ أَنْ يُؤَاجِرَ نَفْسَهُ وَلَا أَرْضَهُ وَلَا سَفِينَتَهُ إِلَّا بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ لَا يَزُولُ إِلَى غَيْرِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا فَرْقٌ بَيْنَ الْمُسَاقَاةِ فِي النَّخْلِ وَالْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ أَنَّ صَاحِبَ النَّخْلِ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَهَا حَتَّى يَنْدُو صَلاَحُهُ، وَصَاحِبُ الْأَرْضِ يُكْرِيهَا وَهِيَ أَرْضٌ بَيْضَاءٌ لَا شَيْءَ فِيهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي النَّخْلِ أَيْضًا أَنَّهَا تُسَاقَى السَّنِينَ الثَّلَاثَ وَالْأَرْبَعَ وَأَقْلَ مِنْ ذَلِكَ وَأَكْثَرَ. قَالَ: وَذَلِكَ الَّذِي سَمِعْتُ وَكُلُّ شَيْءٍ مِثْلُ ذَلِكَ مِنَ الْأَصُولِ بِمَنْزِلَةِ النَّخْلِ يَجُوزُ فِيهِ لِمَنْ سَاقَى مِنَ السَّنِينَ....

فهذا مكروه أي حرام، وقد نفى **عن** المناخبة، وهي كراء الأرض بخرق ما يخرج منها.

وإما فرق إلخ الحاصل: أن ههنا في الحل ضرورة لا توجد في الأرض، فلذلك أجمعت المساقاة في الحل دون الأرض وإن كان الغرر يعمهما. (المحلى) **وذلك الذي سمعت** وعن مالك: إذا قال: ساقيتك كل سنة بكذا جاز ولو لم يذكر سين معبومة، فيكون للمالك أن يخرج العامل متى شاء، وأجار ذلك من أجار المساقاة. وقال أبو ثور: إذا أطلق حمل على سنة واحدة، وقال أبو يوسف ومحمد: جاز إذا ذكر مدة معلومة. وفي "الهداية": شرط المدة قياس فيه، لأنه إجارة معنى كما في المزارعة، وفي الاستحسان إذا لم يبين المدة يجوز، ويقع على أول ثمر يخرج؛ لأن الثمر لإدراكها وقت معلوم قلما يتفاوت. (المحلى) **سمعت**: فيجوز سين معبومة عند الجمهور لا مدة مجهولة، خلافا للظاهرية وطائفة؛ تعلقا بظاهر قوله: **فذلك ما سمعت** سنة ومرة الأجرية عنه.

مِثْلُ مَا يَجُوزُ فِي النَّخْلِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُسَاقي: إِنَّهُ لَا يَأْخُذُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي سَاقَاهُ شَيْئًا مِنْ ذَهَبٍ وَلَا وَرَقٍ يَزْدَادُهُ وَلَا طَعَامٍ وَلَا شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ، لَا يَصْلُحُ ذَلِكَ. وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذَ الْمُسَاقِي مِنْ رَبِّ الْحَائِطِ شَيْئًا يَزِيدُهُ إِلَّاهُ مِنْ ذَهَبٍ وَلَا وَرَقٍ وَلَا طَعَامٍ وَلَا شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَالزِّيَادَةُ فِيمَا بَيْنَهُمَا لَا تَصْلُحُ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْمُقَارِضُ أَيْضًا بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ لَا يَصْلُحُ إِذَا دَخَلَتِ الزِّيَادَةُ فِي الْمُسَاقَاةِ أَوْ الْمُقَارِضَةِ صَارَتْ إِجَارَةً، وَمَا دَخَلَتْهُ الْإِجَارَةُ فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ. وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَقَعَ الْإِجَارَةُ بِأَمْرِ غَرَرٍ لَا يَدْرِي أَيْكُونُ أَمْ لَا يَكُونُ أَوْ يَقِلُّ أَوْ يَكْثُرُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُسَاقِي الرَّجُلَ الْأَرْضَ فِيهَا النَّخْلُ أَوْ الْكَرْمُ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَصُولِ، فَيَكُونُ فِيهَا الْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ، قَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَانَ الْبَيَاضُ تَبَعًا لِلْأَصْلِ وَكَانَ الْأَصْلُ أَعْظَمَ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَهُ فَلَا بَأْسَ بِمُسَاقَاتِهِ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ النَّخْلُ الثَّلَاثِينَ أَوْ أَكْثَرَ وَيَكُونَ الْبَيَاضُ الثَّلَاثَ أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنْ الْبَيَاضَ حِينَئِذٍ تَبَعٌ لِلْأَصْلِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا كَانَتْ الْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ فِيهَا نَخْلٌ أَوْ كَرْمٌ أَوْ مَا يُشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَصُولِ، فَكَانَ الْأَصْلُ الثَّلَاثَ أَوْ أَقَلَّ وَالْبَيَاضُ الثَّلَاثِينَ أَوْ أَكْثَرَ، جَازَ فِي ذَلِكَ الْكِرَاءُ،

وذلك نلاحظ الحاصل: أنه يجوز المساقاة في الأرض سواء بمساقاة في النخل إذا كانت أكثر من الأرض، وأما المزارعة في الأرض البيضاء فلا يجوز عند مالك ولو تعاقبت المساقاة في النخل، ويجوز عند الشافعي تعاقب المساقاة، كما ذكره النووي. (المحلى) **مع نلاحظ** وعلى ذلك تأويل الحديث في "مسودة"، فقال مالك: وكان البياض في حجير بغير بين أصعاف سود، والمشهور ما قال هنا الثلث بغير، وعليه فيجوز دحونه في عقد مساقاة وإلغاؤه ليعامل، سواء كان بين أصعاف السواد أو انفرد صاحبه من حائط فيهما، وفيها مالك: بإلغاؤه ليعامل، وهو أحب إلي. وعرض بأنه **م** يععه ليعامل، وهو إنما يفعل المراجحة. وأجاب عند الحق: بأن في حديث آخر إلغاؤه. الساجي: وحكم ما تمع مساقاته حكم البياض مع الشجرة.

وَحَرُمَتْ فِيهِ الْمُسَاقَاةُ، وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ أَنْ يُسَاقُوا الْأَصْلَ وَفِيهِ الْبَيَاضُ، وَتُكْرَى الْأَرْضُ وَفِيهِمَا الشَّيْءُ الْيَسِيرُ مِنَ الْأَصْلِ، أَوْ يُبَاعَ الْمُصْحَفُ أَوْ السَّيْفُ وَفِيهِمَا الْحِلْيَةُ مِنَ الْوَرَقِ بِالْوَرَقِ، أَوْ الْقِلَادَةُ أَوْ الْحَاتَمُ وَفِيهِمَا الْفُصُوصُ وَالذَّهَبُ بِالْذَّنَابِيرِ، وَلَمْ تَزَلْ هَذِهِ الْبُيُوعُ جَائِزَةً يَتَبَايَعُهَا النَّاسُ وَيَتَاعَوْنَهَا وَلَمْ يَأْتِ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مَوْصُوفٌ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ إِذَا هُوَ بَلَغَهُ كَانَ حَرَامًا، أَوْ قَصَرَ عَنْهُ كَانَ حَلَالًا، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا الَّذِي عَمِلَ بِهِ النَّاسُ وَأَجَازُوهُ بَيْنَهُمْ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ مِنْ ذَلِكَ الْوَرَقِ أَوْ الذَّهَبِ تَبَعًا لِمَا هُوَ فِيهِ جَازَ بَيْعُهُ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ التَّصْلُ أَوْ الْمُصْحَفُ أَوْ الْفُصُوصُ قِيمَتُهُ الثَّلَاثَانِ أَوْ أَكْثَرُ، وَالْحِلْيَةُ قِيمَتُهَا الثَّلَاثُ أَوْ أَقَلُّ.

الشَّرْطُ فِي الرَّقِيقِ فِي الْمُسَاقَاةِ

قَالَ مَالِكٌ: إِنَّ أَحْسَنَ مَا سُمِعَ فِي عُمَالِ الرَّقِيقِ فِي الْمُسَاقَاةِ يَشْتَرِطُهُمُ الْمُسَاقِي عَلَى صَاحِبِ الْأَصْلِ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ عُمَالُ الْمَالِ فَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْمَالِ، لَا مَنَفَعَةٌ فِيهِمْ لِلدَّخْلِ إِلَّا أَنَّهُ تَخَفُّ عَنْهُ بِهِمُ الْمَوْنَةُ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا فِي الْمَالِ اشْتَدَّتْ مَوْنَتُهُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْمُسَاقَاةِ فِي الْعَيْنِ وَالنَّضْحِ، وَلَنْ تَجِدَ أَحَدًا يُسَاقِي فِي أَرْضَيْنِ سِوَاءٍ فِي الْأَصْلِ وَالْمَنَفَعَةِ، إِحْدَاهُمَا بَعَيْنٍ وَآثَنَةِ غَزِيرَةٍ وَالْأُخْرَى بِنَضْحٍ
وفي نسخة: تخف

وحرمت هذه المساقاة قال الباجي: يريد إذا جمعا، أما إذا أفردت الحل بالمساقاة فيجوز.

لا بأس بذلك قال الباجي. يريد الرقيق الذين كانوا عماله وقت المساقاة. وقد قال مالك في 'المدونة' لا يجوز لصاحب الخائط أن يشترط إحراجهم إلا أن يكون أخرجهم قبل ذلك، فعلى هذا يكون اشتراط العمل بهم على وجه رفع الإلباس، ويحتمل أن يكون على وجه إقرار رب الخائط أنهم في حائطه عند عقد المساقاة. للداحل يريد أن ظهور المال وقوته يعلمهم ولهم فيه تأثير، فكانوا بمنزلة المال الذي فيه صلاح الخائط.

عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ؛ لِحِفَّةِ مُؤُونَةِ الْعَيْنِ وَشِدَّةِ مُؤُونَةِ النَّضْحِ. قَالَ: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا. قَالَ: وَالْوَائِنَةُ: الثَّابِتُ مَاؤُهَا الَّتِي لَا تَغُورُ وَلَا تَنْقَطِعُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ لِلْمُسَاقِي أَنْ يَعْمَلَ بِعُمَالِ الْمَالِ فِي غَيْرِهِ، وَلَا أَنْ يَشْتَرِطَ ذَلِكَ عَلَى الَّذِي سَاقَاهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَجُوزُ لِلَّذِي سَاقَى أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ رَقِيقًا يَعْمَلُ بِهِمْ فِي الْحَائِطِ لَيْسُوا فِيهِ جِئْنَ سَاقَاهُ إِيَّاهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَنْبَغِي لِرَبِّ الْمَالِ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى الَّذِي دَخَلَ فِي مَالِهِ بِمُسَاقَاةٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ رَقِيقِ الْمَالِ أَحَدًا يُخْرِجُهُ مِنَ الْمَالِ، وَإِنَّمَا مُسَاقَاةُ الْمَالِ عَلَى حَالِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا. قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ كَانَ صَاحِبُ الْمَالِ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ رَقِيقِ الْمَالِ أَحَدًا فَلْيُخْرِجْهُ أَوْ يُرِيدُ أَنْ يُدْخِلَ فِيهِ أَحَدًا، فَلْيَفْعَلْ ذَلِكَ قَبْلَ الْمُسَاقَاةِ، ثُمَّ يُسَاقَى بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ. قَالَ: وَمَنْ مَاتَ مِنَ الرَّقِيقِ أَوْ غَابَ أَوْ مَرَضَ، فَعَلَى رَبِّ الْمَالِ أَنْ يُخْلِفَهُ.

عنى الذى ساقاه فإن استعملهم في غيره فلا شرط مع ولم تعسد، وشرط فسدت؛ لأنها زيادة، فإن فاتت بالعمل رد إلى أجر مثله.

التي هو عمنه لأن المساقاة مسمية عنى مضافة إزيداً أحدهم عنى ما عفا، إلا أن مانكا حور للعامل شرط اليسير كعبد ودابة في الحائط الكثير لا الصغير؛ لأن فيه شرط جميع العمل حينئذ.

ان يخلقه يأتي بدلته؛ لأن ذلك من حسن ما يدره العامل الإتيان به؛ لأنه بما ساقى يسقي الحائط عنى صفته التي كان عليها، ثم على العامل ما زاد، وإذا لم يكونوا معه لم يمكنه عمل ما زاد عنى عملهم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ

مَا جَاءَ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ

١٣٩٤ - عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ. قَالَ حَنْظَلَةُ: فَسَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ، فَقَالَ: أَمَّا بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

كراء الارض أحصوا على جواره بالذهب والفضة والدنانير، وعلى منعه بما يست على الأربعاء ونحوه، أو شيء يستثنيه صاحب الأرض بنفسه، واحتلفوا في كرائها بعض ما يخرج منها من الثلث والرابع ونحوها، فسمعه أبو حنيفة ومالك وكذا الشافعي، إلا أنه أباحه للمساقاة إذا كان بين ظهري الحيل بياض لا يتوصل إلى سقي التحيل إلا سقي البياض، وجوره أحمد وإسحاق وأبو يوسف ومحمد، وبه يفتي، كما في "أهداية"، وعليه المحدثون والأكثر. وفي "البحاري": قال قيس بن مسلم عن أبي حنيفة، قال: ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يرعون على الثلث والرابع، ورارع عبي وسعد بن مالك وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وآل سيرين، وعامل عمر الناس على أن جاء عمر بالبدر من عنده فله الشطر، وإن جاؤوا بالبدر منهم كذا، والنهي محمول عندهم على القسم الثاني أو على التنزيه. (المحلى)

فلا بأس به يَحْتَمَلُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ اجْتِهَادًا، أَوْ عَلِمَ ذَلِكَ بِالصَّحَابَةِ، وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ رَافِعٍ قَالَ: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَاقَلَةِ وَالْمَرَاةِ، وَقَالَ: ...". وَهَذَا يَرْجَحُ أَنَّ مَا قَالَهُ رَافِعٌ مَرْفُوعٌ، وَلَكِنْ بَيْنَ النَّسَائِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَنَّ الْمَرْفُوعَ مِنْهُ النَّهْيُ عَنِ الْمُخَاقَلَةِ وَالْمَرَاةِ، وَأَنَّ بَقِيَّةَ مَدْرَجٍ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ. وَقَدْ تَأَوَّلَ مَالِكٌ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ أَحَادِيثَ الْمَعِ عَلَى كِرَائِهَا بِالطَّعَامِ أَوْ بِمَا تَسْتَعْمَلُ كَقَطْرِ وَكَتَانٍ إِلَّا الْخَشَبَ وَالْحَطَبَ، وَأَجَارُوا كِرَاءَهَا بِمَا سِوَى ذَلِكَ؛ لِحَدِيثِ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ عَنْ رَافِعٍ مَرْفُوعًا: ...". وَتَأَوَّلُوا النَّهْيَ عَنِ الْمُخَاقَلَةِ بِأَنَّهَا كِرَاءُ الْأَرْضِ بِالطَّعَامِ، وَجَعَلُوهُ مِنْ بَابِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ نِسْبَةً؛ لِأَنَّ الثَّانِي يَقْدَرُ أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى مِثْلِ رَبِّ الْأَرْضِ كَأَنَّهُ بَاعَهُ بِطَّعَامٍ، فَصَارَ يَبِيعُ طَعَامًا بِطَّعَامٍ لِأَجْلِ، وَأَجَارَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ كِرَاءَهَا بِكُلِّ مَعْنُومٍ مِنْ طَعَامٍ وَغَيْرِهِ؛ -

١٣٩٥ - **مات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

١٣٩٦ - **مات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَقُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ الْحَدِيثَ الَّذِي يُذَكِّرُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، فَقَالَ: أَكْثَرَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَلَوْ كَانَ لِي مَزْرَعَةٌ أَكْرَيْتُهَا.

١٣٩٧ - **مات** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَكَارَى أَرْضًا، فَلَمْ تَزَلْ فِي يَدَيْهِ بِكِرَاءٍ حَتَّى مَاتَ، قَالَ ابْنُهُ: فَمَا كُنْتُ أَرَاهَا إِلَّا لَنَا مِنْ طَوْلٍ مَا مَكَّثْتُ فِي يَدَيْهِ حَتَّى ذَكَرَهَا لَنَا عِنْدَ مَوْتِهِ، فَأَمَرْنَا بِقَضَاءِ شَيْءٍ كَانَ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِرَائِهَا ذَهَبٌ أَوْ وَرَقٌ.

١٣٩٨ - **مات** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يُكْرِي أَرْضَهُ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ أَكْرَى مَزْرَعَتَهُ بِمِائَةِ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ أَوْ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنَ الْجَنْطَةِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، فَكَرِهَ ذَلِكَ.

- لما في الصحيح عن رافع بعد قوله: "أما بالذهب والورق فلا بأس به": إما كان الناس يواحدون على عهد رسول الله ﷺ على إمدادات وأقبال الحداون، فبهت هذا ويسلم هذا، فدلث ربحه وأما شيء معنوم مضمون فلا بأس به، فليس أن علة السهي العرر، وأما بذهب أو ورق فلم يه عنه، فمشهما م في معاهما من الأثمان المعنومة. وأحار أحمد كراءها بجرء مما يبرع فيها؛ حديث انساقاة، وقال: إنه أصح من حديث رافع؛ لاضطراب ألفاظه، وبأنه يرويه مرة عن عمومته ومرة بلا واسطة.

أكثر رافع أي فلم يفرق في السهي بين الكراء ببعض ما يخرج من الأرض وبين الكراء في القدر، فلهي إما هو عن الأول. قال هذا العبد: مرّنا في الكتاب من حديث حنطة عن رافع أنه يجير المزارعة بالنقد، فعليه م يسع سالما ولا الزهري، فحملا حديث النهي عنه على العموم. (المحلى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الشُّفْعَةِ

مَا تَقَعُ فِيهِ الشُّفْعَةُ

١٣٩٩ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالشُّفْعَةِ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ بَيْنَهُمْ فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ.

الشفعة بضم المعجمة وسكون الفاء، وحكي ضمها، وقال بعضهم: لا يجوز عير السكون. وهي لغة: الضم على أشهر من شفعت الشيء ضمته، فهو ضم نصيب إلى نصيب، ومنه شفع الأذن، وقيل: من الشفع ضد الوتر؛ لأنه صم نصيب شريكه إلى نصيبه، وهذا قريب مما قلناه. وشرعا: استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثمن. **فإذا وقعت الحدود إلخ** وزيد في حديث جابر عبد الشيعين: "وصرفت الطرق"، وهذا الحديث طاهر في أنه لا شفعة للحار، ولا تكون إلا بين الشركاء، وحكاها ابن المنذر عن عمر وعثمان وربيعة والزهرى وعمر بن عبد العزيز وغيرهم. وهو قول الشافعي وأحمد والجمهور، وقال أبو حيفة والثوري: تثبت بالحوار، وأجيب عن الحديث أن تخصيص ما لم يقسم بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه. وقوله: "إذا وقعت الحدود فلا شفعة" من كلام الراوي، ولو سمع أنه من كلامه ﷺ فمعناه: أنه لا شفعة بسبب القسمة؛ دفعا لتوهم أن القسمة تثبت بها الشفعة كالبيع؛ ما فيه من معنى التمليك. قال محمد: قد جاءت في هذا أحاديث مختلفة، فالشريك أحق بالشفعة من الحار، والحار أحق من غيره، بعدما ذلك عن النبي ﷺ. أخرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الثقفي، أخبرني عمرو بن الشريد، عن أبيه الشريد بن سويد قال: قال رسول الله ﷺ **حار أحق بنفسه** قال محمد: بهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا، والصقب بالصاد والقاف ما قرب من الجوار. (المحلى، موطأ أحمد)

فلا شفعة فيه قال الزرقاني: هذا الحديث نص في ثبوت الشفعة في المشاع، وصدره يشعر بشيئها في المنقولات، وسياقه يشعر باختصاصها بالعقار، وهو مشهور مذهب مالك والشافعي وأحمد؛ لأنه أكثر الأنواع ضررا، والمراد العقار المحتمل للقسمة، فما لا يحتملها لا شفعة فيه؛ لأن بقسمه تبطل منفعته، وعن مالك رواية بالشفعة احتمال القسمة أم لا، وأخرج مسلم عن أبي الزبير عن جابر بلفظ: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شرك لم يقسم بعد أو حائط، ولا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به. =

قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ السُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدَنَا.

١٤٠٠ - **ما** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ سُئِلَ عَنِ الشُّفْعَةِ هَلْ فِيهَا مِنْ سُئَةٍ؟
فَقَالَ: نَعَمْ الشُّفْعَةُ فِي الدُّورِ وَالْأَرْضَيْنِ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَيْنَ الشَّرَكَاءِ.

١٤٠١ - **مَنْتَ** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ مِثْلُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى شِقْصًا مَعَ قَوْمٍ فِي أَرْضٍ بِحَيَوَانٍ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْعُرُوضِ، فَجَاءَ الشَّرِيكَ يُأْخِذُ بِشُفْعَتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَوَجَدَ الْعَبْدَ أَوْ الْوَلِيدَةَ قَدْ هَلَكَ، وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ قَدْرَ قِيمَتِهِمَا، فَيَقُولُ الْمُشْتَرِي: قِيمَةُ الْعَبْدِ أَوْ الْوَلِيدَةِ مِائَةُ دِينَارٍ، وَيَقُولُ صَاحِبُ الشُّفْعَةِ الشَّرِيكَ: بَلْ قِيمَتُهَا خَمْسُونَ دِينَارًا.

قَالَ مَالِكٌ: يَحْلِفُ الْمُشْتَرِي أَنَّ قِيَمَةَ مَا اشْتَرَى بِهِ مِائَةَ دِينَارٍ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَ صَاحِبُ الشُّفْعَةِ أَخْذًا أَوْ يَتْرُكَ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ الشَّفِيعُ بِبَيِّنَةٍ أَنَّ قِيَمَةَ الْعَبْدِ أَوْ الْوَلِيدَةِ دُونَ مَا قَالَ الْمُشْتَرِي. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ وَهَبَ شِقْصًا فِي دَارٍ أَوْ أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ فَتَابَهُ الْمَوْهُوبُ لَهُ بِهَا نَقْدًا أَوْ عَرْضًا، فَإِنَّ الشُّرَكَاءَ يَأْخُذُونَهَا بِالشُّفْعَةِ.....

- وفيه أنه لا شفعة لحجار؛ لأنه حصر الشفعة فيما لا يقسم، فما قسم لا شفعة فيه وقد صار جازاً، وبه قال الجمهور، وأثبتها أبو حنيفة والكوفيون للحجار، ولو اقتصر على قوله: 'إذا وقعت الحدود'، لكان قويا في الرد عليهم، لكن ضم إليه قوله: "وصرفت الطرق"، فقال الجمهور: المراد بها التي كانت قبل القسم، وقال الحنفية: المراد صرف الطرق التي يشترك فيها الحار ويقبى البطر في أي التأويلين أظهر، واحتجوا أيضا بحديث: - - - رواه البخاري وأبو داود والنسائي مرهوعا، وحديث أبي داود والترمذي مرفوعا: - - -

يختلف المشتري الخ وبه قال أبو حنيفة أنه إذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن، فالقول قول المشتري؛ لأن الشفيع يدعي استحقاق الدار عليه عند نقد الأقل وهو يكر، والقول قول المكر مع بيمينه ولا يتحالفان. (المحلى)

دون ما قال المشتري فيأخذه عما شهدت به البيعة، وهذا قال الجمهور والشافعي والكوفيون؛ لأن الشفيع طالب أحد، والمشتري مطلوب مأخوذ، فوجب أن القول قوله بيمينته؛ لأنه مدعى عليه، والشفيع مدعى حيث لا بينة وإلا عمل بما.

إِنْ شَاءُوا وَيَدْفَعُونَ إِلَى الْمَوْهُوبِ لَهُ قِيمَةً مَثُوبَةً دَنَائِرٍ أَوْ دَرَاهِمٍ.
 قَالَ مَالِكٌ: مَنْ وَهَبَ هَبَةً فِي دَارٍ أَوْ أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ فَلَمْ يُشَبَّ مِنْهَا وَلَمْ يَطْلُبْهَا، فَأَرَادَ
 شَرِيكُهُ أَنْ يَأْخُذَهَا بِقِيمَتِهَا فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ مَا لَمْ يُشَبَّ عَلَيْهَا، فَإِنْ أُثِيبَ فَهُوَ لِلشَّفِيعِ
 بِقِيمَةِ الثَّوَابِ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى شِقْصًا فِي أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ بَشْمَنٍ إِلَى أَجَلٍ،
 فَأَرَادَ الشَّرِيكَ أَنْ يَأْخُذَهَا بِالشَّفْعَةِ، قَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ مَلِيًّا فَلَهُ الشَّفْعَةُ بِذَلِكَ الثَّمَنِ
 إِلَى ذَلِكَ الْأَجَلِ، وَإِنْ كَانَ مَخُوفًا أَنْ لَا يُؤَدِّيَ الثَّمَنَ إِلَى ذَلِكَ الْأَجَلِ فَإِذَا جَاءَهُمْ
 بِحَمِيلٍ مَلِيٍّ ثِقَةٍ مِثْلِ الَّذِي اشْتَرَى مِنْهُ الشَّقْصَ فِي الْأَرْضِ الْمُشْتَرَكَةِ، فَذَلِكَ لَهُ. قَالَ
 مَالِكٌ: لَا تَقْطَعُ شَفْعَةَ الْغَائِبِ غَيْبَتُهُ، وَإِنْ طَالَتْ غَيْبَتُهُ، وَلَيْسَ لِذَلِكَ عِنْدَنَا حَدٌّ تَقْطَعُ
 إِلَيْهِ الشَّفْعَةُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُوَرِّثُ الْأَرْضَ نَفَرًا مِنْ وَلَدِهِ، ثُمَّ يُولَدُ لِأَحَدِ النَّفَرِ،
 ثُمَّ يَهْلِكُ الْأَبُ، فَيَبِيعُ أَحَدُ وَلَدِ الْمَيِّتِ حَقَّهُ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ؛ فَإِنْ أَخَا الْبَائِعِ أَحَقُّ
 بِشَفْعَتِهِ مِنْ عُمُومَتِهِ شُرَكَاءِ أَبِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ: الشَّفْعَةُ
 بَيْنَ الشُّرَكَاءِ عَلَى قَدَرٍ حَصَصِهِمْ يَأْخُذُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ عَلَى قَدَرِ نَصِيبِهِ، إِنْ كَانَ
 قَلِيلًا فَقَلِيلًا، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا فَبِقَدَرِهِ، وَذَلِكَ إِذَا تَشَاخَرُوا فِيهَا.
 قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا أَنْ يَشْتَرِيَ رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ مِنْ شُرَكَائِهِ حَقَّهُ، فَيَقُولُ أَحَدُ الشُّرَكَاءِ:

بقيمة الثواب أي العوض، وهو قول أبي حنيفة والشافعي: إنه ليست الشفعة إلا في بيع أو هبة بعوض لا غير. (الحنفي)
حَاءَهُمْ بِحَمِيلٍ مَلِيٍّ أي كميل عي إلى قوله: "فذلك له"، وبه قال الشافعي في القديم وهو قول أحمد، وقال
 أبو حنيفة والشافعي في الجديد الرجوع من مذهبه: للشفيع الخيار بين أن يجعل الثمن ويأخذ المشفوع، أو يصير
 إلى حلول الأجل؛ ليرد الثمن ويأخذ الشفعة. (الحنفي) **يَأْخُذُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ** بقدر نصيبه، هذا عند مالك، وهو
 الأصح من قول الشافعي، وقال أبو حنيفة: هي مقسومة على الرؤوس، وعن أحمد روايتان. (الحنفي)
إِذَا تَشَاخَرُوا بتشديد الحاء المهملة من الشخ، وهو الحل، أي تنازعوا فيها.

أَنَا أَخَذُ مِنَ الشُّفْعَةِ بِقَدَرِ حِصَّتِي وَيَقُولُ الْمُشْتَرِي: إِنْ شِئْتَ أَنْ تَأْخُذَ الشُّفْعَةَ كُلَّهَا
 أَسَلَمْتُهَا إِلَيْكَ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَدَعَ فَدَعْ؛ فَإِنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا حَيَّرَهُ فِي هَذَا وَأَسَلَمَهُ إِلَيْهِ
 فَلَيْسَ لِلشَّفِيعِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ الشُّفْعَةَ كُلَّهَا أَوْ يُسَلِّمَهَا إِلَيْهِ، فَإِنْ أَخَذَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا
 وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْأَرْضَ، فَيَعْمُرُهَا بِالْأَصْلِ يَصْعُغُ فِيهَا أَوْ
 الْبُيُوتَ يَحْفَرُهَا، ثُمَّ يَأْتِي رَجُلٌ فَيَذَرُكَ فِيهَا حَقًّا، فَيُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَهَا بِالشُّفْعَةِ: إِنَّهُ لَا شُفْعَةَ
 لَهُ فِيهَا إِلَّا أَنْ يُعْطِيَهُ قِيمَةَ مَا عَمَرَ، فَإِنْ أَعْطَاهُ قِيمَةَ مَا عَمَرَ كَانَ أَحَقَّ بِالشُّفْعَةِ،
 وَإِلَّا فَلَا شُفْعَةَ لَهُ فِيهَا. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ بَاعَ حَصَّتَهُ مِنْ أَرْضٍ أَوْ دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ، فَلَمَّا
 عَلِمَ أَنَّ صَاحِبَ الشُّفْعَةِ يَأْخُذُ بِالشُّفْعَةِ، اسْتَقَالَ الْمُشْتَرِي فَأَقَالَهُ، قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ،
 وَالشَّفِيعُ أَحَقُّ بِهَا بِالثَّمَنِ الَّذِي كَانَ بَاعَهَا بِهِ. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ اشْتَرَى شَقْصًا فِي دَارٍ
 أَوْ أَرْضٍ وَحَيَوَانًا وَعَرُوضًا فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ، فَطَلَبَ الشَّفِيعُ شُفْعَتَهُ فِي الدَّارِ أَوْ
 الْأَرْضِ، فَقَالَ الْمُشْتَرِي: خُذْ مَا اشْتَرَيْتُ جَمِيعًا فَإِنِّي إِنَّمَا اشْتَرَيْتُهُ جَمِيعًا، قَالَ مَالِكٌ:
 بَلْ يَأْخُذُ الشَّفِيعُ شُفْعَتَهُ فِي الدَّارِ أَوْ الْأَرْضِ بِحِصَّتِهَا مِنْ ذَلِكَ الثَّمَنِ، يُقَامُ كُلُّ شَيْءٍ
 اشْتَرَاهُ عَلَى حِدَّتِهِ عَلَى الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ الشَّفِيعُ شُفْعَتَهُ بِالَّذِي يُصِيبُهَا
 مِنَ الْقِيَمَةِ مِنْ رَأْسِ الثَّمَنِ، وَلَا يَأْخُذُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالْعُرُوضِ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ذَلِكَ.
 قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ بَاعَ شَقْصًا مِنْ أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ فَسَلَّمَ بَعْضُ مَنْ لَهُ فِيهَا الشُّفْعَةَ لِلْبَائِعِ

فليس للشفيع ح. وانه قال أبو حنيفة: إنه ليس للشفيع أن يأخذ حصة من أرض أو دار مشتركة. (المحلى)

كان أحق بالشفعة. احتموا فيما إذا سأل المشتري في الشفيع من شفيع، قال لشافعي وأحمد: للشفيع أن يعطيه قيمة سائمه، إلا أن يشاء المشتري أن يأخذ سائمه؛ فإنه لا بد له من ذلك إذا لم يكن صرر، وليس له خيار المشتري على قبح سائمه. (المحلى) وسفع أحق ه. فإن الإقالة وإن كان مسحا في حق متعافدين، فهي بيع في حق ثالث، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله. (المحلى)

وَأَبَى بَعْضُهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ بِشُفْعَتِهِ إِنْ مَنْ أَبِي أَنْ يُسَلِّمَ يَأْخُذُ بِالشُّفْعَةِ كُلِّهَا، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَدْرِ حَقِّهِ وَيَتْرَكَ مَا بَقِيَ. قَالَ مَالِكٌ فِي تَفْرِ شُرَكَاءَ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ، فَبَاعَ أَحَدُهُمْ حِصَّتَهُ، وَشُرَكَاءُؤُهُ غُيِّبَ كُلُّهُمْ إِلَّا رَجُلًا وَاحِدًا، فَعَرِضَ عَلَى الْحَاضِرِ أَنْ يَأْخُذَ بِالشُّفْعَةِ أَوْ يَتْرَكَ، فَقَالَ: أَنَا أَخُذُ بِحِصَّتِي وَأَتْرَكَ حِصَصَ شُرَكَائِي حَتَّى يَقْدُمُوا، فَإِنْ أَخَذُوا فَذَلِكَ، وَإِنْ تَرَكُوا أَخَذْتُ جَمِيعَ الشُّفْعَةِ. قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ ذَلِكَ كُلَّهُ أَوْ يَتْرَكَ، فَإِنْ جَاءَ شُرَكَاءُؤُهُ أَخَذُوا مِنْهُ أَوْ تَرَكُوا إِنْ شَاءُوا، فَإِنْ عَرِضَ هَذَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَقْبَلْهُ فَلَا أَرَى لَهُ شُفْعَةً.

مَا لَا تَقَعُ فِيهِ الشُّفْعَةُ

١٤٠٢ - مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ: إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ فِي الْأَرْضِ، فَلَا شُفْعَةَ فِيهَا، وَلَا شُفْعَةَ فِي بئرٍ وَلَا فِي فَحْلِ النَّخْلِ.

أَخَذَ بِالشُّفْعَةِ كُلِّهَا وهو قول أبي حنيفة، والأصح من الأقوال الأربعة لشافعي. في 'الهداية': ولو أسقط بعضهم حقه فهي لساقين في النكاح على عددهم؛ لأن الانتقاص للمراحمه مع كمال السبب في حق كل منهم وقد انقصت. (المحلى) وليس له أن يأخذ أحدهم. وبه قال أبو حنيفة والشافعي. في 'الهداية': لو كان العوض غيبا يقضى بها بين الحضور على عددهم؛ لأن العائث لعله لا يظن، وإن قضى لخاصر بالجميع ثم حصر آخر يقضى له بالصف، ولو حضر ثالث فينت ما في يد كل واحد منها. وفي 'المهاج': لو حضر أحد الشفيعين فله أخذ الجميع في الحال، فإن حضر العائث شاركه، والأصح أن تأخير الأحد إلى قدوم العائث (المحلى)

وَلَا شُفْعَةَ فِي بئرٍ لكونه غير متحمل القسمة، وبه أحد مالِك والشافعي أنه لا شفعة في ما لا يقسم. (المحلى) وَلَا فِي فَحْلِ الْحُلْ هو ذكرها الذي تلقح منه، وبما لم يشت فيه الشفعة؛ لأن القوم كانت لهم بحل في الحائط يتوارثوها وبقتسموها، ولهم فحل يلقحون منه بخلافهم، فإذا باع أحدهم نصيبه المقسوم من ذلك الحائط بحقوقه من الفحل وغيره، فلا شفعة لشر كاء في الفحل؛ لأنه يمكن قسمته. (النهاية)

قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى هَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا شَفْعَةَ فِي طَرِيقِ صَلَاحِ الْقَسْمِ فِيهَا أَوْ لَمْ يَصْلُحْ، قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا شَفْعَةَ فِي عَرَضَةِ دَارٍ صَلَاحِ الْقَسْمِ فِيهَا أَوْ لَمْ يَصْلُحْ.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى شِقْصًا مِنْ أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ عَلَى أَنَّهُ فِيهَا بِالْخِيَارِ، فَأَرَادَ شُرَكَاءُ الْبَائِعِ أَنْ يَأْخُذُوا مَا بَاعَ شَرِيكُهُمْ بِالشَّفْعَةِ قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ الْمُشْتَرِي: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ لَهُمْ حَتَّى يَأْخُذَ الْمُشْتَرِي وَيُثَبِّتَ لَهُ الْبَيْعُ، فَإِذَا وَجَبَ لَهُ الْبَيْعُ فَلَهُمُ الشَّفْعَةُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي أَرْضًا، فَتَمَكَّتْ فِي يَدَيْهِ حِينَئِذٍ، ثُمَّ أَتَى رَجُلٌ فَأَدْرَكَ فِيهَا حَقًّا بِمِيزَاتٍ: إِنَّ لَهُ الشَّفْعَةَ إِنْ ثَبِتَ حَقُّهُ، وَإِنْ مَا أَغْلَتِ الْأَرْضُ مِنْ غَلَّةٍ فَهِيَ لِلْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ إِلَى يَوْمٍ يُثَبِّتُ حَقَّ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ ضَمِنَهَا لَوْ هَلَكَ مَا كَانَ فِيهَا مِنْ غِرَاسٍ أَوْ ذَهَبَ بِهِ سَيْلٌ، فَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ أَوْ هَلَكَ الشُّهُودُ أَوْ مَاتَ الْبَائِعُ أَوْ الْمُشْتَرِي أَوْ هُمَا حَيَّانٍ، فَنَسِيَ أَصْلَ الْبَيْعِ وَالْإِشْتِرَاءِ لَطَوِيلِ الزَّمَانِ، فَإِنَّ الشَّفْعَةَ تَنْقَطِعُ، وَيَأْخُذُ حَقُّهُ الَّذِي ثَبِتَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ أَمْرُهُ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ فِي حَدَاثَةِ الْعَهْدِ.....

وعلى هذا الأمر عندنا يعني أنه لا شفعة في شيء لو قسم بطل مفعته امقصودة كحمام ورحى ونحوه. (المحلى)
ولا شفعة في طريق في 'المهاج': هو باع دارا وله شريك في ممرها، فلا شفعة له فيها، والصحيح ثبوته في الأمر إن كان للمشتري طريق آخر إلى الدار، أو تمكن فتح باب إلى شارع، وإلا فلا. (المحلى)
ذلك لا يكون لهم إلخ وحالهم في ذلك هو حيفة واشافعي. في 'أهداية'. من باع بشرط الخيار فلا شفعة؛ لأنه يجمع روال الملك عن البائع، وإن اشترى بالخيار وحلت الشفعة؛ لأنه يجمع روال الملك عن البائع بالاتفاق والشفعة تنفي عنه. وفي 'المهاج وشرحه': لو شرط في البيع الخيار فمما أو نائع، لم يوجد بالشفعة حتى يقتصع الخيار، سواء فسد: الملك في رمنه لبائع أو للمشتري أو موقوف، وإن شرط للمشتري وحده. فالأصح أنه يوجد بالشفعة إن قلنا: إن الملك في زمن الخيار للمشتري، وإلا فلا. (المحلى)

وَقُرْبِهِ، وَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْبَائِعَ غَيَّبَ الثَّمَنَ وَأَخْفَاهُ؛ لِيَقْطَعَ بِذَلِكَ حَقَّ صَاحِبِ الشُّفْعَةِ،
 قَوِّمَتْ الْأَرْضُ عَلَى قَدْرِ مَا يُرَى أَنَّهُ ثَمْنُهَا، فَيَصِيرُ ثَمْنُهَا إِلَى ذَلِكَ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى مَا
 زَادَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بِنَاءٍ أَوْ غِرَاسٍ أَوْ عِمَارَةٍ، فَيَكُونُ عَلَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ مَنْ ابْتِاعَ
 الْأَرْضَ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ، ثُمَّ بَنَى فِيهَا وَغَرَسَ، ثُمَّ أَخَذَهَا صَاحِبُ الشُّفْعَةِ بَعْدَ ذَلِكَ.
 قَالَ مَالِكٌ: وَالشُّفْعَةُ ثَابِتَةٌ فِي مَالِ الْمَيِّتِ، كَمَا هِيَ فِي مَالِ الْحَيِّ، فَإِنْ خَشِيَ أَهْلُ
 الْمَيِّتِ أَنْ يَنْكَسِدَ مَالُ الْمَيِّتِ، فَسَمَوْهُ ثُمَّ بَاعُوهُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ فِيهِ شُفْعَةٌ. قَالَ مَالِكٌ:
 وَلَا شُفْعَةُ عِنْدَنَا فِي عَبْدٍ وَلَا وَلِيدَةٍ وَلَا بَعِيرٍ وَلَا بَقَرَةٍ وَلَا شَاةٍ وَلَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ
 وَلَا فِي تَوْبٍ وَلَا فِي بَيْعٍ لَيْسَ لَهَا بَيَاضٌ، إِنَّمَا الشُّفْعَةُ فِيمَا يَصْلُحُ أَنَّهُ يَنْقَسِمَ، وَتَقَعُ فِيهِ
 الْحُدُودُ مِنَ الْأَرْضِ، فَأَمَّا مَا لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْقَسْمُ فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ اشْتَرَى
 أَرْضًا فِيهَا شُفْعَةٌ لِنَاسٍ حُضُورًا، فَلْيَرْفَعَهُمْ إِلَى السُّلْطَانِ، فَإِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا وَإِمَّا أَنْ يُسَلِّمَ
 لَهُ السُّلْطَانُ، فَإِنْ تَرَكَهُمْ فَلَمْ يَرْفَعْ أَمْرَهُمْ إِلَى السُّلْطَانِ، وَقَدْ عَلِمُوا بِاشْتِرَائِهِ فَتَرَكَوا
 ذَلِكَ حَتَّى طَالَ زَمَانُهُ، ثُمَّ جَاءُوا يَطْلُبُونَ شُفْعَتَهُمْ، فَلَا أَرَى ذَلِكَ لَهُمْ.

فليس عليهم فيه شفعة لأنه لا شفعة بعد القسمة عده بالخوار. (المحلى) **ولا شفعة عندنا إلخ** وبه قال
 الثلاثة الباقية، والجمهور أنه لا شفعة في المقول؛ لما رواه الرار عن جابر مرفوعاً: **لا شفعة في بيع**، **لا شفعة**
 فأثبت الشفعة في العروض. وروى البيهقي عن ابن عباس **مرفوعاً**: **لا شفعة في بيع**، وشمعة في البيع،
 ورجاله ثقات، إلا أنه أعل بالإرسال، وقد أخرج له الطحاوي شاهداً عن جابر بإساده لا بأس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْأَقْضِيَّةِ

التَّرْغِيبُ فِي الْقَضَاءِ بِالْحَقِّ

١٤٠٣ - **مات** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ شَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْهُ شَيْئًا؛ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ.**

أما أنا سمر بفتحين: الحق، يطق على الواحد والجماعة بمعنى أنه منهم، والمرد: أنه مشاركهم في أصل الحلقة، ولو راد عنهم بأمرنا نحن انحصر ما في دانه، وخصر محاري؛ لأنه حصر خاص أي باعتبار علم الواض، ويسمى عند علماء إبيان قصر قلب؛ لأنه أتى به ليرد على من رعه أن من كان رسولا يعلم كل عيب حتى لا يخفى عليه مظهره وهو ذلك، فأشار إلى أن الوضع الشرعي يقتضي أن لا يدرك من الأمور إلا صورها. **الحق خجسته** من الحق: فتح احياء هو القضاة، أي أبلغ في تقرير مقصوده وأقص بيان دليبه، فطعن أن الحق معه وهو كدب. (الخجى) **وقضى له** ساء الأحكام الشرعية على الظاهر وثبتت به أحمد ومات في المشهور عنه: أن حكمه لا يقضي علمه لإحداه بأنه لا يحكم إلا بما سمع في مجلس حكمه. ولم يقل على نحو ما عرفت. وقال الشافعي وجماعه غفني عنه مصدق؛ لأنه قاطع بقضاه ما يقضي به إذ حقق علمه. وقال أبو حنيفة: في المال فقط دون الحدود وغيرها. وأجمعوا على أنه يخرج ويعدل بعلمه.

فلا يحد منه سسا قال أبو ي. وفي الحديث دلالة مذهب مات والشافعي وجمهور: أن حكم الحاكم لا يجب سبب، ولا يجب حرم، فإذا شهد شاهدا زور لإنسان مال فحكم به الحاكم، به جعل بمحكوم به ذلك ما ولم شهد زور أنه ضل مرتبه، لم يجل من علمه كدبهما أن يزوجها بعد حكم القاضي بالطلاق، وقال أبو حنيفة يجل حكمه حكمه فزوج دون الأموال، فقال: يجل نكاح المذكورة، وهذا مخالف لهذا الحديث صحيح، وإجماع من قبله، وتعدده متفق عليها هي: أن الأصح أن يوجد من الأمور، ومن وافقه هموا حديث مات على ما روه عنه وهو مال، ولا راع فيه. قال ابن الصمام: ومن لأوجه لأبي حنيفة أنه يفرق بينهما بأمر بزوج فقط ظاهر وبما أمر به نون؛ فإن القاضي مأمور بذلك منه تعالى. (الخجى مختصرا)

١٤٠٤ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اخْتَصَمَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مُسْلِمٌ وَيَهُودِيٌّ، فَرَأَى عُمَرُ أَنَّ الْحَقَّ لِلْيَهُودِيِّ، فَقَضَى لَهُ، فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ: وَاللَّهِ لَقَدْ قَضَيْتَ بِالْحَقِّ، فَضَرَبَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِالدَّرَّةِ، ثُمَّ قَالَ: وَمَا يُدْرِيكَ؟ فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ: إِنَّا نَجِدُ أَنَّهُ لَيْسَ قَاضٍ يَقْضِي بِالْحَقِّ إِلَّا كَانَ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكٌ وَعَنْ شِمَالِهِ مَلَكٌ يُسَدِّدَانِهِ وَيُوقَفَانِهِ لِلْحَقِّ مَا دَامَ مَعَ الْحَقِّ، فَإِذَا تَرَكَ الْحَقَّ عَرَجًا وَتَرَكَاةً.

الشَّهَادَاتُ

١٤٠٥ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا،

جمع شهيد بمعنى شاهد

إِنَّا نَحُدُّ: فقال: إِنَّا نَحُدُّ أَيُّ فِي التَّوْرَةِ. قال الطَّبِيبُ: تطبيق الخواب: أن عمر لو مال عن الحق يقضي للمسلم على اليهودي فلم يكن مسددا، فلما قضى له عليه عرف بتسديده وشأنه وعده مبه من غير تعير أنه موفق مسدد. (المحلى)
عرجا وتركاة: قال أبو عمر: ليس هذا عندي جواب لقوله: "وما يدريك"، ولكن لما علم أن عمر كره مدحه به، أحبره أنه يعد في كنهه ما ذكر، وفي رواية: فقال اليهودي: والله إن الملكين حبرين وميكائيل يبتكلمان بلسانك، وأهما عن يمينك وشمالك، فصره عمر بالدرة، وقال: لا أنت وما يدريك؟ قال: لأهما مع كل قاض يقضي بالحق ما دام مع الحق، فإذا ترك الحق عرجا وتركاة، فقال عمر: والله ما أراك إلا أعدت، وفيه كراهة المدح في الوجه، وأنه لا حرج في تأديب فاعله، وإن الراضي به ضعيف الرأي.

قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ: بالساء تسمجهول، قال أبو داود: وقال مالك: هو الذي يخبر بالشهادة التي لا يعلمها الذي هي له فيأتيها فيقضي له بها. قال النووي: فيه تأويلان: أحدهما ما قال مالك. والثاني: أنه محمول على الشهادة في غير حقوق العباد، كالطلاق والعتاق والحدود وغيرها، فمن طلب شيئا من هذا النوع وجب عليه إعلام القاضي؛ لقوله تعالى: **هـ فَمَنْ شَهِدَ مَعَهُ** (صلاق ٢)، وحكي تأويل ثالث: أنه محمول على المصلحة في أداء الشهادة بعد طلبها، كما يقال: الخوادم يعطون قبل السؤال أي سريعا عقب السؤال، وليس هذا مناقضا لحديث: **شَهِيدُونَ وَلَا يَسْتَشْهِدُونَ** قالوا: إنه محمول على من معه شهادة لإنسان وهو عامها، فيشهد بها قبل أن تطلب منه. وقيل: إنه شاهد رور فيشهد بما لا أصل له ولم يستشهد. وقيل: هو الذي انتصب شاهدا وليس من أهل الشهادة. (المحلى)

أَوْ يُخِيرُ بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ.

١٤٠٦ - **مسألة** عَنْ رَبِيعَةَ بِنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَقَالَ: لَقَدْ جِئْتُكَ لِأَمْرٍ مَا لَهُ رَأْسٌ وَلَا ذَنْبٌ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا هُوَ؟ قَالَ: شَهَادَاتُ الزُّورِ ظَهَرَتْ بِأَرْضِنَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَوْ قَدْ كَانَ ذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَا يُؤَسِّرُ رَجُلٌ فِي الْإِسْلَامِ بِغَيْرِ الْعُدُولِ.

١٤٠٧ - **مسألة** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ خَصْمٍ وَلَا ظَنِينٍ.

القضاء في شهادة المحدث

١٤٠٨ - **مسألة** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُمْ سُئِلُوا عَنْ رَجُلٍ جُلِدَ الْحَدَّ أَتَجُوزُ شَهَادَتُهُ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، إِذَا ظَهَرَتْ مِنْهُ التَّوْبَةُ. مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ حُدَّادٍ ^{حد المحدث} شِهَابٍ، يُسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: مِثْلَ مَا قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ.

و حذر **شهادة** شك الراوي، أو ليس بشك وإنما هو توبيخ، أي يأتي الحاكم بشهادته قبل أن يسأله في محض حق الله استئذاناً تخريجه كصلاص وعناق ووقف، أو يغيرها رجلاً لا يعلمها، وهذا يؤمى إليه كلام الساجي وقال ابن عبد البر: قال ابن وهب: قال مالك: تفسير هذا الحديث: أن الرجل يكون عده شهادة في الحق لرجل لا يعلمها، فيحجره بشهادته ويرفعها إلى السلطان، راد ينجي من سعيد: إذا علم أنه يتفجع بها الذي له الشهادة.

مسألة **لا رأس ولا ذنب** قال الساجي: أي ليس له أول ولا آخر، والعرب تقول: هذا جيش لا أول له ولا آخر، يريدون لكثرة، وقد تقول ذلك في الأمر المنهم: لا يعرف وجهه ولا يهتدى لإصلاحه.

لا يؤسر رجل أح أي لا يحبس، والأسر: الحبس، أو لا يملك ملك الأسير لإقامة حقوق عليه إلا بالصحة الذين جميعهم عدو وبالعدو من غيرهم، فمن لم يكن صحابياً ولم تعرف عدالته، لم تقبل شهادته حتى نعرف عدالته من فسقه إلخ. قال أبو عمر: هذا يدل على أن عمر رجع عما كتب به إلى أبي موسى وغيره من عماله: المسمين عدول بعضهم على بعض إلا حصصاً أو ضيماً متهماً، أخرج البراء وغيره عن عمر من وجوه كثيرة. **ولا ظنين** أي متهم في دينه، فعيل بمعنى مفعول من الظنة التهمة. (الحسين)

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا، وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: **وَمَنْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ فِيهِ كِسْفًا مَغْفُورًا** **فَلَا أَمْرَ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا أَنَّ الَّذِي يُجْلَدُ الْحَدَّ ثُمَّ تَابَ وَأَصْلَحَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ، وَهُوَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى فِي ذَلِكَ.**

الْقَضَاءُ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّهَادَةِ

١٤٠٩ - عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

يعني جعفر الصادق

وذلك الأمر **عددا** وهو قول الشافعي وأحمد، وفي البحاري: وحيد عمر أنا بكرة وسهل بن سعد وبافعا
لقدف المعيرة ثم استأبهم، وقال: من تاب قبلت شهادته، وأحار عبد الله بن عقبة وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن
جبير وطاوس ومجاهد والشعبي وعكرمة والزهري ومخارب بن دينار وشريح ومعاوية بن قرة، وقال أبو الرناد:
الأمر عددا بامدية إذا رجع نقادف عن قوه، فاستعقر الله قبلت شهادته. وقال الشعبي وقتادة: إذا أكذب نفسه
جلد وقبست شهادته. وقال الثوري: إذا حشد العد ثم أعنت جارت شهادته، وإذا استقصى الحدود فقصايه جائزة.
واصلحوا أعمالهم بالتدارك، ومنه الاستسلام للحد أو الاستحلال عن المقدوف. (أخلى) **غفور رحيم** عليه،
للاستثناء، قال الجمهور: الاستثناء إذا تعقب حملا بعضها معطوف على بعض، يصرف إلى الكل، كقوله: امرأته
صائق، وعنده حر، وعليه حجة إلا أن يدخل الدر؛ فإن الاستثناء يرجع إلى الجميع، وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن
قوله: **من عدل** معطوف على قوله: **من عدل** والعطف للاشتراك، فيكون رد الشهادة من الحد،
وهو لا يرتفع بالتوبة، والاستثناء تعقب جملة مقطوعة أعني **من عدل** وهي جملة مستأنفة؛ فإنها تخالف
ما قبلها بكونها إحصائية غير مخاطب بها الأئمة، بدليل أفراد الكاف في "أولئك"، وقبلها حمل الإنشائية بصيغة
الجمع حوطة بها الأحكام. وقال ابن القيم: ويقولون قال ابن المسيب وشريح والحسن والجمهور وابن جبیر، وروي
عن ابن عباس. (أخلى) **وهو أحب ما سمع** وهو قول الشافعي وأحمد، ثم إن عبد مالك يعتبر صلاح العمل
مع التوبة؛ لقوه تعالى: **من عدل** (سورة: ١٦٠)، وهو قول الشافعي، وقيل: لا يعتبر؛ لأن عمر
قال لأبي بكرة: تب أقل شهادتك، وقد يجب أن أنا بكرة كان من العباد، وصلاح العمل كان ثابتا. (أخلى)
مع الشاهد راد ابن أبي شيبة: قال أبو الزناد: أحبرني شيخ أن شريفا قضى بذلك. (أخلى)

١٤١٠ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْحَمِيدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَهُوَ عَامِلٌ عَلَى الْكُوفَةِ: أَنَّ اقْضَ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

١٤١١ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ سُئِلَا هَلْ يُقْضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ؟ فَقَالَا: نَعَمْ. قَالَ مَالِكُ: مَضَتْ السُّنَّةُ فِي الْقَضَاءِ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ، يَخْلِفُ صَاحِبُ الْحَقِّ مَعَ شَاهِدِهِ وَيَسْتَحِقُّ حَقَّهُ.....

أن اقض: أي حكم بيمين المدعي مع شاهد واحد. **فقلا نعم.** ومحمد قال مالك وإشاعني وأحمد، خلافاً لأبي حنيفة؛ فإن عده لا بد من شاهدين؛ لقوله تعالى: **٥٠. سَمِعْنَا مِنْكُمْ فِئْتَيْنِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ بَيْنِنَا** (سورة النحل: ٢٨٢) (المحلى) وقال أبو حنيفة والثوري والأوراعي وجماعة لا يقضى باليمين مع الشاهد في شيء من لأشياء، حتى قال محمد: يصح القضاء به؛ لأنه خلاف لقرآن ومخالف لمحدث المشهور **سَمِعْنَا مِنْكُمْ فِئْتَيْنِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ بَيْنِنَا** (سورة النحل: ٢٨٢) وأما الأحاديث الصحيحة فقد ورد فيه: "قضى بيمين وشاهد"، ليس فيه لفظ "مع"، فيحتمل أن يكون مراده قضى بيمين أحياناً وشاهد أحياناً؛ فلا يتعارض ما في الباب.

باليمين مع الشاهد قال محمد: ولعلنا عن أبي حنيفة خلاف ذلك، وقد ذكر ذلك من أبي ذئب عن ابن شهاب الزهري قال: سألت عن يمين مع الشاهد، فقال: بدعة، وأول من قضى بها معاوية، وكان ابن شهاب أعلمه عند أهل الحديث بالندية من غيره، وكذا ابن جريح أيضاً عن عطاء بن أبي رباح، قال: إنه قال: كان لقضاء الأول لا يقل إلا شاهداً، فأول من قضى باليمين مع الشاهد عند ابن مروان. وقال في التعليق الممجد: في "مصنف ابن أبي شيبة": حدثنا سويد بن عمرو، حدثنا أبو عروة عن معيرة عن إبراهيم وإشعني في الرجل يكون له الشاهد مع يمينه، قال لا يجوز إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين، وقال ابن أبي شيبة أيضاً: حدثنا حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال: هي بدعة، وأول من قضى بها معاوية، أسنده على شرط مسلم، وفي "مصنف عبد الرزاق": أخبرنا معمر، عن الزهري، قال: هذا شيء أخذته الناس لا بد من شاهدين، كما أورده السيد مرتضى في "الخواهر"، وهذه الروايات ومثاقها وأحدث الصحيح: **سَمِعْنَا مِنْكُمْ فِئْتَيْنِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ بَيْنِنَا** (سورة النحل: ٢٨٢) عن ابن أبي ذئب، وغيره من الأحاديث المشهورة المفيدة حصر اليمين على المدعى عليه، وبصاهر قوله تعالى: **٥٠. سَمِعْنَا مِنْكُمْ فِئْتَيْنِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ بَيْنِنَا** (سورة النحل: ٢٨٢) ذهب أصحابنا وشوري والأوراعي والزهري وإشعني وعطاء وغيرهم إلى بطلان القضاء بشاهد ويمين، وأجابوا عن الأحاديث السابقة بطرق منها: التأويل بأن المراد قضى بشاهد =

فَإِنْ تَكَلَّ وَأَبَى أَنْ يَحْلِفَ أَخْلِفَ الْمَطْلُوبُ، فَإِنْ حَلَفَ سَقَطَ عَنْهُ ذَلِكَ الْحَقُّ، وَإِنْ أَبَى أَنْ يَحْلِفَ ثَبَتَ عَلَيْهِ الْحَقُّ لِصَاحِبِهِ. قَالَ مَالِكٌ: ^{مدعى عليه} وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ خَاصَّةً، وَلَا يَقَعُ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحُدُودِ، وَلَا فِي نِكَاحٍ، وَلَا فِي طَلَاقٍ، وَلَا فِي عَتَاقَةٍ، وَلَا فِي سَرِقَةٍ، وَلَا فِي فَرِيَةٍ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّ الْعَتَاقَةَ مِنَ الْأَمْوَالِ فَقَدْ أَخْطَأَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَ لَحَلَفَ الْعَبْدُ مَعَ شَاهِدِهِ إِذَا جَاءَ بِشَاهِدٍ أَنَّ سَيِّدَهُ أَعْتَقَهُ، وَأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا جَاءَ بِشَاهِدٍ عَلَى مَالٍ مِنَ الْأَمْوَالِ ادَّعَاهُ حَلَفَ ^{قد} ^{وفي نسخة: واحد}

= واحد للمدعي ويمين للمدعى عليه، أي قضى أحيانا هكذا وأحيانا هكذا. ومنها: الكلام في صرق حديث ابن عباس وأبي هريرة بالانقطاع في السد، كما بسطه الطحاوي. ومنها: أن أحبار الأحاد إذا أثبتت ريادة على القرآن والأحاديث المشهورة لا تعتبر بها؛ لأن الريادة نسخ وحرم الواحد لا يسحهما. وقال الربيعي في 'نصب الراية': مسألة القضاء بشاهد ويمين قال به مالك وأحمد والشافعي، وحجتهم في ذلك حديث ابن عباس أخرجه مسلم وأبو داود والسنائي وابن ماجه، والحوادث عن حديث ابن عباس بوجهين: أحدهما: أنه معقول بالانقطاع، قال الترمذي في عنه الكبير: وسألت محمد بن عيسى عن هذا الحديث، فقال: إن عمرو بن دينار لم يسمعه من ابن عباس. وقال الطحاوي: وأما حديث ابن عباس فمنكر؛ لأن قيس بن سعد لا يعمه يحدث عن عمرو بن دينار، فيصير فيه انقطاعا. قال ابن القطان في كتابه: وهذا الحديث وإن كان مسلم قد أخرجه في صحيحه فهو يرمى بالانقطاع في موضعين. والحوادث الثاني: أن الحديث على تقدير صحته لا يعيد العموم. قال الإمام فخر الدين: قول الصحابي: هي النبي ﷺ عن كذا، وقضى كذا، لا يعيد العموم؛ لأن الحجة في المحكي لا في الحكاية، والمحكي قد يكون خاصا، وأيضاً فالقضاء له معان، أقرها في هذا الموضع فصل الخصومات، وهذا مما يتعين فيه إحصاؤه؛ إذ لا يثنى فيه الحكم بكل شاهد من النبي ﷺ إلى قيام الساعة بل إنما يقضي بشاهد خاص، وعلى هذا يكون الراوي قد اعتمد على قرينة الحال الدالة على أن المراد بالشاهد واليمين حقيقة الحسن لا استعراق الحسن، ويكون معناه: أنه في قضية نجس الشاهد وحسن اليمين. وقال الطحاوي: يجوز أن يكون أريد به يمين المدعي مع شاهده الواحد؛ لأن شاهده الواحد كان ممن يحكم بشهادته وحده، وهو حريمة بن ثابت رضي الله عنه، والله أعلم.

ثبت عليه الحق ^{الح} ويقضي بالكلية بلا رد اليمين على المدعي بعده، لحصوله قلبه.

في الأموال خاصة. وأما إذا كان الدعوى في غير الأموال فلا يقبل شاهد ويمين بالاتفاق، واحتج لذلك بما راد الشافعي لفظ 'في الأموال' عقب حديث أنه ﷺ قضى بشاهد ويمين. (المحلى)

مَعَ شَاهِدِهِ وَاسْتَحَقَّ حَقَّهُ كَمَا يَحْلِفُ الْحُرُّ. قَالَ مَالِكٌ: فَالْسُّنَّةُ عِنْدَنَا أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا جَاءَ بِشَاهِدٍ عَلَى عِتَاقَتِهِ اسْتُحْلِفَ سَيِّدُهُ مَا أَعْتَقَهُ وَبَطَلَ ذَلِكَ عَنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ السُّنَّةُ عِنْدَنَا أَيْضًا فِي الطَّلَاقِ إِذَا جَاءَتِ الْمَرْأَةُ بِشَاهِدٍ أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا أُحْلِفَ زَوْجَهَا مَا طَلَّقَهَا، فَإِذَا حَلَفَ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهَا طَلَاقٌ. قَالَ مَالِكٌ: فَسُنَّةُ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقَةِ فِي الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ وَاحِدَةٌ، إِنَّمَا يَكُونُ الْيَمِينُ عَلَى زَوْجِ الْمَرْأَةِ وَعَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ، وَإِنَّمَا الْعِتَاقَةُ حَدٌّ مِنَ الْحُدُودِ لَا تَحُوزُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَتَقَ الْعَبْدُ ثَبَّتَ حُرْمَتَهُ، وَوَقَعَتْ لَهُ الْحُدُودُ وَوَقَعَتْ عَلَيْهِ، وَإِنْ زَنَى وَقَدْ أُحْصِنَ رُجِمَ، وَإِنْ قَتَلَ الْعَبْدَ قُتِلَ بِهِ، وَثَبَّتَ لَهُ الْمِيرَاثُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ يُوَارِثُهُ. فَإِنْ اِحتَجَّ مُحْتَجٌّ فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ عَبْدَهُ وَجَاءَ رَجُلٌ يَطْلُبُ سَيِّدَ الْعَبْدِ بِدَيْنٍ لَهُ عَلَيْهِ، فَشَهِدَ لَهُ عَلَى حَقِّهِ ذَلِكَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُثَبِّتُ الْحَقَّ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ، حَتَّى تُرَدَّ بِهِ عِتَاقَتُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِ الْعَبْدِ مَالٌ غَيْرُ الْعَبْدِ، يُرِيدُ أَنْ يُجِيزَ بِذَلِكَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي الْعِتَاقَةِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى مَا قَالَ، وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَعْتِقُ عَبْدَهُ ثُمَّ يَأْتِي طَالِبُ الْحَقِّ عَلَى سَيِّدِهِ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ، فَيَحْلِفُ مَعَ شَاهِدِهِ، ثُمَّ يَسْتَحِقُّ حَقَّهُ، وَتُرَدُّ بِذَلِكَ عِتَاقَةُ الْعَبْدِ، أَوْ يَأْتِي الرَّجُلُ قَدْ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِ الْعَبْدِ مُحَالِطَةٌ وَمُلَابَسَةٌ، فَيَزْعُمُ أَنَّ لَهُ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ مَالًا، فيقول لِسَيِّدِ الْعَبْدِ: احْلِفْ مَا عَلَيْكَ مَا ادَّعَى، فَإِنْ تَكَلَّمَ وَأَبَى أَنْ يَحْلِفَ حُلِفَ صَاحِبِ الْحَقِّ، وَثَبَّتَ حَقُّهُ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ يَرُدُّ عِتَاقَةَ الْعَبْدِ

وفي نسخة: ينفذ

سحيف اح ولا يحلف السيد ولا الزوج لدعوى العبد لعنق وامرأة الطلاق حتى يقيما شاهدا واحدا على ذلك. (المحلى)

إِذَا ثَبَتَ الْمَالُ عَلَى سَيِّدِهِ. قَالَ: وَكَذَلِكَ أَيْضًا الرَّجُلُ يَنْكِحُ الْأَمَةَ فَتَكُونُ امْرَأَتَهُ، فَيَأْتِي سَيِّدُ الْأَمَةِ إِلَى الرَّجُلِ الَّذِي تَزَوَّجَهَا، فَيَقُولُ لَهُ: ابْتِغَتْ مِنِّي جَارِيتِي فَلَانَةَ أَنْتَ وَقُلَانٌ بَكْدًا وَكَذَا دِينَارًا، فَيُنْكِرُ ذَلِكَ زَوْجُ الْأَمَةِ، فَيَأْتِي سَيِّدُ الْأَمَةِ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، فَيَشْهَدُونَ عَلَى مَا قَالَ، فَيُثْبِتُ بَيْعَهُ، وَيَحِقُّ حَقُّهُ، وَتَحْرُمُ الْأَمَةُ عَلَى زَوْجِهَا، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِرَاقًا بَيْنَهُمَا، وَشَهَادَةُ النِّسَاءِ لَا تَحُوزُ فِي الطَّلَاقِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا الرَّجُلُ يَفْتَرِي عَلَى الرَّجُلِ الْحُرِّ، فَيَقْعُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، فَيَأْتِي رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، فَيَشْهَدُونَ أَنَّ الَّذِي افْتَرَى عَلَيْهِ عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، فَيَضَعُ ذَلِكَ الْحَدَّ عَنِ الْمُفْتَرِي بَعْدَ أَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ، وَشَهَادَةُ النِّسَاءِ لَا تَحُوزُ فِي الْفِرْيَةِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُشَبِّهُ ذَلِكَ أَيْضًا مِمَّا يَفْتَرِقُ فِيهِ الْقَضَاءُ وَمَا مَضَى مِنَ السَّنَةِ أَنَّ الْمَرَأَتَيْنِ تَشْهَدَانِ عَلَى اسْتِهْلَالِ الصَّبِيِّ، فَيَجِبُ بِذَلِكَ مِيرَاثُهُ حَتَّى يَرِثَ، وَيَكُونُ مَالُهُ لِمَنْ يَرِثُهُ إِنْ مَاتَ الصَّبِيُّ، وَلَيْسَ مَعَ الْمَرَأَتَيْنِ اللَّتَيْنِ شَهِدَتَا رَجُلٌ وَلَا يَمِينٌ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ الْعِظَامِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ وَالرِّبَاعِ وَالْحَوَائِطِ وَالرَّقِيقِ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَمْوَالِ. وَلَوْ شَهِدَتَا امْرَأَتَانِ عَلَى ذَرَاهِمٍ وَاحِدَةٍ أَوْ أَقَلٍّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ، لَمْ تَقْطَعْ شَهَادَتُهُمَا شَيْئًا، وَلَمْ تَحْزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُمَا شَاهِدٌ أَوْ يَمِينٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: لَا تَكُونُ الْيَمِينُ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ، وَيَحْتَجُّ بِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَقَوْلُهُ الْحَقُّ:

لا تخور في الفرقة وإنما جارتها لدفع الحد بالشبهة، فاعلم. **عنى سيدها لصبي** أي حروح الصبي حيا من بطن أمه، فيجب بذلك ميراثه. **معها شاهد أو يمين** فيقضي باليمين مع شهادة المرأتين حلالا للشافعي، قال: لأن شهادة النساء لا تخور دون الرجل، وإنما حنف في اليمين مع الشاهد لمحدث. **ومن الناس** كإبراهيم النخعي والحكم وعطاء وابن شرملة وأبي حنيفة والكوفيين والثوري والأوزاعي والزهري.

بِهَذَا لَمْ يَكُونَا رَحِيمَيْنِ فَرَجُلٍ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْصُونَ مِنَ الشَّاهِدِينَ يَقُولُ: فَإِنْ لَمْ يَأْتِ
 بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَلَا يُحْلَفُ مَعَ شَاهِدِهِ. قَالَ مَالِكٌ ^(الفقرة: ٢٨٢) فَمِنْ الْحُجَّةِ
 عَلَى مَنْ قَالَ ذَلِكَ الْقَوْلُ أَنْ يُقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ مَالًا أَلَيْسَ
 يُحْلَفُ الْمَطْلُوبُ مَا ذَلِكَ الْحَقُّ عَلَيْهِ؟ فَإِنْ حَلَفَ بَطَلَ ذَلِكَ عَنْهُ، وَإِنْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ
 حُلَفَ صَاحِبُ الْحَقِّ: أَنَّ حَقَّهُ لِحَقٍّ وَتَبَتَ حَقُّهُ عَلَى صَاحِبِهِ، فَهَذَا مَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ
 عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَا بِلَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ، فَبِأَيِّ شَيْءٍ أَخَذَ هَذَا؟ أَوْ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ
 مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَحَدُّهُ؟ فَإِنْ أَقَرَّ بِهَذَا فَلْيُقَرَّرْ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي
 كِتَابِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ لَيَكْفِي مِنْ ذَلِكَ مَا مَضَى مِنَ السَّنَةِ، وَلَكِنَّ الْمَرْءَ قَدْ يُجِبُّ أَنْ
 يَعْرِفَ وَجْهَ الصَّوَابِ وَمَوْقِعَ الْحُجَّةِ، فَفِي هَذَا بَيَانٌ مَا أَشْكَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

القضاء فيمن هلك وله دينٌ وعليه دينٌ له فيه شاهدٌ واحدٌ

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَهْلِكُ وَهُوَ دَيْنٌ عَلَى رَجُلٍ عَلَيْهِ شَاهِدٌ وَاحِدٌ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لِلنَّاسِ
 لَهُمْ فِيهِ شَاهِدٌ وَاحِدٌ، فَيَأْتِي وَرَثَتُهُ أَنْ يَحْلِفُوا عَلَى حُقُوقِهِمْ مَعَ شَاهِدِهِمْ. قَالَ مَالِكٌ:
 فَإِنَّ الْغُرَمَاءَ يَحْلِفُونَ وَيَأْخُذُونَ حُقُوقَهُمْ، فَإِنْ فَضَلَ فَضْلٌ لَمْ يَكُنْ لِلْوَرِثَةِ مِنْهُ شَيْءٌ،
 وَذَلِكَ أَنَّ الْأَيْمَانَ عُرِضَتْ عَلَيْهِمْ قَبْلُ، فَتَرَكُوهَا إِلَّا أَنْ يَقُولُوا: لَمْ نَعْنَمْ لِصَاحِبِنَا
 فَضْلًا وَيُعْلَمُ أَنَّهُمْ إِنَّمَا تَرَكُوا الْأَيْمَانَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ.....

ولا بلد من البلدان. وهذا لا يرد على الحقيقة؛ لأنهم لا يقولون برد يمين. قال ابن عبد البر: مذهب الكوفيين أن
 المدعى عليه إذا نكل عن اليمين حكم عليه باحق دون رد اليمين على المدعي، ولا يرض ممالك مع عدمه باختلاف
 من مضى أنه جهل هذا، وإني أتى بما لا يختلف فيه، كأنه قال: ومن لم يحكم بالكل خاصة أخرى أن يحكم
 بالكل ويمين الطالب. **فإن فصل:** أي بقي بعد أحد الغرماء حقوقهم بقية في المدين الذي كان لميت. (الحسين)

فَإِنِّي أَرَى أَنْ يَحْلِفُوا وَيَأْخُذُوا مَا بَقِيَ بَعْدَ ذَنْبِهِ.

القضاء في الدعوى

١٤١٢ - **مات** عَنْ جَمِيلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُؤَذِّنِ أَنَّهُ كَانَ يَحْضُرُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ يَقْضِي بَيْنَ النَّاسِ، فَإِذَا جَاءَهُ الرَّجُلُ يَدْعِي عَلَى الرَّجُلِ حَقًّا نَظَرًا، فَإِنْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا مُخَالَطَةٌ أَوْ مُلَابَسَةٌ أَحْلَفَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يُحْلَفْهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ مَنْ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ بِدَعْوَى نَظَرٍ، فَإِنْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا مُخَالَطَةٌ أَوْ مُلَابَسَةٌ أَحْلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَإِنْ حَلَفَ بَطُلَ ذَلِكَ الْحَقُّ عَنْهُ، وَإِنْ أَبَى أَنْ يَحْلِفَ وَرَدَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِي فَحَلَفَ طَالِبُ الْحَقِّ أَخَذَ حَقَّهُ.

مخالطة أو ملابسة واحتلفوا في تفسير الحطية، فقيل: هي معرفة معاملة ومداهة بشاهد أو شاهدين، وقيل: يكفي الشهرة، وقيل: هي أن يبين له الدعوى عندها على مثله، ويروى ذلك عن الفقهاء السبعة وغيرهم من فقهاء المدينة، وقال الزرقاني في تفسير الحطية: مثل التجار ومن نصب نفسه لمشراء والبيع، وروى البيهقي عن علي بن أبي حمزة: "اليمين على المدعى عليه إذا كان قد حالصه، فإن بكل حلف اندعي، وقال الشافعي والجمهور: إن اليمين متوجهة على المدعى عليه، سواء كان بینه وبين المدعى احتلاط أم لا، ودليل الجمهور عموم الحديث: **بينة على المدعى** وسنن على من حلف، ولا أصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا إجماع، كذا ذكر الصبي. (المحلى) وقال الزرقاني: وذهب الأئمة الثلاثة وغيرهم إلى توجه اليمين على المدعى عليه، سواء كان بينهما حطية أم لا؛ لعموم حديث ابن عباس في الصحيحين: أن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه، لكن حمله مالك وموافقه على ما إذا كانت حطية؛ لأنما يتبدل أهل السنة أهل الفصل تحليفهم مراراً في اليوم، واشترطت الحطية هذه المفسدة.

حقه وبه قال الشافعي: إنه لا يقضى بالكول بل يرد اليمين على المدعى؛ لأن الكول يحتل التورع على اليمين الكاذب والترفع عن الصادق، ومع هذا الاحتمال لا يكون حجة، وقد أخرج الحاكم - وقال: صحيح الإسناد - عن ابن عمر أنه ﷺ رد اليمين على طالب الحق، وقال أبو حنيفة: ترد اليمين على المدعى بعد الكول؛ لما في الصحيحين: لو يعصى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم؛ لكن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه. (المحلى)

القضاء في شهادة الصبيان

١٤١٣ - **مالك** عن هشام بن عروة أن عبد الله بن الزبير كان يقضي بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح.

قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أن شهادة الصبيان تحوز فيما بينهم من الجراح، ولا تحوز على غيرهم، وإنما تحوز شهادتهم فيما بينهم من الجراح وحدها، ولا تحوز في غير ذلك إذا كان ذلك قبل أن يفرقوا، أو يحببوا، أو يعلموا، فإن افرقوا فلا شهادة لهم إلا أن يكونوا قد أشهدوا العدول على شهادتهم قبل أن يفرقوا.

الجث على منبر النبي ﷺ

١٤١٤ - **مالك** عن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص، عن عبد الله بن نسطاس، عن جابر بن عبد الله الأنصاري أن رسول الله قال: من حلف على منبري آثما تبوأ مقعده من النار.

١٤١٥ - **مالك** عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، عن معبد بن كعب السلمي،

قال ان يفرقوا فتقبل بباقي الشروط، وحمل مالك قول ابن عباس بعدم إجارتهم على شهادتهم على الكبار.

نسطاس بكسر النون لا غير ومهمة ساكنة، المدي مولى كندة، وثقه النسائي. (مخى)

من حلف على منبري بأن كان محمورا من الحكام على ذلك؛ فإن اظاهر أن لا يحلف أحد عند المنبر إلا محمورا.

(مخلى) **ن** أي كادبا، وكذا عند غيره، وحصة لكونه أفصح ولشذوحيه إيمانيه. (مخى)

مقعده من النار أي من نار جهنم. قال الثوري شني: وجه ذكر من عند من لا يرى التعظيم بشيء من الأرومة والأمكة: أنهم كانوا يتحاكمون ويتحلفون يومئذ في المسجد، فأتوا جانب الأيمن منه، وهناك المنبر محلا للأفضية، فذكر في الحديث على ما كان ذلك. وقال الطبري: إن سائر القوم الأول أن يقول: وصف المنبر باسم الإشارة بعد إضافته إلى نفسه ليس إلا تعظيمه؛ فإن للمكان مدحلا في تعظيم اليمين. (مخى)

عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ، وَأَوْجَبَ لَهُ النَّارَ، قَالُوا: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَإِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرَاكِ، وَإِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرَاكِ، وَإِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرَاكِ، قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

جامع ما جاء في اليمين على المنبر

١٤١٦ - مَاتَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا غَطَفَانَ بْنَ طَرِيفٍ الْمُرِّيَّ يَقُولُ: اخْتَصَمَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَابْنُ مُطِيعٍ فِي دَارٍ كَانَتْ بَيْنَهُمَا إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَضَى مَرْوَانُ عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ بِالْيَمِينِ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: أَخْلَفُ لَهُ مَكَانِي، قَالَ: فَقَالَ مَرْوَانُ: لَا وَاللَّهِ إِلَّا عِنْدَ مَقَاطِعِ الْحُقُوقِ، قَالَ: فَجَعَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَخْلِفُ أَنْ حَقَّهُ لِحَقٍّ، وَيَأْبَى أَنْ يَخْلِفَ عَلَى الْمِنْبَرِ، قَالَ: فَجَعَلَ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ يَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى أَنْ يُخْلَفَ أَحَدٌ عَلَى الْمِنْبَرِ

أبي أمامة هذا ليس هو الباهلي بل الحارث الأنصاري، اسمه إياس بن ثعلبة أو ثعلبة بن سهيل، قاله ابن عبد البر، وما قيل: إنه توفي عام أحد غير صحيح. (المحلى) **حق مسلم** [مالية أو غيره كحد القذف وبصيب الروحة في القسم] بخلاف الدمي، فإنه ليس في حقه تلك الوعيد وإن كان اقتطاع حقه حراماً أيضاً. وقال القاسمي: تخصيص المسلم براء على الغالب؛ لأهم عامة المتعاملين؛ لا أن غير المسلم بخلافه بل حكمه حكمه. (المحلى)

حرم الله عليه الجنة. أي دحولها مع السابقين، أو في أول الوهلة من غير تطهيره بدحول النار. (المحلى) **أراك**. بفتح الهمزة شجرة يستاك بها. (المحلى) **ثلاث مرات**. فيه بيان غلط تحريم حق المسلم، وأنه لا فرق بين القليل والكثير. **أنا عطفان** اسمه سعد بن طريف بمهملتين. **واس مطيع**. ابن مطيع بن الأسود القرشي العدوي المدني، ولد على عهد النبي ﷺ. وذهب به أبوه إليه، وكان اسم أبيه العاصي فسماه مطيعاً، قتل مع ابن الربير بمكة سنة ثلاث وسبعين. (المحلى) **يعجب من ذلك**: أي من حلفه مع إياه عن الخلف على المنبر، وبه احتج البخاري على أنه لا يستحب الاستحلاف عند المنبر، وقال الشافعي: لو لم يعلم ريد أن اليمين عند المنبر سنة =

عَلَى أَقَلِّ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ، وَذَلِكَ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ.

ما لا يجوز من غلق الرهن

١٤١٧ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَغْلِقُ الرَّهْنُ. قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ فِيمَا تُرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَنَّ يَرْهِنَ الرَّجُلُ الرَّهْنَ عِنْدَ الرَّجُلِ بِالشَّيْءِ فِي الرَّهْنِ فَضْلًا عَمَّا رُهِنَ بِهِ، فَيَقُولُ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ: إِنَّ جَنْتَكَ بِحَقِّكَ إِلَى أَجَلٍ يُسَمِّيهِ لَهُ، وَإِلَّا فَالرَّهْنُ لَكَ بِمَا رُهِنَ فِيهِ، قَالَ: فَهَذَا لَا يَصْلَحُ ^{أَيُّ مَرْهُونِكَ} وَلَا يَحِلُّ، وَهَذَا الَّذِي نَهَى عَنْهُ، وَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ بِالَّذِي رُهِنَ بِهِ بَعْدَ الْأَجَلِ فَهُوَ لَهُ، وَأَرَى هَذَا الشَّرْطَ مُنْفِصِحًا.

القضاء في رهن الثمر والحيوان

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ رَهَنَ حَائِطًا لَهُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَيَكُونُ ثَمَرُ ذَلِكَ الْحَائِطِ قَبْلَ ذَلِكَ الْأَجَلِ: إِنَّ الثَّمَرَ لَيْسَ بِرُهْنٍ مَعَ الْأَصْلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اشْتَرَطَ ذَلِكَ الْمُرْتَهِنُ فِي رَهْنِهِ،

- لَأُكْرَ ذَلِكَ عَلَى مَرُوءٍ، كَمَا كُرِيَ عَلَيْهِ مَاعِةُ الصُّكُوتِ وَجُودًا، وَإِنَّمَا حَتَرَ عَنْ قَبِيحٍ وَتَعْصِيمًا لِلْمَرْهُونِ. (الْمُحَلَّى) قَالَ الْعَيْنُ: الْاِحْتِجَاجُ بِزَيْدٍ أَوَّلَى مِنَ الْاِحْتِجَاجِ بِمَرُوءٍ.

الرهن: بالتسكين: توثيق الدين بالمعين: وهو حسن من تولف لا سيقاء ^{أي} وهو محركا مرهون. (الْمُحَلَّى) **لا يغلق الرهن** يرفع الحاف على حرة، يقال: غلق الرهن تغلق عروق. إذا بقي في يد المرهون لا يقدر راحته على تعبضه، والمعنى: أنه لا يستحقه المرهون إذا ما يستحقه، وكان هذا من فعل الخهنية أن رهن إذا ما يؤد ما عليه ملك في الوقت المعين ملك المرهون رهن فأنصه الإسلام. كذا في الشهادة (الْمُحَلَّى)

رهن حائطا إلخ معناه: لا يكون لثمره حكم الرهن، ولا يكون المرهون أحق بها من الغرماء، وذلك أن اسماء من الرهن على صريين: أحدهما: أن يكون من غير حسن الأول. كثمرة الحبل وعسل الحبل وعدة الزرع والبراع وعدة العيد وسائر الخيوان. فهذا كله لا يكون رهنًا مع الأصل ما حدث منه بعد عقد الرهن. وقال أبو حنيفة والثوري: إن الدين والصفوف وثمر الحبل واشتر ما حدث من ذلك بعد رهن فهو في الرهن، وكذلك العدة والحراج.

وَأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا ارْتَهَنَ جَارِيَةً وَهِيَ حَامِلٌ أَوْ حَمَلَتْ بَعْدَ ارْتِهَانِهِ إِيَّاهَا إِنَّ وَلَدَهَا مَعَهَا، قَالَ: وَفُرِقَ بَيْنَ الشَّعْرِ وَبَيْنَ وَلَدِ الْجَارِيَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ فَتَمَرُهَا لِلْبَّائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ أَنْ مَنْ بَاعَ وَلِيدَةً أَوْ شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ، وَفِي بَطْنِهَا جَنِينٌ، أَنَّ ذَلِكَ الْجَنِينَ لِلْمُشْتَرِي اشْتَرَطَهُ الْمُشْتَرِي أَوْ لَمْ يَشْتَرِطَهُ، فَلَيْسَتْ النَّخْلُ مِثْلَ الْحَيَوَانِ، وَلَيْسَ الشَّعْرُ مِثْلَ الْجَنِينِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ أَنْ يَرَهْنَ الرَّجُلُ ثَمَرَ النَّخْلِ وَلَا يَرَهْنَ النَّخْلَ، وَلَيْسَ يَرَهْنُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ جَنِينًا فِي بَطْنِ أُمِّهِ مِنَ الرَّقِيقِ وَلَا مِنَ الدَّوَابِّ.

القضاء في الرهن من الحيوان

قال مالك: الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الرهن أن ما كان من أمر يعرف هلاكه من أرض أو دار أو حيوان، فهلك في يد المرتهن، وعلم هلاكه، فإنه من الرهن، وإن ذلك لا ينقص من حق المرتهن شيئاً، وما كان من رهن يهلك في يد المرتهن

قد أبرت: بضم الهمزة وتشديد الموحدة المكسورة. (المحلى) **ولا من الدواب:** قال أبو حنيفة: وبد الرهن ولسه وصوفه وثمرته مع أصله. وقال الشافعي: لا يكون المراء رهناً لا الولد ولا الثمرة. وقار أحمد: هو ملك للمرتهن دون المراء. وقال بعض أصحاب الحديث: إن كان المراء هو الذي يقع على الرهن فالزيادة له، أو المرتهن فزيادة له. (المحلى) **وما كان من رهن:** يريد أنه مما يعاب عليه، ولا يكاد أن يعلم هلاك ما كان من جنسه إلا بقوى من هو بيده، كالثياب والعبير والحلي والطعام وغير ذلك مما يكال أو يوزن، فهذا وما أشبهه يوصف بأنه مما يعاب عليه، وهذا الحسن من المراء إذا صاع بيد المرتهن، فلا يخلو أن تقوم بضايعة بية أو لا تقوم بذلك بية، فإن قامت به بينة فعلى مالك في كتاب ابن الموار فيه روايتان، إحداهما: أنه لا يصمن، وهذا قال ابن القاسم وعبد الله وأصغ، واحتارها ابن الموار. والثانية: يصمن في الرهن والعارية، وهو مذهب الأوزاعي في الرهن، وبه قال أشهب.

فَلَا يُعْلَمُ هَلَاكُهُ إِلَّا بِقَوْلِهِ فَهُوَ مِنَ الْمُرْتَهِنِ، وَهُوَ لِقِيمَتِهِ ضَامِنٌ، يُقَالُ لَهُ: صِفَّهُ فَإِذَا وَصَفَهُ أُحْلِفَ عَلَى صِفَتِهِ وَتَسْمِيَةِ مَالِهِ فِيهِ، ثُمَّ يُقَوِّمُهُ أَهْلُ الْبَصَرِ بِذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ فَضْلٌ عَمَّا سَمِيَ فِيهِ الْمُرْتَهِنُ أَخَذَهُ الرَّاهِنُ، وَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِمَّا سَمِيَ أُحْلِفَ الرَّاهِنُ عَلَى مَا سَمِيَ الْمُرْتَهِنُ، وَبَطَلَ عَنْهُ الْفَضْلُ الَّذِي سَمِيَ الْمُرْتَهِنُ فَوْقَ قِيمَةِ الرَّهْنِ، وَإِنْ أَبَى الرَّاهِنُ أَنْ يَحْدِفَ أُعْطِيَ الْمُرْتَهِنُ مَا فَضَّلَ بَعْدَ قِيمَةِ الرَّهْنِ، فَإِنْ قَالَ الْمُرْتَهِنُ: لَا عِلْمَ لِي بِقِيمَةِ الرَّهْنِ حُلْفَ الرَّاهِنِ عَلَى صِفَةِ الرَّهْنِ، وَكَانَ ذَلِكَ لَهُ إِذَا جَاءَ بِالْأَمْرِ الَّذِي لَا يُسْتَنْكَرُ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ إِذَا قَبِضَ الْمُرْتَهِنُ الرَّهْنَ وَلَمْ يَضَعْهُ عَلَى يَدَيْ غَيْرِهِ.

مضناه في رهن يكون بين الرجلين

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلَيْنِ يَكُونُ لَهُمَا رَهْنٌ بَيْنَهُمَا، فَيَقُومُ أَحَدُهُمَا بِبَيْعِ رَهْنِهِ وَقَدْ كَانَ الْآخَرُ أَنْظَرَهُ بِحَقِّهِ سَنَةً، قَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُقَسِّمَ الرَّهْنَ وَلَا يَنْقُصَ حَقُّ الَّذِي أَنْظَرَهُ بِحَقِّهِ، يَبِيعَ لَهُ نَصْفُ الرَّهْنِ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُمَا وَأَوْفَى حَقَّهُ، وَإِنْ خِيفَ أَنْ يَنْقُصَ حَقَّهُ يَبِيعَ الرَّهْنَ كُلَّهُ، فَأُعْطِيَ الَّذِي قَامَ بِبَيْعِ رَهْنِهِ حَقَّهُ مِنْ ذَلِكَ، ...

لا يسكر واحتنف إذا قامت أمانة باهلاك، فروى القاسم وعبره عنه: أنه لا يصح، ويأخذ ديه من الراهن، وروى أشهب وعبره: أنه صم من قيمته. **وله مصنف** ح فهو وضعه عند غيره يصح من غير تفصيل، قال شافعي وأحمد: الرهن كنه أمانة في يد المرهن حتى لا يسقط شيء من الدين هلاكه، وقال رفر: الرهن مضمون قيمته، وقال أبو حنيفة: يصح بأقل من قيمته ومن الدين. **في الرحن** ح يكون ذلك على وجهين، أحدهما: أن يرهنه في وقت واحد، والثاني: أن يرهن أحدهما فضل الآخر. ومسألة الكتاب تقتضي أنهما يرهنه معا، ولو رهنه رهنين معا على رهن، فأنظره أحدهما بحقه سنة وقام الآخر يصب تعجيل حقه، فإن كان الرهن لا ينقص قيمته بالقسمة قال في "الأصل" إن لم ينقص قسمته حتى الذي أنظره بحقه يبيع. وفي المجموعة: إن قدر على قسم الرهن بما لا ينقص به حتى القائم بحقه قسم، فيبيع لهذا نصفه في حقه.

فَإِنْ طَابَتْ نَفْسُ الَّذِي أَنْظَرَهُ بِحَقِّهِ أَنْ يَدْفَعَ نِصْفَ الثَّمَنِ إِلَى الرَّاهِنِ، وَإِلَّا حُلِفَ الْمُرْتَهِنُ أَنَّهُ مَا أَنْظَرَهُ إِلَّا لِيُوقِفَ لِي رَهْنِي عَلَى هَيْئَتِهِ، ثُمَّ أُعْطِيَ حَقَّهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ يَرَهُنُهُ سَيِّدُهُ وَلِلْعَبْدِ مَالٌ: إِنْ مَالَ الْعَبْدِ لَيْسَ بِرَهْنٍ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ الْمُرْتَهِنُ.

القضاء في جامع الرهون

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ ارْتَهَنَ مَتَاعًا، فَهَلَكَ الْمَتَاعُ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ، وَأَقْرَأَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ بِتَسْمِيَةِ الْحَقِّ، وَاجْتَمَعَ عَلَى التَّسْمِيَةِ وَتَدَاعَى فِي الرَّهْنِ، فَقَالَ الرَّاهِنُ: قِيمَتُهُ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَقَالَ الْمُرْتَهِنُ: قِيمَتُهُ عَشْرَةٌ دَنَانِيرَ، وَالْحَقُّ الَّذِي لِلرَّجُلِ فِيهِ عِشْرُونَ دِينَارًا، قَالَ مَالِكٌ: يُقَالُ لِلَّذِي بِيَدِهِ الرَّهْنُ: صِفْهُ، فَإِذَا وَصَفَهُ أُخْلِفَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَقَامَ تِلْكَ الصِّفَةَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَكْثَرَ مِمَّا رُهِنَ بِهِ، قِيلَ لِلْمُرْتَهِنِ: ارْجُدْ إِلَى الرَّاهِنِ بَقِيَّةَ حَقِّهِ، وَإِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَقَلَّ مِمَّا رُهِنَ بِهِ، أَخَذَ الْمُرْتَهِنُ بَقِيَّةَ حَقِّهِ مِنَ الرَّاهِنِ، وَإِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ بِقَدْرِ حَقِّهِ فَالرَّهْنُ بِمَا فِيهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلَيْنِ يَخْتَلِفَانِ فِي الرَّهْنِ يَرَهُنُهُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَيَقُولُ الرَّاهِنُ: أَرَهَنْتُكَ بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ، وَيَقُولُ الْمُرْتَهِنُ: ارْتَهَنْتُهُ مِنْكَ بِعِشْرِينَ دِينَارًا، وَالرَّهْنُ ظَاهِرٌ بِيَدِ الْمُرْتَهِنِ. قَالَ: يُحْلَفُ الْمُرْتَهِنُ حَتَّى يُحِيطَ بِقِيَمَةِ الرَّهْنِ،

إلا أن يشترطه المُرْتَهِنُ يريد: فيكون رهنا مع العبد، وإما يكون رهنا مع العبد ماله الذي كان له يوم اشتراطه. فالرهْنُ بما فيه أي هو مستهلك بما فيه، وقال أبو حنيفة: القول قول المرتهن في القيمة مع يمينه، ومذهب الشافعي: أن القول قول الغارم مطلقا. (المحلى) يحيط بقيمته الرهن وهذا على ما قال: إلهما إذا اختلفا في قدر الدين، فقال الراهن: عشرة، وقال المرتهن: عشرون، والرهن قائم بيد المرتهن، يحلف حتى يحيط بقيمة الرهن، قال: وكان مبدأ باليمين؛ لقبضه الرهن وحيازته له.

فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَا زِيَادَةَ فِيهِ وَلَا نُقْصَانَ عَمَّا حُلِفَ أَنَّ لَهُ فِيهِ، أَخَذَهُ الْمُرْتَهِنُ بِحَقِّهِ، وَكَانَ أَوْلَى بِالتَّبَدُّلَةِ بِالْيَمِينِ؛ لِقَبْضِهِ الرَّهْنِ وَحِيَازَتِهِ إِلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّ الرَّهْنِ أَنْ يُعْطِيَهُ حَقَّهُ الَّذِي حُلِفَ عَلَيْهِ وَيَأْخُذَ رَهْنَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ كَانَ الرَّهْنُ أَقْلَ مِنْ الْعِشْرِينَ الَّذِي سَمِيَ: أُحْلِفَ الْمُرْتَهِنُ عَلَى الْعِشْرِينَ الَّذِي سَمِيَ، ثُمَّ يُقَالُ لِلرَّاهِنِ: إِمَّا أَنْ تُعْطِيَهُ الَّذِي حُلِفَ عَلَيْهِ وَتَأْخُذَ رَهْنَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَحْلِفَ عَلَى الَّذِي قُتِلَ: إِنَّكَ رَهْنَتُهُ بِهِ. وَيَبْتَطُلُ عَنْكَ مَا زَادَ الْمُرْتَهِنُ عَلَى قِيَمَةِ الرَّهْنِ، فَإِنْ حَلَفَ الرَّاهِنُ بِطُلْ ذَلِكَ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ لَزِمَهُ غُرْمُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ الْمُرْتَهِنُ. قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ هَلَكَ الرَّهْنُ وَتَبَاكَلا الْحَقُّ، فَقَالَ الَّذِي لَهُ الْحَقُّ: كَانَتْ لِي فِيهِ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَقَالَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ: لَمْ يَكُنْ لَكَ فِيهِ إِلَّا عَشْرَةُ دَنَابِيرَ، وَقَالَ الَّذِي لَهُ الْحَقُّ: قِيَمَةُ الرَّهْنِ عَشْرَةُ دَنَابِيرَ، وَقَالَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ: قِيَمَتُهُ عِشْرُونَ دِينَارًا. قِيلَ لِلَّذِي لَهُ الْحَقُّ: صِفْهُ، فَإِذَا وَصَفَهُ أَحْبَفَ عَلَى صِفَتِهِ ثُمَّ أَقَامَ تِلْكَ الصِّفَّةَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِهَا، فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الرَّهْنِ أَكْثَرَ مِمَّا ادَّعَى فِيهِ الْمُرْتَهِنُ، أُحْلِفَ عَلَى مَا ادَّعَى، ثُمَّ يُعْطَى الرَّاهِنُ مَا فَضَلَ مِنْ قِيَمَةِ الرَّهْنِ، وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَقْلَ مِمَّا يَدَّعِي فِيهِ الْمُرْتَهِنُ،

وإن كان الرهن الخ يريد أنه إن كانت قيمة الرهن خمسة عشر، فله أن يحلف على العشرين التي ادعى. قال ابن مورو: وهو قال المرهق. لا أحلف إلا على قيمة الرهن لكان له ذلك. **فإن هلك الرهن:** وهذا على حسب ما قاله: إن مرهقين إذا تباكلا وقد صاح الرهن وكان مما يعاب عليه، فقال المرهق: قيمة رهن عشرة دنانير وديني فيه عشرون دينارًا، وقال اراهن: قيمة الرهن عشرون دينارًا ودينيك فيه عشرة دنانير، فله يقول لمرهق: صممه؛ لأنه عارم، فإد وصفه حلف على تلك الصيغة إذا كانت أدون من الذي دعاها الرهن، ثم قوم أهل المعرفة بتلك الصيغة التي حلف عليها المرهق، ثم إن كانت تلك القيمة أكثر من العشرين التي ادعاها المرهق من الدين أحلف على ما ادعى، ثم يعطى رهن ما فضل من قيمة الرهن على دينه الذي حلف عليه، وهذا قول مالك وأكثر أصحابه.

أَحْلَفَ عَلَى الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ لَهُ فِيهِ، ثُمَّ قَاصَّهُ بِمَا بَلَغَ الرَّهْنُ، ثُمَّ أَحْلَفَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ عَلَى الْفَضْلِ الَّذِي بَقِيَ لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ بَعْدَ مَبْلَغِ ثَمَنِ الرَّهْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي بِيَدِهِ الرَّهْنُ صَارَ مُدْعِيًا عَلَى الرَّاهِنِ، فَإِنْ حَلَفَ، بَطَلَ عَنْهُ بَقِيَّةُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ الْمُرْتَهِنُ مِمَّا ادَّعَى فَوْقَ قِيَمَةِ الرَّهْنِ، وَإِنْ نَكَلَ لَزِمَهُ مَا بَقِيَ مِنْ حَقِّ الْمُرْتَهِنِ بَعْدَ قِيَمَةِ الرَّهْنِ.

القضاء في كراء الدابة والتعدي فيها

قال مالك: الأمر عندنا في الرجل يستكري الدابة إلى المكان المسمى، ثم يتعدى ذلك المكان ويتقدم، قال: إن رب الدابة يُخَيِّرُ، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَ كِرَاءَ دَابَّتِهِ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي تُعْذِي بِهَا إِلَيْهِ أُعْطِيَ ذَلِكَ وَيَقْبِضُ دَابَّتَهُ وَلَهُ الْكِرَاءُ الْأَوَّلُ. وَإِنْ أَحَبَّ رَبُّ الدَّابَّةِ فَلَهُ قِيَمَةُ دَابَّتِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي تَعْدَى مِنْهُ الْمُسْتَكْرِي،.....

قال مالك الخ من حصل هذا كلام رجل استأجر دابة إلى مكان معين، ثم تعدى استأجره وتقدم من ذلك المكان، فصاحب الدابة لا يجبر إن شاء أخذ كراء دابته إلى مكان الذي تعدى بها إليه، والكراء هو الكراء الأول، وإن شاء أخذ قيمة الدابة، ويعتبر بقية من المكان الذي تعدى بها إليه استأجره، والكراء الأول الذي قرر أولا بينهم مستأجره. هذا إذا كان استأجر دابة مدّة، أي ذهب فقصه لأن المدّة تستعمل في معنى الذهاب، يقال: فعل ذلك عودا ويدا، وفي عودته ويدا، وعودته ويدا، كذا في النسخ، هذا ما حصر الناس، والله أعلم بحقيقة الحال.

الرجل يستكري الدابة الخ قال صاحب من استكري دابة إلى مكان مسمى، ثم بعدد ما تقدم منه: فإن رب الدابة إن شاء أخذ كراء دابته إلى الموضع الذي تعدى إليه مع الكراء الأول، وإذا حدثت، وإن أحب كانت له قيمة دابته من مكان الذي تعدى منه مكترى. وإن الكراء لأول، يريد أنه ما تعدى دابة وراود على المكان الذي كترى به، ثبت له حكم التعدي وحقه الصمان، وذلك على قسمين، أحدهما: أن يرد الدابة لمكترى على حالها. والثاني: أن يردّها وقد تغيرت، فإن ردها على حالها فلا يجبر أن يكون أمسكها في تعديه بمساكا يسيرا أو كثير، فإن كان قد أمسكها بمساكا يسيرا يوما أو أياما فلا ضمان عليه. وأما إن حسنها الأيام الكثيرة مثل شهر وحوال، فصاحبها مجبر بين كراء الأول وكراء ما تعدى حسنها فيه، وبين كراء الأول وبقية قيمة دابته.

وَلَهُ الْكَرَاءُ الْأَوَّلُ إِنْ كَانَ اسْتَكْرَى الدَّابَّةَ الْبُدْءَ، وَإِنْ كَانَ اسْتَكْرَاهَا ذَاهِبًا وَرَاجِعًا، ثُمَّ تَعَدَّى حِينَ بَلَغَ بِهَا الْبَلَدَ الَّذِي اسْتَكْرَى إِلَيْهِ، فَإِنَّمَا لِرَبِّ الدَّابَّةِ نِصْفُ الْكَرَاءِ الْأَوَّلِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْكَرَاءَ نِصْفُهُ فِي الْبُدْءِ وَنِصْفُهُ فِي الرَّجْعَةِ، فَتَعَدَّى الْمُتَعَدِّي بِالدَّابَّةِ وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِلَّا نِصْفُ الْكَرَاءِ وَلَوْ أَنَّ الدَّابَّةَ هَلَكَتْ حِينَ بَلَغَ بِهَا الْبَلَدَ الَّذِي اسْتَكْرَى إِلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمُسْتَكْرِى ضَمَانٌ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُكْرِى إِلَّا نِصْفُ الْكَرَاءِ. قَالَ: وَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ أَهْلِ التَّعَدِّي وَالْخِلَافِ؛ لِمَا أَخَذُوا الدَّابَّةَ عَلَيْهِ. قَالَ: وَكَذَلِكَ أَيْضًا مَنْ أَخَذَ مَالًا قِرَاضًا مِنْ صَاحِبِهِ، فَقَالَ لَهُ رَبُّ الْمَالِ: لَا تَشْتَرِ بِهِ حَيَوَانًا وَلَا سِلْعًا كَذًا وَكَذَا لِسَلْعٍ يُسَمِّيهَا وَيَنْهَاهُ عَنْهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ يَضَعَ مَالَهُ فِيهَا، فَيَشْتَرِيَ الَّذِي أَخَذَ الْمَالَ الَّذِي نَهَى عَنْهُ، يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَضْمَنَ الْمَالَ وَيَذْهَبَ بِرَبْحِ صَاحِبِهِ، فَإِذَا صَنَعَ ذَلِكَ قَرَبُ الْمَالِ بِالْخِيَارِ، إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَدْخُلَ مَعَهُ فِي السِّلْعَةِ عَلَى مَا شَرَطَا بَيْنَهُمَا مِنَ الرَّبْحِ فَعَلَ، وَإِنْ أَحَبَّ فَلَهُ رَأْسُ مَالِهِ ضَامِنًا عَلَى الَّذِي أَخَذَ الْمَالَ وَتَعَدَّى فِيهِ. قَالَ: وَكَذَلِكَ أَيْضًا الرَّجُلُ يُبْضِعُ مَعَهُ الرَّجُلَ بِضَاعَةً، فَيَأْمُرُهُ صَاحِبُ الْمَالِ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ سِلْعَةً بِاسْمِهَا فَيُخَالِفُ، فَيَشْتَرِيَ بِبِضَاعَتِهِ غَيْرَ مَا أَمَرَهُ بِهِ وَيَتَعَدَّى ذَلِكَ؛ فَإِنْ صَاحِبَ الْبِضَاعَةِ عَلَيْهِ بِالْخِيَارِ، إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَ مَا اشْتَرَى بِمَالِهِ أَخَذَهُ، وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ الْمُبْضِعُ مَعَهُ ضَامِنًا لِرَأْسِ مَالِهِ فَذَلِكَ لَهُ.

وله لكراء الاول إن كان استكرى الدابة لبدء، وإن كان استكرها داهبا وراجعا، ثم تعدى حين مع البد الذي استكرى إليه الدابة من مصر إلى بركة، فمما مع بركة تعدى عيها؛ فإن صاحب الدابة له الكراء كله إلى بركة، ثم نه بعد ذلك الخيار في أحد قسمة الدابة مع الكراء إلى بركة داهبا وراجعا عشرة دابير، نصفها للبداء ونصفها للعودة، ثم يكون الخيار فيما بعد ذلك.

القضاء في المستكرهه من النساء

١٤١٨ - مات عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ قَضَى فِي امْرَأَةٍ أُصِيبَتْ مُسْتَكْرَهَةً بِصَدَاقِهَا عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِهَا.

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَغْتَصِبُ الْمَرْأَةَ، بِكْرًا كَانَتْ أَوْ ثَيِّبًا: إِنَّهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً فَعَلَيْهِ صَدَاقُ مِثْلِهَا، وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً فَعَلَيْهِ مَا تَقْصَرُ مِنْ ثَمَنِهَا، وَالْعُقُوبَةُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُغْتَصِبِ، وَلَا عُقُوبَةُ عَلَى الْمُغْتَصِبَةِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَإِنْ كَانَ الْمُغْتَصِبُ عَبْدًا، فَذَلِكَ عَلَى سَيِّدِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ أَنْ يُسَلِّمَهُ.

القضاء في استهلاك الحيوان والطعام

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَنْ اسْتَهْلَكَ شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ أَنْ عَلَيْهِ...

القضاء في المستكرهه: قال الناجي: المستكرهه لا يخلو أن تكون حرة أو أمة، فإن كانت حرة فلها صداق مثلها عني من استكرهها، وعيها الحد، وهذا قال الشافعي وهو مذهب الليث، وروي عن عبي بن أبي طالب ... وقال أبو حنيفة والثوري: عليه الحد دون الصداق. قال محمد في موطنه: إذا استكرهت امرأة فلا حد عيها، وعني من استكرهها الحد، وإذا وجب عليه الحد بطل الصداق، ولا يجب الحد والصداق في جماع واحد. قت: كما لا يجب مع القطع في السرقة الضمان، وتفصيله في كتب الفقه.

أن يسلمه: في "المهاج": الواطي مغصوبة عالما بالتحريم حد ويجب المهر، إلا أن تطاوعه، فلا يجب عني الصحيح، وعليها الحد إن علمت، وفي شرحه "المحلي": ولو كانت بكرًا يعطيها مهر بكر أو أرش البكارة مع مهر ثيب، وجهان، أصحهما الثاني. قال محمد في "الآثار": أحبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: من كان من الناس حراً ومملوكه عصب بامرأة نفسها، فعليه الحد ولا صداق عليه، قال: وإذا وجب الصداق درئ الحد، وإذا ضرب الحد بطل الصداق، قال محمد. وهذا كله قول أبي حنيفة وقولنا. (اعلى) **فيس استهلك الخ** أن عليه قيمته، وكذلك العروس، وكذلك كل ما ليس بمكيل ولا موزون ولا معدود، ومعنى قولنا معدود: أن تستوي أحاد جمته في الصفة عالما كالبيض والجوز، كما تستوي حبوب القمح والشعير من المكيل وإحاد العنب امورون، وأما جملة الحيوان من الرقيق والحيل وإن استوى عدداً؛ فإن أحاد حملته لا تستوي بل تتاين، فعلى هذا كل ما ليس بمكيل ولا موزون ولا معدود من استهلك شيئاً منه فإنما عليه قيمته، وقال أبو حنيفة وشافعي مثله.

قيمتُهُ يَوْمَ اسْتَهْلَكَهُ، لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُؤْخَذَ بِمِثْلِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَلَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ صَاحِبُهُ فِيمَا اسْتَهْلَكَ شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ اسْتَهْلَكَهُ، الْقِيَمَةُ أَعْدَلُ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَهُمَا فِي الْحَيَوَانِ وَالْعُرُوضِ. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ اسْتَهْلَكَ شَيْئًا مِنَ الطَّعَامِ بغيرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ، فَإِنَّمَا يَرُدُّ عَلَى صَاحِبِهِ مِثْلَ طَعَامِهِ بِمَكِينَتِهِ مِنْ صَنْفِهِ، وَإِنَّمَا الطَّعَامُ بِمَنْزِلَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، إِنَّمَا يَرُدُّ مِنَ الذَّهَبِ الذَّهَبُ وَمِنَ الْفِضَّةِ الْفِضَّةُ، وَلَيْسَ الْحَيَوَانُ بِمَنْزِلَةِ الذَّهَبِ فِي ذَلِكَ، فَرَقَ فِي ذَلِكَ السُّنَّةُ وَالْعَمَلُ الْمَعْمُولُ بِهِ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا اسْتَوْدِعَ الرَّجُلُ مَالًا فَاتَّاعَ بِهِ لِنَفْسِهِ وَرَبِحَ فِيهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ الرَّبْحَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ ضَامِنٌ لِلْمَالِ حَتَّى يُؤَدِّيَهُ إِلَى صَاحِبِهِ.

القضاء فيمن ارتد عن الإسلام

١٤١٩ - مَاتَ عَنْ رَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ غَيَّرَ دِينَهُ.....

وَالْعَمَلُ الْمَعْمُولُ بِهِ تَقَى الْأُئِمَّةُ عَلَى أَنَّ الْعُرُوضَ وَالْحَيَوَانَ وَكُلَّ مَا كَانَ غَيْرَ مَكِيلٍ وَلَا مَوْرُونَ إِذَا عَصَبَ وَنَفَسَ، يَصْمُنُ قِيَمَتَهُ، وَبِئْسَ مَكِيلٌ يَصْمُنُ مِثْلَهُ إِذْ وَحْدَهُ، لَا فِي رُوبَةِ أَحْمَدَ، كَدَّ فِي "بَرَحَةِ فِي اخْتِلَافِ الْأُمَّةِ". وَحَكَى بَنِي قُضْلٍ عَنْ مَالِكٍ وَحُوثَ أَهْلِهِ مَصْفُوقًا، وَعَنْهُ فِي رُوبَةِ وَحُوثِ أَهْلِهِ فِي عُرُوضِ وَالْحَيَوَانَ، وَعَنْهُ: مَا صَبَّغَهُ الْأَدَمِيُّ فَاثِلًا، وَأَمَّا الْحَيَوَانُ فَالْقِيَمَةُ، وَعَنْهُ: مَا كَانَ مَكِيلًا أَوْ مَوْرُونَ فَاثِلًا وَإِلَّا فَالْقِيَمَةُ، كَمَا فِي "كِتَابِ" قَالَ: وَهُوَ مُشْهُورٌ عَنْهُ. (تَحْمِي) **فَإِنَّ ذَلِكَ الرَّبْحَ لَهُ** يَرِيدُ أَنْ مَنْ تَحَرَّمَ أَنْ اسْتَوْدِعَهُ فَرَبِحَ فِيهِ، فَإِنَّ الرَّبْحَ لَهُ، وَقَدْ حَسِبَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي حَوْرٍ سَلَفَ مِنْ بَوْدَعَةٍ غَيْرِ ذَلِكَ الْمَوْدِعِ. **حَتَّى يُؤَدِّيَهُ** وَالْخَرَجُ بِالضَّمَانِ رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا، وَعَنْهُ فِي حَقِيقَةِ لَا يَضِيبُ لَهُ رِبْحٌ، بَلْ يَجِبُ صَدَقَةٌ. (تَحْمِي)

مَنْ غَيَّرَ دِينَهُ قَالَ مَالِكٌ: مَعَادُ فِيمَنْ حَرَجَ عَنِ الْإِسْلَامِ إِلَى غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَسْتَتَابُ فِيهِ كَالرَّادَقَةِ، أَوْ أَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ **مَنْ غَيَّرَ دِينَهُ** مَعْنَى مَعَادُ بَعْدِ الْإِسْتِنَابِ، فَإِنَّ تَابَ بَرَّحَ يَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى الْمَرْتَدِّ الْمَصْهَرِ لِأَسَدِهِ، وَذَلِكَ أَنْ مَنْ اسْتَقْبَلَ عَنِ الْإِسْلَامِ لَا يَحْتَوَى أَنْ يَسِرَّ كَفَرَهُ أَوْ يَصْهَرَهُ، فَإِنْ أَسْرَهُ فَهُوَ رَدِيْقٌ، وَقَوْلُ مَالِكٍ: وَأَمَّا مَنْ حَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى غَيْرِهِ فَأَصْهَرَهُ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَهُ سَسَابٌ. فَإِنْ تَابَ وَلَا قَتْلَ، وَبِهِ قَالَ عَمْرُو بْنُ الْحَصَابِ =

فَاضْرِبُوا عَنْقَهُ. قال مالك: وَمَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ - فِيمَا تُرَى وَاللَّهِ أَعْلَمُ - : مَنْ غَيَّرَ دِينَهُ فَاضْرِبُوا عَنْقَهُ: أَنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى غَيْرِهِ مِثْلُ الرَّنَادِقَةِ وَأَشْبَاهِهِمْ، فَإِنْ أُولَئِكَ إِذَا ظَهَرَ عَلَيْهِمْ قُتِلُوا وَلَمْ يُسْتَتَابُوا؛ لِأَنَّهُ لَا تُعْرَفُ تَوْبَتُهُمْ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا يُسِرُّونَ الْكُفْرَ وَيُعْلِنُونَ الْإِسْلَامَ، فَلَا أَرَى أَنْ يُسْتَتَابَ هَؤُلَاءِ وَلَا يُقْبَلَ مِنْهُمْ قَوْلُهُمْ، وَأَمَّا مَنْ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى غَيْرِهِ وَأَظْهَرَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ، وَذَلِكَ لَوْ أَنَّ قَوْمًا كَانُوا عَلَى ذَلِكَ رَأَيْتُ أَنْ يُدْعَوْا إِلَى الْإِسْلَامِ وَيُسْتَتَابُوا، فَإِنْ تَابُوا قَبْلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَتُوبُوا قُتِلُوا، وَلَمْ يَغْنِ بِذَلِكَ - فِيمَا تُرَى وَاللَّهِ أَعْلَمُ - مَنْ خَرَجَ مِنَ الْيَهُودِيَّةِ إِلَى النَّصْرَانِيَّةِ، وَلَا مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ إِلَى الْيَهُودِيَّةِ، وَلَا مَنْ يُغَيِّرُ دِينَهُ مِنْ أَهْلِ الْأَدْيَانِ كُلِّهَا إِلَّا الْإِسْلَامَ، فَمَنْ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى غَيْرِهِ وَأَظْهَرَ ذَلِكَ، فَذَلِكَ الَّذِي غُنِيَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- وعني بن أبي طالب وعثمان بن عفان - ويستتاب ثلاثة أيام، فإن تاب فيها وإلا قتل، وهو أحد قولي الشافعي، وروي عن أبي حنيفة: يستتاب ثلاث مرات في ثلاثة أيام أو ثلاث جمع.

فَاضْرِبُوا عَنْقَهُ واستند بعمومه على قتل المرتدة كالرحل، وهو قول مالك وأحمد والشافعي والجمهور، ورواه أبو حنيفة عن المحمي وحضه أبو حنيفة بالذكر؛ سهي عن قتل النساء، بأن "من" الشرطية لا نفع المؤن. (المحبي)
مِثْلُ الرَّنَادِقَةِ بفتح الراء جمع رنديق - بكسرها - : وهو السطل لكفر المظهر للإسلام، أو من لا يتحل دينا، وقد يعبر عنه بأنه الذي يكر الشريعة. وفي "انقاموس". الرنديق بالكسر من الشوية أو القائل بالبور والظلمة، أو من لا يؤمن بالربوبية والآخرة، أو من يبطل الكفر ويظهر الإيمان، أو هو معرب زن دين أي دين المرأة. (المحبي)
لَا تُعْرَفُ: لتفوههم باللسان ما ليس في الجنان.

وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ قَوْلُهُمْ وبه قال الليث وإسحاق وأحمد: إنه لا تقبل توبة الرنديق، وعند الشافعي: تقبل، وحكي أن المدر عن علي أنه يستتاب. قال الشمي: ولما في الرنديق روايتان: في رواية: يقبل كقول الشافعي. وفي رواية: لا يقبل كقول مالك. وقال النووي: وفي الرنديق خمسة أوجه لأصحابنا، أصحها قولها. (المحلي)
كُلُّهَا إِلَّا الْإِسْلَامَ فلا يقبل من غير دينا إلى آخر إلا الإسلام. عني به بقوله - من دونه وهو -

١٤٢٠ - **عن** عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَجُلٌ مِنْ قِبَلِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، فَسَأَلَهُ عَنْ النَّاسِ فَأَخْبَرَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: هَلْ كَانَ فِيكُمْ مِنْ مُعَرَّبَةٍ خَبِرَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، قَالَ فَمَا فَعَلْتُمْ بِهِ؟ قَالَ: قَرَّبْنَاهُ، فَضَرْبْنَا عَنْقَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: أَفَلَا حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثًا وَأَطَعْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيْفًا وَاسْتَبْتُمُوهُ، لَعَلَّهُ يَتُوبُ وَيَرْاجِعُ أَمْرَ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَخْضُرْ وَلَمْ أَمُرْ وَلَمْ أَرْضَ إِذْ بَلَغَنِي.

القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلا

١٤٢١ - **مالك** **عن** سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ ابْنَ عُبَادَةَ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدْتُ

من قبل أبي موسى وكان نابيا، جعده النبي قاصيا حدث في آخر حياته، ففي أبي رمان عمر (المحلى)
هل كان فيكم سأل أولًا عن اليهود من أحوال الناس وما يعملهم، ثم سأل عما عسى أن يصري من الأمور التي تستعرب وليس بمعتادة، فأخبره أن رجلا كفر بعد إسلامه، وهذا يقتضي أنه كان نادرا عندهم مستعرب، ولا يكاد يسمع به، ولحدث حكم فيه أبو موسى نكحهم مخالف لما يراه عمر بن الخطاب. من معرفة بكسر التاء وفتحها مع الإضافة فيهما، أي هل من حر جديد جاء من بلد بعيد، وأصله من العرب البعد، يقال: دار عربة بعيدة، كذا في "النهاية" **ولا حسبه** يحتل أن يأخذ ثلاث من قور لله تعالى: ...
 (هود ٦٥)، ولأن الثلاث قد جعلت أصلا في الشرع في أعمار معان واختيارها في المصروف وغير ذلك
واسم وعند أبي حنيفة يعرض عليه الإسلام بذلك. **رب** أي أحري، قالوا: هو من باب بكاية حيث أطلق اللام وأريد المروءة؛ إذ الإحمار مستلزم مروءة عاسا، أو من إطلاق أحد نوعي الضرب على الآخر حيث استهم ويراد الأمر. (المحلى) **أب وحده** وفي "الحارثي" أنه قال لو رأيت رجلا مع امرأتي نصرته بالسيف، فبلغ ذلك النبي فقال: ... واحتنف فيمن وجد مع امرأته رجلا فقتنه، فقال الجمهور: القود، وقال أحمد: إن أقام بية على أنه وحده مع امرأته قدمه هدر، وقال الشافعي: يعنى فيما بينه وبين الله. قال الدودوي: خبر الحارثي دال على وجوب القود في من قتل رجلا وحده مع امرأته؛ لأن الله عروجل وإن كان أعير من عباده لكنه أوجب الشهود، كذا ذكر القسطلاني. (المحلى)

مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا أَأْمِهْلُهُ حَتَّى آتِيَنِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ.

١٤٢٢ - مَاتَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الشَّامِ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ خَيْبَرِيِّ، وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، فَقَتَلَهُ أَوْ قَتَلَهُمَا مَعًا، فَأَشْكَلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ الْقَضَاءُ فِيهِ، فَكَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ يَسْأَلُ لَهُ عَلَيْهِ بِنَ أَبِي طَالِبٍ عَنْ ذَلِكَ، فَسَأَلَ أَبُو مُوسَى عَنْ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِنَ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ: إِنَّ هَذَا الشَّيْءَ مَا هُوَ بِأَرْضِي، عَزَمْتُ عَلَيْكَ لِتُخْبِرَنِي؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: كَتَبَ إِلَيَّ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ عَلَيْهِ: أَنَا أَبُو الْحَسَنِ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلْيُعْطَ بِرُمَّتِهِ.

القضاء في المنبوذ

اللفظ

١٤٢٣ - مَاتَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُنَيْنِ أَبِي جَمِيلَةَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ أَنَّهُ وَجَدَ مَنبُوذًا فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: فَجِئْتُ بِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى أَخْذِ هَذِهِ النَّسَمَةِ؟ فَقَالَ: وَجَدْتُهَا ضَائِعَةً.....

ترجمة: الرمة: بضم الراء وتشديد الميم، قصعة حبل يشدد بها الأسير أو القاتل إذا قيد إلى القود، أي يسلم إليهم بالحبل الذي شد به فكما لهم منه: لثلا يهرت، ثم اتسعوا فيه حتى قالوا: أحدث الشيء برمته، أي كله، كذا في 'النهاية'. قال النووي: احتموا فيمن قتل رجلا قد رعم أنه روى بامرأته، فقال الجمهور: يقتل إن يقوم بذلك بية أو يعترف به ورثة القتل، والنية أربعة من العدول من الرجال، وقال بعض أصحابنا: يجب على كل من قتل رابيا محصنا القصاص ما لم يأمر السلطان بقتله، والصواب الأول. وقال الشمني: لو رأى رجلا يربي بامرأته يدفعه بعير السيف، فإن لم يدفع يصربه بالسيف، ولا خلاف لأهل العلم فيه، ولو قتل رجلا وادعى أنه كان يربي بامرأته وكذبه الولي، فلا بد من بية، قيل: يكفي شاهدان؛ لأن البية تشهد على وجوده مع امرأته، وقيل: يأتي بأربعة شهداء؛ لأنه روي عن علي عليه السلام كذلك. (المحلى)

المسود: هو شرعا: اسم لحلي مولود طرحه أهله خوفا من العينة أو فرارا من تهمة الرية.

فَأَخَذْتُهَا، فَقَالَ لَهُ عَرِيفَةُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَقَالَ عُمَرُ: أَكْذَلِكَ؟
 قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: اذْهَبْ فَهُوَ حُرٌّ وَلَكَ وَلَاؤُهُ وَعَيْنَا نَفَقَتُهُ.
 قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْمَسْبُودِ أَنَّهُ حُرٌّ، وَأَنْ وَلَاءُهُ لِلْمُسْلِمِينَ، هُمْ يَرِثُونَهُ
 وَيَعْقِلُونَهُ عَنْهُ.

نقضاً بإلحاق الولد بآبيه

١٤٢٤ - عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا
 قَالَتْ: كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةٍ زَمْعَةَ
 مِنِّي فَأَقْبَضَهُ إِلَيْكَ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدٌ وَقَالَ: ابْنُ أَخِي قَدْ كَانَ
 عَهْدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَامَ إِلَيْهِ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فَقَالَ: أَخِي وَأَبْنُ وَلِيدَةٍ أَبِي وَلَدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَتَسَاوَقَا
 إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْنُ أَخِي قَدْ كَانَ عَهْدَ إِلَيَّ فِيهِ،

فاحدما فيه مدح رفع المقيض، وإن حلف هلاكه يفرص عند أبي حنيفة، وما عند الثلاثة النافية فيجب مطلقا، (الغلي)
رجل صالح: وفي رواية عبد الرزاق عن مالك: فاقمه عمر . فأتى عليه رجل خيرا، قال ابن بطال: أقمه
 عمر . حشية أن يكون ولده أتى به نعرص من بيت المال. وفي أسنائه: أقمه عمر حشية أن يكون هو رى
 بأمة فادعاه لقيطا، **نفسه** من بيت المال، وه أحد أبو حنيفة والجمهور. **نه حر** قال في الدر المختار: وهو حر
 مسلم نعا للدار إلا حجة رقه على حصصه، وهو الملتقط لسبق يده، هذا إذا كان المقيض صغيرا، فهو كبير يشت
 رقه بإقامة البينة عليه وإقراره أبصا. **عند أخ** هو الذي كسر ثنية النبي . بوه أحد ومات على شركه.

فيساوقا قال الباجي: يريد أن كلا منهما ساق صاحبه، منارعتة فيما ادعاه إلى النبي . (الغلي)
عقيد أني فيه استحققه، وأصل هذه ثم كانت هم في الخاهية إماء يربين، وكانت السادة يأتيهن في حلال ذلك،
 فإذا أتت إحداهن بولد، فرما يدعيه السيد وربما يدعيه الراي، فإن مات السيد ولم يكن ادعاه ولا أنكره فادعاه
 ورثته لحق به، إلا أنه لا يشارك مستحقه في ميراثه إلا أن يستحلقة قبل القسمة، وإن كان أنكره السيد لم يلحق
 به، وكانت لزمنة أمة على ما وصف، وهو يلم بها فظهر لها حمل، كان سيدها يظن أنه من عتة، فعهد عتة إلى
 أخيه أن يستلحق الحمل الذي بأمة زمعة. (الغلي)

وَقَالَ عَبْدُ بَنٍ زَمْعَةَ: أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةِ أَبِي وَلِدَ عَلَيَّ فِرَاشِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بَنٍ زَمْعَةَ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، ثُمَّ قَالَ لِسُودَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ: احْتَجِي مِنْهُ؛ لِمَا رَأَى مِنْ شَبْهِهِ بِعُتْبَةَ، قَالَتْ: فَمَا رَأَاهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

١٤٢٥ - **ما** عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ أَنَّ امْرَأَةً هَلَكَ عَنْهَا زَوْجُهَا فَاعْتَدَّتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ حِينَ حَلَّتْ فَمَكَثَتْ عِنْدَ زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَنِصْفَ شَهْرٍ، ثُمَّ وَلَدَتْ وَلَدًا تَامًا، فَجَاءَ زَوْجُهَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَدَعَا عُمَرُ نِسْوَةَ مِنْ نِسَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ قُدَمَاءَ، فَسَأَلَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ،

هو لك: أي هو أخوك إما بالاستلحاق وإما بالقضاء بعلمه؛ لأن زمعة كان صهره ﷺ. ويؤيده رواية السحري في المغاري: 'هو لك هو أخوك يا عبد بن زمعة'. وقال محمد بن جرير الطبري: أي هو لك عبد؛ لأنه بن وبيدة أمك، وكل أمة تند من غير سيدها فولدها عبد، يريد أنه لما لم يقل في الحديث اعتراف سيدها بأنه كان يمه بها، ولا شهد بذلك عليه أحد، وكانت الأصول تدفع قول قول ابنه عليه، لم يبق إلا القضاء بأنه عبد تبع لأمه. (المحلى)

الولد للفراش: بكسر الفاء، وهو على حذف مضاف أي لصاحب الفراش زوجها أو سيدها، وللسحاري في الفرائض عن أبي هريرة: **عبد صاحب فراش** قال النووي: معناه إذا كان للرجل امرأة أو أمة صارت فراشاً له، فأتت بولد عمدة الإمكان منه، لحقه، وصار ولداً يجري بينهما الموارث وغيره من الأحكام، سواء كان موافقاً له في الشبه أم لا، ثم المرأة تصير فراشاً بمجرد الكاح عند الكل، أما الأمة فتصير فراشاً بالوطء لا بمجرد الميث، وقال الإمام أبو حنيفة: لا تصير فراشاً إلا إذا ولدت ولداً واستلحقه، فما تأتى به بعد ذلك يلحقه إلا أن يفيه. (المحلى)

وللعاهر الحجر أي وللراني الحجارة بأن يرحم إن كان محصناً، ويحتمل أن يكون معناه الحرمان من الميراث والنسب كما يقال للمحروم: في يده التراب والحجر، فأبطل رسول الله ﷺ ما كانوا عليه من جاهلية، وأبطل ما كان يثبت بالقيافة بأنه مولود من ماء عتبة بن أبي وقاص ويشبهه.

احتجى منه. وإما أمرها بالاحتجاب؛ لما رأى من شبه ذلك الولد بعتبة، يعني أن ظاهر الشرع يحكم أن هذا الابن أخوك، ولكن حكم اتقوى أن تحتجى منه؛ لأنه لشبهه بعتبة كأنه أجنبي عنها.

فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ: أَنَا أَخْبِرُكَ عَنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ هَلَكَتْ عَنْهَا زَوْجُهَا حِينَ حَمَلَتْ، فَأَهْرَيْقَتْ عَلَيْهِ الدَّمَاءَ، فَحَشَّ وَلَدُهَا فِي بَطْنِهَا، فَمَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا الَّذِي نَكَحَهَا وَأَصَابَ الْوَلَدَ الْمَاءَ، تَحَرَّكَ الْوَلَدُ فِي بَطْنِهَا وَكَبِرَ، فَصَدَّقَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ عُمَرُ: إِنَّهُ لَمْ يَلْغُغْنِي عَنْكُمَا إِلَّا خَيْرٌ، وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِالْأَوَّلِ.

١٤٢٦ - م. ت. عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُليمان بْنِ يسارٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يُلَيِّطُ أَوْلَادَ الْجَاهِلِيَّةِ بِمَنْ ادَّعَاهُمْ فِي الْإِسْلَامِ، فَأَتَى رَجُلَانِ كِلَاهُمَا يَدَّعِي وَلَدَ امْرَأَةٍ، فَدَعَا عُمَرُ قَائِفًا، فَنَظَرَ إِلَيْهِمَا فَقَالَ الْقَائِفُ: لَقَدْ اشْتَرَكَا فِيهِ، فَضَرَبَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِالذَّرَّةِ، ثُمَّ دَعَا الْمَرْأَةَ فَقَالَ لَهَا: أَخْبِرِينِي خَيْرَكِ؟ فَقَالَتْ: كَانَ هَذَا لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ يَأْتِنِي وَهِيَ فِي إِبِلٍ لِأَهْلِهَا، فَلَا يُفَارِقُهَا حَتَّى يَظُنَّ وَتَظُنَّ أَنَّهُ قَدْ اسْتَمَرَ بِهَا حَبْلٌ، ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهَا فَأَهْرَيْقَتْ عَلَيْهِ دِمَاءً، ثُمَّ خَلَفَ عَلَيْهَا هَذَا تَعْنِي الْآخَرُ، فَلَا أُدْرِي مِنْ أَيِّهِمَا هُوَ؟ قَالَ: فَكَبَّرَ الْقَائِفُ، فَقَالَ عُمَرُ لِلْغُلَامِ: وَالِ أَيُّهُمَا شِئْتَ.

١٤٢٧ - م. ت. أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَوْ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ قَضَى أَحَدَهُمَا فِي امْرَأَةٍ غَرَّتْ رَجُلًا بِنَفْسِهَا، وَذَكَرَتْ أَنَّهَا حُرَّةٌ، فَتَزَوَّجَهَا فَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا، فَقَضَى أَنَّ يَفْدِيَ وَلَدَهُ بِمِثْلِهِمْ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْقِيَمَةُ أَعْدَلُ فِي هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

ولفرق بينهما: لبطان النكاح بكونه قبل العدة.

بليط: من التليط وهو الإلصاق. (المحلى)

قائف: بالقاف والفاء، هو الذي يتبع أثر الإساءة في لأساء وغيرها من لأثار. من فاف أثره يقوفه

فكبر القائف: سرورا لظهور صدقه من قولها.

وال بينهما سبب فيه دليل على اعتبار قول القائف في الأساس، وإن به مدخلا في إسماها. (المحلى)

الْقَضَاءُ فِي مِيرَاثِ الْوَلَدِ الْمُسْتَلْحَقِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَهْلِكُ وَلَهُ بَنُونَ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: قَدْ أَقَرَّ أَبِي أَنْ فُلَانًا ابْنُهُ إِنَّ ذَلِكَ النَّسَبَ لَا يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ إِنْسَانٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَجُوزُ إِقْرَارُ الَّذِي أَقَرَّ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ فِي حِصَّتِهِ مِنْ مَالِ أَبِيهِ، يُعْطَى الَّذِي شَهِدَ لَهُ قَدْرَ مَا يُصِيبُهُ مِنَ الْمَالِ الَّذِي بِيَدِهِ. قَالَ مَالِكٌ: فَتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنْ يَهْلِكَ الرَّجُلُ وَيَتْرَكَ ابْنَيْنِ لَهُ، وَيَتْرَكَ سِتِّ مِائَةِ دِينَارٍ، فَيَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَلَاثَ مِائَةِ دِينَارٍ، ثُمَّ يَشْهَدُ أَحَدُهُمَا بِأَنْ أَبَاهُ الْهَالِكُ قَدْ أَقَرَّ أَنْ فُلَانًا ابْنُهُ، فَيَكُونُ عَلَى الَّذِي شَهِدَ لِلَّذِي اسْتُلْحِقَ مِائَةُ دِينَارٍ، وَذَلِكَ نِصْفُ مِيرَاثِ الْمُسْتَلْحَقِ لَوْ لِحَقٍّ، وَلَوْ أَقَرَّ لَهُ الْآخَرُ، أَخَذَ الْمِائَةَ الْآخَرَى، فَاسْتَكْمَلَ حَقَّهُ وَثَبَتَ نَسَبُهُ، وَهُوَ أَيْضًا بِمَنْزِلَةِ الْمَرْأَةِ تُقَرُّ بِالذَّيْنِ عَلَى أَبِيهَا أَوْ عَلَى زَوْجِهَا، وَيُنْكَرُ ذَلِكَ الْوَرِثَةُ، فَعَلَيْهَا أَنْ تَدْفَعَ إِلَى الَّذِي أَقَرَّتْ لَهُ بِالذَّيْنِ قَدْرَ الَّذِي يُصِيبُهَا مِنْ ذَلِكَ الدَّيْنِ، لَوْ ثَبَتَ عَلَى الْوَرِثَةِ كُلِّهِمْ، إِنْ كَانَتْ امْرَأَةً وَرِثَتْ الثُّمَنَ، دَفَعَتْ إِلَى الْغَرِيمِ ثُمْنَ دَيْنِهِ، وَإِنْ كَانَتْ ابْنَةً وَرِثَتْ النِّصْفَ دَفَعَتْ إِلَى الْغَرِيمِ

إِنْ ذَلِكَ السَّبَّ اعلم أن الأسباب على قسمين، مها. ما ثبت بمجرد الإقرار من دون حاجة إلى البيعة، وهو ما لم يكن فيه تحميل على الغير، كالإقرار الرجل لرجل أنه ابنه، فالإقرار لهذا السب يثبت السب ويجعل المقر به من الورثة، وهذا إذا كان المقر له مجهول السب، وأما إذا كان معروف السب فلا يعتبر به ومنها: ما لا تثبت بمجرد إقرار المقر، وهو ما فيه تحميل السب على الغير، كالإقرار لرجل بأنه أخوه؛ فإنه يتضمن تحميل السب على أبيه بكونه ابنه، والإقرار بأنه يتضمن تحميل النسب على الخد بأنه ابنه ونحو ذلك، ففي هذه الصور إن صدق ذلك الغير اندي حمل السب إليه فذاك، وإلا فلا يعتبر إقراره إلا بالشهادة العادلة إلا في الإقرار بالبوة، نعم، المقر له بالنسب المتضمن تحميله على الغير، إذا لم يثبت نسبه بإقرار الغير ولا بالشهادة، ومات المقر على إقراره، يرث عندنا المقر إذا لم يكن له أصحاب الفروض ولا العصبات لا السببية ولا السسية، ولا ذو الأرحام ولا مولى الموالات.

نُصِفَ دَيْنُهُ، عَلَى حِسَابِ هَذَا يَدْفَعُ إِلَيْهِ مَنْ أَقْرَأَ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ.
 قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ عَلَى مِثْلِ مَا سَهَدَتْ بِهِ الْمَرْأَةُ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى أَبِيهِ دَيْنًا،
 أُحْلِفَ صَاحِبُ الدَّيْنِ مَعَ شَهَادَةِ شَاهِدِهِ، وَأُعْطِيَ الْغَرِيمُ حَقَّهُ كُلَّهُ، وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ
 الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ تَحُوزُ شَهَادَتُهُ، وَيَكُونُ عَلَى صَاحِبِ الدَّيْنِ مَعَ شَهَادَةِ شَاهِدِهِ أَنْ
 يَحْلِفَ وَيَأْخُذَ حَقَّهُ كُلَّهُ، فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ أَخَذَ مِنْ مِيرَاتِ الَّذِي أَقْرَأَ لَهُ قَدْرَ مَا يُصِيبُهُ
 مِنْ ذَلِكَ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَأَ بِحَقِّهِ وَأَنْكَرَ الْوَرِثَةَ وَجَازَ عَلَيْهِ إِقْرَارُهُ.

القضاء في أمهات الأولاد

١٤٢٨ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ
 الْخَطَّابِ قَالَ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَطُّونَ وَلَائِدَهُمْ ثُمَّ يَغْرُلُوهُنَّ لَا تَأْتِينِي وَلِيدَةٌ يَعْتَرِفُ
 سَيِّدُهَا أَنَّ قَدْ أَلَمَ بِهَا، إِلَّا أَلْحَقْتُ بِهِ وَلَدَهَا، فَأَعْرَلُوا بَعْدَ أَوْ ائْتَرَكُوا.
جمع وليدة وهي الحارية

١٤٢٩ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
 قَالَ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَطُّونَ وَلَائِدَهُمْ، ثُمَّ يَدْعُوهُنَّ يَخْرُجْنَ، لَا تَأْتِينِي وَلِيدَةٌ يَعْتَرِفُ
 سَيِّدُهَا أَنَّ قَدْ أَلَمَ بِهَا إِلَّا قَدْ أَلْحَقْتُ بِهِ وَلَدَهَا، فَأَرْسِلُوهُنَّ بَعْدُ أَوْ أَمْسِكُوهُنَّ.
إلى السوق

قد أَلَمَ فتح الهمزة وتشديد الميم أي قارب، من الإنماء: بمعنى النروب والقرب. (الحسين) أو **أَمْسِكُوهُنَّ** وه أحد
 مالك والشافعي وأحمد **يشت** سب ولد الأمة إذا أقر بوصيها وإن عرس عنها، وقال أبو حنيفة ومالك فيما
 حكى عبد الربيع: لا يشت إلا بدعوة. وه قال الثوري والشمعي والخس، به ما رواه الطحاوي عن بن عدس
 أنه كان يأتي جارية فحمت، فقال: ليس مني، إني أيتها إنانا لا أريد به الولد، وعن ريد بن ثابت: أنه كان يصاً
 جارية فارسية، فيعز عنها، فجاءت بولد فأعتق الولد وحدها. وعنه: أنه قال لها: من حمت؟ قالت: مني،
 قال: كذبت، ما أجعل إليك ما يكون منه الولد، ولم يترمه مع اعتراف بوصيها، ذكره الشمي. (الحسين)

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا جَنَّتْ جِنَايَةً، ضَمِنَ سَيِّدُهَا مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ قِيمَتِهَا، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَلِّمَهَا، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَحْمِلَ مِنْ جِنَايَتِهَا أَكْثَرَ مِنْ قِيمَتِهَا.

الْقَضَاءُ فِي عِمَارَةِ السُّورِ

١٤٣٠ - مات عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْعِرْقُ الظَّالِمُ كُلُّ مَا احْتَمَرَ أَوْ أُخِذَ أَوْ غُرِسَ بِغَيْرِ حَقٍّ.

١٤٣١ - **مالك** عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

أرضاً مبنية **الح** أي لا مالت لها فهي له أي يملكها، وليس لعرق صام بأضافة عرق وتوحيه "وطالم" بعته، أي طام صاحبه، أي ليس يعرق من عروق ما عرس يعبر حق، بأن عرس في ملك الغير يعبر إذن. (المحلى)

لعرق الح هو أن يعرس في أرض الغير عصاً يملكها به، والعرق في الأصل: أحد عروق الشجرة، وروي بتوحيه أيضاً، أي ليس لدي عرق ضام حق. وأما ضام فهو إما صفة عرق محار، أو صفة ذي حقيقة، وإما على تقدير إضافة العرق إلى الضام يكون الضام صاحب العرق وحق لعرق، أي محار، والمعنى: من عرس في أرض غيره أو زرعتها، فليس لعرسه ورعه حق إبقاء، بل للمالك أن يقلعه محاراً، وقيل: من عرس أرضاً أحياء غيره أو زرعتها، لم يستحق به الأرض، وهو فوق ما سبق، وضام إن أضيف إليه فهو العارس؛ لأنه تصرف في ملك الغير، وإن وُصف به فمعرّوس، سمي به؛ لأنه الضام. قال الخصال في شرح أبي داود: من الناس من يرويه بإضافته إلى الضام، وهو العارس الذي عرس في غير حقه، ومهم من يجعل الضام بعثاً لعرق يريد به العارس والشجر، وجعله ظالماً؛ لأنه يست في غير محله، واحتار الأزهري وأبو فارس ومالك والشافعي كونه بالتوحيث. **وعلى ذلك الح** قال محمد: وهذا بأحد، من أحياء أرضاً مبنية بإذن الإمام أو غير بدنه فهي له، فأما أبو حنيفة فقال: لا يكون له إلا أن يجعلها له الإمام، قال: ويسعى للإمام إذا أحيها أن يجعلها له، وإن لم يفعل لم تكن له، واستدل له بحديث: ما أرض لله وسببه، ثم حكم من عدل، فمن أحسب من مملوك لأرض فيه فسببه. أخرجه أبو يوسف في كتاب الآثار؛ فإنه أضافه إلى الله ورسوله، وكل ما أضيف إلى الله ورسوله، لا يجوز أن يختص به إلا بإذن الإمام.

القضاء في السياه

١٤٣٢ - **مات** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي سَيْلٍ مَهْزُورٍ وَمُذْنِبٍ: يُمْسِكُ حَتَّى الْكُعْبَيْنِ، ثُمَّ يُرْسِلُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ.

١٤٣٣ - **مات** عَنْ أَبِي الزَّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ.

١٤٣٢ - **مات** عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يُمْنَعُ نَقْعُ بَثْرٍ.

القضاء في المرفق

١٤٣٤ - **مات** عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

سبل مهزور بالإضافة لتقديمه بـ"راي على اراء"، اسم وادي بني قريظة، قاله في "النهاية". وفي "المصابيح": سبل مهزور معروف بالام، قيل: هو خطأ. لأن الأول مصاف والثاني عدم، ووجه الثاني: أن المهزور عدم مقبول من: هزور بد صرته، فحار إدخال الاسم عليه. (عني) **ومدسب** صم اسمه وفتح دال المعجمة وختية ساكنة، ويون مكسورة آخره موحدة، وهو أيضا اسم واد من أودية المدينة.

على الأسفل وهذا هو الذي عليه الجمهور في سقي الأرض بالماء عبر النوات إذا اردحوا عليه وصاق عليهم، سقي لا من الأول. فيحسن كل واحد ماء إلى أن يسع الكعبين. قال محمد: إنه بأحد؛ لأنه كدث الصلح بينهم لكل قوم ما اصطالحوا وأسلموا عليه من عيونهم وسيوهم وأغارهم وشربهم. **لا يمنع**: بزة المجهول خير تمنى لشيء. **الكلأ** تمنع كفاف والام بعدهما همزة مقصورة، هو اسات رصة وياسة، والمراد به ههنا. البات من نوات، فإن الناس فيه سوء عند الجمهور، وعند الحنفية: البات نفسه من غير أن يررعه أحد، واللام في "يمنع" لام العاقبة، والمنعى: أن يكون حول بشر كالأشجار عده ماء غيره، ولا يمكن أصحاب مواشي رعيه إلا إذا تمكنوا عن سقي هائمهم من نبت أشجار؛ فلا يتصرفوا بالعطش، فيستتره معهم الماء معهم الرعي. (الحنفية)

قَالَ: لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ.

١٤٣٥ - **ما** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ خَشْبَةً يَغْرِزُهَا فِي جِدَارِهِ ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مَعْرِضِينَ، وَاللَّهِ لَأُرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتافِكُمْ.

١٤٣٦ - **ما** عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ الضَّحَّاكَ بْنَ خَلِيفَةَ سَأَلَ خَلِيجًا لَهُ مِنَ الْعُرَيْضِ، فَأَرَادَ أَنْ يَمُرَّ بِهِ فِي أَرْضِ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ، فَأَبَى مُحَمَّدٌ، فَقَالَ لَهُ الضَّحَّاكَ: لَمْ تَمْنَعْنِي وَهُوَ لَكَ مَنْفَعَةٌ تَشْرَبُ بِهِ أَوَّلًا وَآخِرًا وَلَا يَضُرُّكَ؟ فَأَبَى مُحَمَّدٌ، فَكَلَّمَ فِيهِ الضَّحَّاكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَدَعَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُخَلِّي سَبِيلَهُ، فَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا وَاللَّهِ، فَقَالَ عُمَرُ: لِمَ تَمْنَعُ أَخَاكَ مَا يَنْفَعُهُ، وَهُوَ لَكَ نَافِعٌ تَسْقِي بِهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَهُوَ لَا يَضُرُّكَ؟ فَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا وَاللَّهِ، فَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَيَمُرَّنَّ بِهِ وَلَوْ عَلَى بَطْنِكَ، فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يَمُرَّ بِهِ؛ ففعل الضَّحَّاكَ.

لا صرر ولا صرار أي يصر الرجل أحاه ابتداء ولا حزاء، فيقصه من حقه، والصرار: فعال أي لا يغازيه على إصراره لإدخال الصرر عليه، والصرر فعل واحد والصرار فعل اثنين، والصرر ابتداء الفعل والصرار الحزاء عليه، وقيل: اصرر ما تصر به صاحبك وتمنع به أنت، والصرار أن تصره من غير أن تمنع، وقيل: هما معني واحد، والتكرار للتأكيد، قاله في "النهاية" (اعني) **بن اكشافكم** بثناء أشارة، أي بيسكم، قال عياض: ورواه بعض رواة "الموصأ" بأسود، ومعناه أيضاً بيسكم، والكتف: أخاب. **خليج** الخليج النهر يؤخذ من النهر الكبير، ويقال جابه: خليجه، قاله في "الصحيح" وفي "النهاية": الخليج: هر تقصه من الأعظم إلى موضع يتنع به. (المحلى)

العريض بالعين المهملة والضاد المعجمة مصعرا، واد بالندية. (المحلى)

فأمره عمر أمر عمر **الضحاك** أن يخري خليجه في أرض ابن مسleme ولو لم يرص به، قيل: إن عمر لم يقض على محمد بذلك، وإنما حنف على ذلك؛ ليرجع إلى الأفضل، ثقة أنه لا يشته، وقيل: هو على سبيل الحكم، وقال مالك: كان يقال: تحدث للناس أفضية بقدر ما يحدثون من المحجور، فهو كان أشأ معتدلاً في زماننا كاعتداله =

١٤٣٧ - **مالك** عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال: كان في حائط جدّه ربيع لعبد الرّحمن بن عوف، فأراد عبد الرّحمن بن عوف أن يحولّه إلى ناحية من الحائط هي أقرب إلى أرضه، فمنعهُ صاحب الحائط، فكلم عبد الرّحمن بن عوف عمر بن الخطّاب في ذلك، فقضى عمر لعبد الرّحمن بن عوف بتحويله.

القضاء في قسم الأموال

١٤٣٨ - **مالك** عن ثور بن زيد الديليّ أنه قال: بلغني أن رسول الله ﷺ قال: أيما دار أو أرض قُسمت في الجاهليّة، فهي على قسم الجاهليّة، وأيما دار أو أرض أدركها الإسلام ولم تُقسم، فهي على قسم الإسلام. قال مالك فيمن هلك وترك أموالاً بالعلية والسّافلة: إن البعل لا يُقسم مع التّضح إلا أن يرضى أهله بذلك، وإن البعل يُقسم مع العين إذا كان يُشبهها، وأن الأموال إذا كانت بأرض واحدة الذي بينهما مُتقارب، فإنه يُقام كل مالٍ منها، ثم يُقسم بينهم والمساكين والدّور بهذه المنزلة.

القضاء في الصّواري والحريسة

هي ما أحرمه الرّاعي

١٤٣٩ - **مالك** عن ابن شهاب، عن حرام بن سعد.....

= في من عمر... رأيت أن يقضى له بإجراء مائه في أرض؛ لأنّ شرب ماء ولا واحر ولا يصرّك، ولكن بعد حارس، فاحرف أن يقول ويسمى ما كان عليه حري ماء، فمدعي به حرك في أرض
فقضى عمر أي حكم بحجبه بعد رحمن؛ لأنّه حمل حديث: لا تمنع حدّكم حدّ علي صهره، وعدّه في كل ما يحاذي حارس لا تمنع له من دار جاره أرضه، والمشهور من مذهب مالك وأبي حنيفة عدم القضاء بشيء من ذلك إلا بصرح؛ حديث: لا حل من ماله لا يقبض منه **فهو على قسم الجاهلية** أي لا يقضى في إسلامك بقسمه كما أن أنكحة الجاهلية تبقى على حالها. **البعل**: ما سقته السماء، والمضح: ما سقي بالسّاية. **الصواري** هي التي تسمى عودى، يريد النّهارة التي صرّت لكل ررواح ناس.

ابن مُحِيصَةَ أَنَّ نَاقَةَ لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ دَخَلَتْ حَائِطَ رَجُلٍ، فَأَفْسَدَتْ فِيهِ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْحَوَائِطِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَأَنَّ مَا أَفْسَدَتْ الْمُوَاشِي بِاللَّيْلِ ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا.

١٤٤٠ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ: أَنَّ رَقِيقًا لِحَاطِبٍ سَرَقُوا نَاقَةَ لِرَجُلٍ مِنْ مُزَيْنَةَ فَاتَّخَرُوهَا، فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَمَرَ عُمَرُ كَثِيرَ بْنِ الصَّلْتِ أَنْ يَقْطَعَ أَيْدِيَهُمْ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: أَرَأَيْكَ تُجِيعُهُمْ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَا غَرَمَ لَكَ غَرَمًا يَشُقُّ عَلَيْكَ، ثُمَّ قَالَ لِلْمُزَنِيِّ: كَمْ تَمْنُ نَاقَتِكَ؟ فَقَالَ الْمُزَنِيُّ: قَدْ كُنْتُ وَاللَّهِ أَمْتَعُهَا مِنْ أَرْبَعِ مِائَةِ دِرْهَمٍ، فَقَالَ عُمَرُ: أَعْطِهِ ثَمَانِ مِائَةِ دِرْهَمٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ عَلَى هَذَا الْعَمَلُ عِنْدَنَا فِي تَضْعِيفِ الْقِيَمَةِ وَلَكِنْ مَضَى أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَنَا عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَغْرَمُ الرَّجُلُ قِيَمَةَ الْبَعِيرِ أَوْ الدَّابَّةِ يَوْمَ يَأْخُذَهَا.

محبيصة بضم الميم وفتح الحاء وتشديد التحتية المكسورة وفتح الصاد المهملة، الأضاري الحارثي المدني التابعي، ثقة قليل الحديث. **صام** أي كقوله تعالى: ﴿سَمِعَ صَاحِبُ﴾ (خفة: ٢١) أي مرضية أو ذو ضمان.

على أهلها في "شرح السنة": ذهب أهل العلم إلى أن ما أفسدت الماشية بالنهار من مال العير، فلا ضمان على أهلها، وما أفسدت بالليل صممه مالكها؛ لأن في العرف أن أصحاب الحوائط يحفظونها بالنهار وأصحاب المواشي بالليل، فمن حالف هذه العادة كان خارجا عن رسوم الحفظ، هذا إذا لم يكن مالك الدابة معها، فإن كان معها فعليه ضمان ما أنتمه، سواء كان راكبها أو سائقها أو قائدها أو كات واقعة، وسواء أتلف بيدها أو رحنها أو فمها، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد، وقال أبو حنيفة: لا ضمان فيها إذا لم يكن المالك معها ليلا ولا نهارا، واستدل لذلك بحديث: **العجماء جرحها جبار**. (المحلى)

يوم يأخذها: ولا يزداد على ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ عُدِيَ عَيْنُهُ فَخُذْهُ عَيْنَهُ حَتَّى مَسَىٰ عَيْنُهُ﴾ (البقرة: ١٩٤)، وبه قال أبو حنيفة والشافعي والجمهور. قال البيهقي. قد كان تصعيف الغرامة على من سرق في ابتداء الإسلام ثم صار مسوخا، واستدل الشافعي على بسخه بحديث البراء: أن ما أفسدت المواشي ضامن على أهلها، فقد حكم بالضمان ولم ينقل أنه أضعف الغرامة. (المحلى)

الْقَضَاءُ فِيمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ شَيْءٍ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنَ الْبَهَائِمِ أَنْ عَلَى الَّذِي أَصَابَهَا قَدْرَ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِهَا. وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْحِمْلِ يَصُولُ عَلَى الرَّجُلِ، فَيَخَافُهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَيَقْتُلُهُ أَوْ يَغْرِهُ: فَإِنَّهُ إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَهُ وَصَالَ عَلَيْهِ، فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ تَقُمْ لَهُ بَيِّنَةٌ إِلَّا مَقَالَتُهُ، فَهُوَ ضَامِنٌ لِلْحِمْلِ.

الْقَضَاءُ فِيمَا بَعْضُ الْعَمَالِ

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ دَفَعَ إِلَى الْغَسَّالِ ثَوْبًا يَصْبُغُهُ، فَصَبَّغَهُ، فَقَالَ صَاحِبُ الثَّوبِ: لَمْ أَمُرْكَ بِهَذَا الصَّبْغِ، وَقَالَ الْغَسَّالُ: بَلْ أُلِّتَ أَمْرَتِي بِذَلِكَ، فَإِنَّ الْغَسَّالَ مُصَدِّقٌ فِي ذَلِكَ، وَالْخِيَاطُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَالصَّائِغُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَيَحْلِفُونَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَأْتُوا بِأَمْرِ لَا يُسْتَعْمَلُونَ فِي مِثْلِهِ، فَلَا يَحُوزُ قَوْلُهُمْ فِي ذَلِكَ، وَلِيَحْلِفَ صَاحِبُ الثَّوبِ، فَإِنْ رَدَّهَا وَأَبَى أَنْ يَحْلِفَ حُلْفَ الصَّبَّاعِ. وَقَالَ مَالِكٌ فِي الصَّبَّاعِ يُدْفَعُ إِلَيْهِ الثَّوبُ فَيَخْطِي بِهِ، فَيَدْفَعُهُ إِلَى رَجُلٍ آخَرَ حَتَّى يَلْبَسَهُ الَّذِي أَعْطَاهُ إِيَّاهُ: إِنَّهُ لَا غُرْمَ عَلَى الَّذِي لَبَسَهُ.....

قدر ما نقص وبه قال الشافعي وأحمد، وعند أبي حنيفة: فيه تفصيل سياقي في ادبيات. (المحلى)

صامن للحمل وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم؛ لأنه قتله دفعا عن نفسه، فكأن كقتل الشاهر سيفاً، وقال أبو حنيفة: يجب القيمة في قتل حمل صال عليه.

والصانع أي صائغ الذهب والفضة يحتمون على ذلك، وبه قال ابن أبي ليلى؛ لأهما اتفاقاً على الإدان في الصنع،

ثم رب الثوب ادعى عليه خلافاً ليضمه أو ليست الخيار لنفسه وهو يكره لذلك، والقول للمسكر. (المحلى)

حلف الصانع وبظائره، وقال أبو حنيفة: القول لرب الثوب؛ لأن الإدان يستفاد منه، ولو أنكر أصل الإدان

فانقول قوله، فكذا إذا أنكر صنعه، لكنه يحلف؛ لأنه أنكر شيئاً لو أقر به لزمه، وإذا حلف فهو باختيار، إن شاء

صمن الحياط والصباغ، وإن شاء يأخذ الثوب وأعطاه أجر مثله، كذا في "الهداية". (المحلى)

وَيَعْرِمُ الْعَسَّالُ لِصَاحِبِ الثَّوْبِ، وَذَلِكَ إِذَا لَيْسَ الثَّوْبُ الَّذِي دُفِعَ إِلَيْهِ عَلَى غَيْرِ مَعْرِفَةٍ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ، فَإِنْ لَبِسَهُ وَهُوَ يَعْرِفُ أَنَّهُ لَيْسَ ثَوْبُهُ، فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ.

القضاء في الحماة والحوال

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يُحِيلُ الرَّجُلَ عَلَى الرَّجُلِ بِدَيْنٍ لَهُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ إِنْ أَفْتَسَرَ الَّذِي أُحِيلَ عَلَيْهِ أَوْ مَاتَ، فَلَمْ يَدْعُ وَفَاءً، فَلَيْسَ لِلْمُحْتَالِ عَلَى الَّذِي أَحَالَهُ شَيْءٌ، وَأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ الْأَوَّلِ. قَالَ مَالِكُ: وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكُ: فَأَمَّا الرَّجُلُ يَتَحَمَّلُ لَهُ الرَّجُلُ بِدَيْنٍ لَهُ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ، ثُمَّ يَهْلِكُ الْمُتَحَمِّلُ أَوْ يُفْلِسُ، فَإِنَّ الَّذِي تُحْمَلُ لَهُ يَرْجِعُ عَلَى غَرِيمِهِ الْأَوَّلِ.

القضاء فيمن ابتاع ثوباً وبه عيب

قَالَ مَالِكُ: إِذَا ابْتَاعَ الرَّجُلُ ثَوْبًا وَبِهِ عَيْبٌ مِنْ حَرَقٍ أَوْ غَيْرِهِ قَدْ عَلِمَهُ الْبَائِعُ، فَشَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ أَوْ أَقَرَّ بِهِ، فَأُحْدِثَ فِيهِ الَّذِي ابْتَاعَهُ حَدَثًا مِنْ تَقْطِيعٍ يُنْقِصُ ثَمَنَ الثَّوْبِ،

على صاحبه وبه قال الشافعي: إنه لا يرجع المحتال على الخيل وإن نوي الاحتال عليه بموت أو غيره، وهو قول أحمد والليث وأبي ثور وابن المنذر، وبويده ما روى ابن المسيب: أنه كان له على رجل دين، فأحاله على آخر فمات المحتال عليه، فقال ابن المسيب: احترت عليا، وقال: أبعدك الله، فمع رجوعه، وعقد أبي حنيفة يرجع. (المحلى)

وبه عيب في الدر المختار (حدث عيب آخر عند المشتري) بعير فعل البائع، فلو به بعد القبض، رجع بخصته من الثمن، ووجب الأرش، وأما قبله فله أحده أو رده بكل الثمن مطلقا (رجع بقصانه). قال الشافعي: قوله: "وأما قبله" أي وأما إذا كان حدوث العيب الثاني بفعل البائع قبل القبض، حير المشتري - سواء وجد به عيبا أو لا - بين أحده، أي مع طرح حصة القصاص من الثمن، وبين رده وأخذ كل الثمن، وكذا لو كان ناقة سماءية أو بفعل المعقود عليه، فإنه يردده بكل الثمن أو يأخذه وي طرح عنه حصة جناية المعقود عليه، وكذا لو كان بفعل أحبي فإنه يجبر. قوله: 'رجع بقصانه' بأن يقوم بلا عيب، ثم مع العيب، ويطر في التفاوت، فإن كان مقدار عشر القيمة رجع بعشر الثمن، وإن كان أقل أو أكثر فعلى هذا الصريق.

ثُمَّ عِمَ الْمُتَبَاعُ بِالْعَيْبِ، فَهُوَ رَدٌّ عَلَى الْبَائِعِ، وَلَيْسَ عَلَى الَّذِي ابْتَاعَهُ غُرْمٌ فِي تَقْطِيعِهِ إِثْمًا. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ ابْتَاعَ رَجُلٌ ثَوْبًا وَبِهِ عَيْبٌ مِنْ حَرَقٍ أَوْ عَوَارٍ، فَرَزَعَهُ الَّذِي بَاعَهُ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ، وَقَدْ قَطَعَ الثَّوبَ الَّذِي ابْتَاعَهُ أَوْ صَبَّغَهُ، فَالْمُتَبَاعُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَنْ يُوضَعَ عَنْهُ قَدْرُ مَا نَقَصَ الْحَرَقُ أَوْ الْعَوَارُ مِنْ ثَمَنِ الثَّوبِ وَيُمْسِكُ الثَّوبَ فَعَلَّ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَغْرَمَ مَا نَقَصَ التَّقْطِيعُ أَوْ الصَّبْغُ مِنْ ثَمَنِ الثَّوبِ وَيَرُدُّهُ فَعَلَّ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ بِالْخِيَارِ، فَإِنْ كَانَ الْمُتَبَاعُ قَدْ صَبَّغَ الثَّوبَ صِبْغًا يَزِيدُ فِي ثَمَنِهِ، فَالْمُتَبَاعُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَنْ يُوضَعَ عَنْهُ قَدْرُ مَا نَقَصَ الْعَيْبُ مِنْ ثَمَنِ الثَّوبِ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَكُونَ شَرِيكًا لِلَّذِي بَاعَهُ الثَّوبَ فَعَلَّ، وَيُنْظَرُ كَمْ ثَمَنِ الثَّوبِ وَفِيهِ الْحَرَقُ أَوْ الْعَوَارُ، فَإِنْ كَانَ ثَمَنُهُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، وَثَمَنُ مَا زَادَ فِيهِ الصَّبْغُ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ كَانَا شَرِيكَيْنِ فِي الثَّوبِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِقَدْرِ حِصَّتِهِ، فَعَلَى حِسَابِ هَذَا يَكُونُ مَا زَادَ الصَّبْغُ فِي ثَمَنِ الثَّوبِ.

ما لا يجوز من النحل

١٤٤١ - **مات** عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ التَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنِ التَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَبَاهُ بَشِيرًا أَتَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

من ثمن الثوب وعند أبي حنيفة: إذا حدث عيب عند المشتري، يرجع بالقصاص على البائع، إلا أن يأخذه البائع كذلك ما لم يحتسب مملكه المشتري (المحلى) **الحل** في "النهاية": النحل: العضة واهة ابتداء من غير عوض ولا استحقاق، يقال: نحل به يحلله نحلًا بالضم، والنحلة بالكسر: العطية.

العصان صحابي صغير كان عند موته سنة ثمان سنين وسبعة أشهر، وهو أول مولود ولد في الأضواء بعد الفجرة. (المحلى) **نحلت** بفتح النون وإخاء المهملة أي وهبت وأعطيت.

أَكْلٌ وَلَدَيْكَ نَحَلْتُهُ مِثْلَ هَذَا؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَأَرْتَجِعْهُ.

١٤٤٢ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ كَانَ نَحَلَهَا جَادًّا عِشْرِينَ وَسَقًا مِنْ مَالِهِ بِالْغَابَةِ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ: وَاللَّهِ يَا بُنَيَّةُ! مَا مِنْ النَّاسِ أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ غِنًى بَعْدِي مِنْكَ، وَلَا أَعَزُّ عَلَيَّ فَقْرًا بَعْدِي مِنْكَ، وَإِنِّي كُنْتُ نَحَلْتُكَ جَادًّا عِشْرِينَ وَسَقًا، فَلَوْ كُنْتُ جَدَدْتِيهِ وَاحْتَزَيْتِيهِ كَانَ لَكَ، وَإِنَّمَا هُوَ الْيَوْمَ مَالٌ وَارِثٌ، وَإِنَّمَا هُمَا أَخَوَاكَ وَأُخْتَاكَ، فَاقْتَسِمُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ! وَاللَّهِ لَوْ كَانَ كَذَا وَكَذَا لَتَرَكْتُهُ، إِنَّمَا هِيَ أَسْمَاءُ، فَمَنْ الْأُخْرَى؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: ذُو بَطْنٍ بِنْتِ خَارِجَةَ أَرَاهَا جَارِيَةً.

١٤٤٣ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَنْحَلُونَ أَبْنَاءَهُمْ نُحْلًا، ثُمَّ يُمَسْكُونَهَا؟.....
بضم مسكون عطية

فارتجعه قال النووي: فيه استحباب التسوية بين الأولاد في الهبة، فلا يفصل بعضهم دون بعض، ومذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة: أنه مكروه ليس بخرام، وهبة صحيحة. وقال أحمد والثوري وإسحاق وغيرهم: هو حرام. قال محمد: وهذا كنه بأحد يسعى ليرحل أو يسوي بين ولده في النحلة. قال الطحاوي: احتج أصحابنا في السوية، فقال أبو يوسف: فيها الذكر والأُنثى، وقال محمد: بل يجعلها بينهم على قدر الموارث لذكر مثل حظ الأنثيين.

حاد عشرين معني القطع، قاله القاري، يعني أن ذلك يحد منها، فهو صفة النحل التي وهبها لثمنها، يريد نحلًا يحد منها عشرون وسقًا، والوسق: ستون صاعًا، والعانة: موضع على بريد من المدينة.

جددتيه حداد بكسر الحيم وضمها هو أفصح: ما كسر من الشيء وقطع عنه. (المحلى) **وارث** أي من يرث مي؛ لأنه داخل في تركتي وغير خارج من ملكي، وهذا يصح على أن الهبة لا تعيد ابتداءً إلا بحورة مقبوضة، وهو مذهب الخلفاء الراشدين والأئمة الثلاثة، وقال أحمد وأبو ثور: تصح الهبة والصدقة من غير قصر.

أراها بضم الهمزة أي أطر ما في بطنها جارية، وفيه حصول الطل مثل ذلك، وإما الممتع العله، فلا يخالفه قوله

تعالى: ﴿لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ سَعْيُهُمْ فِي رَحْمَةٍ﴾ (لقمان ٣٤). (المحلى)

عبد القاري عبد مونا، والقاري: بالقاف والراء وتشديد الياء، مسوب إلى قارة.

فَإِنْ مَاتَ ابْنُ أَحَدِهِمْ قَالَ: مَالِي بِيَدِي لَمْ أُعْطِهِ أَحَدًا، وَإِنْ مَاتَ هُوَ قَالَ: هُوَ لِابْنِي قَدْ كُنْتُ أُعْطِيْتُهُ إِيَّاهُ، مَنْ نَحَلَ نَحْلَةً فَلَمْ يَحْزُهَا الَّذِي نَحَلَهَا حَتَّى يَكُونَ إِنْ مَاتَ لَوَرَّثَتْهُ فَهِيَ بَاطِلَةٌ.

مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْعَطِيَّةِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَنْ أُعْطِيَ أَحَدًا عَطِيَّةً لَا يُرِيدُ ثَوَابَهَا، فَأَشْهَدَ عَلَيْهَا، فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلَّذِي أُعْطِيَهَا إِلَّا أَنْ يَمُوتَ الْمُعْطِي قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا الَّذِي أُعْطِيَهَا. قَالَ: وَإِنْ أَرَادَ الْمُعْطِي إِمْسَاكَهَا بَعْدَ أَنْ أَشْهَدَ عَلَيْهَا فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ إِذَا قَامَ عَلَيْهِ بِهَا صَاحِبُهَا أَخَذَهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ أُعْطِيَ عَطِيَّةً، ثُمَّ نَكَلَ الَّذِي أُعْطَاهَا، فَجَاءَ الَّذِي أُعْطِيَهَا بِشَاهِدٍ يَشْهَدُ لَهُ أَنَّهُ أَعْطَاهُ ذَلِكَ، عَرْضًا كَانَ أَوْ ذَهَبًا أَوْ وَرَقًا أَوْ حَيَوَانًا، أُخْلِفَ الَّذِي أُعْطِيَ مَعَ شَهَادَةِ شَاهِدِهِ، فَإِنْ أَبَى الَّذِي أُعْطِيَ أَنْ يَخْلِفَ، خُلِفَ الْمُعْطِي، وَإِنْ أَبَى أَنْ يَخْلِفَ أَيْضًا، أَدَّى إِلَى الْمُعْطَى مَا ادَّعَى عَلَيْهِ إِذَا كَانَ لَهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَاهِدٌ فَلَا شَيْءَ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ أُعْطِيَ عَطِيَّةً لَا يُرِيدُ ثَوَابَهَا، ثُمَّ مَاتَ الْمُعْطَى فَوَرَّثَتْهُ بِمَنْزِلَتِهِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُعْطِي قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الْمُعْطَى عَطِيَّتَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ،

من حل حله ج أي أعطى نخلة بالكسر أي عطية ومحو لا، لم يجرها، بضم الحاء المهمة بعدها رأي معجمة، من احور أي لم يجمعها ولم يقصها، "الذي نعلها" بصيغة المخول أي الذي أعطى لها، وهو الموهوب له "حتى يكون" أي النخلة "إن مات لورثته" أي الواهب "فهي" النخلة "باطل" لا تقبل منك، بل هو مشترك بين الورثة. نواهي أي عوضها من المعطى له؛ لكونه فقيرًا. **شاهدا** **بضم** فلا يصح الرجوع عنها، وأما الذي وهب بثوب فإذا لم يشك كان لنواهب الرجوع في هبته. **وبه** قال أحمد في ظاهر مذهبه، وكذا الشافعي فيما حكى عنه المعوي، وقال أبو حنيفة: يصح الرجوع مطلقا. **أحمد** قال المهذب المالكي: هدية على ضريين، هدية للمكافأة وهدية للصلة، فما كان للمكافأة على سبيل البيع ففيه العوض، وما كان للصلة فلا يدرى المكافأة.

وَذَلِكَ أَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً لَمْ يَقْبِضْهُ، فَإِنْ أَرَادَ الْمُعْطِي أَنْ يُمَسِّكَهَا وَقَدْ كَانَ أَشْهَدَ عَلَيْهَا حِينَ أُعْطَاهَا، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ إِذَا قَامَ صَاحِبُهَا أَخَذَهَا.

القضاء في الهبة

١٤٤٤ - عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي غَطَفَانَ بْنِ طَرِيفٍ الْمُرِّيَّ أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ وَهَبَ هِبَةً لِصِلَةٍ رَحِمٍ أَوْ عَلَى وَجْهِ صَدَقَةٍ، فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِيهَا، وَمَنْ وَهَبَ هِبَةً يَرَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهَا الثَّوَابَ فَهُوَ عَلَى هِبَتِهِ يَرْجِعُ فِيهَا إِذَا لَمْ يُرْضَ مِنْهَا. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ الْهِبَةَ إِذَا تَغَيَّرَتْ عِنْدَ الْمُوْهُوبِ لَهُ لِلثَّوَابِ بَرِيَادَةً أَوْ نَقْصَانٍ، فَإِنْ عَلَى الْمُوْهُوبِ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ صَاحِبَهَا قِيمَتَهَا يَوْمَ قَبْضِهَا.

مرى بضم الميم وتشديد الراء: نسبة إلى قبيلة من تميم، تابعي ثقة. **من وهب** قال محمد: وهذا بأحد، من وهب هبة لذي رحم محرم أو على وجه صدقة، فقصصها الموهوب له، فليس للواهب أن يرجع فيها، ومن وهب هبة لغير ذي رحم محرم وقصصها، فله أن يرجع فيها إن لم يثبت منها، أو يرد حيرا في يده أو يخرج من ماله أي ملك غيره، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهائنا. وتفصيله بحيث تظهر فوائد قيوده على ما في 'الهداية' وشروحه: أن الهبة لا تنحو إما أن تكون مقبوضة أو غير مقبوضة، فإن كانت غير مقبوضة يخور للواهب الرجوع فيها، ويعمل برجوعه؛ لأن الهبة العير المقبوضة لا تفيد ملكا، وإن كانت مقبوضة، فلا يخلو إما أن يكون لذي رحم محرم أي لذي قرابة المحرمية كالأصول والفروع، وإما أن يكون لغيره، سواء كان أحسبا أو كان ذا قرابة ولم يكن محرمًا، ولم يكن ذا رحم، فإن كان الأول فلا يصح الرجوع فيه؛ لأن المقصود صلة الرحم وقد حصل، وإن كان الثاني فإن كان على سبيل الصدقة، فلا رجوع فيها، وإلا فله الرجوع في الهبة إلا أن يمنع مانع.

إذا لم يرض منها وبه أحد مالك أنه ليس له الرجوع إذا وهب احتسابا للأجر الأحمري، وأما إذا وهب لإرادة العوض فلم يعوض، فله الرجوع، وقال أبو حنيفة: يصح الرجوع عنه إلا بأحد سبعة أمور: القرابة والموت والروحية والهلاك والخروج من الملك والعوض والريادة، واحتج لذلك بقوله **من وهب** أي لم يعوض، رواه البيهقي وابن ماجه والدارقطني عن أبي هريرة **نود نصيب** يعني إذا لم يعوض عنها، وقال أبو حنيفة: الزيادة المتصلة بمنع عن الرجوع، ولا يحب القيمة، وأما النقصان فغير مانع. (الحنبلي)

الاعتصار في الصدقة

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ أَنَّ كُلَّ مَنْ تَصَدَّقَ عَلَى أَبِيهِ بِصَدَقَةٍ وَقَبَضَهَا الابْنُ، أَوْ كَانَ فِي حَجَرِ أَبِيهِ، فَأَشْهَدَ لَهُ عَلَى صَدَقَتِهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْتَصِرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّدَقَةِ. قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِيمَنْ نَحَلَ وَلَدَهُ نُحْلًا أَوْ أَعْطَاهُ عَطَاءً لَيْسَ بِصَدَقَةٍ أَنْ لَهُ أَنْ يَعْتَصِرَ ذَلِكَ مَا لَمْ يَسْتَحْدِثِ الْوَلَدُ دَيْنًا يُدَايِنُهُ النَّاسُ بِهِ، وَيَأْمُنُونَهُ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْعَطَاءِ الَّذِي أَعْطَاهُ أَبُوهُ، فَلَيْسَ لِأَبِيهِ أَنْ يَعْتَصِرَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ الدِّيُونُ. قَالَ مَالِكُ: أَوْ يُعْطِيَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ أَوْ ابْنَهُ فَتَنْكِحُ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ، وَإِنَّمَا تَنْكِحُهُ لِغَنَاهُ وَلِلْمَالِ الَّذِي أَعْطَاهُ أَبُوهُ، فَيُرِيدُ أَنْ يَعْتَصِرَ ذَلِكَ الْأَبُ، أَوْ يَتَزَوَّجُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ قَدْ نَحَلَهَا أَبُوهَا النُّحْلَ، إِنَّمَا يَتَزَوَّجُهَا وَيَرْفَعُ فِي صِدَاقِهَا لِغَنَاهَا وَمَالِهَا وَمَا أَعْطَاهَا أَبُوهَا، ثُمَّ يَقُولُ الْأَبُ: أَنَا أَعْتَصِرُ ذَلِكَ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْتَصِرَ مِنْ ابْنِهِ وَلَا مِنْ ابْنَتِهِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ.

القضاء في العمرى

١٤٤٥ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ،

العمرى هو أن يقول الرجل لصاحبه: أعمرتك داري، أي جعلتها لك مدة عمرتك، فإن اقتصر على هذا القدر ولم يقل: لورثتك من بعدك، فمذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد أن تكون تلك الدار لورثته من بعده لا يرجع إلى المعمر خلافاً لمالك، هكذا ذكر في "المحلى". قلت: العمرى بضم العين على وزن الكرى: وهي أن يجعل داره له مدة عمره، فإذا مات المعمر ترد على المعمر بكسر الميم، وصورته أن يقول: أعمرتك داري هذه أو هي لك عمرى أو ما عشت أو مدة حياتك. أو وهبت فإذا مات فهو رد عني. وهو جائز عند الجمهور، وشرط الرد باصل، بل هي في حكم الهبة فهي للمعمر له حيا، ولورثته بعده، ولا يرتد إلى المعمر الواهب عند أصحابنا، =

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَعْمَرَ عُمْرِي لَهُ وَلِعَقْبِهِ، فَإِنَّهَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ.

١٤٤٦ - مَالِك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ سَمِعَ مَكْحُولًا الدَّمَشَقِيَّ يَسْأَلُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ الْعُمَرَى، وَمَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهَا، فَقَالَ الْقَاسِمُ ابْنُ مُحَمَّدٍ: مَا أَذْرَكْتُ النَّاسَ إِلَّا وَهُمْ عَلَى شُرُوطِهِمْ فِي أَمْوَالِهِمْ وَفِيمَا أُعْطُوا.

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ الْعُمَرَى تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْمَرَهَا إِذَا لَمْ يَقُلْ: هِيَ لَكَ وَلِعَقْبِكَ.

١٤٤٧ - مَالِك عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَرِثَ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ دَارَهَا، قَالَ: وَكَانَتْ حَفْصَةُ قَدْ أَسْكَنْتْ بِنْتَ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ مَا عَاشَتْ، فَلَمَّا تُوفِيَتْ بِنْتُ زَيْدٍ قَبِضَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْمَسْكَنَ، وَرَأَى أَنَّهُ لَهُ.

= وبه قال الشافعي في الجديد، ونقل ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعلي رضي الله عنهم. وقال مالك والبيهقي والشافعي في القديم: العمرى تمليك المانع لا العين، ويكون للمعمر له السكنى، فإذا مات عادت إلى المعمر. فإذا قال: لك ولعقبك، كان سكناها هم، فإذا انقرضت عادت إلى المعمر. وقال أصحابنا: غيره من الأحاديث مطبقة، فعمل بالمطلق والمقيد جميعا، وأما السكى بالضم أن يقول: داري لك سكى، فهي عارية للمنافع لا هبة، فبرد بعد موته إلى المعمر.

ولعقبه: بكسر القاف وجوز سكوها مع فتح العين وكسرها، وهو أولاد الإنسان ما تاسلوا، قاله النووي. (المحلى)

ولعقبك: وإنما يحرم الرجوع إذا قال: هي لك ولعقبك، والعمرى يتوجه إلى المنفعة دون الرقة، وهل يسلك به مسلك العارية والوقف؟ روايتان عن مالك، ويستدل على ذلك بمفهوم حديث جابر وما رواه البخاري عن جابر رضي الله عنه أنه قال: إنما العمرى التي أجاز النبي ﷺ أن يقول: هي لك ولعقبك، وأما إذا قال: هي لك ما عشت، فإنها ترجع إلى صاحبها. (المحلى)

ورأى أنه له: فدل فعله ذلك على أنه إنما يكون العمرى لورثة المعمر له إذا قيده بقوله: ولعقبك، لا فيما اقتصر على قوله: هي لك ما عشت، كذا في "المحلى". قلت: دل هذا على أن السكى عنده عارية ترجع إلى المعطي، وإلى ورثته بعد موت من أعطى له السكى، وأما العمرى فعنده أنها له ولعقبه بعده، ليس فيه رد ولا رجوع.

القضاء في اللقطة

١٤٤٨ - **مسألة** عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنبِغِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: أَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا. قَالَ: فَضَالَةٌ الْغَنَمِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئِبِ. قَالَ: فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا، مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحَذَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا.

١٤٤٩ - **مسألة** عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ الْجُهَنِيِّ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ نَزَلَ مَنْزِلَ قَوْمٍ بِطَرِيقِ الشَّامِ، فَوَجَدَ صُرَّةً فِيهَا ثَمَانُونَ دِينَارًا،

عِفَاصُهَا بكسر العين وفتح الصاد، وهو النوع الذي تكون فيه سمقة، جدا كال أو غيره. (المحلى)
وَوِكَاءُهَا بكسر الواو وفتح الصاد، حيط الذي يشده النوعاء. (المحلى) **مسألة** عَرَفَ سِدَ قَالَ ابن المثلث: ومعنى التعريف: اشتهد وصدب صاحبها. قال الخواري: أدنى التعريف أن يشهد على الأحده، ويقول: أحدها لأردها على صاحبها، فإن فعل ذلك ولم يعرفها كفى. قال ابن الصمام صاهر الأمر يقتضي تكرار التعريف عرفا وعادة، وإن كان صرفة السنة شتريف يصدق بوقوعه مرة واحدة، لكن يجب حمله على المعتاد من أنه يقع وقتا بعد وقت. (المحلى) **فإن جاء** فإن بين علامتها حل الدفع، ولا يجب تلا حجة عند أبي حنيفة والشافعي. (المحلى)
فسأله نصب ابنون أي أكرم شأنك مسسا كما وأصعب ما شئت من صدقه أو بيع أو إمساك أو أكل وحوها، فهو منصوب على المعصية. (محلى) **أو للذئب** معناه الإذن في أحدها، واستدل بذلك مالك على أن من أحد شاة في دلاة، فأكلها فلا ضمان، لأنه **لأنه** كان به حيب قال ابن المثلث: وأجاب المصنف بحوي بأنه ليس للتمليك، كما قال: **للذئب** **سقاؤها**: معناه أنما تقوي على ورود المياه.

حتى يلقيها رها وبه أحد شديعي ومالك وأحمد. أن يترك الإبل أفضس، وفي معناه: لعل وحمار والفرس، وعند أبي حنيفة في المشهور عنه، أنه لا فرق بين العبد والإبل في فصية الانلقاط إذا حاف الصباغ في الدر محتار عن ائثار حابية: أنه يدب انلقاط الشهية الضمانة ما لم يخف صياعها فحجب، ويكره لو معها ما تدفع به عن نفسها كقرن البقر وكدم الإبل. (المحلى)

فَذَكَرَهَا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: عَرَّفَهَا عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ، وَاذْكُرْهَا لِكُلِّ مَنْ يَأْتِي مِنَ الشَّامِ سَنَةً، فَإِذَا مَضَتِ السَّنَةُ فَشَأْنُكَ بِهَا.

١٤٥٠ - **مسألة** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ لُقْطَةً فَجَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ: إِنِّي وَجَدْتُ لُقْطَةً فَمَاذَا تَرَى فِيهَا؟ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: عَرَّفَهَا، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ، قَالَ: زِدْ، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: لَا أَمُرُكَ أَنْ تَأْكُلَهَا، وَلَوْ شِئْتَ لَمْ تَأْخُذْهَا.

القضاء في استهلاك العبد اللقطة

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْعَبْدِ يَجِدُ اللَّقْطَةَ، فَيَسْتَهْلِكُهَا قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ الْأَجَلَ الَّذِي أُجِّلَ فِي اللَّقْطَةِ، وَذَلِكَ سَنَةً أَتَتْهَا فِي رَقَبَتِهِ إِمَّا أَنْ يُعْطِيَ سَيِّدُهُ ثَمَنَ مَا اسْتَهْلَكَ غُلَامُهُ، وَإِمَّا أَنْ يُسَلَّمَ إِلَيْهِمْ غُلَامُهُ، وَإِنْ أَمْسَكَهَا حَتَّى يَأْتِيَ الْأَجَلَ الَّذِي أُجِّلَ فِي اللَّقْطَةِ، ثُمَّ اسْتَهْلَكَهَا، كَانَتْ دَيْنًا عَلَيْهِ يُتَبَّعُ بِهِ وَلَمْ تَكُنْ فِي رَقَبَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى سَيِّدِهِ فِيهَا شَيْءٌ.

القضاء في الضوال

١٤٥١ - **مسألة** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ ثَابِتَ بْنَ الضَّحَّاكِ....

ولو شئت لم تأخذها وفي الأثر: أنه لم يوقت في التعريف سنة، وكره أكلها مطلقا وكذا أخذها، ولم يأخذ به مالك ولا الشافعي وأحمدون، بل قالوا بتوقيت التعريف، واستحبوا أخذها، وقالوا: لو تركها ضاعت، وأباحوا أكلها بعد التعريف. (المحلى) **ولم يكن على سيده** لأن الشرع أدن له بالانتفاع فكان ضمنا محقه، فلا يظهر في حق المولى، وقال أبو حنيفة والشافعي: إن أُلْفِه طولب به بقضاء الدين أو بالبيع فيه، سواء أُلْفِه قبل التعريف أو بعده؛ لأنه ضمان جنابة فيتعلق برقبة ويظهر في حق المولى. (المحلى)

الضوال. قال الخطابي: اسم الضالة لا يقع على الدراهم والدنانير والمتاع ونحوها، وإنما الضالة اسم للحيوان التي تضل عن صاحبها كالإبل والبقر والطيور. (المحلى)

الْأَنْصَارِي أَخْبَرَهُ أَنَّهُ وَجَدَ بَعِيرًا بِالْحَرَّةِ، فَعَقَلَهُ، ثُمَّ ذَكَرَهُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يُعْرِفَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ: إِنَّهُ قَدْ شَغَلَنِي عَنْ ضَيْعَتِي، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَرْسِلْهُ حَيْثُ وَجَدْتَهُ.

١٤٥٢ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ، وَهُوَ مُسْنِدٌ ظَهَرَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ: مَنْ أَخَذَ ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ.

١٤٥٣ - **مات** أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: كَانَتْ ضَوَالُ الْإِبِلِ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِبِلًا مُؤَبَّلَةً تَنَاتُجُ لَا يَمْسُهَا أَحَدٌ حَتَّى إِذَا كَانَ زَمَانُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَمَرَ بِتَعْرِيفِهَا، ثُمَّ تُبَاعُ فَإِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا أُعْطِيَ ثَمَنُهَا.

صَدَقَةُ الْحَيِّ عَنِ الْمَيِّتِ

١٤٥٤ - **مات** عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ شَرْحِبِيلَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عَبَادَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجَ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ، فَحَضَرَتْ أُمُّهُ الْوَفَاةُ بِالْمَدِينَةِ، فَقِيلَ لَهَا: أَوْصِي، فَقَالَتْ: فِيمَ أَوْصِي؟ إِنَّمَا الْمَالُ مَالُ سَعْدٍ، فَتَوَفَّيْتُ قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ سَعْدٌ، فَلَمَّا قَدِمَ سَعْدُ نُسِ عِبَادَةَ، ذُكِرَ ذَلِكَ لَهُ،

فهو صال ولأبي داود عن حريز مرفوعاً: لا بأس بأحد منكم أن يأخذ من مال الميت ما يشاء، وما يعي بذلك أخذها ليذهب بها، فأما من أخذها ليردها أو ليعرفها، فلا بأس به. قلت: أما قوله: 'فهو صال' أي عن طريق الصواب أو أتم أو ضامن إن هبكت عنده، عبر به عن الضمان؛ للمشاكلة. (المحب)

مؤبلة: بضم الميم وفتح الهمزة والياء المشددة. قال في 'النهاية': إذا كانت الإبل مهمة قيل: إبل آبل، وإذا كانت لقضية قيل: إبل مؤبلة، أراد أنها كانت لكثرتها محتمة حيث لا يتعرض إليها. (مجمع)

أعطي ثمنها قال محمد: كلا الوجهين حسن، إن شاء الإمام تركها حتى نحيء أهلها، فإن حاف عليها الصبغة أو لم يجد من يرباعها، فباعها ووقف ثمنها حتى يأتي أربابها، فلا بأس بذلك.

فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ يَنْفَعُهَا أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ،
فَقَالَ سَعْدٌ: حَائِطٌ كَذَا وَكَذَا صَدَقَةٌ عَنْهَا لِحَائِطٍ سَمَاءُ.

١٤٥٥ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا
قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أُمِّي افْتَلَتَتْ نَفْسُهَا، وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، أَفَأَتَصَدَّقُ
عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ.

١٤٥٦ - **ماث** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ تَصَدَّقَ
عَلَى أَبِيهِ بِصَدَقَةٍ، فَهَلَكَ فَوَرِثَ ابْنُهُمَا الْمَالَ، وَهُوَ نُحْلٌ، فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: قَدْ أُجِرْتَ فِي صَدَقَتِكَ وَخَذَهَا بِمِيرَاثِكَ.

الأمر بالوصية

١٤٥٧ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا حَقٌّ

افلتت الخ بضم الهمة والفتحة بعد الفاء وكسر اللام، أي أحدث نفسها فلتة وماتت بعتة وفجاءة. و"نفسها"
صط برفع على أنه نائب الفاعل، وبالصب على أنه مفعول ثان، والأول مصدر، وهو القائم مقام الفاعل أو
على التمييز. (المحلى) **لو تكلمت تصدقت**. طاهره أنها لم تتكلم فلم تصدق، لكن الرواية السابقة: فقالت: فيم
أوصي إنما المال ما سعد، نص في اتكلم، فيمكن أن يؤو لأحيرة بأن المراد أنها لم تتكلم بالصدقة، ولو
تكلمت تصدقت، أو يحمل على أن سعدا ما عرف بما وقع عنها، وعلى كلا التقديرين لم يتحد راوي الإثبات
وراوي السعي، كذا في "فتح الماري". (المحلى) **بالوصية**. اسم بمعنى المصدر. قال الأزهري: مشتق من وصيت
الشيء إذا وصيته؛ لأنه يصل لها ما كان في حياته مما بعد موته. (اعلى) **ما حق الخ** "ما" نافية. "امرئ مسلم"
كذا في أكثر الروايات، ولا مفهوم له؛ فإن الوصية تصح من الدمي، وسقط في رواية مسلم. "له شيء" صفة
لـ"امرئ". "يوصي فيه" صفة لـ"شيء". "بيت لبيت" صفة ثانية لـ"مسلم". وحبر "ما" ما دل عليه
الاستثناء، ويحتمل أن يكون حره "بيت" بتأويله بالمصدر أي ما حقه بيتوته إلا على هذه الصفة، وكان ذكر
البيتين أو الثلاث لرفع الحرج. وفي الحديث دليل على أن الأشياء يسمى أن تضبط بالكتابة.

أَمْرِي مُسْلِمٌ لَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ بَيْتٌ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةٌ.
 قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ الْمُوصِي إِذَا أَوْصَى فِي صِحَّتِهِ أَوْ مَرَضِهِ
 بِوَصِيَّةٍ فِيهَا عَتَاقَةٌ رَقِيقٍ مِنْ رَقِيقِهِ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُغَيَّرُ مِنْ ذَلِكَ مَا بَدَأَ لَهُ، وَيَصْنَعُ
 مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ حَتَّى يَمُوتَ، وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَطْرَحَ تِلْكَ الْوَصِيَّةَ وَيُبَدِّلَهَا فَعَلَ إِلَّا أَنْ
 يُدَبِّرَ مَمْلُوكًا، فَإِنْ دَبَّرَ مَمْلُوكًا فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَغْيِيرِ مَا دَبَّرَ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 قَالَ: مَا حَقُّ أَمْرِي مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ بَيْتٌ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ.
 قَالَ مَالِكٌ: فَلَوْ كَانَ الْمُوصِي لَا يَقْدِرُ عَلَى تَغْيِيرِ وَصِيَّتِهِ، وَلَا مَا ذُكِرَ فِيهَا مِنَ الْعَتَاقَةِ
 كَانَ كُلُّ مُوصٍ قَدْ حَبَسَ مَالَهُ الَّذِي أَوْصَى فِيهِ مِنَ الْعَتَاقَةِ وَغَيْرِهَا، وَقَدْ يُوصِي
 الرَّجُلُ فِي صِحَّتِهِ وَعِنْدَ سَفَرِهِ.

قَالَ مَالِكٌ: فَلَا أَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ: أَنَّهُ يُغَيَّرُ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ غَيْرُ التَّدْبِيرِ.

جواز وصية الضعيف والصغير والمصاب والسفيه

١٤٥٨ - **مسألة** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَمْرُو بْنَ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيَّ
 أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قِيلَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: إِنَّ هَهُنَا غُلَامًا يَفَاعَا لَمْ يَحْتَلَمْ، مِنْ غَسَّانٍ.....

بيت ليلتين صفة ثانية لـ 'أمرئ'، ومعنونه 'بيت' محذوف تقديره: أما أو دأبرا أو موعوكا، ذكره
 القسطلاني. ثم قوله: 'لبيتين' تأكيد لا تخديد، والمعنى: لا يعصى عليه وإن كان قبيلا. (الحسيني)

يوصى صفة لـ 'شيء' وهو نفتح الصاد وكسرهما، وفي 'مسئله' ...
مكتوبة عنده يدل على ذلك اختلاف الرواية، فعند مسلم: بيت ثلاث ليل، وسيهقي عن أيوب: بيت ليلة
 أو لبيتين. وفيه إشارة إلى اعتماد الرمز اليسير، وكان الثلاث غاية للتأخير، ولذلك قال ابن عمر في رواية سالم:
 ما أتت ليلة مد سمعته ... يقول ذلك إلا ووَصِيَّتِي عدي. **بقاعا** نفتح التحتية وإعاء، أي مراهما. وفي نسخة:
 علامة يعاء، بالرفع. (الحسيني) **غسان** تشديد السين المهملة: قبيلة من اليمن.

وَوَارِثُهُ بِالشَّامِ، وَهُوَ ذُو مَالٍ، وَلَيْسَ لَهُ هَهُنَا إِلَّا ابْنَةُ عَمِّ لَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: فَلْيُوصِ لَهَا، قَالَ: فَأَوْصَى لَهَا بِمَالٍ يُقَالُ لَهُ: بِئْرُ جُشَمٍ، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ سُلَيْمٍ: فَبِيعَ ذَلِكَ الْمَالُ بِثَلَاثِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَابْنَةُ عَمِّهِ الَّتِي أَوْصَى لَهَا هِيَ أُمُّ عَمْرٍو بْنِ سُلَيْمٍ الرَّزَقِيُّ.

١٤٥٩ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ أَنَّ غُلَامًا مِنْ غَسَّانَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ بِالْمَدِينَةِ، وَوَارِثُهُ بِالشَّامِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ فُلَانًا يَمُوتُ أَقْبُوصِي؟ فَقَالَ: فَلْيُوصِ. قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَكَانَ الْغُلَامُ ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ أَوْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، قَالَ: فَأَوْصَى بِبِئْرِ جُشَمٍ، فَبَاعَهَا أَهْلُهَا بِثَلَاثِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ الضَّعِيفَ فِي عَقْلِهِ وَالسَّفِيهَ وَالْمُصَابَّ الَّذِي يُفِيقُ أَحْيَانًا، تَحْزُورُ وَصَايَاهُمْ إِذَا كَانَ مَعَهُمْ مِنْ عُقُولِهِمْ مَا يَعْرِفُونَ مَا يُوصُونَ بِهِ، فَأَمَّا مَنْ لَيْسَ مَعَهُ مِنْ عَقْلِهِ مَا يَعْرِفُ بِذَلِكَ مَا يُوصِي بِهِ، وَكَانَ مَغْلُوبًا عَلَى عَقْلِهِ فَلَا وَصِيَّةَ لَهُ.

القضاء في الوصية في الثلث لا تتعدى

١٤٦٠ - **مات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي،

فليوص: أمر ندب عند الجمهور، وللوجوب عند داود.

وكان الغلام إلح: قال الحافظ: أما وصية الصبي المميز ففيه خلاف، يجمعها الحمية والشافعي في الأطهر، وصححه مالك وأحمد والشافعي في قول روجه النسكي، وذكر البيهقي أن الشافعي علق القول به على صحة الأثر المروي في "الموضأ"، وهو قوي؛ فإن رحاله ثقات وله شاهد، وقيد مالك صحتها بما إذا عقل ولم يخطئ. وفي "الهداية": ولا يصح وصية الصبي المميز؛ لأنه ترع، والصبي ليس من أهله، وقال الشافعي: يصح؛ لأن عمر أحاز وصية يباع، قلنا: الأثر محمول على أنه كان قريب العهد بالخلع بمجار، أو كانت وصيته في تجهيزه وأمر دفنه، وذلك جائز عندنا. لفظ الكتاب يقطع التأويلين. (المحلى)

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا تَرَى، وَأَنَا ذُو مَالٍ وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا، فَقُلْتُ: فَالْشَّطْرُ؟ قَالَ: لَا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اثْلُثْ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا عَلَيْهَا حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي امْرَأَتِكَ.

مصدر معنى مفعول

بع في من الوجع وكون "من" رائدة في الإثبات كما ذهب إليه الأحفش، واختاره ابن مالك، وفي القرآن: **وَأَن تَذَرَهم عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ** (مره ٨)، ويحتمل أن يكون الفاعل محذوفاً، والتقدير: قد بلغني جهد من الوجع، ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه. قال ابن مالك: وهذا أحد حذف أكثر قبل "من"؛ لدلالته على التعيص، وممه قوله تعالى: **وَأَن تَذَرَهم عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ** (المعناه ٣٤) أي سأ من أسألهم. (المعنى) **ما ترى** والرؤية بصرية، ومفعولها وهو العائد إلى "ما" محذوف. (المعنى) **وأنا ذو مال** في موضع الحال من الصمير في 'بلغ'، والرابطة واو الحال، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب. **إلا أنه** هي أم الحكم الكثرى، وأمر د بالخصر حصر خاص؛ فإنه كان به ورثة بالتعصيب من بني عمر. **أفأتصدق** همزة الاستفهام للاستحبار، والفاء عاطفة، وقيل: رائدة. (المعنى) **لا** حرف جواب وهي مساهمة قد سد مسد الحملة، أي لا تصدق بكل الثلثين.

فالشطر أي النصف وهو بالرفع منبأ وحيزه محذوف أي شطر أتصدق به، ويروى بالجر عطفاً على قوله: **بثلثي مالي**، وضبط في "القائ" بالنصب بفعل مضمّر أي أحب الشطر. قال النووي: أجمعوا على أن من به وارث لا ينفذ وصيته بالزيادة على الثلث إلا بإجازته، وعلى نفوذه بإجازته في جميع المال، وأما من لا وارث له فمذهب الجمهور أنه لا يصح فيما راد على الثلث، وجوزه أبو حنيفة وإسحاق وأحمد في رواية. (المعنى)

كثير أو كبير، بالثبث هل هي بالثبته أو بالموحدة؟ وفيه دليل على أن الأولى أن ينقص عن الثلث. (المعنى) **إنك إن تذر إلخ** بفتح الهمزة فهي "أن" مصدرية ناصبة لفعل المضارع بالابتداء، و"حيز" حيزه، والجملة خبر "إن" في قوله: "إنك"، ويحور كسر "أن" فهي حرف الشرط، فالفعل بعدها محذوف، وحيزه فاحواب محذوف أي فهو حيز، فيكون قد حذف متبداً مقروء بالفاء وألقي الخبر، وليس هذا محصوراً بالضرورة كما رعمه السحويون. (المعنى) **عالة** أي فقراء، وهو جمع عائل، الفعل منه عال يعين: إذا افتقر. **يتكففون** أي يسقطون إليهم أكفهم. **حتى ما تجعل** 'حتى' لنعاية ههنا داخل على الاسم، وهو 'ما' الموصولة، والتقدير: حتى الذي تجعله، ويحور أن يكون حرف ابتداء، فيكون أصله والموصوف في موضع الرفع بالابتداء، والخبر محذوف. (المعنى)

قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَأَخْلَفُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا صَالِحًا إِلَّا أَزْدَدَتْ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً، وَلَعَلَّكَ أَنْ تُخْلَفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ، وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ، اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ، لَكِنَّ الْبَائِسَ سَعْدَ بْنَ خَوْلَةَ يَرْتَنِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ.

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُوصِي بِثُلْثِ مَالِهِ لِرَجُلٍ وَيَقُولُ: غُلَامِي يَخْدُمُ فُلَانًا مَا عَاشَ، ثُمَّ هُوَ حُرٌّ، فَيَنْظُرُ فِي ذَلِكَ، فَيُوجِدُ الْعَبْدَ ثُلْثَ مَالِ الْمَيِّتِ، قَالَ: فَإِنْ خِدْمَةُ الْعَبْدِ تُقَوِّمُ، ثُمَّ يَتَحَاصَّنَ يُحَاصُّ الَّذِي أُوصِيَ لَهُ بِالثُّلْثِ بِثُلْثِهِ، وَيُحَاصُّ الَّذِي أُوصِيَ لَهُ بِخِدْمَةِ الْعَبْدِ بِمَا قَوِّمَ لَهُ مِنْ خِدْمَةِ الْعَبْدِ، فَيَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ خِدْمَةِ الْعَبْدِ أَوْ مِنْ إِجَارَتِهِ إِنْ كَانَتْ لَهُ إِجَارَةٌ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ، فَإِذَا مَاتَ الَّذِي جُعِلَتْ لَهُ خِدْمَةُ الْعَبْدِ مَا عَاشَ عَتَقَ الْعَبْدَ.

قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يُوصِي فِي ثُلْثِهِ، فَيَقُولُ: لِفُلَانٍ كَذَا وَكَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا وَكَذَا، يُسَمِّي مَالًا مِنْ مَالِهِ، فَتَقُولُ وَرَثَتُهُ: قَدْ زَادَ عَلَى ثُلْثِهِ؛ فَإِنْ الْوَرِثَةُ يُخَيِّرُونَ بَيْنَ أَنْ يُعْطُوا أَهْلَ الْوَصَايَا وَصَايَاهُمْ، وَيَأْخُذُوا جَمِيعَ مَالِ الْمَيِّتِ، وَيَبَيِّنُ أَنْ يَقْسِمُوا لِأَهْلِ الْوَصَايَا ثُلْثَ مَالِ الْمَيِّتِ، فَيُسَلِّمُوا إِلَيْهِمْ ثُلْثَهُ، فَتَكُونُ حُقُوقُهُمْ فِيهِ إِنْ أَرَادُوا بِالْإِغَا مَا بَلَغَ.

بعد أصحابي المنصرفين معك، قاله إشفاقاً من موته بمكة، لكونه هاجر منها بعد، فحشي أن يقدح ذلك في هجرته، أو في ثوابه عديها، أو حشي بقاءه بمكة وحده بعد انصراف النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، وكانوا يكرهون الرجوع فيما تركوا لله عز وجل.

لن تخلف المراد بالتحلف طول العمر والبقاء، وفي هذا أفضلية طول العمر للعمل الصالح. (إخلى)

أن مات بمكة أي لأجل موته بالأرض التي هاجر منها، قيل: يخط موت المهاجر بمكة هجرته كيف ما كان، وقيل: إما يخط إذا كان بالاختيار. رعه أن ذلك الخمسة من كلام الزهري أو من كلام سعد كما جاء في رواية.

الْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ وَالْحِيَازَةِ

قَالَ مَالِكٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: إِنَّهَا مَنْسُوخَةٌ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: **«إِنْ تَرَكَ خَيْرًا لِّلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ»** نَسَخَهَا مَا نَزَلَ مِنْ قِسْمَةِ الْفَرَائِضِ فِي كِتَابِ اللَّهِ. قَالَ مَالِكٌ: السُّنَّةُ الثَّابِتَةُ عِنْدَنَا الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا: أَنَّهُ لَا تَجُوزُ وَصِيَّةُ لِّوَارِثٍ، إِلَّا أَنْ يُجِيزَ لَهُ ذَلِكَ وَرَثَةُ الْمَيِّتِ، وَأَنَّهُ إِنْ أَجَازَ لَهُ بَعْضُهُمْ وَأَبَى بَعْضُهُمْ جَازَ لَهُ حَقٌّ مِنْ أَجَازَ مِنْهُمْ، وَمَنْ أَبِي أَخَذَ حَقَّهُ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرِيضِ الَّذِي يُوصِي، فَيَسْتَأْذِنُ وَرَثَتَهُ فِي وَصِيَّتِهِ، وَهُوَ مَرِيضٌ لَيْسَ لَهُ مِنْ مَالِهِ إِلَّا ثُلُثُهُ، فَيَأْذِنُونَ لَهُ أَنْ يُوصِيَ لِبَعْضِ وَرَثَتِهِ بِأَكْثَرِ مِنْ ثُلُثِهِ: إِنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا فِي ذَلِكَ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَهُمْ صَنَعَ كُلُّ وَارِثٍ ذَلِكَ، فَإِذَا هَلَكَ الْمُوصِي أَخَذُوا ذَلِكَ لِأَنْفُسِهِمْ وَمَنْعُوهُ الْوَصِيَّةَ فِي ثُلْثِهِ وَمَا أُذِنَ لَهُ بِهِ فِي مَالِهِ، قَالَ: فَأَمَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ وَرَثَتَهُ فِي وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا لِّوَارِثٍ فِي صِحَّتِهِ، فَيَأْذِنُونَ لَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُهُمْ، وَلِوَرَثَتِهِ أَنْ يَرُدُّوا ذَلِكَ إِنْ شَاءُوا،

إِنْ تَرَكَ خَيْرًا أَي مَالًا فَلَا تَشْرَعُ الْوَصِيَّةُ لِمَنْ لَا مَالَ لَهُ وَفَقَاءًا، وَقِيلَ: مَالًا كَثِيرًا، وَاحْتَلَفَ فِي حُدُودِهِ، وَعَنْ عَائِشَةَ فِيمَنْ تَرَكَ عِبَالًا كَثِيرًا وَتَرَكَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ: لَيْسَ هَذَا عَمَلٌ كَثِيرٌ، فَظَهَرَ أَنَّهُ أَمْرٌ إِصَافِي يَخْتَلِفُ بِالشَّخْصِ وَالْأَحْوَالِ. (الْمَحَلِّي) **مِنْ قِسْمَةِ الْفَرَائِضِ** **إِلْحَاقُ** مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: **«لَهُ نَسَبُهُ مِمَّنْ قَبْلَهُ»** (النِّسَاءُ: ١١)، وَيَدُلُّ لِدَلَالَةِ مَا فِي "الْبَحَارِيِّ" عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ **«إِلْحَاقُ** مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: **«لَهُ نَسَبُهُ مِمَّنْ قَبْلَهُ»** (النِّسَاءُ: ١١)، وَيَدُلُّ لِدَلَالَةِ مَا فِي اللَّهِ لِلذِّكْرِ مِثْلَ حِطِّ الْأَنْثِيِّ، وَهَكَذَا رَوَى الدَّارِمِيُّ عَنِ الْحَسَنِ وَعِكْرَمَةَ وَقَتَادَةَ: أَنَّ آيَةَ الْوَصِيَّةِ مَنْسُوخَةٌ بِآيَةِ الْمِيرَاثِ. قَالَ الْحَافِظُ: قَالَ الْجُمْهُورُ: كَانَتْ هَذِهِ الْوَصِيَّةُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ وَاجِبَةً لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ عَلَى مَا يَرَاهُ مِنَ الْمُسَاوَاةِ، ثُمَّ نَسَخَ بِآيَةِ الْفَرَائِضِ، وَتَعَقَّبَ أَنَّ الْآيَةَ لَا تَعَارُضُهَا؛ لِأَنَّ مَعَادَ الْآيَةِ أَنَّ لِلْوَرِثَةِ مِنَ التَّرَكَةِ هَهُنَا مَا مَقْدُورَةٌ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ، وَهُوَ لَا يَمْنَعِي الْحَقُوقَ الثَّابِتَةَ بِالْوَصِيَّةِ، وَقَدْ يُوْجِهُ النِّسْخُ بِأَنَّهُ تَعَالَى فَوْضَ الْمَشْيَةِ إِلَى الْعِبَادِ أَوَّلًا بِآيَةِ الْمَشْيَةِ، ثُمَّ تَوَلَّى بِنَفْسِهِ فِي آيَةِ الْمِيرَاثِ وَقَصَرَهُ عَلَى سَهَامٍ مَعْلُومَةٍ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، فَانْتَهَى حُكْمُ تِلْكَ الْوَصِيَّةِ، كَمَنْ وَكَلَّ غَيْرَهُ بِإِعْتِاقِ عِبْدِهِ، ثُمَّ تَوَلَّى بِنَفْسِهِ. (الْمَحَلِّي)

وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ صَاحِبًا كَانَ أَحَقَّ بِجَمِيعِ مَالِهِ، يَصْنَعُ بِهِ مَا شَاءَ إِنْ شَاءَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ جَمِيعِهِ خَرَجًا، فَيَتَصَدَّقُ بِهِ أَوْ يُعْطِيهِ مَنْ شَاءَ، وَإِنَّمَا يَكُونُ اسْتِثْنَاءُهُ وَرَثَتُهُ جَائِزًا عَلَى الْوَرَثَةِ إِذَا أَذِنُوا لَهُ حِينَ يُحْجَبُ عَنْهُ مَالُهُ، وَلَا يَحُوزُ لَهُ شَيْءٌ إِلَّا فِي ثَلَاثِهِ، وَحِينَ هُمْ أَحَقُّ بِثُلَاثِي مَالِهِ مِنْهُ، فَذَلِكَ حِينَ يَحُوزُ عَلَيْهِمْ أَمْرُهُمْ وَمَا أَذِنُوا لَهُ بِهِ، قَالَ: فَإِنْ سَأَلَ بَعْضُ وَرَثَتِهِ أَنْ يَهَبَ لَهُ مِيرَاثَهُ حِينَ تَحْضُرُهُ الْوَفَاةُ فَيَفْعَلُ، ثُمَّ لَا يَقْضِي فِيهِ الْهَالِكُ شَيْئًا، فَإِنَّهُ رَدٌّ عَلَى مَنْ وَهَبَهُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ لَهُ الْمَيِّتُ: فَلَانْ لِبَعْضِ وَرَثَتِهِ ضَعِيفٌ وَقَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ تَهَبَ لَهُ مِيرَاثَكَ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ؛ فَإِنْ ذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا سَمَّاهُ الْمَيِّتُ لَهُ، قَالَ: وَإِنْ وَهَبَ لَهُ مِيرَاثَهُ، ثُمَّ أَتَفَذَ الْهَالِكُ بَعْضَهُ وَبَقِيَ بَعْضٌ، فَهُوَ رَدٌّ عَلَى الَّذِي وَهَبَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ مَا بَقِيَ بَعْدَ وَفَاةِ الَّذِي أُعْطِيَهُ.

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ، فَذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ أُعْطِيَ بَعْضَ وَرَثَتِهِ شَيْئًا لَمْ يَقْبِضْهُ، فَأَبَى الْوَرَثَةُ أَنْ يُحْجِزُوا ذَلِكَ: فَإِنْ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى الْوَرَثَةِ مِيرَاثًا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ لَمْ يَرِدْ أَنْ يَقَعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي ثَلَاثِهِ، وَلَا يُحَاصِرُ أَهْلُ الْوَصَايَا فِي ثَلَاثِهِ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

اد. ادوا له. قال صاحب 'الرحمة في اختلاف الأمة': الجمهور على أنهم إن أجازوا في حياة الموصي كان هم الرجوع، وإن أجازوا بعده فقد قال الرهري وربيعة. ليس هم الرجوع مصفقا، وفصل المالكية في الحياة بين مرض الموت وغيره، فألحقوا مرض الموت بغيره. وفي 'الهداية': ولا يعتبر ما أجازهم في حال حياته. قال محمد في 'الآثار': أحبرا أبو حنيفة، حدثنا القاسم بن عبد الرحمن. عن أبيه، عن ابن مسعود في الرجل يوصي بالوصية، فيحيزها الورثة في حياته، ثم يردون بعد موته، فإن ذلك يكره ولا يجوز. قال محمد. وبه يأخذ إجازة الورثة قبل الموت بوصية ليس بشيء، فإن أجازوا بعد الموت وهي يواريه أو أكثر من الثلث، فذلك جائز وليس هم الرجوع. (المغلي)

مَا جَاءَ فِي الْمُوْنَّثِ مِنَ الرِّجَالِ وَمَنْ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ

١٤٦١ - **عن هشام بن عروة**، عن أبيه أن **مُحَنَّثًا** كَانَ عِنْدَ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمَعُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الطَّائِفَ غَدًا، فَعَلَيْكَ بَابَةُ غِيلَانَ؛ فَإِنَّهَا ثَقِيلُ بَارِيعٍ وَتُدْبِرُ بِشْمَانَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **لَا يَدْخُلُنَّ هَؤُلَاءِ عَلَيْكُنَّ.** (في نسخة: فإنا أدلك على)

١٤٦٢ - **عن يحيى بن سعيد** أنه قال: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: كَانَتْ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَوَلَدَتْ لَهُ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ، ثُمَّ إِنَّهُ فَارَقَهَا فَجَاءَ عُمَرُ قُبَاءً فَوَجَدَ ابْنَهُ عَاصِمًا يَلْعَبُ مَعَ الصَّبِيَّانِ بِفِنَاءِ الْمَسْجِدِ، فَأَخَذَ بَعْضُهُ فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى الدَّابَّةِ، فَأَذْرَكَهُ جَدَّةُ الْغُلَامِ، فَنَازَعَتْهُ إِيَّاهُ حَتَّى أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ، فَقَالَ عُمَرُ: ابْنِي، وَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: ابْنِي، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: خَلَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ،.....

ان محسن بكسر الهمزة المؤنث الذي لا أرب له في النساء، واسمه هيت بكسر الهاء وفتحها مع سكون التحتية، وقيل: مائع بموقافية، وقيل: سون. (المحلى) **سند عدلان** اسمها نادية بالياء، وقيل: بالنون، وأبوها هو الذي أسلم وعنده عشر نسوة. **فإنها ثقل باريع** الخ قال مالك والجمهور: معناه: أن في بطنها أربع عكر يتعصف بعضها على بعض إذا أقبلت، وإذا أدبرت كان أطرافها عند مقطع حسيها ثمانية.

لا يدخلن هؤلاء عسكن قال السيوطي: والحديث رواه أصحاب السير بأسط من هذا، ولمطه: كان بالمدينة في زمانه من المنحذين يدخلون على النساء، فلا يحجون هيت، وهو مائع، وكان هيت يدخل على أرواح النبي ﷺ. فدخل يوما على أم سمية روح النبي ﷺ ورسول الله ﷺ عندها، فأقبل على أم سلمة عبد الله بن أمية، فقال: إن فتح الله عليكم الطائف غدا فعليك ببادية بت غيلان؛ فإنها إن قامت تست، وإن تكلمت تفتت، وإن قدرت أثبتت، ثقل بباريع وتدبر بشمان مع نعر كالأقحوان، وندي كالرمان أعلاها قصيب وأسفلها كثيب وبين رجلها كالغضب مكفوا. وفي رواية: مثل الإباء المكفوف. فقال النبي ﷺ حين سمع كلامه: **لا يدخلن هؤلاء عسكن** وقال لسائيه: **لا يدخلن هؤلاء عسكن** (المحلى) **جدة لعده** أم أمه الملكية بأم حميلة.

قَالَ: فَمَا رَاجَعَهُ عَمْرُ الْكَلَامِ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَخَذَ بِهِ فِي ذَلِكَ.

الْعَيْبُ فِي السَّلْعَةِ وَضُمَاتِهَا

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَتَتَاعُ السَّلْعَةَ مِنَ الْحَيَوَانِ أَوْ الثِّيَابِ أَوْ الْعُرُوضِ، فَيُوجَدُ ذَلِكَ الْبَيْعُ غَيْرَ جَائِزٍ: فَيُرَدُّ وَيُؤْمَرُ الَّذِي قَبَضَ السَّلْعَةَ أَنْ يَرُدَّ إِلَى صَاحِبِهِ سِلْعَتَهُ.

وَيُؤْمَرُ الْعَيْبُ

فَمَا رَاجَعَهُ عَمْرُ الْكَلَامِ. ورواد البيهقي: قال أبو بكر: سمعته يقول: ... وله: وعن ابن المسيب أن عمر صنق أم عاصم، ثم أتى عليها وفي حجرها عاصم، فأراد أن يأخذها منها، فتجادباه بيها حتى بكى العلامة فاطبقا إلى أبي بكر، فقال له أبو بكر: يا عمر! نديها وحجرها وريخها خير له من أن يشب الصبي فيختار لنفسه. (المحلى) في ذلك أي الحضانة للأم ما لم تسكن بعد الطلاق إلى احتلام الصبي وكساح الأنثى، ولا يجر طفل، وهو قول إمامنا أبي حنيفة. (المحلى)

العيب في السلعة معنى هذه الترجمة - والله أعلم - أن العيب يحدث بالسلعة بعد ابتياع استماع لها يبيعا فاسدا يجب رده؛ فإن ضمنا ذلك العيب وما يحدث فيها من نقص وهلاك من المشتري الذي قصها، وكذلك ما يحدث فيها من زيادة ونقص، فإن ذلك كله للمشتري. قال مالك: ومما بين ذلك أيضا إلخ وهذا على ما قال: إن من ابتاع شيئا من الحيوان أو العروص ابتاعا غير جائز يريد فاسدا، فيرد لأجل فسادها؛ فإن المتاع يرد على السائغ، وهذا يقتضي رد البيع الفاسد، ولا خلاف في ذلك. ولأصل فيه ما روى القاسم بن محمد عن عائشة قالت: قال النبي ﷺ: إذا اشت ذلك؛ فإن المبيع كنه على صريين. صرب له مثل كالمكيل والمورون والمعدود. وصرب لا مثل له كالحياض والثياب والعروض، وأما ما له مثل، فإن هذا رده بأن يرد المتاع إلى البائع ما أحد منه إن كان باقيا، فإن عدمت تلك العين فمثلها، ووجه ذلك: أنه لا يموت بموت عيبه؛ لأن وجود مثلها يقوم مقام وجودها، ولا تموت بتغير أسواقها؛ لأن تغير عيبها لا يثبت ردها، فإن لا يعينها تغير قيمتها مع سلامة العين من ذلك أولى وأحرى، وأما ما لا مثل له كالحياض والثياب وصر الطعاه والأرضين والأشجار، فلا يخلو أن يكون مما يتقل ويحول كالحياض والثياب، أو مما لا يقل ولا يحول كالدور والأشجار والأرضين، فأما ما يقل ويحول فإذ فات عند المتاع، كانت عيبه قيمته يوم قصه، وفواته يكون بالزيادة في عينه أو النقصان منها، أو بتغير سوقه على وجه تصحيح البيع الفاسد، وهذا قال مالك وأصحابه. وقال أبو حنيفة والشافعي: يرد ما كانت عيبه موجودة، فإن فاتت رد قيمتها على معنى تصحيح البيع الفاسد، والدليل على ما نقوله: أن هذا عقد بيع يقتضي أن لا يرجع المتاع مما أفتق على المبيع ولا يرد العلة، فوجب أن يكون له ثماؤه، وعليه نقصه كالبيع الصحيح.

قَالَ مَالِكٌ: فَلَيْسَ لِصَاحِبِ السِّلْعَةِ إِلَّا قِيَمَتُهَا يَوْمَ قُبِضَتْ مِنْهُ، وَلَيْسَ يَوْمَ يَرُدُّ ذَلِكَ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ ضَمِنَهَا مِنْ يَوْمَ قَبْضِهَا، فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ نُقْصَانٍ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ، فَبِذَلِكَ كَانَ نِمَاؤُهَا وَزِيَادَتُهَا لَهُ، وَإِنَّ الرَّجُلَ يَقْبِضُ السِّلْعَةَ فِي زَمَانٍ هِيَ فِيهِ نَافِقَةٌ مَرْغُوبٌ فِيهَا، ثُمَّ يَرُدُّهَا فِي زَمَانٍ هِيَ فِيهِ سَاقِطَةٌ لَا يُرِيدُهَا أَحَدٌ، فَيَقْبِضُ الرَّجُلُ السِّلْعَةَ مِنَ الرَّجُلِ، فَيَبِيعُهَا بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ، أَوْ يُمَسِّكُهَا وَثَمَنُهَا ذَلِكَ، ثُمَّ يَرُدُّهَا وَإِنَّمَا ثَمَنُهَا دِينَارٌ وَاحِدٌ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ أَنْ يَذْهَبَ مِنْ مَالِ الرَّجُلِ بِتِسْعَةِ دَنَانِيرَ، أَوْ يَقْبِضَهَا مِنْهُ الرَّجُلُ فَيَبِيعُهَا بِدِينَارٍ، أَوْ يُمَسِّكُهَا وَإِنَّمَا ثَمَنُهَا دِينَارٌ، ثُمَّ يَرُدُّهَا وَقِيَمَتُهَا يَوْمَ يَرُدُّهَا عَشْرَةُ دَنَانِيرَ، فَلَيْسَ عَلَى الَّذِي قَبِضَهَا أَنْ يَغْرَمَ لِصَاحِبِهَا مِنْ مَالِهِ تِسْعَةَ دَنَانِيرَ، إِنَّمَا عَلَيْهِ قِيَمَةُ مَا قَبِضَ يَوْمَ قَبْضِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضاً أَنَّ السَّارِقَ إِذَا سَرَقَ السِّلْعَةَ، فَإِنَّمَا يُنْظَرُ إِلَى ثَمَنِهَا يَوْمَ يَسْرِقُهَا، فَإِنْ كَانَ يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ كَانَ ذَلِكَ عَلَيْهِ،

فليس لصاحب السلعة إلا قيمة سلعته "يوم قصت منه، وليس يوم يرد ذلك إليه"، يريد أنه لما قبضها على الصمان كان له نماؤها وعليه نقصها، وذلك يشتمل على تغيير البدن والقيمة. وقال الشافعي: يلزمه قيمتها يوم التلف، واحتج مالك على ذلك بأنه ضمها يوم قبضها، وذلك يصحح من قوله: إنه لا خلاف أنها لو تلفت عينها، لكان على المشتري ضمها. قال مالك: فذلك كان على المتاع نماؤها وزيادتها؛ لأن من ضمن الحملة ضمن الأبعاض، ومن ضمن الحملة والأبعاض كان له الممء بالصمان.

بقبض السلعة في زمان نفاقها وقيمتها عشرة، ثم يردّها في زمان كسادها وقيمتها دينار، ويردّها في زمان نفاق وقيمتها عشرة، فليس على المتاع أن يذهب من مال البائع تسعة دنانير، يريد أن تغيير القيمة كتغيير البدن، فكما ليس له أن يأخذها سليمة قيمتها عشرة، ثم يردّها معيبة، فكذلك ليس عليه أن يأخذها ناقصة في بدنها وقيمتها دينار، ويردّها بعد تمامها وتمامها وقيمتها عشرة، وكذلك الريادة والنقصان في القيمة.

أما عليه قيسه الح يريد أن من ذلك الوقت دحت في ضماها بعقد تراصيا به، فله ما راد وعليه ما نقص، وأما يوم الرد فلا يعتبر بقيمة في ضمان القيمة؛ لأنه لا تأثير لردّها في الصمان، وإما يؤثر فيه القبض، وهو سببه فكان الاعتبار به.

وَأِنْ اسْتَأْخَرَ قَطْعُهُ إِمَّا فِي سِجْنٍ يُحْبَسُ فِيهِ حَتَّى يُنْظَرَ فِي شَأْنِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَهْرُبَ السَّارِقُ، ثُمَّ يُؤْخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَيْسَ اسْتِخَارُ قَطْعِهِ بِالَّذِي يَضَعُ عَنْهُ حَدًّا قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ يَوْمَ سَرَقَ، وَإِنْ رَخِصَتْ تِلْكَ السَّلْعَةُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَا بِالَّذِي يُوجِبُ عَلَيْهِ قَطْعًا لَمْ يَكُنْ وَجَبَ عَلَيْهِ يَوْمَ أَخَذَهَا إِنْ غَلَتْ تِلْكَ السَّلْعَةُ بَعْدَ ذَلِكَ.

جَامِعُ الْقَضَاءِ وَكَرَاهِيَّتِهِ

١٤٦٣ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ كَتَبَ إِلَى سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ أَنَّ هَلُمَّ إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ سَلْمَانُ: إِنَّ الْأَرْضَ لَا تُقَدَّسُ أَحَدًا، وَإِنَّمَا يُقَدَّسُ الْإِنْسَانُ عَمَلُهُ، وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّكَ جَعَلْتَ طَبِيبًا تُدَاوِي، فَإِنْ كُنْتَ تُبْرِئُ فَنِعْمًا لَكَ، ...

هـ ح قول أبي الدرداء: "هلم إلى لأرض المقدسة" يريد المصهرة، والمقدس في كلام العرب: انظهر، وإما أراد موضعاً من الشام يسمى المقدس، ومن سمي بمسجد إبياء البيت المقدس يريد المظهر، ومعناه: أنه مطهر مما كان في غيره من الموضع من الكفر، وكان ذلك في وقت من الأوقات، فمرمه لاسمه ووصف بذلك، ويحتمل أن يكون معنى تقديسها تطهيرها أن فيها يظهر من الذنوب والخطايا، فيكون معنى مقدس: المنقّس أهليها، ويدل على صحة هذا التأويل قول سلمان: "إن الأرض لا تقديس أحداً ولا تطهره" من دونه "وإما يقديسه عمله" فيكون معنى هذا التأويل: إنما وصف أهل بيت المقدس بذلك في وقت عملوا فيه طاعة الله تعالى، وكان كثير منهم أسياء وسائرهم أتباعاً للأنبياء، ولعله كان ذلك في وقت أمرهم بعلامته كما أمر المسلمون بالهجرة إلى المدينة، فكان سكانها في ذلك الوقت تقديس أهليها، ويطهرهم من الذنوب. وقوله: "ولبغني أنك جعلت صبياً" يريد أنه يستغني في الدين، فيفتي ويعمل بقوله كما يعمل بقول الطبيب في أمر الأدواء "فإن كنت تبرئ فعملاً لك" يريد بالإبراء ههنا إصابة الحق ودفع الباطل؛ لأن الباطل وما يرد به الشرع هو الداء الذي يسأل عنه المستغني لإبرائه، والإبراء منه ناحق الذي أمر الله به، فإن كان المفتي يرى قوله من ذلك، ويرى الباطل، ويشك في حق، فعملاً له أي أنه نعم العمل عمه ذلك، ونعم ما به فيه من الأجر الجزيل. **جعب ص ب د دوي** كان أبو الدرداء جعل قاصياً بدمشق لمعاوية في خلافة عثمان. ومات لها سنة اثنين وثلاثين، وكان معاوية استشاره فيمن يولي بعده، فأشار عليه بمضانة بن عبيد الأنصاري، فولاه الشام بعده، والطبيب في الأصل: الحاذق بالأمور العارفة بها، وبه سمي الطبيب الذي يعالج المرضى، وكفى به ههنا عن القضاء والحكم بين الخصوم؛ لأن مرة القاصي من الخصوم معرفة الصيب في إصلاح البدن. (المحمي)

وَأِنْ كُنْتَ مُتَطَبِّيًا فَاحْذَرُ أَنْ تَقْتُلَ إِنْسَانًا، فَتَدْخُلَ النَّارَ، فَكَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ إِذَا قَضَى بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ أَدْبَرَ عَنْهُ، نَظَرَ إِلَيْهِمَا، وَقَالَ: ارْجِعَا إِلَيَّ أَعِيدَا عَلَيَّ قِصَّتَكُمْ مُتَطَبِّيًا وَاللَّهِ. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ اسْتَعَانَ عَبْدًا بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فِي شَيْءٍ لَهُ بَالٌ وَلِئِمُّهُ إِجَارَةٌ..

مطبا المتططب الذي يعالي الطب ولا يعرفه معرفة جيدة. (المحلى) وقوله: 'وإن كنت متطببا' يريد متحرصا فيما تفتيهم به غير عالم بوجه صوابه تخاف الخطأ ومخالفة الحق، فاحذر أن تقتل إنسانا فتدخل النار، يريد أن يحكمه بغير الحق، فيريد الناضل بك ويريد إلى حد لا يمكن استرجاعه، فيكون ذلك بصرة قتل الطبيب لمن رآه رآه فعاباه بما يضره حتى قتله، وفات تلامي أمره، ويحتمل أن يريد به حقيقة أن يعني عني إنسان يقتل وهو لا يجب عليه، فدخل النار بذلك. وهذا مبني على فتوى بغير علم، فيحطى فيما يعني به، وأما من كان من أهل العلم فأخطأ، فأرجو أن لا يأثم بذلك وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: **من استعان عبدا بغير إذن سيده** الحديث، إلا أن **من استعان** وروى عنه أنه قال: **من استعان عبدا بغير إذن سيده** الحديث، إلا أن العام قد يأثم في الخطأ إذا لم يحتج، ويحذر مواجهة البار بإفعال الاجتهاد والتقصير فيه، لكن ظاهر الحديث إنما يقتضي الإنذار عن فتوى الجاهل، ولذلك أحر هذا عن المتطبب وهو المشهور المتخصص، ولذلك كان أبو الدرداء إذا قضى بين اثنين، استرجعهما وأعاد النظر، فيأمرهما بمبالغة في الاجتهاد، ثم يقول: **متطبب والله** يصف نفسه بذلك عني معنى الإشفاق والخوف ممن لم يبلغ درجة الاجتهاد ما يرضيه، والله أعلم وأحكم.

من استعان الخ وهذا عني حسب ما قال: إن من استعان عبدا بغير إذن سيده فيما مثله إجارة في المعتاد، والأعجب من أحوال الناس، فهو صامس لما أصاب العبد من هلاك أو نقص في بدن، وهذا المشهور من مذهب مالك، وقد روى ابن وهب: ليس في العبد يستأجرون ضمان ما أصابهم، وإن قال سادتهم: لم يأمرهم بالإجارة إلا أن يستعمروا في أمر محوف كالشر الحمة والهدم تحت حدار، فيضمن إن لم يكن بإذن السيد، وجه قول ابن القاسم: أن المستأجر له متعد أو في حكم التعدي إن لم يشتد إذن السيد، فوجب أن يكون ضامما، كما لو تعدى عني دابة فركبها بغير إذنه، ووجه قول مالك: أن العبد يتصرف ويعقد ولا يعرف حجر سيده عليه، وهل هو مملوك فلا يضمن باستعماله في الأمور المعتادة، وإنما يضمن في الأمور الخطرة التي فيها اهلاك غالبا؟ قال سحنون في كتاب ابن عبدوس: إلا أن يكون السيد قد حجر عليه أن يؤجر نفسه، وأبان ذلك بالإشهاد، فظاهر قول أصحابنا المخالف لرواية ابن وهب يقتضي تصميم المستعمل لعدم الإدان، ويحتمل أن تكون رواية ابن وهب مبنية على ما قدمناه من أن الأصل جوار تصرفه حتى يعلم الحجر عليه، ويحتمل أن يكون سقط الضمان في رواية ابن وهب؛ لأنه استأجره ولم يستعنه بغير أجر؛ لأن الذي يقتضي حمله على الإدان من سيده في العمل إنما هو في عمل بعوض، وأما العمل بغير عوض فلا يحمل عليه إلا ببينة، فمن استعمله بعوض لم يوجد منه تعد يضمن به، وإنما يكون التعدي ممن استعمله بغير أجر، والله أعلم.

فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَ الْعَبْدَ إِنْ أَصِيبَ الْعَبْدُ بِشَيْءٍ، وَإِنْ سَلِمَ الْعَبْدُ فَطَلَبَ سَيِّدُهُ إِجَارَتَهُ لِمَا عَمِلَ، فَذَلِكَ لِسَيِّدِهِ وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا. وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ يَكُونُ بَعْضُهُ حُرًّا وَبَعْضُهُ مُسْتَرْقًا: إِنَّهُ يُوقَفُ مَالُهُ بِيَدِهِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْدِثَ فِيهِ شَيْئًا، وَلَكِنَّهُ يَأْكُلُ فِيهِ وَيَكْتَسِبُ بِالْمَعْرُوفِ، فَإِذَا هَلَكَ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَقِيَ لَهُ فِيهِ الرُّقُ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ الْوَالِدَ يُحَاسِبُ وَلَدَهُ بِمَا أَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ يَوْمٍ يَكُونُ لِلْوَلَدِ مَالٌ، نَاضًا كَانَ أَوْ عَرَضًا إِنْ أَرَادَ الْوَالِدُ ذَلِكَ.

العبد يكون بعضه حراً وهذا على حسب ما قال: إن العبد قد يكون بعضه حراً، ودبت يكون على وجوه: منها أن يعتق المعسر حظه منه، فلا يقوم عليه حط شريكه؛ لعسره. ومنها أن يوصي بعتقه ولا يترك مالا غيره، فيعتق ثلثه، وغير ذلك من الوجوه؛ فإن هذا يوقف ماله بيده مما كان له قبل عتقه، وما اكتسبه بعده ولا له أن يهوت شيئاً منه بغير عوض إلا برضا السيد إلا في كسوته وبفقتة من كتاب ابن الموار واس سحنون عن أبيه.

ليس له أن يحدث الح يريد ليس من له بعضه أن يريه من يده، ولا للعبد أن يهوت، وله أن يتجر فيه ويميه في التجارة المأمومة في أيامه التي له، رواه ابن نافع عن مالك في "العتبة"، ووجه ذلك: أن تصرفه في تلك الأيام له، وله أن يسمي ماله لحقه فيه، وليس للسيد إرأته من يده، ويعمل في يومه ما شاء يطحن ويعمل، قاله مالك، وليس للسيد أن يأخذ من ماله شيئاً وإن احتاج إليه، رواه ابن القاسم عن مالك في "العتبة"، ووجه ذلك: أنه مال للحر الذي فيه حق، فليس لأحد أن يهوت عليه، ولأنه لما أُرتمت بفقتة من أهل الحرية، أثرت في المال والميع منه بمتزلة مال المكاتب وبتزلة المال المشترك. **قال مالك الأمر** الح وهذا على ما قال: إن من كان ينفق على ولده الصغير حتى صار له مال، بميراث كان أو غيره، أو كان يأخذ له عطاء في كل عام، ثم ثمادى الأب في الإنفاق عليه، فإن له ذلك، سواء كان مال الأب عينا أو عرضا، قاله مالك، هكذا على الإطلاق. قال القاضي أبو الوليد - ومعه عندي: أن يقول الأب: إنما أنفقت عليه من مالي لأرجع عليه، فيه الرجوع عليه بما أنفق عليه من يوم أفاد المال دون ما أنفق عليه قبل ذلك؛ فإن فصل للأب شيء عن مال الولد لم يرجع عليه بشيء، ووجه ذلك: أنه قد ينفق عليه من ماله الذي يتصرف بين يديه شقة وصوله إلى مال أبيه، وهو محترق عده، فيشتق عليه تناوله في كل وقت، فيرى الإنفاق من ماله ليرجع به عليه العبد أيسر عليه وأرقق به، وصفة الرجوع عليه أن يرجع عليه بما أنفق عليه في سائر السنين بقدر علاء كل سنة ورحصها، قاله في "العتبة" من سماع ابن القاسم وغيره، ووجه ذلك عندي: أن ينفق عليه دراهم أو دينار يشتري بها ما احتاج إليه من طعام مكيل أو موزون أو ثياب أو غير ذلك، ولو كان عده طعاماً فأنفق عليه، رجع عليه بمثل كيله، والله أعلم.

١٤٦٤ - **ماث** عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ دَلَّافٍ الْمُزَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ جُهَيْنَةَ كَانَ يَسْبِقُ الْحَاجَّ فَيَشْتَرِي الرَّوَاحِلَ فَيُعْلِي بِهَا، ثُمَّ يُسْرِعُ السَّيْرَ فَيَسْبِقُ الْحَاجَّ فَأَفْلَسَ، فَرَفَعَ أَمْرُهُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ: أَيُّهَا النَّاسُ! فَإِنَّ الْأَسِيفَةَ أَسِيفَعُ جُهَيْنَةَ رَضِيَ مِنْ دِينِهِ وَأَمَانَتِهِ بِأَنْ يُقَالَ: سَبَقَ الْحَاجَّ أَلَا وَإِنَّهُ إِذَا نَ مُعْرَضًا،
وفي نسخة: قد دان

دلاف بكسر الدال لاس وصاح وفتحها لعبد الله بن يحيى المزني المدني. (المحلى) **رحلا من جهينة** **الح** يريد أنه كان يقصد ذلك، ويجهد نفسه فيه، ويشترى له الرواحل السابقة، فيريد في ثمنها، إما لأن قيمتها أعلى من قيمة غيرها، أو لأنه كان يزيد على قيمتها؛ لأن من كانت عنده كان لا يسمح بها إلا بأكثر من قيمتها؛ لضمانته بها لاسيما من يشتريها بالدين، ثم كان يسرع السير عليها؛ ليسبق جميع الحاج، فكان يتبعها ويجهدا حتى أنه ربما أعجزها وأهلكها، فتلف بذلك ماله وقام عليه عرماؤه، وصاق ماله عن أداء ما عليه من الدين، وهو معنى فلسه، وقد تقدم الكلام فيه، والله أعلم. **كان يسبق الحاج الح** بالقدم عكة، والفاء في "فيشتري" للتفصيل لا للتعقيب، والمراد بقوله: "يسبق" إرادة السبق. **فيعلي**. أي ليشتري بها غالبا. في "الصراح": العلاء والإغلاء: مزارعون نزرعوا ومزارعين يزرعون، والعلاء بالفتح والمد: مزارعون نزرعوا، فالباء على الأول رائدة وعلى الثاني للتعدية. (المحلى)

فأفلس أي صار مفلسا، ولعبد الرزاق: يتناع الرواحل فيعلي بها، فدار عليه دين حتى أفلس. (المحلى)
الأسيفع الح [بضم همزة وفتح السين، وقوله: أسيفع جهينة بدل منه] قيل: إن ذلك الرجل كان اسمه الأسيفع، قال ابن مزين عن ابن وهب وابن نافع: هو لقب لزمه، وقال ابن مزين عن ابن وهب: هو تصغير أسفع، وهو الصارب إلى السواد. وقال: إنه وصفه بذلك لونه. قال العتيبي: الأسفع الذي أصاب خده لون مخالف لسائر لونه من سواد. وقوله: "رضي من دينه وأمانته بأن يقال: سبق الحاج" يريد - والله أعلم - أنه رضي بذلك عوضا مما أتمه من دينه وأمانته بإتلاف أموال الناس فيما لم تكن له ثمرة إلا قول الناس: إنه سبق الحج.

بأن يقال. وفي رواية: فقام عمر إلى المدير، فحمد الله عز وجل وأثنى عليه، ثم قال: لا يذكر صيام رجل ولا صلاته، ولكن انظر إلى أمانته إذا اتهم وإلى ورعه إذا استعنى. (المحلى) **إذ أن** بكسر الهمزة وتشديد الدال، أي اشترى بالدين معرضا عن الأداء، معناه: دائ كل من اعترض له، يقال: أدان اشترى بالدين أو باع بالدين ضد، كذا في "القاموس". (المحلى) وقوله: "إدان معرضا" يقال: أدان الرجل فهو مدان إذا اشترى بالدين، يقال: تدان وأدان واستدان، وإذا أعطى بالدين قيل: أدان، وأما المعرض فقال أبو زيد: هو الذي يعترض الناس فيشتري ممن أمكنه، سمي المعرض ههنا بمعنى المعترض، يعني أنه اعترض لكل من يقرضه، قال: ومن جعله بمعنى المتمكن على ما فسر أبو زيد، فهو بعيد؛ لأن "معرضا" منصوب على الحال، فإذا فسرت به بمعنى أمكنه، فالمعترض هو الذي يعرض؛ =

فَأَصْبَحَ قَدْ رَيْنَ بِهِ، فَمَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا بِالْغَدَاةِ نَقْسِمُ مَالَهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ،
وَيَاكُمْ وَالْدِّينَ؛ فَإِنْ أَوَّلَهُ هُمْ وَآخِرَهُ حَرْبٌ.

ما أفسد العبد أو جرحوا

قَالَ مَالِكٌ: السُّنَّةُ عِنْدَنَا فِي جِنَايَةِ الْعَبْدِ: أَنْ كُلَّ مَا أَصَابَ الْعَبْدُ مِنْ جُرْحٍ جَرَحَ بِهِ

- لأنه هو المتمكن، وقال أبو عبيد: ويروى "معرض" بالرفع. وقال ابن شميل: 'فأدان معرضا' معناه: يعرض إذا قيل له: لا تستدن. وروى أبو حاتم عن الأصمعي أنه قال: معناه: أنه أحد الدين ولم يبال أن لا يؤديه. وقال العيني: لا يجوز أذان معرضا إلا أن يكون أراد استدان معرضا عن الأداء، وهو قول أبي حاتم. وقال ابن وهب: معني أذان معرضا أي اعترق الدين ماله، فأعرض بأموال الناس مستهلكا ما متهاونا، رواه ابن مريـن عنه.

رسـ له بركة الماضي المجهول من ران يرين، أي جوري بالإفلاس أو جوري 'الإفلاس بعينه السوء، وهو الشراء بالدين معرضا عن الأداء لربما نأى يقال: سقى إحقاق. (المحلى) وقوله: فأصبح قد رين به" قال أبو عبيد اهروي: معناه قد أحاط الدين بماله. وقال شمر: رين به ورين عليه وريم عليه واحد معناه مات، وقال أبو ريد: رين بالرجل إذا أوقع في أمر لا يستطيع الخروج منه. قال ابن مريـن: وقال ابن نافع وابن وهب: قد شهر به. قال يحيى: وقال غيره: قد أحيط به، وقال في قوله تعالى: (نصفين: ١٤) يقول: صم على قلوبهم وأحاط بها سوء أعمالهم. **فما سبهم** بين عزمائه بالخصص، وبه قال أهل نعم: إنه يقسم ما المفس بين عزمائه على قدر ديوبهم، فإن أخذوا وفصل الدين فطرة إلى المبصرة. قال العوي: ولا يحسن من يتطر: فإنه ليس بظلم له بالتأخر، وإنما انضم له مظل العي، وهو قول مالك والشافعي.

السـد عـدا اح وهذا على حسب ما قال: إن ما أصاب العبد على هذه الوجوه التي ذكرناها، راد ابن القاسم وابن وهب عن مالك في 'المجموعة': أو عصب امرأة فوضتها، فلمه ما نقص في الأمة وفي الحرة صداق مشها؛ فإن ذلك كله في رفته لا يعدوها. ومعنى تعلق ذلك برفته: أن رفته تسلم في هذه الحمايات إلا أن يشاء سيده أن يقتديه منها بأرض الخناية، قتت الحدية أو كثرت، وهذا كله؛ لأنه تعدى فيما لم يؤتمن عليه ولم يسلم إليه، وأما ما يؤتمن عليه أو أسلم إليه، فقد روى ابن حبيب عن ابن الماحشون: كل عدوى كان من العبد فيما يؤتمن عليه من ودیعة أو بصاعة أو استؤجر على عمل أو عارية أو كراء أو ما صار بيده يادن أهله، فبيع ذلك أو يأكله إن كان طعاما، فذلك في دمه إلا في وجه واحد: أن يتعمد فساد ذلك الشيء بقطع الثوب وعقر البعير وشبهه، فذلك في رفته، قاله أصغ، وقال: ولم يكن ابن القاسم يميز بين ذلك، فوجه قول ابن الماحشون: أنه أنفع لمفعة نفسه، فذلك تعلق في دمه، وأما عقر البعير وقطع الثوب فإنه قصد إتلافه غير منفعة له في ذلك، فتعلق ذلك برفته، ووجه قول ابن القاسم: أنه قصد إتلاف ما يؤتمن عليه، فتعلق بدمته دون رفته كما لو أكله.

إِنْسَانًا أَوْ شَيْءٍ اخْتَلَسَهُ، أَوْ حَرِيسَةً احْتَرَسَهَا، أَوْ ثَمَرَ مُعَلَّقٍ جَذُّهُ أَوْ أَفْسَدَهُ، أَوْ سَرَقَهُ سَرَقَهَا، لَا قَطْعَ عَلَيْهِ فِيهَا، إِنَّ ذَلِكَ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ لَا يَعْدُو ذَلِكَ الرَّقَبَةَ، قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ، فَإِنْ شَاءَ سَيِّدُهُ أَنْ يُعْطِيَ قِيمَةَ مَا أَخَذَ غُلَامَهُ، أَوْ مَا أَفْسَدَ أَوْ عَقَلَ مَا جَرَحَ، أَعْطَاهُ وَأَمْسَكَ غُلَامَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يُسْلِمَهُ أَسْلَمَهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ غَيْرُ ذَلِكَ، فَسَيِّدُهُ فِي ذَلِكَ بِالْخِيَارِ.

مَا يَجُوزُ مِنَ النُّحْلِ

١٤٦٥ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَانَ بْنَ عَفَانَ قَالَ: مَنْ نَحَلَ وَلَدًا لَهُ صَغِيرًا لَمْ يَبْلُغْ أَنْ يَحُوزَ نُحْلَهُ، فَأَعْلَنَ ذَلِكَ لَهُ، وَأَشْهَدَ عَلَيْهَا، فَهِيَ جَائِزَةٌ وَإِنْ وَلِيَهَا أَبُوهُ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ مَنْ نَحَلَ ابْنًا لَهُ صَغِيرًا ذَهَبًا أَوْ وَرَقًا، ثُمَّ هَلَكَ وَهُوَ يَلِيهِ إِنَّهُ لَا شَيْءَ لِلْأَبْنِ مِنْ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَبُ عَزَلَهَا بِعَيْنِهَا أَوْ دَفَعَهَا إِلَى رَجُلٍ وَضَعَهَا لِابْنِهِ عِنْدَ ذَلِكَ الرَّجُلِ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ جَائِزٌ لِلْأَبْنِ.

لم يسمع ان يحوز نخله الحزمة صفة قوله: "ولدا" أي ولدا لم يبلغ إلى حد يحوز عطيته للغير. (المحلى)

من نحل الخ وأشهد على ذلك وأعس به حتى يعلم أن نظره فيه إنما هو لاسه، فالعطية جائزة وإن وليها الأب؛ لأنه هو الخائر لابنه الصغير من نفسه ومن غيره، وذلك أن الموهوب على صريين: عين وغير عين، فأما غير العين فما كان يخاز ولا يتمتع الأب به حال الحياة وبعدها، كالحقة يستعملها، أو الربع يكرهه، أو السلعة يمسكها له أو يبيعها، فإنه يصح حيازة الأب إياها لاسه، وما كان الأب يتفجع به كالدار يسكنها أو الثوب يلبسه، فلا تصح حيازة الأب له مع استدامة ذلك؛ لأن انتفاعه به كسكنى الدار وليس الثوب يباي حيازة الالاس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الفرائض

ميراث الصُّلب

قال مالك: الأمرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا وَالَّذِي أُذِرْتُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا فِي فَرَائِضِ الْمَوَارِيثِ: أَنَّ مِيرَاثَ الْوَلَدِ مِنْ وَالِدِهِمْ أَوْ وَالِدَتِهِمْ أَنَّهُ إِذَا تُوَفِّيَ الْأَبُ أَوْ الْأُمُّ وَتَرَكََا وَلَدًا رَجُلًا وَنِسَاءً، فَلِلذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ: **فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً وَفِي سِتٍّ فَسِتُّ نِسَاءً**
... **فَإِنْ شَرِكَهُمْ أَحَدٌ بِفَرِيضَةٍ مُسَمَّاةٍ**
(النساء: ١١)

الفرائض وهو التقدير؛ لأنَّ سُهْمَانِ الْمَرُوضِ مُقَدَّرَةٌ، وَهِيَ سِتَّةٌ: النِّصْفُ وَالرُّبْعُ وَالْثُلُثُ وَالْثُلُثَانُ وَالنِّصْفُ وَالسُّدُسُ.
قال مالك الأمر الخ وهذا كما قال: إن ميراث الولد من الأبوين على صريحي، أحدهما: أن يرثوا بالتعصيب، وهو أن يكون الولد رجلاً ونساءً. والثاني: أن يرثوا بالعرض، وهو أن يكن نساءً، فإن ورثوا بالتعصيب وكانوا رجالاً، فاميراث بينهم بالسواء؛ لتساويهم في سب استحقاقهم وصفتهم في أنفسهم، وإن كانوا رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين، والأصل في ذلك قول الله عز وجل: **فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً وَفِي سِتٍّ فَسِتُّ نِسَاءً**
وأما إن ورث السات بالمرض لأمراءهن، فلا يخلو أن يكن واحدة أو أكثر من ذلك، فإن كانت واحدة فيها النصف. والدليل على ذلك قول الله تعالى: **فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً وَفِي سِتٍّ فَسِتُّ نِسَاءً**، وإن كن اثنتين فالنصف عنيهما جماعة الصحابة ومن بعدهم أن فرض الستين فما زاد الثلثان، وروى ابن عباس أنه قال: فرضهما النصف، ولم يشك ذلك عنه، والدليل عني ضعف هذا القول الإجماع على خلافه، ودليلاً من جهة المعنى: أن كل نوع من النساء فرض واحد من النصف؛ فإن فرض لستين منهن: الثلثان أصل ذلك الأخوات.

فإن كن نساء الخ حالصاً ليس معني ابن، فأثبت الصمير باعتباره إخراجاً عني تأويل المولودات. "فوق اثنتين" خبر ثان أو صفة نساء أي نساء زائدات عني اثنتين. **فيها النصف**. وفي الآية دلالة عني أن المال كله للذكر إذا لم تكن معه أنثى؛ لأنه جعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وجعل للأنثى النصف إذا كانت مفردة، فعمم أن للذكر عند إذا انفرد ضعف النصف، وهو الكل، واحلف في الأنثيين، فقال ابن عباس: حكمهما حكم الواحدة؛ لأنه تعالى جعل للثنتين لما فوقهما. وقال الباقر: حكمهما حكم ما فوقهما؛ لأنه تعالى لما بين أن حظ الذكر مثل حظ الأنثيين إذا كان معه أنثى، وهو الثلثان اقتضى ذلك أن حظهما الثلثان. ثم لما أوجبه ذلك أن يراد النصف بزيادة العدد =

وَكَانَ فِيهِمْ ذَكَرٌ بُدِئَ بِفَرِيضَةٍ مِنْ شَرِكِهِمْ، وَكَانَ مَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ مَوَارِيثِهِمْ، وَمَنْزِلَةُ وَلَدِ الْأَبْنَاءِ الذُّكُورِ إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهُمْ وَلَكِنْ كَمَنْزِلَةِ الْوَلَدِ سَوَاءً، ذُكُورُهُمْ كَذُكُورِهِمْ، وَإِنَّا لَهُمْ كَيَانُهُمْ، يَرِثُونَ كَمَا يَرِثُونَ، وَيَحْجُبُونَ كَمَا يَحْجُبُونَ، فَإِنْ اجْتَمَعَ الْوَلَدُ لِلصُّلْبِ وَلَوْ الْإِثْنِ، وَكَانَ فِي الْوَلَدِ لِلصُّلْبِ ذَكَرٌ؛ فَإِنَّهُ لَا مِيرَاثَ مَعَهُ

= رد ذلك؛ لقوله تعالى: «وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَسَبِهِمْ حَرَجٌ لِمَا يَكُونُونَ عَلَيْهِمْ» (النساء ١١) ويؤيد ذلك أن البت الواحدة لما استحققت الثلث مع أخيها، فبالأخرى أن تستحق مع أخت مثله. (المحلى)

عنى قدر موارثتهم فلذكر مثل حظ الأنثيين. لقوله (المحلى) وهذا كما قال: إن ولد الابن عند عدم الولد بمنزلة الولد، لأنهم النصف، وللأنثيين مهمما فما راد الثثان، ولذكرهما راد جميع المال، وذكرهم يعصب أخته، فيكون لهما جميع المال، للذكر مثل حظ الأنثيين، فهذا في الميراث، فأما في الحجب فهم أيضاً بمنزلة الولد للصلب في الحجب، وذلك أن حجب الولد وولد الولد على صريين: حجب هو مع من الميراث جملة، وحجب هو رد من فرض إلى فرض، فأما مع الميراث جملة؛ فإن الابن يجمع ميراث ولد الابن والإخوة للأب والأم والأخوات للأب والإخوة للأم، ويمنع الميراث كل عصاة لا فرض له من الأعمام وبني العم وبني الأخ. وذلك أن كل من ورث بسبب، فإنه يسقط من كان أبعد منه ممن يرث بذلك السبب، ويسقط من كان أضعف حالاً منه في ذلك السبب وإن كان القرب سواء، فأما الأول فإن الأخ يسقط ولد الأخ وهما يدلبيان بالإخوة، والأخ أقرب من ابن الأخ، والأب يسقط الحد؛ لأنهما يرثان بالأبوة، والأب أقربهما، وسيأتي ذكر الحد بعد هذا إن شاء الله تعالى، وإذا استكمل النات الثلثين سقط ميراث نات الابن، إلا أن يكون معهم أو أسفل منهم ابن ابن يعصبهم، وإذا استكمل الأخوات للأب والأم الثلثين، سقط الأخوات للأب إلا أن يكون معهم أخ لمن فيعصبهن، وقد ذكرنا حجب العصبات بعد هذا. **دوهم**. أي بينهم وبين الميت ولد للصلب.

فإن اجتمع الولد الخ وهذا كما قال: إنه لا ميراث لاس الابن مع الابن؛ لأنه أقرب سبباً منه إلى الميت وهما يدلبيان بالسوة، ولأن ابن الابن يدلي بالابن، ومن يدلي بعاصبه فإنه لا يرث معه، وإن عدم الابن وكانت ابنة واحدة، فإن ابنة الابن ترث معها السدس تكملة الثلثين؛ لأنه فرض يرثه الستان فما زاد، وبنات الابن يقمن مقام الستات عند عدمهن، فمما عدم من يستحق منه السدس كان ذلك لست الابن، فهي أولى بالسدس من الأخت الشقيقة، وعنى هذا جمهور الفقهاء من الصحابة والتابعين إلا ما يروى عن أبي موسى وسلمان بن ربيعة: أن النصف للنت والنصف الثاني للأخت، ولا حق في ذلك لبت الابن. وقد روي عن أبي موسى ما يقتضي الرجوع عن هذا القول، وذلك ما رواه هذيل بن شرحبيل: سئل أبو موسى عن ست وابنة ابن وأخت، فقال: =

لِأَحَدٍ مِنْ وَلَدِ الْإِبْنِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْوَلَدِ لِلصُّلْبِ ذَكَرٌ وَكَانَتْ ابْنَتَيْنِ فَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْبَنَاتِ لِلصُّلْبِ، فَإِنَّهُ لَا مِيرَاثَ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ مَعَهُنَّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَ بَنَاتِ الْإِبْنِ ذَكَرٌ هُوَ مِنَ الْمُتَوَفَّى بِمَنْزِلَتِهِنَّ أَوْ هُوَ أَطْرَفٌ مِنْهُنَّ، فَإِنَّهُ يَرُدُّ عَلَى مَنْ هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ وَمَنْ هُوَ فَوْقَهُ مِنْ بَنَاتِ الْأَبْنَاءِ، فَضْلًا إِنْ فَضَلَ فَيَقْتَسِمُونَهُ بَيْنَهُمْ لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْوَلَدُ لِلصُّلْبِ إِلَّا ابْنَةٌ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ، وَلَا ابْنَةَ ابْنِهِ - وَاحِدَةً كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ مِنَ بَنَاتِ الْأَبْنَاءِ مِمَّنْ هُوَ مِنَ الْمُتَوَفَّى بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ - السُّدُسُ، فَإِنْ كَانَ مَعَ بَنَاتِ الْإِبْنِ ذَكَرٌ هُوَ مِنَ الْمُتَوَفَّى بِمَنْزِلَتِهِنَّ، فَلَا فَرِيضَةَ وَلَا سُدُسَ لَهُنَّ، وَلَكِنْ إِنْ فَضَلَ بَعْدَ فَرَائِضِ أَهْلِ الْفَرَائِضِ فَضْلٌ كَانَ ذَلِكَ الْفَضْلُ لِذَلِكَ الذَّكَرِ وَلِمَنْ هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ وَلَمَنْ هُوَ فَوْقَهُ مِنَ بَنَاتِ الْأَبْنَاءِ، لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، وَلَيْسَ لِمَنْ هُوَ أَطْرَفٌ مِنْهُمْ شَيْءٌ فَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ. وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿لِلرَّجُلِ مِثْلُ حَظِّ الْمَرْأَةِ﴾ وَأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُخِرُوا سَوَاءٌ أُنْزِلَتْ إِلَيْهِمْ أَمْ جَاءَهُمُ الْبُرْقَانُ﴾

(الماء: ١١)

= لست انصف وللأخت النصف، واثت ابن مسعود فسيتابعني، فمثل ابن مسعود وأحبره بقول أبي موسى، فقال: لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين، أقضي فيها بما قضى رسول الله ﷺ للابنة النصف والابنة الابن السدس تكملة الثلثين، وما بقي للأخت، فأتيا أبا موسى فأحبرناه بقول ابن مسعود، فقال: لا تسأوني عن شيء ما دام هذا الخبر فيكم، والدليل على صحة ذلك من جهة المعنى: أن بنت الابن في هذه المسألة ترث بالعرض، والأخت ترث بالتعصيب، ولا ميراث للعصبة حتى يستكمل ذوو القروض هروضهم.

شلا شيء هم، وه قال جميع الفقهاء، وعن ابن عباس: أنه لسن بعصاة ولا شيئاً مع السات مطلقاً. (الحسني)

مِيرَاثُ الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ وَالْمَرْأَةِ مِنْ زَوْجِهَا

قَالَ مَالِكٌ: وَمِيرَاثُ الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ إِذَا لَمْ تَتْرُكْ وَلَدًا وَلَا وَلَدَ ابْنٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ النَّصْفُ، فَإِنْ تَرَكَتْ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، فَلِزَوْجِهَا الرُّبْعُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ. وَمِيرَاثُ الْمَرْأَةِ مِنْ زَوْجِهَا إِذَا لَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا وَلَا وَلَدَ ابْنٍ الرَّبْعُ، فَإِنْ تَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، فَلَامْرَأَتِهِ الثُّمْنُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُمُ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِنَّ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِنَّ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ۚ﴾ (النساء: ١٢).

(النساء: ١٢)

وميراث الرجل الخ. وهذا كما قال، وذلك أن فرض الروح النصف، ويحجبه الولد وولد الابن إلى الربع، وأكمل فروض الزوجة الربع، ويردها الولد وولد الابن إلى الثمن، والأصل في ذلك الآية المتقدمة، فإن كانت الزوجة واحدة فهذا حكمها، وإن كن اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً، فحكمهن في ذلك حكم الزوجة الواحدة، هن الربع دون الولد وولد الابن، وهن الثمن مع الولد وولد الابن، يقتسمن ذلك على السواء، ولا تنقص الزوجة أو الزوجات من الثمن إلا أن ينقصهن العول، مثل: أن يترك المتوفى زوجة وأبوين وابنتين، فإن أصل هذه الفريضة من أربعة وعشرين، وتعمل إلى سبع وعشرين، وتسمى المبرية، وذلك أن علي بن أبي طالب عليه السلام سئل عن ميراث الزوجة من هذه المسألة وهو يحظ على ثلث، فقال: عاد ثلثها تسعاً ومضى في حطته.

أو دَيْنٍ. إنما قال بـ"أو" التي للإباحة دون الواو؛ للدلالة على أهمها متساويان في الوجوب مقدمان على القسمة مجموعين أو منفردين، قدم الوصية على الدين وهي متأخرة في الحكم؛ لأنها مشبهة للميراث شاققة على الورثة مندوب إليها الجميع، والدين إنما يكون على الندور. (المحلى)

الثلث: الواحدة والجماعة سواء في الربع والثلث، جعل ميراث الزوج ضعف ميراث الزوجة؛ لدلالة قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْمَرْءُ نِصْفَ مَا يُؤْتِي الْمَرْأَةُ ۚ وَلَئِنْ كُنْتُمْ عَلَيَّ دَيْنًا فَلْيُقْرَضَ الْفَرَسَ الْفَرَسَ﴾ (النساء: ١١)، وهكذا قياس كل رجل وامرأة اشتركا في الجهة والقرب، للرجل منه ضعف المرأة، واستثنى منه أولاد الأم والمعتق والمعتقة.

مِيرَاثُ الْأَبِ وَالْأُمِّ مِنْ وَلَدِهِمَا

قَالَ مَالِكٌ: الْأُمُّرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ وَالَّذِي أُدْرِكْتُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا: أَنَّ مِيرَاثَ الْأَبِ مِنْ ابْنِهِ أَوْ ابْنَتِهِ أَنَّهُ إِنْ تَرَكَ الْمُتَوَفَّى وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ ذَكَرًا، فَإِنَّهُ يُفْرَضُ لِلأَبِ السُّدُسُ فَرِيضَةً، فَإِنْ لَمْ يَتْرِكِ الْمُتَوَفَّى وَلَدًا وَلَا وَلَدَ ابْنٍ ذَكَرًا، فَإِنَّهُ يُبَدَأُ بِمَنْ شَرَكَ الْأَبَ مِنْ أَهْلِ الْفَرَائِضِ، فَيُعْطَوْنَ فَرَائِضَهُمْ، فَإِنْ فَضَلَ مِنَ الْمَالِ السُّدُسُ فَمَا فَوْقَهُ كَانَ لِلأَبِ، وَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ عَنْهُمْ السُّدُسُ فَمَا فَوْقَهُ فُرِضَ لِلأَبِ السُّدُسُ فَرِيضَةً. وَمِيرَاثُ الْأُمِّ مِنْ وَلَدِهَا إِذَا تَوَفَّى ابْنُهَا أَوْ ابْنَتُهَا، فَتَرَكَ الْمُتَوَفَّى

ان ميراث الاب الح وهذا كما قال، وذلك ان ميراث الأب من ابنه أو ابنته يكون على وجهين، أحدهما: أن يفرّد بالفرص. والثاني: أن يجتمع الفرص والتعصيب. وقد قل أبو إسحاق الأسمرائي وبعض أصحاب الشافعي: إنه يفرّد بالتعصيب، فأما موضع الفرده بالفرص فتارة يكون مع من هو أقوى تعصبا منه كالأب والابن؛ فإن هذا يحجب بعضه ويرد إلى مجرد فرصة، وهو السدس. والثاني: أن يعطى فرصة وهو السدس، ثم يستغرق أهل الفروض بقية المال، فلا يبقى منه ما يورث تعصيب؛ فإنه لا يرث إلا ما وجب له بالفرص أولا وهو السدس، وذلك أن يرث المولى ابنان فأكثر وأنوال، فيكون لابنتين لثلاثين ولأبوين لكل واحد منهما السدس، فلا يبقى من المال بعد ذلك شيء، وأما موضع جمع فيه ميراث بالفرص والتعصيب، فهو أن يفرّد بالفرص، فيرث سدسه بالفرص وباقيه بالتعصيب، أو يبقى منه بعد ميراثه بالفرص، وميراث ذوي الفروض بقية؛ فإنه يرثها بالتعصيب، مثل: أن يرث المتوفى أب وروضة؛ فإن للروضة اربع ولأب السدس بالفرص، ويبقى نصف ونصف السدس، فيكون له بالتعصيب.

وميراث الام الح وهذا كما قال: إن ميراث الأم من ابنها يتنوع سوعين على مذهب مالك وجمهور الفقهاء: أحدهما بالفرص، وهو على ضربين: اثنتان مع عدم الولد وولد الابن، والثلاث من الإحوة فصاعدا، فأما مع وجود واحد من ذكرنا ففرصها سدس. وروى عن ابن عباس: أنه لا يحجب الأم من الثلث إن السدس إلا الثلاثة من الإحوة فصاعدا، والدليل على ما ذهب إليه الجمهور: قوله تعالى: (إساء ١١)، ولغز الإحوة واقع على الابنتين فرائدا على قولنا: إن أقل الجمع اثنان وسواء كان الولد أو ولد الابن، ذكرا أو أنثى. أو كان الأخوان لأب وأم أو لأب أو لأم أو مفترقين، أحدهما للأب والآخر لأم؛ فإن كل ذلك =

وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، أَوْ تَرَكَ مِنَ الْإِخْوَةِ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا، ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا، مِنْ أَبِي وَأُمٍّ أَوْ مِنْ أَبِي أَوْ مِنْ أُمٍّ، فَالْسُّدُسُ لَهَا، وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ الْمُتَوَفَّى وَلَدًا وَلَا وَلَدَ ابْنٍ وَلَا اثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ فَصَاعِدًا، فَإِنَّ لِلْأُمِّ الثَّلْثَ كَامِلًا إِلَّا فِي فَرِيضَتَيْنِ فَقَطْ، وَإِحْدَى الْفَرِيضَتَيْنِ: أَنْ يُتَوَفَّى رَجُلٌ وَيَتْرُكْ امْرَأَتَهُ وَأَبَوَيْهِ، فَيَكُونُ لَامْرَأَتِهِ الرَّبْعُ وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ مِمَّا بَقِيَ - وَهُوَ الرَّبْعُ - مِنْ رَأْسِ الْمَالِ. وَالْأُخْرَى: أَنْ تُتَوَفَّى امْرَأَةٌ....

= يرد الأم من الثلث إلى السدس، والأصل في ذلك قوله تعالى: **وَلِلْأُمِّ الثَّلْثُ** (سورة النساء ١١). ولو أن محسباً تروح استه فولد له منها ولدان، فأُسِّمَتِ الأم وولدان، ثم مات أحد الولدين، ففي العتبة: للأم السدس؛ لأن أنيت ترك أمه - وهي أخته - وترك أباها، فتحجب الأم نفسها نفسها من الثلث إلى السدس، فكانه ترك أمًا وأبا وأختًا، فتحجب الأم عن الثلث.

إلا في فريضتين فقط يريد أن حكم الأم في العرض السدس أو الثلث على ما تقدم من ذكرنا: لا يرث بعير هذين الفريضتين، ولا يقص من واحدة منهما بعير عول إلا في مسألتين: وهما روح وأبوان، وروحة وأبوان، وهما العراوين؛ فإن مالكا وجماعة الفقهاء والتابعين جعلوا للأم في المسألتين ثلث ما بقي، وانفرد ابن عباس بأن جعل للأم ثلث جميع المال، وهذه من المسائل الخمس التي صح انفرد ابن عباس بها. والثالثة: مع العول. والرابعة: أن الأم لا تحجب من الثلث إلى السدس من الإخوة إلا بثلاثة. والخامسة: أنه لا يجعل الأخوات عصبة مع السات. والدليل على ما بقوله قوله تعالى: **وَلِلْأُمِّ الثَّلْثُ** (سورة النساء ١١). وهذا عام، ومن جهة المعنى: أن هذين أبوان دخل بينهما دو سهم، فوجب أن يكون للأم ثلث ما بقي بعد السهم، أصه إذا كان مع الأبوين بنت، إذا ثبت ذلك فإن العراوين تكون على ثلاثة أوجه، أحدها: رجل توفي وترك روجة وأبوين، فإن الفريضة من أربعة، لنزوح الربع وللأم الربع - ثلث ما بقي - وللأب النصف. الوجه الثاني: رجل توفي وترك روجة وأبوين وأخا، فإن الفريضة من أربعة على ما تقدم. والوجه الثالث: امرأة توفيت وتركت روجا وأبوين، فإن الفريضة من ستة، لنزوح النصف بثلاثة وللأم ثلث ما بقي سهم وهو السدس، وللأب الثلث سهمان، وهو ثلث ما بقي، وسواء في هذه المسألة كان مع الأبوين أخ أو أخوان أو أكثر أو لم يكن أخ، وفي المسألة الأولى إذا كان مع الأبوين أخوان فأكثر ولم يكن أخ؛ فإن الفريضة تكون من ستة، للأم السدس ولا يكون لها ثلث ما بقي؛ لأن الأخوين قد حجباها من الثلث إلى السدس، والله أعلم وأحكم. **من رأس المال** وللأب النصف الباقي، وبه قالت الأئمة الأربعة والجمهور، وهو المأثور عن عمر وعلي وعثمان وريد بن ثابت. روى عنهم الدارمي، وبه عن إبراهيم قال: كان عبد الله بن عمر إذا سبى طريقا وجدناه سهلا، وأنه قال في روج وأبوين: لزوج النصف وللأم ثلث ما بقي.

وَتَرَكَ زَوْجَهَا وَأَبَوَيْهَا، فَيَكُونُ لِزَوْجِهَا النِّصْفُ وَلِأُمِّهَا الثُّلُثُ مِمَّا بَقِيَ - وَهُوَ السُّدُسُ -
 مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: **وَلِأَبْنَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ**
مِنْهُمَا سُدُسٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَبْنَاءُ وَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ
كَانَ مِنْ إِخْوَةٍ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ^(النساء: ١١) فَمَضَتْ السُّنَّةُ أَنَّ الْإِخْوَةَ اثْنَانِ فَصَاعِدًا.

مِيرَاثُ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا،

= وروى عبد الرزاق عن عكرمة: أنه كان ابن عباس يجعل لها الثلث من جميع المال. وله عن إبراهيم: حالف ابن عباس أهل القبلة في امرأة وأبوين، جعل للأم اثنتي من جميع المال. واستند الجمهور بأن معنى قوله تعالى: **وَلِأَبْنَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سُدُسٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَبْنَاءُ** (النساء: ١١) هو أن لها ثلث ما ورثته، سواء كان جميع المال أو بعضه، فلو أريد ثلث الأصل لكفى في البياض "فإن لم يكن له ولد فلا للثالث"، ولذا: قوله: وورثته أبواه. ويقول ابن عباس قال شريح. (المحلى)

لكل واحد منهما يدل منه بتكرير العامل، وفائدته: التخصيص على استحقاق كل منهما السدس، إذ لو قيل: **لأبويه السدس**، لكان الظاهر اشتراكهما فيه، ولو قيل: **لأبويه السدسان** لأوهم قسمة السدسين عليهما على السوية وعلى خلافها، والتفصيل بعد الإجمال تأكيد. (المحلى)

وورثته أبواه محسب، فلأمة اثنتي مما ترك، وبما قلنا: محسب؛ لأنه إذا ورثته أبواه مع أحد الزوجين، كان للأم ثلث مما يقف بعد إحراق نصيب الزوج، لا ثلث ما ترك كما قاله ابن عباس، وإلا لأدى إلى حط نصيبه عن نصيبها، مع أنه أقوى منها في الإرث، بدليل أن له ضعف حقها أو حلصا. (المحلى) **اثنان فصاعدا** فيحجب الأخوان أيضا الأم من الثلث إلى السدس، وإليه ذهب أكثر الصحابة وجمهور الفقهاء خلافا لـ **ابن عباس**، فإنه جعل الثلاثة حاجة لأم دون الاثنين، فلها معهما الثلث، ساء على أن الإخوة جمع فلا يتناول المثنى. رد بأن الاثنين في الميراث حكم الجماعة. روى الحاكم وصححه البيهقي عن ابن عباس أنه دخل على عثمان فقال: إن الأخوين لا يرذان الأم من الثلث، قال تعالى: **وَلِأَبْنَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سُدُسٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَبْنَاءُ** (النساء: ١١). وأخوان ليسا بسن قومك إخوة، قال عثمان: لا أستطيع أن أرد ما كان قلبي ومضى وتوارث به الناس وهما عن زيد بن ثابت: أنه كان يحجب الأم بالأخوين، فقالوا: يا أبا سعيد! إن الله يقول: **وَلِأَبْنَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سُدُسٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَبْنَاءُ** (النساء: ١١) وأنت تحجبها بأخوين، فقال: إن العرب تسمي الأخوين قالوا يعني في الميراث، واحتج عثمان بالإجماع على أن المراد بالإخوة في الآية أخوان فصاعدا بطريق المحار وبطريق القياس. (المحلى)

مِيرَاثُ الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ وَالْأَبِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ الْإِخْوَةَ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ لَا يَرِثُونَ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ شَيْئًا، وَلَا مَعَ وَلَدِ الْإِبْنِ الذَّكَرِ شَيْئًا، وَلَا مَعَ الْأَبِ دَيْنًا شَيْئًا، وَهُمْ يَرِثُونَ مَعَ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْأَبْنَاءِ مَا لَمْ يَتْرُكِ الْمُتَوَفَّى جَدًّا أَبَا أَبِي مَا فَضَّلَ مِنَ الْمَالِ، فَيَكُونُونَ فِيهِ عَصَبَةً، يُبْدَأُ بِمَنْ كَانَ لَهُ أَصْلُ فَرِيضَةٍ مُسَمَّاةٍ فَيُعْطَوْنَ فَرَائِضَهُمْ، فَإِنْ فَضَّلَ بَعْدَ ذَلِكَ فَضْلٌ كَانَ لِلْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، يَقْتَسِمُونَهُ بَيْنَهُمْ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، دُكْرَانًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا، لِذِكْرِ مِثْلِ حَظِّ الْأُنثَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ.

الإخوة للأب والأم الخ وهذا كما قال: إن الإخوة للأب والأم لا يرثون مع الأب مع ابنه ولا مع الأم مع ابنها، وذلك أنهم إنما يرثون بالتعصيب ويدلون بالأب، فلا يرثون معه بالتعصيب، وتعصيب سوة أقوى من تعصيب الأبوة، بدليل أن تعصيب الابن يطل ميراث الأب بالتعصيب، فإذا كان الأخ لا يرث مع الأب فإن لا يرث مع الأب سوي هو أقوى تعصبا منه أولى، وإناث الأخوات وإن كن يرثن بالفرض إلا أنهن لا يدلن إلا ما يدي به ذكورهم، فإن كان ذكورهم يحجبون بالأب والابن وابن الابن فإن يحجب به إناثهم أولى وأحرى.

وهم يرثون الخ يريد إذا لم يكن في الورثة أحد ممن ذكرنا أنه يحجبهم، وه يكن فيهم جد يقاسمهم كانوا عصبة، يرثون ما فضل من المال عن لست الواحدة أو ست الأب، وهو نصف المال، أو ما فضل عن لاثين فرائد، أو على سني ابن أو عن ست وست ابن، وهو الثلث، وإن كان الإخوة ذكرنا فقد انفصل بينهم على سوة، وإن كانوا دكرنا وإناثا فهو بينهم للرجل مثل حظ الأنثيين؛ نقوله تعالى: **وَالْأَقْرَبُونَ** (سج، ١٧٦)، ولأنهم رجال ونساء في قعد يرثون بالتعصيب، فكان لذكر مثل حظ لأنثيين كاسين، فإن كن إناثا وكانت امرأة أو إثنين، فإن الأخوات عصبة من يرثن معهن ما فضل عن سهام ذوي القروض، هذا قول الجمهور، وقال ابن عباس: لا بعصب الأخوات المسات، والدليل على صحة ما ذهب إليه جمهور، حديث ابن مسعود **رضي الله عنه** المتقدم: أن النبي **صلى الله عليه وسلم** قضى للابنة بالصف والابنة الابن بالسدس تكملة الثلثين وما بقي فلأخت، وديننا من جهة القياس: أن هذا ميراث فلم ينفرد به ابن العم دون الأخت، أصل ذلك إذا انفرد.

قَالَ: وَإِنْ لَمْ يَتْرُكِ الْمُتَوَفَّى أَبًا وَلَا جَدًّا أَبَا أَبِي وَلَا وَلَدًا وَلَا وَلَدَ ابْنٍ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، فَإِنَّهُ يُفْرَضُ لِلْأُخْتِ الْوَاحِدَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ النِّصْفُ، فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ مِنَ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، فُرِضَ لَهُمَا الثَّلَاثَانِ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا أَخٌ ذَكَرٌ، فَلَا فَرِيضَةَ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَخَوَاتِ، وَاحِدَةً كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. وَيَبْدَأُ بِمَنْ شَرِكَهُمْ بِفَرِيضَةٍ مُسَمَّاةٍ، فَيُعْطَوْنَ فَرَائِضَهُمْ، فَمَا فَضَلَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ، كَانَ بَيْنَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ، إِلَّا فِي فَرِيضَةِ وَاحِدَةٍ فَقَطْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيهَا شَيْءٌ، فَاشْتَرَكُوا فِيهَا مَعَ بَنِي الْأُمِّ فِي ثُلُثِهِمْ، وَتِلْكَ الْفَرِيضَةُ هِيَ امْرَأَةٌ تُوفِيَتْ وَتَرَكَتْ زَوْجَهَا وَأُمُّهَا وَإِخْوَتَهَا لِأُمِّهَا وَإِخْوَتَهَا لِأُمِّهَا وَأَبِيهَا، فَكَانَ لِزَوْجِهَا النِّصْفُ، وَلِأُمِّهَا السُّدُسُ،

لم يترك المتوفى أخ وهذا كما قال: إنه إذا كان مع الأخوات أخ، فإنه يرث بالتعصيب ما فصل عن الفروض، ولا يرث بالفرض؛ لأن حكم التعصيب قد علب عبيهن، فصار ذلك حكمهن، ولا خلاف في ذلك إلا في المسألة التي ذكرها، وهي مسألة التي تسمى امشركة؛ لتشريك الإخوة للأب والأم مع الإخوة للأم في الثلث، وتسمى احمارية؛ لأن الإخوة للأب والأم قالوا: هب أن أبانا كان حماراً على وجه الإحصار عن تساوي الإخوة للأب والأم والإخوة للأم في الأول بالأم، وهذا مذهب مالك والشافعي، وأما أبو حنيفة فيجعل الثلث للإخوة للأم دون الإخوة للأب والأم حين لم تقم الفرائض شيئاً. واختلف في ذلك عمر وريد بن ثابت وابن عباس، وقال عمر حين قضى في العام الأول فلم يشرك، وقضى في العام الثاني فشارك: تلك على ما قضياه وهذه على ما قضينا. وقال وكيع: اختلف فيها عن جميع الصحابة إلا عن علي بن أبي طالب فإنه لم يفتع عنه أنه لم يشرك بينهما، واستدل من قال بالتشريك بما استدل به مالك من قول الله تبارك وتعالى: **وَالْأُولَادُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ** (سورة النساء ١٢) قال مالك: فبذلك شوركو، في هذه الفريضة؛ لأنهم كلهم إخوة للمتوفى للأم، وهو سبب ميراث جميع الإخوة لا يخرج الإخوة للأب والأم مماستهم المتوفى بالأب عن أن يكونوا إخوته للأم، فتحمل الآية على عمومها في كل أخ للأم، سواء كان أحماً لأب أو أم يكن. والأب لا يريد ما بينهما ضعفاً بل يريد قوة وتأكيذاً، ومن جهة القياس أن هذه فريضة فيها إخوة للأم وإخوة للأب وأم لو انفردوا أحدهما لورث، فإذا ورث الأخ من الأم وحده لم يترك الأخ من الأب والأم، أصل ذلك إذا لم يكن في الفريضة أم، وعندي أن نفي التشريك أقيس وأظهر، والله أعلم وأحكم. إذا ثبت ذلك فإن الشركة لا تصح إلا بأربعة شروط: أن يكون فيها روح وسان من ولد الأم وأخ لأب وأم وتكون معهم أم أو جدة، فإن حرم شرط من هذه الأربعة لم تكن مشتركة، والله أعلم.

وَلَاخَوَاتِهَا لِأُمِّهَا الثَّلَثُ، فَلَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ بَعْدَ ذَلِكَ، فَيَشْتَرِكُ بَنُو الْأَبِ وَالْأُمُّ فِي هَذِهِ الْفَرِيشَةِ مَعَ بَنِي الْأُمِّ فِي ثُلُثِهِمْ، فَيَكُونُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ إِخْوَةُ الْمُتَوَفَّى لِأُمِّهِ، وَإِنَّمَا وَرِثُوا بِالْأُمِّ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: **وَبِإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلِمَةً أَوْ امْرَأَتَهُ أَخًا بِأَخٍ فَرِيشَةً مَحَلًّا وَحَدًّا مِنْهُمْ نَسَبًا فَرِيشَةً كَلِمَةً أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شَرَكَاؤُهَا فِي ثُلُثِهَا** فَلِذَلِكَ شَرَكُوا فِي هَذِهِ الْفَرِيشَةِ؛ لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ إِخْوَةُ الْمُتَوَفَّى لِأُمِّهِ. (سورة النساء: ١٢)

مِيرَاثُ الْإِخْوَةِ لِلأَبِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ مِيرَاثَ الْإِخْوَةِ لِلأَبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ أَحَدٌ مِنْ بَنِي الْأَبِ وَالْأُمِّ كَمَنْزِلَةِ الْإِخْوَةِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ، سَوَاءٌ ذَكَرَهُمْ كَذَكَرِهِمْ، وَأُنْثَاهُمْ كَأُنْثَاهُمْ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يُشَرِّكُونَ مَعَ بَنِي الْأُمِّ فِي الْفَرِيشَةِ الَّتِي شَرَكَهُمْ فِيهَا بَنُو الْأَبِ وَالْأُمِّ، لِأَنَّهُمْ خَرَجُوا مِنْ وَلَادَةِ الْأُمِّ الَّتِي جَمَعَتْ أَوْلَئِكَ، فَإِنْ اجْتَمَعَ الْإِخْوَةُ لِلأَبِ

وَأِنَّمَا وَرِثُوا بِالْأُمِّ وتسمى هذه المسألة بالمشركة - فتح الرءء مشددة - هه قول عمر وعثمان وابن عباس وابن مسعود وريد وعائشة والرهري وابن المسيب وجماعة، وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة وأحمد ودود: الثلث للإخوة للأُم ويسقط الأخ لأبوين، وهو قول عني، وحكي عن ابن عباس وابن مسعود . وكذا في كتاب "الرحمة في اختلاف الأمة" (اعلنى) **ميراث لإخوة للأب** **أخ** وهذا كما قال: إن الأخوة للأب عند عدم الإخوة للأب والأُم يورثنهم في ميراث والحجب، يخط ذكرهم بجميع امل، ويكون له ما فصل بعد الفرض، وأنشاهم لها النصف وللاثنتين فما زاد الثلثان، إلا أنهم لا يكون حكمهم في المسألة مشتركة حكم الإخوة للأب والأُم؛ لأنهم لا يشركون الإخوة للأُم، لأنهم لا يدلون بمثل سهمه. **سواء** فسدكر إذا انفرد جميعه، وبالأشئ إذا انفردت بصفه، وللأختين فصاعد. الثلثان، فإن اجتمع الإخوة والأخوات فللذكر مثل حظ الأنثيين (اعلنى)

فإن اجتمع الإخوة لأخ وهذا كما قال: إن الأخ للأب والأُم يحجب الإخوة للأب حصة، وأما الأخت للأُم والأب فإنما تحجبهم عن النصف، فإن كان معها أخت أو أخوات لأب كان لهم السلس تكملة الثلثين؛ لأنه فرض الأخوات للأب والأُم والأخوات للأب، فإذا حجبتهن الأخت للأب والأُم عن النصف، ففي هه السلس تكمة الثلثين، =

وَالْأُمُّ وَالْإِخْوَةُ لِلأَبِ، وَكَانَ فِي بَنِي الأَبِ وَالْأُمِّ ذَكَرٌ، فَلَا مِيرَاثَ لِأَحَدٍ مِنْ بَنِي الأَبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَنُو الأَبِ وَالْأُمِّ إِلَّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْإِنَاثِ لَا ذَكَرَ مَعَهُنَّ، فَإِنَّهُ يُفَرِّضُ لِلأُخْتِ الْوَاحِدَةِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ النِّصْفَ، وَيُفَرِّضُ لِلأَخَوَاتِ لِلأَبِ السُّدُسَ تَتِمَّةَ الثَّلَاثِينَ، فَإِنْ كَانَ مَعَ الْأَخَوَاتِ لِلأَبِ ذَكَرٌ، فَلَا فَرِيضَةَ لَهُنَّ، وَيُؤَدُّ بِأَهْلِ الْفَرَائِضِ الْمُسَمَّاةِ، فَيُعْطُونَ فَرَائِضَهُمْ، فَإِنْ فَضَّلَ بَعْدَ ذَلِكَ فَضْلٌ، كَانَ بَيْنَ الْإِخْوَةِ لِلأَبِ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ، فَإِنْ كَانَ الْإِخْوَةُ لِلأَبِ وَالْأُمِّ امْرَأَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْإِنَاثِ، فَرِضَ لَهُنَّ الثَّلَاثَانِ، وَلَا مِيرَاثَ مَعَهُنَّ لِلأَخَوَاتِ لِلأَبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ لِأَبٍ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُنَّ أَخٌ لِأَبٍ بُدِيَ بِمَنْ شَرَكَهُمْ بِفَرِيضَةِ مُسَمَّاةٍ، فَأَعْطُوا فَرَائِضَهُمْ، فَإِنْ فَضَّلَ بَعْدَ ذَلِكَ فَضْلٌ كَانَ بَيْنَ الْإِخْوَةِ لِلأَبِ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ، وَلِبَنِي الْأُمِّ.....

= والواحدة والخماسة فيها سواء، فإذا كان الأخوات للأب والأم اثني فرائدا، فحجب ميراث الأخوات للأب من الميراث حمداً؛ لأهل قد استكمس اثني الذي هو فرضهن إذا انفردن، فلم يبق من فرضهن ما يرث، فإن كان مع الأخت للأب والأم أو الأخوات أخ لأب، ورث الباقي بالتعصيب، واحداً كان أو جماعة، فإن كان معه أخت عصها فورثت معه الباقي عن فرض الأخت أو الأخوات بالتعصيب، وليس في الرجال من يعصب أخته غير الأخ للأب والأم والأخ للأب والأم والأس والأس الأس. وليس فيهم من يعصب عمته غير ابن الأس.

كان بين الإخوة للأب: وهو المأثور عن زيد بن ثابت، وقال ابن مسعود: إن ما بقي لذكور، رواه الدارمي عن مسروق عن عبد الله، ثم قدم مسروق المندية فسمع قول زيد، فترك قول عبد الله لذلك. (المحلى)

ولبي الأم إلخ. وهذا كما قال: إن الإخوة للأم يرثون مع الإخوة للأب والأم والإخوة للأب؛ لأنهم من أهل الفروض، فوجب تقديمهم في الميراث على العصبة الذين لا يدلون بهم، وإما يدلون مثل قرهم، ولا يلزم على هذا الجدل مع الأب؛ لأن الجد يدلي به، ولا يلزم عليه الأخت مع الأب؛ لأنها تدلي به، ولا يلزم عليه الأخ للأب مع الأب؛ لأنه لا يدلي مثل قرابته؛ لأن الأب يدلي بالأبوة، والأخ يدلي بالإخوة، ولا يلزم عليه الأخت للأب مع الأخ للأب والأم؛ لأن الأخ يعصبها، ثم يكون أولى منها؛ لقرابته للأم. وأم الأخ للأم فإنه لا يرث إلا بالفرض.

مَعَ بَنِي الْأَبِ وَالْأُمِّ وَمَعَ بَنِي الْأَبِ، لِلوَاحِدِ السُّدُسُ، وَلِلْأَثْنَيْنِ فَصَاعِدًا الثَّلَاثُ، لِيَذْكُرَ
مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى، هُمْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ سَوَاءٌ.

میراثُ الجدِّ

١٤٦٦ - **مسند** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ كَتَبَ إِلَى زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ يَسْأَلُهُ عَنْ الْجَدِّ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: إِنَّكَ كَتَبْتَ إِلَيَّ تَسْأَلُنِي عَنْ الْجَدِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَكُنْ يَقْضَى فِيهِ إِلَّا الْأُمَرَاءُ يَعْنِي الْخُلَفَاءَ،

بلغة ان معاودة الحج قوله: "ان معاودة كتب إلى ريد يسأله عن أحد كلام محتمل؛ لأن في خلد مسائل كثيرة في ميراث وغيرها، إلا أنه استجار حذف السؤال؛ لما في اجواب من لدالة عليه، وقول ريد: "إني كنت إني تسألني عن حد وملكه" رد الغم إلى الله تبارك وتعالى واعتراف بأن طريق ثبات حكمه لاجتهاد وعبدية النص دون القطع، وذلك أنه لم يسمع من النبي ﷺ نصاً يقع له به العلم، ولا بلغه عنه فيه خير متواتر. وقوله: "وذلك ما لم يقض فيه إلا الأمراء" يعني خبر صحيح من خبر الآحاد يتضمن حكمه، وأنه لم يقدمهم فيه حكم نبي يكون حكمهم فيه تساهلاً، ثم أحرمه في ذلك من العمل الذي يرجع إلى منه من قضاء أي بكر وعمر وحدث بعد المشاورة فيه والمراجعة واستحسان ما نقل عنهما من حكمه، وبعبارة أخرى حكم حاكمه على أن صحة قد احتجبت في ذلك اختلافاً عظيماً، فروى عن أبي بكر وعمر وجماعة من الصحابة أنهم أقاموه مقدم لأب وحججه لإخوة، به قال أبو حنيفة، وروى عن عمر الرجوع في ذلك. قال شعبي: "أبو جد ورث في الإسلام عمر بن خطاب، مات ابن نعاصم بن عمر وترك أخوين، فأرد عمر أن يستأثر بماله، فاستشار علياً وريداً في ذلك فمثلاً به مثلاً، فقال: "ولا أن رأيكما اختلف ما رأيت أن يكون أبي ولا تكون أنا، وكان ريد ومن مسعود يقتسمان أحد الإخوة إلا أن نفسه المتفاسمة من اثنتي عشرة صاع كان معهم روح أو زوجة أو أم أو حدة أعطت أحد الأقران من المتفاسمة، أو ثلث ما بقي بعد فروص ذوي نساهم، أو سدس جميع المال، وبه قال لأورعي ومالك وشافعي وأوزاعي، والدليل على صحة هذا القول قول الله تبارك وتعالى: ﴿...﴾".
مسألة: إذا كان رجلان يتبعان رجلين، أحدهما حر والآخر مملوك، وكان المملوك يملك شيئاً، فهل يجوز للمولى أن يبيع ذلك الشيء؟
أهل الفروض بدليل قوله تعالى: ﴿...﴾. **كثير نصياً مفروضاً** (الساء: ٧) فالجواب: أنه ليس معنى قوله: مفروضاً مقدر، وإنما معناه واجب وثابت، والإخوة مع أخذ سهم ثابت، وديون من جهة القياس أن هذا ذكر يعصب أخته، فلم يجزه الجد عن جميع الميراث كالابن.

وَقَدْ حَضَرْتُ الْخَلِيفَتَيْنِ قَبْلَكَ يُعْطِيَانِيهِ النَّصْفَ مَعَ الْأَخِ الْوَاحِدِ وَالثُّلُثَ مَعَ الْأُثْنَيْنِ، فَإِنْ كَثُرَتْ الْإِخْوَةُ لَمْ يَنْقُصُوهُ مِنَ الثُّلُثِ.

١٤٦٧ - **ما** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ ذُوَيْبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَرَضَ لِلْجَدَّةِ الَّذِي يَفْرِضُ النَّاسُ لَهُ الْيَوْمَ.

١٤٦٨ - **ما** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: فَرَضَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ لِلْجَدَّةِ مَعَ الْإِخْوَةِ الثُّلُثَ.

لم ينقصوه من الثلث يعني تقاسمه مع الأخ والأخوين، فإذا راد لم ينقص من الثلث، وروى الدارمي عن الشعبي: كان عمر يقاسم أحد مع الأب والأخوين، فإذا رادوا أعطاه الثلث، وكان يعطيه مع الولد السادس.

فرض للجد الخ يحتاج في معرفته إلى أن يعلم ما كان يفرض الناس له من يوم، قاله قبيصة بن ذؤيب، ومعنى ذلك والله أعلم - ما تقدم من قول زيد فيه: لأن قبيصة مدني، وقال ذلك بالمدينة، ويقول زيد كان حكم أهل المدينة في ذلك، والله أعلم. **فرض عمر الخ** قوله: "أنهم فرضوا للجد مع الإخوة الثلث" يحتمل وجهين، أحدهما: أن يريد أنهم قدروا به تقديرا لا ينقص منه وإن حار أن يراد عنيه، فيكون يرث بالفرص مع الإخوة الثلث، وإن حصل أكثر من ذلك، فالتعصيب مع الفرص أو بالانتقال من الفرص إلى التعصيب. والوجه الثاني: أن يريد بذلك أنهم أوجحوا به الثلث، وذلك أن أحد يقاسم الإخوة للأب والأم أو للأب ما لم ينقصه المقاسمة من الثلث، فإن نقصته من الثلث أوجحوا به الثلث، فإذا كان مع الأخوين فالفرص والمقاسمة سواء، وإذا كان مع ثلاثة من الإخوة فالفرص أفضل له من المقاسمة، فيعطى الثلث، وإن كان مع أخ واحد فالمقاسمة أفضل؛ لأن النصف يعصل له فيعطى النصف، هذا مذهب زيد فيه، قاله مالك والأوزاعي والشافعي، وروى عن ابن مسعود مثل ذلك، وروى عنه أنه قاسم الإخوة بأخذ إلى سعة وإلى ثمانية، وروى عن عمر أن ابن حصين وأبا موسى أنهما قاسما إلى اثني عشر. والدليل على صحة ما ذهبنا إليه أن الإخوة للأب يستحقون مع الإخوة للأب والأم ومع الإخوة للأب الثلث، وأخذ يحجب الإخوة للأم عن ذلك الثلث، فكان أولى به من الإخوة للأب والأم والإخوة للأب وهو يشاركهم فيما زاد، والله أعلم وأحكم.

مع الإخوة وبه أخذ مالك والشافعي وأحمد أن بني الأعيان وبني العلات يرثون مع الجد وهو قولهما، ورواه الدارمي عن عبي بن عباس مسعود أيضا، وقال أبو حنيفة: إن أخوان لا يرثون مع الجد كما لا يرثون مع الأب، بل أحد يستند بجميع المال كالأب، روى الدارمي عن أبي بكر أنه جعل الجد أبا، وعن ابن عباس مثله، وهو قول ابن عمر وحذيفة ومعاذ وعائشة وأبي موسى وأبي الدرداء وأبي بن كعب وأبي هريرة، ومن التابعين عطاء وطاوس والشعبي وشريح، وفقهاء الأمصار إسحاق وداود وأبو ثور وأبو حنيفة، وهو رواية عن أحمد، وهذه مسألة مشككة. -

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا وَالَّذِي أَذْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ بَيْلَدَنَا: أَنَّ الْجَدَّ أَبَا الْأَبِ لَا يَرِثُ مَعَ الْأَبِ دَنِيًّا شَيْئًا، وَهُوَ يُفَرِّضُ لَهُ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ وَمَعَ ابْنِ الْإِبْنِ الذَّكَرِ السُّدُسُ فَرِيضَةً، وَهُوَ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مَا لَمْ يَتْرُكْ الْمُتَوَفَّى أَحَا أَوْ أُخْتًا لِأَبِيهِ يُبْدَأُ بِأَحَدٍ إِنْ شَرَّكَهُ بِفَرِيضَةٍ مُسَمَّاةٍ فَيُعْطُونَ فَرَائِضَهُمْ، فَإِنْ فَضَلَ مِنَ الْمَالِ السُّدُسُ فَمَا فَوْقَهُ كَانَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ مِنَ الْمَالِ السُّدُسُ فَمَا فَوْقَهُ، فُرِضَ لِلْجَدِّ السُّدُسُ فَرِيضَةً.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْجَدُّ وَالْإِخْوَةُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ إِذَا شَرَّكَهُمْ أَحَدٌ بِفَرِيضَةٍ مُسَمَّاةٍ يُبْدَأُ بِمَنْ شَرَّكَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْفَرَائِضِ، فَيُعْطُونَ فَرَائِضَهُمْ، فَمَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ لِلْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ مِنْ شَيْءٍ

= وعن علي: سلوي امشكلات إلا مسألة احد. وقد توقف بعضهم فيها، وقال محمد بن مسلمة: يقضي منه بالصحيح. وفي فوائد أبي جعفر الرازي بسند صحيح عن س. ميراث: سألت عبيدة بن عمرو عن احد، قال: قد حفظت عن عمر في الحد مائة قضية. ورواد في رواية: تنقص بعضها بعضا. (مخفى)

لا يرث مع الخ وهذا كما قال: إن الحد يحجه الأب، ويرده الابن ومن الابن إلى أقل فرضه، وهو السدس، وكذلك مع ذوي الفروض المستعرة لتمام أو المستعرة الخمسة أسدسه. فإن فصل منه بعد الفروض أكثر من السدس، فهو له بالتعصيب إن لم يكن له إخوة يقاسمونه.

والحد والإخوة الخ وقوله: في الإخوة والحد إذا شاركهم أحد من أهل الفروض أنه يبدأ بأهل الفروض، إما يريد فيما يقاسم فيه الحد الإخوة بالتعصيب، وإما في فرضه الذي هو السدس فإنه يبدأ به أبصاً وإن لم يبق شيء، فإن الجد لا يقص من السدس، ولا يقدم عليه في ذلك أسدس أحد من أهل الفروض، وهم الست وما زاد على ذلك من الست والزوج والروحة والأم والجدة، فإن بقي شيء بعد ذلك نظراً للحد أفصل ثلاثة أحوال، أحدها: السدس من جميع التركة الذي هو فرضه مع أهل الفروض وهو أقل فرضه. والثاني: ثلث ما بقي له وللإخوة؛ لأن ذلك فرضه مع الإخوة، فإذا أصيب سدسه من ما فصل عن سهام ذوي الفروض. وكان ثلث ذلك أكثر من سدس جميع التركة أعطيته؛ لأن نصيبه من التركة وما فصل عن سهام ذوي الفروض لا يشاركه فيهما أحد غير الإخوة، فصار ذلك بمنزلة تركته انفرد معهم فيها فكان له ثلثها. والثالث: مقاسمة الإخوة، فإن كان ما أعطيته بالمقاسمة رائداً على الفرض المتقدم أحده بالتعصيب، وإن لم يفصل شيء رجع إلى الفرض، وقد تقدم ذكره.

فَإِنَّهُ يُنْظَرُ أَيُّ ذَلِكَ أَفْضَلُ لِحَظِّ الْجَدِّ أُعْطِيَ الْجَدُّ الثُّلُثُ مِمَّا بَقِيَ لَهُ وَلِلْإِخْوَةِ، أَوْ
يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ مِنَ الْإِخْوَةِ فِيمَا يَحْصُلُ لَهُ وَلَهُمْ يُقَاسِمُهُمْ بِمِثْلِ حِصَّةِ أَحَدِهِمْ،
أَوْ السُّدُسُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ كُلِّهِ، أَيُّ ذَلِكَ كَانَ أَفْضَلَ لِحَظِّ الْجَدِّ أُعْطِيَ الْجَدُّ، وَكَانَ
مَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ لِلْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، إِلَّا فِي فَرِيضَةِ وَاحِدَةٍ
تَكُونُ قِسْمَتُهُمْ فِيهَا عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَتِلْكَ الْفَرِيضَةُ: امْرَأَةٌ تُوَفِّيَتْ وَتَرَكَتْ زَوْجَهَا
وَأُمُّهَا وَأَخْتَهَا لِأُمِّهَا وَأَبِيهَا وَجَدَّهَا، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ...

أي ذلك: من الأمور الثلاث أي ثلث الباقي والمقاسمة وسدس جميع المال. والضابطة فيه أنه إن كان الفرص
نصفاً أو أقل، فالمقسمة أحط إن كانت الإخوة دون مثليه، وإن رادوا على مثليه فثلث الباقي، وإن كانوا مثليه أو
كان الفرص رائداً من النصف فالسدس أكثر. (المحلى) **وكان ما بقي** وهذا إذا أشركهم أحد ذو فريضة، فإن
م يكن معهم ذو فريضة يعطى الجد أكثر من الثلث والمقاسمة. (المحلى)

وكان ما بقي إلخ وذكرها إلى آخر الفصل، يريد أن المقاسمة إذا كانت أصغر على الجد أعطي الثلث أو
السدس، فإن ما فضل بعد ذلك يكون بين الإخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين. والمسألة التي استشأها هي
امرأة توفيت وتركت أما وروحاً واحداً وأختاً لأب وأم، فإن المشهور عن زيد أنه قال: أصلها من ستة وتعمل إلى
تسعة، يفرض للأخت النصف ثلاثته وللروح النصف ثلاثته وللأم الثلث بسهمين وللجد السدس بسهم، وهذا
قال مالك، وروي عن الشعبي أنه قال: سألت قبيصة بن ذؤيب عن قضاء زيد في ذلك، فقال: والله ما فعل زيد
ذلك، وهو من أعلمهم بقضاء زيد، يعني أن أصحاب زيد قاسوا على قوله. وقال أبو الحسن الباقى الفرضي: إن
لم تصح هذه الرواية عن زيد، فقياس قوله أن يكون للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس، وتسقط الأخت
كما سقط الأخ لو كان بدل الأخت؛ لأن الأخ والأخت سبيلهما واحد في قول زيد؛ لأخما عنده مع الجد
عصبة، ووجه المشهور عن زيد أن حال الجد مع الإخوة يتنوع على حالين، أحدهما: يرث بالفرص، والثاني:
بالتعصيب، فيجب أن يكون ذلك حال الأخوات معه، فيكون تارة يعصهن وتارة لا يعصهن، ويجب أن يكون
موضع لا يعصهن فيه، حيث لا يبقى من الميراث ما يكون لهن، ووقعت المقاسمة بينهما وبين الجد تعدي تعصيه
إليهن فلم تزل فريضتهن. وهذه المسألة يسميها أصحابنا الغراء، وقد رأيت جماعة من أهل الفرائض يسمونها
العداء. وقال أبو غالب حبان بن عباد: لا تترث الأخت مع جد إلا في هذه المسألة. فسميت الغراء وهي
الأكدرية أيضاً، وكذلك يسميها جمهور أهل الفرائض الأكدرية، وقيل: إنها سميت بذلك؛ لأن عبد الملك بن
مروان سأل عنها رجلاً يقال له: الأكدر، فأخطأ فسمت إليه، وقال: سميت بذلك لتكدر الأقوال فيها.

وَلِلْأُخْتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ النِّصْفُ، ثُمَّ يُجْمَعُ سُدُسُ الْجَدِّ وَنِصْفُ الْأُخْتِ، فَيُقَسَّمُ
أَثْلَاثًا لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى، فَيَكُونُ لِلْجَدِّ ثُلُثُهُ وَلِلْأُخْتِ ثُلُثُهُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَمِيرَاثُ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ مَعَ الْجَدِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ إِخْوَةٌ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ كَمِيرَاثِ
الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ سَوَاءً، ذَكَرَهُمْ كَذَكَرِهِمْ، وَأُنْثَاهُمْ كَأُنْثَاهُمْ، فَإِذَا اجْتَمَعَ الْإِخْوَةُ
لِلْأَبِ وَالْأُمِّ وَالْإِخْوَةُ لِلْأَبِ، فَإِنَّ الْإِخْوَةَ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ يُعَادُونَ الْجَدَّ بِإِخْوَتِهِمْ لِأَبِيهِمْ،
فَيَمْنَعُونَهُ بِهِمْ كَثْرَةَ الْمِيرَاثِ بَعْدَهُمْ، وَلَا يُعَادُونَهُ بِالْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ ...

وَلِلْأُخْتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ النِّصْفُ **الح** فتعول المسألة من ستة إلى تسعة، فيصرب محرج الثلث في التسعة فتصبح
المسألة من سبعة وعشرين، للروح تسعة وألأم ستة وبالأخت أربعة وللمجد ثمانية، وهذه المسألة يسمى بالأكدرية
باسم سائلها، وبذلك كنه قال الشافعي وأبو حنيفة، فلا يورث الإخوة مع أحد (اعني)

وَمِيرَاثُ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ **الح** وهذا كما قال: إن حال الإخوة للأب مع الجد عند عدم الأب والأم كحال
الإخوة للأب والأم، ذكر الإخوة للأب كذكر الإخوة للأب والأم، وأُنْثَاهُمْ كَأُنْثَاهُمْ. ووجه ذلك: أن حاله في
أفراد الذكور أو أفراد الإناث أو اجتماع الذكور والإناث كحالهم، فوجب أن يكون حاله كحالهم إلا أن
يكون هناك من يحجبهم. **فإذا اجتمع الإخوة **الح**** فما أصاب الإخوة للأب والأم والإخوة للأب المقاسمة أحد،
فإن جميعه للأخوة للأب والأم دون إخوة للأب. هذا مذهب ريد، ووجه ذلك: أن حاله في حد وأخ للأب وأخ
يقسمان المال بين الجد والإخوة للأب والأم دون أن يعد بالإخوة للأب، وذلك في حد وأخ للأب وأخ
لأب. ففي قول عبي وعبد الله للمجد النصف وللأخ للأب والأم النصف، وفي قول ريد المال بين حد وأخ
للأب والأم والأخ للأب أثلاثا، ثم يرد الأخ للأب على الأخ للأب والأم سهمه، فيصير للمجد اثنتي وأخ
لأب والأم اثنتان. ووجه هذا القول: أن الأخ للأب لا يحجب أحد، وإنما يحجب من يقاسم أحد، فوجب أن
يحتسب له عليه ويقص أحد به من موروته، كالإخوة مع الأب والأم لما تحجبهم الأم ويحجبهم الأب، فإنه
يحتسب بهم على الأم ويردها بهم من الثلث إلى السدس.

وَلَا يُعَادُونَ بِالْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ **الح** يريد أن الإخوة للأب والأم لا يجنسون على أحد بالإخوة للأم، ووجه ذلك ما
احتجوا به من أن الجد يحجبهم عن ميراث، فذلك لم يعاد بهم ولم يدخلوا عليه نقصا، وليس كذلك الإخوة
لأب؛ فإن أحد لا يحجبهم، فجار أن يدخلوا نقصا عليه. ووجه آخر وهو أن إخوة للأم لا يرثون إلا بالفرض،
والمقاسمة تقتضي التعصيب فلا يجوز أن يستحجر به الفروض.

مَعَ الْجَدِّ غَيْرُهُمْ لَمْ يَرِثُوا مَعَهُ شَيْئًا، وَكَانَ الْمَالُ كُلُّهُ لِلْجَدِّ، فَمَا حَصَلَ لِلِإِخْوَةِ مِنْ بَعْدِ حَظِّ الْجَدِّ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلِإِخْوَةِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ دُونَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ، وَلَا يَكُونُ لِلِإِخْوَةِ لِلْأَبِ مَعَهُمْ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِخْوَةُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ امْرَأَةً وَاحِدَةً، فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً وَاحِدَةً فَإِنَّهَا تُعَادُ الْجَدُّ بِإِخْوَتِهَا لِأَيِّهَا مَا كَانُوا فَمَا حَصَلَ لَهُمْ وَلَهَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ لَهَا دُونَهُمْ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَنْ تَسْتَكْمَلَ فَرِيضَتُهَا، وَفَرِيضَتُهَا النِّصْفُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ كُلِّهِ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا يُحَازُ لَهَا وَإِخْوَتِهَا لِأَيِّهَا فَضْلٌ عَنْ نِصْفِ رَأْسِ الْمَالِ كُلِّهِ، فَهُوَ لِإِخْوَتِهَا لِأَيِّهَا لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ.

مِيرَاثُ الْجَدَّةِ

١٤٦٩ - **مسألة** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خَرَشَةَ، عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ ذُوَيْبٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ.....

قال كان فيما الخ مثاله: جد وأخت لأبوين وأخ لأب، للجد الثلث وللأخت النصف والباقي للأخ لأب. ولو كان أولاد الأب ثلاثة: واحد ذكر وإثنان أشيان، فالباقي وهو واحد من ستة يقسمه على أربعة، فتأتي المسألة من أربعة وعشرين. **(المحلى) اس دوت** بضم الدال المعجمة الخراعي، وجعله ابن عبد البر من الصحابة، وعده غيره من التابعين. **(المحلى) جاء اخدة الخ** يختمل أن يريد تسأله الحكم لها، ويختمل أن يريد تسأله بمعنى تستفتيه في مسائلتها. وقوله: "ما لك في كتاب الله شيء وما عمت بك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً" إخباراً منه بعدم البص من الكتاب والسنة في حكمها؛ لأهمها المقدمون في طب الأحكام، وقوله: "فارجعي حتى أسأل الناس" يختمل أن يكون سألهم عن البص لتجويزه في أن يكون عندهم في ذلك عن النبي ﷺ ما لم يخضره، وهذا من تحفظه وتوقيه أن لا يعمل نظره واجتهاده وقياسه وإن عدم البص حتى يطله حيث يرجو عنقه من الناس، وذلك لارم لكل مفت أو حاكم حور وجود بص أن يسأل عنه ويبحث في ضمه، وهذه سنة في مشاورة العالم العلماء طلباً للبص، ويختمل أن يكون سألهم على سبيل المشاورة هم والتعاون بأرائهم وطرهم؛ لينظر فيما يظهر لهم من ذلك على حسب ما يفعله العالم إذا أراد الفتيا خضرة العلماء أن الحاكم إذا أراد إبعاد الحكومة، فمن الحزم له والتساهي في الاجتهاد أن يسأل من يخضره من أهل العلم، فرعاً ظهر له من آرائهم أفضل مما ظهر إليه ما يقوي في طيه صحة =

تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ وَمَا عَلِمْتُ لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا، فَأَرْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ، ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا،

= ما ظهر إليه إذا وقف على جميع ما طهر إليهم، ورأى ما عنده ورأى اعتراضهم على ما عنده غير صحيح، أو تسليمهم لقوله وإقرارهم بصحته، والله أعلم.

تسأله ميراثها: وللدارمي من طريق الأشعث عن الزهري: جاءت إلى أبي بكر جدّة أم أب أو أم أم، فقالت: إن اس أبي أو اس سني نوبى وسعي أن لي نصيبا مما بي؟ **أسأل الناس** نعماء من الصحابة. وللدارمي: فقال قاضي حتى أشارك أصحابي، فإني لم أجد لك في كتاب الله نصا وه اسمع في ذلك عنه ﷺ.

فَسأل وفي رواية: فلما صلى الظهر فقال: أيكم سمع النبي ﷺ قال في الحدة؟ **فقال المغيرة** قول يحمل إلا أن يكون معناه فرض للورثة من احدات إذا لم تحجب السدس فرض لا زيادة عليه، ولا ينقص منه إلا بالعمول، ويكون ذلك عاما في احدات إلا ما حصه ائديين. وذلك بأن سأل أبو بكر عن الحدة فأجابه بذلك المغيرة، ويكون معنى 'أعطاه السدس' أي فرضه السدس. ويحتمل أن يكون أبو بكر بما سأل عن الحدة التي عادت تسأله من عرف حالها، وأي احدات هي؟ فقال المغيرة: أعطاه رسول الله ﷺ السدس يعني تلك الحدة دون غيرها من احدات. وقول عمر بعد هذا: 'وما كان القضاء الذي قضى به إلا لعرك'، يحتمل أن يريد أن الحدة التي كانت بسبب سؤال أبي بكر الناس أو بسبب قضاء رسول الله ﷺ للاحداث بالسدس غير المرأة التي أتت عمر بعد ذلك، ويحتمل أن يريد به غير هذا النوع من احدات، وقد روى اس وهب عن طريق ليس بالقوى: أن الحدة التي أعطاه رسول الله ﷺ السدس هي أم الأم، قال: فذلك إذا كانت هي أقرب حارته، وإن كانت هي أبعد شاركت فيه. وأما التي ورث أبو بكر فلما كان عمر جاءته هي الجدّة أم الأب، فقال لها: ما أجد لك في كتاب الله عروجن شيئا، وسأل الناس قال: فلم أجد أحدا يخبرني بشيء، فقال علام من بني حارثة: لم لا تورثها يا أمير المؤمنين، وهي لو تركت الدنيا وما فيها ورثها، وهذه تركت الدنيا وما فيها لم يرثها اس استنها؟ فورثها عمر وقال: إن الله تعالى يجعل في احدات حيرا كثيرا، ثم ورث ريد بن ثابت بعد الثالثة. **هل معك** إنما قال ذلك مع أن حير الواحد مقبوض؛ استظهارا، وثائدا لا إكرا وتكديبا. (الغنى) **ثم جاءت الحدة الأخرى** هذا الميت، إما من جهة الأب إذا كانت الأولى من الأم أو بالعكس، قاله الطيبي، وفي رواية: ثم جاءت أم الأب إلى عمر بن الخطاب. (الغنى)

فَقَالَ لَهَا: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا كَانَ الْقَضَاءُ الَّذِي قُضِيَ بِهِ إِلَّا لِغَيْرِكَ، وَمَا أَنَا بِزَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ شَيْئًا، وَلَكِنَّهُ ذَلِكَ السُّدُسُ، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا فِيهِ فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَابْتَكُمَا خَلَتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا.

١٤٧٠ - **ما** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: أَتَتْ الْجَدَّتَانِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ فَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ السُّدُسَ لِلَّتِي مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَمَا إِنَّكَ تَتْرُكُ الَّتِي لَوْ مَاتَتْ وَهُوَ حَيٌّ كَانَ إِيَّاهَا يَرِثُ، فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ السُّدُسَ بَيْنَهُمَا.

السدس عطف بيان "ذلك". والأولى أن يكون صلة له، والضمير قيل: يعود إلى نصيبها يعني نصيبك السدس، والأولى الضمير ميراثها المذكور في الفرائض. **فإن اجتمعتما** الخطاب للجنس لا يختص بهاتين المرأتين. **فهو بينكما** قال الطيبي: فالصديق إنما حكم لهما بالسدس؛ لأنه ما وقف على الشركة، والعاروق لما وقف على الاجتماع حكم بالاشتراك. و"أبتكما حتى به" أي انفردت بالسدس فهو لها، وكان ذلك بمحض من الصحابة ولم يكر أحد عليه فكان إجماعاً. وعلى ذلك أجمع الأئمة الأربعة، وروى الحاكم عن عباد: أنه قضى للجدتين من الميراث السدس بينهما، وروى أبو داود عن بريدة أنه جعل للجدة السدس إذا لم يكن دوها أم، وقال ابن مسعود: الجدة غير واثرة، وإنما أعطاها النبي تبرعاً أو تفصلاً لا إرثاً. (المحلى)

أتى الجدتان إلخ يريد أم الأم وأم الأب، ويحتمل أن يكونا أختاً في موروث واحد، فأراد أبو بكر أن يجعل الموروث لأم الأم، ولعله حمل حديث المغيرة وابن مسleme أو فهم أنها المراد به من قولها، فعارضه رجل من الأنصار لما كان أبو بكر يستشير جماعة الناس ومن يوجد عنده العلم في الأحكام بأن الجدة أم الأب لها في ذلك حق وأكد لفسها. ووجه الموارثة بينها وبين المتوفى بأنه يرثها. وبيان ذلك: أن قرابة الجدة قرابة يثبت بها التوارث، فإذا كانت هذه القرابة ترث من لا يرثها المتوفى، فبأن ترث بها من يرثها المتوفى أولى وأحرى، ولا يلزم هذه العمة والحالة؛ لأن تلك قرابة لا يورث مثلها. **رحل** هو عبد الرحمن بن سهل قد تشهد بدرا، كذا في "الإصابة".

فجعل أبو بكر إلخ يريد أنه سوى بينهما فيجعله لهما على السواء، ولم ير الجدة أم الأب أولى به من الجدة أم الأم لما ذكره الأنصاري. وأما رأي أبي بكر أن سبب أم الأم أقوى من وجه آخر، وهو أنها تدلي بالأمومة، وجنتها في ميراث أحد أقوى من حبة الأب؛ لأنها تدلي بمثل سببها كاحد للأب حبة أقوى في الميراث من حبة الأم؛ لأن الجدة للأب تدلي بمثل سبب الأب.

١٤٧١ - **مالك** عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ كَانَ لَا يُفَرِّضُ إِلَّا لِلْجَدَّتَيْنِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأُمُّ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ وَالَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا: أَنَّ الْجَدَّةَ أُمَّ الْأُمِّ لَا تَرِثُ مَعَ الْأُمِّ دُنْيَا شَيْئًا، وَهِيَ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ يُفَرِّضُ لَهَا السُّدُسُ فَرِيضَةً، وَأَنَّ الْجَدَّةَ أُمَّ الْأَبِ لَا تَرِثُ مَعَ الْأُمِّ وَلَا مَعَ الْأَبِ شَيْئًا، وَهِيَ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ يُفَرِّضُ لَهَا السُّدُسُ فَرِيضَةً، فَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْجَدَّتَانِ أُمُّ الْأَبِ وَأُمُّ الْأُمِّ وَلَيْسَ لِلْمُتَوَفَّى دُونُهُمَا أَبٌ وَلَا أُمٌّ.

الا للجدتين يريد أم الأم وأُم الأب وأُمها قُصداً واحدة، وأنه لا يفرض حدة غيرهما وقد روي عن عبيد بن عباس: أنهم ورثوا الخدات وإن كثرن إذا كن في درجة واحدة. وقد تقدم من الكلام في ذلك ما عني عن إعدادنه. وبالله التوفيق. **لا ترث مع الأم ح** قول متفق عليه لا اختلاف فيه؛ لأنها تأتي بالأم وترث مثل سنها، فكانت محجوبة بها، وأم الحدة أم الأب فهي أيضاً محجوبة بالأم؛ لما ذكرناه من أنها تأتي مثل سنها، والأم أقرب قرابة منها، فوجب أن تحجبها. والأب يحجب حدة -لأن حلالاً ما روي عن ابن مسعود. ووجه ذلك: أنها مما كانت تأتي به عني وجه الولادة من غير أن يحجبها كما يحجب الحدة، أو أنها ورثة تأتي بعاصب فوجب أن يحجبها العاصب كأنهم واحد، ولا يحجب حدة للأم؛ لأنها لا تأتي به، ولا ترث مثل سنها؛ لأنها لا ترث بالأومة وهو يرث بالأبوة، فلم يحجبها كما تحجب الأم.

ولا مع الأب سا دون أم الأم فإن ترث مع الأب. وهو قول أبي حنيفة والشافعي، وهو المأثور عن عثمان وعبيد بن ثابت، روى عنهم الدارمي، ونقل عن ابن مسعود: أن أم الأب ترث مع الأب يروي عنهما الدارمي أيضاً، واختاره شريح والحسن وابن سيرين لما رواه ابن مسعود. أنه أعطى الحدة أم الأب السدس مع وجود الأب. وأجيب بأنه يحتمل أن يكون أبو ذلك ميت رقيقاً أو كافراً (المحلى).

فإذا اجتمع الجدات ولم يكن من الأبوين من يحجبهما أو أحدهما، فإن كانت في درجة واحدة فاسدس بينهما على السواء عني حسب ما تقدم، وإن كانت إحداهما أقرب، فإن كانت الأقرب من جهة الأم بدرجة أو درجات حجت المعدي. وبهذا قال زيد وعبيد وجمهور تابعين. وروى الشعبي والشعبي عن ابن مسعود أنه قال: اسدس للأقرب والمعدي إذا كانتا جهتين مختلفتين، فإن كانتا من جهة واحدة فاسدس لأقربهن. والذليل عني ما قدمناه من أن الأم تحجب أم الأب، فكذلك أم الأب تحجب أم أم الأب.

قَالَ مَالِكٌ: فَإِنِّي سَمِعْتُ أَنَّ أُمَّ الْأُمِّ إِنْ كَانَتْ أَقْعَدُهُمَا كَانَ السُّدُسُ لَهَا دُونَ أُمِّ الْأَبِ، وَإِنْ كَانَتْ أُمُّ الْأَبِ أَقْعَدُهُمَا أَوْ كَانَتَا فِي الْقَعْدَةِ مِنَ الْمُتَوَفَّى بِمَنْزِلَةٍ سَوَاءٍ؛ فَإِنَّ السُّدُسَ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا مِيرَاثَ لِأَحَدٍ مِنَ الْجَدَّاتِ إِلَّا لِلْجَدَّتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَرَثَ الْجَدَّةَ، ثُمَّ سَأَلَ أَبُو بَكْرٍ عَنْ ذَلِكَ حَتَّى أَتَاهُ الثَّبْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ وَرَثَ الْجَدَّةَ فَأَنْفَذَهُ لَهَا، ثُمَّ أَتَتْ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ لَهَا: مَا أَنَا بِزَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ شَيْئًا، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا فَهُوَ بَيْنَكُمَا؛ وَائْتَكُمَا خَلَّتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا. قَالَ مَالِكٌ: ثُمَّ لَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا وَرَثَ غَيْرَ جَدَّتَيْنِ مُنْذُ كَانَ الْإِسْلَامُ إِلَى الْيَوْمِ.

أَقْعَدُهُمَا أفرهما في السب، وفي "القاموس": رجل مقعد وأقعد قعوداً أقرب الآباء من الجد الأكبر. **نِصْفَانِ** وبه قال أبو حيفة والشافعي والجمهور. وقال ابن مسعود: الجدات أفرهن وأعدهن سواء. رواه عنه إندارمي. (المحلى) **وَلَا مِيرَاثَ لِأَحَدٍ** وهذا كما قال: إنه لا يرث من الجدات غير جدتين أم الأم وأم الأب وأمهاتهما. وقد تقدم ذكر ذلك. وقوله: وقد بلغني أن رسول الله ﷺ ورث الجدة، يريد بذلك أنه لا يرث ميراث الجدة إلا بأحد هذين الأمرين، وهو ما منع أن بكر أن أحى ورث أحدى وهي عده أم الأم، والثانية التي جاءت إلى عمر فقال لها: إنما هو السدس فأيتكما حلت به فهو لها، فإن اجتمعتما فيه فهو بينكما وهي أم الأم. وسائر الجدات لم يرث لها حق ولا ذكرهن عمر في قضائه للجدة بالميراث، وإنما ذكر جدتين بالثنية، فدل ذلك على اختصاص الحكم بهما. وقول مالك: ثم لم نعلم أحداً ورث غير جدتين مع ما قدما من الاختلاف في ذلك، يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ إِبَادَةُ الْحُكْمِ، وَإِنْ جَارَ أَنْ يَرَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَغَيْرُهُ، وَلَكِنْ لَمْ يُلَفِّهِمْ أَنَّهُ أَقْعَدَ حَكْمًا بِهِ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ بِهِ كَانَ يَخَالِفُهُ أَحْمَدُ عَمِيرٌ، فَكَانَ يَهْدِي الْحُكْمَ بِقَوْلِ الْجَمَاعَةِ دُونَ قَوْلِ الْوَاحِدِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَسِبْ تَوْرِيثَ أُمِّ الْأَبِ إِلَى عَدِّ اللَّهِ وَجَدَّةٍ، وَتَوْرِيثَ أُمِّ الْأُمِّ إِلَى ابْنِ عِمَّاسٍ مِنْ طَرَفِ بَيْتِ الْقُوَّةِ، وَلَعَلَّ مَالِكَاً قَدْ أَرَادَ أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّ عَدَّهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَمَةِ، وَإِنْ مَا رَوَى مِنْ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عِمَّاسٍ لَمْ يَشْتَغِلْ بِهِمَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ.

لِلْجَدَّتَيْنِ: أم الأم وأمهاتها، وأم الأب وأمهاتها. (المحلى)

مِيرَاثُ الْكَلَالَةِ

١٤٧٢ - **مَدَنِي** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْكَلَالَةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **يَكْفِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْآيَةُ الَّتِي أُنْزِلَتْ فِي الصَّيْفِ آخِرَ سُورَةِ النَّسَاءِ**. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، وَالَّذِي أَذْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا: أَنَّ الْكَلَالَةَ عَلَى وَجْهَيْنِ، فَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي أُنْزِلَتْ فِي أَوَّلِ سُورَةِ النَّسَاءِ

ميراث الكلالة ذهب أكثر الصحابة إلى أن الكلالة من لا ولد له ولا والد. روى الدارمي عن الشعبي: سئل أبو بكر عن الكلالة فقال: أراد ما حلا الوالد والولد، فلما استخف عمر قال: إي لأستحي إليه أن أرد شيئاً، قاله أبو بكر. وهذا قول عبي وابن مسعود وريد بن ثابت، وهذا هو الصحيح المختار عند الجمهور، ويدل على صحته أن اشتقاق الكلالة من كلت الرحم بينهم: إذا تاعدت القرابة بينهم، فسميت القرابة البعيدة كلالاً من هذا الوجه. وروى عن عمر وابن عباس: أن الكلالة من لا ولد له. وبه قال طاووس، واحتج لذلك بقوله تعالى: **مِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ** (النساء ١٧٦). وبياه عند الجمهور مأخوذ من حديث جابر **لَا** لأن الآية نزلت فيه ولم يكن له يوم يروها أب ولا ابن. واحتلوا في أن الكلالة اسم للعت أو الخي من الورثة. والأول قول عبي وابن عباس وابن مسعود، والثاني قول أبي بكر، وعليه الجمهور. (المحلى)

عن الكلالة يحتمل أن يسأل عن حكمهم في الميراث، ويحتمل أن يسأل عما يستحق هذا الاسم من الورثة أو الموروثين، وقد روي من أبي بكر وعمر وابن عباس: الكلالة من لا ولد ولا والد. وهذا يقتضي أن الكلالة الموروث على هذه الصفة. وقوله **مِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ** يقتضي أن السؤال كان عن أحكام الوارثين. وقوله تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَمَرُوا بِالْقِسْطِ** (النساء ١٢) طاهره أنه يورث على هذا الحال، والله أعلم. وقد قيل: إن الكلالة اسم للورثة.

يكفيك من ذلك يريد قول الله تعالى: **مِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ** (النساء ١٧٦) إلى آخر السورة. وهذه الآية نزلت في شأن جابر بن عبد الله بن عمرو السلمي فيما رواه ابن المكدر عن جابر. قال: مرصت فأتاني النبي ﷺ يعودي هو وأبو بكر ماشيين، وقد أعمرني علي فم أكلمه، فتوضأ فصب علي فأفقت، فقلت: يا رسول الله! كيف أصعب في مالي ولي أخوات، فنزلت آية الميراث: **لِلنِّسَاءِ مِيرَاثٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ** إلى آخر السورة. وروى أبو إسحاق عن البراء: أن هذه آخر آية نزلت خاتمة سورة النساء **مِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ**. **الكلالة على وجهين** وهذا كما قال: إن الكلالة على ضربين عند كثير من العلماء، أحدهما: من لا يرث مع الوالد وإن علا والمولودين وإن سفلوا كالإحوة للأمم، ودلت ما تضمن حكمه الآية التي في أول سورة النساء، =

الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِيهَا: **وَبِأَن كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَالَةً وَامْرَأَةٌ وَهِيَ أَحَ أَوْ أُخْتُ**
فَمَكْنُونٌ وَحَدٌّ مِنْهُمْ سُدُسٌ وَكَأَنَّهُ كَدٌّ مِنْ دَنٍّ فِيهِمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ قال مالك:
 فَهَذِهِ الْكَلَالَةُ الَّتِي لَا يَرِثُ فِيهَا الْإِخْوَةُ لِلْأُمِّ حَتَّى لَا يَكُونَ وَلَدٌ وَلَا وَالِدٌ، وَأَمَّا الْآيَةُ
 الَّتِي فِي آخِرِ النَّسَاءِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا: **يَسْتَقْبِلُونَكَ فِي مَنَاسِكِكُمْ فِي كَلَالَةٍ**
مَرَّةً هَذِهِ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ

وقد ذكر الله تعالى فيها الكلالة، فقال: **يَسْتَقْبِلُونَكَ فِي مَنَاسِكِكُمْ فِي كَلَالَةٍ** فهؤلاء الإخوة من الأم خاصة،
 فعني ما انفرد ذكرهم وأنشأهم منه السدس، ومعنى كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث، والوجه الثاني: من
 الكلالة من لا يرث مع الأبوين والأبوين ولا مع الأب ويرث مع الجد والجد وبنت الأب، وذلك ما تضمن
 حكمه الآية التي في آخر سورة النساء، وقد ذكر الله فيها الكلالة أيضاً، فقال: **يَسْتَقْبِلُونَكَ فِي مَنَاسِكِكُمْ فِي كَلَالَةٍ**
فَهَذِهِ الْكَلَالَةُ الَّتِي لَا يَرِثُ فِيهَا الْإِخْوَةُ لِلْأُمِّ حَتَّى لَا يَكُونَ وَلَدٌ وَلَا وَالِدٌ فهؤلاء من الكلالة التي ذكرهم مخالف أنشأهم عدد الانفراد؛ لأن للأنتى منهم النصف وللدكر الجميع،
 وذلك احتسبوا عدد الاشتراك والاجتماع، فكان للأنتى منهم نصف حظ الذكر، إلا أن هؤلاء يرثون بالتعصيب
 وانفرض، والأول لا يرثون إلا بالفرض، فالجد يرث مع الإخوة؛ لأنه أولى بالميراث منهم، وذلك أنه يرث مع
 ذكور ولد المتوفى، وقوله "يرثون مع الجد في الكلالة" يريد الإخوة للأب أو الأم أو للأب.
يورث كلاله أي يورث منه، من ورث، صفة لـ "رجل"، "كلالة" خير "كان"، أي إن كان رجل يورث منه
 كلالة، أو "يورث" خير، و"كلالة" حال من الضمير فيه، وهو من لم يحلف ولداً ولا والداً، أو مفعول له، والمراد
 بها قرابة غير الولادة، ويجوز أن يكون الرجل الوارث، ويورث من أورث، وكلالة ليس والد ولا ولد.
امراة أح عطف على "رجل"، "وله" أي وللرجل، واكتفى بحكم المرأة؛ لدلالة العطف على
تشاركها فيه. (المحلى) أح أو أخت أي من الأم، يدل عليه قراءة أبي بن كعب وسعد بن مالك، وله أح أو
 أخت من الأم. (المحلى) **شركاء في الثلث** وهذا بإجماع العلماء، وإن أولاد الأم إذا كانوا اثنين فصاعداً
 يشتركون في الثلث، ذكرهم وأنشأهم سواء، وهذه الآية تسمى بآية النساء. (المحلى) **يَسْتَقْبِلُونَكَ فِي كَلَالَةٍ**
 حذف لدلالة الجواب عليه، وللبخاري: أن جابراً كان مريضاً فعاده النبي . فقال: **يَسْتَقْبِلُونَكَ فِي كَلَالَةٍ** فكيف أصنع
 مالي؟ فزلت، وآخر ما نزل من الأحكام **فِي مَنَاسِكِكُمْ فِي كَلَالَةٍ** (المحلى) **ليس له ولد** يعنى الذكر والأنثى، فإن
 الأخت وإن ورثت مع البنت عند العامة غير ابن عباس لكنها لا ترث النصف. (المحلى)
ولد أخت أي من الأبوين أو من الأب؛ لأنه جعل أخوها عصبة وابن العم لا يكون عصبة. (المحلى)

فلها نصف ماله وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وان كان له ولد فليس فيه ميراث من ميراث
 من كان له إخوة وأخوات من قبله من قبل خطه وليس ميراث من ميراث من قبله من قبل
 من قبله. **قال مالك:** فهذه الكلالة التي تكون فيها الإخوة عصبة إذا لم يكن ولد
 فيرثون مع الجد في الكلالة. **قال مالك:** فالجد يرث مع الإخوة لأنه أولى بالميراث
 منهم، وذلك أنه يرث مع ذكور ولد المتوفى السدس، والإخوة لا يرثون مع ذكور
 ولد المتوفى شيئاً، وكيف لا يكون كأحدهم؟ وهو يأخذ السدس مع ولد المتوفى،

فكيف نصف الخ إذا انفردت، والمافي لست مان، وهذا مذهب زيد وقول الشافعي، وعند أبي حنيفة يرد لماقي
 عليها، فإن كان للميت ست أحدث نصف بالفرض، وأحد لأخت نصف المافي بالتعصيب لا بالفرض؛ لأن
 الأخوات بالنسب عصبة **وهو يرثها** أي والمراء يرث أخته إن كان لأمر بالعكس، وهي حصة لا محل لها من
 الإعراب؛ لاستثناها، وهي دالة على حوا الفرض، وليست حواً به خلاف للكوفيين. (المحلى)
ان لم يكن له ولد ذكرنا كان أو شيء. إن ريد ميراثها جميع ماها. وإلا فامرأه الذكر، إذ الميت لا يحجب
 الأخ بل له ما فضل من فرض البنات. (المحلى)

فأحد يرث مع الإخوة لأنه أولى بالميراث منهم، وهذا كما قال: إن الجد لا يحجب الإخوة عن الميراث،
 وذلك أنه يرث مع من لا يرثون معه وهو لأن وليس لأن، لحد معهم السدس؛ لأنه ذو فرض، ولا يرث
 الإخوة معهم؛ لأنهم يرثون معه بالتعصيب، والأخوات وإن كن يرثن بالفرض عند الانفرد، إلا أنه يرثن
 سب الإخوة من التعصيب، فوجب أن يحجبهن عن الفرض من يحجب الإخوة عن التعصيب، ألا ترى أن الأم
 ترث بالفرض الثلث، والأب يرث بالتعصيب ما زاد على السدس، ثم يحجب الأم عن الثلث إلى السدس لأن
 كما يحجب الأب عن التعصيب، ويرد إلى السدس الذي هو الفرض ما ورث الأبوان سب واحد، وهو الولادة
 المباشرة، فلما كان هذا حال الجد كان أحق من الإخوة بهذا السدس، وكان أيضاً أحق منهم بالثلث إذا لم يكن
 معهم في الثلث غيرهم، أو كان معهم من يحجبهم عن الثلث لمعنى آخر، وهو أن الإخوة للأب أحق بالثلث من
 الإخوة للأب والأم والأخت للأب، والفرق بينه وبين الإخوة مع الأبوين يحجبون الأم عن الثلث إلى السدس.
 والأب أحق به منهم أن الإخوة يحجبون الأم والأب يحجبهم، فلا يرثون معه، فذلك كان أولى به؛ لأن الجد
 يحجب إخوة للأم الذين يحجبون الإخوة للأب والأم عن ذلك الثلث، فكان مسرة الأب مع الإخوة الذين
 يحجبون الأم عن الثلث إلى السدس والأب يحجبهم، فكان أحق به منهم.

فَكَيْفَ لَا يَأْخُذُ الثُّلُثَ مَعَ الْإِخْوَةِ، وَبَنُو الْأُمِّ يَأْخُذُونَ مَعَهُمُ الثُّلُثَ، فَالْجَدُّ هُوَ الَّذِي
 حَجَبَ الْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ وَمَنْعَهُمْ مَكَانَهُ الْمِيرَاثَ فَهُوَ أَوْلَى بِالَّذِي كَانَ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ
 سَقَطُوا مِنْ أَجْلِهِ، وَلَوْ أَنَّ الْجَدَّ لَمْ يَأْخُذْ ذَلِكَ الثُّلُثَ أَخَذَهُ بَنُو الْأُمِّ، فَإِنَّمَا أَخَذَ مَا لَمْ
 يَكُنْ يَرْجِعُ إِلَى الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ، وَكَانَ الْإِخْوَةُ لِلْأُمِّ هُمْ أَوْلَى بِذَلِكَ الثُّلُثِ مِنَ الْإِخْوَةِ
 لِلْأَبِ، فَكَانَ الْجَدُّ هُوَ أَوْلَى بِهِ مِنَ الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ.

مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الْعَمَّةِ

١٤٧٣ - **مسألة** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبْدِ
 الرَّحْمَنِ بْنِ حَنْظَلَةَ الزُّرْقِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ مَوْلَى لِقُرَيْشٍ كَانَ قَدِيمًا يُقَالُ لَهُ: ابْنُ
 مِرْسَى أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَلَمَّا صَلَّى الظُّهْرَ، قَالَ: يَا يَرْفَا!
 هَلُمُّ ذَلِكَ الْكِتَابَ، لِكِتَابِ كَتَبْتُهُ فِي شَأْنِ الْعَمَّةِ فَيُسْأَلُ عَنْهَا وَيُسْتَخْبَرُ فِيهَا، فَاتَى يَرْفَا
 بِهِ، فَدَعَا بِتَوْرٍ أَوْ قَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ، فَمَحَا ذَلِكَ الْكِتَابَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ رَضِيكَ اللَّهُ
 وَارِثَةً أَقْرَكَ لَوْ رَضِيكَ اللَّهُ أَقْرَكَ.

١٤٧٤ - **مسألة** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ كَثِيرًا يَقُولُ: كَانَ
 عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقُولُ: عَجَبًا لِلْعَمَّةِ ثَوْرٌ وَلَا تَرِثُ.

اس مرسى بكسر الميم وسكون الراء والسير المهمة مقصورا موبا وممدودا. **يرف** بفتح التحتية وسكون الراء
 بعدها فاء ربة "نحبي"، وقد يهمز، كان من موابي عمر، أدرك الجاهلية ولا يعرف له صحة. (المحلى)
هلم. اسم فعل لا يصرف عند أهل الحجاز، ويجمع عند بني تميم، وأصله عند البصريين: ها لَمْ، من لَمْ إِذْ قصد،
 حدثت الألف بتقدير السكون في اللام، فإنه الأصل، وعند الكوفيين: هل أم، فحدثت الهمزة بإبقاء حركتها على
 اللام واستبعد بأن "هل" لا تدخل على الأمر. (المحلى) **تور** هو بفتح القوية بإاء من صفر أو حجارة، وقد يتوضأ
 منه. (المحلى) **تورث** بكسر الراء أي تورث غيره، أو بفتحها، أي يورث منه يرث منه اس أخيه. (المحلى)

مِيرَاثُ وَلايَةِ الْعَصْبَةِ

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، وَالَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ ...

الامر اجماع عليه إلخ وهذا على ما قال: إن الأخ للأب والأم أولى من الأخ للأب؛ لأن الأم يدرى بها إلى اميراث إذا انفردت، كما يدرى بالأب إذا انفرد. فإذا اجتماعا كان أقوى من انفرد أحدهما، وكذلك الميراث في العمومة، وإن كان العم للأُم لا مدخل له في ميراث، إلا أنه لما كانت الأم سسا في ميراث باحتملة، فويت حصة من وجدت من جهته، كما أن الأم بانفادها لا تكون سسا في ميراث جميع المال، وقد يقوي حصة الأخ للأب والأم فيستحق جميع المال، وهذا مع التساوي في الدرجة من الميت، مثل: أن يكون جميعهم إحوة أو أعماما في درجة، أو بني عم في درجة واحدة، فإن اختلفت درجاتهم، فذلك على وجهين، أحدهما: اختلافها مع اختلاف الأسباب، الثاني: اختلافها مع اتفاق الأسباب، فأما اختلاف الدرجات مع اختلاف الأسباب فكالإخوة مع الأعمام وبني الأعمام، فالإخوة أقرب؛ لأهم يدرى بالأب، والأعمام يدرى بالجد، وكذلك بنو الأعمام يدرى بالجد، فكان الإخوة أولى، إحوة كانوا لأب وأم أو لأب؛ لأهم يدرى بالأب وهو أقرب من الجد، وإن كانوا أعماما كبهم أو بني عم كبهم واحتفت درجاتهم، فكان الأعمام إحوة الأب مع الأعمام إحوة الجد، فإن الأعمام إحوة الأب أولى بالميراث، وهو معنى قول مالك. أن من سقى الميت بن أب لا يلقاه غيره إلى أب أقرب منه فله الميراث، ومعنى ذلك: أن الأعمام يدرى بالجد أي الأب والأعمام إحوة الجد يدرى بالجد أي أبي الأب. وكل من أدلى بالأقرب منه الميراث دون من أدلى بأب أبعد، ومن ترك حالا هو ابن عم لأب وأخا لأُم، وهو ابن عم لأب، فللأخ للأُم السدس، وما بقي بيده وبين الخال بالسوية؛ لأهما سسا عم في درجة واحدة، ووجه ذلك: أن الخال لا حظ له في الميراث، والأخ للأُم يرث بالفرص السدس، وإذا اجتماع لأحد الورثين سسا وانفرد الآخر بسبب واحد، فإن كان السسا من جنس واحد كإبي العم، أحدهما ابن عم لأب وأم، والآخر ابن عم لأب، فإن تأثيره أن يحجب ذو السبب الواحد، وإن كان سسا من جنسين، مثل: أن يكون أخو الأم هو ابن عم مع ابن عم ليس بأخ لأُم، فإن تأثير السسا أن يرث بكل واحد منهما، فيرث بسبب الفرص أولا ثم يساويه في بقية الميراث بالتعصيب؛ لتساويهما فيه، والله أعلم.

ولو ترك الميت أخوين لأُم أحدهما ابن عم، لورثا بالإخوة للأُم الثلث بينهما، ثم يرث الأخ الذي هو ابن عم بالتعصيب بقية المال، وذلك على ما قدمناه، وهذا إذا تحقق الوارث بالذكورة أو الأنوثة، فإن كان حثى فإنه ينظر إلى ماله، فإن بال من ذكره فحكمه حكم الذكور في ميراثه وصلاته والصلاة عليه وغيره ذلك من أحكامه، وإن بال من فرجه فحكمه في ذلك حكم المرأة، وإن بال منهما فهو الحثى المشكل، فقد قال ابن عجلان القرظي: ينظر أيهما يبدأ النول أولا، وروي ذلك عن علي، وإن بال منهما جميعا سواء فهذا الحثى المشكل، واتفق أهل الفرائض على أن له نصف ميراث رجل ونصف ميراث امرأة، فإن انفرد وحده فله ثلاثة أرباع الميراث.

أَهْلَ الْعِلْمِ بِلَدِنَا فِي وِلَايَةِ الْعَصْبَةِ: أَنَّ الْأَخَ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِنَ الْأَخِ لِلْأَبِ، وَالْأَخِ لِلْأَبِ أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِنْ بَنِي الْأَخِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَبَنُو الْأَخِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ أَوْلَى مِنْ بَنِي الْأَخِ لِلْأَبِ، وَبَنُو الْأَخِ لِلْأَبِ أَوْلَى مِنْ الْعَمِّ أَخِي الْأَبِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَالْعَمُّ أَخُو الْأَبِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ أَوْلَى مِنَ الْعَمِّ أَخِي الْأَبِ لِلْأَبِ، وَالْعَمُّ أَخُو الْأَبِ لِلْأَبِ أَوْلَى مِنْ بَنِي الْعَمِّ أَخِي الْأَبِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَابْنُ الْعَمِّ لِلْأَبِ أَوْلَى مِنْ عَمِّ الْأَبِ أَخِي أَبِي الْأَبِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ.

قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ شَيْءٍ سُئِلَتْ عَنْهُ مِنْ مِيرَاثِ الْعَصْبَةِ فَإِنَّهُ عَلَى تَحْوِ هَذَا النِّسْبِ الْمُتَوَفَّى وَمَنْ يُنَازِعُ فِي وِلَايَتِهِ مِنْ عَصْبَتِهِ، فَإِنْ وَجَدَتْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَلْقَى الْمُتَوَفَّى إِلَى أَبِي لَا يَلْقَاهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَى أَبِي دُونَهُ، فَاجْعَلْ مِيرَاثَهُ لِلَّذِي يَلْقَاهُ إِلَى الْأَبِ الْأَدْنَى دُونَ مَنْ يَلْقَاهُ إِلَى فَوْقِ ذَلِكَ، فَإِنْ وَجَدْتَهُمْ كُلَّهُمْ يَلْقَوْنَهُ إِلَى أَبِي وَاحِدٍ يَجْمَعُهُمْ جَمِيعًا، فَانْظُرْ أَقْعَدَهُمْ فِي النَّسَبِ، فَإِنْ كَانَ ابْنُ أَبِي فَقَطْ، فَاجْعَلْ الْمِيرَاثَ لَهُ دُونَ الْأَطْرَافِ،

= قال ابن غالب: لا اختلاف بين أهل العلم في ذلك، وقد اختلفوا في الحساب، فقال بعضهم: من توفي وترك أبا حشاً وأما صحيحاً، فإن فريضتهما من سبعة، للصحيح أربعة، وللحشى ثلاثة، ومهم من قال: فريضتهم من خمسة، للحشى سهمان وللصحيح ثلاثة، ومهم من قال: فريضتهم من ثمانية، للصحيح خمسة، وللحشى ثلاثة، وذلك كله عبط في الحساب، والصواب في ذلك أن تعمل فريضتين: فريضة على أنه ذكر، وفريضة على أنه أنثى، ففريضتهما على أنه ذكر أنه من اثنين لكل واحد منهما نصف، وفريضتهما على أن أحدهما أنثى من ثلاثة، لذكر أنثى وللأنثى واحد، فاصرب ثلاثة في اثنين فذلك ستة، ثم أضعف الستة فذلك اثنا عشر، وإنما أضعفا الستة؛ ليكون ما بيد كل واحد منهما من التصعيف والتأنيث نصف صحيح، ثم اقسم الاثنى عشر على اثني عشر، فذكران، فكل واحد منهما ستة، ثم اقسما على أن أحدهما أنثى، فيكون للذكر ثمانية وللأنثى أربعة وهي أسوأ حالتيهما، ويصير لهما في أفضل حالتيهما، فيعطى شطر ما بين حالتيه، وذلك خمسة أسهم، ويعطى أخوه ما بين الحالتين وذلك سبعة؛ لأنه يستحق بحال ذكورة أخيه ستة وبحال أنوثته ثمانية، والله أعلم.

وَأِنْ كَانَ ابْنُ أَبِي وَائِلٍ، وَإِنْ وَجَدْتَهُمْ مُسْتَوِينَ يَتَسَبَّحُونَ مِنْ عَدَدِ الْآبَاءِ إِلَى عَدَدِ وَاحِدٍ حَتَّى يَلْقَوْا نَسَبَ الْمُتَوَفَّى جَمِيعًا، وَكَانُوا كُنْهَهُمْ جَمِيعًا بَنِي أَبِي أَوْ بَنِي أَبِي وَائِلٍ، فَاجْعَلَ الْمِيرَاثَ بَيْنَهُمْ سَوَاءً، وَإِنْ كَانَ وَالِدُ بَعْضِهِمْ أَخًا وَالِدِ الْمُتَوَفَّى لِلأَبِ وَالْأُمِّ، وَكَانَ مَنْ سِوَاهُ مِنْهُمْ إِنَّمَا هُوَ أَخُو أَبِي الْمُتَوَفَّى لِأَبِيهِ فَقَطْ؛ فَإِنَّ الْمِيرَاثَ لِبَنِي أَخِي الْمُتَوَفَّى لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ دُونِ بَنِي الْأَخِ لِلأَبِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لِلرَّجُلِ حَصْرُهُ﴾

عَنْهُم مِمَّنْ مَعَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْعَشَرَةِ قَالَ مَالِكٌ: وَالْجَدُّ أَبُو الْأَبِ أَوْلَى مِنْ بَنِي الْأَخِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ، وَأَوْلَى مِنَ الْعَمِّ أَخِي الْأَبِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ بِالْمِيرَاثِ، وَابْنُ الْأَخِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ أَوْلَى مِنَ الْجَدِّ بِوَلَاءِ الْمَوَالِيِّ.

مَنْ لَا مِيرَاثَ لَهُ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمَجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، وَالَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ...

واحد **اح** وهذا على ما قال: بن أحمد أن الأب يحجب به الأخ للأب والأم، ولدت أم أحد أو بنات من الأخ للأب والأم إذا ضاق عليهما؛ لأنه من أهل القروض، ولدت يرث مع لاس السدس ولا يرث الأخ مع الابن شيئاً؛ لكنه إذا فصل المال عن فرض الخد ورث معه الأخ بالتعصيب؛ لأن لكل واحد منهما تعصباً، وأخ يعصب أخته، والخد يرث مع الابن، فلهذا لم يحجب أحدهما الآخر عن التعصيب، وأما ابن الأخ فلا يعصب أخته، ولدت حجه الخد لقوة نسبه التي يرثها، وهذا حكم أحد أبي لأب، فأما نون في الأب فإنه أيضاً أو من بني الأخ والأعمام وبني الأعمام؛ لأنه جده كالأب. وأما الخد أبو الأب فإنه يحجب ناه كما يحجب الأب الخد، فكل أب يحجب من فوقه، كما أن كل ابن يحجب من تحته، لأن الميراث إنما يستحق بالقرب، والله أعلم.

الامر **الخمس** **ج**. وعنى ما ذكر أن ريد بن ثابت وأهل المدينة لا يورثون ذوي الأرحام من لرحا وهو من الأرحام للأُم، وأحد أبو الأُم، والعمة للأُم، وإحسان، وإلهم لا يرثون؛ لأنهم ليسوا أهل فرض، فيحجبون العصة، ولا أهل تعصيب، ومن النساء احنة أم أبي الأُم، واسة الأرحم للأب والأُم، والعمة وإحانة، والأصل في ذلك ما قدمناه. قال مالك: ولا يرث من النساء إلا من سمى الله عز وجل في كتابه وتنت النسبة بميراثه، وهي سبعة تقدم ذكرهم، =

أَهْلُ الْعِلْمِ يَلِدُنَا: أَنَّ ابْنَ الْأَخِ لِلْأُمِّ، وَالْجَدَّ أَبَا الْأُمِّ، وَالْعَمَّ أَخَا الْأَبِ لِلْأُمِّ، وَالْحَالَ،
وَالْجَدَّةَ أُمَّ أَبِي الْأُمِّ، وَابْنَةَ الْأَخِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَالْعَمَّةَ، وَالْحَالَ، لَا يَرِثُونَ بِأَرْحَامِهِمْ شَيْئًا.
قَالَ: وَإِنَّهُ لَا تَرِثُ امْرَأَةٌ هِيَ أَبْعَدُ نَسَبًا مِنَ الْمُتَوَفَّى مِمَّنْ سُمِّيَ فِي هَذَا الْكِتَابِ بِرَحِمَتِهَا
شَيْئًا، وَإِنَّهُ لَا يَرِثُ أَحَدٌ مِنَ النِّسَاءِ شَيْئًا إِلَّا حَيْثُ سُمِّنَ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ فِي
كِتَابِهِ مِيرَاثَ الْأُمِّ مِنْ وَلَدِهَا، وَمِيرَاثَ الْبَنَاتِ مِنْ أَبَيْهِنَّ، وَمِيرَاثَ الزَّوْجَةِ مِنْ زَوْجِهَا،
وَمِيرَاثَ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَمِيرَاثَ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ، وَمِيرَاثَ الْأَخَوَاتِ لِلْأُمِّ،
وَوَرِثَتْ الْجَدَّةُ بِالَّذِي جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا، وَالْمَرْأَةُ تَرِثُ مَنْ أَعْتَقَتْ هِيَ نَفْسُهَا؛ لِأَنَّ
اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَبِحُكْمِهِمْ﴾.

(أحزاب: ٥)

ميراث أهل الملل

١٤٧٥ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عُثْمَانَ
ابْنِ عَفَّانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

= وقد نص الله تعالى على ميراث جميعهم، والخدمة ثبت تورثها بالنسبة، وهذا ميراث النسب، وأما ميراث الولاء
فترث المرأة من أعتقت أو أعتقه من أعتقت، قال مالك: لأن الله عرّضها يقول في كتابه: ﴿وَبِحُكْمِهِمْ﴾ (أحزاب: ٥) والاستدلال من هذا إنما يكون بأن ثبت الميراث بالولاء، وأن يكون لفظ الجمع المذكور يقع
تحت الموت بمجرد النطق، فحينئذ يتناول الآية ميراث المرأة من كان مولى لها، والله أعلم وأحكم.

بِأَرْحَامِهِمْ شَيْئًا. وهـ أحد مالك، وهو أصل المذهب عند الشافعية أن لا يورث دوا الأرحام، بل المال لبيت
المال، وذهب أبو حنيفة إلى تورثهم على ترتيب العصبات عند عدم الورثة، ويقدم عليهم الرد على أصحاب
الفرائض سوى الزوجين، وقال أحمد بتورثهم بالتشريك، فإذا ترك الميت بنت وبنت أخت فعند أبي حنيفة
الميراث لست البنت، وعند أحمد بينهما نصفان. **عمر بن عثمان** رواه مالك عمر من غير واه، ورواه سائر
أصحاب الزهري، منهم: ابن عيينة، ومعمّر، والأوراعي، وعقيل ويونس، عمرو بالواو، وصوبه المحدثون؛ فإن
اجتماعه أولى بأن يصوب، وإن كان لعثمان ولدا يسمى عمر والآخر يسمى عمرو. (المحلى)

قَالَ: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ.

١٤٧٦ - **مسألة** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ إِنَّمَا وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ عَلِيٌّ، قَالَ عَلِيٌّ: فَلِذَلِكَ تَرَكْنَا نَصِيبَنَا مِنَ الشَّعْبِ.

لا يرث المسلم الكافر [اراد البخاري من طريق ابن جريح عن الزهري: "ولا الكافر المسلم". (المحلى)] يعني ميراث المسلم ما لا يخلفه كافر من كان يرثه لو كان مسلماً من أب أو ابن أو أخ أو غيره، وإلى هذا ذهب جماعة العلماء تعقلاً بخديث النبي ﷺ. فانتهى إلى قوله: فكذلك لا يرث الكافر المسلم عنى هذا الوجه؛ لكونهما أهل ملتين مختلفتين، وإذا كان لا يرث المسلم الكافر فماذا لا يرث الكافر المسلم أولى، وروى عن معاذ ومعاوية ومحمد بن الحنفية: يرث الكافر المسلم، وقد انعقد الإجماع على ما ذهب إليه الجمهور من أهل عصرهم. وأما المرتد فلا يرثه ورثته المسمون، وماله في بيت المال، ووجه ذلك ما تقدم، وذلك فيمن صرح بالكفر وأعلن به، فهو ارتد رجل، فوقف لقتل وله أبان وأب، فمات أحد ابنيه، ورثه أخوه وجده بصغير ولا ميراث لأبيه المرتد، وإن راجع الإسلام المرتد بعد موت ابنه فلا شيء له من الميراث؛ لأن الاعتبار بخال الموت دون غيرها من الأحوال، وهذا في حال موت ابنه لم يكن وارثاً له. وأما الرديق: وهو الذي يظهر منه عنى كفر يسره، وهو مع ذلك يدعى الإسلام، فاحتلف فيه العلماء، فقال مالك: يقتل ولا يقبل منه الإيمان إذا أسرته الملية قبل أن يتوب ويراجع الإيمان، وقال الشافعي: تقبل توبته ولا يقتل، ولأبي حنيفة في ذلك قولان: أحدهما مثل قول مالك، والثاني مثل قول الشافعي، وقد تعلق أصحابنا في ذلك بقول الله تعالى: ... (عام: ٨٥) وقالوا عن جماعة من أهل التفسير: إن البأس في الآية السيف، فإذا قسا بذلك، فهل يرث ورثته؟ احتلف قول مالك في ذلك، فروى عنه ابن القاسم يرثه ورثته، وروى عنه ابن نافع وابن الماجشون: لا يرثه ورثته، فمقتضى رواية ابن القاسم أنه يقتل حداً، ومقتضى رواية غيره يقتل بالكفر، والله أعلم وأحكم.

إنما ورت يريد أنهما انفردا بميراثه دون علي وجعفر؛ وذلك أن علياً وجعفر تقدم إسلامهما قبل موت أبي طالب، وبقي طالب وعقيل على ملتتهما، فانفردا بميراثه، وإنما أسلما بعد موته عام الفتح، فذلك لم يكن لعلي ولا لجعفر ولا لأحد من عقبهما حظ في الشعب الذي كان لأبي طالب. **عقيل وعطيل** لكونهما كافرين عند ذلك، أما عقيل فأسلم بعد وأما طالب فعقد بدر. (نحى) **وهو بركة** عنى وجعفر؛ لكونهما مسلمين، وفي الأثر: أن أبا طالب مات عنى الكفر، وهو المشهور عند الجمهور الثالث في الأحبار الصحيحة، وجاء عن محمد بن إسحاق ما يدل على إسلامه. (نحى) **من الشعب** بكسر الشين أي من السيوت التي في الشعب، وهو بمكة مشهور. (المحلى)

١٤٧٧ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْأَشْعَثِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَمَّةَ لَهُ يَهُودِيَّةً أَوْ نَصْرَانِيَّةً تُوُفِيَتْ، وَأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْأَشْعَثِ ذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ، وَقَالَ لَهُ: مَنْ يَرِثُهَا؟ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: يَرِثُهَا أَهْلُ دِينِهَا، ثُمَّ أَتَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: أَتَرَانِي نَسِيتُ مَا قَالَ لَكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ؟ يَرِثُهَا أَهْلُ دِينِهَا.

١٤٧٨ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ أَنَّ نَصْرَانِيًّا أَعْتَقَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ هَلَكًا، قَالَ إِسْمَاعِيلُ: فَأَمَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنْ أَجْعَلَ مَالَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ.

من يرثها لابن الأشعث: من يرثها؟ فقال له: يرثها أهل دينها، وذلك يقتضي التوارث بالدين الواحد دون الدينين، وهذا إذا كان أحدهما مسلماً والآخر غير مسلم، دون خلاف فيه من الفقهاء، فإن كان أحدهما يهودياً والآخر نصرانياً، فقد سئل مالك عن نصراني نكح يهودية فتوفي، فقال مالك: ليس ذلك إلينا، فإن نكحوا عدنا فإنهم لا يتوارثون، لأننا نحكم بينهم بحكم الإسلام. **يرثها أهل دينها** أجمعوا على أن الكافر لا يرث المسلم، وكذا المسلم لا يرث الكافر عند الجمهور، وروى الدارمي: كان معاوية يورث المسلم من الكافر. وروى عن معاذ وابن المسيب مثله. وأما ميراث المسلم من المرتد، فقال الشافعي ومالك: لا يرث، وقال الأوراعي وإسحاق: يرث، وقال أبو حنيفة: ما اكتسب في رده لبيت المال، وما في الإسلام فهو لورثته المسلمين، قال النووي: يورث الكفار بعضهم بعض، قال به الشافعي وأبو حنيفة، ومنعه مالك، ولكن لا يرث حرابي من ذمي ولا ذمي من حرابي. (المحلى)

أن أحصل ماله إلخ فأمره أن يجعل ماله في بيت المال، يريد أن من أعتق عبداً نصرانياً فإنه لا يرثه بالولاء؛ لأن الولاء مشبه بالنسب، فإذا منع الكفر التوارث بالنسب منع التوارث بالولاء، وكذلك الصهر، فأما العبد يموت وله مال فإن المال لسيده، وليس على وجه الميراث، فكل من فيه بقية رق من معتق إلى أجل أو مكاتب أو مدبر أو أم ولد، فإنه لا يورث، وإنما يكون ماله لسيده بالملك، إلا المكاتب يترك ولاءه، فإنه إن ترك ورثة أحراراً، أو ترك زوجة وأولاداً معه في الكتابة، أو أولاداً ولدوا ليسوا معه في الكتابة، فإن الزوجة والأولاد الذين كانوا معه في الكتابة، والذين ولدوا في الكتابة، يعتقون بأداء ما بقي عليه من الكتابة، فما بقي من المال لم ترث منه زوجته ولا أولاده الأحرار، وورثه أولاده الذين كانوا معه في الكتابة والذين ولدوا فيها، قاله مالك.

١٤٧٩ - **مَالِكٌ** عَنْ **الثَّقَفَةِ** عِنْدَهُ أَنَّهُ سَمِعَ **سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ** يَقُولُ: **أَبَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ** أَنْ يُورَثَ أَحَدًا مِنَ الْأَعَاجِمِ إِلَّا أَحَدًا وُلِدَ فِي الْعَرَبِ. قَالَ **مَالِكٌ**: وَإِنْ جَاءَتْ امْرَأَةٌ حَامِلٌ مِنْ أَرْضِ الْعَدُوِّ فَوَضَعَتْهُ فِي أَرْضِ الْعَرَبِ فَهُوَ وَلَدُهَا، يَرِثُهَا إِنْ مَاتَتْ، وَتَرِثُهُ إِنْ مَاتَ مِيرَاثُهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ. قَالَ **مَالِكٌ**: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا وَالسُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا وَالَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ بِلَدِنَا: أَنَّهُ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ بِقِرَاءَةٍ وَلَا وَلَاءٍ وَلَا رَحِمٍ، وَلَا يَحْجُبُ أَحَدًا عَنْ مِيرَاثِهِ. قَالَ **مَالِكٌ**: وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ لَا يَرِثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهُ وَارِثٌ، فَإِنَّهُ لَا يَحْجُبُ أَحَدًا عَنْ مِيرَاثِهِ.

العمل فيمن جهل أمره بالقتل أو غير ذلك

١٤٨٠ - **مَاتَ** عَنْ **رَبِيعَةَ** بِنْتِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَارَثْ مَنْ قُتِلَ يَوْمَ الْجَمَلِ،

يُورَثُ أَحَدٌ أي في عمر أن يورث أحدا من الأعاجم، لأن يولد في عرب، وممن من ولد في أرض الحرب فلا حيوان يكون نسب انورث بينهما ثنت سبة أو لا تثبت، لا بمجرد الدعوى والإقرار، فأما أن يسمى رجلا يذكر أهله أحوال، فإنهما لا ينعان من الانساب بالأحوة، ولكن لا تورث بينهما، وكذلك هو سبت مرة وهي حمنة صلا، برغم أنه سبها، فيه نفس ذنت منها في أنه لا يفرق بينهما، ولكنهما لا يتوارثان بذلك. **وَلَا رَحِمٍ** وعن أحمد أن خلاف سب لا يمنع لإرث بالولاء، قال ابن المنذر: ونقله القاضي عبد الوهاب عن شافعي، كل رأيت في الأم حمنة **وَلَا يَحْجُبُ أَحَدٌ** قل لا حاجب، من يكون وارثا لمفعول أو بالفقرة، ومن لا يكون وارث لا يكون حاجبا (عنى) **لَمْ يَتَوَارَثْ أَحَدٌ** وذلك أن هذه الأيام كانت فيها حروب شديدة، قتل في كل واحدة منها عدد عظيم من الناس، حتى تناول ذلك كثيرا ممن كان يتوارث، فجهل المقتول منهم أولاً، فلم يكن سبهم تورث بذلك، ومما دلل ذلك أن يكون أحوال لأتوبين فيقتلان في مثل ذلك اليوم، فلا يسميه أيهما قتل أولاً، فهذا لا يورث أحدهما من الآخر، وإن كان لا يحجب عن ماله، ويرث كل واحد منهما من بقي من ورثته إن كان بقي له ورث حاض، فبذلك يورث حاض فيتأخر **يَوْمَ الْجَمَلِ** وهو وقع وقعت بالضرورة بين علي وعائشة ستة سنين وثلاثين في رجب أو النصف من جمادى الآخرة، وكانت يومئذ على جمل سميت به.

وَيَوْمَ صَفِين، وَيَوْمَ الْحَرَّةِ، ثُمَّ كَانَ يَوْمٌ قَدِيدٌ، فَلَمْ يُورَثْ أَحَدٌ مِنْ صَاحِبِهِ شَيْئًا إِلَّا مَنْ عُلِمَ أَنَّهُ قُتِلَ قَبْلَ صَاحِبِهِ. قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، وَلَا شَكَّ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِيَلَدِنَا. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْعَمَلُ عِنْدَنَا فِي كُلِّ مُتَوَارِثَيْنِ هَذَاكَ بَغْرَقٍ أَوْ قَتْلٍ أَوْ هَدْمٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَوْتِ، إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ، فَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ، لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ مِنْ صَاحِبِهِ شَيْئًا، وَكَانَ مِيرَاثُهُمَا لِمَنْ بَقِيَ مِنْ وَرَثَتِهِمَا، يَرِثُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَرَثَتَهُ مِنَ الْأَحْيَاءِ. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَرِثَ أَحَدٌ أَحَدًا بِالشَّكِّ، وَلَا يَرِثُ أَحَدٌ أَحَدًا إِلَّا بِالْيَقِينِ مِنَ الْعِلْمِ وَالشَّهَادَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ يَهْلِكُ هُوَ وَمَوْلَاهُ الَّذِي أَعْتَقَهُ أَبُوهُ،

ويوم صفين هو كـ 'سحين'. موضع بقرب الرقة شاطئ الفرات. كانت به الوقعة العظمى بين علي ومعاوية. عرة صفر سنة سبع وثلاثين، فمن ثم احترق الناس السمر في صفر. كذا في 'القاموس'. (المحلى)

ويوم الحرّة بفتح الحاء وتشديد اراء المهمتين، يوم الوقعة التي كانت حواي المدينة بين عسكر الشام من جهة يربد بن معاوية وبين أهل المدينة في ذي القعدة سنة ثلاث وستين، والحرّة: أرض فيها حجارة سود كأنها أحرقت باسار. (المحلى)

يوم قديد. بضم القاف مصعرا قريب تمكة، وهما وقعة أبي حمزة الخارجي، وكان خرج على مروان من اليمس، وغلب مكة والمدينة، ثم توجه إلى الشام فقتل، كذا في 'المعارف' لاس قتيبة. (المحلى)

وكذلك العمل إلخ وعلى هذا ما قال: إن كل متوارثين جهل أوهما موتا فإيهما لا يتوارثان، وكذلك القوم يكونون في البيت، فيهدم عليهم فيموتون، فلا يعلم أيهم أسبق موتا، فهؤلاء لا يتوارثون ولا يرث قرابة أحدهم من الآخر بأي وجه كانت قرنته، بأبوة أو بوة أو أخوة أو عصبة أو بولاء أو مصاهرة ما لم يعلم أيهم مات أولا، وكذلك القوم يكونون في السفينة فيعرقون، فلا يعلم أيهم مات أولا، ولو رئي أحدهم رافعا رأسه ثم عرق لم يرث ولم يورث؛ لأنه لا يعرف هل مات من كان يتوارث معه قبله أو بعده. وأصل ذلك إجماع الصحابة، وقد توفيت أم كثنوم بنت عبي بن قاصمة. وهي زوج عمر بن الخطاب. وابنها منه زيد في وقت واحد، فلم يدر أيهما مات أولا، فلم يرث أحدهما من الآخر، وكذلك إجماع الصحابة ومن بعدهم من التابعين على هذا الحكم في الأيام المذكورة قبل هذا، والله أعلم وأحكم.

ورثته من الأحياء وبه قال أبو حنيفة والشافعي: إنه إذا مات جماعة ولا يدرى أيهم مات أولا، لا يرث بعضهم عن بعض، وروى ذلك الدارمي عن زيد بن ثابت وعمر بن عبد العزيز. (المحلى)

فَيَقُولُ بَنُو الرَّجُلِ الْعَرَبِيِّ: قَدْ وَرِثَهُ آبُونَا، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُمْ أَنْ يَرِثُوهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا شَهَادَةٍ أَنَّهُ مَاتَ قَبْلَهُ، وَإِنَّمَا يَرِثُهُ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ مِنَ الْأَحْيَاءِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا الْأَخْوَانُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ يَمُوتَانِ، وَالْأَحَدُهُمَا وَلَدٌ وَالْآخَرُ لَا وَلَدَ لَهُ، وَلَهُمَا أَخٌ لِأَبِيهِمَا، فَلَا يُعْلَمُ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ، فَمِيرَاثُ الَّذِي لَا وَلَدَ لَهُ لِأَخِيهِ لِأَبِيهِ، وَلَيْسَ لِبَنِي أَخِيهِ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ شَيْءٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ تَهْلِكَ الْعَمَّةُ، وَابْنُ أُخِيهَا، أَوْ ابْنَةُ الْأَخِ وَعَمَّتُهَا، فَلَا يُعْلَمُ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلُ؟ فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلُ، لَمْ يَرِثِ الْعَمُّ مِنْ ابْنَةِ أَخِيهِ شَيْئًا، وَلَا يَرِثُ ابْنُ الْأَخِ مِنْ عَمَّتِهِ شَيْئًا.

ميراث ولد الملاعة وولد الزنا

١٤٨١ - **مات** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بِنَ الرَّبِيعِ كَانَ يَقُولُ فِي وَلَدِ الْمُلَاعِنَةِ وَوَلَدِ الزَّانَا: إِنَّهُ إِذَا مَاتَ وَرِثَتْهُ أُمُّهُ حَقَّهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَوَرِثَ إِخْوَتُهُ لِأُمِّهِ حُقُوقَهُمْ، وَيَرِثُ الْبَقِيَّةَ مَوَالِي أُمِّهِ إِنْ كَانَتْ مَوْلَاةً، وَإِنْ كَانَتْ عَرَبِيَّةً وَرِثَتْ حَقَّهَا، وَوَرِثَ إِخْوَتُهُ لِأُمِّهِ حُقُوقَهُمْ، وَكَانَ مَا بَقِيَ لِلْمُسْلِمِينَ. قَالَ مَالِكٌ: وَبَلَّغَنِي عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ مِثْلُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ أَذْرَكْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا.

الملاعة بنتع العين ويجوز كسرهما، وهي التي وقع اللعان بيها وبين زوجها، قاله الحفاظ ابن حجر. (المحبي)
كان يقول **إخ** ومعنى ذلك: أنهم يتوارثونه على سعة كتاب الله تعالى، لأُمِّهِ التُّلُثُ إِنْ مَ يَكُنْ لَهُ أُخْوَانُ فَأَكْثَرُ، فَإِنْ كَانَ لَهُ أُخْوَانُ فَأَكْثَرُ فَلَأُمِّهِ السُّدُسُ، وَلِأَخِيهِ السُّدُسُ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي التُّلُثِ، وَأَمَّا رُوحُ أُمِّهِ الَّذِي انْتَفَى مِنْهُ بِاللَّعَانِ فَلَا تَوَارِثَ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ كَذَبَ بِنَفْسِهِ وَاسْتَحْقَقَهُ، وَذَلِكَ فِي حَيَاةِ الْإِنْسَانِ، فَإِنْ الْأَبُ يَجِدُ حَدَّ الْعُرْيَةِ وَيَحَقُّ لَهُ الْوَلَدُ فَيَتَوَارِثَانِ، وَإِنْ اسْتَحْلَقَهُ وَكَذَبَ بِنَفْسِهِ بَعْدَ مَوْتِ الْإِنْسَانِ، فَلَا يَخُورُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِنْسَانِ وَلَدٌ أَوْ لَا يَكُونَ لَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ حُلْدَ الْخَدِّ وَلَمْ يَرِثْهُ، وَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى، جَدَّ الْخَدِّ وَوَرِثَهُ مَعَ وَلَدِهِ، وَوَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَحَقُّ الْخَبْرَ، فَإِذَا مَاتَ وَلَمْ يَخْلَفْ وَنَدَّ، يَلْحَقُ بِسَبِّهِ بِالْإِسْتِحْلَاقِ، وَمَا يَكُنْ لِلْإِسْتِحْلَاقِ نَائِبٌ وَلَا مَعْنَى، وَإِذَا تَرَكَ وَنَدَّ صَحَّ اسْتِحْلَاقُهُ وَثَبَتَ سَبُّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ. **وعنى ذلك** **إخ** وهذا قول ريدس ثابت والجمهور، ولأبي داود وقال: جعل النبي ﷺ ميراث ابن الملاعة لأُمِّهِ وَلَوْ ارْتَهَا مِنْ بَعْدِهِ. (الغلي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْعُقُولِ

ذِكْرُ الْعُقُولِ

١٤٨٢ - **ماث** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَرْمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **عَمْرٍو** بْنِ حَرْمٍ فِي الْعُقُولِ: أَنَّ فِي النَّفْسِ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أُوْعِيَ جَدْعًا مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثَلَاثٌ مِنَ الْجَائِفَةِ مِثْلُهَا، وَفِي الْعَيْنِ خَمْسُونَ، وَفِي الْيَدِ خَمْسُونَ، وَفِي الرَّاحِ خَمْسُونَ، وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِمَّا هُنَاكَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي السِّنِّ خَمْسٌ.....

ذكر العقول عقل: هو دية، ونفسه. أن العقل كان قد جمع منه من الإبل، فعنيت بهاء ونداء المضمون. أي يشهد في غيب سمعها، يجه وتصوره منه، فسميت دية عقلاً مقصوراً، لأن عقل يعبر عقلاً يعقده، وجمعها عقول، وكان أصل دية إبل، ثم قومت بعد ذلك بالذهب والفضة والسكر وغيره. والعاقبة: هي النقصه والأرب من كل دية يعقود دية من حصاً، وهي صفة جماعة عقده. وسميت منه دعة من لعقل، وهي من صفت عاقبه، كد في أمهاته **أوعى جدعا** أي يتوصل نفسه لقصه، كد في أموصاً بالتحية، وفي سائر لأصول أوعى بالموحدة في حرد، ومن معنى واحد، في خاموس وعى حده ووعده مناصبه. **مائة من الإبل** وعند سفي من روايه صومس عن عمرو بن حرم: أن في كتاب دية كسه اسني **مئة** وفي لأب يد قطع مائة من إبل وبه أحد أهل علمه أنه حب دية في قطع مائة، وفي هدية: وهو قطع مائة مع قصه لا يرد على دية واحدة لأنه عظم واحد، وهو قول ماث وأحمد وسدعي في الأصح، وعنه: يجب في القصة حكومة العدل. (المحلى)

المأمومة وهي شحة في نفس من لا دماغ، وهي أحده التي لم يدماغ. وفي **الجائفة مثلها** أي مثل المأمومة: يعني ثلث الدية، والجائفة: هي الطعنة التي بلغت الجوف أو تعداه، مثل أن يضرب ظهره أو صدره فيفسد إلى جوفه، فإن خرجت من الجانب الآخر فهما جائفتان، فيجب فيهما ثلثا الدية. (المحلى)

وفي السن خمس: وهو نصف عشر الدية، وهذه التقديرات تقديرية محضة، فلا سبيل إلى علمها إلا بتوفيق شراح، ولا رد أن يوجب في مجموع لأساس دية كدمه، فكيف يكون له حب في سن خمس عشر (محلى)

وَفِي الْمَوْضِعَةِ خَمْسٌ.

العمل في الدية

١٤٨٣ - **مات** أنه بلغه أن **عمر بن الخطاب** قوّم الدّية على أهل القرى، فجعلها على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم. قال مالك: فأهل الذهب أهل الشتاء وأهل مصر، وأهل الورق أهل العراق.

١٤٨٤ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ سَمِعَ أَنَّ الدِّيَّةَ تُقْطَعُ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ أَوْ أَرْبَعِ سَنِينَ. قَالَ مَالِكٌ:
وَالثَّلَاثُ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَا
يُقْبَلُ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فِي الدِّيَّةِ الْإِبِلُ، وَلَا مِنْ أَهْلِ الْعُمُودِ الذَّهَبُ وَلَا الْوَرَقُ، وَلَا مِنْ
أَهْلِ الذَّهَبِ الْوَرَقُ، وَلَا مِنْ أَهْلِ الْوَرَقِ الذَّهَبُ.

وفي الموصحة **الح** وهي التي توضح العظم أي تظهره، خمس من الإبل بـ كان من رأس أو بوحه انفاقا،
وإلا ففيها حكومة عند عند مائة ويتدفعي **العسل في الدنة** دنة ماء فيه عوص على و و فاء الكلمة،
يقال: ودى بقتيل أي غصى دنته، **أبي عسر ألف درهم** وخيه مائة، وهو يقول قدته يتدفعي، لأنه
قال: يقدر تقدير عمر عند عور إبل أي فقدته، وهي لأصل في مائة، ثم رجع، وفل لأصل فيها إبل،
فإذ أعورت حب قيمتها بألف ما تبع، وتقول أثر عمر: ألف فمه إبل كانت قد تبع في مائة ثلثي عشر ألف
درهم، وبسر على ذلك ما روى عن داود عن عمرو بن شعيب عن أنه عن حذافه كانت قيمة دنة على عهد
ثمان مائة دينار، أو ثمان ألف درهم. وديه أهل كتاب على نصف من دنة مسبوقة، قال: فكان كذلك حتى
استخلف عمر، فقام حضيا، فقال: ألا إن الإبل قد علت، ففرصها عمر على أهل مائة ألف دينار، وعلى أهل
أبوف ثلثي عشر ألفا، وعلى أهل بصر مائتي نفقة، وعلى أهل بني نضال ثلثي مائة، وعلى أهل خيل مائتي حمة وفي
شرح النسبة: ذهب الشافعي إلى أن تقدير الذي قدر عمر عند فقدان إبل: وول أو حبيقة وصحبه: حب
على أهل الفضة عشرة آلاف درهم (بحسب) **والتلات أحب** أي ما أحل بالثلاث، وإنه أحد أو حبيقة أما
تأخذ في ثلاث سنين من وف غصية. **أما العمود** أي حدة من غير مقيمير في بلد من أهل الأحيية.

من أهل الورق الذهب قال الشافعي: والأصل الإبل، وإنما يحب سعد عند فقدها، سواء في ذات أهل مصر وغيرهم، وقال أبو حنيفة: الكل سواء في الكل. (المحلى)

دِيَّةُ الْعَمْدِ إِذَا قُبِلَتْ وَجَنَائَةُ الْمَجْنُونِ

١٤٨٥ - **مالك** أن ابن شهاب كان يقول في دية العمد إذا قُبلت: خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة.

١٤٨٦ - **مالك** عن يحيى بن سعيد أن مروان بن الحكم كتب إلى معاوية بن أبي سفيان أنه أتني بمجنون قتل رجلاً، فكتب إليه معاوية: أن أعقله ولا تُقد منه؛ فإنه ليس على مجنون قود.

قال مالك في الكبير والصغير إذا قُتل رجلاً جميعاً عمداً: إن على الكبير أن يُقتل وعلى الصغير نصف الدية. قال مالك: وكذلك الحر والعبد يقتلان العبد عمداً فيقتل العبد، ويكون على الحر نصف قيمته.

دِيَّةُ الْخَطَأِ فِي الْقَتْلِ

١٤٨٧ - **مالك** عن ابن شهاب، عن عراك بن مالك وسليمان بن يسار أن رجلاً من بني سعد بن لبيث أجرى فرساً، فوطئ على إصبع رجل من جهينة، فنزى منها فمات، فقال عمر بن الخطاب للذي ادعى عليهم: اتخفون بالله خمسين يمينا ...

قود محركا أي قصاص، ووه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي: إنه لا قصاص على مجنون وكذا صبي.

على الحر نصف قيمته لأنه لا يقتل عبده آخر العمد، وهو قول الشافعي.

فنزى منها وفي نسخة منها محمد: فرس منها الدم، يقال: بري، دمه ورف: بدا جرى ولم يقطع. (النهاية)

وفي "القاموس": بري كـ"في"، ورف فلان دمه كـ"عني"، فهو مرفوف وريف. (المحلى)

ما مات منها؟ وقيل: وتخرجوا. وقال لأحرش: أتحنفون أنتم؟ فأبوا. فقضى عمر بن الخطاب بنصر الله على السعديين. قال مالك: وليس العمل على هذا.

١٤٨٨. مات ابن شهاب وشيخان بن يسار وربيعة بن أبي عبد الرحمن كانوا يقولون: دية الخطأ عشرون بنت محض. وعشرون بنت ثوب. وعشرون ابن ثوب ذكر. وعشرون حقة. وعشرون جدعة.

قال مالك: لا أمر لمختص عني عندنا: أنه لا قود بين الصبيان، وإن عمدته خطأ ما له تحت عنيته الخدود ويبلغوا الحلم. وإن قتل الصبي لا يكون إلا خطأ. وذلك لو أن صبيًا وكبيرًا قتلًا رجلًا خطأ، كان على عاقبة كل واحد منهما نصف الدية. قال مالك: من قتل خطأ فإنما عقبه مال لا قود فيه. وإنما هو كغيره من ماله يقضى فيه دية، وخوَر فيه وصيته، فإن كان له مال تكون دية قدر ثمة ثم عفي عن ديته، فذلك حذرًا. وإن لم يكن له مال غير ديته، حازرًا. ذلك من التثنية إذا عفي عنه وأوصى به.

وتخرجوا من جرح فلان إذا فعل فعلاً يجرح به، من أخرج أي الإثم والصيق، أي تألموا من اليمين. وليس العمل على هذا. ولا على استخلاف المدعى عليهم في تلك مسألة. (المحلى) يقولون: من محمد بن عبد الله: ليسنا بأحد بهذا، ولكنا بأحد بقول عبد الله بن مسعود، قتل: إن الصحابة أجمعين على أنه حقة مائة من الإبل، وأحجم في أسنانه، قتل بعضهم خمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جدعة وخمس وعشرون بنت ثوب، وخمس وعشرون بنت محض، ومن غلبت عليه رغبة بالثوب جدعة، والباقي بنت ثوب، وعشرون بنت محض، وعشرون بنت ثوب، ثم ثبت في كتب جرح، وفي حديث بن مسعود: أنه أحق، وأنه رفعه بن علي.

نصف الدية. قال أبو حنيفة: مدعي في ثوب، وفي ثوب عمنهم محمد، إن عمدته قصد، لأنه يقتله، عمنهم حقت عنه حد حكمه وهو نقصان. وسحب عنه حكمه لآخر وهو يوجب في ماله، ويحجب به مدعي عن علي: أن عمدته صبي وخمسة حقة. كل في معرفة بساده ضعيف (تحي)

عَقْلُ الْجِرَاحِ فِي الْخَطَأِ

حَدَّثَنِي مَالِكٌ أَنَّ الْأَمْرَ الْمُجْتَمِعَ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ فِي الْخَطَأِ: أَنَّهُ لَا يُعْقَلُ حَتَّى يَبْرَأَ الْمَجْرُوحُ وَيَصِحَّ. وَأَنَّهُ إِنْ كُسِرَ عَظْمٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَدًا أَوْ رِجْلًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْجَسَدِ خَطَأً، فَبَرَأً وَصَحَّ وَعَادَ لِهَيْئَتِهِ، فَلَيْسَ فِيهِ عَقْلٌ، فَإِنْ نَقَصَ أَوْ كَانَ فِيهِ عَقْلٌ، فَفِيهِ مِنْ عَقْلِهِ بِحِسَابِ مَا نَقَصَ مِنْهُ. قَالَ: فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْعَظْمُ مِمَّا جَاءَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَقْلٌ مُسَمًّى، فَبِحِسَابِ مَا فَرَضَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَمَا كَانَ مِمَّا لَمْ يَأْتِ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَقْلٌ مُسَمًّى، وَلَمْ تَمْضِ فِيهِ سُنَّةٌ وَلَا عَقْلٌ مُسَمًّى، فَإِنَّهُ يُجْتَهِدُ فِيهِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ فِي الْجِرَاحِ فِي الْجَسَدِ إِذَا كَانَتْ خَطَأً عَقْلٌ إِذَا بَرَأَ الْجُرْحُ وَعَادَ لِهَيْئَتِهِ، فَإِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَقْلٌ أَوْ شَيْءٌ، فَإِنَّهُ يُجْتَهِدُ فِيهِ إِلَّا الْجَائِفَةَ؛ فَإِنْ فِيهَا ثَلَاثُ دِيَةِ النَّفْسِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ فِي مُنْقَلَةِ الْجَسَدِ عَقْلٌ، وَهِيَ مِثْلُ مُوضِحَةِ الْجَسَدِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ الطَّبِيبَ إِذَا خَتَنَ فَقَطَعَ الْحَشْفَةَ! أَنَّ عَلَيْهِ الْعَقْلَ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْخَطَأِ الَّذِي تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ، وَأَنَّ كُلَّ مَا أَخْطَأَ بِهِ الطَّبِيبُ أَوْ تَعَدَّى إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ ذَلِكَ، فَفِيهِ الْعَقْلُ.

أو تعدى: أي تجاوز الموضع المعتاد. (المحلى)

ففيه العقل: والأصل في هذا الباب قوله ﷺ: "من عصى ما نهي فيه من الله من عبادة أو منعت فيه من الدنيا، فهو كافر". رواه أبو داود والبيهقي. قال إحصائي: لا أعلم خلافاً في أن المعاص إذا تعدى فثلث المريض كان صامماً، وانتهاضي عما أو عملاً لا يعرفه متعد، فإذا تولد من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود؛ لأنه لا يستند بذلك دون بدن المريض، وحياة الطبيب في قول عامة الفقهاء على عاقلته. وفي "أندلس المختار": أنه لا ضمان على حجاج وفصاد وبراع، أي بيطار ما لم يجاور الموضع المعتاد، فإن جاوزه ضمن الريادة كلها إذا لم يهلك، وإذا هلك ضمن نصف دية النفس. وفي "المنهاج": أنه من حجم أو فصد بإذن لم يضمن. "المحلى شرح الموطأ".

عَقْلُ الْمَرْأَةِ

١٤٨٩ - **مات** عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: تُعَاقِلُ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ إِلَى ثُلْثِ الدِّيَةِ، إِصْبَعُهَا كِإِصْبَعِهِ، وَسَنْتُهَا كِسَنَّتِهِ، وَمَوْضِحَتُهَا كَمَوْضِحَتِهِ، وَمَنْقَلَتُهَا كَمَنْقَلَتِهِ.

١٤٩٠ - **مات** عن ابن شهاب وبلغه عن عروة بن الربير أنهما كانا يقولان مثل قول سعيد بن المسيب في المرأة: إِنَّهَا تُعَاقِلُ الرَّجُلَ إِلَى ثُلْثِ دِيَةِ الرَّجُلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ ثُلْثَ دِيَةِ الرَّجُلِ كَانَتْ إِلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَةِ الرَّجُلِ. قَالَ مَالِكٌ: وَتَقْسِرُ ذَلِكَ: أَنَّهَا تُعَاقِلُهُ فِي الْمَوْضِحَةِ وَالْمُنْقَلَةِ، وَمَا دُونَ الْمَأْمُونَةِ وَالْجَائِفَةِ وَأَشْبَاهَهُمَا مِمَّا يَكُونُ فِيهِ ثُلْثُ الدِّيَةِ فَصَاعِدًا، فَإِذَا بَلَغَتْ ذَلِكَ كَانَ عَقْلُهَا فِي ذَلِكَ النِّصْفِ مِنْ عَقْلِ الرَّجُلِ.

١٤٩١ - **مات** أنه سمع ابن شهاب يقول: مَضَتْ السُّتَةُ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَصَابَ امْرَأَتَهُ بِجُرْحٍ: أَنْ عَلَيْهِ عَقْلُ ذَلِكَ الْجُرْحِ وَلَا يُقَادُ مِنْهُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْخَطَأِ أَنْ يَضْرِبَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَيُصِيبُهَا مِنْ ضَرْبِهِ مَا لَمْ يَتَعَمَّدْ، كَمَا يَضْرِبُهَا بِسَوْطٍ، فَيَفْقَأَ عَيْنَهَا وَنَحْوَ ذَلِكَ.

ومقتضاها كسر القاف وهي التي تنقل العظم. **من دية الرجل** وبه أحد مات ومحمد أن ما دون اثنتي لا يتصف، وهو يقول قلته للشافعي، وهو قول الفقهاء السبعة وعمر بن عبد العزيز وربيعة، وروى عن عمر واسه ويرد بن ثابت، واستدل به سبائي من طريق عيسى أنه قال: **من دية الرجل** ما دون اثنتي لا يتصف، وأخرج البيهقي قال: جرحت الرجال والنساء سواء إن اثنتي، فما زاد فعلى النصف. وقال أبو حنيفة: المرأة وأضرارها وجراحاتها على النصف من دية الرجل وأطرافه وجراحاته، وهو ظاهر مذهب الشافعي، كما في 'المهاج' وغيره، وبه قال الثوري وإسحاق بن عيسى وإسحاق بن عيسى (المحلى).

فمما عساه إلح من غير تعمد، وأما إذا فقأ عيناها مثلاً عمداً، فإنه يقاد منه، وفي 'الهداية' وغيره: أن من حد أو عزر فمات، يهدر دمه؛ لأن الإمام مأمور بذلك، وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة، وإن عزر روح عرسه لا يهدر دمها إن ماتت من ذلك، لأن تأديبها مدح، فيتقيد بشرط السلامة. (المحلى)

قال مالك في المرأة يكون لها زوج وولد من غير عصبتها ولا قومها: فليس على زوجها إذا كان من قبيلة أخرى من عقل جنايتها شيء، ولا على ولدها إذا كانوا من غير قومها، ولا على إختوتها من أمها إذا كانوا من غير عصبتها ولا قومها، فهؤلاء أحق بميراثها، والعصبة عليهم العقل منذ زمان رسول الله ﷺ إلى اليوم، وكذلك موالي المرأة ميراثهم لولد المرأة وإن كانوا من غير قبيلتها، وعقل جناية الموالي على قبيلتها.

عقل الجنين

١٤٩٢ - **مسألة** عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة، أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى بحجر، فطرحت جينها،

من غير قومها وقال الشافعي: لا يجب على ولدها وإن كانوا من قومها؛ لحديث أبي داود، **مسألة** **عقل الجنين** قال محمد: وهذا أحد، إذا ضربت بطن امرأة أحرى فألقت جنينها ميتا، ففيه عرة عبد أو أمة، أو خمسون ديناراً، أو خمس مائة درهم نصف عشر أنة، فإن كان من أهل الإبل أحد من خمس من الإبل، وإن كان من أهل الغنم أحد من مائة من الشاة نصف عشر أنة، وإنما قيد بالحرية؛ لأن جنين الأمة إن كانت حاملاً من روحها فيه نصف عشر قيمة الأم في الذكور وعشر قيمة في الأنثى، ولو لم يعلم ذكوره ولا أنوثته يؤخذ بالثبوت، هذا عندنا. وقال الشافعي: فيه عشر قيمة الأم مطلقاً؛ لأنه حرء منها، وضمان الأحرار يؤخذ بمقدارها من الأصل، فلا يختلف ضمانه بالذكورة والأنوثة. كما في جنين الحرة، وإن قال أحمد وإن اسدر، ومالك، والخمس، والنجعي والزهري. وإن لم يد نفسه، ولا يعتبر كونه حرراً، وإلا لم يجب ضمانه، إلا إذا نقص الأصل كما هو في سائر الأجزاء، فيقدر بقيمة الجنين لا بقيمة الأم.

من هذيل لا يافقه ما في رواية: "من بني خيـان: فإن خيـان بن من هذيل، وخبـان هو خيـان بن هذيل. (المحلى) **فطرحت جنينها** أي ألقته، وعند مسلم: فقتلتها وما في بطنها، ولأحمد من طريق عمرو بن عويمر عن أبيه عن جده قال: كانت أختي مبيكة وامرأة ما يقال لها: أم عفيف بنت مسروح تحت حمل بن مالك، فصررت أم عفيف مليكة. (المحلى)

فقصى فيه رسول الله ﷺ بغرة عبد أو وليدة.

١٤٩٣ - مات عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة، فقال الذي قضى عليه: كيف أغرم ما لا شرب ولا أكل ولا بضع ولا شهوة، ومثل ذلك بطل؟ فقال رسول الله ﷺ: إنما هذا من إخوان الكهان.

١٤٩٤ - مات عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه كان يقول: الغرة ثقله خمسين ديناراً، أو ست مائة درهم.

عرة الخ ماشوي، وفوه عبد أو وليدة باخر على صفة أو سدر، ورود عقبيه بالإصافة سائبة، وإذا رفع العبد فهو حر متداً محذوف، ورد نصف فهو ثيبير أو مقعون به، أي عبي عبد، وعرة في الأصل: أياض في الوجه، وعرة عن الخسد كنه صلافة سجرة على شكل، والمراد العبد ولأمه وإن كان أسودين.

عرة عبد قال نيرقالي حجاج شافعي فوه في حديث كيف عره رجاء، على أن المصوم الحبيب؛ لأن العصور لا يعرض فيه هذا، وقال أبو حيفة وأصحابه: يخص لها لأم، أي بصرية قطع عصبه ويست كبت؛ إذ لم يعتبر فيها الذكر والأنثى، وكذا قال الصهرية، واحتج إمامهم دود بأن العرة لا يملكها الحبيب، فتورث عنه ويرد عليه دية مقتول حصاً؛ فإنه لا يملكها وهي تورث عنه، أقول هذا لئلا يسهل إلى أبي حيفة ليس بصحيح، ففي الهداية وغيرها: ما يجب في الحبيب موروث عنه؛ لأنه من نفسه فبره ورثته، ولا يرثه أوصار، حتى لو صرب بطن امرأته فألقت به ميتاً، فعلى عاقبة الأب عرة، ولا يرث منها، وقال أصحابي: لما حكم النبي ﷺ مع دية المرأة بعره، ثبت بذلك أن العرة دية الحبيب لا لها، فهي مورثة عن الحبيب كما يرث ما له لو كان حياً فمات، وهذا قول أبي حيفة وأبي يوسف ومحمد، ثم وحوط العرة عندما على العاقبة في سنة واحدة، وقال الشافعي: ثلاث سنين، وسأ: ما روي عن محمد قال: بعد أن رسول الله ﷺ جعل على العاقبة سنة.

بطل بالوحدة والطاء المهملة المفتوحة، وفي نسخة "بطل" تحتية مضمومة أي يهدر ولا يجب فيه شيء، قال السدي: وأكثر الروايات بالوحدة وإن كان الخطابي رجح الأخرى. (المحلى) **إخوان الكهان** مشابهة كلامه كلامهم، راد مسلم: لأجل سحجه الذي سجع، وإنما دمه حيث أورد سحجه دفع ما أوجه النبي ﷺ. (المحلى) **خمسين ديناراً** وبه أحد أبو حيفة ومات الشافعي أنه يشترط في العرة سبعة عشر دية. (المحلى) **أو ست مائة درهم** فقال أبو حيفة أيضاً إن دية الحبيب عشر ديتها غير أن العشر عنده يكون خمس مائة درهم، فإن ديتها عنده خمسة آلاف درهم نصف دية الرجل، وهي عشر آلاف درهم.

ودية المرأة الحرة المسلمة خمس مائة دينار أو ستة آلاف درهم.
 قال مالك: فدية جنين الحرة عشر ديتها، والعشر خمسون ديناراً أو ست مائة
 درهم. قال مالك: ولم أسمع أحداً يخالف في أن الجنين لا تكون فيه الغرة حتى
 يزايل بطن أمه ويستقط من بطنها ميتاً. قال مالك: وسمعت أنه إذا خرج الجنين من
 بطن أمه حياً، ثم مات: أن فيه الدية كاملة. قال مالك: ولا حياة للجنين إلا بالاستهلال،
 فإذا خرج من بطن أمه فاستهل ثم مات، ففيه الدية كاملة، ونرى أن في جنين الأمة
 عشر ثمن أمه. قال مالك: وإذا قتلت المرأة رجلاً أو امرأة عمداً، والتي قتلت
 حاملاً، لم يُقدّم منها حتى تضع حملها، وإن قتلت المرأة وهي حامل عمداً أو خطأ،
 فليس على من قتلها في جنينها شيء، فإن قتلت عمداً قبل الذي قتلها، وليس في
 جنينها دية، وإن قتلت خطأ، فعلى عاقلة قاتلها ديتها، وليس في جنينها دية. وسئل
 مالك عن جنين اليهودية والنصرانية يطرح، فقال: أرى أن فيه عشر دية أمه.

فيه الدية كاملة لأن الصارب أتمف إنساناً فتحب كاملة، قال ابن المنذر: لا خلاف في ذلك، وإنما الخلاف في
 أن حياته تثبت بكل ما يدل على الحياة من الاستهلال والرضاع والعطاس، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد،
 وقال مالك: لا حياة للجنين إلا بالاستهلال، فإذا خرج من بطن أمه فاستهل ثم مات ففيه الدية كاملة. (المحلى)
عشر ثمن أمه. وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق وابن المنذر، وهو قول الحسن والمخمي والزهري؛ لأنه حين
 مات بالحياة مات في بطن الأم، ولم يختلف ضمانه بالذكورة والأنوثة عندهم كجنين الحرة؛ لإطلاق النصوص،
 وقال أبو حنيفة: يحب نصف عشر قيمته على تقدير ذكوره، وعشر قيمته على تقدير الأنوثة. (المحلى)
وليس في جيسها دية: وقال الشافعي: تحب العرة مع دية الأم، وهو قول أحمد؛ لأن الظاهر موته بالضرب فيكون
 متعلقاً بنفسين، فيرم بدل كل منهما، واحتج الأولون بأن موت الحين يحتمل أن يكون موت الأم، فلا يجب
 ضمانه بالشك. (المحلى)

مَا فِيهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ

١٤٩٥ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: فِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ، فَإِذَا قُطِعَتِ السُّفْلَى فَفِيهَا ثَلَاثُ الدِّيَّةِ.

قال: وسألتُ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ الرَّجُلِ الْأَعْوَرِ يَفْقَأُ عَيْنَ الصَّحِيحِ، فَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: إِنْ أَحَبَّ الصَّحِيحُ أَنْ يَسْتَقِيدَ مِنْهُ فَلَهُ الْقَوْدُ، وَإِنْ أَحَبَّ فَلَهُ الدِّيَّةُ أَلْفُ دِينَارٍ أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ.

١٤٩٦ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ فِي كُلِّ زَوْجٍ مِنَ الْإِنْسَانِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ، وَأَنَّ فِي اللِّسَانِ الدِّيَّةَ كَامِلَةً، وَأَنَّ فِي الْأُذُنَيْنِ إِذَا ذَهَبَ سَمْعُهُمَا الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ اصْطِلِمَتَا أَوْ لَمْ تُصْطَلِمَا، وَفِي ذَكَرِ الرَّجُلِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ، وَفِي الْأُنْثَيْنِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ.

١٤٩٧ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ فِي ثَدْيِي الْمَرْأَةِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَأَخَفُ ذَلِكَ عِنْدِي الْحَاجِبَانِ وَثَدْيَا الرَّجُلِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أُصِيبَ مِنْ أَطْرَافِهِ أَكْثَرُ مِنْ دِيَّتِهِ، فَذَلِكَ لَهُ إِذَا أُصِيبَتْ يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ وَعَيْنَاهُ، فَلَهُ ثَلَاثُ دِيَّاتٍ.

ففيها ثلث الدية قال محمد: وليس بأحد هدا، الشفتان سواء في كل واحدة منهما نصف الدية، لا ترى أن احصر والإمام سواء ومنفعتهما مختلفة، وهو قول إبراهيم وأبي حنيفة. وقول الشافعي كقول أبي حنيفة: إن في كل شفة نصف الدية. (المحلى) في اللسان الدية كاملة روى البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً: ... مع ... ونقل الشافعي فيه لإجماع، وإنما يجب الدية في اللسان عند أهل علمه إن امتنع ذلك أكثر الحروف، قال الشمني: لو قدر على التكلم بعض الحروف دون بعض يقسم الدية على عدد الحروف الثمانية والعشرين عدداً، وهو قول مالك والشافعي وأحمد. (المحلى) في ثدي المرأة وكذا في حملي الثدي عند أبي حنيفة والشافعي كما في الهداية "وأنهاح"، وقال مالك: إن ذهب اللسان قدرته وإلا فحكمه عرس. (محلى) هذه ثلاث ديات: دية ليدس، وأخرى للرجلين، وأخرى لمعبرين، وعليه أبو حنيفة وجمهور، وفي الهداية: قد روى أن عمر قضى بأربع ديات في صرة واحدة ذهب لها العقل والكلام والسمع والبصر. (محلى)

قَالَ مَالِكٌ فِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ الصَّحِيحَةِ إِذَا قُطِّعَتْ خَطَأً: إِنَّ فِيهَا الدِّيَّةَ كَامِلَةً.

ما جاء في عقل العين إذا ذهب بصرها

١٤٩٨ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ إِذَا طَفَّتْ مِائَةُ دِينَارٍ. ^{ذهب ضرورها} وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ شَتْرِ الْعَيْنِ وَحِجَاجِ الْعَيْنِ، فَقَالَ: لَيْسَ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْاجْتِهَادُ، إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ بَصَرُ الْعَيْنِ فَيَكُونَ لَهُ بِقَدْرِ مَا نَقَصَ مِنْ بَصَرِ الْعَيْنِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنْ فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ الْعَوْرَاءِ إِذَا طَفَّتْ وَفِي الْيَدِ الشَّلَاءِ إِذَا قُطِعَتْ: أَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْاجْتِهَادُ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ عَقْلٌ مُسَمًّى.

ما جاء في عقل الشجاج

١٤٩٩ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يَذْكُرُ أَنَّ الْمُوضِحَةَ فِي الْوَجْهِ مِثْلُ الْمُوضِحَةِ فِي الرَّأْسِ إِلَّا أَنْ تَعِيبَ الْوَجْهَ، فَيَزَادُ فِي عَقْلِهَا مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ عَقْلِ نِصْفِ الْمُوضِحَةِ فِي الرَّأْسِ، فَيَكُونُ فِيهَا خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ دِينَارًا.

إذا طفت إلخ قال محمد: ليس فيها عندما أُرش معلوم ففيها حكومة عدل، فإن بلغت الحكومة مائة دينار أو أكثر من ذلك كانت الحكومة فيها، وإنما يصع هذا من زيد بن ثابت؛ لأنه حكم بذلك. قال القاري: تفسير حكومة العدل: أن يقوم المحني عليه عدا بلا هذا الأثر، ثم يقوم عدا ومعه هذا الأثر، فقدر التفاوت بين القيمتين من الدية، وهذا تفسير حكومة العدل عند الطحاوي، ولهذا أخذ الحلواني، وهو قول مالك والشافعي وأحمد، وكل من يحفظ عنه العلم. **وحجاج العين** يفتح الحاء وكسرها وبالخمسين: الحاب وعظم يست عليه الحجاب، "قاموس". وفي 'النهاية': الحجاج - بالفتح والكسر - العظم المستدير حول العين. **الشجاج** كسر الشين جمع شجة - بفتحها - وهي جرح في الرأس والوجه، وأما في غيرهما فيسمى جرحاً لا شجة. (المحني)

الموضحة وهي التي توضح العظم ولم تكسر مثل الموضحة في الرأس، يجب فيه نصف عشر الدية. (المحني)

إلا أن يعيب الوجه فيه إشارة إلى أنها إن كانت تعيب يزداد في عقلها، قال محمد: الموضحة في الوجه والرأس سواء، في كل واحدة نصف عشر الدية، وهو قول إبراهيم النخعي وأبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، وإنما قيد بهما؛ -

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ فِي الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ فَرِيضَةً. قَالَ مَالِكٌ: وَالْمُنْقَلَةُ الَّتِي يَطِيرُ فَرَسُهَا مِنَ الْعَظْمِ وَلَا تَحْرَقُ إِلَى الدِّمَاغِ، وَهِيَ تَكُونُ فِي الرَّأْسِ وَفِي نَوَاحِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ الْمَأْمُومَةَ وَالْجَائِفَةَ لَيْسَ فِيهِمَا قَوْدٌ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لَيْسَ فِي الْمَأْمُومَةِ قَوْدٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْمَأْمُومَةُ مَا خَرَقَ الْعَظْمُ إِلَى الدِّمَاغِ، وَلَا تَكُونُ الْمَأْمُومَةُ إِلَّا فِي الرَّأْسِ، وَمَا يَصِلُ إِلَى الدِّمَاغِ إِذَا خَرَقَ الْعَظْمُ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا دُونَ الْمَوْضُوحَةِ مِنَ الشَّحَاحِ عَقْلٌ حَتَّى تَبْلُغَ الْمَوْضُوحَةَ، وَإِنَّمَا الْعَقْلُ فِي الْمَوْضُوحَةِ فَمَا فَوْقَهَا، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى إِلَى الْمَوْضُوحَةِ فِي كِتَابِهِ لَعَمْرُؤُا نَحْزُمُ، فَجَعَلَ فِيهَا خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَلَمْ يَقْضِ الْأَئِمَّةُ عِنْدَنَا فِي الْقَدِيمِ وَلَا فِي الْحَدِيثِ فِيهَا دُونَ الْمَوْضُوحَةِ بِعَقْلٍ مُسَمًّى.

١٥٠٠ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: كُلُّ نَافِذَةٍ فِي عُضْوٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ، فَفِيهَا ثَلَاثُ عَقْلٍ ذَلِكَ الْعُضْوُ.

= لأن موضعه وعبره من شحاح من دأمة ومنفه وعبره محطه دأحه ورأس، وما كانت في غيرها يسمى حرجة، فهو تحققت موضعه وعبره في غير نوحه والرأس هو الذي واليد، لا يكون له أرض مقدرة، وإنما يجب حكومة عدل، لأن تقديره يتوقف من الشحاح، وهو إما ورد فيما يخص هذا.

المقلد تشديد القاف المكسورة وقد يفتح، وهي التي تنقل العظم عن موضعه (الحق)

ليس في المأمومة الخ وهي الشححة التي تنزع من الدماغ وهي حريضة لدماغ تحطه به، 'قود' محركا، أي فصاص عدم تصاطعها، ورواية أبيهفي هذا سقط عن صحة بن عبيد لله مرفوعا، ولأن ماجة عن لعاس: لا قود في المأمومة. (الحق)

عقل مسمى وانه قال أبو حنيفة به لا حب فيما دون الموضحة عقول، بل حكومه عدل، وقال الشافعي: شحاح قبل الموضحة إن عرفت بسنن ممكنه أن كان على رأسه موضحة إذا قيس لها الدفعة مثلا، عرف أن مقصود ثلث أو نصف في عمق الشححة، وحب فسظ من رأسها وإلا فحكومه، كذا في 'شرح المنهاج'. (الحق)

قال مالك: وكان ابن شهاب لا يرى ذلك. قال مالك: وأنا لا أرى في نافذة في عضو من الأعضاء في الجسد أمراً محتجماً عليه. ولكني أرى فيها الاجتهاد يجتهد الإمام في ذلك. وليس في ذلك أمراً محتجماً عليه. قال مالك: والأمر المحتجماً عليه عندنا: أن المأمومة والمنقلة والموضحة لا تكون إلا في الوحة والرأس، فما كان في الجسد من ذلك فليس فيه إلا الاجتهاد.

١٥٠١ - مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عبد الله بن الزبير أقاد من المنقلة. قال مالك: ولا أرى النحي الأسفل والأف من الرأس في جراحهما؛ لأنهما عظام منفردان والرأس بعدهما عظم واحد.

١٥٠٢ - مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال: سألت سعيد بن المسيب كم في إصبع المرأة؟ فقال: عشر من الإبل، فقئت: كم في إصبعين؟ قال: عشرون من الإبل، فقئت: كم في ثلاث؟ قال: ثلاثون من الإبل، فقئت: كم في أربع؟ قال: عشرون من الإبل؟ فقئت: حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقها؟....

ثلاثون من الإبل في تساوي رجل في عقل من ثبت له عدد. وعنه مالك، وأن عبد أبي حنيفة وشافعي فعقها حتى نصف عقده مصنف. (على) **حين عظم جرحها** عرّض على فتوى ابن المسيب، وبذلك قال ابن المسيب. أعرفي أنه "معنى صعب حجه، فإن أهل عرق كانوا عند أهل المدينة موصوفين بالتقصير عن درجتهم وسحت عن المسائل وتغير عهد، حين ما بكل عدهم من الأصوار ما كان عند أهل المدينة، وقول ربيعة: بل عدم منب أو حاهل معناه يريد أنه لا يعترض عليه في هذا الاعتراض الذي صبه به، وإنما يعترض عترض رجل من أهل العلم قد علم مسأله، لأنه يعترضه فيها شبهة، فأراد أن يشت ما علم بإرفة ذلك شبهة، أو سؤال حاهل يريد معناه سؤال عهد. وقول ابن المسيب: بل المسألة، يحتمل أن يريد أنها مسألة نبي، ويحتمل أن يريد أن المسألة قد تقررت في الشرع أن تعصم المصيبة ويقل الأرض، فلا تذكره وقول ابن المسيب ذلك على أن امرأة تساوي رجل في أرض الحبايات حتى تسع ثلث المدينة، فتكون على النصف من دية الرجل. خلافاً لأبي حنيفة وشافعي في قولهما: إن لمرأة نصف دية الرجل فيما قل وأكثر من الحبايات.

فَقَالَ سَعِيدٌ: أَعْرَاقِي أَنْتَ؟ فَقُلْتُ: بَلْ عَالِمٌ مُتَشَبِّهُ أَوْ جَاهِلٌ مُتَعَلِّمٌ، فَقَالَ سَعِيدٌ: هِيَ السُّنَّةُ يَا ابْنَ أَخِي. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي أَصَابِعِ الْكَفِّ إِذَا قُطِعَتْ فَقَدْ تَمَّ عَقْلُهَا، وَذَلِكَ أَنَّ خَمْسَةَ أَصَابِعٍ إِذَا قُطِعَتْ كَانَ عَقْلُهَا عَقْلُ الْكَفِّ خَمْسِينَ مِنَ الْإِبِلِ، فِي كُلِّ إَصْبَعٍ عَشْرَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، قَالَ مَالِكٌ: وَحِسَابُ الْأَصَابِعِ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا وَثَلْثُ دِينَارٍ فِي كُلِّ أُنْمَلَةٍ، وَهِيَ مِنَ الْإِبِلِ ثَلَاثُ فَرَائِضٍ وَثَلْثُ فَرِيضَةٍ.

جَامِعُ عَقْلِ الْأَسْنَانِ

١٥٠٣ - **مَالِكٌ** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ جُنْدُبٍ، عَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الضَّرْسِ بِجَمَلٍ وَفِي التَّرْقُوفَةِ بِجَمَلٍ وَفِي الضَّلْعِ بِجَمَلٍ.

١٥٠٤ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: قَضَى عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ فِي الْأَضْرَاسِ بَبْعِيرٍ بَبْعِيرٍ، وَقَضَى مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ فِي الْأَضْرَاسِ بِخَمْسَةِ أَبْعَرَةٍ خَمْسَةَ أَبْعَرَةٍ. قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: فَالْدِّيَةُ تَنْقُصُ فِي قَضَاءِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَتَزِيدُ فِي قَضَاءِ مُعَاوِيَةَ، فَلَوْ كُنْتُ أَنَا لَجَعَلْتُ فِي الْأَضْرَاسِ بَعِيرَيْنِ بَعِيرَيْنِ، فَتِلْكَ الدِّيَةُ سَوَاءً، وَكُلُّ مُحْتَهَدٍ مَأْجُورٌ.

أَعْرَاقِي أَنْتَ فتقابل الأثر بالرأي كما هو دأبهم. (المحلى) **فِي الضَّرْسِ** قال الشافعي فيما حكاه البيهقي: فِي الْأَضْرَاسِ خمس خمس من الإبل؛ لحديث: فِي سِتِّ خَمْسٍ وَكَانَ الضَّرْسُ سَاءً، وَيُعَارِضُ أَثَرُ عُمَرَ هَذِهِ مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ جَعَلَ فِي كُلِّ ضَرْسٍ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَلَهُ عَنِ شَرِيحٍ: أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنَّ الْأَسْنَانَ سَوَاءً وَالْأَصَابِعُ سَوَاءً. (المحلى) **التَّرْقُوفَةُ** فتح اثناء وصم الحاف. العظم الذي بين ثعرة البحر والعاتق.

فَتِلْكَ الدِّيَةُ سَوَاءً الظاهر ما فِي جَامِعِ الْأَصْنَافِ "برؤية رزين: وَكَانَ جَعَلْتُ فِي الْأَضْرَاسِ ثَلَاثَةَ أَبْعَرَةٍ وَثَلْثًا، وَقِيلَ فِي تَوْجِيهِ مَا فِي "الموطأ". إِنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ عُمَرُ... فَمَا أَقْبَلَ مِنَ الْأَسْنَانِ فِي كُلِّ سِتِّ خَمْسٍ وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ سَاءً، وَفِي الْأَضْرَاسِ بَعِيرًا بَعِيرًا وَهِيَ عَشْرُونَ، فَذَلِكَ ثَمَانُونَ بَعِيرًا. فَإِنْ جَعَلَ فِي الْأَضْرَاسِ خَمْسَ خَمْسٍ -

١٥٠٥ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا أُصِيبَتْ
السِّنُّ فَاسْوَدَّتْ فِيهَا عَقْنُهَا تَامًا، فَإِنْ طُرِحَتْ بَعْدَ أَنْ اسْوَدَّتْ فِيهَا عَقْلُهَا تَامًا أَيْضًا.
أو احرثت أو احرثت وجب ديتها تاما

العمل في عقل الأسنان

١٥٠٦ - **مالك** عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي غَطَفَانَ بْنِ طَرِيفٍ الْمُرِّي أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ
مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ بَعَثَهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ مَاذَا فِي الضَّرْسِ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
عَبَّاسٍ: فِيهِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، قَالَ: فَرَدَّنِي مَرْوَانُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَتَجْعَلُ
مُقَدَّمَ الْفَمِ مِثْلَ الْأَضْرَاسِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْ لَمْ تَعْتَبِرْ ذَلِكَ إِلَّا بِالْأَصَابِعِ عَقْنُهَا سَوَاءٌ.
١٥٠٧ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يُسَوِّي بَيْنَ الْأَسْنَانِ فِي الْعَقْلِ
وَلَا يُفْضِلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّ مُقَدَّمَ الْفَمِ وَالْأَضْرَاسِ
وَالْأَثْيَابِ عَقْلُهَا سَوَاءٌ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فِي السِّنِّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ.
وَالضَّرْسُ سِنَّ مِنَ الْأَسْنَانِ لَا يُفْضَلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ.

= فذكرت مائة وستون، وإن جعل فيها بعيران فذلك مائة، كذا في 'الحصى'. والذي قاله معاوية هو المروي عن
الشيخ. وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي، قال الخطابي: ولو لا أن خمسة جاءت بالنسبة لكان لقياس أن
تفاوت بين ديتها، كما فعل عمر بن الخطاب قبل أن يسمعه حديث، فإنه كان يجعل فيما أقل من الأسنان خمسة
أعرة وفي الأضراس بعيرين. قال ابن منبج: فلما كان معاوية وأصابت أضراسه فقار: أنا أعلم بالأضراس
من عمر. قال الخطابي: واتفق عامة أهل العلم على ترك التفصيل، وإن في كل من خمسة أعرة، وفي كل أصبع
عشر عشر من الإبل، فحصرها وإهامها سواء، وأصابع اليد والرجل في ذلك سواء، كما جعل في الحر دية
كامنة، الصغير والطفل والكبير السن والفقير والضعيف في ذلك سواء.

لو لم تعتبر ذلك لأحرأه محذوف، أي لكتفى، فإن عقنها سواء مع اختلاف منعتها، وكذلك الأسنان سواء.
(الحصى) **والضرس سن** فيجب فيه ما يجب في سائر الأسنان. **لا يفضل بعضها** أي وبه قالت الثلاثة الباقية
والجمهور، وما هو صريح في المدعى ما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: فقضى رسول
الله ﷺ في الأسنان سواء، الثانية والضرس سواء، هذه هذه سواء.

دِيَّةُ جِرَاحِ الْعَبْدِ

١٥٠٨ - **مالك** أَنَّهُ بَلَعَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ كَانَا يَقُولَانِ: فِي مُوَضِّحَةِ الْعَبْدِ نِصْفُ عَشْرٍ ثَمَنِهِ.

١٥٠٩ - **مالك** أَنَّهُ بَلَعَهُ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَانَ يَقْضِي فِي الْعَبْدِ يُصَابُ بِالْجِرَاحِ أَنَّ عَلَى مَنْ جَرَحَهُ قَدْرُ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ. قَالَ **مالك**: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّ فِي مُوَضِّحَةِ الْعَبْدِ نِصْفَ عَشْرٍ ثَمَنِهِ، وَفِي مُنْقَلَبَةِ الْعَشْرِ وَنِصْفُ الْعَشْرِ مِنْ ثَمَنِهِ، وَفِي مَا مَوْتُهُ وَجَائِفَتُهُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ثُلُثُ ثَمَنِهِ، وَفِيمَا سِوَى هَذِهِ الْخِصَالِ الْأَرْبَعِ مِمَّا يُصَابُ بِهِ الْعَبْدُ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِهِ، يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ بَعْدَ مَا يَصْحُ الْعَبْدُ وَيَبْرَأُ، كَمَا بَيَّنَّ قِيَمَةَ الْعَبْدِ بَعْدَ أَنْ أَصَابَهُ الْحَرْحُ وَقِيَمَتَهُ صَحِيحًا قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهُ هَذَا، ثُمَّ يَفْرُقُ الَّذِي أَصَابَهُ مَا بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ. قَالَ **مالك** فِي الْعَبْدِ إِذَا كُسِرَتْ يَدُهُ أَوْ رِجْلُهُ ثُمَّ صَحَّ كُسْرُهُ: فَيُسَّ عَنِ مَنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ، فَإِنْ أَصَابَ كُسْرُهُ ذَلِكَ نَقَصَ أَوْ عَثَلَ، كَانَ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ قَدْرُ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ. قَالَ **مالك**: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْقِصَاصِ بَيْنَ الْمَمَالِيكِ كَهَيْئَةِ قِصَاصِ الْأَحْرَارِ، نَفْسُ الْأَمَةِ بِنَفْسِ الْعَبْدِ وَجُرْحُهَا بِجُرْحِهِ، فَإِذَا قُتِلَ الْعَبْدُ عَبْدًا عَمْدًا خَيْرَ سَيِّدِ الْعَبْدِ الْمُقْتُولِ، فَإِنْ شَاءَ قَتَلَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْعَقْلَ. فَإِنْ أَخَذَ الْعَقْلَ أَخَذَ قِيَمَةَ عَبْدِهِ، وَإِنْ شَاءَ رَبُّ الْعَبْدِ الْقَاتِلَ أَنْ يُعْطِيَ ثَمَنَ.....

الحصول الأربع هي موضحه ومقتلة ومأمومه وإحافته **ما بين القيمتين** حاصبه: - نقص من قيمته فيما عدا موضحه وإحافته ومقتله، فيقدر فيها من قيمة عبد ما عدا من دية حر وهو روجه عن أحمد، وقد تم حصة وشافعي وحمد في رواية: إن ما قدر من دية الحر يقدر من قيمة العبد في سائر الأعضاء سواء، ففي قطع يده نصف قيمته، وفي ثمنه فيجوز ما نقص من قيمته سليما. (الحنفي)

الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ فَعَلَ، وَإِنْ شَاءَ أَسْلَمَ عَبْدُهُ، فَإِذَا أَسْلَمَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لِرَبِّ الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ إِذَا أَخَذَ الْعَبْدَ الْقَاتِلَ وَرَضِيَ بِهِ أَنْ يَقْتُلَهُ، وَذَلِكَ فِي الْقِصَاصِ كُلِّهِ بَيْنَ الْعَبِيدِ فِي قَطْعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي الْقَتْلِ.

قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ يَجْرَحُ الْيَهُودِيَّ أَوْ النَّصْرَانِيَّ: إِنْ سَيِّدَ الْعَبْدِ إِنْ شَاءَ أَنْ يَعْقِلَ عَنْهُ مَا أَصَابَ فَعَلَ أَوْ أَسْلَمَهُ، فَيَبَاعُ فَيُعْطَى النَّصْرَانِيَّ أَوْ الْيَهُودِيَّ دِيَّةَ جُرْحِهِ مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ، أَوْ ثَمَنَهُ كُلَّهُ إِنْ أَحَاطَ بِثَمَنِهِ، وَلَا يُعْطَى النَّصْرَانِيَّ وَلَا الْيَهُودِيَّ عَبْدًا مُسْلِمًا.

دية أهل الذمة

١٥١٠ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَضَى أَنَّ دِيَّةَ الْيَهُودِيَّ أَوْ النَّصْرَانِيَّ إِذَا قُتِلَ أَحَدُهُمَا مِثْلُ نِصْفِ دِيَّةِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ.

بسرته الح أي مثله في قتل النفس، وبه قال أبو حنيفة: إن في الخطأ أنه يختار سيد العبد الحاي في الدفع والفداء. (الحسين) **مثل نصف دية الح** وبه قال مالك مصنف وأحمد في رواية، إن كان القتل خطأ وإلا فدية مسلمة، واختارها الخرقى من أصحابه، ويروى عنه ثلث دية وهو قول الشافعي. وقال أبو حنيفة والثوري: دية الدمي كدية المسلم، مستندلا بإطلاق قوله تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ أَجْرٌ كَبِيرٌ** (النساء: ٩٢) وما رواه نفسه في مسنده عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة عنه **قال: دية اليهودي والنصراني مثل نصف دية المسلم**، هكذا ذكر في 'مخبري' قال الخطابي: وإلى التصنيف ذهب عمر بن عبد العزيز وعروة بن الربيع، وهو قول مالك وابن شرملة وأحمد بن حنبل، غير أن أحمد قال: إذا كان القتل خطأ، فإن كان عمدا، لم يقدر به ويضاعف عليه باثني عشر ألفا، وقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري: دية دية المسلم، وهو قول الشعبي والشافعي ومجاهد، ويروى ذلك عن عمر وابن مسعود. وقال الشافعي وإسحاق بن راهويه: دية اثنتي عشرة ألفا، وهو قول ابن المسيب والحنس وعكرمة، وروي ذلك أيضا عن عمر. خلافاً للرواية الأولى، وكذلك عن عثمان بن عفان. وبديل للحقيقة ما قال في 'أهداية': ولنا قوله **كَبِيرٌ** ودية كل ذي عهد في عهد من دية المسلم. قال الربيعي: أخرجه أبو داود في 'المراسيل' وأخرج الترمذي بسنده عن ابن عباس: أن النبي **ﷺ** ودى العامريين بدية المسلمين، وكان هما عهد من رسول الله **ﷺ**. وأخرج الدارقطني عن ابن عمر عن النبي **ﷺ** أنه ودى دمية دية مسلم. وأخرج الربيعي روايات أخر.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ إِلَّا أَنْ يَقْتُلَهُ مُسْلِمٌ قَتْلَ غِيلَةٍ فَيُقْتَلَ بِهِ.
 ١٥١١ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ كَانَ يَقُولُ: دِيَةُ الْمَحْوسِيِّ ثَمَانِي مِائَةِ دِرْهَمٍ.

قَالَ مَالِكٌ: وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ: وَجَرَّاحُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْمَحْوسِيِّ فِي دِيَاتِهِمْ عَلَى حِسَابِ جَرَّاحِ الْمُسْلِمِينَ فِي دِيَاتِهِمْ، الْمَوْضِعَةُ نِصْفُ عَشْرِ دِيَّتِهِ، وَالْمَأْمُومَةُ ثُلُثُ دِيَّتِهِ، وَالْجَائِفَةُ ثُلُثُ دِيَّتِهِ فَعَلَى حِسَابِ ذَلِكَ جَرَاحَاتُهُمْ كُلُّهُمْ.

ما يوجب العقل على الرجل في خاصة ماله

١٥١٢ - **مات** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَيْسَ عَلَى الْعَاقِلَةِ عَقْلٌ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ، إِنَّمَا عَلَيْهِمْ عَقْلٌ فِي قَتْلِ الْخَطَا.

١٥١٣ - **مات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: مَضَتْ السُّنَّةُ أَنَّ الْعَاقِلَةَ.....

في عهد العبيدة: أن جده ويقبل موضع لا يراه أحد، وبه قال الشافعي وروى، لا يقتل مسلم بكافر مصفاً، وسندوه لسند مما رواه البخاري عن أبي حنيفة: سألت عيب هل عندكم شيء مما يس في القراء؟ فقال: والذي فوق الحقة وبأ أسمه ما عندنا إلا ما في القراء إلا فهما يعصى رجل في كتابه وقال أبو حنيفة وأصحابه: يقتل المسلم بالدمي؛ نعمود مات نقصاص، وأما قوله فتأويله كما نقله الشافعي عن محمد بن الحسن: أنه عني به أهل الحرب. (المحلى)

وهو الأمر عندنا وعنه مالك والشافعي أن دية المحوسي ثلثا عشر دية مسلم، وهو حساب ثمان مائة درهم من اثني عشر ألفاً، وسندوه لذلك مما رواه البيهقي عن ابن شهاب أن عبداً من مسعود كانا يقولان: في دية المحوسي ثمان مائة درهم، وروى عبد الرزاق عن مكحول: قضى النبي ﷺ في دية محوسي ثمان مائة درهم، وفي "شرح المنهاج" روي ذلك عن عمر وعثمان وابن مسعود. وقال أبو حنيفة دية دية مسلم: ما رواه عبد الرزاق عن الزهري أنه قال: دية اليهودي والمجوسي وكن دمي مثل دية المسلم. قال: وكذا كانت على عهد النبي ﷺ وفي بكر وعمر وعثمان **رضي الله عنهم**. (المحلى)

لَا تَحْمِلُ شَيْئًا مِنْ دَمِ الْعَمْدِ إِلَّا أَنْ يَشَاءُوا ذَلِكَ. مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مِثْلَ ذَلِكَ. ^{وفي نسخة: دية}
 ١٥١٤ - مَالِكٌ إِنْ ابْنُ شِهَابٍ قَالَ: مَضَتْ السَّنَةُ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ حِينَ يَعْفُو أَوْلِيَاءُ
 الْمَقْتُولِ أَنَّ الدِّيَّةَ تَكُونُ عَلَى الْقَاتِلِ فِي مَالِهِ خَاصَّةً، إِلَّا أَنْ تُعِينَهُ الْعَاقِلَةُ عَنْ طِيبِ
 نَفْسٍ مِنْهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ الدِّيَّةَ لَا تَجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ حَتَّى تَبْلُغَ الثَّلَاثَ
 فَصَاعِدًا، فَمَا بَلَغَ الثَّلَاثَ فَهُوَ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَمَا كَانَ دُونَ الثَّلَاثِ فَهُوَ فِي مَالِ الْجَارِحِ
 خَاصَّةً. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ فِيمَنْ قُبِلَتْ مِنْهُ الدِّيَّةُ فِي قَتْلِ
 الْعَمْدِ أَوْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْجَرَاحِ الَّتِي فِيهَا الْقِصَاصُ أَنَّ عَقْلَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ عَلَى الْعَاقِلَةِ
 إِلَّا أَنْ يَشَاءُوا، وَإِنَّمَا عَقْلُ ذَلِكَ فِي مَالِ الْقَاتِلِ أَوْ الْجَارِحِ خَاصَّةً إِنْ وَجَدَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ
 لَمْ يَوْجَدْ لَهُ مَالٌ كَانَ دَيْنًا عَلَيْهِ وَلَيْسَ عَلَى الْعَاقِلَةِ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءُوا.
 قَالَ مَالِكٌ: وَلَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ أَحَدًا أَصَابَ نَفْسَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً بِشَيْءٍ، وَعَلَى ذَلِكَ رَأْيُ
 أَهْلِ الْفِقْهِ عِنْدَنَا، وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ أَحَدًا ضَمَّنَ الْعَاقِلَةَ مِنْ دِيَةِ الْعَمْدِ شَيْئًا،

لَا تَحْمِلُ شَيْئًا إلخ. وعليه مالك وأبو حنيفة والشافعي، قال محمد: وهذا يأخذ وهو قول أبي حنيفة. أحبرنا ابن
 أبي الزناد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال: لا تعقل العاقلة عمدا ولا صحتا ولا
 اعترافا ولا ما جرى المملوك، كذا ذكر في "المختل"، قلت: قوله: "لا تعقل العاقلة عمدا" أي لا تتحمل العاقلة دية
 القتل العمدا كما إذا قتل عمدا يجب فيه القصاص، وسقط فيه القصاص لشبهة، مثل ما إذا قتل الأب ابنه، وكذا
 لا تعقل العواقل الدية التي وجبت على القاتل بسبب الصلح، بل هي في مال القاتل، وكذا لا تعقل دية قتل
 اعترف به القاتل، وكذا ما جرى المملوك لا يعقل عاقلة مولاه، بل هو على رفته.

تبلغ الثلث فصاعدا يريد أن ما قصر عن ثلث الدية لا تحميه العاقلة؛ لأنه في حيز القليل الذي لا يحتاج إلى
 العاقلة في معونة الجاني في عزمه، وأما ما بلغ الثلث فما زاد فإنه في حيز الكثير الذي يحتاج الجاني إلى مواساة
 العاقلة في عزمه، وقال أبو حنيفة: تحمل العاقلة من الدية ما بلغ نصف العشر فرائدا، وقال الشافعي في الجديد:
 تحمل العاقلة قبيل الدية وكثيرها، وله في القديم قولان. في مال الجارح خاصة. وقال أبو حنيفة: يتحمل العاقلة
 قدر أرش الموضحة وهو نصف عشر الدية، لا ما دونه، بل يتحملها الجاني. (المختل)

وَمِمَّا يُعْرَفُ بِهِ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: **فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ حِمْلٍ مِنْ شَيْءٍ فَسَعَوْهُ** .
 فَتَفْسِيرُ ذَلِكَ فِيمَا تُرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ مَنْ أُعْطِيَ مِنْ أَخِيهِ
 شَيْءٌ مِنَ الْعَقْلِ فَلْيَتَّبِعْهُ بِالْمَعْرُوفِ وَلْيُوَدِّ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ. قَالَ مَالِكٌ فِي الصَّبِيِّ الَّذِي
 لَا مَالَ لَهُ وَالْمَرْأَةُ الَّتِي لَا مَالَ لَهَا إِذَا جَنَى أَحَدُهُمَا جَنَائَةً دُونَ الثُّلُثِ: إِنَّهُ ضَامِنٌ
 عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَرْأَةِ فِي مَالِهِمَا خَاصَّةً، إِنْ كَانَ لَهُمَا مَالٌ أُخِذَ مِنْهُ وَإِلَّا فَجَنَائَةُ كُلِّ
 وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَيْنٌ عَلَيْهِ لَيْسَ عَلَى الْعَاقِلَةِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَا يُؤْخَذُ أَبُو الصَّبِيِّ بِعَقْلِ جَنَائَةِ
 الصَّبِيِّ وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ: أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا
 قُتِلَ كَانَتْ فِيهِ الْقِيَمَةُ يَوْمَ يُقْتَلُ، وَلَا تَحْمِلُ عَاقِلَةٌ قَاتِلَهُ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ شَيْئًا قَلَّ أَوْ
 كَثُرَ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى الَّذِي أَصَابَهُ فِي مَالِهِ خَاصَّةً بِالْغَا مَا بَلَغَ، وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْعَبْدِ
 الدِّيَّةَ أَوْ أَكْثَرَ فَذَلِكَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَبْدَ سِلْعَةٌ مِنَ السِّلْعِ.

فَمَنْ عَفِيَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْعَمَلِ: لَأَنَّ 'عَفِيَ' لَارِمٌ، وَهُوَ مَفْعُولٌ مَضْنُوقٌ قَبْلَهُ مَقَامُ الْفَاعِلِ؛ لَكُنْهُ لِمَوْعٍ،
 وَفَائِدَتُهُ الْإِشْتِعَارُ أَنَّ عَمَلَ الْعَمَلِ كَالْعَمَلِ فِي سِقَاقِ الْقَضَايَا، كَمَا فِي الْخَاصِيِّ، وَالْأَطْهَرُ: أَنَّ فَائِدَتَهُ أَنَّ
 أَمْرًا الْعَمَلِ عَلَى الدِّمِ لَا الْعَمَلِ عَلَى الدِّمِ وَالتَّوْبَةِ جَمْعًا، 'وَعَفِيَ' تَعَدَّى - عَلَى - إِلَى الْخَاطِي وَبِإِذْنِ الدِّمِ، وَإِذَا عَدِيَ
 إِلَى الدِّمِ تَعَدَّى إِلَى الْخَاطِي بِالدِّمِ، وَعَلَيْهِ مَا فِي الْآيَةِ، كَمَا فِي 'فَمَنْ عَفِيَ لَهُ' عَنْ جَنَائَتِهِ مِنْ حِمْلٍ أَوْ حِمْلَةٍ يَعْنِي
 وَبِإِذْنِ الدِّمِ، وَذَكَرَ بَعْضُ الْإِخْوَةِ اثْنَتَيْنِ بَيْنَهُمَا مِنْ حِمْلَةِ الْخُسْبِيَةِ وَالْإِسْلَامِ، يُرْفَقُ وَيُعْطَفُ عَلَيْهِ. (الْحَلِيُّ)

سَيِّءٌ مِنَ الْعَقْلِ يَبْرُكُ مِنْهُ شَيْءٌ مِنَ الدِّيَةِ، فَعْنَى هَذَا يَكُونُ 'عَفِيَ' تَعْنِي تَرَكَ، وَشَيْءٌ مَفْعُولٌ بِهِ، وَضَعْنَاهُ
 بِرَحْمَتِي بِأَنَّهُ يَبْثُثُ عَمَلِي شَيْءًا تَعْنِي تَرَكَ، عَلَى إِعْقَادِ، وَمِنْهُ: (الْحَلِيُّ) **الْقِيَمَةُ يَوْمَ يُقْتَلُ** يَرِيدُ
 سِوَاهُ رَدِّ الْقِيَمَةِ عَلَى لَدِيَّةٍ أَوْ صَعَا فَا مِصَاعَةً أَوْ قَصْرَتْ عَنْ ذَلِكَ، وَهِيَ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ
 كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَقَلَّ مِنْ دِيَةِ الْحَرِّ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَفِيهِ الْقِيَمَةُ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى ذَلِكَ لَمْ تَزِدْ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ.

لَأَنَّ الْعَبْدَ سِلْعَةٌ: مَتَاعٌ، وَالْعَاقِلَةُ لَا يَتَحَمَّلُ الْمَتَاعَ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا جَنَى الْحَرُّ عَلَى الْعَبْدِ فَقَتَلَهُ خَطَأً كَانَ
 عَلَى عَاقِلَةٍ، لَأَنَّ الدِّمَ يَتَحَمَّلُ مَا دُونَ الدِّمِ مِنَ الْعَبْدِ لَا يَتَحَمَّلُ عَاقِلَةٌ، لِأَنَّهُ يَسْتَكْفِرُ بِهِ مَسْكَتٌ لَأَمْوَالٍ، كَمَا فِي
 'الْهَدَايَةِ'، وَلِشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُ يَتَحَمَّلُ قِيَمَةَ الْعَبْدِ لِأَنَّهُ دَيْنٌ يَتَحَمَّلُ، وَشَافِعِيُّ: هِيَ مِنْ مَالِ الْخَاطِي كَمَا فِي
 الْبَهِيمَةِ، كَمَا فِي "شرح المنهاج". (الْحَلِيُّ)

ميراث العقل و تغليظ فيه

١٥١٥ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ نَشَدَ النَّاسَ بِمَنْى: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الدِّيَةِ أَنْ يُخْبِرَنِي، فَقَامَ الضَّحَّاكُ بْنُ سُفْيَانَ الْكِلَابِيُّ فَقَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَوْرَثَ امْرَأَةً أَشِيمَ الضَّبَّائِيَّ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: ادْخُلِ الْجَبَاءَ حَتَّى آتِيكَ، فَلَمَّا نَزَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَخْبَرَهُ الضَّحَّاكُ، فَقَضَى بِذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانَ قَتْلُ أَشِيمَ خَطَأً.

١٥١٦ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي مُدَلِجٍ يُقَالُ لَهُ قَتَادَةُ حَدَفَ ابْنَهُ بِسَيْفٍ، فَأَصَابَ سَاقَهُ فَتَنَزَّى جُرْحُهُ فَمَاتَ، فَقَدِمَ سُرَاقَةُ بْنُ جُعْشَمٍ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ:

ابن شهاب ان عمر الخ هكذا رواه أصحاب مالك، ورواه سائر أصحاب ابن شهاب عنه عن ابن المسيب عن عمر، وهو بخري محرى متصل؛ لأنه قد رآه، وقد صحح بعضهم سماعه عنه. (المحلى)

ان بخري وفي طريق ابن هشيم عن الزهري عن س المسيب: جاءت امرأة إلى عمر تسأله أن يورثها من دية زوجها، فقال: ما أعدم لك شيئاً، فأشد الناس رج، ومن طريق معمر عن الزهري عن ابن المسيب: أن عمر قال: ما أرى الدية إلا للعصاة؛ لأهم يعقلون عنه، فهل سمع أحد منكم من أبي " فقام الضحاك الخ. (المحلى)

كتب ابن الخ ذكر الربيعي وابن حجر في تخرجي أحاديث الهداية وغيرهما: أن هذا الحديث أخرجه أحمد وأصحاب السنن الأربعة وإسحاق وعبد الرزاق والطبراني، كلهم من طريق سعيد بن المسيب عن عمر، وأخرج به الدارقطني شاهداً من رواية المعيرة بن شعبة. **ان اوردت** بضم الهمزة وتشديد الراء المكسورة، وفي نسخة: أن ورث بزة الأمر من التورث، أي أعط الميراث وكلمة "أن" مفسرة؛ لما في كتابه معنى القول. (المحلى)

فقضى بذلك فيه دليل على أن الدية لمقتول، ثم تقل منه إلى ورثته كسائر أملاكه، قالوا: الدية تورث كما يورث المال عمده وخطاه. وعن علي: أنه كان لا يورث الإحوة من الأم ولا الروح ولا امرأة من الدية شيئاً، رواه الدارمي. (المحلى) **حدف** باحاء المهملة، أي رماه به، وقال أبو عمر: ومن رواه بالمقطوعة فقد صحف؛ لأن الحدوف بالحاء إنما هو الرمي بالخصى وبالوى. (المحلى) **قرى** أي سال دمه ولم يسكن. (المحلى)

جعشم بضم الجيم واشين، وهو سراقه بن مالك بن جعشم، فسبه إلى جده وهو صحابي. (المحلى)

اعْدُدْ عَلَى مَاءٍ قَدِيدٍ عَشْرِينَ وَمِائَةً بَعِيرٍ حَتَّى أَقْدَمَ عَلَيْكَ، فَلَمَّا قَدِمَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ أَخَذَ مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ ثَلَاثِينَ حِقَّةً وَثَلَاثِينَ جَذْعَةً وَأَرْبَعِينَ خَيْفَةً، ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ
أَخُو الْمُقْتُولِ؟ قَالَ: هَا أَنَاذَا؟ قَالَ: خُذْهَا فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ: لَيْسَ لِقَاتِلِ شَيْءٍ.

١٥١٧ - **مات** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ سُبُلًا اتَّعَلَطَ الدِّيَّةُ
فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ؟ فَقَالَا: لَا، وَلَكِنْ يُزَادُ فِيهَا لِلْحُرْمَةِ، فَقِيلَ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: هَلْ
يُزَادُ فِي الْجِرَاحِ كَمَا يُزَادُ فِي النَّفْسِ؟ قَالَ سَعِيدٌ: نَعَمْ. قَالَ مَالِكٌ: أَرَاهُمَا أَرَادَا مِثْلَ
الَّذِي صَنَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي عَقْلِ الْمُدْلَجِيِّ حِينَ أَصَابَ ابْنَهُ.

١٥١٨ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ
لَهُ أُحْيَحَةُ بْنُ الْجَلَّاحِ، كَانَ لَهُ عَمٌّ صَغِيرٌ هُوَ أَصْغَرُ مِنْ أُحْيَحَةَ وَكَانَ عِنْدَ أَخَوَالِهِ،
فَأَخَذَهُ أُحْيَحَةُ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ لَهُ أَخَوَالُهُ: كُنَّا أَهْلَ ثَمَةٍ وَرَقْمَةٍ، حَتَّى إِذَا اسْتَوَى

اعدد على ماء قديد قول عمر لسرافقة جتمل أنه حصص سرافقة بذلك وليس هو بقاتل، وإنما هو سيد القوم؛ لأنه
أوجب أيديه على العاقلة، ونجس ما حاصه بذلك؛ لأنه هو الذي ساءه عن المسألة واقصى حوائج فيها فبعله
خاطبه بذلك؛ ليكون هو الذي يأخذ الأب بإحضارها.

ليس لقاتل شيء أي من ميراث ولديته، ولا من ماله. أن أما قتاده مدخل في قتل ابنه، فأخذ منه عمر مائة من
الإبل، وقال: بني سمعته - يقول - **مات**، وإنما أراد عمر من صفة الإبل من أجل أنه قتل دارحم محرم،
وهو قال الشافعي، فإن قتل خطأ في حرم مكة أو الأشهر الحرم أو دارحم فمته. وقال أبو حنيفة: لا تغلظ الدية
بشيء من تلك الأمور وغيرها، وقال عمر: ولا أي سمعته - يقول - **مات** - **مات** من **مات** - **مات** هم دينه، فأناه
ها، فدفعها إلى ورثته وترك يها. (المحلى) **نعم** على ذلك الشافعي إلا أنه لا يريد على عدد الإبل، بل في الصفة.

أحيحة بن الجلاح [نصف صمرو والحائرين المهملتين] رجل حاهني قديم في مدركة النبي - ﷺ - ولا قاربه، وكان
أحد عبد المنظف لأمه، وإنما قيل له: من الأنصار، لأنه من أقبية بني صارت بعد أنصاره، أو الأنصاري اسم
سلامي. (المحلى) **كنا أهل ثمة ورقمة** كذا رواه يحيى بنصم الثناء والراء، والنصوب فيهما التصح، واشته والرم
شديدديهما بحكام الشيء، يعني كنا أهل تربية وامتويين لإصلاح شأنه (المحلى)

عَلَى عُمَمِهِ غَلَبْنَا حَقُّ أَمْرِي فِي عَمِّهِ. قَالَ عُرْوَةُ: فَلِذَلِكَ لَا يَرِثُ قَاتِلُ مَنْ قُتِلَ.
قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا: أَنَّ قَاتِلَ الْعَمِّ لَا يَرِثُ مِنْ دِيَّةٍ مَنْ قُتِلَ
شَيْئًا وَلَا مِنْ مَالِهِ، وَلَا يَحْجُبُ أَحَدًا وَقَعَ لَهُ مِيرَاثٌ، وَأَنَّ الَّذِي يَقْتُلُ خَطَأً لَا يَرِثُ
مِنَ الدِّيَّةِ شَيْئًا، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي أَنَّ يَرِثَ مِنْ مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَّهَمُ عَلَى أَنَّهُ قَتَلَهُ لِيَرِثَهُ
وَلِيَأْخُذَ مَالَهُ، فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنَّ يَرِثَ مِنْ مَالِهِ وَلَا يَرِثَ مِنْ دِيَّتِهِ.

جَامِعُ الْعَقْلِ

١٥١٩ - مَاتَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: جَرَحُ الْعَجَمَاءِ جُبَارٌ، وَالْبُتْرِ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ
جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ. قَالَ مَالِكُ: وَتَفْسِيرُ الْجُبَارِ أَنَّهُ لَا دِيَّةَ فِيهِ.
قَالَ مَالِكُ: الْقَائِدُ وَالسَّائِقُ وَالرَّائِبُ كُلُّهُمْ ضَامِنُونَ لِمَا أَصَابَتْ الدَّابَّةُ.....

عَمِي عَمِّهِ بصمتين مشدداً ومحمفاً، أي عني صوته وكمال قواه. في "الفاموس": استوى عني عممه بصمتين
أي تمام جسمه وماله وشبابه وعم الشيء عموماً: شمل. (المحلى) **يرث من ماله** **اح** وقال أبو حبيبة والشافعي:
القاتل لا يرث مطلقاً، عمداً كان أو خطأ، غير أن عد أي حبيفة: أن المصبي والمجروح إذا قتل يرث. (المحلى)
العجماء بالمد، كل حيوان غير الأدمي، سميت عجماء؛ لأنها لا تنكح. **حمار** نسم الحية وحقة ابوحدة أي
هدر. يعني إذا لم يكن معه أحد. (المحلى) **والسر حمار** معناه: أنه يحفرها في مكانه أو في موات، فيقع فيها إنسان
أو غيره فيتلف، فلا ضمان، ولو استأجره لحفرها فوقعت عليها فمات فلا ضمان، فأما إذا حفرها في طريق
المسلمين أو في ملك غيره غير إدارته، فتلف فيها إنسان، فيجب ضمانه عني عاقمة حافرها.
والمعدن حمار معناه: أنه يحفرها في ملكه أو في موات فيقع فيها إنسان أو غيره فتلف، فلا ضمان، وكذا لو
استأجره لحفرها فوقعت عليه فمات، لا ضمان فيه، بل دمه هدر. وليس المراد به أنه لا ركعة فيه، بل تجب فيه
الركعة عند الشافعي والخمس أيضاً عند أبي حبيبة، وقد مر في الركعة. (المحلى)
وفي الرِّكَازِ الخمس وهو دفن عند الجمهور، وقال أبو حبيبة: هو يعم المعدن، وقد مر. (المحلى)

إِلَّا أَنْ تَرْمَحَ الدَّابَّةُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا شَيْءٌ تَرْمَحُ لَهُ، وَقَدْ قَضَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي
الَّذِي أَجْرَى فَرَسَهُ بِالْعُقْلِ. قَالَ مَالِكٌ: فَالْقَائِدُ وَالرَّاكِبُ وَالسَّائِقُ آخَرَى أَنْ يَعْرِمُوا
مِنْ الَّذِي أَجْرَى فَرَسَهُ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الَّذِي يَحْفِرُ الْبُئْرَ عَلَى
الطَّرِيقِ أَوْ يَرْبِطُ الدَّابَّةَ أَوْ يَصْنَعُ أَشْبَاهَ هَذَا عَلَى طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ: أَنْ مَا صَنَعَ مِنْ
ذَلِكَ مِمَّا لَا يَحُوزُ لَهُ أَنْ يَصْنَعَهُ عَلَى طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ، فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَصِيبَ مِنْ ذَلِكَ
مِنْ جَرَحٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ عَقْلُهُ دُونَ ثُلُثِ الدِّيَةِ فَهُوَ فِي مَالِهِ خَاصَّةً، وَمَا
بَلَغَ الثُّلُثَ فَصَاعِدًا فَهُوَ عَلَى الْعَاقِلَةِ. وَمَا صَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا يَحُوزُ لَهُ أَنْ يَصْنَعَهُ
عَلَى طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيهِ وَلَا غُرْمَ، وَمِنْ ذَلِكَ الْبُئْرُ يَحْفَرُهَا الرَّجُلُ لِلْمَطَرِ،
وَالدَّابَّةُ يَنْزِلُ عَنْهَا الرَّجُلُ لِلْحَاجَةِ فَيَقْفُهَا عَلَى الطَّرِيقِ، فَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ فِي هَذَا غُرْمٌ.
قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَنْزِلُ فِي الْبُئْرِ فَيُدْرِكُهُ رَجُلٌ آخَرُ فِي أَثَرِهِ، فَيَجْبِذُ الْأَسْفَلَ الْأَعْلَى،
فَيَجْرِيَانِ فِي الْبُئْرِ فَيَهْلِكَانِ جَمِيعًا: إِنَّ عَلَى عَاقِبَةِ الَّذِي جَمَدَهُ الدِّيَةُ. قَالَ مَالِكٌ فِي
الصَّبِيِّ يَأْمُرُهُ الرَّجُلُ يَنْزِلُ فِي الْبُئْرِ أَوْ يَرْقَى فِي النَّخْلَةِ، فَيَهْلِكُ فِي ذَلِكَ: إِنَّ الَّذِي أَمَرَهُ

رمح الدابة بفتح ديم، في القاموس، رمحه انفرس كـ مبعه، رمحه أي ركضه برحله، لا خلاف بين الأئمة الأربعة
أنه يضمن الراكب والسائق والقائد ما وضعت دابته فتلف نفسه أو ماله ولو نالت أو راشت فتلف به نفس أو مال
لا يضمن، وما ما تصحت برحله أو دسها فلا يضمن عند أبي حنيفة، وإردف كارك عند أبي حنيفة، وهو
قول مالك. (الحنفى) **أجرى فرسه** وهو ارجل من بني سعد، فوضى على أصع رجل من جهينة، فسأل دمه
حتى مات. **من جرح أو غيره** به قال الشافعي، وقال أبو حنيفة، يضمن إن لم يأذن به الإمام.
فهو على عاقبته وقال أبو حنيفة: تتحمل عاقبة قدر رشح موصحة لا ما دونه، فعلى الخالي.

في هذا عرد به قال الشافعي في 'المنهاج'، فإن حفر مصحة عامة كحفر للاستقاء أو لجمع ماء البصر، فلا ضمان
فيه في الظاهر. (المحلى)

ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَهُ مِنْ هَلَاكِ أَوْ غَيْرِهِ. قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ عَقْلٌ يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَعْقِلُوهُ مَعَ الْعَاقِلَةِ فِيمَا تَعَقُّدُهُ الْعَاقِلَةُ مِنَ الدِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ الْعَقْلُ عَلَى مَنْ بَلَغَ الْحُلُمَ مِنَ الرِّجَالِ. قَالَ مَالِكُ فِي عَقْلِ الْمَوَالِي تُلْزَمُهُ الْعَاقِلَةُ إِنْ شَاؤُوا، وَإِنْ أَبَوْا كَانُوا أَهْلَ دِيْوَانٍ أَوْ مُقْطَعِينَ، وَقَدْ تَعَاوَلَ النَّاسُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي زَمَانِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ دِيْوَانٌ، وَإِنَّمَا كَانَ الدِّيْوَانُ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْقِلَ عَنْهُ غَيْرُ قَوْمِهِ وَمَوَالِيهِ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ لَا يَنْتَقِلُ، وَلَئِنْ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ. قَالَ مَالِكُ: فَالْوَلَاءُ نَسَبٌ، قَالَ مَالِكُ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَا أُصِيبَ مِنَ الْبَهَائِمِ: أَنْ عَلَى مَنْ أَصَابَ مِنْهَا شَيْئًا قَدَرًا مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِهَا. قَالَ مَالِكُ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ الْقَتْلُ فَيُصِيبُ حَدًّا مِنْ الْحُدُودِ: إِنَّهُ لَا يُؤْخَذُ بِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَتْلَ يَأْتِي عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَّا الْفَرِيَّةَ، فَإِنَّهَا تُثَبَّتُ عَلَى مَنْ قِيلَتْ لَهُ، يُقَالُ لَهُ: مَا لَكَ لَمْ تَجْلِدْ مَنْ افْتَرَى عَلَيْكَ؟ فَأَرَى أَنْ يُجْلَدَ الْمَقْتُولُ

ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَهُ وذلك أنه أمره بغير إذن من له الإذن، وأما العبد فيعتبر فيه إذن سيده، وأما الصبي فيعتبر فيه إذن أبيه إذا كان له أب. **وَإِنَّمَا يَجِبُ الْعَقْلُ** **الح** وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وفي "الهداية". وليس على النساء والذرية من كان له حظ في الديوان عقل؛ لقول عمر **لا يعقل مع العاقلة صبي ولا امرأة؛ ولأن العقل إنما يجب على أهل البصرة لتركهم مراقبته، والناس لا يناصرون بالصبيان والنساء (المحلى)**

كَانُوا أَهْلَ دِيْوَانٍ وهم الجيش الذين كتب أساميتهم في الديوان. **أَوْ مُقْطَعِينَ** لا يجمعهم ديوان، قال الشافعي وأحمد: إن أهل الدية العشيرة وهم العصاة، وفي "الهداية": العاقلة أهل الديوان إن كان القاتل من أهله، وإلا فعاقلته قبيلته. وقال الشافعي: الدية على أهل العشيرة، لأنه كذلك في عهده **ولا مسح بعده. (المحلى)**

فِي زَمَانٍ: في خامس عشر من المحررة بعد فتح بيت المقدس.

مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِهَا وبه قال الشافعي وأحمد، وعند أبي حنيفة كما في "الهداية": أنه يجب في فداء عين شاة لقصاب ما نقص؛ لأن المقصود منها هو اللحم، فلا يعتبر إلا القصابان، وفي عين بقرة الحزار وحزوره والحمار والغنم والفرس ربع قيمته؛ لأنه **قضى في عين الدابة بربع القيمة، وهكذا قضى عمر. (المحلى)**

الْحَدَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْتَلَ، ثُمَّ يُقْتَلَ وَلَا أَرَى أَنْ يُقَادَ مِنْهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْجِرَاحِ إِلَّا الْقَتْلُ؛
لَأَنَّ الْقَتْلَ يَأْتِي عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّ الْقَتِيلَ إِذَا وَجَدَ بَيْنَ
ظَهْرَانِي قَوْمٍ فِي قَرْيَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، لَمْ يَدْخُلْ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْهِ دَارًا وَلَا مَكَانًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ
قَدْ يُقْتَلُ الْقَتِيلُ ثُمَّ يُلْقَى عَلَى بَابِ قَوْمٍ لِيَلْطَخُوا بِهِ، فَلَيْسَ يُؤَاخِذُ أَحَدٌ بِمِثْلِ ذَلِكَ.
قَالَ مَالِكٌ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ اقْتَتَلُوا، فَأَنْكَشَفُوا وَبَيْنَهُمْ قَتِيلٌ أَوْ جَرِيحٌ لَا يُدْرَى مَنْ
فَعَلَ ذَلِكَ بِهِ: إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي ذَلِكَ أَنْ عَلَيْهِ الْعَقْلُ، وَأَنْ عَقَلَهُ عَلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ
نَازَعُوهُ، وَإِنْ كَانَ الْجَرِيحُ أَوْ الْقَتِيلُ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيقَيْنِ فَعَقَلَهُ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ جَمِيعًا.

مَا جَاءَ فِي الْغِيلَةِ وَالسَّحَرِ

١٥٢٠ - مَاتَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
قَتَلَ نَفَرًا خَمْسَةً أَوْ سَبْعَةً بِرَجُلٍ وَاحِدٍ قَتَلُوهُ قَتْلَ غِيلَةٍ، وَقَالَ عُمَرُ: لَوْ تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ
صَنْعَاءَ لَقَتَلْتَهُمْ جَمِيعًا.

فليس بواحد أحد ولا يحكم في تلك الأمور بالقائمة عند مالك والشافعي إلا أن يكون في محبة أعدائه لا يخلط
غيره، وقال أبو حنيفة: وجود القتل في المحلة والقرية يوجب القسامة، ولا تثبت القسامة فيما عدا ذلك. (المحلى)
على الفريقين جميعا احصا: إن كان القتل من إحدى الطائفتين، فالدنة على الطائفة الأخرى، وإلا فهي
عليهما جميعا، ومذهب أبي حنيفة كما في الهداية: أنه إذا التقى قوم بالسيف فأجروا عن قتل فهو على أهل
المحلة؛ لأن القتل بين أظهر والحفظ عندهم. (المحلى) **العبد** في 'أقاموس': قتله عيبة أي حدة، فذهب به إلى
موضع مقتله. (المحلى) **برجل واحد** هو علام، اسمه أصيل، كما رواه لبيهقي. **أهل صنعاء** بالمد بد مشهور
باليمن، أي تعاونوا وأجمعوا عليه. (المحلى) وإنما حص صنعاء بالذكر؛ لأهم مثل في الكثرة أو لوقوع تلك القضية
مهم كما سيأتي، وبه أحد الأئمة الأربعة والجمهور أنه يقتل جماعة بواحد. (المحلى) قال محمد: وبهذا، إن
قتل سبعة أو أكثر من ذلك رجلا عمد قتل عيبة أو غير عيبة، صربوه بأسيا فمهم حتى قتلوه، قتلوا به كلهم، وهو
قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد وأكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين.

١٥٢١ - **مالك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَتَلَتْ جَارِيَةً لَهَا سَحَرْتَهَا، وَقَدْ كَانَتْ دَبَّرَتْهَا، فَأَمَرَتْ بِهَا فَقُتِلَتْ.
 قَالَ مَالِكُ: السَّاحِرُ الَّذِي يَعْمَلُ السَّحَرَ وَلَمْ يَعْمَلْ ذَلِكَ لَهُ غَيْرُهُ هُوَ مِثْلُ الَّذِي قَالَ
 اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: **وَمَنْ عَشَا مِثْلَ سِتْرِ دَاوُدَ فِي الْأُخْرَى مِنْ حُلُوفِهِ** فَأَرَى أَنْ
 يُقْتَلَ إِذَا عَمِلَ ذَلِكَ هُوَ نَفْسُهُ.

مَا يَجِبُ فِي الْعَمْدِ

١٥٢٢ - **مالك** عَنْ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنٍ مَوْلَى عَائِشَةَ بِنْتِ قُدَامَةَ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ أَقَادَ وَلِيَّ رَجُلٍ مِنْ رَجُلٍ قَتَلَهُ بَعْصًا، فَقَتَلَهُ وَلِيُّهُ بَعْصًا. قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا ضَرَبَ الرَّجُلَ بَعْصًا أَوْ رَمَاهُ بِحَجَرٍ أَوْ ضَرَبَهُ عَمْدًا، فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ الْعَمْدُ وَفِيهِ الْقِصَاصُ.

فقتلت وفي الأثر: قتل الساحر، وأصله من المرفوع حديث سمرة بن جندب عند الترمذي: **سيف**، وللبحاري وأبي داود أن عمر كتب إلى نوايه أن يقتلوا الساحر والساحرة. (المحلى)
هو نفسه احتفوا في الساحر، فأطلق مالك وجماعة أن الساحر كافر، وأن الساحر كافر، وأن تعينه وتعليمه كفر، وأنه يقتل ولا يستتاب، سواء سحر مسلماً أو دميماً، ومذهب الشافعية: أن عمله حرام، وهكذا تعلمه، خلافاً للعزاي، وقول الحنفية: كذا في "فتح القدير": إنه يكفر الساحر بتعليمه وفعله، سواء اعتقد بتحريمه أو لا، ويقتل، لكن في "الدر المختار" عن "الحاية": لو استعمله للتجربة والامتحان ولا يعتقد، حكمه لا يكفر. (المحلى)
في العمد قال محمد في "كتاب الآثار": أحرنا أبو حيفة عن حماد عن إبراهيم قال: القتل على ثلاثة أوجه: قتل خطأ وقتل عمد وشبه عمد، وقتل الخطأ: أن تريد الشيء فتصيب صاحبك بسلاح أو غيره، ففيه الدية أحياناً. والعمد: أن تعمدت صاحبك فضررته بسلاح، ففي هذا قصاص إلا أن يعفو أو يصلحوا، وشبه العمد: كل شيء تعمدت صبره سلاح أو غيره، ففيه الدية مغلظة على العاقلة إذا أتى ذلك على النفس. **وفيه القصاص** اتفقوا على أنه لا قصاص إلا في العمد، وفيما سواه الدية، غير أن العمد عند مالك ما ذكره، وهو قول الليث، وعند الشافعي: هو قصد القتل بما يقتل به غالباً جارحاً أو مثقلاً، وإن قتل بما لا يقصد به القتل غالباً كالعصا والسوط واللطم، =

قَالَ مَالِكٌ: فَقَتَلَ الْعَمْدُ عِنْدَنَا أَنْ يَعْمِدَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فَيَضْرِبَهُ حَتَّى تَفِيضَ نَفْسُهُ، وَمِنْ الْعَمْدِ أَيْضًا أَنْ يَضْرِبَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي النَّائِرَةِ تَكُونُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ عَنْهُ وَهُوَ حَيٌّ، فَيَنْزِي فِي ضَرْبِهِ فَيَمُوتُ، فَتَكُونُ فِي ذَلِكَ الْقَسَامَةُ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّهُ يُقْتَلُ فِي الْعَمْدِ الرِّجَالُ الْأَحْرَارُ بِالرَّجُلِ الْحُرِّ الْوَاحِدِ، وَالنِّسَاءُ بِالْمَرْأَةِ كَذَلِكَ، وَالْعَبِيدُ بِالْعَبْدِ كَذَلِكَ أَيْضًا.

الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ

١٥٢٣ - مَاتَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَتَبَ إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ يَذْكُرُ أَنَّهُ أُتِيَ بِسَكْرَانٍ قَدْ قَتَلَ رَجُلًا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ مُعَاوِيَةُ أَنْ أَقْتُلْهُ بِهِ. قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: **«الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ فَهَؤُلَاءِ الذُّكُورُ وَالنِّسَاءُ»** أَنَّ الْقِصَاصَ يَكُونُ بَيْنَ الْإِنَاثِ كَمَا يَكُونُ بَيْنَ الذُّكُورِ، وَالْمَرْأَةُ الْحُرَّةُ تُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ كَمَا يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْحُرِّ، وَالْأَمَةُ تُقْتَلُ بِالْأَمَةِ كَمَا يُقْتَلُ الْعَبْدُ بِالْعَبْدِ، وَالْقِصَاصُ يَكُونُ بَيْنَ النِّسَاءِ كَمَا يَكُونُ بَيْنَ الرِّجَالِ، وَالْقِصَاصُ أَيْضًا يَكُونُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: **«وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ نَفْسُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ وَالْإِذْنَ بِالْإِذْنِ وَالسِّنَّ وَالْخُرُوجَ قِصَاصًا»**.

(المائدة: ٤٥)

= فشبه العمد لا قصاص فيه وجب لدية، وهو قول الأوراعي وأبي يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق. وقال أبو حنيفة: العمد ما تعمد صربه سلاح أو ما جرى مجره، وشبه عمد ما يتعمد بغير ما ذكر، فإذا ضرب شخص أو خشية عظيمة فهو شبه العمد عنده، وعمد عند صاحبيه والشافعي. (أخفى)
أقنله به روى عبد الرزاق عن ابن عباس: ما أصاب السكران في سكره أقيم عليه، وبه قال أبو حنيفة والشافعي على المختار، وروى أنه لا يجب عليه كاتحون. (أخفى) **وكنا عليهم فيها** أي فرضنا على اليهود في التوراة. **والخروج قصاص** ذات قصاص، وقرئ يرفع على أنه إجمال لتفصيل. (أخفى)

فَذَكَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَا نَفْسٌ بِنَفْسٍ﴾ فَنَفْسُ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ بِنَفْسِ الرَّجُلِ الْحُرِّ وَجُرْحُهَا بِجُرْحِهِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَمْسِكُ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ فَيَضْرِبُهُ فَيَمُوتُ مَكَانَهُ: إِنَّهُ إِنْ أَمْسَكَهُ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ يُرِيدُ قَتْلَهُ، قِتْلًا بِهِ جَمِيعًا، وَإِنْ أَمْسَكَهُ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ الضَّرْبَ مِمَّا يَضْرِبُ بِهِ النَّاسُ، لَا يَرَى أَنَّهُ عَمَدَ لِقَتْلِهِ، فَإِنَّهُ يُقْتَلُ الْقَاتِلُ وَيُعَاقَبُ الْمُمَسِّكُ أَشَدَّ الْعُقُوبَةِ وَيُسَجَّنُ سَنَةً؛ لِأَنَّهُ أَمْسَكَهُ وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْقَتْلُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ الرَّجُلَ عَمْدًا أَوْ يَفْقَأُ عَيْنَهُ عَمْدًا، فَيُقْتَلُ الْقَاتِلُ أَوْ تُفْقَأُ عَيْنُ الْفَاقِي قَبْلَ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْهُ: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ دِيَّةٌ وَلَا قِصَاصٌ، وَإِنَّمَا كَانَ حَقُّ الَّذِي قُتِلَ أَوْ فُقِئَتْ عَيْنُهُ فِي الشَّيْءِ بِالَّذِي ذَهَبَ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الرَّحْلِ يَقْتُلُ الرَّجُلَ عَمْدًا ثُمَّ يَمُوتُ الْقَاتِلُ، فَلَا يَكُونُ لِصَاحِبِ الدَّمِ إِذَا مَاتَ الْقَاتِلُ شَيْءٌ، دِيَّةٌ وَلَا غَيْرُهَا، وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ عَلَيْكُمْ الْقصاصُ فِي نَفْسِ الْحُرِّ بِالْحُرِّ، وَفِي الدَّمِ الدَّمِ﴾ (البقرة: ١٧٨) قَالَ مَالِكٌ: فَإِنَّمَا يَكُونُ لَهُ الْقِصَاصُ عَلَى صَاحِبِهِ الَّذِي قَتَلَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَاتِلُهُ الَّذِي قَتَلَهُ فَلَيْسَ لَهُ قِصَاصٌ وَلَا دِيَّةٌ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ قَوْدٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْجِرَاحِ، وَالْعَبْدُ يُقْتَلُ بِالْحُرِّ....

وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ وَالشَّافِعِيُّ: الْقَوْدُ عَلَى الْقَاتِلِ دُونَ الْمُمَسِّكِ، وَلَمْ يَنْبَغِ عَلَى الْمُمَسِّكِ إِلَّا التَّعْزِيرُ، وَقَالَ أَحْمَدُ فِي إِحْدَى رَوَايَتَيْهِ: يَقْتُلُ الْقَاتِلُ وَيُجَسَّدُ الْمُمَسِّكُ حَتَّى يَمُوتَ، وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: يَقْتُلَانِ جَمِيعًا عَلَى الْإِصْلَاقِ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَجُلٍ الْمُمَسِّكِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ الْآخَرُ فَقَالَ: قَاتِلُهُ عَمْدًا، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ قَتَادَةَ: قَصَى عَلِيٌّ عَلَى أَنْ يَقْتُلَ الْقَاتِلَ وَيُجَسَّدَ الْمُمَسِّكُ. (الْمَحَلِيُّ)

فَقِيلَ لِلدَّمِ الْخُ بَعِي تَمَاقًا، لَا لِأَحَدٍ الْقِصَاصُ. (عَمِي) كَتَبَ عَلَيْكُمْ الْخُ ذَكَرَ الطَّيْرِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ بَرَلَتْ فِي حَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ كَانَ لِأَحَدِهِمَا ضَوْوٌ عَلَى الْآخَرِ فِي الشَّرَفِ، فَكَانُوا يَتَرَوَّحُونَ مِنْ سَائِهِمْ بَغِيرِ مَهْرٍ، فَإِذَا قَتَلَ مِنْهُمْ عَبْدٌ قَتَلُوا بِهِ حَرًّا، أَوْ امْرَأَةً قَتَلُوا بِهَا رَجُلًا. (الْمَحَلِيُّ)

فَمَسَّ لَهُ قِصَاصٌ وَلَا دِيَّةٌ وَهُوَ قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ وَالشَّافِعِيُّ: إِنَّهُ يَسْقُطُ الْقَوْدُ تَوَاتُ الْقَاتِلِ. (الْمَحَلِيُّ)

إِذَا قَتَلَهُ عَمْدًا، وَلَا يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ وَإِنْ قَتَلَهُ عَمْدًا، وَهُوَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

العفو في قتل العمد

مَالِكٌ أَنَّهُ أَذْرَكَ مَنْ يَرْضَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ فِي الرَّجُلِ إِذَا أَوْصَى أَنْ يُعْفَى عَنْ قَاتِلِهِ إِذَا قَتَلَ عَمْدًا: إِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ، وَأَنَّهُ أَوْلَى بِدَمِهِ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ أَوْلِيَائِهِ مِنْ بَعْدِهِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَعْفو عَنْ قَتْلِ الْعَمْدِ بَعْدَ أَنْ يَسْتَحِقَّهُ وَيَجِبَ لَهُ: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْقَاتِلِ عَقْلٌ يَلْزَمُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الَّذِي عَفَا عَنْهُ اشْتَرَطَ ذَلِكَ عِنْدَ الْعَفْوِ عَنْهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْقَاتِلِ عَمْدًا إِذَا عَفَى عَنْهُ: إِنَّهُ يُجْلَدُ مِائَةَ جَلْدَةٍ وَيَحْبَسُ عَامًا. قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا قَتَلَ الرَّجُلُ عَمْدًا وَقَامَتْ عَلَى ذَلِكَ الْبَيِّنَةُ، وَلِلْمَقْتُولِ بَنُونَ وَبَنَاتٌ، فَعَفَا السُّنُونَ وَأَبَى الْبَنَاتُ أَنْ يَعْفُونَ، فَعَفَوُ الْبَنِينَ جَائِزٌ عَلَى الْبَنَاتِ، وَلَا أَمْرٌ لِلْبَنَاتِ مَعَ الْبَنِينَ فِي الْقِيَامِ بِالدَّمِ وَالْعَفْوِ عَنْهُ.

القصاص في الجراح

مَالِكٌ الْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنْ مَنْ كَسَرَ يَدًا أَوْ رِجْلًا عَمْدًا أَنَّهُ يُقَادُ مِنْهُ وَلَا يَعْقِلُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يُقَادُ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَبْرَأَ جَرَّاحُ صَاحِبِهِ فَيُقَادَ مِنْهُ، فَإِنْ جَاءَ جَرَّاحُ الْمُسْتَقَادِ مِنْهُ مِثْلَ جُرْحِ الْأَوَّلِ حِينَ يَصِحُّ فَهُوَ الْقَوْدُ، وَإِنْ زَادَ جُرْحُ الْمُسْتَقَادِ مِنْهُ

حصول امائة

احسن ما سمعت به قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: يقتل الحر بالعد كعكسه، وروى عن سعد بن المسيب واليهي والشعي وفنادة والثوري، واحتج بذلك بقوله تعالى: **وحسب عماما** تعريرا، ولم ير ذلك هذا العد في كتب علمائنا الحنفية. (المحلى)

يقاد منه ولا يعقل وبما يجب القود عد أي حنيفة والشافعي فيما دون النفس إن أمكن امائة، كقطع اليد من المفصل وإلا فالعقل. فلا يجب في كسر عظم إلا في سن إن أمكن. **حتى يبرأ** به قال أبو حنيفة، لا يقاد جرح إلا بعد البرء، وقال الشافعي: يقتص منه في الحال. (المحلى)

أَوْ مَاتَ فَلَيْسَ عَلَى الْمَجْرُوحِ الْأَوَّلِ الْمُسْتَقِيدُ شَيْءٌ، وَإِنْ بَرَأَ جُرْحُ الْمُسْتَقَادِ مِنْهُ وَشَلَّ الْمَجْرُوحُ الْأَوَّلُ أَوْ بَرَأَتْ جِرَاحُهُ وَبَهَا عَيْبٌ أَوْ نَقَصٌ أَوْ عَثَلٌ، فَالْمُسْتَقَادُ مِنْهُ لَا يُكْسِرُ الثَّانِيَةَ وَلَا يُقَادُ بِجُرْحِهِ، قَالَ: وَلَكِنَّهُ يَعْقِلُ لَهُ بِقَدْرِ مَا نَقَصَ مِنْ يَدِ الْأَوَّلِ أَوْ فَسَدَ مِنْهَا، وَالْجِرَاحُ فِي الْجَسَدِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: فَإِذَا عَمَدَ الرَّجُلُ إِلَى امْرَأَتِهِ فَفَقَّأَ عَيْنَهَا أَوْ كَسَرَ يَدَهَا أَوْ قَطَعَ إصْبَعَهَا أَوْ أَشْبَاهَ ذَلِكَ مُتَعَمِّدًا لِذَلِكَ، فَإِنَّهَا تُقَادُ مِنْهُ. وَأَمَّا الرَّجُلُ يَضْرِبُ امْرَأَتَهُ بِالْحَبْلِ أَوْ بِالسَّوِطِ فَيُصِيبُهَا مِنْ ضَرْبِهِ مَا لَمْ يُرِدْ وَلَمْ يَتَعَمَّدْ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَعْقِلُ مَا أَصَابَ مِنْهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَلَا يُقَادُ مِنْهُ.

١٥٢٤ - مَاتَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ابْنَ حَزْمٍ أَقَادَ مِنْ كَسْرِ الْفَخِذِ.

دِيَّةُ السَّائِبَةِ وَجَنَائِثُهَا

١٥٢٥ - مَاتَ عَنْ أَبِي الرَّنَادِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ سَائِبَةَ أَعْتَقَهُ بَعْضُ الْحَاجِّ، فَقَتَلَ ابْنُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَائِذٍ، فَجَاءَ الْعَائِذِيُّ أَبُو الْمَقْتُولِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَطْلُبُ دِيَّةَ ابْنِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: لَا دِيَّةَ لَهُ. فَقَالَ الْعَائِذِيُّ: أَرَأَيْتَ لَوْ قَتَلَهُ ابْنِي؟ فَقَالَ عُمَرُ: إِذَا تَخَرَّجُونَ دِيَّتَهُ. فَقَالَ هُوَ: إِذَا كَالَأَرْقَمِ إِنْ يُتْرَكَ يَلْقَمُ وَإِنْ يُقْتَلُ يَنْقَمُ.

فليس الخ لأنه استوفى حقه ولا يمكنه التقيد بوصف إسلامه؛ لما فيه سد باب القصاص، والاحتراز عن الريادة والسرابة ليس في وسعه، وهو قول أبي يوسف وعمر، وقال أبو حنيفة: يصمن دية نفس من قطع قودا فسرى إلى النفس؛ لأن حقه في القطع لا في القتل. (المحلى) **ولا يقاد منه** في "المهاج": لو عزر ولي، أو وال، أو روح، أو معمم، فمضموون تعريضهم على العقلة إذا حصل له هلاك، لأنه مشروط سلامة العاقبة. ومذهب عثمان كما في "الهداية" وغيره: أن من حد أو عزر فمات، هدر دمه وإن عزر روح عرسه صمم؛ لأن تأديبه سماح، فقيد بشرط السلامة. (المحلى) **سائبة** العبد الذي شرط في عتقه أن لا يرثه المولى، من ساب، أي جرى وذهب. (المحلى) **يترك بلقمة الخ** نزة المجهول، وعزر ما فيهما، أي إن تركته قنتك وإن قتته قتلت بها. وهذا مثل من أمثال العرب، يعني إن قتلته كان له من ينقم منك، وإن تركته قتلك.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْقَسَامَةِ

تَبْدِئَةُ أَهْلِ الدَّمِّ فِي الْقَسَامَةِ

١٥٢٦ - مَدَّث عَنْ أَبِي لَيْلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ،

القسمه بفتح القاف وحقة المهملة سمعني القسم. وقيل: مصدر، يقال: أقسم يقسم قسامة إذا حلف، وقد يصدق على الجماعة الذين يقسمون، كما في بعض الشروح، وفي "القاموس": القسامة: خسارة يقسمون على شيء ويأحدونه، أو يشهدون، وفي الشرع عبارة عن أيمان يقسمه بن أولياء الدم على استحقاق دم صاحبهم، وهذا على رأي مالك والشافعي، وعند أبي حنيفة: هي أيمان يقسم بها أهل الحلة المقيمون على قتل عيبتهم. قال عياض: حديث القسامة أصل من أصول الشرع، وبه أخذ العلماء كافة من الصحابة ومن بعدهم ومن احتنفوا في كيفية الأحكام، ولم يأحد به ساء وسليمان بن يسار، وقتادة وابن عيينة والشافعي، وعن عمر بن عبد العزيز روايتان. (المحلى) قلت: المذهب فيه هو استحقاق القود بالخلف خمسين من أولياء المقتول عند الشافعي. إن كان هناك، ولا فمذهبهم مثل مذهبنا، وهو: أنه يجب على وب المقتول إقامة لينة، وإن تعسر، حلف انتهمون خمسين يمينا: ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا، فإن قامت لينة أفيد منه، وإن لم تقم ونكحوا عن اليمين، وجب الدية، وإن حلفوا نرووا من الدية عندهم، وعددنا بعموم الدية على كل حال، سواء حلفوا أو نكحوا عن اليمين، وهذا هو الثابت بالظهر إلى مجموع الروايات: إذ اللينة على مدعي واليمين على من أنكر، ولا معنى لإيجاب اليمين على أولياء المقتول، وقد ذكرت اللينة في كثير من الروايات، وما يذكر فيها محمول على ما ذكرنا؛ لأن الواقعة متحدة فيعمل بما وافق الأصول منها دون ما حالف. وكذلك احتنف فيها بين حلف اليهود خمسين يمينا، فمن مثبها ومن ناف إياها، واجمع أن اليهود كتبوا إليه حلف خمسين، ولم يشهدوا ولم يطسبهم. ولا معتبر عما كتبوا إليه. فإن الأيمان لا بد أن تكون في محسن لقضاء حضور حاكم ولم يوجد فمن ذكرها على ما كتبتهم، ومن نفاها نفى اليمين المطابق للقاعدة.

ثم إن الروايات محتفة أيضا في بدل الدية من كان، والأصل: أن اليهود لم يثبت عليهم شيء؛ عدم سنة، وكانوا مستعدين للأيمان، إلا أن أولياء المقتول لم يقبوا منهم، وكان ذلك حقا لهم، فسقط أيمانهم بإسقاط هؤلاء، إلا أن اليهود بدؤوا من الماء شيئا طما منهم أن لقصة مسخرة إلى أريد من ذلك، وقد حافوا على أنفسهم شوت المدعي حيث وجد القتل فيهم، فأحوا أن يسلموا من ذلك بما بدؤوا، وقوله النبي صلى الله عليه وسلم: ما عذب الله مؤمنا لم يثبت عليه المدعي =

عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حُثَمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنْ كُبراءِ قَوْمِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةَ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جَهْدِ أَصَابِهِمْ، فَأَتَى مُحَيِّصَةُ فَأَحْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي فَقِيرٍ بَنِي أَوْ عَيْنٍ، فَأَتَى يَهُودَ فَقَالَ: أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ. فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ. فَأَقْبَلَ حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ فَذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ، ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ - وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ - وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَذَهَبَ مُحَيِّصَةُ لِيَتَكَلَّمَ وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِخَيْبَرَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَبُرَ كَبْرٌ، يُرِيدُ السِّنَّ، فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحَيِّصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِمَّا أَنْ يَدُودَا صَاحِبَكُمُ وَإِمَّا أَنْ يُؤْذِنُوا بِحَرْبٍ. فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَكَتَبُوا: إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِحُوَيْصَةَ

- وهو الظاهر؛ لعدم وجود البينة وعدم مالات هؤلاء بالأيمان، سيمو من غير شيء، ولم يروؤوا في مال ولا نفس. فهذه حقيقة القصة، ثم أنه ﷺ أكمل دينه من عبده، فمن أنكر الأحد من اليهود فإنما أنكر أحدكنها، ومن أنكرت أحدها منهم فإنما قصد بدئت أحد شيء من ذلك. ومما ينبغي تنبيه عليه أن حبر يدك كانت قد تفتح بعد، وكان لأقوام فيما بينهم تعاهد، كما يدل عليه قوله في الرواية: "فأدبو، خرب من الله ورسوله" إذ لو كانت مفتوحة لما افتقر إلى الحرب والإيدان، ولذلت لم ينتع شيء. قصة القتل هذه حق انتع، ولا يرد على الحمية ما أورد من أن مذهبكم في القسامة أخيف الملاك لا السكان، وهما قد خيف السكان ولم يتعرض للملاك وهم المسلمون. وإنما جرى أمر القسامه عبيهم، لما أن القوم كانوا معاهدين، وكانت القسامة شائعة في الجاهلية على النحو الذي قس، فلا يورد أنه لو لم تفتح بعد لما قسوا ذلك منهم؛ لأنهم كانوا غير مقدرين عليهم.

محيصه بضم الميم وفتح الحاء وكسر التحتانية المشددة وهما بضاد. وفيه: سكون اياء، وكذا حويصة أخوه، فيه عتان أيضاً، قال الموهبي: تشديد اياء فيهما أشهر اللغتين. **في فقير سر** هو بناء ثم قاف، على لفظ الفقير صد العي، هو اسم القرية الفقيرة، أو سعة الفهم. وفيه: حمزة بني تكون حو السجل. قوله: "أو عين" أي أو أنقي في عين، بالشك من الراوي. (المحلى) **كبر كبر** أي ليلى الكلام، أو لبدأ بالكلام الكبير، يريد السن، أو المعنى عظم من هو أكبر منك أن تعوض إليه الكلام. وفي رواية: "الكبر" بضم الكاف وسكون الموحدة، وتصب آخره على الإعراف بفعل مقدر، أي قدم الأكبر سنا. (المحلى) **أن يودنوا بحرب**. أي يدعوا إليكم دينه، وإما أن يعلموا أنهم ممنوعون من انتهاك أحكامها، فينقض عهدهم ويصيرون حرباً عليها (المحلى)

وَمُحِيصَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟ فَقَالُوا: لَا، قَالَ: أَتَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟ قَالُوا: لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ. فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ بِمِائَةِ نَاقَةٍ حَتَّى أَدْخَلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارَ. قَالَ سَهْلٌ: لَقَدْ رَكُضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءُ. قَالَ مَالِكٌ: الْفَقِيرُ هُوَ الْبُئْرُ.

١٥٢٧ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيَّ وَمُحِيصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ فَتَفَرَّقَا فِي حَوَائِجِهِمَا، فَقَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ، فَقَدِمَ مُحِيصَةُ فَأَتَى هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِيَتَكَلَّمَ، لِمَكَانِهِ مِنْ أَخِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَبُرَ كَبْرٌ، فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ وَمُحِيصَةُ، فَذَكَرَا شَأْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتَحْلِفُونَ بِاللَّهِ خَمْسِينَ يَمِينًا وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ أَوْ قَاتِلِكُمْ؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَمْ نَشْهَدْ وَلَمْ نَحْضُرْ. فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَتُبْرئُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ نَقْبَلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ. قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: فَرَعَمَ بُشَيْرٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَدَّاهُ مِنْ عِنْدِهِ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا وَالَّذِي سَمِعْتُ مِمَّنْ أَرْضَى فِي الْقَسَامَةِ، وَالَّذِي اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ عِنْدَنَا فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ: أَنَّ يَبْدَأَ بِالْأَيْمَانِ الْمُدْعُونَ

فبرئكم يهود مرفوع غير مودع؛ لأنه غير مصروف للعلمية والتأنيث، على إرادة اسم القبيلة أو الاصطفاء، أي يرفعون منكم الظن والتهمة منهم. **خمسِينَ يَمِينًا** والمعنى بربئكم من أَلْ خلعوا، وروي: فبرأكم، من البراءة، أي يبرئ إليكم من دعوتكم؛ لظاهر الحديث أهم إذا خلعوا ارتفعت الدية عنهم، وهو مذهب الشافعي وأحمد، وعندنا يجب الدية مع وجود أيمانهم. (المحلى)

فِي الْقَسَامَةِ فَيَحْلِفُونَ، وَأَنَّ الْقَسَامَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا بِأَحَدٍ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَقُولَ الْمَقْتُولُ:
 دَمِي عِنْدَ فُلَانٍ، أَوْ يَأْتِيَ وُلاَةَ الدَّمِ بِلَوْثٍ مِنْ بَيِّنَةٍ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَاطِعَةً عَلَى الَّذِي
 يَدَّعَى عَلَيْهِ الدَّمُ، فَهَذَا يُوجِبُ الْقَسَامَةَ لِلْمُدَّعِينَ الدَّمَّ عَلَى مَنْ ادَّعَوْهُ عَلَيْهِ، وَلَا تَجِبُ
 الْقَسَامَةُ عِنْدَنَا إِلَّا بِأَحَدٍ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ. قَالَ مَالِكٌ: وَتِلْكَ السُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ
 فِيهَا عِنْدَنَا، وَالَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ: أَنَّ الْمُبْدئينَ بِالْقَسَامَةِ أَهْلُ الدَّمِ، وَالَّذِينَ
 يَدَّعَوْنَهُ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ. قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ بَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَارِثِيِّينَ فِي قَتْلِ
 صَاحِبِهِمُ الَّذِي قُتِلَ بِخَيْبَرَ. قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ حَلَفَ الْمُدَّعُونَ اسْتَحَقُّوا دَمَ صَاحِبِهِمْ،
 وَقَتَلُوا مَنْ حَلَفُوا عَلَيْهِ، وَلَا يُقْتَلُ فِي الْقَسَامَةِ إِلَّا وَاحِدٌ لَا يُقْتَلُ فِيهَا اثْنَانِ. يَخْلِفُ مَنْ
 وُلاَةِ الدَّمِ خَمْسُونَ رَجُلًا خَمْسِينَ يَمِينًا، فَإِنْ قَلَّ عَدَدُهُمْ أَوْ نَكَلَ بَعْضُهُمْ رُدَّتْ
 الْأَيْمَانُ عَلَيْهِمْ إِلَّا أَنْ يَنْكُلَ أَحَدٌ مِنْ وُلاَةِ الْمَقْتُولِ وُلاَةِ الدَّمِ الَّذِينَ يَجُوزُ لَهُمُ الْعَفْوُ
 عَنْهُ، فَإِنْ نَكَلَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيكَ فَلَا سَبِيلَ إِلَى الدَّمِ إِذَا نَكَلَ أَحَدٌ مِنْهُمْ، قَالَ مَالِكٌ:
 وَإِنَّمَا تُرَدُّ الْأَيْمَانُ عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ إِذَا نَكَلَ أَحَدٌ مِمَّنْ لَا يَجُوزُ لَهُ عَفْوٌ.

قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ نَكَلَ أَحَدٌ مِنْ وُلاَةِ الدَّمِ الَّذِينَ يَجُوزُ لَهُمُ الْعَفْوُ عَنِ الدَّمِ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا،
 فَإِنَّ الْأَيْمَانَ لَا تُرَدُّ عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنْ وُلاَةِ الدَّمِ إِذَا نَكَلَ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنِ الْأَيْمَانِ،

فيحلفون وبه قال الشافعي وأحمد؛ لأنه بدأ بالمدعين. قال عياض: وضعف هؤلاء رواية من روى الابتداء
 بيمين المدعى عليهم. وقالوا: إن هذه الرواية وهم؛ لأن روايات الابتداء بالمدعين صحاح مشهورة، وقال أبو حنيفة:
 لا يبدأ بهم بل يقسم أهل الحلة، يتخيرهم الولي، يحلفون بالله: ما قتلناه ولا علمنا قاتله؛ للحديث المشهور: **سعى**
سعى مدعى عليه (المحلى) **الحارثيين**. أي حويصة ومحبيصة وعبد الرحمن بن سهل من بني الحارث كما مر آنفا.
إذا نكل أحد منهم. أما عند الشافعي فيأثم يجب نكلهم الدية لا القصاص، فلو نكل أحدهم حلف الآخر
 خمسين وأحد حصته. (المحلى) **إذا نكل أحد إلح** وهم غير الورثة من عشيرة المقتول. (المحلى)

وَلَكِنْ الْأَيْمَانُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ تُرَدُّ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِمُ الدَّمُ، فَيَحْلِفُ مِنْهُمْ خَمْسُونَ رَجُلًا خَمْسِينَ يَمِينًا، فَإِنْ لَمْ يَتْلَعُوا خَمْسِينَ رَجُلًا رُدَّتْ الْأَيْمَانُ عَلَى مَنْ حَلَفَ مِنْهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ أَحَدٌ يَحْلِفُ إِلَّا الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ، حَلَفَ هُوَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَبَرَى.

قَالَ مَالِكٌ: فَإِنَّمَا فُرِّقَ بَيْنَ الْقَسَامَةِ فِي الدَّمِّ وَالْأَيْمَانِ فِي الْحُقُوقِ، أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا ذَانَنَ الرَّجُلَ اسْتَثْبَتَ عَلَيْهِ فِي حَقِّهِ، وَأَنَّ الرَّحْلَ إِذَا أَرَادَ قَتْلَ الرَّحْلِ لَمْ يَقْتَنُهُ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ، وَإِنَّمَا يَلْتَمِسُ الْخُلُوةَ، قَالَ: فَلَوْ لَمْ تَكُنِ الْقَسَامَةُ إِلَّا فِيمَا تَثْبُتُ فِيهِ الْبَيِّنَةُ، وَلَوْ عَمِلَ فِيهَا كَمَا يُعْمَلُ فِي الْحُقُوقِ، هَلَكَتِ الدِّمَاءُ وَاجْتَرَأَ النَّاسُ عَلَيْهَا إِذَا عَرَفُوا الْقَضَاءَ فِيهَا، وَلَكِنْ إِنَّمَا جُعِلَتِ الْقَسَامَةُ إِلَى وُلاَةِ الْمَقْتُولِ يُدَّوِّونَ بِهَا؛ لِيَكْفِيَ النَّاسُ عَنِ الدَّمِّ، وَلِيَحْذَرَ الْقَاتِلُ أَنْ يُؤْخَذَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ بِقَوْلِ الْمَقْتُولِ.

قَالَ مَالِكٌ فِي الْقَوْمِ يَكُونُ لَهُمُ الْعَدَدُ يَتَّهَمُونَ بِالدَّمِّ، فَيَرُدُّ وُلاَةُ الْمَقْتُولِ الْأَيْمَانُ عَلَيْهِمْ وَهُمْ نَفَرٌ لَهُمْ عَدَدٌ: إِنَّهُ يَحْلِفُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ عَنْ نَفْسِهِ خَمْسِينَ يَمِينًا، وَلَا تُقْطَعُ الْأَيْمَانُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ عَدَدِهِمْ، وَلَا يَتَرَوْنَ دُونَ أَنْ يَحْلِفَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ خَمْسِينَ يَمِينًا، قَالَ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْقَسَامَةُ تَصِيرُ إِلَى غَضَبَةِ الْمَقْتُولِ، وَهُمْ وُلاَةُ الدَّمِ الَّذِينَ يَقْسِمُونَ عَلَيْهِ، وَالَّذِينَ يُقْتَلُ بِقَسَامَتِهِمْ.

خمسين نساً وبرى وقال أبو حنيفة: لا يحلف مدعون، وإنما يحلف المدعى عليهم، فإن لم يكن له من يحلفه كره لأيمان عليهم حتى يتم خمسين؛ لما روي أن عمر ما قضى في القسامة وأثنى إليه سبعة وأربعون رجلاً، فكرر ايمان على رجل منهم حتى تمت خمسون ثم قضى بالدينه، وعن شريح وسجعني مثل ذلك، كذا في الهدية. (عسى) وهذا احسن وقال الشافعي: لدعوى القسامة أن يعين المدعى عنه. فهو قال: فتنه أحد هؤلاء. لا يسمع؛ لإلزام مدعى عليه، ولو بعدد المدعى عليه حلف كل خمسين ولا يورع عليهم، كذا في شرح مساح.

مَنْ تَجُوزُ قَسَامَتُهُ مِنْ وُلاةِ الدَّمِ فِي الْعَمْدِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَا يَحْلِفُ فِي الْقَسَامَةِ فِي الْعَمْدِ أَحَدٌ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَقْتُولِ وُلاةٌ إِلَّا النِّسَاءُ فَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ قَسَامَةٌ وَلَا عَفْوٌ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُقْتَلُ عَمْدًا: إِنَّهُ إِذَا قَامَ عَصَبَةُ الْمَقْتُولِ أَوْ مَوَالِيهِ فَقَالُوا: نَحْنُ نَحْلِفُ وَنَسْتَحِقُّ دَمَ صَاحِبِنَا، فَذَلِكَ لَهُمْ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ أَرَادَ النِّسَاءُ أَنْ يَعْفُونَ عَنْهُ فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُنَّ. قَالَ مَالِكٌ: الْعَصَبَةُ أَوْ الْمَوَالِي أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْهُنَّ؛ لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ اسْتَحَقُّوا الدَّمَ وَحَلَفُوا عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ عَفَّتِ الْعَصَبَةُ أَوْ الْمَوَالِي بَعْدَ أَنْ يَسْتَحِقُّوا الدَّمَ، وَأَبَى النِّسَاءُ وَقُلْنَ: لَا نَدْعُ قَاتِلَ صَاحِبِنَا، فَهُنَّ أَحَقُّ وَأَوْلَى بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَنْ أَخَذَ الْقَوْدَ أَحَقُّ مِمَّنْ تَرَكَهُ مِنَ النِّسَاءِ وَالْعَصَبَةِ، إِذَا ثَبَتَ الدَّمُ وَجَبَ الْقَتْلُ. ^{وَيَسْبِقُ: وَوَجِبَ} قَالَ مَالِكٌ: لَا يُقْسَمُ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ مِنَ الْمُدَّعِينَ إِلَّا اثْنَانِ فَصَاعِدًا، فَتَرَدُّ الْأَيْمَانُ عَلَيْهِمَا حَتَّى يَحْلِفَا خَمْسِينَ يَمِينًا، ثُمَّ قَدْ اسْتَحَقَّا الدَّمَ، وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا ضَرَبَ النَّفَرُ الرَّجُلَ حَتَّى يَمُوتَ تَحْتَ أَيْدِيهِمْ، قَتَلُوا بِهِ جَمِيعًا، فَإِنْ هُوَ مَاتَ بَعْدَ ضَرْبِهِمْ كَانَتْ الْقَسَامَةُ، وَإِذَا كَانَتْ الْقَسَامَةُ لَمْ تَكُنْ إِلَّا عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يُقْتَلْ غَيْرُهُ، وَلَمْ نَعْلَمْ قَسَامَةً كَانَتْ قَطُّ إِلَّا عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ.

قسامة ولا عفو وهو قال ربيعة والليث والأوراعي وأحمد وداود، وقال الشافعي: يحلف الورثة كلهم ذكورا كانوا أو إناثا، في العمد والخطأ، وهو قال أبو ثور وابن المنذر. **فذلك هم** (المخفى) وإن لم يكونوا ورثة، وهو قول الأوراعي والليث وأحمد، ومذهب الشافعي. أن الحالف هو الورثة، فلا يحلف أحد من الأقارب غير الورثة، واحتج بقوله **فذلك هم** مستحب. فجعل الحالف هم المستحق للدية والقصاص، ومعلوم أن غير الورث لا يستحق شيئا، فدل على أن المراد حلف من يستحق الدية. **فذلك هم** (المخفى) **بعد صرحهم** قال أبو حنيفة والشافعي: ليس فيه القسامة، بل يجب فيه القصاص ولو مات بعد صرحهم بأيام. (اعني)

الْقَسَامَةُ فِي قَتْلِ الْخَطَا

قَالَ مَالِكُ: الْقَسَامَةُ فِي قَتْلِ الْخَطَا يُقْسِمُ الَّذِينَ يَدْعُونَ الدَّمَ وَيَسْتَحِقُّونَهُ بِقَسَامَتِهِمْ، يَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا، ثُمَّ تَكُونُ عَلَى قَسَمِ مَوَارِيثِهِمْ مِنَ الدِّيَةِ، فَإِنْ كَانَ فِي الْإِيمَانِ كُسُورٌ - إِذَا قُسِمَتْ بَيْنَهُمْ - نُظِرَ إِلَى الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ تِلْكَ الْإِيمَانِ إِذَا قُسِمَتْ، فَتُجْبَرُ عَلَيْهِ تِلْكَ الْيَمِينُ. قَالَ مَالِكُ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَقْتُولِ وَرَثَةٌ إِلَّا النِّسَاءُ، فَإِنَّهُنَّ يَحْلِفْنَ وَيَأْخُذْنَ الدِّيَةَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ حَلَفَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَأَخَذَ الدِّيَةَ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي قَتْلِ الْخَطَا وَلَا يَكُونُ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ.

الْمِيرَاثُ فِي الْقَسَامَةِ

قَالَ مَالِكُ: إِذَا قَبِلَ وَلَاةُ الدَّمَ الدِّيَةَ فَهِيَ مَوْرُوثَةٌ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، يَرِثُهَا بَنَاتُ الْمَيِّتِ وَأَخَوَاتُهُ وَمَنْ يَرِثُهُ مِنَ النِّسَاءِ، فَإِنْ لَمْ يُحْرَزِ النِّسَاءُ مِيرَاثُهُ كَانَ مَا بَقِيَ مِنْ دِيَّتِهِ لِأَوْلَى النَّاسِ بِمِيرَاثِهِ مَعَ النِّسَاءِ. قَالَ مَالِكُ: إِذَا قَامَ بَعْضُ وَرَثَةِ الْمَقْتُولِ الَّذِي يُقْتَلُ خَطَاً، يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الدِّيَةِ بِقَدْرِ حَقِّهِ مِنْهَا وَأَصْحَابُهُ غَيْبٌ، لَمْ يَأْخُذْ ذَلِكَ وَلَمْ يَسْتَحِقَّ مِنَ الدِّيَةِ شَيْئًا قَلًّا وَلَا كَثُرًا، دُونَ أَنْ يَسْتَكْمِلَ الْقَسَامَةَ، يَحْلِفُ خَمْسِينَ يَمِينًا، فَإِنْ حَلَفَ خَمْسِينَ يَمِينًا اسْتَحَقَّ حِصَّتَهُ مِنَ الدِّيَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الدَّمَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِخَمْسِينَ يَمِينًا، وَلَا تَثْبُتُ الدِّيَةُ حَتَّى يَثْبُتَ الدَّمُ، فَإِنْ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْوَرَثَةِ أَحَدٌ حَلَفَ...

ثم تكون الح في روضة وست، تحلف الزوجة عشرا والست أربعين. د قسست ففي الأوبس: تحلف الأم سبعة عشر يمينًا، والأب ثلاثة وثلاثين يمينًا، لأن عليها أن تحلف ستة عشر يمينًا وثلاثين يمينًا، وهي ثلث خمسين، فحجر الكسر. (المحلى) ولا تكون في قتل لعمد فلا يحلف في العمد النساء ولا واحد، بل لا بد من اثنين فصاعداً.

مِنَ الْخَمْسِينَ يَمِينًا بِقَدْرِ مِيرَاثِهِ مِنْهَا، وَأَخَذَ حَقَّهُ حَتَّى يَسْتَكْمِلَ الْوَرَثَةَ حُقُوقَهُمْ، فَإِنْ جَاءَ أَخٌ لَأُمٍّ فَلَهُ السُّدُسُ وَعَلَيْهِ مِنَ الْخَمْسِينَ يَمِينًا السُّدُسُ، فَمَنْ حَلَفَ اسْتَحَقَّ حَقَّهُ مِنَ الدِّيَةِ وَمَنْ تَكَلَّ بِطُلَّ حَقَّهُ. وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ غَائِبًا أَوْ صَبِيًّا لَمْ يَبْلُغْ الْحُلُمَ، حَلَفَ الَّذِينَ حَضَرُوا خَمْسِينَ يَمِينًا، فَإِنْ جَاءَ الْغَائِبُ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ الْحُلُمَ حَلَفَ كُلُّ مَنْهُمَا، يَحْلِفُونَ عَلَى قَدْرِ حُقُوقِهِمْ مِنَ الدِّيَةِ وَعَلَى قَدْرِ مَوَارِيثِهِمْ مِنْهَا، قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

الْقَسَامَةُ فِي الْعَبْدِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْعَبْدِ: أَنَّهُ إِذَا أُصِيبَ الْعَبْدُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً ثُمَّ جَاءَ سَيِّدُهُ بِشَاهِدٍ، حَلَفَ مَعَ شَاهِدِهِ يَمِينًا وَاحِدَةً، ثُمَّ كَانَ لَهُ قِيمَةُ عَبْدِهِ، وَلَيْسَ فِي الْعَبْدِ قَسَامَةٌ فِي عَمْدٍ وَلَا خَطَأٍ، وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ قَتَلَ الْعَبْدُ عَبْدًا عَمْدًا أَوْ خَطَأً، لَمْ يَكُنْ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ قَسَامَةٌ وَلَا يَمِينٌ، وَلَا يَسْتَحِقُّ سَيِّدُهُ ذَلِكَ إِلَّا بَيِّنَةً عَادِلَةً أَوْ بِشَاهِدٍ، فَيَحْلِفُ مَعَ شَاهِدِهِ، قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

يسكمل الورثة حقوقهم. وبه قال الشافعي: إنه لو حضر الغائب بعد حلف الحاضر، حلفه بقدر حصته كما لو كان حاضرا. (الحلى) وليس الخ وقال أبو حنيفة والشافعي: يثبت القسامة في قتل العمد كالحرة مع شاهده. وذلك على أصله من قول شاهد واحد مع يمين المدعي خلافا لأبي حنيفة. (الحلى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتاب الحدود

ما جاء في المرحم

١٥٢٨ - مَاتَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتْ الْيَهُودُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَأَمْرَأَةً زَيَّابَا، فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ؟ فَقَالُوا: نَقْضُحُهُمْ وَيُحْدَثُونَ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبْتُمْ، إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ. فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَشَرَوْهَا، فَوَضَعَ أَحَدُهُمَا يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَقَالُوا: صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ! إِنَّ فِيهَا آيَةَ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا.....

الرحل : به اسم الرجل، والمراد تسمي. سيرة صفة موحدة. **محدود** : أح. قال ثوري. هذا أسير ليس
 بتقيدهم ولا معرفة احكام فيهم. وقد هو لإبراهيم قد يعتقدونه في كذاهم. قال نسطالي. م. مبدأ من أسماء
 الاستفهام. 'محدود' حصة في محل الخبر، ومبدأ وآخر معمول لفعل. وإنما سألهم إمامهم عما يعتقدونه في
 كتابهم الموافق للإسلام؛ فامة لمحنة عليهم وإصهار لما كتموه وبدوه من حكم التوراة. فأردوا تعطين بعضها.
نقصهم : بفتح النون وإضاد المعجمة، وهو معمول مقدر. أي حد أن نقصهم ومحدود. وإنما أتى 'حد'
 المفعول محذولاً والآخر معروفاً؛ ليظهر بأن النقصية موكولة إليهم إن اجتهدهم، إن سألوا. سنجمو وجه الترابي
 بأصح أو عرووه، وأحد م. بكس كدث. وفي 'الحارثي' في تفسيره أنه. قالهم: **نقص** من
نقص : قالوا: نعمتهما. من الحميم، ونسب: حميمهما. باء واللام - أي نعمتهما على حمل، وفي رواية
 نعمتهما. باء أي نعمتهما على حمل، وفي رواية. وحالف من وجوهه وبضافهما. (عنى)

على أنه **الرحم** وقد وقع ياء في رواية أبي هريرة، ونقصه 'محض' والمقصود إن رب وعامت عنهما أنية رحما، وإن كانت المرأة حتى ترصد كذا حتى يقع ما في صحتها. (على) أن **شيء** أنه **الرحم** وفي رواية سرر أنه =

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **فَرَجِمَا**. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَحْنِي عَلَى الْمَرْأَةِ يَقِيهَا الْحِجَارَةَ. قَالَ مَالِكٌ: يَغْنِي يَحْنِي يُكَبُّ عَلَيْهَا حَتَّى تَقَعَ الْحِجَارَةُ عَلَيْهِ.

١٥٢٩ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ الْأَخَرَ زَنَى. فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ ذَكَرْتَ هَذَا لِأَحَدٍ غَيْرِي؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: قُتِبَ إِلَى اللَّهِ وَاسْتَشِيرَ بِشَرِّ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ. فَلَمْ تُقَرَّرْهُ نَفْسُهُ حَتَّى أَتَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ مِثْلَ مَا قَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ. فَلَمْ تُقَرَّرْهُ نَفْسُهُ حَتَّى جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ الْأَخَرَ رَنَى. فَقَالَ سَعِيدٌ: فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

= فكما إذا أحدا الشريف تركاه وإذا أحدا الضعيف أقما عليه الحد، قلنا: لو حتم على شيء نقيم على الشريف والوضيع، فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم. (الحلى)

فرجما بالاساط بالمضى. قال اسوي: فيه دليل على وجوب الرجم على الكافرين، وأن الكفار يخاطبون بالفروع وهو الصحيح، وقيل: لا، وهو مذهب مشايخ شمرقد من الحنفية، وقيل: في الهي دون الأمر. وفيه: أن الكفار إذا تحاكموا إلينا، حكم القاضي بينهم حكم شرعا (الحلى) قلت: هذا صريح في أن الإسلام ليس بشرط في الإحصان، كما ذهب إليه الشافعي وأحمد وأبو يوسف في رواية، وعند أبي حنيفة وعمر والمالكية: الإسلام شرط، واستدلوا بأحاديث وردت في ذلك، وأحالوا عن رجم اليهوديين بأن ذلك كان في ابتدء الإسلام حكم التوراة، ولذلك سألهم عن ما فيها، ثم برل حكم الإسلام بالرحم باشتراط الإحصان. واشتراط الإسلام فيه بقوله ﷺ من أسلم من أسلم الله فليس محصن أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده، عن ابن عمر مرفوعا، وأخرجه الدارقطني في مسنده، وأخرج اندار قصي بن كعب بن مالك: أنه أراد أن يتروح يهودية، فقال رسول الله ﷺ لا يحيا فيها، لا تحصى فهذه القصة دلت على عدم اشتراط الإسلام، والحديث المذكور من عليه، والقول مقدم على الفعل مع أن في اشتراطه احتياط، وهو مطلوب في باب الحدود.

يحنى قال ابن عبد البر: أكثر شيوحا قالوا: يحنى بالخاء والنون أي يكب عليها، وقال بعضهم عنه: بالخيم، والصواب فيه عند أهل العلم: يحنى بالخيم والخمرة أي يحنى عليها. (الحلى)

الأخر همرة مقصورة، والمد خطأ، أي الأبعد من الخير، وقالوا: معناه: الأبعد والأدنى، وقيل: النسيم، وقيل: الشقي، وكه متقارب، ويراد به نفسه، فحقرها وعانها بما فعل. (الحلى)

ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يُعْرَضُ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. حَتَّى إِذَا أَكْثَرَ عَلَيْهِ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِهِ فَقَالَ: هَلْ يَشْتَكِي أَمْ بِهِ جَنَّةٌ؟ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاللَّهِ إِنَّهُ لَصَحِيحٌ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَبَكَّرُ أَمْ تَيْبٌ؟ فَقَالَ: بَلْ تَيْبٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجِمَ.

١٥٣٠ - مَاتَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمٍ يُقَالُ لَهُ: هَزَالٌ، يَا هَزَالُ! لَوْ سَتَرْتَهُ بِرِدَائِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ. قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ يَزِيدُ بْنُ نَعِيمٍ ابْنُ هَزَالٍ الْأَسْلَمِيُّ، فَقَالَ يَزِيدُ: هَزَالٌ جَدِّي وَهَذَا الْحَدِيثُ حَقٌّ.

١٥٣١ - مَاتَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزُّنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجِمَ.

هَلْ يَشْكِي الخ هو مبتلى بشكايه أو مرض أذهب عقله، أم به حبه بكسر الحيم وتشديد الهمزة أي الحيون. قال ابن عبد البر: إن المحون لا حد عليه وهو إجماع، وإن إظهار الإنسان ما يأتيه من الفواحش حيون لا يبعده إلا الهناين، وإنه ليس من شأن ذوي العقول. هَزَالٌ تشديد الهمزة، ابن يزيد بن دباب - بضم المعجمة وحقبة الموحدة - أبو نعيم الأسلمي، وهو الذي أرسل ماعرا إلى أبيه وكان ماعرا عند هزال. (محقى)

لَكَانَ خَيْرًا لَكَ قال الساجي: المعنى كان خيرا لك من إظهار أمره، وكان ستره بأن يأمره بسوة ولكتما كما فعله أبو بكر وعمر، أي لو لم تعد السبل إلى ستره لا بردئت كان أفضل مما أشرت إليه به من الإظهار. قال التوربشتي: وذلك أن الهزال أبو نعيم كان له مولاة، اسمها فاضمة، فوقع عيناها ماعرا، فعنه به هزال فاستحمله، وأشار بالحق إلى أبيه والاعتراف بالزنا عنى حسن في ذلك وهو يريد السوء والهووان. (محقى)

أَرْبَعَ مَرَّاتٍ قال محمد: وهذا تأخذ، لا يخذ الرجل باعترافه بالزنا حتى يقر أربع مرات في أربع محاسن، وكذا جاءت السنة. لا يؤخذ الرجل باعترافه عنى نفسه بالزنا حتى يقر أربع مرات، وهو قول أبي حنيفة وإمامة من فقهاءنا، وكذا أحمد في الترييع. وخالف فيه الشافعي ومالك، فقالا باكتفاء الإقرار مرة، عتارا بسائر الحقوق وفي اشتراط اختلاف المحاسن خلاف لأحمد وابن أبي ليلى ولنا: ما ورد في بعض طرق قصة ماعر من الترييع في أربع محاسن.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ يُؤْخَذُ الرَّجُلُ بِاعْتِرَافِهِ عَلَى نَفْسِهِ.

١٥٣٢ - **مسند** عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ زَيْدِ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا زَنَتْ وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اذْهَبِي حَتَّى تَضَعِي. فَلَمَّا وَضَعَتْ جَاءَتْهُ، فَقَالَ: اذْهَبِي حَتَّى تُرَضِعِيهِ، فَلَمَّا أَرْضَعَتْهُ جَاءَتْهُ، فَقَالَ: اذْهَبِي فَاسْتَوْدِعِيهِ، قَالَ: فَاسْتَوْدَعَتْهُ ثُمَّ جَاءَتْ، فَأَمَرَهَا فَرَجِمَتْ.

١٥٣٣ - **مسند** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَقَالَ الْآخَرُ: وَهُوَ أَفْقَهُهُمَا: أَجَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأُذِنَ لِي أَنْ أَتَكَلَّمَ، قَالَ: تَكَلَّمْ، فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَبِجَارِيَةٍ لِي، ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **صلى الله عليه وسلم** أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي

أَنَّ امْرَأَةً أَيْ مِنْ جِهِينَةٍ، كَمَا فِي "أَبِي دَاوُدَ"، وَلِمُسْلِمٍ: مِنْ عَامِدٍ، وَهُوَ بَطْنٌ مِنْ جِهِينَةٍ.

حَتَّى تَضَعِي وَفِيهِ أَنَّ الْحَمْلَ لَا تَرْجِمُ حَتَّى تَضَعِ، سَوَاءٌ كَانَ حَمْلُهَا بِالرَّيِّ أَوْ غَيْرِهِ، وَهَذَا يَجْمَعُ لِثَلَاثٍ يَقْتُلُ جَنِينَهَا، وَلَا تَحْلِدُ وَهِيَ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعِ. (الْحَمْلَى) **وَهُوَ أَفْقَهُهُمَا** قَالَ الْخَافِضُ رِيسَ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنَّ الرَّاوي كَانَ عَارِفًا بِمَا قَبْلَ أَنْ يَتَحَاكَمَا، فَوَصَفَ الثَّانِي بِأَنَّهُ أَفْقَهُ مِنَ الْأَوَّلِ مُطْلَقًا، وَيَحْتَمِلُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ الْخَاصَّةِ بِحَسَنِ آدَبِهِ فِي الاسْتِثْدَانِ أَوَّلًا، وَتَرْكُ رَفْعِ صَوْتِهِ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ رَفَعَهُ. **عَسِيفًا** بِالْعَيْنِ وَالسِّينِ الْمَهْمَلَتَيْنِ، أَيْ أَحْرًا عَلَى هَذَا أَيْ عِنْدَهُ أَوْ لَهُ، فَ"عَلَى" بِمَعْنَى اللَّامِ، كَذَا ذَكَرَ الْقِسْطَلَانِيُّ.

سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فِيهِ جَوَارٌ اسْتَفْتَاءَ غَيْرِهِ **عَلَيْهِ** فِي رَمْنِهِ، وَجَوَارٌ اسْتَفْتَاءَ الْمَفْضُولِ مَعَ وَجُودِ أَفْضَلٍ مِنْهُ، وَكَانَ يَفْتِي فِي رَمْنِ النَّبِيِّ ﷺ الْخُلَفَاءَ الْأَرْبَعَةَ، وَأَبِي بَنِي كَعْبٍ، وَمَعَادِ بْنِ جَبَلٍ، وَرَيْدَ بْنِ ثَابِتٍ. (الْمَحَلِيُّ)

بِيَدِهِ! لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرُدَّ عَلَيْكَ، وَجَلَدَ ابْنَهُ مِائَةً، وَعَرَبَهُ عَامًا، وَأَمَرَ أُنَيْسًا الْأَسْلَمِيَّ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَةَ الْآخَرِ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا. قَالَ: فَأَعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَسِيفُ: الْأَجِيرُ.

١٥٣٤ - **مالك** عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنِّي وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا أُمُتِلُهُ حَتَّى آتِيَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ.

١٥٣٥ - **مالك** عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا أُحْصِنَ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ، أَوْ الْاعْتِرَافُ.

كتاب الله قال النووي: حمل أن المراد حكم الله، وقيل: هو إشارة إلى قوله: «فأمر أنيس الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر» (١٥). وفسر رسول الله ﷺ بالرجوع في المحض في حديث عبادة عند مسلم، وقيل: هو إشارة إلى قوله: «شيع» والشبهة رد ربا فارحومها. وهو مما سحنت تلاوته ونفي حكمه. **وجلد ابنه** قال برزقاني: هذا يتضمن أن به كان بكرا، وأنه اعترف بارتباة فإن إقرار الأب لا يقبل، وفريضة اعترفه حضوره مع أبيه.

حق الخ أي ثابت حكما وإن سحنت أبيه تلاوته، وهي: «الشيع» والشبهة رد ربا فارحومها الشيع كلاً من الله. والمراد بالشيع وشبهة. محض واعصية وإن كان شاكسا **إذا احصن** أي كان الربي محصيا، وهو فتح الصاد وكسره مأخوذ من الإحصاء بمعنى السبع، وهو عبارة عن كونه حراً عاقلاً بالغاً مسلماً وطئاً سكاكاً صحيحاً. وفي اشتراط الإسلام خلاف الشافعي وأحمد، والبسط في كتب الفقه.

إذا قامت البينة: أي أربعة شهود ذكور عدول، وعليه انعقد الإجماع أنه إذا قامت لبينة وهو محض برحم. أو كان الحبل إذا لم يكن لها زوج ولا سيد. (المحلى)

أو كان الحبل هذا مذهب عمر بن الخطاب وحده، وأكثر العلماء أنه لا حد عليها بخلاف جمهور أهل مطلق.

١٥٣٦ - **ما** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَتَاهُ رَجُلٌ وَهُوَ بِالشَّامِ، فَذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ وَحَدَّ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، فَبَعَثَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ إِلَى امْرَأَتِهِ يَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ، فَأَتَاهَا وَعِنْدَهَا نِسْوَةٌ خَوْلُهَا، فَذَكَرَ لَهَا الَّذِي قَالَ زَوْجُهَا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَأَخْبَرَهَا أَنَّهَا لَا تُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ، وَجَعَلَ يُلْقِيهَا أَشْبَاهَ ذَلِكَ لِتُتْرَعَ، فَأَبَتْ أَنْ تُتْرَعَ وَتَمَّتْ عَلَى الْاعْتِرَافِ، فَأَمَرَ بِهَا عُمَرُ فَرُجِمَتْ.

١٥٣٧ - **ما** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: لَمَّا صَدَرَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ مِنْ مِثْنِ أَنْاخَ بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ كَوْمَ كَوْمَةً بِطُحَاءَ، ثُمَّ طَرَحَ عَلَيْهَا رِدَاءَهُ فَاسْتَلْقَى، ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ كَبِّرْ سَنِّي، وَضَعِّفْ قُوَّتِي، وَأَنْتَشِرْتَ رِعْيَتِي، فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مُضِيعٍ وَلَا مُفَرِّطٍ. ^{وي سبعة: واستلقى} ثُمَّ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ! قَدْ سَنَنْتُ لَكُمْ السُّنَنَ، وَفَرَضْتُ لَكُمْ الْفَرَائِضَ، وَتَرَكْتُكُمْ عَلَى الْوَاضِحَةِ إِلَّا أَنْ تَضِلُّوا بِالنَّاسِ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَضَرَبَ بِإِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى ^{طريق ظاهر}

لتترع أي لترجع من الإقرار. **فأبت** أي امتنعت من الرجوع وتمت على الاعتراف (الحسيني)
فرجمت يريد أنه لما رجع ذلك إليه نو وقد أمره فرجمت، وهذا يقتضي أن لسانه عن الحاكم بأمره يشت عنه ما يشت عنه لسان بقوله، ويجعل أن يكون رفع ذلك إليه شاهدًا لشهادته أو واقد على ثبوت عبده، أو رفع ذلك إلى عمر غير الشهود عليها بالتمادي على الاعتراف. **لما صدر الخ** يريد في آخر حجته الذي قتل بعد انصرافه منها، فلما رجع من ميث إلى مكة يوم الصدر أناخ بالأصح وهو بأعنى مكة، إما لأنه رأى التحصيص مشروعا، أو لأنه نزل به حتى يقضي ما عليه ويصوف يودح، ثم يقفل منه إلى مدينة.
كوم تشديد الواو، في القاموس: كوم ارتاب: جعله كومة كومة أي قطعة قطعة. **غير مضيع الخ**: أي غير مضيع العمل ولا مقصر فيه. وفي الأثر جواز ثمن الموت لمن خاف ضررا أو فتنة في دينه، وقد فعله خلافتي من السلف، واليهي عنه محمود على ما إذا تمه ضرر من به من الغافة وخود من مشاق الدنيا، قاله النووي. (الحسيني)

ثُمَّ قَالَ: إِيَّاكُمْ أَنْ تَهْلِكُوا عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ، أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: لَا نَجِدُ حَدِيثَيْنِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَقَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ^{وفي نسخة عني} وَرَجَمْنَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ لَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ: زَادَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، لَكَتَبْتُهَا: "الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ"؛ فَإِنَّا قَدْ قَرَأْنَاهَا. قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: فَمَا انْسَلَخَ ذُو الْحِجَّةِ حَتَّى قُتِلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ^{يدل أن بوليه علام معبر} قَالَ مَالِكٌ: قَوْلُهُ: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ، يَعْنِي الثَّيْبَ وَالثَّيْبَةَ فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ.

١٥٣٨ - **مسند** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أُتِيَ بِامْرَأَةٍ قَدْ وَلَدَتْ فِي سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُرْجَمَ، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: لَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: **وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ** ^(الأحاديث ١٥) **وَقَالَ: هُوَ مَسْنُونٌ أَوْ لَادَهُنَّ حَوْشٌ** ^(مسند ابن أبي شيبة) **فَالْحَمْلُ يَكُونُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَلَا رَجْمَ عَلَيْهَا، فَبَعَثَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ فِي أَثَرِهَا فَوَجَدَهَا قَدْ رُجِمَتْ.** ^(مسند ٢٣٣)

١٥٣٩ - **مسند** أَنَّهُ سَأَلَ ابْنُ شِهَابٍ عَنِ الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ،

حديث الرجم والجلد، الأول للمحضر والثاني غيره. (المحلى) **لكنها** أي آية الرجم في المصحف، وهو: الشيخ الخ، وورد بعض الرواة: "كلاما من الله، والله عزيز حكيم". (المحلى)

فإن قد قرأناها وهي مما سح لفظه وبقي حكمه، قال النووي: وفي ترك كتابة هذه الآية دلالة ظاهرة على أن المسوخ لا يكتب في المصاحف، وفي الأثر كرامة لعمر، فقد رفع من الخوارج والنظام وغيره من المعتصرة أهم لم يقولوا بالرجم، حكاه عياض. وفي إعلان عمر بالرجم وهو على سر، وسكوت الصحابة عن المخالفة بالإلحاح دليل على ثبوت الرجم وعده نسخا، وعن أبي س كعب أنه قال: كم تعدون سورة الأحزاب؟ قال: قلت: ثنتين أو ثلاثا وسبعين آية. قال: كانت توارى سورة القرة أو أكثر. وكما قرأ فيها: "الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا". أخرجه عبد الله بن أحمد وصححه ابن حبان والحاكم. (المحلى) **في ستة أشهر** يريد بعد أن نكحت، فأمر بها فرجمت. وهذا يقتضي أنه اعتقد أن الحمل لا يكون من ستة أشهر.

فَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: عَلَيْهِ الرَّجْمُ، أَحْصَنَ أَوْ لَمْ يُحْصَنَ.

ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا

١٥٤٠ - **مات** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّانَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَوْطٍ، فَأَتَى بِسَوْطٍ جَدِيدٍ لَمْ تُقَطَّعْ ثَمَرَتُهُ، فَقَالَ: دُونَ هَذَا، فَأَتَى بِسَوْطٍ مَكْسُورٍ، فَقَالَ: فَوْقَ هَذَا، فَأَتَى بِسَوْطٍ قَدْ رُكِبَ بِهِ وَلَانَ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجُلِدَ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ! قَدْ آتَى لَكُمْ أَنْ تَنْتَهُوا عَنْ حُدُودِ اللَّهِ، مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ شَيْئًا فَلْيُسْتَرِ بِسِتْرِ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يُبْدِ لَنَا صَفْحَتَهُ، نُقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ.

١٥٤١ - **مات** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِّيقَ أَمْرًا بِرَجُلٍ قَدْ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةٍ بِكَرٍ فَأَحْبَلَهَا، ثُمَّ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّانَا، وَلَمْ يَكُنْ أَحْصَنَ، فَأَمَرَ بِهِ أَنُو نَكْرٍ فَجُلِدَ الْحَدَّ، ثُمَّ نُفِيَ إِلَى فَدَكٍ.

عليه الرحم **الح** وهو قول مالك، وقيل الشافعي: حكمه أن يرجم المحصن ويخمد غير المحصن مائة، وقال أبو حنيفة: ليس فيه حد، وإنما فيه التعزير. **تمره** أي طرفه الذي يكون في أسفله كذا في 'النهاية'، وفي 'الصحاح': ثمرة السياط: عقد أصرافها، وفي 'المعرب': عدتها وطرफها، وقيل: العقدة. (اعني) **قد ركب به** أي استعمل به في الركوب ولأن لأجله. ولعل الزقاق: "فأتي بسوط بين سوسين" وهو أحد أهل العلم أن يحد مائة سوط لا ثمرة لها. (المحلى) **القادورات** جمع قادورة: كل قول وفعل يستفح، هو الرنا وشرب الخمر وغيرهما، أي هذه السيئات.

من يبد الح من الإبداء وهو الإصهار، والصفحة بالفتح: الخاب والوجه والباحية، أي من يظهر لما معاشر الحكام ما فعله، أقصا عليه حدا. **صفحته** أي من يظهر لما فعله الذي يحفيه، كأنه كان قد عطى وجهه فكشفه فرائاه. (المحلى) **أنى فذلك** محركا فرية بحير، وهي على سعة مراحل من المدينة. قال الجمهور: إنه يعرب إلى مسافة القصر، لأن المقصود إنخاشه بالبعد عن أهل والوطن، وقال أبو حنيفة: لا يقصى بالنفي حدا إلا أن يراه الحاكم تعزيرا، وادعى الطحاوي: أنه مسوح، روى محمد بن إبراهيم السخعي: "كفى بالنفي فتنة". =

قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَعْتَرِفُ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّانَا، ثُمَّ يَرْجِعُ عَنْ ذَلِكَ وَيَقُولُ: لَمْ أَفْعَلْ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنِّي عَلَى وَجْهِ كَذَا وَكَذَا، لِشَيْءٍ يَذْكُرُهُ: إِنَّ ذَلِكَ يُقْبَلُ مِنْهُ وَلَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ. وَذَلِكَ أَنَّ الْحَدَّ الَّذِي هُوَ لِلَّهِ لَا يُؤْخَذُ إِلَّا بِأَحَدٍ وَجْهَيْنِ: إِمَّا بَيِّنَةً عَادِلَةً تُثَبِّتُ عَلَى صَاحِبِهَا، وَإِمَّا بِاعْتِرَافٍ يُقِيمُ عَلَيْهِ حَتَّى يُقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ، فَإِنْ أَقَامَ عَلَى اعْتِرَافِهِ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ. قَالَ مَالِكٌ: الَّذِي أَدْرَكَتْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا نَفْيَ عَلَى الْعَبِيدِ إِذَا زَنَوْا.

جامع ما جاء في حد الزنا

١٥٤٢ - مَاتَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصِنْ، فَقَالَ: إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا،

- وروى عبد الرزاق: أخبرنا معمر عن الزهري، عن ابن المسيب، قال: عُرِّبَ عمر ربيعة بن أمية بن حنظل في الشرب، بن حنظل فملق هرقل فتصر، فقال عمر: لا أعرب بعدة مسلما. (الحنظلي منقطعا) قلت: ومذهب الحنفية في ذلك: أن النفي أمر ليس بدخل في حد، بل هو سياسة مفوضة إلى رأي الإمام، إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، وهم في الخواب عن الأحبار الدنة على التعريب مسكت. لأول. يقول بأسح. ذكره صاحب "أهداية" وغيره، وهو أمر لا سبيل إلى إنشائه بعد ثبوت عمل احتفاء به، مع أن المسح لا يشك بالاحتفال. والثاني: أنها محمولة على التعزير، بدليل ما روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب: أن عمر عُرِّبَ ربيعة بن أمية بن حنظل في الشرب بن حنظل، فملق هرقل فتصر، فقال عمر: لا أعرب بعدة مسلما؛ فإنه لو كان النفي حد مشروعا ما صدر عن احتفاء مثله، فعلم أنه أمر سياسة. وثالث: أنها أخبار آحاد لا تخور لها البرادة على الكتاب.

على اعترافه إلخ. وبه قال أبو حنيفة وشافعي وأحمد: به. ورجع قبل الحد أو بعد ما أقام بعضه سقط عنه الحد (الحنظلي) لا نفي إلخ. لقوله ﷺ في الأمة: **لا بأس** ولم يذكر اعترافه، ولأن نفيه يقصر سيده، مع أنه لا حماية من سيده، وبه قال الحسن وأحمد وإسحاق، وفي تعريب العبد لشافعي قولان. (الحنظلي)

مَا جَاءَ فِي الْمُغْتَصَبَةِ

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْمَرْأَةِ تَوْجُدَ حَامِلًا وَلَا زَوْجَ لَهَا، فَتَقُولُ: قَدْ اسْتَكْرَهْتُ أَوْ تَزَوَّجْتُ: أَنْ ذَلِكَ لَا يُقْبَلُ مِنْهَا، وَإِنَّهَا يُقَامُ عَلَيْهَا الْحَدُّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا عَلَى مَا ادَّعَتْ مِنْ ذَلِكَ النِّكَاحُ بَيِّنَةٌ، أَوْ عَلَى أَنْ اسْتَكْرَهْتُ، أَوْ جَاءَتْ تَدْمِي إِنْ كَانَتْ بِكَرَاءٍ، أَوْ اسْتَعَانَتْ حَتَّى أُتِيَتْ وَهِيَ عَلَى ذَلِكَ الْحَالِ أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذَا مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي تَبْلُغُ فِيهِ فَضِيحَةَ نَفْسِهَا، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَأْتِ فِيهِ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا أُقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدُّ، وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهَا مَا ادَّعَتْ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكُ: وَالْمُغْتَصَبَةُ لَا تَنْكِحُ حَتَّى تَسْتَبْرَأَ نَفْسَهَا بِثَلَاثِ حَيْضٍ، قَالَ: فَإِنْ ارْتَابَتْ مِنْ حَيْضَتِهَا لَمْ تَنْكِحُ حَتَّى تَسْتَبْرَأَ نَفْسَهَا مِنْ تِلْكَ الرَّيَّةِ.

مَا جَاءَ فِي الْقَذْفِ وَالنَّفْيِ وَالتَّعْرِيطِ

١٥٤٥ - **ما** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ أَنَّهُ قَالَ: جَلَدَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَبْدًا فِي فَرِيَّةِ ثَمَانِينَ، قَالَ أَبُو الزِّنَادِ: فَسَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: أَدْرَكْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَالْخُلَفَاءَ هَلُمَّ جَرًّا، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا جَلَدَ عَبْدًا فِي فَرِيَّةِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ.

١٥٤٦ - **ما** عَنْ زُرَيْقِ بْنِ حَكِيمٍ الْأَيْلِيِّ أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ مِصْبَاحُ اسْتَعَانَ ابْنًا لَهُ

ما ادَّعَى **اح** قال صاحب "الرحمة في خلاف لأمة": امرأة إذا صهرها حمل وتقول: اكْرهت أو وضعت بشبهة، قال أبو حيفة والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه: لا يجب عليها الحد، وقال مالك: إذا كانت مقيمة ليست بعربية فوها حد، ولا يقبل فوها في الشبهة والعصب لا أن يظهر أثر ذلك مجيئها مستعينة، وشبه ذلك مما يظهر منه صدقها. (المحلى) **من أربعين** وبه قالت لأئمة لأربعة: به يصف حد القذف وغيره على العدد، وروى ذلك أبو يوسف عن قتادة عن علي، وعن عكرمة عن ابن عباس. (المحلى)

فَكَأَنَّهُ اسْتَبْطَأَهُ، فَلَمَّا جَاءَهُ قَالَ لَهُ: يَا زَانٍ، فَقَالَ زُرَيْقٌ: فَاسْتَعْدَانِي عَلَيْهِ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَجْلِدَهُ قَالَ ابْنُهُ: وَاللَّهِ لَئِنْ جَلَدْتَهُ لِأَبْوَانٍ عَلَى نَفْسِي بِالرَّزَا، فَلَمَّا قَالَ ذَلِكَ أَشْكَلَ عَلَيَّ أَمْرُهُ، فَكَتَبْتُ فِيهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَهُوَ الْوَالِي يَوْمَئِذٍ أَذْكَرُ لَهُ ذَلِكَ، فَكَتَبَ إِلَيَّ عُمَرُ أَنْ أَجْزِ عَفْوَهُ، قَالَ زُرَيْقٌ: وَكَتَبْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَيْضًا: أَرَأَيْتَ رَجُلًا افْتَرَى عَلَيْهِ أَوْ عَلَى أَبِيهِ وَقَدْ هَلَكَ أَوْ أَحَدُهُمَا؟ قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيَّ عُمَرُ: إِنْ عَفَا فَأَجْزِ عَفْوَهُ فِي نَفْسِهِ، وَإِنْ افْتَرَى عَلَى أَبِيهِ وَقَدْ هَلَكَ أَوْ أَحَدُهُمَا، فَخُذْ لَهُ بِكِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ سِتْرًا.

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ الْمُفْتَرِي عَلَيْهِ يَخَافُ إِنْ كُشِفَ ذَلِكَ مِنْهُ أَنْ تَقُومَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ، فَإِذَا كَانَ عَلَى مَا وَصَفْتُ فَعَفَا جَازَ عَفْوُهُ.

١٥٤٧ - **مات** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ قَذَفَ قَوْمًا جَمَاعَةً: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا حَدٌّ وَاحِدٌ، قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ تَفَرَّقُوا فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا حَدٌّ وَاحِدٌ.

١٥٤٨ - **مات** عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانِ الْأَنْصَارِيِّ،

يَا زَانٍ **الح** قول مصاح لابنه على وجه السب: يا زان قذف له، وكذلك من قال لعيره: يا زان، فإنه قاذف له، يجب عليه من الحد ما يجب على القاذف، قوله: "فاستعداني عليه فلما أردت أن أجلده" يقتضي أنه كان يرى أن الأب يجلد قذفه، وبه قال مالك وأصحابه إلا ما رواه ابن حبيب عن أصعب أنه لا يجلد الأب له أصلاً، وبه قال أبو حنيفة والشافعي. **عفو**. وفيه وجوب الحد على الوالد بقذف ولده، ولكن مذهب أبي حنيفة والشافعي أن الوالد لا يجلد بقذف ولده، وفيه أيضاً سقوط الحد بعفو المقدوف، وهو قول الشافعي في 'الأنوار': حد القذف حق، لا دمي يسقط بعفو وعفو وارثه. وعمد أبي حنيفة لا يجوز العفو؛ لأنه حق الله تعالى، قال صاحب 'الهداية': لا خلاف أنه فيه حق الشرع وحق العبد، فالشافعي مال إلى تعيب حق العبد، ونحن صرنا إلى تغليب حق الشرع. (المحلى) **حار عفو**. وقال الشافعي: يسقط الحد لعفو الوارث إن مات المقدوف. (المحلى) **لا حد واحد** وعليه أبو حنيفة، وقال الشافعي: إذا تعدد المقدوف فلا بد لكل حد. (المحلى)

ثُمَّ مِنْ بَنِي النَّحَارِ، عَنْ أُمِّهِ عُمَرَةُ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَجُلَيْنِ اسْتَبَا فِي زَمَانِ عُمَرَ
ابْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: وَاللَّهِ مَا أَيْ بَزَانٍ وَلَا أُمِّي بَزَانِيَّةٌ، فَاسْتَشَارَ فِي
ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ قَائِلٌ: مَدَحَ أَبَاهُ وَأُمُّهُ، وَقَالَ آخَرُونَ: قَدْ كَانَ لِأَبِيهِ
وَأُمِّهِ مَدْحٌ غَيْرُ هَذَا نَرَى أَنْ تَجِدَهُ الْحَدَّ، فَجَدَّهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْحَدَّ ثَمَانِينَ.
قَالَ مَالِكٌ: لَا حَدَّ عِنْدَنَا إِلَّا فِي نَفْسٍ أَوْ قَذْفٍ أَوْ تَعْرِضٍ يُرَى أَنْ قَائِلُهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ
نَفْسًا أَوْ قَذْفًا، فَعَلَى مَنْ قَالَ ذَلِكَ الْحَدَّ تَامًا. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ إِذَا نَفَى رَجُلٌ
رَجُلًا مِنْ أَبِيهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنْ كَانَتْ أُمُّ الَّذِي نَفَى مَمْلُوكَةً فَإِنَّ عَلَيْهِ الْحَدَّ.

مَا لَا حَدَّ فِيهِ

قَالَ مَالِكٌ: إِنْ أَحْسَنَ مَا سُمِعَ فِي الْأَمَةِ يَقَعُ بِهَا الرَّجُلُ وَلَهُ فِيهَا شُرْكٌ أَنَّهُ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ
الْحَدُّ، وَأَنَّهُ يُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ، وَتُقَوَّمُ عَلَيْهِ الْجَارِيَةُ حِينَ حَمَلَتْ فَيُعْطَى شُرْكَاءُوهُ
جِصَصُهُمْ مِنَ الثَّمَنِ وَتَكُونُ الْجَارِيَةُ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَعَنِ هَذَا الْأَمْرِ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ
فِي الرَّجُلِ يُحِلُّ لِلرَّجُلِ جَارِيَتَهُ: أَنَّهُ إِنْ أَصَابَهَا الَّذِي أُحِبَّتْ لَهُ قَوِّمَتْ عَلَيْهِ يَوْمَ أَصَابَهَا
حَمَلَتْ أَوْ لَمْ تَحْمِلْ، وَدُرِيَ عَنْهُ الْحَدُّ بِذَلِكَ، فَإِنْ حَمَلَتْ أُلْحِقَ بِهِ الْوَلَدُ.

والله ما لي بمرآة يقتضي أنه قال له ذلك على وجه المشائفة ومفهوماً في سنان العرب من هذا إضافة مثل
هذا إلى أم المسوب، وفجره عليه سلامه أمه بذلك مع شاهد من مشائفة يقتضي أن أم المسوب معصية
بذلك، ولو استويا في السلامة لم يكن هذا وقت ذكرها؛ لأنه لا يضمن ذلك مربية مسابة على المسوب، وما
كان اللفظ فيه بعض احتمال وجناح في كونه قذفاً إلى نوع من الاستدلال وسأول استشار فيه عمر بن الخطاب
علماء الصحابة. **ذلك الحد تاماً:** وبه قال مالك، وابن أحمد، إن التعريض الظاهر ملحق بالصريح، وقال أبو
حيفة وشافعي والأكثر: لا يلحق به ولا يجد، واحتج بذلك بما رواه البخاري عن أبي هريرة أن أعرابياً قال يا
رسول الله! إن امرأتى ولدت غلاماً أسود، قال: هل لك من ابن؟ إلى قوله: **فلعله يزعمه عرق.** (المحلى)

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى جَارِيَةِ ابْنِهِ أَوْ ابْنَتِهِ: إِنَّهُ يُدْرَأُ عَنْهُ الْحَدُّ وَتُقَامُ عَلَيْهِ الْجَارِيَةُ حَمَلَتْ أَوْ لَمْ تَحْمِلْ.

١٥٤٩ - عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِرَجُلٍ خَرَجَ بِجَارِيَةٍ لَامْرَأَتِهِ مَعَهُ فِي سَفَرٍ فَأَصَابَهَا، فَغَارَتْ امْرَأَتُهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: وَهَبْتُهَا لِي، فَقَالَ عُمَرُ: لَتَأْتِيَنِي بِالْبَيِّنَةِ أَوْ أُرْمِيَنَّكَ بِالْحِجَارَةِ. قَالَ: فَاعْتَرَفَتْ امْرَأَتُهُ أَنَّهَا وَهَبَتْهَا لَهُ.

وهبها لي وفيه أنه لا يدْرَأُ حد عن وطن جارية امرأته، وعنده مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: إذا قال: ظننت الحل، وقال أحمد: يجلد مائة، (المحلى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب السرقة

باب ما يجب فيه القطع

١٥٥٠ - **م** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : قَطَعَ فِي مِجَنٍّ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ.

ما نخب فيه القطع قلت: قد اختلف فيه فذهب الحسن وداود الظاهري والحوارح إلى أن يقصع في القميص والكثير؛ لعموم الآية، وقال مالك وأحمد: تقطع في ربع دينار أو ثلاثة دراهم، وروى عن مالك خمسة دراهم، وهو المروي عن أبي هريرة وأبي سعيد، وعند الشافعي التقدير بربع دينار، قال محمد في 'موطأ': قد اختلف الناس فيما يقطع فيه اليد، فقال أهل المدينة: ربع دينار ورووا أحاديث عن عائشة وعثمان وابن عمر، وقال أهل العراق: لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم، ورووا ذلك عن أبي إسحاق وعن عمر وعن عثمان وعن علي وعن عبد الله بن مسعود وعن غير واحد، فإذا جاء الاختلاف في الحدود أحد بقول أشقة وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا يعني لما جاء الاختلاف في ذلك عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه بعده، ولم يعرف التقدم والتأخر يُعرف الناسخ والمنسوخ، أحدا فيه بالأحوط معتمد الذي لا يثبت فيه وهو عشرة دراهم؛ لأن الحدود بدرئ بالشبهات ولا يثبت إلا بما لا شك فيه، كيف؟ وقد روى محمد في 'كتاب الآثار' والطحاوي والخضعي في 'مسند الإمام' عن ابن مسعود قال: كان يقطع اليد على عهد رسول الله ﷺ في عشرة دراهم، وحديث ثعلب أخرجه الطحاوي والنسائي والحاكم والبيهقي في 'الخلافيات'. وحديث ابن عباس في قيمة الخن عند الطحاوي والحاكم وأبي داود، وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد النسائي وأحمد وابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه في مسنده كلها تدل على أن القصع في عشرة دراهم، والكلام في هذا المقام ضوئاً مذكور في 'النسابة' و'فتح القدير' وغيرهما.

خن بكسر الميم وفتح الخيم: الترس، سمي به؛ لأنه يخن صاحبه أي يستره ويؤويه، وميمه عند سيويه وعند الجمهور رائدة، أي أمر بقطع اليد في سرقة خن بخلاف المصاف لا أنه باشره بنفسه، روى النسائي أن بلالا هو الذي قطع يد المحرومية (الخن) **دراهم** سيهقي عن عمرة: قيل لعائشة: ما خن الخن؟ قالت: ربع دينار، قال ابن عبد البر: هذا أصح الأحاديث في الباب، وربع الدينار صرفة ثلاثة دراهم، فلا ينافي ذلك حديث ابن عمر وفي 'مسند أحمد' عن عائشة أنه قال: قطع في ربع دينار أو ثلاثة دراهم، ولا يخفى من ذلك أن ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اثني عشر درهماً. (المحلى)

١٥٥١ - **ما** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ الْمَكِّيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا قَطْعُ فِي ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ، وَلَا فِي حَرِيسَةٍ جَبَلٍ، فَإِذَا آوَاهُ الْمَرَّاحُ أَوْ الْحَرِينُ فَالْقَطْعُ فِيمَا بَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ. لعله كونه محمور

١٥٥٢ - **ما** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ سَارِقًا سَرَقَ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ أُتْرُجَةً فَأَمَرَ بِهَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ أَنْ تُقَوِّمَ، فَقَوِّمَتْ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ مِنْ صَرَفٍ اثْنِي عَشَرَ دِرْهَمًا بِدِينَارٍ، فَقَطَعَ عُثْمَانُ يَدَهُ.

١٥٥٣ - **ما** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا طَالَ عَلَيَّ وَمَا نَسِيتُ الْقَطْعَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا.

١٥٥٤ - **ما** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْتُ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى مَكَّةَ وَمَعَهَا مَوْلَاتَانِ لَهَا وَمَعَهَا غُلَامٌ لِنَبِيِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ، فَبِعْتُ مَعَ الْمَوْلَاتَيْنِ بِبُرْدٍ مُرَجَّلٍ قَدْ خِيطَ عَلَيْهِ خِرْقَةٌ خَضْرَاءُ، قَالَتْ: فَأَخَذَ الْغُلَامُ الْبُرْدَ فَفَتَقَ عَنْهُ فَاسْتَخْرَجَهُ، وَجَعَلَ مَكَانَهُ لِبْدًا أَوْ فُرُوءَةً أي شق

ولا في حريسة حل إلخ. أي ليس فيما يعرس بالحل إذا سرق قطع. "والمراح" بالضم مأوى الإبل والعم للحرر بالليل، و"الحرين" بفتح الحيم موضع يجمع فيه الثمر لتخفيف، قال محمد: بهذا يأخذ من سرق تمرا في رأس الحبل أو شاة في المرعى فلا قطع عليه، فإذا أتى بالتمر الحرين أو البيت وأتى بالعم المراح وكان لها من يحفظها، فحذاء سارق سرق من ذلك شيئا يساوي ثمن المحن، ففيه القطع، والمحن يساوي يومئذ عشرة دراهم، ولا يقطع في أقل من ذلك، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهائنا. (الموطأ لمحمد وشرحه) **أترجة** بضم الهمزة والراء وتشديد الجيم، قال مالك: وهي الأترجة التي يأكلها الناس، وقال ابن كنانة: أترجة من ذهب قدر الحمصة يجعل فيها الطيب، وروى ابن المسيب أن سارقا سرق أترجة ثمنها ثلاثة دراهم فقطع عثمان يده، قال: والأترجة خرة من ذهب تكون في عنق الصبي. (المحلى) **من صرف إلخ** يكون الديار اثني عشر درهما متساويين.

وَحَاطَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا قَدِمَتْ الْمُؤَلَّاتَانِ الْمَدِينَةَ دَفَعَتَا ذَلِكَ إِلَى أَهْلِهِ، فَمَّا فَتَقُوا عَنْهُ وَجَدُوا فِيهِ الْبَدَّ وَلَمْ يَجِدُوا الْبُرْدَ فَكَلَّمُوا الْمُؤَلَّاتَيْنِ فَكَلَّمَتَا عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ كَتَبَتَا إِلَيْهَا وَاتَّهَمَتَا الْعَبْدَ، فَسَبَلَ الْعَبْدُ عَنْ ذَلِكَ فَاعْتَرَفَ. فَأَمَرَتْ بِهِ عَائِشَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَطَعَتْ يَدَهُ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: الْقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا. قَالَ مَالِكٌ: أَحَبُّ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ إِلَى ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ وَإِنْ ارْتَفَعَ الصَّرْفُ أَوْ اتَّضَعَ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ فِي مِحْنٍ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ، وَأَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ قَطَعَ فِي أُتْرُجَةٍ قَوِّمَتْ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ، وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى فِي ذَلِكَ.

ما جاء في قطع الآبق والسارق

١٥٥٥ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ سَرَقَ وَهُوَ آبِقٌ، فَأُرْسِلَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ لِيَقْطَعَ يَدَهُ، فَأَبَى سَعِيدٌ أَنْ يَقْطَعَ يَدَهُ وَقَالَ: لَا تُقْطَعُ يَدُ الْآبِقِ السَّارِقِ إِذَا سَرَقَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فِي أَيِّ كِتَابِ اللَّهِ وَجَدْتَ هَذَا؟ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَقَطَعَتْ يَدَهُ.

أو كَسَا لَهَا أَيُّ إِلَى عَائِشَةَ، وَظَاهَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ لَمْ تَكُنْ عِدَ ذَلِكَ فِي الْمَدِينَةِ، وَجَنَسَ أَهْمَا لَمْ تَشَافَهَا، لَمْ كَتَبَهَا بِالْقَصِيَةِ مَعَ كَوْنِهَا فِي الْمَدِينَةِ، وَ"أَوْ" لِلشَّكِّ مِنَ الرَّوْيِ. أَحَبُّ مَا نَحِبُ هَذَا الْقَطْعُ أَح. قَالَ مُحَمَّدٌ: قَدْ احْتَنَفَ النَّاسُ فِيمَا تَقْضَى فِيهِ الْيَدُ فَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ: رُبْعُ دِينَارٍ وَرَوَوْا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ، وَقَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ: لَا نَقْطَعُ الْيَدَ فِي أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَرَوَوْا ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنِ عُمَرَ وَعَنِ عُثْمَانَ وَعَنِ عَلِيٍّ وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَنِ غَيْرِ وَاحِدٍ، فَإِذَا جَاءَ الْاِحْتِلَافُ فِي الْاِحْدَادِ أَحَدٌ فِيهَا بِالْثَّقَةِ أَيْ بِالْأَحْوَصِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَةِ مِنْ فَهْمَانَا. فَنَقْطَعُ يَدَهُ وَهُوَ أَحَدُ مَالِكٍ أَنَّهُ يَقْطَعُ يَدَ الْآبِقِ وَلَكِنَّهُ قَالَ: لَا يَقْطَعُ السَّيِّدُ يَدَ الْعَبْدِ إِذَا أَدَّى السِّبْطَانَ أَوْ يَقْطَعُهُ، كَذَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ فِي "الْأَمِّ"، وَقَالَ فِي "شرح السنة". الْعَبْدُ إِذَا سَرَقَ قَطَعَ آفَقًا أَوْ غَيْرَهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَهْلِ الْعِلْمِ. (الْمَخْنَى) قَالَ مُحَمَّدٌ: يَقْضَى يَدَ الْآبِقِ وَغَيْرِ الْآبِقِ إِذَا سَرَقَ، وَلَكِنْ لَا يَسْعَى أَنْ يَقْطَعَ السَّارِقَ أَحَدٌ إِلَّا الْإِمَامُ الَّذِي يَحْكُمُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ مَنْ وَلاَهُ الْإِمَامُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

١٥٥٦ - **مالك** عَنْ زُرَيْقِ بْنِ حَكِيمٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ أَخَذَ عَبْدًا أَبَقًا قَدْ سَرَقَ قَالَ: فَأَشْكَلَ عَلَيَّ أَمْرُهُ، قَالَ: فَكُتِبْتُ فِيهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ وَهُوَ الْوَالِي يَوْمَئِذٍ، وَأَخْبَرْتُهُ أَنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ أَنَّ الْعَبْدَ الْآبِقَ إِذَا سَرَقَ وَهُوَ آبِقٌ، لَمْ تُقَطَّعْ يَدُهُ، قَالَ: فَكُتِبَ إِلَيَّ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ نَقِيضَ كِتَابِي يَقُولُ: كُتِبَتْ إِلَيَّ أَنَّكَ كُنْتَ تَسْمَعُ أَنَّ الْعَبْدَ الْآبِقَ إِذَا سَرَقَ لَمْ تُقَطَّعْ يَدُهُ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا حَزَنًا مِمَّا كَسَبَتْ كَذَلِكُمْ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** (مالكه ٣٨) فَإِنْ بَلَغَتْ سَرِقَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ فَصَاعِدًا فَاقْطَعْ يَدَهُ.

١٥٥٧ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَعُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا سَرَقَ الْعَبْدُ الْآبِقُ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ قُطِعَ، قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا: أَنَّ الْعَبْدَ الْآبِقَ إِذَا سَرَقَ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ قُطِعَ.

ترك الشفاعة للشارق إذا بلغ السلطان

١٥٥٨ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ مَنْ لَمْ يُهَاجِرْ هَلَكَ، فَقَدِمَ صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ الْمَدِينَةَ، فَنَامَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَوَسَّدَ رِدَاءَهُ، فَجَاءَ سَارِقٌ فَأَخَذَ رِدَاءَهُ، فَأَخَذَ صَفْوَانُ السَّارِقَ فَجَاءَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: أَسَرَقْتَ رِدَاءَ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

عن صفوان إلخ مقطع وصله النسائي وابن ماجه به إسنادهما عن عبد الله بن صفوان عن أبيه. (المحلى)
من لم يهاجر كأن قاتنه ظل أن الهجرة مفروضة ولم يسمع حديث: لا هجرة بعد صلح
فأخذ رداءه: في "المستدرک": قيمته ثلثون درهما.

أَنْ تُقَطَّعَ يَدُهُ، فَقَالَ لَهُ صَفْوَانُ: إِنِّي لَمْ أَرَدْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، هُوَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **فَهَلَا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ.**

١٥٥٩ - **ماث** عَنْ رَبِيعَةَ بِنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ لَقِيَ رَجُلًا قَدْ أَخَذَ سَارِقًا، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِهِ إِلَى السُّلْطَانِ، فَشَفَعَ لَهُ الزُّبَيْرُ لِيُرْسِلَهُ فَقَالَ: لَا حَتَّى أُبْلَغَ بِهِ السُّلْطَانُ، فَقَالَ الزُّبَيْرُ: إِذَا بَلَغْتَ بِهِ السُّلْطَانُ فَلَعَنَ اللَّهُ الشَّافِعَ وَالْمُشَفِّعَ.

جَامِعُ الْقَطْعِ

١٥٦٠ - **ماث** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ أَقْطَعَ الْيَدَ وَالرَّجْلَ قَدِمَ فَتَنَزَلَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ، فَشَكَا إِلَيْهِ أَنَّ عَامِلَ الْيَمَنِ قَدْ ظَلَمَهُ، فَكَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَيَقُولُ أَبُو بَكْرٍ: وَأَبِيكَ مَا لَيْلِكَ بِبَيْتِ سَارِقٍ، ثُمَّ إِنَّهُمْ فَقَدُوا عِقْدًا لِأَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ امْرَأَةِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَطُوفُ مَعَهُمْ وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِمَنْ بَيَّتَ أَهْلَ هَذَا الْبَيْتِ الصَّالِحِ، فَوَجَدُوا الْحُلِيَّ عِنْدَ صَائِغٍ زَعَمَ

أي قال الصائغ

فَهَلَا الخ أي لولا تصدقت قبل أن ترفعه أي فكان ذلك نافعاً، وأم الآل فلا، قال محمد: إذا رفع السارق إلى الإمام أو القادف فهو صاحب الحد حده، ثم يسع للإمام أن يعطل الحد، ولكنه يحضيه، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. **والمشفع** بكسر الفاء المشددة أي قابل الشفاعة، قال النووي: قد أجمع على تحريم الشفاعة في الحد بعد سماعه إلى الإمام، فأما قبله فأحارها الأكثر إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأدى لناس، وأم المعاصي التي لا حد فيها وواجبها التعرير فيجوز فيه الشفاعة وقبوحها قبل البلوغ إلى الإمام وبعده، بل الشفاعة مستحبة إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أدى. (المحلى) **وأبيك ما ليالك الخ** فإن قلت: الخلف بغير الله حرام فكيف قال أبو بكر وأبيك الخ؟ قلت: هذا ليس المقصود منه الخلف، وإنما هو على سبيل العادة كما في حديث الأعرابي وقوله ﷺ **فَمَنْ** الخ رواه مسلم، وقد مر ما يتعلق به في كتاب البدور والأيمان.

ويقول الخ أي كان ذلك الرجل وكان هو السارق في الواقع إظهاراً لبراءته داعياً: "اللهم عليك" أي عند بالقوة "من بيئت" من التبيت أي أعار ليلاً على "أهل هذا البيت الصالح" أي بيت أبي بكر الصديق.

أَنَّ الْأَقْطَعَ جَاءَهُ بِهِ، فَأَعْتَرَفَ بِهِ الْأَقْطَعَ أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِهِ، فَأَمَرَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ فَقَطَعَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَدَعَاؤُهُ عَلَى نَفْسِهِ أَشَدُّ عِنْدِي عَلَيْهِ مِنْ سَرِقَتِهِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الَّذِي يَسْرِقُ مِرَارًا، ثُمَّ يُسْتَعْدَى عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تُقَطَعَ يَدُهُ لِجَمِيعِ مَنْ سَرَقَ مِنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ، فَإِنْ كَانَ قَدْ أُقِيمَ.....

فقطعت يده اليسرى، وبه أحد مالك والشافعي وأحمد، أنه يقطع اليد اليسرى في الثالثة، ثم الرجل اليمى في الرابعة، وعند أبي حنيفة يعرر في الثالثة ولا يقطع اليد اليسرى، قال محمد بعد روايته حديث الأقطع: قال ابن شهاب الزهري: روي ذلك عن عائشة أنها قالت: إما كان الذي سرق حلي أسماء أقصع اليد اليمى فقطع أبو بكر رجليه اليسرى، وكانت تذكر أن يكون أقطع اليد والرجل، وكان ابن شهاب أعظم من غيره بهذا ونحوه من أهل بلاده. وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب أنهما لم يريدوا في القطع على قطع اليد اليمى والرجل اليسرى، فإن أتى به بعد ذلك مرة أخرى لم يقطعهما وضما، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. وروى محمد في آثاره عن علي قال: إني أستحي من الله أن لا أدع له يدا يأكل ويستنجي. (المحلى)

قال الشافعي: إن في الثالثة يقطع اليد اليسرى، وفي الرابعة رجله اليمى وفي الخامسة يعرر ويحبس، ويوافق ما أخرج أبو داود وغيره عن جابر أن رسول الله ﷺ جيء بسارق فقال: **فسد** فقالوا: يا رسول الله! إنما سرق. فقال: **وفسد** ثم جيء به في المرة الثانية فقال: **فسد**. فقالوا: إنما سرق، فقال: **ففسد** فقطع، ثم جيء به الثالثة فقال: **فسد** فقالوا: يا رسول الله! إنما سرق، قال: **ففسد** كذلك في الرابعة، فمما جيء به الخامسة قال: **فسد**، قال جابر: فانصقما به فقتلناه ثم احترقناه وألقيناه في نهر ورمينا عليه الحجارة، قال السائي: هو حديث منكر. قال ابن اعمام: ههنا طرق لم يسلم من الطعن، ولذا قال الطحاوي: تتبعنا هذه الآثار فلم نجد له أصلا، وفي 'المسوط': الحديث غير صحيح وإلا لاحتج به أحد في مشاورة علي، ولكن سيم يحتمل على الانتساح؛ لأنه كان في الانتداء تعليقاً في الحدود، أخرج سعيد بن منصور عن سعيد المقبري عن أبيه قال: حضرت علياً أتى رجل مقطوع اليد والرجل قد سرق فقال لأصحابه: ما ترون في هذا؟ فقالوا: اقطعه يا أمير المؤمنين، قال: بأي شيء يأكل الطعام؟ وبأي شيء يتوضأ للصلاة؟ وبأي شيء يعتسل من جنابه؟ وبأي شيء يقوم إلى حاجته؟ فردّه إلى السجن أياماً، ثم استخرجه فاستشار أصحابه فقالوا له مثل قولهم الأول، فقال هم مثل ما قال، فجلده جلدًا شديداً، ثم أرسله. قال ابن اعمام: هذا كله وأمثاله ثبت ثبوتاً لا مرد له، فبعد أن يقع في زمن رسول الله ﷺ مثل هذه الحوادث، ولم يقل عنه علي وعمر وابن عباس من الأصحاب الملازمين، فامتناع علي بعد ذلك إما لصعف الروايات، وإما لعلمه أن ذلك ليس حداً مستمراً، بل هو على رأي الإمام.

عَلَيْهِ الْحَدُّ قَبْلَ ذَلِكَ ثُمَّ سَرَقَ مَا يَحِبُّ فِيهِ الْقَطْعُ قَطْعًا أَيْضًا.

١٥٦١ - حدث عن أبي الزناد أنه أخبره أن عاملاً لعمر بن عبد العزيز أخذ ناساً في حراة ولم يقتلوا أحداً فأراد أن يقطع أيديهم أو يقتل، فكتب إلى عمر بن عبد العزيز في ذلك، فكتب إليه عمر بن عبد العزيز: لو أخذت بأيسر من ذلك.

قال مالك: الأمر عندنا في الذي يسرق أمتعة الناس التي تكون موضوعة بالأسواق محرزة قد أحرزها أهلها في أوعيتهم وضموا بعضها إلى بعض أنه من سرق من ذلك شيئاً من جزره فبلغ قيمته ما يحب فيه القطع، فإن عنه القطع سواء كان صاحب المتاع عند متاعه أو لم يكن، ليلاً ذلك أو نهاراً.

قال مالك في الذي يسرق ما يحب عليه فيه القطع، ثم يوجد معه ما سرق فيرد إلى صاحبه: إنه تقطع يده، فإن قال قائل: كيف تقطع يده وقد أخذ المتاع منه ودفع إلى صاحبه، فإنما هو بمنزلة الشارب يوحده منه ريع الشراب المسكر وليس به سكر، فيجند الحد، قال: وإنما يجند الحد في المسكر إذا شربه وإن لم يسكره، وذلك أنه إنما شربه ليسكره، فكذلك تقطع يد السارق في السرقة التي أخذت منه.....

لو احدث اح أي كان احس، اعلم ان اظاهر ايه ابحاره التحير لإمامه في أمر ابحار بين الفصع و يقتل والصب والضي، وعليه مالک وهو قول اس عباس، وبه قال اس اسيب و الحسن و الشعي و محمد و أبو ثور و دود و أكثر الفقهاء على ان هذه العقوبات على ترتيب احرائه لا على التحير، وهذا كما روي عن اس عباس أنهم إذا قتلوا وأحدوا ما قتلوا وصبوا، وإذا قتلوا ولم يأخذوا ما قتلوا، وإذا أخذوا ما قتلوا ولم يقتلوا قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإذا أخافوا أخاف السبيل، ولم يقتلوا ولم يأخذوا المال نفوا من الأرض، وهذا قول قتادة وأبي حنيفة و الشافعي و لأورعي و أحمد و إسحاق. (اعني) **نقطع يد السارق** الح و عند أبي حنيفة: لو سرق شيئاً ورده قبل الخصومة عند القاضي إلى مالكة لم يقطع. (اعلى)

وَلَوْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا وَرَجَعَتْ إِلَى صَاحِبِهَا، وَإِنَّمَا سَرَقَهَا حِينَ سَرَقَهَا لِيَذْهَبَ بِهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي الْقَوَمِ يَأْتُونَ إِلَى الْبَيْتِ، فَيَسْرِقُونَ مِنْهُ جَمِيعًا، فَيَخْرُجُونَ بِالْعَدْلِ يَحْمِلُونَهُ جَمِيعًا أَوْ الصُّنْدُوقَ أَوْ الْخَشْبَةَ أَوْ بِالْمَكْتَلِ. أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَحْمِلُهُ الْقَوَمُ جَمِيعًا: إِنَّهُمْ إِذَا أَخْرَجُوا ذَلِكَ مِنْ حِرْزِهِ وَهُمْ يَحْمِلُونَهُ جَمِيعًا، فَبِغِ ثَمْنٍ مَا خَرَجُوا بِهِ مِنْ ذَلِكَ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ، وَذَلِكَ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ فِصَاعِدًا، فَعَلَيْهِمُ الْقَطْعُ جَمِيعًا، قَالَ: وَإِنْ خَرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِمَتَاعٍ عَلَى حَدِّهِ، فَمَنْ خَرَجَ مِنْهُمْ بِمَا تَبْلُغُ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ فِصَاعِدًا فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ، وَمَنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُمْ بِمَا تَبْلُغُ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ فِصَاعِدًا فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا إِذَا كَانَتْ دَارُ رَجُلٍ مُعْتَقَةٍ عَلَيْهِ لَيْسَ مَعَهُ فِيهَا غَيْرُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْهَا شَيْئًا الْقَطْعُ حَتَّى يَخْرُجَ بِهِ مِنَ الدَّارِ كُلِّهَا، وَذَلِكَ أَنَّ الدَّارَ كُلَّهَا هِيَ حِرْزُهُ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ فِي الدَّارِ سَاكِنٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ بَابُهُ، وَكَانَتْ الدَّارُ حِرْزًا لَهُمْ جَمِيعًا، فَمَنْ سَرَقَ مِنْ بُيُوتِ تِلْكَ الدَّارِ شَيْئًا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ، فَخَرَجَ بِهِ إِلَى الدَّارِ فَقَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ حِرْزِهِ إِلَى غَيْرِ حِرْزِهِ، وَوَجِبَ عَلَيْهِ فِيهِ الْقَطْعُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْعَبْدِ يَسْرِقُ مِنْ مَتَاعِ سَيِّدِهِ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَيْسَ مِنْ خَدَمِهِ وَلَا مِمَّنْ يَأْمَنُ عَلَى بَيْتِهِ، ثُمَّ دَخَلَ سِرًّا فَسَرَقَ مِنْ مَتَاعِ سَيِّدِهِ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْأَمَةُ إِذَا سَرَقَتْ مِنْ مَتَاعِ سَيِّدِهَا لَا قَطْعَ عَلَيْهَا، وَقَالَ فِي الْعَبْدِ

فَعَلَيْهِمُ الْقَطْعُ جَمِيعًا وَهُوَ قَالَ أَحْمَدُ وَهُوَ نَوَازِلٌ لِأَنَّ سَرِقَةَ عَصَاكَ مِثْلَ سَرِقَةِ مَتَاعٍ، فَيَسَوَى فِيهِ نَوَاحِدٌ وَجَمْعٌ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَوْ أَصَابَ كَلْبًا قُلٌّ مِنْ عَصَا لَا يَقْضَى وَاحِدٌ مِنْهُمْ، وَهُوَ قَالَ أَشَّافِي وَالثَّوْرِيُّ وَابْنُ

الْمَاجِشُونِ الْمَالِكِيُّ، (الْمَحَلِيُّ) إِنْ كَانَ أَحَدٌ وَلَا يَأْمَنُ عَلَى بَيْتِهِ، فَعَدَمَ قَطْعَ إِذَا سَرَقَ مِنْ مَتَاعِهِ بِصَرَفِ لُؤْلُؤٍ، (عَلَى)

لَا يَكُونُ مِنْ خَدَمِهِ وَلَا مِمَّنْ يَأْمَنُ عَلَى بَيْتِهِ، فَدَخَلَ سِرًّا فَسَرَقَ مِنْ مَتَاعِ امْرَأَةِ سَيِّدِهِ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ: إِنَّهُ تُقَطَّعُ يَدُهُ. قَالَ: وَكَذَلِكَ أُمَةُ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ لَيْسَتْ بِخَادِمٍ لَهَا وَلَا لِزَوْجِهَا وَلَا مِمَّنْ تَأْمَرُ عَلَى بَيْتِهَا، فَدَخَلَتْ سِرًّا فَسَرَقَتْ مِنْ مَتَاعِ سَيِّدَتِهَا مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهَا. قَالَ: وَكَذَلِكَ أُمَةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا تَكُونُ مِنْ خَدَمِهَا وَلَا مِمَّنْ تَأْمَنُ عَلَى بَيْتِهَا فَدَخَلَتْ سِرًّا فَسَرَقَتْ مِنْ مَتَاعِ زَوْجِ سَيِّدَتِهَا مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ، أَنَّهَا تُقَطَّعُ يَدُهَا.

قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ يَسْرِقُ مِنْ مَتَاعِ امْرَأَتِهِ أَوْ الْمَرْأَةُ تَسْرِقُ مِنْ مَتَاعِ زَوْجِهَا مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ إِنْ كَانَ الَّذِي سَرَقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ مَتَاعِ صَاحِبِهِ فِي بَيْتِ سِوَى الْبَيْتِ الَّذِي يُغْلِقَانِ عَلَيْهِمَا، وَكَانَ فِي حِرْزِ سِوَى الْبَيْتِ الَّذِي هُمَا فِيهِ، فَإِنْ مِنْ سَرَقَ مِنْهُمَا مِنْ مَتَاعِ صَاحِبِهِ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ فِيهِ.

قَالَ مَالِكٌ فِي الصَّبِيِّ الصَّغِيرِ وَالْأَعْمَى الَّذِي لَا يُفْصَحُ: إِنَّهُمَا إِذَا سَرَقَا مِنْ حِرْزِهِمَا أَوْ غَلَقَهُمَا فَعَلَى مَنْ سَرَقَهُمَا الْقَطْعُ، قَالَ: إِذَا خَرَجَا مِنْ حِرْزِهِمَا وَغَلَقَهُمَا فَلَيْسَ عَلَى مَنْ سَرَقَهُمَا قَطْعٌ، قَالَ: وَإِنَّمَا هُمَا بِمَنْزِلَةِ حَرِيسَةِ الْجَبَلِ وَالْثَمَرِ الْمُعَلَّقِ.

لَا يَكُونُ مِنْ خَدَمِهِ **الح** وقال أبو حيفة: لَا يَقْطَعُ الْعَبْدُ إِذَا سَرَقَ مَا لِسَيِّدِهِ أَوْ رُوحَةَ سَيِّدِهِ أَوْ سَيِّدَتِهِ أَوْ رُوحَهَا مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ. (الْمَحَلِّي) **لَيْسَ بِخَادِمٍ** وَهُوَ كَانَتْ خَادِمَةً أَوْ مُؤَمِّمَةً فَالْصَّرِيقُ الْأَوَّلُ.

وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ يَسْرِقُ **الح** وَهُوَ قَالَ أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِ، وَقَالَ أَبُو حَيْفَةَ: إِنْ سَرَقَ أَحَدُ لِرُوحَتَيْنِ مِنْ حِرْزِ الْآخَرِ حَاصَةً لَا يَسْكُنُ فِيهِ مَا يَقْطَعُ أَيْضًا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا، وَفِي قَوْلِ ثَابِتٍ: يَقْطَعُ الرَّجُلُ حَاصَةً قَالَ: سَمَرَةٌ حَقٌّ فِي مَالِهِ، وَحَقٌّ قَوْلُ أَبِي حَيْفَةَ: أَنَّهُ يَسْهُمَا سُبُوطَةً فِي الْأُمُورِ عَادَةً وَدَلَالَةً؛ فَإِذَا لَمَّا بَدَلَتْ نَفْسُهَا كَانَتْ تَامِلًا أَسْمَحَ. (الْمَحَلِّي) **فِي الصَّبِيِّ الصَّغِيرِ** **الح** وَهُوَ قَالَ أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ. إِنْهُ يَقْطَعُ بِسَرَفَةٍ غَيْرِ الْمَمِيرِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَالِ، وَقَالَ أَبُو حَيْفَةَ: لَا يَقْطَعُ عَلَى سَارِقِ الصَّبِيِّ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ حَتَّى يَبْعَ بَصَابًا، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَالشَّافِعِيُّ: يَقْطَعُ إِذَا بَلَغَ مَا عَلَيْهِ نَصَابًا. (الْمَحَلِّي)

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الَّذِي يَنْبِشُ الْقُبُورَ أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ مَا أَخْرَجَ مِنَ الْقَبْرِ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ فَعَلَيْهِ فِيهِ الْقَطْعُ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَنَّ الْقَبْرَ حِرْزٌ لِمَا فِيهِ كَمَا أَنَّ الْبُيُوتَ حِرْزٌ لِمَا فِيهَا، قَالَ: وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الْقَطْعُ حَتَّى يَخْرُجَ بِهِ مِنَ الْقَبْرِ.

مَا لَا قَطْعَ فِيهِ

١٥٦٢ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ أَنَّ عَبْدًا سَرَقَ وَدِيًّا مِنْ حَائِطِ رَجُلٍ، فَعَرَسَهُ فِي حَائِطِ سَيِّدِهِ، فَخَرَجَ صَاحِبُ الْوَدِيِّ يَلْتَمِسُ وَدِيَّهِ فَوَجَدَهُ، فَاسْتَعْدَى عَلَى الْعَبْدِ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ، فَسَحَنَ مَرْوَانُ الْعَبْدَ وَأَرَادَ قَطْعَ يَدِهِ، فَأَنْطَلَقَ سَيِّدُ الْعَبْدِ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ، وَالْكَثْرُ الْجُمَارُ.....

بسم الجيم ولشديد الميه

الذي يسئ القور إلح ووه قال الشافعي في الجديد وأحمد وأبو يوسف وأبو ثور وأحمد والشعبي وقتادة وحماد وعمر بن عبد العزيز، وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يقطع وهو قور الثوري والأوراعي وروي عن ابن عباس ومكحول، قال أبو يوسف: حدثنا الحجاج عن الحكم عن إبراهيم والشعبي قالا: يقطع سارق أمواتا كسارق أحيانا، قال الحجاج: وسألت عطاء عن الساش فقال: بقطع، وعبد الله بن الرافعي أن عمر كتب إلى عامر باليمن أن يقطع أيدي قوم يفترون القبور، واحتج لأبي حنيفة بما رواه ابن أبي شيبة عن عباس أنه قال: ليس على الباش قطع. ووه أيضا مروان أمر بقوم يفتنون أي يسبون القور فصرهم وبغاهم والصحابه متوافرون. وله أيضا عن حفص عن أشعث عن الزهري: أخذ بباش في رمل معاوية وكان مروان على المدينة، فسأل من بخضرتة من الصحابة والعقهاء، فأجمع رأيهم أن يضرب ويساق. وروي محمد في "آثار" عن أبي حنيفة قد اتفق على ذلك من لقي من الصحابة على عهد مروان. روي أن ساشا أني به مروان فاستفتى الصحابة عن ذلك، فأفتاه ابن عباس أنه لا يقطع، والقياس يقتضي ذلك؛ لأنه متاع غير محرر، لكن يوقع ضربا حتى يحدث دمه. **محمد بن يحيى إلح** مقطوع، واصله المسائي وابن ماجه عن محمد بن يحيى بن حبان عن محمد واسع بن حبان. **ثمر ولا كثر** الثمر: الرطب ما دام في رأس النخلة فإذا قطع فهو الرطب، فإذا كثر فهو الثمر، وواحد الثمر ثمرة ويقع على كل الثمار ويعلى على ثمر النخل. وأكثر: بفتحين حمار النخل وهو شحمه الذي وسط النخلة، كذا في "النهاية".

فَقَالَ الرَّجُلُ: فَإِنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَخَذَ غُلَامًا لِي وَهُوَ يُرِيدُ قِطْعَهُ وَأَنَا أَحِبُّ أَنْ تَمْشِيَ مَعِيَ إِلَيْهِ فَتُخْبِرَهُ بِالَّذِي سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَشَى مَعَهُ رَافِعٌ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ: أَخَذْتَ غُلَامًا لِهَذَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: فَمَا أَنْتَ صَانِعٌ بِهِ؟ قَالَ: أَرَدْتُ قِطْعَ يَدِهِ، فَقَالَ لَهُ رَافِعٌ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا قِطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ، فَأَمَرَ مَرْوَانَ بِالْعَبْدِ فَأَرْسَلَ.

١٥٦٣ - **مسند** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بْنَ الْخَضْرَمِيِّ جَاءَ بِغُلَامٍ لَهُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ: اقْطَعْ يَدَ غُلَامِي هَذَا فَإِنَّهُ سَرَقَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَاذَا سَرَقَ؟ فَقَالَ: سَرَقَ مِرْأَةً لَامُرَّاتٍ ثَمَنُهَا سِتُونَ دِرْهَمًا، فَقَالَ عُمَرُ: أَرْسِلْهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قِطْعٌ، خَادِمُكُمْ سَرَقَ مَتَاعَكُمْ.

١٥٦٤ - **مسند** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَتَى بِإِنْسَانٍ قَدْ اخْتَسَمَ مَتَاعًا فَأَرَادَ قِطْعَ يَدِهِ، فَأَرْسَلَ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: لَيْسَ فِي الْخُلْسَةِ قِطْعٌ.

فارس قال الشافعي: هذا حديث في ثمار معقبة غير محررة، وقال: حيل المدينة لا حوائط لأكثرها، فلا يكون محررة، وهو قول مالك وأحمد. وذهب أبو حنيفة بن إصلاق حديث، فلم يوجب القِطْعَ في الفواكه الرضة، محررة أو غير محررة، قال ابن إمام: ويعارض إطلاقه حديث الآخرين في نرض الموصوع في الحرين، وفي مثله من الحدود يجب تقديم ما يمنع حد درء محدد، ثم أنهم قد ساء عليه المحرم والأسان ونوجب تحريم في جميعها إذا كانت محررة. **فليس عليه قطع** وبه قال أبو حنيفة والجمهور: إنه إذا سرق العبد من مِرْأَةٍ سَيِّدِهِ يقطع، وكذا إذا سرق من روح سَيِّدِهِ، وقال مالك وأبو ثور وابن المنذر: يقطع سرقته من مال من عَدِ سَيِّدِهِ كَرُوحَةِ سَيِّدِهِ لِعُمُومِ الْآيَةِ. (المحلى)

ليس في الخلسة قطع روى بن ماجة عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً: **ليس في الخلسة قطع** وروى الأربعة عن جابر، وقال الترمذي: حسن صحيح: **ليس في الخلسة قطع** ولا **ليس في الخلسة قطع** قال عياض: =

١٥٦٥ - **مسك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو
ابْنِ حَزْمٍ أَنَّهُ أَخَذَ نَبْطِيًّا قَدْ سَرَقَ خَوَاتِمَ مِنْ حَدِيدٍ فَحَبَسَهُ لِيَقْطَعَ يَدَهُ، فَأُرْسِلَتْ إِلَيْهِ
عَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَاةٌ لَهَا يُقَالُ لَهَا: أُمِّيَّةٌ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَجَاءَتْنِي وَأَنَا بَيْنَ
ظَهْرَائِي النَّاسِ فَقَالَتْ: تَقُولُ لَكَ خَالَتُكَ عَمْرَةُ: يَا ابْنَ أُخْتِي! أَخَذْتَ نَبْطِيًّا فِي شَيْءٍ
يَسِيرٍ ذُكِرَ لِي فَأَرَدْتُ قَطْعَ يَدَيْهِ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: فَإِنَّ عَمْرَةَ تَقُولُ لَكَ: لَا قَطْعَ
إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَأُرْسِلْتُ النَّبْطِيَّ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي اعْتِرَافِ الْعَبِيدِ: أَنَّهُ مَنْ اعْتَرَفَ مِنْهُمْ عَلَى
نَفْسِهِ بِشَيْءٍ يَقَعُ الْحَدُّ فِيهِ أَوْ الْعُقُوبَةُ فِيهِ فِي جَسَدِهِ، فَإِنَّ اعْتِرَافَهُ جَائِزٌ عَلَيْهِ وَلَا يُتَّهَمُ أَنْ
يُوقَعَ عَلَى نَفْسِهِ هَذَا. قَالَ مَالِكٌ: وَأَمَّا مَنْ اعْتَرَفَ مِنْهُمْ بِأَمْرٍ يَكُونُ غُرْمًا عَلَى سَيِّدِهِ،
فَإِنَّ اعْتِرَافَهُ غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى سَيِّدِهِ. قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَى الْأَجِيرِ وَلَا عَلَى الرَّجُلِ
يَكُونَانِ مَعَ الْقَوْمِ يَخْدُمَانِهِمْ إِنْ سَرَقَاهُمْ قَطْعٌ؛ لِأَنَّ حَالَهُمَا لَيْسَتْ بِحَالِ السَّارِقِ،
وَإِنَّمَا حَالُهُمَا حَالُ الْخَائِنِ وَلَيْسَ عَلَى الْخَائِنِ قَطْعٌ. قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَسْتَعِيرُ الْعَارِيَةَ

- شرع الله تعالى إيجاب قطع على السارق دون غيره؛ لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة، ولأنه يمكن استرجاع
هذا النوع بالاستعانة إلى الولاء والسييل عليه إقامة البينة عليه بخلاف السرقة، فعصم ليكون أنفع في الزجر. (المحلى)
سطحا بكسر الهمزة فواء يبرون سواد العراق. **لا قطع** **اح** مر بيانه في أول كتاب السرقة في باب ما يجب فيه
القطع. **قال اعترافه** **اح** وبه قال أبو حنيفة: إن العبد المحجور عليه يصح إقراره بالحد والقصاص ولا يصح
إقراره بالمال. وأما العبد المأذون فصح إقراره مطلقا في المال وغيره. (المحلى)

سعيير **لعارية** **اح** وقال أحمد وإسحاق بالقطع في ذلك واحتجوا في "مسلم" أن امرأة محرومية تستعير المئاع
وتحدها، فأمر النبي - ﷺ - بقصع يدها. وأجيب بأن المراد أنها قطعت بسبب السرقة، وإنما ذكرت العارية تعريفا لها
ووصفا لها لا أنها سبب القطع، وسائر المصروق في "مسلم" مصرحة بأنها سرقت وقطعت بالسرقة، فتعين حمل
هذه الرواية على ذلك جمعا بين الروايات، فإنها قضية واحدة مع أن جماعة من الأئمة قالوا: هذه الرواية شاذة، =

فَيَحْجِدُهَا: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ قَطْعٌ، وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ رَجُلٍ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ، فَجَحَدَهُ ذَلِكَ الرَّجُلُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيمَا جَحَدَهُ قَطْعٌ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي السَّارِقِ يُوجَدُ فِي الْبَيْتِ قَدْ جَمَعَ الْمَتَاعَ وَلَمْ يَخْرُجْ بِهِ: أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ قَطْعٌ، وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ وَضَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ خَمْرًا لِيَشْرَبَهَا فَلَمْ يَفْعَلْ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ، وَمَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ رَجُلٍ جَلَسَ مِنْ امْرَأَةٍ مَجْلِسًا وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُصِيبَهَا حَرَامًا فَلَمْ يَفْعَلْ، وَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ مِنْهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ أَيْضًا حَدٌّ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخُدْسَةِ قَطْعٌ بَلَّغَ ثَمَنُهَا مَا يُقْطَعُ فِيهِ أَوْ لَمْ يَبْلُغْ.

- وَقَالَ ابْنُ إِهْمَامٍ: لَوْ فَرَضَ أَنَّهُ لَمْ تَسْرِقْ كَانَ حَدِيثُ حَابِرٍ - - - - - سَبْعَ مَقْدِمَاتٍ، وَيَحْمِلُ الْقَطْعُ نَحْدَ الْعَارِيَةِ عَنِ السَّحْبِ، وَلِذَا حَمَلَ عَلَى أَهْمَا وَاقْتَنَاهُ؛ فَإِنَّهُ - - - - - قَطَعَ امْرَأَةً نَحْدَ امْتِنَاعٍ وَأُخْرَى بِالسَّرْقَةِ. (ابْنُ حُلَيْ)

ليس عليه قطع: وبه قال أبو حنيفة والشافعي والجمهور.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الأشربة

ما جاء في الحد في الخمر

١٥٦٦ - **مسند** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ فُلَانٍ رِيحَ شَرَابٍ فَرَعَمَ أَنَّهُ شَرَابُ الطَّلَاءِ وَأَنَا سَائِلٌ عَمَّا شَرِبَ؟ فَإِنْ كَانَ يُسَكِّرُ جَلَدْتُهُ الحد، فَجَلَدَهُ عُمَرُ الحدَّ تَامًا.

١٥٦٧ - **مسند** عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدِ الدَّيْلِيِّ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَشَارَ فِي الْخَمْرِ يَشْرِبُهَا الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ:

أحد في الخمر الحمر: ما أسكر من عصير العنب، أو عام كالخمرة، وقد يذكر، والعموم أصح؛ لأنها حرمت وما بالندية حمر عنب، فما كان شرابه إلا السر والتمر، وبعمومه قالت الأئمة الثلاثة، وحسه الإمام أبو حنيفة باليء من العنب إذا على واشتد وقذف بالبرد، قاله في "الهداية"، وهو المعروف عند أهل اللغة، ويمكن أن يستدل على ذلك بما رواه البخاري عن ابن عمر: برئت تحريم الخمر وما بالندية منها شيء؛ فإنه يدل على كونها محتصة بالعنب؛ ما صح أنها برئت وأن في الندية لحمسة شربة ما فيها شراب العنب. (المحلى)

شراب الطلاء بكسر الطاء المهملة والمد: الشراب المطروح من عصير العنب، وورد بعضهم فيه الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه، فإن ذهب بصفه فهو المصفى، وإن طح أدنى ضحه فهو الساقط، وأصله القطران الذي تغطي به الإبل، وفي الأثر دليل على أن الثلث العبي إذا أسكر يصير حراماً، فبذلك وكثيره فيه سواء، ولذلك لم يستفصل عمر هل شرب منه قليلاً أو كثيراً؟ قال الخافظ: والذي أحله عمر من الطلاء - كما سيأتي - ما لم يكن يبلغ حد الإسكار، فإذا بيع لم يخل عده، كذا في "فتح الباري"، ويمكن أن يقال على طريق الحنفية بأنه إنما حده؛ لأنه شرب قدر المسكر أو ظهر منه ذلك، فلذا لم يسأل عنه، ويتحمل أن يكون المراد ههنا بالطلاء احمر، في "مجمع البحار": يسمى البعض احمر طلاء، وفي "المقاموس": الطلاء ككساء قصرات الإبل وما يظلى به والاحمر، وفي الأثر أيضاً دليل على أنه إنما حده بإقراره لا بمجرد وجدان الريح، وبه قالت الحنفية: إنه لا بد من إقرار أو بيعة خلافاً لمالك والحنابلة، وأما عبد الشحيح عن ابن مسعود أنه حد رجلاً بوجدان الريح، فنعنه بعد اعترافه بذلك. (المحلى)

نَرَى أَنْ تَجْلِدَهُ ثَمَانِينَ، فَإِنَّهُ إِذَا شَرِبَ سَكِرَ وَإِذَا سَكِرَ هَذَى وَإِذَا هَذَى افْتَرَى - أَوْ
كَمَا قَالَ - فَجَلَدَ عُمَرُ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ.

١٥٦٨ - مَاتَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ حَدِّ الْعَبْدِ فِي الْخَمْرِ، فَقَالَ: بَلَّغَنِي أَنَّ
عَلَيْهِ نِصْفَ حَدِّ الْحُرِّ فِي الْخَمْرِ، وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَعَبْدُ اللَّهِ
ابْنَ عُمَرَ قَدْ جَلَدُوا عِبِيدَهُمْ نِصْفَ حَدِّ الْحُرِّ فِي الْخَمْرِ.

١٥٦٩ - مَاتَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: مَا مِنْ شَيْءٍ
إِلَّا اللَّهُ يُحِبُّ أَنْ يُعْفَى عَنْهُ مَا لَمْ يَكُنْ حَدًّا. قَالَ مَالِكٌ: وَالسُّنَّةُ عِنْدَنَا: أَنَّ كُلَّ مَنْ
شَرِبَ شَرَابًا مُسْكِرًا فَسَكِرَ أَوْ لَمْ يَسْكِرْ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ.

مَا يُكْرَهُ أَنْ يُنْبَذَ جَمِيعًا

١٥٧٠ - مَاتَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ
يُنْبَذَ الْبُسْرُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا، وَالتَّمْرُ وَالزَّرْبِيُّ جَمِيعًا.

١٥٧١ - مَالِكٌ عَنْ الثَّقَفَةِ عِنْدَهُ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ،

أن **أحمد بن محمد** ولا ينافيه ما في "مسند": أن عبد الرحمن بن عوف أشار إلى عمر بن الخطاب أنه لا مانع أن كلام من
عني وعبد الرحمن أشار بذلك، وهما أحد مالك وأبو حبيبة وأحمد وسحاق وأوراعي أن حد احمر ثمانون حيث
وقع عليه إجماع الصحابة، وهو أحد القولين للشافعي واحتارده ابن المنذر والقول الآخر، وهو الصحيح أو أربعون
وهو قول داود وأحمد في رواية، وملخص ما تمسكوا به في ذلك أن قدر الأربعين هو المخطوط في رسم أبي بكر
وعمر وعثمان، وما رد عمر على أربعين فكان تعريفا، ولإتمام أن يريد في العقوبة إذا رأى ذلك. (المحلى)

عنه نصف حد الحر وهما أحد الأئمة الأربعة والجمهور (المحلى) فحده عشرون عند الشافعي، وأربعون عند
إساقين، وعند أهل الظاهر الحر والعبد في الحد سواء. (المحلى) **لم يأت** أن سدد **الح** قال الشعبي: وحكمة النهي خوف
إسراع الإسكار في السيد مع الخلط. قال النووي: والنهي للترهيب عند الجمهور، ولا يخرجه ما لم يسكر، ويستحرمه
عند المالكية، وقال أبو حبيبة وأبو يوسف في رواية: لا كراهة فيه ولا بأس به. (المحلى)

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحُبَابِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُشْرَبَ التَّمْرُ وَالزَّيْبُ جَمِيعًا، وَالزَّهْوُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا. قَالَ مَالِكٌ: وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا: أَنَّهُ يُكْرَهُ ذَلِكَ؛ لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ.

مَا يُنْهَى أَنْ يُنْبَذَ فِيهِ

وَلَوْ سَجَعَهُ

١٥٧٢ - مَاتَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَأَقْبَلْتُ نَحْوَهُ، فَانْصَرَفَ قَبْلَ أَنْ أُبْلَغَهُ، فَسَأَلْتُ: مَاذَا قَالَ؟ فَقِيلَ لِي: نَهَى أَنْ يُنْبَذَ فِي الدُّبَاءِ وَالْمُرْقَتِ.

١٥٧٣ - مَاتَ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ فِي الدُّبَاءِ وَالْمُرْقَتِ.

مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ الْحَسْرِ

١٥٧٤ - مَاتَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْبَيْعِ، فَقَالَ: "كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ".

الدُّبَاءُ بضم الدال وتشديد الباء هو القرع. والمرق: المطلي بالرق، وفي رواية ريادة القير والحتم، القير: أصل الحبة بقر وسطه، ثم يتبدد فيه التمر، ويلقى عليه ماء ليصير سبدا مسكرا. والحتم: الحرة الخضراء، وكانت هي صروف الخمر، حصت بالنهي عن الاتساع فيها؛ لأنها يسرع الإسكار فيها؛ لأنها عبيطة لا مفع فيها للريح، ولا ترشش منها الماء، فيكون الماء فيه حارا، وينقل إلى الإسكار أسرع، قاله المطهر، وكان هذا في أول الأمر، ثم سجع حديث بريدة: **كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ** قال الخطابي: وهو قول الجمهور، وقال بعضهم سقاء التحريم، وإليه ذهب مالك وأحمد وإسحاق. (المحلى) **السع** هو بكسر الباء وقد يفتح وسكون الموقية، وقد تحرك. وفي آخره عين مهملة، هو نيد العسل وكان أهل اليمن يشربونه. (المحلى)

أسكر فهو حرام ولو لم يسكر بالقدر الذي تناوله منه، وعد أحمد وأبي داود عن جابر مرفوعا: **كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ**

دعوه - صححه ابن حبان، وبه أخذ الأئمة الثلاثة ومحمد بن الحسن والجمهور: أنه يحرم كل شراب -

١٥٧٥ - **مسند** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ الْغُبَيْرَاءِ، فَقَالَ: لَا خَيْرَ فِيهَا، وَتَهَى عَنْهَا. قَالَ مَالِكٌ: فَسَأَلْتُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ مَا الْغُبَيْرَاءُ؟ فَقَالَ: هِيَ السُّكْرُكَةُ.

١٥٧٦ - **مسند** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا حُرِّمَهَا فِي الْآخِرَةِ.

١٥٧٧ - **مسند** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي وَغْلَةَ الْمِصْرِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَمَّا يُعَصَّرُ مِنَ الْعِنَبِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَهْدَى رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَاوِيَةً خَمْرًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا؟ قَالَ: لَا، فَسَارَهُ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ، فَقَالَ لَهُ ﷺ: بِمِ سَارَرْتَهُ؟ فَقَالَ: أَمَرْتُهُ أَنْ يَبِيعَهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا، فَفَتَحَ الرَّجُلُ الْمَزَادَتَيْنِ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهِمَا.

١٥٧٨ - **مسند** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ وَأَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ وَأَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ شَرَابًا مِنْ فَضِيخٍ وَتَمْرٍ، قَالَ: فَجَاءَهُمْ آتٍ، فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أَنَسُ! قُمْ إِلَى هَذِهِ الْجِرَارِ فَاكْسِرْهَا،

= مسكر فبلا أو كثيرا. وقال أبو حنيفة: حرم الخمر، وهي التي من ماء العنب إذا على واشتد وقذف بالرب، وهو المطروح منه حتى ذهب أقل من ثلثه، ونفع الخمر والريب إذا عني واشتد وإن قل، وما عد هذه الأربعة فلا يجرم ما لم يسكر بها لم يكن شربه لهو وطرب، وإلا فقبه وكثيره حرام، والفتوى على قول محمد، كما ذكره الربيعي. (المحلى)

السُّكْرُكَةُ بضم السين والكاف، الأولى وسكون الراء: نوع من الخمر يتحد من لدرة، كذا في "النهاية". (اعلى) **فَصَح** بفتح الفاء والصاد والحاء المعجمين، هو شراب يتحد من سر مقصوح، كذا في "القاموس"، والمصح: هو الكسر، وقال النووي: هو أن يفسح السر ويصب عليه ماء ويترك حتى ينعى.

قَالَ فَقُمْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ لَنَا فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى تَكَسَّرَتْ.

١٥٧٩ - **مسند** عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حِينَ قَدِمَ الشَّامَ شَكَاَ إِلَيْهِ أَهْلُ الشَّامِ وَبَاءَ الْأَرْضِ وَثِقَلَهَا، وَقَالُوا: لَا يُصْلِحُنَا إِلَّا هَذَا الشَّرَابُ، فَقَالَ عُمَرُ: اشْرَبُوا هَذَا الْعَسَلُ، قَالُوا: لَا يُصْلِحُنَا الْعَسَلُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ: هَلْ لَكَ أَنْ نَجْعَلَ لَكَ مِنْ هَذَا الشَّرَابِ شَيْئًا لَا يُسْكِرُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَطَبَخُوهُ حَتَّى ذَهَبَ مِنْهُ الثُّلُثَانِ وَبَقِيَ الثُّلُثُ، فَأَتَوْا بِهِ عُمَرَ فَأَدْخَلَ فِيهِ عُمَرُ إصْبَعَهُ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ فَتَبِعَهَا يَتَمَطَّطُ، فَقَالَ: هَذَا الطَّلَاءُ، هَذَا مِثْلُ طِلَاءِ الْإِبِلِ، فَأَمَرَهُمْ عُمَرُ أَنْ يَشْرَبُوهُ، فَقَالَ لَهُ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ: أَحَلَلْتَهَا وَاللَّهِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: كَلَّا وَاللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَجِلُّ لَهُمْ شَيْئًا حَرَمْتُهُ عَلَيْهِمْ، وَلَا أَحَرِّمُ عَلَيْهِمْ شَيْئًا أَحَلَلْتَهُ لَهُمْ.

١٥٨٠ - **مسند** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَالُوا لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنَّا نَبْتَاعُ مِنْ ثَمَرِ النَّخْلِ وَالْعِنَبِ، فَنَعَصِرُهُ خَمْرًا فَنبِيعُهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ، وَمَنْ سَمِعَ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَنِّي لَا أَمُرُّكُمْ أَنْ تَبِيعُوهَا، وَلَا تَبْتَاعُوهَا وَلَا تَعَصِرُوهَا، وَلَا تَشْرَبُوهَا وَلَا تَسْقُوَهَا؛ فَإِنَّهَا رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ.

مِهْرَاسٍ هو بكسر الميم وسكون اهاء آخره سين مهملة، وهو حجر منقور يتوضأ منه. **الطلاء** بكسر الصاء وخفة اللام الشراب المطبوع من عصير العنب، والمراد ههنا: ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه. **مثل طلاء الإبل** وهو القطران الحائر الذي يطلى به الإبل، وهو أصل الطلاء، وسمي به الثلث العبي لشأبته. (إحلى) **أحللته لهم** وفيه حل الثلث العبي؛ لأنه في تلك الحالة عالما لا يسكر، فإن كان يسكر حرم، وعلى ذلك يحمل الطلاء الذي حد عمر شاربه كما مر، وهذا قول الأئمة الثلاثة والجمهور، وقال أبو حنيفة: بطل مطلقا، والحرام هو القدر المسكر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الجامع

الدعاء شديداً وأهنيها

١٥٨١ - عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكْيَالِهِمْ وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ وَمُدَّتِهِمْ، يَعْنِي أَهْلَ الْمَدِينَةِ.

١٥٨٢ - عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ الثَّمَرِ جَاءُوا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَّتِنَا، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ وَنَبِيُّكَ، وَإِنِّي عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ،

اللهم بارك لهم دعاؤه أن يبارك لأهل المدينة في مكياهم وصاعهم ومدتهم بقتضي نفسيه ها، وحرصا على ارفق من يسكنها؛ لما افترض على الناس في رمي الحجرة من سكنها، ثم ران حكم الفرض وبقي المذهب، ويحتمل أن يريد بالمكيال الصاع والمد، فذكرهما أولا بالنمط العام، ثم أكد بالنمط الخاص، ويحتمل أن يريد به غير ذلك من المكيال ما هو أعظم من الأوسق وغيرها، وما هو أصغر منها كصنف المد وغيرها، ويحتمل أن يريد بالبركة أن يبارك بركة دينا وآخرة، ففي الدنيا أن يكون الصعد الذي يكال هذا الكيل، لاحتصاصه بأهل المدينة تكثر بركته، بأن يجرئ منه العدد ما لا يجرئ ما كيل بغيره، أو يبارك بالتصرف فيه على وجه التجارة على الأرباح، أو يريد به المكيل، فيكون ذلك دعاء في كثرة ثمارهم وعلاقتهم، وأم البركة الدنية، فإنها هذا الكيل يتعلق كثير من العبادات من أداء زكاة الحبوب وزكاة الفطر والكمارات. **مدية** مشتقة من دان إذا أطاع، والمدني: الطاعة، أو من مدن مكان إذا أقام به، واجمع مدن - بصمتين وسكون الناي - ومدائن. (الحفي)

إنا راو و **النسر** يريد ثمر النخل؛ لأنه هو مقصود ثمارهم. **أنو** به سبي. تركا بدعائه. وإعلاما له بدو صلاح الثمار. **وخليلك** من الخلعة، وهو الصداقة والحمية التي تحبب القلوب. (الحفي)

واني عبدك ولم يذكر الخلعة لنفسه مع كونه خليلا أيضاً؛ نواضعاً ورعاية للأدب مع أبيه. (الحفي)

وَأَنَّهُ دَعَاكَ لِمَكَّةَ وَإِنِّي أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ بِهِ لِمَكَّةَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، ثُمَّ يَدْعُو
 بعد الفراغ أصغر وليد يراه، فَيُعْطِيهِ ذَلِكَ الثَّمَرَ.

ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها

١٥٨٣ - عَنْ قُطَنَ بْنِ وَهَبٍ بْنِ عُمَيْرِ بْنِ الْأَجْدَعِ أَنَّ يُحَنَسَ مَوْلَى الزُّبَيْرِ بْنِ
 الْعَوَّامِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي الْفَتْنَةِ، فَأَتَتْهُ مَوْلَاةٌ لَهُ تُسَلِّمُ عَلَيْهِ
 فَقَالَتْ: إِنِّي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، اشْتَدَّ عَلَيْنَا الزَّمَانُ، فَقَالَ لَهَا
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: اقْعُدِي لِكَاعٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَصْبِرُ عَلَى
 لَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَهِيدًا أَوْ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وإني ادعوك **اح** قال أبو محمد: في هذا دليل على فضل المدينة على مكة، قال: لأن تضعيف الدعاء لها إنما هو
 لمصبتها على ما فصر عنها. قال القاضي أبو المونيد: والذي عدي أن وجه الدليل من ذلك أن إبراهيم **دعا**
 لأهل مكة ما يختص بديارهم، وإن النبي **دعا** لأهل المدينة مثل ذلك ومثله معه، فيحتمل أن يريد به ودعاء آخر
 معه، وهو لأمر آخرهم، فتكون الخسرات تصاعف للمدينة مثل ما تصاعف مكة، ويحتمل أن يريد أن إبراهيم أيضاً
 دعا لأهل مكة بأمر آخرهم، وعلم هو **دعا** لأهل مكة ومثله معه، فيعود إلى مثل ما قدما ذكره، ويحتمل أن يريد
 أن إبراهيم **دعا** لأهل مكة في ثمراتهم، وأنه **دعا** لأهل المدينة في ثمراتهم أيضاً مثل ذلك ومثله معهم.

يُحَنَسُ هو نصح الباء وفتح الحاء المهملة مع كسر الهمزة وفتحها ووجهان، والسير المهملة. (المحلى)

مولى الزبير وفي رواية: مولى مصعب بن الزبير، فهو لأحدهما حقيقة وبآخر محار، قاله النووي.

استند عليهما الزمان أي أصعب بالفقر والحاجة، وعند الترمذي: أنها قالت: أريد أن أخرج إلى العراق قال:
 فهلاً إلى الشام. (المحلى) **لكاعٍ** بضم اللام وفتح الكاف، قال الطبري: هو غير مصروف للعدل والصفة، وهو
 معدول عن الكع، وفي رواية: لكاع، بفتح اللام وكسر العين بينهما، قالوا: امرأة لكوع ورجل لكع يعني اللقيم
 والعبد الصغير أو العبي، وحاطبها ابن عمر بهذا، إنكاراً عليها إرادة خروج وحثها على سكنى المدينة؛ ما فيه من
 الفصل. (المحلى) **أو شفيعاً** كلمة "أو" للتقسيم، أي للعاصي شفيعاً، وللمطيع شهيداً، أو شهيداً لمن بات في
 زمانه، شفيعاً لمن بات بعده، وقيل: "أو" بمعنى الواو، حكاه النووي عن عياض. وقيل: للشك من الراوي، ويروى
 أن كثيراً من الصحابة رواه كذلك، فيبعد اتفاقهم على الشك. (المحلى)

١٥٨٤ - **ماث** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَأَصَابَ الْأَعْرَابِيَّ وَعَكٌ بِالْمَدِينَةِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَقْلِنِي بَيْعِي، فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلِنِي بَيْعِي فَأَبَى، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلِنِي بَيْعِي، فَأَبَى، فَخَرَجَ الْأَعْرَابِيُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبْثَهَا وَيَنْصَعُ طَيْبُهَا.

١٥٨٥ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحُبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى يَقُولُونَ: يَثْرِبُ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ حَبَثَ الْحَدِيدِ.

١٥٨٦ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنَ الْمَدِينَةِ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَبَدَلَهَا اللَّهُ خَيْرًا مِنْهُ.

١٥٨٧ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

أقلى بيعي [استعارة من إقالة البيع وهو إنطاله، والمراد الإقانة من الإسلام أو الإقامة بالمدينة] يُحتمل أنه كان من حكم الإسلام حينئذ إحصاء أهل المدينة على المقام بها مع النبي ﷺ. وأن ذلك تضمنته بيعته لسي ﷺ. ولذلك كان سألُه أن يقبله بيعته، يؤيد هذا التأويل أنه قصص ذلك بالخروج. وهو الذي نقل إلينا من حاله، ويُحتمل أنه كان بعد إقصاء أمد فرض الهجرة، وإما بايعة ﷺ على الإسلام، ثم جاء يسأله أن يقبله في ذلك؛ لما استجار الكفر، ولم يستحضر نقص العهد، واعتقد أنه تسويع لإقائه. **تنفي**. بقاء محففة، وروى بالقاف المشددة من التنقية أي يذهب.

حتتها بفتحات، وروى يسكون الباء خلاف اللطيف. **وينصع الخ** بفتح التحتية وسكون الون وفتح الصاد من النصوع وهو الخلوص، و"ضبطها" فاعله، وروى بالقافية من باب المعيل والإعلاء، و"ضبطها" بالنصب مفعوله، وطيها بتشديد التحتية للجميع، وضبط القراء بكسر أوله والتحفيف. (المحلى) **بقريّة تاكل القرى** أي تفبيهم؛ فإن أكل الشيء إفاء له، ثم استعير لافتتاح البلاد وسلب الأموال. (المحلى)

يَقُولُ: "تُفْتَحُ الْيَمَنُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَتُفْتَحُ الشَّامُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ ^{روحانهم وأولادهم} فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَتُفْتَحُ الْعِرَاقُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ.

١٥٨٨ - **مالك** عَنْ ابْنِ حِمَاسٍ، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَتُتْرَكَ الْمَدِينَةُ عَلَى أَحْسَنِ مَا كَانَتْ حَتَّى يَدْخُلَ الْكَلْبُ أَوْ الذِّئْبُ، فَيَغْذِي عَلَى بَعْضِ سَوَارِي الْمَسْجِدِ أَوْ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَلِمَنْ تَكُونُ الشَّمَارُ ذَلِكَ الزَّمَانُ؟ قَالَ: **لِلْعَوَافِي الطَّيْرِ وَالسَّبَاعِ** ^{شك من الراوي}.

١٥٨٩ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حِينَ خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ التَفَتَ إِلَيْهَا فَبَكَى، ثُمَّ قَالَ: يَا مُزَاجِمُ! أَتَخْشَى أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ نَفَتَ الْمَدِينَةَ.

البس سمي بسما؛ لأنه عن اسم الكعبة، أو باسم يمن بن قحطان. **يسبون**: يفتح التحتية مع ضم الموحدة وكسرها أي يسوقون دوابهم أو يجرعوها، أي يسببون سبوا شديدا، وفيه معجزة النبي ﷺ لإخباره بفتح هذه الأقاليم، وقد كان ذلك كله على الترتيب المذكور.

اس حماس بكسر الحاء المهملة وحقة الميم وآخره سين مهملة. **فيغذي** **إلح** أي يبول عليها؛ لعدم سكانها وحلوه عن الناس، يقال: غدى بوله يعدي إذا ألقاه دفعة دفعة، كذا في "النهاية".

للعوافي جمع عافية وهي كل طالب رزق من الإنسان وغيره، وهو مأخوذ من عفوته إذا أتيته تطلب معروفه، والمراد الطير والسباع. قال النووي: الظاهر المحتار أن هذا يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة، وقال عياص: وهذا مما جرى وانقضى، وهذا من المعجرات، فقد تركت المدينة على أحسن ما كانت حين انتقلت اخلافة عنها إلى الشام والعراق، وقال: وذكر أهل التاريخ في بعض الفتن التي جرت بالمدينة وخالف أهلها أنه رحل عنها أكثر، وبقيت ثمارها للعوافي وخلت مدة، ثم راجع الناس إليها. (المحلى)

من نفت المدينة. أي من قوم نفته المدينة وأخرجته، وهم شر الناس كما أخبر به النبي ﷺ. (المحلى)

لَوْ رَأَيْتُ الظَّبَاءَ تَرْتَعُ بِالْمَدِينَةِ مَا دَعَرْتُهَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَيْسَ لَا يَشْنُهَا حَرَامٌ.

١٥٩٢ - **م** عَنْ يُونُسَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ عِصَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ^ص أَنَّهُ وَجَدَ غُلَمَانًا قَدْ أُلْجِئُوا ثَعْلًا إِلَى رَوْيَا، فَضَرَدَهُمْ عَنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: أَيْ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْنَعُ هَذَا؟

١٥٩٣ - **م** عَنْ رَجُلٍ قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ رَيْذُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَنَّهُ بِالْأَشْوَافِ وَقَدْ اصْطَدَّتْ نَهْسًا، فَأَخَذَهُ مِنْ يَدَيَّ فَأَرْسَلَهُ.

ما جاء في وباء المدينة

١٥٩٤ - **م** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَعَدَّ أَبُو بَكْرٍ وَبَلَالٌ، قَالَتْ: فَدَحْنْتُ عَيْنَهُمَا فَقُمْتُ: يَا أَبَتِ! كَيْفَ تَجِدُكَ؟ وَيَا بَلَالُ! كَيْفَ تَجِدُكَ؟ قَالَتْ: فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَحَدُهُ الْخُمَى يَقُولُ:

كُلُّ امْرِئٍ مُصْبِحٌ فِي أَهْلِهِ وَأَمُوتُ أَذْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْبِي
وَكَانَ بَلَالٌ إِذَا أَقْبَعَ عَنْهُ يَرْفَعُ عَقِيرَتَهُ يَقُولُ:
أَلَا لَيْتَ شَعْرِي هَلْ أَبَيْتَ لَيْتَهُ بَوَادٍ وَحَوَالِي إِذْخِرْ وَجَلِيلُ

عَلَس بكسر العين المعجمة جمع غلام، وهو عسي. **بالأسوف** موضع يصرف نديه من حريق.
كس هو كسر، حائر بضطاء مضارع **مصبح** ضم منه وفتح صاد وسدس الموحدة مفتوحة، أي مقبول في أهله: أعمه صاحب. (المعنى)
عقيرته صوته، فعيلة بمعنى مقبول. **الذخر** بكسر الذاء وفتح زاي سهمان من معجمة ساكنة، حسنة مكه. ذو رائحة صيبة، عريض الأوراق. **وحس** بفتح هاء ضعيف صفران، جسي به حصائص نيب وهو سماه.

وَهَلْ أَرَدَنْ يَوْمًا مِائَةً مَجْنَةً، وَهَلْ يَبْدُونَ لِي شَامَةً وَطَفِيلُ

بون التأکید

بون الخفيفة: يظهر

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ، وَصَحِّحْهَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدِّهَا، وَانْقُلْ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْجُحْفَةِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَنَّ عَائِشَةَ ... قَالَتْ: وَكَانَ عَامِرُ بْنُ نُفَيْرَةَ يَقُولُ: قَدْ رَأَيْتُ الْمَوْتَ قَبْلَ ذَوِّهِ إِنَّ الْجَبَانَ حَتْفُهُ مِنْ فَوْقِهِ

١٥٩٥ - مَاتَ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِّرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَى أَلْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونَ وَلَا الدَّجَالُ.

ما جاء في إجلاء اليهود من المدينة

١٥٩٦ - مَاتَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ: كَانَ مِنْ آخِرِ مَا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ قَالَ: قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا لَا يَتَّقِينَ دِينَانِ بِأَرْضِ الْعَرَبِ.

١٥٩٧ - مَاتَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَجْتَمِعُ دِينَانِ

محنة بفتح الميم وكسر الحيم وتشديد الون موضع على أميال من مكة، كان به سوق في الخاهية، وقد يكسر ميمها. (المحلى) **شامه** ح ناشئ المعجمة وامي معجمة، وأصغر: بالطاء المفتوحة جلال قرب مكة أو عيان، والخاص: أنه كان يذكر مكة وصحة هوائها، وعدوة مائها، وصافة حائها وساقها. (محلى)

بالجحفة بتقديم الحيم المصنوعة على الحاء المهملة موضع بين الحرمين، هو ميقات أهل الشام. قال الخطابي: وكان أهل الجحفة في ذلك الوقت اليهود، وقد استجاب الله دعاءه، وأن أحمى القلب إليها حتى من شرب من مائها حم. (المحلى) **أحسان** "جان": ضد الشجاع، يريد أن حدره وجهه غير واقع عنه إذا حلت به.

انقاب: جمع نقب بكسر القاف، وهو الطريق بين الجبلين. (المحلى)

فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ. قَالَ مَالِكٌ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَفَحَصَ عَنْ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ حَتَّى أَتَاهُ الثَّلْجُ وَالْيَقِينُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَجْتَمِعُ دِينَارٌ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، فَأَجْلَى يَهُودَ خَيْبَرَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ أَجْلَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَهُودَ نَحْرَانَ وَفَدَاكَ، فَأَمَّا يَهُودُ خَيْبَرَ فَخَرَجُوا مِنْهَا لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الثَّمَرِ وَلَا مِنَ الْأَرْضِ شَيْءٌ، وَأَمَّا يَهُودُ فَدَاكَ فَكَانَ لَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ وَنِصْفُ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ صَالِحَهُمْ عَلَى نِصْفِ الثَّمَرِ وَنِصْفِ الْأَرْضِ، فَأَقَامَ لَهُمْ عُمَرُ نِصْفَ الثَّمَرِ وَنِصْفَ الْأَرْضِ قِيمَةً مِنْ ذَهَبٍ وَوَرَقٍ وَإِبِلٍ وَجِبَالٍ وَأَقْتَابٍ، ثُمَّ أَعْطَاهُم الْقِيمَةَ وَأَجْلَاهُمْ مِنْهَا.

جامع ما جاء في أمر المدينة

١٥٩٨ - مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَلَعَ لَهُ أُحُدٌ، فَقَالَ: هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ.

١٥٩٩ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ أَنَّ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ الْمُخْزُومِيَّ فَرَأَى عِنْدَهُ نَبِيذًا، وَهُوَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، فَقَالَ لَهُ أَسْلَمُ:

جزيرة العرب. جزيرة أرض أحاط به البحر، سميت بها لإحاطة البحار عن نواحيها، وانقطاعها عن المياه العظيمة، وجزيرة العرب كما في "انقاموس" ما أحاط به بحر الهند وبحر الشام ودجلة والفرات، أو ما بين عدد إلى أطراف الشام طولا، ومن جدة إلى أرض العراق عرضا.

الثلج اليقين الذي لا يشك فيه، في "النهاية": يقال: ثلجت نفسي بالأمر، وثلجت تشج ثلوجا إذا اطمأنت إليه وسكنت وثقت فيها وثقت به. **أقتاب** القاف جمع قتب محركا هو حشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه. (المحلى) **نبيذا**: هو ماء يلقى فيه تمرات لخلو الماء.

إِنَّ هَذَا الشَّرَابَ يُحِبُّهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَحَمَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاشٍ قَدْحًا عَظِيمًا، فَجَاءَ بِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَوَضَعَهُ فِي يَدَيْهِ، فَقَرَّبَهُ عُمَرُ إِلَى فِيهِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ هَذَا لَشَرَابٌ طَيِّبٌ فَشَرِبَ مِنْهُ، ثُمَّ نَاولَهُ رَجُلًا عَنْ يَمِينِهِ، فَلَمَّا أَدْبَرَ عَبْدُ اللَّهِ نَادَاهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: أَأَلْتَ الْقَائِلُ: لِمَكَّةَ خَيْرٌ مِنَ الْمَدِينَةِ؟

ن هذا الشراب الخ حدث لعبد الله بن عباس عني أن يعمل إليه منه، ونسبه عني ذلك؛ لما كان بينهما من القرابة؛ فإن عبد الله بن عباس من أحوال عمر، كان ممن يقبل هديته قبل اولاية وبعدها، ويحتمل أن يكون استجار ذلك؛ لأن أبي قال له: ... مع أن عمر بن الخطاب ما كان يهدي إليه فإما كان كشيء يهدي إلى جماعة المسلمين؛ لأنه كان يتناول منه يسير ويتناول باقي حساءه، ولذلك قال: إن عبد الله وضعه في يد عمر، وقربه إلى فيه، لعله يريد عني وجه لاحتار به ومعرفة حاله برأيته، ثم رفع رأسه، وقال: إن هذا شراب طيب؛ يحتمل أن يريد به حلال، ويحتمل أن يريد لذيذا مع كونه حلالا فشربه، يريد. شرب منه، ثم ناوه رجلا عن يمينه وهو مشروع بأن يناول الإمام بعده من عن يمينه، وسيأتي ذكره إن شاء الله تعالى.

ب لندن مكة الخ قال عيسى بن دينار: كأنه كره تخصيص مكة على مدينة دار الهجرة، قال محمد بن عيسى: ولو أقره بذلك لصربه، يريد: لأدبه عني تخصيص مكة، وهذا من عمر يحتمل أن يريد به: بكار تخصيص مكة على المدينة، لاعتقاده تخصيص المدينة على مكة، أو هو يرى ترك الأحد في تخصيص أحدهما على الأخرى، إلا أن الوجه الأول أظهر؛ ما شهر من أحد الصحابة في ذلك دون كثير، ومعنى أفضل: أن ساكنها العامل فيها بالصناعة من الثواب أكثر مما لساكن العامل بذلك في الأخرى، ولا خلاف أنه كان اسكن مكة وغيرها موعا، والانتقال إلى المدينة مفترضا قبل الفتح، وقد اختلف العلماء في ذلك بعد الفتح في حق من تقدمت هجرته قبل الفتح، فقال الجمهور: إن ذلك نقي في حقهم. وقال جماعة: إن من هاجر قبل الفتح أن يرجع عني مكة بعد الفتح، إلا أنه لا خلاف أن المقام بالمدينة كان أفضل، ولذلك أقام بها حيي والمهاجرون. وقد انتقل جماعة من المدينة إلى العراق والشام ولم يرجع منهم مشهور بالفصل إلى سكنى مكة، وبما رجع إليها من صغر سنه عن أن يكون له حكم الهجرة كعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس، والجمهور عني خلاف ذلك، فلا خلاف أن المدينة أفضل به في حق هؤلاء. وأما من لم تكن له هجرة فلا خلاف في أنه يجوز له سكنى مكة وسكنى المدينة، وذهب مالك أن سكنى المدينة أفضل، وقال أبو حنيفة والشافعي: سكنى مكة أفضل به. وسند القاضي أبو محمد عني ذلك مما روي عن النبي ﷺ أنه قال: ... قال: فلا معنى لقوله: 'تأكل القرى' إلا على ترجيح فصلها على غيرها، =

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَقُلْتُ: هِيَ حَرَمُ اللَّهِ وَأَمْنُهُ وَفِيهَا بَيْتُهُ، فَقَالَ عُمَرُ: لَا أَقُولُ فِي بَيْتِ اللَّهِ وَلَا فِي حَرَمِهِ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: أَأَنْتَ الْقَائِلُ: لَمَكَّةُ خَيْرٌ مِنَ الْمَدِينَةِ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: هِيَ حَرَمُ اللَّهِ وَأَمْنُهُ وَفِيهَا بَيْتُهُ، فَقَالَ عُمَرُ: لَا أَقُولُ فِي حَرَمِ اللَّهِ وَلَا فِي بَيْتِهِ شَيْئًا، ثُمَّ انْصَرَفَ.

مَا جَاءَ فِي الطَّاعُونِ

١٦٠٠ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ،

= وريادتها عليها، وقوله **لهم حسب بيت الله** أحب مكة أم **أشد** ولا يدعو **عنه** في أن يحب إليها سكنى المدينة وسكنى غيرها أفضل، ووجهه من جهة المعنى: أن النبي **ﷺ** اختار سكنها بعد الفتح، فإن كان ذلك قد افترض عليه فلا يفترض عليه السكنى إلا في أفضل القاع، وإن لم يكن ذلك مفترضاً عليه، واحتاره فلا يختار لاستبطانه واستيطان الإمامة وفصلاء الصحابة إلا أفضل القاع، وقول عبد الله بن عباس: هي حرم الله وأمه وفيها بيته، فلم يرد على إظهار ما عنده من فضيلة مكة. قال محمد بن عيسى: ولو أقر له بذلك لصره، يريد أنه لم يصرح به بتفضيل مكة، وإنما أقر له بفصل مكة، وهذا لا خلاف في صحته على الوجه الذي ذكره، ولذلك قال له عمر: لا أقول في بيت الله ولا في حرمه شَيْئًا، معناه - والله أعلم - إني لا أنكر فضيلته ولكن أنت القائل، لمكة خير من المدينة؟ ما معناه أي لا أنكر ذلك عليك، وإنما أنكر عليك ما يعني عدك من تفضيلها على المدينة، فهل كان ذلك منك؟ فعاد عبد الله بن عباس إلى قوله الأول، فلم يرد عليه ولا أظهر إليه ما سأله عنه، ثم انصرف، ومعنى ذلك - والله أعلم - أنه رأى عمر إقراره على هذا القول إذا مسك عما سواه غير ممنوع. (منه) **وأمه**: أي يحل أمه، كما يدل عليه قول تعالى: **وَبِذِئَابِ الْجَمَلِ كَلِّتُمُ الْمَسَكِينَ وَالْمَسْكِينَةَ** (سورة ١٢٥).

لا أقول إلخ: كان رأي أمير المؤمنين عمر تفضيل مدينة على مكة غير الكعبة، فإنه مستثنى، وهو قول به عند **الله الطاعون**: بركة الماعول من الطعن، عدلوه عن أصله ووضعوه دالا على الموت العام. (الحنبلي)

خرج إلى الشام إلخ: يحتمل أن يقصدها ليطالع أحوالها؛ فإنها كانت ثغر المسلمين، وعلى الإمام إذا بعد عهده بالشعور أن يتطلعها بالمشاهدة إن علم أنه يحتاج إلى ذلك. "لقية أمراء الأجداد" يريد جند الشام، إما لأهم كانوا مقربين إلى جهته فلقوه هناك، أو لأهم خرجوا من البواء واعتقدوا أن ذلك يجوز لهم، أو لأهم خرجوا يتلقونه من قرب منهم من طريقه بموضعه ذلك. قوله: "فأحبروه أن البواء قد وقع بالشام" البواء: هو الطاعون، وهو مرض =

حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْعٍ لَقِيَهُ أُمَرَاءُ الْأَجْنَادِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّامِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَدَعَاهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، فَاجْتَنَفُوا فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتَ لِأَمْرٍ وَلَا تَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ:

= يعلم الكثير من الناس في جهة من الجهات دون غيرها، خلاف المعتاد من أحوال الناس وأمراضهم، ويكون مرضهم عاماً مرضاً واحداً خلاف سائر الأوقات؛ فإن أمراض الناس مختلفة، وقول عمر **ادع لي المهاجرين الأولين**، وروى عن سعيد بن المسيب: أن المهاجرين الأولين من صلى إلى القلتين، ومن لم يسلم إلا بعد تحويل القنينة إلى الكعبة، فليس من المهاجرين الأولين. "فدعاهم فاستشارهم" عمر في ذلك "فاجتنبوا عليه"، فقال بعضهم: قد خرجت لأمر، يريدون مضاعفة الثغور والطرقات فيها، ولا يرى أن ترجع عنه يريدون توكلوا على الله عز وجل، وتيقنوا أنه لا يصيبهم إلا ما كتب الله لهم. "وقال بعضهم: معك بقية الناس" يريدون فصلاء الناس وأصحاب رسول الله ﷺ، يرون بذلك إظهار فضيلتهم؛ ليحسبوه بذلك على الإشفاق عندهم، ويعظم حال التعزير لهم، وإقدامهم على الوباء الذي يخاف استئصاله لهم، فلما جتمعوا عليه أمرهم أن يرتفعوا عنه، ثم دعا الأنصار فاستشارهم كما استشار المهاجرين فاجتمعوا كاختلافهم، فأمرهم أيضاً أن يرتفعوا، ثم قال: "ادعوا لي من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح" يريد من هاجر بقرب الفتح، فثبت له حكم الهجرة أو هاجر بعد الفتح، فثبت له اسم الهجرة دون حكمها، فشاؤهم فجمع جتمعوا وقالوا: نرى أن ترجع بالناس فرأى عمر رأيهم، وقال: "لي مصبح على صهر" يريد السفر، وصفه بذلك؛ لأن المسافر ومناعه نصير على صهر الخيل والإبل والدواب، ويحتمل أن يريد به على صهر طريق، ولا بد أن يكون قول بذلك ما يقضي الرجوع عن الشام، أو يكون ذلك موضع إقامته بالشام، والأول أظهر؛ لأنه لم يكن بلغ بعد موضع الوباء، فلو كان موضعه يريد أن يقيم به ولا وباء به؛ لما احتاج إلى الرجوع، والله أعلم.

سرع عين معجمة، قرنه وادي توت، يحور فيها الصرف وعدمه، وقيل: هي مدينة افتتحها أبو عبيدة وهي والبرموك والحامية متصلات، بينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة. **أمرء الأحقاد** كان عمر قسم أشباه أحماد: الأردن جد، وحمص جد، ودمشق جد، وفسطاط جد، وفسريين جد، وجعل على كل حشد أمير. **وأصحابه** خالد بن الوليد ويريد من أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وعمر بن العاص. **المهاجرين الأولين**: هم من صلى إلى القلتين في قول ابن المسيب، أو شاهدوا بدر، في قول عطاء، وأصحاب الشجرة في قول الشعبي. (المحلى)

مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَا تَرَى أَنْ تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ،
 فَقَالَ عُمَرُ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي الْأَنْصَارَ، فَدَعَوْتُهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، فَسَلَكَوا
 سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ، وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِهِمْ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي مَنْ
 كَانَ هَهُنَا مِنْ مَشِيخَةٍ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ، فَدَعَوْتُهُمْ فَلَمْ يَخْتَلِفْ عَلَيْهِ مِنْهُمْ
 رَجُلَانِ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلَا تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَنَادَى عُمَرُ فِي
 النَّاسِ: إِنِّي مُصْبِحٌ عَلَى ظَهْرٍ، فَأَصْبِحُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: أَفَرَارًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟
 برنة الأمر

مشيحة: بفتح الميم وكسر الشين جمع شيع، وهو من امتنانت فيه المس.

مهاجرة الفتح: أي الذين هاجروا عام الفتح قبل الفتح. **مصيح:** بإسكان الصاد من الإصباح، وضبط بعضهم بتشديد الباء من التصبيح أي مسافر.

فقال أبو عبيدة: قول أبي عبيدة: "أفراراً من قدر الله" على معنى الإنكار؛ لانصرافه، يريد أنه يسجو بذلك
 ويسجي الصحابة من الوباء الذي لا يصيب إلا من قدر الله عروجل أن يصيبه، وأنه لا يسجو منه من قدر له أن
 يصيبه، فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة قال محمد بن عيسى: وكان عمر يحب موافقته في جميع أموره،
 ويكره مخالفته، ويحتمل أن يكون ذلك لما تحقق من فصله وأمانته، فقد سماه النبي ﷺ أمير هذه الأمة، وقوله: "لو
 غيرك قالها يا أبا عبيدة" قال محمد بن عيسى الأعشى: يريد عمر رضي الله عنه، نعم، نعم من قدر الله أن قدر الله
 يريد أنه لا يعتقد أنه بالفرار يسجو مما قدر عليه، وإنما يعتقد أنه يرجع عما يخاف أن يكون قد قدر عليه من الوباء
 إن وصل إلى ما يرجو أن يكون قد قدر له من السلامة إن رجع، ولذلك يخور للإنسان أن يتخذ الدرع واخس،
 ويعر من العدو الذي يعور الفرار منه لكثرة، ويختب العرر والمخاوف، ولا يكون ذلك فراراً من قدر الله،
 ولا يجوز أن يسجو به مما قدر الله تعالى، بل أكثره مأمور به، وقد مثل ذلك عمر بن الخطاب تمثيلاً صحيحاً مما
 سلمه أبو عبيدة، وهو أن من كان له إبل يريد حفظها وحسن القيام عليها "فهبط بها وأداها له عدوتان، إحداهما:
 خصصة، والأخرى جدية، أليس إن رعى الخصية رعاها بقدر الله عروجل، وإن رعى الجدبة رعاها بقدر الله؟ يريد
 أنه مثل أمره إن انصرف هم إلى موضع يأمن به الوباء انصرف بقدر الله عروجل، وإن أقدمهم على ما يخافه
 عليهم من الوباء أقدمهم عليه بقدر الله، فكما يلزم صاحب الإبل أن ينزل بها الجانب الخصب، ولا يعد بذلك أنه
 فار من قدر الله، بل مصيباً محتباً ممثلاً لما أمر الله سبحانه، ومسلماً لقدره وراجياً حيره، فكذلك الإمام باسمين
 إذا انصرف هم عن بلاد الوباء إلى بلاد الصحة والسلامة، وبالله التوفيق. (منه)

فقال عمر: **لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ! نَعَمْ، نَفَرُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ**
كَانَ لَكَ إِبِلٌ فَهَبَطْتَ وَادِيًا لَهُ غَدَوَتَانِ، إِحْدَاهُمَا: مَخْصِبَةٌ، وَأُخْرَى: جَذْبَةٌ، أَلَيْسَ
إِنْ رَعَيْتَ الْخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الْجَذْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ؟ فَجَاءَ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَكَانَ غَائِبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ، فَقَالَ: إِنْ عِنْدِي مِنْ هَذَا عِلْمًا
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ
وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ، قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهُ عُمَرُ، ثُمَّ انْصَرَفَ.

١٦٠١ - **مَالِكٌ** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدَّرِ، وَعَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،
 عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ نِ أَبِي وَقَاصٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُسْأَلُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ: مَا سَمِعْتُ
 مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّاعُونِ؟ فَقَالَ أُسَامَةُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **الطَّاعُونَ رَجَزٌ**

لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا شَرٌّ، وَحَوْرٌ مَحْدُوفٌ، أَيُّ لَدُنْهُ لَا عِزَّ لَهُ فِي مَسْأَلَةِ جَهَادِهِ بِمَنْ عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ، وَإِنْ كَانَ
 لَوْ مِثْلُ ثَمَرٍ، لَوْ أَنَّهُ أُعْجِبَ مِنْهُ، وَكَرِهَ أُعْجِبَ مِنْهُ مَعَ عِلْمِهِ وَفَقْصِهِ، يَقُولُ هَذَا؟ وَهِيَ لَتَمِي هَكَذَا وَلَا
 حَاجَةَ إِلَى الْحَوَابِ. **مَخْصِبَةٌ** مَصْغَبٌ أَيْمٌ وَفَتْحُ الْمَصَادِ أَيُّ دَا حَصْبٌ بَالِكْسَرٍ، وَهُوَ كَرِهَ بَعَثَ وَرَفَاعَةَ لِعَيْشٍ،
 وَفِي سَجْهٍ: **حَصْبَةٌ**، مَفْحٌ حَاءٌ وَكَسْرٌ لِمَصَادٍ. **مِنْ هَذَا عِلْمًا** يَقْصِي أَنْ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ مَقْدَمٌ غَيْرُ
 مَا كَانَ عِنْدَ غَيْرِهِ مِنَ الرَّأْيِ، فَإِنْ كَانَ مُوَافِقًا لَهُ صَحِيحًا، وَإِنْ كَانَ مُخْتَلِفًا لَهُ وَجِبَ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ
 لِإِجْمَاعٍ مِنْ جَمِيعِهِمْ عَلَى صِحَّةِ الْقَوْلِ بِالرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَدْ فِي ذَلِكَ بَرَاءً، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَ
 أَحَدٍ مِنْهُمْ شَرٌّ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَلَا غَيْرِهِ، مَعَ أَنَّ الْقِصَّةَ شَاعَتْ وَانْتَشَرَتْ فِي جَمْعٍ
 دَلَالَةِ الْإِسْلَامِ، وَقَوْلُ أَبِي سَعْدٍ: **إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ**، يُرِيدُ مَا فِيهِ مِنَ التَّعْرِيفِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ
 وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ، أَيْ سِلَامًا بِالْقَدَرِ. **فَحَمِدَ اللَّهُ عُمَرَ** إِذْ وَفَّقَهُ رَبُّهُ الَّذِي أَحْبَبَهُ مَا صَحَّ عِنْدَهُ
 مِنْ أَمْرِ أَبِي سَعْدٍ. **فَلَا تَقْدُمُوا** يَفْتَحُ إِسَاءَةً وَإِذَا، وَقَالَ بَوْرْشِي: وَابْتِخَارَ عِنْدَ حَقْدٍ صَمٌّ لِنَاءً مِنْ الْفَقْدِ،
 لِيَكُونَ أَسْكَنَ لَأَنْفُسِكُمْ، وَأَقْطَعَ لَوْسُوسِ الشَّيْطَانِ. (المحلى)

الطَّاعُونَ رَجَزٌ رَجَزٌ جَمْعٌ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَنْ يُرِيدَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَرْضِ، وَحَدَّثَ بِالنَّاسِ حَدَّثَ هُمْ عَلَى
 هَذَا الْوَجْهِ وَالْوَجْهِ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ رَجَزٌ فِي سِدِّ عَلَى أَنَّهُ غَرِيبٌ وَأَنَّهُ يَكْرَهُ عَدَدَ ذَلِكَ فِي ذَلِكَ اسْتِدْ، وَقَدْ رَوَى أَنَّهُ
 كَانَ عَدَدًا لَوُغَتْ وَرَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ مِنْ ظَهْرِ سِدِّهِ أَوْ قَاءَ صَارًا مُحْتَسِبًا فَأَصِيبَ بِهِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي سَعْدٍ =

١٦٠٤ - **مات** أَنَّهُ قَالَ: بَلَّغْنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لَبَّيْتُ بِرُكْبَةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عَشْرَةِ أَنْبِيَاءٍ بِالشَّامِ. قَالَ مَالِكٌ: يُرِيدُ لَطُولَ الْأَعْمَارِ وَالنَّقَاءِ، وَلِشِدَّةِ الْوَبَاءِ بِالشَّامِ.

الْتَّهْيُ عَنِ الْقَوْلِ فِي الْقَدْرِ

١٦٠٥ - **مات** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نَحَاجَ آدَمَ وَمُوسَى

لست بركبة الخ [نصفه الرء موضع بالحجار بين عمرة ودات عرق، كذا في "النهاية"] قال محمد بن عيسى: ركة هي أرض بني عامر، وهي ما بين مكة وبعراق. وقال ابن قيس: ركة من أرض الطائف في أرض مصححة، وقال محمد بن عيسى: وهي أرض صحراوية، فأراد عمر أن ساكنيها أطول أعمارا وأصح ألبدا من أوباء وأمراض من سكن الشام وغيرها من البلدان، قال عيسى: وم يرد هـ أن سكنى لأرض يريد في أعمارهم، ولكن لما قدر الله عروجهم صوبلة أسكنهم تلك البلدة. قال عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك: يريد صحة ركة، ووباء شام قال قاضي أبو الوليد: ومعنى ذلك عدي أن الله عروجل قد أجرى العادة بصحة من سكن ركة وطول أعمارهم، وأمراض من سكن الموضع الذي أراد من شام وقصر أعمارهم، وعنه أرد ركة وما قارها، كما أخرجت العدة بأن من تناول نوعا من الطعام والشراب صح حسمه، ومن تناول نوعا آخر كثرت أمراضه، وإن كانت الأمراض معقبة بالقدر تغلق موت، والله أعلم وأحكم.

القدر قدر: مخركا القضاء واحكم وملع الشيء، والقدرية جاحدوا القدر، وفي "النهاية": القدر ما قضاه الله وحكمه من الأمور، فقد يسكن له، وقال طيبي: القدر بالفتح واسكون ما يقدره من القضاء، والفتح اسم لما صدر عن فعل القادر، كما فهد ما صدر عن فعل الهادم، وهذا ظهر أن القضاء والقدر في السعة معنى واحد، وقد يفرق بينهما بأن القضاء هو الحكم، والقدر: وقوعه موافقا لما سبق. (المحلى)

نحاج آدم وموسى نقصي صحة حوار الحاجة، لاسيما على قول مالك أن شريعة من قبلنا شريعة لنا، وقول موسى: "أنت الذي أعويت الناس وأخرجتهم من أمة" معنى أعويت - والله أعلم - يحتمل أن يريد به عرضتهم للإعواء لما كنت مسب حرجهم من أمة، وتعريضهم لتكليف، ويحتمل أن يريد به جعلتهم عاوين، لكونهم من دريت حيث عويت من قوله سبحانه وتعالى: ١٠٠ - فصل - آدم - معدن - (صه ١٢١) وقول آدم - له: "أنت موسى الذي أعطاه علم كل شيء" يريد أعينه به، ويحتمل أن يريد به مما أعلمه بشر. وقوله: "وأعطاه على الناس" يريد - والله أعلم - أثره بإرساله على من لم يرسه، وهذا كنه على وجه التقرير له على قصده الذي لا يقتضي الإصابة في محاجته، وأن لا يلوم أنه على ما يعي واسع علمه وفصله، ولومه عليه، فلما قال موسى: نعم، لزمه ذلك =

فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَغْوَيْتَ النَّاسَ، وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنَ
الْجَنَّةِ. فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي أَعْطَاكَ عِلْمَ كُلِّ شَيْءٍ، وَاصْطَفَاكَ بِرِسَالَتِهِ.
قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَفْتَلَوْنِي عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟

١٦٠٦ - **ماث** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُتَيْسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ
الْخَطَّابِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارِ الْجُهَنِيِّ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ:

= بحكم المناصرة والمناحة لا على وجه الفجر والمناحة، وقال له آدم: أنومني على أمر قد قدر عني قبل أن أخلق
معنى أن نومت بي على ذلك غير سائق، ولذلك روي عن النبي أنه قال: "فحج آدم موسى" معناه: طهر عليه
في الحجة، واحتجاج آدم بالقدر على بقي اليوم عنه يجب أن يبين، فإن العاصي إذا عصي يستحق اليوم، وإن كنا
نعلم أنه قد قدرت عليه المعصية قبل أن يخلق، ولا حجة له على من لأمه على معصيته بأن يقول: إن ذلك قدر
علي قبل أن أخلق، ولو كان هذا مجرد حجة لما وجب أن يلام أحد على معصيته، ولا يكر عليه ولا يتوعد
عليها بعدد في الدنيا ولا في الآخرة، ولكن آدم: إنما أنكر على موسى أن لأمه فقال: أنومني على أمر قد
قدر عني، وآدم: قد كان تاب من معصيته، قال الله عز وجل: "وأنسى آدم ما كان يعمل" (البقرة: ٢٥٢)
وهذا (ص ١٢١، ١٢٢) الثالث من المعصية إذا تاب وحسنت نية، فلا يحسن أن يلام عليها، ووجه آخر:
وهو أن آدم أب موسى، وهو يسع للابن لو لم أبيه في معصيته، قال الله تعالى: "وإن كان أبوان لديك هما
من بيتك فلا تعصهما" (النساء: ١١) في هذه الآية معناه: (عند ١٥) وقال إبراهيم: لأبيه لما أسمع من الإيمان:
"فأعصيت" (سورة القصص: ١٣) في هذه الآية معناه: (مر ٤٧)، فهذا بين حجة آدم: والله أعلم وعنده أعلم.

فحج آدم موسى أي عنه بالحجة، والمراد عنه في دفع اليوم بعد اتوبة.

سئل عن هذه الآية دليل على أن الصحابة كانت تتكلم في هذه المعاني من الاعتقادات، ونحث عن حقائقها وتعني بذلك حتى يظهره. ونسأل عنه الأئمة والخمسة لتقف على الصواب منه، وتقر عن النبي ﷺ من ذلك ما حفظته عنه. وأن قور من قال: "من عمياء التابعين كانوا يكرهون الكلام فيما ليس نخته عمل" إنما ينصرف إلى أحد أمرين: إما أن يتوجه المبع في ذلك إلى من ليس من أهل العلم ممن يخاف أن ترل قدمه ويتعلق فيه بشبهة لا يقدر على التخلص منها. قال مالك رحمته الله كان يقال: لا تكثر رائع القلب من دينك؛ فإنك لا تدري ما يفتقد من دينك، وقد سمع ربح من الأنصار من أهل المدينة شيئاً من بعض أهل القدر، فعلق قلبه، فكان يأتي إخوانه الذين يستنصحبهم. فإذا غره قال: فكيف بما علق قلبي، لو علمت أن الله رضى أن ألقى نفسي من فوق هذه المارة فعلت. والوجه الثاني: أن يتوجه المبع في ذلك إلى أن يتكلم في ذلك بمداهب أهل البدع ومخالفي السنة، والله أعلم.

٥. وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ سِي آدَمَ مِنْ ظَهْرِهِ ذُرِّيَّتَهُ وَشَهِدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ
فَأَبَىٰ أَعْيُنُهُمْ أَنْ تَقُولُوا بِهِمْ شَيْئًا سَاءَ مَا كُنَّ عَيْنُ قَوْمِهِ فَفَقَالَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ:
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ اللَّهُ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ
مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْحَنَّةِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ
الْحَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً،

[illegible][illegible]

فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَفِيمَ الْعَمَلِ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخِلُهُ رَبُّهُ الْجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخِلُهُ رَبُّهُ النَّارَ.

١٦٠٧ - مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا....

- وعنه: شفي، سعيد، ثم نسخ فيه روح، فإن أحذركم بعمل عمل أهل الجنة حتى لا يكون منه وسيل لا درج، فيسقى عنه كتاب، فيعمل عمل أهل النار فيدخل النار، وإن أحذركم بعمل عمل أهل الجنة حتى لا يكون منه وسيل، لا درج فيسقى عليه كتاب، فيعمل عمل أهل الجنة فيدخل الجنة، وهذا يقتضي أنه سبق الكتاب بما يعمل وما يصير إليه، وأنه قد سبق الكتاب بأن يعمل في أول عمره عملاً صالحاً، ثم في آخره عملاً سيئاً، ثم يموت عليه ويقبل إليه، وقد سبق الكتاب بأن يعمل في أول عمره عملاً سيئاً وفي آخره عملاً صالحاً، ثم يموت عليه فيصير إليه. (منه)

ففيهم العمل معناه: فإذا كان قد سبق الكتاب بمكان أحداً من الجنة أو النار، وأنه لا يحيد عنه ولا بد منه، فلم تتكلف العمل؟ فقال رسول الله ﷺ: لا بد من ذلك حتى يجد نفسه سعيدة بعمل أهل الجنة، وإذا حقه النار استعمله بعمل أهل النار يريد ﷺ - والله أعلم - أنه قد سبق الكتاب بما عمل من خير أو شر، كما قد سبق الكتاب بما يصير إليه من الجنة أو النار، وقد روى أبو عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب: كنا في جمارة، فقال رسول الله ﷺ: ما من نفس مضمومة إلا ثبت مكانها من حبه أو كرهه، وقد كتب شفيقة سعيدة فقال رجل: يا رسول الله! أفلا تشكل على كتابنا وتدع العمل؟ قال: نعم، فمن سعادته فيستروى بعمل سعادته، ومن أهل الشقاء فيستروى بعمل شقاءه، ثم قرأ: «فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَنُفِيَ وَصَدَّقَ بِالْخُسْفَى» (البقره: ٦) وقوله ﷺ: «حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله به الجنة». وفي أهل النار: «حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخله به النار». يقتضي أن آخر الإنسان أحق به، وعليه يحازي، وقد تقدم ذلك في حديث ابن مسعود، ووجهه: أنه إذا كان أول عمله سيئاً وآخره حسناً فقد تاب من السيء، وحكمه حكم التائبين، ومن انتقل من العمل الصالح إلى السيء، وحكمه حكم المرتد، والمنتقل إلى الفسوق على ذلك يكون جزاؤه، والله أعلم.

مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ.

١٦٠٨ - **مَاتَ** عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسِ الْيَمَانِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: **أَدْرَكْتُ** نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ: كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ،

ما تمسكتكم همما: على سبيل الخوص على تعلمها أو التمسك همما، ولاقتداء بما فيهما، وبين الأمرين فقال: كتاب الله سنة سنة يريد - والله أعلم - ما سه وشرعه، وأما عن حبيبه وخبرته وغير ذلك من سسه، وهذا فيما كان فيه كتاب أو سنة، وما لم يكن فيه كتاب ولا سه فمردود إليهما ومعتبر همما، وقد روى بن وهب عن مالك في "المجموعة" حكم على وجهين: فأندي يحكم بالقرآن فذلك الصواب، والذي يجهد العام نفسه فيه فيما لم يأت فيه شيء فعليه يوفق، وثالث متكلف بما لا يعلم، فما أشبه أن لا يوفق مقتضى هذا - والله أعلم - أن الحكم بالكتاب والسنة مقدم فيما فيه كتاب أو سنة، وما عدا ذلك فيه اجتهد العام فيه بالرأي والقياس والمرد إلى ما ثبت بالكتاب والسنة، وأما الخاضع فلا يتعرض لذلك؛ فإنه متكلف بما لا يعلم، وما لم يكنه، وبوشت أن لا يوفق.

قال ادرکت اح: يقولون على وجه التصحيح: ما حكاه بعض القائلين له وعمهم وديهم، وهم الذين صحبوا رسول الله ﷺ، وعموا ما جاء به وتكرر أحدهم وسماعهم لما قاله، وفهمهم امراد وسؤاضه التي عما أشكل عليهم، واتفاقهم على صحة النقل عنه، فسمعهم يقولون: كل شيء بقدر، وقد قال الله عز وجل: **حَدِّثْهُمْ بَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ مِنَ الْحَقِّ** (نمل: ٥٩)، ويختل من جهة مفتضى سائر العرب معاني، أحدها: أن يكون معناه حقيقة ما شئت مقدرا لا يراد عليه ولا يقص منه. الثاني: أن يكون معناه: حقيقة على قدر ما لا يراد فيه ولا يقص منه، قال الله تعالى: **وَمَنْ يَعْزُزْهُ فَقَدْ عَزَّاهُ** (نمل: ٥٩)، والثالث: أن يكون معناه: قدره عليه، قال جل ذكره: **وَمَنْ يَعْزُزْهُ فَقَدْ عَزَّاهُ** (نمل: ٥٩)، والرابع: أن يريد به بقدر أن حقيقه في وقته، بقدر به عز وجل وقتا تخلقه فيه. وقال الحسن الجواليقي: مسمى على عني من المديني سألت عبد الرحمن بن مهدي عن قدر، فقال: كل شيء بالقدر، والصاعقة والمنصبة بقدر، وقد أعظم القرية من قال: إن معاصي يست بقدر، وقال: وعمه والقدركتساب سواء، وعرضت كلامه عند ارحم على جني بن سعد فقال: ما يبق بعد هذا قليل ولا كثير، وهذا الذي قاله عند ارحم بن مهدي في الحمية، هو مذهب أهل النسبة، وهو موافق لمعنى الحديث، غير أن عمه والقدركتساب كل واحد منها راجع إلى معنى مختص به، غير أنها معان متقاربة، وقد تستعمل من صرفق تقاربها بمعنى واحد. قال مالك: وقد بلغني أن عمر بن عبد العزيز قال: إن في كتاب الله تبارك وتعالى لعنا نبيا عمه من عمه وجهله من جهله، يقول الله عز وجل: **وَمَنْ يَعْزُزْهُ فَقَدْ عَزَّاهُ** (نمل: ٥٩)، والصافات: ١٦١ - ١٦٣)، **﴿يُوقَالُ نُوحُ زَيْتٌ لَا تَقْرَبُ مِنْ لَدُنْهُ عَصَا كَرِيمَةٍ﴾** (الصافات: ١٦١ - ١٦٣)، وأخير نوح عمن ما يكن أنه فاجر كفار لما سبق لهم من الله تعالى وقدرته عليهم. =

وإلا عَرَضَتْهُمْ عَلَى السَّيْفِ. قَالَ عُمَرُ: وَذَلِكَ رَأْيِي فِيهِمْ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ رَأْيِي فِيهِمْ.

جامع ما جاء في أهل القدر

١٦١٧ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا وَلِتَنْكِحَ، فَإِنَّمَا لَهَا مَا قَدَّرَ لَهَا.

١٦١٨ - مَالِكٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ قَالَ: قَالَ مُعَاوِيَةُ

ابْنُ أَبِي سَفْيَانَ وَهُوَ عَلَى الْمَيْمَنِ: أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّهُ لَا مَبِيعَ لِمَا أَعْطَى اللَّهُ، وَلَا مُعْطَى

لِمَا مَنَعَ اللَّهُ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْهُ الْجَدُّ، مَنْ يُرِثُ اللَّهَ هِ خَيْرًا يُفْقَهُهُ فِي الدِّينِ. ثُمَّ

قَالَ مُعَاوِيَةُ: سَمِعْتُ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَذِهِ الْأَعْوَادِ.

١٦١٩ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ كَانَ يُقَالُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ كَمَا يَنْبَغِي الَّذِي

لَا يَعْجَلُ شَيْءٌ أَنَاةً وَقَدَرَهُ، حَسْبِيَ اللَّهُ وَكَفَى. سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ دَعَا، لَيْسَ وَرَاءَ اللَّهِ هَرَمٌ.

١٦٢٠ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ كَانَ يُقَالُ: إِنْ أَخَذَ لَنْ يَمُوتَ حَتَّى يَسْتَكْمِلَ رِزْقَهُ

فَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ.

- أَصْهَرُ هُمْ كَتَابًا لِسَانِ الرِّبْرِ، وَقَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ الْعَرَبِ، فَأَكْبَرُوا رَمَضَانَ وَصَامُوا رَحِمَ، وَاسْتَحَبُّوا تَرْوِيحَ تِسْعِ
سَوَاعِدٍ وَشَبَّهَ، فَهَؤُلَاءِ مَرْتَدُونَ يَقْتُلُونَ إِنْ مَ يَبُوءُوا، وَيَجَاهِدُونَ وَلَا تَسِي دَرَارِيهِمْ كَانْتَرَدِينَ، وَمِيرَاثُهُمْ لِمُسْلِمِينَ.

وَذَلِكَ رَأْيِي فِيهِمْ ظَاهِرُهُ الْقَوْلُ تَكْفِيرُهُمْ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: هُمْ مُسْلِمُونَ وَإِنَّمَا قَتَلُوا رَأْيِيهِمْ السُّوءَ

لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا. أَيُّ خَلْعِهَا فَارَعَةً تَفُورُ حَصْصَهَا مِنْ نَفَقَةٍ وَمَعْرُوفٍ وَمَعَاشَرَةٍ. وَلِتَنْكِحَ: أَيُّ لَتَرْوَحَ الزَّوْجَ

الْمَذْكُورَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْتَرِطَ طَلَاقَ مَرْأَةِ أَبِي قَتَيْبَةَ (عَلَيْهِ) دَا الْجَدِّ: يَفْتَحُ خَيْمَهُ، أَيُّ دَا أَحْطَ مِنَ الْمَالِ وَالْحَاةِ

وَالْعِبَادَةِ، وَقَدْ تَكَسَّرَ، أَيُّ دَا أَحَدٌ وَلَا حَتَّيَادَ فِي الْعِبَادَةِ شَيْءٌ أَنَاةً عَمْدَةً لَاهِرَةً وَأَسْوَدَ، أَيُّ أَحْرَهُ، وَفِي سَحَةِ:

'يَعْمَلُ شَيْئًا' مَرْمًى. أَيُّ مَقْصِدٍ تَرْمِي إِلَيْهِ لِأَمَانٍ. وَيُوجِهُ حَوْدَ الرِّجَاءِ، وَفَرَمَى مَوْضِعَ الرَّمْيِ تَشْبِيْهَا بِأَهْدَفِ

الَّذِي تَرْمِي إِلَيْهِ السَّهَامَ. (الْإِسْهَابَةُ) فَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ: بَأَنَّ نَصُوهُ بِالطَّرِيقِ الْخَمِيَّةِ غَيْرَ كَدٍّ وَلَا حَرَصٍ.

في العرر هو الركب، وقيل: الركب يكون من الحديد والخشب، والعرر لا يكون إلا من حديد، وقيل: هما مترادفان، والعرر يكون للحمل والركاب للمرء. **ما حير رسول الله** **أج** يحتمل أن يريد حدث ما حيره الله عروحل بين أمرين من الأعمال مما يكفه أمته: لا اختار أسيرهما وأرقعهما بأتمته، ويحتمل أن يريد ما حيره الله تعالى بين عفتين يرلهما من عصاه وحالهما إلا اختار أسيرهما، ويحتمل أن يريد حدث ما حيره أحد من أمته من أنه يدخل في طاعته ولا آمن به بين أمرين، كان في أحدهما موادة ومسالمة، وفي الآخر محاربة أو مشاققة، إلا اختار ما فيه الموادة، وحدث قبل أن يؤمر بالمحاهدة ومع الموادة، ويحتمل أن يريد به جميع أوقاته، وحدث أن حيرد بين الحرب وأداء الحرية فإنه كان يأخذ بالأسير فضل منهم الحرية، ويحتمل أن يريد به أن أمته لمؤمنين لم يحروهم بين الترام الشدة في العادة وبين الأحدث مما يحب عليهم من حدث، إلا اختار هم أسيرهما رفقاً بهم، وبصر لهم، وحوفاً أن يكتب عليهم أشقهما فيعجزوا عنها. قوله: "ما لم يكن إثماً" إن كان التحير هو الله تعالى فإنه استثناء مقطوع؛ لأن السائر تعالى لا يعجز بين الإثم والطاعة، وإن كان التحير له الكفار والنافقون من يعت إليهم، فيكون استثناء متصل، =

١٦٢٤ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَأَنَا مَعَهُ فِي الْبَيْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَمْ أُنْشَبْ أَنْ سَمِعْتُ ضَحِكَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَهُ، فَلَمَّا خَرَجَ الرَّجُلُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قُلْتَ فِيهِ مَا قُلْتَ، ثُمَّ لَمْ تَنْشَبْ أَنْ ضَحِكْتَ مَعَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ مِنْ شَرِّ النَّاسِ مَنْ اتَّقَاهُ النَّاسُ لِشَرِّهِ.

١٦٢٥ - **مالك** عَنْ عَمِّهِ أَبِي سَهْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَحْبَبْتُمْ أَنْ تَعْلَمُوا مَا لِلْعَبْدِ عِنْدَ رَبِّهِ، فَانْظُرُوا مَاذَا يَتَّبِعُهُ مِنْ حُسْنِ الثَّنَاءِ.

١٦٢٦ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: بَلَّغْنِي أَنَّ الْمَرْءَ لِيَذْرُكَ بِحُسْنِ خُلُقِهِ دَرَجَةَ الْقَائِمِ بِاللَّيْلِ، الظَّامِ بِالْهَوَاجِرِ.

١٦٢٧ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ، قَالُوا: بَلَى! قَالَ: إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْبَغْضَةَ فَإِنَّهَا هِيَ الْحَالِقَةُ.

العداوة

= أن يترك الإنسان ما لا يعنيه فيشتغل به وربما شغله عما يعنيه أو أداه إلى ما يرميه اجتنابه، والله أعلم وأحكم. وقد قال حمزة الكلبى: هذا الحديث ثمت الإسلام، والثالث الآخر **بالحسن**، والثالث الثالث **حلال** بين **حسن** **ممن** **وسلما** **أمر** **مستحب**، **فمن** **شبه** **الدين** **بالحسن** **والحسن** **والله** **أعلم**.

ابن العشرة. أي القيبة قال عياض: هو عيبة بن حصص، وم يكن أسمه حبشند وإن كان قد ظهر الإسلام، فأورد النبي ﷺ أن يبين حاله؛ ليعرفه الناس ولا يعتبر به من لا يعرف ناله. (الحسين)

فلم يشب بفتح الشين المعجمة أي لا أمكث. **الظامي بالهواجر** أي الصائم العشاق في شدة الحر؛ لأهما يجاهدان أنفسهما في مخالفة حطهما من الطعام والشراب والنوم حبشند، فكأهما يجاهدان نفسا واحدا، وأما من حسن خلقه مع الناس مع تباين طباعهم فكأنه يجاهد نفوسا كثيرة.

والبعصة. أي التمسب في المحاصمة والمشاورة بين الاثنين. **الحالقة** وهي الناحية للثواب. (الحسين)

١٦٢٨ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ حُسْنَ الْأَخْلَاقِ.

مَا جَاءَ فِي الْحَيَاءِ

١٦٢٩ - **مالك** عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَفْوَانَ بْنِ سَلَمَةَ الزُّرَقِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ رُكَّانَةَ يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِكُلِّ دِينٍ خُلُقٌ، وَخُلُقُ الْإِسْلَامِ الْحَيَاءُ.

١٦٣٠ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ وَهُوَ يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعُهُ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ.

مَا جَاءَ فِي الْغَضَبِ

١٦٣١ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ،

لكل دين خلق يريد سجية شرعت فيه، وحصل أهل ذلك الدين بها، وكانت من جملة أعمامهم التي يثابون عليها، ويحتمل أن يريد سجية تشمل أهل ذلك الدين أو أكثرهم، أو تشمل أهل الصلاح منهم، وتريد بزيادة الصلاح وتقل بقلته، وإن حق الإسلام الحياء، والحياء يختص بأهل الإسلام على أحد وجهين أو عبيهما، والمراد به - والله أعلم - الحياء فيما شرع الحياء فيه، فأما حياء يؤدي إلى ترك تعليم العلم فليس بمشروع، قالت عائشة رضي الله عنها: نعم النساء نساء الأنصار، لم يجمعن الحياء أن يتفقهن في الدين، وقالت أم سليم: يا رسول الله! إن الله لا يستحيي من الحق، هل على المرأة من غسل إذا احتملت؟ قال: **نعم** - **دع** - وقال الحسن بن أبي الحسن البصري: لا يتعلم مستحي ولا متكبر. وكذلك لم يرد شرع بالحياء المانع من الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والحكم بالحق، والقيام به، وأداء الشهادات على وجهها، والجهاد في سبيل الله عز وجل.

يعظ أخاه إلخ. [أي ينهاه عنه ويقبح له فعله ويرجره عن كثرته. (المحلى)] يريد: لأمه على كثرة الحياء، يقول له: إنك تستحي حتى قد أصر ذلك بلك، ومعك من بلوع حاجتك. وقوله **دعه**، يريد: الإمساك عن وعظه في ذلك. فإن الحياء من الإيمان - والله أعلم - من شرائع الإيمان، ولذلك روي. أن النبي ﷺ كان أشد حياء من العذراء في حدرها، ويحتمل أن يريد به أنه مرافق للإيمان، كما روي عن النبي ﷺ قال لعلي بن أبي طالب **عليه السلام**: أنت مني (منه) والله أعلم. **دعه** على فعل الحياء وكف عن فيه.

أَنَّ رَجُلًا أَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! عَلَّمَنِي كَلِمَاتٍ أَعِيشُ بِهِنَّ، وَلَا تُكْثِرُ عَلَيَّ فَأَنْسَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَغْضَبُ.

١٦٣٢ - **ماث** عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ.

مَا جَاءَ فِي الْمُهَاجِرَةِ

١٦٣٣ - **ماث** عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ الثُّبَتِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَحَادَ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا،

اعيش هن الخ يحتمل أن يريد به: أنفع لها مدة عيشي، ويحتمل أن يريد به: أسعج لها عيشي. 'ولا تكثر عني فأنسى' ولعله عرف من نفسه قوة حفظ، فأراد لاحتصار ما يدي حفظه ولا يساه، فجمع له النبي ﷺ في لفظ واحد، فقال له: لا تغضب، ومعنى ذلك: أن الغضب يفسد كثير من الدين؛ لأنه يؤدي إلى أن يؤدي ويؤدي وأن تأتي في وقت عصه من القول والفعل ما يأنه به ويؤثم غيره، ويؤدي الغضب إلى العصاة التي قد إها الحاققة، والغضب أيضاً يجمع كثير من مافع ديبه ومعنى قوله ﷺ: لا تغضب، يريد لا تقص ما يعثرت عليه غصبت وامتنع منه وكف عنه، وأما نفس الغضب فلا يملك الإنسان دفعه، ويتم بدفع ما بدعوه إليه، وقد روي عن الأحنف بن قيس أنه قال: لست بحليم ولكني أتخالم. (منه) والله أعلم.

بالصرعة بضم الصاد وفتح الراء: من يصرع الناس كثيرا الذي لا يصير معبوا، والتاء بمصالعة.

لا يحل لمسلم الخ نص في منع مما ردد عني ثلاث ليل، وأما ثلاث ليل فمن قال دليل لخصاص فتضي ذلك عده باحة الهجرة فيها، ومن مع دليل اعطاب احتمل ذلك الإباحة من غير دليل الخطأ، وهو أنه قصد إلى تقدير المنع وأما ما قصر عنه في حكم المساح: إذ لا يجرئ الناس من يسير المهاجرة وقت الغضب، ويحتمل أن يريد به: والله أعلم - أن ما راد عني الثلاث نص عني معه. وفي باقي نص دليل حكمه في الشرح.

فيعرض هذا الخ يريد - والله أعلم - أن كل واحد منهم يعرض عن صاحبه مهاجرة له، فلا يسلم عليه ولا يكلمه، فهذا المقدار الذي هي عنه من المهاجرة، وأما الأدنى فلا يحل قبيحه ولا كثيره. وأما إذا سمع فقد روى من وهب عن مالك إذا سمع عليه ولا يكلمه هذا المقدار الذي هي عنه من المهاجرة فقد قطع الهجرة، وقد قال من القاسم -

وَحَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ.

١٦٣٤ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَبَاغُضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ. قَالَ مَالِكٌ: لَا أَحْسِبُ التَّدَابُرَ إِلَّا الْإِعْرَاضَ عَنْ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ يُدْبِرُ عَنْكَ بِوَجْهِهِ فَتُدْبِرَ عَنْهُ بِوَجْهِكَ.

- في 'المرية' في الذي يسلم على أخيه ولا يكلمه بغير ذلك بل يختب كلامه: إن كان غير مؤد به أنه فقد بريء من الشحاء، وإن كان مؤدياً له فلا يترأ منه، وهذا قول أحمد بن حنبل، ووجه القول الأول الحديث وفيه 'حيرهما' الذي يبدأ بالسلم، فهو لا أن السلام يقطع الهجرة لما كان أفضلهما الذي يبدأ بالسلم، ووجه القول الثاني: أنه إن كان لا يؤديه فقد رى من الهجرة؛ لأنه قد أتى من المواصله عما لا أدى فيه، وإن كان يؤديه فلم يترأ من المهاجرة؛ لأن الأذى أشد من المهاجرة، وقد روى ابن مريز عن محمد بن عيسى عن ابن كنانة، عن مالك: الهجرة من العن، قال ابن القاسم: وإذا اعتزل كلامه لم تقل شهادته عليه، وإن كان غير مؤد له إجماع.

وحيرهما إجماع يريد أكثر ثواباً؛ لأنه الذي يبدأ بالمواصله المأمور بها، وترك المهاجرة المهني عنها، مع أن الابتداء بها أشد من المساعدة عليها. لا تباغضوا إجماع: على ما تقدم من فيه إجماع عن البغضة، وهو أن يبغض بعض المسلمين بعضاً بغير معنى موجب لذلك من جهة الشرع، وفي 'المرية' لعيسى بن دينار: معنى 'لا تباغضوا': لا يبغض بعضكم بعضاً، ولا يبغض بعضكم بعضاً إلى بعض. (منه) وقوله إجماع: "ولا تحاسدوا" يريد لا تحسد أحدكم أحاه على نعمة حوله الله إياها، وأمرنا الله عروجل أن نقول: نعود بالله من شر الحاسد، فقال عمر اسمه: ومن شر الحاسد حسد (العتق ٥) وقال الله تعالى: لا تحسدوا أنفسكم على بعض (النساء ٣٢)، وذلك من وجه التحاسد، وهذا يكون على وجهين: أحدهما: أن تمنى لنفسك مثل ما عند أخيك، من أمر دين أو عمل صالح، ولا تريد أن يرول ما عنده من ذلك، فهذا غير مدموم، وفاعله غير مدموم، والوجه الثاني: أن تمنى روال نعمة عند أخيك المسلم، سواء ردت انتفاعها إليك أو لم ترد، فهذا الحسد المدموم. وفي 'العتية' عن مالك: بلغني أن أول معصية كانت الحسد والكبر والشح، حسد إبليس وتكبر على آدم، وشح آدم، فقيل له: كل من شجر الحمة كلها إلا التي هي عنها، فشح فأكل منها، وفي 'المرية': معنى قوله إجماع: "ولا تحاسدوا" أن تنافس أحاك في الشيء حتى تحسده عليه، فيجر ذلك إلى الطعن والعداوة فذلك الحسد. وقوله إجماع: "ولا تدابروا" قال في 'المرية': يقول: لا تعرض بوجهك عن أخيك توله دبرك استقلاً له وبعضاً، بل أقبل عليه وأبسط له وجهك ما استطعت، قاله عيسى بن دينار، ورواه يحيى بن يحيى عن ابن نافع.

١٦٣٥ - عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **يَاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَنَافَسُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا.**

١٦٣٦ - مَا تَعْنِي عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُرَّاسِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَصَافَحُوا، يَذْهَبِ الْغِلُّ، وَتَهَادَوْا، تَحَابُّوا وَتَذْهَبِ الشَّحْنَاءُ.

١٦٣٧ - **مات** عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: تَفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيَعْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُسْلِمٍ لَا يُشْرِكُ

ياكم والطنخ قال عيسى بن دينار في "الغريبة": يريد ض السوء، ومعه. أن تعادي أهنت وصديقت عني
طن تطنه به دون تحقيق، أو حدث بأمر على ما نظمه فتقنه على أنه قد علمته، ويحتمل أن يريد به أن يحكم في
دين الله بمجرد اطن دون إعمال بصر ولا استدلال بدليل، وقد قال عروجي:
..... وقد قال الله تعالى: (حجرات ١٢)،
وهذا يقتضي أن منه ما ليس بالثمة، وهو ما يوصل إلى الحكم فيه بالصر والاحتجاج من كان من أهل النظر
والاحتجاج. والطن قمة تقع في القلب بلا دليل. **كذب حديث** أي حديث مقصود لأنه يكون بإلقاء الشيطان
في نفس الإنسان. **ولا خسوسا** جيم أي تعرفوا أخبار الناس بنطف كاخساسوس، قال القاصي: تحسب تعرف
أخبار، ومنه الجاسوس **ولا خسوسا** باخاء أي لا تطوا الشيء خاصة كاسترق السمع وإبصار الشيء خفية.
ولا ناسوسا ناء وسين من اسافسة وهو أرعة في الشيء والأفراد به. **نعل** بكسر النون الحقة والدع.

الشهداء يفتح فسكون وبون ممدودة أي العدو. **يفتح أبواب أحمد الخ** يريد أنه يصفح في هذين اليومين عن الذنوب العظيمة، ويشت فيها لكثير من الناس الدرجة الرفيعة، فتكون سمرة فتح أبوابها وقد يعبر بفتح الأبواب عن الإقبال على الأمر والإيعاز، فيقال: فتح فلان باب ضمامه وباب عطاءه، ولا يعنفه عن أحد، ويقال في مشاهدة حرب العدو: قد فتحت أبواب الحية، معناه: وجدت أسباب دحوها وعمران الذنوب المأبغة منها، وفي الحديث الآخر: **من فتح باباً من أبواب الجنة لم يدخل بها يومئذٍ** يريد أن هذا العمران الذي يكون معنى فتح أبواب الحية، فافتضى ذلك أن عرض أعمال المؤمنين كما أراده الله من العمران به، فهو يعبر عنه بأن أبواب الحية قد فتحت، ويختل أن يكون فتح أبواب الحية علامة على العمران، والإحسان في ذلك اليوم، ويبين هذا التأويل قوله: "فيغير لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئاً" يريد أن هذا العمران الذي يكون معنى فتح أبواب الحية، =

بِالله شَيْئًا إِلَّا رَجُلًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ، فَيُقَالُ: أَنْظِرُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا، أَنْظِرُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا.

١٦٣٨ - **ما** عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: تُعْرَضُ أَعْمَالُ الْعِبَادِ كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ، يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إِلَّا عَبْدًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ، فَيُقَالُ: اثْرُكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيثَا، أَوْ ارْكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيثَا.

ما جاء في لبس الثياب للجمال بها

١٦٣٩ - **ما** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي أَنْمَارٍ، قَالَ جَابِرٌ: فَبَيْنَا أَنَا نَازِلٌ تَحْتَ شَجَرَةٍ، إِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْبَلَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلُمَّ إِلَى الظِّلِّ، قَالَ: فَتَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُمْتُ إِلَى غِرَارَةٍ لَنَا، فَالْتَمَسْتُ فِيهَا شَيْئًا، فَوَجَدْتُ فِيهَا جِرْوًا قِثَاءً، فَكَسَرْتُهُ ثُمَّ قَرَّبْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ هَذَا؟ قَالَ: فَقُلْتُ: خَرَجْنَا بِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنَ الْمَدِينَةِ، قَالَ جَابِرٌ: وَعِنْدَنَا صَاحِبٌ لَنَا لُجْهَرَةٌ.

= ويكون فتح أبواب الجنة علامة عليه، نعم كل مسلم إلا من كانت بينه وبين أخيه شحناء تخديرا من بقاء الشحناء، وهي العدوة بين المسلمين، وحضا على الإقلاع عن ذلك، والرجوع عنه إلى التودد والمواخاة، قال الله تعالى: ﴿الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ﴾ (الحجرات: ١٠) وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَصْلِحُوا بَيْنَكُمْ﴾ (الأفصال: ١) (منه) حتى يفسا أي يرجعا عما هما عليه، والركو: التأخير. **عروة** بني أنمار يعني أنمار بن بعيص وهم قبائل في العرب، وتلك العروة أشهر بذات الرقاع. **عوارف** تفتح العين المعجمة والراء المكورة وبكسر العين: وعاء يجعل فيها الطعام والحبوب كالجوالق. **حرو** مثلثة، الصغير من كل شيء حتى الحنظل والبطيخ ونحوه، و"القثاء" بكسر القاف وتشديد المثناة، فاكهة معروفة.

جهره أي نعد أسباب سفره، والتجهيز: إعداد ما يحتاج إليه المسافر والغاري والميت والعروس. (المحلى)

يَذْهَبُ يَرْعَى ظَهْرَنَا، قَالَ: فَجَهَّزْتُهُ ثُمَّ أَدْبَرَ، يَذْهَبُ فِي الظَّهْرِ وَعَلَيْهِ بُرْدَانٍ لَهُ قَدْ خَلَقَا، قَالَ: فَتَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَمَا لَهُ ثَوْبَانِ غَيْرُ هَذَيْنِ؟ فَقُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَهُ ثَوْبَانِ فِي الْعِيَةِ كَسَوْتُهُ إِيَّاهُمَا، قَالَ: فَادْعُهُ فَمُرَّهُ فَلْيَلْبِسْهُمَا، قَالَ: فَدَعَوْتُهُ فَلْيَلْبِسْهُمَا، ثُمَّ وَلَّى يَذْهَبُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا لَهُ ضَرَبَ اللَّهُ عُنُقَهُ، أَلَيْسَ هَذَا خَيْرًا لَهُ؟ قَالَ: فَسَمِعَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَتَلَ الرَّجُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

١٦٤٠ - مَاتَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: إِنِّي لِأَحِبُّ أَنْ أُنْظَرَ إِلَى الْقَارِي أَيْبُضَ الثِّيَابِ.

قد حلفا تثبت اللام من صرب وكرم وسمع، كذا في "القاموس" العسنة. **فتح العين** وسكون التحتية: رسيل من آدم وما جعل فيه من الثياب، كما في "القاموس" وفي "الصراح" **العين جردان** **اني لاح اح** قوله: "القاري" يحتمل أن يريد قارئ القرآن المعروف بذلك والمشهور به، وهم كانوا أهل العلم والدين في رمة، فكان يربع أن تكون هذه صفتهم ويكون هذا رأيهم، وحدث عني وجهين. أحدهما: أن يكون يستحب هم لس البياض دون لس المنصعات من المنصفر المشع وغيره، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: **لا بأس باللباس الأبيض** وأوجه ثاني: أن يريد به بقاء ثيابه وسلامتها من النوصر وأن لا تدس ألوان الثياب وغير بياضها، لأن بقاء الثوب من حسن الري، ودليل على توقي لاسه، والحافضة على طهارته، ويحتمل أن يريد بالقارئ العابد، ومنه قوله: "من لم يحسن ينق لم يحسن يقرأ" يريد ولم يتعد، وهذا يقتضي أن عمر بن الخطاب لم يستحسن للعاد الخروج عن حسن الري إلى اللبس المستحسن؛ لأن ذلك خروج عن العادة ومدخل فيما يشوه، وقد قال إبراهيم بن أدهم لرجل تسكت فمس الصوف: رأيتك تسكت سكا أعجميا، فعاب ذلك عليه؛ خروجه عن عادة مثله، وسئل مالك عن لباس الصوف العبيص، فقال: لا خير في الشهرة، ولو كان يسسه تارة وبتركة تارة برحوت، ولا أحب المواطة عليه حتى يشتهر، ومن عليط القطن ما هو مثل ثمنه، واحتج عني ذلك، قال: وقد قال النبي ﷺ: **لذلك الرجل** **فد** **حدث** **مات**، وكان عمر **يكسو الخيل**، وقال عمر: **أحب أن أرى القاري أبيض الثياب**، قال مالك: وهذا من وجد غيره، فأما من لم يجد غيره فلا أكرهه له، واستحسن عمر بن الخطاب لأهل العلم والصلاح حسن الري والتحمل بالثياب المباحة؛ لأن ذلك مشروع، وقد روي عن عبد الله بن مسعود **م**

قَالَ مَالِكٌ: وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ يَلْبَسَ الْعِلْمَانُ شَيْئًا مِنَ الذَّهَبِ؛ لِأَنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ تَخْتُمِ الذَّهَبِ، وَأَنَا أَكْرَهُهُ لِلرِّجَالِ الْكَبِيرِ مِنْهُمْ وَالصَّغِيرِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَلَا حِفِّ الْمُعْصِفَةِ فِي الثِّيُوبِ لِلرِّجَالِ وَفِي الْأَفْنِيَةِ، قَالَ: لَا أَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا حَرَامًا، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ اللَّبَاسِ أَحَبُّ إِلَيَّ.

مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْخَنَزِرِ

١٦٤٣ - مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا كَسَتْ

وَأَنَا أَكْرَهُهُ خ يريد حائما أو غيره، ويعنى اسع في ذلك بالكراهة دون التحريم، وذلك يحتمل وجهين. أحدهما: أن يكره ذلك لمن يتسهم إياه، أو يترك معهم منه مما له ذلك، لأنه من جس من يحرم عليه ذلك ولم يسمع به أحد التحريم؛ لأهم ليسوا بمكلفين، والوجه الثاني: أن يكره ذلك لهم؛ لأهم مأمورون على وجه الدب، ومهيبون على وجه الكراهية، ولذلك يعاقبون على كثير من الأفعال، وبذلك قال. وأنا أكره ذلك للكبير منهم والصغير فأشار إلى أن الكراهة تتعلق بهم دون أوليائهم، واستند مالك على ذلك بما روي عن النبي ﷺ أنه لم يسمع من نعتهم الذهب، ويحتمل أن يريد أن فيه يتوجه على العموم على قول من قال به في المصمر والمنقذر، فكانه قال: هي الناس عن نعتهم الذهب، فتوجه إلى المكلفين على وجه التحريم، وتوجه إلى غير المكلفين على وجه الكراهية، ثم حص من أبيع له ذلك من النساء، فبقي الباقي على أصبه، ويحتمل أن يريد به أن فيه توجه إلى المكلفين من الرجال خاصة، فكره ذلك للنسبان ما كانوا من جسهم؛ لئلا يعتادوا ذلك عند التكيف، كما يؤحدون بالصوم والصلاة، ويصربون على ترك الصلاة؛ لئلا يعتادوا تركها عند التكيف، والله أعلم وعمه أتم.

الملاحف جمع منحة بكسر الميم، وفي "القاموس": النحاف كـ' كتاب' ما يلتحف به. **الافنية** أي أفنية الدور، جمع فناء - بكسر الفاء - وهي المكان امتنع أمام الدار. **الخر** آخر في 'الهاية': المعمور من يرسم، أو ثياب تسع من صوف. **أها كست** خ يقتضي أها أعطته إياه ليسه، ولو لم ترد أن يلبسه لقال: أعطته أو وهته، فأما لفظ "كست" فإنه يقتضي وجه الناس، وذلك يقتضي أنها تعتقد أن ذلك مساحاة، و"آخر" بر يتحد منه الثياب، قال ابن حبيب: لم يختلفوا في إجازة لبسه، وقد بلغني عن خمسة عشر من الصحابة منهم عثمان بن عفان وسعيد بن زيد، وعبد الله بن عباس، وخمسة عشر تابعيا، وكان عبد الله بن عمر يكسو به الحر، وأما كل ثوب سداه حرير ولحمته وبر أو قطن أو كتان أو صوف فيكره ولا يحرم، وقد ذهب إلى إباحته للرجال عبد الله بن عباس، وروى عبد الله بن عمر كراهيته، وبه قال مالك، قال ابن القاسم: إن كرهه لسدى الحرير فيه. -

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ مِطْرَفٌ خَزْرٌ، كَانَتْ عَائِشَةُ تَلْبِسُهُ.

مَا يَكْرَهُ لِلنِّسَاءِ لِبْسُهُ مِنَ الثِّيَابِ

١٦٤٤ - **مالك** عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ أَنَّهَا قَالَتْ: دَخَلْتُ حَفْصَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَى حَفْصَةَ خِمَارَ رَقِيقٍ، فَشَقَّتْهُ عَائِشَةُ وَكَسَتْهَا خِمَارًا كَثِيفًا.

= وقد اتفقوا على الامتناع من تحريمه وذلك لوجهين: أحدهما: أن الحرير أقل أجزائه، والوجه الثاني: أنه مستهلك على وجه لا يمكن تخصيصه للامتناع، وممارسة الحرير لغيره من الكتان أو الصوف أو القطن على وجهين: أحدهما: ما ذكرناه، والثاني: العلم ونحوه أن يحاط الثوب بالحرير، فقد روى ابن حبيب عن مالك لا بأس به، وقال ابن حبيب: لا بأس بالعلم من الحرير في الثوب، وإن عظم لم يختص في الرحصة فيه والصلاة به، وروى فيه عن النبي ﷺ من أصبع إلى أربع، وفي 'العتبة' من رواية ابن القاسم، عن مالك: كره مالك لباس الملاحف فيها أصبع أو أصبعان أو ثلاثة من حرير، قال ابن القاسم في 'المجموعة': ولم يخز مالك من علم الحرير في الثوب إلا المحيط الرقيق، وجه قول ابن حبيب ما روى عن عمر بن الخطاب أن النبي ﷺ هي عن لس الحرير إلا هكذا وأشار بأصبعه اللتين يليان الإبهام، قال أبو عثمان النهدي، وذلك فيما عدا ما يعنيها لإعلام، وروى سويد بن عقلة عن عمر إلا موضع أصبعين أو ثلاثة أو أربعة، وجه قول مالك قول النبي ﷺ. **بم** بلس حبة في ثوب من لا خلاف به، وروى أبو بكر عن أبي مصعب عن مالك: لا بأس أن يحرم الرجل في ثوب فيه قدر أصبع من حرير، يحتمل أن يريد إباحة الأصبع فما دونه، والمعنى مما راد عليه، ويحتمل أن يكون رواية عنه في إباحة العلم على ما ورد به حديث عمر، ويحتمل أن يكون المعنى على الكراهية، وإباحته على معنى نهي التحريم، والله أعلم.

مطرف المطرف بكسر الميم وصمها وفتحها: الثوب الذي في طرفه عمام، والميم زائدة. (المحلى)

خمار رقيق **الح** يحتمل أن يكون مع رفته من الحفة ما يصف ما تحته من الشعر، ويحتمل أنه كان رقيقاً لا يستر الأعضاء وإن كان صفيقاً لشدة رفته ولصوقه بالأعضاء، والأول أظهر في الخمار، فكرهت لها عائشة ذلك وشقته لتسببها الاحتمار به في المستقبل، وأعطتها ما تحتمل به خماراً كثيفاً تتحد في المستقبل مثله وتريها اجس الذي شرع لها الاحتمار به، ويحتمل أن تريد - والله أعلم - بذلك تعويضاً مما شقته من خمارها؛ تطيباً لنفسها ورفقاً بها، وما ذكر عن أبي هريرة أنه قال: "ساء كاسيات عاريات" الحديث. وقد أسدده جرير بن حازم عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال عيسى بن دينار: تفسير قوله: "كاسيات عاريات" قال: يلبس ثياباً رقيقاً فهن كالكاسيات ببسهن تلك الثياب وهن عاريات؛ لأن تلك الثياب لا توارى منهن ما يسعى هن -

١٦٤٥ - **مالك** عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ قَالَ: نِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَّاتٌ مَائِلَاتٌ مُمِيلَاتٌ لَا يَدْخُلْنَ الْحَجَّةَ وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَرِيحُهَا يُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ خَمْسِ مِائَةِ سَنَةٍ.

١٦٤٦ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شَهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

= أن يستره من أحسادهن، وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع عنه، وقد محمد بن عيسى الأعشى: وفي 'العتية' عن ابن القاسم: عاريات تلمسن الرقيق، ويحتمل عندي أن يكون ذلك لمعنيين: أحدهما: الخفة فيشف عما تحته، فيدرك البصر ما تحته من الخصاص، ويحتمل أن يريد به الثوب الرقيق الضيق الذي لا يستر الأعضاء بل يبدو حجمها. قال مالك: بلعي أن عمر بن الخطاب هي النساء أن يسنن القضاطي، قال: وإن كانت لا تشف فإنها تصف. قال مالك: معنى تصف أي تلتصق بالحد. وسئل مالك عن النوصائف بنسب الأقبية، فقال: ما يعجبني ذلك، وإذا شدتها عليها ظهر عجزها، ومعنى ذلك أنه لصيقه يصف أعضاءها عجزها وغيرها مما شرع ستره. (مه)

كاسيات إلخ في الحقيقة، 'عاريات' في المعنى؛ لأنهن بنسب ثيابا رقفا يصفن البشرة. 'مائلات' باهزمة من الميل أي زائعات عن الطاعة. 'مميلات' بعلين عيرهن الدحول في مثل فعلهن. أو مائلات يتحتررن في مشيهن، مميلات لاكتشافهن، أو مائلات للرجال، مميلات لهم مما يبدن من الزينة. (الحلى)

مائلات مميلات قال في 'المربية' عيسى بن دينار عن ابن القاسم. معناه مائلات عن الحق مميلات عنه، وقوله مالك في 'العتية'، ورواه يحيى بن يحيى عن ابن نافع رد في العتية ابن القاسم: من أطاعهن من الأرواح، وقال ابن حبيب: معناه: يتميلن في مشيهن ويتحتررن حتى يقفن من بحر به، وقول ابن القاسم وابن نافع أظهر؛ لأن التمايل في المشي إنما يقال فيه: متميلات. وقوله: "لا يدخلن الحجة" يريد - والله أعلم - لا يدخلن الحجة بأعمالهن وتركهن ما هي عنهن وإن دخلنها بفصل الله وعفوه، ويحتمل أن يريد لا يدخلن الحجة ابتداء وقت دخولهن من تحت من البار وإن دخلن الحجة مما وافقهن من الإيمان بعد الخروج من النار إن عافهن الله عروحل مما كتسبن من ذلك.

ولا يجدن ريحها: يريد - والله أعلم - أنهن يمتعن الرائحة بوجود ريح الحجة؛ لأن ذلك فيه راحة وتنعيم وهن مجموعات من ذلك وإن كان ريح الحجة يوجد من مسيرة خمس مائة سنة، يقتضي أن ريح الحجة يتفجع به قبل دخول الحجة من تفضل الله حل ذكره عليه بذلك، وأنه يعد عنه من حرمه من أهل الكفر والمعاصي بما سعد المسافة، فلا يصل أحد منهم إلى الموضع الذي يوجد منه ريحها، ويحتمل أن يريد أنه كعب إدراكه، فلا يجده نأل كان في الموضع الذي يقال فيه من كان من أهل السعادة، والأول أظهر من جهة النقط.

١٦٤٧ - **ما** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **الَّذِي يَجُرُّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.**

حِيَلَاءُ [بضم الحاء وفتح الياء وباءد أي كبراً] يريد كبراً، وقال عيسى بن دينار عن ابن القاسم: الحِيَلَاءُ الذي يستحتر في مشيه، ويختال فيه، ويظيل ثيابه بظمر من غير حاجة إلى أن يظيلها ولو اقتصد في ثيابه ومشيه، لكان أفضل له. قال الله عز وجل: ﴿مَنْ لَمْ يَحْضِرْ لِحَجَّتِهِ فَلَهُ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ (عدد ٢٣)، وقد روي عن النبي ﷺ أنه أرخص في الحِيَلَاءِ =

١٦٤٨ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَاد، عَنْ الْأَعْرَج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَنْظُرُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ يَجُرُّ إِزَارَهُ بَطْرًا.

١٦٤٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَةَ كُلُّهُمْ يُخْبِرُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ يَجُرُّ ثَوْبَهُ خِيَلًا.

١٦٥٠ - **مالك** عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ عَنْ الْإِزَارِ، فَقَالَ: أَنَا أَجْهَرُكَ بَعْنٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِزَارَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ، لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكُعْبَيْنِ، مَا أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ فَفِي النَّارِ، مَا أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ فَفِي النَّارِ، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ حَرَّ إِزَارَهُ بَطْرًا.

- في الحرب، وقال: ... ومعنى ذلك: ما فيه من التعاضد على أهل الكفر والاستحقار لهم والتصغير شأنهم. وفيه ... الذي جر ثوبه خيلاء يقتضي عطف هذا الحكم على حره خيلاء، أما من حره ليهول ثوب لا يجد غيره و عذر من لأعذر. وفيه لا يسوءه الوعيد، وقد روي أن أبا بكر لما سمع هذا الحديث قال: يا رسول الله! إن أحد شقي برري يسرحني، لأن أتعاهد ذلك منه، فقال النبي ﷺ: ... وروى الحسن بن أبي الحسن البصري عن أبي بكر: حسفت الشمس وحين عند سي ... فقام يجر ثوبه مستعجلاً حتى أتى المسجد، والله أعلم. قلت: قال ميرزا: صاهر بعض الأحاديث يقتضي أن تحريم إسبال الإزار مخصوص بالحر لأجل خيلاء، وقال بعض النعماء، نعم من بعض الأحبار تحريم لإسبال غير الخيلاء أيضاً، كحديث أبي هريرة في الخدري ... وكحديث: ... وكحديث: ... أن حر الثوب مصفح موعر وإن كان في منجبة أشد كراهه.

بطراً أي تكبراً وطمعاً. (المعنى) **زره ثوبه** في تنهيه عن إزاره المكسرة الخلة وهيئة الاثترار، كالحلقة أي الحالة وهيئة التي ترضى منها في لاثترار، هي أن يكون من أنصاف ساقه.

ما أسفل من ذلك أي من الكعبين، "ما" موصولة و"أسفل" بالنصب حر "كان" المحذوفة، والجملة صلة "ما" وفي إسناده حر لـ "ما" ويجوز أن يكون رفع "أسفل" أي الذي هو أسفل، وعلى التقديرين هو أفعال تفصيل، ويجوز أن يجعل فعلاً وهو مع فاعله صلة. (المحلى)

ما جاء في إسبال المرأة ثوبها

١٦٥١ - **ماث** عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ، عَنْ أُمِّ سَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهَا قَالَتْ: حِينَ ذَكَرَ الْإِزَارُ فَالْمَرْأَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: تُرْخِيهِ شَبْرًا. قَالَتْ أُمُّ سَمَةَ: إِذَا يَنْكَشِفُ عَنْهَا. قَالَ: فَذِرَاعًا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ.

ما جاء في الانتعال

١٦٥٢ - **ماث** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَمْشِينَ أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ،

بول لقيلة

أما قال الح يعني أن المرأة تحتاج إلى أن ترحي رجليها تسفل من الكعبين تستر بذلك قدميها وتسفل ساقيها؛ لأن ذلك عورة منها، فقال: "ترخيه شبرا" يريد ترحيه على الأرض شبرا يسفل قدميها وما فوق ذلك من ساقها، وهذا يقتضي أن نساء العرب لا يكن من رهن حف ولا حور، كن يسنن لنعان أو يمشين بعير شيء، ويقتصر من ستر أرجلهن على إرخاء الديل، وفوقها في إرخاء الديل شبرا. بد يكشف عنها يريد أنه لا يكشفها فيما تستر به؛ لأن تخريث رجليها في سرعة متبها وقصر الديل يكشف عنها، فلما تبين ذلك سبي قال: "فذرعا لا تزيد عليه" وهذا يقتضي أن النبي ﷺ يرى أن أحدهما من أوج ضرورة إليه، وهذا لفظ افعول وأرد بعد الخطر، ومع ذلك فإنه يقتضي الوجوب؛ لأنه متى عن إرخاء الديل ثم أمر المرأة بإسبال ما يسترها منه، وذلك على الوجوب، ولا يحل المرأة أن تترك ما تستر به. والله أعلم وأحكم.

لا يمشين أح نص في المص من ذلك، وبه قال ماث وعليه جماعة الفقهاء؛ لما في ذلك من المثنة والمعارفة لوقار ومشاهدة ري الشيطان كالأكل بالشمال. وهذا مع الاحتياط، فأما مع الضرورة فذلك مباح، ومن لقطع شسع إحدى يديه، فقد روى ابن القاسم عن ماث في "العتبة": لا يمشي في العنل الواحدة حتى يصلحها، ليحفظها جميعا أو يوقف، ويبين ذلك قول النبي ﷺ: "ليعلمها جميعا أو ليحفظها جميعا". ولم ينس عن النبي ﷺ: فيما بعده أنه مشى في نعل واحدة حتى أصلح الأخرى، ولا ينس عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تمشي في حف واحدة، ولو ثبت ذلك عن النبي ﷺ حمل على ضرورة دعته إلى ذلك، وقد قال القاضي أبو محمد: إنه يجوز أن يمشي في النعل الواحدة المشي الخفيف =

لِيُغْلِبَهُمَا جَمِيعًا أَوْ لِيُخْلِفَهُمَا جَمِيعًا.

١٦٥٣ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا اتَّعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَيَبْدَأْ بِالشَّمَائِلِ، وَلْتَكُنِ الْيَمْنَى أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ وَآخِرُهُمَا تُنْزَعُ.

١٦٥٤ - **مالك** عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ أَنَّ رَجُلًا نَزَعَ نَعْلَيْهِ فَقَالَ: لِمَ خَلَعْتَ نَعْلَيْكَ لَعَلَّكَ تَأْوُلُتَ هَذِهِ الْآيَةَ: **وَحِجْعُ نَعْلِكَ بَنَاتُ** **لِلنَّاسِ ضُيُوه** ثُمَّ قَالَ كَعْبٌ لِلرَّجُلِ: أَتَدْرِي مَا كَانَتْ نَعْلَا مُوسَى؟ قَالَ مَالِكُ: لَا أَدْرِي مَا أَجَابَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ كَعْبٌ: كَانَتْمَا مِنْ جِلْدِ جِمَارٍ مَيِّتٍ.

مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الثِّيَابِ

١٦٥٥ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لِبْسَتَيْنِ وَعَنْ يَبْعَتَيْنِ: عَنْ الْمَلَامَسَةِ وَعَنْ الْمُنَابَذَةِ، وَعَنْ أَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ

= إذا كان هناك عذر، وهو أن يمشي في إحدهما متشاعلاً لإصلاح الأخرى وإن كان الاحتيار أن يقف في الفراغ منها؛ لأنه لا يسهل حبس شيء مما يكثر، وإنما يتناول له العجبة والإسراع إلى ما يؤمن فونه فيكون عذراً له. **ليحلبهما جميعاً** لأنه مخالف لموقار ويعسر مشيه. **تعل** تربة المجهول من الإفعال، وهو حبر كان، أو هو مستند وتعل حبره وإخمدة حبر كان. (مخفى) **لم حبت نعلك** على معنى الإنكار لنعله، أو يوقع أن يفعله على وجه مموغ، ويحتمل أن يكون إنما أنكر عليه حبل نعله لصلاته أو ما شبهها من دخول مسجد أو دخول حرم، ولذلك قال به: نعلك تأولت هذه الآية. **وَحِجْعُ نَعْلِكَ بَنَاتُ لِلنَّاسِ ضُيُوه** (ص ١٢) ويحتمل أنه أنكر عليه حبل نعله حال خبوس إظهار للنسبها على كل الأحوال إلا أن يجمع من ذلك ما ع.

يحتبي الرجل الاحتشاء: هو أن يحرم بالثوب على حقويه وركنتيه، وفرجه ناد، وهو من عادة العرب ترتفق في حبوسها، والاحتشاء بالرداء من كان عليه بر، وإنما مع منه من احتبي ثوب ولم يكن على فرجه شيء؛ لما في ذلك من إبداء عورته وهو مأثور سترها. وما لاشتمال فاشتمال الصماء فهي "اعتنيه" من رواية من القاسم =

وَاجِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَعَنْ أَنْ يَشْتَمِلَ الرَّجُلُ بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ عَلَى أَحَدِ شَقَيْهِ.
 ١٦٥٦ - مَاتَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى حُلَّةَ
 سَيِّرَاءَ تُبَاعُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ الْحُلَّةَ فَبَسْتَهَا
 يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ.....

= عن مات: هو أن يشتمل الرجل بثوب على منكبيه ويخرج يده يسرى من تحته وليس عليه مشرر. وشمس
 الصماء عند العرب ما ذكره ولا، فأمر جرح اليد من ثوب فهو الذي يلبس منه فيه من شتمان للصماء؛ ما فيه
 من كشف العورة، ويحتمل أن يريد به القطع، فقد سماه في حديث شملا، وفي نو عبدة. شتمان صماء: أن
 يشتمل برجل ثوب، فيحس به جسده كله ولا يرفع منه حجاب يخرج منه يده. قال وردت صصح فيه على هذه
 الحال، كأنه يذهب إلى أنه لا يدري هل يصبه شيء يريد لأحس منه ولا يفتد يديه ولا يفتد؛ لأهم حب
 ثوبه. فهذا كلام العرب، والذي عندي: أن هذا التأويل يقتضي أن اسم لا يختص حال صلاة بل يسود جميع
 الأحوال. والاصطاح: أن يدخل ثوب تحت يده اليمنى فينقبه على منكبه لأيسر. قال من نقسه، وهو من
 ناحية الصماء، ومعنى ذلك: أنه إذا أخرج يده يسرى بدت عورته، وفي 'الغنية' وهذا من ما يكن عليه مشرر.
 فأما من كان عليه مشرر فأجازته مالك، ثم كرهه، والله أعلم.

رَأَى حُلَّةَ السَّيِّرَاءِ رَدَّ وَارَرَهُ، وَنَسِيراً قَالَ نُو عِي. هُوَ ثَوْبٌ مَسِيرٌ فِيهِ حُضُوطٌ يَعْمَلُ مِنْ ثَمَرٍ، وَفِي
 الْخَبَرِ: السَّيِّرَاءُ: الصُّعْجُ بِالْحَرِيرِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ كَثَرَةُ الْحَرِيرِ فِيهِ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ جَمِيعُ سِدَاهُ حَرِيرًا، أَوْ بَعْضُ حِمَاهُ
 حَرِيرًا، كَانَ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ وَرْدِ ثَمَرِهِ، فَهَذَا الَّذِي يَنْقُصِي حَرِيمَهُ عَلَى أَنْ يَصْحَحَ أَنْ السَّيِّرَاءَ مَعْنَى يَعُودُ عَلَى
 اخْتِلَافِ أَلْوَانِهِ وَهَيْئَتِهَا، وَأَنَّ الْحُلَّةَ كَانَتْ مِنْ حَرِيرٍ، وَبَدِثَ رَوَى سَادَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي
 هَذَا حَدِيثٍ: أَنَّهُ اسْتَبْرَفَ. وَهُوَ عَيْطُ الْحَرِيرِ، وَرَوَى نَافِعٌ: أَنَّهُ حَرِيرٌ، وَرَوَى عَنْ مَاتَ أَنَّهُ ف: هُوَ وَشِي مِنْ
 حَرِيرٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ حَرِيمِ الْحَرِيرِ عَلَى الرَّحَالِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ. وَقَوْلُهُ ﷺ: 'فَبَسْتَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ' يَنْقُصِي أَنْ يَوْمَ
 الْجُمُعَةِ شَرَعَ فِيهِ التَّحْمِيلُ. وَقَوْلُهُ: 'وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ' يَنْقُصِي أَيْضًا أَنَّهُ قَدْ شَرَحَ لِحَمَلِ يَوْمَ رَدِّ
 وَالْوَفْدِ فِي الْمَخَافِ الْمَنْعِي تَكُونُ بَعِيرٌ يَتَحَفَّوهُ، كَالرَّالِزِ وَكَالسُوفِ وَعَدِ الْحَاجَةِ بِالنَّصْرِ وَالرَّعَاةِ
 كَالْمَسْتَسْقَاةِ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا تَأْوِيلُ أَنْ الْحَيَّ ﷺ قَدْ عَمِيَ مَا دَعَا إِلَيْهِ مِنَ التَّحْمِيلِ فِي هَذِهِ النُّوَصِ. وَإِنْ كُنَّا
 عَلَيْهِ سَنَ هَذَا النَّوْخِ، فَهِيَ أَنَّ التَّحْمِيلَ إِنَّمَا شَرَعَ بِالْخَبِيلِ مِنَ الْمَنَاحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

سَيِّرَاءُ: بِكَسْرِ السِّينِ وَفَتْحِ الشَّيْبَةِ وَمَدِّ الرَّاءِ، قَالَ ابْنُ قُرْقُومٍ: هُوَ حَرِيرٌ لَصْدِي، وَفِي 'الصَّحَاحِ': وَفِيهِ حُضُوطٌ
 أَصْفَرُ، وَقَالَ الْخَلَسُ: ثَوْبٌ مَصْنُوعٌ بِالْحَرِيرِ، وَفِي 'الْمُهَنْدِسِ': هُوَ نَوْخٌ مِنْ بَرْدٍ وَجَانِطُهُ حَرِيرٌ. (الْمُهَنْدِسُ)
 وَلِلْوَفْدِ: يَفْتَحُ الْوَأْدَ وَيَسْكُونُ لِمَاءَ جَمْعٍ وَفَدٍ، وَهُوَ الْقَادِمُ رَسُولًا أَوْ زُرَّارًا إِذَا قَدِمُوا. (الْمُهَنْدِسُ)

مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا حُلٌّ فَأَعْطَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنْهَا حُلَّةً، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَكَسَوْتِهَا وَقَدْ قُلْتَ فِي حُلَّةِ عُطَارِدٍ مَا قُلْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا، فَكَسَاهَا عُمَرُ أَخَا لَهُ مُشْرِكًا بِمَكَّةَ.

١٦٥٧ - **مالك** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ يَوْمِنَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَقَدْ رَقَعَ بَيْنَ كَتِفَيْهِ بَرْقِعٌ ثَلَاثٌ لَبَدَ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ.

صفة النبي ﷺ

١٦٥٨ - **مالك** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ

لتلبسها: بل لتشفع بها في غير ذلك. **أحاله**: قيل: كان أحاله من الرصاعة، وقيل: أحاه لأمه. (المحلى)

وهو يومئذ إلخ: يريد الحالة التي تحس فيها ملابس الناس ويخرج عن العادة في جمال المنبس، فرأى في ذلك الحال على عمر بن الخطاب ثوبا يرفعه في أظهر مواضعه، وهو بين كتفيه برقاع كثيرة قد لد بعضها فوق بعض، وذلك يقتضي أنه رقع الثوب ثم تفرق ذلك الترفع فأعاد عليه آخر، وهو معنى تسيد الرقاع بعضها على بعض، ويحتمل أن يكون عمر يفعل مثل هذا بيته، ويلبس ما هو أفضل منه بين الناس؛ لقوله: **رد مسع به حاكم** **فأوسع على أسكم**، ويحتمل أن يكون ذلك كان فاشيا في أهل ذلك الزمان فلا يشتبه به من لبسه، ويحتمل أن يفعل ذلك؛ لأنه كان لا يتسع ماله أكثر من هذا، وكان يحب أن يقل ما يأخذ من بيت المال، ويؤيد هذا أنه أوصى إلى ابنه عبد الله أن عليه ديناً كثيراً لا يقي به ماله، وليستعين على أدائه بني عدي وهم رهطه، فإن تأدى بذلك وإلا فبقريش ولا يعدوهم إلى غيرهم، ويحتمل أن يأخذ في نفسه هذا؛ لأن حاله قد شهرت بالخلافة وانتقد في الدين وإحبار النبي ﷺ بأنه من أهل الخة، فترفع عن مثله السمعة، وإنما يكره مثل هذا من لم يعمه حاله مخافة الشهرة عليه، والله أعلم.

رقع: بتخفيف القاف وتشديدها، في "القاموس": رقع الثوب كـ مع: أصلحه بالرقاع.

برقع: بضم أو فتح جمع رقعة: ما يرفع بها الثوب. (المحلى)

بِالطَّوِيلِ الْبَائِنِ، وَلَا بِالْقَصِيرِ وَلَيْسَ بِالْأَيْضِ الْأَمْهَقِ، وَلَا بِالْأَدَمِ، وَلَيْسَ بِالْجَعْدِ
 الْقَطِطِ وَلَا بِالسَّبِطِ بَعَثَهُ اللَّهُ ^{أي المخرط حولاً} عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ
 وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ، وَتَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى رَأْسِ سِتِّينَ سَنَةً، وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ
 وَلِحْيَتِهِ عَشْرُونَ شَعْرَةً بَيْضَاءَ ^{بشعر}

صفة عيسى بن مريم والدجال

١٦٥٩ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أُرَانِي اللَّيْلَةَ
 عِنْدَ الْكَعْبَةِ فَرَأَيْتُ رَجُلًا أَدَمَ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَيْ مِنْ أَدَمِ الرَّجَالِ، لَهُ لِمَّةٌ كَأَحْسَنِ ^{أي في اللسان}

بِالطَّوِيلِ الْبَائِنِ أي باهر ووجه من جعله بالياء، وهو اسم فاعل من بان أي ظهر على غيره، أو من بان بمعنى
 بعد، والمراد أنه لم يكن بعيد من التوسط، أو من بان بمعنى فارق من سواد، وسمي فاحش اللون بالياء لأن من رآه
 يتصور أن كل واحد من أعضائه مائل عن الآخر. 'وَلَا بِالْقَصِيرِ' أي متردد بداخل بعضه في بعض، وبمعنى أنه
 كان متوسطاً بين الطول والقصر لا رائد لظن ولا القصر. وفي معنى الطول البائن إشعار بأنه كان مربوعاً مثلاً إلى
 اللون. **الْأَمْهَقُ** الكرية البياض يكون الجص بل كان ير البياض **بِالْأَدَمِ** بالمد أي ولا شديد اسمره وإنما يحاط
 بياضه الحمراء. (اعلم) **وَلَيْسَ بِالْجَعْدِ** بفتح فسكون، 'بِقَصَصٍ' بفتحين وقد يكسر الباء الأول أي الشديد
 العودة. **وَلَا بِالسَّبِطِ** بفتح فكسر أو سكون، السبط: المسترسل الذي لا تكسر العودة في الشعر.

بَعَثَهُ اللَّهُ أي قال سعيد بن المسيب: واحتف في مقامه بمكة فقال أنس بن مالك في هذا الحديث: أقام بمكة عشر
 سنين، وروى عن عائشة وابن عباس، وهو قول عمرو بن الربيع وابن شهاب، وروى عن ابن عباس: أنه أقام بمكة
 ثلاث عشرة سنة وهو قول سعيد بن المسيب، ولم يختلف أهل السير أنه ولد عام الفيل، وروى الربيع بن عدي عن أنس
 بن مالك: توفي رسول الله ﷺ وهو ابن ثلاث وستين سنة، وتوفي أبو بكر وهو ابن ثلاث وستين سنة، وتوفي عمر
 ابن الخطاب وهو ابن ثلاث وستين سنة، فإن المحاري: وهذا أصح من رواية ربيعة عن أنس بن مالك أنه توفي
 ابن ستين سنة، وروى قتادة عن أنس: أنه توفي وهو ابن خمس وستين سنة، وجمع بأن من روى الأخير عد سني
 مولود ووفاته، ومن روى ثلاثاً لم يعددهما، ومن روى ستين لم يعد الكسر. **وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ** أي يريد بذلك
 تقليب شيء، وقال ابن سيرين: سئل أنس بن مالك عن حصاب النبي ﷺ فقال: إنه لم يبع ما يخطب لو شئت أن
 أعد شملطاته في حينه. **لِمَّةٌ** بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر المتدي الذي يخاور شحمة الإذن وأنه بالمشكين.

مَا أَنْتَ رَأَيْ مِنْ النَّمَمِ قَدْ رَجَلَهَا فَهِيَ تَقْطُرُ مَاءً، مُتَكِنًا عَلَى رَجُلَيْنِ أَوْ عَلَى عَوَاتِقِ رَجُلَيْنِ يَصُوفُ بِالْكَعْبَةِ، فَسَأَلْتُ مَنْ هَذَا؟ قِيلَ: هَذَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ. ثُمَّ إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعْدٍ قَطَطٍ أَغْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى كَأَنهَا عِبَّةٌ طَافِيَةٌ، فَسَأَلْتُ مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ ي: هَذَا الْمَسِيحُ الدَّحَالُ.

ما جاء في النظرة

١٦٦٠ - حدث عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: خُصِّنَ مِنْ الْفِطْرَةِ: تَقْلِيَةُ الْأُظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ، وَحَلَقُ الْعَانَةِ، وَالْإِخْتَانِ.

فهى فطر الح: حسم لها فطر على خفيفه من ما على سرحها به، وأنه عرف حتى فطر ما من رأسه، ويحس أن يكون كسبه عن مريد صافه وجهه، بعد (عني) عوان جمع عناق، هو ما من شكب و عناق، وكسبه . **طافية**: قال عياض: روي عن الأكثر غير مرة وهو الذي صححه الأكثر يعني بآية، وروى بعض سيوح بالضمزة أي ذهب ضوءها. (عني) **حس من النظرة** | أي حسه فطره على حماره الأسياء واتعمقت عنده الشرائع، فكأنها أمر جبلي فطروا عليها. (اعلي) | يريد - والله أعلم - من حسه على يدي يوسف بأنه الفطرة، قال الله تعالى: **«فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله»** (٣٠: ٣٠). يريد الندي ولدو عليه، وحققوا عليه، ومنه ما روي عن أبي **كامل** **«ولد على الفطرة فانه به دانه»** . **شارب** وقص شارب" قال مالك: يؤخذ منه حتى يلدو طرف الشفة، وقال ابن لقاسم عنه، وقوله: **«وتنف الإبط»** يريد شعر الذي تحت الإبط أو حتى لعدة يريد شعر سررة وهم لا يحسدوا، ومن نفس لافطار **«أحد شارب»** وحق عليه حد يد، انتهى به أعده، ولكن د صا دت، وكذلك شعر برأس ولا غم له حد **والإختان**: والاختان هو عند مالك وأبي حنيفة من السن تقص لافطار وحول عاده، ومن سافعي: هو **«أحد»** وهو مقصى فوس سحنون، واستند فاصي بو محمد على عني وجوه أنه فطره على نفس شارب وتنف الإبط، ولا خلاف أن هذه ليست بواجبة، وهذا استدلال بالقرن وأكثر أصحابنا على المنع منه، ودليلنا من جهة نفيس: أن هذا قطع جزء من أحسن عاده، فلو كان وحاشا بشرح كقص لافطار، وحديث في "الموضأ" موقوف، وأسده إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي **«...»** وقد حولت فيه إبراهيم بن سعد.

وَأَنْ يَشْتَمِلَ الصَّمَاءَ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ كَاسْتِفَا عَنْ فَرْجِهِ.

١٦٦٣ - عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عُنَيْدٍ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ وَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ.

باب في مساكين

١٦٦٤ - عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ الْمِسْكِينُ بِهَذَا الطَّوَّافِ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ فَيَرْدُّهُمُ الْقُقْمَةَ وَاللُّقْمَتَانِ وَالتَّمْرَةَ وَالتَّمْرَتَانِ. قَالُوا: فَمَا الْمِسْكِينُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الَّذِي لَا يَحْدُ غَنًى يُغْنِيهِ، وَلَا يَفْطِنُ النَّاسُ لَهُ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ.

١٦٦٥ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ بُحَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ ثُمَّ الْحَارِثِيِّ، عَنْ حَدِيثِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: رُدُّوا الْمِسْكِينَ وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحْرَقٍ.

المسكين، يفتح لصاد وتشديد الميم، في "التهذيب": هو من يرحل لطلب شئ لا يرفع منه حياء، ولا سقى ما يخرج منه يده (أي يمسك) **كل حدكم** ح. وفيه أن يأكل لرحل سملاه على ما تقدم أنه كان يحب سب من في شأنه كنه. وقوله: فإن شيطان يأكل شملاه ويسرب شملاه، يحمل أن يريد الأكل على حقيقته، فإن شيطان واحد يأكلون، من ذلك فيه عن الاستحياء بآروث والتمرة، وفيه - - - وقد قيل: إن أكلهم شملاه، فعلى هذا يكون قوله: إن الشيطان يأكل شملاه على غدار، معناه والله أعلم - أنه يأمر من أنه أن يأكل شملاه ويدعو إليه، فأصيف الأكل إليه، إذ أنت ذلك فقد في شبح أبو القاسم من أكل أو شرب فبأكل وبشرب يعينه ولا يأكل ولا يشرب شملاه إلا أن يكون له عذر.

مسكين ح. لا يرد في هد عنه، وإنما أورد أن غيره أشد حالا منه، والذي لا يجد على يعينه، ولا يفضى به فيتصدق عليه، ولا يسأل الناس فترده الققمة وللقمتان، فبقية هذا رفته والذي لا يسأل الناس مع ما تقدم من حانه لا حياة له، وقال يحيى بن يحيى: "فما مسكين" ونالعه عليه جماعة، وقال غيره: "فما مسكين" وهو صهر في لغة العرب. **بظلف** بكسر نونهم للفر والعم، كالحافر للفرس. "محرق" يعني تصدقوا بما تيسر وإن قل. (أي)

مَا جَاءَ فِي مَعْنَى الْكَافِرِ

١٦٦٦ - **مسند** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ الْمُسْلِمُ فِي مَعَى وَاحِدٍ وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أُمْعَاءٍ.

١٦٦٧ - **مسند** عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَافَهُ ضَيْفٌ كَافِرٌ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ فَحَلَبَتْ، فَشَرِبَ حِلَابَهَا ثُمَّ أُخْرَى فَشَرِبَهُ ثُمَّ أُخْرَى فَشَرِبَهُ حَتَّى شَرِبَ حِلَابَ سَبْعِ شِيَاهٍ، ثُمَّ إِنَّهُ أَصْبَحَ فَأَسْلَمَ فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ فَحَلَبَتْ فَلَمْ يَسْتَمِّهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمُؤْمِنُ يَشْرَبُ فِي مَعَى وَاحِدٍ وَالْكَافِرُ يَشْرَبُ فِي سَبْعَةِ أُمْعَاءٍ.

النَّهْيُ عَنِ الشَّرْبِ فِي آيَةِ الْفِضَّةِ وَالنَّفْعِ فِي الشَّرَابِ

١٦٦٨ - **مسند** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ الْفِضَّةِ فَإِنَّمَا يُجَرَّجُرُ.....

في سعد معاذ، لكثرة شرهه وكون مطمح بظه مقتصرًا على اطعامه والمشارب. (المحلى)

صافه صنف كافر روى أبو إسحاق: أنه كان ثمانية من أثال الحنفي، وقال غيره: كان جهجاه العفاري، وهذا يقتضي حوار تضييف الكافر، وهل يواكل أم لا؟ قال مالك في "العنية": ترك مواكلة البصري في إباء واحد أحب إلي، ولا أراه حراما، ولا بصادق بصريا، فهي عن مواكلته؛ لما في ذلك من معنى المصادقة، وأما تصفيفه فيحتمل أن يكون ذلك لمعنى الاستتلاف له ورجاء إسلامه، ويحتمل أن يكون لما يخاف عليه من الضياع إذا كان ممن له حق عهد أو غيره. **فلم يستمها** أي لم يقدر على أن يشرب لبن شاة. (المحلى) **فإنما يجرجر** الحرجرة: صوت وقوع الماء في الخوف، ومعنى ذلك - والله أعلم - أنه يعاقب عليه في جهنم، وربما كان ذلك بأن يشرب منها ما يسمى مهلا، وجر شرابها الذي يوصف بأنه نار، والعرب تسمي الشيء باسم ما يؤول إليه، فيسمى العصير حمرا =

فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ.

١٦٦٩ - عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ مَوْلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِي الْمُثَنَّى الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ: أَسَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّفْعِ فِي الشَّرَابِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو سَعِيدٍ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي لَا أَرُؤِي مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَأَبِنِ الْقَدَحَ عَنْ فَيْكِ ثُمَّ تَنَفَّسْ، قَالَ: فَلَمَّا أَرَى الْقَدَاةَ فِيهِ، قَالَ: فَأَهْرَقَهَا.

ع إذا أريد به احمر، وتسمى شدة موتها كالقول به، وهذا يقتضي تحريم استعمال آنية الفضة في الشراب، وقد روى هذا الحديث علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع فقال فيه: الذي يأكل أو يشرب في آنية الفضة والذهب" ولم يذكر الأكل في هذا الحديث غير ابن مسهر، ووجه تحريمه من جهة المعنى: ما فيه من السرف والتشبه بالأعاجم، وأما مجرد الشراب فلا يحرم كاسنور الذي به النفس الكثير، وروى ابن أبي ليلى: خرجنا مع حذيفة وذكر النبي ﷺ قال: لا تشربوا في... وهذا يقتضي تحريم تحادها، وكذا استعمال أيهما أو آنية أحدهما في أكل أو شرب أو غير ذلك، والله أعلم.

باب حريم بالنصب على أنه مفعول، والمفاعل صميم لشراب، وبارفع على أنه فاعل، على أن النار هي التي تصوت في البطن، أو على أنه حر "إن" و"ما" موصولة. (اعلم) على عن نفع ح هي عن النفع في الشراب حملا لأمنته على مكارم الأخلاق، لأن النافع في آنية ماء يخور أن يقع من ريقه فيها شيء مع النفع، فيتقدره الناصر ويفسد عليه. وقوله: إني لا أروى من نفس واحد يقتضي أن يتنفس في الإناء من معنى النفع، يريد أنه لا يكفيه ما يشرب من الماء إلا بعد أن يعيد التنفس، فسمى ما بين التنفسين نفسا. فإني أرى القدرة فيه" يريد أي المعالي التي تدعوه إلى النفع في الشراب، وفي حديث أنس عند الترمذي أن النبي ﷺ كان يتنفس في الإناء ثلاثا إذا شرب، قال المسائي: بأن يشرب ثم يريله عن فيه ويتنفس حارجه ثم يشرب ثم هكذا، لا أنه كان يتنفس في جوف الإناء؛ لأنه يعبر الماء إما لتعبير الفم عما كؤل أو ترك سواك وغير ذلك من الوجوه المستكثرة.

عن النفع مرة الأمر من الإناء. فإني أي صب بعض الماء، ليعرج القدادة.

ما جاء في شرب الرجل وهو قائم

١٦٧٠ - **مسند** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ كَانُوا يَشْرَبُونَ قِيَامًا.

١٦٧١ - **مسند** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَا لَا يَرَيَانِ يَشْرَبُ الْإِنْسَانُ وَهُوَ قَائِمٌ بَأْسًا.

١٦٧٢ - **مسند** عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَارِي أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَشْرَبُ قَائِمًا.

١٦٧٣ - **مسند** عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَشْرَبُ قَائِمًا.

كان يشرب قائما وعلى هذا جماعة الفقهاء في حوار الشرب قائما، وقد كرهه قوم لأحاديث وردت فيه، فيها نظر وإن كان مسلم قد أخرجها في صحيحه ولم يخرجها البخاري، منها: حديث رواه ابن أبي عروة عن قتادة عن أس عن النبي ﷺ أنه صلى الله عليه وسلم قال: «لا يشرب الرجل قائما، قال قتادة: فقذا؟ فالأكل، قال: وتابعه هشام الدستوائي عن قتادة، وليس فيه ذكر الأكل، وحالهما شعبة، فرواه عن قتادة عن أبي عيسى الأسواري عن أبي سعيد الخدري، وتابعه همام عن قتادة، وهذا الحديث فيه من الاضطراب على قتادة ما لا تحميه هذه المسألة؛ لمخالفة أئمة الصحابة، والأحاديث المتفق على صحتها معارضة ها، وليس في حديث قتادة عن أس "حدثنا" وكان شعبة يتقي من حديثه مما لا يصرح فيه بـ "حدثنا"، وأبو عيسى الأسواري غير مشهور، وأخرجه مسلم أيضا من حديث عمر بن حمزة عن أبي عطفان المري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ **لا يشرب أحدكم قائما** فمن **مسند** وهذا الحديث أيضا رواه عمر بن حمزة ولا يتضمن مثل هذا، وحديث علي بن أبي طالب - **أصبح إسنادا**، وكذلك حديث عبد الله بن عباس رواه أبو عروة عن عاصم الأحول عن الشعبي عن ابن عباس: **سقيت رسول الله ﷺ من رمره فشرب وهو قائم**، وعاصم حافظ متقن، رواه عنه ابن سفيان وهشيم وشعبة، وتابعه عليه المعيرة مع عمل الأئمة، قال القاضي أبو الوليد: والذي يظهر لي أن الصحيح من حديث أبي هريرة إنما هو موقوف عليه، ولا خلاف فيه أنه لا يجب الاستقاء على من شرب قائما ناسيا، ولو صح الحديث لمار أن يعمل على أنه صلى الله عليه وسلم عن إساء شراب له ولأصحابه أن يبدأ بشربه قائما قبل أن يجلس، ولو أسهم فيه ويكون أحرقهم شربا إن كان ساقطهم، وروى النزأل بن سبرة أن عليا شرب قائما، وقال أس: يكرهون هذا، وإني رأيت رسول الله ﷺ شرب قائما، وحديث النزأل بن سبرة عن علي صحيح أخرجه البخاري، ومن جهة المعنى: =

السُّنَّةُ فِي الشَّرْبِ وَمُنَاوَلَتِهِ عَنْ أَنَسٍ

١٦٧٤ - **مات** عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِلَبَنٍ قَدْ شِيبَ بِمَاءٍ مِنَ الْبُئْرِ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَغْرَابِيٌّ وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو نَكْرٍ الصَّدِيقُ، فَشَرِبَ ثُمَّ أَعْطَى الْأَعْرَابِيَّ، وَقَالَ: الْإِيْمَنُ فَلَا يُمَنُّ.

١٦٧٥ - **مات** عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِشَرَابٍ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ عَلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاخُ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: أَتَأْذُنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟ فَقَالَ الْغُلَامُ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أُؤْثِرُ بِنَصِيصِي مِنْكَ أَحَدًا، قَالَ: فَتَلَّهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدِهِ.

جامع ما جاء في شرب

١٦٧٦ - **مات** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ أَبُو طَلْحَةَ لَأُمِّ سُلَيْمٍ: لَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ضَعِيفًا.....

= أنه تناول عداء كالأكل. ولا خلاف في حوار أكل القائمة، وروي حوار ذلك عن عمر وعثمان وعبي وبن عباس وابن عمر وهو قول العلماء، قال مالك: ولا بأس بالشرب قائما، وقال الشعبي: إنما كره الشرب قائما لئلا يأخذ المظ، كذا قال الباقي، قال القاري: والتوفيق بينهما أن النبي محمول على التبره، وشره قائما لبيان الحوار. ومن رخص في الشرب قائما علي وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وعائشة. وقال الشيخ محي السنة: وأما النبي فهي أدب وإرفاق، وقال الشيخ محمد الدين الفيروز آبادي: كان رسول الله ﷺ يشرب عالى قاعدا وقد شرب مرة قائما، فقال بعضهم: النبي بأسح له، وقال بعضهم: إنه بأسح بنهي، وقال بعضهم: لشرب قائما لبيان الحوار، وقال بعضهم: الشرب قائما كان ليعذر. قال محمد: لا يرى بالشرب قائما بأسا، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

قد سب بكسر الشين أي خلط ماء، والحكمة في شوبه أن يبرد أو يكثر أو مجموع. (المحلى)

قد بمنح الفوقية المشاة وتشديد اللام أي وضع القدح في يد الصبي بقوة وعنف. (المحلى)

أَعْرِفُ فِيهِ الْجُوعَ، فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَأَخْرَجَتْ أَقْرَاصًا مِنْ شَعِيرٍ
ثُمَّ أَخَذَتْ خِمَارًا لَهَا فَلَفَّتِ الْخُبْزَ بِبَعْضِهِ، ثُمَّ دَسَّتْهُ تَحْتَ يَدَيَّ وَرَدَّتْنِي بِبَعْضِهِ، ثُمَّ
أَرْسَلَتْنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَذَهَبْتُ بِهِ فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا.....

اعرف فيه الجوع يقتضي أن الأشياء **تتلى** بالجووع والآلام؛ ليعظم ثوابهم وترفع درجاتهم بما روي عنهم من الدنيا ولحقهم فيها من الجوع والشدة. قال الله عز وجل: **وَسَيُجَنَّبُكَ مِنْهَا حَتَّى تَكُونَ تَحْتَ عِوَجِ الْخَرَابِ** من الأمواب والأنفس. **وَسَيُجَنَّبُكَ مِنْهَا حَتَّى تَكُونَ تَحْتَ عِوَجِ الْخَرَابِ** واستدلال أبي طحفة على ما بالي **من الجوع** بصعف صوته يدل على صبره، وأنه لم يخر بما يحده من ذلك أحدا وإن كان قد بلغ منه الجهد ما ضعف به صوته، وقد روي عن سعيد المقبري أن أبا هريرة مر بقوم بين أيديهم شاة مصيبة فدعوه فأبى أن يأكل منها وقال: حرج رسول الله **من الدنيا** ولم يشبع من حزن الشعر، وهذا يقتضي أنه لم يكن يشبع من أقل الأقوات وهو الشعر. ويحتمل أن يريد أنه لم يوجد منه شع في يوم من الأيام وأنه كان في وقت العى واليسار لا يشبع بل يقتصر على ما دون الشع ويؤثر بما كان يبعه الشع لو تناوله، ويحتمل أن يريد أنه لم يكن يشبع منه في بحمة وإن كان قد وجد منه الشع في بعض الأيام، ولذلك يقال: فلان جائع إذا وصف ذلك في غالب أمره.

فهل عدك من شيء الخ على وجه التماس ما يهديه إلى النبي ﷺ ليمسك به رقبته ويقتل من وضعه، وهذا يدل على قلة ما عند أبي طحمة من ذلك ولو كان عنده كثير من القوت لما احتاج إلى أن يسألها هل عندها شيء أم لا؟ هذا على أنه كان أكثر الأنصار مالا وغلا، ويقتضي ذلك أنها كانت سعة شديدة شامة، 'فقالت' نه أم سليم: 'نعم، وأحرحت أفراسا من شعير'، وذلك أفضل ما كان عندها يستدل على ذلك بأنها كانت لا ترسل إلى النبي ﷺ إلا أفضل ما عندها، ولأن العرب كانت تتفاخر بحسن القرى وسعته، وأرسلت بهذا إلى المسجد حيث كان النبي ﷺ. حاضرة الناس، فلم يكن يرسل إلا بما يمدح به دون ما يذم به، وقد تناولت ذلك بأفضل ما أمكها بأن لفت أفراس الشعير بخمار وردت أسما بعصه؛ لأن كل مهد يحب أن يحمل هديته ويحسها ويلبسها أفضل ما يقدر عليه، وإن كان ذلك يرد إليه، وقد قال عيسى بن دينار في 'المربية': 'أراه كان من صوف أو كتان ولم يكن من حرير، والله أعلم.'

وردني بتشديد الدال أي أُنسيتي رداء. **فوحدت الخ** يقتضي أنها حصته بهذه الهدية دور أن ترسلها إلى دار من دور سائه، ويحتمل أن يكون ذلك لما عمت من شمول الجماعة لجميع أزواجه، فوصل ذلك إليه؛ ليصرف ما فضل عنه من ذلك حيث شاء من المواساة أو إثارة من رأى إثاره، فلما رأى رسول الله - ﷺ قيام أس عيهم عنى تلك الحال، توهم ما أتى به فسأل عنه تحققاً له، فلما أحبره به قال لمن معه من الناس: قوموا وإن كان قد عمه أن ما يحمله أس تحت يده من الخير لا يكفي العدد اليسير منهم مع الجماعة وشدة الحال، فكيف بأنا يفضل عن جميعهم، ولا يمكن أن يتقل عن معلوم المعتاد في ذلك إلا بوحى يعلم به أنه سيكفي ذلك اليسير جميعهم، ولو جرى فيه على المعهود، =

فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ النَّاسُ فَقُمْتُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْسَلْتُكَ أَبُو طَلْحَةَ؟
 قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: لِلطَّعَامِ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِمَنْ مَعَهُ: قَوْمُوا،
 قَالَ: فَأُطْلَقَ، وَأُطْلِقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ حَتَّى جِئْتُ أَبَا طَلْحَةَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ:

= وقسمه بينهم، لما أصاب كل واحد منهم لا قدر سير لا يكاد يتفع به، لا شفعة اليسيرة حتى لا يذهب جوعا ولا ترشح قوة. وقد روى هذا الحديث عمرو بن يحيى عن أبيه عن أنس فقال فيه: قدم أبو طلحة على أنس حتى أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! إنما كان شيء يسير، قال: نعمه وإن الله سبحانه في البركة، وإنما سأغ رسول الله ﷺ أن يحمل القوم إلى طعام أبي طلحة وإن كان له بأدله في ذلك وقد دعاه أبو شعيب حامس خمسة طعام فنعيمهم رجل، فقال النبي ﷺ: ... فقال أبو شعيب: قد أدت به وقد قال بعض أناس: إن النبي ﷺ فعل ذلك في قصة أبي طلحة لما علم من أبي طلحة أنه يسره ذلك، وهذا وإن كان محتملا فغيره أظهر منه؛ لأنه إن كان قد علم أن أبا طلحة يسره أن يحمل إليه سبعين أو ثمانين رجلا فقد كان أبو شعيب من أهل الدين والفصل، وكان يعلم منه أنه يسره زيادة واحد كما فعل بركة حري في ذلك على ما سبه لأخته بعده لما كانت حاله تشاركهم فيها، وأما قصة أبي طلحة فتحمل وجهين: أحدهما: أن البركة في الطعام التي بها كفى العدد الكثير لم تكن من قبل أبي طلحة وإنما كانت من عند الله عز وجل، وإنما أخرى الله تعالى على يد رسول الله ﷺ بركة، فكان أحق الناس بها، وما كان لأبي طلحة فيها، إلا أن يختص بذلك بمرئيه لما كان سبها، وهذه بركة حصها يعلم أن كل مؤمن يرعب فيها ويحرص عليها إذ تفصل الله بها، وقد دعا أهل الخندق وهم ألف في رواية سعيد بن جبير عن جابر بن صراح سعيروا هيمه صعبها حذر من عند الله وقال له: تعال أنت وبقر معك وأعلمه بقدر ما صنع ولم يستأذن في ذلك جابرا لما كان الذي يكفي أهل الخندق ليس من عند جابر، وإنما هي بركة تفصل الله بها على رسول الله ﷺ وأكرمه الله بها وحصها من جابر لما كان سبه من عنده.

ويحمل أن تكون قصة أبي طلحة أن الأقراس التي دعا إليها رسول الله ﷺ مؤمنين قد كانت أهديت له ومنكها باقور، وإنما دعا ﷺ أصحابه إلى طعام قد ملكه لا يحتاج فيه إلى دين أبي طلحة ولا غيره، على أنه قد روى سفيان بن أبي ربيعة عن أنس بن مالك أن أم سليم جشمت مدين من شعير وجعلت منه فصيصة وعصرت عليه عكة ثم عتتي إلى رسول الله ﷺ فدعوته، قال: ومن معي؟ فجئت فقلت: إنه يقول: ومن معي؟ فخرج أبو طلحة، فقال: يا رسول الله! إنما هو شيء صغته أم سليم. وقد ذكر عند الرحمن بن أبي سفيان في روايته هذا الحديث عن أنس بن مالك، فأكبوا حتى فصل ذلك الثمانين رجلا، ثم أكل النبي ﷺ بعد ذلك وأهل البيت وبركوا السور، وفي رواية سعد بن سعيد عن أنس: حتى إذا لم يبق منهم أحد إلا دخل، فأكل حتى شبع ثم هبها فإذا هي مثني حين أكبوا منها.

يَا أُمَّ سُلَيْمٍ! قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ وَلَيْسَ عِنْدَنَا مِنَ الطَّعَامِ مَا نَطْعِمُهُمْ، فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَانْطَلَقَ أَبُو طَلْحَةَ حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو طَلْحَةَ مَعَهُ حَتَّى دَخَلَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلُمِّي يَا أُمَّ سُلَيْمٍ مَا عِنْدَكَ، فَأَتَتْ بِذَلِكَ الْخُبْزِ فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَفَتَتْ وَعَصَرَتْ عَلَيْهِ أُمُّ سُلَيْمٍ عُكَّةً لَهَا فَأَدَمَتْهُ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ قَالَ: ائْذَنْ لِعَشْرَةٍ بِالدُّخُولِ فَأِذِنْ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: ائْذَنْ لِعَشْرَةٍ فَأِذِنْ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: ائْذَنْ لِعَشْرَةٍ فَأِذِنْ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: ائْذَنْ لِعَشْرَةٍ حَتَّى أَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا وَالْقَوْمُ سَبْعُونَ رَجُلًا أَوْ ثَمَانُونَ رَجُلًا.

من لضعفه من طعمهم يقتضي إشفاقه من قلة طعامه مع كثرة من نبي مع النبي ﷺ وكان مما يشق عليهم أن يقل طعامهم عن أكله، فقالت أم سليم: الله ورسوله أعلم، معناه أنه رأى قدر الطعام ورأى قدر من يأتي معه من الناس وليس ذلك إلا معنى يرحوه من عند الله تبارك وتعالى وتلقي أبي طلحة النبي ﷺ من حسن الأخلاق والبر بالضيف القادم. هنيئ - د سيم يحتمل أن يريد به الأقراص التي دعا بها أس، ويحتمل أن يريد ما عندها من إدام تأدمه به إلا أن قول أس: 'أأت بدلك الخير' ظاهره أن السؤال كان عنه فأمر به رسول الله ﷺ ففتت، يحتمل أن يقصد بذلك بركة الثريد وأنه أترك من غيره وعصرت عليه أم سليم عكة ها فأدمته ثم قال رسول الله ﷺ ما شاء الله أن يقول، يريد - والله أعلم - من الدعاء فيه بالبركة والذكر لله عز وجل مما انفرد بعلمه الذي يعلم السر وأخفى، وذلك يقتضي أن النبي ﷺ لم يخبر به. ففتت بصم الغاء وتشديد الفوقية أي كسر، وفيه استحباب فت الطعام واختيار الثريد على العيس باللقمة. (المحلى) عكة: بصم العين وتشديد الكاف هي وعاء من جلود مستدير يختص بالسمن والعسل وهي بالسمن أخص، كذا في "النهاية".

ائذن لعشرة ح لما كان عددهم من الكثرة بحيث لا يكاد أن يحملهم موضع عنى حالة الأكل لاسيما من صحفة واحدة ودعا من القوم بعدد يحتمل ذلك ثم بعد ذلك بعشرة حتى أكل القوم كلهم وشبعوا، وهذا دليل على جوار الشبع قال: وهم سبعون أو ثمانون رجلا، وهذا من المعجزات العظيمة التي فتح الله بها على رسول الله ﷺ وجعلها رحمة لهذه الأمة من حضر ومن لم يحضر.

١٦٧٧ - **مسند** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: طَعَامُ الْاِثْنَيْنِ كَافِي الثَّلَاثَةِ وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ كَافِي الْأَرْبَعَةِ.

١٦٧٨ - **مسند** عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلْمِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَغْلِقُوا الْأَبَابَ وَأَوْكُوا السَّقَاءَ وَأَكْفُوا الْإِنَاءَ، أَوْ خَمِّرُوا الْإِنَاءَ وَأَطْفِئُوا الْمِصْبَاحَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ غَلَقًا وَلَا يَحُلُّ وَكَاءً وَلَا يَكْشِفُ إِنَاءً، وَإِنَّ الْفُؤَيْسِقَةَ تُضْرِمُ عَلَى النَّاسِ بِيَوْقِهِمْ.

١٦٧٩ - **مسند** عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْكَعْبِيِّ

طعام الاثنين **الح** يريد أن ما اتخذه الإنسان لقومه انعقاد يكفي الثلاثة؛ لأن لا يقصر عليه على وجه المواساة، ومعنى **هذا الحديث** الحصص على المواساة وتخفيف أمرها وأنه ليس فيها إتلاف ما ولا كبير مشقة، قال عيسى بن دينار في 'مربية': معنى هذا الحديث: أنه إذا اجتمعت الأيدي وكانت المواساة وأكل الناس عصمت الحركة، وقد هم عمر في سعة محاجة أن يفعل مع أهل كل بيت مثلهم، وقال: إن الرجل لم يهتد على نصف قوته، وقد روى أبو يوسف عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي ثمانية، لعله أراد عند المواساة في الشدة. **عنفوا** تقطع همة، 'أووكوا' اسقاء أي ربطوا واللام للنحو، 'وأكفوا' الإناء أي أقبوه أو خمروا أي غطوه، قال القرطبي: جميع أوامر هذا الباب من باب الإرشاد. (المحلى)

وأطفئوا المصباح **الح** يريد أن للشيطان مضرة ومشاركة فيما يخترق ويكون في الوعاء، وأن الاحتراز منه يكون بما قدمناه مما أخبر به النبي ﷺ وقوله **جاء**: "وإن الفويسقة" قال عيسى بن دينار في 'المزنية': يريد الفأرة تضرم على الناس بيوقهم، وقال في حديث جابر: وإن الفويسقة ربما حرت الفتية فأحرقت أهل البيت، وروى عن ابن عباس جاءت فأرة فحرت الفتية، فألقنها بين يدي النبي ﷺ على الحمرة التي كان فاعدا عليها، فأحرقت منها مثل موضع الدرهم، فقال: **مسند**

وروى هذا الحديث عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: **اضفي** مصاحف وادكر اسم الله عز وجل التسمية وعرص العود على الإناء والله أعلم. وقد روى أبو موسى الأشعري: احترق بيت بالمدينة على أهله من الليل فحدث شأنهم النبي ﷺ فقال: **مسند**

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، جَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَالضِّيَاعَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَّوِي عِنْدَهُ حَتَّى يُخْرِجَهُ.

١٦٨٠ - حَدَّثَنَا عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ إِذْ اسْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ فَوَجَدَ بئْرًا، فَتَزَلَّ فِيهَا فَشَرِبَ فَخَرَجَ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلُ الَّذِي بَلَغَ مِنِّي، فَزَلَّ الْبُئْرَ فَمَلَأَ حُفَّهُ ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ حَتَّى رَقِيَ فَسَقَى الْكَلْبَ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَإِنْ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ لِأَجْرًا! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ.

من كان يؤمن الخ: يريد - والله أعلم - أن هذا حكم من كان يؤمن بالله ويومئذ لا يؤمن به غيره في لاجرة ومن يرميه أن يقول خيرا يؤجر عليه أو ليصمت عن سر يعاقب عنه، وما انصمت عن خير وذكر الله عزوجل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فليس بأمور به، بل هو منهى عنه فهي تحريم أو هي كراهة، وإنما معناه أن يقول: خيرا أو يسكت عن شر. ويجعل أن يكون "أو" بمعنى الواو فيكون المعنى: يقول خيرا ويصمت عن سر، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فيكفره حارده وفي رواية: فلا يؤذ حارده، والمعنى غير مساهلين حقن سبي عني بكفره حار وحسن محاورته. **جائزته يوم وليلة:** وقيل: مصوب، وقال أبو عمر: مصوب يوم وبينه، في النهاية: حارده من حارده هكذا إذا حقه وأصفه وفي القاموس: حارده: العطية والتحفة والتصف.

ال بنوى: بالمشقة من اشواء وهو الإقامة. **فإذا كلب يبهت:** يقال في الماصي: فتح اهء وكسرها، وفي المنقول بالفتح، والبهت: شدة بوتر نفس من اتعب أو عيره. ويجعل أن يكون هذا الكلب المذكور في الحديث هو الكلب المحتص بهذا الاسم وهو لأظهر؛ لأنه أكثر الخيون هذا، ولدت يبهت من غير سب، وسائر حيوان لا نهت إلا سب. قوله: أي ذات كبد رصة أحر؛ عام في جميع الحيوانات ما يملك منه وما لا يملك منه؛ فإن في الإحسان إليها أجرا.

١٦٨١ - **مالك** عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: نَعَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْثًا قَبْلَ السَّاحِلِ فَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ وَهُمْ ثَلَاثُ مِائَةٍ، قَالَ: وَأَنَا فِيهِمْ، قَالَ: فَخَرَجْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ فِي الرَّادِّ، فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَادِ ذَلِكَ الْجَيْشِ، فَجُمِعَ ذَلِكَ كُلُّهُ فَكَانَ مِزُودِي تَمْرٍ، قَالَ: فَكَانَ يَقْوَتَاهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى فَنِي وَلَمْ تُصْبِنَا إِلَّا تَمْرَةً تَمْرَةً، فَقُتِلْتُ: وَمَا تُعْنِي تَمْرَةٌ؟ قَالَ: لَقَدْ وَجَدْنَا فَقْدَهَا حَيْثُ فَنَيْتُ، ثُمَّ انْتَهَيْنَا إِلَى الْبَحْرِ فَإِذَا حُوتٌ مِثْلُ الظَّرْبِ فَأَكَلَ مِنْهُ ذَلِكَ الْجَيْشُ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً، ثُمَّ أَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِضِعْفَيْنِ مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنُصِبْنَا ثُمَّ أَمَرَ بِرَاحِلَةٍ فَرُجِلَتْ ثُمَّ مَرَّتْ تَحْتَهُمَا وَلَمْ تُصْبِنَهُمَا. قَالَ مَالِكٌ: الظَّرْبُ الْجُبِينُ.

١٦٧٥ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ! لَا تَحْقِرْنَ إِحْدَاكُنَّ لَجَارَتِهَا وَلَوْ كُرَاعَ شَاةٍ مُحَرَّقًا.

١٦٨٢ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

بعثا يريد بعثا عريين ومزودين عذريتين سبيل من البحريين وكثير ثلاث مائة، ومزود عنهم أن عسده من جرحه يعود مزودهم ونصرفهم من حكمته. **قبل الساحل** أي ساحل البحر ويسمى غرود سف سف البحر **مثل لظرب** هو كككتف حين تصعب، وإجماع ضرب وأضرب، هكذا في سبابة **لا تحقرن إحداكن لجارتها** أمر حسن لأدب وكريم لأخلاق، وبجمل وجهين: أحدهما أن من عسده فضل فلا تحقر أن تهديه لجارتها وبك كد سر، وبجمل أن من تهدي به من ذلك فلا تحقره ولا تصغره من معروف حرمها، وثانيه نعم. **ولو كراغ شاة** أي ولو كرهدي كراغ. وهو كرهدي من البقرة وأغصه سميرة بوصف من غرس وهو مسدود ساق أي وهو تيبه سر، ومعنى: لا تحقرن إحداكن من الهدية أو الصدقة بخلافه حتى موجود عسده، أو معنى لا تحقرن إحداكن هدية حتى لا تقلها وإن كانت قليلة، (الخصي)

فَدَعَا رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ فَجَعَلَ يَأْكُلُ وَيَتَّبِعُ بِاللُّقْمَةِ وَضَرَ الصَّخْفَةَ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: كَأَنَّكَ مُقْفَرٌ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَكَلْتُ سَمْنًا وَلَا رَأَيْتُ أَكْلًا بِهِ مُنْذُ كَذَا وَكَذَا فَقَالَ عُمَرُ: لَا أَكُلُ السَّمْنَ حَتَّى يُحْيِيَ النَّاسُ مِنْ أَوَّلِ مَا يَحْيُونَ.

١٦٨٦ - **مسند** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَمْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ يَوْمُئِذٍ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يُطْرَحُ لَهُ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ فَيَأْكُلُهُ حَتَّى يَأْكُلَ حَشْفَهَا.

١٦٨٧ - **مسند** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: سُلِّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَنِ الْجَرَادِ فَقَالَ: وَدِدْتُ أَنْ عِنْدِي قَفْعَةٌ نَأْكُلُ مِنْهُ.

١٦٨٨ - **مسند** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَنْحَنَةَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ مَالِكٍ بْنِ حُثَيْمٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ بِأَرْضِهِ بِالْعَقِيقِ، فَأَتَاهُ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى دَوَابٍّ

= وهو ما يتعلق بالصخفة من دسه طعام والودك فتوسم عمر
أن هذا الفعل من فعل من هو مقفر وهو الذي لا إدام عنده.

وضر الصخفة مفعول يضر، ولو ضرب محركا وسح الدسه والدم وعساه اسقاء وقصعه وبقيه هاء وم تشبه من ربيع تحده من طعام فاسد، كذا في "القاموس" والصخفة: دون لقصة وهي ما تسع خمسة ولقصة عشرة.
منظر ينقله القاف على هاء من لا تقدر، وهو حير بلا أد، ومه أرض فقراء أي حانية عن السرد ولا ماء لها، ومه حديث: ... كذا في "الصحاح"، وفي "القاموس": أفقر مكان حلا وأرحل حلا من أنه وذهب طعامه وجاع. (المحلى) **حتى يحيا** بضم التحتية على ربه المجنون أي حتى يتصور ويحسوا، وحياة مقصورا: انظر لإحيائه الأرض، وجوز أن يكون من حياة: لأن الخصب سب الحياة (المحلى)

حشفت الحشفت بالتحريك: رديء الثمر وضعيف الذي لا يؤى له أو لباس لقاسد أو اضرع سبي ويكسر شبهه، كذا في "القاموس". (المحلى) **قفعة** بفتح القاف: وعاء كالرسيل يعمل من خوص بلا عرى بيس كبير.
بالعقيق: هو قريب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال.

فَنَزَلُوا عِنْدَهُ، قَالَ حُمَيْدٌ: فَقَالَ لِي أَبُو هُرَيْرَةَ: اذْهَبْ إِلَى أُمِّي فَقُلْ لَهَا: إِنَّ ابْنَكَ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ وَيَقُولُ: أَطْعَمِينَا شَيْئًا، قَالَ: فَوَضَعْتُ ثَلَاثَةَ أَقْرَاصٍ فِي صَحْفَةٍ وَشَيْئًا مِنْ زَيْتٍ وَمِلْحٍ ثُمَّ وَضَعْتُهَا عَلَى رَأْسِي، وَحَمَلْتُهَا إِلَيْهِمْ فَلَمَّا وَضَعْتُهَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ كَبَّرَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَشْبَعَنَا مِنَ الْخُبْزِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ طَعَامُنَا إِلَّا الْأَسْوَدَيْنِ الْمَاءَ وَالشَّمْرَ، فَلَمْ يُصِبِ الْقَوْمُ مِنَ الطَّعَامِ شَيْئًا، فَلَمَّا انْصَرَفُوا قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي! أَحْسِنُ إِلَى غَنَمِكَ وَامْسَحِ الرُّعَامَ عَنْهَا وَأَطْبِ مِرَاحَهَا وَصَلِّ فِي نَاحِيَّتِهَا، فَإِنَّهَا مِنْ دَوَابِّ الْحَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، تَكُونُ الثَّلَاةُ مِنَ الْغَنَمِ، أَحَبَّ إِلَى صَاحِبِهَا مِنْ دَارِ مَرْوَانَ.

١٦٨٩ - **ما** عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِطَعَامٍ وَمَعَهُ رَبِيبُهُ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَمَّ اللَّهُ وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ.

١٦٩٠ - **ما** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ لِي يَتِيمًا وَلَهُ إِبِلٌ، أَفَأَشْرَبُ مِنْ لبنِ إِبِلِهِ؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنْ كُنْتَ تَبْغِي ضَالَةً إِبِلِهِ وَتَهْنَأُ جَرَبَاهَا وَتَلْطُ حَوْضَهَا وَتَسْقِيهَا

فَنَزَلُوا ظاهره الزيارة، ويحتمل أنهم قصدوه للتعليم منه والأخذ عنه، وما أحضرهم أبو هريرة من الطعام على معنى إكرام الزائر والضيف وتقديم ما حضر إليه، ولذلك قدم إليهم ثلاثة أقراص وزيتا وملحًا، وكر أبو هريرة على معنى الذكر لله عروجًا وتعظيمًا ونعمة والشكر له على ما ثقلهم الله عز وجل من حال القلة والجماعة إلى الحصب والكثرة حتى يوجد عنده شيء من الخبز والإدام. **فلم يصب القوم** أي لم يأخذوا منه ولم يأكلوا ولعهم كانوا مشبعين. (المحلى) **الرُعَام** بضم الراء وإهمال العين يحاط رقيق يجري من أنوف الغنم، وروى بتثنية الراء وغير معجمة وفتح أقصح. (المحلى) **الثلة** بفتح المثلثة وتشديد اللام أي جماعة من الغنم، وأما بضمها فهو اسم لجماعة الناس. (المحلى) **جرباها** المطلي بالقطران وحري مؤث أحرب **وتلظ**: من لاط الحوض والأط إذا أصلحه وطيبه، ذكره الكرماني.

يَوْمَ وَرَدَهَا فَاشْرَبَ غَيْرَ مُضِرٍّ بِنَسْلٍ وَلَا نَاهِلٍ فِي الْحَلْبِ.

١٦٩١ - **مات** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يُؤْتَى أَبَدًا بِطَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ حَتَّى الدَّوَاءَ فَيَطْعَمُهُ أَوْ يَشْرَبُهُ حَتَّى يَقُولَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا وَأَطْعَمَنَا وَسَقَانَا وَنَعَّمَنَا، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ أَلْفَتْنَا نِعْمَتَكَ بِكُلِّ شَرٍّ فَأَصْبَحْنَا مِنْهَا وَأَمْسَيْنَا بِكُلِّ خَيْرٍ فَنَسَأُكَ تَمَامَهَا وَشُكْرَهَا لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ إِلَهَ الصَّالِحِينَ وَرَبَّ الْعَالَمِينَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، اللَّهُمَّ تَارِكُ لَنَا فِيمَا رَزَقْتَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ.

سُئِلَ مَالِكٌ هَلْ تَأْكُلُ الْمَرْأَةُ مَعَ غَيْرِ ذِي مَحْرَمٍ مِنْهَا أَوْ مَعَ غُلَامِهَا؟ فَقَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ بِذَلِكَ بَأْسٌ إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ مَا يُعْرَفُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَأْكُلَ مَعَهُ مِنَ الرِّجَالِ، قَالَ: وَقَدْ تَأْكُلُ الْمَرْأَةُ مَعَ زَوْجِهَا وَمَعَ غَيْرِهِ مِمَّنْ يُؤَاكِلُهُ أَوْ مَعَ أَخِيهَا عَنِ مِثْلِ ذَلِكَ، وَيُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَخْلُوَ مَعَ الرَّجُلِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا حُرْمَةٌ.

ما جاء في أكل اللحم

١٦٩٢ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: إِيَّاكُمْ وَاللَّحْمَ فَإِنَّ لَهُ ضَرَاوَةً كَضَرَاوَةِ الْخَمْرِ.

غير **مضر** **نسل** **ح** أي أولاد موثقي، 'ولا ناهت' أي مباح مستأصل في حبس. (الخطي)
حتى **لدواء** **ناحر**، و'حتى' بمعنى 'إلى'، ويحتمل العطف لكن الأول 'ليق' بالخطي. (الخطي) **ويعيب** بتشديد عين
 أي أعطانا نعمًا. **ألفتنا إلح**: يفتح الهمزة وسكون اللام وفتح الفاء، و"نعمتك" فاعل "ألفتنا". (الخطي)
كل سر أي مع كونا ملاسير كل شر ومعصية. **ليس سه** **وسب** **حرمه** من سب أو صهر أو
 الرضاع، والجملة صفة للرجل ويفهم منه أن الخلوة مع المحرم مباحة. (الخطي)
فإن له صراوة يفتح الصاد المعجمة أي عادة كصراوة الخمر، قال الأزهري. معناه أن لأهله عادة في أكله كعادة
 شارب الخمر في ملازمتها، وكما أن من اعتاد الخمر لا يكاد يصبر عنها كما من اعتاد لحمه، كما في النهاية. (الخطي)

١٦٩٣ - **ما** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَذْرَكَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَمَعَهُ حِمَالُ لَحْمٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! قَرِمْنَا إِلَى اللَّحْمِ فَاشْتَرَيْتُ بِدِرْهِمٍ لَحْمًا، فَقَالَ عُمَرُ: أَمَا يُرِيدُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَطْوِيَ بَطْنَهُ عَنْ جَارِهِ أَوْ ابْنِ عَمِّهِ؟ أَيْنَ تَذْهَبُ عَنْكُمْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿ذَهَبُ صَّنَائِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ النَّبَا وَاسْتَعْتَبْ﴾ .

(الأحقاد: ٢٠)

ما جاء في لبس الخاتم

١٦٩٤ - **ما** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَنَبَذَهُ وَقَالَ: لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا، قَالَ: فَتَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ.

ومعد حمال لحم وفي نسخة: حمل لحم، والحمل: بالكسر ما حمه الحامل. (المعنى) فرمنا بفتح القاف وكسر اراء أي اشتبهنا من القرء: وهو شدة شهوة اللحم حتى لا يصبر عنه. **ن يطوي بطنه** أي أينس يريد أحدكم أن يجمع نفسه ويؤثر جاره بطعامه؟ يقال: طوي فهو طاو أي حالي البط، كذا في 'النهاية'. **فنسند** أي للوحي بتحريمه فسد الناس خواتيمهم أي من أيديهم، والخواتيم: جمع خاتم كالخواتم والياء فيها للإشباع، قال ابن حجر: وهذا هو الساسخ حله مع قوله في الأحاديث الصحيحة وقد أحد دها في يد وحريرا في يد وقال: **مدح** مدح مدح مدح من حب لا يب وقع بعض من لا إمام له بالمقه هنا تعبط فاحتنبه، كيف والأئمة الأربعة على تحريمه؟ لنهي عنه في الصحيحين وغيرهما، ورحصت فيه طائفة، واستدلوا بأن خمسة من الصحابة ماتوا وخواتيمهم من ذهب. ثم اعلم أن جمهور السلف والخلف على حرمة التحت تحت لذهب رجال دون النساء والاعتبار للمحققة عند الحنفية، فلا بأس بمسماز الذهب على إحتام خلافا لمشافعية، وذهب بعض العلماء إلى أن لبس حاتم الذهب مكروه كراهة تنزيه لا تحريم، وقاله محجوح بالأحاديث التي ذكره مسم مع إجماع من قبله على تحريمه. وأما لبس الصحابة فمنهم براء، قال العسقلاني: لو شئت المسح عند البراء ما لبسه بعد النبي وقد روي حديث النبي المتفق على صحته عنه وهو حديث: أمرنا رسول الله ﷺ بسبع وهانا عن سبع وذكر الحديث، وفيه: هانا عن حاتم الذهب، فالجمع بين روايته وفعله إما بأن يكون حمل النبي على اتريه أو فهم خصوصية له من قوله: **لبس** **مدح** **مدح** وهذا أولى كيف وهو مصرح في رواية أحمد. **خواتيمهم** أي المعمولة من الذهب وهو مذهب الأئمة الأربعة واجمهور: أنه يحرم التحت بالذهب، ورحص فيه طائفة منهم إسحاق بن راهويه، ومات خمس من أصحابه وخواتيمهم من الذهب رواه ابن أبي شيبة. (المعنى)

١٦٩٥ - **حدث** عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ لُبْسِ الْخَاتَمِ، فَقَالَ: الْبَسُهُ وَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنِّي أَفْتِيكَ بِذَلِكَ.

مَا جَاءَ فِي نَزْعِ الْمَعَالِيْقِ وَالْجَرَسِ مِنَ الْعَيْنِ

١٦٩٦ - **حدث** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمٍ أَنَّ أَبَا بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَشْفَارِهِ، قَالَ: فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَسُولًا - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: وَالنَّاسُ فِي مَبِيتِهِمْ - لَا تَبْقَيْنَ فِي رَقَبَةٍ بَعِيرٍ قِلَادَةً مِنْ وَتَرٍ أَوْ قِلَادَةٍ إِلَّا قَطَعْتُ، قَالَ مَالِكٌ: أَرَى ذَلِكَ مِنَ الْعَيْنِ.

سُحْرٌ مِنَ الْعَيْنِ

١٦٩٧ - **حدث** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ: اغْتَسَلَ أَبِي سَهْلٍ بْنُ حُنَيْفٍ بِالْخَرَّارِ، فَتَزَعَ جَبَّةً كَانَتْ عَلَيْهِ وَعَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ يَنْظُرُ،

فقلت **حدث** احتفوا في إباحة لبس حاتم القصة فأحاجه كثير مصنف، ومنهم من كرهه إذا قصد به الترية، ومنهم من كرهه إلا لذي سبصا. (المحلى) قال النووي: أجمع مستعملون على حوار اتحاد القصة لرجل، وكره بعض علماء الشام المتقدمين لبس غير السبصا ورووه فيه نادر وهو شاذ مردود، ويدل عليه ما رواه نُس أن أسي لما ألقى حاتم ألقى الناس حواتيمهم الخ، والظاهر منه أنه كان يلبس ختم في عهد النبي ﷺ من لبس به سبصا، ولو قيل: هذا الحديث مسوَّج، فلا يتم الاستدلال به، أحب أن أندي بسج منه لبس حاتم الذهب، قال العسقلاني: فظهر لي أن لبس الخاتم غير ذي سبصا خلاف الأولى؛ لأنه صرح من أنس بن مالك والأشعث بن قيس حال الرجال خلافه.

من **نور** هو بفتح الحاء بحرف السهم من القوس يعني حيد زده كان أو قِلَادَةً، **حدث** من أراوى في أنه قال مصنفاً أو قال معه "من وتر"، (المحلى) **حدث** **من** **نور** قال النووي: قال مالك: أمره بقطع قِلَادَتِهِ عَنِ نَفْسِهِ مِنْ أَجْلِ الْعَيْنِ، وَدَلِيلُهُ أَنَّهُ كَانَ يَشْدُو تِلْكَ الْأَوْتَارَ وَالْقِلَادَةَ التَّمَانِيَةَ وَيَعْلِقُونَ عَلَيْهَا الْعُودَ، يَصُونَ لَهُ تَعَصُّمٌ مِنَ الْآفَاتِ، فِيهَا هُمْ أَسِي. وقال غيره: إنما أمر بقصعها؛ لأنها كانوا يعقلون فيها الأجراس، كذا في "شرح السنة". (المحلى)

بخرار بفتح الحاء المعجمة وتشديد راء الأولى، موضع قرب الحقة، فإنه في "النهاية". وقال ابن عبد البر: موضع بالمدينة، وقيل: واد من أوديتها. (المحلى)

قَالَ: وَكَانَ سَهْلٌ رَجُلًا أَبْيَضَ حَسَنَ الْجِلْدِ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ: مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ وَلَا جِلْدَ عَذْرَاءَ، فَوَعَكَ سَهْلٌ مَكَانَهُ وَاشْتَدَّ وَعْكَهُ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَ أَنَّ سَهْلًا وَعِكَ وَأَنَّهُ غَيْرُ رَائِحٍ مَعَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ سَهْلٌ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِ عَامِرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **عَلَامَ يَقْتُلُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ؟ أَلَا بَرَكْتَ عَلَيْهِ؟** إِنَّ الْعَيْنَ حَقٌّ تَوَضَّأَ لَهُ، فَتَوَضَّأَ لَهُ عَامِرٌ فَرَّاحَ سَهْلٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

١٦٩٨ - **مَنْ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ أَنَّهُ قَالَ: رَأَى عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ سَهْلَ بْنَ حَنِيفٍ يَغْتَسِلُ، فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ وَلَا جِلْدَ مُخْبَاطَةٍ، فَلَبِطَ بِهِ سَهْلٌ مَكَانَهُ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ لَكَ فِي سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ، وَاللَّهِ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ، قَالَ: **هَلْ تَتَّهِمُونَ لَهُ أَحَدًا؟** فَقَالُوا: نَتَّهِمُ عَامِرَ بْنَ رَبِيعَةَ،

عذر - أي الساكرة، والعذرة: بالضم الحجاب الذي في فرجها. (المحلى) **عذر** أصبه 'على ما' مثل لم، فأوصت "ما" يعني بعد تدبيل الياء بالألف وحذف الأخير من "ما". **محمد** باهجرة والموحدة كـ "مكرمة"، أي الحاربة التي في صدرها لم تتروح بعد. (المحلى) **فلط** - أي صرع وسقط على الأرض.

هل تتهمون له أحد يريد أن يكون أحد أصابه بالعين؟ وأعله كان بلغه ذلك فأراد أن يتحققه، ولما أخبر بما كان من عامر بن ربيعة وتعبط عليه وأقر المتهم له بذلك على تصحيحه له وتعيينه إياه، وذلك بأن قال: العين حق. وقد ذكر الناس في أمر العين وجوها، أصحها أن يكون الله عز وجل قد أجرى العادة عند تعجب ذلك من أمر الله ونطقه به دون أن يترك أن يمرض المتعجب منه، أو يتلف، أو يعسد، أو يتغير، أو يكون ذلك عند وجود معنى في نفس العائش لا يوجد في نفس غيره من حميد مخصوص، أو معنى من المعاني، إلا أن العائش إذا برك وهو أن يقول: بارك الله فيه، بطل المعنى الذي يخاف من العين ولم يكن له تأثير، فإن لم يترك وقع ما أجرى الله تعالى به العادة عند ذلك، وقد نباه في ذلك بعد وقوعه بما أمر النبي ﷺ من الوضوء على ما قال في حديث محمد بن أبي أمامة، وفي حديث الرهري: "اعتسل له" إلا أنه فسر العسل لفعل الوضوء، والوضوء: غسل الأعضاء المخصوصة به. وروى عن يحيى بن يحيى عن ابن نافع في معنى الوضوء الذي أمر به رسول الله ﷺ فقال: يغسل الذي يتهم للرجل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه ورجليه وداحلة إزاره. قوله: "فراح سهل مع الناس، كأن لم يكن به بأس" يريد أنه برئ مما أصابته عين عامر بن ربيعة حين امتثل في أمره ما أمره به رسول الله ﷺ من اعتسال عامر له واغتسال سهل بن حنيف بذلك الماء. والله أعلم.

قَالَ: فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامِرًا فَتَغَيَّظَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: عَلَامَ يَقْتُلُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ؟ أَلَا بَرَكْتُ؟ اغْتَسَلَ لَهُ فَعَسَلَ عَامِرٌ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمِرْفَقَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَأَطْرَافَ رِجْلَيْهِ وَدَاجِئَةَ إِزَارِهِ فِي قَدَحٍ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيْهِ، فَرَأَى سَهْلٌ مَعَ النَّاسِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

الرُّقِيَّةُ مِنَ الْعَيْنِ

١٦٩٩ - **رواه** عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِإِبْنَيْ جَعْفَرٍ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ لِحَاضِنَتَيْهِمَا: مَا لِي أَرَاهُمَا ضَارِعَتَيْنِ؟ فَقَالَتِ حَاضِنَتُهُمَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ تَسْرَعُ إِلَيْهِمَا الْعَيْنُ وَلَمْ يَمْنَعْنَا أَنْ نَسْتَرْقِيَهُمَا إِلَّا أَنَا لَا نَدْرِي مَا يُوَافِقُكَ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اسْتَرْقُوا لَهُمَا فَإِنَّهُ لَوْ سَبَقَ شَيْءٌ الْقَدَرَ لَسَبَقْتُهُ الْعَيْنُ.

١٧٠٠ - **رواه** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ بَيْتَ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَفِي الْبَيْتِ صَبِيٌّ يَبْكِي، فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ بِهِ الْعَيْنَ، قَالَ عُرْوَةُ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا تَسْتَرْقُونَ لَهُ مِنَ الْعَيْنِ؟

مَا جَاءَ فِي أَجْرِ الْمَرِيضِ

١٧٠١ - **رواه** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

دحل بزة المجهول بتعديته بالناء. (المحلى) **استرقوا** أي اطلوا لها من يرقيهما. **فانه لو سبق الخ** فيه تسيه على سرعة يمودها وتأثيرها في الدوات. **من العين** أي من أضه، قال المازري: **العين** حق نظاهر هذه الأحاديث، وأكره طائفة من المبتدعة، والدليل على فساد قوهم: إنه من محورات العقل، فإذا أحرر الشرع بوقوعه وجب اعتقاده، وقد رعم بعض الطبيعيين المشتهين العين أن العائن ينعت من عينه قوة سمية تتصل بالعين، فتهلك أو تعسد ولا تمتنع. وهذا كاسعاث قوة سمية من الأعلى أو العفرب تتصل بالنديع فتهدث، وإن كان غير محسوس لنا هكذا العين. (المحلى)

قَالَ: إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ بَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ مَلَكَينِ، فَقَالَ: انْظُرَا مَاذَا يَقُولُ لِعُودِيهِ: فَإِنْ هُوَ إِذَا جَاؤُوهُ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ رَفَعَا ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ أَعْلَمُ، فَيَقُولُ: لِعَبْدِي عَلَيَّ إِنْ أَنَا تَوَفَّيْتُهُ أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَإِنْ أَنَا شَفَّيْتُهُ أَنْ أُبَدِّلَ لَهُ لَحْمًا خَيْرًا مِنْ لَحْمِهِ وَدَمًا خَيْرًا مِنْ دَمِهِ، وَأَنْ أَكْفَرَ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ.

١٧٠٢ - **ماث** عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ مُصِيبَةٍ حَتَّى الشُّوْكَهُ إِلَّا قَصْرَ بِهَا، أَوْ كُفْرَ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ لَا يَذِرِي يَزِيدُ أَيُّهُمَا قَالَ عُرْوَةُ.

١٧٠٣ - **ماث** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحُبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُصِيبْ مِنْهُ.

١٧٠٤ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَهُ الْمَوْتُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَجُلٌ: هِنَيْئًا لَهُ، مَاتَ وَلَمْ يُتَّلَ بِمَرَضٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَيْحَكَ! وَمَا يُذَرِّبُكَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ ابْتَلَاهُ بِمَرَضٍ يُكْفَرُ بِهِ مِنْ سَيِّئَاتِهِ.

لعوادة بضم العين وتشديد الواو، جمع عائد. **يصب** منه الرواية بالساء لفاعل على الأشهر والماعل ضمير يرجع إلى "الله" وهو محروم؛ لأنه جواب لشرط، و"من" للتعدية، يقال: أصاب زيد من عمر أي أوصل إليه مصيبة، والضمير في "منه" لـ"من"، فالمعنى: من يرد الله به حيرا أوصل الله مصيبة؛ ليظهره من الذنوب ويرفع درجته. (المحلى) **ويحك** كلمة ترحم وتوجع، يقال لمن وقع فيهلكة لا يستحقها، وهي مصوبة على المصدرية. **وما يذريك** أن عدم المرض حير. **لو أن الله ابتلاه** الخ حملة شرطية والجزاء محذوف، أي لكاف خيرا له، ويعتدل أن يكون "لو" للتمني معنى ليت، وعلى هذا يتعين قوله "يكفر" صفة. (المحلى)

التَعَوُّذُ وَالرَّقِيَّةُ فِي الْمَرَضِ

١٧٠٥ - **رواه** عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ أَنَّ عَمْرُو بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ السَّلَمِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعَمٍ أَخْبَرَهُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ عُثْمَانُ: وَبَيَّ وَجَعٌ قَدْ كَادَ يُهْلِكُنِي، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: امْسَحْهُ بِيَمِينِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ وَقُلْ: أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ، قَالَ: فَقُتِلَ ذَلِكَ، فَأَذْهَبَ اللَّهُ مَا كَانَ بِي، فَلَمْ أَزَلْ أَمُرُّ بِهِ أَهْلِي وَغَيْرَهُمْ.

١٧٠٦ - **رواه** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اشْتَكَى يَقْرَأُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعَوِّذَاتِ وَيَنْفُثُ، قَالَتْ: فَلَمَّا اشْتَدَّ وَجَعُهُ كُنْتُ أَنَا أَقْرَأُ عَلَيْهِ وَأَمْسَحُ عَلَيْهِ بِيَمِينِهِ رَجَاءَ بَرَكَتِهَا.

١٧٠٧ - **رواه** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِّيقَ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ تَشْتَكَِي وَيَهُودِيَّةٌ تَرْقِيهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: ارْقِيهَا بِكِتَابِ اللَّهِ.

قد كاد يهلكني **الح** دليل على أن اللعليل أن يصف ما به من الألم لاستدعاء الدواء أو الرقية أو الشفاء بأي وجه أمكن. قوله 'امسحه بيمينك' يريد - والله أعلم - على معنى التبرك بالتيا من سبع مرات، وقد حصص النبي ﷺ هذا العدد في غير ما موضع ولعل لذلك ظهر التأثير. وقوله: "وقل أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد" نص على استعوذ فيما نزل به من شدة المرض بعزة الله وقدرته، وهذا يدل على جوار الاسترقاء والدعاء لإدخال المرض، وفي معناه التداوي بذلك. **كان إذا أسكى** **الح** ألما يريد إذا مرض يقال: شتكي فلان إذا أصابه شكوى مرض، فكان النبي ﷺ يقرأ على نفسه بالمعوذات، وقراءة المريض على نفسه تكون على وجوه: أن يقرأ ويشير بقراءته إلى جسده وربما كانت إشارته بإمراره يده على موضع الألم أو إلى أعضائه إن كان جميع جسده ألما، ويكون بأن يجمع يديه فيقرأ فيهما ثم يمسح بهما على موضع الألم. قوله: 'فلما اشتد وجعه' تريد ضعف عن القراءة أو عن القراءة في يديه، قالت عائشة: فكنت أنا أقرأ عليه. **ارقيها** **الح** بكسر الهمزة، والخطاب لليهودية، 'كتاب الله' أي التوراة، وروى برنة المتكلم والمراد بالكتاب القرآن، قال المأروري: جميع الرقي جائزة إذا كانت بكتاب الله -

تَعَالِجُ الْمَرِيضِ

١٧٠٨ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَجُلًا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَصَابَهُ جُرْحٌ فَاحْتَقَنَ الْجُرْحُ الدَّمَ، وَأَنَّ الرَّجُلَ دَعَا رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي أُنْمَارٍ، فَنَظَرَا إِلَيْهِ فَرَعَمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُمَا: أَيُّكُمَا أَطَبُّ، فَقَالَا: أَوْ فِي الطَّبِّ خَيْرٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَرَعَمَ زَيْدٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَنْزَلَ الدَّوَاءَ الَّذِي أَنْزَلَ الْأَدْوَاءَ.

١٧٠٩ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ سَعْدَ بْنَ زُرَّارَةَ اكْتَوَى فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الذَّبْحَةِ فَمَاتَ.

١٧١٠ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ اكْتَوَى مِنَ اللَّقْوَةِ وَرُقِيَ مِنَ الْعَقَرَبِ.

الْغَسْلُ بِالْمَاءِ مِنَ الْحُمَى

١٧١١ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ كَانَتْ إِذَا أُتِيَتْ بِالْمَرْأَةِ وَقَدْ حُمَّتْ تَدْعُو لَهَا، أَخَذَتْ الْمَاءَ فَصَبَّتْهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ جَنِيهَا وَقَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُبْرِدَهَا بِالْمَاءِ.

- أوبدكره ومنهي عنها إذا كانت باللغة الأعجمية أو بما لا يدرى معناها، واحتلصوا في رقية أهل الكتاب: فحوزها أبو بكر وكرهه مالك؛ خوفاً أن يكون مما يدلوه. (المحلى)

فاحتقن الجرح الدم يريد - والله أعلم - بذلك فأضر ذلك به وحيف عليه منه، وإن المجروح دعا رجلين من بني أنمار لمعالجته. **أنزل الدواء إلخ** الأدوية جمع داء وهو المرض، والإزال: التقدير، وقيل: يحتمل أن يكون إزال علم ذلك على لسان المنك، وفيها رد من أنكر التداءوي من علاة الصوفية. (المحلى) **الذبحه** بصم الدال وفتح الموحدة وقد تسكن؛ وجع يعرض في احق من الدم، وقيل: هي قرحة تظهر فيه فيسبب معها ويقطع النفس فيقتل، كذا في 'النهاية'. **وبين جيها** وهو ما يكون مفرجا من الثوب كالطوق والكبة. (المحلى)

١٧١٢ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ الْحُمَى مِنْ قَيْحِ جَهَنَّمَ فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ.

١٧١٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْحُمَى مِنْ قَيْحِ جَهَنَّمَ فَأَطْفِئُوهَا بِالْمَاءِ.

عِبَادَةُ الْمَرِيضِ وَالطَّيْرَةِ

١٧١٤ - **ماث** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا عَادَ الرَّجُلُ الْمَرِيضَ، خَاضَ فِي الرَّحْمَةِ حَتَّى إِذَا قَعَدَ عِنْدَهُ قَرَّتْ فِيهِ أَوْ نَحَوَ هَذَا.

١٧١٥ - **ماث** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ ابْنِ عَطِيَّةٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا عَدْوَى وَلَا هَامَ وَلَا صَفَرَ، وَلَا يَحُلُّ الْمُمْرِضُ عَلَى الْمُصِحِّ وَلِيَحُلُّ الْمُصِحُّ حَيْثُ شَاءَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا ذَاكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهُ أَذَى.

صاحب إبل الصحيح

حاص في الرحمة الخ يريد - والله أعلم - عظم أجر العيادة للمريض، وقد أمر النبي ﷺ بعبادة المريض واتباع الحوائز. قوله: 'قرت فيه أو نحو هذا' يحتمل أن يريد به قرئت له كما يقول فيه: رفق بكدا، وفيه طلاقه أي له طلاقه وله رفق، ويحتمل أن يكون من المقبول فيكون معناه قر فيها أي ثبت فيما عمره منها.

لا عدوى أي لا محاورة لعله ولا سرية لها من صاحبها إلى غيره **ولا هام** قال النووي: تحفيف الميم على المشهور، وقيل: تشديدها، وفيها تأويلان: أحدهما: أن العرب كانت تشاءم، وقيل: وهي الصائر المعروف من صير الليل، وقيل: هي المومة، وثانيهما: كانت العرب تعتقد أن عظام الميت - وقيل: روحه - تقب هامة تطير. (الحسين)

ولا صفر نفتحين، قيل: كانت تعتقد أن في البطن دابة تقيح عند الجوع، وربما قتلت صاحبها، فكانت تراها أعدى من الحرب. (الحسين) **ولا يحل للمريض على المصح** الممرض: ذو الماشية المريضة، والمصح: ذو الماشية الصحيحة، قال عيسى بن دينار: معناه السهي عن أن يأتي الرجل باله أو غنمه الخربة، فيحل بها عنى ماشية صحيحة، فيؤديه بذلك، قال: ولكنه عدي مسوح بقوله ﷺ لا صفر، قال القاضي أبو الوليد. وهذا الذي قاله عيسى بن دينار: فيه نصر؛ لأن قوله ﷺ لا صفر - إن كان بمعنى الخبر والتكديف بقول من يعتقد العدوى، فلا يكون ناسحا، وإن كان بمعنى السهي يريد لا تكرهوا دخول البعير الحرب بين إيسكم غير الخربة ولا تمنعوا ذلك ولا تمنعوا منه؛ -

السُّنَّةُ فِي الشَّعْرِ

١٧١٦ - **مالك** عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِإِحْفَاءِ الشَّوَارِبِ وَإِعْفَاءِ اللَّحَى.

١٧١٧ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ عَامَ حَجِّ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ وَتَنَاولَ قِصَّةً مِنْ شَعْرِ كَانَتْ فِي يَدِ حَرَسِيٍّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ! أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذِهِ، وَيَقُولُ: إِنَّمَا هَلَكَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَ هَذِهِ نِسَاؤَهُمْ.

١٧١٨ - **مالك** عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ لِرَجُلٍ: سَدَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاصِيَتَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ فَرَّقَ بَعْدَ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكُ: لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ يَنْظُرُ إِلَى شَعْرِ امْرَأَةٍ ابْنِهِ أَوْ شَعْرِ أُمِّ امْرَأَتِهِ بَأْسٌ.

= فلما لا نعلم أيهما قال أولاً، وإن تعلقنا بالظاهر فقولنا ﷺ لا عدوى ورد في أول الحديث، فمحال أن يكون ناسحاً لما ورد بعده، أو لما لا يدري ورد قبله أو بعده؛ لأن الناسح إما يكون ناسحاً لحكم قد ثبت قبله. وقال يحيى بن يحيى في 'المزنية': سمعت أن تفسيره في الرجل يكون به في الجذام، فلا ينبغي أن يحل عنه الصحيح معه ولا يبرأ عنه يؤديه؛ لأنه وإن كان لا يعدى فالنفس تنفر منه، وقد قال رسول الله ﷺ: لا عدوى فهذا تنبيه أنه إنما هي النبي ﷺ عن ذلك للأدى لا للعدوى، وأما الصحيح فيتنزل محلّة المريض إن صبر على ذلك واحتملته نفسه، قيل له: ولم يرد بهذا أن يأتي الرجل بإبله أو غنمه الجربة، فيحل به الموردة على الصحيح المشبهة.

إحفاء الشوارب: أي باستيصاله أو بإزالة ما كان على الشفتين، وعلى الأولى اقتصر صاحب 'النهاية'.

اللحى: بالكسر شعر الحدين والذقن. (المحلى) **قصة**: بضم القاف وتشديد الصاد، ما أقبل على الجبهة من شعر الرأس، والمراد ههنا قطعة من الشعر. **حرسى**: منسوب إلى الحرس، وهو واحد الحراس أي واحد من خدمه الذين يحرسونه. **اتخذ هذه نساؤهم**: ووصلها بأشعارهن. **سدل**: أي ترك شعر ناصيته على جبهته، قال النووي:

قالوا: المراد إرساله على الجبين واتخاذ كالقصة، يقال: سدل شعره وثوبه إذا أرسل ولم يضم جوانبه. (المحلى)

ثم فرق: أي ألقى شعر رأسه، إلى جانبي رأسه، فلم يترك منه شيئاً على جبهته.

١٧١٩ - عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الْإِخْصَاءَ، وَيَقُولُ:
فِيهِ: تَمَامُ الْخَلْقِ.

وفي نسخة: تَمَامٌ

١٧٢٠ - عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ لَهُ
أَوْ لِيْغَيْرِهِ فِي الْجَنَّةِ كَهَاتَيْنِ إِذَا اتَّقَى وَأَشَارَ بِإصْبَعَيْهِ الْوُسْطَى وَالَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ.

إِصْلَاحُ الشَّعْرِ

١٧٢١ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ
لِي جُمَّةً فَأَرَجُلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ وَأَكْرِمُهَا، فَكَانَ أَبُو قَتَادَةَ رُبَّمَا دَهَنَهَا
فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ لِمَا قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ وَأَكْرِمُهَا.

١٧٢٢ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فِي الْمَسْجِدِ فَدَخَلَ رَجُلٌ ثَائِرَ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ أَنْ
أَخْرُجْ كَأَنَّهُ يَعْنِي إِصْلَاحَ شَعْرِ رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ، فَفَعَلَ الرَّجُلُ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَيْسَ هَذَا خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدُكُمْ ثَائِرَ الرَّأْسِ كَأَنَّهُ شَيْطَانٌ.

مَا جَاءَ فِي صَبْغِ الشَّعْرِ

١٧٢٣ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، عَنْ
أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْأَسْوَدِ بْنَ عَبْدِ يَغُوثٍ قَالَ: وَكَانَ
جَلِيسًا لَهُمْ، وَكَانَ أَبْيَضَ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ قَالَ: فَعَدَا عَلَيْهِمْ ذَاتَ يَوْمٍ وَقَدْ حَمَّرَهُمَا،
أَي لَأَبِي سَلَمَةَ وَأَصْحَابَهُ

أَي: قَصَعَ الْأَشْيَئِينَ. (الحملي) حم: بَصَمَ الْحِيمَةَ وَتَشَدِيدُ الْمِيمِ: هُوَ شَعْرُ أَرَأْسٍ إِذَا نَبَعَ الْمَكِينُ، وَقِيلَ:
أَمْرَادٌ هَهُنَا مُطْلَقُ الشَّعْرِ. (الحملي) ح: حَمَمَهَا مِنْ التَّرْجِيلِ حَذْفُ هَمزة الاستفهام أَيْ فَاْمْتَشَطَهَا. (الحملي)

قَالَ: فَقَالَ لَهُ الْقَوْمُ: هَذَا أَحْسَنُ فَقَالَ: إِنَّ أُمِّي عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ أَرْسَلَتْ إِلَى الْبَارِحَةِ جَارِئَتِهَا لُخَيْلَةَ، فَأَقْسَمَتْ عَلَيَّ لَا صَبْغَ وَأَخْبَرْتَنِي أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِّيقَ كَانَ يَصْبِغُ. قَالَ مَالِكُ فِي صَبْغِ الشَّعْرِ بِالسَّوَادِ: لَمْ أَسْمَعْ فِي ذَلِكَ شَيْئًا مَعْلُومًا، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ الصَّبْغِ أَحَبُّ إِلَيَّ، قَالَ: وَتَرَكْتُ الصَّبْغَ كُلَّهُ وَاسِعٌ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ، وَلَيْسَ عَلَى النَّاسِ فِيهِ ضَيْقٌ. قَالَ مَالِكُ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَصْبِغْ وَلَوْ صَبَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَأَرْسَلَتْ عَائِشَةُ بِذَلِكَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ.

خالد بابون واحاء المعجمة كـ 'جهيه' مولاة عائشة. (قاموس) كـ صبغ صبغ عنه أنه كان يصبغ بالحاء وانكتم، أخرجه الشيخان، يعني مخصوصا بدن على ذلك حرف نوو وما في اسمه: أن أنا بكر كان يخطب بالحناء والكتم، وعمر بالحناء وحده. (المحلى)

ورث تسع كـ ربيع قلت: اختلف أهل العلم سيفا وحيد في أنه هل يصبغ أحب أم تركه أولى؟ فذهب جمع إلى الأول مستدين بحديث أبي هريرة: أخرجه الشيخان وإسنادي وغيرهم، ونحوه أي أمامه قال: خرج رسول الله ﷺ على مشيخة من الأنصار بعض خاهم فقال:

أخرجه أحمد بسند حسن، وقد يصبغ الحسن والحسين وجمع كثير من كبراء الصحابة. ومما كثير من العلماء إلى أن ترك يصبغ أولى، حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا: هكذا رواه الطبراني، وأخرج الترمذي ومن

ماجه من حديث كعب بن مرة قال: قال رسول الله ﷺ وأخرجه الترمذي من حديث عمرو بن عتبة أيضا، وقال: صحيح. وأخرج الطبراني من حديث ابن مسعود: أن النبي ﷺ كان يكره تغيير الشيب، وهذا م يصبغ علي وسمة بن الأكوع وأبي بن كعب وجمع من كبار الصحابة، وجمع الطبراني بين الأحبار الدنة على يصبغ والأحبار المدانة على خلافه، بأن الأمر لمن يكون شيئا مستبشعا، فيستحب له الخضاب ومن كان بخلافه فلا يستحب في حقه.

لأرسلت عاصد بل ولو صبغ النبي ﷺ كان ذكر صعبه أخرى وأوى من ذكر أبي بكر، وقد ناه أنس من رواية قتادة. (المحلى) قلت: وقد أنكر أنس كونه صبغ، وقال ابن عمر: إنه رآه يصبغ بالصفرة، وقال أبو رمة: أتيت النبي ﷺ وعليه بردان أحمر وله شعر قد علاه شيب وشبهه محضوب بالحاء، رواه الحاكم وأصحاب السنن، وسئل أبو هريرة هل يصبغ رسول الله ﷺ قال: نعم، رواه الترمذي وجمع بأنه صبغ في وقت وترك =

مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ التَّعَوُّذِ عِنْدَ النَّوْمِ وَغَيْرِهِ

١٧٢٤ - **ما** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي أُرَوِّعُ فِي مَنَامِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُلْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ وَبِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ غَضَبِهِ وَعِقَابِهِ وَشَرِّ عِبَادِهِ وَمِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ وَأَنْ يَحْضُرُونِ.

١٧٢٥ - **ما** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَرَأَى عَفْرِيَّتًا مِنَ الْجِنِّ يَطْلُبُهُ بِشُعْلَةٍ مِنْ نَارٍ كُلَّمَا انْتَفَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأَاهُ، فَقَالَ لَهُ جِبْرِيلُ: أَفَلَا أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ تَقُولُهُنَّ إِذَا أَتَتْ قُلَّتُهُنَّ طَفِئَتْ شُعْنَتُهُ وَخَرَّ لِفَيْهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَلَى، فَقَالَ جِبْرِيلُ: قُلْ: أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ وَبِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ اللَّاتِي لَا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ مِنْ شَرٍّ مَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ، وَشَرٍّ مَا يَعْرُجُ فِيهَا، وَشَرٍّ مَا ذَرَأَ فِي الْأَرْضِ، وَشَرٍّ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَمِنْ فِتْنِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَمِنْ طَوَارِقِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَا رَحْمَنُ.

١٧٢٦ - **ما** عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمٍ قَالَ: مَا نِمْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ؟.....

- في معظمه الأوقات، فأحر كل ما رأى. ويمكن أن يقدر من معنى اصنع فيه تصنع الدواء أو الأعلية. ومن أئنه أراد إثباته بطريق الدرة فلا مفاة، قال الترمذي في 'الشمائل': لأن الروايات صحيحة أن النبي ﷺ لم يسمع الشيب أي لم يظهر الشيب في شعره كثيرًا حيث يحتاج إلى حصاب.

كلمات الله التامة قال النووي: معناه المكاملات التي لا يدخلها نقص ولا عيب، وفيه: أسافيات لشافيات، قال المظهر: الكلمات التامة أسماء وصفاته، وفي: المرد به الفرقان. (الحق) **همزات** بفتح هاء والهمزة جمع همزة، من أهر وهو الخس والعمز، (الحق) **أسرى** الإسرائاء السير في الليل، ومراد ههنا عروجه ﷺ في السماوات بابل **عفريتا** فعبت من العفر كسر العين بمعنى حث. **طرق** قصده اندق، ويسمى الذي بالليل طارقاً: لاحتياجه إلى الدق.

فَقَالَ: لَدَعْتَنِي عَقْرَبٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا إِنَّكَ لَوْ قُلْتَ حِينَ أَمْسَيْتَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ لَمْ تَضُرَّكَ.

١٧٢٧ - **رواه** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ أَنَّ كُتُبَ الْأَخْبَارِ قَالَ: لَوْ لَا كَلِمَاتٌ أَقُولُهُنَّ لَجَعَلْتَنِي الْيَهُودَ حِمَارًا، فَقِيلَ لَهُ: وَمَا هُنَّ؟ فَقَالَ: أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْعَظِيمِ الَّذِي لَيْسَ شَيْءٌ أَعْظَمَ مِنْهُ، وَبِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهَا بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ، وَبِأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى كُلِّهَا مَا عَلِمْتُ مِنْهَا وَمَا لَمْ أَعْلَمْ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَبَرًّا وَذَرًّا.

مَا جَاءَ فِي مُسْحَرِّ بْنِ سَهْلٍ

١٧٢٨ - **رواه** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي الْحُبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَيُّنَ الْمُتَحَابُّونَ لِحَبْلِي؟ الْيَوْمَ أُضِلُّهُمْ فِي ظِلِّي يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلِّي.

١٧٢٩ - **رواه** عَنْ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَوْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ بِالْمُسْجِدِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَى ذَلِكَ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ،.....

خلاصة في لعظمي وضاعني لا عيب. **رواه** عن أبي هريرة وفي الصحيحين عن طريق عبيد الله عن حبيب عن حفصه عن أبي هريرة من غير شك. (محمي) **رواه** حفصه: نكوه مضطربة الشهوة، ومثله الشاة ابتدأ عمره في عبادة لا في المعصية. (كشف المعصية) **رواه** عن الناس والائتفات إلى ما سواه.

وَرَجُلٌ دَعَتْهُ ذَاتُ حَسَبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ، فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ.

١٧٣٠ - **ما** عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ الْعَبْدَ قَالَ لِجَبْرِيلَ: يَا جَبْرِيلُ: قَدْ أَحْبَبْتُ فَلَانًا فَأَحْبِبَّهُ، فَيَحِبُّهُ جَبْرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَبَّ فَلَانًا فَأَحْبِبُوهُ، فَيَحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوَضِّعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ. فَإِذَا أَبْغَضَ اللَّهُ الْعَبْدَ قَالَ مَالِكُ: لَا أَحْسِبُهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي الْبُغْضِ مِثْلَ ذَلِكَ.

١٧٣١ - **ما** عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: دَحَلْتُ مُسْجِدَ دِمَشْقَ، فَإِذَا فَتَى شَابٌّ بَرَّاقُ الشَّيَا وَإِذَا النَّاسُ مَعَهُ، إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَسْنَدُوا إِلَيْهِ

ورجل دعه يريد - والله أعلم - دعه إلى نفسها، ويحتمل أن يريد عنى وجه الكبح، ويعرف أنه لا يقوم عما يحبها، ويحتمل أن تدعوه إلى غير ذلك مما لا يحل فيمتنع منه، وخص ذات الشرف والاحسان؛ لأن أساس فيما جتمعت لها هاتان الصفتان أرعب وعيها تحرض، وقد قال: إني أخاف الله كان مناعه نحافة لله عروجل، ويشير إلى عبد الله تعالى، ويحتمل أن يريد بقوله - والله أعلم - أنه قال لها ذلك ورجعها به، وأظهرها وجه امتناعه عليها. **إذا أحب الله العبد الخ** محبة الله عروجل للعد معناه أن يريد بشأته، وقوله لجبريل -

قد أحبت فلانا فأحبه' يحتمل - والله أعلم - أن يكون ذلك عنى معنى أن يكونا متحابين في الله، فإن جبريل يحبه الله، وذلك لرجل يحب الملائكة وأهل الطاعة أجمعين، وأهل الكفر يعادون جبريل - . قوله: 'ثم ينادي في أهل السماء' يحتمل أن ينادي جبريل في أهل السماء، ويحتمل أن يريد أن الله تبارك وتعالى يقول ذلك لأهل السماء كما بقوله جبريل، أو يأمر من ينادي فيهم بذلك "ثم يوضع له القبول في الأرض" يريد المحبة في الناس.

براق النسا يريد أبصر الشعر حسه، وقيل: معناه كثير التبرسم صق الوجه، والأول أظهر، فونه: أو هذا الناس معه الخ' يريد - والله أعلم - ردوا إليه النظر فيه وتحكيمه في تصحيحه ما رآه من أقواهم، ورد ما يرى رده، فيصدرون عن قوه' يريد يصدرون عن ذلك الاختلاف إلى الاتفاق على اتباع قوله.

أسندوا إليه الخ التحجوا وأصدروا عن قوه' الصدر: بالحركة رجوع المسافر من مقصده. (المحلى)

وَصَدَرُوا عَنْ قَوْلِهِ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ فَقِيلَ: هَذَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ هَجَرْتُ فَوَجَدْتُهُ قَدْ سَبَقَنِي بِالتَّهْجِيرِ وَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي، فَانْتَظَرْتُهُ حَتَّى قَضَى صَلَاتَهُ، ثُمَّ جِئْتُهُ مِنْ قِبَلِ وَجْهِهِ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ: وَاللَّهِ إِنِّي لِأَحِبُّكَ لِلَّهِ، فَقَالَ: اللَّهُ؟ فَقُلْتُ: اللَّهُ، فَقَالَ: اللَّهُ؟ فَقُلْتُ: اللَّهُ، قَالَ: فَأَخَذَ بِحُبُورَةِ رِدَائِي فَجَبَذَنِي إِلَيْهِ وَقَالَ: أَبَشِّرْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: وَجَبَتْ مَحَبَّتِي لِلْمُتَحَابِّينَ فِيَّ، وَالْمُتَجَالِسِينَ فِيَّ، وَالْمُتَزَاوِرِينَ فِيَّ، وَالْمُتَبَادِلِينَ فِيَّ.

١٧٣٢ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الْقَصْدُ وَالتُّؤَدَةُ وَحُسْنُ السَّمْتِ جُزْءٌ مِنْ خَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ.

مَا جَاءَ فِي الرُّؤْيَا

١٧٣٣ - **مالك** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ.

هجرت: بتشديد الحيم أي أثبت في المهاجرة أي نصف النهار. **الله** بالمد والجر، قال السيد الشريف في "حاشية المشكاة": همزة الاستفهام وقعت بدلا عن حرف القسم، ويجب الجر معها، وقال الطيبي: قيل: بالنصب أي اتقسه بالله، فحذف الحار وأوصل الفعل ثم حذف الفعل. (المحلى) **والمُتبادِلين** أي الذين يدلون يعطي بعضهم بعضا شيئا. **القصد:** هو التوسط في الأمور لطلب الأيسر وعدم محاورة الحد **والتؤدة** بصم العقوبة وفتح همزة الثانية أو السكون. **في الرؤيا** في 'الكشاف': الرؤيا معى الرؤية، إلا أنها مختصة بما كان منها في المنام دون اليقظة، فلا جرم فرق بينهما بحرف التانيث، قال الواحدي: الرؤيا: "مصدر كـ"البشرى" إلا أنه لما صار اسما هذا المتحيل في المنام جرى مجرى الأسماء، قال النووي: مقصورة مهمورة، ويجوز ترك هـها تخفيفا كظاثرها، قال المازري: مذهب أهل السنة في حقيقة الرؤيا: أن الله تعالى يخلق في قلب النائم اعتقادات كخلقها في قلب اليقظان، وحلقها في النائم، فكانه جعلها علما على أمور آخر يحققها في ثلثي الحال كالعيم على المطر، ذكره الطيبي. (المحلى) **الرؤيا الحسنة:** يحتمل - والله أعلم - أن يريد به الصادقة، ويحتمل أن يريد به المشرة، وقوله ﷺ "من الرجل اصباح جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة" وصفها بأنها جزء من النبوة؛ لما كان فيها من الإساءة بما يكون في المستقبل =

١٧٣٤ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

١٧٣٥ - **مالك** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ زُفَرِ بْنِ صَعْصَعَةَ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةِ الْعَدَاةِ يَقُولُ: هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا؟ وَيَقُولُ: لَيْسَ يَبْقَى بَعْدِي مِنَ النَّبُوءَةِ إِلَّا الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ.

١٧٣٦ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَنْ يَبْقَى بَعْدِي مِنَ النَّبُوءَةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ، فَقَالُوا: وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الرَّحْلُ الصَّالِحُ، أَوْ تُرَى لَهُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ.

١٧٣٧ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ بْنَ رِبْعِيٍّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ وَالْخُلُمُ

= على وجه صحيح، ويكون من عند الله عز وجل. وقوله من ستة وأربعين جزءاً من النبوة معنى هذه التحريه أن مدة نبينا ﷺ كانت ثلاثة وعشرين سنة، منها سنة أشهر كات سنة بأرويا، وستة أشهر من ثلاث وعشرين سنة جزء من ستة وأربعين جزء من سنة. وقيل: إن جزءاً من سنة على وجه ما يوضع عليه أحد، وروي من خمسة وأربعين جزءاً من النبوة، وروي جزء من سبعين جزءاً من سنة، فيحصل أن يكون ذلك اختلاف من الرواه، وحديث أنس وأبي هريرة ثبت من سائر الأحاديث، ويحصل أن يجمع بينهما فيحمل قوله "جزء من ستة وأربعين جزءاً" على الرؤيا الخلية، و"جزء من سبعين جزءاً" على الرؤيا الحقة، ويحصل أن يريد من "ستة وأربعين جزءاً" رؤيا المؤمن و"سبعين جزءاً" يريد به رؤيا الفاسق. والله أعلم.

الروايات الصحيحة **الح** يَحْتَمِلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ الْمُسْتَرْدَّ، وَحَمَلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ صَادِقَةُ أَمِنْ شَيْءٍ نَعَانِ، أَوْ حَمَلُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ مَا يَحْرُكُ، وَحَمَلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ الْكَادِيَةَ مِنَ الشَّيْطَانِ، مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَحْمِلُ هَذَا بَعْدَ أَوْ يَحْرُكُ، فَارُؤْيَا مِنَ اللَّهِ نَعَانِ وَالْخُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ. قَوْلُهُ: إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ شَيْئاً فَيَكْرَهُهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ حَقَّهُ وَيَحْرُكُهُ "فَيَنْفِثُ عَنْ يَسَارِهِ وَلِيَتَعَوَّذَ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا".

مِنْ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدَكُمْ الشَّيْءَ يَكْرَهُهُ فَلْيَنْفُتْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا، فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: إِنْ كُنْتُ لَأَرَى الرُّوْيَا هِيَ أَثْقَلُ عَلَيَّ مِنَ الْجَبَلِ، فَلَمَّا سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فَمَا كُنْتُ أُبَالِيهَا.

١٧٣٨ - عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿يُنشِئُ فِي حَبِيدٍ لَهُ نَفْسًا مِثْلَ نَفْسِهِ﴾ قَالَ: هِيَ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الرَّجُلُ أَوْ تُرَى لَهُ. (بُيُوت: ٦٤)

مَا جَاءَ فِي النَّزْدِ

ولي السمعة: والطريق

١٧٣٩ - **مات** عَنْ مُوسَى بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

١٧٤٠ - **مات** عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ بَلَغَهَا أَنَّ أَهْلَ يَثِيبٍ فِي دَارِهَا كَانُوا سُكَّانًا فِيهَا وَعِنْدَهُمْ نَرْدٌ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِمْ لِيَنْ لَمْ تُخْرِجُوهَا لِأَخْرِجَنَكُمْ مِنْ دَارِي وَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ.

١٧٤١ - **مات** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا وَجَدَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِهِ...

فلمت نضم الفاء وكسرها، والمفت: فتح الضيف بلا ريق، وفي رواية: **سفت** د د

في الرد الرد معروف معرب وصعده أردشير بن بابك، وهذا يقر له: الردشير، كذا في 'القاموس'، وفي 'النهاية': عجمي معرب، وشيرين معاد حنو. (أعني) **من لعب بالرد** الخ الرد نوع من اللعب، مثله شاعل. وقوله: 'فقد عصي الله' أحرر أن من لعب بها عاصى الله عز وجل، وذلك يقتضي النهي عن اللعب، وهذا عام في اللعب على أي وجه كان من قمار أو غيره، ولا يجوز عند مالك اللعب بالرد ولا بالشرط.

لَسْ لَمْ تَحْرَجْهَا عَلَى مَعَى الْمَاعِدَةِ لِلْعَلَبِ بِهَا وَيَنْظُرُ إِلَيْهَا، قَالَ: لِأَنَّا اخْلُوسَ إِلَيْهِمَا وَالطَّرِيقَ يَدْعُو إِلَى الْمَشَارَكَةِ فِيهَا، قَالَ مُحَمَّدٌ: لَا حَيْرَ بِاللَّعِبِ كُنْهَا مِنَ الرَّدِّ وَالشَّطْرِجِ وَعَمِيرٌ دَلَّتْ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مَقَامَرًا بِهِ فَهُوَ مَيْسِرٌ مُحْرَمٌ بِالْكِتَابِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقَامَرًا فَهُوَ عِبْتُ بَاطِلٍ.

يَلْعَبُ بِالْتَّرْدِ ضَرْبَهُ وَكَسَرَهَا، قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكاً يَقُولُ: لَا خَيْرَ فِي الشَّطْرَنْجِ وَكَرِهَهَا، وَسَمِعْتُهُ يَكْرَهُ اللَّعِبَ بِهَا وَبِغَيْرِهَا مِنَ الْبَاطِلِ، وَيَتْلُو هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَسَادَ نَفْسُكَ﴾ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ ﴿﴾.

(يونس: ٣٢)

الْعَمَلُ فِي السَّلَامِ

١٧٤٢ - مَاتَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يُسَلِّمُ الرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي وَإِذَا سَلَّمَ مِنَ الْقَوْمِ وَاحِدٌ أَجْزَأُ عَنْهُمْ.

١٧٤٣ - مَاتَ عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، ثُمَّ زَادَ شَيْئًا مَعَ ذَلِكَ أَيْضًا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - وَهُوَ يَوْمئِذٍ قَدْ ذَهَبَ بَصَرُهُ - مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا الْيَمَانِيُّ الَّذِي يَغْشَاكَ فَعَرَّفُوهُ إِيَّاهُ، قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ السَّلَامَ انْتَهَى إِلَى الْبَرَكَةِ.

لَعِبَ بِالْتَّرْدِ وتحريم الرد قالت الأئمة الأربعة والجمهور، وقال أبو إسحاق المروزي عن الشافعية: يكره ولا يجرم. (الحنفى) **وكرهها** ذهب أبو حنيفة مالك وأحمد إلى تحريمه، وقال الشافعى: يكره ولا يجرم.

يُسَلِّمُ الرَّاكِبُ يريد أنه شرع في حقه أن يبدأ بالسلام، وذلك يكون من وجهين: أحدهما: أن الرجلين إذا تساويا في المرور سلم الراكب على الماشي؛ لأنه أرفع حالا منه في أمر الدنيا، وإذا كان أحدهما جالسا والآخر مارا سلم المار على الجالس. **أجرا عنهم** قال النووي: ولكن لو سلموا كلهم، كان أفضل، روى أبو داود عن علي: تحرى عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم، ويجزئ عن الخبوس أن يرد أحدهم (الحنفى).

انتهى إلى البركة وذلك لاستجماعه أقسام المصائب: السلامة من المضار، وحصول المنافع وشقها، فالريادة عليها تطويل بلا طائل، وه أحد الخنمية، لا يزيد الرد على بركاته، كما في 'الدر المختار'. (حنفى) قال محمد: فإذا قال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فليكف، فإن اتعاقب السعة أفضل؛ لأن العمل الكثير في بدعة ليس حيرا من عمل قليل في سعة، وظاهره أن الريادة على "وبركاته" خلاف السعة مطلقا.

قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالِكٌ هَلْ يُسَلِّمُ عَلَى الْمَرْأَةِ؟ فَقَالَ: أَمَّا الْمُتَجَالَّةُ فَلَا أَكْرَهُ ذَلِكَ، وَأَمَّا الشَّابَّةُ فَلَا أَحِبُّ ذَلِكَ.

مَا جَاءَ فِي السَّلَامِ عَلَى الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ

١٧٤٤ - **مسند** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَحَدُهُمْ فَإِنَّمَا يَقُولُ: السَّامُ عَلَيْكُمْ، فَقُلْ: عَلَيْكَ. سُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ سَلَّمَ عَلَى الْيَهُودِيِّ أَوْ النَّصْرَانِيِّ هَلْ يَسْتَقِيلُهُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: لَا.

جَامِعُ السَّلَامِ

١٧٤٥ - **مسند** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي مُرَّةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِي وَقِيدٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ، إِذْ أَقْبَلَ ثَفَرٌ ثَلَاثَةٌ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ، فَلَمَّا وَقَفَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَلَّمَا، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا، فَرَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلَقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَأَدْبَرَ ذَاهِبًا، فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
.....

المسند بالحجج وتشديد الدلائل أي المسند، في "النهاية": تحالت أي أسست وكثرت. (الحمي)

السام الموت، وألفه مقبسة عن واو. **فعل** **عليك** بلا واو بجميع رواة "الموطأ"، وعبد الحارثي بالواو، وجاءت الأحاديث في "صحيح مسلم" بخلافها وإنشائها وهو أكثر. قال النووي: الصواب حوار الخذف والإنشآت، والإنشآت أجود ولا مفسدة فيه؛ لأن السام هو الموت وهو علينا وعليهم.

سند الخ يقتضي بأن الوارد على القوم يبدؤهم كما يسلم الماشي على القاعد. قوله: "فرجة في الحلقة فجلس فيها" يحتمل أن يراها في موضع يتخطى إليه، ويحتمل أن يراها في موضع لا يتخطى إليه فجلس أحد الرجلين فيها حرصاً على القرب من النبي ﷺ في الأحدهما، وجلس الآخر خلف القوم وأدبر الثالث ذاهباً راهداً في الخير. قوله: "ألا أخبركم الخ" يريد - والله أعلم - أن يحبرهم عن مقاصدهم التي حفيت عليهم، فأما طاهر فعلهم فقد رآه من حضر، ويحتمل أن يقصد الإخبار عما لهم عند الله تعالى، جزاء على فعلهم.

قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ: فَأَوَى إِلَى اللَّهِ، فَأَوَاهُ اللَّهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ: فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ: فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ.

١٧٤٦ - عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ، ثُمَّ سَأَلَ عُمَرَ الرَّجُلَ كَيْفَ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَحْمَدُ إِلَيْكَ اللَّهُ، فَقَالَ عُمَرُ: ذَلِكَ الَّذِي أَرَدْتُ مِنْكَ.

١٧٤٧ - عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ الطُّفَيْلَ بْنَ أَبِي كَعْبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، فَيَعْدُو مَعَهُ إِلَى السُّوقِ، قَالَ: فَإِذَا غَدَوْنَا إِلَى السُّوقِ لَمْ يَمُرَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَلَى سَقَاطٍ وَلَا عَلَى صَاحِبِ بَيْعَةٍ وَلَا مُسْكِينٍ وَلَا أَحَدٍ إِلَّا سَلَّمَ عَلَيْهِ، قَالَ الطُّفَيْلُ: فَجِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَوْمًا فَاسْتَبَعَنِي إِلَى السُّوقِ، فَقُلْتُ لَهُ: وَمَا تَصْنَعُ فِي السُّوقِ؟ وَأَنْتَ لَا تَقِفُ عَلَى الْبَيْعِ، وَلَا تَسْأَلُ عَنْ السَّلْعِ، وَلَا تَسُومُ بِهَا، وَلَا تَجْلِسُ فِي مَجَالِسِ السُّوقِ؟ قَالَ: وَأَقُولُ: اجْلِسْ بِنَا ههنا نَتَحَدَّثُ؟ قَالَ: فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: يَا أَبَا بَطْنٍ! وَكَانَ الطُّفَيْلُ ذَا بَطْنٍ إِنَّمَا نَعْدُو مِنْ أَجْلِ السَّلَامِ نُسَلِّمُ عَلَى مَنْ لَقِينَا.

وسلم حمة حالية من مفعول "سمع". **يعدو معه** أي يذهب الطفيل مع ابن عمر صاحبا إلى السوق.

سقاط: بتشديد القاف، هو الذي يبيع سقط المتاع وورديه.

ولا تقف أي لا تقف عليه، وأعرب من مرها أنه لا شعور لك في بيع (اعني)

على البيع فتح الباء وشد النحبة المكسورة مثل الناع، أي لا تقف على البيع تشتري أو تبيع، 'ولا تسأل عن البيع' بكسر ففتح، جمع سبعة: 'متاع الذي معرض البيع، 'ولا تساوم' من مساومته بها، أي لا تسأل عن قيمة السبعة وما يتعلق بها، 'ولا تجلس في مجالس السوق' أي تنتظر في من عمرها ويعامل فيها، وإذا كان كذلك فما يخرجك من السوق؟ بل هو عث، 'اجلس بنا' ههنا نتحدث في أمور ديننا وديانا ولا يذهب إلى السوق.

١٧٤٨ - **مسألة** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا سَلَّمَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَالْغَادِيَاتُ وَالرَّائِحَاتُ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: وَعَلَيْكَ أَلْفَا ثُمَّ كَأَنَّهُ كَرَهُ ذَلِكَ.

١٧٤٩ - **مسألة** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ قَالَ: يَسْتَحِبُّ إِذَا دَخَلَ الْبَيْتُ غَيْرُ الْمُسْكُونِ يَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ.

بَابُ فِي الْاسْتِئْذَانِ

١٧٥٠ - **مسألة** عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَسْتَأْذِنُ عَلَى أُمِّي؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي مَعَهَا فِي الْبَيْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي خَادِمُهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، أَتَحِبُّ أَنْ تَرَاهَا عُرْيَانَةً؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَاسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا.

١٧٥١ - **مسألة** عَنْ الثَّقَفَةِ عِنْدَهُ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْاسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ، فَإِنْ أَذِنَ لَكَ فَادْخُلْ وَإِلَّا فَارْجِعْ.

إسناد بتقدير همره لاستفهام. **في معنى** يعني أنا وأمي يكونان في بيت واحد، والاستئذان إما شرع في غير بيته، فكأنه أراد بذكر هذا، ثم بذكر خدمته لها الإطلاع على علة شرعية الاستئذان في مثل هذا، أو قصد التحفيف لتعسر الاستئذان في كل مرة، فلهذا **معنى** على علة شرعية بقوله: "أتحب أن تراها؟" أي أمك "عريانة" باستفهام إنكاري، يعني إذا لم تحب فإن دخلت عليها بلا إذن، ففعلها عند ذلك تكون عريانة، فتراها كذلك.

في المسألة كأنه يعني أن الاستئذان إما يكون لأجنبي يدخل أحيانا. (المعنى)

١٧٥٢ - **مسألة** عَنْ رُبَيْعَةَ بِنْتِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ أَنَّ
 أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَاسْتَأْذَنَ ثَلَاثًا ثُمَّ رَجَعَ،
 فَأَرْسَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي أَثَرِهِ فَقَالَ: مَا لَكَ لَمْ تَدْخُلْ؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: سَمِعْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الْأَسْتِذْنَانُ ثَلَاثٌ، فَإِنْ أُذِنَ لَكَ فَادْخُلْ وَإِلَّا فَارْجِعْ، فَقَالَ
 عُمَرُ: وَمَنْ يَعْلَمُ هَذَا؟ لَيْنَ لَمْ تَأْتِنِي بِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ لَأَفْعَلَنَّ بِكَ كَذَا وَكَذَا، فَخَرَجَ
 أَبُو مُوسَى حَتَّى جَاءَ مَجْلِسًا فِي الْمَسْجِدِ يُقَالُ لَهُ: مَجْلِسُ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: إِنِّي أَخْبَرْتُ
 عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الْأَسْتِذْنَانُ ثَلَاثٌ، فَإِنْ أُذِنَ لَكَ
 فَادْخُلْ وَإِلَّا فَارْجِعْ، فَقَالَ: لَيْنَ لَمْ تَأْتِنِي بِمَنْ يَعْلَمُ هَذَا لَأَفْعَلَنَّ بِكَ كَذَا وَكَذَا، فَإِنْ
 كَانَ سَمِعَ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْكُمْ فَلْيَقُمْ مَعِي، فَقَالُوا لِأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: قُمْ مَعَهُ - وَكَانَ
 أَبُو سَعِيدٍ أَصْغَرَهُمْ - فَقَامَ مَعَهُ فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ
 الْخَطَّابِ لِأَبِي مُوسَى: أَمَا إِنِّي لَمْ أَتِهَمْكَ وَلَكِنْ خَشِيتُ أَنْ يَتَقَوَّلَ النَّاسُ عَنِّي
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

فاساد ثلثا وفي "مسلم": قال أبو هريرة: أتى عمر فقال: السلام عليكم هذا عبد الله بن قيس يستأذن،
 فله يأذن له، فقال: السلام عليكم هذا أبو موسى، فله يأذن له، فقال: سلام عليكم هذا الأشعري، ثم رجع، وما
 في "البخاري" فكانه وجد مشغولا فرجع. (المحلى)

لس له ناسي الخ على معنى الزجر والوعيد عن التسامح في حديث النبي ﷺ وقد كان يقول: أقبلوا الحديث عن
 النبي ﷺ وأنا شريككم، قيل: معناه وأنا شريككم في الأجر، قال مالك: معناه وأنا شريككم في العقاب وقوله:
 'أما إني لم أقمك ولكي خشيت أن يتقوّل الناس عني رسول الله ﷺ' يحتمل أن يكون الوعيد والرجوع لغيره إذا
 كان هو عبده غير متهم، ويحتمل أن يكون الوعيد له حين أظهر إلى الإمام أمرا يتهم فيه غيره ويمنع منه، ولا يمكن
 أن يفصل فيه بين المتهم وغيره، فكان الحكم فيه مع الجميع كالمع من الذرائع.

التَّشْمِيتُ فِي الْعُطَاسِ

- ١٧٥٣ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ عَطَسَ فَشَمَّتْهُ، ثُمَّ إِنْ عَطَسَ فَشَمَّتْهُ، ثُمَّ إِنْ عَطَسَ فَشَمَّتْهُ، ثُمَّ إِنْ عَطَسَ فَقُلْ لَهُ: إِنَّكَ مَضْنُوكٌ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: لَا أَذْري أَبْعَدَ الثَّلَاثَةِ أَوْ الْأَرْبَعَةِ.
- ١٧٥٤ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا عَطَسَ فَقِيلَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، قَالَ: يَرْحَمُنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ وَيَغْفِرُ لَنَا وَلَكُمْ.

ما جاء في الصُّورِ وَالتَّمَاثِيلِ

- ١٧٥٥ - **مالك** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ إِسْحَاقَ مَوْلَى الشَّفَاءِ أَخْبَرَهُ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ نَعُودُهُ، فَقَالَ لَنَا أَبُو سَعِيدٍ: أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ تَمَاثِيلُ أَوْ تَصَاوِيرُ، شَكَّ إِسْحَاقُ لَا يَذْري أَيُّهُمَا قَالَ أَبُو سَعِيدٍ.

التشميت للعاصس أن يقال له: يرحمك الله، وكان أصله إرالة الشماتة فاستعمل للدعاء بالخير لتضمنه ذلك، قاله البصاوي. وفي 'الهاية': التشميت بالخير واليسر، الدعاء للعاطس بالخير والبركة. (المحلى) **فتشمته** تشديد اميم المكسورة أي أحبه بـ "يرحمك الله". **مصنوك** أي مزكوم، والضناك بالضم: الزكام. يقال: أضسكه الله وأركمه، وابقياس أن يقال: فهو مُضْنَكٌ ومُزَكَمٌ ولكن جاء على أصلك وأركم. قاله في "الهاية". **قال برحما** اختلفوا في رد العاصس على المشمت، فقيل: يقول: يهديكم الله ويصلح بالكم، وقيل: يقول: يعفر الله لنا ولكم، وقال مالك والشافعي. يخبر بين هذين، وهذا هو الصواب، وقد صحت الأحاديث بهما، قاله النووي. (المحلى)

والتماثيل. جمع تمثال، بالكسر وهي الصورة. **الشفاء** بكسر الشين المعجمة بالفاء الحفيفة، بت عبد الله بن عبد شمس بن حنف، اسمها ليلى. **نعوده**: حملة مستأنفة بسبب الدحول، أو حالية.

أن الملائكة. هو عام في كل ملك، وقيل: المراد ملائكة الوحي، قاله ابن عبد البر، وقال النووي: هم ملائكة يصفون بالرحمة والاستعمار، وأما الحمطة فلا يمارقونها بحال؛ لأهم مأمورون بإحضار أعمالهم.

١٧٥٦ - عَنْ أَبِي النَّظَرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ يَعُودُهُ، قَالَ: فَوَجَدَ عِنْدَهُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ، فَدَعَا أَبُو طَلْحَةَ إِنْسَانًا فَتَزَعَّ نَمَطًا مِنْ تَحْتِهِ فَقَالَ لَهُ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ: لِمَ تَزَعُّهُ؟ قَالَ: لِأَنَّهُ فِيهِ تَصَاوِيرٌ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا مَا قَدْ عَلِمْتُ، فَقَالَ سَهْلٌ: أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مَا كَانَ رَقْمًا فِي ثَوْبٍ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنَّهُ أَطِيبُ لِنَفْسِي.

١٧٥٧ - عَنْ نَافِعٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا اشْتَرَتْ لُحْمَ مَرْقَةٍ فِيهَا تَصَاوِيرٌ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ وَلَمْ يَدْخُلْ، فَعَرَفَتْ الْكَرَاهَةَ فِي وَجْهِهِ وَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، فَمَاذَا أَذْنَبْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا بَالُ هَذِهِ الْمَرْقَةِ؟ قَالَتْ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ تَقَعُدُ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَهْلَ هَذِهِ الصُّورَةِ يُعَذِّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ.

هذا محرك ضرب من مسطحة حمل رفق في ثوب. (الخطي) ما قد علب من أن ملائكة لا تدخل بيت فيه تماثيل أو تصاوير، وفي كتاب أخبار مسعود في "الشعرع والشرع"، قال من حجر أمكي في الرواح: هذا أي تصوير ذي روح عسى أي شيء، كان كبره هو صريح الأحاديث الصحيحة، ولا يباحه قول الفقهاء، خور ما عسى أرض أو مسطحة وحوهم من كل ممتن؛ لأن المراد أنه حور عذراء ولا حب إتلافه، وأما جعل للتصوير لذي روح فهو حرام مطلقاً لا ما كان رقبته. ظاهره حور الرقبه في ثوب مصفا، وهو قول طائفة، وذهب جمع إلى المنع مطلقاً، وقال طائفة يعرف بين ممتن وانعوى، وقال جماعة: إن كانت ثابتة بشكل دائم أفيئة وحرم، وإن تفرقت الأجزاء جاز، قال ابن عبد البر: هذا أعدل الأقوال.

هذا منظم سون وفتح المرء، وهي وسادة صغيرة، وقبل: هي مرفعة، فانه لنووي، وفي الحاشية: هي منظم سون وبراء وكسرها ومنظم سون وفتح راء ثلاث عات، وفي الغاموس: المرقعة: مشقة الوسادة الصغيرة أحيوا الخ: بفتح الهمزة، "ما خلقتكم" أي اجعلوه حيوانا ذا روح أمر تعجيز. (الخطي)

مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الضَّبِّ

١٧٥٨ - **مات** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَفْصَعَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، فَإِذَا ضَبَابٌ فِيهَا يَبُضُّ وَمَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، فَقَالَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ هَذِهِ؟ فَقَالَتْ: أَهْدَتْهُ لِي أُخْتِي هُزَيْلَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ: كَلَّا، فَقَالَا: أَوْ لَا تَأْكُلُ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: إِنِّي تَحْضُرُنِي مِنَ اللَّهِ حَاضِرَةٌ، قَالَتْ مَيْمُونَةُ: أَسْقِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ لَبَنٍ عِنْدَنَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَلَمَّا شَرِبَ قَالَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ هَذَا؟ فَقَالَتْ: أَهْدَتْهُ لِي أُخْتِي هُزَيْلَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ لَكَ جَارِيَتَكَ الَّتِي كُنْتَ اسْتَأْمَرْتَنِي فِي عِنْفِهَا، أَعْطَيْهَا أُخْتَكَ وَصَلَّى بِهَا رَحِمَكَ، تَرَعَى عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ خَيْرٌ لَكَ.

١٧٥٩ - **مات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

الضب هو حيوان بري، شبه الورل، لكنه كبير القدر، وقد ذكر أنه لا يشرب الماء وأنه يعيش سبع مائة سنة مصاعداً، وفي شرح المشكاة بشيخ: الضب دويبة لطيفة، ومن خصائصه أنه له ذكرين من أصل واحد، وكذا لأنثاه فرجين، وأنه يعيش سبع مائة سنة، ولا يشرب الماء بل يكتفي بالنسيم، ويول في كل أربعين يوماً قصرة ولا يسقط له سن. **ميمونة** وهي حالة ابن عباس وخالد بن الوليد. **كلا** بصيغة الأمر أي من هذا الضب. **أو لا تأكل**: يعني أنامرنا بالأكل ولا تأكل أنت.

حصره أي من الملائكة الذين ساجدهم ورائحة الضب كريهة، فذلك تركت حيفة أن يؤدي الملائكة. (المحلى) **فانه خير لك** من العتق، وفي المكافأة في الهدية وكود صلة الرحم أفضل من العتق، وفي الصحيحين: أن ميمونة أعتقت وليدة فقال النبي ﷺ: **مستحبة** - **مستحبة** - **مستحبة** - **مستحبة** (المحلى)

بَيَّتَ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ . فَأَتَى بِضَبٍّ مَحْنُودٍ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ . بِيَدِهِ، فَقَالَ بَعْضُ النَّسَوَةِ اللَّاتِي فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ: أَخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ؟ فَقِيلَ: هُوَ ضَبٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ يَدَهُ، فَقُلْتُ: أَحَرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ، قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَرْتُهُ فَأَكَلْتُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ يَنْظُرُ.

١٧٦٠ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا نَادَى رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا تَرَى فِي الضَّبِّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ . لَسْتُ بِأَكِلِهِ وَلَا بِمَحْرَمِهِ.

مَا جَاءَ فِي أَمْرِ الْكِلَابِ

١٧٦١ - **مالك** عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَرِيدَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ شُوءَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ . يُحَدِّثُ نَاسًا مَعَهُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ . يَقُولُ: مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلِّ يَوْمٍ.....

محمود أي مشوي بالحجارة الحماة، في أقاموس . حد اشاه بحدها حدا وحادا شواها وجعل فوقها حجارة محماة. **بارض قومي** أي مكة أصلا، أو لم يكن مشهورا كثيرا فيها (أحلى) **في حديث** **عنده** أي كرهه تقدر، والفاء للسببية. (أحلى) **ليس - كنه - ولا فحروبه** قال محمد: قد جاء في كنه اختلاف، أي وردت في حوار أكنه وعنده أحاديث مختلفة، فإن حديث بن عمر وكذا حديث خالد بن علي الخليل، وحديث عائشة وعلي بن عبد الله النهدي، وإذا تعارضت الأحاديث في حل وعنده، رجحت أحاد عنده احتياط، فمنهم من حرمه، حكاه عياض عن قوم، ومنهم من كرهه وهو رأي أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، ومنهم من قال بإباحة كنه.

في كلب أي اتخذه وادخر عده، والقبية لشيء: اتخذه وادخره عده (أحلى)

قِرَاطُ، قَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِي وَرَبِّ هَذَا الْمَسْجِدِ.

١٧٦٢ - مَاتَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبًا ضَارِيًا أَوْ كَلَبَ مَاشِيَةٍ نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِرَاطَانِ.

١٧٦٣ - مَاتَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ.

مَا جَاءَ فِي أَمْرِ الْغَنَمِ

١٧٦٤ - مَاتَ عَنْ أَبِي الزَّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: رَأْسُ الْكُفْرِ نَحْوُ الْمَشْرِقِ، وَالْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ فِي أَهْلِ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ، وَالْفَدَّادِينَ أَهْلُ الْوَبَرِ، وَالسَّكِينَةَ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ.

١٧٦٥ - مَاتَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا.....

قِرَاطُ أي قدر معلوم عند الله؛ لامتناع دحول الملائكة، أو لما يحدق النار من الأذى من ترويع الكلب لهم وقصده إياهم، أو لما يتلوى به من ولوعه من الأواني عند العلة. (المحلى) **صَارِبًا** أي معلما للبصير معتادا له، يقال: صرى الكلب بالصبي صراوة أي تعود ذلك واستمر عليه. (المحلى) **أمر بقتل الكلاب** قال النووي: أحجموا على قتل الكلب العقور، واحتجموا فيما لا ضرر به، فمذهب الشافعية: أن تقتل مسوح في الجميع إلا العقور، قال إمام الحرميين: أمر النبي ﷺ أولا بقتل الكلاب كلها، ثم سح ذلك إلا الأسود البهيم، ثم استقر البهي عن قتل الجميع، وقال مالك وأصحابه: إنه يقتل الكلاب إلا كلب الصيد، وقال علماءنا: إنه لا يحل قتل الكلب الأهلي إذا لم يؤذ، والأمر بقتل الكلاب منسوخ. (المحلى)

رأس الكفر وفي رواية: رأس الفتن أي مشأ ذلك واستدأؤه يكون نحو المشرق بالنصب على أنه ظرف مستقر، قال الساجي: المراد به أهل فارس وأهل نجد. (المحلى) **والفدادين** تشديد الدال عند الأكثر فهو جمع فداد وهو من يعلو صوته، والفديد: الصوت الشديد. (المحلى)

شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ.

- ١٧٦٦ - **مات** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَحْتَلِبِينَ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يُؤْتَى مَشْرَبَتُهُ فَتَكْسُرَ خِزَانَتُهُ فَيَتَقَلَّ طَعَامُهُ؟ ^{من غنم أو إبل} ^{استفهام} وَإِنَّمَا يَخْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمَاتِهِمْ، فَلَا يَحْتَلِبِينَ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ.
- ١٧٦٧ - **مات** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ رَعَى غَنَمًا، قِيلَ: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَأَنَا.

ما جاء في الفأرة تقع في السمن و **بدء** بالأكس **قل الصلاة**

- ١٧٦٨ - **مات** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُقَرِّبُ إِلَيْهِ عَشَاوَهُ فَيَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَلَا يَعْجَلُ عَنْ طَعَامِهِ، حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ.
- ١٧٦٩ - **مات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مِثْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْفَأَرَةِ تَقَعُ فِي السَّمَنِ، فَقَالَ: انْزِعُوهَا وَمَا حَوْلَهَا فَاطْرَحُوهَا.

شعف الجبال لفتح اشير المعجمة والعين المهملة أعلاها، في "القاموس": شعف كل شيء أعلاها، وجمعها شعاف. (المحلى) **مواقع القطر** أي في مواضع يروى المطر، وهو بصون الأودية والصحارى. وقال الطيبي: القطر عبارة عن العشب والكلأ في رؤوس الجبال. (المحلى)

مشربته: بضم الراء: غرفته، وهي بيت فوقاني يوضع غير المتاع.

عشاؤه هو يفتح، طعام يؤكل عند العشاء أي المغرب. **حتى يقضي** **خ** عملا بقوله ... **مات** ... **أحدكم وأقيمت الصلاة فلا يعجلن حتى يفرغ منه** أخرجه الشيخان. (المحلى)

انزعوها وما حورها يقتضي أنه سئل عن سمن حامد، وهو كان دائما لم يتميز ما حورها من غيره، ولكنه ما كان حامدا عس ما حاورها بسعاستها وبقي الباقي على ما كان عليه من الطهارة.

ما يتقى من شؤم

- ١٧٧٠ - **رواه** عَنْ أَبِي حَارَمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: إِنْ كَانَ فِي الْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ وَالْمُسْكَنِ يَعْنِي الشُّؤْمَ.
- ١٧٧١ - **رواه** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْزَةَ وَسَالِمِ ابْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: الشُّؤْمُ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ.
- ١٧٧٢ - **رواه** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! دَارٌ سَكَنَّاها وَالْعَدَدُ كَثِيرٌ وَالْمَالُ وَافِرٌ، فَقُلَّ الْعَدَدُ وَذَهَبَ الْمَالُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعُوهَا ذَمِيمَةً.

ما يكره من الأسماء

- ١٧٧٣ - **رواه** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ لِلْقَحْصَةِ تُحَلَبُ: مَنْ يُحَلَبُ هَذِهِ؟ فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا اسْمُكَ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: مُرَّةٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اجْلِسْ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يُحَلَبُ هَذِهِ؟ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ:

ان كان ففي الفرس قال ابن العربي: معناه ان كان حلق الله الشؤم في شيء مما جرى في مقتضى العادة، فإنما يحق له في هذه الأشياء. قال المازري: يحمل هذه الرواية أن يكره الشؤم حقاً، فهذه اثلاث أحق بمعنى أن النفوس يقع فيه التشاؤم هذا أكثر ما يقع بغيرها. (المحلى)

دار قال ابن العربي: الدار المذكورة في حديثه دار مكمل بن عوف أخي عبد الرحمن بن عوف. (المحلى)

دعوه ذميمة أتركوه مدمومة، فعل بمعنى مفعولة، وإنما أمرهم بالتحويل عنها إطلاً لما وقع في نفوسهم، من أن المكره إنما أصابهم بسبب السكينة، فإذا تحولوا عنها بقطعت مادة ذلك ألوههم وراى عنهم ما حاطهم من الشبهة، كذا في "النهاية" عن "الخطابي". (المحلى)

للقحصة: ناقة ذات لبن، وقيل: القرية العهد بالتاج. (المحلى)

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا اسْمُكَ؟ فَقَالَ لَهُ: حَرْبٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اجْلِسْ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَحْتَبُ هَذِهِ؟ فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا اسْمُكَ؟ قَالَ: يَعِيشُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: احْلُبْ.

١٧٧٤ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِرَجُلٍ: مَا اسْمُكَ؟ فَقَالَ: جَمْرَةٌ، قَالَ: ابْنُ مَنْ؟ قَالَ: ابْنُ شِهَابٍ، قَالَ: مِمَّنْ؟ قَالَ: مِنَ الْحُرَقَةِ، قَالَ: أَتَيْنَ مَسْكُنَكَ؟ قَالَ بِحَرَّةِ النَّارِ، قَالَ: بِأَيِّهَا؟ قَالَ: بِذَاتِ لَظَى، فَقَالَ: أَدْرِكُ أَهْلَكَ فَقَدْ احْتَرَقُوا، قَالَ: فَكَانَ كَمَا قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ.

ما جاء في الحجامة وأجرة الحجامة

١٧٧٥ - **مالك** عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفَّفُوا عَنْهُ مِنْ خِرَاجِهِ.

ما استند يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَصْدُ أَنْ يَعْرِفَ سَمَّهُ؛ لِيَدْعُوهُ بِهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْمُرَهُ أَوْ يَهَاهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَصْدُ بَدَنُ التَّفَاوُلِ، فَلَمَّا قَالَ لَهُ: حَرْبٌ، كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْاسْمَ، وَكَانَ يَكْرَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يَقَعُ فِيهَا، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الطَّيْرَةِ الْمَمْنُوعَةِ: أَنَّ الطَّيْرَةَ لَيْسَ فِي لَفْظِهَا وَلَا فِي مَظْهَرِ شَيْءٍ مَكْرُوهٍ وَلَا مُسْتَشْعٍ، وَإِنَّمَا يَعْتَقِدُ أَنَّ عَدْلَ لِقَائِهَا عَلَى وَجْهِ مَحْصُوصٍ يَكُونُ الشُّومُ وَيَمْتَنِعُ الْمُرَادُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ؛ فَإِذَا اسْمَاءُ كَرِيهَةٍ قَبِيحَةٍ.

كما قال عمر وفي الرواية المنصوبة: فَرَجَعَ الرَّجُلُ فَوَجَدَ أَهْلَهُ قَدْ احْتَرَقُوا. (المحلى) قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ: عَلَى مَعْنَى التَّفَاوُلِ لِسَمَاعِهِ، وَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ حَالُ هَذَا الرَّجُلِ قَبْلَ ذَلِكَ مِمَّا احْتَرَقَ أَهْلَهُ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ يَبْقِيهِ اللَّهُ عَرَّ وَجَلَّ فِي قَلْبِ الْمُتَفَانِ عِنْدَ سَمَاعِ الْقَالَ مِنَ السَّرُورِ بِالشَّيْءِ وَقُوَّةِ رَحَائِهِ فِيهِ، أَوْ التَّوَجُّعِ مِنَ الشَّيْءِ وَشِدَّةِ حُدْرِهِ مِنْهُ يَطْلُ ذَلِكَ وَيَلْقِيهِ اللَّهُ سَبْحَانَهُ عَلَى لِسَانِهِ. **وامرأته** وهم سو حارثة على الصحيح، وقيل: سو بياضة.

من حراحته هو ما يقرره السيد على عده أن يؤديه البسر كل يوم كذا وكذا من كسه، وكان حراحته ثلاثة أصع، فوضع عنه بهذه الشفاعة صاع.

١٧٧٦ - **ماث** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ كَانَ دَوَاءٌ يَبْلُغُ الدَّاءَ فَإِنَّ الْحِجَامَةَ تَبْلُغُهُ.

١٧٧٧ - **ماث** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ مُحَيَّصَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَحَدِ بَنِي حَارِثَةَ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي إِجَارَةِ الْحِجَامِ، فَتَهَاةَ عَنْهَا، فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ وَيَسْتَأْذِنُهُ حَتَّى قَالَ: اغْلِفْهُ نَاضِحَكَ يَعْنِي رَقِيقَكَ.

مَا جَاءَ فِي الْمَشْرِقِ

١٧٧٨ - **ماث** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُشِيرُ إِلَى الْمَشْرِقِ، وَيَقُولُ: هَا! إِنَّ الْفِتْنَةَ هَهُنَا، إِنَّ الْفِتْنَةَ هَهُنَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ.

١٧٧٩ - **ماث** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى الْعِرَاقِ، فَقَالَ لَهُ كَعْبُ الْأَخْبَارِ: لَا تَخْرُجْ إِلَيْهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّ بِهَا تِسْعَةَ أَعْشَارِ السَّحْرِ، وَبِهَا فَسَقَةُ الْجِنَّ وَبِهَا الدَّاءُ الْعُضَالُ.

مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْحَيَّاتِ وَمَا يُقَالُ فِي ذَلِكَ

١٧٨٠ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي لُبَابَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ.....

ناضحك هو البعير الذي يسقى به الماء. **ههنا** أي المشرق، وإنما أشار إلى المشرق؛ لأن أهله يومئذ أهل كفر، فأحبر أن الفتنة تكون من تلك الناحية، وكذا وقع، فكانت وقعة الجمل وصعين، ثم ظهور الحجاج في أرض نجد والعراق وما وراءها من المشرق. (المحلى) **إلى العراف** وهي بلاد معروف من عبادان إلى الموصل طولا ومن قادسية إلى حلوان عرضا، كذا في "القاموس". وهي على جانب المشرق من المدينة. (المحلى)

الداء العضال بضم العين هو المرض الذي يعجز الأطباء عن دوائه. (المحلى)

الجنان التي في البيوت.

١٧٨١ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَائِبَةَ مَوْلَاةٍ لِعَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ الْحَيَاتِ الَّتِي فِي الْبُيُوتِ إِلَّا ذَا الطُّفْلَيْنِ وَالْأَبْتَرِ؛ فَإِنَّهُمَا يَخْطِفَانِ الْبَصَرَ وَيَطْرَحَانِ مَا فِي بُطُونِ النِّسَاءِ.

١٧٨٢ - **ماث** عَنْ صَيْفِي مَوْلَى ابْنِ أَفْجَحٍ، عَنْ أَبِي السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فَوَجَدْتُهُ يُصَنِّي، فَجَلَسْتُ أَنْتَظِرُهُ حَتَّى قَضَى صَلَاتَهُ، فَسَمِعْتُ تَحْرِيكَ تَحْتَ سَرِيرٍ فِي بَيْتِهِ، فَإِذَا حَيَّةٌ، فَقُمْتُ لِأَقْتُلَهَا، فَأَشَارَ أَبُو سَعِيدٍ أَنْ اجْنَسْ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَشَارَ إِلَى بَيْتٍ فِي الدَّارِ فَقَالَ: أَرَى هَذَا الْبَيْتَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: إِنَّهُ قَدْ كَانَ فِيهِ فَتَى حَدِيثُ عَهْدٍ بِعُزْسٍ، فَخَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْخَنْدَقِ، فَبَيْنَا هُوَ بِهِ إِذْ أَتَاهُ الْفَتَى يَسْتَأْذِنُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ائْذِنْ لِي أُحْدِثُ بِأَهْلِي عَهْدًا، فَأَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ: خُذْ عَلَيْكَ سِلَاحَكَ؛ فَإِنِّي أَخْشَى عَيْنَ بَنِي قُرَيْظَةَ، فَأَنْطَلَقَ الْفَتَى إِلَى أَهْلِهِ، فَوَجَدَ امْرَأَتَهُ قَائِمَةً بَيْنَ الْبَابَيْنِ، فَأَهْوَى إِلَيْهَا بِالرُّمْحِ لِيَطْعَنَهَا، وَأَدْرَكَتْهُ غَيْرَةٌ، فَقَالَتْ: لَا تَعْجَلْ حَتَّى تَدْخُلَ وَتَنْظُرَ مَا فِي بَيْتِكَ، فَدَخَلَ فَإِذَا هُوَ بِحَيَّةٍ مُنْطَوِيَةٍ عَلَى فِرَاشِهِ، فَرَكَزَ فِيهَا رُمْحَهُ ثُمَّ خَرَجَ بِهَا، فَنَصَبَهُ فِي الدَّارِ.....

الحنان بكسر الحيم وتشديد النون جمع حان، كحائط وحيصان وهي الحية الصغيرة، وقيل: لدقيقة لبيضاء، وروى الترمذي عن ابن سيار: أنه حية كأها لقصة ولا تنوي في منبتها. (الحبي)

ذا الطفتين تشبة طفية، صم الطاء وسكون الفاء، وهي حوصة الفم، شبه به حصه يدي عني صهر الحية. (الحبي)

والأبتر الذي يشبه مقطوع الذنب، وقال البصر بن شميل: هو صنف منها الأرق مقصوع الذنب، لا يبصر إليه حامل إلا ألفت ما في بصرها. (الحبي) **أحدث باهلي** يعني يطاع حاكمه وبغضي حاكمه ويؤس امرأته، وهي حمة مستأنفة. (الحبي) **فوجد امرأته** يحتمل أن يكون ذلك بعد الحجاب، ويحتمل أن يكون قبل الحجاب، ولكنه وجدها من ذلك على حال لم يتجر به عادته.

فَاضْطَرَبَتِ الْحَيَّةُ فِي رَأْسِ الرُّمَحِ وَخَرَّ الْفَتَى مَيِّتًا، فَمَا يُدْرَى أَيُّهُمَا كَانَ أَسْرَعَ مَوْتًا، الْفَتَى أَمْ الْحَيَّةُ؟ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ فِي الْمَدِينَةِ جِنًّا قَدْ أَسْلَمُوا، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمْ شَيْئًا فَأَذِنُوهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ بَدَأَ لَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَاقْتُلُوهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ.

مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الْكَلَامِ فِي السَّفَرِ

١٧٨٣ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْعَرَزِ وَهُوَ يُرِيدُ السَّفَرَ يَقُولُ: بِاسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ ارْزُقْنَا الْأَرْضَ وَهَوْنًا وَعَلَيْنَا السَّفَرَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَمِنْ كَأَبَةِ الْمُنْقَلَبِ، وَمِنْ سُوءِ الْمَنْظَرِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ.

١٧٨٤ - مَالِكٌ عَنْ الثَّقَفَةِ عِنْدَهُ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، فَإِنَّهُ لَنْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ.

وحرر الفتى ميتا: فحوربا أن يكون مقتولا من أجل الحية، وفوى هذا التحوير عن رسول الله ﷺ بقوله: 'إن باندية جئا' قد أسسموا فظاهر هذا تحويره أن تكون تلك احية مهم. وحص أهل اندية بذلك على قول مالك بما لأن مخاطبين من أهل اندية هم الذين كانوا أسسموا من بني آدم، فأعلمهم بحكمهم مع حن قد أسسموا. ووجه ثان: لعمه أنه لم يكن أسم ذلك الوقت من احن غير حن أهل اندية، وأما على قول ابن نافع فإلما حص المدينة بذلك؛ لأن هذا الحكم مقصور عليها.

في الغرر: ركاب كور الحمل إذا كان من جد أو حش، وقيل: هو الكور مطلقا مثل الركاب للشرح، كذا في "النهاية". **ارو:** همرة الوصل وكسر الواو برة الأمر، من روي الشيء: جمعه.

وعشاء السفر: أي شدته ومشقته، يقال: رمل أوعت ورمية وعشاء إذا يشتد السير فيه لبيه، ثم قيل للشدة والمشقة: وعشاء على التمثيل، كذا في "النهاية".

مَا جَاءَ فِي الْوَحْدَةِ فِي السَّفَرِ لِرَجَالٍ وَالنِّسَاءِ

- ١٧٨٥ - **مات** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **الرَّاكِبُ شَيْطَانٌ وَالرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ وَالثَّلَاثَةُ رَكْبٌ**.
- ١٧٨٦ - **مات** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **الشَّيْطَانُ يَهُمُّ بِالْوَاحِدِ وَالْأَثْنَيْنِ، فَإِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً لَمْ يَهُمَّ بِهِمْ**.
- ١٧٨٧ - **مات** عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسَافَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ مِنْهَا**.

مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الْعَمَلِ فِي السَّفَرِ

- ١٧٨٨ - **مات** عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ يَرْفَعُهُ: **إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى**

الراكب شيطان أي سفره وحده يحمل عليه شيطان أو أنسه الشيطان، حيث جعل منه مطمعا لنفس والوسع وغيرهما من الشياطين. (المحلى) **والثلاثة ركب** لرهان الوحشة ونقطاع الأصحاب عنهم، والقصد: الإرشاد إلى عدم الانفراد وليس حرام. (المحلى) وقد أُنْعِدَ اليي يوم أحدييه عنة احراعي وحده، وأرسل اربير بن العوام وحده، فيجب أن يكون ذلك في شيء مخصوص، أو على وجه مخصوص، هذا إذا حمدا الراكب والراكبان على الحس، وأما إذا حمدا ذلك على العهد، حار أن يريد به أنه أشار إلى واحد وإلى اثنين وصفهما بصفة الشياطين، وأشار إلى جماعة مني عنهم هذه الصفة ووصفهم بصفة الإنسان.

بهم يضم اهواء وتشديد اليهم، من اسم تعنى: قصد لغت، يعني أن نفس والوسع يطمعون.

تؤمن بالله يريد أن مخالفة هذا ليست من أفعال من يؤمن بالله واليوم الآخر ويخاف عقوبته في الآخرة.

دى محرم فهو من حرم كحاحه أذا سبب مباح حرمتها، قاله النووي، فخرج بـ"التأيد" أحت روحته وعمتها، وبـ"المباح" أم الموطوعة بشبهة وبحرمتها الملاعة. (المحلى)

رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ وَيَرْضَى بِهِ، وَيُعِينُ عَلَيْهِ مَا لَا يُعِينُ عَلَى الْعُنْفِ، فَإِذَا رَكِبْتُمْ هَذِهِ الدَّوَابَّ الْعُجْمَ فَأَنْزِلُوهَا مَنَازِلَهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ جَذْبَةً فَانْجُوا عَلَيْهَا بِنَقِيهَا، وَعَلَيْكُمْ بِسَيْرِ اللَّيْلِ؛ فَإِنَّ الْأَرْضَ تُطَوَّى بِاللَّيْلِ مَا لَا تُطَوَّى بِالنَّهَارِ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّعْرِيسَ عَلَى الطَّرِيقِ، فَإِنَّهَا طُرُقُ الدَّوَابِّ وَمَأْوَى الْحَيَاتِ.

١٧٨٩ - **ماث** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ مِنْ وَجْهِهِ فَلْيُعَجِّلْ إِلَى أَهْلِهِ.

الأمر بالرفق بالمملوك

١٧٩٠ - **ماث** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ.

١٧٩١ - **ماث** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى الْعَوَالِي كُلِّ سَبْتٍ، فَإِذَا وَجَدَ عَبْدًا فِي عَمَلٍ لَا يُطِيقُهُ وَضَعَ عَنْهُ مِنْهُ.

يحب الرفق يريد - والله أعلم - فيما يحاوله الإنسان من أمر دينه وديار؛ فإن الرفق عون على المراد ولا يبع حد العجز، فإنه أيضاً مانع من إمراد، وهو معنى قوله: "ويعين عليه ما لا يعين على العنف"، وهو الإمراط.

على العنف. بتلث العين، والصم أشهر، صد الرفق أي الشدة والمشقة، وفيه فصل الرفق والحث على الخلق (المحلى)

الدواب العجم بضم العين وسكون الجيم، عجم: بالضم والتحريك حلاف العرب، يعني الغير الباطقة المصحة عما في الصمير. **فانجوا عليها** اسرعوا عليه. **والتعريس** الرول في آخر الليل للنوم والراحة. (المحلى)

السفر قطعة إله. يريد تعب ومشقته والتألم فيه لشدة الحر والبرد والمطر، ومع ما يبع من النوم والطعام والشراب على الوجه المعتاد، قوله: فإذا قضى: يريد مع منها مراده وما يكفيه وما كان محتاجاً إليه فليعجل إلى أهله.

بالمعروف. يريد بما يليق بمثله في حاله وتصرفه ومبادئه في التجارة والعمل، ويحتمل أن يريد به من ماله الذي به يأكل ومنه يلبس.

١٧٩٢ - **ماث** عَنْ عَمِّ أَبِي سُهَيْلِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَهُوَ يَخْطُبُ وَهُوَ يَقُولُ: لَا تُكَلِّفُوا الْأُمَّةَ غَيْرَ ذَاتِ الصَّنِيعَةِ الْكَسْبُ؛ فَإِنَّكُمْ مَتَى مَا كَلَّفْتُمُوهَا ذَلِكَ كَسَبَتْ بِفَرْجِهَا. وَلَا تُكَلِّفُوا الصَّغِيرَ الْكَسْبُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ سَرَقًا، وَعَفُوا إِذَا أَعَفَّكُمْ اللَّهُ، وَعَيْنُكُمْ مِنَ الْمَطَاعِمِ بِمَا طَابَ مِنْهَا.

مَا جَاءَ فِي الْمَمْلُوكِ وَهَيْبَتِهِ

١٧٩٣ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْعَبْدُ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ فَهُوَ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ.

١٧٩٤ - **ماث** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أُمَّةً كَانَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَأَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَقَدْ تَهَيَّأتَ بِهَيْئَةِ الْحَرَّارِ، فَدَخَلَ عَلَى ابْنَتِهِ حَفْصَةَ، فَقَالَ: أَلَمْ أَرْ جَارِيَةَ أَخِيكَ تَحُوسُ النَّاسَ، وَقَدْ تَهَيَّأتَ بِهَيْئَةِ الْحَرَّارِ، وَأُتِّكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ.

مَا جَاءَ فِي الْبَيْعَةِ

١٧٩٥ - **ماث** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا إِذَا بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، يَقُولُ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ.

وهيبته في أكثر نسخ المصرية من امر بعد انحطبه [أي وهيبته] وهو لصواب، فما في نسخ هندية وسنحية
البرقاني وتنوير وغيرهما من مصرية فقط 'هت' بالوحدة بعد اهاء تحريف من الناسخ، لا معنى له ههنا. [أوجز
المسالك ٢٤٩/١٥ | **نصح لسيدته** أي قد تصدحه، مثل أمره واحتسب فيه. **تحوس** بالخاء والسين المهملين
أي تحاط الناس، في 'النهاية' الحوس: شدة الاختلاص، وفي 'القاموس' في 'فصل الخاء' الحوس. وفي 'فصل الخيم
حوس: صب الشيء بالاستقصاء والتردد خلال الدور والبيوت في العارة والظوف فيها. كالخوسان. (عجلي)

١٧٩٦ - **رواه** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ، عَنْ أُمِّمَةَ بِنْتِ رُفَيْقَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نِسْوَةٍ بَايَعْنَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَقُلْنَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نُسَبِّعُكَ عَلَى أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقَ وَلَا نَزْنِيَ وَلَا نَقْتُلَ أَوْلَادَنَا، وَلَا نَأْتِيَ بِيُهْتَانٍ نَفْتَرِيهِ بَيْنَ أَيْدِينَا وَأَرْجُلِنَا، وَلَا نَعْصِيكَ فِي مَعْرُوفٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **فِيمَا اسْتَطَعْتُنَّ وَأَطَقْتُنَّ**، قَالَتْ: فَقُلْنَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنْ أَنْفُسِنَا، هَلُمَّ تَبَايَعُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **إِنِّي لَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ، إِنَّمَا قَوْلِي لِمَاءَةِ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ مِثْلَ قَوْلِي لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ.**

١٧٩٧ - **رواه** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ يُبَايِعُهُ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَمَّا بَعْدُ! لِعَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ سَلَامٌ عَلَيْكَ، فَإِنِّي أَحْمَدُ إِلَيْكَ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَأَقْرَأُ لَكَ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ فِيمَا اسْتَطَعْتُ.

فِيمَا اسْتَطَعْتُ وَأَطَقْتُ هذه البيعة التي ذكرتها أميمة كانت بمدينة عد حديبية، والله أعلم؛ لأنه مذكورة في المنتحة وهي مدينة، وما كان قبل الهجرة مكة من مبايعة، فلم يكن فيها ذكر شيء من ذلك، ولما كان النبي ﷺ يقول هن، فيما استطعت وأطقن. وقوله: "الله ورسوله أرحم بنا" يريد أنه يرفقنا ويرضى ما بما بدلنا من أنفسنا إكراما منه، وقوله: "إني لا أصافح النساء" يريد لا أباشر أيديهن بيدي. يريد والله أعلم - الاحتساب، وذلك أن من حكم مبايعة الرجال المصافحة، فمع من ذلك في مبايعة النساء؛ لما فيه من مباشرتهن، وليس ذلك بشرط في صحة المبايعة؛ لأنها عقد، وإنما يعقد بالقول كسائر العقود، ولذلك صحت مبايعة عبد الله بن عمر لعبد الملك بأحكامه دون المصافحة. **لا أصافح النساء** وفي "البحري" عن عائشة: ما مست يده امرأة قط إلا امرأة يملكها.

(المحلى) **إِنَّمَا قَوْلِي** يعني أن القول يكفي ولا حاجة إلى المصافحة، ولا إلى تخصيص كل امرأة بالمبايعة. (المحلى)

يُبَايِعُهُ: أي على الخلاف، جملة حالية أو مستأنفة. (المحلى)

مَا يُكْرَهُ مِنَ الْكَلَامِ

١٧٩٨ - **ماث** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ: كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدَهُمَا

١٧٩٩ - **ماث** عَنْ سُهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا سَمِعْتَ الرَّجُلَ يَقُولُ: هَلَكَ النَّاسُ، فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ.

١٨٠٠ - **ماث** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: يَا خَبِيَةَ الدَّهْرِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ.

١٨٠١ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ لَقِيَ خِنْزِيرًا بِالطَّرِيقِ، فَقَالَ لَهُ: **انْفُذْ بِسَلَامٍ**، فَقِيلَ لَهُ: تَقُولُ هَذَا لِخِنْزِيرٍ؟ فَقَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَعَوِّدَ لِسَانِي الْمَنْطِقَ بِالسُّوءِ.

أَعْتَادَ

مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ التَّحْفُظِ فِي الْكَلَامِ

١٨٠٢ - **ماث** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ،

فقد باء **ها أحدهما** معناه: إن كان المقول به كافراً فهو كما قال، وإن لم يكن المقول له كذلك، حيف على القائل أن يصير كذلك؛ لقوله لأخيه: كافر، يريد أنه يخاف عليه أن يكفره حتى مشروع يكفر جاحده، فيصير بذلك كافراً، وقيل: معنى قوله: "فقد باء ها أحدهما"، يريد بورر هذا القول عليه، وإن لم يكن كافراً فورر هذا القول على قائمه أن أحدهما يكون كافراً هذا القول. **أهلكهم** أي أشدهم هلاكاً، قال النووي في الأدب: "روي أهلكهم برفع الكاف وفتحها والمشهور الرفع. **فإن هو الدهر** أي هو حال الخواص لا غير، رد لاعتقادهم أن حالها الدهر، فسكبه الدهر ودمه يرجع حقيقة إليه سبحانه، وقيل: في الكلام حذف مضاف، تقديره: أي مقلب الدهر وانتصرف فيه، أو الدهر بمعنى الداهر، والدهر اسم للزمان الطويل والأمد الممدود، كذا في "القاموس". **انفذ سلاط** صم اهمرة والفاء، أي بفصل وامض سالماً، كذا في "النهاية".

عَنْ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ الْمُزَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ مَا كَانَ يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغَتْ، يَكْتُبُ اللَّهُ لَهُ بِهَا رِضْوَانَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ يَلْقَاهُ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ مَا كَانَ يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغَتْ، يَكْتُبُ اللَّهُ لَهُ بِهَا سَخَطَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ يَلْقَاهُ.

١٨٠٣ - **ما** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يُلْقِي لَهَا بَلَاءً، يَهْوِي بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يُلْقِي لَهَا بَلَاءً، يَرْفَعُهُ اللَّهُ بِهَا فِي الْجَنَّةِ.

ما يكره من الكلام بغير ذكر الله

١٨٠٤ - **ما** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ رَجُلَانِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَخَطَبَا، فَعَجِبَ النَّاسُ لِبَيَانِهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ مِنْ الْبَيَانِ لَسِحْرًا، أَوْ قَالَ: إِنَّ بَعْضَ الْبَيَانِ لَسِحْرٌ.

١٨٠٥ - **ما** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ كَانَ يَقُولُ: لَا تُكْثِرُوا الْكَلَامَ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ فَتَقْسُو قُلُوبُكُمْ؛ فَإِنَّ الْقَلْبَ الْقَاسِيَ بَعِيدٌ مِنَ اللَّهِ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ،

من رضوان الله ما يرضيه ويحبّه، و"من" فيه بيانية، حال من الكلمة. **الي يوم القيامة** أي بقية عمره، فيقضم على الإسلام ولا يعذب في قبره ولا يهاه في حشره. (الحلى) **سخطه الخ** بأن يحتم له بالشقاوة ويعذب في قبره ويهاه في حشره حتى يبقاه يوم القيامة فيلقاها في النار. **لسكم بالكسمة الخ** وهي التي يدفع بها عن مسلم مظلمة أو يفرج بها عنه كربة أو يبصر بها مظلوما، قاله ابن عبد البر. (الحلى)

البيان: البيان: إظهار المقصود بأبلغ لفظ، وهو من العهم وذكاء القلب. **فتقسو قلوبكم** بالنصب جوارا للنهي، ومعنى السسية ظاهرة، والقسوة: النمو عن سماع الحق والميل إلى مخالطة الخلق، وقلة الخشية وعدم الخشوع والبكاء وكثرة الغفلة. (الحلى)

قَالَ: مَنْ وَقَاهُ اللَّهُ شَرَّ اثْنَيْنِ وَلَجَ الْجَنَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا تُخْبِرُنَا؟ فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ عَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ ذَلِكَ أَيْضاً مِثْلَ مَقَالَتِهِ الْأُولَى، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَلَا تُخْبِرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ أَيْضاً، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَلَا تُخْبِرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ أَيْضاً، ثُمَّ ذَهَبَ الرَّجُلُ يَقُولُ مِثْلَ مَقَالَتِهِ الْأُولَى، فَأَسْكَنَهُ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ وَقَاهُ اللَّهُ شَرَّ اثْنَيْنِ وَلَجَ الْجَنَّةَ، مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ.

١٨٠٩ - **ما** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ دَخَلَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَهُوَ يَجْبِدُ لِسَانَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَهْ! غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ هَذَا أَوْرَدَنِي الْمَوَارِدَ.

ما جاء في مناجاة اثنين دون واحد

١٨١٠ - **ما** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عِنْدَ دَارِ خَالِدِ ابْنِ عُقْبَةَ الَّتِي بِالسُّوقِ، فَجَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يُنَاجِيَهُ، وَلَيْسَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ

من وقاه الله الخ على معنى التحذير لأمرته من شرهما، ويحتمل أن يريد به احتبارهما في معرفة ذلك. قوله: 'ألا تخبرنا' على معنى استدعاء خبره، حتى إذا أحبرهم بذلك أن يثقل عليهم الاحتراس منها ورجا إذا سكت أن يوفقوا للعمل بها، قال القاضي أبو الوليد: يحتمل عدي أن يريد بذلك أن يمست عنهم حتى يقولوا ما يظهر لهم في ذلك، فلعلة أن يوجد عندهم صواب هذا، وإسكات الرجل له عن إعادة كلامه رجاء أن يخبره النبي ﷺ بصواب ذلك ويبين لهم وجهه، فينتهوا إليه ويأخذوا به.

ما بين لحييه يفتح اللام حيزاً مستنداً محذوف، يعني أن اثنين الذين يدخل امرء يحفظ شرهما الجنة ما بين لحييه وما بين رجليه، قال الناجي: يريد فمه وفرجه، فيدخل فيما بين لحييه الأكل والشرب والكلام والسكوت، والأكثر على أن المراد بما بين لحييه اللسان؛ فإن الطبق به في السوء أكثر وقوعاً من دنوب سائر الجوارح. (المحلى)

أَحَدٌ غَيْرِي وَغَيْرُ الرَّجُلِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يُنَاجِيَهُ، فَدَعَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَجُلًا آخَرَ حَتَّى كُنَّا أَرْبَعَةً، فَقَالَ لِي وَلِلرَّجُلِ الَّذِي دَعَاهُ: اسْتَأْخِرَا شَيْئًا؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ وَاحِدٍ وَيَتَرَكَاهُ، فَإِنْ ذَلِكَ يَحْزَنُهُ.

وفي نسخة: "ويشق عليه"

١٨١١ - **مالئ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ وَاحِدٍ.

وفي نسخة: "كانوا"

مَا جَاءَ فِي الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ

١٨١٢ - **مالئ** عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَكْذَبُ امْرَأَتِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا خَيْرَ فِي الْكَذِبِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعِدْهَا وَأَقُولْ لَهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا جُنَاحَ عَلَيْكَ.

١٨١٣ - **مالئ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ، فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ وَالْبِرُّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ؛ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ وَالْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ: صَدَقَ وَبَرٌّ وَكَذَبَ وَفَجَرَ.

لا يتاحى اثنان: أي لا يساران دون ثالث معبر إده. **يحرمه** لأن الثالث يطرأ أهمما يقولان فيه شيئا. (المحلى)
ثلاثة نفر: على أنه حرم "كان"، وروي بالرفع على لغة أكلوي البراعيث، وروي "كان" مفردا و"ثلاثة" بالرفع، على أن "كان" تامة. (المحلى) **أكذب امرأتى**: يريد كذبا ينافي الشرع، وقد اختلف أسس في تأويل هذا، فذهب قوم إلى جواز الكذب على الإطلاق، وقال قوم: لا يجوز شيء من ذلك إلا على معنى التورية والإلغار، لا على معنى تعمد الكذب وقصده. **عليكم بالصدق إلخ**: على معنى الإعراء والخص عليه. وقوله "فإن الصدق يهدي إلى البر" يريد إلى العمل الخالص من المأثم ويوصل إليه، "والبر يهدي إلى الجنة" معناه: يرشد إلى سبيلها ويوصل إليها. وقوله "ألا ترى أنه يقال له: صدق وبر" يريد أن البر مما يؤكد به الصدق ويوصف بهما الفعل الواحد لفاعل واحد، وكذلك الكذب والفجور لما كان معاهما واحدا، يقال فيه: كذب وفجر، فيوصف فيه الفعل الواحد. **يهدي إلى البر**: وهو العمل الصالح الخالص من كل مدموم. (المحلى) **يهدي إلى الفجور**: هو الميل عن الاستقامة، وقيل: الاسعاث في المعاصي

- ١٨١٤ - **مالک** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ قِيلَ لِلْقَمَانِ: مَا بَلَغَ بِكَ مَا تَرَى يُرِيدُونَ الْفَضْلَ؟ فَقَالَ لِقَمَانٍ: صِدْقُ الْحَدِيثِ، وَأَدَاءُ الْأَمَانَةِ، وَتَرْكُ مَا لَا يَغْنِينِي.
- ١٨١٥ - **مالک** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ: لَا يَزَالُ الْعَبْدُ يَكْذِبُ وَتُنْكَتُ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءٌ حَتَّى يَسْوَدَّ قَلْبُهُ كُلُّهُ، فَيُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْكَاذِبِينَ.
- ١٨١٦ - **مالک** عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ أَنَّهُ قَالَ: قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيْكُونُ الْمُؤْمِنُ جَبَانًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقِيلَ لَهُ: أَيْكُونُ الْمُؤْمِنُ بَخِيلًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقِيلَ لَهُ: أَيْكُونُ الْمُؤْمِنُ كَذَّابًا؟ فَقَالَ: لَا.

ما جاء في إضاعة المال وذی الوجهین

- ١٨١٧ - **مالک** عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ اللَّهُ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا، يَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا، وَأَنْ تَتَنَاصَحُوا مِنْ وَلَاهِ اللَّهِ أَمْرَكُمْ، وَيَسْخَطُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ،

وتنكت في قلبه إلح قال أبو عبيد: الكتنة: الأثر الصغير من أي لون كان، ووصفها بالسواد؛ لأنه من ألوان الكفر، قوله: "حتى يسود قلبه" يعني: أن يتصل ذلك منه حتى تستوعب الكتنة قلبه، ولا يرول شيء منها بالتوبة فيكتب عند الله من الكاذبين، ومعناه: أنه بعد ذلك عنه ويمتنع التوبة، ولا يوفق لشيء يزيل عنه ما هو فيه.

ولا تشركوا به شيئاً في عاداته، فهذه واحدة، خلافاً لقول النووي: إلهما إلهان.

من ولاه الله إلح بتشديد اللام، "أمركم" أي جعله الله ولي أمركم، وهو الإمام وبوانه، وأراد تناصحتهم ترك مخالفتهم الدعاء عليهم والدعاء لهم ونحوها. **قيل وقال**: هو الإكثار من الكلام نحو قول الناس، قال فلان كذا وفعل فلان كذا، والحوص فيما لا يسعي، كذا حكى عن مالك، وقيل: هو حكاية شيء لا يعلم صحته، وهما فعلان ذكرنا على الحكاية، وقيل: هما مصدران بمعنى القول. (المحلى)

وَإِضَاعَةُ الْمَالِ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ.

١٨١٨ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مِنْ شَرِّ النَّاسِ ذُو الْوَجْهَيْنِ الَّذِي يَأْتِي هَؤُلَاءِ بِوَجْهِ وَهَؤُلَاءِ بِوَجْهِ.

مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْعَامَّةِ بِعَمَلِ الْخَاصَّةِ

١٨١٩ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْهَلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ.

١٨٢٠ - **مالك** عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ: كَانَ يُقَالُ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يُعَذِّبُ الْعَامَّةَ بِذَنْبِ الْخَاصَّةِ، وَلَكِنْ إِذَا عَمِلَ الْمُتَكَبِّرُ جَهَارًا اسْتَحَقُّوا الْعُقُوبَةَ كُلُّهُمْ.

إِضَاعَةُ الْمَالِ قيل: المراد: عدم حفظه، وقيل: الإففاق في المعاصي، ومنه الإسراف في المطاعم والملاسل. (المحلى)
وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ قال الساجي: قال مالك: لا أدري أو هو ما أهلكه عنه أن كثرة المسائل أو هو من مسألة الناس أموالهم، قال ابن عبد البر: معناه عند الأكثر: التكثير من المسائل المتواردة والأعطوسات، وقال آخرون: أراد سؤال الناس والإلحاح فيه على المحبوبين، وقيل: أبحار الناس وأحداث الزمان. (المحلى)

ذُو الْوَجْهَيْنِ المراد به من يرى نفسه عند شخص أنه من جملة محبيه وناصريه وهو يحدث في غيته بسوء، وقيل: المعنى من كان مع كل واحد من عدوين كأنه صديقه، ويظن أنه ناصر له ويدهم هذا عند ذلك وذلك عند هذا. (المحلى) **أَهْلَكَ** إلخ: يريد أنها اعتقدت أن بالصلحين يدفع الله عن المسيئين العذاب، وبعبارة اعتقدت أن قول الله عز وجل: **وَمَنْ كَانَ مِنَ الْمُتَعَبِّهِمْ أَتَى فِيهِمْ** (الأنعام ٣٣) فتأولت في كل قوم فيهم صاحب، وإنما كان ذلك لسيا **ﷺ** حاصدا، وأما غيره من الأشياء فقد أهلك قومهم مع كون النبي ﷺ فيهم ويحكي الله رسده، فقال رسول الله ﷺ لها: "نعم"، فقد يهلك الله الأمة فيهم الصالحون "إذا كثرت الخبث"، وختمت أن يكون سألت أم سلمة روح النبي ﷺ عن هذه الأمة خاصة، واعتقدت أنها لما لم تعذب مع بقاء النبي ﷺ فيها أنها لا تهتك من دم فيها صاحب من أمة النبي ﷺ، فأعلمها أنه ليس حال الصالح من أمة في ذلك حاله **ﷺ**.

مَا جَاءَ فِي التَّقَى

١٨٢١ - عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَخَرَجْتُ مَعَهُ حَتَّى دَخَلَ حَائِطًا، فَسَمِعْتُهُ وَهُوَ يَقُولُ، وَبَيْنِي وَبَيْنَهُ جِدَارٌ وَهُوَ فِي جَوْفِ الْحَائِطِ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ بَخٍ بَخٍ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، وَاللَّهِ لَتَتَّقِينَ اللَّهَ أَوْ لَيُعَذِّبَنَّكَ.

١٨٢٢ - مَالِكٌ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ كَانَ يَقُولُ: أَدْرَكْتُ النَّاسَ وَمَا يَعْمَلُونَ بِالْقَوْلِ، قَالَ مَالِكٌ: يُرِيدُ بِذَلِكَ الْعَمَلُ إِنَّمَا يُنْظَرُ إِلَى عَمَلِهِ وَلَا يُنْظَرُ إِلَى قَوْلِهِ.

الْقَوْلُ إِذَا سَمِعْتَ الرَّعْدَ

١٨٢٣ - مَالِكٌ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَمِعَ الرَّعْدَ تَرَكَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ: سُبْحَانَ الَّذِي يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ حِيفَتِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْوَعِيدُ لِأَهْلِ الْأَرْضِ شَدِيدٌ.

مَا جَاءَ فِي تَرْكَةِ النَّبِيِّ ﷺ

١٨٢٤ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُسَوِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْدَنَ أَنْ يَبْعَثَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فَيَسْأَلَنَّهُ مِيرَاثَهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ.

بَخٍ بَخٍ هي كلمة يقال عند المدح والرِّضاء بالشيء، وتكرر لمبالغة. (أحمى)
لا نورث من معاشر الأسياء. ما تركناه "ما" موصولة والعائد محذوف أي لذي تركناه. (أحمى)

١٨٢٥ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دَنَانِيرَ، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَوْوَنَةِ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ. وفي نسخة: ديناراً

ما جاء في صفة جهنم

١٨٢٦ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نَارُ بَنِي آدَمَ الَّتِي يُوقَدُونَ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَإِنْ كَانَتْ لِكَافِيَةٍ، قَالَ: إِنَّهَا فَضَلَتْ عَلَيْهَا بِتِسْعَةِ وَسِتِّينَ جُزْءًا.

١٨٢٧ - **مالك** عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: أَثَرَوْنَهَا حَمَرَاءَ كَنَارِكُمْ هَذِهِ، لَهَا أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ، قَالَ مَالِكٌ: وَالْقَارُ الزُّفْتُ.

الترغيب في الصدقة

١٨٢٨ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الْحُبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ - وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيِّبًا - كَانَ إِثْمًا يَضَعُهَا

لَا **بفهم** تحتية وفوقية مفتوحتين بينهما قاف ساكنة، وفي نسخة. بإسقاط الوقفية، ثم هو مرفوع على أنه خبر، وروى بالسكون كأنه ما هم أن يقتسموا ما حلف بعده، وإظهار أن يكون أيضاً بمعنى الهبة، فيتحد مودعها. (المحلى) نص على الديار لقلته، وبه لما راد على الديار، والذي أجمع عليه أهل السنة أن هذا حكم جميع الأنبياء. وقال ابن علية: إنما ذلك لسيا حاصة، وقالت الإمامية: إن جميع الأنبياء يورثون، وتعقبوا في ذلك بأنواع من التحليط لا شبهة فيها مع ورود هذا النص من النبي ﷺ على وجهه.

ومروءة **عدمي** المراد بالعام: الخيفة بعده، وقيل: العامل على الصدقات، وقيل: كل عامل للمسلمين. (المحلى) **وإن كانت:** "إن" هي المخففة، أي نار الدنيا كانت مجزية للتعذيب.

الرف بكسر الراء معروف يطلو ها السمن؛ كيلا يسري الماء إليها. (المحلى) **ولا فصل** جملة معترضة بين الشرط والجزاء، وفيه نص على أن غير الحلال غير مقبولة. (المحلى)

فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ يُرَبِّيَهَا لَهُ كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ فَلَوْهَ أَوْ فَصِيلَهُ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ.

١٨٢٩ - عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِيٍّ بِالْمَدِينَةِ مَالاً مِنْ نَحْلٍ، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُ حَاءَ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَا يَنْفَعُ سُلُوكُكُمْ نَحْلًا﴾ (آل عمران: ٩٢) قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَا يَنْفَعُ سُلُوكُكُمْ نَحْلًا﴾ وَإِنِّي أَحَبُّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُ حَاءَ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بَرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ شِئْتُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَخْ! ذَلِكَ مَالٌ رَائِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ فِيهِ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ.

قوله المهر، وهو ولد الفرس، سمي بذلك؛ لأنه فلي عن أمه أي فصل وعزل، وفي "القاموس". القبو: بالكسر كـ'عدو": الحش والفرس، وهو ولد الفاقة إذا فصل من إرضاع أمه، فعيل بمعنى مفعول. (المحلى) **كان أبو طلحة إلح** يقتضي أنه يجوز للرجل الصالح الاستكثار من المال الحلال قوله: 'وكانت أحب أمواله إليه بئر حاء' يقتضي جوار حب الرجل الصالح المال. قوله: 'يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب' يريد عذبا، وهذا يقتضي تبسط الرجل في مال من يعرف رصاه بذلك بالدخول إليه، ويتناول ما يحاف منه وإن لم يستأمره قوله 'وإنها صدقة لله' وهذا يدل على أن أنا صدقة تأول هذه الآية على أنها تقتضي أنه إنما يبال بصدقة ما يحب الإنسان من ماله، وإن إيفاق أحب أمواله إليه أقرب في بيل ما يحب.

بئر حاء وهو الخائط، سمي بهذا الاسم وليس اسم بئر. (المحلى) **بح** بإسكان الحاء وتوحيها مكسورة، وحكى القاصي الكسر بلا توحي، كلمة يقال عند الإعجاب والرضا **باشيء**. **مال رابح** أي بالظهرة على أنه أصله المنة التحتية، وذلك رواية يحيى بن يحيى، أي يروح عبيث نفعه وثوابه. ولغيره: رابح بالوحدة. أي ذو ربح.

١٨٣٠ - **مات** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَعْطُوا السَّائِلَ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ.

١٨٣١ - **مات** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُعَاذٍ الْأَشْهَلِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ جَدَّتِهِ أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ! لَا تَحْقِرْنَ إِحْدَاكُنَّ أَنْ يُهْدِيَ لِحَارَتِهَا وَلَوْ كَرَاعَ شَاةٍ مُحْرَقًا.

١٨٣٢ - **مات** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ مِسْكِينًا سَأَلَهَا وَهِيَ صَائِمَةٌ، وَلَيْسَ فِي بَيْتِهَا إِلَّا رَغِيفٌ، فَقَالَتْ لِمَوْلَاةٍ لَهَا: أَعْطِيهِ إِيَّاهُ، فَقَالَتْ: لَيْسَ لَكَ مَا تُفْطِرِينَ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: أَعْطِيهِ إِيَّاهُ، قَالَتْ: فَفَعَلْتُ، قَالَتْ: فَلَمَّا أُمْسَيْنَا أَهْدَى لَنَا أَهْلُ بَيْتٍ أَوْ إِنْسَانٌ مَا كَانَ يُهْدِي لَنَا شَاةً وَكَفَنَهَا، فَدَعَتْنِي عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَتْ: كُلِي مِنْ هَذَا، هَذَا خَيْرٌ مِنْ قُرْصِكَ.

١٨٣٣ - **مات** قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ مِسْكِينًا اسْتَطْعَمَ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ يَدَيْهَا عِنْتُ، فَقَالَتْ لِإِنْسَانٍ: خُذْ حَبَّةً فَأَعْطِهِ إِيَّاهَا، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَيَعْجَبُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَتَعْجَبُ كَمْ تَرَى فِي هَذِهِ الْحَبَّةِ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ؟

ما جاء في التعفف عن المسألة

١٨٣٤ - **مات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ النَّيَّيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: فَأَعْطَاهُمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ.....

فقال أي إن عائشة أمرها أن تعطي سائل رغييف ليس عندها غيره وهي صائمة على معنى الإتيان على نفسها والتوكل على الله عز وجل، ولعله قد كان ذلك في عام الرمادة؛ لما رأت بالسائل من جهد حافت عليه وأحست في نفسها قوة على الصبر.

حَتَّى نَفِدَ مَا عِنْدَهُ، ثُمَّ قَالَ: مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدَّخِرَهُ عَنْكُمْ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرُ لِعَفْوِ اللَّهِ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصْبِرْهُ اللَّهُ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً هُوَ خَيْرٌ وَأَوْسَعُ مِنَ الصَّبْرِ.

١٨٣٥ - **ما ت** عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ وَهُوَ يَذْكُرُ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَفُّفَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ: الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ وَالسُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ.

١٨٣٦ - **ما ت** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِعَطَائِهِ فَرَدَّهُ عُمَرُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِمَ رَدَدْتُهُ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَيْسَ أَخْبَرْتَنَا أَنَّ خَيْرًا لِأَحَدِنَا أَنْ لَا يَأْخُذَ مِنْ أَحَدٍ شَيْئًا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **إِنَّمَا ذَلِكَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ**، فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ

عندي من خير أي مال، و"من" بياية و"ما" خبرية متصمة للشرط، أي كل شيء من مال موجود عندي فمعه أمعه مكم. (المحلى) **ومن يستغف** أي من يطلب من نفسه العفة من السؤال. قال الطيبي: ويطلب العفة من الله تعالى. وقيل: ليس بمجرد التأكيد. (المحلى) **بعفه الله** أي يجعل عيباً بالقلب، وليس المعنى عنى العرض ولكن الغنى غنى النفس، ولو حمل على غنى المال لم يبعد. (المحلى)

يذكر الصدقة إلخ يريد أنه ﷺ يذكر فضل الصدقة ويعيب المسألة ويخص على التعفف عنها. فقال ﷺ: **عند خير من** سمي يريد أنها أكثر ثواباً وتسمى يد المعطي العليا بمعنى أنه أرفع درجة ومحلا في الدنيا والآخرة، وهذا رسم شرعي، ومعنى ذلك: أنه بالشرع عرف، ولما كانت تسميته لا تعرفها العرب فسرها رسول الله ﷺ بأن يد المعطي هي اليد العليا وأن اليد السفلى هي المسألة. **فردده عمر إلخ** وإنما رده لما سمع عن النبي ﷺ أنه قال: **خير لأحدكم** - لا يأخذ من أحد - فتأوله عمر بن الخطاب على العموم في الأحذ عن مسألة وعن غير مسألة، وإنما أراد النبي ﷺ أن لا يأخذ أحد عن مسألة، ولعله ﷺ قد حاطب بذلك سائلاً. قوله: فأما ما كان يريد ابتداءً به "من غير مسألة ملك" ومعناه: فلا ترده، وجواب عمر عني معنى امتثال أمر النبي ﷺ فيما قاله ونهى عنه. **إنما ذلك** أي كون عدم الأحذ خيراً إذا كان الأحذ عن المسألة. (المحلى)

فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ يَرْزُقُكَ اللَّهُ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئًا وَلَا يَأْتِينِي شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ إِلَّا أَخَذْتُهُ.

١٨٣٧ - حدث عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله قال: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لِيَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا أَعْطَاهُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَيَسْأَلَهُ أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ.

١٨٣٨ - حدث عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن رجلٍ من بني أسد أنه قال: نَزَلْتُ أَنَا وَأَهْلِي بِبَقِيعِ الْغَرْقَدِ، فَقَالَ لِي أَهْلِي: اذْهَبْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ فَاسْأَلْهُ لَنَا شَيْئًا نَأْكُلُهُ، وَحَقِّعُوا يَذْكُرُونَ مِنْ حَاجَتِهِمْ، فَذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ فَوَجَدْتُ عِنْدَهُ رَجُلًا يَسْأَلُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ يَقُولُ: لَا أَجِدُ مَا أُعْطِيكَ، فَتَوَلَّى الرَّجُلُ عَنْهُ وَهُوَ مُغْضِبٌ، وَهُوَ يَقُولُ: لَعَمْرِي إِنَّكَ لَتُعْطِي مَنْ شِئْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ إِنَّهُ لَيَغْضَبُ عَلَيَّ أَنْ لَا أَجِدَ مَا أُعْطِيهِ، مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ وَلَهُ أَوْقِيَّةٌ أَوْ عَدْلُهَا فَقَدْ سَأَلَ الْخَافَا. قَالَ الْأَسَدِيُّ: فَقُلْتُ لِلْقَحَّةِ لَنَا خَيْرٌ مِنْ أَوْقِيَّةٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَوْقِيَّةُ: أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، قَالَ: فَرَجَعْتُ وَلَمْ أَسْأَلْهُ،

إِلَّا أَحَدَهُ. قَالَ ابْنُ أَبِي شَرْحٍ: مُسْلِمٌ: أَحْلَفَ مِنْ غَيْرِ صَبٍّ، فَقِيلَ: يَجِبُ أَحَدُهُ، وَقِيلَ: يَدْبُ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ إِنْ عَتَبَ أَحْرَامًا فِي يَدٍ مَعْصِي فَأَحَدُهُ حَرَامٌ وَلَا فَمَاح. وَذَلِكَ هُوَ الَّذِي حَتَّاهُ ابْنُ عَرَبٍ. (الْحَمْدُ)

سَمِعَ الْعَرَفَةَ فِي "الْأَهْيَاءِ": الْعَرَفَةُ صَرَبٌ مِنْ شَجَرِ الْعَصَاةِ وَشَجَرِ الشُّوْثِ، أَوْ عَدْلُهُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَيَفْتَحُ فِي مَا يَسَاوِيهَا مِنْ ذَهَبٍ وَعَرَصٍ. (عَلَى) أَيُّ مَلْحَمَةٍ أَيْ سَوَالًا إِحْفَافًا وَهُوَ أَنْ يَلْزِمَ الْمُسْأَلُ حَتَّى يَعْطِيَهُ. (الْحَمْدُ)

لِلْقَحَّةِ لَ: الْمَقْحَةُ: بِكَسْرِ الِئَالِ وَجَوْرٍ فَحْهَا فِي سَاقِهِ دَتِ السِّنِّ، الْقَرِيبَةُ لِعَهْدِ بَاسْتِجَاحٍ. (الْحَمْدُ)

أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا احْتَفَافُ الْأَحْبَارِ فِي مَقْدَارِ مَا يَجُوزُ بِهِ السُّؤَالُ، فَذَلِكَ هَذَا حَدِيثٌ عَلَى أَنَّ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَرَوَى صَاحِبُ السِّنِّ الْأَرْبَعَةَ عَنْ سَمْعَانَ مَسْعُودٍ.

... قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا بَعْضُهُ؟ ... قَالُوا: وَمَا بَعْضُهُ؟ قَالَ: ...

... سَهْلٌ مِنْ حِطَّةٍ: ...

فَقَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَعِيرٍ وَزَيْبٍ فَقَسَمَ لَنَا مِنْهُ حَتَّى أَغْنَانَا اللَّهُ.
 ١٨٣٩ - مَاتَ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: مَا نَقَصَتْ صَدَقَةُ اللَّهِ مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ عَبْدٌ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ، قَالَ مَالِكٌ: لَا أَدْرِي أَيْرَفُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَمْ لَا؟

مَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّدَقَةِ

١٨٤٠ - مَاتَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِأَلِ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاحُ النَّاسِ.

= ولا بأس بحريمة قال: يا رسول الله! ما أعني الذي لا يسعي معه المسألة؟ قال: وروى
 مرسلًا من سأل الناس وعنده عدل خمس أواق فقد سأل بالخاف. (المحلى)
 ما نقصت صدقة مالا أو صبة لنقصت، أي ما نقصت شيئاً من مال بل يريد
 في الدنيا بباركة. (محلى) إلا عرف فإن من عرف بالعفو عظم في القلوب، أو في الآخرة بأن يعظم ثوابه. (محلى)
 لا محمد أي لا يحل الصدقة المفروضة له. وكذا لأنه اتفاق، قال ابن قدامة: لا أعلم اختلافاً في أن يبي
 هاشم لا يحل له الصدقة المفروضة، وتعقب بما حكاه الضحاوي عن أبي حنيفة أن الصدقات كلها جائزة على
 بني هاشم والحريمة كانت في ربه. لوصف خمس الخمس إليهم. (المحلى) قال ابن القاسم: لا بدري ذلك إلا
 في الصدقة المفروضة، ولا بأس بأن يعطوا من التصوع، ومن أعطاهم شيئاً من الصدقة المفروضة م تحره، وقال يحيى
 بن يحيى عن ماث عن نافع: ذلك في جميع الصدقات الفرض والتطوع. قوله: "إنما هي أو سائح الناس" أي أنها
 تظهر أموالهم وتكفر ديونهم. وفي الدر المختار: "ولا إلى بني هاشم" إلا من أطل النص قراءته. ثم ظاهر المذهب
 إطلاقاً على المنع. "ولا إلى مواليتهم، وحارت التصوعات من الصدقات". قال ابن عابدين: "إطلاق المنع" يعني
 سواء في ذلك كل الأرماء، وسواء في ذلك دفع بعضهم لبعض ودفع غيرهم هم، وروى أبو عاصم عن الإمام:
 أنه يجوز الدفع إلى بني هاشم في رمانه؛ لأن عوضها وهو خمس الخمس لم يصل إليهم؛ لإهمال الناس أمر العائمه
 وإيصالها إلى مستحقيها، وإذا لم يصل إليهم العوض عادوا إلى المعوض كذا في "الحر"، وقال في "النهر": وجوز
 أبو يوسف دفع بعضهم إلى بعض، وهو رواية عن الإمام، وقول العيني: وهاشمي يجوز له أن يدفع إلى هاشمي مثله
 عند الإمام خلافاً لأبي يوسف، صوابه لا يخفى، ولا يصح حمله على اختيار الرواية السابقة عن الإمام لمن تأمن.

- ١٨٤١ - **ما** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: اسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ سَأَلَهُ إِيْلًا مِنَ الصَّدَقَةِ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى عُرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، وَكَانَ مِمَّا يُعْرَفُ بِهِ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ أَنْ تَحْمَرَ عَيْنَاهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَسْأَلُنِي مَا لَا يَصْلُحُ لِي وَلَا لَهُ، فَإِنْ مَنَعْتُهُ كَرِهْتُ الْمَنَعَ، وَإِنْ أَعْطَيْتُهُ أَعْطَيْتُهُ مَا لَا يَصْلُحُ لِي وَلَا لَهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَا أَسْأَلُكَ مِنْهَا شَيْئًا أَبَدًا.
- ١٨٤٢ - **ما** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَرْقَمِ: أَذُلُّنِي عَلَى بَعِيرٍ مِنَ الْمَطَايَا اسْتَحْمِلُ عَلَيْهِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقُلْتُ: نَعَمْ، جَمَلًا مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَرْقَمِ: أَتُحِبُّ أَنْ رَحُلًا بَادِنًا فِي يَوْمٍ حَارٍّ غَسَلَ لَكَ مَا تَحْتَ إِزَارِهِ وَرَفَعِيهِ ثُمَّ أَعْطَاكَهُ فَشَرِبْتَهُ؟ قَالَ: فَغَضِبْتُ وَقُلْتُ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ، أَتَقُولُ لِي مِثْلَ هَذَا؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَرْقَمِ: إِنَّمَا الصَّدَقَةُ أَوْسَاحُ النَّاسِ يَغْسِلُونَهَا عَنْهُمْ.

مَا جَاءَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ

- ١٨٤٣ - **ما** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ لُقْمَانَ الْحَكِيمَ أَوْصَى ابْنَهُ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ! جَالِسِ الْعُلَمَاءَ وَزَاحِمُهُمْ بِرُكْبَتَيْكَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُخَيِّي الْقُلُوبَ بِنُورِ الْحِكْمَةِ كَمَا يُخَيِّي اللَّهُ الْأَرْضَ الْمَيِّتَةَ بِوَابِلِ السَّمَاءِ.
- أي مطر عظيم القطر

مَا يُتَّقَى مِنَ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ

- ١٨٤٤ - **ما** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَعْمَلَ مَوْلَى لَهُ....

يُدْعَى هُيَّيًّا عَلَى الْحَمَى، فَقَالَ: يَا هُنَيَّ! اضْمُمِّي جَنَاحَكَ عَنِ النَّاسِ، وَاتَّقِي دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ مُحَابَةٌ، وَأَدْخِلْ رَبَّ الصَّرِيمَةِ وَالْغَنِيمَةَ، وَإِيَّايَ وَنَعَمَ ابْنِ عَفَّانَ وَابْنَ عَوْفٍ فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهَلَّكَ مَا شِئْتُهُمَا يَرْجِعَانِ إِلَى الْمَدِينَةِ إِلَى زَرْعٍ وَنَخْلٍ، وَإِنَّ رَبَّ الصَّرِيمَةِ وَالْغَنِيمَةَ إِنْ تَهَلَّكَ مَا شِئْتُهُ يَأْتِنِي بَنِيهِ، فيقول: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَفْتَارِكُهُمْ أَنَا، لَا أَبَا لَكَ؟ فَالْمَاءُ وَالْكَأُ أَيْسَرُ عَلَيَّ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، وَأَيْمُ اللَّهِ إِنَّهُمْ لَيَرَوْنَ أَنِّي قَدْ ظَلَمْتُهُمْ وَإِنَّهَا لِبِلَادُهُمْ وَمِيَاهُهُمْ، قَاتِلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَالَّذِي تَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْمَالُ الَّذِي أَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ شَبْرًا.

الخمس كسر احاء وحقة اليه موضع، عني الإمام برعي مواشي الصدقة. (الحلى)

وادخل رب الصرمة الخ صم الصاد وفتح الراء المهمتين، تصغير الصرم الفضيعة من الإبل والعجم، ورب الغنيمة بالتصغير أي صاحب العجم القليلة، والمراد: الفقراء الذين ليس لهم إلا واحد أو اثنين من المواشي يقوون به، والمعنى: أدخل امرعي صاحب القطيعة القبيحة من الإبل والعجم، فمفعول الإدخال محذوف أي الرعي. (الحلى)

وإي الخ تحذير منكهم نفسه، ونعم س عفان واس عوف ، وهما كانا من الأعياء، حصهما بالذكر على وجه المثال للأعياء؛ لكثرة نعمهما، يعني: أعد مواشيهما ومواشي سائر الأعياء عن الرعي، وقدم مواشي الفقراء.

إلى زرع الخ: فإن معيشتهم ليس مفتقرة على المشاة. (الحلى)

لا أبا لك كلمة بقر عند التشديد من غير إرادة الحقيقة، يعني لا أتركهم محتاجين، بل يسعى أن أعطيهم الذهب والفضة. (الحلى) **وأيم الله** جمع يمين على قول حاة كوفة وغيرهم، على أنه اسم وضع موضع القسم، وهو مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف أي قسمي. (الحلى)

ليرون أي يعتقدون سند باب مواشي الكثيرة يظنون أي قد ظلمتهم جمع الرعي. (الحلى) **لولا المال** حاء عن مالت أن عدة ما كان يرعى في الحمى في عهد عمر بلغ أربعين ألفاً من إبل وحيل وغيرهما. (الحلى)

آخر كتاب الموطأ الجامع. الحمد لله وحده حمدا كثيرا لا يقطعه العدد، ولا يحصره الأبد، كما ينبغي للجلال وجهه، وعظم جلاله، وصلى الله عليه وسلم على النبي محمد الأكرم مولود، وأفضل من في الوجود، وعلى آله ذوي الكرم والجود، وعلى أصحابه ذوي العظم والإحسان، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، تم كتاب الجامع بتمام جميع كتاب الموطأ رواية يحيى الليثي عن مالك بن أنس بن أبي عاصم عامر الأصبحي رحمته ونفعنا بركات علومه، اللهم اختتم لنا ولمن أوصانا بالإيمان وهو حسن الختام في الأصل.

تمت بالخير

فهرس المنسك

| المنسك | الموضوع | المنسك | الموضوع |
|--------|---|--------|--|
| ٣٧ | ما يبين من التملك | ٣ | ما جاء في الحطة |
| ٣٧ | ما يجب فيه تطليقة واحدة من التملك | ٤ | ستدال السكر والأيم في أنفسهما .. |
| ٣٨ | ما لا يبين من التملك | ٦ | ما جاء في الصداق والخاء |
| ٤٠ | الإيلاء | ٩ | ما جاء في إرجاء استور |
| ٤٤ | بلاء العبد | ١٠ | المقام عند الأيم والبكر |
| ٤٤ | ضهار خر | ١١ | ما لا يجوز من لشروس في اسكاح |
| ٤٧ | ضهار العبد | ١١ | نكاح لمس وما أشبهه |
| ٤٧ | ما جاء في اخبار | ١٣ | ما لا يجمع بيه من لساء |
| ٥١ | ما جاء في الخنع | ١٣ | ما لا يجوز من نكاح لرجل أم امرأته |
| ٥٣ | ضلاق المنعنة | ١٥ | نكاح لرجل أم امرأة قد أصابها |
| ٥٤ | ما جاء في النعال | ١٦ | جامع ما لا يجوز من النكاح |
| ٥٧ | ميراث ولد الملاعة | ١٨ | نكاح الأمة على الحرية |
| ٥٨ | ضلاق السكر | ١٩ | ما جاء في الرجل يملك امرأته وقد كانت .. |
| ٦٠ | ضلاق امريض | ٢٠ | ما جاء في كراهية إصابة الأختين بملك اليمين |
| ٦٢ | ما جاء في منعة ضلاق | ٢١ | النهى عن أن يصيب الرجل أمة كانت لأبيه |
| ٦٣ | ما جاء في طلاق العبد | ٢٢ | النهى عن نكاح إماء أهل الكتاب |
| ٦٥ | ما جاء في نفقة الأمة إذا طلقت وهي حامس | ٢٣ | ما جاء في لإحصان |
| ٦٦ | عدة التي تفقد زوجها | ٢٥ | نكاح المنعة |
| ٦٧ | ما جاء في الأقراء وعدة الطلاق وطلاق .. | ٢٦ | نكاح العبد |
| ٧٠ | ما جاء في عدة المرأة في بيتها إذا طلقت | ٢٧ | نكاح امشرك إذا أسمت روجه قبله |
| ٧٢ | ما جاء في نفقة المطلقة | ٢٩ | ما جاء في الوليمة |
| ٧٤ | عدة الأمة من طلاق زوجها | ٣٢ | جامع اسكاح |
| ٧٥ | جامع عدة الطلاق | | |
| ٧٧ | ما جاء في الحكمين | ٣٤ | ما جاء في السنة |
| ٧٨ | يمن الرجل بطلاق ما لم ينكح | ٣٥ | ما جاء في الخبة والبرية وأشياء دلت ... |
| ٧٩ | أجل الذي لا يمس امرأته | | |

| الموضوع | صفحة | الموضوع | صفحة |
|---|------|--|------|
| جامع الطلاق | ٧٩ | القضاعة في الكتابة | ١٤١ |
| عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً... | ٨٣ | حراج المكاتب | ١٤٦ |
| مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل .. | ٨٦ | بيع المكاتب | ١٤٩ |
| عدة أم الولد إذا توفي سيدها | ٨٨ | سعي المكاتب | ١٥٣ |
| عدة الأمة إذا توفي سيدها أو زوجها | ٨٩ | عتق المكاتب إذا أدى ما عليه قبل محله | ١٥٥ |
| ما جاء في العزل | ٨٩ | ميراث المكاتب إذا عتق | ١٥٧ |
| ما جاء في الإحداد | ٩٢ | الشرط في المكاتب | ١٥٩ |
| كتاب الرضاع | | ولاء المكاتب إذا أعتق | ١٦١ |
| رضاعة الصغير | ٩٧ | ما لا يجوز من عتق المكاتب | ١٦٣ |
| ما جاء في الرضاعة بعد الكبر | ١٠٢ | جامع ما جاء في عتق المكاتب وأم ولده | ١٦٤ |
| جامع ما جاء في الرضاعة | ١٠٥ | لوصية في مكاتب | ١٦٥ |
| كتاب العتق والولاء | | | |
| ما جاء فيمن أعتق شركا له في عبد | ١٠٨ | القضاء في ولد المذنب | ١٧١ |
| الشرط في العتق | ١٠٩ | جامع ما جاء في التدبير | ١٧٣ |
| من أعتق رقيقاً لا يملك ما لا غيرهم | ١١٠ | الوصية في التدبير | ١٧٤ |
| مال المملوك إذا عتق | ١١١ | مس ارجل ويبدته إذا درها | ١٧٦ |
| عتق أمهات الأولاد وجامع القضاء | ١١٢ | بيع المذنب | ١٧٨ |
| ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة | ١١٤ | حراج المذنب | ١٨٠ |
| ما لا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة .. | ١١٥ | حراج أم المولود | ١٨٣ |
| عتق المحمي عن الميت | ١١٧ | | |
| فصل عتق الرقاب وعتق الرابية واس الربا .. | ١١٧ | ما جاء في بيع الرقاب | ١٨٥ |
| مضير الولاء من أعتق | ١١٨ | مال المملوك إذا بيع | ١٨٩ |
| جر العبد لولاء إذا أعتق | ١٢١ | العهد في ارفيق | ١٩٠ |
| ميراث الولاء | ١٢٣ | الغيب في الرقيق | ١٩١ |
| ميراث السائبة وولاء من أعتق | ١٢٥ | ما يفعل في الوليدة إذا بيعت والشرط فيها .. | ١٩٥ |
| كتاب | | التهني عن أن يعطى الرجل وليلة ولها زوج .. | ١٩٧ |
| القضاء في المكاتب | ١٢٧ | ما جاء في ثمر المال يباع أصله | ١٩٨ |
| الحمالة في الكتابة | ١٣٦ | التهني عن بيع الثمار حتى يلدو صلاحها .. | ١٩٨ |

| صفحة | م - ح | صفحة | م - ح |
|------|--|------|---|
| ٢٧٣ | اسع على الترامح | ٢٠٠ | بيع اعرية |
| ٢٧٦ | بيع الحمار | ٢٠٣ | خائنة في بيع الثمار والزرع |
| ٢٨١ | ما جاء في نرما في الدين | ٢٠٤ | ما يجوز في استثناء الثمر |
| ٢٨٣ | جامع الدين والحول | ٢٠٥ | ما يكره من بيع الثمر |
| ٢٨٧ | ما جاء في الشركة والتولية والإقالة | ٢٠٨ | المرابنة والمخالفة |
| ٢٩١ | ما جاء في فلاس اعربة | ٢١٢ | جامع بيع لثمر |
| ٢٩٥ | ما يجوز من لسف | ٢١٨ | ما جاء في بيع اعاكهة |
| ٢٩٧ | ما لا يجوز من لسف | ٢١٨ | بيع لذهب باورق عبا وتبرا |
| ٣٠٠ | ما نهى عنه من المسومة والمبايعه | ٢٢٣ | ما جاء في الصرف |
| ٣٠٥ | جامع البيع | ٢٢٥ | ما جاء في المرافطة |
| ٣٠٩ | ما جاء في اغراض | ٢٢٨ | العينة وما يشبهها وبيع الطعام قبل أن يستوفي |
| ٣١٣ | ما يجوز من القراض | ٢٣١ | ما يكره من بيع الطعام إلى أجل |
| ٣١٤ | ما لا يجوز من القراض | ٢٣٢ | اسلفة في لطعام |
| ٣١٧ | ما يجوز من الشرط في القراض | ٢٣٥ | بيع الصعاء بالطعام لا فصل بينهما |
| ٣١٨ | ما لا يجوز من الشرط في القراض | ٢٤١ | جامع بيع اصعام |
| ٣٢٢ | القراض في العروض | ٢٤٣ | حكرة واترخص |
| ٣٢٣ | الكراء في القراض | ٢٤٥ | ما يجوز من بيع الحيوان بعصه بعض |
| ٣٢٤ | التعدي في قراض | ٢٤٧ | ما لا يجوز من بيع احيوان |
| ٣٢٥ | ما يجوز من نفقة في اقراض | ٢٤٩ | بيع احيوان باللحم |
| ٣٢٦ | ما لا يجوز من النفقة في لقراض | ٢٥٠ | بيع لحم باللحم |
| ٣٢٧ | الدين في اقراض | ٢٥١ | ما جاء في ثمن الكتب |
| ٣٢٧ | نصاعة في قراض | ٢٥٢ | السف وبيع العروض بعضها بعض |
| ٣٢٨ | سلف في القراض | ٢٥٤ | السلمة في عروض |
| ٣٢٩ | مخاسة في اقراض | ٢٥٨ | بيع انحاس والحديد وما أشبههما مما يورن |
| ٣٣٠ | جامع ما جاء في قراض | ٢٦٠ | اسهي عن بيعتين في بيعه |
| | ت - ث | ٢٦٣ | بيع العر |
| | | ٢٦٦ | علامسة ومساعدة |
| ٣٣٣ | ما جاء في المساقاة | ٢٦٩ | بيع المراجعة |

| الموضوع | صفحة | الموضوع | صفحة |
|---|-------|--|------|
| الشرط في الرقيق في المساقاة | ٣٤١ | القضاء في ميراث الولد المستلحق | ٣٧٩ |
| | | القضاء في أمهات الأولاد | ٣٨٠ |
| ما جاء في كراء الأرض | ٣٤٣ | القضاء في عمارة الموات | ٣٨١ |
| | | القضاء في أمياه | ٣٨٢ |
| ما تقع فيه شفعة | ٣٤٥ | القضاء في المرفق | ٣٨٢ |
| ما لا تقع فيه الشفعة | ٣٤٩ | القضاء في قسم الأموال | ٣٨٤ |
| | | القضاء في الصواري والخريسة | ٣٨٤ |
| الترغيب في القضاء بالحق | ٣٥٢ | القضاء فيما أصاب شيئا من السهائم | ٣٨٦ |
| الشهادات | ٣٥٣ | القضاء فيما يعطى العمال | ٣٨٦ |
| القضاء في شهادة المحدث | ٣٥٤ | القضاء في الحمالة والحوال | ٣٨٧ |
| القضاء باليمين مع الشاهد | ٣٥٥ | القضاء فيما ابتاع ثوبا وبه عيب | ٣٨٧ |
| القضاء فيما هنك وله دين وعليه دين | ٣٦٠ | ما لا يجوز من الحول | ٣٨٨ |
| القضاء في الدعوى | ٣٦١ | ما لا يجوز من إعطيه | ٣٩٠ |
| القضاء في شهادة الصبيان | ٣٦٢ | القضاء في إهنة | ٣٩١ |
| الحث على منبر النبي ﷺ | ٣٦٢ | الاعتصار في لصقة | ٣٩٢ |
| جامع ما جاء في اليمين على المنبر | ٣٦٣ | القضاء في العمرى | ٣٩٢ |
| ما لا يجوز من عتق الرهن | ٣٦٤ | القضاء في اللقطة | ٣٩٤ |
| لقضاء في رهن الثمر والحيوان | ٣٦٤ | القضاء في استهلاك العبد اللقطة | ٣٩٥ |
| القضاء في الرهن من الحيوان | ٣٦٥ | القضاء في الضوال | ٣٩٥ |
| القضاء في الرهن يكون بين الرجلين | ٣٦٦ | صدقة أخي عن الميت | ٣٩٦ |
| القضاء في جامع الرهون | ٣٦٧ | الأمر بالنوصية | ٣٩٧ |
| القضاء في كراء ابدية والتعدي فيها | ٣٦٩ | حوار وصية الضعيف والصغير والمصاب | ٣٩٨ |
| القضاء في المستكرهة من النساء | ٣٧١ | القضاء في الوصية في الثلث لا تتعدى | ٣٩٩ |
| القضاء في استهلاك الحيوان والطعام | ٣٧١ | أمر الحامل والمريض والذي يحصر القتال | ٤٠٢ |
| القضاء فيما ارتد عن الإسلام | ٣٧٢ | الوصية للوارث والحيازة | ٤٠٣ |
| القضاء فيما وجد مع امرأته رجلا | ٣٧٤ | ما جاء في المؤنث من الرجال ومن أحق | ٤٠٥ |
| القضاء في المنجود | ٣٧٥ | العيب في السعة وصمها | ٤٠٦ |
| القضاء بلحاق الولد بأبيه | ٣٧٦ | جامع القضاء وكراهيته | ٤٠٨ |

| الموضوع | صفحة | الموضوع | صفحة |
|--|------|---|------|
| ما أفسد العبيد أو جرحوا | ٤١٢ | ما جاء في عقل لشجاع | ٤٥٩ |
| ما يجوز من التحل | ٤١٣ | جامع عقل لأسان | ٤٦٢ |
| كتاب الفرائض | | عمل في عقل لأسان | ٤٦٣ |
| ميراث الصلب | ٤١٤ | دية حراح العمد | ٤٦٤ |
| ميراث الرجل من امرأته والمرأة من زوجها | ٤١٧ | دية أهل الذمة | ٤٦٥ |
| ميراث الأب والأم من ولدهما | ٤١٨ | ما يوجب العقل على الرجل في حادثة ماله | ٤٦٦ |
| ميراث الإخوة من الأم | ٤٢٠ | ميراث لعقل واعتصم فيه .. | ٤٦٩ |
| ميراث الإخوة للأم ولأب | ٤٢٢ | جامع العقل | ٤٧١ |
| ميراث الإخوة لأب | ٤٢٤ | ما جاء في العينة والسحر .. | ٤٧٤ |
| ميراث أحد | ٤٢٦ | ما يجب في نعد | ٤٧٥ |
| ميراث واحدة | ٤٣١ | فصاخص في قتل | ٤٧٦ |
| ميراث لكاللة | ٤٣٦ | انعمو في قتل العمد | ٤٧٨ |
| ما جاء في ميراث العمة | ٤٣٩ | فصاخص في الخرح | ٤٧٨ |
| ميراث ولاية نعصة | ٤٤٠ | دية اسائة وحمايه | ٤٧٩ |
| من لا ميراث له | ٤٤٢ | كتب لقسامه | |
| ميراث أهل الملل | ٤٤٣ | تبدلة أهل الدم في القسامه | ٤٨١ |
| العمل فيمن جهل أمره بالقتل أو غير ذلك .. | ٤٤٦ | من يجوز قسامته من ولادة الدم في العمد | ٤٨٥ |
| ميراث ولد الملائنة وولد الزنا | ٤٤٨ | القسامه في قتل الخطأ | ٤٨٦ |
| من | | ميراث في لقسامه | ٤٨٦ |
| ذكر العقول | ٤٤٩ | لقسامه في نعد | ٤٨٧ |
| عمل في اذية | ٤٥٠ | | |
| دية العمد إذا قتت وحشية مجنون | ٤٥١ | ما جاء في الرجم | ٤٨٨ |
| دية الخطأ في قتل | ٤٥١ | ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا | ٤٩٥ |
| عقل الجراح في الخطأ | ٤٥٣ | جامع ما جاء في حد الرجم | ٤٩٦ |
| عقل المرأة | ٤٥٤ | ما جاء في المعتصه | ٤٩٨ |
| عقل جبين | ٤٥٥ | ما جاء في القذف والسعي ولتعريض ... | ٤٩٨ |
| ما فيه اذية كرامة | ٤٥٨ | ما لا حد فيه | ٥٠٠ |
| ما جاء في عقل العين إذا ذهب بصرها .. | ٤٥٩ | | |

| الموضوع | صفحة | الموضوع | صفحة |
|-------------------------------------|------|--|------|
| كتاب السرقة | | ما يكره للنساء لبسه من الثياب | ٥٥٣ |
| باب ما يجب فيه القطع | ٥٠٢ | ما جاء في إسبال الرجل ثوبه | ٥٥٥ |
| ما جاء في قطع الأبق والسارق | ٥٠٤ | ما جاء في إسبال المرأة ثوبها | ٥٥٧ |
| ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان | ٥٠٥ | ما جاء في الانتعال | ٥٥٧ |
| جامع القطع | ٥٠٦ | ما جاء في لبس الثياب | ٥٥٨ |
| ما لا قطع فيه | ٥١١ | صفة النبي ﷺ | ٥٦٠ |
| كتاب الأشرية | | صفة عيسى بن مريم عليه السلام والدجال | ٥٦١ |
| ما جاء في الخد في الخمر | ٥١٥ | ما جاء في الفطرة | ٥٦٢ |
| ما يكره أن يبتذ جميعا | ٥١٦ | النهي عن الأكل بالشمال | ٥٦٣ |
| ما ينهى أن يبتذ فيه | ٥١٧ | ما جاء في المساكين | ٥٦٤ |
| ما جاء في تحريم الخمر | ٥١٧ | ما جاء في معنى الكافر | ٥٦٥ |
| كتاب الجامع | | النهي عن الشراب في آنية الفضة والنفخ | ٥٦٥ |
| الدعاء للمدينة وأهلها | ٥٢٠ | ما جاء في شرب الرجل وهو قائم | ٥٦٧ |
| ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها | ٥٢١ | السنة في الشرب ومناولته عن اليمين | ٥٦٨ |
| ما جاء في تحريم المدينة | ٥٢٤ | جامع ما جاء في الطعام والشراب | ٥٦٨ |
| ما جاء في وباء المدينة | ٥٢٥ | ما جاء في أكل اللحم | ٥٧٨ |
| ما جاء في إجلاء اليهود من المدينة | ٥٢٦ | ما جاء في لبس الخاتم | ٥٧٩ |
| جامع ما جاء في أمر المدينة | ٥٢٧ | ما جاء في نزع المعاليق والحرس من العين | ٥٨٠ |
| ما جاء في الطاعون | ٥٢٩ | الوضوء من العين | ٥٨٠ |
| النهي عن القول في القدر | ٥٣٤ | الرقية من العين | ٥٨٢ |
| جامع ما جاء في أهل القدر | ٥٤١ | ما جاء في أحر المريض | ٥٨٢ |
| ما جاء في حسن الخلق | ٥٤٢ | التعوذ والرقية في المرض | ٥٨٤ |
| ما جاء في الحياء | ٥٤٥ | تعالج المريض | ٥٨٥ |
| ما جاء في الغضب | ٥٤٥ | الغسل بالماء من الحمى | ٥٨٥ |
| ما جاء في المهاجرة | ٥٤٦ | عيادة المريض والطيرة | ٥٨٦ |
| ما جاء في لبس الثياب للجمال بها | ٥٤٩ | السنة في الشعر | ٥٨٧ |
| ما جاء في لبس الثياب المصبغة والذهب | ٥٥١ | إصلاح الشعر | ٥٨٨ |
| ما جاء في لبس الخنز | ٥٥٢ | ما جاء في صبغ الشعر | ٥٨٨ |

| الموضوع | صفحة | الموضوع | صفحة |
|--|------|--|------|
| ما يؤمر به من التعوذ عند النوم وغيره | ٥٩٠ | الأمر بالرفق بالمملوك | ٦١٣ |
| ما جاء في المتحايين في الله | ٥٩١ | ما جاء في المملوك وهيبته | ٦١٤ |
| ما جاء في الرؤيا | ٥٩٣ | ما جاء في البيعة | ٦١٤ |
| ما جاء في النرد | ٥٩٥ | ما يكره من الكلام | ٦١٦ |
| العمل في السلام | ٥٩٦ | ما يؤمر به من التحفظ في الكلام | ٦١٦ |
| ما جاء في السلام على اليهودي والنصراني | ٥٩٧ | ما يكره من الكلام بغير ذكر الله | ٦١٧ |
| جامع السلام | ٥٩٧ | ما جاء في الغيبة | ٦١٨ |
| باب في الاستئذان | ٥٩٩ | ما جاء فيما يخاف من اللسان | ٦١٨ |
| التشميت في العطاس | ٦٠١ | ما جاء في مناجاة اثنين دون واحد | ٦١٩ |
| ما جاء في الصور والتماثيل | ٦٠١ | ما جاء في الصدق والكذب | ٦٢٠ |
| ما جاء في أكل الضب | ٦٠٣ | ما جاء في إضاعة المال وذئب الوجهين | ٦٢١ |
| ما جاء في أمر الكلاب | ٦٠٤ | ما جاء في عذاب العامة بعمل الخاصة | ٦٢٢ |
| ما جاء في أمر الغنم | ٦٠٥ | ما جاء في التقى | ٦٢٣ |
| ما جاء في الفأرة تقع في السمن والبدء | ٦٠٦ | القول إذا سمعت الرعد | ٦٢٣ |
| ما يتقى من الشؤم | ٦٠٧ | ما جاء في تركة النبي ﷺ | ٦٢٣ |
| ما يكره من الأسماء | ٦٠٧ | ما جاء في صفة جهنم | ٦٢٤ |
| ما جاء في الحمامة وأجرة الحمام | ٦٠٨ | الترغيب في الصدقة | ٦٢٤ |
| ما جاء في المشرق | ٦٠٩ | ما جاء في التعفف عن المسألة | ٦٢٦ |
| ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك | ٦٠٩ | ما يكره من الصدقة | ٦٢٩ |
| ما يؤمر به من الكلام في السفر | ٦١١ | ما جاء في طلب العلم | ٦٣٠ |
| ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء | ٦١٢ | ما يتقى من دعوة المظلوم | ٦٣٠ |
| ما يؤمر به من العمل في السفر | ٦١٢ | ما جاء في أسماء النبي ﷺ | ٦٣٢ |

مكتبة البشري

جمعية ترويجية كريمة في المدينة (المسجد) الكائن في باكستان
شركة طباعة والنشر

ملونة كرتون مقوي

| | |
|-----------------------------|----------------------|
| السراجي | شرح عقود رسم المفتي |
| الفوز الكبير | متن العقيدة الطحاوية |
| تلخيص المفتاح | متن الكافي |
| مبادئ الفلسفة | المعلقات السبع |
| دروس البلاغة | هداية الحكمة |
| تعليم المتعلم | كافية |
| هداية النحو (مع التمارين) | مبادئ الأصول |
| المقرات | زاد الطالبين |
| ايساغوجي | هداية النحو (متداول) |
| عوامل النحو | شرح مائة عامل |
| المنهاج في القواعد والإعراب | |

ستطيع قريباً بعون الله تعالى

ملونة مجلدة

الصحيح للبخاري

مجلدة

| | |
|-----------------------|--------------------|
| الجامع للترمذي | الصحيح لمسلم |
| الموطأ للإمام محمد | الموطأ للإمام مالك |
| مشكاة المصابيح | الهداية |
| التيان في علوم القرآن | تفسير البيضاوي |
| شرح نخبة الفكر | تفسير الجلالين |
| المسند للإمام الأعظم | شرح العقائد |
| ديوان الحماسة | آثار السنن |
| مختصر المعاني | الحسامي |
| الهدية السعيدية | ديوان المتنبي |
| رياض الصالحين | نور الأنوار |
| القطبي | شرح الجامي |
| المقامات الحريرية | كنز الدقائق |
| أصول الشاشي | نفحة العرب |
| شرح تهذيب | مختصر القدوري |
| علم الصيغ | نور الإيضاح |

Books in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)
Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
Fazail-e-Aamal (German)
Muntakhab Ahadis (German)
To be published Shortly Insha Allah
Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)

مکتبہ البشیری

شعبہ نشر و اشاعت
چودھری گوشتی میر بیٹیل ٹرسٹ از صدر دفتر کراچی پاکستان

درس نظامی اردو مطبوعات

| | | | |
|---|---|-------------------------------------|--------------------------------|
| نورانی قاعدہ | سورۃ بکس | خیر الاصول (اصول الحدیث) | خصائل نبوی شرح شمس ترمذی |
| بغدادی قاعدہ | رحمانی قاعدہ | الاغنیات المفیدۃ | معین الفلسفہ |
| تفسیر عثمانی | اعجاز القرآن | معین الاصول | آسان اصول فقہ |
| القی الخاتم علیہ السلام | بیان القرآن | فوائد مکبہ | تیسیر المنطق |
| حیۃ الصحابہ رضی اللہ عنہم | سیرت سید الکونین خاتم النبیین ﷺ | تاریخ اسلام | فصول اکبری |
| امت مسلمہ کی مائیں | خلفائے راشدین | علم الخو | علم الصرف (اولین و آخرین) |
| رسول اللہ ﷺ کی نصیحتیں | نیک بیبیاں | جوامع الکلم | عربی صفوۃ المصادر |
| اکرام المسلمین / حقوق العباد کی فکر کیجیے | تبلیغ دین (امام غزالی رحمہ اللہ) | صرف میر | جمال القرآن |
| حیلے اور بہانے | علامات قیامت | تیسیر الایوب | نحو میر |
| اسلامی سیاست | جزاء الاعمال | بہشتی گوہر | میزان و منشعب (الصرف) |
| آداب معیشت | علیکم بسنتی | تسبیل المبتدی | تعلیم الاسلام (مکمل) |
| حصن حصین | منزل | فارسی زبان کا آسان قاعدہ | عربی زبان کا آسان قاعدہ |
| الحزب الاعظم (ہفتوار مکمل) | الحزب الاعظم (ماہوار مکمل) | کریم | نام حق |
| زاوا السعید | اعمال قرآنی | تیسیر المبتدی | پند نامہ |
| مسنون دعائیں | مناجات مقبول | کلید جدید عربی کا معلوم (اولیہ پیر) | عربی کا معلم (اول تا چہارم) |
| فضائل صدقات | فضائل اعمال | آداب المعاشرت | عوامل الخو (الخو) |
| فضائل درود شریف | اکرام مسلم | تعلیم الدین | حیات المسلمین |
| فضائل حج | فضائل علم | لسان القرآن (اول تا سوم) | تعلیم العقائد |
| جواہر الحدیث | فضائل امت محمدیہ ﷺ | سیر صحابیات | مفتاح لسان القرآن (اول تا سوم) |
| آسان نماز | منتخب احادیث | بہشتی زیور (تین حصے) | بہشتی زیور (تین حصے) |
| نماز بدل | نماز خفی | | |
| معلم الحجاب | آئینہ نماز | | |
| خطبات الاحکام لجمعات العام | بہشتی زیور (مکمل) | | |
| | روضۃ الادب | | |
| | دائمی نقشہ اوقات نماز: کراچی، سندھ، پنجاب، خیبر پختونخواہ | | |

دیگر اردو مطبوعات

| | |
|-----------------------------|----------------|
| قرآن مجید پندرہ سطری (ماضی) | پنج پارہ |
| پنج سورہ | عم پارہ (درسی) |